إلموسوغة الإدارية الخيثة

متبادئ المحكمة الإدارتية العليبا وفتاوى الجمعية العمومية تندعام 1981 - ومقاعام 1980

عت إشرافت

الماستان *سيالفك*ماني مهريات رسكية النص

الدكتورنعت عطيه عن رضيعت كنينة

المجتع السادس عيش

14 - 14 CE



المستور المراجعة المرت سائل المنظما المناطقة المستور المراجعة المرت المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة

الدار العربية للموسوعات

عسن الفکھائیں ۔ سجام تاسست عام 1929

الدار الوحيمة التس تحصصت فس أصدار

الموسوعات القاسونية والإعبار سينة

علن مستون الجالم النصريس

ص . ب ۵۶۳ ـ تليفون ۳۹۳۱۹۳۰

۲۰ شاری معلی د الشاهرة

الموسوعةالإداريةالذيثة

مَنْبَادَئُ ٱلْمُحْكَمَةُ الْهِذُارِيَّةَ الْعَلَيْبَا وفتناوى الجمعتية العصوتية مندمام ١٩٤٦ - ويمتمعام ١٩٨٥

الخت إشراف

الأمتادح الفكهاني

لىكتورنغىتىم عطية ئائ رئيس مهاسي الميلة

الخزالسادس شرر الطبعة الأولى 1907 – 1907

بسماللة النظمة النظم وقائدة المائدة المائدة المائدة المائدة المائدة المائدة والمؤمنة والمؤمنة العظمة مستدق الله العظمة م

تعتديم

والدادالغتربيية للموبشوعات بالعشياهغ التاقدمت خلال اكثرمن ربع مترب مضى العدتيدمن الموسوعات القانونية والإعلامية على مستوى الدول العربة بسعدهاأن تقتع إلى السادة رجال المتافق فى معتر وجريج الدول العربة عذا العل الجدّيد الموسوعة الإدارت الحديثة سشاملة متادئ المحكمة الإدارية العلسيا مندعام ١٩٥٥ وفتاوى الجعتية العمومية منذعتام ١٩٤٦ وذلك حتى عـــــام ١٩٨٥ ارجومن الله عروتجه لأن يجنوزالمتبول وفقناالله جميعًا لما فيه خيرا مستنا العربية.

حسالفكهان

يَوَفَّن وَهُمْ الْمِسْرُودِ الْمُسْلُوسِ، عَكُر

دم ديوان الخصوسية ديوان الموظفين رتابة ادارية رسيسم رسوب وظيفي وتصحيح اوشناع العابذين رياشسسة ری وصرف مسسجل تجسساري سر المشبسة مسلك تجسساري سملك دبلوماس والصمليوق سسسياحة ســــــنارة السنائمية مطاوية

شرط بالع بن التسرقة

منهج ترتيب مجتريات المسوعة

بويت في هذه الموسوعة المبادى، التانونية التي تورتها كل من المحكمة الإدارية العلما والجرعية المهومية المهومية لتبدي والتشريع وسن تولهب المبير الداري والتشريع وسن تولهب المبير الداري والتسريب وقد المسالم المبادية المارا .

وقد رتبت هذه البادى، مع ملخص للاحكام والنساوى التي ارستها ترتبت البحديا البحيا طبقيا الموضوعات ، وفي داخل الموضوع الواحد رتبت المبادى، وملخصات الإحكام والفتاوى ترتبيا منطقيا بحسب طبيعة المادة المجمعة والمكانك هذه المادة للنبويب ،

وعلى هذى من حسفا البرتيب المنطقى بدىء سسد الاسكان سرر الاسكان سر المسادىء التى تضمنت تواعد عامة ثم أمتبتها المادىء التى تضمنت تطبيقات أو تنصيلات . كما وضعت المادىء المتقارية جنبا الى جنب دون تقيد بتاريخ صدور الأحكام أو المقاوى . وكان طبيعيا أيضا من مطلق الترتيب المنطقى المبدىء في اطسار الموضوع الواحد ، ان توضع الأحكام والمقاوى، جنبا الى جنب ما دام يجمع بينها تماثل أو تتسابه يقرب بينها دون نعمسل تحكى بين الاحكام في جانب والمقاوى في جانب آخر ، وذلك مساعدة للباحث على سرعة تتبع المشكلة التى يدرسها والوصول بأقصر السبل الى الالمام بما أدلى في شأنها من حلول في احكام المحكمة الادارية العليا أو ما تتلاقى الأحكام والقتاوى أو تقارب عند رأى واحد ، بل حتى منى وجسد ما تتلاقى الأحكام والقتاوى أو تقارب عند رأى واحد ، بل حتى منى وجسد تعارض بينها نهن المهيد أن يتمرف القسارىء على هذا التعسارض تسوا من من مبادىء في ناحية وما قررته الجمعية المعومية في ناحية أخرى .

ولما كانت بعض الموضوعات تنطوى على مبادىء عسديدة ومتشسمية ارساها كم من الأحكام والفتساوى فقد أجريت تقسسيمات داخليسة لهدده الموضوعات الى فصول وفروع وزعت عليها المبادىء وما تعلق بها من فتاوى واحكام بحيث يسهل على القارىء الرجوع الى المبدأ الذى يحتاج اليه .

وقد نيلت كل من الأحكام والفتساوى ببيانات تسسهل على البساحث الرجوع اليها في الأصل الذى استقيت منه بالجهوعات الرسمية التى داب المكتب الفنى بمجلس الدولة على اصدارها سنويا للاحكام والفتاوى ، وان كان الكثير من هذه المجموعات قد أضحى متعذرا التوصل اليها لتقادم العهسم بها ونفاذ طبعاتها ، كما أن الحديث من الإحكام والفتاوى لم يتسن طبعها الى الآن في مجلدات سنوية ، مما يزيد من القيمة العبلية للموسسوعة الادارية الحديثة ويعين على التفاتى في الجهد من أجل خدية عامة تتبثل في امسلام الكلة بها ارساه مجلس الدولة مبثلا في محكيته الادارية العليسا والجمعية المدمومية لقسمى الفتوى والتشريح من مبادىء يهتدى بها .

وملى ذلك مسيلتقى القارىء فى ذيل كل حكم أو مقوى بتاريخ الجاسة اللتى صدر عيها الحكم والفتوى ، ورقم الطعن امام المحكمة الادارية المليسا للتى صدر عيها الحكم ، أو رقم الملف الذى مسدرت الفتسوى من الجمعية المعمومية أو من تسم الراى مجتمعا بشائه ، وأن تندر الإشارة الى رقم الملف غى بعض الحالات القليلة فسيلتقى فى ذلك الفتوى بدلا من ذلك بالرقم الذى خى بعض الحالات القليلة فسيلتقى فى ذلك الفتوى بدلا من ذلك بالرقم الذى صدرت فيه الفتوى الى الجهة الادارية التى طلبت الراى وتاريخ التصدير .

وق كثير من الأحيان تتارجح المجموعات الرسمية التى تنشر الفتاوى بين هنين البياتين الخاصين متشرية الى رقم ملف الفتوى وتشمير تارة الخرى الى رقم المبادر وتاريخه .

ومشال ذاسك :

(ملعن ١٥١٧ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٤/١٣)

ويمنى ذلك حكم المحكمة الادارية الطيسا في الطعسن رقسم ١٥١٧؛ السسنة ٢ ق الصادر بجلسة ١٢ من ابريل ١٩٥٧ .

منسال نسان:

(ملك ٢٨/٤/٢٧ -- جلسة ١٤/٢/٨٧١٢)

وينصد بذلك الفتوى التي اسدرتها الجمعية المبوبية التسبى الفتويي. والتشريع جلسة ١٤ من يونيه ١٩٧٨ بشأن الملف رقم ٧٧٦/٤/٨٦ .

مثال آخر ثالث :

(نتوی ۱۳۸ - فی ۱۹۷۸/۱۷/۱۹)

ويقصد بذلك نتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع التي مدرت الى جهة الادارة طالبة الفتوى برقم ١٣٨ بتاريخ ١٩ من يوليـــة ١٩٧٨ .

كما سبجد التارىء تعليتات تزيده الماما بالموضوع الذى يبحثسه .
وبعض هذه التعليتات يتعلق بفتوى أو حكم . وعندئذ سبجد التعليق مقتبه
الحكم أو الفتوى المعلق عليها ؛ وبعضها يتعلق بالموضوع برمته أو بالكثر من
فتوى أو حكم بداخله وعندئذ سبجد التارىء هذا التعليق في فهلية الموضوع .
وعلى الدوام لن تحمل التعليتات أرتاما بسلسلة كما هو متبع بشأن المبلدى،
المستخلصة من الفتاوى والاحكام المنشورة .

وبذلك نرجو أن نكون قد أوضحنا للتارىء المنهج الذي يجدر أن يتجمه .

ق استخراج ما بمتلجه من مبادىء وتعليقات أنطوت عليها هذه الموسوعة .

ولا ينوتنا في هذا المتام أن نذكر التارىء بأنه سوف يجد في ختام الموسوعة .

بيانا تفصيليا بالاحالات ، ذلك لتعلق عديد من الفتاوى والاحكام باكتسر من .

موضوع ، فاذا كانت قد وضعت في أكثر الموضوعات بلاحة الا أنه وجب .

أن نشير اليها بمناسبة الموضوعات الاخرى التي تبسها الفتوى أو المحكم منه.

والله ولى التسوفيق

حسن القبكهائي ، تميم عطيه

1. ft 3

...64

قاعسدة رقسم (١)

: 12-41

القاتون رقم ۱۷۸ السنة ۱۹۹۰ بنتظيم عبقيات جمع وتضرين وتوزيج الدم ومرتبساته بقابل عملية اعطاء الدم الى الريش ويسسندق الى مركسز السدم فى الحالة التى يقوم فيها طبيب من اطبساته بهدف المعلية ولا يستفلى لهدف الطبيب سد لا يفير بن هذا القطر ان هذه العمليسات تبت خسارج مركز نقل السدم أو أن الطبيب الذي قام بعمليات اعطاء السدم مرخص لسه بمسزاولة المهنة من الفسارج ما دام أنه لم يثبت أنه قسدم طلبا لاحسراء هدذه العمليات بصسانته الشسخصية .

ملخص الأفتوى :

يبين من تقصى القواعد المنظهة المسبقة الموضوع ان القسانون وتوزيع السدم ومركباته ينص في المسادة (1) على أنه « لا يجوز القيام بعبلية من عبليات جمسع ينض في المسادة (1) على أنه « لا يجوز القيام بعبلية من عبليات جمسع أو تخزين أو توزيع الدم ومركباته ومشتقاته الا في مركز خاص بصد لمسئلك بعد الحضول على ترخيص من وزارة الصححة العبوبية . ولا يحسرفه الترخيص للهيئات المعالمة أو المخاصسة التي يعلقل في اختصاصها التيسام بالعبليات المسار البها أو لطبيع من الأطبساء البشريين ، وكجب أن يتنوافر في المركز الخاص المواصفات والاستراطات التي يصدر بها ترار الصححة المهوميه التنفيدذي ، ويتعين أن يتسمولي ادارته طبيبه من الأطبساء البشريين ، ٣ وينص في المادة (٨) عسلي أن « يحسدر وزيسر الصحة القرارات اللازمة لتنظيم اجراءات عبليات جمع وتضارين وتوزيسي الدم ومركباته وبشتقاته وتحديد الجهسة التي تقوم بصرف التراخيص وقصص المتحسومين والتطيمة الواجه لتباهها في نقل الدم والقروط التي يعبه المتحسومين والتطيمة الواجه لتباهها في نقل الدم والقروط التي يعبه المتحسومين والتطيمات الواجه لتباهها في نقل الدم والقروط التي يعبه المتحسومين والتطيمات الواجه لتباهها في نقل الدم والقروط التي يعبه المتحسومين والتطيمات الواجه التباهها في نقل الدم والقروط التي يعبه المتحسومين والتطيمات الواجه التباهها في نقل الدم والقروط التي يعبه المتحسومين والتطيمات الواجه التباهية في نقل الدم والقروط التي يعبه المتحدد التي والتعليات وال

أن نتوامر في المنطوع ومكافات النطوعين وأثبان النم ومركباته ومنسنقاته بعد أفذ رأى مجلس مراتبسة عبليات الكم . » وتنفيذا لهذا الحكم اصدر وزير المسحة القرار رتبر رقم المستم المسحة القرار رتبر رقم المستم المستم المستم المسلم المسل

1 - يجب أن يقوم باعطاء الدم طبيب متمرن في مركز مرحس له .

١٠ نسد لجب اجزاء عَمَائية تجاندن بنين هم الرُّابِعَمة وَدم الرَّيْن بواسطة الطب المرادة والمنطقة المرادة المرادة

٣ - يجب أعظاء الدم المجهدرة معداة بلسا مرشح بشرط ان يبتى المعلى بجوار الريش طوال بدة نقل الدم مع تسجيل كل اللاحظات عسن خالف على المخافظة المرفقة المرفقة المرفقة المرفقة "المزجائية" » .

ونظم في المسائدة (٦) النبان اللم ومشبئتاته ننص على أن « ثبن السدم ومشبئتاته يكون بالفئات الانيسة :

٣ -- ١٥٠ تسمم؟ () السعر ٢٥٠ ترشما المسلم مركز محقل الذم بما غيها جهاز الإنسطاء .

٤ - ١٥٠ بسُمِّع () استعر ٣٠٠ قرابي تسليم مركزاً التم بِمَا فَيُهَا يَعِمُوا الْعُطَاءِ مِنْ

" وق جميعة الخالات مقتله البداغ غيشيون عراضة العلي قومت في الواهدة الواهدة المراهدة المراهدة

و الله المائة الله المنافقة المنافذة المائة المائة

ومن تعيث أن مفهوم حسداً النظام أن المتبل الفي تحدد الشرع لعبلية المسلم المنه المن المدين و لعبلية المسلم المنه المن المرفق وستحق الى مركز المان الدم في الحالة اللي يقوم طيها طبيعهم من المالكة الهائم المنافة المن والا يستحق المؤلا العليب على المان المسرع عملاتة يحكمها عقد العمل المرام بيفهما > كما إلم يهن بتنظيم المسالمة بهبين المطبيب بعض عقد العمل المرام بيفهما > كما إلم يهن بتنظيم المسالمة بهبين المطبيب بين المرفق الو المستشفيات التي تعصلها على معه لأن الطبيب في هذه الحالة يمارس بهنا حرق يخضن تقدير التعابي المنافق بين والمنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافقة عصده المنافق المنافق المنافقة المنافقة عصده المنافق مبيح المدم وبين المنافق المنافقة ال

ومان حيك اتله بطبيق القلك ، ولطبة كان يبسين من يقلق المدمالة المعروضة أن السيدين الطبيبين . . . و . . . قام بعطيات اعطاء الدم

لمرضى معض المستشفيات التي تتعامل مع مركز نقل الدم بمعهد البحسوث الطبية بالاسكدرية ، بوصفهما طبيبين بهذا المركز لا بوصفهما طببين خاصين يزاولان المهنة في غير اوهات العمل الرسمية ، يدل على ذلك التسران عمليات اعطاء الدم التي قاما بها بشراء الدم من الركز الذي يعملان به مع خلو طلب شراء الدلم ونتله ـ على ما كشف عنه الجهاز الركزى للمحاسبات من تحديد الطبيب الذي يقوم بعملية أعطاء الدم ، ولا يقسم في ذلك أن . هذه العمليات تبت خارج مركز نقل الدم لأن هذه العبليات تتم في الغسالب في حالات لا تسمح بنقل المريض الى المركز، ، ومن ثم مالمفترض أنها لا تقسم داخله ، كما لا يقدح ديه ايضا أن هذين الطبيبين مرخس لهمسا بمسزاولة المونة في الخارج ما دام لم يثبت انهما طلباً لاجراء هذه العمليات بسمعتهما الشحصية لاتهما كانا يبارسا عملاج الريض الذي نقل اليه السدم ، ولا يجدى التحدي في هذا المقام بالشهادة القدمة من مستشفى المواساه مناهلًا عما أثاره الجهاز المركزي للمخاسبات من شك حول هذه الشهادة ، من حيث علاقة أحد همذن الطبيبين بتلك المستشفى ومن حيث سسعيهما للحصول على شبهادة مماثلة من كل من المستشقى الايطسالي والمستشقي التبطى ورُمْض هادين السَّنشينين لهذا الطلب مُصَسلاً عن ذلك مان تكبيف المالاقة بين المستشمى وبين طبيب مركز نقل الدم يتوقف على وقائع الحسالة المعروضة ولا يكفي للتعليل عليه شمهادة تقدم من أحد أطسراف هذه العلاقة .

ومن حيث آلة لا وجه لما يبديه كل من الطبيبين المذكورين من أن عبلية اعطاء الدم الى المريض ليست من المهام النوطة بهما بوصفهها طبيبي مركز نقل الدم لان مهمتها تقتصر على جمع الدم وتخزيفه وتوزيعه دون اعطاساته المحريض ، لا وجه لهذا القول لان الواضع من أحكام قسرار وزير المسحد يم 10. لمسينة 1911 المسسار اليه أن علمية اعطاء السدم للمريض من العملية التي يجوز أن هلليها من مركزانقل الدم ، ومن قسم نظسم المقسال الذي يسمستمق في حالة اجرائها ، ولما كان الطبيان المذكوران هما الطبيبين الوحديد، ، علية يسكون الوحديد، بمركز نقل الدم بمجهد البحوث الطبية بالاستكدرية ، علية يسكون

منوطا بهما جميع العمليات الفنية التي يختص بها اللركز ومنها عمليسة اعطاء السدم للمسسريض .

من أجل ذلك أنتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه لا المقية للسسيدين الطبيبين . ١٠٠ و ١٠٠ ق تقاض مقابل أعطاء الذم الرضى السنشسسيات التي المسائل معها مركز نقل الدم الذي يعسلان به ١١٥

ال المه ١٩٧٦/١/١٤ ـ جلسلة ١١٤/١/١٢ على الم

ديسوان الاوتساف الغصسوصية

ديسوان الاوتسناف الخصسوصية

قاصدة رقسم (٢).

المِسسدا :

عدم امتبار ديوان الاوقاف الفصوصية فرعا من المكومة او مصلحة تابعة لها او مؤسسة عامة — سرد لبعض الاحكام الخاصة بموظفى المكاومة والتي تسرى على موظفى هسذا الديسوان ه

ملخص الحكم :

ان ديوان الأوقاف الخصوصية كان يتمتع بذاتية مستقلة ، وينحصر نشاطه في تولى ادارة الأوقاف الخبيرية المختلفة المسادر ، الواقعة تحت غظارة الخديوي ومن خلفوه من بعدم ، وهي التي كان يشرف عليها بفئتسين من الموظفين : مُنَّة تقوم باستفلال اعيان الموقوفة ويتقاضى رجالها مرتباتهسم من ربع الوقف باعتبارها جزءا من اللصرومات ، وأخرى تعمل في مسركز الديوان لمساعدة الناظر في ادارة هذه الأوقاف ، ويستأدى اربابها مرتباتهم من أجر الناظر ، وكان هذا الديوان ينفرد بميزانية خاصة مستقلة لا مسلة لها بميزانية الدولة العليا ، وبهذه المثابة ، كان يرعى مصالح خاصة صعينة ، ولم تتوافر له من المتومات والخصائص ما تجعله فرعا من العكومة أو مصلحة تابعة لها أو مؤسسة من المؤسسات العامة ، ولا يغير من طبيعتسه القانونية هذه صدور اوامسر او لوائسح تتفي بأن تطبق على موظفيسه ومستضميه النظم والتواعد المتبعة في بعض مصالح الحكومة بشأن موظفي الدولة ، أو بأن يعامل موظفوه باحكام قانون الماشات اللكية ، أو بالأحكام الخاصة بتسوية الماشبات والكافات للموظفين والسبتخدمين الذين لهم مدة خدمة دائمة في الحكومة ، أو تكون اللجنة المالية بمجلس النواب رأت بجلستها المنعقدة في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٥١ معاملة موظفي ديوان الأوقاف الخصوصية الملكية أسوة ببوظفي وزارة الأوقاف عند نقلهم لوزارات الحكومة

ومصالحها تحقيقا للمدالة في المساواة بين موظفين متساوين في العمل ويؤدون واجبهم في ظل النظام واللوائيج المحاكومية ، أو كون مجلس الوزراء اسمدر بجلسته المنعددة في ٦ من يناير سئة ١٩٠٢-قرارا بالموافقة على أن يكون نفل موظنى الاوتاف اللخصوصية الملكية بحالتهم من حيث الدرجة والماهية مسع الاحتفاظ بأنديتهم في درجاتهم ومواعيد علاؤاتهم ، ومن يكون منهم مثبنا يحتنظ له بحالة التثبيت اسموة بموظفي وزارة الأوقساف ، على أن يطبعق ذلك على من سبق نظهم من الأوقاف الخمسوصية اللكيسة أو من سسينقارن منها الى وزارات الحمكومة ومصالحهما ، وذلك وغقا للأحكام الواردة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ الخساص بالقواعد التي تتبع عند حسساب مدد الخدمة السابقة في الاقدمية وتحديد الماهية ، تأسياسا على أن ديوان الأوقاف الخصوصية الشبار اليه يطبق على مونلفيه الكادرات التي تصدرها الحكومة منذ سننة ١٩٢١ وأن به دارجات مسائلة للدرهات المقصمة لموظفي التعكومة - لا يغير ذلك كله من حقيقة وضمع الديوان المذكور ، ذلك ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من ينساير سنة ١٩٥٢ الما صدر لحكمة معينة وفي مجال محدد تطاقه بالغاية من هذه الحكمسة ؟ واستعدث بالنسبة الى ماشي خدمة موظفي ديوان الاوقاف الخصسوصية التدمية امتبارية التامها على تشبيه الديوان المذكور بالهيئات الحكومية في مقام ضم مدة هذه الخدمة للاعتبارات التي اسبستند اليها ، قبد اقتضى الأمسر صدور هذاا الترار بالحكم الذي تضبنه لاتشباء الحق السذي نس هائيه والذي أم يكن يثبت لذويه من تلقاء ذاته لولا ما تضي به القرار المشار اليه من تسموية في المعاملة مين موظفي الديوان وموظفي وزارة الاوتساف على أساس التشبيم الذي ذهب اليه ، ومن ثم غلا يجوز اعمال اثره الا في خصوص ما صدر بشابه ، اى بيها يتعلق بضم مدد الضدمة السمابقة مصب ، دون مجاوزة هذا التجد الى اعتبار الهيوان هيئة حكومية

ا طعن رقم ٢٩٥ لسنة ٢ ق سجلسة ٢٤/٢/٢٥١١ . .

قاعسدة رقسم (٣)

: البسسية

الوضسع القسانوني لايوان الأوقاف الخصوصية اللغي • ملخص الحكم :

أن هذه اللحكمة سبق أن قضت بأن ديوان الأوقاف الخمسوسية كان. يتبتع بذاتية مسسنقلة وينحصر نشساطه في تولى ادارة الأوقف الخسيرية المختلفة المسادر الواقعة تحت نظارة الخديوي ومن خلفوه من بعسده ، وكان هذا التيوان ينفرد بميزانية خاصمة مستقلة لا صلة لها بميزانيسة الدولة وبهذه المثابة كان يرعى مصالح خاصصة معينة ولم تتسوافر لسه مسع المتسومات والخصائص ما يجعله فرعا من الحكومة أو مصملحة تابعسة لهما أو مؤسسة من المؤسسات العامة ولا يغير مسن طبيعتسه التاتونيسة هدده. صدور أوامر أو لوائح تقضى بأن تطبق على موظفيسه ومستضميه النظسم والقواعد المتمة في بعض مصالح الحكومة بشان موظفي الدولة أو بان بعسامل موظفوه بأهكام قانون المعاشسات أو بالاهكام الخامسة بتسوية المعاشسات والمكافات للموظفين والمستخدمين الذين لهم مسدة غدمة دائمة ف الحكومة أو كون اللجنة الماليسة بمجلس النسواليه رأت بجلسستها المنعقدة في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٥١ معاملة موظفني ديسوان الأوقساف المصوصية الملكية أسوة بموظفي وزارة الاوتساف عنسد نقلهم لوزارات الحكومة ومصالحها تحقيقا العدالة والمساواة بين موظفين متساوين ف العمل ويؤدون واجبهم في ظل النظم واللوائح الحكومية أو كون مجاس الوزراء اصدر بجلسته المنعقدة في ٦ من يناير ١٩٥٢ شرارا بالموافقة عسلمي أن يكون نقل موظفى الأوقاف الخصوصية الملكية بحالتهم من حيث السدرجة والماهيسة مع الاحتفاظ لهم بالتدميتهم في درجاتهم ومواعيد علاواتهم وسسن يكون منهم مثبتا يحتفظ له بحسالة التثبيت أسوة بموظسفي الاوتاف على ال يطبق ذلك على من سحبق نقلهم من الأوقاف الخصوصية الملكية او من سينقلون منها الى وزارات الحكومة ومصالحها وذلك طبقا للاحسكام الواردة بقرار مجلس الوزراله الصادر في ١١ من مايو ١٩٤٧ الخاص بالقواعد التي

417--- 1712

تبع عند حساب مدد الخدية السابقة في الاتدبية وتحديد الماهية وذالت تاسيسا على أن ديوان الاوقساف الخصوصية المسار اليبه بطبيق على موظنيسه الكادرات التي تصحيرها الحكومة منذ سسنة ١٩٢١ وأن بسه درجات مبائلة للدرجات المخصصة لموظني الحكومة سالا يغير ذلك كسابه من درجات مبائلة للدرجات المخصصة لموظني الحكومة سالا وزراء العسادر في ٦ حينة وضيع الديوان المخكور ذلك أن قرار مجلس الوزراء العسادر في ١٠ من هذه الحكمة واستحداث بالنسبة الى ماضي خسمة موظني ديوان الاوقاف من هذه الحكمة واستحداث بالنسبة الى ماضي خسمة موظني ديوان الاوقاف الخصوصية الديمة أمم مدة هذه الخدية للاعتبارات التي استند اليها وتسد الخصي طلبه والذي لم يكن ليثبت لذويه من تلقاء ذاته لولا ما قضي به القسرار اليه من تسيوية في المسابلة بين موظلي الديسوان ومطلبفي وزارة المسار الإوقاف على استساس التشبيب الذي ذهب اليه ومن شيم غلا يجسوز اعمال الرو الا في خصوص ما صدر بشانه دون مجاوزة هذا القصد الى اعتبسار الابيوان هيئا المحكومية .

(طعن رقم ، ۱۲۹ لسبة ٦ ق ئ جلسة ١٢/١٢/١٢) . .

قاعتدة رقتم (})

: المسلما

نص القسرار بقانون رقم ۱۱۸ نسنة ۱۹۵۹ على تصحیح ما تم في شان تقل موظفى ديوان الاوقاف الخصوصية بطالتهم الى وزارة الاوقاف سـ سريان هذا الحكم بالتر رجعى — أساس ذلك واثره بالنسبة تعلمن أحسد موظفى المواراة في قرار صادر بترقية بعض موظفى الديوان الاستكور قبل صسدور هسسذا القسسانون •

بلقص الحكور: ٠

ان المسادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحسدة بالتاتون

رقم ١١٨ لسنلة ١٩٥٩ بثمان موظفي ديوان الأوقاف المصسوصية المكيسة سابقا قد نصت على أن « يعتبر صحيحا ما تم في شأن نقل موظفي ديسوان الأوقاف الخصوصية الملكية سابقا الى وزارة الأوقساف بحالتهم من حيث الدرجة واللرتب والاحتفاظ لهم بأقدميتهم في درجاتهم ومواهيد علاواتهم ٣ ويبين من مراجعة المذكرة الايضاحية لهذا القانون أن الشمارع أنمما أراد استعادة الحكم الذي كان قد استحدثه قرار مجلس الوزراء في ٦ من ينايع سنة ١٩٥٢ ثم الفته أحكام القانون رقيم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشيأن نظيم موظفي الدولة طبقا للتفسير السليم الذي اعتنقته احكام القضاء الاداري ولهذا ارتاى الشارع معالجة هذا الوضع غابتي - بموجب التسانون المذكود على مراكز هؤلاء الموظفين المدنين نقلوا الى وزارة الاوتماف مسع الاحتفاقة لهم بالمستهم في درجاتهم التي اكتسبوها خلال خدمتهم السابقة بديسوات الأوقاف الخصوصية حسبها قررها لهم قسرار ٦ من ينساير سسنة ١٩٥٢ ذلك أنه على أثر تنازل الملك السابق من المرش فسررت وزارة الاوتساقه ضم موظفي الديوان المذكور - ومن بينهم المطعمون في ترقيتهم - الي خدمتها اعتبارا من أول أغسطس سنة ١٩٥٢ ما بحالتهم التي كانوا عليها وسلكتهم مع موظفي الوزارة بحسب تواريخ التدمياتهم في السدرجات التي كانوا يشفلونها بديوان الاوقاف الخصوصية الملكية سسابقا ظنا منها أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ ما زال قائما وقاته ... أن القانون رقم ٢١٠ لسفة ١٩٥١ والقواعد الصادرة في ظله بتنظيسم ضسم مدد الخدمة السابقة قد أبطلت عمل القرار المذكور من ناحية جواز خسم الدة السابقة اذ استنت توااعد أخرى لهذا الضم شرعها قانسون موظسقي الدولة والترارات المنفذة له . بيد أنه لما نبهتهما أحكام التضماء الادارى الى خطأ خطتها ، سبعت وزارة الاوتناف في حفظ مراكر هسؤلاء السوطقين ضمانا لاستقرار احوالهم وحسن تفرغهم لأعمالهم وكان أن استصعرت القانون رقم ١١٨ أسنة ١٩٥٩ ليعالج هذا الوضع بأداة التشريع كي تتقسع من أنراد هـده الطائنة الإضرال الناجمة من تيمية الأوقاف الخصـوصية لوزارة الاوتماف تبشيا مع الاعتبارات التي الشار اليها القانون رقم 300 السنة ١٩٥٧ باحتساب مدة الخدياة التي تضاها هؤلاء الوظنون في ديسوات المُحْرِفُكُ التخصوصية كايلة هميسا بتعلق بنستوق التسامين والمعاشسات وأنهذا نفس الثانون رقم ١٩٣٨ لسفة ١٩٣٩ في مادنسه الأوالى على وجسوب المتعبل با تم ثم شأن نظايم ألى وزارة الاوغاف بخالتهم صحيحا والاعتفساذا الهم بالتعمينة في درجاتهم التي كالوا عليها علد ظالهم .

ولا حجة البتة غيما تحدى به الحكم الطمون غيه من أن القسرار ، تافون
حكمه على موظفين ثم نقلهم في أول اغسطس سسنة ١٩٥٣ ، لان صسيبة
المقانون المذكور تاطعة في تنظيم حاصنى في المسافى ، فهو رجمي الأثر
بحكم طبائع الاشسياء ، والعبرة في دلالة اللفاهيم التشريعية بالمسافي
لا بالالفاظ والهاتي والتول بان الصريع تعال الر — فنسلا عن منسافاته
المتنصائص التسانون ، من تجهمة جواز انسسحابه على المسافى ، هو تحكم
صرف ياباه منطق التعديل الذي اراد أن يحدثه الشسارم ، كما تاباه أصول
التعسير القويم ، أذ لبس من المستساغ أن يصدر تشريع بهواز حساب
التعسير القويم ، أذ لبس من المستساغ أن يصدر تشريع بهواز حساب
تقدمة مسابقة لوظفين تم نقلهم في المسافى الى وزارة الأوقداف
بعد مفارقتهم ديوانا زائل وجوده بتبعيته لموزارة الأبوقداف ، الا أن يسكون
رجعيها بالبداهة ، والقول بغير ذلك يهدر مقصود التشريع ويضوت

ويتسرتب على ما سلف اعتبار أقدية المطعدون في ترقيتهم وهسم من موظفي ديوان الأوقات الخصوصسية المقسولين الى الوزارة في السدرجة الثانية المتوسطة مردودة الى ٣٠ من اغسسطس و ١١ من اكتسوبر وأول توقعبر و ٢ من نوفعبسر سنة ١٩٥٠ في عين لم تبسدا أقدمية المدعى في تلك الدرجة الا من أول غبراير سنة ١٩٥١ وعلى هذا يسكونون جميعسا أحسق من المدعى بالترقية هم وكافة من شعلهم القرار المطعون فيه المسلدر في ٢ من يوليه سنة ١٩٥٧ بالترقية الى المرجة السابعة على اساس الالتعبية .

(طعن رقم ١٥٦١ لسنة ٥٠ق ــ جلسة ١١٢/١/١٢/١) .

بَاعِبِدِةً رِقِيمٍ ﴿ ٥ ﴾

: [341.

المستخدمون والمسال الذين كانوا يعملون بديوان الاوقاف الخصوصية ثم الحقوا بوزارة الاوقاف بعد الغاء هذا الديوان — مركزهم القانون — اعتبار اوضاعهم الوظيفية معلقة حتى صدور قانون اليزانية رقم ٢٥٥ اسسنة ١٩٥٢ للسنة المالية المالية ١٩٥٢/٩٠٢ في ١٩٥٢/١٢/٢٥ الذي هسدد وظائفهم ودرجاتهم الله المختلفة — حساب اعانة غلاء الميشسة للخدمة السسائرة منهم على اساس الرائد وهو غائلة حنيهسات ،

ملخص الحكم:

ان الدعى هين نقل وزملاؤه الى وزارة الاوقاف لم يكن بميزانية هدفه الوزارة وظائف ودرجات توالجه هذه الكثرة الوائدة عليها من الاسستخدمين والمعال المنفولين اليها على اثر الضاء دياوان الاوقاف الخصسوصية والمعال المنفولين اليها على اثر الضاء دياوان الاوقاف الخصسوصية والمنفرة المنفروة ان تظل اوضاعهم الوظيفية معلقة وان تصرف لهام يتحدد مركزاهم القانوني الا بصدور التون الميزانية الدياوان الملفى ولم يتحدد مركزاهم القانوني الا بصدور القون الميزانية المسنة الملاية الذي مده وظائفهم ودرجانهم الملاية المختلفة ، ومن بينها درجة وظلفة الذي هدد وظائفهم ودرجانهم الملاية المختلفة ، ومن بينها درجة وظلفة المسائرة ودرادة الملائفية المائون المنازية ودرادة الملائفية المائون المنازية ودرادة المائفية المائون المنازية يتمر معينا بوزرادة الاوقاف ديوان الخاصة الملكية الملفى عليه في ديوان الخاصة الملكية الملفى عليه وحن عمينا وزرادة الاوقاف عمينا موزرادة ودراد محاس الوزراء الاصسادر في الامن ورد في قرار مجلس الوزراء المسادر في الامن ويتناير مصنة المحاد

من أن العمال والخدمة السايرة الذين عينوا بعدد ٣٠ من نوغمبر سنة ١٩٥٠. يهندون الاعانة على اساس أول مربوط درجاتهم المهنين عليها مقطرا لأن الاعانة تثبت على الماهيات والاجرور الفعلية ، وينبنى علل ما سسلف بيانه لزوم تثبيت اعانة غلاه الميشسة على ثلاثة جنيهات باعتباره

ما سسلف بينه نزوم تنبيت اعانه علاء الميتسبة على تلاته جنيهات باعتباره الراتب الشهرى والذى تحدد المدعى وأمثاله طبقا لقانون البزانية عين

تلسسنة الماليسة ١٩٥٣ ـــ ١٩٥٣ بالنسبة الى وزارة الاوقلف . لا طعن رقم ٢٤٨١ لسنة ٦ ق ـــ جلسة ١٩٦٣/٣/٣١) . ديسوان المسسوطفين

ديــــوان الـــوظفين

قاصدة رقسم (٦)

: المسلما:

ميسوان داوخاني ـ القان رقم ١٥٨ قسنة ١٩٥٧ بشانه ـ القصد من عبارة المسالح العانة الواردة به ـ لا تصرف الى الهيات العانة .

ولخص الفتوى:

ان المادة الثانية من القانون رقم ١٥٥١ لسنة ١٩٥٣ الخسمامي بديسوان -الموظلين تضمى على أن يختمي الديواني بما ياتي: :

1 ــ الانشراف على تنفيذ لواقح الأوظفين .

٢ ـــ النظر في تحديد عدد الموظفين ودرجاتهم في الوزارات والمسالح
 المعابة بقدر بها تقضى به ضرورة العبل.

 " سد وضمح نظم الابتحاثات اللازنة المسيون في وطعدالفه الحمكومة والمسمون المسموظاتين .

3 __ مرابعها مشروعات ميزانيسات الوزارات والمسئلم المسامة والامتهادات الاغرى فها يختص بالوظائف عددا ودرجة وغسم ذلك مسن شئون الموظفين وابداء ما تديكون لذيه من مالحظسات مليها ، غادا لم يؤخذ بهذه الملاحظات وجب إملاغ البرلمان وجهة نظر الديوان .

ولما كاتبت عبارة مصالح علمة تطلق في القانون الاداري على المسمالح التابعة للحكومة المركزية كما تطلق على المسالح العمومية ذأت الشسخسية الاعتبارية وهي الهيئات المحلية واللنشآت ، مانه يتعين للوقوف على المعنى الذي تصده الشارع من هذه العبارة في تانون الديوان تقصى تاريخ انشساء الديوان ومهمته واغراضه ، والذي يستخلص من استقراء التطور التشريعي للنصوص في هذا المقام أن القانون رقم ١٩٠ لسنة ١٩٥١ بانشاء دسوان اللوظفين قد نص صراحة على أن اختصياص الديوان هيو بحث شبيلون الموظنين في الوزارات المختلفة ، وأن عبارة اللصالح العامة التي المسيفت الى الملاة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٢ (المعدل للتسانون سالف الذكر) لم يقصد بها أن يمتمد الفتصاص الديوان الى بحث شمطون موظفى الهيئات المحلية . يدل على ذلك ما جاء في مذكرته الاينساهية من ان اختصاصات الديوان في هذا المرسوم بقانون هي ذات الاختصاصات اللواردة في القانون رقم ١٩٠ أسنة ١٩٥١ ، ومقتضى ذلك تفسير عبسارة « المسالح العامة » بأنها المسالح الإدارية النابعة لوزارات ، والمؤسسسات العامة أي المسالح الإدارية التي منحت شنخصية معنوية ، وبعبارة الحسري « الاشخاص الملحية » التي تقوم ببهبة الوزارات في بعض اختصاصاتها .

ولما كانت اختصاصات الديوان البينة في المادة الثقية من القانون رقم ١٨٨ اسنة ١٩٥٢ هي ذات الاختصاصات الواردة في المرسوم بقانون رقم ٧٨ اسنة ١٩٥٧ ، مانه يجب نفسير نصوصه كبا غسر نصوص هذا الاخير فيكون القصود من مبارة « المسالح العامة » الواردة في القانون رقم ١٥٨ السسنة ١٩٥٨ المسالح الادارية التابعة للوزارات والمؤسسات العامة .

· (غتوى ٢٩ س. في ١٠/١/١٥٤١) .

قاعبدة رقيم (٧)

المستسدا

تقسم وظالف ديوان الموظفين في المزانيات المتعاقبة الى قسسمين في وحدثين مستقلتين هما وظائف الديوان العام ووطائف مراقبي ورؤساء ووكلام

المستخدمين - استقلال كل من الوحدتين بوظائفه ودرجاته - لا يتزاحم عند.. الترقية موظفو قسم منها مع موظفي للقيسم الأخسر ،

دلخص الحكم :

ان ميزانية ديوال الموظفين ؛ بحسب أوضاعها الذي استقرت عليهسه منذ السنة الثالية ١٩٥٣ - ١٩٥٩ ؛ انتظات طقنتين من الموظفين ؛ تسكون كل منها وحدة قائبة بذاتها مستقلة عن الأخرى : أولاهها ؛ وحسدة موظفي الديوان العسام ، والثانية وحدة مسراتين ورؤسساء ووكسلاء اتسسام مستخدى الوزارات والمسالح ، ومقتضى هسذا التقسيم ؛ الذي يقوم الساسا على اختلاف نوع وطبيعة العمل ، هو استقلال كل من الوحستين الماسار اليها بوظائفه ودرجاته واقتديات الوظفين الذين ينتسون اليه ، ومنى كان الأمسر كذلك فان كل من هادين الوحدتين نتفرد — عنسد اجسراء حركة الترتيسة — بدرجاتها ووظائفها الذي لا يزاحم أفراد الوحيدة الاخرى وموظفيها في الترتيبة الى الدرجات الشافرة بها ، فاذا خسلت درجسة في احسدى ماتسين الوحدتين فليس لوظفي الوحدة الاخرى اي حسق في المددى هاتسين الوحدتين فليس لوظفي الوحدة الأخرى اي حسق في الدرجات التي تخلواا بالوحدة التي يتبعونها ؛ غلا أمتراح ولا أدماح بين درجسة الدرجات التي تخلواا بالوحدة التي يتبعونها ؛ غلا أمتراح ولا أدماح بين درجسات الوحدتين عند الترتيسة الى

(طمن رقم ٧٧١ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/١/٨٥١) .

قاعبدة رقيم (٨)

البــــنا:

المتصاصات ديوان الموظفين المتصوص عليها في القانون رقسم ١٩٠٠ فسنة ١٩٥١ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ١٩٥٨ لسنة ١٩٥١ والمرسوم بقانون رقم ١٩٥١ فسنة ١٩٥١ قسسنة ١٩٥١ مسنة ١٩٥١ قسسنة ١٩٥١ مسنه على تبعية مراقبي ودديري ورؤساء المستخدمين ووكاتهم بالوزارات والمسالح ما عدا ديوان المحاسبة لغيوان المنطقين ودرج وظائفهم بيزانينه م

مجال مدائرة اختصاصات ديوان الموظفين هو الوزارات والمصالح التي تقوم عليها السلطة التنفيذية حروساء القستخدمين ووكلاؤهم بمجلس البرلمان سالا يشمون ديوان الموظفين بل يقيمون مجالسهم حالا يغير من ذلك حل البرلمان والفاء الدستور حاقل وظيفتي رئيس ووكيل المستخدمين بمجسلس الفدراب الى ديوان الموظفين لا ينتج الره الا من تاريخ نفائه .

متضص الكمكم :

ق ٢٢ من اكتوبر سنة ١٩٥١ صدر القانون رقسم ١٩٠ لسسنة ١٩٥١ بانشاء ديوان الموظفين ، ثم عدل بالرسوم بقانون رقسم ١٩٥٢ لسسنة ١٩٥٢ . ثم بالرسوم بقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٢ ، وقد بينت المسادة الثانية مسن · القانون الأخير اختصاص الديوان. كما يلي: « أولا ... الاشراف على انفيسد " للوائج الموظفين . ثانيا - النظر في تحديد عدد الموظفين ودرجاتهم في الوزارات ، والمبالح العامة بقدر ما تقضى به ضرورة العبل ، ثالثا سد وضب اخاسم ' الاجتجابات اللائمة للتجهين في وخلاف الحكومة ولتبرين الموخلفين . رابعا ... خراجعة مشروعات ميزائيات الوزارات والصالح النسامة والاعتبادات الأخرى فيما يختص بالوظائف عددا ودرجة وغير ذلك من شمعلون الموظفين ، وابداء ما قدا يكون لديه من ملاحظات عليها ، فاذا لم يؤخذ بهذه الملاحظات وجب ابلاغ البرلان بوجهة نظر الديوان ، خامسا - اقتسراح التشربعات الخاصة بالموظفين ،. وعلى وجه العبوم يفتص الديوان بالنظر في نظمام الممل الحكومي ووضع الاقتراحات المؤدية لضمان سبر الاعمال عملي وجه مرضى ، وله في سبيل ذلك كله تحب من يرى نديه من موطفيسه الحسراء الأبحساث اللازمة في الوزارات والممالع العامة وحق طلب البيانات التي يرى لزوم طلبها ٣ . ونصت المادة الأولى من القانون رقم . ٢١ لسنة ١٩٥١ بشمان تظام موظفى الدولة على أن « يعمسل في المسائل المتعلقية بنظهم موظمين الدولة بالأحكام الرافقة لهذا القانون و وضرى اجكامه على موظهم وزارة "الأوتاف والنجامع الأزهر والمهاهد الهيهية > ويلغى كل حكم يخسالف هدده الأحسكام ». ، ونصعت المسادة الثانية على ان « يعمسل به من اول يوليسه · سسنة ١٩٩٢ ع وقد نصت اللادة الثالثة من البساب الأول من ذلك التسانون على أن لا يكون مراتبو ومديروا ورؤسة الستخدمين ووك الاؤهم بالوزارات

واللصالح ما عدا ديوان المحاسبة تلبعين لديوان الموظنين وتدرج وظائفهم ير بميز أنيته » . ويبين من مراجعة اختصاصات ديوان الموظف بن المنصب و من عليها في المسادة المثقية من القساقون ريقم المدنة ١٩٥٢ المشار البه أنهسا تنصب أسناسا على مراجعة ميزانيسات الوزارات والمسالح فيمسا يختص بالموظفين عددا ودرجة وتحديد هدد الموظفين وهربهاتهم بالوزاارات والصائح ثم الاشراف على تنفيذ لوائم الموظفين ، وليس من شك في أن مجال مباشرة هذا الاختصاص - على ما هو غلاهر من صريح نص السادة الثانية سالمة الذكر -- هو الوزارات والمسالح ، وهي تقسيمات في بنيان السلطة التنفيذية ٤ أو هي مسميات تطابق الرافق العامة التي تقوم عليها السلطة التنفيذية ، ومن ثم لا يمتد اختصاص الديوان الى مجلسي البرلمان ، ذلسك انه مضملا عن أن هذه المجالس النيابيسة لا تعتبر من الوزارات والممالح ٤ فانها - كما سلف البيان - تستقل بوضع ميزانياتها وبشئون موظفيه-عامة ، مما يتنافي معه ايجاد رقابة أو أشراف عليها في هــده الشـــئون من أي . سلطة أخرى ، وما دائم الأمر كها ذكر وكان مرالبو ومديسرو ورؤسساء المستخدمين ووكلائهم هم عمال ديوان الموظفين في الاشسراف على تنفيسد . لوائح الموظنين 4 فلا وجه ـ والحالة هذه ـ لأن يتبع رؤساء المستخدمين. ووكالنُّهم بمجلسي البرلمان ديوان الموظفين ، بل يظلون تابعين لجالسمهم. صاحبة الولاية عليهم ، ولم يغير حل المجلسين والضاء الدسستور من فلسك، الأور شبيئًا ٤ وآية ذلك أنه على أثر حل مجلسي البرالسان مستدر قسرار من مجلسي الشيوخ والنواب برياسة مجلس الوزراء ، على أن يسكون رئيس مجلس الوزاراء موجل رسالوزراء هما الجهة التي تتولى بالنسبية لشستونهما! السلطات التي كانت مخولة لرئيس وهيئة مكتب كل منهبا ، وظاهر مسن هــذا التــوار أنه احتفظ السبكرتم المطلبسين باستقلالهما وكيانهها: القانوني السابق ٤ فهو لم يدمجهما في سكرتيرية مجلس الوزراء أو ينقلهسا: الربها أو المن أية وزارة أو جهة أخرى ، وأنها نظم الجهــة الرياسية ألهمــا فأمسجحت رئيس مجلس الوزراء ومجلس الوزراء بدلا من رئيس اللجسلس. الو هيئة المكتب ، ويؤكد بعدًا النظـر أن السميد وزير الدولة السذي عهمد. اليب رئيس مجانب الوزراء بشولي السلطة المُسولة له في شستون موظفى مسكرتيريتي الجلسسين أصدر في ١٩٩ من يوليسة سسمنة ١٩٥٣ عُرارين : الأول رقم ١٦٧٧ بتقسسيم الوطائف الداخلة في الهيئة بمسكريهم بأنا مجلس النواب والثانى رقم ١٦٧٧ بتوزيع موظمى سكرترية الجساس على منسات الكادر المختلفة الداخلة في الهيئة محتنفاسا بتقسسيم السوطائف ومسياتها طبقا لمسا كان متبعا قبل حل اللجلس : مثال ذلك انه احتفسط بوظائف السكرتير العام للمجلس ومدير الادارة التشريعية ومديسر ادارة المراقبة ثم بوظائف مديرى ووكلاء اقسام ورؤساء مرق وسكرتيرو ولجسان واغضساء غرق ، وهي الوظائف التي تتفق واعمسال المجلس ، أي أنه عسلي حاسبق التسول سه احتفظ بالكيان والوضع القانوني لسكرتيرية المجلس ما سبق التسول سه احتمال المجلس ، الله عسلي

ويحلو ذلك ايضا من المناقشبات التي دارت في مجلس الشيوخ بجاسته المنعقدة في ١٥ من اكتوبر سنبة ١٩٥١ في صدر ما أنخل من تعديل على المادة الشالثة من تانون نظام موظفى الدولة ، فقد كان نص المسادة الثالثة في أول · الأمر يجرى كما يلى « يكون مراقبو ومديرو ورؤساء السستخدمين ووكالأؤهم بالوزارات والممالح تابعين لديوان الموظفين وتدرج وظائفهم بميزانيته » . فقدم اهد حضرات الشيوخ اقتراها بأن يعدل نس المادة الثالثة على النحو التالى « يكون مراتبو ومديرو ورؤساء الستخديين ووكسلاؤهم بالوزارات . والمسسالح ، ما عدا ديوان المعاسبة ، تابعسين لديسوان الموقلةبن وتدرج وظائمهم بميزانيته » ، وقال أن هذا التعديل هو « تحقيمي للتنسيق · بسين التشريعات القائبة ، مقد سبق البرالان _ تحقيقا لاستقلال و ديوان المحاسبة - أن جعل شأن موظفيه خاضه ارئيس الديوان ولجنه عليسا فاذا ما اتبعنا مدير الحسب فات لديوال المحاسبة ووكيله لديسوان "المسوطفين تعارض هذا مع فكرة الاستقلال المنوحة لديوان المحاسسية · امقتضى قانون قائم » ، وقد عقب أحد عضرات الشيوخ على ذلك بقوله « أن مجلس الشيوخ ومجلس النوالب وديوان جلالة الملك مستقلة كذلك تمام "الاستقلال » ، فرد صاحب الاقتراح « سنجدها مستثاناة فيمسا بعد » . وقد وأفق المجلس على هذا التعديلُ ، ثم وردت بعد ذلك المسادتان ١٣٢ و ١٣٣١ وتضمنك أولاهما أن احسكام هسذا القسانون تسرى على موظساني ومستغلمي الحائسية المكية اللعنيين بغير مساس بالاحسكام والقسواعد المعمول بهة الآن في شنأن تعيينهم وترتيتهم وعلاواتهم ويطبسق بالنسسبة " الموظفين منهم في نسأن التاديب؛ أحكام المرسوم المسادر في ٢٨ من يونيـــة . سنة ١٩٢٢ ، وفي الأحوال التي يطبق فيها احكام هذا القسانون على الوجسه الماتعقة يكون لرئيس قيسوان جسلالة الملك ولوكيل هسذا السديوان السسلملة

والاختصاصات المتررة في هذا التانون لوزير ولوكيل الوزارة على التوالى » ؛ وتضمنت المادة الثانية أن « يكون لجلس الاوتاف الأعلى ولجسلس الازهسر الاعلى وللجنة العليا بديوان المحاسسة كل نبيا بخصسه الاختصساصات والسلطات المينوحة لجلس الوزراة المالية والانتصاد ولديوان الموظفين في تلك ما يقضى به من اختصاص لوزارة المالية والانتصاد ولديوان الموظفين في تلك الاحوال ، ويكون لشيخ الجاسع الازهر والوكيل الاختصساصات والسلطات المبنوحة بهذا القانون للوزير ولوكيل الوزارة كسل نبيا يخصه » ، وظاهر مما تقدم أن البرلمان بمجلسيه اعتبر اسستقلال موظفيه عن رقابة ديسوان الموظفين أمرا مفروغا منه ، علم يثر في شانه أي شبهة أو جدل ، وانها ثار ذلك حول ديوان المحاسمة فلزم النص على اسستقاله عن السيقلاله عن السلطة التنفيذية ، أما بالنسسية لما تم أخيرا من نقل وظيفتي رئيس ووكيل المسلطة التنفيذية ، أما بالنسسية لما تم أخيرا من نقل وظيفتي رئيس ووكيل المسلطة التنفيذية ، أما بالنسسية لما تم أخيرا من نقل وظيفتي رئيس ووكيل المستخدمين بمجلس النواب الى ديوان الموظفين غانه لما سسبق تقصسيله لا ينتج الره الا من تاريخ نفساذه .

(علمن رقم ۸۳۰ انسنة ۳ ق ــ جلسنة ۱۹۰۸/۱۲/۸۳) .

رقسابة اداريسة

الفصــل الادل ــ تعـــيين الفصــل الادل ــ تعـــيين الفصــل الشــاتى ــ اقديـــة الفصــل الشــات ــ مــدة خدمة ســابقة الفصــل الرابــع ــ سلطات رئيس هيئة الرقابة الادارية الفصل الخليس ــ نقل من الرقابة الادارية الفصــل الســاندس ــ عـــلاوة الرقابة الادارية الفصــل المــاندس ـــ جواز اعادة التميين بعد الاحالة على الماش

القصييل الأول

تع<u>ب</u>ين ----ين

قاعدة رقيم (٩)

المسادا :

ان قانون هيئة الرقابة الادارية رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ ولذن نمى المسدول المدت به على وظيفة نائب لرئيس الهيئة ولم ينصا على نواب لرئيس الهيئة ولم ينصا على نواب لرئيس الهيئة الا أنه أيس هناك ما يحول في القانون المنكور دون شغل الترجات المتسارة المديدة المقررة لوظيفة نائب رئيس الهيئة والتي تضمنها القسانون رقسم ١٩٠٠ اسسلام لسنة ١٩٨٣/٨٦ بشأن الموازنة العامة للدولة للسنة المائيسة ١٩٨٣/٨٦ اسسلام ذلك أن نصوص قانون هيئة الرقابة الإدارية يتسع حكمها الى اكثر من ناتيم لرئيس الهيئة وأن الميزانية وهي صادرة بقانون وقد تفسمنت ه درجسات لرئيس الهيئة وأن الميزانية وهي صادرة بقانون وقد تفسمنت ه درجسات بربط النائب من الدرجة المعانزة تكون قد عدلت من الجدول المشسار اليه في هسذا الشسسان .

ملخص الفتوى :

من حيث أن تاتون الرقابة الادارية رقسم ٥٥ لمسنة ١٩٦٤ ينصى في المدة الأولى منه على أن الرقابة الادارية هيئة مستقلة تتبع رئيس المجلمس المتفيذى وتشكل الهيئة من رئيس ونائب له وعسدد كاف مسن الأعفساء وتنصى المادة ١٢ من هذا القانون على أن « يكون تعيسين رئيس الرقسائية الادارية ونائبه بقرار رئيس الجمهورية من » وتنص المادة ١٣ على أن تنشأ في الرقابة الادارية لمعنة تسميل لهنة شئون الأمراد تشكل برئاسة تائب رئيس الرقابة وعضوية اقدم أربعة من اعضاء الرقابة كا تنس المادة ٢٦ من القانون المستقبة للهراد يشكل رئيس السرقانية

التعلق الفنى والادارى على اعبال الرقابة الادارية واعنسسائها واستندار
 القرارات الذي يتطلبها تنظيم الهيئة وستسير العمل بهسا ،

ومن حيث أن الجدول رقم 1 اللحق بالقانون رقم 11. السحنة 1947 كالتسار اليه قد شهل نائب رئيس هيئة الرقابة بربط ثابت قدره بعد تعسديله وقيادته بالقانون رقم 11 السنة 1941 بشحان زيادة مرتبحات المحاملين يقعولة والقطاع المام والخاصحين لكادرات خاصة — ٢٤٨٧ جنيها . وهذه الوظيفة هي الدرجة المبتازة أو وكيل أول (سابقاً)، ، وأن الميزانيحة عجديدة للفئة المالية ١٩٨٣/٨٢ تضمنت أربع درجات أخرى مزيدة بدذات هجوعة المنابة وهي درجات مبتازة (وكيل أول) أينحا ، وبدذلك تتحقى الوضع عن وجود خيس وظائف مبولة بخيس درجات هي بالنات الربط الثابت وقدره ٢٤٨٧ جنيهما المقسرة لنسائم، رئيس طيئة .

ومن حيث أنه ولنن نص تأنون هيئة الرقابة الادارية مساقف السنكر وجوده على « نسواب » لرئيس وجوده على « نسواب » لرئيس الهيئة ، ولم ينصا على « نسواب » لرئيس الهيئة ، ولم ينصا على « نسواب » لرئيس الهيئة ، والم ينصا على « نسواب » لرئيس الهيئة المستكل هذه المدرجات الاربع البحديدة المعررة لوظيفسة نائب رئيس الهيئة » وان كانت لا تتعددا بحكم لزوم ما يلزم ، الا ان بالنسبة لوظيفة « نائب رئيس الهيئة » عليم من شبة ما يبنع من ذلك دون حاجة الى نس ، ومما يدعم ذلك ان ندومس تقدون هيئة الرقابة الادارية سالف الذكر والتي أشسارت الى « نائب » تقدون هيئة الرقابة الادارية سالف الذكر والتي أسسارت الى « نائب » يسح حكمها جبيعا الى اكثر من نائب ويوزع العمل بينم بسرار من رئيس الرقابة وفقا للمادة ٢٦ منه المؤوه هنها ، وخاصة أن الميزانية سـ وهي مسادرة الدرجة المهازة (الوكيل الأول سنسابقا) وبذلك تكون قد عدلت في المسدول المسادن الهد في هــذا المهســذ الهيئ ، و

للله أنتهى رأى الجمعية العمومية الى جهواز التعيين في وظيفة وعليسة والميس تطاع بالدرجة المبتازة بهيئة الرتابة الإدارية .

المله ١٩٨٣/٦/١ - طمعة ١/٢/٣٨٨١ ٢ .

الفعــــل الثــــانى اقدهيــــــــة

قاعبندة رقيم (١٠)

: 14----41-

المسادة ٣٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم القيساية الادارية والمحاكم التلابية المعلة بالقانون رقم ١٩٦٧ لسسنة ١٩٦٠ قضعت بأن اعضساء النيسابة الادارية الذين يعينون في قسم الوقابة تحدد مرتباكهسم وفقا للجدول حرف (ب) المرافق القانون وتحكمهم اقدمية مستقلة ويوسكن تميينهم بطويق النقل من اية جهسة حكومية ويتقساض الموظف المقسول التي قسسم الرقابة المرتب الاساسي الذي كان يتقاضاه قبل نقلة أو اول مربوط أول مربوطها المنطق الذي يعين بقسم الرقابة يستمد حقسه في تجسعيت أول مربوطها المعضو الذي يعين بقسم الرقابة يستمد حقسه في تجسعيت الاقدمية في هذه المحالة من القاعدة المقانونية المشار اليها مباشرة دون تيضيعي في ذلك من جهة الأدارة بالرئاك من جهة الأدارة بالرئاك من جهة الأدارة بالرئاك من حهة الأدارة بالرئاك من المستودة المسبن عليها .

ملخص التعكم :

من هبت أن الملاة ٣٣ من القانون رقم ١١٧ لبسمة ١٩٥٨ إعسادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكم التاديبية المعدلة بالقانون رقم ١٨٧ لسميةة ١٣١٠ قد نصحت على أن ٥ ، . . يمين وكيل علم النيسابة الادارية المسئوية الرقابة من المحاضيطين على وهول عال من احسدى الجامعات بالجمهريهة المحربية المتخدة أو معاهدها أما اعضساء الفيابة الادارية السؤين يمينسون قى قسم الرقابة متحدد مرتبانهم وفقا للجدول حرف (ب ؛ المسرات النشاة القانون وتحكهم الدمية مستقلة ويكون تعيينهم بطسرين النقسل من أيسة جهة حسكومية بشرط ان يسكونوا حاصلين على المؤهل المسذكور في الفقسرة المسابقة مع وجوب سبق ندبهم الى قسم الرقابة لمسدة لا تقسل عن سستة الشهر ولا تزيد على منة ، ويكون الندب بناء على اقسراح مدير النبسابة الادارية ، ويتقاضى المؤهل المنسول الى احدى غنات قسسم الرقابة المرتب الإساسي الذي كان يتقاضاه قبل نقله أو أول مربوط الفئة المنقسول اليها أهما اكثر وتصبب اقدميت من تاريخ حصوله على أول صربوط الفنسة ألمي وضاح قاصدة تتطلبيسة على أول المسرع قد وضع قاصدة تتطلبيسة على قد مسان تحديد التدميسة من يعسين في قسسم الرقابة بحيث يسستهد حقة في تحديد الاقديها قد من يعسين في قسسم الرقابة بحيث يسستهد حقة في تحديد الاقديها قد من عسادة الادارة ،

ومن حيث أن الثابت من الاطلاع على الأوراق ان المدعى حسسل على مسكالوريوس التجسارة سنة ١٩٥١ والتحق بخدمة وزارة الشئون الاجتماعية من ١٩٥٠/١١/٧ بالدرجة السادسة الننية وفي ١٩٥٧/٦/١ نقل الى وزارة المالية والاقتصاد حيث سدر الزقار رقم ٢ لسانة ١٩٥٨ بترتيته الى الدرجة الخامسة بالاختيار اعتبارا من ١٩٥٧/١٢/٣١ شم نقسل الى المجلس الأعلى لرعاية الشباب حيث صدر القرار رقسم ٦ لسنة ١٩٦١ بترقيته إلى الدرجة الرابعة من ١٩٦١/١/٣١ وقد صدر القرار الجبهسوري رقسم ١٢٤٨ بتساديخ ٥/٨/١٩٦١ بتميينه في الرتابة الادارية في واليفسة عضو رقابة (ب) وحسبت التدميته في عذه الدرجة من ١٩٦٠/٢/١ تاريخ حصوله على أول مربوط منة هذاه الوظيفة وقدره ٣٠ جنيهــا ، وتسدرج في وظائف الرقابة الادارية تعين عضــو رقابة (1) بالقرار الجمهــوري رقـــم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٣ وعضو رقابه (د) بالقرار الجمهــوري رقــم ١٤٢٨ لسنة ١٩٦٤ ورتى الى النئة (ج) من ١٩٦٦/٢/١ والى النئسة (ب) من - ۱۹۷۱/۹/۲۳ ، ثم انهیت خدیته بناء علی طلبسه من ۱۹۷۱/۹/۲۳ -وبناء على الحكم الصادر لصالحه من محكمة القنساء الإداري في الدعسوي رَقِم ١٧٢٠ لسنة ١٧ ق بالغساء القسرار المسادر من وزارة الشسئون الاجتماعية بالترقية الى الترجية الخامسة بالاختيار من ٩ ١٩٥٥/٢/٩ نبها قضمته من تخطيه في الترتيبة وبارجاع التصييب في هسده الدرجسة الى التاريخ الذكور ، وبناء على هذا الحسكم هدات التمييت بوزارة المالية في الدرجة الرابعة وردت الى ١٩٥٨/٧/٣١ ، وأعيد تسسوية مرتبسه عسلى الدرجة الرابعة وردت الى ١٩٥٨/٧/٣١ ، وأعيد تسسوية مرتبسه عسلى هسذا الاسساس ، وقد أقام المدعى دعواه الراهنة بطلب الحسكم بتعديل المتمينة في المثنة (ب) بالرقابة الادارية وارجاسها الى ١٩٥٨/٧/٣١ بدلا من المتما الدارى .

ومن حيث أنه من المقرر أن الأحكام المسادرة بالالفساء تعتبير حجسة على العامة غيما تضت ، وقد ترتب على الحكم الصادر من محكسة القضاء الاداري في الدعوى رقم ١٧٢٠ لسمنة ١٧ ق تصديل مسرتب المسدعي السذى اتخذ أساسا لتحديد التدبيته في الفئة (ب) بالرقابة الإدارية كسذلك ومقاً للقساعدة التي نصب عليها المسادة ٣٣٠ من القانون رقسم ١١٧ السنة ١٩٥٨ بعد تعديلها بالتسانون رقم ١٨٣ لسمنة ١٩٦٠ ، ومن سم يصق للبسدمي تسوية حالته برد التدبيته في وظيفة عفسو رقابة (ب) التي عين بها في الرقابة الادارية الى تاريخ حمسوله على مرتب متسداره ٣٠ جنيها وفقا للحسكم اللشار اليه ، ولا يحسول دون ذلك اختسلاف كسادر الرقسابة الادارية عن الكادر العام الذي كان يخضيع له المدعى تبل نتله ، حيث ان القاعدة التنظيمية التي وضعتها المادة ٣٣ سالفة الذكر في شهان حسساب أقدمية أعضاء الرقابة في الكادر المام عند تعيينه بالرقابة الادارية دون أن يسكون للجهة الإدارية أن تترخص في تحديد الاتتبية على خلاف ذاسك ، و إذا كان المدمى قد أقام دمواه طالبا الهكم بتعديل اقدميته في وظيفة عضو رقابة (ب) التي عين نبيها في ٥/٨/٨/١ قبل صدور القسانون رتسم ١٥ لسنة ١٩٦٤ مان المحكمة تلتفت عما أثارته الجهسة الادارية في شسأن ما نمي عليه هذا القانون من عدم جواز الطعن في القرارات الصادرة بامادة تعيين بالرقابة الادارية وترتيب التميئها وفشا المكلهه .

ومن حيث أن الحكم المطمون فيه أخذ بهذا النظر غيكون قسد أصحابه وجه الحسق ويتعسين من ثم الحكم بقبول الطعن شكلا وبرغضه موضوعا مع الزام الجهاة الإدارية المروضات .

(طعن رتم ١٥٢ لسنة ٢٢ ق -- جلسة ١٩٧٩/٧/١)

قاصدة راسم (۱۱)

: اعسسدا

المادة ١٨ من القانون رقم ٥٥ اسنة ١٩٦٤ باعادة تنظيم الرقابة الإدارية المعدلة بالقانون يقم ١٧ اسنة ١٩٦٩ - قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٧ المسنة ١٩٦٧ بالنظر الى الدرجة التي كان معينا فيها قبل النقل مباشرة - عدم المتقول الى اهدى وظائف الرقابة الادارية من المللة (ه) تتحدد القدييسية طبقا تقانون الرقابة الادارية سائف المنكز والقرار الجمهوري رقام ٢٣٨٧ السنة ١٩٦٧ بالنظر الى الدرجة التي كان معينا أيها قبل النقل مباشرة - عدم جواز أرجاع التديية الى تاريخ التداية بالممل قبل ذلك باحدى الجمعيات بمكافات شاملة - اسباس ذلك أنه لم يكن في ذلك الوقت معينا على أي فاسة وانما كان يعمل بعقد عمل كما أن المسامل بستصحب النسد نقاله مركان والذاتي الذي تقرر له وليس النظام القانوني الذي كان معابلا به .

ملخص الفتوى :

ان الجادة ١٨ من القانون يرقم ٥٤ لمننة ١٩٣٩ باعادة تنظيم الرقابة الادارية المعدلة بالقانون رقسم ٧١ لسنة ١٩٦٩ بنص طبى ان « تسكون قصوية حالة الوظف المقتلف الرقابة الادارية باحسدى وظالم المقانف الرقابة بوضعه في الفئة المعادلة لمرجة أو فئة وظيفته وبالتميت في هسده السدرجة أو الفئة بشرط أن يكون مستويفيا المدد المنسوص عليها في الجداول المحقة بهذا القانون في الدرجة أو الفئسة السسابقة للفئسة التي يونسسم غيها ، غاذا كان نقله التي احسدي وظائف الرقابة الادارية من الفئسة (ه) خصبت الدعين » .

ومن حيث أن هذا الحكم هو ترجحه للأصبل المتسرر من أن المنتسول يستصحب حالته الوظيفية من الجهة المنتسول منها في الجدود التي وردت فيها نمسوص خامسة كالآثار التانونية للنتسل لا تنصب الا على المسلانة الوظيفية التي كانت تاثية بين العائل والجهة اللقول منها ، وهي الجهسة التي كان معينا بها قبل النقل مباشرة ، اما عسلانات العهسل السسافة على ذلك فلا يتنساولها قرار النقسل ولا تدخل في تسكوين الأنسار التانونيسة له . وعلى ذلك مان تحديد التدميته في الدرجة المنقسول اليها بالسرقابة الادارية أنها تتحسدد طبقا لتانون الرقابة الادارية سسالف الذكر والتسرار الجمهوري رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ بمعسادلة الكادرات الخامسة بالنظر الى الدرجة التي عين فيها قبل النقل مباشرة في شركة النيل ، ومن تسم فسلا يجوز أرجاع التدميت، الى تاريخ التصاته بالجمعية المشار الهها. في ١٩٦٤/١٠/١٠ باعتبار أنه لم يكن في ذلك الوتت معينا عملي أي نشة وأنها كأن يعمل بعقد عمل ولا محل للقسول بأن أدنى فئسات التعيين طبقسا لنظام العاملين في القطاع العام هي الفئة السابعة وانه وان كان شد عين في شركة النيل في النبئة السسادسة الا أنه يعتبر شاغلا للنسة الميسابعة فرضا من ١٩٦٤/١٠/١٠ لان العالم يستصحب عنيد نقله مسركزه الذاتي السذى تقسرر له ولبس النظهم القسانوني الذي كان معساملا به . ربالإضافة الى ما تقدم فانه لا يفيد من مدة خدمته السابقة في الجمعية المذكورة عن طريق الضم بتواعد محد الضعمة السابقة المنصوص عليها في القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ وذلك بالنظر الي عبيهم سريسان أحكام هذه القواعد على ذوى الكادرات الخاصة .

من أجل ذلك أنتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز ارجاع اقدمية السيد / الى تاريخ التحساقه بجمعيسة تسريق وتعسدير الحاصلات الزراعيسة في ١٠/١/١١/١٤ .

(املاه ۱۹/۹/۷۶ سجلسة ۲۴/۹/۵۲ م. (۱۹۷۵ م. ۱

الفصـــل الثــالث محدة خحدمة ســابقة

قاعسدة رقسم (۱۲)

: 12....41

عاصفون بالرقسابة الادارية ــ عسدم احقيتهـم فى مسسدد الفسسمة الفسسسابقة عسلى تاريخ شسسسفلهم للوظسسانة المينيين عليها فى تاريخ نفاذ القانون رقم ١٠٧٣ لسنة ١٩٧١ بشسان تسسوية حالة العالمين بالرقابة العالمة سواد بالتطبيق لاحكام هذا الاقانون أو القسرار الجهوري رقم ١٩٥٩ لسنة ١٩٥٨ ٠

ملخص الفتوى :

ان القاتون رقم ١٠٣ اسنة ١٩٧١ بشمان تسوية حالات العاملين في الرقسابة المعابة ينصى في مادته الأولى على أن « تمسادل وظمائف الرقسابة المعابة بالفئات الواردة في الجدول رقم (١) المسرافق المقساتون رقسم ٥٨ المساد ١٩٧١ المسسار اليه وذلك على الوجه المسيون في الجمدول الملحق » ونمت مادته الثانية على أن « يوضمه المسابلون المسافلون لوخلسائف الرقابة في الفئات المعادلة التي تنفسا لهسذا الفسرض في موازنة وزارة الداخلية مقابل حنف الاعتباد المعينين عليه » وقضت المسادة الثالشسة من هذا القاتون بأن « تسوى حالة هؤلاء المسابلين في الفئسات المسادلة لوظائفهم اعتبارا من تاريخ شمغل هدة الوظائفهم اعتبارا من تاريخ شمغل هدة الوظائفة ولا يتسرعه على ذلسك حق في الطعن على الساحة » .

ومن حيث أنه يتضمح من هذه النصوص أن التسموية طبقسا لاحتلاء العقائر الله تتنصر على وضع العالمل في الفشسة المسائلة الوظيفسة التي كان يشسطها في تاريخ نفاذ هذا القسانون مع حسساب التدييسه في هذه اللقة من تاريخ شغل الوظيفة المنكورة وفيها عدا ذلك فلا يجموز في اجراء هذه التسوية الاعتداد بعدد الخدمة التي تضيت في تاريسخ مسابق

على شغله لهذه الوظيفة ، اذ أن حدود التسوية طبقا لصريسح هدده النصوص تقف عند حد الامتداد بالوظيفة المشغولة عصلا في تاريخ العبال بالقالون دون غيرها من السوظائف السسابقة والتي بنتمي عنها هدذا الوسف تبما لكون العابل تدرج منها الى غيرها قبال نفاذ التساتون السناف السذكر .

ومن حيث انه عن ضم هذه المد طبقا لقرار رئيس الجمهـورية رقسم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شان حساب مدد العمال السابقة ، غاته لما كسان القانون رقم ١١٠٣ لسينة ١٩٧١ الشار اليه ، قد أتى بتنظيم خاس فيمسا يتملق بنسوية حالة الماملين بالرقابة المامة ، متضى باعتبار أقدميتهسم في الفئات المعادلة من تاريخ شعفهم الوظائف المتابلة وذلك خسروجا عسلى التواعد العامة بالنسبة لحسساب الاقدميسة والتي تقضى بحسب الامسل باعتبار الاقدمية في الفئة من تاريخ التعيين فيها ، ومن شم فانه لا يجموزا الاستناد الى هذه القواعد والتي يعد منها قوانعمد نحسم معدد الخسدمة السمابقة ، لسحب اقدمهة العامل الى تاريخ اسبق ، وذلك لما في هذا الصدد من مخالفة للقانون من جهة ، وخروج على مبدأ استبعاد القواعد المالية السنفاد مما تضمنه القاتون من تنظيهم خاص لحسدود التسسوية على النحو البين النسا ، وما جساء في مذكرته الايضساحية سن أن بعض القواعد المقتسرحة للتسوية المقتضى صدور تاتون بها مثل حساب التدمياتهم في الفثات العاملة اعتبارا من تاريخ شميفل الوظيفة بصرف النظمر عن تواغر شروط حساب بند العبل النسابقة طبقا للقسرار الجبهسوري رقسم ٩٥١ لسسنة ١٩٥٨ ،

من أجل ذلك أنتهى رأى الأجمعية الجبوبية الى عدم أجنية المسابلين في الرقابة الماية في ضم عدد الخدمة السابقة على تاريخ شسطهم الوظائف المينين عليها في تاريخ نفاذ القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٧١ بشيان تسوية جالات. المالمين في الرقابة المسلمة سواء بالتطبيق الاحسكام هسذا القسانون أو القرار الجمهوري رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٨ المشار الله .

(ملك ٨٦ /١/ ٢٩٠ ــ جلسة ١١/١/٨٢)

الفصــــل الرابــــع منطات رئيس هيلــة الــرقابة الادارية

قاعسدة رقسم (۱۳)

المستسندا :

ان سلطة رئيسي هيئة الرقابة الادارية وغفسا لنص المسادة ٥٧ من غادر الزقابة الادارية لا تمند الى تجاوز الاعلمسادات المالية القسررة الدويض العلماني من ههود غير عادية او مكافات تشجيعية .

ملخص الفتوي :

يبين بين استظهار نص المادة ٧٥ من القانون رقم ١٤ لسسنة ١٩٦٤ المشار اليه أن المشرع _ لاعتبارات الدرها _ فاط برئيس هيئة ألرقابة الادارية اصدار قرار ببيان قواعد واجراءات صرف المبالغ المدرجة بميزانيسة الهيئة دون التقيد بالقوانين والقرارات واجراءات المرف المبسول بها في الوزارات والمبالح الحكومية ، نيتمثل هذا الاختصاص الاستثنائي المقسرر الرئيس الرقابة الادارية في وضع قواهد والجراءات سرفه البالغ المدرجة بميزانية الهيئة دون تقيد بقواهد الصرف المقررة في الاجهزة المكومية ، ولذه يجد حده الطبيعي في وجود البالغ مدرجة في الميزانية من حيث واتع الادرام وكيفيته بتحديد المصرف المقرر له : ولا يمتد ذلك الى تقرير الاعتهاد والدنى يتبثل في الادراج وفي تغيير الادراج والذي لا يدخل في مداول تواعد السرف. . غسلطات رئيس الرقابة لا يمكن أن تتفاول مبالغ غير مدرجة بالميزانيسة ، ولا يمكن أن يتناول كيفية الادراج في الميزانية . وبذلك غلا يمتد هذا الاختدسادس الى تجاوز أعنباد ما من الاعتمادات الواردة في الميزانية الصروف معين باية كيفية ، أذ أن النص حصر الأختصاص على وضع تواعد واجراءات مسدون المبالغ المدرجة بميزانية ألهيئة ، دون أن يعد هذا الاختصاص ليتنساول تغيير الادراج بأى وجه من الأوجه أيا كانت علته ، ويقطع في ذلك أن السادة ١١٦ من الدستور حجزت لمجلس الشعب : النقل من بنان الى بلب من ابسواب البزانية ، كما حجزت له تجاوز الاعتمادات الواردة في البزانية ماية صمي ق من الصور . ولم تكتف بذلك بل حددت شكل ممارسة مجلس الشعب لهذا الاختصاص الاستثنائي في النقل من باب الى باب وكذلك في تجاوز اعتساد ما من اعتمادات الميزانية ، فجعلته القانون فلا يكفى قسرار من المجالس بالموافقة ، بل يجب أن تتخذ الموافقة شبكل القانون ، عجاوزه الاعتباد المسدرج للجهود غير العادية والمكانات التشجيعية في الميزانية ، لا يجوز في الاصل الا بقانون ، ألا أن اللذة ٢٤ من تأشيرات الموازنة في تانون ربط الميوازنية العامة للدولة الحالي (١٩٨٥/٨٤) وهي تكرار لنص التاشيرة في ميزانيسات سابقة تضمنت تفويضا لرئيس الجمهورية في هدده المجماوزة ، بتيد يتمثل في عدم مجاوزة حدود اعتمادات الباب الأول ، وأجازت لوئيس الجمهورية أن يقوض غيره في ممارسة هذا الاختصاص التشريعي الاستثنائي . ولم يثبت من الأوراق أن ثمة تفويضًا قد صحور من رئيس الجمهدورية الرر رئيس هيئة الرقابة الإدارية في ممارسة هذا الاختصاص ، لهذا غان سسلطة رئيس هيئة الرقابة الادارية وفقا لنص المادة ٧٥ سالفة البيان تكون متصورة على وضع قواعد لصرف الاعتهادات المخصصة للويئة التي يراسها دون التقيد بقواعد الصرف المعمول بها في الأجهزة الحكومية ، ولا تعد لتشمسل تجاوز الاعتبادات الخمصة للمكانات التشجيعية ولتعويض الجهدود غير المادية للعاملين بالهيئة ولا يمكن القول بأن الأمر يقتصر في المدالة المرضمة على ذلك نقل مبالغ من بنه داخل ذات البلب الأسر الذي تجيزه. المادة ٢٤ من قانون ربط اليزانية رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ اذ يلاعظ على ذاسك أن تجاوز البند مصلا عن أنه لا يقعلق بتواجد وأجراءات الصرف أنهسا همو أدلفل في تقرير الاعتماد وكيفية الأخراج ومع ذلك غان المادة ٢٤ سالفة البيان. اجازت اجراء هذا النقل داخل اعتماد الباب الواحد بشرط استيفاء الاجراءات والاوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية والتأشيرات الملحقة بالموازنة العالمة وتانون الخطة العامة للدولة . وعلى ذلك مان مبارسة الاختصاص في النقط من بند داخل الباب الواحد تحكمه المادة ٢٤ من مانون الموازنة العامة وكذلك المادة ٢٤ من تأشيرات الموازية العامة بضوابط كل منهما ولا تمتسد سسلطة. رئيس الرقابة وغقا لنص المادة ٥٧ من قانون هيئة الرقابة اليها .

(ملك ۲۷/۱/۸۸ ــ جلسة ۲۷/۱/۸۸) •

تعليــــــق:

كان قد ثار خلاف بين وزارة البالية وهيئة الرقابة الاداربة حول نفسير نص المادة ٧٥ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ باعادة تنظيم هيئة الرقابة الادارية من أن « يعين بقرار من رئيس الرهابة الادارية المقواعد والاجراءات التي تتخذ لصرف المبالغ المدجة بالميزانية وذلك دون التقيد بالقرانين والترارات والاجراءات التنظيمية أو المالية أو لوائح السرف المعمول بندا في الوزارات والمسالح الحكومية ، ويكون الرقابة الادارية وهددة حسابية تنشئها بالاتفاق مع وزير الخزانة . ولرئيس الرقابة الاداربة سلطة الوزير فيما يختص بالصرف في حدود ميزانيته فترى وزارة المالية أن المشرع بهدذا ألنص أناط برئيس هيئة الرتابة الادارية بيان التواعد والاجسراءات التي تتخذ لصرف المبالغ المدرجة بالميزانية دون التقيد بالقوانين والاجسراءات او لوائح الصرف المعبول بها في الوزارات والمصالح التعكومية ، ولا يمتد هدذا الاختصاص الى سلطة تعديل بنود الميزانية بتجاوز الاعتمادات المقررة في بند من البنود كاعتمادات تعويض العاملين من جهود غير عادية أو اعتمادات المسكافات التشميجيعية وهي السمطلة المفولة وفقسا لتعليمات قانون الليزانية لرئيس الجمهورية أو من يفوضه . بينما ذهبت هيئة الرقابة الادارية الى أن هذا النص جاء مطلقا وفقا لقانون ربط الموزنة المساءة لسدولة .

وقد عرض الموضوع على اللجنة الأولى لقسم الفتوى هانتهت للاسباب الواردة بفتواها رقم ٨٦٤/٧/٧٥ الى أنه يجوز لرئيس هيئة الرقابة الادارية تجاوز الاعتبادات المتررة للبنود في نفس البقب بيوازنة الهيئة .

الغصـــل الخـــامس نقــل من الرقــابة الادارية

قاعسدة رقسم (١٤)

البسسدا :

القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ باعادة تنظيم الرقابة الادارية - المادة ٢١ منه تجيز منح العضو المقول من الرقابة الادارية الى جهة اغرى آخر مربوط الثقة أو علاوة المرقابة أيهما أكبر - يجب أن يقضى العضو المقول مدة خدمة بالرقابة الادارية لا تقل عن أربع سنوات - حساب هذه المدة من تاريخ تعين العضو بالرقابة الادارية - عدم احتساب غترة التدب ضمن هذه المدة .

ملخص الفتوى:

ان الملدة (٢١) من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ باعادة تنظيم الرتابة الادارية تنص على أنه « يجوز للجنة شئون الافراد بالنسبة لن ينقل من الرقابة الرقابة الادارية أن تعنمه آخر مربوط الفئة التي يدنظ مرتبه فيها أو أضافة علاوة الرقابة الى مرتبه أيهما أكبر وبشرط الا يزيد على آخر مربوط الفئة الله يشخلها ويشترط لمنع آخر مربوط الفئة أن المصافة عسلاوة الرقابة أن يكون المضو قد أبضى مدة خدمة بالرقابة لا تقل عن أربع سنوات .

ومن حيث أنه يتضح من صريح نص هذه المادة أن أسستخدام لجنسة شئون العاملين بالرقابة الادارية للرخصة الجوازية التي تضمنها حكمها بهذه آخر مربوط الفئة أو علاوة الرقابة عند نقل عضدو الرقابة الى جهسة آخرى مشروط بأن يكون العضو المنقول قد أمضى مدة خدية بما لا تتل عن أربسع سسستوات .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الدكتور ندب مسن مصلحة الضرائب للعمل بالرقابة الادارية في الفتسرة من ١٩٧٠/٢/١ حتى ١٩٧١/٨/١ .

ومن حيث أن الندب لا يقطع صلته بوظيفته الأحسلية ، ولا يغير من طبيعة العلاقة التي تربطه بمصلحة الشرائب فيظل مع هذا الندب ،وذافسا بها الامر الذي يوجب اعتبار فترة الندب مدة خدمة له بهذه المحسلحة وليست مدة خدمة بالرقابة الادارية ، وبالتالى غان حساب ،دة الأربع سدوات بيسدا ، من تاريخ تعيينه بالرقابة الادارية .

وبن حيث أنه عين بالرقابة الادارية في ١٩٧١/١/١ بقسراد وزبسر الدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ثم عين بجامعة المتحسورة في ١٩٧٠/٢/٢٧ تاريخ بوافقة مجلس جامعة المنصورة على تعييه سوهو التاريخ الدى يتمين التمويل عليه وفقة لنبس الماهة (٢٥) من قانون تنظيم الجامعات رقسم ٢٤ لسنة ١٩٧٢ سان مدة خدمة بالرقابة الادارية تقل عن اربع سنوات ومن ثم ملته أيا كان الاسر في اعتباره معينا أو منقولا عاقمة لا يتمتسع بالميسزة المقررة بنص المادة ٢١ من القانون رقسم ٥٤ لسسنة ١٩٦٤ باعادة اتنايسم الرقابة الادارية .

من اجل ذلك انتهى راى الجمعية العمومية القسمى الفتوي والتشريع المى عدم احتيها الدكتور، فى الاستفادة من حكم المسادة ٢١ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٤ باعادة تنظيم الرقابة الادارية .

(الما١٩٧٧/٦/٢٩ ب جليسة ١٩٧٧/٦/٨٢) .

الفصـــل الســــاكس عـــالوة الرقــابة الإدارية

ةاصدة رقسم (١٥)

: (4_____(1

لا يجوز أضافة علاوة الرقابة الادارية الى مرتبات اعضاتها المتولين منها الى هيئة سوق المسال ساس خلاف — ان الجراكز القانونيسة لاعضاء الرقابة وعناصر نلك الراكز تتحدد وفقا لاحكام القرار الجمهورى رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٨٠ بالفاء هيئة الرقابة ولا يكون هناك محسل لاعمال احسكام قانون الرقابة رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٤ .

ملفص الفتوى :

أن المادة ٢١ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ باعادة تنظيه الرقابة الأدارية المدل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ نفس على أنه « بجوز للبنهة شغون الأفراد أن نضيف الى مرتب المعنسو الذي ينتسل من الرقابة الادارية علاوة الزقابة التي يتقاضاها ولو جاوز بها نهاية مربوط الفئة التي يشهفها ويشترط أن يكون العضو قد أبضى مدة خدمة بالرقابة الادارية لا تقسل عسن أربع سنوات على الا تضم هذه العلاوة أكثر من مرة » .

ومفاد هذا النص أن المشرع خول لجنة شسئون الامراد بالرتسابة الادارية أن تضيف الى مرتب عضو الرقابة عند نقله منها علاوة الرقابة المقررة وذلك بقرار مردى يصدر بمناسبة كل حالة نقسل على حسدة تتسم بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٩٤ المشار اليه .

واذ الفيت الرقابة الادارية بموجب حكم المادة الأولى من قرار رئيس المجهورية رقم ٣٢٧ لسنة ١٩٨٠ بالفاء هيئة الرقابة الادارية وخول نائف رئيبي مجلس الهوزراء بحكم المادة الثانية من هذا القراز بلتفاذ الابخراطات (م ٤ سرج ١٦)

الثلابه لنقل الاعضاء والعالمين بهيئة الرقابة الادارية بدرجاتهم الونابغسة الى وحدات الجهاز الادارى للدولة والقطاع العام مع الاحتفاظ لهم بعرتباتهم وبدلاتهم على أن تستهلك الزيادة في المرتبات والبحلات التي يتتانسونها عن المترر بعتشى القوانين واللوائح في الجهات المنقسولين البها مسن المعلاوات الدورية والبدلات التي تتقسرر مستقبلا فأن المسراكز القانونيسة لاعضاء الرقابة وعناصر علك المسراكز تتحدد وغضا لأحكام قسرار رئيس المجمورية رقسم ١٩٧٨ للمسمنة ١٩٨٨ اعتبارا من تاريخ مسسدوره في المبدئة ١٩٨٤ ولا يكون هناك محل لأعسمال احكام قانون الرقابة رقسم ١٥ لسنة ١٩٨٤ عليهم ابتداء من هذا التاريخ ، وانها يتعسين امهال احكام القانونية التعلقة بمستحقاتهم المالية ومن ثم غان لجنسة شسئون الافسراد بالرقابة لم تعد تعلك ابتداء من ٢٨ يونية سنة ١٩٨٠ ان تقرر اضافة علاوة الرقابة الى مرتبات اعضاء الرقابة الادارية المتعون بموجب قسرار رئيس الجمهورية سائف الذكر لأنها اعتبارا من تاريخ صدور هذا القرار لم يعسد في اسموسه و سسطان تمارسه،

لغلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جوازا الأصافة حلاوة الرقابة بناء على قرار لجنة شئون الاسسراد بالرقابة الادارية الى مرتبات أعضائها المنقولين منها الى هيئة سوق المال بالتطبيستي لقسرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٨٠ .

· (19A7/1/4. Thunks -- A98/8/A7 who)

قاعسدة رقسم (١٦)

البسساة:

تحصين قرار لجنسة شقون الأفسراد بهيئة السرقابة الادارية بتساريخ ١٩٨٠/٦/٢٨ فيمة تضيفه من ضم علاوة الرقابة الى مرتبات جبيع الاعضاء المتقسوتين واسمبتصحاب هؤلاء الإعضاء لهذه العلاوة عند نقلهم .

ملخص الفتوى :

استعرضت الجمعية العبومية لتسمى الفتسوى والتشريع فتسواها الصادرة في ٢٠ من يناير ١٩٨٢ ملف ٨٩٣/٤/٨٦ والتي انتهت - للاسباب الواردة بها الى عدم جواز اضافة علاوة الرقابة بناء على قرار لجنة شئون الافراد بالرتابة الادارية الى مرتبات اعضائها المنقولين منها الى هيئة سوق المال ؛ واستعرضت المادة ٢١ من القانون رقم ٤٥ نسنة ١٩٦٤ باعسادة تنظيم الرقابة الادارية المعدل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ ألتي تنص على أنه « بجوز للجنة شئون الأفراد أن تضيف الى مرتب العضو الذي بنقل من الرقابة الادارية علاوة الرقابة التي يتقاضاها ولو تجارز بها نهاية مربسوط الفئة التي يشغلها وبشرط أن يكون العضو قد أمضى مدة خسدمة بالرقامة الإدارية لا تقل عن أربع سنوات على الا تضم هذه العلاوة أكثر من مرة ٥٠٠٠ > كما استعرضت الجمعية احكام قرار رئيس الجمهسورية رقسم ٣٣٧ لسسقة . ١٩٨٨ بالمناء الرقابة الادارية وتنص المادة الأولى منه على أن « تلغى هيئة الرقابة الإدارية » وتنص اللادة الثانية على أن يتولى السيد الدكتور ٠٠٠٠٠ نائب رئيس مجلس الوزراء بالاتفاق مع نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية اتخاذ الإجراءات اللازمة لنقسل الأعضاء والعاملين الماليين بهيئة الرقابة الادارية - بدرجاتهم الوظيفية - الى وحدات الجهاز الإداري للبولة والتطاع العام .

« بشاد ذلك أن المشرع أناط بلجنة شئون الامراد بهيئة الرقابة الادارمة الضافة علاوة الرقابة للاعضاء المنقولين منها أذا توافرت شروط هذه الانساغة و ذلك بها لها من سلطة تقديرية في هذا الشان بقرار فردى بمناسبة نقل احسد الدراد الرقابة منها وفي كل حالة على حدة وبالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٥. لمسمنة ١٩٦٤ المشسار اليسه ٥.

واذا كان صحيها حسبما يبين من تقرير لجنة القوى العاماة بمجساس الشميمب مان مشروع القافون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٥ الذي عدلت بموجبه المادة ٢١ من تاتون تنظيم الرقابة الإدارية رقم ١٥ لسنة ١٩٦٤ أن انسسافة علاوة الرقامة الى الرتب الاصلى لعضو الرقابة المنقول بنها الى وذليفسة مالحهاز الادارى للدولة الغرض بنه المحافظة على المستوى الاجتهاس اللذى اءتاد عليه بعد أن استمر يتقانساه لمدة أربع سنوات بيسد أل عسدا المعنى لا ينطبق الا في حالة النقل النردي وفي كل حالة على حسدة ذلسك أن اللشرع لم يهدف من تقربر هذه الميزة الاختيارية أنابة جميع العاملين بالمرفة. والا لوجب منح هذه المرزة بنص القانون هند الناتــل ، ولسم يتــرك اسـر استعمالها أو عدم استعمالها للجنة المشار اليها بل القدسد متقيق المسلحة العامة من خلال تحقيق مصلحة ذاتية لعضو الرقابة المنتول منها ، وهسذا يقتضى أن تمارس الجنة الاختصاص الذي أناطه المشرع بها معلا على الوجه المترر باتونا في كل حالة على حدة متعمل سلطتها التقديرية في هسذا الشان عاداً ما تنكبت اللجنة الإطار الذي حدده القانون لمارستها اختصاصها ولم تبحث كل حالة فردية من حالات العاملين المنقولين بها على حدة ولم تمارس سلطتها التقديرية في كل حالة على حدة ، غانها تكون قد خالفت القانون .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٧ لسنة . ١٩٨ ولئن تنسبن النس طي الفاء مرفق هيئة الرقابة الادارية المنشأة بتاتون ؛ الا ان هسذا القرار الاداري لم يلغ قانون هيئة الرقابة الادارية الذي حجزه الدستور القسانون بامقبار أن مصدر القرار لا يبلك ذلك الإلفاء الذي حجزه الدستور القسانون غيره ، غان هذا القرار يكون قد تباعد عن الشرعية ؛ ومع ذلك فاته تشمى في ملاته الثلاثة على أن يعمل به من ١٩٨٠/٧/١ فيكون قد لبقى عسلي اللجنة العامة لشئون الأعراد وعلى اختصاحبها المنصوص عليه في المادة ٢١ مسافية البيان وذلك في الفقسرة من تاريخ حسدوره في ١٩٨٠/٦/٣٠ حتى المسافة البيان وذلك في المسابق على تاريخ حسدوره في ١٩٨٠/٦/٣٠ حتى

واذا كانت اللجنة المشار اليها قد انخذت بتاريخ ٢٨٠ ١٩٨٠ قـرارا ا جهاعيا بضم علاوة الرقابة لجبيع أعضاء الرقابة الادارية وقبل أن تتحدد الجهات التي سوف ينتلون اليها ، ودون أن تبحث حالة كل عضو من الأعضاء على حدة وتتحقق من توانر شروط الضم في كل حالة على حدة وحتى دون أن تتحدد أمامها حالات من سوف يرفض النقل ويؤثر هجر الوظيفة غانها رفسم ان اختصاصها كان ما زال تائما عند اتخاذها هذا القرار الجساعي الا أن ملابسات أصداره هذه تنم وتكثيف عن أنها قد مارست اختصاصها على وجه يخالف القانون ، حيث لم يكن الهدف من اصدار قرارها هذا في الظروف التي صدر فيها سوى اثابة وتحقيق مصلحة ذاتبة لجهيم العابلين بالمسرفق الأمر الذي يشوب قرارها بعيب الاتحراف باستعمال السلطة الذي يسؤدي الى مخالفة القانون يؤدى الى بطلان القرار التعدامه ، بيد أنه وقد مضى على صدور هذا القرار والعلم اليتيني به المدة القانونية اللازمة لتحصين القوارات الادارية الباطلة دون أن يوجه اليه طعن ما من صاحب مصطحة في الفسائه او اتفنت الجهات الادارية أجراءات سيحبه غانه لا محبص من التقسريو بتحصنه شد الالفاء والسحب ويتعين والحال هذه الابقاء عليه وما يتسرشيه على ذلك من آثار اهمها استمسماب اعضناه الرقابة الادارية عبسلاوة الرقابة "التي كانوا يتناضونها وضبها الي مرتباتهم عند النقل منها · ·

(ملف ۲۸/۳/۱۲ ـ مجلسة ، ۱۱/۱۸/۱۸۱) .

قاعسدة رقسم (۱۷)

المبسسدا :

قادون اعادة تنظيم الرقابة الادارية رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٤ نظم طريقسة التعيين بالنسسية التعيين بالنسسية فلعاملين السابقين بها مؤدى حكم المادة ٢٨ من القسانون المذكور الرجوع فلعاملين السابقين بها مؤدى حكم المادة ٢٨ من القسانون المذكور الرجوع التي قادون نظام العاملين المدنيين بالادوقة باعتباره الشريعسة المسامة في التوظف والذي اجازت المادة ٢٢ منه اعادة تعيين العامل في وظيفته السسابقة التي كان يشغلها أو في وظيفة آخرى مماثلة في ذات الوحدة أو في وحسدة لخرى سيؤيد هذا الفظر أن القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٧ بنعسديل بعض أحكام القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٧ بنعسديل بعض عكون من بين العاملين بحيات الحكومة سائر ذلك جواز اعادة تعيين العاملين بكون من بين العاملين العاملين العاملين العاملين العاملين المادة المائين المائين المائس والمائين المائين الم

ملخص الفتوى :

طبقا لنصوص القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٦ معدلا بالقانون ٧١ لسنة ١٩٦٩ عان الاحكام المعابة في نظام المعلين المستنيين بالسدولة تسرى فيمسا ثم يردبه نص في قانون أعادة تتظيم الرقابة الاداربة ولمساكان القسانون المذكور قد نظم طريقة التميين في وظائف الرقابة ، الا انه سسكت عن بيسان لمذكور قد نظم المنيين بالنسبة للعالمين السابقين ومن ثم تعسين له الرجوع المي حقانون نظام العالمين المنيين بالدولة باعتباره الشريعة العسامة في التوظف .

ومن حيث أن المادة ٢٣ من تاتون العاملين المدنيين بالدولة رقسم ٧٧

لسنة ١٩٧٨ سلفة الذكر قد اجسازت اعادة تعيين العسسابل في وظيفت السابقة التي كان يشخلها أو في وظيفة أخرى مباثلة في ذات الوحدة أو في وحدة أخرى ، ومن ثم مائه بجوز أعادة العسابلين السسابقين المعروضية حالتهم في وظائفهم المسابقة .

ومن حيث انه مها يدمم هذا النظر ، ان القسانون رقم . 11 اسسفة 19۸۲ بتمديل بعض أحكام القانون رقم ٥٤ لسفة ١٩٦٤ لم يشترط صراحة غيبن يجوز تعيينه أن يكون من بين العالمين بجهات الحكومة ، ومسن تسم يجوز إعادة تعيين العسالمين السابق احالتهم الى المعاشى .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتسوى والتشريع الى جسواز تميين العساملين السابقين المحالين الى المعاش فى وظائدهم السابقة بهيئسة الرقابسة الأداريسة .

ر الله ۱۱۸۳/۲/۱۲ -- جاسة ۱۱۸۳/۲/۱۲) .

(11/1/1/11 comp -- 11/1//11 com)

<u>_____</u>

الفصل الأول مسائل صابة الفصل النساج واستهلاك الفصل النسائل مرسم انساج واستهلاك الفصل المنسان مرسم توثيق وشهر الفصل الفلس مرسم ورسم همري الأول مرسيان السم الجبري الأول مرسيان الرسم الجبري

أولا — أداة تصديد التعريفية الجمركيسة ثانيا — بنود التعريفة الجمركيسة

ثالثا ... ما تستورده الهمعيات التعاونية للثروة الماليسة لحسبساب اعضسالها

رابعا ــ رسم الاحمساء الجسركي

خابسا ـــ رسم اکســــادر سادسا ـــ نظــام الدروباك

سابعا ــ مصساريف التفسريغ

ثابنا -- مراجعــة الاقــوار الجيــركي تاسعا -- الهــاله بعبـداد الرسوم الجيركية.

ناسمها جد المسالاعة في تقتير الرسم: الجموري. عاشرا. - المسالاعة في تقتير الرسم: الجموري.

الفسرع الثسائي سد الامفساء من الزسوم الجبركية اولا سد العسكام عامسة

ثانيا ... اعفاء اعضاء السلكين الدباوماسي والقنصلي

ثلثا _ أعفاء المصريين العاملين بالخارج

رابعا - اعفساء السسكرتارية الدائمة لمنظمسة تفسسامن الشعوب الأفريقية والاسسيوية

خامسا ــ اعفاء ما تستورده وزارة الحربيسة والمسابع الحربيسسة

سادسا - الاعفاء المقرر للهيئة العربية للتصنيع

سابعا - اعفاء الطائرات السنوردة ومخلفاتها المبيعسة الى الفسسر

ثامنا - الاعفاء المقرر فلهيئة القومية للسكك الحديدية تاسعا - اعفاء معدات الإذاعة التلفزيونية

عاشيرا - الحهات المنفذة الشروعات التعمير

هادي عشر _ اعفاء المواد اللازمة للبناء

ثانى عشر - اعفاء الجمعيات التعاونية الانتاجية ثالث عشر - الاعفاء القرر الافراض السياحية

الغرع الثالث - عتم الخضوع الرسوم الجهركية

اولا ... عنم استحقاق الرسوم الجمركية على سيفن اعالى المصار الاجتبيسية

ثانيا ــ سفن صيد الاسفنج لا تتبتع بالاعفاء الحمركي

الغصل السائس ـــ رسم النمغة

الفرغ الأول - انواع رسم الدمغة وشروط غرضه

الفرع الثانى - تعدد الوقعين على طلب مقدم الى جهة حكومية

إلا يبسود تعسدد ربسم النمفسة

الغرع الثالث ــ رسم الدمغة التدريجي

الفرع الرابع سررسم النبغة النسبي

الفرع الخابس ــ رسم الدينة على الاتسساع

الفرع السائس — رسيسم الطسابع

الترع السابع - رسم النمقة على اللافتات والإعلامات الفرع الثاون - رسم الدمقة على تصاريح السفر المعادلة

الغرع التاسع ــ رسم النمغة على تراخيص الاستراد

الفرع العاشر ــ رسم الدمقة على الرتبات

الفرع الحادي عشر ــ رسم النمغة على النفقات الحسكومية في

المفرع الثانى عشر ــ رسم النمغة على مواقف السيارات

الفرع الثالث عشر ــ رسم النمفة على أوراق اليانصيب الفرع الرابع عشر ــ رسوم النمفة الهنية

الفرع الخابس عشر ــ عيم رسم النمفــة

الفرع السانس عشر -- عنم الفضوع لرسم النبغة

المرع السابع عشر ــ الاعقاء من رسم الدمقة

الفصل السابع ــ رسم سيارات

الفصل الثابن ــ رسم طعران متنى

الفصل التاسع ــ رسـم قضـاتي

الفصل العاشر ـ يسوم منسوعة

الفرع الأول ... رسم اشغال الطرق الماية

الفرع الثاني ــ رسم اضافي على ضرائب الإطيان

الفرع الثالث -- رسيم اعسلامات

الفرع الرابع - رسم امتحسان بالجامعات

القرع اقسادس ـــ رسم قسيةا الأوقاف

الفرع الخامس ... رسم تحويسانت

الفرع السابع - رسم ملكة زراعية لنبويل صندوق المعاشات والتابيات الاجتباعية

الفرع الثامن - رسم مواني ومفائر وارصفة وسقايل

الفرع التاسع ــ رسم نظافة علمة

القصيل الأول

مسكال عامسة

قاصدة رقم (۱۸)

: المسالة

رسم ــ ضريبة ــ الفرق بينهما ــ الرسم الاضلقى المصروض على الملامى بالقائدن رقم ٦٢ لسنة ١٩٤١ ــ حقيقته انه ضريبة عامة مسستقلة عن ضريبة الملامى ــ من حق المكومة دون المجافس البلدية •

ملخص الفتوى:

أن الرسم الاضائم المفروض على الملاهي هو في حقيقته ضريبة عامسة وليس رسما ، ذلك أن تحصيله يتم بدون مقابل من خدمة معينة أو منفعسة خاصة ، فقد نصى القانون رقم ٦٢ لسفة ١٩٤١ المعدل بقسوانين لاحتسة في مادته الأولى على أنه لا يفرض رسم أضافي يخصص للاعمال الخيرية بواتع ٥ مليمات عن كل دخول أو أجرة مكان في المسارح وغيرها من محال الفسرجة. واللاهي الخاضعة للمرسوم بقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بغرض ضريبة على السيارح وغم ها من بحال الفرجة والملاهي متى زادت أجرة الدخول أو اللكان على ٢٥ مليها ... » وفي مادته الثانية على أن « يخصص المغرض تناسمه رمسم بواقع ٥ مليمات من كافة الطغرامات والمكالمات التليفونيسة اللغارجية المتباتلة داخل القطر وخارجه متى زادت قيمة المكالمة الخارجيسة على ١٥ مليما ويخصب كذلك للاعمال الخيرية رسم على تداكر السكك العديدية طبقا للغبات الآتية المع » . والمستفاد من ذلك أن هذا الرسم الاضائي ضريبة مستقلة تهاما عن ضريبة الملاهي ، غاية الأمسر اتها تفرض على مخول اللاهي الى جانب الأدور الأخرى التي عبددها النس السابق ، وطبقا لنا تقدم لا يتأتى أن يندرج هذا الرسم تحت حكم البند ثامنا من المادة ، ٤ من القانون رقم ١٨ لسنة . ١٩٥ الخاص بمجسلس بسلدى. الاسكندرية ، الذ أن هذا البند لا يجعل من موارد البلدية سوى ضريبة اللاهي والمراهنات ، ومن ثم فان حصيلته ينعين ايلولتها الى الحسكومة المسركزية باعتبار أن الأصل في الفرائب العلمة أن تكون من حق الدولة ما لم تتنسازل عنها صراحة لاحدى الهيئات المطية أن المسلحية .

لذلك نقد انتهى الراى الى ان الرسم الانسانى المفروض على محسال الفرجة والملاهى المخصص للاعمال المسيرية والذى يحسسل في مدينسة الاسكدرية - يكون من هسق الحسكومة .

(فتوى رقم ٩٩ ــ في ١٩٥٤/٣/٢٥) ٥٠

قاعسدة رقسم (١٩)

: 14-41'

الرسم بمعناه القانوني هو مبلغ من الحال يجبيه احد الاشخاص العسامة كرها من الفرد نظي خدمة معينة تؤديها الدولة اليه سـ تضمين مشروع لائحة اتحاد طلاب المعاهد والاقسام المتانوية الازهرية نصا بتقرير اشتراك سنوى طلاحاد سـ هذا الاشترائك في طبيعته رسسم لا يجسوز فرضه الا بنساء على قانســه ن ٠

ممكفص الفتوى:

أن الله د ١١٩ من الدستور تنص على أن « انشاء النرائب المسلمة وتعنيلها أو الغاؤها لا يكون الا بقسائون .

ولا يمنى أحد من أدائها الا في الأحوال المبينة في القانون ولا يجسوز سَمَّكُيفَ أحد اداء غير ذلك من الضرائب والرسوم الا في حدود الثانون » .

ومغاد ذلك أن الرسم لا يمكن غرضه الابناء على قانون يكتني فيسه متقسرين بندأ الرسم ويترك شروط دغمه وتحديد سمره الى سلطة أخرى .

والرسم بمعناه القانوني هو مبلغ من المال يجبيه احد الاسخاص المامة كرها من الفرد نظير حصة معينة تؤديها الدولة اليه ، فهسو بذلك بتسكون من منصرين أولهما أن الرسم يدفع متابل خدمة معينة والثانى أنه لا يدفسع الفتيارا كما تدفع الاثبان العسادية وإنها يدفسع كرها بطريق الالسزام وتستاديه الدولة من الأفراد بما لها عليهم من سلطة الجباية شائه في ذلك شأن الضريبة وأن كان يختلف عنها في أنه يدفسع في مقابل خسدمة معينسة وقد تقدم هذه الخدمة للفرد دون أن يطلبها بل أنها قد تقسم له ولو أظهسر رغبته عنها ، ولا يقسوم عنصسر الاكراه على التزام الفرد بدفسع الرسسم في سبيل الخدمة المعينة لأن ذلك أمر طبيعى بالنسسبة لنجميسع المساملات المالية ولكن أساس الاكراه بالنسبة للرسم هسو حالة الضسرورة الاقتونيسة التي تلجىء المورة الاقتونيسة على طلبها من هزاء أو أثر تاتوني ضسار .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على رسم أشتراك اتحاد طلاب المعاهد والاقسام الثانوية الأزهرية غانه يبين من مطالعة نصوص مشروع هذه اللاتحة أن الملدة (٢٠) منها تنص على أن « يقوم كل طالب من طلاب المعاهد الأزهرية الثانوية ودور المطبين والمعلمات بتسحيد الاسستراك السنوى للاتحاد السذى يصدر بتحديد تبيته ترار من وزير شئون الأزهر وبنساء على اتتراح مجلس الاتحاد » والمادة (٢١) تنص على أن « تتولى ادارة المعهسد تحصيلُ الشتراك الاتحاد من جبيع طلابه في بداية العام الدراسي بمسوجب المسسسالات » .

وبن ثم غان هذه النصوص توجب تحصيل هذه الاشستراكات جبراً عن الطلاب ويتواغر تبما لذلك عنصر الاكراه مما يجعلها من حيث الطبيعة: التاتونيسة رسسمه م

ومن حيث أن قانون اعادة تنظيم الأزهر رقم ١٠٣ لسسنة ١٩٦١ لسب يتضمن أية أشارة ألى مبدأ تقرير هذا الرسسم ومن ثم يكون النمي عليسه في المشروع المعروض يجساني أحكاء الدسستور لقيسامه على غير سسند من القانون ، ولا محاجة في ذلك باحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٣ لسسنة ١٩٧٥ بلائحة اتحادات طلاب جمهورية مصر العربية والتي تضسبنت غرض رسم أشتراك في الاتحادات الطلابية لائه وأن كانت هذه اللائحة تسسري على طلاب الجامعات والماهد العليا بها غيهم طلاب جامعة الأزهر والماهد العليا به الا الله فيما يتعلق بطلاب الجامعات المعاملين بأحسكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات عان هذا الرسم يجد سند تقسربره في حقهم من نصن المادة ١٧٨ من القسانون المذكور التي تنس على أن « التعليم مجانى لابناء الجمهورية . . ويؤدى جميع الطلاب الرسسوم التي تحددها اللائحة التنفيذية مقابل الخدمات الطلابية المختلفة .. » ولفظ الشادمات الطلابية الواردة في هذا النص من العموم بحيث يتسم للخسمات المنسوطة بالاتحادات الطلابية المشار اليها في اكثر من موضع بالقانون الذكور . ت، سا انه لا وجه للقول بأن اتحادات طالاب الاقسام والمعاهد الثانوية الازهرية هي من تبيسل الانتية أو المؤسسات والجمعيات الخامسة ذات النفع العام التي يجوز لها فرض اشتراكات على المنتفعين بخدماتها وأن اطلاق لفظ الرسم عليها هو من تبيل التجاوز - لا وجه لهذا القول - لانه يبين من مطالعة ند ودي المواد ٨٥ و ٩١ و ٩٩ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المسسار اليه و ٨١ و ٨٦ و ٨٥ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون المادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ ومن نصوص مواد مشروع اللائمة المعروني أن اتحادات طلاب المعاهد والاقسام الثانوية الازهرية لا تعسدو ان تسكون تنظيمات منبئتة عن النظام القانوني المماهد وتابعة لها وداخلة في عموم كبانها القانوني الأمر الذي تعتبر معه من وهدات المعاهد وهسبن اجهزتها ، ولا يغم من ذلك أن يكون لكل اتحاد ميزانية خاصية للائحة الاتحساد أذ لا يعدد، ذلك أن يكون نوعا من الاستقلال المالي حتى يعتبد كل اتحساد على موارده الخاصة تبشيا مع سياسة تدريب الطلبة على الاعتباد على انفسهم .

لكل ما تقدم يكون تضمين مشروع لائحة الاتحادات اللمدار البها نعسما يفرض رسما أو السنراكا اجباريا على كل الطلمان مقابل عنسموية همذه الاتحادات يفتقر الى مسقد من نصوص القساقون .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية المهومية الى عدم مشروعية رسسم الاشتراك المنصوص عليه في المادة ٢٠ من مشروع لائحة اتمسادات طسلاب العساهد والاتسام الثانوية الازهرية المصار اليهة .

(غنوی ۱۲۰ س فی ۱۹۷۷/۳) .

الاسمة ومبالا الا

: المسسطا

كون الرسم مقابل خدمة معينة مد نهس معفساء أنه لا يجسون تحمسيله قبل انهساء المشروعات التي ترتبه عليها تحقيق المسحمة .

ملخص الحكم:

ان كون الرسم هو خابل خدية تؤدى ليمن مهاه أنه لا يجوز تحصيل الرسم قبل أتبام المدووعات التي يترتب طبها تعتيق الخدية ، والا لسكان ذلك تعجيزا المهيئات الاتليبية عن التيام بالشيروعات التي يتطابها حسسن المراقق البلدية والنهوض بها ، أذ غنى من التول أن تلك الهيئات انبسا على مواردها المالية لتحتيق هذه الاغراض ، وفرض الرسسوم وجبايتها هو من هذه الموارد ، كما أن ما يتطلبه موظهوها ومستخدموها ومستخدموها أشتروعات المستقبلة بن نفقات ، وهي أمور تسير مما جلبا الى جلب ، مهالها من رواقب وأجور وما يلزمها لعسن سير المرافق القائمية وتنفيمذ المشروعات المستقبلة بن نفقات ، وهي أمور تسير مما جلبا الى جلب ، كما للك يتنضى ، بحكم الضرورة ، وضمانا الاستدامة سير المسرافق وهدم للطلبها وحسن سيرها ، عدم تعطيل حسركة جباية الوسوم الا إذا قسررك المجلس ذلك في المحدود التي يتردها ، كما يتنشى في الوقت ذائه أن يتسرك لطك المهيئات الوقت الملازم لتنفيذ مشروعاتها بحسب الطروف والاحوال ، وانها تكون مشروعية الجباية رهيئة مالا بحية المشروعات التي من اجلها مرضت تلك الرسوم ، ماذا تبين أن طك المهالس لم تسكن جادة في ذلك المكن مسساطنها ان كانته لذلك وجبه .

(طفن رقم ۱۹۸۸ لسلة ۴ ق _ جلسة ۱۹۸۸۸۸۱۱) .

ام ف- جا١١

قاعسدة رقسم (٢١)

: 12-41

القرار الجمهورى رقم ٤١٧) لسنة ١٩٦٥ بتحويل ادارة مسرفق ميساه القرار الجمهورى رقم ١٤٦٥ لسنة ١٩٦٥ بتحويل ادارة مسرفق من كافة المشراقب والرسوم وهو الاعفاء المقرر بالقسراد الوزارى رقم ١٩٦٠ لسسنة ١٩٦٠ ميريان هذا الاعفاء على الجعل المقرر بالقسراد الوزارى رقم ٨٨٠٨ لسسنة ١٩٦٠ المعدل بالقرار الوزارى رقم ١٩٦٠ لسنة ١٩٦٠ عن شغل منسافع المرى والمسرف بوضع المواسى المخصصة المشرب والاستعمال سـ اسساس خلك ان هذا المحصل في حقيقته رسم ٠

ملخص الفتوى :

سبق للجيمية المهومية أن انتهت بجلستها المنعقدة في ١٧ مايسو سنة ١٩٦٧ إلى أن قرار رئيس الجيهورية العربية المتصدة رقم ١٩٦٧ المسنة ١٩٦٧ إلى أن قرار رئيس الجيهورية العربية المربية ١٩٦٨ بتحويل ادارة مرفق ميساه القاهرة إلى شأن تقسرير اعتماء الم يترتب عليه الناء القانون رقم ١٤٥ المسنة ١٩٦٠ في شأن تقسرير اعتماء مورفق ميساه القاهرة من كلفة المضرائب والرسوم (عدا رسم الديمسة المقرر بالمقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥١ المتمامل الأوسسة بالنسسبة اليسه مصاملة المحكومة) أذ أن قرار تحسويل ادارة مرفق القساهرة الى شركة لم يغسير الأطريقسة ادارة المسرفق .

ولما كانت المادة ٢٢ من القانون رقسم ٢٨ لسسنة ١٩٥٣ في فسسان الرى والسرة على انه لا يجوز اجراء أي عبل خاص داخسل حسدود الإسلاك اللعابة نات الصلة بالرى والسرف و لااحداث عديل نيهسا بفسير ترخيص من وزارة الانشغال العبوبية بقرار منه ، ولا يجسوز أن تزيد مسدة الترخيص على عشر سنوات ومع ذلك يجوز الوزارة الانسخال العبوبيسة عند انتهاء هذه المسدة أن تعطى ترخيصا جديدا بالشرط التي تراها سه ولمسائل سند وزير الانشغال العبوبية في امسدار القرار رقسم ٨٨٨٨ لمسنة

الذى يحصل نظير شغل منافع مصلحة الرى هو المسادة ٢٠٦١ بتصديد الجعالم الذى يحصل نظير شغل منافع مصلحة الرى هو المسادة ٢٠٦ من القسانون رد ٨٦ من القسانون رد ٨٦ لسنة ١٩٥٣ مسافة الذكر التى تخوله غسرض رسسم في الحالات المذكورة سه غان الجعل المنصوص عليه بالترار الوزارى المذكور هو في واقع الامر رسم وبهذا الوصف غان شركة مياه فلقاهرة الكبرى معضاة منه وفقسا لتسانون انشسسانها.

لذلك انتهى راى الجمعية العبوبية للتسسم الاسستشارى للفتسوى والتشريع الى ان شركة مياه القساهرة الكبرى لا تلتزم بدفع الجمسل القسور بالقرار الوزارى رقم ٨٨٠٨ لمسنة ١٩٥٦ المعدل بالقسوار الوزارى رقسم ١٩٦٠ عن شفل منافع الرى والصرف بوضسع المواسسير المصمصة للشرب والاستعمال بالمنازل وغيرها م

(فتوی رقم ۸۹۰ ــ فی ۱۹۳۷/۷/۱۵) .

قاعدة رقيم (۲۲)

هيئة الواصلات السلكية واللاسلكية — عدم خضوعها لاى ضربيسة أو رسم مما يخضع لم المؤسسات العامة أو الأفراد — سريان هذا الاعفاء على المحمل المقرر بالقرار الوزارى رقم ١٠٠٧١ اسسنة ١٩٦٠ نظسير شسمل المهنة منافع مصلحة الرى بوضسح كالابت تليفونية داخل مواسسي — اساس ذلك — أن هذا المحمل في حقيقت وسسم ،

ملخص المفتوى :

 في ٢٦ من اغسطس سنة ١٩٥٧ صدر قراد رئيس الجمهورية بانشساه مؤسسة عامة لشئون المواصلات السلكية واللاسلكية يطلسق عليها « هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية » وتلحق بوزارة المواسسلات وتتسولي ادارة مرقق الوانسسلاف السنكية واللانسلالية ويسكون لها المتصامسات السلطة الكتابة المخسولة للهندسالج المكوميسنة .

ولما كانت اللادة الأولى من المتانون رقم ٢١ اسسنة ١٩٦٧ بامسدار
قاتون الهيئات العامة نفص على آله يجوز بقسرار من رئيس الجمهسورية
انشاء هيئة عامة لادارة مرغق مها يقسوم على متسلحة او خدمة عامة وتكين
لها الشخصية الاعتبارية سوان المادة ١٤ من هذا القسانون ننس على ان
تعبر أموال الهيئة العامة أموالا عامة وتجسرى عليها القسواعد والاحسكام
المائقة بالأموال العامة ما لم ينس على خسلاف ذلك في القسرار الدسساد
ماتشساء الهيئية .

وقى ٥ فبراير سنة ١٩٦٦ مسدر قرار رئيس الجمهسورية العربيسة المتحدة رقم ٥٧) لسنة ١٩٦٦ باعتبار هيئسة الموامسلات المسلكية واللاسسلكية هيئة عامة في تطبيس القسانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٣ باصدار عاسون الميئسات المسامة .

ولما كانت الهيئات العابة هي في الإغلب الأعم مسلح عابة حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية وهي تقوم أمسلا بخدبة عابة ولا تقوم بتضا طاشرع الشخصية الاعتبارية وهي تقوم أمسلا بخدبة عابة ولا تقوم بتكان و تجارى أو زراعي أو صلاعي ، والإصل أن الخدبات العسابة كلت تقوم بها الدولة الا أنه رؤى في النظام من مرونة في الادارة ، والسه ولان كانت للهيئات العابة ميزانية خاصة الا انها تلصق بميزانية السدولة وتجرى عليها أحكابها وتتحبل الدولة عجسزها ويسؤول ايزانيسة السدولة ما تحققه من أرباح ، والهيئة العابة أبا أن تسكون بمسلمة عابة حكوبية رئت الدولة ادارباع عن طريق هيئة علية الخروج بالمرفق حسن الروتسين التحكومي ، وأبا أن تشنها الدولة بداءة لادارة مرفق من مسراعق الخدبات التحكومي ، وأبا أن تشنها الدولة بداءة لادارة مرفق من مسراعق الخدبات المتابة او الاتراد وأبة ذلك أن المشرع فرق في التسانون رئسم الما الخاص .

بالهيئات العامة فبينما نص في القانون أول على أعفاء المؤسسسات المسامة من بعض الرسوم المبيئة فيه لم ينص في القانون الثاني على أعفساء الهيئات العامة من أية ضريبة أو رسم لأنها لا تخضع اصلا للضرائب أو الرسوم م

ولما كانت المادة ٢٦ من القلون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٣ في شسان الرى والصرف بقص على اته لا يجوز اجراء لي عبل خاص داخييل حدود الأيلاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف ولا احداث تصديل نهها بفسير ترخيص من وزارة الاشسخال العمومية بالشروط التي تقررها وبعد اداء رسم يمينه وزير الاشخال العمومية بقرار منه ولا يجوز أن تزيد بدة المترخيص عسلى عشر سسنوات ، وبهم ذلك يجوز لوزارة الاشخال العمومية عنسد انتهاء هذه المساء بتراها .

ولما كان سند وزير الاشغال العومية في اصدار التسوار رقم ٨٠٠٨ المستقد المحالة المحل المحالة المحل المحالة المحل المحالة المحل ا

الخلك اتبهى رأى الجمعية المهومية المسسم الاسسكتسارى المنسوى و والتشريع الن ان هيئة المواصلات السلكية و اللاسطكية لا تلتزم بانداء النجعل المسلمية لا تلتزم بانداء النجعل المستول المستول المستول منسبه المركة المستول و المستول منسبه المركة المستول و المستول المستول و المستول المست

(نتوی رشم ۸۹۲ _ في ۲۱/۷/۷/۱۹) 💀

قامسدة رقسم (۲۳)

: fa____4;

تعفى الهيئة العابة التنفذ مجمع العسديد والعساب مسن الرسسوم التفعالية ومن رسوم النسوم والتوثيق ومن الضريبة على المقسارات البنسة التي تتسفلها وكذلك المقارات البنية المملوكة لها والمخصصة لها والمخصصة التفاع المسام •

ملخص الفتوى :

تصدت الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع لبيسان مسدى . جوازا اعفاء الهيئة العامة لتنفيذ مجمع الحديد والصلب من الرسوم القنسائية ورسوم الشهر والتوثيق ومن الرسوم والنمرائب على العقارات المبنبة .

وفي هذا السبيل استعرضت الجمعية الممومية اهكام القوانين الانية:

١ ... القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤٤ بشان الرسوم القنسائية السذى ينص اللاءة ، ه منه على أن « لا تستحق رسوم على الدعاوى التي ترغمها المكومة غاذا حكم في الدموى بالزام الخصم بالمساريف استحقت الرسسوم الواجبة كذلك لا تستحق رسوم على ما يطلب بن الكشوف والصور والملخسات والشبهادات والترجمة لصالح المكومة » .

٢٠ ـــ القاتون رقم ٧٠ لنسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر وينس
 ق ألادة ٣٤ منه على أن « يعنى من الرسوم المفروضة بموجب هذا القانون :

 العدرات والاجراءات التي تؤول بهتنشاها ملكية المتسارات أو المنولات أو الحتوق التي الحكومة ...

ب ــ الصور والضهادات والكسوف والمحصات والترجمة الوزارات.
 أو المسالح الحكومية او لجهة وقف خيرى .

٣ -- القانون رقم ٥٦ السنة ١٩٥٤ بشسان الضريبة على العقسارات
 المبنية وبنص في المادة ٢١ منه على أن « تعفى من أداة الضريبة .

أ ــ العقارات الملوكة للــدولة .

ب ـــ العقارات الملوكة لمجالس الديريات والمجالس البلدية والقروية
 والمحلية المخصصة لمكاتب ادارتها او للخدمات العامة ســـواء كاتت هـــده
 الخدمات تؤدى بالمجان أو بالمقابل »

القانون رقم ٣٣ السنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لمسـنة
 ١٩٨١ وينص في المادة ٥١ منه على أن « تشمل موارد الدينة ما يائي :

سادسا - الرسوم التى يغرضها اللجاس الشميى المحلى للمدينة في قطاته في حدود القوانين واللوائح على ما ياتى:

١ — العقارات التي تشغلها الوزارات والمسلح والهيئات العامة والمجالس الشعبية والمحلية للوحدات المحلية والجمعيات والمؤسسات الخاصية المشيرة طبقيا للقيةون .

٢ - العقارات المعفاة من الضريبة على المقارات المبنيه .

ومن حيث أن مفاد النصوص السابقة أن الشرع اعنى الحسكومة من الرسوم القضائية ومن رسوم الشهر والتوثيق ومن الضريبة على المقسارات المبنية المملوكة لها والمخصصة اللفع العام وكذلك من الرمسوم المحايسة على ايجارات النعثارات التي تشغلها والعنسارات المنيسة المهلوكة لهسا والمنصسصة للنفسم العسام .

ومن حيث أن انتاء الجمعية العبومية القسمى الفتوى والتشريع تسد السجر طبي أنه ولئن بكان الإصل أن الهيئسات العلمة لا تخفسه النبر النب والنهيج، الا اذا نعى المثانون على خضوعها لبعض انواع منها عان هسذا الاصل ليس على اطلاقه في صدد الخضوع لضريبة العقسارات المبنيسة أو الاعماء منها ؟ أذ أن مناط أعماء تلك الهيئات من هذه الضربية هو تخمسيص فلمسائية التي المتي المتاكسية المسائية ،

ومن حيث أن الهيئة العامة لتنفيذ مجمع الحديد والعسل سوقة المهادة الآولى من القرار الجمهورى وقم ٧٧٩ لسنة ١٩٦٥ السادر بهتشائها والمعلل بالقرار الجمهورى وقم ٨ لسنة ١٩٧٨ سنة ١٩٦٨ بميئة عامة ملحت، بوزارة الصناعة وتسري في شائها احكام القانون وقم ١١ لسنة ١٩٦١ بشسان المهيئات المامة ومن ثم المعمى من الرسوم القسائية ورسوم الشمر والتوثيق والضربية على العقرات المبنية المهلوكة لها والخصص منة للنفع العسام ومسن الرسوم المحلية على الجارات المقارات التي تشغلها والخصصة للنفسع المسسسام .

لفك اعتهى دائع الجمعية الصومية لقسبى الفتوى والتشريع الى اعفاءالهيئة المهابة لتفيد مجوم الحواد والمسلمة المسلمة المسل

(ملف ۲۲٪ ۲۲٪ ۲۲٪ - جلسته ۷۰ ۱۹۸۲/۱) .

عامِدة رقيم (٧٤)

: 14---41

الظاهون رقم ٧٠ اسنة ١٩٣٤ في شان رسوم التوثيق والشهر - النص في المادة ٢٢ منه على اعفاء المحررات والإجرادات التي تسؤول بمقتضاها ملكية المعقولية أو المنقول المقوضة إلى الحكومة من الرسوم الموضسة بمهجم، هذا المقاون - المهومة الوارد في معلول المطابق المستحمة الوارد في معلق المستورات التي تسؤول معلى المعسورات التي تسؤول بعضاعا ملكية المعقارات الميها - احقية احدى المهطات المسلمة في استرداد الرسوم السابق فقمها - عدم جواز الاحتجاج في مواجهتها بالتقسادم المسوم على على المادة ١٨٠٧ من المقاون المسلمة في المتعادم المسلمة في المتحدد المسلم عليه في المادة المادة المتحدد المتحدد المتحدد عليه في المادة المتحدد المتح

ملخص الفتوي:

اشعوت الهيئة العالمة المثل الركاب بحقطات الاستخدرية قطعة ارض بناهية سيدى بشر الاشامة جزاج خلهها بعوظينا بقسد بيع ريسمى ويشر الاشامة جزاج خلهها بعوظينا بقسد بيع ريسمى ويشهر تحت ريم الاتفارة والمهام المنطقة الشهر العقارى والتوثيق مبلغ الاعتمان الهيئة الله المنطقة الشهر المنطقة والمنطقة وا

ومن حيث إن اللغرة ١٢٤ من القبادي ربيم ٧٠ أسبلة ١٩٦٤ في شسال

رسوم التوثيق والشهر تندس على أن « يعفى مسن الرسسوم المفرونسة وسوجب هسذا القسانون :

 الحررات والاجراءات التي تؤول بمتنساها ملكية العقسارات أو النقسولات أو الحقوق التي الحكومة .

ومن حيث أن الجمعية العمومية لتسمى المتوى والتشريع سبق النجاب الى أن الجمعية العمومية لتسمى المتوى والتشريع سبق الدحت بمبزانية السدولة وتجسرى عليها احكامها وتتحسل السدولة تحجزها وتؤول الى ميزانية الدولة ما تحقق من ارباح ، والهيئة العلمة لما أن تكور مصلحة عاملة حكومية رأت الدولة ادارتها عن طسريق الهيئلة العلمة للفروج بالمرفق عن الروتين الحكومي واما أن تنشسئها السدولة بداءة لادارة مرفق من مرافق الخيمات العسامة وهي في الحالتين وليقلم الصلة بالحكومة وما تحسيره من تسرارات متعلقلة بمسرقي تديره هي مساشرة يخضع لتصديق الدارية ، فالهيئة المسامة شخص اداري عام يدير مرفقا يقوم على مصلحة أو خدمة علمة وتكون لها الشسخصية الاعتبارية رابها ميزانية الدولة وتلحسق بميزانيسة الدولة وتلحسق بميزانيسة الدولة وتلحسة بعائمهم المتنان الهيئسات المسامة بالمهوم المتقدم تذوج في مدلول لفينا الصحكومة الواردة بالمسادة) ٣ مسن بالمهوم المتقدم تذوج في مدلول لفينا المسلم اليسه .

ومن حيث أن الهيئة العابة لنقل الركاب بمحافظة الاستخدرية هي من الهيئات العابة في تطبيق احكام القيانون رقيم 11 لسينة 1978 الخاص بالهيئات العابة وذلك طبقيا لمريح نس الميادة الاولى مسن قسرار رئيس الجبهورية بقم 1975 لينة 1970 بتنظيم أدارة النقيل العالم لدينة الاستخدرية والتن تقص على أن « تعتبر ادارة النقل العام لدينية الاستخدرية عابة في تطبيق اعاكم المتالقون رقيم 11 لسينة 1974 وددعى الهيئة العابة لنقل الركاب بمحافظة الاستخدرية يكون مقسرها

مدينة الاستخدرية وتلحق بمحافظة الاستخدرية » . وسن ثم تدخيل الهيئة المسخكورة في مسئول لفظ المستكوبة السوارد بنص المسادة ٣٠ مسن التانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ سسالف الذكر فلا تسسنحق أية رسسسوم على المحررات التي تؤول بمقتضاها ملكية المقسارات اليها ، وبن بينها تطعة الارض المشتراه بناحية سيدى بشر والمزمع التابة جسراج عليهسا سوبناء عليه بحق للورنة أن تسترد با ادته من رسسوم شسهر العقد السدى تم بمتضاه نقل ملكية تطعة الارض المذكورة اليها ،

ومن حيث أن مصلحة الشسهر المقارى والتوثيق تدفع بستوط حق الهيئة في أسترداد الرسوم سالفة السفكر بالتقادم اسستنادا الى نص المادة ١٨٧ من القانون المدنى التي تقس على أن ﴿ تستقط دعسوى استرداد ما دفسع بغير وجسه حق بالتفساء ثلاث مستوات بن اليوم الذي يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه في الاسترداد ، وتسبقط الدعسوى كذلك في جبيع الاحسوال بالتفساء خيس عشرة سسنة من اليوم الذي ينشسا فيسه هسنة المستى » .

ومن حيث أن التقادم المسار البيه لا يعدو أن يكون وسيلة الجرائية لا تصيب الحق ذاته بقيد ما تصييب الدعوى الموكلة بحساية الصق ، ومؤدى ذلك أن الحق بيسقى رغم تقسادم الدعيوى ، ولما كانت حقسوق المسالح العسامة تبال بعضها البعض لا تحميها دعوى لان الدعوى استبعدت كوسيلة للمطالبة بالحق في نطاق القسادة لا العسام في مسدد العلاقة بين اللمسالح العسامة عبلا بنص الليادة لا كانت تتطييم مجلس الدولة رقم ٥٥ لمسانة ١٩٥٩ مصدلة بالقسادي رقم ٨٦ لمينا الدولة رقم ٥٥ لمسانة بين هدة المسالح فيما يثور بينها من خسان الدولة رقم مه بالقسادم بين هدة المسالح فيما يثور بينها من خسان المهومية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومياة الى أن هيئة النتل العام بمحاعظة

"الاسكندرية معاه من الرسوم المستحقة على تسسجيل المصررات التي تنقسل ملكية العتسارات الههبا طبقسا المبدى اللهة ٣٤ من القانون رقم ٧٠ السنة ١٩٦٤ في شأن رسوم التوثيستي والشبهر ومن تسم يحسق لهبا أن تسترد ما ادته من رسوم التسسجيل التي استحقت على شسهر عقسد نقسل ملكيسة قطمسة الأرض الكائفة بناهيسة سيدي بشر اليها ، دون أن يسسقط

حتهبا في ذلك بالتقسادم .

(ملف ۲۲/۲/۲۳ - جلسة ۲۲/۲/۲۲۳) .

المُفَصِّدَلُ الاَسْتِكَنِ رســم انتــاج وأســتهالأتُ

قاصدة رقيم (٢٥)

لا يجوز أعفاء الأسسانت المتج محليسا والمصدر للفسارج من رسسم. الانتسساج ،

ملخص الفتوي :

بحث قسم الراى مجتمعاً موضوع إمفاء الاسمينت المتسع محليسة والمصدر للخارج من رسوم الانتاج بجلسبته المنقسدة في ٧٧ من مايسو سنة ١٩٥١ وتبسين أن القانون رقم ٣ لسنة ١٩٠٠ المسادر في ٤ من فبسراير سنة ١٩٠١ والخاص برسسم الانتاج على حاسسلات الارض المصرية أو منتجات المصناعة الحليسة ينمن في المادة الأولى على أنه « يجسرز بمقتضي مرسسوم تعديل رسم الانتاج المقرد بالمراسسيم المصادرة في ٣٠ مارسي سننة ١٩٣١ و ١٧ الكوير سنة ١٩٣١ و ١٧ الموير سنة ١٩٣١ و ١٧ الميور سنة ١٩٣١ و ١٧ مايو المساورة من المساورة من المدن المراسبيم ، وتسد مسدر مع هذا القانون مرسومان المدميا خاص برنسسم الانتاج على حاصدات مع هذا القانون مرسومان المدميا خاص برنسسم الانتساج على حاصدات المرش المدربة ومنتجات المساورة المتعلق المهينة المجان المساوم والأخير الماليق الماليق الماليق الماليق المساورة والاختر خاص برسائم الانتساج على المنتورة المساوم والاختر خاص برسائم الانتساج على المنتورة المساوم والاختر خاص برسائم الانتساج على المنتورة المساوم والمبنة بالملحق المراقق له (والاخير مسائلة المينة المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المولية المالية الما

وفى ٢١ مارس سنة ١٩٣٧ مسيدر القدون رقم ؛ لسينة ١٩٣٧ ملفيا للتسانون السلبق ونص في السادة الأولى بنه على أنه ﴿ يجدوزَ أنَّ تشعرر بمراسيم رسوم انتساج على حامسلات الارض أو منتجسات السسناعة الحلية كما يجوز أن تعدل بمراسيم جميع القوانين والمراسيم المعمول بهسا الآن والخامسة برمسوم الانقساج :«

وقى ٨ من يونية سنة ١٩٣٦ مسدر القسانون رتم ٥٠ لسنة ١٩٢٦ وقد نص فى المادة الثانية على أنه لا يجوزا أن تقرر بمراسيم رسسم أنتساح على حاصلات الأرض أو منتجات الصناعة المطلبة كما يجوز أن تعدل بمراسسيم جميع القوائين والمراسسيم المعسول بها الآن والخاصة بردوم الاتسساح».

وقد حسدرت استفادا الى هدف القوانين مراسسيم افرض رسسم انتساج على بعض المنتجسات وقد نصى فيهسا على رد الرسسم في هسالة تصديرها الى الخارج وبن ذلك مرسسوم ٢٣ مارس سنة ١٩٣٢ الخاص بورق اللعب ومرسوم ١٠ اكتوبر سنة ١٩٣٤ الخاص بالاندية ومرسسوم ٢ اغسسطس سنة ١٩٣٨ الخساص بالكمريت ومرسوم ٧ يوليسو سسنة ١٨٤٣ الخساص بالكمسول ، أما المرسسوم الخاص بالاسسمنت غلم يرد فيه هذا النص ،

وبدناسبة طلب احدى الشركات اعفاءها من رسم الانتساج عن كبية من الاستبنت رأت تصديرها إلى الخارج ازيادتها عن حاجة السوق المطيسة استطلعت وزارة الملية رأى تسم قضاياها غانتي بتاريخ 11 بوليسة سنة 1971 بأن الارسسوم بقساتون رقم 77 لسنة 1971 الخاص بالاسسمنت اذا كان قد اغفل النمي على اعفاء الاسبنت الذي يصدر من رسسم الانتساج عقد نصت مراسسيم لخرى محاظة على اعفاء المواد التي تعسد من رسيم الانتاج اللارة بها ولا وجه لان يحمل هذا على أنه اختسائه في التشريسيم لأو لفيت علمة الفسائية في المسلين والواتع أن الإسسل في رسسم الانتساج المستفاد من طبيعته أنه مفسروض على أن الإسسان في رسسم الانتساج المستفاد من طبيعته أنه مفسروض على على سستهاك محليا غاذا كانت بعض القسواتين قد اظهسرت النس على الاهتساء ذلك اخد عريح بهدذا الاسمان ولا يؤشر في قيسام هسدذا الاهتسان الغلاد أي الاسمانت لذلك الاسمانت لذلك الاسمانت لذلك الاسمانت النس على الاسمانت الذلك الاسمانت لذلك

راى تسم القضيايا اعفساء ما يصدر من الأسيمنت من رسم الانتاج دون حاجة الى اتضاد اجسراءات تشريميسة .

ويلاحظ أن هذا السنى ارتاه تسسم القضايا لا يتنق والواتسع أذ رسسم الانتساج مترر على عمليسة الانتاج في ذاتها سواء تم استهلاك المواد المنتجة حطبا أو صدر إلى الخارج وقد اتفقت المراسسيم الخاصة بنحصيل هذا الرسسم في نمسها على اسستحقاقه بمجسرد اتمسام المصنع وعدم جواز أخسراج البضساعة من المسنع الذي مصنعت فيسه الا بمد دخسع هذا الرسم ثم أوردت بمض هذه المراسسيم نما يتفي برد الرسسم الذي دفع في حالة التصدير الى الخسارج ، ويستفاد من ذلك أن غرض رسم الانتاج هو الأمسل والاعقاءات في حالة التمسدير هسو السستفاء وقد سارت المراسيم اللاحقة لمصدور فتوى قسم قضايا وزارة المالية السابق الإشارة اليها على النص على الرد في حالة النصدير أي أنها لم تفترض أن الاعقاء هو الأمسل في هذه الحالة بمكس ما ذهبت السه النسوي .

كبا أنه مسدر في ١٣ يونية سسنة ١٩٣٥ برسسوم يقسرر حكبا عاما برد كل أو بعض رسسوم الانتساج على حامسلات الأرض أو منتجسسات الصناعة المحلية التي تصدر للسودان ولو كان الاعفاء هسو الامسل في حالة التصدير لما كان هناك ما يدعو الى استصدار هذا المرسسوم وتصر الاعفاء على المنتجسات الصدرة الى السودان وحده .

كما أن وزارة الملقية ذاتها أجابت مصلحة الجمارك بكتساب رقسم ٢٣ -- ٢٣/٤ المؤرخ ٨ من أبريل سنة ١٩٤٨ في شسأن رد رسسم الانتاج على البيرة التي تصدير للخارج بأنه وأن كانت وجهسة النظر الانتصادية تدعو ألى الرد تشسجيعا لتصدير البيرة الا أنه لم تقسوامر لذاك الاداة المقانونية ولا يكن الرد الا بنص صريح .

كما أن الوزارة اعدت في سنة ١٩٤٤ مشروعا خاصا بشمان رسم. الانتاج على الاسمنت مراعية ورود نص صريح بالرد في حالة التصدير . وكل ذلك يتطبع بأن الأهسل في استحقاق الرسم هو الانتساج في. ذاته بغض النظر عما يصدر من الواد المنتجة أو ما يستغلك منها محليا .

ولما كان رسم الانتاج ضريبة لا يجوز الاعناء بنها الا في الاحسوال المنصوص عليها في القتون ملبتا المبادة ١٣٤ من الدستور الأسعد السذى لا يتواقر في هدفه الحالة .

فقد انفهى رأى القسم الى أنه لا يجوز طبقا للتشريح الفسائم اعفاا، الاسسمنت المنتج مطيا والذي يصددر الى الخسارج من رسم الانتاج .

(نتوی رقم ۲۷۹ - قی ۱۱/۱/۱۱ او ۱۰ ا

قاعسدة رقسم (٢٦)

المسيسدا :

لا يجوز طبقا التشريع القسام اعفاء الاسسمنت النسج معليسا والذي يصدر الى الفسارج من رسم الانساج .

ملخص الفتوي :

التمى قسم الراى المجتمع الى انه لا يجوز طبقا للتشريع التساد. الما اعماء الإسمنت المتعج محليا والذي يمدر الى الخارج من رسم الانساج .

وقد استقد القسم في عتواه الى الأسبباب التالية :

ان رسم الانتاج مترر على عملية الانتاج في ذاتها سواء تسم
 استهلاك المواد المنجسة محليسا أو صدرت للحسارج .

٢ — أنه صدر في ١٩ يونية سنة ١٩٣٥ مرسوم يقسرر حكما عاما برد كل أو بعض رسوم الانتاج على حاصلات الأرض او منتجات المسلاعة المحلية التي تصدر الى المسودان وكان الاعقساء هسو الاصمل في حسالة التغسستين له كان هناك ما يدعو التي استصدار هذا الموسوم وتصر الاعفاء على المتجانب المصدرة التي الشعودان وحده .

٣ ـ ان وزارة المالية ذاتها أجابت مصلحة الجمارك بكتابها رئسم ع ٢٣ ـ ٢٣/٤ المؤرخ في ١٩٤٨/٨/٨ في شان رد الانتساج على البسيرة التي تصدر إلى الخارج بأنه وإن كانت وجهة النظر الانتسسادية تدمو إلى الرد تشسجيما للصدير البيرة الا أنه يلزم لذلك الاداة القانونيسة ولا يمسكن للرد اللا بنص مسريح .

إلى الوزارة أهدية، في سنة ١٩٢٤ مشروها بفرض رسم الانتاج
 على الاسسمنت مراعية ورود نص صريح بالرد في حالة التصدير

وترى وزارة الملقة أن اعتبار رسم الانتاج بقرراً على عبلية الانتساج بخراف على عبلية الانتساج بخالف الأصول الرئيسية في الضرائب ذلك أن الضريبة تفرض أما عسلى الايراد أو على الانفاق وضرائب الانفاق حسنه ضرائب غير مبساشرة وسسن المتسرر أن رسوم الانتاج أو الاستهلاك أنهسا هي ضرائب. تفرض. عسلى المسستهلكين لا على النتجين أي أنها ضرائب أنفساق .

كما أن الحجة المستمدة من مرسوم ١٢ يونية سبنة ١٩٣٥ غير منتجة ذلك أن تصر رد الرسوم في حالة التصدير إلى السودان دون غيره يرجسع الى الوضع الخاص الذي يتبتع به المسسودان من الناحية الجبركيسة ذلك أن التاتية سنة ١٨٨٩ تد جملت من مصر والسودان منطقة واحدة ، فهسذا الرسسوم خاص باعفاء المنتجات المستهلكة محليا في أحد ثمنى الاتحساد المهسسوكي .

أما الرأى الذي سبق لوزاره الملية أبداء سن أن رد رسم الأنساج على البيرة لا يكون الا بنص صريح غاته غير مازم طاله -كان مخالفا التغسير:
السسليم لاحكام التساتون .

وأما الحجة الستبدة من مشروع الرسسوم الخاص برسم الانتساج على الاستنت عانه فضلا عن أن النص الوارد به لرد الرسم في حالة اعادة التصدير قصد به حسم الخالف حول هدذه المسالة غانه نس غير مازم لأن مشروع المرسوم لم يدسبح نافذا بعد ولا يمكن الاساتناد البه لتفسس احكام التشريع القائم ،

وما دام رسم الانتاج أو الاستهلاك ضريبة استهلاكية غان هذا مشروط بأن يكون مصيرها الاستهلاك العلى أما أذا لم يكن الامر كذلك بأن مسدرت الى الفسارح فللفنتج الذى دفع الرسم مقدما نيابة عن المستهلك أن يسسترد الرسم لمدم تحقق الاستهلاك محليا — ولذلك غان رسوم الانتاج بطبيعتها عبارة عن التزامات معلقة على شرط فاسخ هو التصدير غان تخلف الشرط بالاستهلاك المحلى تايد: الالتزام بصفة نهائية وأن تحقسق الشرط بحسدوث التصدير انفسخ الالتزام بالسر رجعى وحق للمنتسج أن يسترد الرسسوم المسابق دغمها .

ويتفسرع من هسذا السراي:

أولا سخضوع الواردات لرسم الانتاج في حالة اعادة التصدير وذلك لمدم استهلاكها محليا وتضيف ادارة الراي لوزارة الملية الى هسده الحجج حجة أخرى هي أن المرسسوم الصادر في ٢٧ يوليو سنة ١٩٣١ نص في مادته الأولى على أنه ابتسداء من تاريخ نشر هذا المرسوم يعصل رسم اسستهلاك أو رسم انتاج على الأصساف الآمي بيانها المستوردة من الضارج أو المنتجلة في التطر المصرى ،

- ! -- سـوائل -- عدد انواعها .
- ب ــ الماكولات ـــ عدد انواعها .
- ج أدوات العمارة عدد الواعها ...

وقد نصبت اللسادة الرابعة من هذا المرسوم على أن يردا رسم الانتاج الذا صدرت البضاعة في خلال سنة من تاريخ الدفع بشرط أن لا يكون أصابها أى تلف وبشرط الا يكون قد تفير شبكها . ولا زال هذا الرسوم ثائما الى الآن .

قاذا غرض المرسوم بقسانون رقم ٢٩ لمسنة ١٩٣١ الخاص بفسوهو رسم انتاج رسبا على الاسهنت ولم يتعرض لرد الرسم في حالة التصسعيو عائد اعبالا لنس المادة الرابعة من مرسوم ١٩٣١ يجب رده لاتها تفسيمنت القواعد العامة في شأن رسوم الاستهلاك .

والواتع أن رسم الانتاج ليس متررا على عبلية الانتاج في ذاتها أذ الإسل أن الضريبة تفرض أما على الايراد أو على الانفاق (عسلم الماليسة وانتشريع المالي للدكتــور زكى عبد المنعسال) ص ٢٥٩ . وضرائب الانفساق هذه ضرائب غير مباشرة وفيست رسوم الانتاج أو الاستهلاك الا نوعا من هذه الضرائب غاذا فرض الشارع هذه الضريبة على سلعة معينة فان ذلك يكون تألما على ترينة تاتونية باستهلاك الانتاج جميعه .

أما ما ترتبه وزارة اللالية على هذا المبدأ من أن الرسم يسترد اذا كانته المنتجات قد صدرت فعلا إلى الفارج ولم تستهك محليا فسيرد عليه بسائي عقرير ضريبة على الانتاج أو الاستهلاك أنها تنرضيه الظروف الانتمادية والمالية على المشرع وقد يرى عدم اعفاء سلعة معينة من الرسسم قامسدا بنلك عسدم تشسجيع تصدير السلعة وابتائها للاستهلاك المحلى و

ماذا الضفاء الى ذلك أن رسم الانتاج ما هو الا ضريبسة ولا يجوزًا الاعتباء من الضريبسة الا بالنص الصحيح تطبيقها لنص المسادة ١٣٤ مسن الدسستور ،

كما لا يمكن الاعتجاج بالسادة الرابعاة من المرسوم المسادق قى ٢٧ يوليه مسنة (١٩٣١ والخاصسة برد الرسسم اذا صدرت المسلمة الى الخارج اذ أن هذا مرسوم خاص بسلم معينة حددتها المسادة الأولى وليس من بينها مادة الاسسمنت وليس في هذا المرسسوم أية اشارة الى تطبيق مبدأ رد الرسم اذا فسرض رمسم الانتاج على أي سلمة أخرى مما لا يسكن معه التسول بأن ما جسلم في

هذه المادة أن هو الا ترديد للمبدأ العالم السدى يجب تطبيقسه في جميسع الحسسسالات .

وقد طبقت وزارة المالية نفسها هذا الراى عنسدما كنبت معسلة المجمارك الى المالية طالبة اقرارها على رد رسم الانتاج على البيرة المسترة على اعتبار انها لم نستهاك محلما أذ اجالت بكتابها رقسم ٢٠/١/٤ – ٢٣ يتساريخ ٨/٤/٨٤ وان كانت وجهة النظر الاقتصادية تسدعى الى رد الرسم الا أنه يلزم الاداة التأنونية ، واستطردت الموزارة في كتابها الى القول بنها فلاحظ بعسدد استفاد المصلحة في وجوب رد الرسم الى ما نتص عليه المادتان ٢٥١ – ٢٥١ من تاتون المسلحة (جزء اول) من رد رسسوم عليه المدتن المن والاسمنت ان من الواجب تسسدح هدذا الونسية

(غنوى رشم ۲۹۲ <u>- في ۲/۲/۲۵/۲۱) .</u>

قاعسدة رقسم (۲۷)

المسيدا :

رسوم الانتاج أو الاسسنهلاك طبقا لاحكام القانون رقم ٣٦٣ لسسنة 1907 - ضبط كحل ألى سوائل كحوليسة لم تؤد عنهسا رسسوم الانتساج والاستهلاك ــ رد البضاعة المضبوطة رهين باسستيفاء الاجراءات المقسررة طَيْعًا لاحسكام القسانون المتشار اليسه .

ملقص الحكم

تحظر المادة 10 من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥١ (في شان تنظيم تتحصيل رسوم الانتاج والاستهلاك على الكحول) حيازة كحول (وسسوائل ومفاد ذلك أنه لا يجوز رد البغساعة المسبوطة الا بعسد تقسيم المستندات المثبتة لاداء الرسوم المستحقة أو تؤدى التعويض والرسسوم في حال التعسالح ، وأن تقساعست المدعيسة عند تعسديد وضسمها ازاء المسبوطات من أنها على سسبب عسسديج من القانون ، ولا يكون ثبة قرار بمصادرة المسبوطات ولا اسساسي المطالبة بالماء قرار المسسلمة بالامتساع عن تسليمها .

واذ ذهب الحكم المطعون نيه الذهب المقدم يكون صحيحا ولا وهب

(طعن رقم ١٩٢ لسنة ٢٧ ق ــ جلسة ٢٧/٢/١٩٨) .

قاصيدة رقيم (۲۸)

: المسسولة

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٧ لسنة ١٩٦٧ بتعديل رسم الانتاج والاستهلاك على بعض الأصناف قد اعنى السبكر المستورد قصاب المكومة فيها عدا سكر النبات من رسوم الانتاج والاستهلاك الواردة به – قاسون الضريبة على الاستهلاك رقم ١٩٦٧ السنة ١٩٨١ قضى باسستبرار العمل بالاعفادات المقررة بقوانين وقرارات سابقة لبعض السلع ومن بينها السكر في الحدود الصادرة بها هذه الاعفادات ــ لا محل القول بأن الهيئة المسلح المسلح المسوينية تدرج في عداد الهيئات الإقصادية ومن ثم يضمع السسكر المسلح والمطاقها المضريبة على الاستهلاك ــ أساس ذلك أن الهيئات.

المناعورة منشاة وفقا لاحكام قانون الهيئات العامة وتقوم على ادارة مسرفل علم هو مرفل التموينية علم هو مرفل التموينية علم هو مرفل التموين وغرضها تأمين احتياجات البلاد من المسود قانون وهي لا تستهدف تحقيق الربح وانها تنفيذ سياسة الدولة وانه بصدور قانون قلون المسلمة المسلمة المسلمة موسل التفرقة بين الحسكوبة معناها المسبق وبين الوبات المسامة •

علقص الفتوى:

وتظمى وتائع هذا الموضوع في انه قد مسدر القانون رقم ١٩٨٣ اسنة المدار قانون الفرية على الاستهلاك وقرر في الفقرة الثانية مسن المدار قانون الفرية على الاستهلاك وقرر في الفقرة الثانية مسن المدادة الستبرار العمل بالاعفاءات المقررة بالقوانين والقسرارات لبعض السلع الواردة بالجدول المرافق لهذا القانون وقسد كان قسرار رئيس الجمهورية رقم١٢١٧ لسسنة ١٩٦٣ بقصديل رسسم الانتساع والاستهلاك على بعضي الاصناف ينص على اعفاء السكر المستورد لحساب المكومة فيها عدا السكر النبات وازاء ذلك ثار خلاف بين الهيئة العسابة المسلع التموينيسة وبين مصلحة الفرائب حول مسدى خفسوع المسكر الدي تستورده الهيئة العربية لملاستهلاك المفروضسة بالقسانون رقسم ١٩٨٣ المسئة ١٩٨١ .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية لتسمى الفتدوى والتشريع بجاستها المتعدة بتساريخ ١٧ من نوفهبر ١٩٨٢ فاسستعرضت التسانون رقم ١٣٣ فاسستعرفت والذي ينص في اللادة الثانية من مواد الامسدار على أن « تلخى التسوائين والذي ينص في اللادة الثانية من مواد الامسدار على أن « تلخى التسوائين والقرارات المسادرة بغرض غربية أو رسوم على الانتساج أو الاستهلاك مدورة ويستعر العمل بالاعفاءات المتررة بالتوانين والتسرارات لبعض السلع الواردة بالجدول المرافق لهذا التسانون والمعبول بها وقت مسدورة وذلك في الحدود المسادر بها الاعفاء ، ولا يعلى من ضريبة الاستهلاك ما لم ينض صراحة على ذلك تاتون الاعفاء ، ولا يعلى من ضريبة الاستهلاك ما لم

الشريبة على الاستهلاك الصادر بالتانون المسار اليه على أن « تلسخي الشريبة على السلع الواردة بالجدول المرافق لهذا التانون بالفائت الموضحة ترين كل منها من من من من الجسدول المسرافق للتانون اللشار اليه على غرض ضريبة على السكر المستورد بالفئسات المبينة ترين كل نوع من أنسواع المسكر »

كما استمرضت الجمعية العبومية التسمى الفنوى والتشريع القرارين الاتسمين :

ا ... قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٧ لسنة ١٩٦٣ وتنص المسادة الأولى منه على الاصسناف الواردة الأولى منه على الاصسناف الواردة بالمجدول المرفق طبقا للقرارات الواردة به » . وقد نص الجدول المسادا الشررا المسار اليه على أن : « يعلى السكر المستورد لحساب الحكومة غيما صحدا السكر المستور النسات » .

٢. ــ ترار رئيس الجمهورية رقام ١١٨٩ استة ١٩٦٨ بانشساء الهيئة العامة السلع التموينية تنص المادة الأولى منه على أن « تنشسا عبئة تنبم وزير التموين والتجارة الداخلية وتدعى « الهيئة العامة للسلع التموينية » وتنص مائته الثانية على أن « غرض الهيئة توضير المحاصيل والمواد والسلع التموينية والاستهلاكية التي يصدر بتصديدها ترار من وزير التموين والتجارة الداخلية صواء من الانتاج المحلى أو الاستيراد وما يتعلق بنك من عمليات النقل والتخزين والتوزيع .

ومن حيث أن مغاد ذلك أنه بمقضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٧ السنة ١٩٦٧ اعفى السكر المستورد لحساب المكومة - فيها عسدا سسكر النبات - من رسوم الانتاج والاستهلاك الواردة بهذا القسرار) وقسد قرر المنبرع بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ - استبرار العبسل بالاعفساءات المتررة بقوانين وقرارات سسابقة لبعض السلح وسن بينهسا السسسكر في الحدود الدسادرة بها هذه الاعناءات › الأمر الذي يتمسين معسه اعفساء السسكر المستورد لحساب المكومة غيها عدا سكر النبسات من ضريبة الاسميلاك المتررة بالقساءون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ وفلسك في هسدود

- M-

المبلغ الذي تترره الاكتاء بقه فقط بيقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٧٠ - لسبيلة ١٩٦٦ المسلمان الاصارة اليه .

لفلك انتهى راى: البجمهية المهومية التسبى المترى والتضريبيم الى المعلم المترى والتضريبيم الى اعتماد المسلك الذي تستوره الهيئة الهامة للمبلح التوينية بن ضريبسة الاستهلاك المترة بالقانون رفم ١٣١٣ لسنة ١٩٨١ وذلك متعلى عدود مبلغ بالابهنداء الموارد بالجبدول المسرفق بقرار رئيس الجمهورية رقسم ١٣١٧ لسنة ١٩٦٣ .

١ ملف ٧٧/٢/١٤٤ -- جلسة ١٨/٥/٢٨١) .

الفصيل الثيالث رسيم بيادي ومحيلي

قاعسدة رقسم (۲۹)

: 14-41

ان تشكيل لجنة الحصر طبقا للمسادة ۱۱ من الرسسوم المسادر في الرسوم المسادر في المرود المسادر في المرود المرو

ملخص الفتوى

بجت قسم الراى مجتمعا موضوع تشكيل لبنسة الحصر والتسدير بجلسسته في الاقرام 11 من المرسوم بجلسسته في الاقرام 11 من المرسوم المسادر في ١٩٤٨/٨/٢٠ (بتميين، القواعد الخاصة بتجسيد اسساس الرسوم الملدية وطريقة التظلم منها وكيفية تحصيلها وأحوال الاعفاء منها المحسر والتقدير من اعضاء من بينهسم سيكرتير المجلس ومهندس المجلس سالا أن أدارة البلديات جرت من باب التسويم في المصروفات على تعيين مهندس في المجاسن القروبة التي أتشئت حديث يقوم في وقت واحد باعمال المهندس، والمسكرتير سرطله الداء الرأى نيها اذا ولا تشكيل اللجنة يعتبر صحيحا بعضوية هذا المهندس دون السيكرتير وطلب بداء الرأى نيها اذا وطريعسه بله صوت في المداولات أو صوتان و

وحيث أن المادة ١٠٠ من المرسوم المنوه عنه تتضى بأن تؤلف في كسل مجلس لجنة للقيام بعملية حصر المحال والمتارات والاثنياء والحيسواتات المبينة بالمسادة ٢٧ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ وتقسدير الرسسوم الملينة على كل منها عليقسا للاسساس الذي اختاره المجلس عسد تندير

غرض الرسم كبا تنص اللهادة ١٩ ملى أن تشكل لجنة الحصر والنقسدير سالفة الذكر من (1) مندوب من المحافظة أو الديرية يختساره المحسائظ أو المدير في كل سسنة .

ب _ عضوين بن أعضاء المجلس المنتخبين تختارهما هيئة المجلس. في كل سينة .

- ج ـ سكرتي المجلس .
 - د ــ مهندس الجانس ،

والسنفاذ من هذين النصين أن اللجنة المذكورة طبيعتها خاصة سواء من جهة مهمتها أو كيفية تشكيلها أما من ناحية مهمتها على على اللجنسة التيام بحصر المحال والمقارات والإشياء والحيوانات وغيرها المبينة بالسادة ٢٧ من القسانون رقم ١٤٥ اسنة ١٩٤٤ وتقدير الرسوم المستحقة عليها وأما من جهة تشكيلها غقد راعى المشرع في تاليفها اشتراك مجموعة روعى في تكوينها صفات تؤهسل للتيام بالمهمات الموكولة اليها ومتى كان أمسر كذلك وكان المرسوم ينص على جواز قيام اللجنة بعملها بحضسور اغلبيسة أعضائها بل أن المادة ١٢ من هذا المرسوم تنص على أن هذه اللجنة تقسم كشوف الحصر والمقسدير الى رئيس المجلس موقعا عليها من الاعضاء

لذلك قررت الهيئة بجاستها المنوه عنها أن تفسكيل لجنسة الحصسر طبقا المهادة ١١ من المرسوم سالف الذكر لا يكون صحيحا الا بعد تعيين. سكرتي للمجلس القروى .

٠ (اعتوى رقم ١٩٤٧/١/١ - في ١٩٤٧/١/١) .

قاعسدة رقسم (٣٠)

البسدا :

أن الرسوم البادية الاضافية القررة على الرسوم اللجمراتية المستحقة

على الوارد ورسوم الارضية يستحقها المجلس البلدى للمدينة التي تحمسل

ملخص الفتوى:

ان المادة ٢١ من القانون رقم ١٥٥ اسنة ١٩٤٩ الفساص بانشساء. مجلس بلدى مدينة القاهرة تنمى على أن للمجلس البلدى أن يفرض رسوما مستقلة أو مضاغة بنسب مئوية الى ضرائب أو عوائد أو رسوم حكومية على الا تتعدى هذه الرسوم النسبية الحد الاتمى المقرر منها على النحو الآتى :

ب — الرسم على الوارد من البضائع والرسسوم ارضسية لفساية
 ١٥ ٪ على الاكثر من قيمة الرسوم الاصلية التي تحصلها ادارة الجيسارك
 ف القاهرة عن هـذه البضسائيم » .

ثم صدر القانون رقم ٩٨ لسنة ، ١٩٥٥ في شان المجلس البلدى لدينسة الاسكندرية وجاء في المادة ٢١ منه بنص مطابق للنص السابق مع استعدال مبارة « من قبمة الرسوم الأصلية التي تحصلها ادارة المجارك في الاسكندرية عن هذه المضائع بالمبارة الاغيرة من المقرة (ب) السابق الاشارة اليها .

وواضح من هذين النصين أن المشرع قد جعل المكان الذي تستحق فيه الرسوم النلدية هو مكان تحصيل الرسوم الأصلية على الوارد ورسسوم الأرضية . ولما كانت هذه الرسوم الأخيرة لا قطل الا مرة واحدة غان الرسوم اللهدية لا نحل الا مرة واحدة كذلك ويكون المجلس البلدي الذي تحصسل في دائرة المتساصه هذه الرسوم الإصلية هو الذي يستحق دون غيره الرسوم اللهدية الاضافية دون حاجة الى البحث مع صراحة النص واختلاف طبيعة كل من الرسمين عن الواقعة المنشئة لاستحقاق الرسوم الجبركية .

(المتوى رقم ٣٤٧ ــ في ١١/١١ ١١٥٠) : ١٠

قاميمة رقيم (٣١)

لا يجوز للجنة الادارية المشسكلة بقرار وزير الشئون البلدية والقروية لادارة المجلس البلدى لمدينة بورسعيد ، أن تقسوم الا بالأعبسال الضرورية رئاستعجلة وعلى ذلك فان هذه اللجنة لا تعلك فرض رسوم بلدية أو تعديلها إو المفائهسسا .

والخص الفتوى :

بحث قسم الراي يجتمعا بجلسته اللتمقدة في ٣ من فبراير سنة ١٩٥٢ مدى اختصاص اللجنة الادارية المؤتنة اللشكلة لادارة المسلس البسلدى ببورسميد بفرض أو تعديل أو الماء الزمسيم البلدية .

وببحث هذا الموضوع تبين أن المجلس البلدى لدينة بورسسعيد كان يخشع لاحكام القانون رقم 18 لسنة 1827 الخاص بنظام المجالس البلدية والقريبة ، وفي ظل هسذا التسانون صدر من مجلس الوزراء ترار في ١٧ من المسجلس سنة .١٩٥ يحل المجلس وأصدر وزير الشنون البلدية والقسروية في اليوم ذاته تسرارا بعثبكيل لجنة ادارية مؤقتة لادارة المجلس والقسراران يستندان الى المكتبن ٥٩ وا ٢٠ من التاقون سالف الذكر .

وتنص المادة ٥٩ على انه :

« يجوز حل المجلس بقرار من مجلس الوزراء بنساء على طلب وزير المسحة البيومية ويبين في القرار أسيام؛ الخل ، وحينشث يجب اجسراء الإنهابات الجديدة في مدى ثلاثة السهر من تاريخ حل المجلس » .

وتنص المادة ٦٠ على أنه :

« عقب صدور قرار بحل الجلس يصدر وزير الصحة العهومية قسرارا بتأليف لجنة من اعضاء الجلس المنط اللعينين بحكم وطائفهم اذا امكن ذلك ومن أي موظف آخر من التابعين للوزارات والصالح لدى الديرية أو المحلفظة ومن اللائة على الأمل من أعيان الدينة ، وتقوم هذه اللبغلة متام المجلس في . الأعمال الضرورية السنتمجلة التي أن يتم انتخف المجلس الجديد » .

وفي سبتبر سنة ١٩٥٠ صدر التسانون رقم ١٤٨٨ لسنة ١٩٥٠ في ان الماس البلدى لدينة بورسميد ونصت المادة التلسمة منه على ان اجراءات الانتخاب والترشيح والتطعون المتعلقة بها يصدر بها مرسسوم ونصت المادة ٥١ منه على أنه يبطل سريان القانون رقم ١٩٤٥ لسسنة ١٩٤٤ على المجلس على المجلس غيا على المجلس على المجلس غيا على المجلس غيا على المجلس غيا عدا الاحوال المنصوص عليها في هذا القانون .

ونظرا الى عدم صدور الارسوم المشار اليه في المادة التلسمة لم يجر الانتخاب واستبرت اللجنة المؤتمتة السابق ذكرها في معلما مدة طويلة تزيد عن المدة المنسوص عليها في المادة ٥٩ من القانون ١٩٤٠ لسنة ١٩٤٤ عروى علاج هذه الحالة عن طريق المتشريع عصدر القانون رقم ١٩٤٠ لسنة ١٩٥٠ ونصت المادة السابحة منه على أن يضاف الى القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٠ مادة ١٩٥٠ مكررا نصسيها:

« تظل سارية الرسوم البلدية القررة طبقا للقانون رقم ١٤٥ استة.
١٩٤٤ بنظام المجالس البلدية والقروية وذلك المى أن تقسرد الرسسوم البلدية.
طبتا لأحكام هذا القانون وتستبر اللجنة الإدارية المؤقنة المؤلفة بترار وزير
الشئون الملدية والقروية المسادر في ٢٧ أغسطسي سنة ١٩٥٠ لادارة مجلس
بلدى بورسعيد في العبل الى أن يشكل المجلس البلدى طبقا لاحكام هدذا
القسانون » ،

وواضح من ذلك أن اختصاصى اللجنة الادارية بتصين طبقاً البسادة الني انشئت بمعنف المبا البسادة التي الني انشئت بمعنف المادة من من القانون رقم 101 اسنة 101 اذا القانون رقم 101 لسنة 101 لم يعدل هسئاً الاختصاص وأنبسا مد مدتبساً الى أن يشكل المجلس الجديد ، ومن ثم غان هسده اللجنة لا يعكن أن تقسوم الم بالاحسال الشرورية المستمخلة التي تطلبها ادارة المجلس وفرض رسنم. على مراكب النارعة لا يدخل ضين هذه الأحسال م

يضاف المى ذلك أن المادة التى أضيفت بالقانون رقم ١٩٥٤ لسنة ١٩٥١. حد تضت بأن الرسوم البلدية المقررة طبقا للقانون رقم ١٤٥٠ لسنة ١٩٤٤ نظل
سارية الى أن تقرر الرسوم البلدية طبقا لأحكام هذا القانون أو بصدر بها
قرار من المجلس يصدق عليه مجلس الوزراء طبقا للهادة ٢١ من القانون
رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٠ والمجلس المقصود بهذا النس هو المجلس المشكل
طبقا لأحكام القانون لا اللجنة الادارية المؤتدة .

لذلك انتهى رأى القسم الى أنه لا يجوز للجنة الادارية المسكلة بقسرار وزير الشئون البلدية والقروية فى ١٧ من أغسطس سسنة . ١٩٥ بادارة المجلس البلدى لمدينة بورسميد أن تقوم الا بالأعمال الضرورية المستعجلة .

وان هذه اللجنة لا تبلك غرض الرسوم البلدية أو تعديلها أو الغائها . (فتوى رقم ٩٦ ــ في ١٩٥٢/٢/١٣) .

قاعسدة رقسم (٣٢)

: 14-41

مجلس بادى القاهرة — القادن رقم 10 السينة 1959 بانشسائه المقية المجلس فيما يحمل في دائرة المدينة على النساجم والمحساجر مسن رسوم نظر وكشف ومن أيجارات واتاوات — رسوم مستخرجات المقسود والخرائط المكبلة لها — من هق المسلحة التي تحرر هذه المستخرجات .

ملخص الفتوى :

بمراجعة نصوص القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٢٨ الخاص بالمنسجم والمحاجر والقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٣ الذي الفي القانون السسابق وحل محله ، يبين أن أوجه الإيراد التي تغلها المنجم والحاجر ثلاثة : رسسوم ، وأيجارات من عقود الاستغلال ، ولتاوات بفئات محددة ، والرسسوم ثلاثة النواع ، الأول رسوم المنظر وهي التي لا يجوز النظر في أي طلب يقدم تنفيذا

الاحكام القانون ألا بعد دفعها ، والثاني رسوم ترخيص الكشف وهي رسوم مستحدثة بمقتضى القانون الجديد ، والثالث رسوم ترخيص البحث ، والغرق من هذين النوعين الأخرين هو أن ترخيص الكشف يعطى بقرار من وزيس التجارة ولمدة ثلاثة شبهور في قابلة للتجديد ، على ألا تزيد المحدة كلها على أربع سنوات . هذا وقد نص أيضا على أنه لذوى الشان في التراخيص والعقود الحق في طلب استخراج صور من العقود والخرائط المحكملة لها نظير رسوم معينة . ولئن كان القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ الخاص بانشاء مجلس بلدى لدينة القاهرة ينص في مادته الأربعين على أن « تكون أيرادات المطس من المحصل في دائرة مدينة القاهرة من ١ -- ٨٠٠٠ - الرسوم الخاصة بمستخرجات تيد المواليد والونيات والرسوم والعوائد الخامسة بالاجراءات الصحية والمحال المتلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ومحال ميع الشروبات الروحية والخبر ورخص المحاجر والمناجم ورخص المسيد " الا انه يتمين اولا استبعاد رسوم المستخرجات الخاصة بمسور العتسود والنفرائط المكيلة لها من نطاق اعمال النص السابق ، أذ أن هذه الرسسوم النها تستحق بسبب جديد هو قيام المسلحة المختصة بتحسرير نسسخة مسن الاصل الطلوب ؛ بما لا يمكن معه اعتبارها رسوما أو عسوائد عملي رخص المنساجم والمحاجر ، وبالتالي لا تسكون من حق بلدية التساهرة بسل من حق المسلحة التي تتوم باستخراج الصورة المطلوبة ، اما باتي أنواع الرسوم الخاصة بالنظر والكشف والمحث غلا تثار بشائها أية صعوبة اذ انها تعتبر رسوما على رخص المناجم والمحاجر وتكون بذلك من حسق البلدية . لما كان البند الثابن من المادة . } سالفة الذكر يستعمل في صحره كلهة الرسوم غتط بمناسبة مستفرجات تيد المواليد والونيات ثم يضيف اليها بعد: ذلك كلمة العوائد بمناسبة باتى ما نص عليه هذا البند ومن بينه رخص المحاجر والمناجم ، قان هذه المقارقة في التعبير يجب حملها على أنها بقصد أن تؤول الى البلدية كاغة الإيسرادات التي كانت تعسود عسلي الدولة ... قبل انشاء البلدية - من الترخيص في الكشف والبحث عن المناجم والمامر أو الترخيص في استفلالها ، يسستوى في ذلك أن تكون هدده العوائد رسوما أو ايجارات أو اتاوات ، وترتيبًا على ما تقدم قان بالدية

التاهرة هي صاحبة الحق نبيا يحصل في دائرة بدينة القاهرة على النساجم والمحاجر من رسوم نظر وكثمة، وبحث ومن ايجارات واتارات منذ تاريسخ وضع أول ميزانية لها ٤ لها رسوم مستفرجات العقود والخسرائط المكسلة لها نهي من حق المسلحة التي تقوم بتحرير هذه المستخرجات .

(غنوى رقم ٨٤ - في ٥/٣/٥٥٥) .

قاعسدة رقسم (٣٣)

: المسلما :

الجهة المستهقة لرسوم رسى المائمات في مياه النيــل ــ القـــانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ باتشاء مجلس بلدى مدينة القاهرة ــ النص فيه على اعتباد هذه الرسوم من ايرادات المجلس ــ قادن الرى والصرف، رقــم ٨٨ فسنة ١٩٥٣ ــ اشتراطه المحصول على تصريح من وزارة الاشتقال برسسو المائمات بعد اداء جعل ممن ــ احقية بلدية القاهرة في هذه الرسوم .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم 10 السنة 1939 ، بانشاء مجلس بلدى لدينسة القاهرة ، ينص في مادته الأربعين على أن « تتكون ايرادات المجلس في دائرة مدينة القاهرة من : الرسوم والعسوائد الخاصسة بالثنابسم والمجارى واشمال المارق والحدائق العابة ومعادى النيل والمائبات بجبيع اتواعها ومراكب المديد والنزهة والاسوق التجارية والسواحل » . كما أن تقاون الرى والصرف رقم 14 لسنة 1907 يقضى في المسادة 19 منسه بأنه « لا يجوز لاية ذهبية أو عوابة أو رفاص أو أي عائمة أن ترسسو عسلي شاطئء النيل أو فروعه أو الترع أو المسارفة أو أي مجرى عام وكذلك كل محدية تستعمل النقل ، الا بعد أن تحصسل على تصريح بذلك بسن وزارة معدية تشعيمة نظر جعل معين تعينه الوزارة ، على ألا يخل ذلك بسنا الإشمال العمومية نظر جعل معين تعينه الوزارة ، على ألا يخل ذلك بسنا يجب انخاذه من الإجراءات الأخرى طبقا القوانين واللوائح ، » ويقضى في المادة . // / بأنه « . . . لا يجوز الاصحاء أية عائمة تغيرها أو ترميها الا

في الكان الذي تحدده له مصلحة الوي ، وذلك بعد دبيع, الاجر الذي, تقسريره المصلحة المسسنكورة ، .

وتدا ثار النزاع بين بلدية القاهرة ووزارة الاشسمال حول احتية كسل منهما لهذه الرسوم وما اذا كان حق النلدية في تلك الرسوم قد الغي بمسدور المتاتون رتم ٦٨ لسنة ١٩٠٣ ، أم أنه لا تأثير له على قانون بلدية القساهرة في هسذا الخصيصوص .

وبها أنه يبين من النصوص سالفة الذكر أن تافون بلدية القاهرة يتمرض غدا لتميين النجهة التى تؤول اللها حصيلة الرسوم والمسوائد المخاصسة بمعادى النيل والماتمات بجبيع الواعها ومراكب الصيد والنزهة ، بينسا تتملق النصوص الواردة في تانون الزى والمرف بتحديد النجهة التي تشرف على عمليات التصريح برسو الاتنياء السابقة على شواطىء النيل وفروعه أو اى مجرى عام آخر ، تلك الجهة التي المسابقة على شواطىء النيل وفروعه الجمل المعين الذي يحصل مقابل مجرد الرسو أو الأجر الذي يجيء متسابل البتاء في مكان على الشاعامي المتمير أو للترهيم ، وبما أن الأصل في السنداق. الرسوم والعوائد التي تجيء بهاسبة خدمة معينة أو منفعة خاصسة ، أن عصبلتها أنها تؤول الى الجهة العامة التي تتوم بالإشراف على أداء هدف المنتحقاق الرسوم والعوائد اجبة عامة ، غير علك، الني نبط بها القيام بالأمر استحقاق الرسوم والعوائد الجبة عامة ، غير علك، الني نبط بها القيام بالأمر الذي تستحق عليه تلك الرسوم والعوائد ، ومن ناحية أخسرى مان تحسديد الذي تستحق عليه تلك الرسوم والعوائد ، ومن ناحية أخسرى مان تحسديد طالما أن المشرع قد نص على إيلولها للجهة النية .

وبما انه _ للتعليل على ما تقدم _ يلاحظ أن الشمارع كثيرا ما يجمل من بوارد الهبئات المحلية أو المسلحية بعض أنواع الرسوم والعوائد اللتي تغلها مرافق عامة حكومية تديرها المكومة المركزية ، على أنه قد يجمسل من بين هذه الموارد ضريبة أو أكثر من الضرائب العامة ، ومثال ذلك ما تقضى مه

المدة الاربعون من تاتون مجلس بلدى مدينة القاهرة من انه ، تتكون ايرادات اللجلس من المحصل في دائرة مدينة القاهرة من 1 — عوائد الاملاك المبنيسة . ٢ — الرسوم والاجزاء المثوية التي يقررها المجلس تطبيقا لاحسكام المدة ٢١ من هذا القانون . ٣ — الرسوم والعوائد المقررة على السبارات والموتعيكات والعراجات والعربات بانوامها والدواب والكلاب وما مائسله ايرادات شركات المياه والمتزام النقل بالسيارات المعهومية وغيرها من شركات المرافق المائة . ، الى آخر بنود هذه المسادة . . وقد انطوى هذا النص على غيرائب ورسوم مقررة بهقتمي توانين أو لوائح علمة في جميع اتحاء البلاد . مائد الإملاك المبنية ورسوم السيارات وضريبة الملاهي والمراهنات ، وقد انتفاق المسادة والسلطان — بهاها من ماكنات النميادة والسلطان — بهاها من المكان النمي على المولة حصيلتها الى هيئة علمة أخرى ، كما أن هذا النص لم يربط بين استحقاق الرسسم واداء المؤخرة . .

وبها أن الجمل المنصوص عليه في المادة ١٩ من تانون الرى والصرف يعتبر رسما ٤ أذ أنه يحصل مقابل رسو العائمة أو المركب على الشاطىء ٤ كما أن هذا الوصف ينطبق أيضا على الأجر الذي جملته السادة ٧٠ مسن المتانون السابق مقابلا لترك العائمة في مكان على الشاطىء من أجل تربيمها أو تعميرها ٤ وعلى أية حال غان الأجر هنا يندرج تحت كلمة العوائد الواردة في الملاة ٤٠ من تانون البلدية .

لذلك مان بلدية القاهرة هي صاحبة المحق في كامة الرسوم والعسوائد: التي تحصل عن المعديات والمراكب وساشر العالمات في مدينة القاهرة نظسير. مجرد رسوها أو في مقسابل تركها في مكان على الشاطئ، للترميم أو النمية.

(غتوى رقم ١١٨ ع ... في ٢٠/١٥٥٥) .

قاعسدَة رقسم (٣٤)

دستور سنة ۱۹۲۳ ـ ارساؤه في المادتين ۱۹۳ و ۱۹۳ قسواتحد ترتيب المجالس البلدية والقروية ونظام فرض الرسسوم المتعلقاة يها ... التفسيقة بين الرسسم والضريبة .

ملخص الحكم:

ان ترتيب المجالس البلدية والتروية ونظام مرض الرسوم المتطقة يها قد أربيع قواعدها في مصر الفصل الخامس من البساب الثسالث من فمستوي سنة ١٩٢٣ ، وهو الذي نظم مجالس المديريات والمجالس البسلدية ، فتصح المادة ١٣٣ منه على أن « ترتيب مجالس المديريات والمجلس البسلعية عسامي اختلاف أنواعها واختصاصاتها وعلاقاتها بجهات الحكومة تبينها القواتين ونصت المادة ١٣٤ من الباب الرابع في الماليسة على أنه « لا يجوز أعتسخ خريبة ولا تعديلها أو الفاؤها الا بقانون ولا يجوزا تكليف الأهسالي بتسالعية شيء من الأموال أو الرسوم الا في هدود القانون » . معرق هــدا الاحـــا الدستورى بين الرسم والضريبة بتمسد تحديد نطاق اختصاص كالمحق السلطتين التشريعية والتنفيذية ، حتى لا تتفول الأخيرة على ما هــو داتـــــ في اخصساص الأولى فللسلطة التنفيذية وللمجالس البلدية - ياعتمسارها عدت الومساية الادارية للساطة التنفيذية ... حق فرض الرسوم في حدود التانون ، أما قرض الضرائب غامره مما تستقل به السلطة التشريعية ، قلا يجوز انشاء ضريبة أو تعديلها أو الفاؤها الا بقسانون ، أما عن التكاليف الرسو التي تجبي مقابل خدمات عامة معينة نيجب أن يضمع القافون حدود هذه التكاليف والرسوم ، على أن يعهد الى السلطة التقييقية ال التسرر داخل هذه الحدود مقدار الرسوم وطرق جبايتها بالواشح ويحراترات تنفيدنية تمسيدرها ،

(طعن يقم ٨٨٦ اسنة ٣ ق ــ جلسة ١٢٠/٧/١١) -

قاعسدة رقسم (٣٥):

الرسم المبدى الايجارى المتروض على شاغلى العقارات البنيسة في حيفة القاهرة المربوط من سنة ١٩٥٨ — عدم تاثره بتخفيض ايجارات الاماكن. المقررة بالقانون رقم ٥٥ اسفة ١٩٥٨ •

بالخص الفتوى:

ان البطلس البلدى لدينة القاهرة قد خول سلطة عرض رسدوم على المنتصين بالخدمات العامة التى يؤديها ومثل هذه الرسوم لا يشترط فيها ان تكون المحدمة التى تؤدى عنها مقصورة على المنتطع بها وحده لا يشعاركه فيها مسواه > بل بكني أن تكون هنك مشاركة منه في الانتفاع بالكدمة على صورة لا تخرى حتى ينهض المبرز القانوني لغرض الرسم مساهمة منسه في تكاليف المقطعة السه المنتفقة التى يقوم بها المجلس ويرصد نفتاتها وايراداتها في ميزانيته المستوية المن تصدر في اول السنة > ومن ثم فان الأصل المعرر بالنسسية الى هستوية المن تصدر في اول السنة > ومن ثم فان الأصل المعرر بالنسسية الى هستوية في ضين البالغ المغذرة لهذاة الوجه من لوجه الايرادات المستوجة في التحرير المنسادر بالمناسبة .

وبناء على ما تقدم عان قرار المجلس البلدى بنرض رسم بلدى عسلى شاغلى البناني الواقعة في حدود اختصاصه لا يقالف غيما نص عليسه مسن السعة الرسم كل سنة اشهر مقدما ؛ القواعد العامة في عرض الرسم ، كما لا يقطارض مع لحكام شاتون المجلس البلدى الذى خوله الحق في عسرض على المؤلسسم ، ذلك أن النفرة (د) ، من المادة ٢١ من المساتون رقسم ١٤٥ المسنة ١٩٤٩ بانشاء مجلس بلدى مدينة القاهرة تسد حسدت وعاء الرسسم الاجسارى الذى يضعه شاغلو المهاني على السلس القيمة الإيجارية للمباني ، وهذه القيمة لا يتصور أن تكون شهرية استنادا الى أن الإجرة تدمع شسهرا عشهرا المدد تكمل المفانون ذاته بيان وصف الكيمة الإيجارية بإنها مسنوية

عندما قرر في الفقرة (د) من المادة ٢١ سالمة الذكر أن يصبغي من هبدًا الرسم شاغلوا الأماكن التي لا تجاوز أجرتها أريسية وعشرين جنبها في السنة ، ومن ثم عان القيمة الايجارية التي يجب اتخاذها وعاء للرسم المبلدي لا يمكن أن تكون سوى القيمة الايجارية السنوية ، وعلى مقتضى ذلك يتمين بناء الرسم المبلدي المربوط عن سنة ١٩٥٨ على ما هو عليه دون أن يتسائش بتخفيض الايجار الذي تضي به التانون رتم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ .

(. المتوى رقم ٢٩ س.في ١٠/١/١٩١٠) -

قاعبدة رقبم (۲۲)

: البسيدا :

حصيلة الرسوم المروضة بالقانون رقم ١٨ أسنة ١٩٤٩ بتنظيمهم تجارة الجبلة ، على أسواق الجبلة لمُخضر والفاتهة بروض الغرج ما الجهة. الذي تؤول اليها هذه الحصيلة مع مجلس بلدى مدينة القاهرة ،

ملخض الأفتوى :

ان الليادة ٤٠ من القسانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بانشسناء مجلسو. ولدي لدينة القاهرة حسدت موارد هذا اللجلس ومن بينها الرسوم الخلصة بالاسواق التجارية التي نصت عليها في البند السادس .

وقد جاءت عبارة هذا النص عن الأسواق التجارية عاسة مطلقسة بحيث تشاول هذا النوع من الأسواق كامة دون تفرقة ، بين نموق قوييسة وإخرى بلدية ما دايت تقع في دائرة مدينة القاهرة لأن ذلك هو النساط الذي اعتد به المشرع في تحديد حصيلة الرسوم التي تتكون منها ايرادات المجلس البسلدي .

والتغرقة بين السوق البلدية والسوق القومية انها تجد مجال اعمالها في تحديد السلطة المقتصة بالإشراف علي السوق طبقة لاحكام القانون رشم كسسنة ١٩٤٩ بتنظيم تجارة الجبلة ، ولا وجه لاعبال هسده التفسرتة
 منة تطبيق حكم الفترة السادسة من المسادة ، } من قانون انشساء مجلس
 محتى مدينة القاهرة على الوجه المتسم نكره م.
 مدينة القاهرة على الوجه المتسم نكره م.

لهذا انتهى راى الجمعية الى تاييد نتواها السابقة في هسذا الموضوع المسعوة في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥٨ باستحقاق مجلس بلدى مدينة للتساهرة الرسوم المتحصلة من سسوق القاهرة للخضر والفاكهسسة يسوي القاهرة المسرح .

£ عتوى رشم ٧٠١ — في ٢٤/٨/٢٤ ل . .

قاعسدة رقسم (٣٧)

الرسوم البعدة على المحال التجارية والصناعية وعلى المياه الرشعة وعلى المياه الرشعة وعلى المياه المستعدة وعلى المعالية والسواحل بقصد الاصطباف في منطقة التنساة سكرسوم البلدية على المعارات المنسلة سعدم خضوع هيئة قناة السويس المحالية بقصد المسماعيلية بقصد المسماعيلية بقصد المسماعية عنها تطبيقا اقرار وزير الشسئون البلدية والقسروية المسابعة بقارية ما من اغسطس سنة ، ١٩٥٠ م

بقض الفتوى:

ثار الخلاف بين هيئة تناة السويس وبين بعض المجالس البلدية هسول. وسنع مسسائل:

الأولى - الرسوم الاضافية على ضريبة العقارات المبنية .

الثانية _ الرسوم البادية على اللحال التجارية والمسامية .

الثالثة ... الرسوم البلدية على المياه المرشحة .

الرابعة _ الرسوم البلدية على شغل الشواطئء والسواحل بقصد الاصطياف ..

وتتحصل وتاتم المسألة الأولى فى أن مجلس بلدى الاسماعيلية بطالعب الهيئة باداء الرسوم الاضافية على ضريبة المقارات البنية ويستند فى ذلك الى المادة ١/٢٧ من القسانون رقسم ٢٦ اسسنة ١٩٥٥ التى تنص على أن « للمجلس البلدى أن يفرض فى دائرة اختصاصه رسوما اخسافية بنسسبة مئوية على ضريبة المقارات المبنية عان لم توجد هذه الضريبة فتقرض هذه الرسوم بنسبة مئوية من القيمة الإيجارية » ، وتنكر المهنة على المجلس حقه فى اقتضاء هدده الرسسوم استفادا الى اعقائها من الرسوم الاصلية على المقارات المبنية التي كانت معلوكة لشركة قناة السويس والات ملكيتها الى الدولة مند تاميههسا.

وقد سبق أن بحث الجمعية العمومية للقسم الاستثماري للفتوى والتشريع بجلسساتها المفعدة في ٢٠ من يولية و ٢٣ من سبتمبر سسنة ١٩٦٨ و ١٠ من أغسطس سنة ١٩٦٠ موضوع خضوع العقسارات الملوكة لبيئة قناة النسسويس للفريبة على العقارات البلية وانتهت الى محم خضوعها لهذه الضريبة ، وقد استنت الجمعية في هذا الراي الى ما تتضى به المسادة ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ من أنفساء المعارات الملوكة للدولة من أداء الضريبة على العقارات ، والى ما تتضى به المسادة الاولى من القسانون رقم ١٨٥٥ لسنة ١٩٥٦ من الشركة العالمة لتنساة السسويس. المسروية من تأميم هذه الشركة ونقل كافة أموالها والتزاماتها الى الدولة ...

ونماد ذلك أن الجمعية استندت في متواها هذه الى اعتبار اموال شركة قناة السويسي التي آلت الى الدولة بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ١٩٥٧ لسفة ١٩٥٦ بتاميم هذه الشركة أموالا مملوكة الدولة في مفهوم الفقرة (١) من المادة ٢١ من القسانون رقم ٥٦ لسفة ١٥٤ في شسان الضريبة على المقارات المبنية المتقدمة ذكرها ، ومن ثم يتمين اعفاء هذه الأموال مسن. الضريبة المشار اليها شاتها في ذلك شان الأموال المفلوكة للدولة . وحكية هذا الاعتاء ظاهرة ذلك لأن اعضاع المولل الدولة للفريبة انها يعنى الصافة حصيلة الفريبة الى ايراداتها ثم استنزالها من مصروفاتها في ميزانهها العسامة وهو أمر غير مجد ، غضلا عبا يترتب عليه من تعتيد في أوضاع الميزانية ، ولا يغير من هذا النظر في خصوص الاموال المسار اليها ، ان معيقة قناة المسيويس تقيوم على هذه الاموال ، اختلك لان للمبرة في هذا المسيد بلكيسة الدولة وهو المسر مسلم ثابت بنص صريح قاملع ، وتيام الهبئة على الاموال المسار اليها ، انها هو لحسناب الدولة وبالنيابة عنها .

والاصل أن يتبع الرسم الإضافي الضريبة الاصلية وجودا وعدما ، ولما كانت اموال الهيئة النماية لقتاة السويس معفاة من الضريبة على المعتارات اللبنية باعتبارها أموالا مبلوكة للدولة عملي مقتضى ما تقدم تعفى كسذلك من الرسم الاضافي على هذه الضريبة .

ولا يغير من هندا النظر في خصوص هذه الاموال أن المسادة ٣٥/ من المتاون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٥ تقضى بفرض الرسوم الاضافية على المقارات المنية ولو لم تكن خاضمة للضريبة الاصلية ويكون فرضى الرسسم في هسده المحالة بنسبة مؤوية من القيمة الايجارية ٤ ذلك لأن المقميود بهذا النص كما حيان على خلك الصلم في المسابق وهو القانون وقم ١٥١٤ لسنة ١٩٤٤ أنها بهي المعارات المواقعة في البلاد التي لم تقسرر فيها ضرائب (المسادة ١٨٤٠).

وفهما يتعلق بالمسالة الثانية الخاصة بالرسوم البلدية على الحسال التجارية والصبناهية على المسالة التجارية والصبناهية على المسال التجارية والمستناهية على البلدية والتروية الصادر بتساريخ الم ون أغسطيس سفة ، ١٩٥٠ بالتجريح له بغرض ويوم بلهية على المسال التجارية والمناعبة بالفئات الهيئة في هذا الترار ، كمسا أن مجلس بلدى السحويس بطالبها بهذه الرسوم استنادا الى ترار وزير الشئون البسلدية والتروية المسادر بتاريخ ١٩٥ من سبتمبر سسنة ١٩٥١ والى شركة تنساة بالسويس كانت تخضع لهذا الرسوم فيل خلول الهيئة بعلها ، كما يطالب

بهذه الرسوم مجلس بلدى القنطرة غرب استنادا الى قرار وزير الشسلون البلدية والقروية المسادر بقاريخ ٢٠٠ من بولية سفة ١٩٥١ .

وقد مدرت هذه القرارات تطبيقا للمادة ٢/٣٥ من القانون رقسم ٢٦ لسمنة ١٩٥٥ بنظام المجالس البلدية التي تنص على أن للمجلس أن يفسرض في دائرة اختصاصه رسوما على المحال العمومية والاندية والمحال التجارية والمحال التي يفسرض عليهما الرسوم البلدية وهي كلها محال تجارية أو صناعية .

وقد انشبت مكاتب هبئة تفاة السبويبير وبصائمها (ورشها) خامسة المختبة مربق المرور، في قفاة السبويس الفرى تقوم عليه بعيثة القفاة ، وبن ثم يقبى لا تعتبر محالات تجارية أو مناطية في مفهوم اللسادة ٥٣/٣٠ المسار اللها والقزارات الصنادرة تطبيقا لهسا ، ولا تخمسم الرسسم المسرر مسلى هدده الحسالات ،

وفيها يتعلق بالمسالة الثالثة التخاصة بالرسوم البلدية على البساه المرشحة التى تنتجها الشركات ، مان مجلس بلدى الاسماعيلية يسستند في مطالبة الهيئة باداء هذه الرسوم عن الميساه التى تنتجها الى قسرار وزير الشنون البلدية والقروية الصادر بتاريخ ١٣ من مارس سنة ١٩٥٣ .

وييين من الإطلاع على حسنا القرار أنه ينص على أن «يحصل الرسم البلدى على الماه المرشحة التي تتجهد شركات اللهاء بواقع المشات الآلية ٥٠ » ومقاف هذا اللمن أن الموسم، للبلدى المنصر بعلم معلم يعلم يسرى الاعلى المسيدركات.

 ونيها يتعلق بالمسالة الرابعة الخاصسة بالرسوم البلدية المتررة نظير السسفال الشسواطيء والسواحل بقصد الاسطيان ، غان مجلس بسلدى الاسماعيلية يطالب بها استندادا الى قرار وزير الشسئون البلدية والتروية الصادر بتاريخ ۱۸ من اغسطس سنة ١٩٥٠ .

وهيئسة قنساة السسويس تستعمل جزءا من شناطىء بحيرة التمسساح لاستحمام موظفيها وعمالها ، ومن ثم يتمين أن تخضع للرسسوم المنمسوص عليهسا في هسذا القسرار .

لهدذا انتهى الراى الى خضوع هيئة تناة السويسى لرسوم اشسخال شاطىء بحيرة الاسهاعيلية بتصد الاسهطيات ، وعدم خضوع عقارات الهيئة للرسوم الاخسافية على ضريبة العتسارات المبنية ، وعدم خضوع مسكاتب الهيئسة ومحساتهها (روشها) للرسوم المغروضة على الحسال التجسارية والمسناعية ، وعدم خضوع الهيئة للرسم المقرر على المياه المرشحة التي تتجهسا الشركسات .

(يتوى رقم ١٥٤ - في ١٤/٣/١٤) .

قاعسدة رقسم (۲۸)

البسسيا :

الققون رقم ۱۱۲ أسنة ۱۹۲۰ في ثمان رسيوم الاذاعية والأجهزة اللاسلكية ... وضعه قاعدة عامة بفرض رسم على كل مستهلك لقيار كهريائي ... تفرقته في غلفت الرسم بين دائرة كل من مجلس بلدى مدينيتي القساهرة والاسكنترية وبين دائرة المجلس البلدية الاخرى ... ليس معناه اعفاء مسن لا يدخل في نطاق التحديد الادارى لمجلس بلدى معين ... أساس ذلك ... تأكسد هذا المعنى من أحكام القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٢ .

ملخص الحكم:

ان القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مرسوم الإذامة والأجهدرة

اللاسلكية قد تضمن في الخادة الأولى منه ، فرض الرسم على كل مسستهال.. لتبار كهربائى عن كل وحدة كيلو وات ساهة من التيار الكهربائى المسستهال.. على الرجسه الآتى:

مليمان في دائرة كل من مجلس بلدي منينتي القساهرة والاسسكندرية ومليم في دائرة المجساس البلدية الأهرى وراهى الشرع اعفساء الطساقة. الكبربةية اللستهلكة في المتوى المحركة من نقذا الوسم .

وأوجبت المسادة الثالثة منه على المسانع والورش والمعلات وسسائر الجهات التي تدار الكهرباء من محطات توانيد خاصية بها أن تخصيص عددا مستقلا للانارة الخاصة بها حتى يحصل الرسم بمقتضاه فلا يشهل التوى المحركة التي تدار بها تلك المسائم أو الورش ويبين من نص المسادة الأولى من القانون المذكور أنه جاء مطلقا أذ وضبع قامدة عامة والترامة فبر محدد النطاق بشخص معين أو بمكان خاص ، مقتضاه غرض الرسم ولى كل مستهلك لتيار كهربائي ، واذا كان المشرع في سبيل تحسديد تيهسة هذا الرسم قد قرن بين مستهلكي دائرة كل من مجلس بلدي مدينتي التساهرة والاسكندرية وبين غيرهم مبن هم في دائرة المجالس البسلدية الأخرى وأنه لم يعف من هذا الرسم أحدا 6 ولا محمل لتصدى الشركة المدعية بأن القرار بقانون رقم ١١٢ أنسنة ١٩٦٠ لا يسرى على مصسانعها لأنها لا تقع في دائرة أي مجلس سلدي ذلك أن الرسم منسروض على كل استبلاك للتيار الكهربائي في غير القوى المتركة وذلك بمسفة عامة مطلقة غير محددة ومفاد هذا ان كل مستهلك لتيار كهربائي مسن هسذا التبيل خاضع لسداد هذا الرسم الدذي لم يعف القسانون منه احدا ولسا كان التسانون في مجال تحديد منسفت الرسيسم قد مرق بين دائرة كل مسن مجلس بلدى مدينتي القاهرة والاسكتتزية وبين دائرة المسالس البلدية الأخسري فايس معنى ذلك أعفاء من لا يدخل التحديد الاداري لجلس بادي معسين لأن الاعفاء من الضريبة أو الرسم لا يكون الا بقساقون غقصسد المشرع ليس هو الاعفاء وأنبا تحديد فئتين للرسم احداهها للقاهرة والاسكدرية.. والأخسري لما عددا هائسين المحينتين . لذلك مان الشركة للفهية، تفضع ، فاعتبارها مستهلكة لفياد كهربائى للرسم المغروض ، والا كانت مصابعها خارج نطاق كل من مجلس بسلدى مدينتى التاهرة والاسكردية غانها ازاء خضوعها للرسم المنسروض تسكون ملزمة بهذه المثابة بسداد الرسم ، طبقا للفئة الادنى المتررة لدائرة الجالس المليمة الاذى ومقداره مليم واحد عن كل وحسدة كيلو وات ساعة مسن المليمة الكوني المتروائي المسبنهاك ،

ومما يؤيد هذا النظر أن المشرع علمج بالقانون رقم ٨) لسسنة ١٩٦٢ ما أثير من جدل حول هذم استجفاق الرسم على مستهلاي التيسار الكوربائي في الجهات غير الداخلة في دائرة المجالس البلدية وذلك بنمسه على سريسان هذا الرسم بفئة مليم واحسد في سسائر أنخاه الجمهورية فيهسا عسدا دائرة محافظتي التاهرة والاسكدرية ومديئة الجيزة .

(طعن رقم ۹۷۹ لسنة ۹ قي سرجلسة ۲۹/۲/۲۱) .

بقاعبدة ريقيم (٣٩)

المادة ، ٤. من القانون ١٧٤ اسنة ،١٩٦ بنظام الادارة المحلية يجيـز لجلس المدينة فرض الرسوم على المحال التجارية _ عملية نقل الاشخاص بالانوبيس نعتبر عملا تجاريا جليقا المادة التقية من القسانون التجساري _ مخاتب بمركة النقل التي تتجذ مقارا المباشرة النشاط تعتبر محسالا تجساريا _ لمجلس المدينة ان يغيض الرسوم على نشساط المحكتب الواقعــة في دائرة المنتب المباشرية المنتب المباشرية المنتب المباشرة المركز الرئيسي للشركة أن يغرض الرسوم على الشاما المتاتب الافسوى التابعة إلها _ مسند ذلك : الرسم لا ينطبق على الشركة ناتها واتما على المتارها مجالا تجارية ،

ملخص الفتوى :

عمليسة نقل الاشسخاس التي يتهوم يها، شركة النيسل المامة لإبوبيس

شرق الدلتا - هي عمل تجاري بطبيعته ، وفقا لنص المادة الثانية من الثانون النجاري ، التي تقفي بأن كل مقلولة أو عمل متملق بالنقال برا أو بحرا يعتبر بحسب القانين عملا تجاريا ، كما أن ممارسة هذا العسمل على وجه الاحتراف تجعل الثائم به - في نظر القالية ن البحرا ، بالتطبيق لنص المسادة الأولى من القانون المفكون ، التي تقفى بأن كل من اشستقل بالإعمال النجارية واتخذها حرفة معتادة له يعتبر تاجرا ، ومن قسم غسان عباشرة النشاط الذي من هذا القبيسل في مصل ممين ، تفسقى عليه صفة.

وس ثم فان مكاتب الشركة المذكورة __ التي تتخذها مقدارا المساشرة نشاطها التجاري __ تدخل في مطهلها الحال التجارية المنصوص عليها في الفقرة (د) من المادة ،) من عابون نظام الادارة المطيسة رقم ١٢٤ لسنة. المقدرة __ يجوز لمجالس المدن __ المجالس المدن __ ومن بينها مجلس مدينة أبد كبير __ أن تقرض رسوما على مسكاتب الشركة الدائمة في دائرة المتصافعها باعتفارها وحالاً تصارياة ،

ولا وجه للقدول بازدواج الرسسم عند فرضسه على الشركسة في مركزها الرئيسي ومكاتبها التفرعة عنها في الدن الآخرى " الله أن الرسم أنها" ينصب على المكاتب الواقعة في دوائر مجالسي المعن المختلفة " باعتبارها بحالا تجارية " ولا ينصب الرسم على الشركة ذائها " بوصفها تسخصا معنويا " ومن ثم غان مجلس المدينة الواقع في دائرته المكتب (أو المكاتب) هو وحسده الذي يحق له غرض الرسم المسار اليه ، دون مجلس الدينسة الواقعي في دائرته المركز الرئيسي للشركة أو الكاتب الإخرى " ممة يمتنع معسه القبل.

(اغتوى رقم ١١٩٩ ــ في ٢٨/٨/١١٩١ .

قامسدة رقسم (٠٤)

: la____d1

رسوم بلدية - استحقاقها - مرفق بدار بالطريق الجاشر - عدم الستحقاقها - مال عام - عدم جوازا الحجز عليه •

ملخص الفتوى:

بالنسبة للفترة التالية لاستاط الالتسزام غان المسرفق وتسد اسبسح تحت الادارة المباشرة للدولة غاته لا يخضع للرسوم البلدية وبسذلك غانهسا غسير قائلة للحجز عليها لاى سسبب وفقا لنص المسادة ٨٧ مسن التائم المدنى وبذلك يكون الحجز الموقع من مجلس قروى منية سمنود على ممثلكات فلرفق وقع على مال عام لا يجوز الحجزا عليه وبذلك يكون باطلا لا اثر له .

لهذا انتهى راى الجبعية العموبية التسم الاستثمارى للفتسموى والتشريع الى :

١ حدم جوارًا مطافة الادارة الحكوبة لرفق سكك حسديد الدلت!
 - بالرسوم البلدية المستحقة على شركة سكك حسديد الدلت! التي استطت التراماتها في ٣ من يونية سنة ١٩٥٣ .

. ٢ -- عدم استجتاق أية رسوم بلدية على الادارة المذكورة في المدة المنابة لاسستاط الالسوام

۳ ـ بطلان العجزا الادارى الموقع بتاريخ ٥ من غبراير سنة ١٩٥٧
 سمن مجلس قروى منية سمنود على موجودات المرفق واعتباره كان لم يكن .
 (فقوى رقم ٤١٥ ـ فق ١٩٠٤/٤/١٥) .

قاعسدة رقسم (١١)

القانون رقم ١٤٤ لمبنة ١٩٥٠ ب بتعصيل رسوم رخص صيد الاسماك _ المقانون رقم ١٤٥ لمبنة ١٩٤٩ بانشاء مجلس بلدي لدينة القاهرة _ قيام مصلحة السواحل بتعصيل هذه الرسوم لحساب مجلس بلدى مدينة القاهرة ثم لحساب محافظة القاهرة بعد العمل بالقانون رقم ١٤٤ لمبنة ١٩٠٠ _ امتفاع المسلحة عن التحصيل بعد العمل بالقانون رقم ١٤٤ لسنة مخالف لاحكام القانون رقم ١٤٠ لمبنة ٢٩٦١ بتعديل القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٠ بعديل القانون رقم ١٤٤ لسنة طلمل بالمقانون الأمروم بعدد العمل بالمقانون رقم ١٤٤ لسنة نقصل القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٠ ـ استحقاقها لهذه الأرسوم بعدد نفساد القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٠ ـ استحقاقها لهذه الأرسوم بعدد نفساد القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٠ ـ استحقاقها لهذه الأرسوم بعدد نفساد القانون رقم ١٤٠٣ لسنة ١٩٦٠ .

منخص المفتوى :

ان العمل قد جرى في ظل الرسوم بقانون المسادر في ٢١ ابريل سنة المخاص بصيد الاسماك على أن تحصل مصلحة السواحل باعتسارها النجهة التي تبنح رخص الصيد الرسوم القررة على هذه الرخص وتسلمها للجلس بلدى مدينة القاهرة استفادا الى نص المادة ، } من العانون رتم ١٠٥٥ السنة ١٩٩٩ بانشاء مجلس بلدى لمدينة القاهرة والتي تنص على أن « ايرادات المجلس تتكون من المحصل في دائرة مدينة القاهرة ومن الموارد التي أوردها في المادة المذكورة ومن بينها ما ورد في البند رقم ٢ والبند رقم ٨ والخامسة بالرسوم والموايد الخاصة بالتنظيم واشغال الطرق والصدائق العالمة ومعادى النجارية والسواحل والرسوم الخاصة برخص الصيد والنسزهة

وقد ظلت مصلحة السسواحل تورد. هذه الرسسوم الى مجلس بلاى مدينة القاهرة ثم الى محلفظة القاهرة بعد الفاء القانون رقم ١٤٥ اسسنة ١٤٦٠ والذى حل محسله التانون رقم ١٢٤ السنة ١٩٦٠ باسسدان قانسون، نظهم الادارة المحلية غير أن مصلحة السسواحل المتنعت عن توريد هذه الرسوم اعتبارا من يونيه سنة ١٩٦١ وذلك بناء على فتوى ادارة الفتسوى والتشريع للمصالح العابة بالاسكندرية والتي انتهت الى أنه لا يحسق لحافظة الثاهرة أن تحصل رسوم رخص الصيد المقررة بالقانون رقم ١٤٤ لسسنة و١٣٠ في ٢٦ ابريل سنة ١٩٦٦ وذلك، بن تاريخ نقاطة فاتون الادارة المحلية رقسم ١٩٢٠ ابريل سنة ١٩٦٦ وقدت عرضت محافظة القاهرة اللوضوع على ادارة المقوى والتشريع لوزارات الادارة المحلية والاسكان والمزافق غابعت الراي الذي انتهت اليه ادارة الفتري والنشريع للمصالح المسابة بالاستخدارية الدياب محافظة التهد الباغ التي مسددت لحساب محافظتي التاهرة وبورسعيد بدون وجه حسق تبهيدا للبطالبسة بالمسستردادها .

ومن حبث أن القائدن رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصسدار تانون نظام الادارة المطبة قد نص في المسادة ٢٩ منه على الشرائب والرسوم التي رأى ان تؤول حصيلتها الني المجالس المطبة ٤ ومن بين هذه الشرائب والرسسوم شرائب الأطبان والفريبة على المقسارات المنبسة ورسسوم المسيارات والموتوسيكلات وضريبة الملاهي والمراهنات ولم يرد من بين هسذه الرسسوم الي المجالس المطابة وبالتالمي يهشع على هذه المجالس المطابة بها من تاريخ نفاذ القسانون رقم ١٤٢٤ لسنة ١٩٦٠ مساف الذكر غير أنه نظراً المسدور القانون رقم ١٤٢٤ ليسنة ١٩٦٠ المالدة ٧٧ من القانون رقم ١٤٦٠ وتسد المساف هذا التانون نقرتين اخرين الي المادة ٧٧ من القانون رقم ١٤٦٠ وتسد

« ويعتبر غرض وتحصبل الموارد والرسوم المحلية المعبول بها تبسل تانون نظام الادارة المحلية صحيحا ، ومع ذلك لا يجوز للمجالس المحلية ان تجمع بين هذه الموارد والرسوم وبين أية موارد ورسسوم اخسرى تقرر نفس النشاط استناداً الى احكام القاتون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ .

ويستور المعمل بأحسكام الفترة السسابقة الى ان تلسفى او تعسل الموارد والرسوم المحلية وفقسا لاحسكام القساتون رقسم ١٢٤ لسسنة ١٩٦٠ وقى مدة اتصاها ٣٠٠ من مونية سنة ١٩٦٧ » .

ومن حيث أن مؤدى هذا التعديل أن ما كانت تفرضه أو تحصيله المجالس المحلية من موارد مرسوم قبل العمل بقانون الادارة المحليسة يعسد مسحيحا وذلك لحين المغاء أو تعديل الموارد والرسوم المحلية وغلسا لأحكام المقانون رقم ١٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ ولدة القصياها ٣٠ من يونية سنة ١٩٦٧ .

ومن حيث أن أن العمل، قد جرى قبل صدور القانون رقم ١٢٤ المستة ونقا لاحكام القانون رقم ١٢٤ المستة ونقا لاحكام القانون رقم ١٤٤ السنة ١٩٦٠ ومن قبله ونقا للمرسسوم المسادر ونقا لاحكام القانون رقم ١٤٤ السنة ١٩٦٠ ومن قبله ونقا للمرسسوم المسادر والذي حلت محله حمافظة القاهرة ونقا أسا كان يقفي به القسانون رقسم ١٤٤ اسنة ١٩٤٩ قبل مسدور الادارة المطلبة ، ومسن شم عان هدذا التحصيل يعتبر صحيحا ونقل مصلحة السسواحل والمسايد ملتزنة بتوريد رسوم رخص المديد التي تحصلها الى محافظة القسامرة لحسين الغاء أو تعديل الوارد والرسوم المحابة ونقسا للقسانون رقسم ١٢٤ المنة ١٩٢٠ ولدة المساها ٣٠٠ من يونية سنة ١٩٢٧ .

 وذلك من تاريخ العمل متانون الادارة المطية رسم ١٢٤ لسسنة ١٩٦٠ عمير المسنة ١٩٦٠ بتعسديل تاسون غير أنه وفقا لما قضى به القانون رسم ٤٣ لسنة ١٩٦١ بتعسديل تاسون الادارة المطية سالف الذكر، يكون تحمسيل مصلحة السواحل والمسايد لهذه الرسوم في حدود محافظة القاهرة هو لحساب هذه المحافظة وذلسك حتى تعدل الموارد والرسوم المطية المقررة بالقانون رئسم ١٢٤ لسسنة ١٩٦٠ ولدة المصاها ٣٠ بن يونية سنة ١٩٦٧ .

(نتوی رتم ٤٧٤ ــ فئ ١٩/١/ ١٩٦٧) ·

القصسل الوابسيع

رسم توثيك وشمهر

تاكسمة رقتم (٢١)

: 12-48

رسم النسجيل سد القانون الواجبه القطبيسي عليسه سدهو القسانون المتمول به عند تقديم العمورات لتوثيقها أو كالتمسعيق على عوقيمسات يتوى البسان الوائقةنون المعمول به عند تحصسيل شدة الرستسوم ،

طفص الفتوي :

أن المركز القانوني للمولي شائه في ذلك شأن أبراكز القانونية الأشرقة يكون في مبدئه مركزا القانونيا علما ، ويتحقق هـذا الوضغ بمجسرد منريان قانون من قوانين الضرائب أو الرسوم والطياشة على حالة المهول ، وهـدا الهريخ القانوني العام قليل للتجديل في كل جين ، عادا ما ربطت الفريد أو الرسوم وفرضت على الممول ونشأ بذلك دين الفريبة أو الرستم في شهة المول والمتزم بادائه الهي الجهة المفتمة بتحصيله انقلب المركز القانوني فرحي خاص لا يجوز المسادس به والا تسري عليب قيما الما الله مركز قانوني فرجي خاص لا يجوز المسادس به والا تسري عليب قيما المفاد المتعديلات اللاحقة في قوانين الفرائب أو الرسموم ،

ورسوم التسجيل هي - طبقا للتكيف التانوني الصحيح - ضرائب هير بها مرائب هير بها السحيل المستحق بناسبة في طبيعتها على المستحق بمناسسية عن الرسوم التي تستحق بمناسسية خمه معينة يقمين كي تعفير رسوما حقيقية ألا يتجاوز مقدارها تسكليف النصمة المطلوبة) في حين أن رسم التسجيل يجاوز كثيرا التكليف المعلية التسجيل مما يجمل مما يجمل على المعليسة الأمر غرائب غير مبتأشرة السحقية الأمر غرائب غير مبتأشرة السحقية الأمر غرائب غير مبتأشرة السحقية المستحيل المعلية التسجيل مما يجملها في حقيقة الأمر غرائب غير مبتأشرة السحقية

بهناسبة عبلية التسجيل وليست رسوما متابل اداء هذه الخدمة . واذا: كان للواقعة المنسئة لدين الضريبة كيان مستقل سابق على واقعة التحسيل في الضرائب المباشرة ، غان هذه الواقعة تختلط بالتحسسيل أو نتم معسه في وقت واحد في حالة الرسوم والضرائب غير المباشرة ، ويؤخذ من هسذا انه يتمام اللحصيل في الرسسوم والضرائب غير المباشرة ينقسلب مركز المسول من مركز تاتوني غردى خاص لا يجسوز المسساس له ولا تسرى عليه التمديلت اللاحقة في القوانين الخاصة بهسذه الرسوم او الشرائب غير المساس غير المساس غير المساس غير المساشرة ،

وينطبق هذا المبدأ على استحقاق رسوم القسجيل ، يبسين أن المسادة الشامسة من القسانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن رسوم التسجيل تنس على أنه « اذا وقع أى تصرف من التصرفات المبينة أنواعها بالجدول المرافق لهذاا القانون بالسهاد أو بعقد عرفي مطلوب حفظه حصلت رسوم التسسجيل عقد تحرير الاشبهاد أو حفظ العدد العرفي ، وإذا كان الخبرف بعدد عسرفي واجب التصديق على التوقيعات الواردة به وجب على الموظفين والمأمورين العبوميين المخول لهم التصديق على الامضاءات او الاختام ان يحصلوا مسم رسوم التصديق رسوم التسجيل والحفظ وما البها α . كما تنص المادة الثالثة من المرسوم الصادر في ٣ من نومبر سنة ١٩٤٧ باالائحة التنفيسذية كتاتون التوثيق رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ على أنه « لا يقوم الموثق بتوثيق محرر الا أذا نفع الرسم المستحق عنه ») وتنص المادة السيادسية والعشرون ون ون الالثحة ذانها على أن « لا يقوم الموثق بالتصديق على توقيع في مصرر عرفًا الا بعد أداء الرسم المقرر . . . » ، ويؤخذ من هذه النصيوص أن الواقعية النشئة لدين رسم التسجيل والتي يترتب عليها انتقال مسركز المسول من مركز فلنوني عام ألى مركز منانوني هاص ، هي واقعة توثيق المحررات أو التصديق على توقيعات ذوى الشسان فيها ، ذلك أن التسانون يوجب اداء الرسم عند توثيق اللحرر أو التصديق على التوقيعبات ، غبتي تمت هده الواقعة وتم تجميل الرسم عند الجرائها استقر مركز المسول في هذا " الصدد ، بحيث لا يجوز المساس به ولا تسرى عليه أية تعديلات الحقة .

لهذا مان القانون الواجب التطبيسق ميما يتعلق برسسوم التسسجبل

عو الناتون المعول به عند تقسديم المسررات لتوليقها أو للتصديق. على توقيعات ذوى الشار فيها وهو الوقت الذى يتم فيه تحميل. هذذه الرساوم •

(فتوی رقم ۷۰۰ — فی ۱۹۰۱/۱۲/۱۸) ۰

قامسدة رقسم (٤٣)

: 13-41

القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٧ باعثاء الجمعيات التعاونية من بعضى الفرائب والرسوم سسيان الاعثاء بالنسبة الرسوم المستحقة على الشهر عقود القرض التى تبرمها الجمعيات التعاونية ويقترن بها رهن عقارى سعدم جواز التفرقة بين العقود التى تترتب حقوقا لصائح هذه الجمعيسات أو تلك التى تترتب ضدها سورود نص الحادة ٣٤ من القانون رقم ٥٨ أسنة ١٩٤٤ بينان الجمعيات التعاونية المرية علما أفلا يجسوز تخصيصه سماسال سائنسبة للجمعية التعاونية لبناء مساكن اعضاء هيئة التسويس بجامعة

ملخص الفتوى:

ان المقد الذي الرجعة الجمعية التعاونية لبناء المسلكن العضاء هدسة التدريس بجامعة القاهرة مع البنك المعارى الزراعي الحرى وهو يتعاقب بقرض مقدم من هذا البنك الى الجمعية التعاونية مقداره ٢٠٣٨، جنيها بقرض مقدم من هذا البنك الى الجمعية التعاونية مقداره ٢٠٣٨، جنيها العينية المقارنية وهي رهن وامتياز اصسالح البنك المسخكور وقد انت الجمعية الى مصلحة الشهر العقارى والتوثيق عند شسهر هذا العقسد الجمعية الى مصلحة الشهر العقارى والتوثيق عند شسهر هذا العقسد مهدارها ١٠٠ مليسه مقدارها ٢٠٠٠ مليسه ودرسوم حينه المعتارية التي ترتبت بمقتضساه بالم

ويلا بكانت هذه الربيوم قد جهسلت فى 14 من مارس سنة 1407. ولجيري الشهر بتاريخ 70 من ابريل سنة 1907 ، مان القسانون الذي يسرى. فى هذه الحالة هو القانون رقم ٨٥ لسنة 1918 بشأن الجهميات التعاونية المصرية ، الذي ظل ساريا حتى أول سسبتبر سنة 1907 (وهسو تاريخ العمل بقانون الجيميات التعاونية الحالي الصسادر بالقانون رقسم ٢١٧ المسلنة 1907) .

ومن حيث أن المسادة ٣٠ من القصائون رقم ٥٨ لمسسنة ١٩٤٤ سالف الذكر تلمس على أن « الجمعيات التعاونية المؤلفة طبقا لاحسكام هذا القانون ومن بينها الجمعيات التعاونية لبناء المساكن التي أشارت اليهسا المسادة الأولى منسه) تتمتسع بالمسزايا الآليسة » :

 ٢ ــ تعنى من رسوم تسجيل عقود ممتلكاتها أو -- حقوقها العينية المقارية وكذلك من رسوم التصديق على الإمضاءات.

"إ -- تهلى بين كافة ربسوم المهيفة الفروضية حاليا والتي تفرض مستقبلا على جميع المعقود والمحررات والأوراق والمطبوعات والسمجلات وقدمة ها .

ومباد هذا النص أن العقود التي تبرمها الجمهيسات التماونية لبنساء المبياكين معفاة من رسيسوم النبيغة ومن رسيوم التيسيجول المتملقة بممتلكاتها أو حقوقها الممينيسة الجنبيارية .

والمقدد الذى ابرمته الجمعية التماونية مع البنك المقدرى الزرامي المصرى المحتوية المقدرية التبعيدة المصرى المحقوق العينية المقدارية التبعيدة على معض ممتلكاتها ضحانات القرض الذى حصلت عليه من البنك حدنا المعقد يعتبر من العقود المتملقة بممتلكات الجمعية التماونية ذلك أن الرهن يمثل تلك الحقوق العينية التبعية ، انها يتسرتب حقا عينيا عقاريا على

المقار الذى تمتلكه الجمعية ، ومن ثم نهو فى حقينة الأسعر تصرف جسزشى فى هذا المقار ولهذا السبب استلزم القانون لصحته أن تتسوافر فى الراهن أهلية المتصرف فى العقار ذاته ، (المادة ٢/١٧٣ من القناون المسخنى) .

وعلى مقتضى ما تقدم يتمين اعداء الجمعية التعاونية لبناء المسملكن. لاعضاء هيئة التدريس من رسوم شهر عقد القرض سمالف المذكر ومن. رسموم الدمفسة المقررة على المقسود .

ولا وجه للتول بأن الاعفاء المنصوص عليه في القانون رقم ٥٨ اسنة ١٩٤٤ مقصور، على الرسوم الخاصة بشهر الحقوق العينية المعارية التي تتسرعبه لصالح الجمعيات التعاونية ، دون الرسوم المتعلقة بشسهر الحقسوق التي تترتب عليها ولا وجه لهذا التبيول لائه تضميص للنمي على الاعفاء الذي ورد عاما دون دليل على هذا التخميص نفسيلا عما يقضينه من تفسويت المحكمة من هذا الاعفاء ء وهي التيسسير على الجمعيات التعاونية لبنساء المسكن في مباشرة تشاطها ذلك لان نفقيات شهر حق الرهن تقسع بحسب الاساكن في مباشرة تشاطها ذلك لان نفقيات شهر حق الرهن تقسع بحسب من القانون المدني) ولير دنهمها المتعاقد مع الجميعيات التعاونية ، اى الهنيائ المائد مو المرابعة الرهن (المبادة ١٩٠٨/١٠) موني) لها الرهون التي تتقرر لمسالح الجمعيات التعاونية غليست جسديرة بسذات المواية المتي بجب بالضرورة أن تتقرر للرهون المرتبة ضدها لأن ممروفات شهرها لا تتحيلها الرابة ضدها لأن ممروفات شهرها لا تتحيلها الرابعة ضدها لأن ممروفات

ومما بؤيد هذا النظر ، أن القانون رقم ١٢٨ نسسنة ١٩٥٧ باعنساء المصميات التماونية من بعض الضرائب والرسوم ، وهو القسانون الصادر في ظل قانون الحجميات التماونية الحالى رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٥٧ ، والسذى نقل الاعناءات الضريبية التى كابت مقررة في القانون رقم ٥٨ لسبسنة ١٩٤٤ المشار الميه بجذائيرها — هذا المقانون (رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٧) . تسد أورد النص المقابل للمادة ٣٠/٤٣ مسالمة الذكر على نحو لا يسدع مصالا المشاون المريان الاعناء من رسوم الشهر على عقود الجمعيات التماونيسة المتماونيسة بالمتوق المينية المقارية سواء اكان تربيب هذه الحضوق قسد جاء

لمسلح الجمعيات المسار النها او ضدها ، تقفى في المسادة ٢/١ باعفساء الجمعيات التعاونية (سائفة الذكر من رسوم التسبجيل التي يتسع عبء ادائها عليها في عقود الملكية والمرهن والعقود النفاصسة بالحقوق العينية المعارية وكذلك من رسوم التصديق على التوقيعات ،

(نتوی رقم ۵۸۰ سـ فی ۱۹۹۳/۱۸۸) ·

قاعسدة رقسم (}})

: المسيحا

رسم التوتيق والشهر — استحقاقه طبقا للقسانون رقم ٧٠ لسسنة ١٩٦٤ على التصرف او الموضوع الذي يشتمل عليه المحرر المطلوب نوئيقه او التصديق على التوقيعات فيه او شهره او ايداد به المبرة في تحديد الرسم او تعيين غلته وهي بالتصرف الواحد او الموضوع الواحد بغض النظير عن المحرر الذي يتضهنه — تعدد التصرفات او الموضوعات في محسرر واحسد يترتب عليه تعدد الرسم — صدور منشورين بهذا المعنى يجعلهما صادرين بالتطبيق الصحيح للقانون ، ويجعل حكمها كالسفا يسرى من تاريخ المهال بالقانون لا من تاريخ صدورهما — تطبيق معيار التعدد ذاته بالنسبة ارسسم الانتقال عليه في المادة ٩ .

ملخص الفتوى:

ان الفترة الثانية من المادة ١٦ من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقسانون رقم ٧٠ لدمنة ١٩٦٤ بشان رسسوم النوثيق والقسمر تنص على الله: « ويتعدد رسم التعلق على المحررات الذي تشسيقها على اكثر من موضوع بتعدد اللوفسوعات الواردة بها دون الجمع بينها ١٠٠ » وان المسادة ١٨ من هذا القانون تنص على أن « يغرض وسم نسبي على كلّ تصرف أو موضوع محا تشسيله المحررات المطلوب توثيقها أو المسيديق

على توقيعات ذوى الشان فيها أو شهرها أو أيداعها أو التى يتنفى الأمسر حفظها ولم تكن موضوع أشهار » .

كيا تنص المسادة 19 من القسانون ذاته على أن « يتصدد الرسسم النسبى المشار اليه في المسادة السابقة حسب النقة الموضحة ترين كسل تصرف أو موضوع غيبا هو وارد بالجسدولين حرفي (1 و ب) المئتسين بهذا القسسانون » .

ويطمى مما تقدم أن الرسم يسستدى على التصرف أو الموسسوع في أنته الذى يشتبل عليه الحرر المطلوب توثيقه أو التصديق على التوتيعات غيه أو شهره أو أيداعه فالتصرف والخوضوع هما وعاء الرسسم والواقعسة المنشئة لاستحتاته ، وأن العبرة في تحديد الرسسم أو تعيين فلتسه هي بالتصرف الواحد أو الموضسوع الواحد بغض النظر عن المحرر الذى يتضهنه للمائة التعديد التهرفات أو كانت تجمعها وحدة عنصر أو أكثر من عناصر التحرف كان مقتضى حكم القانون الاعتداد بكل تصرف في ذاته ما دايت العالمر الباتية المتبيزة غيه تسسمح بانفراده بذاتية تجعله حكما وقانونا تصرفا فالمسا بذاته له آتا، فادنية مستقلة خاصسة به ه

ومد الى يشترين متعدين أو من بالمعنى متعدين الى مستر واحد عن واحد الله عسارات مختلفة في محرر واحد هذا التجميع لا يغير من طبيعتها شسيئا حدومي أنها موضوعات أو تصرفات مختلفة وعقود مختلفة محلها عتسارات مختلفة أو أن كل تصرف منها بنتج آثاره التاتونية الخامسة به مسستنبلا عن الآثار التي نترتب على التصرفات الإخسري التي شسملها جميعسا ذات المحرر ، ولا سسند في القسانون للتلسرية بين المحررات التي تتضمن تعرفات صادرة من شخص واحد لمسالح أشخاص متعدين وبين تلك التي تتضمن تصرفات صادرة من الشخاص متعدين وبين تلك ألم يرد في القسانون نص بتضي بهذه التفرقة حفى كلتسا العالمين تعتبر هذه المعررات متشهمة عدة تصرفات أو عدة موضوعات يسسنحق رسسم

نسبيى ورسم حفظ على كل تصرف أو يوضوع منهسا ولا يجوز الجمع بينهما في تقدير الرسسوم – وعلى هدذا غان المنشسورين رقم ١٩٣ الصدادر في ١٩٣/٤/٢٤ يكونان شد صدرا في ١٩٣/٤/٢٤ يكونان شد صدرا بالتطبيق السليم لحكم المقاتون اعمالا المقواعد والاسسس التي اعتد بها الشارع في تحديد وعاء الرسم النسبي على الندو الوارد في المادتين ١٨ المدسار اليهرسا .

أما غيما يتعلق بالإمتراضات التى تضمينها مسذكرة التغتيش الادارى والمسالى بالصلحة وأولها تعذر تفيذ الإحكام المتقدمة من الناحية العلمية وظهور بعض الحالات التي يؤدى التطبيق العبلي لهذه الاحكام في خصوصها الى غير ما تصده المشرع في القسلتون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ وصسوبة هذا التطبيق في حالات اخرى كجللة المحررات التي تتضسمن مبيعات من شركاء على الشيوع تبلكوا بالمراث والتي قد يصسحب فيها التعرف على الانمسبة الموروثة لنعدد مصادر المراث ٤ فان هذا الاعتراض القائم على اعتبارات تطبيقيسة لا يعكن أن ينهض مبررا للمنول عن الأخذ بالتفسير الصسحيح لحكم المتلون وأن جاز أن يكون محل نظر عند تعديل التشريع .

اما بالنسبة الى الاستفسار الخاص « بتصديد تاريخ سريان اهسكام المنشور رقم ١٥٠ لسسنة ١٩٠٥ و هل هو تاريخ صدور هسذا المنشسور أم تاريخ العبل بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ » علما كان المنشسور المذكور قد صدر بالتطبيق الصحيح لحكم المسابتين ١٨ و ١٩ من هسذا التسانون كاشما لحكم بالنسبة الى ما تناوله من موضوعات عانه بهسذه المثابة يكون واجب الاعمال من تاريخ العمل بالقسانون المهذكور .

ولها بهيها بختص بما تم قبل صدور المشور المشار اليه مها بخساله مسمونه سواء كان ذلك عن طريق تحصيل وسيوم تسزيد على المستحقة بمتضاه أو بن طريق استحقاق رسوم تكييلية فتطبستى في شسأنه الأهبكام الواردة في الباب الماني من القانون رقم . ٣ لسمسنة ١٩٦٤ وهي المتعلقسة بتحسسيل الوسوم وردها وخلك بالاضافة الى القواعد المانية التي تجسكم هسسدة المسسسائل أ

أما عن بيان حكم رسم الانتقال المنصوص عليه في المسادة ٩ من القانون.
رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ في تطبيع احكام التشعور رقم ١٥٠ اتف الذكر ب
غان هذه المسادة تنص على أن « يفرض رسم تعره ماثنا قرض على انتقبل.
الموثق خارج مسكاتب التوثيعة وفروعها لتوثيق المحررات الرسمية
أو المتصديق على التويعات في المحررات العرفية وذلك خسلاف مصروفات.

وبتعدد هذا الرسم بتعدد المحررات ولو أتحد أصحاب الشان .

اما اذا تعددت الموضوعات في مجود والعد وكان نكل منها آثار النونية مستثلة استحق رسم الانتقال كاملا على أحدها ونصفه عن كل من الباتي » و ومفاد هذا النص استحقق رسم الانتقال بالنسببة الى كلى من الباتي » و النظر عن تعدد النصرفات التي يشتهل عليها ما لم يكن هسذا التعسد منطويا في الوقت ذاته على تعدد استثلاثي الاثر في الموضوعات التي يشملها المحور الواحد في الواحد في الباتي ومن ثم كان مناطع تعدد رسم الانتقال عن المحور الواحد في تطبيق. احكام المنشورين رقم ١٩٦٢ اسنة ١٩٦٤ ورقم ١٥٠ المسنة ١٩٦٥ هو تعسد الموضوعات الواردة في هسذا المحرر الى متى كانت لكل منها آثار تاشرنيسة مستقلة و وغني عن البيان أن هذا النوسم يتعدد بتعسدد المعررات ولو اتحد المسحاب الشائل فهها.

لذلك انتهى الراى الى أن المنشورين وقم ١٤٣ اسنة ١٩٦٤ ورقم ١٥٠ بشان رسوم الدوثيق والشهر المقارى بالتطنيق الصحيح لهذه الاصحام لسنة ١٩٦٥ قد مدرا تقنيذا الاصحام القسانون رقسم ٧٠ لسسنة ١٩٦٥ وانهما واجها واجها الاعبال من تاريخ العمل بالقسانون المذكور وأن مناط تعمدد رسم الانتقال في تطبيق المحكم هسنين المنشورين هو تعمدد الموضوعات. في المحرر الواحد على النحو المهمسان فيها تقسيم ،

(الملقي ١٤٣/١٤/٢٧) - المحلمة ٢٠٠/١٤/١٠ .

قاعسدة رقسم (٥٥)

المسلما:

القوانين الخاصة بشهر التشرفات المقارية — أوجبت تسجيل الأحكام المنبة لحق الملكية أو أي حق عقرى آخر أو نقله أو تغييه أو زواله وكذلك الإحكام المقررة لحق من الحقوق المينية المقارية الاصداية — القدوانين الخاصة بالرسوم رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٤ وما طر عليه من تعديلات ورقم ٧٠ الخاصة بالرسوم رقم ١٩٠٢ بسنة عملي شهر التصرفات المقارية المتروضسة بموجب هذين القانونين كل في نطساقه الزمني — مناط استحقاقها — يسكون بحسب التصرف أو الموضوع الذي بشبطه المحرر المطاوب شهره — التصرفات والاقرارات والاحسكام المقدرة للملكية — شرط خضوعها للرسوم القسينة المشار اليها أن تشكل موضوعات بدية في مجال الشهر والتوفيق — أثر فلك : احكام تثبيت الملكية المسادرة بديت أن سبق أن سجل باسمه المقدر لا يستحق عنها رسم نسسبي هديد — الاحكام الصادرة بتثبيت الملكية استفارة الى وضع اليد أن لم يسسبق شسهر الملكية بأسمه أيا كان سببها — يستحق عنها رسم نسبي م

ملخص المفتوى:

ان القواتين الخاصة بشهر النصرقات المقارية رقم ۱۹ ، ۱۹ اسسنة ۱۹۲۳ بتعديل نصوص القانونين المتيين المحاكم الاهلية والمختلطة فيهسا بتملق بالتسجيل ورقم ۱۱٤ اسسنة ۱۹۶۱ بتنظيم الشسهر المقسارى قسد أوجبت بين ما أوجبت تسسجيله الاحكام اللبتة لعق الملكيسة أو اى حسق عقارى آخر أو نقله أو تغييره أو زواله وكذلك الأحكام المتررة لمسبق مسن المحقوق العينية المقارية الاصلية وقد ثبقت القوانين النامسة بالرسسوم رقم ۲۷ لسسنة ۱۹۲۶ وما طرأ عليه من تعسديلات ورقم ۷۰ لسسنة ۱۹۲۶

مقدار الرسوم المستحقة عن ذلك وبالنسبية للرسسوم النسبية نصت المادة الأولى من القانون رقم ٩٧ لمسفة ١٩٤٤ على إن تفرض رسسوم نسبية على تمسجيل كل مقد أو المبهاد أو تعرف أو حكم وارد بالجدول المرافق لهذا القانون حسب ما هدو مبين أمام كل منها — وتضمن الجدول المسار اليه بيانا باتواع التصرفات سواء كانت بصكم أم باشهاد — كما تفسمن مقدار الرسسوم المستحقة عن كل منها .

منصت المادة الأولى من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشسان رسوم التوثيق والشسير الذي عل محل القسانون السابق على أن يغرض على أعبال. الموثيق والشمور وما يتمل بها من طلبات واجراءات الرسسوم الآتية : رسم. متسور حرسم جفظ — رسم نسبى ،

وتضين الفصل الثالث بن هذا القسانون القواعد الخاصسة بالرسم النسبى عنص في المادة الثابنة عشرة على أن يبرض رسسم نسبى على كسل تصرف أو موضوع مما تشبله المحررات المطلوب توثيتها أو التصديق على توقيعات ذوى الشأن ينها أو شهرها أو أيداعها أو التي يتتضى الأمسر حفظها ولم تكن موضوع الشهاد — كما نص في المادة التاسعة عشرة على أن يتصدد الرسم النسبى المسار البه في المادة السابعة حسب الفئة الموضوعة تسرين كن تمرف أو موضوع فيها هو وارد بالجدولين حسرفي: 1 ، به المسرفة بهذا القانون وأوردفي المسحولين أنواع النصرفات مسواء كلفت بحسكم أوا بمنا للقانون ملى الأحوال التي لا يستحق عليها سو ونصت المادة ٣٣ من المنا القانون على الأحوال التي لا يستحق عليها رسم نسسبى فنصت على أن الا يؤدى رسم نسبى عن شهر حق الأرث وأحكام أشهار الإنملاس ومرائض الدماوي المبنية المقارية وأوراق الإمراءات الشامة و المبارع الجسرية وانذارات الشامة و كذلك الإحكام المسائرة بالمطلان أو فسخ أو المساء أي

ولما كان مناط استحقاق الرسوم النسبية مسواء كان تلسك وفقسا الاحكام الفاتون رقم ٩٢ لسفة ١٩٤٤ وما طرا عليه من تعديلات أو القسانون. رقم ٧٠ أسنة ١٩٦٤ كل في نطاقه الزيني انها يسكون بتنسب التصسرت أو الموضيوع الذي يتسميله المصبور الطابوب بسيوره ه.

لهذا انتهى راى الجمعه العهوبيسة المتسسم الاستشارى الى ان ان التصرفات والافرارات والاعتقام المهروة الهاقية تختسع للرسسوم النسسبية بشرط كونها تشكل موضوعات جديدة في مجال الشسم والتوثيسق وذلك بأن لا تكون تكرارا المكيسة مسحجلة ضعلا اسذات المالك بسذات الوصسف والاوضاع التي سحجلت بها وبناء عليه عن اهكام تثبيت الملكية الصادرة المن سبق أن سحب جلا باسمه المقد لا يسستحق عنها رسسم نسبى جديد الها المحكام الصدارة بتثبيت الملكية الستفاد اللي وضع البد لن يمسبق شسهر الملكية باسمه أيا كان سببها ناته يستحق هنها رسم نسبى .

(کمتوی رقم ۲۱۰ - فی ۱۹۳۷/۲/۱۱) ،

تانسدة رقسم (١٠٠٤).

: 12-----411

رسوم التوقيق والشهر ... الاعفاء بنها ... الحدة ٢٠ من القانون رقم ٧٠ والتمور الله تصدر الله المعدر الله المسار الله المسار الله المسار الله والاجراءات التي تؤول بمقضاها ملكية المقسارات أو الملقولات أو المشسوق المراحات التي تؤول بمقضاها ملكية المقسارات أو الملقولات أو المشسوق المراحات الله المتحربة الواردة في المده كلام المسالة ١٩٦٤ المهلك المعامة ومنها جامعة الاسكندرية وأو تم يحكر قرار من رئيس الجمهورية بالمتباركا هيئة عامة في تطبيق احكام القانون رقسم ٢١ لسنة ١٩٦٣ المسدار تقلسون الموافدة المسانة المالة المتحدرية المرسموم المقررة المؤلفات المالة المسانة المسانة المسانون رقم ٧٠ لسسلة ١٩٦٤ والمعارية المرسموم المقررة المتحدرية المرسموم المقررة المسانون رقم ٧٠ لسسلة ١٩٦٤ و

يلفص الفتري :

ان المادة ٣٤ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ شان رسسوم التوثيق والشهر تقشى بأن يعفى من الرسوم المعروضة بهسوجه هذا القانون .

 أ — المحررات والاجراءات التي تؤول بمتنضاها ملكية المعتفرات أو المتولات أو الحتوق الى الحكومة .

ومن حبث أن المادة التاسعة من التانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ بشسأن تنظيم الجامعات تنص على أن الجامعات هيئات عامة ولكل منها شسخصية اعتبارية كها تنص المسادة الماشرة على أن يسكون لكل جامعة ميزانيسة خاصسة مستقلة عن ميزانيسة الدولة ، كما تنص المسادة ١٢ على أنه مع مراعاة هسذا القانون تطبق القواعد المتبعة في ادارة الأمسوال العامة عسلى المسوال الجامعية .

وقد أوروت المفكرة الإيضادية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٧ باصدار تانون المؤسمات العمامة بطلول عبسارة الهيئة التصابة ال جاء فيها أن الهيئات العامة وأن كانت لها بيزانية خامسة إلا أنها تلحصق بيزانيسة الدولة ما تحقق من أرباح والهيئسة العسامة أما أن تسكون مصلحة عسامة حكومية رأت الدولة أدارتها عن طريق الهيئسة العسامة للخسروج بالمسرفق عن الزوتين الحكومي وأما أن تشمستها المولة بداءة لادارة مرفق الخسدات العامة وهي في الحالتين وثبقة العملة بالحكومة وما تصدره من قسرارات بعطاعة بمرفق وأحد تديره هي بندسسها مباشرة يكفسه التصديقي الجهة الإدارية من عالمهنسة العسامة شخص أداري عسام يدير مرفقها يقسوم على بمساطحة أو ختياة علمة وتكون لها التسخصية الاعتبارية ولهما ميزانيسة خاصيمة تصعد على شط ميزائية المولة وتلحسق بميزائيسة الجهسة الإدارية

ومن حبث أن الهيئات العابة بالمهرم المتقسدم ومنها جابعة الاسكندرية تنذرج في مطول عبارة المكومة الواردة بالمسادة ٢٤ من القسانون رقسم ٧٠ لسـنة ١٩٦٤ الشـار اليـه ولو لم يعــدر قــرار من رئيس الجمهورية باعتبــارها هيئة علمة في تطبيق احــكام القــاتون رقم ٢١ لــــنة ١٩٦٣ باصــدار قانون الهيئات العــامة .

لهذا انتهى راى الجمعية الممومية الى أن جامعة الاسكندرية لا تخسع للرسوم المقررة بمنتضى القساتون رتم ٧٠ لسسنة ١٩٦٤ بشمسان رسسوم التوفيسق والشسهر .

(ملن ۱۲۲/۲/۳۷ ــ جلسة ۲۷/٥/۱۹۲۹) .

قاعبدة رقام (٧٧)

اختلاف الواقعة المنسئة الأرسم في كل من القانون رقم ٧٠ فسنة ١٩٥٦ بشان رسوم التوثيق والشهر والقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ برسم الدمغة ــ التصرف او اوضوع هما وعاء رسم التوثيسق والشسهر والواقعة المنشسئة لاستعقاقه ــالحكم الذي يتضعه المعرر هو الواقعة المنشئة ارسم الدمغة .

ملخص الفنوي :

ان التاتون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ برسوم التوثيق والشسهر ينص في المادة ١٨ منه على أن « يفرض رسم نسبي على كسل تصرف أو مونسوع ما تشبه المحررات المطلوب توقيقها أو التصديق عسلى توقيعسات ذوى الشأن غيها أو شهرها أو أيدامها أو التي يقتضى الأسر حفظها واسم تكن موضسوغ أشهاد » كما تتص المسادة ١٩ من هسدًا القساتون على أن « يتصدد الرمسم النسبي المشار اليه في السادة السابقة حسب المنسة الموضسحة قريد كل تصرف أو موضوع غيها هو وارد بالتصدولين حرق (1) الموقعين بهسذا القساتون » .

أما قاتون رسسم الدمغة رقم ٢٢٤ لسفة ١٩٥١ قائه ينص في المسادة

ه منه طلى أنه « .أذا شميلت الورقة الواحدة لحكانا وتعددة فيحصينا.
 عن كل حكم منها رسم الدمغة المروض عليسه » .

ومان حيث أن المستقاد من حدد التصويض أن رضوم اليونيس والشهر
تسستدى على التصرف أو المؤسسوع في ذلته الخلاى بشستيل عليه المضرز
المطلوب توثيقه أو التصديق على: التوليعات غيه أو شنه بهزه أو إيداهه ،
المطلوب توثيقه أو التصديق على: التوليعات غيه أو شنه بهزه أو إيداهه ،
المتصرف والموضسوع عبا أو تعيين غلته هي بالتصرف الواحسد أو
الموضوع الواحد بعض النظر عن المصرر الذي يتضينه ، عاداً تعسيديت
الموضوع الواحد بعض النظر عن المصرر الذي يتضينه ، عاداً تعسيديت
المتصرفات أو الموضسوعات في محسرر واحد ولو كانت متبالسلة أو كانت
يجيمها وجيدة عنصر أو الكثير من عنساصر التصرف كان متنفى حسكم
المسانون الاعتداد بسكل المزى أو موضيوع في ذاته ما دامت المنساض
المنابقة المنيزة عنه تسمح بالفسراده بذاتية تهضله عسكما وقانونا تصرف
المبانية المنهزة غي لا من مايو سنة ١٩٦٩ — جلسسة ، ؟ من مسارس
سسنة ١٩٦٦) .

اما الواقعة المنشئة لرسم الديمة عهى الحكم الذي يتفسينه المحرر ،
عادا كان المحرر عقد أو اشتبل حلى حكم أو اكتسر اسستخق طبلى كسل.
منها رسم الديمة المروض طيسة والخكم في مههوم قانون الذيمة هو
المقسد أو التصرف الموجب الاستخقاق الرسسم ، قادا كان ثبسة تمسدد في
الاحكام كان تمسدد الرئيسم بقابلا له وردا عليه بشرط أن يكون كسل حكم
منيزا عن الآخر بداتيته على وجبه الاستقلال وليس على سبيل الاغتراض ،
فحيث يشتبل المدر بثلا على عقد بيغ وعقد ليجار يكون نبسة السستحقاق
لرسمي ضغة على الانسساع الان عقد البيغ له لنستفالله والكاله الفاشنة
المستورة عن عقد الايجار مسالا وقانونا منا يوجب نصفذ الرسنم في هذه
الخالة نظرا لدمدد الاحكام الذي يشستيل عليها المحزر (لمتوى الجنعيسة .

المعبوبية رقم ٢٢٤ الصادرة في ١٣ من مايو سنة ١٩٧٠ - جلسة ٢ - من مايسو سنة ١٩٧٠) .

ولا ربع في أنه متى كان الشرع قد استعمل لفظى التصرف والمونسوع

في قانون رسوم التوثيق والشهر واستعمل لفظ الحكم في قانون رسسم

الدمخسة لبيان الواقعة المنشئة للرسم في هذين القانونين ، فقد قصد بهما

معنيين مختلفين لكل منهما دلالته واثره في خصوص انفسراد الرسسم أو

تعدده ، وبيان ذلك أن لفظى التصرفات والمؤسوعات اعسم في مدلولهما

من لفظ الاصحام فهما يشهلاها وبحيطا بها ينشسا عنها مس التزامات .

ومؤدى ذلك أن الحكم قد يكون واندا كما في عقد بيع المقسار على الشيوع فهو بطبيعته مقد واحد ولكنه برتب التزامات متصددة في جسانب كل من طرفيه ، وتتعبد هذه الالتزامات بتعدد الاشسخاس السذين ينسهم كل من طرفيه ، وترتبا على ذلك فان رسسم النمضة لا يتعدد على الحسرر الذي يشمل هذا المقد تأسسيسا على أنه يتضين حكما واحدا ولكن رسسوم التوثيق والشهر تتعدد بتعسدد الالتزامات التي يرتبها على أسساس أنه يعسم تصرفات أو موضوعات مختلفة ، وبهذا الفهسم وحدده بسستهم ويتسق المناظا متباينة في كل واحدا المنون رسوم التوثيق والشهر وتأنون رسسم الدمضة لبيسان حكم القانون رسوم التوثيق والشهر وتأنون رسسم الدمضة لبيسان حكم القانون الموجب لتعدد الرسم عندما يشتبل المصرر الواحد على تصرفات "أقداون الموجب لتعدد الرسم عندما يشتبل المصرر الواحد على تصرفات "أو موضوعات مختلفة أو أهكام متعددة ، ومقتضى ذلك أنه لا محل للتسول مهيسا معارض بين فتوى الجمعية المعبودية المسادرة في لا مسن مايسو مسسئة ١٩٧٦ .

من أجل ذلك أنتهى رأى الجمعية العمومية ألى عدم وجسود تعسارض مبين النقوى الصادرة في ١٧ من مايو سبة ١٩٦٦ وطك الصادرة في ١٣ من مايو سبة ١٩٧٠ وطك الصادرة في ١٣ من مايو سبة ١٩٧٠ لاختلاف الواقعسة المنسسة للرسم في كل من القسانون رقسم ٢٢٤ لسسنة ١٩٧١ برسسوم النوثيسق والشسمر والقسانون رقسم ٢٢٤ للنسسنة ١٩٥١ برسسم النوثيسة والشسمر والقسانون رقسم ٢٢٤

(ملف ۱۹۷۲/۱۱/۲۷ - جلسة ۱۱/۲۲/۱۱/۳۷) .

قاعسدة رقسم (١٨)

قرارات الاستيلاء النهائي وانهاء الوقف الصادرة طبقا القانون رقم 899 السنة ١٩٥٧ بشان الاصلاح الزراعي ــ النزام ادارة الاموال المستردة يعقم .قيمة الرسم المستحق عند تسجيفها ــ لا يجوز الادارة المذكورة الامتساع عن سداد هذه الرسوم اسستفادا الى القانون رقــم ٩٠٨ لسنة ١٩٥٣ بشساتم أموال وممتلكات اسرة محمد على ــ اسلس ذلك أن اهــكم القسانون وقسم ١٩٨٠ مسنة ١٩٥٣ بشموة محمد على ــ اسلس ذلك أن اهــكم القسانون وقسم عمد على ــ اسلس ذلك من السندة قبل أسرة محمد على ــ اسلس على المستحقة قبل أسرة محمد على ــ اسلس على المستحقة قبل أسرة محمد على ــ اسلس على دون السندة قبل أسرة محمد على دون المستحقة قبل أسرة محمد على المتحدد والمتحدد المتحدد المتحدد والمتحدد والمتحدد

ملخص الفتوئ :

ان المادة ١٠ من القانون رقسم ٥٩٨ اسسسنة ١٩٥٣ بشسان اسوالة ومبتلكات اسرة محيد على تنص على انه لا تقدم الطلبات الى اللجنة الشسور الليها في المادة السابقة بدون رسوم قضائية خسلال مستين يوما من قليق النشر في الجريدة الرسمية عن اسماء الاسخاص الذين يعلسكون هسيها من الابسوال المسادرة ٠٠٠ .

كما تنص المادة ١٦ من هذا التانون على أنه « لا يكون المسخة بالتسيقة الالموال المصادرة أى حق لا ينقدم صاهبه في المعساد المنصسوس عليسه في المفترة الأولى من المادة ١٠ ولو كان مكنولا بتأمين أو صدر به حكم نهائي محمه وعلى أية حال سنة على المحادرة أقا لم ينتجم بها علله اللى اللموال المصادرة أقا لم ينتجم بها علله اللى اللجنة المستخدة المستنة من تاريخ النشر في المحمودة الرسسسسية مدد ٠٠٠٠ » .

ومن هيث أن نصوص هذا التانون تنظم طرق استثداء الحتسوق التي الفير قبل أفراد اسرة محمد على وذلك يفترض نشأة هذه الحتوق المل صحيف التعقون الشار اليه ومن ثم عن الحقوق التي نتشا بعد الممسل بهذا التانون وتكون متطقة بهذه الأموال نشيعة لما يسرد عليها من تمسرعات لا تلحقها المسمد كلمه .

وبن حيث أن مطالبة الشهر المقارى تتملق برسسوم تسسجيل تسرار المقارى المستقلاء النهسائى تبسل المسليد / ، ، ، ، ، ، ، المسادر بتاريخ ١٩/٢ أرفة المقاللة المقاللة المسلاح الزراعى والمناز المقاللة القارار والمسلاح الزراعى والمناز المقارار والمسهر الهاء الوقف ،

وض خيث أنه أذا كان الابر كذلك غاته لا أساس لامتناع أدارة الاموال المستودة من أداء الرسم المستحق أستفادا لأحكام القانون رقم ٩٩٨ لسسنة ١٩٥٣ سالف الذكر الذى يقتصر نطاق تطبيقه على مجال معين يجب عسدم متجفوزه وهو المطالبة بالحقوق أو الديون المستحقة قبل أفسراد أسبسسرة محسد عسلى .

من أجل ذلك انتهى راى الجمعية العمومية لقسسمى الفتوى والتشريع على الفتوى والتشريع على الفتوال المستردة باداء مبلغ ٤٤٠ جنيه و ٧٨٠ مليم المستحقة المعسسية العقل المعلى المستحقة المعسسية العقل المعلى المستحقة العقل المعلى ا

ا عله ۲۰/۲/۲۳ سياسة ۱۹/۱۰/۱۹) .

قاعسدة رقسم (٤٩)

الإستنفاد :

جواز خصسم رسسوم شسهر قرارات الفساء السوقف عن الاطيسان الستولى عليها طبقا لقوانين الإصلاح الزراعي عن سندات التمويش الستحق المتعقب عين ه

ساخص الفتوى :

يعرض الوضوع على الجمعبة العبومية لتسمى الفتوى والتشريح استعرضت متواها الصادرة في جلسة ٧ مبراير سنة ١٩٧٣ والتي ورد بهــــ أن العمل قد جرى بناء على انفاق من مصلحة الشهر العقاري والتوثيق والهيئة العامة للاصلاح الزراعي على شهر قرارات انهاء الوقف بالنمسية للاراضي التي خضمت للمرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥١ والتي تسم الاسستيلاء عليها لزيادتها عن حد الاحتفاظ القسانوني لن الت اليهم على الت تسرى بعد ذلك رسوم الشهر المستحقة عن هذه القرارات خمسا بن سندات التعويض المستحقة للمالك المستولى لديه ، وأن المشرع بنصب في المائة الأولى من القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ على أن الأراضي الزراعية التي تم الاستيلاء عليها طبقا الحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانوري رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ تؤول ملكينها الى الدولة دون مقابل انها يكون تـــــــ عجل اسستهلاك سندات الامسلاح الزراعي وبغير تيمسة ، وينطسوي هذا الاستهلاك بغير متابل على نتل تيمة هذه السندات من ذمة استحابها الير الدولة محملة بما يثقلها من الحقوق العينية التبعية المقررة وفقا للقانون وا يتنضى انتقالها بغير مقابل تطهيرها من تلك التأمينات التى تؤمن حقوق الدائنين وتمس وعاءها ومن ثم منان سندات التعويض المسسار اليها وقد المت الى الدولة بغير مقابل طبقا للقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ تبستى محمسلة بالحقوق المرتبة عليها لصالح مصلحة الشهر العتارى والتوثيق بما يمادل الرسسوم المستحقسة عن شهر قرارات انهساء الوقف في الأراضي المستولي عايها ، ويتعين أجراء تسوية حسابية بين كل من مصلحة الشهر المتارئ والتوثيق والهيئة العلمة للاصلاح الزراعي لتصسفية هذه الرسوم من سقدالت التعويض الشمار اليها .

 المثلث انتهى رأى الجمعية المعومية لقسمى المنسوى والتشريع الى المجالة خصم رسوم قرارات انهاء الوقف صن الأطيسان المسستولى عليهما

طيقسا لقسوانين الاصبلاح الزراعي من سندت التعويض المستحقة للملاك.

تقسستولى لديهسم .

(دلك ۲۴/۲/۷۶۲ ــ جلسة ۱۱/۱۱/۲۸۲۱) ٠

الفصــل الفـــليس رســــم جمــــركى

الفسيرع الأول سريسان الرسيم الجمسيركي

اولا ــ اداة تحديد التعريفة الجهركية:

قاصىدةً رقسم (٥٠)

: 10-41

عينت المادة الأولى من القسانون رقم ٢ اسسنة ١٩٣٠ الأداة الواجعيه استخدامها في تحديد تعريفة الرسوم الجمرعية وبيان شروط تطبيستي هسند التعريفة وهي المرسسوم وعلى ذلك يكون مخالفا القسانون ، أن يعسسور مرسوم يفوض وزير المالية بيان شروط تطبيق التعريفة ويكون القرار العسادر من الوزير بناء على هذا التعويض باطسلا .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الراى مجتمعا بجاسته المنعقدة في ۲۸ من اكتوبر سنة 1901 موضوع القرار الوزارى رقم ۱۱۶ اسنة ۱۹۳۳ المعدل بالقرار رقم ۳۶ لسنة ۱۹۳۶ الخاص بشروط الانتفاع بالرسوم الجبركية المقررة على ورق الجرائد والمجلات ، وتبين أن القانون رقم ۳ لسنة ۱۹۳۰ الصادر في ۱۶ من مبراير سنة ۱۹۳۰ ينص في المادة الأولى على أن :

« تحدد بمرسوم تعريفة الرسوم الجمركية المتنفى تحصيلها ابتداء من ١٧ غبراير سنة ١٩٣٠ وكذا شروط تطبيـق هذه التعريفة » ،

وفى اليوم ذاته صدر مرسوم - استفادا الى هذه المادة - بوضع تعريفة جديدة للرسوم الجبزكية ونص في المادة الاولى منه على انه .

« ابتداء من ١٧ غبراين سنة . ١٩٢٠ تحصل الرسوم الجبركية طبقا لما هو مبين بالجدولين حرف (1 و ب) المنحقين بهذا المرسوم » .

« وكل بضامة تستورد بن الخارج ولا تكون مدرجة بالجدول حرف (1) تمامل معاملة البضائع الاترب شبها لها بامر يصدره مدير عموم الجمسارك وينشر في الجريدة الرسنسية.» .

 « كل بضاعة تسدر ولا تكون مدرجة بالجدول حرف (ب) تعفى مسن جميع الرسسوم » .

وقد ذكرت الرسوم المستحقة على ورق الجرائد والمجلات في البند ١٣٨ من الجدول الملحق بهذا المرسوم ، وذيل هذا البند بعبارة متنضاها انه للانتفاع بهذا الرسم يتبب أن يكون الورق مسستوفيا للشروط التي تصددها وزارة المالهة نهن جيث توصه والصافي الذي يود عليها .

واستفادا الى هذا التغييل اصدر وزير المالية القرار رقم ١٦ لسسسنة ١٩٣٠ أنه القرار رقسم ١١٤ لسلم ١٩٣٠ ثم القرار رقسم ١١٤ لمبنية ٢٩٣٠ أنه القرار رقسم ١٤٣٠ وتنص المادة الأولى من هسذا القرار الأخير على أنه .

 للإنتفاع بالرسم الفامي بورق الجرائد والمجالات يجب أن يكون الورق مسستونيا لشروط معينسة » .

ولاجقاء القسم أن المادة الأولى بن القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ قد نصث طليهان تجمد تعريفة المؤسوم الجنوعية بنرسوم « وكذا شروط تطبيق هدده التعبيب عدد » ،

والتفويض التشريعي الصادر من السلطة التشريعيسة الى المسلطة التشريعيسة الى المسلطة التنفيذية بدعين الاداة الاواجب يستفدامها يوهى المرسوم وهذه الاداة الارمة في أمسسوين .

الأول - تحديد تعريفة الرسوم الجمركية .

الثاتى - بيان شروط تطبيق هذه التعريفة .

وما دامت السطعة التشريعية وهى السلطة التي اختصها الدسستور بدرض الضرائب تد فوضت اسلطة التفويدة في بعض المسائل بحدود عينتها مصترطة استخدام الارام-معينة الباشرة هذا التعويش عاته ألا يجوز الخرون علي هذه الحدود أو استخدام إداة الحسرى، أو النس في هدده الاداة سالمسائل ملي علي على المسائل .

وجيت أن للرسوم الصابار في 18 من عبراير سنة ، ١٩٣٠ بد عوض وزير المالية في اصدار برارات بتميين شروط تطبيق بعض اجتمام التبريفة الجبركية مانه يكون بذلك قد خرج من حدود التعريض النصوص عليه في العيانون ، ويكون التنبيل الوارد في البند ١٣٨ من الجدول الملحق بهذا المرسوم حفالفا

ولا متنع في الاستناد الى المادة 11 من التانون رقم ٢ لسبية ، ١٩٣٠ التى تنصى على أن « على وزرائنا كل غيما يخصه تنيذ هذا السائون » لأن هذه المهارة التي ترد في كل تبانون لا تعنى تقويضا تشريعيا لوزير بعينسه أو الوزراء جديما باسجار قرارات تتضمن أحسكاما تنظيمية يشترط مراعاتها لا لا كان تهديق أجبام اللوائين ذاتها ، بل أن هذه العبارة أمر من المشرع اللي الوزراء جديما بوجوب مراعاة أجبام القانون والممل على تقليسة و بسريب المسائم وتعدين الموظين الملازمين للقيام بهذا التنفيذ وبا الى ذلك .

لذلك أنتهي راى القسم الي أن الترار رقم 11.5 لهسبة 1977 المسسبادر من وزير المالية باطل لمخالفت المشاقون .

وانه من اللازم استصدار مرسوم بشروُط تطبيقُ الثمريَّنة الجبارُّيمَــَـُهُ على ورق العبــرائد والمجــلات .

(عَلَوْى رَتُم ٨٧٥ - فَي كُارُ أَ أَرُاهُ أَ) .

ثانيا ... بنود التعريفة الجمركية

قاعسدة رقيم (٥١)

: 13------41

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٣ اسنة ١٩٩١ في شسان التعريفة الجميركية — اغتلاف غلة البنسد الجمركي الى القساطرات ذاتيسة الصركة السبك الصديدية (١٥ ٪) عن غلة البند الجمركي بالنسبة الى مركبات وعربات سكك هديدية (١٥ ٪) — العربان الأمامية والخافية من وحدة الديزل اللتان تشتبلان على جهاز قيادة يخضعان للبند الأول — العسربات المسوجودة في الوسط (مقطورات) تخضع البند الثاني — اساس ذلك أن العربتين الأمامية والخافية وهدها يصدق عليها وصف ﴿ القاطرات ذاتية الحركة ﴾ الديمكن تشغيلها بمغردها أو مع عدد من عربات الرسط قبل هذا المدد أو اكثر م

ملخص الفتوى :

ان الهيئة العابة للمسكك الصديدية كانت قد استوردت بعنى وحدات الديل السريعة الفاخرة من المجسر ، وقامت مصطحة الجمسارك بتقدير الفيرائب الجبركية المستحقة على هذه الوحدات على اسساس الخضاع القاطرات ذاتية الحركة للبند الجبركي رقسم ٢/٨٦ ومسن شم تستحق عليها الفيرية بنسبة ٥ / واخضساع القطورات للبند الجبركي رقم ١٨/٥ فتستحق عليها الضريبة بنسسية ١٥ / تأسيسا على أن الوحدة ذاتية الحركة هي التبرية الواحدة التي تحتوي على جهاز قيادة ومتاعد للركاب أبا العربات الأخرى فلا تنسدرج في هسذا التمريف واتبا تعد عربات تخضع فلبند الخاص بها في التعريفة الجبركيسة .

وقد اعديضت الهيئة على هذا التقدير وطلبت أن تتم الاجسراءات

الجبركية بالنسبة لجبيع الوحدات على أمسائي البسد الجسركي رتسم. ٢٨/٦ ، اى باعتبارها وحدة واحدة استفادا الى أن الوحددة التي تتسكون من سنت عربات تمتبر من الناحية الفنيسة وحددة واحددة برتبط بعضسها بالبعض الآخر مبا لا يعكن مصله تجزئتها .

ومن حيث أن المادة o من تقون الجمارك الصلار بالقساتون رتم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٢ تنص على أن تخضع البضائع الذي تعضيل أياضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في التعريفة الجميركيسة عسلاوة على الضرائب . الأخرى المقسررة وذلك الإما يستثني بنص خلص .

وتتضى المادة ٦ بان يكون تحديد التعريفة الجبركية وتعديلها بتسرار من رئيس الجمهاوربة .

وتنص المادة . ١ في فعرتها الأخيرة على أن تطبق على البضائع الواردة . برسم الوزارات والمسالح وكذلك المؤسسات المسامة والهيئسات المسامة التي يصدر بتحديدها قرار من وزير المساقاة التعريفة النسافذة وقست. المرخيدي في الامسراج عنها .

وتتفى المادة ١ (بأن تسؤدى الغراقب الجبركيسة عسلى البضسائع الخاضعة لغريبة تبيية حسب الحسالة التي تسكون عليهسا وقت تطبيسق. التورنسة الحبركسة وعليقا لحسداولها » .

ومن حيث أن البند ٨٦ من تسرار، رئيس الجهمسورية رئسم ١٩٥٣ لسنة ١٩٦١ في شان التعريفة الجبركية والواردة تحت منوان « قاطسرات ومربات ومعدات للطسرق وأجهزة أشارة غير كهربائية لطرق المواصلات » تسد نضسمن الجسدول الآلي :

رقم البند الصنف وحدة التحصيل الفئة

۱/۸۲ شاطرات ذاتية الحركة (اتوبوترس). بالقيسة ٥ بر للسكك الحديدية والترام ومركبات ذاتية الحركة لتغيش الخطوط

الحسديدية ،

٥/٨٦ مركابت وعربات سكات حديدية وترام بالشيسة ١٥٠٠-للمسافرين والأمقمة واللرية والمرقفي ومن حيث أن الجُلّاف بين الهيئة ومسلمة الجمارك في شسان تصديد المضرائب الجمركية المستطقة على كل وحدة من وحدات الديزل في العسالة المعروضة مردة الى أن كل وحدة ديزل متكاملة تشكون من سستة احسراء (1، ب ، ج ، د ه ، و) توجست الملكينسة الخاصسة بالحسركة في الجسزوين الإمامي والخلفي (! ؛ و) اللذين يشتهل كل منهما على جهساز عيادة ومعامد للركاب ، اما الإجزاء الموجودة في الوسط (ب ، ج ، د ، م) هي عيسارة من مقطورات ،

ومن حيث أنه ولدن كان السقاد من التصوير الفنى المسرافق بكتاب المهيئة آثف الذكر أن عربة أنحرك التي توجد بها المكينسة قسد مسهبت خصيصا لجر عربات الوحدة بحيث لا يمكن استخدامها في جسر عسربات أخرى من طراز مخالف به الا أن هدا التقسرير لم يتخسسن ما يفيد تعذر غصل عربات الوسط الاربع من البوردين الاولى والإخسرة اللتين توجد الماكينسة بكل منهما بحيث يمين تشبي الماكينسة بكل منهما بحيث يمين تشبي الماكينسة بكل منهما مع عدد من عربات الوسسط في هذا الصدد أو اكتسر .

ومسن جيث أنه متى كان ذلك ، فسان وصيف « القاهر ات ذاتيسة المحركة » أنها يصدق على المسربتين المشار اليهمسا فصيب ، أما عسربات الوسط فانهما تدرج تحت وصف « مركبات وفربات حديدية » وتخفسع للبند الممركي رقم ٤/٨١ ، وبالتالي تكون مصلحة الجمسارك قسد قامت بتقدير الضرائب الممركية تغديرا سليها يقلق ولصكام القسانون .

لهذا انتهى راى الجمعية العمومية الى أن حسربتى المحسرك الأولى والأغيرة تعتبر من قبيل القاطرات ذاتية الحركة وست شم تخفسه للبنسد الجمركي رقم ٢/٨٦ عتجسل عليها الغيمية بنسبة ٥٪ ٤ اسا عبريات الوسط غانها تخفسه للبند الجمركي رقم ٥/٨٦ وبالتسالي تمستحق عليها الخريسة بنسسة ١٥٪ و

(بلت ۲۰۲/۲/۲۲ - جلسه ۱۱/۱/۱۷۲۱) .

ثانثا ــ ما تستورده الجمعيات التغاونية اللاروة المائية

بصيأب اعضائها

قامسدة رقسم (٥٢)

: المنسدا

خفاوع الادوات والمهمات التي تسمتوردها الجمعيمات التعاونينة الثروة المالية المسماب المضالها أو التي يستوردها الاففناء مباشرة للرسوم. الخبركيمة المسمورة ،

مَلَحُص الْفَتُونِي :

وبغاد ذلك أن الشرع تفى بأعفاء الجمعيات التعاولية للثروة الماتيسة من الداء الرسوم الجمركيسة المفسرة وسلى لما تسستوردة من الات وادوات بشرط أن تكون لازية المارسة الشاطعاء وعلية على استعماراً الأعفاء يسكون مؤطا بشلتفرار تهلك التجمية للاسياء المستوردة أذ بسفلك يتحسق شرط الاعماد وتثبت لزوم تلك الاشتياء المارسة الشياط الجمعية ، ومن ثم تان الالات الني تستوردها الجمعية لحسناب إعضائها أو اليمها لهم أو لتوزيمها عليهسم.

لا تتهتم بالاعقاء من الرسوم الجمركية المنصوص عليه بالبنسد ٦ مكررا من المادة الأولى من القانون رقم ١٢٨ السينة ١٩٥٧ وانمسا تسيندق عليهما الرسوم الجبركية بحسب حالتهما عند تبلكهم لها ، ولا يغير من ذاك أن يكون هذا التوزيع أو التمليك داخلا في اغراض الجمعية لأن تماك الاعضساء اللاشياء الستوردة يخرجها عن نطاق ملكية الجمعية التصبيح غسير لارسية لمارسة نشاط الجمعية ذاتها وإن اصبحت لازمة لمارسة نشاط اعضائها ، ولا يجوز الخلط في هذا الصدد بين الجبعية كشخص اعتباري وبين اعضائها كالسخاص طبيعيين يملكون اسهمها لأن اكتسساب الجمعيسة للشسخصية الاعتبارية يؤدى بالضرورة الى استقلالها عسن أعضسائها وبالتسالي غائه لا يجوز تطبيسق الاحكام الخاصة بالجمعية على شئون الساهمين فيها خاصة ما تعلق منها بالعتوق اللليسة والمسرايا المتسررة بنص صربح في التسانون الجمعية ذاتها كشخص معتسوي ولاسبيل للقسول بانتقسال الاعقاء المتسرر للجمعية الى اعضائها بحجة ان تسبجيل ممارستهم لاعمالهم يعد غرضا من أغراض الجمعية كما لا يجوز) مد الاعقاء اليهم عن طسريق القياس اسستنادا الوحدة المجال الذي يمارس ميه نشاط الجمعية ونشاط اعضساتها ذلك لان ولا يجوز الخلط في هذا الصدد بين الجمعية كشكم اعتباري وبين اعضائها ، المشرع قرر الاعفاء كبيزة لشخص اعتبارى ذي صفة معينة ولم يتسرره للسلمة أو للالة المستورد ومن ثم مانه لا نيتقل بانتقال ملكية السلمة وانمسا بسقط بخروجها من ملك من تقرر لمسالحه الاعفاء وباللل غان وحدة مجسال المنشاط ليس من شائها أن تؤدى ألى مد الاعقاء ألى كل من يمارسسه عسن طريق القياس لأن تفسير النص عن طريق الثنياس أمر غير جائزا في نطساق النصوص المالية ومن ثم يتعين أن يتدر حكم البند السادس مكررا من المسادة الأولى من الثانون رقم ١٢٨ لسسنة ١٩٥٨ بقسدره فليتمر تطبيقه عسلى ما تستورده الجمعية التعاونية لحسابها ولا يمتسد الى ما تسستورده لحساب "أعضائها أو ما تقسوم بتوزيعه عليهم وبنساء على ذلك قان مصلحة الجمارك . تكون قد أعيات القسائون أعمالا صحيحا بمطالبتها الجمعيسات التعاونيسة للثروة الماثية بأداء الرسوم الجبركية على ما تستورده ، من الآلات ومهمسات لتوزيمها على اعضسائها .

وغنى عن الببان أنه لما كانت الجمعيات التماونية الثروة المائية من الجمعيات التى يكونها صغار المنتجين من المسيادين بقصد خفض نفقات الانتاج وتحسين ظروف التوزيع غانها تعد من الجمعيات المهنية وبالنسالى تخضع لاحكام القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٨ سالف البيان ولا تخضع لاحكام القانون رقم ١٨٠ بشان التعاون الانتاجى الذى لا يضاطب سوى الجمعيات التعاونية الانتاجية التى يكونها الممال برأس مال خساص يقدمونه مع مزاولة الانتاج بانفسهم وتحمل مخاطره .

لذلك انتهت الحيمية العيوبية لتسمى الفتدوى والتشريع الى ان الامغاء من الرسوم الجبركية المنصوص عليه بالتانون رقم ١٢٨ لسمسنة ١٩٥٨ المعدل بالتانون رتم ٥٨ لمسنة ١٩٦١ مقصسور على ما منستورده الجمعيسة التعاونية كشخص معنوى ولا ينصرف الى ما تبيعه لاعضائها .

(بك ۲/۳/۲ ــ جلسة ۲۸/۵/۰۸) ،

رابعا ـــ رسيم الاحمساء الجمركى

قاعبدة رقسم (٥٢)

المِـــدا :

ثلقالون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٦٠ تفنى بؤيلاة رسم الاحصاء الجبركي سر سرياته على البغنائع التي لم يسند عنها الرسم الجبركي ولو كانت استوردت. قربل المهبل بسه •

ملخص اللحكم:

لا وجه لما ذكرته هيئة بفوضى الدولة ، في تقريرها عن الطعن مسن عدم سريان زيادة الرسم الاحصائي الجمركي التي فرضت بالقانون رقم ٢٠١ لسنة . ١٩٦١ على السيارات موضوع النزاع بمقولة أن واتمة استير ادها نمت تبل العبل بهذا القانون ، لا وجه لذلك لأن الثابت من هذا القسانون انه يسرى على البضائع التي لم يسدد عنها الرسم الجمركي المسار اليه حتى تاريح المحسل به في أول بولية سنة . ١٩٦١ .

(طعن رقم ١٤٧ أسنة ١١ ق - جلسة ١١/١/١٩٦١) .

خابسا ــ رسـم الصــادر

قاعسدة رقسم (٥٥)

: 12.....41

لا يستحق رسم الصلار الا بخروج البضاعة من المياه الاقليمية فان هلكت قبل ذلك وجب رد هذا الرسم •

مشخص الفتوي :

لاحظ القسم أن اللائمة الجبركية قد خلت من نصوص تحكم موضدوع طف البضاعة أو هلاكها قبل خروجها من المياه الاقليمية فليس بها ما يبيعه غلا مناص والحالة هذه من الرجوع الى القسواعد المسلمة .

والغرائب الجبركية هى غرائب على البضائع التى تجنساز الصبود سواء فى النخول أو فى الخروج وتسبى فى مصر رسوم الوارد ورسوم الصادر مسلى التسبوالي .

وما دام الأمر كذلك ننان رسوم الصادر انها تسستحق نهائيا بخسروج البضائع من اتليم الدولة ، فان تلفت أو هلكت قبل خروجها وجب رد الرسم الذي حصل لعدم تحقق الواتمة الذي يستحق من أجلها .

لما الحكم الذي الشارت اليه مصلحة الجمارك والذي تضي بعدم جوازا التنضاء رسم الصادر الذي حصل زيادة تطبيقا الرسوم سرى معبوله بعسد تسعن البضاعة على الباخرة فقد استند الى اعتبارات آخرى لا تتعبارض مسع القاعدة السابقة كتوله أن بقاء الباخرة بالميناء يوما أو يومين بعسد اتسام الشحن يعتبر عملا خارجا عن أرادة المصدر ولا يبرر تحميله الزيادة التي طرات على رسوم الصادر علاوة على أن الراسيم التى تصدر بتعديل الرسوم الجبركية ينص أيها عادةً على أن الزيادة الجديدة لا تطبق الا عملى البضائع التى تعلم رسمونها .

لذلك انتهى رأى القستم ألى أن رسنم المنادر ضربية تستحق بالتصدير. والتصدير يتم بخروج البضاعة من المياه الاتلبية غاذا هلكت البضاعة مسل خروجها من هذه المياه وجب رد الرسوم التي يكون قد سبق تحصيلها .

(نتوی رتم ۱۷۶ ــ فی ٥/٥/٥٥٠) ،

قاعسدة رقسم (٥٥)

· lamined

الاعلاد من رمسوة الفسط والوارد بالخصصة مجلس الوزراء بتغريره بالسبة الفضائع الخاصة بالراد الفاس طبقة للفترة السسابعة من المدة ٩ من اللائحة الجبركية الصادرة في ١٨٨٤/٢/١٢ سالقصود بالمسراد المثل في ختم هذه المادة هم الاستعام الطبيعيون والمغنويون على المنسواء م

بهلقص اللمكم 🗜

ان المعترة السابعة من المادة التاسعة من اللائعة الجبركية المسادرة بن ابريل سنة ١٨٦٤ جرى نصبها بها بأش ه تعسفى من اجسراءات المتعقق ورسوم السادر والوارد الاشسياء الآمى بيانهسا: (اولا) وتنعشى ايفتا من رسوم التسائل والوارد ولكن يجرى عليها التشف والتختيق مقط . . . (سابعا) البشائم الخاصسة بمسائح التفكوخة والدراد الثانس الذين لهم الحق بالمسهوحات بموجب أوأمر خصوصية أو اتفاتيات ») والمشهود بأفراد الناس هم جبيع الاشخاص الذين لهسم المتأخصا طبيعين أم المسخاص الذين لهسم التختينة المادة المتأخين منواء المتأخين من القول أن قصر هذه السلمة على كالمركات والمجمعات وغيرها ، وغنى عن القول أن قصر هذه السلمة على

اصدار ترارات لصالح الاشخاص الطبيعين دون غيرهم هو تحصيهم بغير مخصص وتبييز دون متض) يتفاق بداهة مع الحكية التي قام عليها النص ، وهي حكية فسئلزم المساواة في المعاملة بين الاشسخاس جبيها الطبيعيين وغيرهم ، ما دابت قد قامت بهسم علة الاعتساء التي من الجها شرعت هذه السلطة ، كما أن تلك القرارات أنها يصدرها ألجلس بمسلطته التقديرية حسبما يراه منفقا مع الصالح العام ، غلا يجدها الا عبيه اسسافة استعمال المسلطة أن وجد وقام البليل عليه ، غافا برئت من هسئة العبيم فلا معقب للتخصاء على تلك القرارات ، وليس له أن يتبخل في وزن اسسيافيه على الملامية ، والا جاوز القضاء حدود رقاضه القانونية .

(طعن رقم ۱۷۸۲ لسبة ۲ ق - جلسة ۱/٥١/٥/١) .

سادسا ـ نظام السدروباك

قاعسدة رقسم (٥٦)

الهــــدا :

المقون رقم ١٩٥٩ لسنة ١٩٥٧ في شسان تنظيم الرسوم الجمركية سد المحيدة من نظام (الدروباك) المعبول من قبسل الا مسن حيث اجسازة رد المستع خلال سنة من تاريخ اداء الرسوم بدلا من سنة الشهر سد اسسترداد الرسوم طبقا تهذا النظام سد لا يتقادم الدني في استردادها الا بالقضاء خمس عشرة سنة طبقا للهادة ٢٧٧ من التقين الدني ويبدا التقادم من اليوم السدى يصبح نهيه استرداد الرسوم اذا لم تصدر السلم خلال المعاد المحدد قانونا سميعة المعدد المحدد لتمام هذه العملية هو مهماد سقوط وليس ميعاد تقادم مهماد

يقضس الفتوى :

أن شركة بياه القاهرة تبل تمسهيتها بهتتفى القسانون رئسم 6)! السقة ١٩٥٧ الذى أحل بحلها أدارة برفق بياه الثاهرة سه قد أسستوردت القي المدة من 19 من أغسطس سنة ١٩٥١ حتى ٣١ من ديسسبير سنة ١٩٥٦ ععد ٢٤ رسالة كلور أدت عنها الرسوم الجبركية على أن تسستردها عنسد المحكة تصدير الاسطوائات الفارغة وقد أعيد غملا تمسدير الاسسطوائات القارعة غيها يتعلق بسبع عشرة رسسالة من هذه الرسسائل ٤ ولم تتمسكن المسلوكة من أعادة الاسطوائات الخاصة بالأربع رسائل الباتيسة ، وهدفه المواقعة قيمت بحل نزاع بين الطرفين وانها يتحصر النسزاع في أبسرين :

السائل التي اعيد تصديرها .
 الرسائل التي الم يعسد.
 الرسائل التي الم يعسد.
 الرسائل التي الم يعسد.

ولما كانت الرسسائل السبعة عشر المشار اليها قد أعيد تصعيرها منطلا على ما تقدم ، ومن ثم غانه كان من حدق «شركة مباه التاهوة » استرداد الرسوم التي ادنها عن هدفه الرسسائل ، ولا يتتسادم الحدق قد استرداد هذه الرسوم بالمدة المنصوص عليها في التانون رقسم ١٩٦٦ لحسنة ١٩٥٣ من القانون المنتي على المنابة الواردة في المسادة ٢٧٧ من القانون المستمي وانها يخضع للقاعدة العامة الواردة في المسادة ٢٧٤ من القسانون المستمي والتي تقضى يتقادم الالتزام بانقضاء خيس عشرة سسنة ، ويبدأ التساقي في هذه العالمة اعتبار المن تاريخ اعادة تصدير البضائح باعتبار التسليح في هذه العالمة اعتبار المن تاريخ اعادة تصدير البضائح باعتبار التسليح التموى المنابة عليه الرسوم مسستحقة الاداء الممسول ، وذلك تطبيقها لتموى عليه لم يرد عيسه نص خاص الا من اليسوم المذي يصبح عيسه السعيد مستحق الاداء .

وفي ضوء ما تقدم ببين أن حسق مرفق ميساه الشاهرة في اسمخردات

تحرصوم عن الرسائل السبعة عشر المنكورة يكون النام المعتم النضاء خيس. عشرة سنة منذ تاريخ اعادة تصنير اية رسالة من هذه الرسائل ، ويتعسين على مسلحة الجمارك رد هذه الرسوم الى مزفق بياه القاهرة .

له عن الأمر المسانى وهو الخساص بالرسسايل الارسع التى لم يتم تصعيرها غان الجنسية المعروبية ترى هم اختية المشركسة المساة الوقاعي مل منها القاهرة) في استرداد الرسوم عنها طالسا للم لم يتم تصعيرها خلال المهمات القسانوني المترد ، ذلك أن المحاد المحدد المستختاق في رد الرسسوم على مسراعاته بحيث لا ينشسا أي حسق المستختاق في رد الرسسوم على مسراعاته بحيث لا ينشسا أي حسق أي استرداد: هدف الرسوم الا بالتخاذ هذا الإجراء سوده واعادة للتصدير المستول المستول المساول المساول

(منوى رقم ۱۸۷ -- في ١٩٦٤/٨/٤) ..:

سسابما ــ مصساريف التهيريغ

قامسدة رهسم (۷۵)

عدم جواز اضافة مصاريف لتغريغ في بلد المستورد التي وعاه الضريبة الجمرية عند تحديد قيمة الواردات بالتطبيق المادة ٢٢ من قانون الجمسارك رقم ٢٦ أسلة ١٩٩٣ .

مِلْجُص اللَّعْتُونِي :

من جيث أن المؤدة ٢٢ من يالون الجمارك رقم ٢٢ السبنة ١٩٦٣ نفس على أن « تكون القيمية الواجب القرار عنها في حسالة البضسائع الواردة هي الثين الذي تساويه في تاريخ تسبجهل البيان الجهركي المقدم عنها من مكتب الجمرك أذا عرضت المبيع في سوق مناهسة حرّة بين مشترى وبالسع مبيئل الحدها هن الاخر على أساس تسطيعها في ميناه أو مكان دخولها في المباد المستورد ، بالمتراض تحمل البائع جميع الوكاليف والخرائب والمرسوم والنفتات المتملقة بالبضائع حتى تاريخ تسسليمها في ذلك المنساء أو المستور و لا يدخل في هذا الثمن ما يتجهله المبترى من الضرائب والمرسوم والمناهسة في قال المنستورد ، المناهسة في المستورد ،

ويقصد بالنفقات اجور للنقل والشحن والتابين والعمولة والسمسرة وغيرها حتى ميناء التفريغ فيها عدا ما يستحق من نفقهات نقسل الطسرود الواردة بطريق البريد أو الجو ماتها تحسسب على اسساس النفقسات اللي يحسدها الاسترر العسام للجمسارك .

واذا كانت القيمة موضحة بنقد أجنبي أو بحسابات اتفاقيات أجنبيسة أو بحسابات غير مقيمة فقدر على أساس القيمة الفعلية للبضساعة مقسومة بالعملة المصرية في ميناء أو مكان الوصنول وذلك ومتسا للشروط والاوضاع التي يتررها وزير الخزانة » ..

ومن حيث أنه مفاد هذه المادة -- وطبتا لما سبق وأن أنتهت ألبسه الجمعية العبوبية لقسسمى الفتدى والتشريع بجلسستها المعقدة في ١٩٨٠/١٢/١ وكذلك اللجنسة الأولى لقسسم الفنسوى بمجلس السدولة بجلسستها في ١٩٧١/١١/١ أن وعاة الضريبة الجبركية عسلى البضائع الواردة يحدد على أساس قيمة السلمة بضافا اليها كافة التكاليف والضرائب والمرسوم والنفقات المتملقة بها حتى تاريخ تسليمها في ميناء الوصسول أو التعريخ ، أما النقات التي يتحلها المستورد بعد هذا التاريخ بما فيها السلمة عند تحديده لوعاء الضربية الجبركية على الواردات ، ويؤكد ذلك السلمة عند تحديده لوعاء الضربية الجبركية على الواردات ، ويؤكد ذلك المقدرة الثانية من المادة ٢٢ سالمة الذكر للنفقات صن المهاه «أجور النقل والشحن والتامين والسمسرة وغيرها حتى ميناء التقسريغ وغني عن البيان التي كارت بأنواعها في النمي بأن تغسر بأن تسكون من ذات جنس النفقات التي ذكرت بأنواعها في النمي بأن تغسر بأن تسكون قدد انفقت حتى وصول البضائم إلى ويؤند التدويغ .

وبناء على ما تتدم غان منشور مصلحة الجمارك رتم ٥٣ لسسنة ١٩٧٩ وقد أضاف مصاريف التفريغ الى وعاء الضريبة يكون قد خالف مسجيح حكم القسسانون .

(ملف ۲۷٪۲٪۲٪ - جلسة ۲۰٪٤٪۲۸۶۲) م.

ثامنا ــ مراجمــة الاقرار الجمركي

. قاعدة رقم (٥٨)

: 14.....41

لصلحة الجمارك الحق في مراجعة الاقرار الجمركي المقدم من الهياسة المصرية المعابة للبترول المنصقيق من أن الاشياء المطلوب تمنعها بالاعتساء الجمركي تتوفر بشاتها الشروط المتى نص عليها القانون سالسالس ذلك أن القسانون لم يضف على هذا الاقرار حجية ظامسة في الانبسات وجعل شاته اي دليسل يقدم الى جهة الادارة ويخضع تقديرها •

ملخص الفتوى:

من حيث أن القانون رقم 10 اسنة ١٩٧٦ بالترخيص لوزير البقسوول في التعاقد مع المؤسسة المصرية العامة للبترول وشركة السوكو للزيت مصر في شأن البحث من البترول واستفلاله في مناطق خليج السويس والمصحراء الغربية ووادى النيل ٤ تنص المادة ١/١٢ منه على أنه « يسمح المؤسسة ولاموكو والمشركة القائمة بالمعليات ولقاوليهم والمقاولين من البساطن الذين يقومون بتنفيذ العمليات موضوع هذه الانفاتية بالاستيراد من المضارج سن المادي المساطن الذي المناقبة من الرسوم المجركية المفاصة باستيراد الآلات والمعدات والسيارات والمواد والساح الاستهلاكية والمواد المذائية والمطلكات المنسورة بعد تقسيم الرار من ممثل وسئول المؤسسة بأن هذه الانتياء المستوردة مقصسور السنمالها على اغراضي تنفيذ الممليات المبارية بمقتضى هذه الانتياء المستوردة مقصسور

من حيث أن مفاد حكم المادة الملكورة أن المشرع لم يضول الهيشة الممرية العامة للبترول مناطة تقدير مدى لزوم الاثسياء المسموردة لتفيسة أغراض العمليات التجارية ، وأنها مجرد تقديم السرار بأن هدده الاثمسياء يقتصر استعمالها على نتفيذ الأغراض المذكورة ، ويكون لمصلحة الجمارك الحق في مراقبة ما اذا كانت الشركة تستخدم الاشياء المستوردة في تنفيذ هذه الإغراض ، هذا يالاضافة الى أن هذا الاترار لا يعدو أن يكون دليسلا يتم للادارة الجمركية لاثبات توافر هذا الشرط ، وشائه شأن أى دليل يقدم الى جهة الادارة يضمع لمقدورها طالما أن القانون لم يضمف عليه حجيسة خاصة في الاثبات ومجرد تقديم هذا الاقررا لا يغنى عن ضرورة تثبت مصلحة الجمارك من توافر الشرط المشار اليه ، ومزاولة اختصاصها الاصليل في التحقق من أن الاشنياء المستوردة مقصور استهمالها على تنفيذ العمليات المجلوبية ، غاذا ما أثار بزاع في بيذا البشأن بالله يعرض جيئذ جلى الجهادات المختصيسة قالة ويونا.

لذلك التهى زاى البجمية المعهمية المعمنة المقسني المقسوى والبشريع إلى المتصاص حبيلية المجهوبية إلى المربة اليامة المتصاص حبيلية المجهوبية المحربة اليامة المترول وحقها في التثبت عن توافر شرط الامفاء ، وفي حالة النزاع يعرض على الجهات المتصاحة .

(ملف ۲/۲/۱ - جلسة ۱۹۸۳/۱/۱۹) .

تأسعًا ــ النبات سداد الرسوم الجبزكية

قاعسدة زِقسم (٥٩)

: 12 40

المادة ٣٠ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٣ بلصدار قانون الجهارك ...

ونقفي الجمارك الحق في الإطلاع على الأوراق والمستبدات فرى الاشخاص الفين لهم صلة بالهيليات الجميركة تد. على الاشخاص الملكورين الاحتفاظ ...

بالمستدات بدة خمس سنوات ... القانون لم يتركب الى جوز الاستثناء الى عسبم الاحتفاظ بالاحتفاظ ... الإثراب على فلك : لا يجوز الاستثناء الى عسبم الاحتفاظ بالمستدات لنقل عبد البلت سداد الرسوم الجميركة على الاشخاص ...

- اساس ذلك : البضائع الوجودة أو المسوطة خارج الدائرة المبركة تعبير خالصة الرسوم الجمركة المادة المبركة تعبير خالصة الرسوم الجمركة وعلى الاشخاص ...

, ويخص الحكم :

من حكث أن يختلف الغزاع في الطمن الخاتل يقوم على تبيان ما أذا كانت المادة : ٣ من القانون الجمارك ، توجب على الملمون أدام التنون الجمارك ، توجب على المطمون ضده البات سداده الرسوم المجرعية على المنسائع التي ضبطت معه أن عبد الدات ذلك يقع على طائق مسلحة الجنارك .

ومن حيث أن المادة ٣٠ الشار اليها تنمى على أن (الموظفى الجسارك الجية في الأطارع على الأوراقي والمستدابة والمبجانة والوثيق أيا كان نوعها وضبطها عند ورجود مجالمة وذلك لوي وليسبات المبتلاحة والفقل وجهيسة الابتخاص المبليميين والمنويين الذين لهم جملة بالمهاليات الجركيسة وعلى الاشخاص والمبليمين والمنويين الذين لهم جملة بالمهاليات الجركيسة وعلى الاشخاص والوسميات المنكورة الاحتفاظ بهية المسبندات لمبدة خيمس سيسبات إلى المنازع المبارك المباركيسة وعلى سيسبات المباركيسة المباركيسة المباركيسة المباركيسة المباركية الاحتفاظ المباركية المباركية

ومن حيث أن البادي من نص المادة المنكورة إن البيرة الأولى منها

تعطى موظمى الجمارك حق الاطلاع على الأهراق والمستندات لدى الاشخاص الذين لهم صلة بالعمليات الجبريكية وإن الفترة الثانية توجب على الاشخاص المذكورين الاحتفاظ بالمستندات المشار اليها مدة خمس سسنوات ، وهسذا الالتراأم الأخير لم يتضمن نصوص القانون اى جزاء على مخالفته ، ومن شسم غلا يجوز القول بأن عدم الاحتفاظ بالمستنات يترتب عليه تلقائيا عبء البسات سداد الرسوم الجبريكية على عائق الاشخاص الذكورين على خلاف الامسل الذي يقضى بأن البضائع الموجودة أو المسبوطة خارج الدائرة الجبريكية تعبر خالصة الرسوم الجبريكية وعلى مدى العكس أن يثبت ذلك ، وهسو تعبر خالصة الرسوم الجبريكية وعلى مدى العكس أن يثبت ذلك ، وهسو الأمل الذي استقرت عليه احكام القضاء تبل المهسل بالقسانون رقسم ٧٧ المنفة ١٩٨١ . المنفة ١٩٨١ المنفة ١٩٨١ المنف ١٩٨١ المنفق الغرائب الذي المتورب على النها قد سسددت عنها الغرائب البسبية بقصد الاتجار المستندات الدائمة على انها قد سسددت عنها الغرائب البصريحية وغيرها من الفرائب والرمسوم المقسورة .

ومن حيث أنه لما كان الثابث من الأوراق أن ضبط البضائع الإجنبية مع الطاعن تم سنة ١٩٧٣ خارج الدائرة الجبركية ، ومن ثم مانها تعلير خالسسة الرسوم الجبركية للاصل العام المعبول به وقت الضبط ، طالسا لم تتسدم مصلحة الجبارك الدليل القاطع على أن الرسوم الجبركية لم تؤد عنها ، ولا يعدى المصلحة في ذلك اهتجابها بنعى الفقرة الثانية من المادة ، ٣ من تانون الجبارك المصلحة في ذلك اهتجابها بنعى الفقرة الثانية من المادة ، ٣ من تانون الجبارك المصل النها ، أن هذا القاقون لم يقرر جزاء على مخلفتها كما سلف البيان ، ولا يجديها كذلك القول بأن الرسوم الجبركية عن البضائع المضبوطة لم تسدد بدليل خلو سجلات المصلحة مما يقيد قيام المطعون ضده بسداد هذه الرسوم عنها لأن هذه السجلات غاصة بالمستوردين والذين لهسم عسلة بالمسلورة شده من بينهم ،

ومن حيث أنه لذلك يكون الحكم المطعون فيه قد وافق صحيح حسكم القانون فيما الزسوم الجمركية يقع طى عائق مصلح الجمركية يقع طى عائق مصلحة الجمارك وانها لم تقدم ما ينل على ذلك ، ويكون الدمن المائل غير قائم على سند صحيح من الواتع أو القسانون ويتمسين لسذلك الحكم برفضه مع الزام الطاعنين بالمصروفات طبقا للمادة ١٨٤ مرامعات .

(طعن رقم ٢٠٦ لسنة ٨٧ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٥١٥).

عاشرا ــ الفازعة في تقدير الرسم الجبركي

قاصدة رقسم (٦٠)

: المسسما

المرسوم الصادر في ۱۹۳۰/۲/۱۴ ــ هظره النازمة في النقــدير بعد.. اخراج الرضاعة بن الجبراك ــ مدى هذا المطار ــ ليس ثبة ما يحول دون. اعادة التقير اذا إنقلت مطالــة استبدال البضاعة .

ملخص الفتوى:

لا يحول حكم المادة الثامنة من المرسسوم المسادر في 18 من نبسراير سنة ١٩٣٠ غيما يقضى به من هنار المنازعة في نوع البضاعة بعد حَدوجها من الحبرك دون التصدى لهذه المنازعة ورد الرسوم التي سبق تحصسيلها دون وجه حق ، ذلك أن الفاية المتوخاة من هذا النص هي دفع أية مطنة أو شلك تد يثوران حول استبدال البضاعة التي تعرت عليها الرسوم ، بلحلال غيرها محلها توصلا الي تخفيض الرسم ، غاذا انتقت هذه المئنة على وجسه تعلمي لا يداخله شك ، فليس ثبة وجه للامتناع عن بحث ما يقدم من منازعات بهسا، شحد يترتب على ذلك من تعديل في تقدير الرسوم في بعض الاحاين ،

(غنوي رقم ۱۲۱ -- في ٥/٥/١٥٥٤) .

القسترع القسمالي الاعفساء بن الرسسوم الجمسركية

اولا ... اهسكام عامسة:

قامسدة ريقهم (٦١):

المناطعين فالا

ان اختصاص وزير الكلية في تقرير الاعقاد متخصور على الخريبة الاضافية المقرر بالقانونين الصادرين في ١٤ غبراير سنة ١٩٣٠ و ٣١ مارس ١٩٣٢ ولا يبند الى الرسوم الجبركية ذاتها ٠

ان كلية الأوامر « الواردة في البند سابعة من الفقرة السسابعة مسن * للدة التأسعة من اللائحة اللجوركية تصد وي الاوامر التي تصدر من المكومة مبناة في مجلس وزراتها الهيمن على مصالح المكومة طبقها المسادة ٧ ف من الدسسسسور ١٧ •

، ملخص الفتوي :

بعث تسم الرام منهما بطلسته المنعدة في 19 من يونيسة استة المنعدة المرام والمرافق المنصوص عليها في المؤد «سابسا» من المقرة السابمة من المادة التاسمة من الملائحة الجبركية ؛ البند «سابسا» من المائة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة من المادة التاسمة مسن الملائحة المبركية التي تنمى على أن تمفى من رسسوم المسادر والسوارد السائمة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة من المائة التائية من المائة التائية من التائين رقم ٢ أسنة ١٩٣٠ المنافقة المنافقة المبركية التي تنص

لوزير المالية في أن يهضع بتزار وزارى اعناءات مؤتنة بن الضريبة الاضاغياة التحرية الاضاغياة التحرية بعرجب هذا التاكون سواء بهنجه عام أو خاص يتضاح أن اختصالها وزير المالية في تتوير الاعقاء متصاور على الضريبة الاضافية المساررة بالتانونين الصادرين في ١٤ غبراير سنة ١٩٣٠ و ٣١ مارس سنة ١٩٣٢ ولا يعتبد الى الرسوم الجمركية ذاتها .

اما كلمة (الأوامر » الواردة في الند سابعا من الفترة السسابقة من المترة السسابقة من المادة الناسخة بن المادة الجميرية فقد قصد بها الإوامر الذي عضد من التحكيمة منظة في مجلس وزرائها المهيدن على مصالح الدولة طبقا المادة ٥٧ جسن التصنيسيون .

(نتوی رقم ۲۷/۱/۷/۱۹ – ق ۲۷/۲/۲۹) ٠

قاصدة رقسم (۲۲)

التسييلات:

الإعقاد من الرسوم الجنركية ... ترخص الادارة بحسب الاصل في منطه أو منعه طبقا القانون ... تبتمها بحق تقدير مناط الاعقاد او عدمه في كل حالة على حدة ... لا محل المطالبة بالاعقاد لمجرد التبائل بين من يطالب به وبين من يطالب به وبين من يطالب من هندور ويسوم بتقوير اعتقاد عام تقنزكات الفساري من بشخص الاردوم الخيركية : لا يقيد بدانه احقيته الشركات القبي الا تفاد من السادة المرابعة بالرافقاد في المقرة السابقة على تازيخ صدور هسدا الوسسسوم ،

مِلْقُص: المكم :

ان اللفائون ... اذا اولى جهة الأذارة سنطة الترخيص في الأعداء او مدم الأفعاء و مدم الأفعاء بن طبيقة في ان الافعاء بن الرسوم اللجيرية في حالات شعرفية ... طبيعي بن طبيعة في ان مناط هذا الاعداء او عدمه متروك زياية القذيرها في كل خسالة على حديها معلم الطروف والأحوال ، به لا وجه مجه لغزض المهدمات في فرضمنا بنساء محسب الطروف والأحوال ، به لا وجه مجه لغزض المهدمات في فرضمنا بنساء

على أدعاء من يدعى ذلك ، ويطالب بالاعقاء بحجة التماثل بين هالة : ردية والحرى ، والزعم بأن في غير ذلك اخلالا بمبدأ المساواة في غرض الضربسة وتمييز ا بغير متتض ، ما دام القانون ذاته هو الذي سمح بالترخص في الاعفاء أو مديه في الحالات الفردية ، والترخيص على هذا الأساس منوط بتقدير الادارة كما سنق القول ، كما لا وجه التحدي بأن اسدار مرسسوم بنقسرير الاعفاء عاما مطلقا يدل على احتية من لم يعف من الأصل في الاعفاء ، ذلسك أن تغيير نظرة الشارع من وضع سابق كان مناط التسرخيص في تقدير الاعفاء أو عدمه فيه بحسب كل حالة فردية على حدتها الى نظرة مونسوعية شاملة مناطها الاعفاء المام بقاعدة عامة مجردة متى توافرت شروطها انمسا يمثل تماما كينبة التطور التشريمي في مثل هذه الظروف ، وكيف يبسدا الرضع عادة بحالات غردية ، غاذا عبت الأسباب فتعددت الحالات اتجسه التفكير بعد ذلك الى نتل الحكم من نماق الحالات الفسردية الى التعميسم بقاعدة عامة مجردة ، وهذا هو ما تم في هــذا الشأن ، أذ بعد أن صــدرت قرارات مردية باعماء بعض شركات المسؤل من بعض الرسسوم الجمركيسة في ٢٣ و ٣٠ من يولية و ٦ و ١٣ من أغسطس سنة ١٩٥٠ ، وتقدمت بعيد ذلك سائر الشركات بطلبات الاعفاء أسوة بالشركات الأولى ، رأت العكومة ان الأمر لم يعد مقصورا على حالات فردية ، وأنما أصبيع الأمس يحتساج علاجا عاما ؛ أي تقرير سباسة عامة بتعميم الاعقاء ، فلجسات إلى الاداة القانونية التي يتنضيها الحال ، وهي اصدار مرسوم بالاعقاء بالتطبيق المادة ٤ من القانون رقم ٢ لسنة .١٩٣ ، وغني عن القول أن اتخساد هذا السبيل كان يتتضى من الحسكومة وقتا كانيسا البحث والدراسة ، وبوجسه خاص استظهار مدى ما تتأثر به الميزانيسة ، باعتبسار الرسوم الجمركية من اهم موارد الدولة ، غلا تثريب ، والحالة هذه ، على الحكومة في السلك · الذي سلكته ، بعد أذ استعمات مسلطتها في الحسالات الفسردية الأولى ، غلما نبهها تكرار الطلبات الى وجوب تقرير سياسة عامة نحو تعميم الاعفاء اتجهت هذه الوجهة وقابت بالفحص والدراسة ، ثــم انتهت اليــه من وجوب أستصدار مرسوم علم بالاعفاء، وهو مسلك ينم على الاستواء والسواء في التصد والاتجاه للصالح العسام .

﴿ طعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٢ ق ... جلسة ١/٥٠ /١٩٥٩) .

قاعسدة رقسم (٦٣)

: المسسدا

القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٨ بنقسريد بعض الاعضادات الجبركية سارتباط الاعفادات الجبركية التي قررها القسانون الملكور بالمدة التي أمضاها صاحب الثمان في الخارج سواء من ناهية استحقاقها أو من ناهيسة تصديد قيمتها سحساب الفترة التي تفساها المستفيد بالفارج كاملة ما دامت لسم تنقطح بحيث لا يجبوز استقاط أي جزء منها ولو كان فلك بنساء على طلب المستفيد ساساس ذلك ما هو مقرر في فقد القسانون الفريبي من التسزام قاعدة التفسير الفسيق التي من مقتضاها الا تصيب الضريبة الا ما نص عليه القانسون ، ولا يغرج من وعانها حسبما حدده الا ما قضت النصوص باعفائه

ملقص الفتوى :.

من حيث أن المادة الأولى من القسانون رقم ٧٦ لمسسنة ١٩٦٨ بنقسريد بمض الاعفاءات الجبركية تنص على أن « تعفى من الفرائب الجبركية وغيرها من الفرائب والرسوم الامتعة الشخصية والاثاث وسسيارة واحدة الفامسة بأعضاء البعثات والاجازات الدراسية والمهام العلبية والمسوندن للتسدريب العبلى سواء كان الإيفاد على حساب الدولة أو على منح اجنبيسة ، وكسذلك الطلاب الدارسين لحسسابهم في الخسارج تحت اشراف بعشة الجبهسورية العربيسة المتحددة عند عودتهسم بعسد انتهساء دراسساتهم أو تدريباتهم أو الجازاتهم الدراسية أو عند عودته مراه عن حالة السوفاة بالشروط الاتيسة:

أ نس الا تتجاوز قيهة الاشبياء المتبعة بالاعفاء مرتب شهرين من كسل عام قضاه مستحق الاعفاء في الخارج بحد أتمى أربعهة أشهر بالنسسبة

للبعوثين للتصحول على مؤهل حتى درجسة المحسستير أو ما يعادلها أو المؤدين للتدريب العملى والمهام العلمية وبحد اقصى قدره ثبانية اشهر بالنسبة للمبعوثين للحصول على درجة الدكتسوراه أو ما يعادلها مع جبسر كسور الشهر الى شهر ، وتحسب هذه القيمة على اسساس بعدل مسرتب المستة شمهور الأغيرة بالخسارج وبشرط الانتقل مسدة الدراسسة أو المهمسة المستوريب عن سنة في الخارج (ب) »

وواضح من هذا النص أن الاعتماءات الجبركية التى تسررها التسانون تربط بهسئة اسساسية بالمسدة التى أمضاها صاحب الثمان فى الخسارج وذلك سواء من ناحية اسستحقاق هذه الاعتماءات أو من ناحيسة تحسديد تهيينها ، وعلى ذلك تكون ألعبرة فى تتوير الاعتماء بالنظسر الى انتسرة التى تخصياها المستعد بالخسارج كالمسلة ما دامت لم تنقسع بحيث لا يجسسوز المستقاد أى جزء منها حسبما يتسراءى للمستقيد من مصبلحة طالمها أن المستقد علم يجسرًا هسذا الاستقلام .

وتأسسيسا على ما تقسدم واذ كان صريح النص يقضى بحسسساب الاعتماء خلال الشهور الاعتماء خلال الشهور الشهور المستة الإغنوة التي المساها بالخارج ، فهن ثم فان الاعتماء في الحسالة محسل المست يجب أن يجسب على هذا الاساس ،

ومن جيث أنه لا يفير بن هذا النظر القول بأن المهرع قسد استهدف بن اصدار القانون سالك الذكر التيسير على المنتفسين بحيث يجبون الهسم تبعا فلالك أن بطالبوا بحبسابه على أساس كامل المدة التي تفسوها بالخارج أو على أساس كامل المدة التي تفسوها بالخارج أو على أساس جزء منها عجبسب سدف الى المتبسور هو الذي حدد مسداه ، وليس من المقبسول تجاوز هسذا المدى والتهسير هو الذي حدد مسداه ، وليس من المقبسول تجاوز هسذا المدى هو مقرر في لقم القسانون الضريبي من المقرام قامة القسير الفسانيق التي من مقضاها الا تصيب الضريبة الا ما نص عليه القسانون ، ولا بحسرج مسن هما ها حسبما هدده الا ما تضت النصوص باعفاته صراحة .

لهذا انتهى راى الجمعية العمومية الى حساب الاعتساءات الجمركيسة المستحقة للدكتور على اساس معدل السرتب الذي كان يتقافساه . في الشمور السنة الأخيرة الني أمضاها بالخارج ، بحيث لا يجسوز اسستاط هذه المسدة عند حسساب تلك الاعتساءات .

(ملف ۱۸۲/۲/۱۸۲ ــ جلسة ۲۹/۱/۱۲۷۱) .

قاضدة رقسم (٦٤)

: 12-41

رسوم جمركية ــ اعفاء المسائح الحكومية منها بمقيض الفقرة السابعة من المسادة التاسسعة من الخلاحة الجمركية المسادة التاسسعة من الخلاحة الجمركية المسادة الاسمن المالي المؤرخ المسادة ١٨٣٧ - هذا الاعفساء ينصب على البضائع ذاتها بحيث تفرج من وعاء الضريبة ــ النقال ملكية المساد المالية المناء الذي تتبتع بنه •

مِلْجُصِ الْفَتِوِي :

تنص المسادة التاسسمة من مصاهدة القسدالة النزمة بين مصو وبريطانيسا والمسدق عليها بالقانون رقم ٨٠ اسنة ١٩٣٦ غلى أن « يضدد بالتساق خاص ببرم بين الحكومة المصرية وحكومة الملكة المتصدة ما تعتع به بن امقساءات وبيزات في المسائل القسائية والثاليسة توات مساهية الجلالة الملكة والإبراطورة الذي تكون موجودة في مصر طبقها لاجسكام هذه المساهدة » .

وقد مسدر على الرحسة الانتساق التانون رقيم ١٢ لبسنة ١٩٤١ بفسان الاختساءات والميزات التي تبعق بها التسوات البريطانية ومسسر وأعضاء البعثسة المنستكرية البريطانية في الشئون القضائية و والتسليون رقم ٢٢ لسسنة ١٩٤١ بفسان الاعتساءات المنوعة للقوات البريطانية في حصر ورجال البعث. العسكرية البريطانية والقوات البريطانية والمرادها من جميسع الشرائب والرسوم عدا الرسسوم البلدية الفسروضة في متسابل تاكية خسمات ورسسوم ومصاريف تسسجيل .

ويبين من استقصاء هذه المتشريعات أن الأشياء الملوكة للمسلطات البريطانية كانت خاضعة أمسلا للرسوم الجبركية غلما أريد اعفاؤها من هدده الرسوم والشرائب تنفيذا للمصاهدة المشسار اليهسا انتشى الأمر اصدار التشريعات سسالفة السذكر ، ويسرد هدذا الاعفساء الى المهسار شخصى محض ، بحيث اذا خرجت تلك الاشياء من نطاق الاغراض المواردة بالسادة الماسعة من هدده المعاهدة زال عنها الاعفاء وخنسست الموسوم الجبركيسة ،

وقد تنسازات المسلطات البريطانية العسكرية عن كوبرى الفسدان للقسكومة المرية في سسنة ١٩٤٧ وكان متنفى هذا التسازل خضسوعه قلرسسوم الجمركية لولا أن المتازل اليها وهي الحكومة معفاة من أداء الرسوم الجمركية التي تستحق على البضائح الخاصة بها طبقسا المفترة السابعة من المساحة الجمركية الصادرة بالأمر المالي المؤرخ ٢ مسن أبريل سنة ١٨٨٠ المعدلة في ١٣ من مارس سنة ١٩٠٩ ثم بالرسوم بقساتون وقم ٨٨ لسنة ١٩٨٧ والتي تتغي باعفاء البضائع الناصة بمسالح الحكومة من المراجمسة والرسوم على الصادر والوارد ه

وهدذا الاعناء الخاص بمسالح المكومة هو اعناء ينصب على الاشياء دائها بمعنى أن هذه الاشياء تكون غير شاضيحة لاية رسوم جبركية لانها عقول من وعاء الفرييسة ، غاذا ما انتقلت ملكيتها بعد ذلك الى ملكيسة أي شخص آخر لاى سبب من الاسبياب انتقلت غير خاضيمة لهذه الرسيوم ، ومن ثم غان مخلفيات كوبرى الفردان تيكون قيب النقلت في منة ١٩٤٧ من حالة اعناء شخصى الى حالة اعنياء عيني وذلك بانتقسال ملكيتها من السياطات البريطانية إلى الحيكومة المسية تقعديد منشد منظرا المتساوية معناة اعتماء عينيا من أية رسيوم جبركيسة .

ولما كانت الحكومة المعربة قد اتفقت مع شركة تنساة السسويس قبلة
تأميبها في ٢١ ، ٢٨ من مايي سسنة ١٩٥٥ بمتنفي عقد من عقود الاشخال
المسامة على أن تقوم هدذه الأخيرة بازالة الكوبري مقابل اخذ انقاشيه
غضيلا عن مبلغ ١٠٠٠ جنيه ، ولما كانت الانقساض قد تم انتنازل عنها
باعتبارها جزءا من المقابل المستحق للشركة انتها تنقسل اليها بحالتها
التي كانت عليها وهي المبلوكة للحسكومة ، أي أنها تنقسل معماة مسئ
الرسوم الجبركيسة ويظل هدذا شانها أذا انتقلت من الشركة الي سسواها
(شركة ممساتم الدلسال المسلم)) أي أن ملكيتها تنقل ألى هدذه الشركة .

(مُتوى رقم ٥٩ – في ٢٥١/٤/٢٥) .

قاعسدة رقسم (٦٥)

: 13-40

وضع المشرع اصلاعاها متنفساه خفسوع كافة الواردات للفرائعيه الجمركية بحيث لا يمغى منها الا بنص خساص — اداء الفرية الجمركيسة. والفرائب الايضافية الاخرى مؤداه الافتزام باداء الفرق الفاتج عن التسسوية النهائية لا يجوز الدفع بالتقادم لأن المشرع في المادة ٢٦ من القانون رقسم ٧٧ طلبقة ١٩٧٧ استبعد الدعوى كوسياة للمطافة بالحسق في المستحقة بسعج الدعوة دون الدق .

ملخص الفتوى:

ان المادة ٥ من قانون الجيارك رقم ١٩٦٣/٦٦ نص على أن « تخصيع المنسلة التي تستخط المنسلة التي تستخل الراشي الجيهاورية لفرائب المواردات المسروة في المعريفة الجيركية علاوة على الشرائب الإخساري المسروة ، وذلك الأساسيتاني بنص خاص » .

ومقساد ذلك أن المشرع وضسع أصلا عامان متنضساه خضسوع كانسة الواردات المراتب الجمركية وغيرها من المراتب الإضافية المقسررة عسلى: الواردات ، بحيث لا يعلى منها الابنص خاص .

والما كانت ادارة الكهرباء والغاز بمدينة التاهرة تد اسستوردت المهات المشار البها ، وسلمت باستحقاق الفريبة الجبركية والفرائب الافسائية الإغرى عليها ، وادت بالفعل ما تقرر عنها بصفة ببدئية ، غانها تلسرم باداء الفرق الناتج عن التسوية النهائية ، وليس لها أن تدفع بالتقادم ، ذلسك لان المشرع بمنتضى المادة ٢٦ من تانسون مجلس الدولة رقسم ١٩٧٢/٤٧ قسد استبعد الدعوى كوسيلة للمطالبة بالدق في الملاقات بين الجهات الادارية ، واستبدل بها وسيلة أخرى تتمثل في عرض المطالبات غيما بين هذه الجهات على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع للفصل فيها بين هذه الجهات مل الجهعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع للفصل فيها بين هذه البهابين ملزم — ولما كان التقادم يلحق الدعوى دون الحق غانه لا يسرى غيما بسين الجهاسات الاداريسة ،

لذلك انتهت الجهمية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام ادارة الكهرباء والفاز بمدينة القاهرة باداء مبلغ ٩٩٠،٩٧ جنيه و ١٥ مليما .

(ملف ۲۲/۲/۳۲ - جلسة ٦/١/۲۸۲۱) .

قامسدة رقسم (٣٦) .

: المسسدا

ان الاعقساء التصوص عليه في المادة ١١٠ بند ١١ من قانون الجمسارك رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٣ يقتصر على نوع معين بذاته من المضائع وبشروط محددة وهي المهمات التي ترد من المفارج بدون قيمة بدل تالك بهذا الاعفاء لا يمتد المي كافة البضائع والدسلع ولا يشمل سوى المهمسات التي تتمثل في المسدد والآلات والتجهيزات بالبضائع الاستهاكية فيست من المهلت .

ملخص الفتوى:

ينص قانون الجمارك رقم ٦٦ اسنة ١٩٦٣ في اللادة الخامسة منه على ان « تخضع البضائع التي تدخل اراضي الجمهورية اضرائب الواردات المتررة في التعريفة الجمركية على الضرائب الأخسري المتسررة وذلك الا ما يستثنى بنص خساص ٥٠٥٠٠ و ٥٠٥٠

وتنص المادة ١١٠ من ذات القانون على أنه « يسع عسدم الاخسلال بالامناءات المقررة بموجب قوانين خاصة تعفي من الضرائب الجمركية وغيرها من الشيرانب والرسوم بشرط المعاينة : (١١) المهسات التي ترد من الخارج بدون قيهة بدل تألف أو ناقص عن رسائل سسبق توريدها أو رئض قبولها وحصلت الفرائب الجمركية عليها كاسلة في حينهسا بشرط أن تتحقق مصلحة الجمارك من ذلك » » .

ومن حيث انه يتبين أن الأصل طبقا للهادة الخامسة من تانون الجبارك خضوع جبيع البضائع الداخلة على اختلاف انواهها ومسهياتها ، للضرائب البحركية ، و اقتصر الاعفاء في المادة ، 11/11 المشان اليها علني نوع معمين بذاته من هذه البضائع عقط ويشروط بحددة بوهي المهصات اللى تسرد مسن المخارج بدون قيمة بدل تالف، ومن ثم فان هذه المغيرة لها دلالها وتسؤدي الى عدم امتداد الاعفاء الجبرى المنوة هنه التي البخسسائع والسلع كانة ، اذ لايشما الا يوعا منها وهي المهمات أي المعدد والالات والتجهيزات وهدده المترقة سبق أن أذ لخطال التجارية ولا مرية في أن السجاير بضاعة استهلاكية وكنها ليست من المهات ، ومن ثم لا ينطبق عليها الاعفاء الوارد في المادة ، 11/11 سسالفة الذي ، خاصة وإنه لا يجوز التوسع أو التياس في تفسين الاعفاءات الجبركية الخلالة ذلك للتواعد الاصولية في التواندين المالية والضريبية .

لذك انتهت الجمعية العبوميسة لقسمي الفتسوي والتشريع الن عستم

جواز اعفاء رسالة السجائر المنوه عنها من الضرائب الجمدكية وعيرها مسن الضرائب والرسوم المتررة وفقا للمادة ١١/١١٠ من قانون الجمارك رقم ٦٦ للسنة ١٩٦٣ المسار اليسه .

(ملف ۲۲/۲/۱۹۲ - جلسة ۲۰/۱/۲۸۲۱) .

قامسدة رقسم (۹۷)

: 12-49

اعتبار ما ورد بمضبطة مجلس الشعب بجلسته المعقدة بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٧٧ منطويا على تعديل لاحكام القرار الجمهوري رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٧ باعفاد بعض السسلع الراسمالية من الضرائب الجمركية ،

ملخص الفتوى ،

من حيث أنه والن كان مجلس الشعب قد أقر قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٧ باعفاء بعض السلع الراسمالية من الضرائب الجبركيسة وغيرها من الرسوم المقررة على الواردات بعد أن أضاف الى عجسز البنسد ٣٨/٨٤ جكلمة ٥٠٠ و الخ » فأصبح نصه يجرى على النحو التسالى « الات وأجهزة مسساعدة للالات الداخلة في البند ٨٣/٣٨ مثل الدوبي والمساكار، وموقفات ذاتية العركة ، أجهزة تغيير مواكيك ، الخ » .

غير أن الخلاف بين نص قرار رئيس الجمهورية المنسور بالجريدة الرسمية بتاريخ ٩ مارس سنة ٧٧ والنص الذي إقره مجلس النسسعب ليدى الا كلاما ظاهريا في التركيب اللغوى للبند المذكور لم يسؤد الى أي تصديل أو تغير في معنى أو أحكام قرار رئيس الجمهورية ، واسساس ذلك أن الالات والاجهزة المذكورة في البند المسار اليه بيسبياتها ليست هي المعلساة من الضرائب والرسوم وأنما ينصب الاعناء على جميسم الالات والإجهزة المساعدة لملات الداخسلة في البند ٣٧/٣٣ ، ما ذكر منها وما لم يسذكر ، بدليسل أن القسرار أورد كلمة « مشل » قبل أن بعد بعض هسذه الالات

بمسمياتها ، ومن ثم مان ما ورد بالبند المذكور يسكون على سبيل الشسسال لا الحصر ، ماذا ما أضاف مجلس الشسعب عبارة « الخ . . » الى عجز البنسد مان المعارة المضسافة سوهى تعنى ايضسا مدام الحصر وانهسا التهيسني لا تشكل أى تعديل في معنى النص المنشور بالجريدة الرسمية ، لهذا تسكون المنتوى الصادرة من ادارة المنتوى لوزارة المالية بتساريخ ٧٧/١٢/١٨ تسد المسابت مسحيح حسكم القسائون .

(ملف ۲/۳/۲ ـ جلسة ۲۷/۲۸/۱۸/۲۷) .

فانيا ــ اعقاء اعضاء السلكين العباوماسي والقنصلي

قاعسدة رقسم (١٨٠)

الاعفاء من الرسوم الجمركية طبقا للقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ ــ شرطه ــ ان يكون الشخص من اعضاء المسلكين الدبلوماسي والقنصلي وغيرهم من موظفي وزارة الخارجية اللين يعملون بالبعثات في الخارج وموظفي الوزارات الملحقين بهسده الميشات ،

ملخص الفنوى :

تنص المسادة الأولى من القسانون رئسم ٦٥ لمسسنة ١٩٦١ على أنه : « تعلى من الرسوم والعوائد الجمركية والرسوم البلدية وغيرها من الرسوم » . . . ولكن تكشسف وتراجيم :

الامتمة الشخصية والأثاث « بها غيه سيارة واحدة » الخاص بأعضاء السلكين الدبلوماسي والمتنصلي بالجمهورية العربية المتحسدة وغسيرهم مسن موظفي وزارة الخارجية الذين يعبلون بالبعثات في الخارج وكذلك موظفي الوزارات الأخرى الملحتين بهذه البعثات عند عودتهسم الى الجمهورية العربيسة المتحسدة .

وبها ان طالب الاعفاء لم يكن عند عودته الى مصر فى ينساير سنة ١٩٦٢ عضوا بأحد السلكين الدبلوماسى والقنصلى ولا من موظنى وزارة الخارجيسة العالمين بالبعثسات فى الخارج ولا من موظفى الوزارات الاخسرى اللحقين بهذه البعثات ، حيث ندب بقرار من وزير شنون رئاسة الجمهورية للمبسل بمكتب السيد مستشار رئيس الجمهورية بدمشق اعتبسارا من اول يوليسه سنة ١٩٥٨ تطبيقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٥ لسسنة ١٩٥٨ ، شم

عين ، بناء على هذا القرار مديرا لمكتب الاستعلامات بدهشسق ، وترتيساء على ذلك غان سيلاته لا يغيد من الاعفاء الوارد بالمسادة الأولى من القسانون رقسم 10 لسسنة 1911 ،

(ملف ۱۲/۱/۳۷ - جلسة ۲/۱۲/۱۹۳۲) .

قاصدة زقسم (١٩٣)

المِـــدا :

الاعفاء من الرسسوم الجبركينة طبطا القالون رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٦ شرطه أسان يكون الشخص مين كالوا يتنتعسون الراكات الوحدة بالاعفساءات الواردة في القانون رقم ٢٦٦ لسنلة ٢٥٦٠ الذي كان يقصر الاعفاء على اعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصسان علمر في الفسارج •

المُلحُض القتوى :

تنص النفرة التاتيبة من المسادة الأولى مسن القسانون رقسم ٣٥ السنة ١٩٥٩ على أنه : « تطبق من تازيخ فيسام الوصيدة بسين اعليسمى الجمهورية الإمناءات المنصوص عليها في القسانون رقسم ٣١٦ لمسنة ١٩٥٦ الصادر في الاطلب المصرى ٥٠ على » :

ا ... ، . . ب - كل من كان يتبتع بالاعقاء من الرمسوم والعسوائد الجمركية بسبب مبله في السفارة أو القصليات المصرية في الاطبم السورى 4 والشم الى وزارة الخارجية عند نظاه الى الأطبم المصرى لا ويخلص من هسذا النمس أن من شروط التبتع بالاعقاء الوارد به أن يكون المسائد من مسوريا من كاتوا يتبتعون قبل الوكدة بالافقاءات اللمسنوس غليها في القسانون

. وقم ٣١٦ لمسينة ١٩٥٦ الذي كان يقصر الاعفياء على أعضاء السسلكين الدبلوماسي والقنصيلي لمعر في الخسارج .

وبها أن طالب الإعقاء لم يكن قبل الوحسدة من أعضاء هذين السلكين ، ، ومن ثم غاته لا يستنيد من الاعقاء الجمركي المتصـوص عليــه في التــانون رقم ٣٥ لسسنة ١٩٥٩ المسـار اليــه ،

(نبتوی رتم ۱۱۱۵ - فی ۱۱۲/۱۲/۱۲) ٠

قاعسدة رقسم (٧٠)

البسيدا:

قانون نظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي الصائد بالقانون رقم ١٦٦ فسنة ١٩٥٤ ولائمة شروط الفده في وظفف السلكين الدبلوماسي والقنصلي لم يتعرضها بن ينتسبب من غير موظمفي وزارة المفارجيسة من الاداريين والتنابيين للعمل بالكاتب الفية الملحقة بالبعثات الدبلوماسسية مسالا المورات المفسام المورات القدر المسام المورات المفسام الوزارات الأخرى الذين صدرت قرارات من وزاراتهم بانتدابهم العمل بالكاتب الفنية الملحقة بالبعثات التبديلية الجمهورية لمربيسة المتحدة في المسارح لا يشترط المهتمم بهذا الاعفاد صدور قرارات بالتدابهم من وزارة الفارجيسة المتعدد المشارح الوادة المارجيسة المتعدد المشارح الوادة المارجيسة المتعدد المشارح المارسة المنابعة من لائحة شروط المارحيمة المتسار

ملخص الفتوى :

لما كانت حكمة الاعفاء الجمركي المقرر بالقانون رقم 70 لمسنة 1971 - في شان اعفاء اعضاء البعثات التمثيليسة للجههسورية العربيسة المتحسدة في المؤلفة والمسادية المتحسدة في المخارج وموظفيها الملحقين بها من الرسوم والعوائد الجبركية وهسو القانون الذى أعيد المبل بأحكامه بموجب القانون رقم ١٤٨٨ اسسنة ١٩٦٢ ... كمسة - تتحقق في شسان أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنمسلي تتحقسق كسذلك. بالنسبة لموظفين الإداريين والكتابيين وغيرهم من الموظفين السذين يلحقسون... ببعشسات الجمهورية العربية المتصدة في الخارج ،

ولما كان عانون السلكين الدبلوماسي والقنصلي الصادر بالتاتون رتسم الوزارات المنة ١٩٥٤ قد اجاز لوزير الخاص الشحفل وظائف مستشارين أو الأخرى بالانساق مسع الوزير المختص الشحفل وظائف مستشارين أو سكرتاريين أو ملحقين فنيسين بعشات التبليسل الدبلوماسي ، وأنه بغسير اخلال بما الوزارات ذات الشأن بن حق التوجيه والاتمسال المباشر بالمحقين القنيين التابعين لها ، يسكون اللحقيون خاضسمين لاشراف رئيس المعقة — كما أن لائمة شروط الخدمة وزاورة الخارجية قسد أجازت أن يلحق بالمهمئات المصرية موظفون بن الكابرين الاداري والكتابي بالسديوان المسلم للقيام بما يعهد البهم على أن يكونوا حاصالين على شهادة المجارة المتوسسطة أو ما يعادلها على الاتل والانتقل درجاتهام عن السابعة ولا تسزيد عسلى الخام سيسمساسية.

ولم يتعرض القانون ولا لاتحة شروط الفدمة لموظفى وزارة الخارجية لمن ينتدب من غير موظفى عسدة الوزارة من الاداريين والكتابيين للعمسل، بالكاتب النية الملحقة بالبعثات الدبلوماسية وبذلك يكون هؤلاء الموظفسون تابعين للوزارات المنتدبين منها مع خضوعهم الاشراف رئيس بعطة النمفيسلة الدبلوماسي ،

ولا كان الاعفاء النصوص عليه بمقتضى أحسكام القسانون رقسم ١٥٠ اسنة ١٩٦١ المشار اليه يتناول كافة موظفى الوزارات الاحسرى السنين صدرت قرارات من وزاراتهم بالتدابهم للمهل بالسكاتب النبيسة المحقسسة بالبعثات النبيئيلية للجمهسورية العربيسة المتصدة في الخسارج وذلسك دون اشتراط صدور قرارات بالتدامهم من وزارة الخارجية ، ولا وجسه للتقيسست

بالشروط الواردة بالمادة السابعة من لائحة شروط الخدمة المذكورة بالنسسية لهم اذ نِ أَ هِذه اللائحة متصبيرة على موظفي وزارة الخارجيسة دون موظفي الوزارلت الأهرى حد وبصدور قرار مسن الوزارة التابعين لها باندابهم الى احد المكاتب الفئية الملحقة بالبعثيات التوليلية في الخارج يسكون تسد تحتق بالنسبة اليهم معنى الالحاق بالبعثات التوليلية بالخسارج المتصود في القانون رقم 10 لمسئة (1919 المشار اليه عليه يتسرب عليسه احتيتهم في أن يتهتبوا بالاعتساء الجهبركي .

(المتوى رقم ١٠٤١ – في ١١/١٠/١٩٦٢) .

قاعسدة رقسم (٧١)

: Name of Fi

بعواز خرار الاعفادات الواردة بالمادة مرا 11 من القاون رقم 41 اسنة المستخدم وبالشروط الواردة بالمادة ٣٧ من التحتسب التنفينية في ظهل العبسل المحكامة على المنتجبين من الوزارات والمكاتب التفاضية بالبعثات الدبلوماسسية بالمنتسبارج والمكاتب التفاضية بالبعثات الدبلوماسسية

ملخص المنتوي:

تقدم بعض المنتدبين بالماتب الثقافية المحقة بالبعثات الدبلوماسية

بالخارج عقب انتهاء ندبهم بالنماس لوزير المالية بأن وزارة الخارجية أنسادت بكتابها رقم ٨٨١ه في ١٩٨٢/١١/٢٠ أن المادة ٨٨ من القانون رقم ٥٠ لسينة ١٩٨٢ تجيز تكرار الاعفاء الجمركي للعاملين المنتبين بالمكاتب الثقافية الملحقة بيعثات التمثيل في الخارج ، بنظرائهم من العاملين بتلك البعثات من اعضاء الملك السياسي ، وعلى هذا الأساس تم شحن امتعتهم الشخصية المستعملة بعد انتهاء غترة ندبهم بالخارج ، وطبقت وزارة الخارجية الاعفاء النهائي على البعض على حين طبقت البعض الآخر الاعناء المؤمَّت ؟ بحجة أن بانون الإمفاءات الجمركية رقم ٩١ لسنة ١٩٨٧ لم يتمرض بالالضباء للقباتون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٤ الذي تصر الاعهاء بالنسبة لمسوطهي الوزارات الأخسري اللنتدبين بالمكاتب الغنية الملحقة بالبعثات التمثيلية بالخارج على مرة وأهبدة ققط . ولما كانت المادة ٨٨ سالفة الذكر قد وردت مطلقة بغير قيد كبيسا أن القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ لم يتضمن اي قيد على تكوار الاعفاء الجمركي لموظفي الوزارات الاخرى أسوة بنظرائهم في وزارة المجارجية ، لمسؤلك طلب هؤلاء المنتبين تكرار الامناء المترر لهم وسواهم من بوظني الوزارات الأخرى وعدم التزامهم بسداد الرسهم الجمركية ، بينما رأت مصلحة الجمهارك تصر الامناء الجبركي بالنسبة للمنتدبين من الوزارات الأخرى على مرة واحسدة .

وهسما ثهذا الخلاف عرض الموضوع على الجمهية الهمهمية لتسسمي المنتزي والتشريع فاستبانت من نص المادة 1 من القسانون رقم ه 1 لبيسينة ألم المنان اعلم اعتماء البعثات القيلية لتجمهمورية محر العربية ألم المناز في شأن اعلم اعتماء البعثات القيلية لتجمهمورية محر العربية ألم المنازج وموظفيها الملحقين بها والموظفية المحاربن لعيلسات الأمج المحمينة والوكالات المتصمسة من الرسوم والموائد الجمركية والرصوم المحلية أن المشرع امنى من الرسوم والموائد الجمركية والرسوم المائية وغيرها المبلية وغيرها المبلية المنازجة الشخصية والاثاني (بها لمبيا سيارة والمضاء) لاعضاء السلكين المبلوماسي والتمائي وغيرهم من موظفي وأرادة الأخرى الملحقين بهذه المهلك عنسد عوفتهم الى المبلا مستبداع المنازجية المنازعة المنازعة المهلك عنسد عوفتهم الى المبلد بسبب اللقل أو أنهاء الخدمة أو الانسالة الى الاستبداع

وأسرهم في حالة الوفاة وقد ألغى القانون رقم ٦٦ أسسنة ١٩٦٣ باصسدار نظام الجمارك في المادة ٢ من القاتون رقام ٦٥ لسنة ١٩٦١ المسار اليه . ثم صدر القسانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٥ بالغاء ما جاء بالقسانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه خاصا بالغاء العمل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ المشار اليه ، وبالعمل باحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦١ ، على أن يكون الاعفاء لمرة واحدة للذين بنتدبون للخدمة في الخارج ويستخدم سريان هذا الاعقاء بتكرار خدمتهم في الخارج ، فهذا القانون تضممن حكمين : الأول الفاء ما جاء بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ خاصا بالغاء العمل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ وبذلك أعاد القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ الى الوجود والعمل به وثانيهما وضع قيد جديد على تطبيق أحكام القانون رقم ٦٥ أسنة ١٩٦١ وهو قصر الاعفاء على مرة واحدة ، باعتباره من ضوابط الاعفاء المقرر والذي يدور معه وجودا وعدما وعلى ذلك فالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٤ أهاد القسانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ الى الحياة وأدخل في نسجه قيدا على تطبيقه فأسيح حزءا منه ، وبصدور القانون رقيم ٩١ لسينة ١٩٨٣ بتنظيهم الامنساءات الجمركية أعنى المشرع من الضرائب وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقسة بها وبشرط المعاينة في المادة (١١٥ منه الأمتعة الشخصية والأثاث الخساص باعفاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي لجههورية مصر العربية ، وموظيفي وزارة الخارجية العاملون بالهيئات الدبلوماسية بالخسسارج ، وموظسسفي الوزارات الأخرى الملحقين بهذه البعثات والمعارين لهيئات الأمم المتحدة . . وبالشروط الواردة في المادة ٣٧ من اللائمة التنسنية بهذا القانون والغي في المادة ١٣ منه الاعفاءات الجهركية وغم ها من الضر اثب والرسوم الملعقة بهسا والمنصسوس عليها في القانون رقم ١٩٦٥ لسنة ١٩٦١ .

ومن حيث أن هذا الألفاء يضمل ما ورد بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ في الصورة التي تضاف بها التي الحياة بعد الفائه بقانون الجسارك طبقا للقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦١ الذي اتحد معه واصبح جزءًا منه ، وبسذلك: غان الالفاء الذي أورده القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٢ الذي انصب على القانون. ٥٠ لسنة ١٩٦١ انها ينصب عليه بعد امادته الى الحياة بالقانون رقسم ١٤٨ لسنة ١٩٦٧ وبا الدخله عليه بن قيد غضلا عن أن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٨٧ المشار اليه اماد تنظيم موضوع الإعقاء تنظيما شمايلا غيكون هو وحده الواجعيه العمسسل بسه .

(ملف ۲۹۷/۸/۳۷ - جلسة ۲۰۱۸/۵۸۳۷) .

قاعسدة رقسم (۷۲)

: المسلما

ان الاعفاء المقرد بمقتضى اللائحة الجمركية لرجال السلكين السمياسى والقصلى من رسوم الصادر والوارد لا يمتد الى غيرها من الضرائب والرسوم التى لا يوجد في شمانها اعفساء هساص •

ملخص اللفتوى :

بالرجوع الى القانون رقم ١٤٢٧ استة ١٩٤٤ الخاص برسم الأيلولة على التركات يتبين أن المادة ٤٦ توجب على مصلحة الضرائب أن تعطى كل ذى شأن بناء على طلب شهادة برسم الأيلولة المستحق وما دعع منه وذلك في مدة لا تتجاوز أسبوعين . ثم حظرت المادة ٤٧ على موثقى المقود الرسمية وكتاب المحاكم والموظنين والمأبورين المهوميين الذين تخولهم صفتهم تصرير أو تلقى المقود أو المحررات سواء كانت رسمية أم عرفية أو القيام باجراءات التسسجيل والقيسد .

« وحدا ذلك تحصل عوائد الأرصفة والشابلة وكذا اذا انتفى الحسال عوائد التغزين . والاباتات والهويسات والتبكين واختام الرصاص والرغائي
 والكشوفات الخطبنا للنظامات المعبول بها الآن » .

كما تقضى المادة التاسعة من طك الكائحة بأن تمفى من المراجعة ومن

رمنوم الضاهر والوارد الاشياء المنفنوص عليها فيها ، ومنها الاشياء المصندة الملاستخبال الخاصة بالوكلاء السيالسيين التناصل الحبوميين ومن ينوبون عنهم وكذلك امتعدهم التصكفية وذلك بالشروط المبيئة في قلك المسادة .

ويتضع من هذه النصوض أن المادة الثامئة تتناول نوعين مختلفين من الضرائب أو الرسوم وهما رسوم السادر والوارد التي تحصل ومتا المماهدات والانسانات ، ورسوم الأرضفة والشيالة وبنا اليها وهذه تحصل وقتا للنظم المتعسسول بهسسا ،

ثم نظمت المائة الذائسة احكام الإعماء وقسد جاءت هسده الإحسكام
بعصورة على أحد فذين الفوهين وهو الخانس برسسوم المعادر والوارد وبن
عم غلا يمكن أن يعتد هذا الحكم الى الرسوم الداغلة في النوع الثاني بهشمولة
انها رسوم جمركية اضافية تأخذ حكم الرسوم الاصلية استحقاقا واعماء
الان الإعماء من الضرائب والرسوم استثناء من القاعدة فسلا يجوز التوسنعم
عن تعسيره سوعلى ذلك غلا ينسحب الإعماء المنصوص عليه في المادة الناسمة
المغلومة الذكر على أية ضريبة أو رسم جهزكل خلافة رستنم الصادر والوارد .

أما النصى في بعض التشريعات الكاصة بالفيرات الجبركية الأهسائية كنوائد الرصيف ورسوم الانتاج والاستهلاك على أنها قحصسل مع رسسوم الوارد والمسادر وبالشروط التى تحصل بها هذه الرسوم عليس مؤداه احتساء المهادة عن هذه الخبراتب حكيا مهائلا لحكم ضريبة الوارد والمسادر انسسا يضمر بحث النصوص في نطاق النحصيل وشروطة ولا يجاوزه الى استحتاق الضريبة ابتداء أو الاعقاء منها عكلاهها حالة تانونية المرجع غيها الى أهسكام المحاليين المسائر باشتاء الضريبة أو الرسم ، أبا التحصيل غلا عمدو أن يكون المسائر باشتاء الفريعة المربية التي تكون تد استحقت عمسلا جمنشي التسمائون .

مثال ذلك المادة الثامنة من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٣٠ بتعديل التعريفة التمريفة (معدلة بالقانون رقم ١٩ لسسنة ١٩٥٠) التي تقضى بأن تفسر في

عوائد رصيف تعادل عشر قيبة رسم الوارد والمسادر على البضسائع التي تترغ في الموائد على رسوم التورغ في الموائد على رسوم الموائد على رسوم المهادة والمسادة الثالث من المسوم المسائد والمسادة الثالث من المسائد في ٢٣ من مارس سنة ١٩٣٣ الخاص بغرض رسم المسائد أو استهلاك على ورق اللعب التي تنص على أن يكون تحصيل الرسسم مسع رسوم الحبرك وبذات الشروط التي تنصل بها هذه الرسوم . غيلا ريب أن المتصود بدنين النمين وما يماثلها هده أن يتبع من اجراءات في تحصيل المرائب المبركية المسادرة في شائها هذه التشريعات ما يتبع من اجراءات في تحصيل رسسوم المسائد والوارد .

أما الاعفاء فلم يرد في شائه نص ومن ثم فلا يمند الاعفاء المتسرر فالنوفا من رسم الوارد والعمادر الى غيرهما من الرسوم الجمركية الاضافية .

أما بالنسبة الى الرسوم الجبركية المفروضة في المواني لحسسة مجالسها البلدية مائه يتبين من الرجوع الى المقانون رقم 18 المسنة: ١٩٤٤ الخاص بالمجالس البلدية والقروية أنه ينص في المادة ٢٣ منه على أن يسكون لهذه المجالس حق مرض رسسوم منها الرسسوم على المسادر والوارد في المواني سكيا نص على أن تمسين بمرسوم القواحد الخاصة بتحديد أساس هذه الرسوم وكيفية تحصيلها ولحوال الاعناء منها سوقد صدر هذا المرسوم في ٥ من نوفهبسر سنة ١٩٤٥ ونص في النادة ٢١ منه على أحسوال الاعتاء من الرسوم التي تفرضها المجالس علم يتضمين هذا المنص شيئا مسن المعناء من الرسوم المنادن والوارد على المساول المناد والوارد على المساول المنادن والوارد على المساول المنادن والوارد على المساول المنادن والوارد على المساول المناد والوارد على المساول المنادن والوارد على المساول المناد والوارد على المساول المناد والوارد على المساول المناد والوارد على المساول المساول المناد والوارد على المساول والوارد والوارد والوارد على المساول والوارد على المساول والوارد على المساول والوارد على المساول والوارد والوارد على المساول والوارد على المساول والوارد وا

أما الاعناء فلم يرد في ثمانه نص وبن ثم فلا يهند الاعناء المتسرر قانونا بهن رسم الوارد والصادر الى غيرهما من الرسوم الجمركية الاضافية .

لها بالنسبة الى الرسوم الجمركية المنروضة في المسواني لحسساب مجالسها البلدية عاته يتبين من الرجوع إلى القانون رقم ١٤٥٥ اسمالًا ١٩٤٤ تلخاص بالمجالس البلدية والتروية أنه ينص في المادة ٢٣ منه على أن يسكون

لهذه المجالس حق قرض رسوم منها الرسوم على الصادر والوارد في الموانىء
حكما قص على أن تعين بمرسوم القواعد الخاصة بتحديد أسساس هدفه
الرسوم وكينبة تحصيلها واحوال الاعقاء منها حود صدر هذا الرسوم في
عن بن توغير سنة ١٩٤٥ ونص في المادة ٢١ منه على أحوال الاعقساء بسن
الرسوم التي تفرضها المجالس غلم يتضين هذا النص شيئا بن الاعفاء بسن
وسسوم المسادر والوارد ه

وكذلك نص في اللدة ٢١ من المقانون رقم ٩٨ اسسنة ١٩٥٠ الخاص مجلس بلدى الاسكندرية على أن المجلس أن يفرض رسسوما مسسئلة أو مقتلقة بنسب مئوية الى بعض الضرائب أو الرسوم الجبركية ، ومنها رسم المسادر والوارد وقد سكت هذا النص عن مواجهة الاعناء في هذا النسوع الأخير من الرسوم في هين أنه نظم الاعناء من رسوم آخرى كالرسم الايجارى الذي يدعمه شاغلوا المبسائي ،

وقد نضمن القانون رقسم ۱۶۸ لسنة ۱۹۰۰ الخساص بمجلس بسلدى يورسميد أهكاما صائلة لما ورد في قانون مجلس بلدى الاسكندرية .

واذ كان لابد للامفاء من أية شريبة أو رسم من نص صريح في التانون قان الاعفاء من رسوم المسادر والوارد المنروضة في المواني لحساب المجالس البلسسسدية .

استندا الى أحكام القاتون رقم ١٤٥ أسنة ١٩٤٢ الخاص بالمسالس المبية المبينة ١٩٤٢ الخاص بالمسكندرية البينة ١٩٥٠ الخاص بمجلس بلدى الاسسكندرية أو القانون رقم ١٤٨٨ لسنة ١٩٥٠ الخاص بمجلس بلدى بورسعيد ، يسكون غير جائز في آية حالة بن الإهسوال .

أما ما تشير اليه المالية من أن مبدأ المعاملة بالمثل والمجاملات الدوليسة على العموم تقتضى اعتباء رجال السلكين السبباسي والقنصلي من جويسم المشراكية والرسوم غلايفير من النظر المتقدم لأن الاعتساء منها لا يسكون الا مهتضى قانون كها سبوق القسول .

وبتناء على ذلك يكون قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٠ من يونيية مسنة ١٩٤٨ بمنع الصلك الاجنبي الدبلوماسي والقنصلي في مصر ذات الاجتابات الجهركية المهنوحة لاعضاء السلك المسرى الدبلوماسي والتنصسلي في الخارج وبعين الحدود والشروط المقررة ، باطلا لمجاوزة، حدود القانون .

على أن للحكومة أذا شباعت أن تعالج هذا الأمر أما باستمسدار تأمون. يحتق الأغراض التي تتوخاها أو بعقد اتفاقات مع أدلول ذات الشبسان تكون. لهسا قسوة القسانون .

لذلك أنتهى تسم الرأى مجتمعا الى ما ياتى :

أولا — أن الإمغاء المقرر بمتضى اللائحة الجيسركية لرجال السلكين السياسي والقنصلي من رسوم الصائر والوارد لا يمتسد الى غسيرها مسن المضرائب والرسمم كموائد الرصيف ورسوم الانتاج والاستهلاك والرسسوم المغروضسة في الحسواني .

ثانيا ... أن للحكومة أن تستصدر قانونا باعفساء المثلين الدبلوماسيين من كافة الشرائب والرسوم وفقا لبدأ المالملة بالمثل .

(منتوی رقم ۱۵۱ - فی ۱۹/۳/۱۱) .

قاعسدة رقسم (٧٣)

: المسالة

القانون رقم 10 نسنة 1971 في شان اعتساء اعضاء البطات التطليق للجمهورية في الخارج — نصه في المادة الأولى على العناء الامتمة التسخصية والآثاث بما فيه سيارة واحدة من الرسوم في حالة المسودة الى الجمهسورية بسبب النقل أو أنهاء الخدمة أو الإحالة الى الاستيداع — مناط ذلك أن تكون هذه الاثمياء قد مضى على تملكها واستعمالها سنة أشهر على الاقل سحسائيه هذه الفقرة من تاريخ صدور قرار البقل لو انهاء الفسمة أو الاسالة الى الاستنفاع من الجهة المفتصة به سواء كانت وزارة الفارجية بالنسسية الى موظفيها أو وزارة الخرى - لا عبرة بالتاريخ القملى لتنفيذ هذا القرار سواء كان سابقا على تاريخ صدوره أو لاحقا له •

ينخص الفتوى :

ان المادة الأولى من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ في شأن اعناء اعضاء البعثات التبثيلية للجمهورية العربية المتحدة في الخارج تنمى على أن « تعفى من الرسوم والعوائد الجبركية والرسوم البلدية وغيرها من الرسوم المطلبة في الطيمي الجمهورية العربية المتحدة ولكن تكشف وتراجع :

الإمتية الشخصية والاتصلى للجمهورية المدينة المتحدة والخساص باعفساء السلكين الدبلوماسي والتنصلي للجمهورية المدينة للتحدة وغبيرهم مسن موظفي وزارة الغارجية الذين يعملون بالبعثات في الخارج وكسفلك موظفي الوزارات الاخرى الملحقين بهذه البعثات فند مودتهم الى الجمهورية المدبية المتحدة بسبب النقل أو انهاء الخدمة أو الاحالة الى الاسستيداع وأسرهم في سنة الشهر على الألم عند صدور قرار النقل أو انهاء الخدمة أو الاحسالة الى الاستيداع ، وبشرط الحصول مقدما على موافقية رئيس البطسة التي الاستيداع ، وبشرط الحصول مقدما على موافقية رئيس البطسة الذي وترسل صورة منه فسورا الى وزارة الغارجية وتسييع هذه الامتسوم والمسبوات الجمركيسية عبلى المسيارة أذا تسم التمرف بهبا قبيل مغي سنتين من تاريخ دخولها الجمهسورية المربية المتحدة ما لم مغي ساتين من تاريخ دخولها الجمهسورية المربية المتحدة ما لم

ويؤخذ من هذا النص إن اعفاء الامتمة الشخصية والآثاث (بما فيسه بسيارة واحدة) الخاس باعفاء السلكن الدبلوماسي والقنصلي للجمهسورية

المربية المتحدة وغيرهم من موظفى وزارة الخارجية الذين يعملون بالبعث المته في الخارج وكذلك موظفي الوزارات الأخرى اللمعتين بهذه البعثات ؛ واسرهم في عالة الوغاة ، من الرسوم والعوائد الجمركية والرسوم البلسدية وغسيرها من الرسوم المجلية ، يكون في جالة عودتهم الى الجمهورية العربية المتصدة بسبب النقل أو انهاء الخدمة أو الاحالة الى الاستيداع ، عذاك بالشبرعط المواردة في النص ، وإن مناط هذا الاعفاء وشرط التمتع به همو أن تسكون هذه الأشبياء قد مضبت على تملكها واستعمالها سنة اشمهر على الاقل عنسد صدور قرار النقل أو انهاء الضمة أو الاحالة الى الاستيداع ، أي أن العبرة في الاعتداد بهذه المدة انها هي بتساريخ مسدور القرار من الجهسة الادارية المختصة التي تملك اصداره . سواء كانت هي وزائرة الخارجيسة بالنسية الى اعضاء السلكين الدباوماسي والتنصلي للجمهورية العربيسة المتحدة وغيرهم من موظفي وزارة الخارجية الذين يعملون بالبعثات في الخارج 4 أو هي الوزارة النابع لها الوظف الملحق بهذه البعثات ، وذلك بغض النظـر عن التاريخ الفعلى لتنفيذ هذا القرار ، أي سوء كان التنفيذ سسابقا عطى صدور، القرار أو لاحقاله ٤ بشرط وجوب أن يكون مضي مدة سستة الأشسيس. المذكورة على التبلك والاستعمال سابقا على تاريخ مسدور ترار النقال او انهاء الخدمة او الاحالة الى الاستيداع ومتصلا به وقسد رات الجمعيسة العبوسية الاكتفساء بتقسرير البسدأ في هسذا الخصوص ، وترك تطبيقاته في الاستفسارات المعروضة لادارة الفتوى والتشريع لوزارة الخارجيسة لكي تتولى أنزال حكم القانون في كل حالة بحسب ظروغها في ضوء هذا المبدأ .

لذلك انتهى الراى الى ان الاعتسداد فى تطبيسق شرط سنة الإشسهر المنصوص عليه فى المادة الاولى من القانون رقسم ٦٥ لسسنة ١٩٦١ آتسف الذكر ، انها يكون بتاريخ صدور قرار النقل أو انهاء الخسدمة أو الاحسالة الى الاستيداع من الجهة الادارية المختصة التى تبلسكه ، مسسواء كانت هى وزارة الخارجية بالنسبة الى أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى وغيرهم الى الاستيداع من الجهة الادارية المختصة التى تبلكه ، مسسواء كانت هى

وزارة الخارجية بالنسبة الى اعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى وغيرهم من موظفيها الذين يعملون بالبمثات فى الخارج ، أو الوزارات الاخرى التسابع لها الموظفون الملحقون بهذه البمثات وذلك بتطع النظر من تاريخ تنفيذ هذا المترار ، سواء كان سابقا على تاريخ صدوره أو لاحتاله ، ويفر ترط وجوب أن يكون مضى ستة الافساس المشار البها على النبلك والاسستمال

سابقا على تاريخ صدور القراد ومتصلا به .

(ملف ۱۲/۱/۸۷۷ <u>— جاسة ۲۱/۷/۱/۲۱) .</u>

ثالثا - اعفساء المصريين العسلماين بالخسارج

قاعسدة رقسم (٧٤)

: 14-41

الاهفاءات الجبركية المقررة بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٨ - الاعفاءاء الذى كان مقررا بالقانون المشار اليه من الممومية بحيث يفيد منسه جميسع المالين خارج الجمهورية ايا كانت الجهة التى يعلون بها مادام عملهسسم بالخارج بموافقة الجهات المفتصة - المالين بجلمعة الدول المربيسة الذين المتحت خاروف عملهم أن يعملوا بالتخارج ينهدون من هذا الاعفاد .

ملخص المفتوى:

ان المسادة 1 من التانون رقسم ٧٦ لسنة ١٩٦٨ المشسار اليه كانت
تنص على أن « تعنى من الفرائب الجمركية وغيرها من الفرائب والرسوم
الامتعة الشخصية والآثاث وسيارة واحسدة الخامسة باعضساء البعثسات
واجازات الدراسسية . . » كما كانت المسادة ٣ تنص عسلى أن « تصسرى
الاحكام المتتدمة على المعارين والمنتعبين للعمسل بالخسارج من العساملين
بالحكومة والقطاع العام والعاملين بالخارج بموافقة الجهات المختصة بشرط
الا تقل مدة العمل بالخارج عن سنة » ..

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أن الاعتساء الذي كان مقسررا بالقسانون رقم ٢٦ اسنة ١٩٦٨ المشار اليه كان من المعومية بحيث يقيسد مفه جميع المعالمين خارج الجمهورية أيه كانت الجهة التي يعملون بهسا مادام عهلهم بالخارج بموافقة الجهات المختصة ومن ثم غان العالمين بجامعسسة الدول العربية الذين التنفيت ظروف علهم أن يعملوا بالفسارج يفيدون من هذا الامفاء لائهم بعنبرون من المالمين بالخارج بموافقة الجهات المختصة ، بمسخرهم المهل بمكاتب الجامعة قد تم ولا تسمك بموافقية المسملطات المختصبة بجههورية محمور العربية .

من أجل ذلك أنتهى رأى الجمعية العمومية الى أحقية السيدين في الاعتادات المقررة بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٨ المسسار

(ملف ۱۹۷۳ – جلیسة ۲/۳/۱/۳۲۶) ،

رابعا ب اجفاء السكيقوية للدائية الطبية تضاءن الشموب الأفريقية والأسيوية

قاعدة رقيم (٧٥)

: (4----4)

مدى نبتم السكرتارية الدائمة فيظهة الضباين الشبهوب الإفريقيسة. والاستسبيرية بالإعفاء من الرسيسيم الهيريجة .

بطيفهم اللفتوي :

يبين من نص المادة اللقاية من القيانون رقسم 11 المسبقة 1971 ان المسرع على من الرسوم الجبركية المواد والأمسيقات التي تسسستوردها السكرتارية بصفة علمة بطلقة وذلك بشرط أن تكون لازمة انشاطها ومتبقسة مع طبيعة عملها ، ولما كاتب السيارة تدخل في عموم لفظي المواد والامسيقات وكانت لازمة ومتفقة مع نشاط المسكرتارية فاتها تعفى من الرسوم الجبركية . ولا وجه للقول بتكون عرف يقضى بعدم اهفاء السييارات سن الرسسوم الجبركية الا اذا سبيت في النهى المترر للاعقاء ذلك لأن المسرق لا يتسكون الا في المجالات التي تتسع له ، ولا يحتج به الا عند تبطف النص وطالميا. أن الفرائب والرسوم الجبركية تخضع لقاعدة علية لا يحكن المسرف أن ينبسا بالمدها أنها لا يتبكن المسرف أن ينبسا في هسدذا النطساق ،

نذلك انتهى رأى الجمعية العبوبية لقسهى الفتوى والتبريع إلى تمتع السكرتارية الدائمة للنظمة تضامن الشعوب الافريقية والإبسيوية بالاعفياء في الحسالة المعروضية .

(ملف ۲۰/۲/۱ - جلسة ۲۷/۱۰/۱۰) ،

خامساً ــ اعفاء ما تستورده وزارة الحربية والمسانع الحربية

قاعسدة رقسم (٧٦)

: 14----45*

قسرارات مجلس الوزراء المسلارة في ١٩٥٩/١١/١ و ١٩٥٠/٢/١ من المرابية مسن و المسلامة الحربية مسن المرابية والمسلام المربية والمسلام المربية والمسلام المربية والرسوم الاضافية الأخرى ساستبرار العمل بهذا الاعفاء بعد تعديل الكثافة المجركية بالمقانون رقم ٧٠٥ فسنة ١٩٥٥ سام عدم شسموله لرسوم المبلاية المستوقة على المضائع المستوردة المجهات المشار اليها ما لم يصدر قرار جمهورى باعفائها من هسذه الرسوم و

ملخص الفتوى:

ان مجلس الوزراء ترر بجلسته المتعدة يوم ١٠ من نوغهبر سسئة ١٩٤٣ اعناء الذخائر والاسلحة والطائرات والنبابات المعفحة من الرسسوم الجبركية وكافة الرسوم لإشافية الاحسري ثم ترر المجلس بجلسسة أول من براير سنة ١٩٥٠ جعل هذا الإمعاء شساملا جيسع با تسستورده وزارة الحربية والبحرية ٤ وبجلسة ٢٥ من غبراير سسنة ١٩٥١ قسرر المجلس مريان هذا الاعفاء على جميع ما تستورده المساحة العربية من أسساحة وخيرة وطائرات ، ويتاريخ ١٩٠ من تكوير مسئة ١٩٥٥ صدر القسانون وخيرة وطائرات ، ويتاريخ ١٩٠ من احكم اللائمة الجمركية المسادر به الاسر العالى في ٢ من ابريل سنة ١٨٥٨ عديلا من شسانه أن اصبحت بها الاسر العالى في ٢ من ابريل سنة ١٨٨٨ عديلا من شسانه أن اصبحت الفترة ثانيا من المادة التاسسعة من هذه الملائحة تنص على ما ياتى : «تعنى من رسوم الوارد والصادر والرسسم التيسمي والقيسمي الغساق ورسم الاستهلاك وعوائد الرصيف والرسسوم البلدة ولكلها تسكشف

وتراجع : ١ ـــ ٢٠٠٠ - البضائع والأشياء التي يصدر باعفائها قسرار من... مجلس الوزراء » .

ولما كان هذا التانون تد استحدث الإعفاء من الرسوم البلدية بالنسسبة . الى البضائع التى يصدر ببياتها قرار من مجلس الوزراء فقسد ثار الخسائف فيها اذا كانت قرارات مجلس الوزراء المشار ليها وهي سسابقة على تاريسم الممل به تعتبر منضبنة الإعفاء من هذه الرسوم أيضا أم يتتصر الإعفاء. الذي تضت به على الرسوم الجبركية وهدها .

وقد عرض الموضوع على الجمعية المهومية القسسم الاستشاري. للفتوى فاستبان لها أن الفقرة ثانيا من المادة التاسسعة حسن اللاتحة الجمركية الصادر بها الاسر العالى في ٢ من ابريل سسنة ١٨٨٤ بعسد تعديلها بالقانون رقم ٧٠٥ لسنة ١٩٥٥ تقص على أنه ﴿ تعسفى من رسسوم الوارد والمسادر والرسم التيمي والتيمي الافساق ورسسم الاستهلاك ومؤاند الرصيف والرسوم البلية ولكنها تكشف وتراجع : ١ - ٢٠٠٠٢ البضائع والاشياء التي يصدر باعقائها قرار من مجلس الوزراء »

ومفاد هذا النص أن لمجلس الوزراء أن يقرد أعفاء بفسائع وأنسياه. معينة بن الرسوم الجبركية والرسوم البلدية المنصسوص عليها في هدفه المددة وذلك بأن يصسدر بيانا ببضائع وأشياء يقرر أنها خاصصة للاعفاء المدسار اليسك ،

و لما كان اعبال الاثر الفورى لهذا النص يقتضى عسدم سريان الاعتساء .
الذى قرره الا بالنسبة الى ما يصدر به قرارات من مجلس الوزراء بعسد
تاريخ العمل به ، وذلك ما لم تكن هناك قرارات من هذا المجلس سسسابقة .
على هذا التاريخ نيظل معبولا بها في نطساق الاعتساء السذى قررته الى أن.
يمسدر من المجلس قرارات أخرى معتلة أو ملفية لهسا .

ومن حيث أن ترارات مجلس الوزراء الصادرة بتاريخ ١٠ من نوامبسور. سنة ١٩٤٩ واول نبراير سنة ١٩٥٠ و ٢٥ من نبسراير سسنة ١٩٥٩ تسد قضت باعفاه ما تستورده وزارة الحربية والمسائع الحربية من الرسسوم الجمركية والرسوم الإضافية الاخرى وانتصر الاعنساء على هذه الرسسوم دون أن يمند الى الرسوم البلدية ومن ثم فلا وجسه لاعفساء ما تسستورده وزارة الحربية والمسساقع الحربيسة من الرسسوم البلدية الا اذا صسدر قرارة بديا المعاء استنادا الى الفقسرة ثانيا من المسلوم الماسعة الدربيسة قرارجنهورى بهذا الاعفاء استنادا الى الفقسرة ثانيا من المسلوم المسلوم

لهذا انتهى راى الجمعية الى أن اعفساء البضائع المستوردة لوزارة الدربية والمسانع الحربية من ألرسوم الجبركية بهتنضى قسرار مجلس الوزراء مسالف الذكر مقصور على الرسوم الجبركية والرسسوم الإشافية والرسوم البلدية وذلك الى أن يصدر قرار جمهورى يقسرر اعفساء هده البضسائع من الرسسوم الإفسية ،

(منوی رشم ۱۳۷ - فی ۱۰/۳/۱۲۲۱) .

من اللائمسة الجمركية الشسال اليهسا .

سادمنا ــ الاعفاء المقرر اللهيئة العربية التصنيع

قاعدة رقسم (٧٧)

البسسفا :

احقيّة الهيئة العربية القصيع في الأفاقة من هسكم الاعشماء المجسركي الوارد بالقائون رقم ١٥٠٠ لسنة ١٩٧٦ على ما تسستورده من مسستازمات الانتساج المسنى والصمناعي •

ملخص التفتوى :

من حيث أن الهيئة العربية للتصنيع قامت ليس فقط لبناء قاصدة للمناعات الحربية ، وإنها أيضا للاسسهام في نقسل التكولوجيا المطسورة الى المالم العربي والعبل على التقسيق بين الدول الأعضاء في مجسال تطوير الصناعات المتقدة والمساهمة في اعداد الغبرات النتية والادارية التي تكل اقامة وأنهاء وتطوير المناعات المتقدة في الدول الأعضاء بما يواكب التطور المعالي وذلك حسبها جاء بالمادة الثانية من اتقاتية تأسيس الهيئت كانت المادة الثانية في المواد من ١٢ الى ١٩ ولساكات المادة التأمية في المواد من ١٢ الى ١٩ ولساكات المادة التاسعة من القانون رقم ١٥ السنة ١٩٧١ قد خامت مريحت في النص على اعناء الهيئة من الشرائب والرسوم من كل ما تستورده سن المادارج مما يكون لازما لانتاجها أو لسني العمل بها لمان هذا الاعناء يشمل بنا المادارة والتي يعتبر بلا ربب ما تستورده الهيئية من مستوردات الناج الراديسو والكاسسيت الماؤها وتطويرها أحد أهداف الهيئة ولقد جاء النص على ثلك صراخمة في والطيفزيون بحسبانها تدخل في مدلول المستاعات المتطورة والتي يعتبر المائة ها وتطويرها أحد أحداف الهيئة ولقد جاء النص على أن ١٤ مداخسة في المائة المائية من انتائية من انتائية الناسية من انتائية النائية من انتائية الناسية من انتائية الناسيس حيث نص على أن ١٤ هدف الهيئة الهيئة المائدة الثانائية من انتائية الناسية من انتائية الناسية من انتائية الناسية من انتائية النائية من انتائية الناسية من انتائية النائية من انتائية الناسية من انتائية النائية من انتائية الناسية المائية ال

العربية للتصنيع الى بناء تاعدة صناعية عربية تكفل اتابة وانباء وتطوير الصناعات المتعدة ... » والمادة المثانية عشرة بن النظام الاسساسى والتي يجرى نصها في صياغة تسكاد تتطابق مع نص المسادة الثانية من الانفاتيسة عبن تنمى على أن « تهدف الهيئة العربية للتصنيع الى بناء تاعسدة مسناعية حربية تكفل اتابة وانباء وتطوير الصناعات المتقدمة » ويبين من ذلك ثبة ربطا بين الهدفين (بناء تاعدة صناعية حربية وانبساء وتطسوير المناعات المتقدمة . وهما متلازمان ولا يمكن الفصل بينهما أو لا يتمسهور المناعات المتدةة عبا لا يتصور بصناة عامة وجود منشئات صناعية حربية لا يتم الانسادة منها في مجلل الصناعات الاخسرى ففسلا عن أن بنساء تاعدة المناعات الحربية مسوف يؤدى بالضرورة على ذات الدرجسة من التقدم والنعني واللغني بصناء وتقوم غالبية المنشئات الصناعية الحربية في مخلك دول المسالم بعملة وتقوم غالبية المنشئات الصناعية الحربية في مخلك دول المسالم بالمناح والنات الصناعات الحربية في مخلك دول المسالم بالمناح الحربية في مخلك دول المسالم المناعات الحربية فقط .

ومن حيث أنه متى كان الأمر كذلك فاذا ما قامت الهيئسة العربيسة للتصنيع بانتاج الأجهزة الكهربائية الاكترونية (السراديو — الكاسسيت — التليفزيون) فان ذلك يدخل في نطاق الصناعات المتطورة وبالتالي لا تسكون البيئة قد خرجت على نطاق أغراضها المحددة باتفاقية أنشائها ونظامهسسا الإساسي ومن ثم يعفى كل ما تستورده الهيئة ويكون لازما لانتساج هسسذه الإجهزة من الفرائب والرسوم الجمركية وذلك دون ما حاجة الى الاسستناد الي المكام القانون رقم ١٤٧٧ اسنة ١٩٦٠ المشسار اليه .

لذلك انتهى رأى الجمعية المعومية لتسمى الفتسوى والتشريسع الى احتية الهيئة العربية للتصنيع في الاعفاء الجمركى عن مستلزمات الانتسساج المسنفى والمسنفاعى ه:

(ملك ٢٧/٢/٧٣٧ - حلسة ١٥/١/١٨٣١) .

سنابعا سداعفاء الطائرات ومخلفاتها البيعة الى الغير

قاعسدة رقسم (٧٨)

المبسيدا :

ظخص الفتوى:

وافق مجلس الوزراء بجلسته المعقدة في ١٠ من موفهبر سسنة ١٩٤١ على استثناء وزاراة الحربية من المعاملة التي تطبق على وزارات الحسكومة الأخرى — بأن تعفى النخائر والاسلحة والطائرات والدبابات والسسيارات المسقحة من الرسوم الجمركية وكافأة الرسوم الافسافية الأخسرى ، كمسا السابق بحيث بشسمل الاعقساء من الرسوم الجمسركية وكافة الرسسوم السابق بحيث بشسمل الاعقساء من الرسسوم الجمسركية وكافة الرسسوم الاضافية الأخرى جديم ما يستورده السسلاح البحري اللاسكى من الدوات لسفنه وقطعه البحرية ، واخيرا وافق بجلسته المنعقدة في ١٠ من يونيسه سنة ١٩٥٣ على سريان الاعقاء من الرسوم المخركية — المقسر بخسوجب القرارين سالفي التكر — على ما تستورده التوات المسوية بسن الشائرة الزين سالفي التكر — على ما تستورده التوات المسوية بسن الشائرات والمهسائية .

وبلاً كان اعتماء وزارة الحربيـــة والبعـــزية من الرسندوم المجبركية عن اللهمات والمعدات المشار لليه! في قرارات مجلس الوزراء ضنائمة الذكر ، هو _ في الاغلب والأرجع _ اعفاء عينيا يتناول المهسات المشار البهسا دون سواها فلا يسرئ على ما عداها من مهمات تستوردها الوزارة المذكسورة _ _ كالاتمشة والجلود والزيوت والاختساب ، وسن ثم غان هذه المهسات والمسدات تخرج من نطاق وعاء الرسسوم الجبركيسة ولا تخضسع لهدده الرسسوم .

وفضلا عن ذلك غانه من استتراء نمسوص الغرامة الجبركية المادرة بأبر عال في ٢ من ابريل سنة ١٩٨٨ ، والتانون رتسم ٢ لسسنة ١٩٣٠ بينم عال في ٢ من ابريل سنة ١٩٨٨ ، والتانون رتسم ٢ لسسنة ١٩٣٠ الجبارك — ان الواقعة المنشئة للرسوم الجبركية هي واقعة الاسستياد أو التصدير ذلك لان الأصل هو تحصيل الرسسوم الجبركية عن كسل من (١ و ب) الملحقين بالرسوم الخاص بوضع تعريفة جسديدة للرسسوم الجبركية سالف الذكر . فواقعة الاسستياد أو التمسدير هي سسبب المبركية سالف الذكر . فواقعة الاسستياد أو التمسدير هي استحقاق الرسوم الجبركية على البضاعة المستوردة أو المسدرة ، البحبركية من ذلك أنه اذا أعفيت بعض البضائع المنتوردة من الرسسوم جركية بعد ذلك أنه اذا أعفيت بعض البضائع المنتوردة من الرسسوم جركية بعد ذلك أنه اذا أعفيت ما المشائع لا تخضصع لرسسوم جلكيتها لا يعتبر واقعة منشئة لهذه الرسوم ، الا أذا تضيمن انتقال الملكية المستيرادا وتصسديرا .

ويؤيد هذا النظر أن ثبة نمسوسا في نطاق الأحسكام المنظمة للرسسوم المجمركية يقضى باعادة اخضاع البضاعة حالمابق اعفاؤها حالرسسوم الجبركية ، أذ انتقلت ملكيتها فيما بعد الأعسراد أو هيئات غير متمتمين بالاعفاء ، منها نص المادة ١٢٩ من تقون مصلحة الجبارك التى تتضى بأن البضائع التى تخرج منها معناة من الرسوم بموجب الاحسكام المدونة في المواد الاتية : لا يجوز بيعها فيها بعد الامراد أو هيئات من غسير المتمين بالاعفاء الا بعد أخطار مصلحة الجمارك لتقدير الرسوم الواجب تحصيلها عليها ، ومنها ما جاء بالمسادة التاسعة من الملائحة الجمركية معدلة بالقانون

رتم ٧٠٥ لسنة ١٩٥٥ - خاصسا باعناء الامتعسة الشخصية وما يسود للاستعمال الشخصي لأعضاء السيلين السياسي والتنصيلي وبعض دوئ الحيثية من الإجانب وما تستورده السيفارات والمتوضيات والقتصيليات بتصيد الاستعمال الرسمي حمن انه اذا تصرف مساحب حتى الاعتساء. في الانسباء التي تم اعتساء عبلال خمس سنوات من تاريخ سحيها من الدائرة الجبركية الى شخص لا يتبتسع بحق الاعقاء ، استحت الرصوم الجبركية والعوائد ، ما لم يكن نظام الماملة بالمسل يتغني بنسي ذلك ، ثم ما جاء بذات المسابة منساها بالمتالية تنفي بنسي ذلك ، ثم محصوص اعناء الامتمة الشخصية والاثاث (بصا نبسه سسيارة واحسدة) الخاص باعضاء السلكين السياسي والتنسلي المريين عند عودتهم الى بعمر - من الرسوم الجبركية على السيارة اذا تسم التمري نهيا تبلأ مخي سنتين من تاريخ دغولها جمهورية بهمر ، ما لم ينقسل مساحبها الى منصب في الخارج في السلك الدبلوباسي او القتصلي ،

ولا تعتبر واقعة التصرف في البضائع (انتسال ملكيتها) في المسائحة المتدم ذكرها هي الواقعة المنشئة للرسوم ، قلا تزال واقعسة الاسستياد هي الواقعة المنشئة للرسسوم ، وانها استحقت الرسسوم الجمركية متسد المتصرف في البضائع سلاماتي اعفاؤها ساستنادا الى ان الاعفساء مشروط بعدم التصرف في البضائع المعفاة ، غاذا تم التصرف فيهما ، اعتبسر ذلك اخلال بشرط الاعفاء ، فيزول الاعفاء من هذه البضائع وتخضسع من جسديد للرسسوم الجمركيسسة .

وبا كان اعفاء المهمات والمصدات البحسرية التى تسستوردها وراقة الحربية يعتبر اعفاء مينيا غير مشروط بعصدم النصرك في هذه المهملت المحدات ذلك أن المشرع حين يريد اعادة اخضاع المهمات السسابق اعقاؤها للرصوم عند التصرف فيها ينص على ذلك صراحة على نحو ما تقسدم ، وقسد اغفل النص على اعادة اخضاع المهمات والمصدات التى تسستوردها وزارة الحربية للرسوم الجبركية عنسد التصرف فيها ومن شم غانها تقسوج

من نطساق وعاء الرسوم الجبركية ولا تتفقع لها سسواء عند الاسسنيراد لو عند التصرف غيها بعد ذلك لاحد الافراد أو الهيئات من غسير المتعسين بالاعتساء الجمسركي .

لفلك انتهى رأى الجمعية الممهينة الى عسدم اسستحقاق الرسوم الهجركية على المهات والمعدات الحربية التى تسستوردها وزارة الحربيسة والمهوية، اذا ما تصرفت غيها بالبيع الاستثفاذ الأغسراض التى اسستوردت من أجلها وصيرورتها خردة ، ومن ثم تستحق رسوم جمركية على مخلفسات الطسائرات المبيعسة الى المعهسة (. و . و . و)

 \sim (متوی رشم ۸۲۵ – فی ۱۹۹۱/۸/۸) (متوی رشم م

ثامنا ... الاعفاء المقرر للهيئة القومية للسكك الحديدية

قاعسدة رقسم (٧٩)

الاعتساء المبركي المسرر بالسادة ١١ مسن القسانون رقسم ١٥٢ قسنة ١٩٨٠ بانشساء الهبلة القومية لسكك حديد مصر يعتسد الى الرسسوم المسررة بمناسسية الاسستيراد دون الرسسوم المقسررة مقسابل المفدمات الخاصسسسة .

ملخص، الفتويء:

اخضع المشرع في قانون الجمارات كافة البضائع المستوردة الضريبة على الواردات والضرائب الأخرى المضافة اليما ما لم يسرد نص خماصي باعفائهمسا .

والفريبة بهذا المهوم تشيل كل غريضية هاليسة تجبى دون متسالاً يتمثل في خدمة خاصة ؛ حتى ولو سسبت رسسها ، وهذا ما أشارت اليسه المادة الخامسة من تأثون البعارك رقسم ٦٦ لمسنة ١٩٦٣ للسدلالة عسلمي ألمبلغ التي تسستحق بمناسسة واقعة الاستيراد ولو كانت أشائية ، فييغما اطاق عليهسا في الفترة الأولى من طك المدة أصسطلاح الشرائب الأخسري خانه مسسماها الرسوم في الفترة الثانية ، ومن ثم لا يكون هناك محل للتعرقة في تطايق قانون الجبارك والثعريفة الجبركية بين تسمية الغريصسة الماليسة بالمغريبة أو بالرسم عقد خضوع الضريبة الجبركية أو الاعلاء منها ، وبالك أن المعررة بطبيعة العريضة المالية المقررة وليس بتسسميتها وبالتسالي، قان الخضوع للضريبة الجبركية أو الاعلاء منها يشمل كأنة المالغ المنسانة اليها

وغقا لنصوص التانون أو بمقتفى قرار التمرينة الجمركية سواء سميت ضميية أو رسما طالما أن استحقاقها منوط بواقعة الاسستيراد وتبعا لذلك. عن الرسوم التي تستحق في مقابل خدمة خامسة تضرح من نطاق هذا الحسمسكم ه:

ولما كان الاعتاء المترر المبيئة القومية اسسكك حسديد مصر بمقتفى.

المادة 11 من المساتون رقم ١٥٢ اسنة ١٩٨٠ قد شمل الشرائب والرسسوم الهجركية مان هذا الاعناء يشسمل ضريبة الوارد اصلية وضريبة الدعم وكافة الشرائب والرسوم الأخرى الاضافية المغروضة بمناسسية واقعة الاستيراد ولا وجه للحتياج في هذا الصدد بان المعربية الجبركية الصادر بها قسرار ويس الجمهورية رقم ١٠٠ اسنة ١٩٨٠ قد اقتصرت على اعضاء المسدات المستخدمة في النقل بالسكك الحديدية من ضريبتي الوارد والدعسم دون بالتي المسحومة المتزر بمناسبة الاستيراد لان الحسكم المسام الوارد بتلك المعربية يتقيد بالحكم الخاص الذي تضمنته المسادة ١١ من المقانون رقم ١٥٢ فضفة ١٩٨٠ سنا المرائب والرسسوم المجبركية لا يعتد ليشمل الرسوم المتررة في مقسابل الضحمات التي تؤدي بالمستورد وبن ثم فانه يتمين على الهيئة أن تؤدى رسم الاحسساء الجبركي المترب المناسبة التي المتسابل الخصصاء الجبركي المتسابق الموركي المتنافزين رقم ٥ لمسنة ١٩٦٩ في متسابل الخصصاء الجبركي المتسستورد وبن ثم فانه يتمين على الهيئة أن تؤدى رسم الاحسساء الجبركي المتورد إلى المساحدة المتربة التي المتساحدة المتربة التي المتساحدة التي المتساحدة التي المتساحدة التي المتساحدة المتربة المتساحدة المتساحدة المتساحدة المتساحدة المتساحدة المتساحدة المتساحدة المتساحدة التي المتساحدة المتساحدة التي المتساحدة المتساحدة المتساحدة المتساحدة التي المتساحدة ا

كما يتعين عليها أداء رسوم الشيالة والعوائد المتسررة بمتنفى قسرار وزير الخزانة رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٥ باعتبسار أنها غرضت فى متسابل. المختبات الخاصة التى تؤدى للمستورد الا أن الهيئة لا تلقرم باداء رسم الاستهلاك المترر بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٠ ورسم الدعم المنسروض عليه بقسرار رئيس. علمتهنون رقم ٦ لسنة ١٩٦٦ ورسم البلدية المنصسوص عليه بقسرار رئيس. المجمهورية رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٣ رغم أنها سميت بالرسوم لانها لم تقسر فى قى متابل خدية خاصسة وانها فرضت بمناسسة واقعة الاسستراد وعلى. المسسلح المستوردة بحسب قيمتها أو نوعها .

لذلك انتهت الجيمية المهوبية لقسمى الفتوى والتشريع الى شهول. الاعفاء المترر للهيئة التومية للسكك الحديدة بمتضى حكم المسادة 11 من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٠ كانة الضرائب والرسوم المتسررة بيناسسبة واتمة الاسستيراد دون الرسوم المتررة في بتسابل الخديات الخاصة ومنهسة رسسوم الاحصاء والشيالة والعسوائد م

(ملف ۲۲/۲/۳۲ - جاسة ۱/۲/۲۲) . .

تاسما ــ اعفاد معدات الاذاعة التليفزيونية.

قاعسدة رقسم (١٨٠)

: 13-416

اعفاء اجهزة التثيفزيون وقطع الغيار الخاصة بها وعلى الممسوم كالله الممسدات والادوات اللازمة للاذاعة التليفزيونيسة من الرسسوم والمسوايد المبركسسسة •

. بلخص الفتوى :

ان المدة الأولى من القانون رقم ١٤٧ السمنة ١٩٦٥ تنص عسلى أن « تعفى من الرسوم والعوايد الجمركية ورسم الاستيراد اجههزة التليفزيون سمواء كانت للارسال أو للاستقبال وقطع الغيار الخاصة بها وكافة المدات اللازية للاذاعة المطبزيونية وكذلك الأعلام المسعوردة بقصسد اسستخدامها في الاذاعة المستكورة » .

ويبين من هذا النص أن المشرع لم ينتصر على اعفاء أجهزة التليلزيون وقطع الفيار الخاصة بها من الرسوم والعوايد الجبركية ، بسل نص أيضا على امفاء كامة المعدات اللازمة للافاعة الطيفزيونية وهذا النص من العموم والشمول بحيث ينطبق على الانوات والإلات والإجهزة التي تتطلبها عيلية الافاعة التليفزيونية كامة ، وقد كشعت المذكرة الإيضاحية لهذا الشاتون عن قصد اللشرع منه أذ ورد فيها « نظرا لما تؤديه الاذاعة التليفزيونية مسن خدمات متنوعة للدولة تتصل اتصالا وثيقا بالأغراض النشافية والنسربوية والعلمية والفنية غضلا عن السياسة العليا للدولة للدولة في نواحى الإمسن والعلمية و

لذلك رؤى اعفاء أجهزة التليغزيون وتطع الغيار الخاصسة بهسا وكالهة

المعدات الملازمة لها بتصد استخدامها في الاداعة واعتساؤها من الرسسوم والعوايد الجبركية ورسم الاستيراد » .

لهذا انتهى رأى الجمهية المهوية الى أن جهيم الهواد والاشسياء والمعدات والإجهزة المثمار اليها في كتاب مصلحة الجمسارك يسرى عليها الاعباء المنصوص عليه في المادة الأولى من القانون رقم ١٩٢٧ لبسيسة ١٩٦٠ مبنى كانت هذه المواد أو الاشياء أو المصدات أو الإجهزة لازمة للاذاعسة التلفز بونيسية .

(مُتوى رقم ٢٠٦ -- في ١٩٦٧/٤/١٢) ٠

قاعدة رقيم (٨١)

المسيسدا :

انفهاد التهاريب العمركي هاله كون المستورد المقيمةي اهدئ شركات القعاع الغام التبنعة بالاعفى ادات المبركيسة وعسم شسسوت العمر العمارية .

ملخص الفتوى:

استعرضت الجمعية المهوبية لتسمى الفتوى والتشريج احكام التانون رتم ١٤٧ لسنة ١٩٦٠ باعفاء اجهزة التليفزيون وقطع الفياد الخاصة بهسا والأملام المسستوردة للأفاعة الطيفزيونية من الرسوم والعوايد الجبركيسسة ورسم الاستيراد والمعدل بالتانون رقسم ١٩١٨ لسسنة ١٩٦٠ السدى اعفت النسادة الأولى منسه اجهزة الطيفزيون التي تسستوردها الدولة والشركات الماملة بأسبها سواء كانت للارسال أو الاستقبال وقطع الفيسار الخاصية بها وكانة المعدات اللازمة للافاعة الطيفزيونية وكذلك الاغلام المستوردة بتصد أستخمامها في الافاعة المفكورة بن كافة الرسوم النجركية وغيرها من الشرائب والرسوم المغرضة 4 يستوى في ذلك أن تكون هذه الانجوزة تامة المسسنع المرسوم المجود، مكونات لاؤمة للهجيم وتضغيع هذه الانجوزة .

واذا كان القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجركية مد تضى في المادة ١٣ منه بالفاء الاعفاءات اللنمسوس عليها في التسانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٠ سالف البيان ، وأعساد تنظيم الاعفاء بقصره عسلي المكونات اللازمة لتجميع وتصنيع اجهزة التليغزيون على وجه مغاير لها نظمه القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٠ ، الا أنه نظرا لأن القسانون رقسم ٩١ لسنة ١٩٨٣ عمل به من اليسوم التسالي لتساريخ نشره في ١٩٨٣/٧/٢٩ حسبما قضت بذلك المادة ١٥ منه ، وكانت واقعمة اسستيراد الاجهسزة في المحالة المعروضة قد تبت في ظل العمل بالقسانون رقم ١٤٧ لسينة .١٩٦ معدلا بالقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٦٠ غان هذا القسانون يكون وحده الواجب التطبيق على الحالة المعروضة . واذا كان الثابت من الأوراق أن شركية النصر ... وهي احدى شركات القطاع العام النبتعة بالاعفساءات الجبركية وغيرها من الرسوم على ما تستورده من اجهزة التليغزيون ومكوناتها قد قامت باستم أد عدد ٣٧٠٠٠٠ جهاز تليغزيون طون ماركة توشسيبا ، وكان هـــذا الاستيراد قد تسم باسسمها ولحسسابها مباشرة من المسورد الاجنبي ، خان هدده الاجهزة تكون معفاة من الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المتررة على مثيلتها ، وسواء بيمت هذه الاجهزة بعد اجسراء بعض عمليات التصنيع أو التركيبات أو بيعت كاسلة الصنع مان الاهمساء يظل قائما أذ لم يشترط المشرع في القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٠ معدلا للتبتسع بالاعفاء الجبركي ضرورة تيام الشركة المستوردة بتصنيع نسبة معينة مدن مكونات هذه الأجهزة كما هو الحسال في القسانون رقم ٩١ لسسنة ١٩٨٣ المشمسار اليمسه .

ولا يغير مما تقدم تبام شركة النصر للطينزيون ببيع عدد ١٠٠٠ ٣٠ بهاز من الاجهاز التي استوردتها باسمها الاحدى شركات القطاعا من نشطيب الا من الاجهاز التي استوردتها باسمها الاحدى شركات القطاعا المسام الخاص : لانه فضلا عن انه ليس محظورا على شركات القطاعات المسام المتبعة بالاعقاءات المنصوص عليها في القانون رقم ١٤٧٧ اسسنة .١٩٧٠ المبيع ما تستورده من أجهزة المورد أو شركات القطاع الخاص مباشرة وباية كهية ، المناسا كان الثابت أن واتعة بنع أجهزة التليانيون لشركة العربي قد تهت.

استثلالا عن واتمة استرادها وفي تاريخ لاحق عليها غاته يتعسين النمسل.
يين الواقعتين وعدم الخلط بينهما . خاصة وأن الاوراق قد خلت من دليسل.
كاف على مسورية واتعسة البيع وأن المستورد الحقيقي لهدفه الاجهسزة
هو شركة العربي ، اذ لا يكفي لاثبات المسورية كون العقسود التي بيعته
بعتضاها هذه الاجهزة اشير في دباجتها الى أن المشترى « شركة العربي » قد
أحيط علما بظروف التعاقد وشروطه ومواعيد التوريد وأنه تما بهعاينسسة
واختبار نهاذج من هذه الاجهزة ذلك أنه من الطبيعي أن يتيح البائع المشترى
التأكد من الشيء المنبع كما ونوعا وكفاءة ، كما أن دفسع الشركة المستكورة
عربونا قدره ١٥ لا من قيمة كل صفقة مقدما بمجيد توقيع كل عقسد لا يعني.
انها أصبحت شريكة في عبلية الاستراد ، فهي رغم ذلك تعتبسر من الفسيم
باندسة للمورد الاجنبي خاصة وأنها لم تلتزم قبله بأي الترام أيا كان نوعه .

ومن حيث أنه عن واتمتى احتمال بيع أجهزة الطينزيون المساعة لشركة لشركة الشركة العربي للمواطنين على أنها مستوردة من الخارج وبأشان مرتفصة على ومخالفة شركة النصر للقواعد المنظهة للاستيراد والنقد والتي تشسترط أن يكون الاستيراد من الحصة التعدية المخصصة لها في موازنة الدولة وفي اطار الخطة العامة للدولة علا ملاقة لهما بخضوع أو اعقساء تلك الاجهسزة مسن. الرسسوم الجبركيسسة .

ومن حيث أنه وقد تبين أن المستورد الحقيقي لاجهزة التليف زيون في الحالة المعروضة هي احدى شركات القطاع العام المبتحب بالاعفات الجمركية وأن الصورية غير ثابتة فلا تستحق أية رسسوم أو ضرائب عسلي هذه الاجهزة وبالتالي فلا يمكن القول بوجود تهرب من أداء هذه الضرائب. والرسسوم ،

اذلك انتهت الجمعية المعومية لتسمى الفتسوى والتشريع الى هستم. استحقاق الرسوم الجبركية وضريبة الاستهلاك على الاجهزة التي استوردتها: شركة النصر للتلمزيون في الحلة العروضية .

(ملب ۲۸۰/۲/۷۷ _ جلسة ۲/۳/۸۸۷) .

حاصل الوقيقع _ حسبها يبين من الأووراق _ أن شركة النصسر المنافية يون _ وهي أخدى شركة المتاع العام _ قامت خلال الفترة مسن ١٩٨٢/٥/٣١ من ١٩٨٣/٢/٥ باستيراد حسوالي ١٩٨٠/٥/٣٠ جهساز لليفزيون علون ماركة « توشيها » 6 وقد تسلمت شركة العربي وهي شركسة قطاع خاص _ وحدها من تلك الأجهزة ١٠٠٠/١٩ جهاز بيع الباتي منها الى الأفراد وشركات القطاع العام ، الا أن وزارة المالية رات أن ما فعلته شركة النصر بمثابة استغلال للاعفاء الجمركي المقرر بالقسانون رقم ١٩٤٧ لسسنة ١٩٦٠ لأبر الذي فوت على الدولة رسوما جبركية قدرها تسمعة ملايين وثلاثيات وأثنان وثبانون ومائة وأربعة وقيساتون جنيها ، فعسرض الموضوع على واثنان وثبانون ومائة وأربعة وقيساتون جنيها ، فعسرض الموضوع على الدارة الفتوى لوزارة المسالية فعرضته بدورها على اللجنة الثالثة لقسم الفتوى قائنيت بجلستها المتعدة بترايخ ١٩٨٤/٤/١ الى عدم خضوع الأجهزة المسار المهاء المستوردة بمعرفة شركة الأهمر للطيتوتيون للرسوم الجبركية .

واذ رأت وزارة المالية أن هذا الاعتام محل نظرا الذلك طلبت عسرض الموضوع على الجيمية المجومية لتسمى الفقوى والتشريع للاسباب الاللية:

أ — أن القانون رقم ؟ لسنة ١٩٦١ عمر الاعفاء من الرسوم الجبركيسة على ما تستورده الدولة والشركات العلملة بلمسمها ، وهسده الشركات تلتزم ببيع الاجهزة معفاة من الضريبة للمسمهاك مباشرة دون وسميط ؛ أذ لا يوجد من الضمائلت اللغنية ما يحول دون بيع تلك الاجهزة على انها مستوردة مباشرة وبائمان مرتفقة خاصة وأن شركة العربي. هي المستورد الوحيد تقريبا لذات النوع من الإجهزة من الخارج ؛ وقد توقفت عن استيراد أجوزة التلينزيون بمعرفتها وباسمها بعد توقيسع المقسد مسع شركة النصر اعتبارا من ١٩٨٢/٥/١٠.

٧ سائن ما ثم بمصنع شركة النصر لهذه الإنهزة لا يعتبر تصنيما أو تجييما وانتها هو عبارة عن عبلية تركيب الآلات الأبر الذي يتنافى مع الحكية مسن تقرير الاعفاء الجمركي ، وهو نشر والمنتخدام ذلك الآنهوزة وقيسام الشركات بتصنيمها وتشفيل الايدى المسابلة .

٣ ــ ان المعود الثلاثة المصررة بين شركة النصر المطيفسزيون وشركسة المعربي بتاريخ ١٩٨٢/٢/١ و ١٩٨٢/٢/٢ و ١٩٨٢/٢/٢ ما هي الا عتود صورية > تخفي استيراد طلك الإجهزة الحساب شركة العربي > وبالتسالي المتيرب من اداء الشربية الجبركية وشربية الإستهلاك > التي كانت تتحبسل بها شركة العربي نيبا لو قامت باستيراد طك الاجهزة . يؤكد ذلك أنه ورد في ديباجة المقدين الأورخين ١٩٨٢/٣/١ او ١٩٨٢/٣/١ العبارة الإنبسة :

3 __ واضرا غقد خالفت شركة النصر للطيفزيون القواعد المنظبة للاستمراد والنقد والتي تشترط أن يكون الاستمراد بالنسبة الى شركات القطاع المسام من الحصة النقدية المصممة لها في موازنة الدولة وفي اطار الخطة المسامة للدولة ، اذ بلغ ما استوردته الشركة خسلال خيسة أشهر وهي مدة الاتفاقي مع شركة العربي . . . ٧٧ جهاز طيفزيون طون وهو ما يلوق بكثير أجمالي .
المستورد بمعرفة الشركة في السنوات السابقة .

ولهذه الأسباب طلبت وزارة الماليسة عرض للوضوع على الجمعيسة المعومية للالمادة بالزاى في مدى استحقاق الرسوم الجبركيسة وضريبسة الاستهلاك على الاجهزة الشار المها وفي مدى اعتبار هذا التصرف تعربا من تداء الضرائب الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم .

عاشرا ــ الجهات المنفذة لشروعات التعمير

قاعسدة رقسم (۸۲)

الاعفاء الجمركي المقرر بالمسادة الفامسسة من القسانون رقسم ٢٢ السنة المادية المحمد على ناقلني بنسرول السنورنهما المهلة المصرية العابة المبترول لاستخدامهما في اعادة تمسير وتشغيل معامل تكرير الجترول بالسويس وفي تعمير تجهيزات مواني منطقسة المقاة واحدادها بالمواد البترواية .

ملخص الفتوى :

أعفى الشرع الجهات المنفسةة لمشروعات التعبير من الضسرائب المجمركية وغيرها من الرسوم المستحتة على ما تستورده من مسياد وآلات ويسائل نقل تكون لازمة لتلك المشروعات ، وخسول وزير الاسكان والتعمير تحديد المشروعات التي تستغيد من احكام هذا الاعناء ، واذ أحسدر وزيسر التعمير قراره رقم ٢٤٢ لمسنة ١٩٧٧ تفيذا الهذا الحكم منضسمنا اعفاء شاملا للكل ما يلزم مشروع اعادة تشغيل معامل تكرير البترول بهسا ف ذلك وسائل النقل سواء استودمتهما الهيئة المصرية العامة للبترول لاستخداء في اعسادة تشغيل معامل تكرير البترول بالمسويم العبادة المحمية العامة للبترول لاستخداء في اعسادة تشغيل معامل تكرير البترول بالمسويس لا يستحق عليهما رسوما جمركيسة باعتبارها ما ن وسائل النقل الملازمة لاعادة تشغيل تلك المعامل .

 الذي حددتها المادة الأولى بن هذا التانون ذلك أن المشرع تسد بد نطباق الاعناء بنصبوص صريحة الى بشروعات لا يشبيها بعلول التعبير الاسبيبيكاني .

لذلك أنتهت الجمعية العمومية لتسمى المنسوى والتشريع الى اعتساء المناقلة المسائلة من الرسوم الجبركية وغيرها من الرسوم .

(الله ۲۰۵/۱/۲۷ ــ جلسة ۲/۱۲/۱۲۸۲) .

هادى عشر ــ اعفاء المواد اللازيمة للبناء

قاهدة رقيم (٨٣)

البــــدا :

ان الاهفاء المتصوص عليه بالقرار الجمهورى رقم ١٩٧٧/٤٧ على المواد الكائرة قابناء والمدرجة بالجدول المرفق به يسرى متى توافرت في هذه المسواد الارصاف المصوص عليها بغض النظر عن قابلينها الاستخدام في اغسراض النباء — اساس ذلك سان القرار الجمهوري جعل من تلك الاوصاف عسلة لحكم الاعفاء ، والمحكم يدور وجسودا وعدما مع علته وليس مسع المسكمة المبتفسياه بنسسه .

ملخص الفتوى:

ان قانون الجبارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ يقنى في مادته الخامسة باخضاع البضائع التى تدخسل اراشي الجهسورية لفسرائب الواردات القررة في التعريفة الجهركية علاوة على الضرائب الاضرى المقسرة وذلك المستفينة الجهركية علاوة على الضرائب الاضرائب والسائح بنص خاص > كما نص صراحة في تلسك المادة على استحقاق الضرائب والرسوم لدى ورود البنسساعة > وحسول في مادته المسائسة رئيس الجمهورية تحديد التعريفة الجهسركية وتعديلها > في مادته المسائحين الناوماسي والقنصلي وما تستورده السسفارات والتنصيبات السسكين النبلوماسي والقنصلي وما تستورده السسفارات والتنصيبات للاستعمال الرسمي تضي في المادة ١٠٠ بعسدم جواز التسرف خسلال خمس سنوات غيما يتم الفرائب الجمركية وغسيرها من الضرائب والرسسوم الجمارك وسسداد الضرائب الجمركية وغسيرها من الضرائب والرسسوم المستحقة وخول هذا القانون رئيس الجمهورية في البند ١٣ من المساء المواتها > المستحقة وخول هذا القانون رئيس الجمهورية في البند ١٣ من المساء المواتها > الصدار قرارات بالاعفاء من الضريبة الجمركية تتساول السياء بذواتها >

واعتبر التانون في المادة ١٢١ في حكم التهسريب ارتكاب أي غمسل بقصد التخلص من الشرائب الجمركية المستحقة ، وبناء على ذلك يسكون المسسرع قد جعل ورود البضاعة المستوردة هو الواقعة المنشئة لاسستحقاق الضريبة الجمركية ، ولم يخول الجمارك حق تتبع البضائع التي يتسم الافراج عنهسا بعد اعفائها بسبب استمهالها في غسرض محدد الا بنصي خساص بمنصهسا هذا الحق ، كيا أنه عنسها اعتبسر ارتكاب أي غمسل يسؤدي الى المتخلص من الضرائب الجمركية في حكم جربية التهسريب اشسترط تسوافر القمسد الجنسائي عنسد الامراج عن الاشياء المستوردة .

ولا كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧ لسئة ١٩٧٧ ينص في مادته الأولى على أن (تمسفى من الضرائب الجمركيسة وغسيرها مسن الضرائب والرسوم المقررة على الواردات مواد البناء المبيئة بالجدول المرفق لهذا الترار) غانه يسكون قد تضبن قريئة قاطعة من مقتضاها امتبسار المسواد التي تتوافر غيها الاوصاف النصوص عليها بالجدول المرابق به من مسواد البناء المعفاة من الضربية الجبركية وجعل من تلك الأوصاف علة لحكم الاعقاء ومن الاستعمال في البناء حكمة له وعليه مان المسوأد التي تتسواهر فيها علة الحكم وهي الوصف الوارد بالجدول تتبتسع بالاعفساء ولو كانت قاملة للاستعمال في غير أغراض البناء التي تمشيل في هذا النص الحكيسة من الاعفاء أي المنفعة المرجوة منه وهي أمر لا يجوز أناطة تطبيق الحكم على تحققه لخفائها وعدم انضباطها فالحكم يدور مع علتسه وجودا وعسدما وليس من الحكمة المبتفاة منه ، والذلم يحول القرار رقم ٧٧ لسمنة ١٩٧٧ مصلحة الجمارك حق تتبع ما يستورد من اللواد المنصوص عليها بالجدول الرفق به قاته لا يكون هناك محل للبحث في مدى قابليتها للاستخدام في غير اغراض البناء ، وكذلك غاته لا يجوز المجاج في هــذا الصدد بما تخست به المادة ١٢١ من قانون الجمارك رقم ٦٦ اسنة ١٩٦٣ من اعتبار أي معسل يرتكب بقصد التخلص من الضرائب الجمركيسة في حسكم التهسريب للقسول بوجوب استخدام المواد المستوردة في أغراض البناء ذلك أن أعمسال حكم

تلك المادة منوط بتواقر تعدد التهرب من الضريبة عنه الانسراج عنها وهسو أمر لا يجوز استنباطه من سلوك المستورد بعد انتهاء واتعسة الاسستيراد بخروج المواد المستوردة من الدائرة الجمركية طالما أن التسرار لم يضول

لذلك اتنهت الجمعية العبومية لتسمى الفتوى والتشريع الى تاييد واى الجنة الثالثة لقسم الفتوى بصريان الاعاء المنصوص عليسه بتسرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٧ على المواد الدرجة بالجسدول المسرفق به متى توافرت فيها الأوصاف المنصوص عليها في هذا الجدول بفض النظسر عن قابليتها للاستخدام في غير أغسراض البنساء ،

(ملك ٢٧/ ٢/ ٢٢٢ - جلسة ٥/٥/١٨٨١) .

معطحة الجسارك حسق تتبعها ،

ثانى عشر ــ اعفاء الجمعيات التعاونية الانتاجية

قامسدة رقسم (٨٤)

البسساا

اعضاء الجمعيات التعاولية الانتاجية من الشرائب والرسسوم. الجبركية المستحالا على ما تسستورده من معات لازمة انتستاطها .

ملخص الفتوى :

تصدد المشرع من نص المادة .) من قانون التعاون الانتاجي المسادر بالتناوي المناوي التناوي المسادر بالتناويسة المناويسة المناويسية الم

ولما كان التعداد الوزارد في نص المادة : ؟ انفسة الذكر انسنا حسو على مسبل المثال لا الحصر لمذلك غان سريان الاعتاء باللنسنية السا تسسقويات الإنتاجية رهن بأن يكون مي جندي عا عدد النص مع تحتى متسلط الجمعيات الإنتاجية رهن لفساط الجمعياة .

(ملف ۲۲/۲/۳۲ - سلسنة ۲۰/۲/۳۲) .

ثالث عشر ــ الاعفاء المقرر الاغراض السياهية

قاعسدة رقسم (٨٥)

البـــدا :

مدى جسواز اسستمرار الإعفاء الجمسوكي الكافتيتين المتنقلسين المعمومية الموجوبا » والفرج عنهما بالسم ١٠٠٠ في حسالة التنسازل عنهما الى شخص آخروفقا لاحسكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٧ في شسان المنشسات. المتقدة المسياحية .

بكض الفتوى :

تنص المادة السسادسة من القسانون رقم السنة ١٩٧٣ في شسان المتشات الفندية والسياحية على أن « يعنى ما يسسنورد مسن المغسادق العالية والبواخر السياحية من الضرائب والرسوم الجبركية ، كيسا تعفى من هذه الضرائب والرسسوم المسئلة التي تستوردها لبنساء أو تجهيز أو تجهيز المتعبد المنسات الفندية أو السياحية ، ويصدر بالاعفساء قسرار من بزيسر القسانة بنساء على اقتراح وزبر السياحة ولا بجسوز التصرف في الاشياء. والمستوردة طبقا للفترة السابقة الا بمرافقة وزير السياحة .

ومن حبث أن مفاد ذلك أن المشرع اعنى صن الضرائب والرسسوم المجركبة الفقادق العائمة والبواخر السياحية ، والنسطرمات الخاسسة ببتاء أو تحميز أو تجديدا المنشآت السياحية ، وجمل الاعناء متررا الهسدة الآثمياء بعينها ، وليس مقررا لشخص بذاته ، غهو غير مرتبط بهسستوردها أو ملكها الاصلى ، وأنها هو اعفاء عينى ، يلتصسق بطبيعسة الاشسسياء أو مسترنهاتها وتتمسع به طالسا ظلت محتفظة المحمد عن الجريمة ، محتفظة المحمدة من الجريمة ، محتفظة خات الغرض المخصصة من الجسله ، يسستوى في

دلك أن نظل معلوكة لصاحبها الأمسلى ، أو تنتقل ملكيتها بعوالمقة وزارة السياحة الى شخص آخر مادام أن المنصرف اليه يسستضها في المسرخي المنصبحة له ، لان الإعتساء الضريبي المنسوء عنسه ينصب على المتساق السياحية ولا يتغير هذا الوصف بتغيير المالك ، ولما كان البادى من الأوراق أن المتساتين الشيار الميها تم اعفاؤهها من الضرائب والرسسوم الجمركيسة باعتبارها من المنازه من المساقة المساقة المساقع المساقة المساقع المساقع المساقة على التصرف فيهمسا بالبيسع التي شخص آخر ، مع استخدامهما في ذات الفشاط السسياحي وواقتت وزارة السياحة على ذلك ، ومن ثم مان الاعقاء بقل ساريا بالنسبة لهما ، طائسة السياحة على ذلك ، ومن ثم مان الاعقاء بقل ساريا بالنسبة لهما ، طائسة الاعراق المساحدة على ذلك ، ومن ثم مان الاعقاء بقل ساريا بالنسبة لهما ، طائسة الاعراق المهاجها في الأغراض السياحية .

لذلك انتهى راى الجمعية المعومية لتسسى الفتسوى والتشريع الى استبرار اعماء المشاتين المشار اليهمة ، من الضرائب والرسوم الجمركيسة المستحقة طالم استبر تخصيصهما للاغراض السياحية المتررة .

(ملك ٢٥٩/٢/٣٧ - جلسة ١٩٨٣/٦/١٥) .

الفسيرع الشسائث عستم الخضوع الرسسوم الجمركيسة

قاعسدة رقسم (٨٦)

المِـــدا :

لا تستحق رسيوم جمركية على سيغن أعالى البصيار الاجنبيية وقو بقيت راسية في النياد أكثر من سنة •

والخص الفتوى :

بحث تسم الراى مجتمعاً موضحوع استحقاق الرسسوم الجمركية على مسئن اعالى البحسار الاجنبية أذا ظلت راسسية في ميناء مصرى أكثر مسن مسئة بجلسسته المنعقدة في ٢٠ من مايو سسئة ١٩٤١ وتبين أن التذييل الوارد على البند ٨٠٦ من تعريفة رسوم الوارد ينص على ما ياتى:

« تعفى من الرسوم الجمركية والعوائد الجمركية سفن أعلى البحار »
 أل السفن التي تقوم بأسفار بين موانى مصرية وموانى اجنبية بصرف النظر
 هن حمولتها أو أى اعتبسار آخر .

والسنةن الحابلة لشهادة من مصلحة الموانى والنائر دالة على انها من سغن أعالى النها من المسلم من سغن أعالى النها من معتبرة كذلك مادام لم يحصسل تغيير في طريقة استخدامها فاذا بقيت راسية في ميناء مصرى بدون عمل فاترا تظلل معتبرة من سسفن أعالى البحار ما لم يمض على رسوها لكثر من سنة فاذا انتقست هذه المسدة استحتت عليها الرسوم الجمركية .

والرسوم الجبركية (سواء كانت رسوم وارد أو رسسوم معادر) هي خرائب غير مباشرة تستمق على ما يستورد الى ممبر أو ما يسسدر منها من سلع والسسدن الاجنبية التي تسير بين المواني الممرية والمسواني الاجنبيسة الى سمن اعلى البحسار الاجنبية لا يمكن اعتبارها سلعا مستوردة الى مصر ومن ثم لا تستحق عليها رسوم جبركية عند رسوها في ميناء مصرى ومن شمم تكون المقترة الاولى من التنبيل السابق ذكره لم تأت بجسديد بالنسسسبة الى سنن اعالى البحار الاجنبية وأنها الجديد غيها هو أعناء سمن أعالى البحار الاجنبية وأنها الجديد غيها هو أعناء سمن أعالى البحسار وقتها المحديد عليها هو اعناء سمن أعالى البحسار وسيستوردة

ويؤكد ذلك أن السبب في تقرير الأحكام التي تضمنها هذا التذبيل يرجع الى أن المحاكم الاختلطة سبق أن حكمت بعدم استحقاق الرسسوم الجمركيسة على سفينة من سفن أعالى البحار الملوكة لأجنبي مقيم في مصر لانها معتبرة على النه مدور الحكم وجوب التسوية في ألمساملة بين البيئة المهمينة والسبن الاجنبية حتى لا تعتاز الأجسرة عن الاولى فوضسح النهمانية الإثبارة البه مقررا سفى عهوم يقرته الأولى بد عتيم استحقاق الرسوم الجبريكية على سفن أعالى البجار الإجنبية ومنشئا لحكم جسجهة هو أعلاء سمن أعالى البحار المعرية عن تلك الرسوم ومتيسحة لهسذا الاعتباء المتعديد بي في نقرته المؤلية سيقيدين و

الأول: الا يحصل اى تفيير في طريقة استخدام السفينة المعرية . الثاني ــ الا يعضى على بقائها راسية في ميناء مصرى اكثر من سنة .

وبديهى أن هذا التعييد أنها ينصب على الاعفاء والاعفاء هنا خاص مالسفن المحرية دون السفن الاجنبية التي لا تستحق عليها الرسيبوم الجمركية أصلا كما سبق البيان وقد أراد الشارع أن يفصيح من تعبيده غاشار إلى السفن الحاملة لشهادة من معلمة الجواني والمناثر دالة على أنها من سفن أعالى البحار وهو يتصد بالطبع مصلحة الجواني والمنبائر المجرية أذ قد لا تكون هناك مصلحة بهذا الاسم في البلد الاجنبي البذي تتوجيه السفينة أو أن توجد ولكنها لا تكون مختصة باصدار تلك الشهادة ،

لذلك انتهى رأى القيسم المي أن سفن اعظى البحار الاجبنية لا تمستحق عليها رسوم جبركمة ولو بقيت راسية في ميناء بمصرى انكفر من سفة ، (غنوى رقم ٣٥٨ - في ١٩٥٤/٥/٢٠) ،

ثانيا ــ سفن صيد الأسفنج لا تتمنع بالاعفاء الجمركي

قاعسدة رقسم (۸۷)

: المسلل

سفن صيد الاسفنج — لا تعتبر من سفن اعالى البحسار في مفهسوم احكام القانون الجمركي — أساس فلك واثره — عدم تمتعها بالاعفساء مسن بعض الرسوم المقررة في المادة ٩ من اللائحة الجمركية .

ملخص الفتوى :

بالرجوع الى قانون مصلحة الجمارك ، يبسين أن القسم الأول من القصل التاسيع ... وهو الخاص بالاعقياء من الرسيوم الجبركية ﴿ السبوحات) ينص في المسادة ١٦٦ منه عسلي ما يأتي ٩ مؤونة السسيةن والطائرات تعمنى من رسوم الوارد والمسادر والرسم التيسمي ورسم الاستهلاك وعوائد الرميف والرسوم البلدية ، المؤن ومواد الوقود والمهمات اللازمة لمسئن أعالى البحار ٥٠٠ وكسذلك ما يسلزم لاسستعمال ركابهسا و خلاهيها » . كما ينص في المسادة ١٦٨ منه على ما ياتي : « سسفن اعالى البحار وسفن المبيد ــ تعفى من الرسوم الجمركية والعوائد الاضافية سفن أهالي البحار ؛ أي السفن التي تقوم بأسسفار بين مسواني مصرية ومواني اجنبية ، بصرف النظر عن حمولتها أو أي اعتبار آخر ، والسحف الحاملة لشبهادة من مصلحة المواني والمناثر دالة على أنها من سنفن أعالى البحار ، تبقى معتبرة كذلك مادام لا يحصل أى تغيير في طريقة السستخدامها . ونعفى من رسوم الوارد ومن الموائد الاضسافية سفن المسيد التي تعمسل خارج المنطقة البحرية المصرية وتتخذ لها تاعدة في احدى المواني المصرية ، وتسكين حاملة رخصة من الدرجة الأولى أو الثانية من مصلحة خفر السواحل ومصايد الاسماك وتعفى سفن صيد الاسفنج الملوكة للاجانب التي تعمسل فى المنطقة البحرية المصرية من رسوم الجمرك مدة سفة تبتدىء من تاريسخ .وصولها للبياه المعربة ، وبغد انتضاء هذه المبلة تحصل عليها الرسسوم ، ما لم تقم بسفره الى احدى الموانى الاجنبية نفى هسذه الحالة الاخيرة تعطى . لها مهلة سنة جديدة تبتدىء من تاريخ عودتها . . . » .

والملاحظ أن نص المسادة ١٦٦ من مقنون مصساحة الجمسارك المشار البه انها يتعلق بالإعقاء الخاص بالمؤن ومواد الوقود والمهسات الملازمة لسفن أعالى البحار وكذلك ما يلزم الاستعمال ركابها وبلاحثيها ، وهو ذات الاعتفاء الذى تضمنه نص المسادة ٩ من اللائحة الجمركية معدلا - رهذا الاعتساء مقصور على سنن أعلى البحار ، دون غيرها من أنواع السفن الأخرى . أما نص المسادة ١٦٨ مانه يتعلق باعتساء السسفن ذاتها .

وقد عرف هذا النص الأخير سفن أمالى البحار بأنها السفن التي تقوم بأسسفار بين موانى محرية وموانى أجنبية ، بصرف النظر من حمولتها أو أى اعتبار آخر ، وقد اعتبر من سسفن أعالى البحار السسفن الحسائلة لشهادة من مصلحة ألموانى والمنائر دالة على أنها من سسفن أعالى البحار ، بعضي أنه يكفى لاعتبار السفينة من سفن أعالى البحار سفى حكم هسفا النص سان تكون حاملة للتسهادة المشار اليها ، فأن لم تسكن حاملة لتلك الشهادة فأنها تعتبر من سفان أعالى البحر أذا كنت تقسوم بأسفار بين موانى مصية وموانى أجنبيسسة .

على انه بن اهم ما يلاهظ على نص الحادة ١٦٨ من قاندون مصلحة الجهارك سائف الذكر ، هر أنه فرق بين سدفن أعالى البحار ب بتعريفها المسابق ب وبين سنن الصيد بصفة عامة وسنفن صديد الاسفنج بمسفة غامة ، ومعنى ذلك أن سدفن الصديد بوبنها سدفن صديد الاسفنج بسد لا تعتبر من سدفن أعالى البحار في منهوم المكام القسانون الجمركى ، والا لما ورد النص على اعقائها ب وخصها بالذكر ب استقلالا عن سدفن اعالى البحار . ولعل هدة التفرقة التي الى بهما نص المسادة ١٦٨١ ، وهي المالى البحار . ولعل هدة التفرة التي الى بهما نص المسادة عامة وسدفن صيد

السمنتج بصفة خاصة من سمنن اعالى الندار ، في تعليبي لدكام قانون الجمسمسمارات .

ويخلص مما تقسدم أن سفن صيد الاسفنج الا تعتبر من سسفن أعالمي البحار في تطبق احكام المادة ٩ من اللائحة الجبيركية ، وبالتالمي مانها لا تتمتع بالاعفاء من الرسوم الجمركية المقررة بمقنفى هذه المسادة .

(نتوی رتم ۷۰۱ – فی ۱۹۹۵/۱) .

ةاعسدة رقسم (٨٨)

: المسلما

سبقن اعلى البحار سد لا تعتبر بقها سيسفن صيد الاسفنج اليوناتية في بمجوم احجام اللائعة الجميرية سد عدم تعتمها بالاعقاء المقرر في المادة ٩ بنهسا بالنسبة الى الحلن ومواد الرقود والمهملت التي استهلاتها التاء تبليها بمسيد الاسفنج في المياه الاتفادية المجمهورية العربية المتحدة سد لا يغير من هذا النظر نص المادة ه من المقانون رقم ٣٦ أسنة ١٩٩٣ باصدار قانون المصارك ، أو الاتفاق بين الحكومة الموناتيسة ووزارة الحربيسة عسلى الاعفساء مسن الرسوم الجمرية باتواعها المختلفة ، أو بما جرى عليه الممل في محسلحة المهارك من اعفاء جميع البواخر من هسنده الرسسوم .

ملخص ألفتوى :

ان سعن صيد الاسفنج اليونائية ... لا تعتبر من سسعن اعالمي البحار ، في مفهوم احكام اللائحة الجبركية ، وبالتالمي فاتها لا تتبتع بالاعفساء المقسري في الملدة ؟ من هذه اللائحة ، بالنسبة الى المؤن ومسواد الوقود والمهسات التي استهلكتها نتاء قيلها بحسيد الاسفنم في المباد الاتليبية المجمهورية العربيسة المتصسدة .

ومن حبث أنه لا يجوز الاجتجاج بما جرى عليه العسل في معسلجة

الجهارك من اعقاء جبيع البواهر التي ترسو في المواني الوطنية من الرسسوم.
عن المؤن ومواد الوقود التي تستخدمها وأن هذه المدورة هي بذاتهسا حالة
سسمن صيد الاسفنج اليوناتية ، ياعتبارها من سسمن السيد اليونانية تصد
من سمن أمالي البحار ، بالإعقاء المسار اليه ليس مبناه ما جرى عليه العبل.
في مصلحة الجبارك وأنصا مبناه نص المسادة 4 من اللاتصة الجبركيسة ،
يلاسفان الذي تمر بالمواني المصرية والتي تعنى من الرسوم المسار اليهسا ،
عني بغضرورة بن بسمن أمالي البحسار وهسذا ليس حسال سفن المصيد

ولا يسوغ الاستفاد الى نص المسادة الخامسينة من القسانون رقم ٦٦ لسنة 1977 باصدار قاتون الجمارك التي تنصن على أن « تخطيع البضيائع التي تدخل أراضي الجمهورية لضرائب الإيرادات المتسررة في التعريفسيسة الجمركية » للقول بأن المؤن والمواد والمصان التي استهاكتها سمن الصيد البرنانية ، لم تدخل اراض الجمهورية ، وانها استهلكت في عسرض البص ، ولذلك لا تخصيع للرسيوم الجمركية ... ذلك بأن المؤن والمسواد والمهمات اللذكورة قد أستهلكت في سسنوات بسابقة على صهور القانون رتم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ، ومن ثم مان نص المسادة الخامسسة مسن هذا القانون لا تنطبق في شائها كها وإن المسلم إن اللبم الحبيه به يشسهل أرضها اليابسة ، ومياهها الاقليمية واقليمها الجسري كذلك . وإذا كان الشرع قد استعمل في المادة الخامسة من القسانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ عبارة « أراضى الجمهورية » كفاته لا يقصد التفرقة بين الأرض اليابسة والمياه الاقليمية ، وقد أكد القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ذاته هـــذا المعنى ، أذ نص في المسادة الأولى منه على أنه « يقصد بالاتليم الجمسركي الأراضي والمياه الاقليمية الخاصعة لسيلاة الــدولة .. » . ومن ثم ما دايت المـــؤن ومواد الوقود واللهمات ــ موضوع النسزاع ــ قد استملكت في المياه الاقليمية للجمهورية ، قاتها تفضع الرسوم الجمركية المتررة .

ولا وجه النصبك بما تضمنه الانفاق المبرم بين شركة الجيسزة للقطسن والمتجارة وبين الحكومة اليوناقية للله بخصوص مسلمان المسليد المذكورة للله من أن المؤن والوقود والمهمات الملائمة لمسلمان حسيد الاسلمانية من اليونان معناة من الرسوم الجمركية بانواعها المختلفة ، والتول بان موافقة وزارة الحربية على هــذا الانهــاق تغيد أن جبيع الجهات الرسمية المغنيــة بالأمر ـــ ومن بينها مصلحة الجهارك ــتد وافقت عليه دون تيد او شرط . ذلك انه لا أثر لمــا تضهنه الانفــاق المشار اليه على التــزام الشركة المذكورة باداء الرسوم الجمركية وفقا لحكم من احكام اللائحة الجمرئيـــ ، ولا اشــر لموافقة مصلحة الجهارك ــ بفرض وقوع هذه الموافقة أذ الاعفاء من الرسوم ليس سلطة تقديرية تملكها المصلحة وأنها هو مقرر بحكم القانون في الاحوال

لهذا أنتهى رأى الجمعية المهومية ألى أن سغن صيد الاستنج اليونانية المشار اليها ، لا تعتبر من سغن أعالى البجار ، في مفهوم أحسكام الملائحسة الجمركية ، وبالتألى فأنها لا تتهتع بالاعفاء من الرسوم الجمركية المتسسرة في المادة ٩ من هذه الملائحة ، بالنسبة ألى المؤن ومواد الوقسود والمهسات التي استهلكتها ، أثناء تيامها بصيد الاسفنج في المياه الاقليمية للجمهسورية «المعربية المتحسدة ».

(ole 77\7\7\7\ — chus 31\V\0701).

التي تتوافر فيهسا شروطسه ،

القصـــــل الســـــادس رســــــــم التمقـــــــــــة

الفسسسرع الأول انواع رسم العمنة وشروط فرضه

قاعسدة رقسم (۸۹)

فرض المشرع رسم دمفة على بعض الاوراق وقسمه الى اربعة انسواع رسم على انساع الورق ورسم عينى ورسم تدريجى ورسم نسوعى ب الرسم يغرض على حسابل الورقية او المستفد منها او مالكهسا ب اثر ذلك ب ان المكومة بمعناها الواسع في معفاه من الداء الرسم المخفر ب اساس ذلك ب ان رسم المحفة بعد فريضة عينية تستحق من جميع الوقائع المشسلة لها ب تطبيق ب الاسهم التي تملكها الشركات المهلوكة الدولة لا تعسفي من رسسم المهفسة النسبي السنوى المتورض عليها ومقا لاحكام قانون رسسم المهفسة المهادي المسادي المهادي المهادي

ملخص الفتوى :

ان المشرع غرضى رسم دمضة على بعض اوراق الحددة بالجداول المثقة بالقانون رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥١ وقسمه الى اربعة انواع اولها رسم على انساع الورق يتوقف مقداره على أبعاد المورقة ورسسم نسبي يحصل بنسبة من تثبية الورقة ورسم تدريجي يتعاعد بحسب تيمة المبالغ المنعرفة ورسم نوعى يتحدد بحسب نوع الورقة ، ولم ينظر المشرع في عرض هسدذا الرسم الى شخص حالما الورقة او المستفيد منها أو طكما كما عمله علمها

الدكرمة بمعتاها الواسع الذي يشممل الهيئات والؤسسات وهتي وحدات الحكم اللحلي منها وانها اقتصر بالسبة لهما على نقمل عبده الرسم الي التعامل معها أن وجدت معاملة بمسعد الورقة الخاضسعة للرسم ومن نسم · تتحمل الحكومة الرسم في جميع الحسالات التي تخصيع فيهسسا الأوراق الملوكة لها لهذا الرسم ولا تكون محلا أو سببا للتعسامل مسع الغسي وليس ادل على ذلك من أن المشرع عنى بالنص على أعفساء الأوراق المتعابقة بحركة النقود الماوكة للحكومة من الرسم أذ لولا هذا الاعفاء الوارد بنص سرزيح لخضعت تلك الاوراق لرسم الدمغة . وترنيبا على ذلك مان رسم الدرفة يعد شريبة عينية تستحق عن جبيع الوقائع المنشئة لها وفقسا لنص التسانان . ولما كان المشرع لم يعف الأسهم الملوكة للحكومة من رسم الدمغة النسب السنوى المفروض على اسهم الشركات وكان المشرع قسد ألزم السسركات باداء هذا الرسيم سنويا سواء تداولت الاستهم بالبورمية أو كانت غير . مقيدة بها وحمل حسامل السمهم بعباء الرسم مانه يتعمين على شركات القطاع العام أن تؤدى رسم اللمغة النسبي عن تيمسة الأسرم الماركة اللحكومة ، ومن ثم قان الخاء المؤسسات العابة وفاتور الحسكومة مباشرة كينالك الاسميم تسركات القطاع المعام ونقا العنكام القانون رتم ١٠١١ المسمنة ١٩٧٥ ليس من شائه أن يؤدي ألى اعفساء اسسمم ذلك الشركات المسلوكة · اللعولة من رسم الشغة النسبي السنوى المفروض عليها .

ولا وجه للتول بأن النص على اعفاء اوراق المتملسة بحركة الناسود المتملسة بحركة الناسود المتملسة للعكومة يقتضى اعتاء الاسهم الملوكة لها بسن رسسم الدمنسة المسني ذلك أن الاعتساء ينصرف في هدف الصدد بحسب صريح النص الى الاوراق المتملة بالحركة الداخلية للنقسود فيها بين أفرع الحكومة وبصالحها وبالتالى يخرج من نطاقه الاوراق المالية التى تبلسل نصيب المسساهم في راس مال الشركة أو صلة المترض بسندات ،

لذلك انتهت الجمعية المعودية لقسمى الفتوى والتشريع الى خنسوع أسهم الشركات المساهبة ارسم الديفة النسبى وفقا لأحكام قانون رسسم الخلامفة رقم ٢٢٤ أسنة ١٩٥١ إلى كان مالكها .

(ملت ۲۷/ ۱۹۸۱ -- جلسة ۱۹۸/۱/۲۷) .

الفسسرع التسسائى

تعدد ألوقمين على طلب مقدم ألى جهة حكومية لا ييسرر تعسدد رسسم الدمفسة

قاعسدة رقسم (۹۰)

: المسلما

المادة الخفائسة من القسانون رقم ٢٧٤ أسنة ١٩٥١ مـ نصسها عسلى ان شمول الورقة الواحدة اعكلها متعددة يوجب تخصسيل الرسسم المفريض على كل من هذه الإحكام — تقديم طلب واحد الى جهة حكومية موقعا من اكثر من شخص لا يوجب تعدد الرسم مادام موضوع الطلب واحدا .

ملخص الفتوى :

ان المادة الخامسة من القانوين رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتسرير رسسم
دمغة تنص على أنه « أذا شبات الورقسة الواحسدة احسكاما مقصدة ،
قابحصل على كل حكم منها رسم الدمضة المنسروض عليسه » . ومتنفى
هذا النص أنه يستحق رسم دمغة مستقل عن كل حكم من أحكام الاتنساق
الواحد مادام هذا الحكم لو خور على ورقة مستقلة تسستحق عليه الدمغسة
الخاصة به ، ومن ثم يتمين أن تفصل احسكام العقد واشستراطاته ويبحث
مدى استقلال كل حكم عن باتى الإحكام ناذا كان له ذاتيسة خاصسة خضع
للرمنسم الفسائس بسه ،

وغنى عن الهيان أنه يشدرط بطبيعة الطال لكى لاتعدد الديهة بتعسدد الاحكام يكون كل حكم خاضع الضربية غاذا كان بعض الاحكام منعسسوسا على الانسوعة في تاتون رسم الديهة رقم ١٤٩٤ لسنة ١٩٥١ والبعض الاخسر قور منصوص على خضوعه لايه أو منصوص على العضل رسسوم

الديمة عن الأحكام المنموص على خضوعها وحدها دون باتني الأحكام. الأخـــــري .

ولا يكفى فى هذا المسدد سان يكون النعدد معنويا ؛ ذلك ان التعسدد. المعنوى أمر مسورى تخيل بحت وهسو عبسارة عن تعسدد فى الاومساف. لا فى الاحكام ، وانها بجب أن يكون التعسدد ماديا أى حقيقيسا .

ولما كاتت العبرة في خضوع الطلب الذي يقدم الى جهة حكوه يسة موقعا من أكثر من شخص ، هي بوحدة موضوع الطلب ، غان كان موضوعه واحد اسسنحق عليه رسيم تبغة اتساع واحد وان تعدد موضوع الطلب تعدد رسم الدمغة المستحق عليه بقدر عدد المواضسيع ولو كان الدائم عليه تسخما واحدا ، ذلك لأن التوقيعات ذاتها لا تعتبر حكيسا مستقلا في سياق قانون الدمغة متى كان موضوع الورقة واحدا ، وهذا الموضوع دون غيره هو الذي يكون الحكم المستقل الذي يخفسه لرسسم اللهخسية .

ووهدة موضوع الطلب الموقع من عسدة اشسخاص يقتضى بالفرورة وحدة السبب والارتباط فيه حيث لا يتصسور عدم الارتباط الا اذا اختلف موضع عالورقة ذاتها سه فالارتباط في طلب بعض عمال الفظائة مسسرف من اعالم المفاه الخاص بكل منهم هو صرف الفروق المستحقة لكل منهسم ولا يمكن تفسسر الارتباط في حالة تعدد الموقعين الا على هذه المسسورة ، والا كان المقصود بالارتباط حق كل منهسم في أن يتقسدم منفسردا في طسلب.

واذا لم يحظر القسانون المرى ان يتقسدم عدة المسخاص بطلب ذى موضوع واحد وكان مناط الخضوع للدمغة هو بتعسدد المواضيع والاحسكام المستقلة التى يتضمنها الطلب بصرف النظر عن عدد الموقعين عليه .

ولا كانت الواقعة النصاحة لاستحقاق رسام دمضة الاساع على الأوراق والمحررات والمقود هو تحرير الورقة أو كتابة الحسرر بالنسامية

الى الأوراق والمصررات التى تم تصريرها في ظلل العمل بقسانون رسسم الدمغة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ عان لم يسكن قد لحقها قانون الدمغسة وقت تحريرها كان استعمال الورقة أو المحرر هو الواقعة المنشئة للضرببة .

واذلم يجعل تاتون رسم الدمغة التوقيع أو الامضاء بذاته واتعة منشئة لاستحقاق رسم الدمغة على انساع الورق وانها جعل التوقيسع في بعض الاحوال عنصرا لازما لاستكبال تحرير الورقة كما هـو الحسال في المتسود التي يلزم لتمام تحريرها المضاء اطراف المتسد أو الشسهادات التي يجب لاستكمالها المضاء من له الحق في اصدارها .

لفلك عان الطلب القدم من بعض عبال النظافة والحداثق ببلدية القاهرة لمرف غرق الأجور واعانة الفلاء المستحق لهم عن شهرى ديسسبير ١٩٥٣ لمرف غرق الأجور واعانة الفلاء المستحق لهم عن شهرى ديسسبير ١٩٥٣ ويئاير ١٩٥٤ يخفسح لرسم دمنة ١٩٥١ ، وإن تعدد الموتعون عليسه ، طالما ان من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ، وإن تعدد الموتعون عليسه ، طالما الله الملكب المذكور يتضمن موضوعا واحدا وهذا الموضوع دون غيره "هسو الذي يكون الحسكم المستقل الخاضع لشريبة النهضة وإن اللوتيعسات ذاتهسا لا تعتبر حكما مستقلا في سياق تفسسير حكم الماذة الخامسة المذكورة .

(مَلُوی رقم ۷۹۱ — ق ۱۹۳۲/۱۱/۲۷) ..

ألفسسرع الشبسائث رسسم الديفسة التدريجي

قاعستة رقسم (٩١)

المسسدا :

القانون رقم ٢٢٢ نسنة ١٩٥١ بغرض وسم الدمغة ــ سريان رســـم الدمغة التدريجية العادية والاضافية على المسالغ التى نصرغهما المسكومة والهيئات العانة في مصر وفي التضـــارج •

والخص الفتوى :

تنص المادة الأولى من ألمسل الخسامس مسن الغسائون رقسم 37. لسنة 1901 بغرض رسم الدونهجة على أن. « يحصل رسيم. ديمة على كل وبلغ تصرفه الحكومة والهيئات المسامة مباشرة أو بطريق الانابة » وتنص المسادة الثانيسة من ذات الفصل على أنه « فيهسا يتعلق بالمستريات والأعبال والتمهددات والتوريدات والايجسارات يحصس عسلاوة على الرسسم المبين في المسادة السسابقة رسسم اضافي بهتددار مثلي الرسسم المادي » وتنص ألمسادة الثالثة على أنه « يعفى من الرسسوم المينسة في المادين السابقتين المبانغ التي تصرفها الحكومة والهيئات المسامة في الأحسوال الآتية:

- 1 ــ اذا كان الصرف ردا لمبالغ صرفت ،
- ب ـ اذا كانت هناك انفاقات تعلى من هـذا الرسسم عقدت قبل العمسل بهسدا القسانون .
- ج س ما يصرف ثبنا لمستريات مصددة أسعارها في تسعيرة جبرية سارية في الجمهسورية المصرية .

د _ الصرف لهيئة دولية أو لحكومة أجنبيسة بشرط المعاملة بالمثل م

ه ... المبرف على اساس أسمار احتكارات دولية » م

وقد جاء نص المادين الأولى والنائية عاما مطلقا لا ينسوق معنه المسالخ التى تحصيل رسسسم الخارج ، اذينس على تحصيل رسسسم الدينة المدى أو الاضافي على كل مبلغ تصرغه الحسكومة والهيئات المسلمة سواء كان ذلك مباشرة أو بطريق الانابة ،

ولما كانت المسادة الثالثة حددت اهوال الاعقاء مسن هذا الرسسم ولم يرد في ضسمتها المبائخ التي تدفع خارج الاتليم السرى ، أما ما نص عليه البند « د » من هذه المسادة من الاعقليم بن الرسم لذا كان الصرف لهيئسة بولية أو لحكومة اجنينة بشرط للمساملة بالمسل ، فيماللب أن المسيوقة للحكومات الاجنبية والهيئات الدولية يخضسع اصلا للرسسم ولكنب يعقى السحتاء أذا كانت هسنده الجكومات لو الهيئسات تعلى الدحكومة المهرية من الرسوم المائلة ، ويؤخسة بن هذا النهس بنهسوم المائلة أنه فيها عطة المحكومة المورية المحكومة المحكومة المحكومة المحكومة المحلية الدوليات لاحتام الداكانوا أو هيئات لرسم الدهسة على المبائغ التي تصرفها اليهم الحكومة الهيئسات المسامة المصرية .

وهذا النظر لا يتجارض وبيدا اللهيبة الضريبة ؛ أذ أن الواهمة المنشئة لضريبة الدعمة الجركومة المنشئة لضريبة الدعمة التعريبية على المياغ التيلي البهائة التحكم أو الهيئات العامة هي طبقيات للعبي المهائة التحكم بعدالية المرف الفانونيسة لا المهائية وهي عبليبة تتم والها بينهاء كالم المصرف الوائد والمرف الانابة في متر خزانة الجسكومة أو الهيئات العابة المعرية داخل الاتليسم المعرى .

وعلى ذلك فإن المبلغ التي تهرهها البعث الطهيبة المربع بالسلام الججازية تفتيب لرسوم الديفة التدريجية العادية والانساعية المتورة . الجازية تفتيب لاسبينة 1401 .

(عتوى رقم ٤ ١٦ - في ١/١١/٨ ١٩٥١) . .

قاعسدة رقسم (۹۲)

الإسسادا :

وسم الدمغة التدريجي المسادى والإضاق ... علاوة المهلة المستوردة.

التي تمنح الصدرى القطن تعويضا لهم عن الخصم القرر على الإقطان المصدرة

الشخصوعها لرسسم الدمغة التدريجي المسادى دون الإضاف .

يقفص الفتوى ;

المنت مصلحة التعلن في مارس سنة ١٩٥٧ منكرة جاء بها انه « نظرا التعلوي الانتصادية التائمة ورغبة في تتسجيع صادراتنا من الانطان الانتطان الماذكرة ، عقد وهلى أن يتم تعويض المسدرين من الخصم المذكور بمنديم علاوة على تيسة تعيداً المنال المسدورة نظير الصادرات في حدود النسسبة المبررة المخصم ، وانه تعيداً المنال تصدر الادارة المائة للنقد عند استرداد تلك المعلات شسهادات معتقد بها المصدر الى لجنة التعان المسرية للحصول على هدذه المذكرة والمغت على مسدري القطن ، وقامت لجنة القطن باستقطاع رسم الديمة التدريجي المعلدي طبقة التدريجي طبقاً للهادة الاولى من الفصل الخابس من الجدول رتم ٢ الملصق بالمتقون رتم ٢٢ وذلك بالإضافة الي رسم الديمة الإضاف مبنا النصية التربيجي المتقون رتم ٢٢ وذلك بالإضافة الي رسم الديمة الأضافي طبقاً لنس يعتصدول رتم ٢ الملحق المتحسة ون المهنسة .

. وقد ثار الخلاف في شان خضوع هذه العلاوة لرسم الدمغة التسدريجي
قد برى وكيل وزارة الاقتصاد لشئون القطن ان هذه العسلاوة لا تخضيع
قرسم الدمغة المادى ولا الاضافى ، ويذهب اتحاد مصدرى القطن الى اخضاع
هذه العلاوة لرسم الدمغة التدريجي العادى دون الاضافى ، وترى مسلحة
التسرائب المضاع تلك العلاوة لكلا الرسمين العادى والاضافى ،

وقد استطلع راى ادارة النتوى والتشريع لوزارة الضرانة ، فرات أن مررف العلاوة المذكورة الى مصدرى الاقطان لا يستحق عليه رسم المعمقة المعادى ولا الإضافي المعروضين بالقانون رقم ٢٢٤. لسنة ١٩٥١ في القعسانية الشمال من المصدول رقم ٢ المصدق به ٠

وقد عرض هــذا النفلاف على الجمعية العبوبية لنتســم الاستشاركة بجلستها المنقدة في ١٣ من يولية سنة ١٩٦٠ المستبان لوسا أن المادة التقائقة من المصل الخامس من الجدول الثانى الملحق بالقانون رقــم ٢٢٤ لســـفة ١٩٥٠ تنص على أن ﴿ يعنى من الرســوم المبينــة في المــادتين السابقتين البائغ التي تصرفها المـــكومة والهيئسات المــابة : . اذا كان المرضه وها المبالغ صرفت ٥٠٠ » .

ويستقاد من هذا النص أن الاهناء من الرسم في الحالة المذكورة مشروط بأن يكون الصرف ردا للبالغ سبق صرغها بتكليف من الحكومة أو من الهيئسة المهاة ولحسسابها دون أن يحسود من وراء ذلك نفسع خاص عسلى من قائم بصرغها ، وحكمة هذا الاهناء هي انتقاء مصلحة صاحب الثمان في استودات مبالغ سبق صرغها بن قبل ، كما أن تصميل رسم النهغة من المبسلخ القيم تصرف بدأ لبالغ سبق صرغها على هذا النحو ينطوى على التطاع جسزء من هذه المبالغ التي صرفها المردود البسه .

ولما كانت علاوة التصدير التي ادنها لجنة القطن المرية بتكليف مسن المحكومة الى مصدري الاقطان هي في حقيقتها اعانة منحتها الحكومة لهسم بتشجيما على تصريف القطن في الاسسواق الخارجية وتعويضا لهم عما قسد يصبيهم من ضرر بسبب بيع القطن بخمسم معين ومن ثم غسلا تعتبسو قداء هذه العلاوة الى المصدرين ردا لبالغ سبق لهم صرفها بالمغني الذي يعتيسه المشرع في النص المتقدم ذكره ولا يسرى عليها الاعفاء المقرر بهسذا التصريق تخضسع لرسسم الدمضة الاصلى المقرر بالمادة الأولى من القصل الخليمي من البحدول رقم ۲ الملحق بالقسانون رقم ۲ المستقة ۱۹۵۱ ه

وبالنسبة الى رسم الدينة الإضافي فإن المادة الثابقة من القصل الخليص

نين الجنول رقم ٢ اللحق بتانون الدمنة سالف الذكر تنص على انه « غيسا ويتمال الذكر تنص على انه « غيسا ويتمال والتميدات، والتسوريدات والايجارات يحمسل علاوة على الربعار مثلى الرسسم علاوة على الربعار ويتمال الربعار على الربعار ويتمال الربعار المسلمة ا

وبن حيث أن أداء لجنة القطن عادوة التصدير المشار أليها إلى مصدرى الأقطان لا يتم على أسالس أي تعهد أو تصرف أو عقد مها تصدده الأشرع في مذا النص ، وبن ثم مائه يضمع لرسم الديمة الانساق سالف الذكر ، والقول بأن أداء المسالوة المذكورة من لجنة القطل إلى نمسورى الأقطاسان النسائية على أسادي ثعقد من جاتب الحكومة بمناح الذه الثلاوة الخطرة المتزام المصدرين على أشادين ثعقد من جاتب الحكومة بمناح الذه الخارج سددا القول مردود بأن المذكرة المتقدم ذكرها والتي وأفق عليها وزير التجارة والمائية تضميت تحرادا أداريا بمنح الاعلقة لاعتبارات تنعلق بصالح الانتصاد القسومي ولم. يتضمن تعهدا بالمنفى المتصود في المادة التانية من المعمل الخامس مسرس طلحدول رقم الملافق بقانون المدهدة .

لذلك انتهن رأى الجمعية المعومية الى إن المألوة التى انتهب اجنسة المتطن الى مصدرى الاتعلن تخضع لرسم النهفة الاصلى النصوص عليسه في ألمسادة اولى من القصل الخساس من الجسدول الثني الملحق بالقانون وهم ٢٢٢ لسنة 1٩٥١ دون الرسسم الاضافي المصوص عليه في المادة الثانية من الغصل الخامس من الجدول الثاني الملحق بالقانون صالف الذكر .

(المتوى رقم ۱۹۹۰/۸/۱۲ في ۱۹۹۰/۸/۱۱ .

قاعتقة رقسم (٩٣)

المنسسدا:

أستخطاق رسم النصفة العدويمي والاضافي على ما يؤديه البنك المركزي المنتخطاق رسم النفك المركزي الله مرفق مياه المقاهرة — عدم اعتبار تعريفة الماه محددة في تسعيرة جبرية — مقتضى ذلك عدم تبتع المقابل الذي يدفعه البنك المركزي ثمنا الميساه التي يستهلكها بالاعفاء المتصوص عليه في قانون الدمنسة .

ملخص الفتوى:

ينس القصل المغنايس من الجسدول رقسم « ٢ » المحسق بالقسانون رقم ٢٧٤ لسنة، ١٩٥١ بفرض، رسم نمجة على،ما يأتي » :

إ --- يحصل رسم دمغة على كل مبلغ تصرغه الحكومة والهيئات العامة.
 مناشرة أو بطريق الاتابة .

 ٢ ــ يعفى من الرسوم المستحقة في المادتين المسابقتين المبالغ التي تصرفها الحكومة والهيثات العامة في الأحوال الآتية :

ومقاد هذا النص أن الأصل بالنسبة إلى كل مبلسغ تصرفه الحسكومة أو أحدى الهيئات العلمة خضوعه لرسم دمفسة (تدريجى) وأنه بسستثنى من هذا الأصل عدة حالات بينها أن بتكون البلغ قسد دفسع متسابل سسلقة أو خدمة خافسسعة للتسسعيرة الجسيرية .

ويبين من الأطلاع على الرسوم بقساتون رقم ١٦٣ لمنة . ١٩٥ الخاص
بالتسمير الجبرى وشئون الأرباح ، ان ثبة جهة معينة هى الوزير أو لجنسة
البسسمير بحسب الأحوال تمين حدا أقمى السسم سسلمة أو خدمة معينة
أو لمتدار الربح مبيسا بلتزم بسيراعاتمن يبيع البسلمة أو يقدم الخسدمة
ويمات اذا تجساوزه .

ولا كانت تعريفة بياه القاهرة لا يحددها الوزير أو اللجنسة المصوص عليها في قانون التسمير الجبسري رقم ١٩٣ لمسنة ١٩٥٠ المسسار اليه على بل أن مجلس الدارة الرفق هو الذي يسستقل بتعيين مقسدارها وذلك بقسرار يصدر منه وبعتهده مجلس محافظة القاهرة بالتطبيسق للهادة الدابعسة مسن القرار الجمهوري المسادر بالقساء أدارة المسرفق المسادر في أول يونيسو سنة ١٩٥٧ ، وبن ثم غان حصول المرفق على مقابل المياه أكثر من التعريفسة المحددة بقرار من مجلس الادارة لا يعتبر جريبة معاقبا عليها في قانسون التسسميرة الجبسيري .

وعلى مقتضى ما تقدم لا تعتبر تعريفة المياه محسددة فى تسمعرة جبسرية ومن ثم غلا بتبتسح المقابل الذى يدخعه البنك المسركزى ثمنسا للميساء التى يستهلكها بالاعفاء المنعسسوص عليه فى تلتون الديمفة .

(غنوی رقم ۱۱۶ – فی ۱۱/۲/۱۱) .

قاعسدة رقسم (۹۶)

: 13 47

رسم الدمة التعريبي الإضاف ... استحقاقه على المستريات والأعمال والتعهدات والتوريدات والإيجارات التي تجريها الحكومة والهيئات العامة ... التعهدات لا تشمل السلف التي تصرف الى العاملين ... اسساس ذلك ... هذه السلف تعتبر من المزايا المالية الوظيفة وتدخل في عموم العلاقة التنظيمية التي تربط العامل بجهة الادارة في حين أن التعهدات تفرض التعامل مع عملاء بقصد تحقيق الفسرض الذي يقسوم عليه المسرفق .

ملخص الفتوى:

أن القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقسرير رسم بهنسة ينص في المادة الرابعة منه على انساع الورق ورسم بهغة على انساع الورق ورسم بهغة تدريجي ورسم بهغة نعمى و قسد نظم ورسم بهغة تدريجي ورسم بهغة تدريجي ورسم المشرع في الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون المذكور رسم البهغسة التدريجي ، فنصت الملدة الاولى من القصل الخامس من هذا الجدول وهو الخاص بالمبالغ التي تصرفها الحكومة على أن « يحصسل رسم بهغة على كل مبلغ تصرفه الحكومة والهيئات العامة مباشرة أو بطريق الانابة على النصو الاتي ... » وهذا هو رسم المهغة التدريجي العادى . ثم نصت المسادة الثانية من هسذا والغصل على آنه « وفيها يتعلق بالمستريات والإعبال والتعهدات والتوريدات والإيجارات يحصل علاوة على الرسم المبنة التدريجي الانساق .

ومن حيث أن مفهوم لفظ « التعدات » الوارد في هذا النص لا يشهل السلف التي تصرفها المؤسسة الى العالمين فيها ؛ اذ تعتبر هذه السلف سن المزايا المالية للوظيفة وتدخل في عبوم المسلاقة التنظيبية التي تسريط العالم بجهة الادارة في حين أن النعيدات تقترض التعالم مع عهلاء بقصد تحقيق المغرض الذي يقسوم عليه الرفق العسام والذي أنشيء من أجله ، ويؤيد ذلك أن المشرع يفرض الرسم في حالة المستريات والاعها، (وهي مقود الانسخال) والتوريدات والإيجارات والتعهدات ، عبسا يدل على أن التعدات المقصودة في هذا المبال وبوحي من روح التشريع هي العسلانة بين الحكومة وعبلانها في نطاق تسير المرافق العسامة ، وهي بهذا المعنى الدارة الى العالمين بها .

لهذا انتهى راى الجمعية العبوبية الى أن المقروض التى تهنجها المؤسسة المصرية العاملة للاثنيان الزراعى والتعاوني للعاملين فيها لا تخضيع لرسيم الدهنة التعريجي الاضافي المنصوص عليه في السادة الثانيسة من المسينة المامس من الجسدول رقم ٢ الملحق بالقسانون رقسم ٢٢٤ لسينة ١٩٥١ بينقسرير رسيم دهنسة .

(مك ٢٧/٢/٢٧ ــ جلسة ١٨/١١/١٧٠) ٠

قاعستة رقسم (٩٥)

المسيدات

نصوص المواد الأولى والثقيسة والثانية عشرة من القسانون دقم ٢٢٤ السنة ١٩٥١ بتقرير رسم النمغة سمؤداها : خضوع كل مبلغ يخرج مسن خزينة المكومة أو الهيئة المامة لرسم النمغة النسبي والتدريجي سالشنريات والتعهدات والتوريدات والإيجارات تخضسع لرسم اضافي غضلا عن رسسم النمغة النسبي والتدريجي سعبه هذا الرسم يقسع على الطسرف السذى يتلقى هذه المبالغ والصرفيات ساذا كان أحد طرفي التعامل جهسة حكرميسة

فان الطرف الآخر هو الذي يتحمل هذا العبدما لم يكن هذا الطرف الأخسر عمسة مكريستة الغسسا .

مُقْفِص الفاوي :

ان المادة الأولى من الفسسل الخامس من الجسدول رقسم ٢ الملحسق بالقالون وقم ٢٢٤ تستة ١٩٥١ بتقرير رئيسم نسفسة تقص على أن:

إ ... يحصل رسم دمغة على كل مبلغ تصرفه الحسكومة والهيئات المساحة مباشرة أو بطريق الاتابة على النحو الآتى ٠٠٠» .

كما تنص المادة الثانية على أن « غيما يتعلق بالمستديات والأعمسالُ والتعهدات والتوريدات والإيجارات يحصل علاوة على الرسم المبين في المادة السابقة رسم اضافي بمتدار مثلي لرسم العادي » .

وتقص المادة ١٢-من القانون رقم ٢٢٤ النستية ١٩٥١ استسالف السذكر: على الـ «كل تعامل بين المحكومة والغير يتحمل هؤلاء دائها رمتم الدمغة » .

ومن حيث أن مؤدى هذه النصوص أن كل مبلغ بخسرج من خزينسسة الحكومة أو المهيئات العامة بخضح لرسسم الدمغسة النسسجى والتسدريجى والأمر كذلك بالنسبة للمشتريات والتمهدات والتسوريدات والابجسارات التى تخضع لرسم أضافى غضلا عن رسسم الدمغسة النسبى والتدريجى ، وهنا يتجل عميه هذا الرسم الطرف الذي يتلقى هذه المبالغ والصرفيسات ، غسير أنه أذا كان احد طرفى التعسامل جهة حكومية غان الطرف الآخر جهة حكومية أينسا .

، (1977/7/1) في 1/77/7/1) ،

قاعبيدة رقسم إز ٩٦١)

البساء:

مدى خضوع البائلة ألتي تصرفها هيئة فتاة السويس آلى المؤسسسات.
العامة لرسم الديفة التدريجي المتسسوص جليه في السادة الأولى من الفصل
الخامس من الجدول رقم ٢ بالقانون رقم ٢ ٢ لسسفة ١٩٥١ بتقسوير رسسم
الدمفة سـ الجهة التي فلترم الأاء الرسم في القالة اليفنات على عياتة قنساة.
السسوس بل الحهسة العالمة آلتي تلف خسفة المسؤل ،

والخص الفتوى :

تفعت المادة الأولى من المعال العسالة من المؤدول رقم ٢ المستق بالقانون رقم ٢٩٤ لمستفة ١٩٥٩ المعروب السم المفته بأن « يخمسل رسسم دمغة على كل مبلغ تمرغه الحسكومة والهيئات المامة مباشرة أو بطسريق الاتابة على النحو الآتي : وظاهر من هذا النص أن الواقعة المنسئة لرسسم الدمفة التدريجي المسار اليه هي واقعة الصرف من أموال الحسكومة أو البشات العسامة وسواء تم ذلك العرف بباشرة أو بطريق الاتابة .

واذ نص الشارع في المدد الأولى من نظام هيئة تناة السويس الصادر
به قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٤٦ اسنة ١٩٥٦ على أن « تتشسا
هبئة عابة وبطلق طبها "هبئة تقتاة السنويس" في يكون "قد نصسل في التكبيف
القانوني لهبئة تناة السويس تناعتبرها باللمس الصريح هبئة عابة ، ومن شسم
يسرى على البالغ التي تقوم بصرغها حكم الملدة الأولى من المصل الخسامس.
من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢ المسنة ١٩٥١ سسالف السذكر.
ما لم يتحقق في شائها سبب من اسباب الاسفاء المقررة قانونا .

والمول الخاصيع لرسيم الدمفة التدريجي سالف الذكر هو الجهة أو الشخص الذي يتم الصرف له من الحكومة والهيئسات العسامة 6 وسين ثم تعتبر الهيئة العامة الشئون البترول هي المول الخاضيع لرسيم الدمفية التدريجي بالنسبة الى ما تصرف البه هيئة تناة السويس .

وتقضى المسادة ٢١ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٨ بانشساء الهراسة المعامة لشئون البترول بأن « تستفيد من الهيئسة على وجه الخصسوس من الاعقاءات المالية الآتية : ضريبة دخل ارباح المهن التجارية والمستاعية ؟ الضريبة العامة على الايراد ؛ ضريبة ربع المقسارات على ممثلكاتها سـ ضريبة "التبتع سـ رسوم الطوابع في علامتها من الهيئات العسامة » .

ومن حيث أن الامغاء المشار اليه قد اقتصر حد نيما يتعلق في رسسوم الديمة قد على رسوم الطوابع في علاقة الهيئة مع الهيئات العابة ، ومن ثم علا يسرى هذا الاعلاء على رسم الديمة التنزيجي المتصوص عليه في المصل المنامس من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسسنة ١٩٥١ ، وتبعسا لذلك تخضع الهيئة العابة لشئون المترول لذلك الرسم في علاقاتها مع الهيئات العابة ومن بينها هيئة قناة السويس وذلك بالمنسبة الى المسالخ التي تقسوم هذه الهيئة الاخيرة بصرفها إلى الهيئة العابة الشئون البترول .

(نتوى رقم ٩٥ ــ في ٢١/١١/١١) .

قاعسدة رقسم ﴿ ٩٧ ﴾

المسسدا :

الرسوم الجبركية التي تؤديها مؤسسسة التقسل العام لدينسة المقاهرة عن السيارات المستوردة لها صحدي خضوع هذه الرسوم الرسسم الديمفسة التدريجي المنصوص عليسه في المادة اولي من الفصل الخابس من الجسدول وقم ٢ الملحق بقسانون المدمنة رقم ٢٢٤ اسفة ١٩٥١ ــ عسدم الستحقاق هذا الدرسسم على مؤسسسة الققسل •

، ملخص الكفتوى :

أستوردت مؤسسة النقل المام لدينة القاهرة بعض السسيارات مسن

الخارج وادت عنها الرسوم الجبركيسة المغررة وقسد ثسار الفسلاله بين. المؤسسة وبين ديوان المحاسسبات حول استحقاق رسم الديمة التسديجي على هذه الرسسوم اذ برى الديوان وجوب اداء رسسم الديمة الشار اليسه استفادا الى المادة ١٢ من تاتون الديمة رتم ٢٢٤ لسسنة ١٩٥١ التي تنمس على انه « في كل تعامل بين الحكومة والغير يتحمل هؤلاء رسسم الديمة على تطبيق هذه المادة يتصد بالحكومة الحكومة المركزية ومصالحها ومجالس الديريات والمجالس البلدية » اما المؤسسة عاتما ترى عدم خفسوعها لهسذة الرسم استفادا الى أن مجلس بلدى مدينة القاهرة الذي يؤول البه مسافئ ايراداتها معفى من هذا الرسسم بنس قانون انفشاقه »

وقد استبان للجمعية العمومية المستصاري أن المادة الأولى من. الفصيل المضامس رقسم ٢ أالحق بقانون النبضية رقم ٢٢٤ لسيسنة. ١٩٥١ تنص على أن « يحصل رسم دمضة على كل مبليغ تصرفه الحسكومة. والهيئات العامة مباشرة أو بطريق الاتابة وقتسا للقلات الموضحة » .

ومقاد هذا النص أن الواقعة المشسئة لرسم الدمغة المنصوص عليه في هذه المسادة هي خُروج مال من ثبة الحكومة أو الميثات العسامة ، أي أن هذا الرسيسم لا يستحق عن الأبسوال التي تنفسل نيسسة المسلكومة أو الهنسات العسامة ،

والثابت في الحالة بدار النزاع أن مؤسسة النقل العام قد أدت رسسوما جبركيسة عن السيارات التي أستوريتها أي أن هذه الرسوم قسد دخساته الذمة المالية للحكومة (مصلحة الجمارك) لذلك لا بكون هنساك محل لتحصيل رسسم دمغسة على هسذه الرسسوم ،

ولا وجه للاستئاد الى المادة ١٢ من تاتون الدمفة التي نئص على أنه « في كل تعامل بين الحكومة وبين الغير يتحمل هؤلاء رسم الدمغة . . » ذلك لأن تطبيق هسذة النص يفترض بداهة وجود رسم دمغة مستحق فيقسع

- 477 -

عبوه دائمسا على الغير ٤ آبا في الحالة العروضة غليس ثبة رسسم مستحق اصلا على نحسو ما سبق بيسانه .

لهذا انتهى الراى الى عدم خضوع الرمسوم الجبركيسة التي ادتها وسسب النقل العام عن السيارات المستوردة لها لرسم الدمخة المنصسوس عليه في المادة الاولى من القصل الخامس من الجدول رقسم ٢ الملحق بقسانون الدمخة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ م

(عنوىدِتم ۱۹۲۸ ــ في ۱۹۲۸ ۱۹۲۱). •

الفسسوع الرابسسع رسيم اليعفرية الخبيسين

قاعسدة رقسم (۹۸).

الإسبداد:

رسم الدمغة ـ سريانه طبقا المادة الأولى من الفيسل الثالث من الجدول رقم ٢١ الشامل برسوم الدمغة النسبية الملحق بالقانون رقم ٢١٤ السنة ١٩٥١ في شسان رسيم الدمغة المصدل بالقانون رقم ١٩٠٢ البنبة. ١٩٦٣ اسمهم في شسان رسيم الدمغة المصدل بالقانون رقم ١٩٠٢ البنبة. ١٩٦٣ على اسهم الشركات المسلك المسركات المسلك المسركات المسلك المسركات المسلك المسركات المسلك قد تسميم علم المباولة القيمة به بقاد راس المال كما واجسدا ومهنوسا في يد شخص واحد ـ عدم خضوعة الرسم الدمغة به الشركات التي يهتكوسا في شخص عام بمغرده لا تفضع الهذا الرسم وأو اسماها المشرع شركات ساهمة — الساس تلكم أن هذه النسمية مجازية ارادها الشراع احتجة لديه مخالفها المسركات الكيمة الديه مخالفها

ملخص الفتوي :

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رشم 37٪ لمسنة 1901 في شان رسم الديمة تنص على أن لا يغرض رسم ديمة على العقود والنحررات وللوراق والمطبوعات والسجلات وغيرها بما ورد ذكره في الجداول الملحقة بهذا القانون » و وننص المادة الأولى من البصل الشيائك من الجدول رقسم ١٠٤٠ الخاص برسوم الديمة النسبية والتعريجية مصحلة بالقسانون رقسم ١٠٤٠

لسفة ١٩٦٧ على أن « يغرض رسم النمخة على اوراق المالية عامة وعسلى تداولها على الوجه الآتي :

ا ... الأوراق المالية المصرية وما في حكيها: مع عدم الإخلال بالإعفاءات المتررة بمنتضى توانين خاصة تخضع السسندات أيا كانت جهة اصسدارها ويجميع أسهم الشركات المتهنة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة لرسسم دمغة سنوى مقداره واحد في الألف من قيهتها أذا كانت مقيدة في البورصة . ماذا كانت الأوراق المذكورة غير مقيدة فيحسب الرسم النسسبى على هذه الأوراق على اساس اربعة في الألف من قيهتها الاسسبية ... ويقع عبء هذا الرسم على هامل السهم أو السند أو حصة التأسيس وكل انفاق يخطف ذلك يقم باطلا ولا يترتب عليه أي أثر » .

ومن حيث أن المستفاد مها تقدم سرده من نصحوص أن المشرع حدد السمه كوماء لرميم المهفة النسسيمي وهدا يقتفى بالضرورة أن يسكون رأس مال الشركة قد قسم إلى أسسهم منساوية القيمة ؛ أى أن يمشل رأس المال في صكوك تسلم إلى الشركاء لتثبت حق كل منهم في رأس المسال ومن ثم غاذا بقي رأس المسال كيا واحدا ومجتمعا في يبد شخص واحد ولم يكن ممثلا في صكوك واسهم غائه لا يخضع لرسسم الدمضة النسسيم لانتفاء الوعاء السدى حدده المشرع لهذا الرسسم ، فضسلا عن أن مالك كيا أن احكام المفصلة المناسليم كيا أن احكام المفصلة الشرع لهذا الرسسم عنى أن والمسلم يسرى على الأوراق المالية مالة وعلى تداولها وبالتالى غان رأس المال غير المبلسل في أوراق مالية مال حددها المشرع لا يكون محلا لمهذا الرسم ،

ومن حيث أن المادة ٢١ من قانون المؤسسسات المسسامة وشركسات التطاع العماد بالقانون رقم ٣٢ السنة ١٩٦٦ قسد جسامت خلسوا سسن النمس على اعفاء المؤسسات العامة من الرسسم المقرر بالفمسل النائث من الجدول رقسم ٢ الملحق بقانون الدمفسة آتف السفكر في حين اعفتها سسن الرسم النسبي المشار اليه على راسمال الشركات المسلوكة المؤسسسسات عسامة متى كان مؤسلا في أسسهم .

ومن حيث أنه بالإضافة الى ما تقدم أذا كانت المسادة العسائرة مست القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ قد أجازت للمؤسسة العابة في سبيل تحقيد في الفراضها أن تنشىء شركة مساهبة بمفردها الا أن المادة ٥١ قسد نمست على عدم سريان البام الثالث النماس بالاسهم وتقسيم رأس المسال الى أسسهم متساوية القيمة على الشركات التي يبتلكها شسخص عسام بمفرده ، ومسن ثم يبقى رأس المال كها واحدا مجتمعا في يد المؤسسة كمالكة عادية لجمد وع الاموال المكونة لرأس المال ، وليس باعتبارها حاملة لامسهم تبشل رأس مال الشركات التابعة لها . وبالمثالى لا يقع عبء هذا الرسسم فضسلا عن انتساء مصله أمسسلا من

ومن حيث أن الثابت من وقائسة النزاع المسروض أن رأسسسال الشركات التابعة للهوسسة المرية المسابة للاسسكان والتمير كان مجتبها في يد شخص عام خلال السنوات من ١٩٧٧ حتى ١٩٧٠ ولم يمسسد بسه اسهم بل ظل كما واحدا بنون تقسيم عملى برغم النمى في بعض الانظيسة الاساسية المشركات على أن يقسم رأس المال الى أسسهم ، ومن شم ماته لواحالة هذه لم تكن توجيد أوراق مالية (أسسهم) بهسكن أن تكون محسلا لرسم الدمغة النسسي الذي حمسلته محسلحة الشرائب أو تعلياب بسه المؤسسة المذكورة من طك السنوات ، عضيلا من أن تلك المؤسسة لسم تكن حاملة لاسسهم بل مالكة لاموال عاديسة كسواس مال للمشروع السدى اتناكه الدولة من خلال المؤسسة والذي أسماه المشرع شركة مساهمة ، وهي تسمية مجازية أرادها الشيارع لحكيسة لديه مخالها بذلك المسنى وهي تسمية مجازية أرادها الشيارع لحكيسة لديه مخالها بذلك المسنى والتعلق والمعاهمة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما ياتى :

اولا ... عدم خضوع راس المسال الاسسمى الشركة النمر لجمسيانة المبائى والمنشات العامة لرسم الدمنسة النسبى المنصوص عليسه في المسادة الولى من المصل الثالث من الجمدول رقسم ٢ للحق بالقسانون رقسم ٢٢٤ المنة ١٩٥١ في شأن رسوم الدمغة المعدل بالقسانون رقسم ١٠٤ لسسسنة ١٩٦٢ م.

ثانيا ــ عدم احتية مسلحة الضرائب فيها حصسلته صن المؤسسسة المسرية المابة للاسكان والتمير بن رسسوم دبغة من رؤوس اسوال كل شركة ممر الجسديدة للاسسكان والتمسير وشركة مدينة نصر للاسسكان والتمسير وشركة مدينة نصر للاسسكان والتمسير وشركة المعبورة للاسكان عن السنوات ١٩٦٨/١٧١ / ١٩٦٨/١٧١ . رفف ١٩٦٨/١٧٣ - جاسة ١٩٧١/٩/١٩) .

قاعسدة رقسم (٩٩)

: المسلمة

قيام بنك ناصر الاجتماعي بتمليك سيارات السائقين مقابل توقيعهـم على سندات اذنية بقدر عدد الاقساط مع رد السند المحرر بكل قسط عند سسداده منظيما لعمليـة القحصــيل والسداد ــ بغضوع هذه السندات لرسم الدمغة التسنيي المقرر بالقانون رقم ٢٢٤ فسنة ١٩٥١ بتقسرير رسسم الدمغهـة ــ لا يغير من ذلك أن البنك لا يقوم باستخدام هسده السسندات تورقة تجسارية لذ أن العبرة ليست بقصد الدائن ولكن بشكل الورقة فيني اسستوغت شرائطها القانونية انتخارية ورتبت كافة آثارها .

الاعفاد القرر بقانون انشاء البنك بن الضرائب والرسوم يصدق على الرسوم التي يقع عبوها على المتعاملين الرسوم التي يقع عبوها على المتعاملين مسسسه .

ملخص الفتوى:

ان القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقريره رسم دمغسة ينص في مادته

الاولى على أن « يغرض رسم دمفسة على المقسود والمصررات والأوداق. والمطبوعات والسجلات وغيرها مما ورد ذكره في الجداول الملحقسة بهسقا القسيساتون .

وقد خصص الفصل الثانى من الجداول المحقدة بالقسانون للاعهساليم المصرفية وما يشمابهها والأوراق التجارية ونص على:

ا سد يفرض رسم دمغة نسبى قدره ، ، ، ، ، ، ملى الكبيالات والسيسندات تحت اذن أو لحالمه سبا بصرف النظيسر عسن تاريسخ السندتاتها ويستثنى بن ذلك العبلة الورقية .

 ٢ ــ يقع عبء الرسم المستحق على المحررات المبينة في هذا القضل على الاشخاص الآتي ذكرهم ولا يجوز الاتفاق على عكس ذلك .

السند الاذني: الرسم على موقع السند .

كما نصت المادة ١١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧١ بانشساء هيئسة المحمد علي علم علي علي علي علي علي علي المدل بالقانون رقم ٢٠ لسسنة ١٩٧٥ علي المدل بالقانون رقم ٢٠ لسسنة ١٩٧٥ علي المدل بالقانون رقم ٢٠ لسسنة ١٩٧٥ علي المدل المدل

« تعلى الهيئة من جميع اتواع الضرائب والرسسوم التي يقع مليها وحدها عبء ادائها بها في ذلك الرسوم القضايية ورسوم التوثيق والتسهور وكذلك الرسوم الجبركية ومستحقاتها ، كبسا تصلى مسن جميسع اتواع الضرائب والرسوم التي تستحق على ما تؤديه الهيئة من معاشسات واعلقت وورض وعلى الطلبات والشهادات والعقود المتعلقة بالهيئة .

كما تعلى جميع التوزيمات التي تجريها الهيئة لأمسحاب الودائع بمن الفرائب والرسوم وكذلك تعلى الشسيكات والأعهال المرفية التقريم تجريها الهيئة من رمسوم الدملة » .

ومن حيث أنه طبقا لهذه النصوص عانه منى أنصد الحسرر تسمكل الكمبيالة أو السند الاننى أو الحاملة كفسع لرسم الديمة المسروض بالمسادة أ

صن ألفضل الثاني من المجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٢ اسسنة ١٩٥١ كويةة تجارية يجوز حوالتها والخصم بهما الدى البنموك التجسارية أو المحتفاظ به كسند مدونية ، وصن ثم غان ما يستخدم منك ناصر من انسه ويستخدم هذه السندات كورقة تجارية لا ينفى عنها حقيقتها التانونيسة ولا يعتمد الدائن ولكن يتمكل الورقة المني من ان يتمسلمل بهمان المبدرة اليست بقصد الدائن ولكن يتمكل الورقة التي مني استونت شرائطها القانونية اتضدت مسفة الورقة التجارية ورتبت كانة تنارها .

ومن حيث أنه ولأن كان تانون الشماء بنك ناصر الاجتماعي قد اعني يعضى عملياته من الفرائب والرسوم فان هذا الاعقاء بصدق على الرسسوم القبي يقع مبؤها على المتعالمين معسه ، وكا كان عبء الزسم يقع في المائة المعروضة على موقع السند أي السائعين عقاتهم يلزمون بأدائه أذ لا يجوز الحجاج في هذا المسدد بالاعفاء المقسرر

من أجل ذلك انتهى راى الجهعية المهومية لتسمى المنتسوى والتشريع. عن حقموع السندات الاننية التي يوقعها وشسترو السيارات من بنك ناحسر. الوسسم المجفسة القسررة تانونا . .

(علف ۲۳/۲/۳۲ مسجلسة ١٩٧٨/٨/١٠) .

قاعسدة رقسم (١٠٠)

: القيادا

خضوع اسهم الشركات المساهمة الرسم الدمفة النسس و وفقا التحكم قادور رسم الدمغة رقم 377 لسنة ١٩٥١ أيا كان مالكها •

طلقهم الفاتوي :

عصين المادة الأولى من تالفون رسم الدمغة رتم ٢٢٤ لسمنة ١٩٥١ على

أن (يفسرض رسم دمغة على العقود ولملحسررات والأوياق والمطبسوعات والسجلات وغيرها مها ورد ذكره في الجداول لللحقة بهذا المقانون و ...

وتئمن المسادة ؟ من التانون على أن (رسم الدمفة أربعسة أتواع » رسسم دمفسة عبلى أنسساع الورق ورسسم دمفسة نسسمي ورسسم دمفسة نسومي ...) .

وننص المادة ١٢ على أنه (في كل تعامل بين الحكومة والشر يتعمسلي هؤلاء دائما رسسم الدمنسة .

ومح ذلك تعنى من كل الرسوم الأوراق الخاصة بحركة النتود الملوكة النصد. المعركة .

وتنص المادة الأولى من الفصل الثالث من الجدول رقم ٢ الملحق بقاتون رسم الديمة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ على أن (يفرض رسم ديمة على الأوراقي المالية علية وعلى تداولها على الوجه الآتي):

١ - الأوراق المالية المرية وما في حكمها:

مع عدم الاخلال بالاعفساءات المقررة بمتنضى قوانين خاصة تخسسع السندات أيا كانت جهة اصدارها وجميع أسهم الشركات المتبعة بجنسسية جمهورية مصر العربية لرسم دمغة سنوى مقداره اثنان في الألف من قيمتهساء اذا كانت مقيدة في البورصة .

غاذاً كاتت الاوراق المسذكورة غير مقيدة بالتسسمية الرسسمية البورصة . . فيحسب الرسم النسبي على هذه الاوراق على اسساس الرمعة في الألف من تهتها الاسمية ويتسع عباء هسذا الرسسم على حاساته السسسميم) .

وتندى المادة ٢ من الفصل الثالث من الجدول رقم ٢ على أن (يستعقه رسم الديمة النسبى السنوى المبين في الفترة ١ من المادة السابعة متسعها وويكون هنا مكتسبا للخزانة بمجرد حلول ميماده ولا يكون مخلا للرد لاي سيعيه من الأسياب وعلى الهيئة أو الشركة صاحبة الشأن أن تورده لمسسسلحة. قلقرائب في الخمسة عشر يوما الأولى من شهر ينساير .

وحاصل ثلك النصوص أن المشرع غرض رسم دمغة على بعض الأوراق. المحددة بالجداول الرفقة بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ وقسمه الى اربعة كتواع أولها رسم على اتساع الورق بتوتف مقداره على ابعاد الورقة ورسم غسبي يحصل بنسبة من قيمة الورقة ورسم تدريجي يتصاعد بحسب قيمة المالغ المنصرفة ورسم نوعي يتحدد بحسب نوع الورقة ، ولم ينظهر المشرع في هسذا الرسيم إلى شخص حامل الورقة أو الستنيد منها أو مالكها كمسا لم يعف الحكومة بمعناها الواسم الذي يشمل الهيئات والمؤسسسات وحتى وحدات الحكم المحلى منها وأنها اقتصر بالنسبة لها على نقل عبء الرسم الي المتعامل معها أن وجت معاملة بصدد الورقة الخاضعة للرسم ، ومن شم متحمل الحكومة الرسم في جميع الحالات التي تخضع فيها الأوراق الملوكة لها لهذا الرسم ولا تكون محلا أو سببا للنعامل مع الغير وليس أدل على ذلك. من أن المشرع عنى بالنص على اعفاء الأوراق المعلقة بحسركة النتود الملوكة للحكومة من الرسم أذ لولا هدذا الاعتساء الوارد بنص صريع لخمسست تلك. الأوراق لرسم الدمغة ، وترتيبا على ذلك غان رسم الدمغة بعد ضريبة عينية تستحق عن جبيع الوقائع المنشئة لها وفقا لنص القانون ولما كان الشرع لسم يعقه الإسهم المبلوكة للحكومة من رسم الدمقة النسبي السينوى القسروش على أسهم الشركات وكان المشرع قد الزم الشركات بأداء هــذا الرســـم مستويا سواء تداولت الاسهم بالبورصة او كانت غير متيدة بها وحمل حامل السهم بعبء الوسم عائمه يتمين على شركات القطاع العام أن تسؤدي وسسم. الله النسبي عن تيمة الاسهم الملوكة للحكومة ، ومن اسم قسان الغساء المؤسسات العامة وظهور الحكومة مباشرة كمالك لأسهم شركات القطساع العام وفقا الاهكم القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ليس من شانه أن يسؤدي الى أعفاء أسمهم تلك الشركات الملوكة للدولة من رسم الدمفة النسبيي المستوى المسروض عليهسا .

ولا وجه للقول بأن النص على اعفاء الاوراق المتعلقة بحسركة النقسود.

الملوكة للحكومة يتنفى اعفاء الاسهم الملوكة لها من رسم الدمغة النسببى ذلك ان الاعفاء ينصرف في هذا المسدد بحسب صريسح النص الى الاوراق المتعلقة بالحركة الداخلية للنقود غيبا بين أفرع الحكومة ومصالحها وبالتالى يخرج من نطاقه الاوراق المالية التي تبثل نصيب المساهم في رأس مال الشركة لو مسلك الاسرض بمستدات .

(مل ۱۹۸۲/۸/۲۷ ـ جلسة ۱۹/۵/۲۸۲) .

قاعسدة رقسم (١٠١)

البسسدا :

القسانون رقم ۱۱۱ لسنة ۱۹۸۰ باصدار القون ضريبة الدمغة يقضى في المادة ۸۲ منه بعرض رسم دمغة واو قم يمثل راسبال الشركات المساهمة في المادة ۸۲ منه بعرض رسم دمغة واو قم يمثل راسبال الشركات المساهمة أنسهم أو لم يكن هناك مساهمين — شركات القطاع العام بمبعها شركات يساهمة — مؤدى ذلك خضوع راسمالها لرسم العمفة النسبي حتى واو أم ينبلا في اسم وحتى أو كانت معكركة الشخص واحد — رسم المهفة يعسك ضريبة عينية تستحق عن جميع الوقائع المنشعة أها المهم المركات وبالتسائى السهم المؤكمة من الرسم المؤوض على أسهم الشركات وبالتسائى الماء المامة وتملك المكومة مباشرة السهم شركات القطاع المهم وقطا الاحكام القانون رقم ۱۱۱ لسنة ۱۹۷۰ ليس مسن شسانه المفساء السم وقطاك الشركات من رسم الدمغة النسبى •

ملخص المفتوى :

من حيث أن المشرع - في المادة ٨٣ من القانون رقم ١١١ المسئة ١٩٨٠ باصدار قانون ضريبة الدمغة - قد غرض هذا الرسم ولو لم يعلسل راسممال الشركات في اسم ولو لم يكن هناك مصاهبون ، ولما كانت جميسم شركات

التطاع العام شركات مساهية فان رأسمالها يخضع لرسسم الدينة النسسبى الشار: اليه حتى ولو لم يمثل في اسهم معلا ولو كانت مبلوكة لشخص واحد .

ومن حيث أن الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع سبق وأن المستة 19 مايو سنة 19٪ من تحاصل نصوص القانون رقم ٢٢٤ أست بجلسة 19 مايو سنة 19٪ من تحاصل نصوص القانون رقم الاحددة بالقبان الشرع هرض رسسم دمغسة على بعض أوراق المصددة بالمبداول المرفقة بالقانون المسار أليه ، ولم ينظر المشرع في فرض هذا الرسم التي مشخص حامل الورقة أو المستقيد منها أو مالكها ، ومن ثم تتحيل الحكومة الرسم في جميع الحالات التي تخضع فيها الأوراق الملوكة لها لهذا الرسم المنشئة لها وفقا لنص المقانون ، ولما كان المشرع لم يعف الاسسم الملوكة المنشئة لها وفقا لنص المقانون ، ولما كان المشرع لم يعف الاسسم الملوكة للحكومة من رسم الدمغة النسبى المنوض على اسهم الشركات وكان المشرع تد الزم الشركات باداء هذا الرسم سنويا تسداولت الاسسنم بالبور مسسمة أو كانت غير مقيدة بها عائم يتية الأسهم المؤكة للحكومة ، ومن نسم على تيهة الأسهم المؤكة للحكومة ، ومن نسم على النساء المام وفقا المسمدة العالمة وتبلك الحكومة مباشرة أسهم شركات القطاع المام وفقا المسمم على التي الدرس من شائه أن يؤدى الى اعفساء المسم على الشركات من رسم الدمغة النسبى السنوى المغروض عليها .

ومن حيث أن الجمعية قد أقرت بفتواها الشار اليها سخضوع اسسهم شركات القطاع العام الذي أصبحت مجلوكة للدولة لرسم الدمغة النسبى وذلك في خلل نصوص القاتون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ غانه طبقا لصريح نص الملدة ٨١ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ سالفة الذكر ، يخضسع واسسمال هذه الشركات لرسم الدمغة النسبى المصار الذي .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتسوى والتشريع الى حريان القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ على أسهم شركة مصر للغزل والنسيج بالمسسلة الكبسرى .

(ملف ۲۵/۲/۲۵۷ - جلسة ، ۱۱/۲/۲۸۲۱) .

الفـــرع الخــــابس رســم النبغــة على الاقســاع

مّاعدة رقسم (۲۰۲)

الاستندا :

رسم الدمغة على الاتساع - استحقاقه على الطلبات المقدمة السلطات الادارية - الواقعة المشئة لهذه الضريبة - هي مجرد تقديم الطلب التوافرها في الاستمارات المقدمة من وزارة الاوقاف الى الملام كتاب المساكم بخصم ما يستخفي عليها من رسوم على الاوراق المقدة منها من الامقات التي تودعها خزائن هذه المساكم بالنسبة لمايلاتها في ادارة اوقاف الفيية - استمرار استحقاق رسم الدمغة حتى بعد العمل بالقسائون رقم ١٩٧٧ لسبغة ممايلات الاوقاف الفيية - تخصصوع معابلات الاوقاف الفيية الاوقاف الفيية الاوقاف الفيية الاوقاف الفيية الاوقاف المنابة المنابة المنابة المنابة المنابة المنابة المنابة الوقاف الفيية الوقاف الفيية الوقاف المنابة المنابة المنابة المنابة المنابة المنابة الوقاف الوقاف ،

ملخص الفتوى:

تنص الفترة (ه) من المادة الأولى من الجدول رقم 1 المجق بقانون الدمغة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ على أن « تخضع لرسم الدمغة على انساع المورق العرائض والطلبات المقدمة السلطانة الادارية . . » وليس نهنة شسك منى أن المصود بهذه المعرائض والطلبات كل معرر يتم التقدم به الاصدى السلطانة المملة في شان من الشنون ، وبال كانت الاستبارات التي تقدم من وزارة الاوتاف الى المحاكم المصرف من الانائة المودعة بها بشائي معاملاتها في ادارة الأوقاف الخيرية تعتبر عرائض أو حلابات في مفهوم هذا النص ، خين ثم يستقق عليها رسم الدمخة على اتساع الورق ،

ولا يمتد في هذا المصدد بالقول بأن هذه الاستمارات انها يقصسد مسن
تقديمها تسهيل مأمورية المحكمة والتيسير على الوزارة في ضبط حسساباتها
وان الوزارة كانت في حل من تقديمها لأن المحكمة مازمة بغصم الرسسوم مسن
الامانة دون حاجة لطلب فلك منها لا يمتد بذلك لأن رسم التبغة ضريبة
عينية لا تعنى الا بالواتمة المنشئة لها بصرف النظر عما يصاحبها من ظروف
واعتبارات ، غمتى تحققت الواتمة المنشئة المغربية غانها تستحق للخسزانة
العامة دون أن يؤثر في ذلك أي اعتبار آخر ، وإذا كانت الواقعة المنسئة
للضريبة في المسألة محل البحث هي مجرد تقديم طلب لاحسدى السسلطات
العسامة قال الشريعة تستحق دون اعتداد بسبب تقديمه ه

وأما من اتفاذ تاريخ العبال بالقانون رقم ٧٤٧ لسسنة ١٩٥٣ أساسا لتغير الماملة الفريبية للوزارة ، ذلك لان هذا القانون أنما تضمن في حكيه الرئيسيين تحويل وزير الاوقف ببشروط معينة حدق تعسديل معسارف الاوقاف ، وليس في استحداث هذين العسكين ما يسرر تغيير المساملة الشريبية للوزارة ، ذلك أن خفشوع معاملاتها في آدارة الاوقاف عن الخيية الرسم المبغة يقوم على اعتبار من استقلال الذبة المائلية لهذه الاوقاف عن نمية الدولة نهي الشخاص اعتبارية خاصة وأموالها أموال خاصة ، ومن ثم فسان نشاطها يخضع للضرائب التي تعرضها الدولة غيستحق رسم المبغية على محرراتها ومعاملاتها ما من خضسع للرسسم ، وحيث أن هذا الوضيع لم يتغير بعدور ذلك القانون ، غان هذه المعررات والماملات تظل خانسسمة لم يتغير بعدور ذلك القانون ، غان هذه المعررات والماملات تظل خانسسمة لم يسال المبل به ،

هذا ونظل هذه المعابلة للوزاارة تائمة حتى بعد المباج ميزانيتها بميزانية الدولة اعتبارا من السنة المالية ١٩٦٥ / ١٧١ عائن هذا الادماج لسم يفسين من الاوتلف الخيرية باعتبارها اشخاصا معنوية خاصسة تخسس للضرائب كيسا يخسسية لهسا سسائر الاغسراد .

ومها بجب التنبيسه اليه أن الأهر فيها تقدم لا يمسدق الا على معاملات . الاوقاف الخيرية التى تباشرها وزارة الاوتاف في ادارتها لها - اما معاملات . الوزارة الكاممة بها والتى تدخل في هذه الادارة - عانها لا تخضع الخرائب . نها في ذلك ادارة عامة تدخل في معنى الحكومة عند تطبيق نص المسادة ١٢ من تانون الدمغة الذي يقضى بعد تعبل الحكومة بارسم المقرر فيه .

وغنى عن البيان أن ما تديره الوزارة من أعيان حتى تسليمها الأصحابها . ممن تملكوها بالغاء نظام الوقف على غير الخيرات فن المماملات المتعلقة بهسا . تضضع دائما باستعرار الرمسم العهشسة .

لهذا انتهى راى الجمعية العمومية الى خضوع اسمستمارات خصصم. الرسوم المشمار اليها لرسم النهفة على انساع الورق وعلى وزارة الأوقاف اداء هذا الرسم للحهسة المختصسة ،

وان معاملات ومحررات وزارة الاوتاف في ادارتها للاوتاف الخسيرية. تخضع سحتى الآن سالرسم الدينة المقرر بالقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥١ دون. أن يؤثر على ذلك صدور القانون رقم ٢٤٧ لسسنة ١٩٥٣ أو ادجاج ميزانيسة - الوزارة مينزانية الدولة العساية .

(غنوی رقم ۱۱۳ – فی ۲۰/۱۲/۲۰) ۰

الفسترع السنبالس رسسيم الطسالع

قامسدة رقسم (۱۰۴)

: 12-41-

ضرائب ورسوم - رسم الطايع (الدملة) - خدوع مؤسسة كهرباء مشسق لهدفا الرسسم - أساس ذلك - ان قانون التابيع رقم ٨٥ الصادر في ٢١ من يناير سنة ١٩٥٢ المعتل بالقانون رقم ٥٠٣ نسسنة ١٩٥٧ اخضع جميع المؤسسسات المؤمة لجميسع الشرائب الماليسة والرسسوم الجمركيسة والبلدية على اختسادات المؤمسا ،

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٧ من الدسستور المؤقت على ما ياتى : (انشساء الضرائب و تعديلها او الفساؤها لا يكون الا بقساؤون > ولا يعني أحسد من ادائها في غير الاحوال المبيئة في القسانون ، ولا يجسور تكليف احسد اداء غسير ذلك مسن الضرائب أو الرسسوم الا في هسسسود القسسانون) وأن المسادة التفامسة من تانون التأبيم رقم ٥٨ بقساريخ ١٩٥١/١/٢١ المسلة بالقانون رقم ٥٠ لساريغ ١٩٥١/١/٤٢ المسلة المشرائب المالية والرسوم الجمرية والمبلدية على اختسانف المؤممة لجميع الضرائب المالية والرسوم الجمرية والمبلدية على اختسانف المؤممة لجميع .

ومؤسسة كهرباء دمشق هى مؤسسة عامة ذلك لأنها تقسوم على مرفق عام وهو مرفق أغارة مدينة دمشق ، كما أنهسا تتمتع بشسخصية اعتبسارية مسسستقلة .

والراى مختلف في شمان خضوع المؤسسات العامة للضرائب والرمسوم عند سكوت المشرع عن معالجة هسذا المؤسسوع بنعسوص صريحة وفي

خصوص المؤسسات المؤممة قد عرض المشرع بنص صريح تنظيم هسداً. الوضدوع > ذلك أنه نصى في المادة الخابسة بن تاتون التابيم رقسم ٨٠ نتاريخ ٢١ من يناير سنة ١٩٥٧ ألمعلة بالقانون رقم ٢٠٥٧ اسنة ١٩٥٧ على الخشاع المؤسسات العامة لجبيع الضرائب الماليسة والرسسوم الجبركيسة والبنية على اختسائه أتواعيسا .

والفريضة المقررة في صورة رسم للطابع هي في حقيقها وطبقها للتكييف القانوني السليم تعتبسر ضريبة وليست رسما ، لانهها مشساركة اجبسارية دون مقابل معين في التنققات المعلية وظك سمات الضريبة وعناصرها في حين أن الرسم مقابل مالى لخسدمة معينة تعود على الدائسيع بالسذات تسؤدي لفرد يلتزم اداء هذا الرسم ولا ينطبق هذا القعريف على الفريضة المشار اليها .

ولما كانت مؤسسة كهرباء دمشق هي مؤسسة مؤممة تخضع الفرائب . ولغيرها من الرسوم المنصوص عليها في المادة الخامسة مسن تانسون التأميم . رثم ٥٥ المسادر في ٢١ من يقاير سنة ١٩٥١ المفدلة بالقسانون رقسم ٣٠٥ المسنة ١٩٥٧ مسالفة الشكد .

لهذا انتهى الزاى الى اعتبار رسم الطابع ضريبة ، وبن ثم تخضيع ليه. مؤسسة كهرباء دمشق بوصفها مؤسسة مؤمية .

(نتوی رتم ۰۰۷ — فی ۱۹۳۱/۷/۱۲۱) .

الفسسرع السسسابع رسسم المفسة على اللاغتات والإعسلانات

قاعسدة رقسم (١٠٤)

: 12-40

المعتن رقبا ٦ و ٧ من المجدول رقم ١٣ المعق بالقسانون رقسم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بنقسرير رسم دمغة سستقريرهما لرسم دمغة على اللاغتات والإعلانات والاغطارات المسبئة بواسطة حروف أو علامات أو المعكسسات سادناع مقسدار هسذا الرسسم في حالة عدم ثبات الاضاءة أو تقطعها عنه في حالة ثباتها سساتها هاتين المحالتين في توحة اعلانية واحدة سوجب تحصيل رسم واحد عن هذه اللوحة هو الرسسم الاعلى سه متسال بالنسسبة الاعلان ذي الإضاءة على واجهة سسينها مترو بالقساهرة و

ملخص الفتوى:

تنص المادة ٦ من الجدول رقم ٣ الملحق بالقسائون رقم ٢٢٤ المسنة المنية بواسطة حروف أو علامات أو اليفط والاعلانات والاخطارات الملنية المنية بواسطة حروف أو علامات أو المحاسبات غير ثابتة تخصيع لرسيم عمية قدره عشرون قرشا عن كل متر مربع أو جزاء من المسر المربيع سنوبا ويضاعف الرسم على اللوحات المحتوية على أكثر مسن أربعة اعسلانات مستقلة » وتنص السادة ٧ من ذات الجدول على أن « البغط والاعسلانات والاحطارات العلنية المصيئة بواسطة حسروف أو عسلمات أو انحكاسسات غير ثابتة أو أضاءة متعطعة تخضع لرسم دمنة قسدره جنيهسان عن كسل سعر مربع أو جزء من المتر الربع سنويا ، أذا شسمات اللسوحة الواحدة

نصوصا أو علامات أو اعلانات مختلفة اسستحق الرسسم عن كل واحسد منهسسسا » ،

ومفاد هذين النصين ان رسم الدمفة المدوض على اللاهتات والاعلانات والاعلانات والاخطارات المضبئة بواسطة حروف أو عسلامات أو انعسكاسات يختلف بالمختلف هذه الاضاءة قان كانت ثابتة كان مقسدار الرسسم عشرين ترشسا عن كل منر مربع أو جزء من المتر المربع سنويا وان كانت غير ثابتسة أو كانت متقطعة كان مقدار الرسم جنيهين عن هذه المساحة وحسكمة زيادة مقسدار الرسم في حالة اللافتة أو الاعلانات أو الاخطار المضيء بطريقة متقطعة أو غير ثابتة على مقداره في حالة الاضاءة بطريقة ثابتة أن الاعسلان في الحالة الاولى ملائظ الكفر من الاعالان في الحالة الثانيسة .

ولما كان الاعلان الضوئي هو الذي يتخذ فيه الضسوء وسسيلة إلمعت نظر الجمهور الى سلمة أو خدمة سمينة سواء اكان هذا النسسوء حسروما أو علامات أو انمكاسات ثانة أو غم ثابتة أو متطمة .

وكانت اللوحة الإعلانية الموجودة على واجهة سسينما مترو قبلم لفت تظر الجمهور اليها بطريقتين هما الإضاءة الثابتــة الداخليــة بالفلورســنت والإضاءة المقتطعة الخارجية على شكل وميض مســتد محيط بهــذه اللوحة وتسـتهدف الطريقة الثابتة لفت النظر اكثر مما تلفته الطربقة الأولى .

ولما كان رسم الدمنة أذ يستحق على الاعسلان الفسوئي ذاته وهسو ما يقرأ أو ينظر قان مقتضى ذلك استحقاق رسم واحسد من هسده اللسوحة الاعلانية بغض النظر من تعدد الطرق التي تضاء بها قاذا اختلف مقسدار الرسم في حالة تعدد هسده الطسرق تبعا لاختلاف طريقسة الاضساءة وجب تحسيل الرسسم الاعسلي .

وعلى مقتضى ما تقدم يكون الرسم الواجب تحصيله من اللوحة الاعلانية الموجودة على واجهة سينها مترو متضمنا اسم السرواية ومطلهما هسو الرسم المترر على اللاغتة المسيئة بطريقة متطعسة على النحسو المسسوص عليه في المسادة ٧ من الجدول رقم ٣ الملحق بالتانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٥ .

ولما كانت المادة ٨ من الجدول المشار اليه تنص على ان « المساحة التي يحصل عنها الرسم المترر بالمادتين المسابقتين تحسب عسن كل وجه من المستطيل الذي تبر السلاعه بالنقط القصوى لحروف الإعالات أو الأخطار أو اللافقة أو علاماتها » وتطبيقا لهذا النص يحسب الرسم المنصوص عليه في المسادة ٧ على مساحة اللوحة الإعلانية المحوودة عملى واجهة سينما مترو كاملة بها نيها الإطار ذو اللمبلت السفراء .

لهذا انتهى رأى الجمعية التى أن الرسم المستحق على اللوحة الإعلانية الموجودة على واجهة سينما مترو هو الرسم المنصوص عليسه في المسادة ٧ من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ اسمسنة ١٩٥١ بتقسرير رسسم دمضة ، وأن هذا الرسم يحسب على هذه اللوحة بما غيها الإطار واللمبات الصغراء سواء بالنسبة الى اللوحة الموجودة على واجهسة سسينما متسرو بالقاهرة أو تلك الموجودة على واجهة سينما مترو بالاسكندرية وذلك عسلى النحو النصوص عليه في الحسادة السابعة مسائمة الذكر .

(المتوى رتم ۱۸۵ -- في ۱۹۹۲/۳/۱۸) .

قاعنىنة رقسم (١٠٥)

البــــدا :

الدمشة على الاعلانات ... مناط المضموع له وفقا لاحكام القسانون ٢٢٤. فسنة ١٩٥١ ... هو الاعلان ذاته بغض النظر عن اطريقته وان جعلها القانون اساسا لتحديد الرسم المستحق على اعسلان ضوئي تعددت طرق اضاءته ... هو الرسم المقرر للطريقة الاكثر افتا لنظر الجمهور ... وجوب تعددد الرسسم بتعدد المسادة الاعلانية — البناء ذلك في الهرحة الإملاينة لإنكام سينما مترو — اعتبارها منضمنة مادة اعلانية واحدة طوال الهيام وأن تغيرت أسماء الالحلام ب

ملخص الفتوى:

ننص المادة ٦ من الجدول رقم ٣ الملجق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ على الآتي :

« اليقط والاعلانات، والأخطارات العلنية المضمينة بواسمسطة حسروف أو علامات أو المعكاسات ثابتة تنضع الرسم دنيفة تسدره عشرون قرشسما عن كلّ متر مربع أو جزء بن المبر الديع سنقيا » .

وبنس المسادة ٧ من الجدول ذاته على أن :

« اليفط والاعلانات والاغطارات العلنية المسيئة بواسبطة حسروبه أو علامات أو انعكاسات غير ثابتة أو أضاءة متقطعة تخضع لرسم دمفسة قدره جنيهان عن كل متر مربع أو جزء من المتر الربع سنويا ، وأذا شسملت اللوحة الواحدة نصوصا أو علامات أو أعلانات مخطفة اسستجق الرسسم عن كسل واحسد منها » .

وتقفى المادة A من الجدول المسار اليه بأن المسلحة التي يحصـل منها الرسم المترر بالمسادتين البسابتين تحسب علي كل وجه بن المستطيل السدى ببر أضلاعه بالنقط المتصوى لحسروف الاعسلان أو الاخطـار أو اللافتــة أو علاماتهــا .

ويؤخذ من موضوع هذه النمسوس أن مناط الخضوع لرسم الديمة على الاعلانك هو بالاعلان ذاته بصرف النظر عن طريقته وان جعلها المشرع اساسا لتحديد سعر الربس المستحق على الاعلان .

(17 pm 14 p)

ولما كان الاصلان الضوئى هو الذى يتخذ فيه الضموء وسمسيلة لللت تظر الجمهور التى سلعة أو خدمة معينة سواء اكان هذا الضموء حسروما أو علامات أو انعكاسات ثابتة أو غير ثابتة أو متنطعة .

ولا كانت اللوحة الإملائية الموجودة على واجهة سسينها متسرو تلفت نظر الجمهور اليها بطريقتين هما الاضاءة الثابتسة الداخليسة بالفورسسنت والاخساءة المتطمة الخارجية على شكل وميض مستمر محيط بهسذه اللوحة وتستهدف الطريقة الثانية ثلت نظر اكثر مما في الطريقة الاولى .

ولما كان رسم الدمغة يستحق على الإعلان الضوئى ذاته غان متتنى ذلك استحقاق رسم واحد على هذه اللوحة الإعلانية بغض النظر عن تعدد الطرق التي نضاء بها والتي تتكامل في سبيل جمسل الإعلان ملفتسا لنظسر الجمهور بطريتة اكثر مما يستتبع تغليب الإضاءة المتطمة في هذا الإمسلان وبالتالي استحقاق الرسم عليها السعر المقرر لهسذه الطريقة .

ولما كان رسم النصف المفوض على الاعلان المشىء بطريق الإضساءة المثابتة مقداره عشرون قرشا عن كل متر مربع أو جـــزء من المتـــر المربسع ســـنويا ، فاذا كانت اضاءة الاعلان بطريق الاضاءة المتقطمـــة كان متـــدار الرســـم جنهين عن هـــده المســـاهة .

وعلى متنفى ما تقدم يكون الرسم الواجب تحصيله من اللوحة الاعلانية الموجودة على واجهة سينما مترو متضمنا اسم الرواية ومطلبها هو الرسم المترر على اللائمة المضيئة بطريقة متقطمة على النحو المنسوس عليه في المدادة السابعة من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسسنة ١٩٦١

ولما كانت المادة السابعة من الجدول رقم ٣ المشمار البسه تخضم الاعلانات المضيئة بواسطة اضاءة متنطعة لرسم دمفة تدره جنييمسان عسن نكل بتر مربع أو جزء من المتر المسربع سسنويا ، وكانت اللوحة الاعلاتيسة السنبا مترو لا تتضين سوى مادة اعسلانية واحدة طوال العام وان تفسيرت معندداتها بتغيير الغيام المعروض وبن ثم لا تكون تلك اللوحة لنشر الاعلانة حمدار السنة كمسا ذهبت الى ذلك بمسلحة الضرائب حيث يستظرم ذلك اختسلاف المسادة التي تنطوى عليها الإعلانات المختلفة وهو ما لي ويتفق في الخمسوصية المعروضية ما

ذلك أن اللوحة الاملانية لسينها مترو تستهدف غرضا واحدا هو اقتت نظر الجمهور الى السينها المذكورة لمشاهدة العلهها وهذه المسادة الاحالاتيسة لا تختلف على مدار السنة ومن ثم تخضع لرسم سنوى تدره جنيهسان مسين كل متر مربع أو جزء من المتر المربع ، وأنها تتفير منردات هدده المسسلاة الاعلانية وهي الأنلام لارتباطها بالإعلان عنها ابتداء وأنتهاء ،

ولما كان التسليم بها تقول به وجهة النظر الممارضة يقضى الى مضاعقة الضريبة على الإعلان الضوئي لسينما مترو وتعددها على خلاف ما الحسقت به المادة السابعة من الجدول رقم ٣ الملحق بقانون ضريبة الدمخة في الحسومة من مبددا متسع التصدد الضريبي .

ويظمى من كل ما تقسيم أن اللوحة الاعلانية لسينها مترو ليست اوحقة محمدة لنشر اعلانات مختلفة على مدار السنة وانها تتفسين مادة اعلانيسة واحدة قمن ثم تفضع لرسم قدره جنيهان عن كل متر مربع أو جسزه مسي المتر المربع من هذه اللوحة سنويا بلا تعدد لعدم توافر مناطه وهو السستها اللوحة على اعلانات مخلفة وذلك وقتا لحكم المادة ٧ من الجدول رقسم ٣ الملحق بقسانون رسسم المدخسة .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى تاييد ما ذهبت اليه في نتوتيها رشم هه؟ مورتسم ١٨٨٠ المسؤرخين ١٨ من مارس سسنة ١٩٦٢ ، ٢٣ من اكتسويو سـ

سكة ١٩٦٢ من أن الرسم المستحق على القوجة الاعلانية الموجودة عبلى ولجهة مسابلة في المسابحة من الجدول ولجهة فينام مثرو هو الرسم المنصوص علية في المسادة السابحة من الجدول وقم ٣ الملحق بالمتاكون رقم ١٤٧٤ لسبنة ١٩٥١ بيترير رسسم دبعة وان عبد الرسم بحسب سعر مقداره جنيهان عن كل متسر مربسع أو جسزء من ألمار المربع من هذه اللوحة سكويا بالا تعدد لمدم توافر مناطة .

(نتوی رتم ۵۰۰ – فی ۲۱/۸۳/۳۱) .

الفسترع الفسناهن رسم الدمضة على تصماريح السفر المجانية

فافسدة رقسم (١٠٩)

: 12-41

الهيئة العابة السكك الحديدة — تصاريح السغر المجانية — السادة السابعة من المجلول رقم ؟ الملحق بالقانون رقم ؟ ؟ السنة ١٩٥١ يتقسريو السابعة من المجلول رقم ؟ الملحق بالقانون رقم ؟ ؟ السنة ١٩٥١ يتقسريو رسم النبخة أخص المحلفة المنطقة الفنكك العديدة — نف فقرتها المالك على اعفاء التصاريح المحلفة بفسي اسسم من احدى الشركات الى المسالح المحكومية تنفيذاً لمتك الافترام أو الترخيص من هذا الرسم — مقتفى، المحلف على سفرة إلى المحكومية الم

ملحص الفتوي :

إن اللائجة المنظمة المواعد صرى تصاريح السفر الجائية والمخفصة المستور عليها بقرار ببطس الوزراء المستولان في ١٠٠ من اعستبطس بسبعة ١٩٣٧ قد استبطس بسبعة ١٩٣٧ قد استبطت بعد ذلك باللائجة المستور عليها مستور بيلهس الاوراء الصادر في ٨ من يوليه سسنة ١٩٢٣ والتي علت مطنها لائحة تمساريح المبنو لوغلمي وبمبتخبهي ويهال السكام المحديدية والمستحق عليها بقرار وزير المواصلات رقيم ٢٢ المستاير في ٢٤ من يوليب مسنة ١٩٣٨.

عاسيسا على البند الحادى عشر من المادة الرابعة من القانون رقسم ٣٦٦٠ السنة ١٩٥٦ بانتساء الهيئة العامة اشئون السكك الحسديدية والذي يتضيح ون أستعراض نصوص هذه اللوائح المتماتبة ، انها قد اتفقت - من ناحية على التفرقة بين نوعين من التصاريح الجانيسة . اولهما يشممل التعماريح اللتي تصرف اسدواعي يتتضيها حسن سير العمل بالمرفق كتمساريح الرود الملمية وتصاريح السفر للبؤونة المنصوص عليها في المادتين ٣ و ٧٠٠ من اللائحة المصدق عليها بقرار مجلس الوزراء المسادر في ٢٠ من اغسطس مسقة ١٩٣٢ (المسادنان ١ ، ٢ من لائحة سنة ١٩٤٣ والمسادنان ٢ ، ٣ مسن التحة سنة ١٩٦٠) . ويشمل الثاني تصاريح السفر الجانيسة التي تقفي معض تصوص اللوائح المشار اليها بصرفها للموظف او السمعتمدم بنساء على طلبه ولاسباب لا تبت للعبل بصلة ، ومن هذا النوع التصساريح التي تصرف البوظف في حالة زواجه وتصاريح الجالمة المنسسوص عليها في اللعتين ١٣ ، ١٨ من اللائحة المسدق عيها بقرار مجلس الوزراء المسادر في ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٣٢ (المادتان ٢ ، ١٥ من لائحية سينة ١٩٤٣ واللعقان ٧ ، ١٧ من الأنصة سنة .١٩٦) كبا انفقت نصوص هذه، اللوائح ... من ناحية أخرى ... على النمييز بين النمساريح المجانيسة التي. تلتزم الهيئة بصرفها للبوظف أو المستضدم بمجرد طبهسا كتصاريح المسرور المسلحية وتصاريح السفر للاعمال المنصوص عليها في المادتين ٣ ، ١٢ مسن. اللائحة المدق عليها بهترار مجلس الوزراء المسادر في ٢٠ من اغسطس معقة ١٩٣٢ (المادتان ١ ، ١١ من لائحة سنة ١٩٤٣ والمادتان ٢ ، ١٢ مسن لاتحة سنة .١٩٦) . وتلك التي خولت نمسوس هـــذه اللوائح المنظمـــة تقوالعد صرفها ، لجهة ادارية معينة بالهيئة رخمسة التتسديد في صرفهسا أو عدم صرفها . ومن هذا النوع الأخير تصاريح المعاملة المصموص عليها في المادة ١٨ من اللائمة الصادرة في سنة ١٩٣٢ (المادة ١٥ من لائمة سنة ١٩٤٣ والمادة ١٧ من لاتحسة سنة .١٩٦) .

وقد سبق أن أنتت الجمعية العمومية بجلستها المنعشدة بتساريخ ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥٩ بأن المادة السابعة من الجدول رقسم ٤ الملصق. بالتانون رقم ٢٢٤ لمسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة في نقرتها الأولى عسلي أن : « يغرض رسم دمغة قدره ماثنا مليم على تصساريح المسغر وتــذاكر الاستراك أيا كان نوعها وأيا كان داملهسا أذا كانت معلودة بجسانا من مملحة سكك حديد الحكومة أو أية مصلحة أخرى أو غرد من الشسستغلبن باعبل النقل أيا كان نوعه » . كما تنص الفقرة الثالثة بن هذه المسادة عسلي أن « يعنى من هذا الرسم التصاريح وتذاكر الاشتراك المعلساة بغير اسسم من احدى الشركات الى المسالح الصكومية تنفيذا لعقدد الالتسزام أو الكسرخيص » .

واذ يبين من مقارنة هاتين الفقرتين أن المشرع قد استعمل غيها لفظين مختلفين في صدد تحديد وسيلة الحصسول على التصساريح ، فبينها ينص في الفترة الثالثة الى التصاريح وتذاكر الاشتراك (المعطساة بغير اسسم) ٤ وقد رتب على هددا الاختسلاف في التعبير حسكمين مختلفسين مسن حيث الخضوع لرسم الدمغة ، غقضى في الفقرة الأولى بفرض رسم دمغسة قسدره واثنا وليم على تصاريح السفر إذا كانت ومنسوحة وجسانا ون ومسلحة السكك الحديدية ، وأعنى في الفقرة الثالثة من هــذا الرســم التصــاريح المعطاة بغير اسم من احسدي الشركات الى المسسالح الحكوميسة تنفيذا لعقد الالتزام أو الترخيص ، فبن ثم تكون لهذه المفسايرة في المسياغة دلالتها في فهم قصد الشارع في هذا المسدد ، فالتصاريح التي تتسرخص الادارة في منحها مجانا هي التي تخضع لرسم الدمغــة المــذكورة ، أما ثلك التي تلتــزم باعطائهــا بمتتفى 'نظام العمل غلا تخضــع لهذا الرســم . واستظمت الجمعية من ذلك أن مناط اخضاع التصاريح المجانيسة لرسم الدمغة المنصوص عليه في المادة السابعة سالفة الذكر ، هو أن تسكون معنوهة مجانا على النحو المسار اليه ، ولما كانت تصاريح السرور الصلحية التي تصرف لموظفي الهيئة المذكورة وصدرت بشائها هدذه الفتدوي ليست من قبيل النع التي تترخص فيها جهات الإدارة في مدود سلطتها التقديرية وانما هي حقوق مقررة لوظفيها بمقتضى نظمام العمل بهما

تعتيقا لحسن سيره ، غانها تكون غير خاهناه الدم الدمضة بالناسة المحدودة بالفقرة الأولى من الجادة السابعة المستكورة ويؤيد هذا النظس أن من بين التصاريح المجانية ما يمنع لاسفار تقسل قيمة اجسورها الفعليسة عن ماتني مليم ، مما لا يسوغ معه القول بخضوع هذه التصاريح لرسسم دمنة قد يفوق مقداره قيمة الأجور التي يعنى حاملو التصاريح من ادائهسا وفقا لنظسام العمل بمرفق السكك الحديدية .

وبيين من كتاب الادارة العامة لرسوم الدمغة السؤرخ ٢٩ من توليبسر سنة ١٩٦٠ أن مصلحة الضرائب ساخت على الهيئة المسابة لشسئون السبك الحديدية اتها قد طبقت غنوى الجمعية المسوعية المتسار اليها على كافة تصاريح السفر الجاتية التي تلتزم الهيئة بصرفها طبقسا لاحسكام لوائح صرف المساريح بينما أن الفتوى سافة الذكر يتعسين قصر حكمهسا على نصاريح المرور السنوية التي تلتزم الهيئة المسفورة بسرفها لوظفيها ومهالها بمقتصى الممل بها تحقيقا لحسن سسيره ، ومفساد ذلك سفيسا تراه مصلحة الفيرائب أنه يشترط لاعفاء تصاريح السسفر المجانية من الخصوع لرسم المهفة تنف الذكر سفضلا عن التزام الهيئسة بصرفها سان يكون صرف هذه التصاريح لدواعي تتنسيها حسن سير العمل بالمسرافق ، أما المتصاريح المجانية التي وان كانت الهيئة ملتزمة بصرفها غلا تحسفي من الخضوع للرسم المسائر اليه طالما أن دواعي صرفها لا تبت للعمل بصلة .

وبناط اخضاع تصاريح السغر المجانية التي تصرفها الهيئة المسابعة المشاون السبك المحددية لرسم المبغة المنصوص عليه في المسادة السسابعة من الجدول الرابع الملحق بهذا القانون في عقرتها الأولى والثالثة بنسسرض يرجع في تحديده الى نصوص فالون الدمغة ذاته ، وقد تررت المسادة السبابعة من الجدول الرابع المتحق بهذا المسابقون في غفرتها الأولى والثالثة خسكين من الجدول الرابع المتحقق بهذا المسابق أن عقضته في المقرة الأولى بفسرة منطقين من حيث المتضفوع الذلك الرسم ، فقضته في المقرة الأولى بفسرة من دسمة قدره ماتنا مليم على تضاريح السفر اذا كانت (بهنسوحة خجاتا) من مصلحة السكر اذا كانت (بهنسوحة خجاتا) من مصلحة السكر المتاششة من هسذا الرسسني

التضاريخ (المعطاة) بغير اسم من احدى الشركات الى المستالح الحكومية عنفيذا لمقد الالتزام أو الترتفيص ، منا يستنبغ قصر الخمسوغ للرسسم المشار اليه على تصناريح النفز الجانية التي تترخص الهيئسة في صرغها لها تلك التي تلتزم الهيئة المذكورة بصرفها ملا تخضيع لذلك الرستم سواء كان صرفها لصالح العبل أو لغير ذلك من الآسباب ، ولا يقسدح في صححة هذا النظسر ما اثمارت اليه الجمعيسة العمومية في متسواها السابقة من أنه « لمسا كانت تصاريح المرور التي تصرف لموظفي الهيئة العسامة للمسكك الحديدية ليست من تبيل النبع التي تترخص فيها جهسات الادارة في حسدود سلطتها التقديرية ، وانها هي مقروة اوظفيها بهقتضي نظام العمال بها تحقيقا لحسن سير العبل بهذا المرفق: قافها لا تخضيع لرسيم الدمغة ... اذ أن هذا التعبير لم يستهدف أضافة شرط جديد لتحقيق عسدم الخفسوع للرسم المشار اليه الى جانب الشرط الوارد بنص المتسرة الأولى من المسادة السابعة سالفة الذكر ، وانما قصد في الحقيقة الى الانصاح عن حكسة عدم خضوع تصاريح المرور المطحية الني صدرت بشنانها تلك الفتوى الرسم النبيعة ، اما علة الحكم المترر لتاعدة عدم الخصوع ألهذا الرسم عشد الهندجت ملها الفش الاوليم من الماذة النشابهة ذاتهشنا وطبقا لهندذا الثقس لا تخضع تصاريع السفر المجانية التي تلتزم الهيئة العسامة لشبئون السسئك الحديدية بصرفها لذلك الرسم ويستوى بعد ذلك أن تكون هذه التمساريح قد صرفت لتابعيها لصالح المبل أو لأسباب لا تبت للمبل بمسلة ، وغني عن الْقُول أن تترك القرام الهيلة المذكورة بمترف تصريام مستنين أو ترخيصها في تمركة ، مرجعة الى تمنوص اللائعة التي صرف التمريسنة أو يُمسرف في ظلها ، مَاذاً كانت توجب على جَهِسة الإذارة في حالة معينة أعطناء التصريح جمجرد طلبه كان في خاضع لرسم الدمغة بغنته المحدودة في الغقسرة الأولى من المادة السابعة سالفة الذكر سواء كان صرفه لصلح العبيل أو لغير فليك مين الأسبباب ، أما أذا كان النص يرخص للجهدة الادارية في صوف التصريح أو عدم مرغه خضام للرسم اللشار اليه في حالة الصرف ،

تخما يقلس القدرة الثانية من المادة السنابعة من الجناؤل رقم ؟ الملحق

بتانون التمغة تنص على أن يكون رسم النمغة المفسوض على تصاريح السفر المنوحة مجانا بن الهيئة العابة لشئون السسكك الحديدية ، سسنويا أذا كان التصريح مبنوها لدة تزيد على سنة ، كما تنص المسادة العساشرة من الجدول المذكور، على أن كل تذكرة سسفر أو تصريح أو اشتراك يبيسح السسفر أو الانتقال لاكثر من شخص واحد يتصدد الرسم عليسه بتعسدا الاسسيناس .

(المتوى رقم ١١٧ ــ في ١١/٢/٢/١١) •

قاعستة رقسم (١٠٧)

البــــا:

رسم الدمة — الهيئة العامة المسكك الحديدية -- تصاريح السفر المفضة.
اعتبارها داخلة في مداول المعنى العام لمقود النقل النصسوس عليها في
الجسدول السرايع الملحسق بالقسانون رقسم ٢٢٢ السسنة ١٩٥١ بنقسرير
رسم الدمغة خضوعها تحكم تصاريح السفر المجانية واعفاؤها من رسسم
المهفة المقصوص عليه في المادة الرابعة من المجدول رقم و الملحق بالقسانون
المسسسة كور و

ملخص الفتوى:

انه نيها يتعلق بعدى خضوع تصاريح السفر التي تصرفها الهيئة العبالة لتنثون السكك العديدية لرسم الدمقة المنصوص عليه في السادة الرابعة من الجدول رقم ٥ الملحق بالقانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥١ بتقسرين رسم دمقة عان الذي يبين من الاطلاع على هذه الملدة انها قد نصت عسلي أن « يغرض رسم دمقة قدره ثلاثون جليسا على السرخص أو الاتسرارات أو التصريحات المعطاه من البوليس أو أية سلطة ادارية أخرى » وقد عدلت أو الدسم بعد ذلك بهتضى القانون رقم ٢٧٦ لمسنة ١٩٥٦ الماصبحت خمسسين عليهسا .

وبالرجوع الى نصوص الجدول رتم ؟ اللحق بقسانون الدمغة ببين أن

المشرع قد خصصه لبيان حالات خضواع عقود النقل لرسوم الدمغة ومقدار الرسم في كل حالة ، أذ اتخذ له عنوان ﴿ رسوم الدمغة على عتود النقسل » . وضهنه أحكاما تفصيلية في شان مدى خضوع تذاكر السفر والتمساريح وتذاكر الاشتراك وغيرها من المحررات المطلة (سواء غسرت بأنها عقود نقل او لم يتحقق في شانها هذا التكييف) لرمسوم الدخسة الواردة به ، فالسادة -الأولى منه قد حددت الرسم الذي ، تخضع له استمارات (بوالص) النقل ، كما حددت المادة الثانية منه الرسم المفسروض على تذاكر نقسل الأمتعسة والمنقولات ونصت المادة الثالثة من ذلك الجدول على خضوع التذاكر التي تخول حق شغل الامكنة في عربات النوم بقطارات السكك الحديدية لرسمم. دمغة تدره مائة مليم عن كل محل ، وعرضت المادتان الرابعة والخامسة من الجدول الشبار اليه لتحديد رسم الدمقة الذي تخضع له بوالص الشبيحن البحرى وتذاكر السفر على ألسفن ، كما حددت المادة السادسة منه قيمسة رسم الديفة الذي تخضع له تذاكر السفر على الطائرات ، ونصت المادة التاسعة من الجدول الذكور على أن تخضع تذاكر الاشتراك التي تصرغها: شركات الترام أو سيارات النقل الشترك لرسم دمغة تدره عشرة مليمسات أذا كانت لدة لا تجاوز ثلاثة الشهر ماذا جاوزتها كان الرسم عشرين مليما .

أما تصاريح السفر وتذاكر الاشتراك فقد خص الشرع المسادة السابعة من الجدول المسارة السابعة من الجدول المسار الدون من المدول المسارة المساتا في هذه المادة واشترط لخضوعها لذلك الرسم أن تسكون منسوحة مجساتا على النحو الذي فصلته الفقرة الأولى من تلك المسادة . فاذا كانت الجهة مارغة التصريح ملتوبة بصرفه أو كان التصريح معنوحا بعتسابل ، اصسبح على طرسم الدونة بفته المحددة بنص الفقرة الأولى مسالفة الذكر .

والوصف الخاص لتصاريح السغر المختضة انها من نوع تصاريح السغر المجتبة المنصوص عليها في المترة الأولى من المادة لمسابعة المنكورة ، وأن نوع التصاريح يدخل في مطول المعنى العام لمقود النقل النصوص عليها في الجدول الرابم من قانون الدمقة ، فلا حاجة بعد ذلك الى تكييفها بأنها تعتبر من قبيل التصريحات المعطاه من سلطة ادارية في تطبيق المادة الرابعة من المحسدول رقم ه الملحق بالقانون المنكور ، لأن بهذا التكييف في الواقع من المحسدول رقم ه الملحق بالقانون المنكور ، لأن بهذا التكييف في الواقع الاعتداد بالوصف العام لهذه التصاريح ، وهو مها يتعسارض مع قاعدد.

- 4574 -

التنسير الحرق لأحكام قانون النمغة وكذا مع القاعدة الشرعية التى تقضى بقصر المخصص على ما خصيص من الجله .

ومتى اتضح ذلك ، وأن العبرة بالوصف الخاص لتصحاريخ المنسفر المختصة وانها تدخل - شانها في ذلك شان تصاويح السحة المجانية - في بدلول المعنى ألعام لعقود النقل الملتوض عليها في الجدول الرابع الملحق - بتانون الدمقة ، دون وصفها العام واق اغفل المشرع النص في الجدول المذكور على خضوع تصاريخ المنفر المخفضة الرسم الدمقة وتحديد قيمت المذكور على خضوع تصاريخ المنفر المخفضة الرسم الدمقة وتحديد قيمت المناس المساوية المناس المساوية المناس المساوية المناس الدكور على خضوع تصاريخ المناس المناسقة المناس الدكور على خضوع المناس المناسقة المناس الدكور على خضوع المناسقة ال

(نتوی رتم ۱۱۷ ــ نی ۲۱/۱/۱۹۹۱) ..

الفسوع التأسسيغ رسم الدهقة على تراخيص الاستيراد

قاعسدة رقسم (١٠٨)

القِانُونِ رقم ٢٢٤ لنبسنة ١٩٥١ بيقترير ربسم ديفة الرسيم.

المستحق طبقا للمادة ١١ على تراخيص الاستهاد - استحقاقه على احسل
الترخيص وعلى كل صورة مهاة يحتفظ أبها المسلار له الترخيص السكوين
مستنداته - عدم سريان الرسم على المسور الاخي التي تحتفظ بها جهات
الادارة تبعا التنظيمة الداخلي ولاقراشي هذا التنظيم مبشاة كانت أو غسم

ملفص الفتوى:

أن المسادة 11 من القانون رقم ٢٢٤ لسنة 1٩٥١ بتقرير رسسم نعضة بنص على أنه « أذا كان المعتد أو المحرد أو الورقة أو الطبوع أو السسجل من عدة صور واحتفظ المتعاقد بصورة مهضاة أو أكثر غان كل مسسورة يستحق عليها رسم النبغة الذي يستحق على الاصل ويستثنى من ذلك. رسم الدبغة النسبي والتدريجي ، غانه لا يحصل الا مرة واحدة على الاصل بمما تعددت المسسور ما عدا الاصول المسوص عليها في هذا القسانون أو في الجدال اللحقة حسه » .

ومؤدى هذه المادة ان رسم الدمنية على مسور المقسود والمحررات، والطبورات، والطبورات، والمطبوعات والسجلات لا تستحق الاعلى الصور المهناة التي يحتلظ بهسا المتعلقة، ذلك أن صور المحررات المهناة تقوم في حجيتها مقام اصلها نمتي, احتلظ المتعلقة بصورة معضاة استحق عليها رسم النميفة.

ولذن كان القانون قد نمي على استحقاق رسم الدبغة على المسور البضاة التي يحتفظ بها المتعاقد عائمة تمسيد بهسندا التغيير (تعبير متعسائد) مسلحب الشان في الحرر فنتصرف هذه العبارة بالنسسية لغير العتسود الي صاحب الشان في المحرر الذي يحتفظ باصل المحرر وبصورة أو أكثسر مبضاة يحتفظ بها لتكون مستقدا له عند الاقتضاء لدى أية جهة أبا المسور الأخرى التي تحتفظ بها جهات الادارة تبعا لتنظيمها الداخلي ولأغراض هذا التنظيمة النائد ولاغراض هذا التنظيمة النائد ولاغراض هذا التنظيمة النائد ولاغراض هذا التنظيمة النائد ولاغراض هذا التنظيمة المدارة الرسم ، مهضاة كانت هذه الصورة أو غير مهضاة .

لذلك انتهى راى الجمعية العبومية الى أن رسم الديفة على المحررات المنصوص عليها في المادة ١٩٥١ من القانون رقم ٢٢٤ لسسنة ١٩٥١ بالنسسية الراهيس الاستيراد إنها تستحق على أصل الترخيص وعلى كل مسسسورة مضاة يحتفظ بها الصادر له المرخيص لتكون بسستندا له عند الانتضاء دون الصور التي تحروها الجهة التي أصدرت الترخيص تبعسا لتنظيبهسا .

(المتوى رتم ۱۲۳۶ — في ۱/۱۱ (۱۹۹۷) ·

القبسرع المستاشر رسم الدمقسة على الجرتبسات

قاعستة رقسم (١٠٩)

القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٨ بتقرير رسم دمغة على المرتبات والإجبور والمكافات وما في هكمها التي تصرفها الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات المامة وكذلك على الطلبات المقدمة اليها بسريان هذا الرسم بعد الفساء المسست المامة بالقانون رقم ١١١ لسسنة ١٩٧٥ باساس فلسك بانجمية الوحدات الاقتصادية المسسة عامة ليس علة تقرير الرسسم أو شرطا جوهريا في فرضه بالمقتصادية والمسبباواة بين المعلمين بالمكرمة كما أن الوضع القانوني المعلمين بالمكرمة كما أن الوضع القانوني المعالمة والمسلب المامة المامان المامة والمسات العامة و

ملقص الفتوى :

ان القانون رقم ؟ 0 لسنة ١٩٦٨ بتعديل بعض احكام القسانون رقسم ٢٢٧ لسنة ١٩٥١ بتعديل بعض احكام القسانون رقسم ٢٢٧ لسنة ١٩٥١ بتعديل بعض في مادته الثانية على انسه الاسمان ومن في حكمها التي تصرفها الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة المنصسوس عليها في القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦١ المشسار اليه ، وذلك بالنشات المنصسوص عليها في المسادة ١ من الفصل الخامس من الجسول رقم ٢ الملحق بالتسانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥١ المسار اليه ويقع عبء الرسسم على من تصرف اليهسم نظك المبسسائغ » ،

ومن حيث أن الحكمة التي صدر من أجلها القانون رقم ٤٥ لسنة

197۸ تد بينتها المذكرة الايضاحية لهذا التانون ، وهي تحتيى العدالة. والمساواة في تحول الاعباء وفي النظروف الاستثنائية الراهنسة بين العابلين في الحكومة والعاملين في الشركات والوحدات الاقتصادية التابعة للتعلاماء ،

ومن حيث أن عبارة « الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة » الواردة بالقانون رقم ؟ه لمسنة ١٩٦٨ المشار اليه ، ليست هي علة أو سبب تقرير ضريبة الدمفة على ما يحصل عليه العاملون بالوحسدات الاقتصادية مع المبالغ المشار اليها في المادة الثانية من القانون السنكور ، ولا تعدو هذه العبارة أن تكون مجرد وصف للجهاب التي يسرى هسذا القسانون في فسائل اللبائغ التي تصرفها للعالمين بها ،

ومن حيث أن تبعية الوحدات الانتصادية للمؤسسات العامة لا تعتبر شرطا جوهريا لفرض ضريبة الدمفة وأنما هو ترديد للمهوم تنظيمي كان سائدا في التانون رقم ١٠٠٠ لسنة ١٩٧١ — باصدار تانون المؤسسات العسابة وشركات التطاع المام به عهو بن تبيل التنظيم الإداري الذي ظل تائبا حتى تاريخ العمل بالتانون رقم 111 لسنة ١٩٧٥ بالفاء المؤسسات العامة .

ومن حيث أن الوضع القاتوني للوجدات الانتصادية المسار الهوسة لم ينفير بالغاء المؤسسات المائة التي كانت تتبعها ، كيسا أن تسخصيتها الاعتبارية لم تنفير طبيعتها وظلت كها هي ، غين ثم غان مسسجور التسانون رئير 111 لمسنة ١٩٧٥ باللغاء المؤسسات العابة ليس من شاته المتسائير في خضوع المبالغ التي تهرفها الموسدات الانتمسادية حوالتي كانت تتبسع المؤسسات الملغاة بالني المعاملين بها من جرتبات واجور ومكافات وما في حكمها ، وكذلك الحمال بالنسبة الى الطبات الاعتباء اللغاة الى طك الوحدات .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العبومية لتسسمى الفتوى والتشريع
 الى استهرار سريان الفاتون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٨ على العاملين بالوحسدات
 الاقتصادية ٤ بعد الغاء المؤسسات العامة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ .

(ملف ۲۲/۱/۲۷ ــ جلسة ۲۲/۲/۸۲۲) و

الفــــرع الحادى عشر ... رسم الدمفة على النفقات الحكومية في الخارج --------

قاعسدة رقسم (١١٠)

المسادا :

المبالغ التي تنفقها المكومة أو الهيئات العامة في الخارج سواء بطــريق مباشرة أو بطريق الانابة ... خضوعها أصلا لرسم الدمغة المقرر بالقانون رقــم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ باستثناء الاموال التي ينص القانون على اعفالهــا ... حــدم تعارض ذلك المحكم ومبدأ اظبية الفريبة الساس ذلك ... مثــال بالنســبة لخضوع المبالغ التي تنفقها المكانب الصحفية في الخارج .

مِلْحُصِ النَّوي :

تقصى المادة الأولى من الفاصل الخامس من الجدول الثاني من القانون رقم ٢٩٢ لسنة (١٩٥١ بفرض رسم الديفة على أن « يحصل رسسم دمسة على كل مبائغ تصرفه الحكومة والهيئات العامة مباشرة أو بطريق الانسابة . . . » وتقص المسادة الثانية من ذات القصل على أنه « فيصا بتعلق بالمفتريات والأعمال والتعهدات والتوريدات والإيجارات بحصسل عسلارة على الرسسيم المبين في المسادة المسابقة رسم أضافي بمقدار مشلى الرسسيم المسادي » .

وتنص السادة الثلاثة على أن « يعنى من الرسوم المبيئة في السادتين المبائم التي تصرفها الصكومة والهيئسات المسامة في الاكسوال الألمسسة :

ا ــ الذا كان المرف ردا ببالغ مبرغت .

ب _ 141 كانت هناك اتفاقات تعلى بن هذا الرسم عقدت قبل العبل بمسادا القسسانون ،

(11 = - 11)

جد لم ما يصرف ثبنا لمستريات بحددة استعارها في تسلسعيرة جبسرية المسارية في الجهورية المعانية ،

د ـ المترف لهنيئة دولية أو الحكوباة الجنبية بشرط المعاملة بالثل .

ه ... الصرف على اسساس أسمار أحتكارات دولية ،

وقد جاء نص المسادتين الأولى والثانية المسسسار اليهمسا عاما مطلقا "لا يفسرق بين المسالغ التي تنفسع في مصر أو في الخسارج أذ يلمن مسلمي تخمسيان رسم الديفة البادي أو الإضافي على كل مبلغ تصرفه المسكومة "والفويقاف القائمة بنشواء التان خلك نيافسرة الو يطريق الاثابة .

أيا السأدة الثالثة أقد حددت ادوال الأهفاء من هذا الرئسم ولم يسرد في البائلة التبالغ التي تقديم أطارح الأفليم المصري ، المائها نمن طلبته البنسك في منطقة المبالغ التي الفليسة (د) من هذه المسادة من الاعتماء من الرئسوم أفا كان الصرف المسكومات الوحديمة المبنية والهيئات الدولية يخضع اسلا للرسم ولكنه يصلى اسستثناء أذا الاحتيات والهيئات الدولية يخضع اسلا للرسم ولكنه يصلى اسستثناء أذا المتناف هذه المنكوليات أو الهيئسات تتملى التعنيكونية الممارية المناف الرسسوم المنافة ، أي أن تكون المائلة بالمل في صدر هذه المبالغ ، ويؤخذ بن صدا النساب بمناوم المخالفة الله ويثان الاجتبات الاجتبات الدوليستان الدوليستان الموليستان الدوليستان الموليستان الدوليستان الموليستان الدوليستان المنافقة على المبسالغ المنافقة على المبسالغ الله شعرائة ،

وهذا النظر لا يتمارض ومبدأ الليبية الفريبة ، اذ أن الوقعة المنشلة للشريبة الشمغة الكريجية على المبالغ التي تصرفها التصكومة أو الهيئسات المامة هي طبقا لنص المسادة السسافة الذكر عمليسة الصرف القانونيسة لا المسادية وهي عبلية تتم دائها سسواء لكان المرف مبافرة أو بطسريق الانابة في متر الفزانة الصكومية ، أو الهيئسات المسادة المقترية داختنا الاتابسي المسرئ .

لهذا انتهى الرأى الى أن المبالغ التى تنفقيا المكاتب المستحلية في الخسارج تخضيع لرسم الديفة المقرر بالثانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ نبيا عدا الأحوال التي نص القانون على اعتالها .

(فتوي رقم ۲۷۰ - في ۱۹۲۰/۸/۱۲) .

قَاعْدَةً زُهُمْ (١٩١١)

: 15" " 47

الأوراق الذي تستم للشائقين من فجئة الاشراقة على مواقف السنهارات. تعتبر بَبَتَابَة أَيْضَالُاتُ الاَنائِمُ مَثْنَالُ مُنْ الْمُنْفَاعِمُ بَنِيْكِ ٱلْفَرَائِفُ ومِنْ مَمُ عَلَيْك تَخْصَمُ لِرَسَمُ الدُمِعَة الْمُرْرِ مُنْ أَمْسُدُهُ الرَّفُضُ أَو أَنْصَالُونَ .

مُلخَصِّ الفُ*لُوي* :

انه أيا كان الرأي في مدى مشروعية المبالغ المصلة من السسائتين مثل المسائتين المسائتين المسائتين المسائتين المسائتين المسائلة المبالغ المبالغ المسائلة المبالغ المبالغ

وبناء على ذلك غان كل ايصال تصل تبعته الى مائة تسرش أو تسزيد يحضع لرسم الدمنة الأصلى كوسا أن كل الصسال تزيد تبعت على مائة على مائة ملى يضمع لرسم الدمنة الإضافي .

ولا كانت الأوراق التى تسلم للسائتين من لجنة الاشراف على مواتن المسيارات ليست سوى ايسالات مثبتة لادائهم متابل انتفاعهم بنسلك الموقف ، عائما تخضع لرسم الدمفة الإصلى والاضاف التسرر على الموقف ، عائما المخص لو السالف الذكر . ولا يجسوز اعتبار تلك الاوراق محموقها على الدوة التماريح الادارية وذلك لان هسذه الأخسيرة يمسدق مجهومها على الورقة التي تخول حالها وضعا معينا أو ممارسسة عبا تو تشاط ما وارة واحدة أو لعدد من المرات خالل مدة زمنية محسدة مستعلى نسبيا في الفالب الاعم من المالات ، وهي في ذلك تفلير الايصالات المتحقيل نسبيا في الفالب الاعم من المالات ، وهي في ذلك تفلير الايصالات عبواقف السيارات التي تشرف عليها ، وعلى ذلك فسلا يسستحق عليها عبواقف السيارات التي تشرف عليها ، وعلى ذلك فسلا يسستحق عليها وعلى ذلك فسلا يسستحق عليها وعلى النحو السائف بيانه دون الرسسم التربية والرخص .

لقلك أنتهى راى الجمعية المهومية لقسمي الفتوى والتشريع الى أن سعانظة التقايسة تلتزم باداء رسم الدمغة المقسرر على الايمسسالات الور سعسملحة الفسسرائب .

. (ملف ۲/۲/۳/ عملا ــ جلسة ٦/٢/٣٢) .

الفـرع الثــائث عشر رسم الدمفة على اوراق اليانصيب

قاعسدة رقسم (۱۹۲)

المسحدا:

رسم دمفة على اوراق اليانصيب الرابصة - خصوعها اله المداد الأرابع عردا من الجمهور أم الهيئة مصدرة هذه الأوراق .

ملخص الفتوى:

. أن عمليه اليانمه بيب تعتبر مقهمامرة وردد في القسمةوي المدنى في الباب الرابع ضبن عتود الفرر ، وتسد حرم المشرع المتسامرة الاسكا استثناه بنص خاص في اللسادة ٤٧٠ عيث استثنى ما رخص فيه تاتوقا من أوراق النصيب ، توخيا لتحتيق بعض الإغراض الخيرية التي تقوم عليه اقتطاع جزء من الكسم الذي تدره ، وقد صدر القانون رقم ١٠٠ لسنة ٥٠٠٠. بشيان أعمال النصيب المعدل بتوانين لاحقة حيث أجساز النصسيب بترخيص خادي . والمقامرة عقد يتعهد بمقتضاه شخصان أو أكثر بدقع مبلغ معه أو شيء معين لن يربح منهم بحيث يصبح احدهما في النهاية دائنا الكفسر ومن يستحق المبلغ منهما هو الرابع ، ومفهوم هذا التعريف أن احد طرقي العشمة لابد أن يكون رابحا ، وهذا يعني أن الهيئة مصدرة النصيب تكون رابحة الكا أسفرت عبلية السحب عن وجسود الورقة الرابصة ف حيسارتهسك 'لأن الطرف الآخر في هذه الحالة يبثل الطرف الخاسر . ففي عمليسة بيع اوراق النصيب تحدد الجهة مصدرة هذه الأوراق المدد الرابح منها في كل ورقة تهاع جديث تلتزم باظهار هذا المدد الكامل من الأوراق في السحب وكذلك تصميعه خيمتها ، وهذه القيمة تعتبر دأين المقامرة الذي يمثل مديونية الهيئة حكمة ع وهو الذي تساهم به في تكوين جهلة ذلك الدين باضافة المالغ المصملة

بهن الجههور ، وهي تبثل بساهيته مُعلا في ذلك الدين ، وبن الترر أن هذه الميالغ جميعها تخرج من نمة كل من المأرمين برسدها لحساب المسامرة وما تسعر عنه عبلية السحب ، غاذا ظهرت بعض الأوراق الرابحسة في حيسارة الجمهور اعتبر رابعها بقيمة المبسائغ التي تبشيل هذه الأوراق ، وكذلك الحالاذا ظهر أن بعض الأوراق ارتد الى حيازة الهيئسة

معمدرة الأوراق فانها تعتبر في حالة رابحة بقيبتها . وعلى هذا النحو يعنبر كل من الطرفين رابحا أو خاسرا حسبها تسفر عنه عملية السحب التي تقوم على الحظ وهو الستفاد من معنى الفرر .

ويخلص من كل ما تقدم أن وعاء رسم الدمغة كما قصده المشرع في القانون وقع ٢٢٤ لسنَّة ٢٥٥١ بتدرير رسم دمغة هو جملة المبالغ المضمسة للرابعين من أقراد الجمهور أو الهيئة المصدرة لأوراق النصيب أيا كانت عملية السحب .

(غتوی رقم ۱۳۲ - فی ۲۸/۲/۲۵۱) .

الفسوع الرابسع.عشر وبهيروم اليمضسة المهنيسة

قإعسِدة رقبِم ﴿ ١١٣ ﴾

المسيدا:

رسم المشية البلية القروضة بالقادن برقم ١٥ لسنة ١٣٠٩. بيسان اتحاد نقابات المن الهلية — الزراق الآن تقوم ويسبية الدواون بنهجها في مجازها الفاصة لا تفضع لهذا الرسيم .

مليض الفتوي:

انه بيين من الاطلاع على أحكام القانون رقم 19 لسسنة 1919 المشار اليه أنه نمس في المادة (٩) على أن « يتكون رأس مال الصندوق المندوق الاعاتات والمعاشبات) من : . . .) خامسا) حصيلة الدهنسة الطبية ويكين تحصيلها الزاميا على النصدمات التي تقوم باجسر سدواء في المقطاع الجاس او القطاع المسام وذلك مع عدم الاخسلال باحكام المادتين القطاع المسام وذلك مع عدم الاخسلال باحكام المادتين (١١) و) ١٢ ، إ) من القانون رقم لام لسنة ١٩٦٤. الفسامي بالقسامين الصبي وبالفؤات المؤسسة بعيد : . . (١٦) ١) ١ ، ١ مليها عن كلي ذبيحة من بقر وجهادوس وجهال تنبح في المجينازر المطبقة بتصلها مساحب النبيحة . .) ، الملهات عن كل ذبيحة تنبح بالمسازر المصلية المتحدار المسالية يتحملها صاحب الفييحة . . » .

ومن حيث أنه يبين من ذلك أن مناط التخصصوع للمعة الطبيسة المروضة بقانون رقم 23 أمنة 1979 المصار اليه أن تكون النبيدسسة منبوحة في أحد المصارر المجلية ، والمتهبود بالمجازر المجلية وغنا النفهوم الذي درج عليه المسارع المصرى المجازر النابعة للمحافظات وغيرها مسن وحسدات التحكم المحلف التي تقوم بالنبسح نظير مقابل ، ذلك أن المشرع

عرج على استعمال لفظ « المحلى » بالمتابلة للفظ « المركزى » ويعنى به المدافق المحلية دون المسرافق القوبية أو المسركزية ، ولا يسسوغ القسول بان المصرع قصد في هذا الخصسوس بالمجازر المحلية المجازر الوطنيسة على وجه المعموم سواء كاتت محلية أو مركزية وذلك لاسستبعاد المجازر التي تعمل خارج الجمهورية حتى لا تخضع الذبائع المسستوردذ لهسذا الرسسم ، لا يسسوغ هسذا القسول لان تاعدة القيبية الضرائب والرسسوم تستغي وحدهسا لاستبعاد الذبائيع المستوردة التي تم ذبحها في الخسارج من نطاق الرسم ، ومن ثم مساكان المشرع في حاجة المندي على الجسازر الحليسة على المحركة لهذا الرسم ، والقاعدة أن أعمال النص خير من اهمساله هسذا أو مركزية لهذا الرسم ، والقاعدة أن أعمال النص خير من اهمساله هسذا بغرض الغرائب والرسسوم هي النوام التنسيي ، ومن ثم غائسة بغرض الغرائب والرسسوم هي النوام التغسيسي . ننسسيق ، ومن ثم غائسة لا يصبح التوسيح في تنسسير عبسارة « المجازر المحاية » لتشسيل جميسع علما المجازر المحاية المحافظات أو غيرها من وحدات الحكم المحلى .

ومن حيث أنه متى كان ذلك ، وكانت المؤسسسة المسرية العسامة الدواجن تقوم بذبسح دواجنها في مذابح خاصسة تابعة لها لا ينطبق عليهسسا وصف المجازر المحلية لاتها ليست تابعة لاحسدى وحسدات الحكم المحلى . ولا تقسوم بالذبح لسكانة الراغبين نظسير أجر ، ومن شسم غان مذبوحاتهسا لا تخضع للرسم المغروض بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٩ اللشار اليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية المعومية الى أن النبائح الني تقسوم مؤسسة الدواجن بنبحها في مجسازرها الخاصسة لا تخضع للدمغسة الطبية المدوضة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٩ المسار اليه .

(ملف ۲/۲/۲۷ - جلسة ۲/۵/۲۷۲) .

قامسدة رقسم (١١٤)

: السسادا :

دوسة نقسابة المهسن الهندسسية المنصوص عليها في القسساون رقم ١٩ اسنة ١٩٤٦ بانشاء نقابة المهن الهندسية سد نص المغرة (ب) من البند (خامسا) على وجوب لمسق طوابع دمغة التقابة على أصول الأعمال الهندسية وعقود التوريد عن اعمال هندسية او صورها التي تطلب كمستند سعومية هذا النص سد القول بقصره على هالة كون المساقد عضسوا في نقسابة المهن الهندسية سد تخصيص بغير مخصص سد القياس على الفقرة (١) التي تجمل المناط استحقاق الديفة أن تكون الرسومات الهندسية قد باشرها أو وقعهسسا المقابة ستياس غير جائز لأن اساس استحقاق الديفة في الفقرة (١) بنسوب الى الأعمال الهندسية ذاتها بخلاف الإساس في النقرة (١) المتسوب الى المهندسين اعضاء القابة سسريان حكم التقسرة (ب) على عقسود الإعبسال الهندسية التي تبرمها الشركات الإهبيسة المهندسية أو عقود توريد الاعبسال الهندسية التي تبرمها الشركات الإهبيسة أساس في كانت مبرمة مع المسالح المكومية أو المؤسسات أو الأقراد بالجمهورية ساساس فلك : عينية هذه الشريبة .

ملخص الفتوى:

ان المسادة ٥٥ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٦ بانفساء نقابة المهن الهندسية و المسدلة بالتانسون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٧ تفص على انه : يتسكون رأس مال هذا الصندوق من الموارد الآتية :

ما يحصله مجلس النتابة ثبنا اطلبع دمفة ينشا خصيصا لهذا المندوق ويكون لمنته الزاميا على الأوراق والدفاتر باللنات الآلدة:

(1) جبيع الرسومات الهندسية التي يباشرها أو يوقعها عضو النقابة الا أذا كان قد باشرها أو وقعها بصفته موظفا عموميا . (ب) امدول عقود الأعمال الهندسية وعقود التوريد عن أعمال صدسية
 او صورها التي تطلب كيستند اذا كانت هذه المقود ميرمة مع
 المسلح الحكومية أو المؤسسات أو الأفراد .

يستفاد من هذا النص أن أسبق طوابع دمية نتابة ألمين المندسية أبر لازم على أصبول عتود النوريد عن أميال منسبقة أو صورها التي تطلب كستند ، وقد ماء النص عليا بحيث يقع الالترام بلمسق الطلوابع على كل متاول بيرم عقدا من عقود الاعمال المندسية ، وكذلك على كل متمهد يبرم عقدا من عقود الاعمال المندسية ، وكذلك على كل متمهد كان المقاول أو المنمه مهندسا أو غير عضو بها ، فكا أبرم عقد أعيال هندسية أو عقد توريد أعيال المناسقة وجب على المتعاقد مع المكومة أو المؤسسات أو الاغراد أن يلمسق طبوابع الدينة على أمبول، هذه البعود أو صورها التي تطلب كمستند وذلك بالمنات المنصوص عليها في المساقة وربها التي تطلب كمستند وذلك

وهذا النص عام غلا وجه لتخصيصه بأن يكون المتعاتد عضوا في نقابة المهندسية ، اذ أن هذا تخصيصه بأن يكون المتعاتد عضوا في نقابة لقياس ذلك على ما جاء بالفقرة (1) من البند خامسا من المسادة ٥٥ والتي نمست على وجوب لصق طوابع الديمة على جبيع الرسومات الهندسسية التي يباشرهسا أو يوقعها عضو النقابة الا إذا كان قد باشرها أو وقعها بصفقه موطفا مبوميا — وذلك أن عبارة اللقرة (1) صريحة في أن لصق طاوابع الديمة أنها يكون لازما حيث تكون الرسومات الهندسية قد باشرها أو وقعها عضو وقعها عضو النقابة ، لها المفترة (به) لما لمفترة (به) لما لمات بهذا التخصيص بل جساعت عامة مطلقة ، والقاعدة أن المام يجب حيله على عبومه ما لم يتم دليسل على تخصيصه - ولا يخصص العام الا بطيل مساوله أو اعلى منه .

والواقع أن المسادة ٥٥ المذكورة قسد حددت موارد مسندوق النقلة > وباستقراء نص هذه المسادة يبين أن اللشرع قد جعل من بين هسده المسواد ما يحمسله مجلس النقابة ثمنا الجلوع دهمة ينشأ خصيصا لهسذا الصندوق > ويكون لصقه الزاميا على أوراق ودغاتر بمينها ، وهي كلها مما يدور في تسنك المهنة ، بعضها منسوب إلى المهندسين إمضاء النقابة ، والبعض الاخر منسه سالي المهندسين إمضاء النقابة ، والبعض الخرست مسالي المهندسين المناسبة فاتها وتارة يقع السرام المستى الطلبانع على عهل المهندس عضو النقابة (رسومات هندسية _ شكاوى _ طلب تقدير اتماب) ومن ثم غلا وجه للقول بقمر النزام اللعمق على الإعهال الهندسسية التي يقوم بها عضو النقابة دون غيره ، عالمين على المهال الهندسية التي يقوم بها عضو النقابة دون غيره ، عالمين على مهندسا عضوا في النقابة ، وكذلك التهام باعمال هندسية ليس حتما أن يكون مهندسا عضوا في النقابة ، وكذلك عقسد جمل النزام لصق طوابع الدمغة على المقود ذاتها أو مسورها التي تنظلب بعد النوام تعلى ما سلف بياته وهي مقود متعانة بالهنسة كمستند ، أيا كان القائم بها على ما سلف بياته وهي مقود متعانة بالهنسة غلا غرابة أن تكون مصدرا المورد من مواود هينتهيق بقبلة المنين .

وفي ضوء ما تقدم بين أن عقود الاعبال الهندسية وما في حكمها تتضع لرسم الدعفة المقدر لصالح تقافة الهن الهندسية ولو لم يكن من أبرام المقد عضسوا في النقابة ، ويسرى هذا المعكم أيضا على عقود الامبال الهندسسية أو مقود توريد الامبال الهندسية التي تورمها مع الجمهورية المربية المتحدة الشركات الاجنبية متى طلبت أصول هذه المقدود أو مسسورها كمسستد ، ومتى كانت هذه المقود مبرمة مع المسالح الحكومية أو المؤسسات أو الامبراد مالجمهورية ، ذلك أن العبرة بالواقعة المنشئة لفريبة الدمة ، دون اعتداد بأشخاص مبرميها أو موقعها ، غالجريبة هنا عينية وليست شخصية ،

لهذا انتهى الرأى الى خضوع اصول عتود الأمبال الهندسية وعتسود التوريد عن أعبال هندسية أو صورها التي تطلب كيستند سرسم المهنسسة المنصوص عليها في المسادة ٥٥ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بانشاء نقابة اللهن الهندسية والمعدلة بالقانون رقم ٧٧ سنة ١٩٥٧ ، ولو كان من ابرم المعدد ليس عضوا في نقابة المهسن الهندسية ، أو شركة اجنبية مادام العقسد. قد أبرم في الجمهورية العربية المتحدة أو قد قدم لجهة الدارية بها .

(ملف ۱۲۱/۱۲۷ ـ جلسة ۲/۱۲/۱۲۹۱) .

قاعسدة رقسم (١١٥)

: 13-45"

رسم دونسة ((استحقساق رسم الدونة -- المُقتَرَم به -- تعدد الرسم)) . . (وهن هندسية -- وهن تطبيقية) . .

يشترط لاستحقاق رسم دمفة نقابة المن الهندسية أو رسم دمفة نقابة المن الفنية التطبيقية أن تكون الإعمال أو التصرفات ممن عددتها المادة (٢٦) من القانون رقم ٢٦ السنة ١٩٧٤ بالنسبة لرسم دمفة نقابة المن الهندسسية أو المسادة (٢٠) من القانون رقم ٦٧ أسنة ١٩٧٤ بالنسبة ألى رسم دمفة نقابة المن الفنية التطبيقية وأن يكون القائم بالمبل منتبيا إلى أحدى التقانين نقابة المندين سوفي حالة تعدد الأعمال في المشروع الواحد وتعدد القائمين به من المنتبين إلى احسدى القسابين المنافقة بهذا المنافقة المن

ملخص الفتوى:

أعضاء	m ت	ثر أكا	واثسا	لقيد	سوم ا	1 رس
18	4, 4					۲ ،
						۰ – ۳

٨ ــ حصيلة طوابع الدمفة الهندسسية، على الاوراق والدفسساني.
 والرسومات والعقود الهندسية ...

كما تنص المسادة ٢٦ من هذا القانون على أن يكون لصق دمغة النقابة الزاميا على الأوراق والدغائر والرسومات الآتية :

(1) جميع الرسومات الهندسية التي يباشرها أو يوقعها مفسو النتسابة بمسننه المهنية الخامسة وكذلك صور هذه الرسومات الهندسسية-التي تعتبر كيستندات ،

(ب) أصول عقود الإعمال الهندسسية وأوامر التسوريد الخاصسة بها وكذلك صورها التي تعتبر مستندات

(ج) متسود النوريد من السلع والادوات والإجهازة والمعدات التي تلزم للأميال الهندسية وكذلك عدود الإعمال الهندسية الاخرى على اختلاف انوامها كالالات والأدوات والأجهزة والمعدات وذلك طبقا لما يحسدده النظام الدالطي المتعالمة ...

- 4: 4: 4 2: 4: 4 4 4 4 4 4 (4)
- (a)
 - ેર્ ાલ લે કેલ્લ કલા કલા કૃતા ક**્રિ**):

ويتحيل الدمنة الطرف المسند اليسه تنفيذ الأمهال أو مقدم الشكوى أو طلب تقدير الاتعاب وراقع الدعوى بحسب الاحوال ، ويبين النظلسام الداخلي للفقابة طريقة تداول طوائع الكمنة المترزة كما تبين طريقسسة. الاشراف على تحصيلها .

ويجور توزيد قيمة الدمغة النقابة بموجبه أيصبال معتهد منها طبقها للاوضاع الذي يحددها النظام الداخلي ،

وتقضى المسادة ١٥ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٤ بانشاء نقابة. اللمن الفقية التطبيقية التكون اليرادات النقابة من :

وم كما يلى :	ء الرتب	مُدُ	خ	ئداه	ن ا	کور	ij	بدء	الخ	م ا	نو	رند	_	- 2	وا	,1
			•	٠	٥	٠	٠	٠	٠	•	•	٠	٠	(1)
			٠	•	٠	÷	۰	•		٠	٠	•		(¢	÷)
			•	۰	۰	۰	۰	*		٠	٠		٠	(ج)
					į.	٠		2	4		÷		:	یا	نات	ŝ

وأوجبت المسادة ٢م من التاتون المذكور لعسق دمضة النقسابة على الأوراق والدغاتر والرسومات الآتية :

« (1) اصول عقود الامال الفنيسة التنفيذية التى يباشرها أو يتسوم بها عضو النقابة لحبسابه الخاص وأوامر التوريد الخاسة بهسا وكذلك صورها التى تعتبر مستئدا ويعتبر العقد السلا أذا حيل توقيع الطسرنين مهما تعددت المسسور .

(ج) تقارير الخبراء المنهين من أعضاء النقابة .

.

وَيُتْحِبُ ثَفِيةَ الدَمِنَةُ الطَّرَفَ الْمَانَدُ الْيَه تَنْفِذُ الْأَعْمَالُ أَو التوريــــد أو مقدم الشكوى أو طالب تقدير الاتفائبُ أو رَافَعُ الدَّضَــوَى على حسب الصوال » ه.

ومن حيث أن السلقاد من التمنوض التقدمة أنه يشترظ لاستحقاق

رسم ديقة نقابة المهن التهندسستاية وكذلك رسم نقابة المهن الفنية التطبيعيسة. توافر الشرطين الاتنين:

اولا : نوعية المهان بسعنى أن يكون من الأعمال أو المتمرغات التي هدكتها المسادة ٢٦ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٤ بالنسبة لرسم دمغسة نقابة المهن الهندسية أو من الأعبال أو النضرغات التي ذكرتها المسادة (٥٢) من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٤ بالنسبة التي رسم دغفة نقابة المهسن الفنية التطبيقيسة .

ثانيا: شخصية المنتنى الى النتابة > عادًا كانت تلك الاعمال بباشرها مُهندس يتعبى الثقابة الجين الهندسية عاته يلتم برسق بهغة نقابة الموسن المنفية التطبيقية وأذا نعدد من يباشر علك الاعمال ، بان باشرعا مهندس ينتهى لنقابة ألمن القنية الهندسية ، وآخر ينتهى لنقابة ألمن الفنيسة المنابعية عان كلا منها يلترم بلسق دمفسة النقابة التي ينتهى اليهسسا ، ولا يعتبر هذا ازدواجبا في الرسم وانها يعتبر تعددا لرسم دمغة النقسسامة بمها لتعود الاعمال وقعدد الاصفاء لللقابة الله النقابة .

هذا وقد نصت المسادة (90) من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٧ بشسان نقابة ألمون الهندسية على اختصاص وزير الري بتحديد نوع وهجم الأعبسال الهندسية التي يجسوز لعضو النقابة مباشرتهما طبقا لتخصصه وذلك بعسد الفقارى مجلس النقابة ، كما تقفى المسادة ١٠١ من القسانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٤ بلختصاص وزير الصناعة بتصديد نوع وحجم الأعمال الننية التي يجوز لاعضاء النقابة مهارسستها وذلك بعد أخد راى مجلس النقسيسة.

وتأسيسا على ما تقدم غاته أذا كان العمل مناط البحث عندمها ومسن الأعمال التي عددتها المسادة ٢٦ من القانون رقم ٢٦ لسفة ٧٤ وباشره أحد المهندسين المنتهين المقابة المهن الهندسية ، عانه يلتزم بلصق دمفسة لقابة المهن المهندسية، وإذا كان العمل فنيسا تطبيتيا مها نصت عليه المسادة

(20) من القانون رقم 17 لسنة 1978 وباشره احد الفنيين المنتين لنقابــة الهن الفنية التطبيقية غانه يلازلم بلعبــق ديفة هذه النقابــة الها اذا كان الأشروع الواحد يتضمن اعمالا هندســية وآخرى فنية فقى مثل هذه الأحوال تكون العبرة بشــخص القــائم بالعمــل غاذا كان منتيا الى نقسابة المهن الهندسية التزم بلعـق ديفة هذه النقــائم وأذا كان القــائم بالعمل الفني التطبيقي منتهيا الى نقابة المهن الفنية التطبيقية هانه يلتزم بلعــق ديفة النقابة المن النقابة المن ينتبى اليها الا أذا تعدد القالهون بيا تبعا لتعدد الإعهال غان كـــلا بنهما يلترم بلعــق ديفة النقابة التي ينتبى اليها .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية المهومية الى أنه يشترط لاستحقاق رسم دمغة نقابة المن الوندسية أو التطبيقية أن يكان القائم بالمبل منتهيا الى احدى النقابتين الذكورتين وفي حالة تعدد الأميسال وتعدد القائمين به من المنتهين الى النقابتين المذكورتين غاته كلا منهمسا يلتزم بلصق دمفهة النقابة التي ينتمي الميها .

(ملك رقم ۱۹۲/۱/۳۷ - جلسة ،۱۱۲۷/۱۱/۳۷).

الفسرع الفابس عشر عبء رسسم النمفسسة

قامسدة رقسم (١١٦)

السنهاك للتيار الكهرمائي بازم بسداد رسم التمغة •

ملخص الفتوى:

ان المارم بسداد رسم الدمنة عن استقلاك الكورباء هسو المستهلك الحقيقى للتيار الكهربائي ولو كان العداد مركبا باسم شخص آخر غيره ، (فقوى رتم ۲۱۷ ــ في ۲۱/۱//۱۷) ،

قاعبدة رقيم (١١٧)

: المسلما :

المسادة)؛ من القسانون رقم ؟ السنة ١٩٣٩ - تعميل المسير رسم النبغة في كل تعامل منع المكومة - سريقه على المهسالس البلسنية في توريدها الكهرباء إلى اهدى المسالح .

ملخص الفتوى:

ننس المادة ١٤ من تانون الدمغة رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ (المعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٣٩ (المعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٥١) على أنه في كل تعامل بين الحكومة والغير يتعمل هؤلاء دائما رسم الدمغة المستحق تانونا ، ومن ثم غان المجلس البلدى يتحمسل رسم الدمغة المستحق على الثيار الكيربائي الذي يقوم بتوريده الى احسدى المسالح الحكوميسة باعتبار أن هسذا المجلس يعتبر من الغسير في حسكم هسذا الناس .

(نشوى رشم ٢١٧ ــ في ٢١/٦/١٥) .

(17 = - 17 a).

قاعسدة رقسم (١١٨)

المسدا :

المسادة ۱۲ من القسانون رقم ۲۲۶ لسنة ۱۹۰۱ بشان رسم الدمفة ــ نصها على تحمسل من يتعليل مع الحكومة رسم الدمفة ــ معايلة مرفق دياه القاهرة كالحكومة في صدر رسم الدمفة طبقا لنصوص القانسون رقم ۲۶۰ السنة ۱۹۵۷ بانشساء هذا المرفق ــ انتقال عبء الرسم الى من يتعسلمل معه ــ سريان هذا الحكم على ما يؤديه البنك المركزى المصرى عن توريد المساد له ٠

ملخص الفتوى:

ينص الفصل الخسامس من الجدول رقم ٢ الملحق بالقسائين رقم ٢٢٤ لمنة ١٩٥١ مترض رسم دمغة على أن :

 إ -- يحصل رسم دمفة الله على كل مبلغ تصرغه الحكومة والهيأ----ات العابة بعائم ة أو بطريق الإنابة .

٢ __ وغيصا يتعلق بالمستريات والأعبال والتعهدات والتوريدات والإيجارات يحصل علاوة على الرسم المبين في المسادة السسابئة رسم الهسافي بهدار مثلي الرسم العسادي .

٣ _ يعفى من الرسوم البيئة في المادتين السالع التي تصرفها الحكومة والهيئات العامة في الأحوال الآتية:

(1) إذا كان الصرف رداً لمبالغ صرفت .

٠ (ب)

(ج) ما يصرف ثمنا لمستريات محسددة أسعارها في تسعيرة جبرية ،

(ه) الصرف على أساس أسعار احتكارات دولية .

ويبين من هذه النصوص أن القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ غرض رسم دمفة على كل مبلغ تصرفه الحسكومة والهيئات العسامة ، وأضساف الى هذا الرسم رسما آخر افسافيا على أنواع حسدها من المقسود كالشراء والتوريد والايجار ، واعنى من الرسمين البسالغ المصروفة تنفيذا لمقسود ممينة ذات محسل محدد تبيته في تسميرة جبرية أو في احتسكار دولي .

وبذلك يكون الشهار اليه تسد غرض رسم الدخسة التدريجي على صرف المبالغ العامة باعتباره برحلة في تنفيذ جا تلتزمه الحسكومة والهيئات العامة بمتضى ما تبرمه من اتفاقات وما في حكمها ، ولذلك غرض الرسم سواء اكان العرف بن الخزانة العسامة مباشرة أم بطريق الاتابة ، فلا يستحق الرسم على مبلغ تؤديه الحسكومة نيابة عن الغير الذي لا يكون هيئة عامسة ، بينها يستحق الرسم ما يصرفه هذا الغير نيابة عن الحكومة أو الهيئسسة العامة مها يؤكد اعتبار الطرف الحقيقي في النعسامل الذي يتم الصرف تنفيذا له ،

وقد نصبته المادة ١٢ بن التانون رقم ٢٢ لمسنة ١٩٥١ سالف الذكر على انه « في كل تعابل بين الحكومة والغير يتحبل هؤلاء دائها رسم الدمغة » . وقد ورد هذا النمي مطلقا ومن ثم يتعين أعهسساله على اطلاته ونقل مبء الرسم الذي يستحق بين طرفين بتعاملين اهددها الحكومسسة الى الطرف الآخر ، أيا كان نوع هذا التعابل فيشهل الايجسار والتوريد وغيرها بها نصت عليسه المسادة ٢ من الفصسال الخابس من الجسدول رقم ٢ الملحق بقسانون رسم الدمغة المشار اليه وأيا كان شخص التعابل مع الحكومة أي سواء أكان شسخصا خاما أم وسسسة علهة .

كما تفص المسادة ٦ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٧ بتصسفية شركة حياه القاهرة معدلة بالقانون رقم ١٤٥ لمسسنة ١٩٦٠ على أن تعسامل المؤسسة القائمة على أدارة مرفق المساه بمدينسة القاهرة معاملة الحكومة بالنسبة الى رسم الدمغة المقسور بالقانون رقسم ٢٢٤ لمسنة ١٩٥١ لسفلك يلتزم البنك المركزى باداء رسموم الدمنة التدرجيسة من تيمة توريد الميساء الميه من الادارة المذكورة

وغنى عن البيسان أن المتزام الهيئسة المامة أداء رسم الدمنة على تبية المحتبات المامة دون غيرها من المتناه دون غيرها بنطبوي على تبييز لا وجسه لله بين الهيئات المامة كينتفعة وبين غيرها من جمهود المنتفعين في تحسيد للهم مقابل المخدمات نصيبها من المرفق المسام ، لذلك يتعين تعديسل المتشريع على نحو يتضى باعفاء المبالغ التي تصرفها الهيئات العامة مقابل على الخدمات من رسم الدمنة التدريجي ، تحتبتا للمساواة بين المنتفعين كلفة بها غيهم المؤسمسات سالفة المنكن: «

(غنوی رئم ۲۱۲ <u>— فی ۲</u>۷۲۴/۱۹۳۳) •

.قاعسدة رقسم (١١٩.)

المسدان

رسم الدمفة - صور الحررات والاوراق خضوعها كقاعدة لهذا الرسم - أيراد المشرع بعض الاستثناءات على هذه القاعدة - خضوع صور الايمنالات الخاصة الرسم بنى كانت مهضاة - عسدم خضوع صور عسائم التحصيل رقم ٢٣ لهذا الرسم - اساس ذلك .

ملخص الفتوى:

ننص المسادة ١١ من التاتون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ الخاص بتقرير رسم الدمغة على انه « اذا كان المقسد أو المصرر او الورقسة او الملبسوع أو السبجل من عدة صسور واحتفظ التعاقد بصورة ممضاة أو اكثر غان كل اسبحل من عدة صسور المعتقل الذي يستحق على الأمسل ، ويستقل من ذلك رسم المدمغة النسبجي والتدريجي غانه لا يحصل الا مرة واحدة علمي الأمل مهما تتعدد المعيور ماعسدا الاحوال التصوص عليها في هذا القانون أو في الجدأول الملحقة به ، وتعلى المعيور للاوراق التجارية من رسم الدمغة الذا الدمورة الاولى (أي الأحسل) أما أذا سدد الرسم على المصورة الاولى ولم تصحب بالمصورة الثانية اليضة ، والصور والنلسخ غير المضاقة مرسم داخمة على رسم المحمقة على هذه المصورة الثانية اليضة ، والصور والنلسخ غير المضاقة مرسم المحمقة على هذه المصورة الثانية اليضة ، والصور والنلسخ غير المضاقة المحمود والمررات والايمالات والأوراق اللجارية تعنى من رسم المحمقة » .

ويبين من ذلك أن المشرع عرض في هذا النص لبيان حكم صور المحررات والأوراق الخاضعة لرسم الدمغة فاخضعها – كتاعدة عامة – لهذا الوسم عن كل صورة وعبر عن ذلك بلغظ العبريم متال «كل صورة » ــ تم اردف.
ذلك ببيان الاستثناءات التي اوردها على هــذا الاصل العــام وهي
استثناءات محـــدة على ســبيل الحصر لا يجـوز التوسع هيها أو القياس,
عليها ــ وتشهـل تلك الاستثناءات على نحو ما جاء بالمادتين ١١ و ١٢ من.
العائون ٤ الاوراق الآتية : ــ

 ا صور العقدود والمحسررات الخاضسعة لرسم الدمغة النسبية والمتريجية .

- ٢) صورة الأوراق التجارية اذا قدمت مرانقة للاصل.
 - ٣) المسور والنسخ غير المضساة .،
- ٤) الاوراق الخاصة بحركة النقود الملوكة للحكومة .

وقد كانت المسادة ١٢ من القانون رقم ؟} لسنة ١٩٣٩ - والقابلة الهادة ١٩٥١ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المشار اليها - تنص على انه « اذا احتفظ كل متصاقد بصورة ممضاة عان كل صورة يستحـق عليها رســـم المبيغة » وقد خشى المشرع ان يفسر هــذا النص بأنه اذا احتفظ المتعلقد بأكثر من صورة محضاة غلا يخضع للرسم الا صورة واحدة منها ٤ عمرص عندنقل مضمونه الى المسادة ١١ من القسانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ عسلى. النص على خضوع الصور للرسم مهما تعددت في يد المتعاقد وعبرت المسادة اا عن ذلك بقولها « بصورة ممضاة او اكثر » ،

والواقعة المنشئة لرسم الدمة تطبيقا لاحكام القانون رقم ٢٣٤ لسنة 10.1 المشار اليه هي مجرد تحرير المقد أو المحرد ذلك لان المشرع قسد غرض الرسم حتى في هسالة المقد الباطل أو عديم الاثر 6 وأد نمن في المسادة المعاشرة من القسانون المسسسار اليه على أن " يحسسل رسم الدمة حصمه مشتبلات المقسود أو المحررات من غير نظر الى مسحتها 6 ولا يرد الرسم مهمة تكن الاسسباب التي تجعل هسذه المقود أو المحررات عديمة الاثر ».

ولقد كانت المسادة المقابلة لهذه المسادة في القانون المسابق رقم)} لمسنة

۱۹۳۹ بتقریر رسم الدممة قد وردت خلوا من لفظ « المحزرات » نخورهن المشرع على اشافة عسندا اللفظ الى المسادة المساشرة من القانون رقسم ۲۲۶ لمنة ۱۴۵۱ حتى يتناول حكمها المحررات ايا كان نوعهما .

ورسم الدمة يستدق على صور العقود والمحررات نطبيقا لهذه الإحكام ولو لم تصلح في الاثنات دليلا ذا حجية ، ذلك أن المشرع لم يشترط مشمل هذا الشرط بين تلك الصور لاستعقاق الرسم عليهسا اكتفاء بتوافر الشروط الشكلية هدوهو استيفاؤها البيانات الواجب توافرها في كل عقد أو محرر ،

أما مسور تسائم التحصيل رتم ٣٣ غانها لا تضع لرسم الدينة تطبيقا للفقرة الثانيسة من المسادة ١٢ من التانون رقم ٢٢٤ لمسنة ١٩٥١ سمسالك الذكر التي اسست فيما اسسته من الخضوع لهذا الرسم أوراقا محصصته على سبيل الحصر «منها الأوراق الخاصة بحركة النقود الموكة للحكومة ».»

وغنى عن البيان أن صور تسائم التحصيل رقم ٣٣ المشار اليها هي س. الاوراق الخاصة بحركة النقود المهاوكة للحكومة .

لهذا انتهى راى الجمعية الممومية الى أن مسور الايمسالات الخامسة تخضع لرسم الدمغسة متى كانت ممضساة ، اما صور قسائم التحصسيل رقم ٣٣ غلا تخضع لهذا الرسم لانها تعلق بحركة النقود الملوكة للحكومة ،

(غتوى ٧٣ ـــ في ٢٣/ أ/١٩٦٠) ٠

قاعسدة رقسم (۱۲۰)

: المسلما

رسوم ... عقدود تورید المیاه ... عدم خضوعها لرسم النهفسة علی الاتساع قبل صدور القاون رقم ۲۲۶ لسنة ۱۹۵۱ ۰

بهضس الفتوي:

كانت المسادة . ١ من الجدول رقم ٥ اللحق بقانون الدمغة رقم ٤) لسنة المسادة . ١ من الجدول رقم ٥ الملحق بقدره . ٥ مليما على عقود الاستراك في توريسد الغاز أو القوة الكهربائية أو المياه وعلى عقود أيجسسار الاجهزة أو المداترات ، ويتحمل كل من المتعاندين نصف هذا الرسم » .

وقد: اخضع هذا القانون لرسم دمغة الانساع بعض عقود هددها بالذات ، وهي عقدود التحكيم والمسلح والنامين والهبات والمساولات والقسمة وترتيب ايراد مدى الحياة وناسيس الشركات وتخويل حق الانتفاع بالمنقولات وبيع المنقول ، وذلك للفقرات ب سح سد سر حاطسك سن سرى سع من المسادة ٢ من الجدول رقم ١ الملحق بالقسانون المسساد السسه ،

ثم عدل هذا القانون بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٤١ وقد تناول التعديل خص المسادة ١٠ من الجدول رقم ٥ المثمار اليها لماصبح نصها :

« يفرض رسم دمغة قدره ١٠٠ مليم على توريد الفاز: أو القوة الكهربائية أو ألياه ، ولو تلت مدة التوريد الفعلى عن سنة كاملة ، فاذا أستمر التوريد لاكثر من سنة أستحق الرسم ذاته عند بدء كل سنة جديدة » .

وبذلك أصبح الرسم واجبا على عملية توريد المياه سواء حرر عنها عقد أو لم يحرر ، كما رفاعت عثته الى ١٠٠ مليم ولم يشمل التعديل الاحكام المتعلقة برسم الدمقة على الاتساع .

ثم الغى القانون رقم } إلى المنة ١٩٣٩ وحل محله القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٣٩ وحل محله القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ الذي نص في المسادة الثانية من الجدول رقم ؟ على أن « يخضع لرسم المنصفة على انسساع الورق جميع المقسود بموض أو بغير عسوض ولو تمت بالراسسلة منتيسة كانت أو تجسسارية بمسا في ذلك ما كان متعلقا بالوقف أو بالاحوال الشخصية » .

ولمساكان عقد توريد الياه لا يعتبر من عقود المقاولات التي عرفتها المادة

. ٢٤٣ من القانون المدنى بانها « عقد يتمهد بمتنضاه احد المتماتدين أن يصنع شيئا أو أن يؤدى مهلا لقاء أجر يتمهد به المتماتد الآخر » ذلك لان شركة المياه لا تتمهد بصنع شيء أو القيام بعبل ما لصالح الشمستركين مقابسل ما نتقاضاه منهم ، وأنها هو عقد من عقود البيع التي عرفتها المسادة ١٨ ٤ من هذا المقانون . أذ تقوم الشركة ببيع المياه الى المشتركين وتقديها اليهم وفقا لشروط عقد الاشتراك وفي مقابل الثبن المنصوص عليه فيه ،

وانه وان كان عقد توريد المياه يدخل في عبوم عبارة عقد بيع المنقول الواردة في القانون رقم } للمنة 1979 بالجنول الأول الذي حدد المحررات الخاضعة لرسم الديفة على الانساع ، الا ان هذا العقد قد ورد في الجنول الخامس من القساتون سالف الذكر واخضع لرسم الديفسة النوعي ، مما يدل بجلاء على أن اللشرع قصد أن يخضعه دون عقد بيع المنقول أو المقاولة عامة بحكم خاص يناى به عن الخضوع لرسم الديفة على الانساع كفيره من عقود بيع المنقول .

ومن حيث أن تنظيم رسسم الدمضة المستحق على توريد الياه وربط استحقاق هذا الرسم بعبلية التوريد لا بالمقد ذاته وذلك بهتضى التانون رقم 11 لسنة 1981 ليس من شانه أن يخرج مقد توريد اللياه عن دائرة هذا التنظيم الخاص ويدخله في عموم عقود بيع المنتولي ، ذلك لان المشرع لم يعدل حكم الجدول الملحق بالتانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ الذي لم يسكن يتضمن عند صدوره عقود اشتراك الهاه .

وتبما لذلك لا تخضع عقود اشتراك المياه لرسم الدمغة على الانساع متبل تمديل الجدول الأول بالقاتون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ .

(نىتوى ۱۰۸ - فى ۲/۲/۲۱۱) •

قاعسدة رقسم (۱۲۱)

البـــدا :

رسم الديفة على الاتساع — عدم استحقاقه على الطلبات التي تقدم من يستحقى الارقاف الاهلية وفقا القاتون رقم ١٨٠ لسسنة ١٩٥٢ المسحل

ملخص الفتوى :

استطلعت وزارة الاوقاف راى ادارة الفتوى والتشريع الخامسة بها في مدى استحقاق رسم العبقة على العسر أنفس والطلبسات التي ترد اليهسا بن الأفراد وكان مسن بين الطلبسات التي كانت محسلا الاستحقاظ الراى الطلبسات المقسدمة الى الوزارة بعمسفتها حارسسة على اعيسان الاوقاف الاهلية ، وقد التهي راى ادارة الفتوى والتشريع ان الطلبسات المسنكورة المخضع لرسم الدمغسة على انسساع الورق ، ألا أن محسلحة الفرائب طلبت من وزارة الاوقاف تحصسيل رسسم الدمغسة على هدف الطلبسات لديوان المحاسبة الذي استطلع راى ادارة الفتريع والتشريع فقررت بجلستهسسا المنعقسة الإولى بالقسسم الاستثماري للفتوى والتشريغ فقررت بجلستهسسا المنعقسة في ٨ من مارس سفة ١٩٦٠ استحقاق رسسم اللهفة على انساع الورق على الطلبات المستحق مستحقى الاولف الأطلبات المستحق الاولف الاطلبات المستحقى الاولف الأطلبات المستحقى الاولف المستحقى الاولف المستحقى الاولف المولف المستحقى الاولف المستحقى الاولف المستحقى الاولف المستحقى الاولف المستحقى الولفاف المستحقى الولفاف الاولف المستحقى الولفاف المستحقى المستحقى الولفاف المستحقى الولفاف المستحقى الولفاف المستحقى المستحقى الولفاف المستحقى المستحقى الولفاف المستحقى المستحقى المستحقى المستحقى الولفاف المستحقى المستحدى المستحقى المستحقى المستحقى المستحقى المستحقى المستحقى المستحقى المستحقى المستحدى ا

ولما كانت اللجنسة الأولى قسد ذهبت مذهبا يخسالف ما ارتاته ادارة الفتوى والتشريع فقسد عرض اللوضسوع على الجمعية العمومية للتسسم الاستشسارى فاستبان لهسا أن الفترة (ه.) من المسادة الثانية من الجسدول رقم ا الملحق بالتانون رقسم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ تقدى عسلى أن العسرائفي والطلبسسات التي تقسد من الجمهود للمسلطات الادارية خاضسعة لرسم الدمفسة على التمساع الورق .

وظاهر من هذا النص أن مناط اخضاع هذه العرائض والطلبات لرسم الدمغة المذكور أن تقدم إلى السلطات الادارية بصغنها هذه بمعنى أن تسكونه السلطة الادارية تأثمة على مرفق عام ، يلتزم في ادارته والاشراف عليه احكام المسلحة المسلمة والنفع العام ، غاذا افتقدت الهيئة المسلمة صفة السلطة الادارية في عمل معين غلا قعد الطلبات المقدمة اليها بشسان هذا. العمل مقدمة إلى سلطة ادارية في مفهوم النص سالف الذكر .

ومن حيث أن القانون رقم 14. لسنة ١٩٥٢ بالفاء نظام الوقف على غير الخيرات الممثل بمقتضى القانون رقسم ١٩٥٣ لسسنة ١٩٥٧ نص عسلى أن تعتبر منتهية الاوتف التي لا يكون مصرفها في الحال على جهسة من جهسات البر (م٣) وأن تؤول ملكيسة ما ينتهي اليه الوقف الي المستحقين كسل بقدر حصنه في الاستحقاق (م٣) وأن تسلم الاموال والاعيان التي كانت موقوفة الى مستحقيها بناء على طلب أي منهم والى أن يتم تسسسلم هسذه الاعيسان بتبقي تحت يد الناظر لحفظها ولادارتها ويكون له صفة الحارس (م٥).

وبغاد هذه النصوص أن صغة الوقف قد زالت عن الأعيان التابعة لأوقف قد زالت عن الأعيان التابعة لأوقاف أهلية وأسبحت هذه الأعيان ملكا لمستحقيها ، كيا زالت صحفة النظر عن نظار هدد الأوقاف وأضفى الأشرع عليهسم صحفة الحسارس وهدد مأسوريتهم بحنظ وادارة أعيان هدده الأوقاف الى أن يتم تسليمها الى أسسحابها .

وسلى ذلك نان الأعيان المتبعة لاوتلف اهلية وتـديرها وزارة الاوقلف
تعتبر مباركة لمستحتى هذه الاوتلف وتنير الوزارة هـذه الأبوال بومسفها
حارسة عليها ، تنحصر مأموريتها في حفظها وادارتها الى أن يتسم تسليهها
لاصحابها ، وعلاقتها بالمستحقين تنظمها احكام القسانون المنى التى مؤداها
أن الوزارة لا تضرح عن كونها وكيلة عن المستعقين في ادارتها للاعيسان الموكة لهسا .

ويخلص مما تقسدم أن الأعيان التابعة للأوقاف الأهلية المنتهيسة والتي

تتيرها وزارة الأوقاف تعتبر أموالا خاصسة وليست عسامة ولا مخصصصة لمنفعة الوزارة وتخضع الوزارة في أدارتها لها وفي ملاقتها بأصسحابها الى الحكام القسانون الخساص دون أحكام القانون العام وأن الوزارة لا تتسولي الحراسسة على هذه الأعيان بصفتها الحكومسة العامة بل بصفتها هيئة مسن المتصاصها أدارة هذه الأعيان بصفتها الحكومسة العامة بل بوصفها أدارته هذه الأعيان مها يعهد اليهسابيادارته سسواء بوصسفها حارسا قانونيا أو أتيبت في الحراسسة بحسكم من القساسي أو بانقسائي أو التسائي أو بانقسائي المسلوعة لم المتحتين الى الوزارة بحسفتها عارسسة على الأعيان المسلوعة لهم لا يعكن أن يوصف بأنه التجساء الى سلطة أدارية تقسوم على مرفق عام بل يجب أن ينظر اليه في نطاق العلاقة القائمة بين الوزارة وبينهسم باعبسارها وكيلة عنهم في أدارة الإعيان المهلوكة لهم شمسانها في ذلك شسان الإمسراد

وبناء عليه انتهى راى الجمعية المعوميسة الى أن وزارة الاوتناف وهى تتشهسة على ادارة الاعيان التابعة للاوتناف الاهلية لا تعتبر مسلطة ادارية يقسدها تانون رسم النهضة رقسم ٢٢٤ لمسنة ١٩٥١ وبالتسائى مان الطلبات التي تقسدم من مسستحتى هذه الاوتساف الى الوزارة بعسائها حارسسة على الأعيان المهلوكة لهم لا يستحق عليهسا رسسوم الدمغة على العساع الورق .

(غنوی رقم ۲۵ – فی ۱۹۹۰/۷/۲۸) .

قاعسدة رقسم (۱۲۲)

المسلما:

رسم - القسنةون رقم ٢٧٤ لسنة ١٩٥١ بتغرير رسم دمفسة - طلبات المركزي الممرى نيسابة الاكتقاب في قروض الدين العام والتي يصدرها البنك المركزي الممرى نيسابة عن المكومة - عن المكومة الرسم الكمفة على الانسساع - اساس طلك .

ملخص الأفتوى :

تنص المادة الأولى من القانون رقم ٢٢٤ لسفة ١٩٥١ بتقرير رسسم. ديمة ؛ على أن « يفرض رسم ديمة على المقسود والمحسررات والأوراق. والمطبوعات والسجلات وغيرها بما ورد ذكره في الجداول الملحقة بهسسذا التسانون » وقد بينت المسادة الثانية من الجدول رقسم الملحق. بالقانون المذكور أنواع المحررات التي تخضع لرسم الديمة على الانساع ؛ وبن بين هسذه المحسررات:

د ـ المقسود:

جبيع المعتود بعوض أو يغير عوض وأو تبت بالراسلة ، مدنية كانت. أو تجــــارية ٠٠٠

ويتحمل كل متعاقد الرسم المستحق على النسسخة المضاة الخامسة. به ، غان حررت نسخة واهدة تحمل المتصاقدون الرسسم بالتساوى 4 ما لم يكن احد المتعاقدين معفى قانونا ، فيتحمل الباقون الرسم كله .

ويبين من هذا النص أن رسم الدمغة على الانساع أنها يفسرض على.
الورقة التي يثبت غيها العقد ، بمصنى أنه يجب التقسرة ... في هذا الخصوص ... بين المعتد في ذاته باعتباره تصرفا قانونيسا ، وبين الورق... المثبتة له ، غلا يفرض رسم الثمغة على الاسمساع الا على الورقة المثبتة له ، غلا يفرض رسم الثمغة على الاسمساع الا على الورقة المثبت... في المناف المثب عند غير مكتسوب بين المتصافدين فاته لا يخضس على الرسم المشار البه ، وانعا يخضع لهذا الرسم حين يثبت في ورقة تعتبسر مظهرا ماديا له ، ويستفاد هدذا المعنى ... في وضسوح ... مسن عبسارات المفرة (د) سالفة الذكر ، اذ عبرت عن المعتد بالناسخة الواحدة » ، كما يستفاد من نوع الدمغة التي تقسرض في هدذه المالة ، غهى دمغة على اتساع الورق وبذلك يسكون القسانون قد اعتسد بالورقة المبتساد المعقد ، وليس بالمعقد ... باعتباره تصرفا قانونيسا ،

ولم يستنن القانون من ذلك الاحسالة وحيدة وردت في المسادة النانيسسة المتى تنص على أن « يحصل رسم الدمنة على العقد الشغوى عند النهسك به امام القضاء وثبوت وجوده ويتحمل الرسم المهسسك بالمقسد » وهسذا الندى الأخير بؤكد أن المقصود بالمقد الذي يفسرض عليسه رسسم الدمنسة على الانساع هو الورقة المثبتة له .

ولما كانت الورقة المثبتة للمقد هى التى تخضع لرسم الدمفسة على الانتساع ، يون التصرف ذاته ، ماته من بلب أولى لا تخضسع لايجاب أحسد المتعاقدين لهذا الرسم ، لأن الايجاب ليس ألا مرحسلة فى تكوين أحد عنسامر المعتد ، وهو عنصر التسراهي ، وعلى مقتضى ذلك مان طساب الاكتتساب فى غروض الدين العام لا يخضع لرسم الدمغة على الاتسساع ، باعتبساره أيجابا للتماقد مع البنك سد بصفته ناتبا عن الحكومة .

وبتبول البنك لطلب الاكتتاب في سندات قرض الدين العام ، يسكون شه عقد بين البنك وبين المكتب ، وهسلا العقد هو مقسد قرذي يبتشسسا في السندات التي يمسدوها البنك نيسابة عن الحسكومة ، اسستادا الي المسادة ؟ امن تاتون البنسوك والاثنيان رقم ١٦٧ لمسنة ١٩٥٧ التي تتفي بان ينوب البنك المسركري المصري عسن الحسكومة في ادارة الدين المسام وامسداره والقيام بخديته واستهلاكه ، ومادام المقسد بين البنك المسركزي وبين المقترض (المكتب) هو عقد قرض ، يندرف انسره الي الحسكومة في ادركات المستادا الي مه تنص عليسه قسوانين السرائيس بامسدار هسذه وذلك استنادا الي مه تنص عليسه قسوانين السرائيس بامسدار هسده القروض ، بثل القانون رقسم ١٣٣٤ لمسنة ١٩٥٤ بالمسرخيص المسكومة بامسدار قرض للهشروعات الاتاجيسة والخدمات المسلمة اذ تنص المسادة الثالثة منه على ان « تعفي السندات المسادرة طبقا لهذا القانون وكذلك الشركات بانواعها ومن ثم لهانه طبقا لهذا النص سوما يقسابله مسن عدا الشركات بانواعها ومن ثم لهانه طبقا لهذا النص سوما يقسابله مسن المسادس والقوانين الاخرى المائلة سفان عقد التسرض المشسار اليه سنادا النصور و القوانين الاخرى المائلة سفان عقد التسرض المشسار اليه ساليسانية المتوانية المنسار اليه ساليس المسادة المتسادة التسرض المشسار اليه ساليسانية المتسادة التسرض المشسار اليه ساليسادة التسرف المشسار الهد المتسوئة المتسادة التسرف المشسار الهد المسادة المتسادة المتسرة عليه المنسار الهد المتسادة المسرورة والمنسان الهد المتسادة المسادة المسرور والمتوانين الاخرى المائلة منان عقد التسرور والمتوانية والمنافقة من المسادة المتسرور والمتوانين الاخرى المائلة منان عقد التسرور والمتوانية والمنافقة والمنافقة والمنافقة منان عقد التسرور المسادة المسادة والمتسادة المسادة المتسادة المتسرور والمتوانية والمنافقة والمتسرور المسادة والمتسادة المتسرور المتسادة المسادة والمتسرور المتسرور المتسادة والمتسرور والمتوانية والمتسادة والمتسرور المتسادة والمتسرور والمتسادة والمتسادة المتسرور المتسرور المتسادة والمتسرور والمتسادة والمتسرور والمتسرور والمتسرور والمتسادة والمتسرور والمتسادة والمتسرور والمتسرور والمتسادة والمتسرور والمتسادة والمتسرور والمتسادة والمتسرور والمتسرور والمتسادة والمتسرور والمتسرور

ممثلا في السندات التي يصدرها البتك نيابة عن الصحكومة - لا يخضح لرسم الدمفة على الانساع : باعتبار هذا الرسم - في حقيقته - ضريبة غسير مباشرة .

ومن حيث أن القترة (ه) من اللادة الثانية صن الجسدول رقسم الملحق بقسانون الدمغة المذكورة ، تقضى بخضوع العرائض والطلبات المتدمة للسلطات الادارية لرسسم الدمغة على انسساع ، وذلك عسدا العسرائض والطلبات الذي يصدر قرار من وزير المالية والاقتصاد بعسدم خضوعها للرسم ، وصدر قرار وزير الخزانة رقم ١٨ لسسنة ١٩٦١ ، وقفى فيسه المسلدة الأولى من القسرار رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٤ – بشأن عدم خضوع بعض الطابسات والعسرائض لرسم الدمغة على اتساع الورق س تضمن الطلبات والعرائض الذي نتسدم في الاعبسال المعرفية الى كل من بنك محر والبنك المركزي المعرى والبنك الإلمي المسرى وبنك بورسعيد ، ومفاد ذلك هو عسدم خضوع الطابسات والعرائض الذي نتسدم والعرائض الذي تقسدم في الاعبسال المعرفية الى اى من البنسوك المسال المعرافية الى اى من البنسوك المسال المعرفية الى اى من البنسوك المسال المعرفية على الانسساع المهروض على الطابئت والعرائض سطبقيا النص المقدة (ه) من المسادة المؤدوض على الطابئت والعرائض سطبقيا النص المقدة (ه) من المسادة الشابة من المجدول رقم ١ الملحق بقانون الدمغة .

وانه ولثن كان الاصل ان اصدار القرض العامة تقوم به المسكومة ، وانه عيام البنك المركزى المصرى بسخلك انها هو سبيل الاستثناء ، وبومسفه ناتبا عن الحكومة في عمليات الاصدار ، فهو لا يعتبر مقرضا أو مقترضا ، بعمني أنه ليس طرفا في عقد القرض — الا أنه نظرا التي أن هذا البنيك هو البنك المركزي للدولة ، وقد عهد اليه المشروع بانسسدار القسروض العامة طبقا للجادة ١٤ من تقنون البنك والاتبان رقم ١٩٣٣ لمسنة ١٩٥٧ المشار اليه ، ومن ثم فان قبلم البنك باصدار القسروض العسامة يعتبسر الطاب المرتبط بالنسبة اليه عميلا من الاعمال المرفية وبالتالي يعتبسر الطاب المستمد الله منذا اللبنك المعتلب في سندات الدين العام (القسرض العسام) طلبسال هذا اللبنك للاكتتاب في سندات الدين العام (القسرض العسام) طلبسال

مقدما في عمسل خصر في غسلا يخضع لرسم الدمنة على انساع المسسروض على الطلبات والعسرائض ذلك تطبيقا لقسرار وزير الخسرانة رقسم ١٨ لسمنة ١٩٦١ مسالف الذكر ،

لهذا انتهى راى الجمعية العبومية الى عدم خضوع طلبات الاكتتاب. فى تروض الدين العام ، والتى يصدرها البنك المسركزى المصرى — نيابة عن الصكومة - لرسم الدمغة على الاتسساع ،

(لمتوى رقم ٥٣ – في ١٩٦٤/١/٢٢) •

قاعسدة رقسم (۱۲۳)

الإسسادا :

رسم الدمفة ــ عدم سريقه على الأوراق الخاصة بحركة النقود الملوكة. للحكومة (الهيئة العامة الاصلاح الزراعي) •

نص المادة ١٢ من القانون رقم ٢٢٤ اسنة ١٩٥١ المقرر لهذا الاعضاء على أن المقصود بالمكومة المركزية ومصالحها والمجالس البلدية ومجالس الحديثة — يدخل في مداول كلمة الحكومة الهيئات المعامة دون المؤسسات المعامة — اسلس ذلك من التفرقة التي اوجدها الشرع بالقانون رقسم ١٠٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات المعابة — الهيئات العامة مصالح علمة حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية — يضاف الى ذلك أن المهيئة العامة للاصلاح الزراعي ليست من المفي في مفهرم المسادة ١٢ مسن المقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم الدمغة أنما هي نائبة عن المسدولة الماكة الاراضي المسادي عليها طبقاً المواتن الاصلاح الزراعي .

ملخص الفتوى:

ان المادة ۱۲ من القانون رقم ۲۲۶ لسنة ۱۹۵۱ بتقرير رسم دمضية معدلة بالقانون رقم ۳۷۹ لسنة ۱۹۵۱ تنص على أنه « في كسل تصسيمال بين.

الحكومة والغير يتحمل هؤلاء دائما رسم الدمعة ، ومع ذلك تعسمى من كسل، الرسوم الأوراق الخاصة بحركة النقود الملوكة للحكومة » .

وفى تطبيق حكم هذه المادة يقصد بالحكومة ، الحكومة المركزية ومصالحها والمجالس البلدية ومجالس المديريات .

وانه بصدوور القانونين رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات المامة ورقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قاتون الهيئات العامة ، ميز الشرع بين المؤسسات العامة والهيئات العامة ووضع لكل منهما ضوابط واحكاما متميزة كشفت عنها المذكرة الإيضاحية للقانون رقام ٦٠ لسنة ١٩٦٣ متولها « أن المؤسسات العامة في الغالب مرافق عنامة اقتصادية أو زراعيسة أو صناعية أو مالية مما كان يدخل أصلا في النشاط الخاص ورأت السدولة أن تتولاها بنفسه عن طريق المؤسسات العامة ؛ في هين أن الهيئات العامة في الأغلب الأمم مصالح عامة حكومية منحها المشراع الشخصية الاعتبارية ، كذلك تمارس المؤسسة العامة نشاطا بجاريا أو صناعيا أو زراعيا أو ماليا وتهارس هذا النشاط اسسا بواسطة ما تنشئه أو تسساهم فيه من شركات مساهمة أو منشات أو جمعيات تعاونية ، أما الهيئة العامة غنتسوم أمسلا بخدمة عامة ولا تقوم بنشاط مالى أو تجارى أو زراعي أو صناعي ، فالأصل أن الخدمات العامة كانت تقوم بها الدولة الا أنه رؤى في النظمام الاستراكي ان يعهد ببعضها الى هيئة مستقلة لما يهتاز به هذا النظسام من مسرونة في . الادارة ، وغضلا عن ذلك مان المؤسسات العامة لها ميزانية مستقلة وتوضع على نهط ميزانيات المشروعات التجارية وأرباح المؤسسسة العسامة بحسب . الأصل تؤول اليها كما تواجه المؤسسة العجز أو المسسارة أصلا عن طريق ما تعقده من قروض ، أما الهيئة العامة غانها وأن كانت لها ميزانية خاصية الا أنها تلحسق بميزانية السدولة وتجسرى عليها احسكامها وتتصبسل الدولة عجزها ويؤول الميزانية الدولة ما قد تحققه من ارباح ، وبالاضافة الى

ما تقدم فإن رقابة الدولة على المؤسسات العابة تختلف عن رقابتها للهيئات العابة فهى اكثر انساعا في المحالة الأخيرة ، وهذا أمر يستوجبه طبيعت نشاط الهيئة واختلافه عن نشاط المؤسسة ، فالهيئة العسامة أبا أن تكون مصلحة حكومية رأت الدولة ادارتها عن طريق هيئة عامة للخسبوج بالمرفق عن الروتين المحكومى ، ولها أن تنشيلها الهيئولة بداءة الدارة ميضة مسبن مرافق الخدمات العامة ، وهي في الحالتين وثيقسة العسلة بالحكومة ، أبا ترارات المؤسسة العسامة وأن كافت بيورها بنهمسه العسلة بالحكومة ، الادارية المفتمة الا أنه لما كانت المؤسسة لا تدير بنفسها بل عن طهريق شركات وجمعيات تعاونية لكل منها شسخصيتها والهانمييا المهيئة المؤسسة التوليسية المؤسسة الوارية المنتقل ولها حربة العمل تحت توجيه واشراف المؤسسية فان النابجية الجنييسية المؤسسة الول من رقابتهيا على الرفق الذي تقوم طوسية المؤسسة الول من رقابتهيا على المرفق السدى تقسوم عليسه الهيئسة » .

ويترتب على هذه التبرقة التي أوجدها المشيرة بين الهيئسات الهيبات المهادة . والمؤسسات الهابة مفايرة في الاجكام الذي يتطبق على كل منهب الإسبر القوية الواردة في الاستثناء المنهبوس عليه القوية الواردة في الاستثناء المنهبوس عليه في الملاة ٢١ من المقادن بقم ٢٢ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسسيم دخية بعيث متشمل الهيئات العامة دون المؤسسات المعامة ولا يضمير من ذلك مسدور القانون بقم ٣٢ لسنة ١٩٦٣ باصدار تانون المؤسسات العسامة وشركات المقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر .

ويضاف الى ما تقدم بالنسبة للحسالة المعروضية أن الهيئة المسامة الخلاصلاح الزراعي ليست من الغير في مفهوم المادة ١٤ من القبايون رقم ١٣٤ للمستخلى المهاب المستحق المستحق المستحق المناب المستحقى عليها المتحق المستحقى عليها المتحق المستحقى عليها المتحق المتحق المستحقى عليها المتحق المتحق

اللاراضي الزراعية وما في حكيها والتي تقضى بأن « تؤول الى الدولة لمكيسة الأراضي الزراعية قد، الخ » ونص المادة ١٣ من ذات القسائون إلتي تقضى « بأن تقسل المهيئة العامة اللاصلاح الزراعي الاراضي المشاد اليها في المسابقة وتتولى ادارتها نيابة عن الدولة حتى يتي توزيعها ١٠ إلخ » وبن ثم المالة التي تصرف المهيئة إلعامة للاصلاح الإرامي ثبنا للإرامي التي تلزم المصالح لتنفيذ مشروعات ذات نفع عسام تعتسر مؤداة الى المسكومة ولا تنفيذ عشر عالم المسابقة المسابقة والمسلح البوسة » والتنفيذ المسابقة المسلح البوسة »

من إجل ذلك انتهى رأى الجمعية العبوبية الى عدم استحقاق رسسم الدمنة على الميالغ التي تودى للهنة العامة للاصلاح الزراعي فهنسا للاراشي التي طرم الصالح العامة لتفيد بشروعات ذات نفع عام .

(بلك ٢٧/٢/١٩٦٩ - جلسة ٢٣/٩/١٩٧٠) .

قاعسدة رقِسم ﴿ ١٣٤ ﴾

المسلمان

رسم الدمقة على استهلاك النباد الكوريالي والفساز - الهيلة المسلمة القامينات الاجتماعية لا تضم لهذا الرسيسم وتعفى منه في الإجوال المصوص عليها في الفساؤون رقم ١٢ إسنة ١٦٤ - في غير تلك الاحسوال بنتهل عبد الرسم الى الغير ما لم يكن الغير من الجكومة فينقضي الرسم •

ملخص الفتوي "

أن المسادة الخامسة من قانون التأبينات الاجتماعية الصادر به القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٤ تتص على ان ﴿ يعهد ببباشرة التابينات الاجتماعيسية اللي الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وتعتبر هيئة عامة لها الشخصسية الاعتسارية تخضع لاشراف وزير العمل ورقابته والمصنى ميزانيتهمسسابية المولة الدولة » . وتنص الفقرة الثانية من المسادة التاسعة مسسن

هذا التتون على أنه « أذا تبين وجود عجز في أبوال الهيسة ولم تسكله الاحتياطيات المختلفة لتسويته التربت الخزانة العابة أداء « . » وتنص المسادة ، 17 على أن « تعسفى من الرسسوم التضسائية في جميسع درجسات. المتتاخى الدعاوى التي ترفعها الهيئة أو الأؤمن عليهم أو المستحق عنهم طبقا لأحكام هذا التانون ويكون نظرها على وجه الاسستعجال والمحكسة في جميسع الإحسوال الحسكم بالنفاذ المؤتت وبسلا كتالة ولهسا في حالة رئيس الدعوى أن تحكم على رافعها بالمروفات كلها أو بعضها » ، وتنص المسادة الالما على أن « تعفى رؤوس الأمسوال المستندلة بسن الخفسوع المرسوم والضرائب بسساتر أنواعها وتعفى كذلك الماشسسات التي تؤديها المهيئة من الخضوع للضرائب والرسسوم فيها عساء الفريبة العابة على الإلاد » »

ومن حيث أنه يستفاد من هذه النصب ومن على ما سميق أن راته.

الجمعية العموميسة أن الهيئة المسامة المتامينات الاجتباعية هيئة عامة تقوم على خدمة عامسة لا على نشساط اقتصادى يستهدف الربح ، وأموالها تعتبر أبوالا على ة ، وميزانيتها تلحسق بالميزانية العامة للدولة ، ومن ثم لا تخضسع للضرائب والرسوم وفقسا للقاعدة التي من مقتضاها أنه إذا كان الشسخص العام يقوم على محسلحة أو خدمة عامة وميزانيته ملحسة بالميزانية المسامة للدولة عائم لا يخضسع للمراثب والرسوم لان أضافة حمسيلة المراثب ق بالايرادات واستنزالها من باب المصرفات أمر لا ضررورة له ولا طلقل من ورائه وهذا ما أكده المشرع في خصوص الهيئة المسامة للتامينسسات الاجتباعيسة أذ نص في تاتون النامينات الاجتباعية على اغفاتها من المراثب والرسوم وعدد أنواع الاهناءات التي تتيتم بها .

وبن حيث أنه ولئن كانت الإعفاءات التي عددها القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ، لم تأت تساملة لجيع الاحوال التي يغرض فيهسسه رسم الدهضة ما أخرج بعض هذه الاحوال عن نطاق الاعضاء كرسسم الدهضة على اسستهلاك القبار الكهربي أو على استهلاك الفاز ، الا انه لا الدهنة على استهلاك الفاز به العادة (١٢) من قانون رسم الدهضة رقسم ٢٣٤ لسنة ١٩٥١ انه في كل تعالى بين المحكومة والغير يتحمل الفيرسم الدهضة واذ اسستتر اغتاء الجمعية المعروبية على أن الهيئسات العامة تعتسر حسن المسالح الحكومية في مفهوم هذه المسادة فلا تتحسل برسسم الدهضة عقد المسالح الحكومية في مفهوم هذه المسادة على الغير المسالح الحكومية في مفهوم هذه المسادة على الغير المنا عن الدهضاء عن الحكومة يتقشى الرسم لحدم المكان نقل عبئه الى اى من طسرق العسامل غانه تطلبيقا لذلك ، واذ تعتبسر الهيئة العامة للناهيئسات الاجتماعيسة هيئة عامة ، غانها في الاحوال التي تعصل عليه ، المناسم الدمضة ، لا تتحصل علية ، غانها في الاحوال التي تعصلي عليه ، مانها في الاحوال التي تعصلي عليه ، النها ينتقل عبؤه الى الغير من الحكومة انتفى الرسم .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الهيئسة العابسة للتأمينةت الاجتماعية لا تخضع للضرائب والرسسوم ومنها رسم الدمنسة ، متمنى منه نق الاحوال النصوص عليهسة في القانون رقسم ١٣٣ لسسسنة ١٩٣٤ ، وقع

غير تلك الاحوال ينتقل عباء الرسسوم الى الغير مالم يسكن الغير من الحكومة. غينقض الرسسم .

(خلف ۲۷٪۲٪۲۷۳۱ - جلسة ۲۱/۵٪۲۷۱) .

قاعسدة رقسم (١٢٥)

: (3777)

محل الرسم هو وجود السهم ... الشركات الملامسة قافونا بتقسسيم واسسمالها الى اسسهم مكتسرمة باداء هسلا الرسسم ولسو الم تقسم بتقسيم. واستمالها أن التنزيحات القير يُلاقةُ تعتوناً بتعشيم واستمَالها الى اسسهم لا تقوم باداء فسدا أوسسم مسمورة تقوم البنك الاحكى المضرى وبتسك مصر وبتك بورسميد لاداء رسسم الدملة الشسابي .

ملخص الفتسبوي :

ان الفقرة الأولى من ألمادة الأولى من تأنون رسم الدمفة رقم ٢٣٤ لسنة المواد المواد والمحررات والأوراق المواد والمحررات والأوراق أو الملموقات والسجلات وغيرها مما ورد ذكره في الجداول الملحقة بهدا المحمدة المحم

وتتم المادة الاولى من اللمان الثالث من الجدول رقم (Y) الخاص برسوم الدمقة النسبية والتعريجية على أن ﴿ يَعْرَضُ رَسَمَ الدَّمَةُ عَلَيْسَلَى الْأَوْمَةُ الْآلِينَ : 1 ــ الأوراق الماليات المامية وما في حكيها مع عدم الاخلال بالاعقامات المسررة بمتضى تتوانين خاصسة تخضسح السسندات اكاكانت جهة اسدارها ، وجبيع السهم تتوانين خاصسة تخضسح السسندات اكاكانت جهة اسدارها ، وجبيع السهم

الشركات المتهدمة بجنسسية همهؤرية معمر أالمرسية أنرسم مستسسة معنوي مقداره انتين في الألف من تبيمتها

وينص التقون رقم ٣٩ اسنة ١٩٥٣ بشان بعض الإحكام الفاصسسة بشركات الاساهية في خاتله المعنافة على أن « يقسم رأسي حق الشركة السي بشم بمعناوية الخليمة » وتكانت المساهة (٢٦٤) من البغب الثالث من قاتسهون الباؤسسات العامة وتعركات القطاع العام برم ٣٦ لسنة ٢٠١١ و تنجى على أن لا يشدم براس على كان ذات العانون لا يشدم براس على الشركة الى اسهم متساوية القيمة » كما كان ذات العانون لا يشترط في المسادة (٤٩) لقبول قيد اسهم شركات القطاع العام ببورسسة الاوراق المالية ، وكان ينص في المسادة (٥١) على أنه « فيمسا عدا حكم المادة (٩٠) لا تسرى احكام هذا الباب على الشركات التي يمتلكها شسخص هام.

ونص في المسادة (٥٥) على أنه « استثناء من احكام المسادة (٧٥) من القالمون رقم ٢٩٣٢ لينمة ٢٩٥٧ بالكاركية المغامة ليورصات الاوراق المسالية لا يشترط لقبول تيسد أسهم الشركات أن تكون هذه الاسسهم قد طرحت في اكتتاب عام ٥٠٥٠٠ » .

ولجلس ادارة الشخص العام أن يقرر مستم تيد اسهم الشركة في بورصة الأوراق المالية ونص في المسادة ٧} عملي الله « فيمسا عدا حكم المادة (٥)) لا تسرى احكام هذا الباب على الشركات التي يعتلكهسا شخص عام بمفلسرده » .

ومفاد ما تقدم أن الشرع فرض على الاوراق المسالية المعم بة , مسم دمغة تسبى سنوى والتي بعبء هذا الرسم على حامل الورقة المالية ، وقرر خصم هذا الرسم من المنبع ، ويمتنضى التسانون رتم ٢٦ لسسينة ١٩٥٤ المشار اليه الزم الشركات المسماهمة بتقسيم راسمالها الى اسهم متساوية القيمة ، وفي مناون المؤسسات العابة وشركات القطاع العام رقسم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ الملغى وقانونها رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ نرض هذا الالتزام على شركات القطاع العام ، وأعنى منه الشركات التي ينفرد شخص عام بملكية رأسمالها ومن ثم يكون السهم هو وعناء رسم الدينقة النسبي فاذا وجد السهم حقيقية لم يكن هذاك شك في خضوعه اما اذا لم يوجد في الواقع غان هناك غرضسين أولمهما: أن يلزم القانون الشركة بتقسيم زاس المال الى أسسهم ، وثانيهمسا أن يعنى القانون الشركة من هذا الالتزام ، منى الفرض الأول تلتزم الشركة باداء رسم الدمغة النسبي ولو لم تقم بتقسيم راسمالها الى اسهم ، وفي الفرض الثانى لا تلتسزم الشركة باداء رسسم النمغسة النسبى ولو تسامت بتقسيم رأسمالها الى أسهم ، وتبعا لذلك مان البنك الأهلى المصرى وبنسك مصر وبنكى بورسميد لا يلزمون بأداء رسم الدمغة النسبى بعد تحسويلهم الى شركات مساهمة وأساس ذلك أن رأسمال هذه البنوك مملوكة بسكامله الشيخص عام واحد ومن ثم غلا تكون ملزمة بتقسيم رأسمالها الى أسسمهم (ملك ٢٧/٢/١٩١ - جلسة ٢١/١١] ١٩٩٠) .

قاعبدة رقيم (١٢٦)

: 12-41

في تحديد وعاء رسم النمفة النسبي السنوى المسروض على الأوراق المالية ، لا تلزم باداء هذا الرسم الشركات التي يبتلك راسبالها كله شخص عام راهد، ، حتى لو قابت بتقسيم راسمالها الى أسهم .

ملخص الفتوى :

من حيث أن المشرع بهوجب قانون رسم المهفة رقم ٢٢٢ لسسنة ١٩٥١ غرض على الأوراق المالية المصرية رسم ديفة نسبى سسنوى ، والتي بعبء هذا الرسم على حابل الورقة المالية ، وقرر خصم هسذا الرسم من المنسع بهنتنى التانون رقم ٢٥ لمننة ١٩٥٦ ، والزم الشركات المساهة بتقسيم راسمالها الى اسم متساوية القينة ، وفي قانون المؤسسات العلمة وشركات القطاع العام رقم ٣٢ لسنة ١٩٩١ غرض هذا الالتزام على شركات القطاع العام ، واعنى بنه الشركات التي ينفسرد شسخص عام بملكية راسمالها ومن ثم مأن هناك غرضين أولهما : أن يلزم التانون الشركة بتقسيم راسمالها الى اسمم وثانيهما : أن يعفى القانون الشركة من هذا الالتزام على المرض الأول تلتزم الشركة من هذا الالتزام على المرض الثانى النسبى ولو لم تتم بتقسيم راسمالها الى اسسمم ، وفي الفسرض الثاني النسبى ولو لم تتم بتقسيم راسمالها الى استهم ، وفي المصرض الشائي

الى أسهم وتبعا لكلك مان البنك الاهلى المصرى وبقك متنز وبنك بورسسميد لا يلمتزمون باداء رسم النمية التسنيى بمد تلاولها الى شركات مساهمة والساس المال هذه البنوك مبلوك بكابله المسخص عام واحد اوبين ثم تمسلا تكون طرمة بتقسيم راسمالها الى استهم سواء في ظل المقانون رقم ٣٢ لسنة 1971 و العانون رقم ٣٠ لمسئة 1971 .

(ملف ۲۷/۲/۲۷ - جلسة ۲۲/۱۱/۸۷) .

الضاوع المنشاقع عشو الاعضاد ون رسسم الكنفشاة

قاشتدة رقشم (۱۲۷)

المسحان

لص الخادة ٣ من الفصل ه من المُصدول الثالث المُلَّحَق بالقَسائيّن رقم م.

٢٢٤ اسنة ١٩٥١ على إن تعنى على الرسوم المبينة في المادين السابقين
المِسائغ التي تصرفها المكومة والمبيئات السابة الأم كان الصرف ردا المسابقة
مرغت - عدم الدراج غروق القصدير التي يصرفها صندوق دعسم عسباحة
الفسزل والمنسوجات القطائية المصدرين تحت هدد المبالغ حضوع هذه
الفرق لرسسم الدمنة المقسور ه

ملخص الفتوى:

تنص المادة الثالثة ثن القسل الخابسين تن الجسدول الثالث الملحسق. بالتانون رقم ٢٢٢ سنة ١٩٥١ على أن :

ا ــ اذا كان المرف ردا البالغ مرفت ٠٠٠ ٠ .

ويؤخذ من هذا النص أن الأعفاء من الرسم في الحالة المذكورة مسوط بان يكون الصرف ردا لبسالة سبق انفاتها بتكليف من المكومة أو البيشة المامة ولحسابها دون أن يعود من وراء ذلك نفسع خاص الى من تام بصرفهسة وحكمة هذا الاعفاء هي انتفاء مصلحة صلحب الشان في صرف المبسالغ الذي سبق صرفها من قبل كما أن تحمسيل رسم الدمفة عن المبسالغ التي تصرف, ردا لمبالغ اسمسيق صرفها على هذا النحو ينطوى على اقتطاع جزء من هذه المبالغ التي صرفها المردود اليه م.

ولما كاتت قروق التصدير التي يصرفها صنديق دعم حسناعة النزل والمنسوجة القطنية للمصدين المطين هي وغقا للتكيف القانوني المسحيح مجرد اعانة ينحها المستدوق اليهم تحقيقا الاهم غرض من أغسرانس المستدوق وهو تشجيع تصريف منتجات القطن المطيبة في الاسسواق الخارجية ؟ وتعويضا لهم عبا قد يصيبهم من ضرر بمسبب بيسع منتجاتها باسسمار قتل عن المسمار التكلفة: ووين ثم قهي لا تصرف اليهم ردا لمبالغ مبيق عرفها وتخضع لرساح المنهة المقتدم تكره ،

(المتوى رقم ٣٠٠ سـ في ١٩٦٠/٤/١٢ ٠

قاعسدة رقسم (۱۲۸)

البسيدا :

رسوم الرور في قناة السويس ... مدى خضوعها لرسم الدمغة التدريجي المقرر على صرفيات الحكومة والهيئات العلمة ... اعفاء البالغ التى تؤديها المؤسسات العلمة الى هيئة تشاة السويس مقابل انتفاعها بخدمات مرفق القناة من ذلك الرسم ... أساس ذلك •

ملخص الفتوى :

ان الشارع اذ نص في المادة الأولى بن القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٨ بانشاء الهيئة المادة لشئون البترول على أن « تنشأ في الجمهورية العربيسة المتحدة هيئة علمة تلحق بوزارة المستاعة تسمى الهيئسة العامة لشمسئون البترول وتكون لها الشهمسة الاعتبارية المستقلة وتعتبر من المؤسسات العامة » يكون قد غصل بذلك في التكييف القاقوني للهيئة العامة الشئون البترولية فاعتبرها بالنص الصريح « هيئة علمة ، وحسن ثم يسرى على البسلغ التي تقوم بصرغها حكم المادة الأولى من الغصل الشامس من الجدول رقم ٢ الملحق بالقاقون رقم ٢ ٢ المسنة ١٩٥١ ما لم يتوفر في شسأنها سسبب من اسسباب الاعفاء التي نص عليها القانون ، وتعتبر قناة السويس الطسريق الوحيسد الذي يصل بين البحر الابيض المتوسط والبحر الاحمر كما يصلل بين الشرق رالغرب ، ومن ثم تعتبر هيئة قناة السويس في تقديمها هذه المضحمة للمنتمين بمرفق القناة ، محتكرة لها لا يشاركها في تقديمها سواها .

والانتناع بالخدمة المسار اليها لا يقف عند حد المدن والبواخر وغيرها من وسائل النقل البحرى القابمسة لهيشات أو شركات أو أفراد ينتسون الى الجمهورية العربية المتحدة ، بل يهيد من هذه الخسمية غيرها من وسسائل النقل البحرى التابعة لافراد وشركات مخطفة الجنسية ، وسن ثم يكون. الاحتكار الذي تتبتم به هيئة تناة المدويس احتكارا دوليا ،

وتقص المسادة . 1 من نظام هيئة قناة السويس على أن « تغرض هيئة
قناة السويس وتحصسل على اللاحة والمرور في مرفق القناة رسسوم الملاحة
والارشاد والقطر والرسو وما الى ذلك وفقا لما تقضى به القوانين واللوائح ٣
كما تقص المسادة ١٤ من نظامها المسار اليه على أن الهيئة لا يجسوز لها أن .

تتخذ أي اجراء يتعارض مع تعريع الحكومة المعربة الصادر في ٢٥ من أبريل.
سنة ١٩٥٧ بخصسوص نظام المرور في قتناة السسويس المذى سسجل
بسكرتيرية هيئة الأمم المتحدة والتي تقضى الفقرة (ب) بند ٢ منه بن
رسوم المرور سيظل تحصيلها طبقا لآخر اتفاق أبرم في ٢٨ من ابسريل سسنة
زيادة في الرسوم خلال الذي مقر شهراً غلن تتجاوز هذه المزيادة 1 إلها ابة
زيادة أكثر من همذا الصد فتتم بطريق المفاوضات وان تمذر الوصول الى
اتفاق بهذه الطريقة غيلها إلى التحكيم .

وتنظيم المشرع لطريقة تحديد الرسوم على النحو المشار اليسه لا يسلب

هيئة البناة سلطنها في تجديد مقابل الخدمة التي تؤديها دون تسدخل من اية مرولة كما أن هذا التنظيم لا ينبقي تسواهر عنصر اللاحتسكار السدولي في مسرفتي المرور بتناة السويس وهي أنفراده بهيسزات طبيعيسة حسن حيث موقعسه للجغرافي بين دول الشرق والغرب ، ومن ثم تكون الرسوم التي تتقاضاها هيئة تناة المسويس نظير المرور في التناة هي مبالغ تصرف اليها من الجهسات المتنفعة على أساس اسمهل احتكار دولي .

وتنجي المادة ٢ من المصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بالقسانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ علي أن ﴿ يعفي من الرسوم المبينة في المادتين السابقتيي المبالغ التي تصرفها الحكومة والهيئات العامة في الاحوال الاتية:

ه ــ المرف على الساس أسعار احتكارات دولية » وبن ثم وعلى معتنى ذلك تعمّى الرسوم التي تؤذيها الهيئة العابة لشئون البتسرول التي ميئة تناة السويس بتابل انتفاعها بخدمات مرفق المقنساة مسن رسسم الدمنسة المتربجي المنسسوس عليه في المصل الخابس من الجدول رقم ٢ الملحسق بالتسانون رقم ٢٢ ليسنة ١٩٥١ بسالك الذكر .

بذلك انتهى الراي إلى احداء الرسوم التى تؤديها الهيئة العامة الشدون المبتروك المعامة المستون المتناة مسن المبتروك المراقبة السويس مقبل المتناء بسن المسابق الرسسم .

(نتوى رئيم ٩٠ -- في ١٦/١/١١/١١) .

قايهدة رقيم (۱۲۹)

: المسسدا

رسم الدبغة - إعفاء منه - الجمعيات والمؤسسات الخاصة - خرورة أن يجون مشهرة وفيًا لإمكام القسانون •

جمعيات ومؤسسات خصّة — أعادة شهرها وفقا لإمكام القانون رقم ٢٧ يُسِنَة ١٩٦٤ بـ مِيمِهُ أعادة الشِهِر — سِنة أَشِهِر مِن تاريخ العِمِل بأهسكام حياً الهَهْدِنِ في ١٩٣٢/٢/١٢ ــ توقف اجراءات الشهر على مسدور اللاحة التنفيذية للقانون ــ صدور هذه اللاحجة بالقرار الجمهوري رقم ٩٣٢ اسبنة المعتفرة بها من ١٩٣٠ ــ اثره حــ مد ميعاد السنة اشهر عَـــلا بيدا الا من تاريخ العمل باللاحة المتكورة ــ عدم جواز اجتبار إلهوميــة المباعدة على القانون منجلة بحكمه الا بعد القضاء سنة اشهر من تاريخ العمل باللاحة المتكورة دون ان يطلب اعادة شهورها خلال هذا الميعاد و

مقضص الفتوى ،

ان القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٤ نص في البيادة إليانية بي يأتيون المداره على ان تسرى احكامه على الجمعيات والمؤسسات الخاجسة القابدة وقت المعل به ويجب عليها تعديل نظمها وطلب شسهرها بالتطبيق المحالمه خلال سنة أشهر من تأريخ المحسل به والا اعتبرت منطة بحدكم المقانون كما نص في المسادة المذكورة على انه اذا رفضت الجهسة الادارية ايهجة تسبيع إنهام الجهعية إو المؤسسة إعتبرت منطة بحدكم المقانون كما يُحِن في إلى المحارة على ان لا تحميل رسيوم على الشهر بالنسسة في إنه المساحة المؤسسة المؤسسة المساورة ولم المساحة المؤسسة المؤسسة المؤسسة المساحة المساحة المساحة في المسرية والمربية الرسيعية المساحة المساحة المساحة المساحة المساحة المساحة المساحة المساحة الما من تاريخ نشره في المسرية المساحة المؤسسة المساحة المساحة المساحة المساحة المساحة المساحة المساحة المؤسسة المساحة المساحة

, ونصت المهزة ٢١ من البتانون سالف الذكر على أن تتوقس الهجعيسات المشسبين بالميزاليا التي عندتها المادة المسلكورة وبن بينها ما هيرد في المقسرة عامن هذه المادة والذي تنص على أن تصنفي من رسسوم البدينة المعروضسة حاليا والتي تفرض مستقبلا على جبيع المقدود والمصررات والأوراق والمورات والأوراق

ومن حيث أن اللائحة التنفيسذية لمهذا القانون والتي أشسارت البهسا المادة الماشرة منه انها مسدرت بالقرار الجمهوري رقم ٩٣٢ لمسنة ١٩٦٦ وعمل بها من تاريخ نشر هذا القسرار الجمهسوري في الجسريدة الرسسمية المسافرة في ١٠ من مارس سنة ١٩٦٦ ١

ومن حيث أن مؤدى ما تقسدم أن أجراءات الشسمر التى تنظم أحكامها الملاحة الداخلية متوقعة على صدور هذه اللائحة وننساذها مما يسستوجب بحكم اللزوم مد المعاد المنصوص عليه في المسادة الثانية من قانسون الاحسدار الى ما بعد الممل بهذه الملاحة فلا يبدأ سريان المساد الا من تاريخ نفساذ اللائحة في ١٠ من مارس سنة ١٩٦٦ ولا يمكن اعتبار الجمعيسة السابقة على هذا المقانون منحلة بحكم القانون الا بعد انتضاء سستة شسهور مسن تاريخ المهل باللائحة المذكورة دون أن يطلب اعادة شهرها خلاله .

ومن حيث أن الجمعيات المقائية وقت العبل بهذا القانون والتي كانت مشهرة ويقا لأحكام القانون السابق رتسم ٣٨٤ لسينة ١٩٥٦ تظيل قائمة وتعتبر مشهرة حتى ينقضى الميماد المنصوص عليه في القسانون لاعتبارها منطقة بحكم القانون أي بمغى سنة شهور من ١٠ مارس سينة ١٩٦٦ دون أن يتم شهرها أو رغض الجهة الادارية اعادة شهرها وعلى هسذا الوضيع عان هذه الجمعيات تتمتع بالزايا المنصوص عليها في المسادة ٢١ مسن التاونن سالف الذكر ومن بينها الاعتساء من رسسوم الدهضة المنصوص عليها في المقترة بمنها وذلك الى أن يماد شهرها أو يستبر الاهفاء أو تمتسر منطة بحكم القانون غلا تكون ثبت جمعية يمكن أن تتمتع بهذه المزايا .

لما الجمعيات التى تنشأ بعد العبسل بهذا القسانون لا تتهتسع بالمسزايا المتررة في المادة ٢١ منه وبن بينها الاعتساء بن رسوم المدمنة الا بعسد أن يتم شسمورها وغقا لأحسكامه . لهذا انتهى رأى الجمعية المعوومية الى أن الجمعيات والمؤسسات الخاصة الخافسة لاحكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٤ والقائمة وقت المعلى به والمشهرة وققا لاحكام القانون السابق رقسم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ انتبقسع بالمزايا المقررة بالمادة ٢١ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٤ ومن بينها الاعناء من رسوم المهفة المنوضة حاليا أو التي تعرض مستقبلا على جميع المقسود والمحررات والاوراق والمطنوعات وغيرها وذلك من تاريخ المهسل بالقسانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر في ١٢ من فيسراير سسنة ١٩٦٤ تاريسخ نشره في المجريدة الرسمية ما لم تعتبر منصلة يحسكم القسانون بأن رفضت المهمة الادارية اعادة شهرها أو مضت المسدة الذي ينها القسانون لاعسادة شهر الجمعيات القائمة وقت مسهوره دون أن تطسلب هذه الجمعيات اعسادة شهرها .

ونظرا لأن اللائحة التنفيذية لهذا القسانون صدرت بالقرار رقسم ١٩٣٢ لسنة ١٩٦٦ وعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ١٠ مسن مارس سنة ١٩٦٦ وقد نصت المادة الماشرة من القسانون رقم ٢٧ لسسنة ١٩٦٤ على أن أجرادات الشهر تتم وغقا لما تقرره الكلئمة التنفيذية وعسلى ذلك غان المدة التي ينبغي أعادة الشهر خلالها والا أمنيرت الجمعيسة منحسلة بعسد انتضائها لا تبدأ الا من تاريخ المهل باللائحسة التنفيسذية المستكورة في ١٠

. وكذلك تعفى الجيميات والأوسسات القائمة وقت صدوره من رسسوم إمسادة الفسهر .

لما الجمعيات التى تنشأ بعد العمل بالقانون رقسم ٣٢ المسنة ١٩٦٦ فاتها لا تتبتع بالمزايا المقررة فى المادة ٢١ من القسائون المسنكور ومن بينها الاعماء من رسوم الدمخة الابعد أن يتم شهرها وفقا لأحكامه .

(غتوی رقم ۹۱۱ – فی ۲۱/۶/۱۹۹۷) .

(a 17 - 4 11)

قاعدة رقسم (۱۳۰)

تمن القانويز وقم 170 لننة 1910 بتنظيم المسلسات المسامة ذات المطابع الاستصادي على المعامة ذات المطابع الاقتصادي على اعفاء هذه المؤنسسات من اداء كافة رسوم الدمغة مقطيل فقا المحكم بالقانون رقم 1914 لسنة 1917 الذي عبسل به خسن اول المحكون سنة 1977 م يتضمى الملك اعتاء المؤسسات العامة المثنار البها من كافة رسوم الفيفة في الفترة السابقة على اول اكتوبر سنة 1977 م

وسم نبغة ــ يؤسسات علية ــ اعتبارا من تاريخ ألميل بالقائون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ تعفى المؤسسات العامة من رسم الدمغة التــدريجي على طاقروض التي تقترضها وتصرف لها من الحكومة والهيئات العامة مباشرة او بطـــريق الانسابة م

عسدم استعقاق رسم دمفة تسديجي عسلي البسالغ التي صرفت لاهدى الموسسات المسابة عن طريق البنسك المركزي

المصرى ولا على صرفيات هــذه للؤسيسة الجهات الشكومية أو البيئات العلمة. -- اســــاس فلنــــله م

ملخص الفتري:

الوقعت مابورية ضرائب دمغة التاهرة حجزا تنفيذيا تحت يسد البنسك المركزى على مستحقات المعنية لديه المركزى على مستحقات الموسسة المصرية المسامة المستامات المعنية لديه و 1714 بيام عبارة عن رسوم دميغة تذهب المسلحة الى الزام المؤسسة بها عن المستوات المالية من 1971 الى 1971 بياتها كالرقي :

النياس ببلغ ٣٧٨٥ جنيه و ٣٠٠ مليم عبارة عن رسسم دمفسة عادية مونسبية ترى مصلحة الفراثنب السحدالتها على المبالغ التي صرفتها المؤسسة اللى شركانها لزيادة والسمالها في السسفوات الماليسة مسن ١٩٦٣/١٢ الي ١٦٣/١٢٠ الي ١٦٣/١٢٠ المسلحة المذكورة في ذلك الي ان هسنده للمبالغ تعتبر تروضا لهذه الشركات وبن ثم يستحق عليها رسم السمة النسسبي المقسور على القروض وقد بلغ متدار هذا الرسم ٢٠١٨ جنيه و ٢٥٠ مليم بالإنسسانة الى رسم تدريجي مقداره ١٦٧٧ جنيه باعتبسار هسذه المسالغ عصرفيسات من المؤسسسة الى الشركسات .

ثالثاً ـــ مبلغ ۱۱۲۷ جنيه و ٥٠٠ مليم عبارة عن رسوم دمغة نسسبية وعادية على الصرفيات المنوجة من الموسسة الني شركاتها حتى ٣٩٦٦/٦/٣٠. رابعة مد مبلغ ٣٠٦٦ جُنيه و ٣٧٤ مليم عبارة عن رسموم تمغسة عادية وأضائية ترى المملحة المنكورة استحقاقها على صرغيسات المؤسسسة الى يعض الجهات الحكومية والهيئات العسامة .

ومن حیث آن وجهة نظر مصلحة المصرائب بالنسبة الى المبالغ التى تسم صرتمها من البنك المركزى المصرى الى المؤسسة واستحقاق رسوم دمغة عليها مقدارها ٨٩٦١ جنيه و ١٠٥ مليم تقوم على اساسى آن وزارة الخسزانة تماهت معرف تروض الى المؤسسة في السينوات مسن ١٩٦١ الى ١٩٦٦ بفسائدة سقوية مقدارها له ٤ ٪ عن طريق البنك المركزى اللمسرى ولسذلك يسستحق عليها وسسوم الدمغة الآليسة:

ا --- ۲۹۷۷ جنيه و ۴۰ مليم رسم نسبى تطبيقا للمادة الرابعة بسن القصل الثانى من الجدول رقم ۲ الملحسق بالقانون رقسم ۲۲ لسئة ۱۹۵۱ في هسئان رسسوم الدمضة باعتبسارها تروضها .

٢ --- ٥٩٨٤ جنيه و ٧٠. مليم رسم تدريجي تطبيقاً لنمسومي الفصل المخليس من الجدول رقم ٢ الملحق بالقسانون المشار اليه باعتبسارها صرغيات.

وأن المؤسسة قد اقرت بأن هذه المبالغ قد قيدت تحت بنسد الاقراض طويل الأجل وهذا ما يؤيد وجهسة نظر الضرائب في انها قسروض ولبست مساهبة في رؤوسي أبوال الشركات وأن المؤسسسة القسزمت بسداد غائدة مقدارها مرة بر سنويا عن هذه القروض كها وأن رؤوس أمسوال الشركات القتليمة للمؤسسة لا تعتبر مهلوكة للدولة وأنها هي مملوكة للمؤسسة وفقسا المحكم القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ والمقسواتين السسابقة عليسه في هسذا المساسلة به .

كما ترى المملحة المذكورة أنه لا ازدواج بين الرسم التدريجي والرسم.

اانسبى اذ تحقتت واتعنان منشئتان لرسسمين مختلفسين ؛ الواقعة الأولوي اتفاق الأولوي النخل القرض استحق عليه رسم نسبى بهذا الوصف ؛ والواقعة الثانية عمليسة المرف التساتوتي . من خزينة حكومية الى المؤسسة واستحقت عنها رسسوم مقسررة بمسواد الفصل الخامس من الجدول رقم ؟ اللصق بالتسانون ؛ كسا أنه ليس في قانون الديمة نص هذا الإدواج أن وجدد .

واخيرا غانه كان قد صدر قرار جبهورى باعتبار المؤسسة المستكورة بن المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى وانها تعلى من الرسوم سالغة الذكر اعبالا لأحكام القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ ، غان الاعتساء من الرسوم قد الذكر اعبالا لأحكام القانون رقم ١٩٦٠ لسنة ١٩٦٠ وبالتالى غان الرسوم تكون مستحقة وواجبة التحصيل اعتبارا من أول الكوير سنة ١٩٦٦ حتى ٨ مايو سنة ١٩٦٣ ومع العلم بان القانون رقم ١٩٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شسان المؤسسسات ألعلية قد المغربية التي كان يقررها القانون المنسار الميسه ، الا أن هسذه الإعامات أضريبة التي كان يقررها القانون المنسار الميسه ، الا أن هسذه الإعامات أصبحت غير ذي موضوع بعد صدور القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٣ الذي تقير المهل به باثر رجمى اعتبارا من ٩ مايو سنة ١٩٦٣ تاريخ العبل بالقسانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٣ المسبحت المهل به باثر رجمى اعتبارا من ٩ مايو سنة ١٩٦٣ تاريخ العبل بالقسانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٣ المسبحت العابة تفضع مرة اخرى ، وكما كان وضعها من قبل ١ لرسم دائمة المؤسسات المعابة تفضع مرة اخرى ، وكما كان وضعها من قبل ١ لرسم دائمة وتعابل في هذا الشان معاملة المنشات الخاصة فيها عدا ما قرره هقة دالتسانون من اعفساءات ليس من بينها ما قصرغه الحكومة لهسذه المؤسسات المسادت المات المناء تنسروض .

ومن حيث أن وجهة نظر المؤسسة في هذا الشأن تستند على أن الملقع التي صرفت اليها عن طريق البنك المركزي المسرى الا تعتبر تروضا من وزارة الخزانة الى المؤسسة أذ أن هذه المبالغ وضعت في ميزانيسة المؤسسة قي السنوات المالية ١٩٦٣/٢٢ و ١٩٦٥/٢٢ بالبساب الرابع منهسة

﴿ التعويلات الراسمالية بند ١/ الاقراض طويل الأجل ٨ مسماهمة اسزيادة رؤوس أموال شركات قائمة) . لذلك مان المؤسسة تعتبسر تعسده المسالغ مسساهمة من الدولة في رؤوس اموال الشركات التابعسة المعرّسسنة ، وقد تم استخدابها معلا في هذا الغرض ، وانه من السلم أن رؤوس أسوال همنده الشركات تعتبر مهلوكة للدولة باعتبار أن الشركات ذاتهسا مهلوكة للسدولة بالإضافة الى أنه قد استعق رسم دمغة نسبى على هذه البالغ عند تحويلها الى المجم اميتفادا إلى المادة ١/١ من الفصل الثالث من الجدول الثسائي المرافق. للقانون رقم ٢٢٤ لسفة ١٩٥١ ، وقد تضت هيئة التصكيم باستحقاق هذا الريسم بمسوجب حكمها المسادر في أول نوفهبر سسنة ١٩٦٦ في التنسبة وقم ١٠١٢ لسنة ١٩٢٦ ، ومن أم فرذن رسيم بمنفسة نسبي على المسالم أقلتر مرقتها المؤسسة من البنك المركزي الى غرض رسم تسخسة نسسبي على عده المالغ ذاتها علد تحويلها إلى أسهم متفسسنا أزدواجا في رسسم الديفسة على معالم واحدة وهو ما لا يجوز ، وكذلك الشبان بالنسبة الى رسم الدمفسة التدريجي الذي رأت مصلحة الضرائب استحقاته على هذه البسالم ذاتها بوصسفها مبالغ صرفت من الحكومة الى اللوسسة عن طريق البنك المركزي ، عَلَىٰ عَرْضَ هذا الرسم الى جسانب رسم الديخة النسسبي الذي تم اداؤه بمنتضى حكم هيئة التحكيم آنف ألذكر يتضمن أزدواجا في فسرض رسمم الدمغة وهو مالا يجوز ، وتذهب المؤسسة الى انه بعتى اذا اعتبرت البسالغ التي صرفت أليها من البنك المركزي قرونسا من السدولة الى المؤسسسة وصرفيات من الحكومة الى المؤسسة في ذات الوقت مان المقسرة الإملى من المادة ٢١ من القانون يقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ كانت تقضى باعفساء المؤسسات النمامة ذات الطائع الاقتصادي ... وونها ووسسة الصناعات المعشة - ورز أتداء كاغة رسوم الصغة المفزوضية بمقتضى احكام القسانون رقسم ٢٢٤ السنة ١٩٥١ ، وقد ظل هذا الحكم شائمها الى أن مسدل بمسوجب القسائون رقلم ١٣٤ لسنة ١٩٦٢ والمعمول به المتبارًا من أول الكتوبر سسنة ١٩٦٢ ،

وقد خصعت المؤسسات المشار اليها ببوجب هذا المتوييل لربيبوم الدينة فيبا عدا الاعفاءات التي نص عليها القاتون رقم ١٩٦٤ السسنة ١٥٩٧ وليس من بينها المبالغ التي تقترضها هذه اللوسسات أو تصرفها من المسكومة ٤ وعلى ذلك فان المبالغ التي صرفيها المؤسسة من البنك المركزي تصنفي من جميع رسوم اللبهغة في الفترة السسايقة على أول اكتسوير سسنة ١٩٦٧ ٤ وأخيرا فان المؤسسة تتمسك بصغة احتياطية بالتباه ما الخمسي المسسوص عليم في المهرة ٢٢٠ من القاتون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ه

. ومِن حيث أن المادة } مِن المفصل الثاني مِن الجبيدول الثباتي المحق. بالقانون رقم ٢٢٤ لسينة ١٩٥١ الشبار اليه بم والذي سبسند اليه معسلمة الضرائب في مطالباتها سد تنبص على أن « كل سنلية يقديها المسيحاب المصارف أو غيرهم من الإشخاص الذين يتومون جادة بهذا النوع من العمايات يغيير في عليها رسم بمغة على النحو الآتي : ، ؟ وتنص البادة ٨ من ذابته الفصيل على الاشتخاص الآتي ذكرهم ولا يجيوز الاتفاق على عكس ذلسك : السلف وعتود الاقتراض: الرسم على المقرض الا اذا, كانت السلفة بغسير ماثدة منافرسم على المقترض » . كما تستند المسلحة الذكورة في الطالبة بالرسم التدريجي الى الفصل الخامس من الجدول الثاني آنف الذكر السذي تنص المادة الأولى بنه على أن ﴿ يحبسل رسم دمغة على كل مباسخ تصرفه المكومة والهيئات العامة مباشرة أو بطريق الاتابة على الوجه الآتي ٠٠ » كها أن المادة ٢١ من القسانون رقيم ٢٦٥ ليب بنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات المعامة ذات العاليع الإقتصادى بروفها ووسيبة المستاعات المعنبية طبقا الاجكام قرار رئيس الجمهورية رقم السيانة ١٩٦٢ - كانت تنص على أن : « تعمى المؤسسات المشار اليها في المسادة الأولى من أداء كالمة رسوم الدمغة المفروضة بمقتضى أحكام القانون رقم ٢٢٤ لسمنة ١٩٥١ ٠

وتعفى القروض التي تقترضها هذه المؤسسات من رسم التمغسة المفسروض على صرفيات الحكومة والهيئات العامة المنصوص عليها في المادة الأولى, من القصل الخامس من الجدول رقسم ٢ اللحق بالتانون المسار اليه » . وقد استبدل بهذا النص نص آخر بمقتضى القانون رتم ١٣٤ لسنة ١٩٦٢ يقضى بأنه « واستثناء من حكم المادة ١ من الفصل الخسامس من الجسدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ تعسني المبسالغ التي تصرفهسا المؤسسات العامة المسار اليها نظير مساهمتها في رؤوس امسوال الشركات التابعة لها وكذلك القروض التي تقترضها وما تدمعه ثمنا لشراء أوراق مالية من رسوم النمغة المفروض على صرفيات الحكومة والهيئات العادية » . كما ورد هذا الحكم الأخير بالقاونن رقم ١٤ لسنة ١٩٩٣ بتعسديل المسادة ٣٠ من القانون رقم . ٦ لسنة ١٩٦٣ في شأن المؤسسات المسامة والسذى الغي القانون رقم ٢٦٥ لسمنة .١٩٦٠ ، وبذلك غان المؤسسسة المصرية العسامة للميناهات المعشة تكون معفاة من كافة رسوم الدمفسة المفروضسة سقتضي أهكام القانون رقم ٢٢٤ لسمنة ١٩٥١ وذلك في المتسرة السمايقة عملي أول أكتوبر سنة ١٩٦٢ اعمالا لحكم الفقرة الاولى من المادة ٢١ من القسانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ تبل تعديلها بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٢ .

ومن حيث انه باستقراء الأحكام المشار اليها تنف ايبين أن الشرع المفي « القروض التي تقرضها » هذه المؤسسات من رسم الدمضة المتدريجي المترر بالمادة الأولى من الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بتسانون المدمفة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ الا أن المشرع غاير في ذلك الحسكم بالقسانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٦ وجعل هذا الاعضاء خامسا بالقروض التي تقترضسها المؤسسة ويذلك أصبح الامناء منطقيا ومتمشسيا مسع هدف المشرع في التيسير على المؤسسة ذاتها وعدم ارهاتها بمبالغ أضافية خامسة أذا كان الرسم يتحمل به لمقترض ومن ثم يستبعد أن يسكون نص المسادة ٢١ مسن على المؤسسات العلمة الصادر بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ قد وقسع به .

٣٢ لسنة ١٩٦٦ تعلى مؤسسة المستاهات المعنية من رسست الدمغسة التدريجي على التروض التي تقترضسها وتصرف لها من الحكومة والهيئسات المامة مباشرة أو بطريق الاتابة ، خاصة وإن المسادة ١٢ من قانون الدمغسة المشار اليه تنص على أنه « في كل تعسامل بين الحسكومة والفسير ينتجسل هؤلاء دائما رسم الدمغة . . . وفي تطبيق حكم هذه المسادة يقصد بالحسكومة المكومة المركزية ومصالحية والمائس الملدية ومحالس الديريات » .

ومن حيث أنه فيما يتملق بمدى اعتبار المبالغ التى حصات طيهما المؤسسة من وزارة الخزامة عن طريق البنك المركزى في السسفوات الماليسة المركزات (١٩٦٢/٦٢ - ١٩٦٢/٦٢ المروضا عنان المسرجع في ذلك المنافضاع ميزانية المؤسسة في تلك السسفوات ، والمسقة التي ادرجت بهما المدولة هذه المبالغ في تلك الميزانيسة ، ذلك أن المسادة ٢ من قسرار رئيس الجمهورية رقم ١ المسنة ١٩٦٧ في شأن المؤسسات العسامة الصناعية تنمى على أن « تتسكون أموال المؤسسة المالية الصناعية من :

 انصبة الحكومة في رؤوس أموال ما يتبع المؤسسة مسن شركات وجمعيسات تعاونية ومنشئات .

٢ ... الاعتبادات التي تخصصها الدولة لتحتيق اغراض المؤسسة .

٣ ـ القروض التي تعقدها المؤسسة - « كيا كانت المادة ١٥ من
 عانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ١٠ السسنة ١٩٦٣ تنص على
 أن يتسكون رأس مال المؤسسة من :

 أ سب المصبة الدولة في رؤوس أموال ما يتبسع المؤسسة مسن شركات وجمعيات تعاونيسة ومنشستات .

ب ـ الأموال التي تخصصها الدولة للمؤسسة .

وتنص المادة ١٦ من ذات القانون على أن « تَبْكُونِ مِسوارد المؤسسسة . معسسا بيناتي :

. _ 1

ب سا بنا دمنسده بن قبسروض .

هر ... ما تخصصه لها الدولة من اعتبادات وتنص المادة ١٧ على ان « لمجلس ادارة المؤسسمة أن يقترض من الهيئات والبنوك والشركات وغيرها بقصد، تحقيق الغيض الذي التهسيئت مسن أجمله » .

ومن حيث أنه - تأسيسا على ما تقدم - غانه يتعسين التفسرقة بين الاعتبادات التي تضمصها الدولة في أليزانية المؤسسة بقصسد بحقيسق الافتراض التي أوكلتها الدولة الى هذه المؤسسة وباعتبارها تسخصا علها واداه من أدوات تحقيق الأهداف التي تسسمي اليها السدولة في المسال واداه من أدوات تحقيق الأهداف التي تسسمي اليها السدولة ألم المسالت بين قروض / غالاعتبادات هي في حقيقتها جسزء مسن ميز أنيسة المؤلة رميد لأحد الاشخاص العامة ولا يجب رده أو غسرض غائدة عليسه / الدولة رميد لأحد الاشخاص العامة ولا يجب رده أو غسرض غائدة عليسة أما الما المؤلف المؤلف المؤلف المؤلف المؤلف بها الموسول وغالبا باليكون بن أبوال جنائها المؤلة خصيصا أيسذا الفسرض ويقصدن تويل المؤلف المؤلف المؤلفة بها تحتسلهه من أبوال قد لا يتيسر لها المحسول عليها أو على مقدارها من مصادر أضيري ؟ أو تسكون المبدولة بسستهدفة مستفدا المؤلف الاجوال في أوجه أكثر خسيما المتقبل خليها الاعتبادية ومن طريق الأجهزة التنفيسذية التي تعطيهها وتشرف عليها ومست بهنهما المسسلة المسابة .

وترتيبا على هذه التقرقة غان ما يكون قد رصسته الدولة في ميزانيسة المؤسسة المذكورة خلال السنوات محل النزاع من مبالغ باعتبارها اعتمادات لا يخضع لرسم الدمغة النسبى ، إنا ما رصد للمؤسسة باعتباره قرضسا او

مسلقة ، عاته يخضع لرسم الدمغة اللمسبى المقرر بالقصل الفاتي دن الجدول.
الناني اللحق بالقانون رقم ٢٣٤ المسنة ١٩٥١ وذلك بالرغم بن عسدم وجدود
عقد مستقل بين الدولة والمؤسساة اللككورة ، خلك النابان المؤسسة هي حسره
من الدولة بالمعني الواسع ولهذه الأخيرة طلهنا نسطفات والسسمة في حاته و
وفي ادارتها وتعديل نظانها والمهيئة المثابة طلى نشخصيها وذنتها المالية ،
الديام بنشاط معين وتحقيق خنف خلص وان ترصد الهبنا المبنائغ الملائنة
التيام بنشاط معين وتحقيق خنف خلص وان ترصد الهبنا المبنائغ الملائنة
وأن تعتبر هذه البالغ قروضا على المؤسسة تكون والهبة للرد وان تسكون
القرار الصادر بذلك ، وبالانسافة التي خلك على المؤلزانينة يصدر بربطها
ترار من رئيدي الجمهورية بعد العرض على يتعلس الشعب وبوائقته عالى
مشروع الميزانية ، مما يعتبر قانوتا بالمعنى المستعيح ، ويتسرب على ذلك
مشروع الميزانية ، مما يعتبر قانوتا بالمعنى المستعيح ، ويتسرب على ذلك
المرانية ولا حاجة بعد ذلك ــ لاعتباره قرضنا ــ ان يكون مستندا الى تنسون
الميزانية ولا حاجة بعد ذلك ــ لاعتباره قرضنا ــ ان يكون شهية انساق خلص
ف شـــاته بين الدولة والمؤسسة .

وبن حيث أنه بتطبيق با تقدم على الخطاقة المصروضة تتالمات بن سينكرة المؤسسة المصرية العابة للمنافقات المعدنية أن المبستالغ اللى اخفسستها مسلحة الضرائب لرسم الدمغة النسبى قسد ادركات في ميزانيسة المؤسسة في السنوات المالية ٢٩٦٥/٢٢، ١٩٦٢/٦٢ ، ١٩٦٤/١٤ ، ١٩٦٥/١٠ بالبساب الرابسع منها « التحويلات الراسسالية بند ١١/ الاقرائس طويل الأجسل ٨ مسساهية للرجوع الى البيانات الواردة في هذا الشائن من البنسك المسركات الته انه بنارجوع الى البيانات الواردة في هذا الشائن من البنسك المسركزي انفسسع الرابعدة ما حصلت عليه المؤسسة من تروض المخذى من الامسوال المسابة المرابع تعديد الحكومة بالبنات المركزي المسرى تضيئلال المنسرة من ١٩٦٤/٦٢ المسابة المرابع تعديد الحكومة بالبنات المركزي المسرى تضيئلال المنسرة من ١٩٦٤/١٢

حتى ١٩٦٧/٦٦ وإن المبالغ التي تحصل عليها المؤسسات العسامة من الاموال العامة لاستثمارها في مشروعاتها هي قروض مسن حيث طبيعتهسا ، . وذلك سواء استخدمتها المؤسسة في انشاء مشروعات جسديدة أو في المساهمة في شركات تتبعها وأن أطلاق لفظ مسساهمات على هسده البسالم · الأخيرة ما هو الا تحديد لأوجه الصرف ، ومن ثم قان هذا التحديد لا يخرجها عن طبيعتها الاصلية باعتبارها قروضا تحصل عليها المؤسسسات وتسسدد منها فائدة بواقع ﴿} ﴿ (اعتبارا من السنة الماليسة ١٩٦٤/٦٣) علما بان جميع هذه الأموال تتوم وزارة الخزائة بتدبيرها وتسسدد عنها فائدة بنفس السعر للأجهزة التي تقوم بالتمويل ، وتأسسيسا على هذا البدأ فقد أعدت , وزارة الخزانة المنشور رقم ١٦ لسنة ١٩٦٦ وكذا تسواهد تنفيسذ ميزانيسة ١٩٦٨/١٩٦٧ حيث نص في كمل منهمما عملي شرورة سمداد التسروض . والمساهمات باعتبار أن كل منهما قروضا يتعين سمدادها دون أي تأسير في ذلك على رؤوس أموال الشركات التي استشرت فيها وذلك أذ يتم السداد من حساب توزيع الأرباح ومن ثم فلا أعباء على رأس المسال . وقسد ورد بالمنحيقة ٢٦ من قواعد تنفيذ ميزانية المسنة الماليسة ١٩٦٨/٦٧ انه . بتمين على الشركات تخصيص المبالغ اللازمة من أرباحها الصافية لمواجهة و سداد اقساط استهلاك المساههات في سنوات استحقاتها وعلى أن تقسوم كل شركة بسيداد تيمة هذه الاقساط في سنوات استحقاتها إلى المؤسسسة المشرفة ألتى تدرجها بمواردها الراسمالية متسابل ادراجها باسستخداماتها · الراسمالية » مصروفات تحويلية راسمالية .

وتأسسيسا على ذلك من المسالغ التي ثار بشاتها النزاع قد رصدت المؤسسات المصرية العامة الصناعات المعنية خلال السسنوات مسن ١٩٦٢ الى ١٩٦٥ باعتبارها قروضا من الدولة الى المؤسسة تخضع لرسم الدمنسة "للقسي طبقا الأحسكام الفصل الثاني من المحسدول الناتي الملحق ماقسانون

ومن حيت انه بالنسبة الى رسم الدمغة التدريجي النسذى تطالب به مصلحة الضرائب على صرف المسالخ اتفة الذكر من الحسكومة عن طريق البنك المركزي الممرى الى المؤسسة المذكورة والبالغ مقداره ١٩٨٤ جينسه و ٧٠. مليم ، وكذلك بالنسبة إلى رسم الدمضة العادي والاضافي الذي تطالب به المسلحة المذكورة على صرفيات المؤسسة الى الجهات الحكومية. والهيئات العاهة والذي يبلغ مقداره ٣٠٦٩ جنيه و ٣٧٤ مليم ، غالملاحك ان المسادة الأولى من النصل الخامس من الجدول رقم (٢) الملحق بانقسانون رتم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ الشار اليه نص على أن « يحصل رسم دمف على كل مبلغ تصرمه المكومة والهيئات العسامة مباشرة أو بطريق الانابسة على. النحو الآني . . . » وتنص المسادة ١٢ من هسدًا التسانون على أنه « في كسل. تعامل من الحكومة و الفير يتحمل هؤلاء دائها رسم الدمغة » ومؤدى ذلك أن كل. مبلغ يضرج من خزينة المكومة أو الهيئات العسامة بخضع لرمسم الدمغة النسبي والتدريجي (والامر كذلك بالنسبة الى الرسم الاضساقي) . وهذا يتحمل عبء هذا الرسم الطرف الذي يتلتى هـذه المبالغ والصرفيسات. غم أنه أذا كان أحد طرفي التعلمل جهة حكوميسة مان الطسرف الأخسر هسور الذي يتميل هذا المبءما لم يكن الطرف الآخر جهة حسكومية أيضسا ، وهو ما ذهبت البه الجمعية العمومية تقسمي الفتوى والتشريع واستقر رأيها فيه على عسم تحسل الطرف الأهسر برسم الدمفسة النسبي والتدريجي والإضاف إذا كان هذا الطرف من المؤسسات العامة .

ومن حيث أنه بتطبيق ذلك على النزاع المعروض غاته لما كانت الجمعية المعومية لتسمى الغنوى والتشريع تسد استثرت في تقمير كلمة « الهيئسات. المابة » الواردة في النصل الخامس من الجدول الثاني الملحق بالتسسانون. رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ في شأن رسوم النمغة والمسادة ١٢ منه بمسا يشسمل. المؤسسات العامة سواء عند غرض الرسم أو التحل بعيثه ، فهن شم فاته لا يستحق رسم دمقة تعريجى على المبائسغ التى صرفت للمؤسسسة المذكورة عن طريق اللينك المركزى المرى ولا على صرفيسات هسذه المؤسسة للجهات المجلوبية أو الهيئات العابة ،

لهذا التهى راى الجمعية المعومية الى الإتى:

أولا ... (1) استحقاق رسم الدمنة النسبى على تروض السدولة الى ألوسسة المصرية المكهة للصناعات المعنية والمدرجة في ميزانيتها عسن المستوات ١٩٦٣/٦٢ ، ١٩٦٣/٢٢ ، ١٩٦٣/٢٢ مع مراعاة الاعتساء المعام صن كافة وسوم الدمنة حتى أول اكتوبر سنة ١٩٦٢ م

(ب) عدم استحقاق رسم بهفة تتويجي على ما صرف للمؤسسة المسار:
 (اليها بن البنك المركزي المرى نيابة عن الحكومة -

ثاتيا ــ عدم استحقاق رسسوم النبضة التدريجيسة على ما مرغتسه المؤكورة الى البهانت المكرمية والميثات المابة وبالتالى مسدم المتخفقاق الموسوم الإضافية البضاء .

(١٩٧٢/٢/٩ ــ بطسة ١٩٧٢/٢/٩٢) .

قاعسنية رقيم (۱۳۱)

المسيدات

اعفاء مؤسسة مصر قطيران من أداء رسوم الدمفة •

ملخص أالمتسوى:

ان اللادة (٦) من التسانون رقسم ١١٦ السنة ١٩٧٥ ببعض الاحكام -الخامسة بولسسة مصر للطيران تنص على انه « مسع براعاة ما هسسو

منصوص عليه في هذا القانون تستمر المؤسسة والوحدات الاقتمسادية التابعة لهسا في ساشرة نشاطها طبقا للاحسكام الواردة في قسرار رئيس الجههورية رقع ٢٠٠ لمعنة ١٩٧٥ باعادة تفظيم مؤسسة عصر للطنبسيران وفي التنافون رقم ١١ لسمنة ١٩٦٦ بشمان بعض الاخكام الخاصسة. بالشوكات التابعة للنؤسسة الصرية العامة للثقل الجوى وتتمتع بالاعفساءات والمزايا القررة في هذه الأحكام من كل ما تناشره من عمليات » وتسد نصت السادة (١) من القانون رقم ١١ لمنة ١٩٧٦ الشيسار اليه على أن « تباشر الشركات التابعة للهؤسسة المرية العامة النتل الجوى نشساطها طبقا للاحكام المقررة في القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن توحيد مؤسسة الخطوط الجسوية السورية وشركة ممر للطم أن في شركة وأحدة تسمى شركة الطسم أن المربيسة المتعدة المعدل بالقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ . وتتمتم بالامفاءات والمزايا المقررة في هدده الاحكام عن كل ما تباشره من عمليسات » . وقد اضيفت مادة برقم (٤) مكرر (٨) الى القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٠ المسار اليه وذلك بالقانون رقم ٢٤١ اسمنة ١٩٦٠ وقد نصت تلك المسادة على أن « تعنى شركة الطيران العربية المتحدة من كانة الرسوم بما في ذلك الرسسوم الجمركية وعوائد الرصيف والبلدية القيهية والقيهية الاضانية والاسمستهلاك والانتاج على مواد الوقود والزيوت التي تستعملها طسائراتها سواء كانت رحلات منظمة أو مرضية أو أعمال التدريب والتعليم واختبار الطـــاثرات وبصفة علمة كلفة عمليات الطيران سواء داخل الجمهورية . . أو خارجها » .

ومن حيث أنه يستفاد من هذه النمسوص أن مؤسسة ممر للطيران متسرح النا المستفيدة في ذلك بالامفاءات والمران النم تتمية الذكر ، وعلى رأسها الاعفاء المسسر المستفاد الى المسافة بالقانون رتم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ ألى القانون رتم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ ألى القانون رتم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ كانة الرسوم على اختلاف أنواعها بيا في ذلك رسوم الدمنة بطبيعسة من المال بالمسافة المشافة المستفق عبومية الاعفاء المقدر في مدر المسافة المشاف المكال مالمة المقدر في مدر المسافة (٤) مكر (٨) سالمة المذكر ، ونصه المطلق على أن يشمل الاعفاء المشار اليه كانة الرسوم المن تستحق على المؤسسة خلال مباشرتها لنشاطها .

من أجل ذلك أننهت الجمعية العبومية الى أن مؤسسة مصر للطيران تعلى من اداء رسوم الدمفة استفادا الى ما نص عليه القانسون رقسم ١١٦ اسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الخاصة بمؤسسة مصر للطيران ، ومن الاحتفساظ لهذه المؤسسة بجميع الاعفاءات والمزايا التي كانت مقسررة سمن قبسل س للجهات العاملة في مجال مرفق النقل الجوى طبقا لاحكام القسوانين رقم ٨٣

لسنة ١٩٦٠ ورتم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ ورقم ١١ لسنة ١٩٦٦ المسار اليها .

(ملف يقم ٢٧٤/٢/٤) - جلسة ١/١١/٢٧١) .

الأفصل السمايع

قاعسدة رقسم (۱۳۲)

مثامة استحقاق رسوم السيارات طبقا القسادن رقم ؟؛ لسنة ؟٣٠٩ أن تكون السسيارة معدة للسير في الطسسريق العام ، وليس المسلط ثبوت استعمالها بالفعل في الطرقات المسلمة ،

مالغص المحكم':

ان ثبة غزة بين أن تكون السيارة بعدة السير في الطسريق العام ربين استعبالها عملا لهذا الغرض ؟ وأن مناط استحقاق الرسم هو إن تكون معدة للغرض المذكور ؟ وليس المناط استحقاق الرسم هو إن تكون المرقات العابة . وآية ذلك أن القانون رقم } السنة ١٩٣٤ المسلق برسوم السيارات يفترض في السيارة أنها معدة للسير في الطريق المسلمة ولذا يجب دفع الرسم متدما سنويا أو كل سنة اشهر أو كل شلائة الشسير (المسادة الثانية) ؟ ثم أجاز لكل حائز سيارة لا ينوى المستعبالها بالمفسل أن يطلب اعقاده من دفع الرسم بالشروط والقيود البينة في المسادة التاسمة ، ين يطلب اعقاده من دفع الرسم بالشروط والقيود البينة في المسلورة المسيورة بعددة عنا المسلمة أن المناز السيارة الذي يتوى عدم استعبالها بالله المناق من المسلورة بعددة المسابق والمناز السيارة الذي يتوى عدم استعبالها المسابق المائي المناز السيارة الذي يتوى عدم استعبالها أن يلترم بالقيود والشروط المنورضة عليه طبقا للقانون عراصة الايسود الى استعبالها عملا ؟ سواء ضبطت في طريق عام أم في طريق هشمى ، الهسالة المي استغبالها المسابق المراقة الذي استغبالها المسابق المناز المسابق المناز والمسابق المناز والشروط المنورضة عليه طبقا للقانون والمنال المنكور ؟ والمسابق المائة التي استغبالها المسابق المائة الذي استغبالها المناز المسابق المناز المسابق المناز المسابق المناز المسابق المناز المسابق المائم في طريق هام أم في طروق المائم ، المائة التي استغناها المسابق من الاصلة التي استغناها المسابق المناز المسابق المناز المسابق المناز المسابق المسابق والمسابق والمسابق والمناز المنالة القروضة على المناز والمسابق المناز المسابق المناز المسابق المسابق المسابق والمسابق والمناز المسابق المسابق والمسابق وا

عندنذ سبحسب الاحوال سبارسم الاصلى والاضافي على النهسو المسدد واذا كان المدعى يقسر، بأنه يبتهن صناعة النقل التجارى بالسيارات ، وإذا يبلك مجبوعة كبيرة منها لهذا الفسرض ، وأن السسيارات محل المنازعة كانت مرخصة في الاسل ، ولكنه الفي ترخيصهسا بدعوى انها اصبحت خستهكة ولم تعد تصلح للفرض المتصود منه الذي أصبحت له وهو النقل ، فليس من شك في أن ظروف الحسال وبلابساته لا تترك مجالا لاية شسبهة في أن المدعى عاد فاستعمل تلك السيارات في النقل فعسلا ، أي فيسا كانت معدة له من تبل ، فيفترض المتاتون — والحالة هذه سائهسا المبحث بحسكم هذا الغرض تسير على الطرقات المالم ، بل أنه ففسلا عن الإلمتسرانس المتاتون على الطرقات المالمة ، بل أنه ففسلا عن الإلمتسرانس الى مكان ضبطها الا بالسير على الطسريق المام ، وبهذه المثابة يتع المدعى الدعى تحت طائلة المسادة التاسيمة بن القانون المسار اليه من حيث التسسرابه بالرسم الأصلى والافساق ، أما ما يتحمل به من أن هسذاه السيارات تسد ضبطت وهي تنتل في طريق خاص على ما يزعم غسلا غناء غيه ، ولا يفسي من اللغيم المسجيح لحكم القانون وقصد الشارع ،

(طعن رقم ٩٠٩ لسنة ٣ ق -- جلسة ٧/٢/١٥٥١) .

قاصمة رقسم (۱۳۳)

المسسعا :

أن القصود بكلمة مقاعست فى تحصيل رسسوم على وكاب سيسارات التوبيس كل مكان فى البسيارة حسند لكى يتسفاه راكب من ركابها .

مِلْخُصِ الْفُتُويُ :

طلبت شركة اتوبيس القساهرة عسدم الحصيل الرسوم عن الركاب الوقوف بسياراتها اذ أن الجدول المسلمة بالقانون رقم } إلى المسلمة ١٩٣٤ مسد

نص فى الفترة الخاصة بسيارات الاتوبيس على يحصل الرسم على اسسقوي المتاعد وانه اذا قبل بوجود اتفاق بين الحكومة والشركة فى ابريل سنة 3457 بيتضين تبولها دمع الرسوم عن الركاب الوقوف غانه يعتبر مخالفا لاحسسكلم المسادة 178 من الدستور التي لاتجيز فرض ضرائب أو رسمسوم بمنتشى المسادة نقل.

استعرضت هيئة تسم الراى مجتمعا بمجلس الدولة هذا الموسوح بجلستها المتعدة في 17 يونيه سنة 18 إلى الولاية الداكن الجدول الملحق بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٤ قد غرض بالنسبة لسيارات الانوبيس رسسمة الساسه في النص العربي عدد المقاعد غان النص الغرنسي المقابل لذلك قسست الكسائرين لا يسرمي الحي الكسيد بلفظ لغوى بل يهدف الى الوصول الى غسرض الشسائرع بالرجوح الى المحكمة والغرض المقسسود من النص ذاته وهو تقاضى الرسوم هسست كل راكب دون تفرقة بهن واتف وقاعد أذ أن هذه التفرقة لا تؤخذ محل اعتدق عند تعصيل الإجور .

ومن أهم قواهد التنسير الرجوع الى الأميال التحضيرية واذا لوحسظ الن القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٤ قد مسدر في وقت كانت فيه الامتيسسات الاجنبية تحسد من السلطة التشريعية المصرية بحيث يستدعى الأمر الحسوقة على قرار من جمعية مستشارى محكمة الاستثناف المختلطة ليتين أن القصيم المناسن يعتبر مرجعاً تحضيريا هاما عند تفسير النص العربي لهذا التقتوي م

وقد انتهت الهيئة الى آن المتصود من كلية متاعد ليس مساحاً للتكلى في ذاته بل يقصد من هذا التعبير كل مكان في السيارة هسدد لكى يشعقه ركته، من ركابها أخذا بالإعتبارات المتقدية وبمدلول اللفظ الفرنسي الذي لا شساف فق اتفاقه مم غرض الشارع وفي تحقيقه للحكمة المقصودة من النص .

حما أبدت الهيئة أنه لا محل للقول بعدم دستورية الرسم بالتسسية

اللوكات الوتوف زعبا بأن تحصيله أنما يستقد الى الاتفاق البرم ينع شركات. الاتوبيس أذ أن الالتزام بدغع هذه الرسوم مرجعه النص القانوني في ذاتسه . ومثل الانفاقات السالفة الذكر لا تأثير لها في هذه الحالة فوجودها أو عسمه. سيان في بيسان مدى الالتزامات بدفع هذه الرسوم أذ أن الأمر لا يتملق يتأتشاء رسم جديد أنها بتعليق نص قانوني خاص بهذا الرسم .

(غنوی رقم ۲۱/۲۷/۲۸ س فی ۲۱/۳۹/۱۱) .

قاعسدة رقسم (۱۳٤)

المستنبخان

رسوم السيارات ــ التجاوز عنها أو تقسيطها ــ من سلطة مصلس. بكوى بدينة القاهرة دون وزارة الداخليسة .

يقض الفتوى :

أن مجلس بلدى مدينة القاهرة دون سواه هو الجهة التى تسسستن ومسوم السيارات فقسد نصب المسادة ، ٤ من القانون رقم ١٤٥ اسسسنة ١٩٤٨ بانشاء هذا المجلس على هذه الرسوم في شمن موارده المنالية بوصفه من أشخاص القسانون العام ذات الشخصية الإطنارية والميزانية المستثلة عن ميزانية الفولة نهو وتحده دون سواه الذي يملك سسلطة التمرف في هذه الوارد والتحساون عنها متى استجال تحصيلها - كما يملك سسلطة تتصيط وزارة تعسيطها نيسيرا على المتزون بادائها ولا يؤثر في هذا النظر تخويسل وزارة المتلافية سلطة تحصيل هذه الرسوم لأنها، أنها تحصيلها لحساب المسلس المتحالة تحصيلها إو تقسيطها نيسيرا التحصيل الاتحاد التحصيل فيها بأي وجسه سسواء بالتجاوزا عنها عند المتحالمة تحصيلها أو تقسيطها نيسيرا التحصيلها - بل تقف سلطتها المتحاصها عند حد التحصيل غلا تجاوزه الى التصرف في هذه الرسوم على أي وجه .

· (المبتوى رقم : ۲۰۰۱ س في ۱۹۲۰/۲/۱۳) .

قاعسدة رقسم (١٣٥)

: المسيحاة

عبارة الرسوم والموائد المقررة على السيارات والوتوسيكلات الواروة في المسادة ٥٠ من القانون رقم ١٤٥ فسنة ١٩٤٩ ــ بيان الرسوم التي تقوي تحتها مما قرره القانون رقم ١٤٥ فسنة ١٩٤٥ بشان المسيارات وقواعسيت الرور ــ عسدم شمولها مبالغ القامن على التوهات المدنية .

ملخص الفتري :

يبين من مجبوع التمسوص الخاصة بالرمسوم والفرائب المسررة على السيسارات والموتوسيكلات الواردة في البساب الرابع من تسسارة السيسارات وقواعد المرور رقم ٢٩٤٤ لسنة ١٩٥٥ تحت عبسسارة «الرسوم والفرائب» انها تقضى بضرورة دنسع رسوم معينة عن الرخصسة وبدل المائد أو التسائف وهي نقل المتيد (المواد ٣٤ و ٤٤ و ٥٥ وما بعدها لا جيما لتسوم المستنية (مسادة ٧٠) وأن هيذه الرسوم والموائث المستنية المسارات على السيسارات والموتوسيكالات كذلك لاتها تتملق بتسيير السيسارة على عكس مبائغ التأمين المتي تقرر على السيارات على ليست رسوما بل هي من حق مسستعملي الموجة المعنية، ومن ثم نهان رسسوم الموجة المهنيسة وترد اليه عند تسليم النمرة المعنية، ومن ثم نهان رسسوم السيمال الموجة المالوحات المسينية على جبيعها رسوم بسيارات بها تهنيه المسادة ...

(المتوى رقم ٢٠١١ - في ١٤٪١٪ ١٩٦٠) •

قاعسدة رقسم (١٣٦)

: المسلما

الهيقة المامة الشئون النقل البرى ... اختصاصها بتحصيل الاتساوة. ورسوم النقل القسررة على من منحوا القزام النقل العام الركاب على شبسكة. العلموق المسامة •

يالخص الفتوى:

تست المسادة ٨ من القانون رقم ١٩٩٩ لسنة ١٩٥٤ في شسسان النقل. الله « لا يجسوز للمجسالس البسلدية والقروية أن تحصل على مرور السيسارات بالطرق الداخليسة في دوائسر المتصميما أية اتاوة من ملتزمى النقل أو المرخص لهم عبه الذين تحصل منهم الحكومة على اتاوة لهذا القانون » -

وتنصى المسادة الأولى من القانون رقم 1.0 لسنة 1907 في شأن فرض. ومسم نقل على اجور النقل بالسيارات العابة للركاب بالاقاليم ، على ان «هضات الى أجسور النقل بالسيارات العابة للركاب بالاقاليم رسم بنسسبة الا يمنها ، تخصص حصيلته لصيانة الطرق العابة » . كما نتصى المسادة المثلثة من هذا الفسانون على أن « تحصل وزارة المواصلات هذا المرسم وفقا: المؤضاع التي يقردها وزير المواصلات » .

كينا تتضى الفقرة المساشرة من اللسادة الثانية من تاتون أنشاء الهيئة اللهلية للسؤون النقل البرى رقم ٩٦ لمسنة ١٩٦٠ ، بأن تخصى هذه الهيئسة يتنفيذ لحكام القوائين المسادرة في شأن النقسل البرى للزكاب والبضسائع طفى المطرق سد وبنها القانون رقم ١٠٥ لمسنة ١٠٥٠ والقسسانون رقم ١٠٥ لمسنة ١٠٥٧ الملسار اليهما ، كما تقضى النقرة الرابعة من المسادة ١٤ مساف الذكر ، بأن تتكون أموال الهيئسة.

(متوی رقم ۱۸ - فی ۱۱ ${\rm 11}{\rm 11}{\rm 11}$) .

الفصـــل الشـــابن رســم طــيران مــدني

اسم مدين

قاعسدة رقسم (۱۳۷)

البسيدا:

المسادة ۱۳ من القسانون رقم ۱۳۱ لسنة ۱۹۷۱ باصدار قانون رسوم الطبران المدنى — نصبة على اعفاء الجهات الحكومية التى تقوم بتقديم خدمات عامة مباشرة للطبران والتى يصود بتجديدها قرار وزير الطبران المدنى — عدم شمول الاعفاء الجهات المكومية التى تقوم بتقسديم خسدمات عامة مبساشرة علمليران طالمسا لم يصدر من وزير الطبران الدنى باعفاتها .

ملخص الفتوى :

ان المقانون رقم ۱۳۱ لسنة ۱۹۷۳ باصدار فانون رسوم الطيران المدنى ينص فى حاشته الأولى على أن « تحدد طبقاً للقانون المرافق رسوم الطــــيران المدنى وحقابل الشخال الأراضى والمبانى الآتى ذكرها :

١ ــ رسوم المطـــارات .

كما تنص المسادة الثالثة عشرة من هذا التسانون على أن " يعفى مسن " المقابل المنصوص عليه في الموالد ١٥ ، ١٧ ، ١٨ الجهسات والاماكن الإتبة :

 الجهلت الحكومية التى تقوم بتقديم خسدمات عامة مبسائسرة طلطيران والتى يصدر بتحديدها قرار من وزير الطيران المدنى . ب - الجهات التي تقوم بتقديم خدمات انسانية بدون مقابل .

ج - الاماكن العامة المخصصة للعبادة والمرخص بها من السسلطات المختصة » .

ومن حيث أن المشرع نص على أعفاء بعض الجهات من أداء المتسابل المنصوص عليه في هذه الجهات التي حددها ، الجهات الصحكومية التي تتوم بتقديم بتحديدها عسراًر والتي يصدر بتحديدها تسسراًر من وزير الطيران المعنى .

ومن حيث أنه بين مها تقدم أن هناك شروطا ثلاثة بجب توالمسرها مجتمعة لامكان تطبيق حكم المسادة ١٣ بند أ من القانون رقم ١٣١ اسسنة ١٩٧٠. وهني :

أَوْلا : أَنْ تَكُونَ جِهِةَ حَكُومِيسة .

ثانيا : أن تتوم بتتديم خدمات عامة مباشرة للطيران .

ثالثا : أن يصدر بتحديدها قرار من وزير الطيران المدني .

ومن حيث أنه وقد صدر قرار: وزير السياحة والعليران المدني رقسم
١٠٠ انسنة ١٩٧٧: ونص في مادته الثانية على أن « يعنى من متابل اشسخال
المباني والاراضي والاتفاع بالمرافق العامة والخدمات والمعدات المسوص
عليه بالمواد ١٥ / ١٧ / ١٨ من قانون رسوم الطيران المدنى المسار اليسه
المجهدة الاتباد .

١ - الهيئة المصرية العامة للظم ان المعنى .

٣ - هيئة ميناء القاهرة الجوى .

٣ - الهيئة العامة للارصاد الجوية .

ومن حيث أنه وقد خلا قرار وزير السماحة والطيران المسدني آنسف قلذكر من الاشارة المووزارة السياحة ضمن الجهلت الحكوميسة المعلماة من اداء مقابل انتفاعها بالأماكن التى تشمسفلها ببيناء القساهرة الجوى غانها تكون قد افتقدت الشرط الثالث من شروط تطبيق المسادة ١٣ بند أ مسن القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٦ السالف الإشارة الله ، فلا يكفى مجسود كونها جهة حكومية تؤدى خدمات عامسة مباشرة المطسيران ، وأنمسا يجب بالإضافة الى ذلك أن يشعلها قسران وزير الطيران المدنى ضمن الجهات التي حددها على سبيل الحصر لاعفائها وليس كشفا له أو مقررا أياه ، فمن ثم غان وزارة السياحة تلتزم باداء متسابل انتفاعها بالاماكن التي تشمسفلها ببيناء القاهرة الجوى وذلك اعتبارا من المسابع من نوفمبر سمسنة ١٩٧٦ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٩٧١ المسنة ١٩٧٦ .

ومن حيث أن ما تقرره وزارة السياحة من أن شسخلها أماكن بعيساء القاهرة الجوى يستهدف تقديم الخدمات والتسسهيلات للسياح والمسوطفين بلا مقابل مادى لاداء ما هسو منوط بها من خدمات تتصل مباشرة بمسرفق الطيران ، غمن ثم غانه بوسع وزارة المسياحة أن تعرض وجهة نظرها هسدم بدعمة بما يؤيدها ويؤكدها ، حتى يتسسنى تعديل تسرار وزير السيساحة والطيران المدنى رقم ، ، 1 لسنة ١٩٧٧ ليشملها بالاعلماء من أداء مقسابل شغلها الأماكن التي تنتفع بها بعيناء القساهرة الجوى ، والتي أن يتم هسذا المعميل عانها تلترم بأداء مقابل الاتفاع المشار اليه .

من أجل ذلك أنتهى رأى الجمعية الممومية لقسمى الفتوى والتشريسع الى التزام وزارة السياحة باداء مقابل انتفاعها بالإماكن التى تشخلها بمينساء القاهرة الجوى وذلك اعتبارا من السابع من نوغمبر سنة ١٩٧٦ تاريخ الممل بالقانون رقم ١٣١ لمنذة ١٩٧٩ .

الملف ٢٢/٢/٣٥ - جلسة ١١/٢/٢٢).

قاعسدة رقسم (۱۳۸)

: 13-41

نص الخادة 17 من القانون رقم 171 لمسنة 1971 بشأن رسسوم الطيران.

الحنى — اعفاء المجهات الحكومية التي يصدها وزير الطسيران من الرسسوم المنصوص عليها في القانون سالف الذكر — مناط الاعفاد يتحقق بتوافر شرط قيام النجهة الحكومية بتقديم خدمة عامة للطسيران — قرار وزيسر الطسيران بتحديد المجهد المكومية المفاة قرار كاشف عن الحسق في الاعفساء وليس.

ملخص الأفتوى :

ان المادة الأولى من المقاون رقم ١٣.١ لسنة ١٩٧١ بشسأن رسسوم الطيران المدنى تنص على أن تحدد طبقسة القسائون المرافق رسسوم الطيران. المدنى ومقابل اشمال الأراضى والمباتي الأتي ذكرها (١) وسسوم المطسارات. (٢) مقابل الشمال مباتى واراضى المطسارات واسسيقلال المرافق والخسدمات . . ونصت الملدة ١٣ من هذا القسائون على أن يعنى من المقابل المسائمة المدنة ١٤٠ من هذا القسائون على أن يعنى من المقابل المسائمة والأماكن الآتية :

الجهات الحكومية اللى تقوم بتقديم خدمات عامة مباشرة للطيران.
 والتي يصدر بتحديدها قرار من وزير الطيران المنى .

ومناد ذلك أن المشرع تنفى بعبارات قاطعة متجسزة باعناء الجهسات المحكومية التى يحددها وزير الطيران من الرسوم المصوص عليها في المسواد 10 ، ١٧ ، ١٨ من القانون رقم ١٣٢ المستة ١٩٧١ المشسال اليه ، وذلسك لتمكينها من أداء ما هو منوط بها من مهام في نفستهة الطيران ، ومن شم يلزم للتبتع بهذا الاعناء شرطين م

أولهما : أن تقوم الجهاة الحكومية بتقديم أخدمة عامة مباشرة للطسيران

. وثانيها: أن يصدر قرار من وزير الطيران باعتبارها كذلك ، بيد أنسه . ولذن كان اجتباع الشرطين لازم للتمتع بالإهفاء ألا أن منساط الاعفساء ينحقق بتوانير الشرط الأول مان اجتبع مع الشرط الثاني ارنسد الاعفساء الى تاريخ الممل بالقانون المذكور أو تاريخ أداء المخدمات أيهما أسبق وعليسه تتصدد ماهية القرار الصادر في هذا الصدد فهو لا ينشىء الحق في الاعنساء وانبسا يكشف عنه أذ أن هذا المحق مستبد من القلون مباشرة .

واذا. كانت الفتوى الصادرة بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٣٤ قد أوجبت التمسع بالامناء المسار اليه أن يجتمع شرطى الامنساء ولم تكتف للتبتسع بالامنساء صدور قرار من وزير الطيران بامتبارها من الجهسات الحسكومية التى تسؤدى خدمات عامة مباشرة للطيران ، بيسد أنه ولئن كان اجتساع الشرطين لازم للتهتع بالاعنساء الا أن مناط الاعناء يتحقق بتسواهر الشرط الأول مان اجتمع من الشرط الثانى كان طبيعيا أن يرتد الامناء الى تاريخ المهسل بالقسائون أو تاريخ الداء الخسدمات أيهما السبق ،

(ملف ۲۰۱۷/۲/۳۷ ـ جلسة ۲۲۱/۱۱/ ۱۹۸۰) .

قاعسدة رقيسم (١٣٩).

' المِستدا :

رسم الهبوط والانتظار والابداء المستحقة ... عدم خفض الرسسم على المعدود الدنيا للرسوم ... لا يحوز المبيع بين رسم الايواء ورسم الانشغال عن الاسسستخدام الواحب. ..

· ملجم الفتوى :

المشرع تفى بتغليض رسسوم الهبسوط والانتظار والايسسواء المستحقة على طائرات الهليكوبتر والطائرات عسير التجارية والطائرات الانتسارية والطائرات التن تعسسان في خسسمة الندولة الى النمسية وفي ذات الوقت أوجب في

النادة الزليمة والخامسة والسنادسة من القساقون رقم ١٣١ لسينة ١٩٧٦. المسار اليه الايقل رسم الهيوط عسن عشرة جنيهسات والا يقسل رسسم الانتظار عن سنة جنيهات وألا يقلُ رسم الابواء عين هيسية عثم حنيها وغيما يتعلق برسم الإيواء نص مراحة على استحقاقه عن كسل ٢٤ سساعة أو جزء منها وذلك على أساس وزن الطائرة أما مقابل الاستعال المستحق عن استخدام الأماكن فير المُمسحمة الليواء فقد حسده الشرع السسهريا" على أساس طبيعة ومساحة الأرض أو البائي الرخص بشنظها ومن تسمم ناته لا يجوز أعمال التغنيض على الحد الادتي المقدر لرسدوم الهسوط والانتظار والايواء كما يمين تحصيل رسم الايواء عن كمل اربعسة وعشرين ساعة أو جزء منها تقضيها الطائرة في الأماكن المضمصة للاسواء وذالك بحسب وزنها نزولا على صريح النص كمسا وان اختسالاف منساط اسستحقاق رسم الايسواء من مناط استحقاق مقسابل الاشسفال بوجب تحمسل . كسل منهمسا عند توافر منساطه جعيثه يسسنحق رسسم الايواء يوميسا من استخدام الأماكن المخصصة له وفي ذات الوقت بسستعق مقسابل الاشهسفال شمهريا عن استخدام غير ذلك من الأماكن بالميناء وتبعا لمذلك يمكون ممن غير العسائر تحصيلها مما من استقدام واعد ،

لذلك انتهت الجمعية المهومية العسمى الفتوى والتشريع الى عدم سديان. التخفيض على الحدود الدنيا للرسوم وأن رسم الايواء يستحق من كل أربسح وعشرين ساعة أو جزءا منها وأنه لا يجوز الجمع بين رسسم الايواء ورسم الاشمال بالنسبة للاستخدام الواحد ،

(نتوى رتم ٢٤٤ ــ في ١٩٨١) .

قاعسدة رقسم ﴿ ٠﴾ [﴾

البسيدا :

إن الشرع هند رسوم هبوط الطائرات بقات مالية محددة تخلف نهار 1 منها ليسلا وجعل رسسم العبور نسبة علوية مقارها ره بر من رسسم الهبوط: عَهارا - مؤدى ذلك ارتباط كلا نوعى الرسم ارتباطا لا يقبل التجيزلة بحيث اذا. تقرر زيادة رسم الهبوط سرت الزيادة تلقائبا على رسم العبور •

ملخص الفتوى :

تصدرت الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والنشريع لدى جواز الفصل يين رسمى الهبوط والعبور على الطائرات في ظل القانون رقسم ١٣٧ السسنة ١٩٣٠ بنفسديل قانسون رمسوم الطيران المدنى المسادر بالثانون رتم ١٣١ السسنة ١٩٣٠ .

ناستمرضت الجمعية المعومية كلا من القانون رقم ١٩١١ لسنة ١٩١٦ مباصدار قانون رسوم الطيران المدنى الذي حدد رسوم هبوط الطائرات ليسلا وينهارا في المادة ؟ منه ، ورسوم النظائر الطائرات المادة ٥ ، ورسوم ايسواء الطائرات في المادة ٣ ورسوم النظائرات المائرات في المادة ٣ ورسوم المخملت الملاحية في المائرة مم المسررة للهبوط المسادة على أن « يحصل رسم مقداره ، ٥٠ ٪ من الرسوم المقسررة للهبوط المهارا من كل طائرة تعبر القلي تأمين سلامة طيران جمهورية مصر العربية دون هبوط سواء كان ذلك ليلا أو نهارا ، والقسانون رقسم ١٣٣ السنة ١٩٨٠ السنة ١٩٨٠ السنة ١٩٨٠ السنة ١٩٨٠ السنة ١٩٨٠ السندي ينمن في المادة الأولى بنه على أن : « مسائدًا الى قانون رسم الطسيران المسند المسادر بالقانون ا ١٩١ السنة ١٩٧١ مادة جديدة برقم ٧ مكرر نصسها الآتى : « يجوز لوزير الطيران المغنى بعد أهذا رأى مجانس ادارة الهيشة المسامة المنان هذه الفئت وذلك ببراعة المنادة بالمواد ٤ › ٥ ، ٢ بسا لا يجاوز شلائة المائل هذه الفئت وذلك ببراعاة الفئت المهردة في هذا الشسان في المسواني الدوايية الدوايية الأدوايية الأدايية الموايية الأدوايية الدوايية الدواية الموايية الدوايية الدواية الدوايية الدواية الدوايية الدوايية الدواية الدوايية الدوايية الدواية الدواية الدواية المحدودة بالموادة بالموادية الدواية الدواية الموادية الموادية المحدودة بالموادة بالموادية الدواية الموادية المحدودة بالموادية المحدودة بالموادية الدوايية الموادية المحدودة بالموادية المحدودة بالموادية المحدودة بالموادية المحدودة بالمحدودة بالمحدودة بالمحدودة بالموادية بالمحدودة ب

وخلصت الجمعية العبومية من استعراضها هذا الى آن الشرع تسد حدد رسوم هبوط الطائرات بغثات مالية محددة تختلف في النهار عنها في الليل وجعل رسم العبور نمية مؤيلة مقدارها ٧٠٥ من رسم العبسوط نهسارا مما يسقدى اللى التبسساط رسسم العبسور برسسم العبسوط نهسارا ارتباطا لا يتبسل التجريقة غساذا ما تقسسرر زيسادة رسسم العبسوط صرت هذه الزيادة تلقائيا على رسم العبور كاثر حنمي رتبه القانون .

ومن حيث أن ألمسرع باصداره القانون رتم ١٢٣ لسنة ١٩٨٠ المسار اليه قد أجاز زيادة فئات رسوم الهبوط فلأمرية من أنسسحاب الزيادة التي قد تلحق بها على رسم المبور ، باعتبار أن رسم عبور الطائرات هسو نسسبة مؤوية بجورد هبوطها لا يجوز تعديله الإينمن تشريعي .

لذلك انتهى راى الجمعية المجومية لقسمى الفتسوى والتشريع الى ان رسم مبور، الطائرات هو نسبة مثوية من رسم الهبوط ، وأن زيادة رسسم مبوط الطائرات يؤدى تلقائيا الى زيادة رسم العبور كالرحتمى رتبه القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٨ المصل بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٨ اللصار اليه .

٠ (طف ٢٣/٢/٣٧ - جلسة ٢٠/١٠/٢٧) .

المفصيل التاسيع

رسيم قصينائي

اقاعسدة رقيم (١٤١٠)

: 13: 41

عدم سداد الرسوم عن طقب التعويض المقسدم من المسدعي ... ثبوت، ان قرار لجنة المساعدة القضائية لم يتناوله بالاعفاء ... أستبعاد المحكمة لهذا الطساب ... حسحيح قانونا •

ملخص الحكم :

متى ثبت أن طلب التعويض المتدم من المدعية لم يسدد عنه الرسم المتررز طبقا للائحة الرسوم القضائية ، وأن القرار المسادر من لجنسة المساعدة القضائية لم يتناول الاعقاء من الرسم المستحق على هسذا الطلب السذى اكتفى المدعى باثبات حفظ حقة فيه ، غان المحكية تكون قد أمسابت الصقى. فيها انتهت الله من استعاد هذا الطلب ،

الطعن رقم ٨٧٠ لسنة ٣ ق _ جلسة ١٩٥٨/٣/٨) .

قاعسدة رقسم (۱۹۲)

: المسسطا

رسوم قضائية - التظليف التي نقدم للجان التضائية كانت معفاة مسن الرسوم - الدعاري التي نقدم الى المحلكم الادارية - وجوب اداء رسوم عنها ــ ثبرت أن التظلم الذي قدم ألى اللجنة القضائية واحيل إلى المحكمة الادارية كان خارجا عن الفتصاص اللجنة القضائية ــ وجوب اداء رسسوم عنه •

ملخص الحكم :

لئن كان المرسوم بقانون رقم ١٦٠ اسمة ١٩٥٢ بانشساء وتنظيم لجسان تضائية في الوزارات للنظر في النازعات الفاصة بموظعهي الدولة المسادر في ١٨ من أغسطس سنة ١٩٥٢ ، والذي تقدم في ظله المطمون لصسالحه بتظلمه في ٩ من ديسمبر سنة ١١٥٣ ألى اللجنة التضائية ، يعنى المتظلم من دمع رسوم ، الا أن اللجنة لم تكن مختصة بمثل الطلب الذي بتسدم اليها (وهو الغاء قرار نهائي اسلطة تاديبية) ، كما أن القسانون رقسم ١٤٧ لسنة ١٩٩٤ باتشاء وتنظيم محاكم ادارية في الوزارات للنظر في النساز عات الخاصة بالوطفاين واللستخديين ، الصادر في ٢٠ من مارس سينة ١٩٥٤ ، وأن تضى باجالة النظليات السابقة الى المحاكم الإدارية لاستمرار النظير فيهل ولم يجعل من الجتصاص على المحاكم النظر في طلب الفساء أي تسراير إدارى ، وإنما استجديث إلها هدذا الاختصاص بمقتضى المادة ١٣ من القانون رقم 110 لسنية 1900 بقسان تنظيهم مجلس السدولة المسادر في ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٥ ، ومن ثم أصبحت علك المحاكم الادارية مختمسة بالفصل في موضوع الدعوى المالة اليهامن اللجنة التضائية ، وإن كانت في الأصل غير مختصة بغظر الطلب وتت تتدييسه ، بالتسالي يجب أن تراعي في شائها ما اشترطه القسانون رقسم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ من وجوب اداء الرسسوم طبقسة للمسادة ٢٤ مذه.

(طعن رقم ٧٣١ أسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٥/٢) .

قاعسدة رقسم (۱۹۳)

المستحا :

القواعد التي تفظم الرسوم القضائية أمام جهة القضاء الإدارى ــ عدم سداد الرسم الواهب قانونا - استبعاد القضية من جدول الجلســــة ــ الحكم بعدم قبول الدعوى لعدم سداد الرسوم -ـ في غير محله •

ملخص الاحكم :

ان المادة 10 من المرسوم الصادر في ١٩٤٦/٨/١٤ الخاص بتعريفة المرسوم والإجراءات المتعلقة بها أمام محكمة القضاء الادارى - الذى مازال ينظم المرسوم القضائية أمام محكمة القضاء الادارى - تنص على أنه « فييا عدا ما نص عليه هذا المرسوم تطبق احكام المتعلقة بالرسسوم القضائية في المواد المنية » . وبالرجوع الى المادة ١٣ من القانون رقسم ١٠ المسادر في ١٩ من يوليه سنة ١٩٤٤ بنتظيم الرسوم القضائية ورسسوم التوثيق في ١٩ من يوليه سنة ١٩٤٤ بنتظيم الرسوم القضائية ورسسوم التوثيق في الواد المنية بين أنها تنص على أن « تستبعد المحكمة القضية من جسدول الحاسمة اذا لم تستبوف الرسوم المستحقة عليها بعد تبدعا » . وهذا هسو عن البيان أن استبعاد القضية من جدول الجلسسة غير الحكم بعدم تبولها » اذكار ما يترب على الإجراء الأول هو عدم تقديمها للجلسة بالمسكمة مادامت عن البيان أن استبعاد القضية من جدول الجلسسة غير الحكم بعدم تبولها » . يتضع الدسوم ، ويجوز تقديمها بصد ادائها ، فيكون الحكم الحلمون غيه اذهبي بعدم تبول الدموى تد اخطا في تأويل المساحة حتى يتم اداء الرسوم ، المستبعاد القضية من جدول الجلسسة حتى يتم اداء الرسوم ، المناق ٣ ق سـ جلسة ١/٩/١/١٥) .

قاصدة رقسم ())))

: 13------45

غصل المحكمة الادارية في النزاع رغم عدم سداد الرسم الواجب قانونا

... تطبيق لائحة الرسوم القضائية الصادرة بالقانون رقب ٩٠ أسنة ١٩٤٤ في هذه الحالة — عدم اداء الرسوم لا يعتبر سببا سيسقفا للطعن في الحسكم وانها يلزم الدعى باداء كامل الرسم المستحق عقب صدور الاحكم ٠

مِلْخُص الحكم:

انه ولئن كانت لائمة الرسوم التضائية المادر بها القانون رقهم ٩٠ في ١٩ من يوليه سبئة ١٩٤٤ ــ وهي نافذة في شأن القضايا التي تطرح عسلي مجلس الدولة طبقا للقانون _ توجب أداء الرسوم السينحقة على الدموي تبل نظرها على الوجه المنصل في المائين التاسعة والعاشرة منها ، وتنص عَى المادة الثالثة عشرة منها على أن « نستبعد المحكسة التضسية من جدول ا · الجاسبة إذا لم تستوف الرسوم السستحقة عليهسا بعد تيسدها » سـ ألا أن . حذا الأجر لا يكون له محل أذا نصلت المحكمة في النسزاع المطروح عليها ، وذلك أن السادة ١٤ من اللائحة المشار اليها تنص على أن « يسارم السعمي . باداء كامل الربسوم المستحقة ، كما يلزم بدعع الباقي عقب مسدور الحسكم ولو أستؤنف ومع ذلك أذا صار الحكم انتهائيا جاز لتلم الكتساب تحصيله. الرسوم المستحقة من المجكوم عليه » 6 ومؤدى ذلك أن رسوم الدعسوي .. خصيح واجبة الأداء عتب صدور الحكم ولو استؤنف ، ويلزم المدمى بادائها كالملة ، ويجوز تجميلها من المحكوم عليه بها اذا صدار الحكم نهائيدا . ومؤدى ذلك كله أن عدم أداء رسم الدعوى كله أو بعضه تبل مسدور التحكير ميهة لا يصبح أن يكون سببا للطمن في الحسكم 6 وتصبيح الرسسوم. المستحقة واجبة الأداء ، ويتخذ قلم الكتاب في شان تحمسيلها الاجسراءات التي تنص عليها اللائحة ، ولا يكون هناك محل لاستبعاد القفية موقيد جسدول الجلسة ، بعسد أن نصلت المحكمة في النازعة .

﴿ طَعِن رقم ٢٥٤ لسنة ٥ ق _ جلسة ١٨/١٦/ ١٩٦٠) .

قاعسدة رقسم (١٤٥)

اشتمال الدعوى على طلبين اهدهما اصلى والاخر اهتياطى — لا يترتب عليه امتبارها مشتبلة على طلبات متعددة — استحقاق أرجيح ألرسسمن الكفرانة — الحكم ماستبعات الطلب الاهتياطى بحجة عدم تسديد رسمه — غي مسيد طالب ان الرسم المستحق على الطلب الاصلى قد دغع وكان مساويا الرسام الاهتباطي — اساس ذلك — النقرة الرابعة من المادة السادسة من المادة السادسة من الاجة الرسوم المتضافية ورسوم التوثيق في المواد الذنية المسادر بهسة المقاور وقام - و السابة ١٩٤٤ - «

والكور المكم :

ان تقدم المدعى بطلب إصلى وآخر احتياطى لا يعرقب عليب العبار الدعوى مشعلة على بطلب مبعدة بتعدد الرسم المستحق على كل منها ، خلك أن المدعى لا يطلب الحكم له بالطلبين الأصلى والاحتيساطى مما وانسا يطلب الحكم بواحد منهما فقط والختار احدهما بصغة اصلية والآخسر بصسفة المتابعة في حالة رفض الطلب الأصلى ، وقد نصت المقسرة الرابعة مسن المعدد من لائحة الرسوم المتضسائية ورسسوم التوثيق في السواد المدنية الصادر بها التسانون رتم ، ٩ لسنة ١٩٤٤ على أنه « في حسالة وجود طلبات تبعية لبعض الطلبات الأصلية يستحق أرجح الرسمين للخسزانة . كذلك يكون الحكم في حالة ما أذا كانت بعض الطلبات مسدمة للمحكمة عسلى مبيل الخيرة نيكتفي بالنسبة لها وللطلبات الأخرى محسل الخسرة ، بأرجسح الرسمين للخسرانة » ...

وترتيبا على ذلك غانه اذا كان الطلب الأصلى رسمه ثابت ومساو قرسم الطلب الاحتياطي وقد سدده المدعى حين رابع الدعوى بطلبه الأصلى كه (طعن رقم ٧٧١ لسنة ٥٥ ق _ جلسة ١١/١١/١١) .

قاعسدة رقسم (١٤٦)

المسجدان

دعوى - ميعاد رفع الدعوى - تقديم طلبات ابطال القرارات الادارية الى المحكمة العليا - جوازه عن طريق المحلكم الاخرى - المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٧ السنة ١٩٥٠ المخاص بالمحكمة العليا - دغم رسسم الدحسوى يخفظ من المحكمة العليا - دغم رسسم الدحسوى يخفظ ويوجب قيدها في نفس البسوم - المأتان ا و ١٩ من المرسسوم التشريمي رقم ١٠٥ بتأريخ ٢٠/٤/١٠/٢ ، وألمادة ٩٦ من قانسون المستول

، ملخص الحكم :

المادة ؟ من القدادن رحسم ٧٥ لدستة ١٩٠٠ الضائص بالحكسة النقل التوي رغف الدورة على المحسلة المقل التوي رغف الدورة على المحلمة المقل التوي رغف الدورة المحلمة المحلمة المقل الدورة النقل المحلمة المحلمة

المدعية دهمت الرسم المترر على هــذه الدعوى في ٢٠ من آب (أغســطس) مسنة ١٩٥٨ وقيد: تبديوان محكمــة الاســتننف بحلب في ذات اليــوم ، وكان الترار الملعون فيــه قد مســدر في ١٩٥٨/٧/٢١ ماته لـــكل ما تقــدم تكون الدعوى قد رمعت وقتذاك في الميعاد القانوني وفقــا لقــانون المحكمــة المشار اليه ، ومن ثم تكون متبولة شكلا .

(طعنی رقبی ۱۲ ، ۱۹ آسنة ۲ ق ــ جلسة ۲۲/۱/۱۹۲۱) .

قاعسدة رقسم (۱٤٧)

المِسجا :

القوانين ارقام ٩٠ و ٩١ و ٩٢ اسنة ١٩٤٤ بشان الرسوم القضسائية ورسوم التسجيل والمفظ سـ مؤداها أنه لا يجوز استرداد رسسوم الشهادات. والمقود في هالة عدول الطسالب .

علقص الفتوى :

بالاطلاع على نصوص القانون رقم . ٩ اسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسسوم التفسائية ورسوم النوثيق في المواد المدنية والقانون رقسم ٩ ٩ السسنة ١٩٤٤ المكام بالرسوم المنام المحاكم الشرعية والقانون رقسم ٩ ٩ لسسنة ١٩٤٤ بيشان رسوم التسجيل والحفظ ، وهي القوانين التي حوت الإهسكام الخاصة بالمرسوم ، يدين أنها نصى على أن تحصل مقدما رسوم الاشهادات والمقدد والمحود والمخصات والشهادات والكشف والترجية (م ١٥ من القسانون رقم ٩٠ و م ١٦ من القانون رقم ٩١) ، كبا نفص على عسدم رد أي رسسم حصل بالتطبيق لاحكام هذه القوانين الا في الاحوال النصوص عليها صراحة غيها (م ٢٦ من القانون رقم ٩٠) ولم تنفسين هذه القوانين نصوصا في رد الرسم مسوى ما هاء خاصسا برد رسوم تنفيذ الحام اذا لم يكن قد بدىء نبها نما ٨ من القسان رقم ٩٠ و م ١١ من القسانون رقم ٩٠ و م ١١ من القسان رقم ٩٠ و م ١١ من التسان رقم ٩٠ و م ١١ من الحسانة غلط ،

وهو تطبيق صريح للهبدا الذي تررته الفترة المسادسة من المسادة ٢٥٨ و والمدة ٢٥٩ من اللاتحة الملية للميزانيسة واحسابات ، ولا يمكن القسول بسأن الرسم ما هو الا مقابل للخدية ، غاذا لم تؤد هذه الخدية وجب رد الرسسم الى صاحبه ، والا اثرت المسلحة على حساب الفسير ، ذلك أنه متى ادرجت المسلخة الرسوم المحسلة ضمن حساباتها غان هذا يعتسر بدءا لتنفيض المتزامها باداء الخدية الى مقدمها ، اذ أن هذا هو أول اجراء تقوم به المسلحة لاداء خدية معينة ، ومن ثم غلا يجوز لطالب الخدية أن يعدل عن طلبها متى ادى الرسم المترر لها .

(نتوى رتم ٢٨٤ ــ في ١٩٥٤/٧/١٧) .

قاعسدة رقسم (۱٤٨)

: 13-----41

اعفاء الهيئة العسانة الانتساج السزراعي من اداء الرسوم التشائسية .

ملخص الفتوي :

من حيث أن الهيئة العابة تقوم على ادارة مرفق عام وتؤدى خسدمات عابة ، وهي من المهام الملقاة على عائق الحكوبة ، ومن ثم نهى ليست سوى مسلحة حكوبية أشغى عليها المدرع الشسخصية الامتسارية لتسوفير بعض الاستقلال والمرونة في ادارة المرفق الذي تقوم عليسه وتجنيبه البطه والتعقيد في الإجراءات ، وليس من شأن منحها هذه الشخصية غصم العلاقة بين المرفق والحكوبة ذلك أن استقلال الهيئة المابة هو استقلال محدود وبقيد بوصاية الدولة ، كما أنها ولئن كانت ذات ميزانية خاصة الا انها تلحق بهيزانية المولة وتجرى عليها احكابها ، وتتحمل الدولة عجزها ويؤول الى ميزانية الماته مستن ارسساء .

ولما كان رئيس الجمهورية قد اصدر قراره رقم ٢٤٣ لسمنة ١٩٧٧ جاعادة تنظيم الهيئة العامة للانتاج الزراعي ونمن في مادته الأولى على أن : « يعاد تنظيم الهيئة العامة للانتاج الزراعي وغقا الحكام هذا القرار ، وتكون لها الشخصية الاعتبارية وتتبع وزير الزراعة » . وكان التسانون رتسم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية ورسوم النوثيـــ في المـــواد المدنية ينص في المادة . ه منه على أن « لا تستحق رسوم على الدعاوى التي ترفعها الحكومة عاذا حكم في الدعوى بالزام الخدسم بالمساريف استحقت الرسيوم الواجبة ، كذلك لا تستحق رسوم على ما يطلب من الكشوف والقنور والمنصات والشهادات والترجمة المبالح الحكومة » . عان مسؤدى ذلك أن المهيئات العامة - باعتبارها تدخل في مدلول لفظ الحكومة في مجال تطبيق هذا النص ... لا تفضع اصلا للرسوم القررة على الدعاوى ترتيب على تحقق المكهة من النص في شاتها وهن أنه من غير المتبول أن يدنع الشسخص العام رسوما لجهة ليس لها استقلال مالي عنه حيث لا يعنى ذلك أكثر من اضافة مبالغ في باب الايرادات واستنزالها من باب المصروفات في ميزانية واحدة ، قعلية قتلا تلتزم الفيئة الغامة للانتاج الزراعي بأداء الرسسوم المقسررة على الدماوي والطمون التي تكون هذه الهيئة طرمًا عيها .

لذلك انتهى راى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع ألى عسلم استحتاق رسوم على الدعاوى التى ترضعها الهيئة العامة للانتساج الزراعى اعتبالا لخكم . 6 من الفانون رقم . 4 لسنة ١٩٤٤ .

(ملف ۲۲۱/۲/۳۷ - جلسة ۲/۱۲/۲۶ م

عامستان زاهم (۱۴۹۰):

المسجدا :

احقية جامعة حلوان في التمتع بالاعقاء من الرسسوم القضائية القررة بالقسانون رقسم ١٩ لسسنة ١٩٤٤ .

المُعْضَى المُتوعَى :

من حيث أن الشرع بمتنى القانون رقم . ٩ أنسسنة ١٩٤٤ بالرسسوم التفسائية ورسوم التوثيق أعلى الحكومة بمبسارة صريصة قاطفت من اداء الرسوم التفسائية ، ومرف الهينات العامة بانها كيان أدارى متبتع بالأستصلية الأعتبارية يتشنا لادارة مرفق علم منا يقوم على مسلحة أو خدية عامة ، ومن ثم غان تلك الجهلة لا تخرج من كونها مصالح حكومية منها المشرع الشخصنية الاعتبارية بنشا لادارة مرفق عام مها يقوم على مصلحة أو خسدمة عامة ، ومن ومن ثم مانها تدخل في عموم الحفظ « الحكومة » المنصوص عليها بالمادة . ٥ من القانون رقم . ٩ أسنة ١٩٤٤ المشار اليه ويتحقق في شانها تبما لذلك مناط الاعتبار المناد المنصوص غليه بدلك المسادة .

(ملف ۲۲/۲/۷۲ ـ جلسة ١١٨١/١١/١) .

قاعسدة رقسم (۱۵۰)

: 184 41

اعفاء هيئسة الارقاف المصرية من الرسسوم القضائية •

بهلخص الفتوى :

يّن. حيث أن المشرع اعفى الحكوبة بن أداء الرسسوم التشسائية على المتفاوى المقر تراهمها وبن الداء الرسوم على بنا يطلب بن الكشوت والمسوور على بنا يطلب بن الكشوت والمسوور أولانكسات والمناودات والفرطة الفساللية :

ومن حيث أن الهيئة المامة ونقا لأحكام التانون رقم 11 السنة 1978 بشئان الهيئات العامة التى تنشأ لادارة مرفق عام يهدف تحقيق الصالح العام ولا تفرج عن كونها مصلحة حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية وان كانت لها ميزانية الدولة ، ومن ثم غانها تدخل في مدلول الحكومة بمعناها الواسع وتعنى من الرسوم القضائية ، وهو: ما استقر عليه اغناء الجمعية المعومية لتسمى الفنوى والتشريع .

ومن حيث أن هيئة الأوقاف الممرية وفقا للمادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ الصادر باتشائها تعتبر هيئة علية تتبسع وزيسر الأوتساف وتسرى في شانها احكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٣ ، ومن ثم تعفى من أداء الرسوم القضائية .

لذلك انتهى راى الجمعية المعومية لتسمى الفتوى والتشريع الى اعفاه هيئة الأوتاف المصرية من اداء الرسوم المقضائية .

(ملف ۲۲/۲/۳۷ -- جلسة ۱/۱۲/۲۸۲) .

قاعسدة رقسم (١٥١)

: المسسطا

اعفساد هيئة النقل العام بالقاهرة من أداد الرسوم القضائية .

بلخص الفتوى:

لما كان الشرع تد أعفى الحكوبة بصفة عامة من الرسوم التضائية ولما كانت الويثة العامة وعقا لأحكام القاتون ١٣/١١ تتولى ادارة سرفق حسام بعدف تحايق الصالح العام غاتها لا تخرج عن كونها مصسالح عامة حسكومية منحها المشرع السخصية الاعتبارية واذا كان المشرع تسد خصها بميزالها في

مستقلة الا أن هدده الميزانية تلحق بميزانية الدولة وتتحمل عجزها ومسن ثم. فلها ندخل في مدلول الحكومة بمعناها الواسع ولا تخضع للرسوم التضائية .

ولما كان ترار رئيس الجههورية رتم ١٨٩١ لسنة ١٩٦٤ بسان هيئة النقل العام لدينة القاهرة ينص في المادة الأولى منه على أن «تعتبر مؤسسة النقل المام لمدينة القاهرة هيئة عامة تقوم على مرفق قومى ويكسون لها الشخصيسسة الاعتبارية المستطة ومترها مدينة القاهرة وتسمى (هيئسة النقس المسسام بالقاهرة) وتعتبر أموالها لموالا هامة » فان هيئة النقل المسسام بالقاهرة لا تخضع للرسوم القضائية كاى مصلحة حكومية .

لذلك انتهت الجمعية المهومية الى أعفاء هيئة النقل العام بالقاهــرة. من اداء الرسوم القضائية .

(مك ٢٧/٢/٢٧ - جلسة ٢/١/٢٨٢) .

قامسنة رقسم (۱۵۲)

البــــدا :

اعفاء البيئة القومية الاتصالات السلكية واللاسلكية من اداء الرسوم القضائية. على الدعاوى والمنازعات الخاصسة بها أمام الجهات القضائية •

ملخص الفتوى :

بن حيث أن المشرع اعفى الحكومة من أداء الرسوم القفسسائية على . المدعلوى التى ترفعها ومن أداء الرسوم على ما يطلب من الكشوف والمســور: والمخصات والشعادات والترجمة لمسالحها .

وبن حيث أن البيئة المامة تدخل في مدلول الحكومة بمعناها الواسسعي

- 446 -

. ومن ثم تعلى من الرسوم القضائية وهو ما استقر عليه اثناء الخيمية النبومية . لتسبى الفتوى والتشريع .

وبن حيث أن الهيئة التوبية للاتمسالات السلكية واللاسلكية وفقسا للهسادة الاولى من القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٠ الصسادر باتشاشها تعتبر عينة عابة تتبع وزير المواصلات، وبذلك تعفى من الرسسوم القضائية .

(الملك ٢٤٨/٢/٢٧ - جلسة ١/١٤١/٢٧٢) .

قامسدة رقسم (١٥٢)

اعفاء الهيئة المسلمة للنصلاح الإزاعي من النسوم الفسسالية على الدعاوى التي ترفعها اعتالاً لككم المسانة (٥٠٠ من القانون رقم ٩٠ السسنة ١٩٤٤ بشان الرسوم القضائية .

ملخص المنتوى :

وين حيث أن القانون بقر ١٠ لسنة ١٩٤٤ بشسان الرسوم التفسائية ينص في السادة (٥٠) منه على آنه أن لا تستخفى رسسوم على النشائري التي الترام المساوية الترام المساوية المستخلات المستحلات المستحلات المستحلة على ما يطلب من الكشسسوف والصور والملخمات والشهادات والترجمة لصالح الحكومة" .

ومن حيث ان مقاد ذلك ان اللشرع اعفى المصكوبة من الربسسوم التصائية وقد استقر المتاء الجمعية العمومية لتسمى الفتسوى والتشريسع على ان الهيئة العامة تدخل في مدلول الحكومة بمعناها الواسسسع وتعفى من الرسوم المفسائية .

- X.70 -

ومن حيث أن الهيئة العامة للاصداح الزراعى ونتا للمسادة ١٢ مسن. التانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ ويعديلابها ستعتبر هيئة عامة تلمسة لوزارة. الاصلاح الزراعى ، ومن ثم تعفى من الرسوم القضائية .

لذلى انتهى راى الجمعية العبومية لتسمى الفتوى والتشريسيع الى. اعفاء الهيئة المابة للاصلاح الزراعي من الرسيم التضائية على الدعماوي. التي ترغمها .

(ملب ۲/۲/۲۵ - جلسة ۲/۳/۳۸۲) .

القصيمل المساثر رسيوم وتنوعسية

الفسرع الأولَ رسسم التستقال الطسرق المسلمة

قاعسدة رقسم (١٥٤)

: 12 45

رسوم اشفال الطرق العامة التي تستحق على التوصيلات الفاصسة ينقل التيار التكوربائي الاغراض الصناعية بعدينة الاسكندرية — عبء هسسذه الرسوم يقع على عاتق المستركين انفسهم نون شركة ليبون صاحبة امتيساز توزيع الطاقة الكوربائية للانارة بعدينة الاسكندرية ، فضلا اعن بيع الطاقسسة الكوربائية للاغراض السناعية والقوى المحركة المشتركين ، ولا تلزم مؤسسة الكورباء والفاز لمدينة الاسكندرية بعد اسسقاط الالتزام عن الشركة بهسسذه الرسوم — اساس خلك — هو اعتبار تلك التوصيلات معلوكة للمشتركين لاتها محت المساحتهم وعلى نفقتهم ،

مِلْخُصِ الفُتُويُ :

يبين من الاطلاع على عقد الامتياز الذي كان مبرما بين شركة ليبدون -وشركاه وبلدية الاسكنترية في سسسنة ١٩٣٩ أن الشركة المسخكور أمنحت -- بموجب هذا المتد المتكار توزيع الطائبة الكهربائية للانارة داخل المنطقسسة وقد كانت الشركة تقرم بعمل توصيلات لتوصيل التلساتة الكهربائية من شبكة التوزيع الرئيسية الى المسددات الخاصة بالمسدركين ، وكان المستركون يتحبيلون نفقات عبل هذه التوصيلات ، ونظرا لأن التوصيلات المسار البها تبتد المسلحة المستركين وهدهم وبناء على طلبهم وعلى ننقتهم الخاصة ، لذلك قانها تمتبر ملكا لهؤلاء المستركين ، ومن ثم غانهم يمنسرون المساغلين المطيين للطرق بالتوصيلات الخاصية بهم والملكة لهم ، وعلى ذلك يقع عبء رسم اشغال الطريق المستحقة من التوصيلات المذكورة على مائق المستركين بالنسبة الى ما يتصل بنها بالطريق العام ،

وأذا كانت بلدية الاسكندرية قد مهدت الى شركة ليبون بتحسيل الرسوم المشار اليها من المشتركين (الشساغلين الفطيين) لحسساب البلدية وقد قبلت الشركة ذلك ، فان هذا القبول لا ينقل عبء هدف الرسسوم من المشتركين إلى الشركة ، ذلك أنها مدينسة أصلية بهذه الرسوم ولا كنيلسة للمشتركين في الوفاء ولا يعسدو وضعها القانوني أن تسكون وكيلة عن البلدية المذكورة في تحصيل تلك الرسوم ، ومن ثم فان الشركة لم تسكن لنسسال بعن الرسوم التي يتعفر عليها توصيلها من المشتركين ،

وقد قضى القانون رقم ١٩٢١ لسنة ١٩٦١ في شان استقاط الدرام استفلال موقف الكهرباء والفاز بهدينة الإسكندرية ، بأن تؤول الى هدذه المؤسسة جميع أموال وحقوق وموجودات شركة ليبون الخاصة بادارة مرفق توليد وبتحويل وتوزيع الطاقة الكهربائية ، ومن ثم قان المؤسسسة المنكورة لا تسأل الا من الالتزامات المتطقسة بادارة المرفسق ، والتي كانت الشركة المسسولة عنها ولما كانت هذه الشركة غير مدينة بقيمة رسمم الشركة المسرولة عنها التوسيسلات الخاصة بالمشتركين ، فانه بالتالى لا تعتبر

لمؤسسة وبدينة بهذه للرسيهم ، ولا تلتزم بادائها من الموالهما المخاصسة ، وانها يتجين على شبؤون الإسبكان والمرافق بيجافظة الاسبكانية (البلدية سبالة) التصدى من المستركين الذين تصدر على الشركة سبالغة الذكر المصدول منهم على الرسوم المشمار اليهما ومطابقهم بادائها رضماء أو تضمياء .

لهذا انتهى رأى للجمعية المبومية الى ان مؤسسة المجسرياء والغبار ببدينة الاسكندرية لا يعتبر مسئولة عن اداء تبعة رسم اشهما البلايق المستحقة عن التوصيلات الخاصة بنقسل التيار الكهربائي الأغراض الوسناعية والقوة البحركة من شبكة التوزيع الرئيسسية الى المدادات المخاصسية بالمستركين ؛ وانها يلترم بهبا هؤلاء المسسستركين المسام ، وينهسين بهلي شنون الاسكان والمراغسي بهمانظة الاسكندرية مطالبتهم مساشرة بقيسسة هذه الرسسوم ،

(المتوى رقم ۲۸۹ - في ۲۲٪ ٤٪۲۲۲) .

قاميدة رقيم ﴿ وَوَا ﴾

: المسلما

تتولى النيابة الماية وهى تبارس اختصاص تنفيد الإهمكام المنائية تحصيل رسوم الاشغال والنظر الحكوم بها وتؤديها الى الجهة المستحقة لهما طبقا القانون وهي الوحدات الجهية •

ولمُصِ الفتوري :

ان المادة الثانية من الغانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٣ بتعتيل بعض احكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٨١ في شان تنظيم استعمال مكبرات الصوت والمحال الصناعية والتجارية واشغال الطرق للعامة تضبنت المجكم على المخالف الإحكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ في كنان السسفال. الطرق العابة معرامة لا تقل عن جانة جنيه ولا تزيد على تلائهاته جنيه وباداء ضعف رسم النظر وخمسة أضعك رسم الاشخال السبتحتة والمسروفات الى تاريخ ازالة الإشنبال ، وقد جرى الميل على قيام الاحياء بتحصيل ضعف رسم اللغظر وخمسة أشبعك ، وسم الاشخال وتتوم أتسبام الشرطة بتحص سيل الغرامة ، الا الله ورد لجى وسط الاسكندية كتاب نيابة ألشنون البلسمية تطلب عبه مواعاتها باسهاء الخالفين لتقوم بتحصيل ضعف رسم النظاس وخمسة أضعاف رسم الاشغال ، وهو ما اعتبره حى وسط الاسكندية .

وباستعراض هذه النصوص استبان أن المشراع نرش رسم نظر ورسم اشمغال على اشمغال الميادين والطرق العامة على اختلاف انواعها او مسمنتها الداخلة في حدود البلاد التي لها مجالس بلدية ، وذلك بمتتضى احكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ . ويتولى تحصيل هذه الرسوم عن الدينة كل حي من الأحياء في نطاقه أعمالا لحكم المادتين ٥١ و ٦٢ من القانون رقم ٢٦ لسمنة ١٩٧٩ باصدار قانون نظام الحكم المحلى المعدل بالقانون رقهم ٥٠ لسيلة ١٩٨١ ، وغرض المشرع على مخالفة احكام القانون رقم ١٩٥٠ لمستنة ١٩٥٦ أو القرارات المنفذة له في المادة الثانية من القانون رقسم ١٢٩ لسبينة ١٩٨٢ عتوبة جناية هي عتوبة الفرامة ، بالاضافة الى الزام المحكوم عليه برسم نظر ورسم اشغال بفئته هي ضعف رسم النظر وغيسية أضبيعاك رسيم الاشمغال ، وقد قطع المشرع في تكيف الجزاء الذي يحكم به بأنه عقوبة الفرامة وهي عقوبة محددة في قانون الضرائب ، كما قطع في تكييف ما يحكم به كرسم نظر أو رسم اشمال مستبقيا في ذات النص طبيعة الفائدة من الله رسم نظر أو رسم اشغال دون أن يفير هذا التكييف ويحوله الى عقوبة جنائية وهــو ما أو كان الشرع أراده لنص عليه صراحة بوجوب الحكم بغرامة تعادل ضعف رسم النظر وخمسة اضماف رسم الاشفال ، واذا قم ينعل المصمع ذلك وهو قادر عليه ، مائمه يكون قد استبقى حقيقة التكييف الدانوني لهذه البالغ وانها ضاعف مثاتها عند الحكم بالمتوبة العبنائية ووجد في وتعم التشاة جسزاء ملى المثالثة حتى يعلم المنطقة انه ان تصبيه المعوبة الجنائية بقط بل مسترتفع ينة الرسم في حته . غير انه با كان تنفيذ الأحكام الجنائية منسوطا بالنيابة المامة طبقا لمقادن الإجراءات الجنائية غانها وهي تمارس اختصاصها في تنفيذ الإحكام تتولى تحصيل المبالغ المحكم بها أبا كانت صفتها 6 وتؤدى البالغ المتى لا تنطبق عليها وصف العقوبة التجانية وهي الضرامة اللي الجهسة المني تصحفها أصلا طبقا الأحكام القانون وهي الوحدات المطية .

(المف ۲۹۰/۲/۵۲ سيطسة ۲۸۰/۲/۸۷۰) ٠

الفشوع الشسان وسع ايسب)في على خوالب الإطبيسان ------

قاعسدة رقبهم (۱۹۲)

الرسوم الإضافية التي يترضها بجنس الديرية على ضرائب الاطبان -تبعيتها لهذه الضرائب وجودا وعدما - الامتناء بأن القبريدة الاصناية يترقيه عِلَيهِ الاعِقْدِ مِن الرَّبِيْرِي الاَضِافِية -

والخص الفتري

تنص الساقة 19 من القانون رقم ٢٤ المنقة ١٩٩٤ ، وضع نظام لمجالين الدريات على أن ال المجالين الخديدة أن يقرد وسبودا المبالية المدة منهنة جامد شرائك الالميان في المخيرية ويكون الرام إليانيا إليسبد به مرسبوم إلها لم يتجاوز الهرب من مجوع إمرائيه الاطبان في المبيد به مرسبوم إلها لم يتجاوز الهرب من مجوع إلمرائيه الاطبان في المبيدة ويجدوز المبياس ويادة المبالية المبيدة المبيدة ويجدوز المبياس ويادة المبالية المبالية المبالية المبالية المبالية المبيدة والمبيدة والمبيدة والمبيدة المبيدة المبي

والمستفساد من هذه النصوص أن الشرع خول مجلس الديرية الحق في عورض رسوم اضافية على ضرائب الأطيان في الديرية وبنسسبة محسددة من حقوة الشرائب ومتنفى ذلك أن حسده الرسوم الإضافية التى تقسرر بنسبة محيتة من ضرائب الأطيسان في المديرية هي تابعة لهسده الشرائب وجسودا وعسدما غصيفا غرضت هذه الفرائب تبعنها الرسسوم وحيثها كان اعفاء متها قلا رسوم ، وذلك تحقيقا للحكة التي يسستهدفها المشرع من الاعفساء عليس معتولا أن يقرر المشرع اعفاء المحمول من الضريبة الاصلية العسامة الاعتباء حسار عاملة برعاية مسار مسلاك الاراضي الزراعية والتخليف سن الاعتبام ولا يتناول هذا الاعلساء الرسسم الاضسافي للضريبة في حين انه تابسم. القدة الضريبة معينة منها ،

ومن هيت أن المسادة الاولى بن التاتون رقم " ١٧٧ المسندة ١٩٥٣ التخفيف القطيعية عن صغسار ملاك الاراضي الذراعية تنص على أن " يعلى من ضريبة الاطلبان كل مبول لا يجاوز الضريبة المربوطة على اطباته أربعسة جنيه المسات وقي القصية على المسات المسات والتوريد الضريبة والمربوطة على المياتهم أربعة جنيهات في السنة ولا تزيد على عشرين جنيها ومعمون من أدبعة جنيهات من الفريبة في السنة ولا تزيد على معتنى ما تقسدم ومعمون من أدبعة جنيهات عن أن سسسان أله على مقتضى ما تقسدم المساق على معتنى منات المساق على المعالم المديبات عن من سسسان الملك الاراضي المنات المساق المنات المساق المنات المساق المنات المنات المنات المنات المنات المنات والمنات في السنة والمنات من المساق والمنات من السنة والم تحساوز عشرين حقويها المنات المساق المنات المن

﴿ لَهُمَّا ٱلنَّهِى رَاى الْجِمْهِ الْمَهْومِية الى أن مَبْفَار ولاكَ الْأَراضِي الزَّراعية
 *كَتَّانُ لا تَجْارِز الْفَرِائَةِ الْرَبُوطَةُ عَلَى أَرْاضَيْهِم أَرْبِعَةً جَنِيهَاتَ فَي السنة المَفْيَنِ

- TYT -

بهتنفى التسانون رقم ٧٦٠ لسنة ١٩٥٣ المشسار اليه من ضريبة الاطلاق يعنون أيضا من أداء الرسم المترر بهتنفى المرسوم المسسادر في ٢٢ مست بولية مسنة ١٩٥٤ بتقرير رسوم الضائية على ضرائب الأطيان التشاء وقيهود الطرق ووصلاتها بمديرية تنا عاذا زادت على اربعسة جنبهات ولم تجافق

مشرق ووسعيه بعيويه عداد راندا على اربطية جبيها وم عيسور عشرين جنيها في السنة غرض ا رسم بعراعساة الاعتساء من اربعة جنيهات

مِن هذه الفريبة ،

(غنوی رشم ۷۲۱ ــ فی ۱۰/۱۰/۱۰۹۱) .

القسرع الثالث رسم أعلانات

قاعبية رقم (١٥٧)

القانون رقم ٢٦ لسنة ٢٩٥١ في شان تنظيم الامسالانات ــ الاعلانات والبلاغات والتشورات وغيرها الصادرة من السلطة العسامة أو التي يتضى يها القانون -- نص المسادة ؟ من القانون على اعفائها من الحصدول على المقانون -- اتساع مداول عبارة ((السلطة العسامة)) في ظل نظسام تدخسل المولة -- اعتبار هيئة الاذاعة والتليفزيون سسلطة عامة في مفهوم هسذا المولة -- الذراعة والتليفزيون سسلطة عامة في مفهوم هسذا المقانون -- الرفائة المسلطة المسادق على ترفيص باعسلاناتها وبالتالي من الرسسم المسسدق عن الترخيص .

والخص الفتوي :

ان المسادة الرابعة من القانون رقم ٦٦ لمسسنة ١٩٥٦ في شمسان ننظيم الاعلانات تنمى على أنه « يعفى من الحصول على الترخيس . .

 ذ -- الاعلانات والبلاغات والمنشورات وغيرها المسادرة من المسلطة العامة أو الذي يقندي بها القانون » .

ولما كانت السلطة العامسة في اندولة تباين حسب مظاهر أعالها و ووظائفها المختلفة ، ويسستعمل اصطلاح « السلطة العامة » اما للدلالة على ألوظيفة ذاتها ، وأما للتعبير عن الجهة أو الشخص الذي يتولى تلك الوظيفة ، وهذا المعنى الأخير هو المتصود عندما تتصحف نصوص التانسون عن حسكم يلزم السلطات العامة فيكون المراد بذلك الشخص أو، الجهساز القسائم على. أي وظيفة من وظائف الدولة ذ

والاتجاه الحديث في عهم نظرية الدولة ؛ ويخاصة في الجمهورية العربيسة للمتحدة ، يؤيد تدخل الدولة وازدياد هذا التحدخل في جميع الجالات ، الاسر الذي رسم أبعادا جديدة للسلطة العامة زادت عيها عمقا وانسعت عرضا ، وبرزا ذلك بمسئة خاصة في دّور أنسلغة التنفيذية ووظائمها باعتباسلاما الادارة المعالة التي يظهر بواسطتها عمل كل السلطات الاخرى ، وقد أتمكس هذا الانساع على الفرع الادني المساطة الادارية التي تصددت ، بالنالي ، وأجبائها وتنوعت الخصات والشئون التي تغرلاها وقد مساحب بالنالي ، وأجبائها وتنوعت الخصات والشئون التي تغرلاها وقد مساحب الملك توزيع لطك الوابيات والمستحدة بين هيئات أو وعدات ادارية عنلي. الساس الطلي و وعدات ادارية عنلي.

ونظرا الى أن نشاط الاعلام الذى تقوم عليه هيئة الاذاعة والتليفزيون 4 هو من تبيل الوظائف الجسديدة التى ابتدت اليها ابمسساد وظنيفة الدولة 4 وصدر بالتالى يشنهاما اصطلاح السلطة العابية بعكساه الوظنيفى ، كتسا أن الهيئة المذكورة المتاتهة على ذلك النشساط تدخل في معلى المسلطة العسائدة الذي يعبر عن الاجهزة التلمسة على وظائف الدولة .

وبن هيث أنه ترتيبا على ذلك تعتبر هيئسة الاذامة والتليغزيون مسلطة ماية ، وحين تقوم باعلان من نشاطها المضول لهسا قاتونا أنها تقوم بهسذا المهل الداخل في اختصامها وتبعا لذلك يسرى في شانهسا حكم الأفشساء المشار البه في البند (لد) ، الآلف نضه ، من المسادة الرابعة من القسائوني و تدالا لسنة ١٩٥٦ .

لذلك انتهى الرأى الى أن ادارة الإعلانات بهيئسة الإذاعة والطيغزيون معناة من الغصول على هركيس بالإطلانات التي تابت بتركيبها على واجهات بترها ، ويُقلطاني تكون معاناة من الرئنم المستدى على مظر هذه الفراخيس ،

٠ (مله وهر ۲۲ /۱۲ /۱۲ ـ ف ۲۹۲۵/۵/۲ مستقلت ۲۹۲۵/۴/۲۷ مله ۱۰ ۱۲۲ مله

الفسوع السرابع رسم امتصسان بالجامعات

قاعسدة رقسم (١٥٨)

المستحا :

رسم الابتصان بالجامعات — الاعضاء من هذا الرسم — عدم جوازه هتى لو كان المتخلف عن اداء الامتحان مستندا لعلى مقول — القدران المسادر من المجلس الاعلى المجامعات في ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٩ الذي يتضمن المفاء الطالب المنسبب من رسم الامتحان أذا تخلف عنه بعدر مقبول — يعتبر معدوم الاثر في هذا الخصوص المخالفات نص المسادة ٢٥ من اللائحة التنفيذية لقاون الجامعات رغم ٤٦٠ المسنة ١٩٥٦ والمسادة ١١٠ من الماتهسة التنفيذية المقانون رقم ١٨٤ المسنة ١٩٥٨ والمسادة ١١٠ من الماتهسة التنفيذية

ملخص الفتوي :

ان المسادة ٢٥ من التسانون رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٦ بشان الجامعات المحرية كانت تعدي على انه « بهسادن تسراز من رئيس الجمهودية بيسان مجدان الرسسوم المجلمية ٤ وكيفية ادائها فشروط الاعتساء منها » وقسد رددت ذات العكم المسادة ٢٨ من تاتون الجامعسات الحالى وهسو الثانسون رقم ١٨٤٤ لسنة ١٩٥٨ .

وتنفيسبة الهذا الحكم تعسست السادة ٥٦ من اللائمة التنفيذية للقانون وهم ١٩٥٥ لمسنة ١٩٥٦ ممسولا بها وقت هسدور: قرار المجلس الاطلى الاطلى الاجلس الاطلى الاجلس الاطلى الاجلس المادة التخاويد من القانون والم ١٩٥٨ المسنة ١٩٥٨ الاسمنان هسدة،

المسادة على أنه « لا يجوز الاعفاء من رسم الانتسساب أو رسم الامتحسان أو من جزء منهمسا باى حال بهن الاحوال » وقد تضييف اللائحة التنفيسسفية المقادن الجاهمات القائم نصا محافظ هو نص المسادة ١٢٠٠ .

ومفاد ما تقدم أن المشرع قد ناط برئيس الجمهورية وحده أن يحمد فشريط الإعفاء من الرسموم الجامعية وأن القرار الجمهوري المسادر في همذا الشمان يحظمر أعفاء الطالب المتصنب من رسموم الامتحان أيا كانت المطروف ، ومقتضى ذلك أن كل قسرار يصمدر من سلطة أدنى مسن رئيس الجمهمورية باعفاء الطمالب المنتسب من رسم الامتصان يكون قد جأوز فخصاصه ولا أثر له تانونا .

وعلى هددًا يكون القدرار الصادر من المجلس الاعلى للجامعات بجلسة ٢٦ د ٢٧ من يناير سسنة ١٩٥٩ مصدوم الاثر غيبة تضيفه من اعضساء المطالب المتسبب من رسم الامتحان اذا تخلف عن حضوره بعدد معبول .

(فتوی رقم ۹۹۸ سائی ۲۰/۱۱/۱۱) ۰

القبيرة الفنساليين رسيم تعريبسانت

قاعدة زتم (١٥١)

المستحدا

القانون رقم 131 اسنة 1918 بغرض رسم على التحويلات الراسطانية والتحويلات الماسطانية والتحويلات الفاصة بالاعانات والمسلخين — الواقعة المتسلة لقرينسة التحويلات الفارجية الراسطانية والتحصويلات الفاضسة بالاعقات والمسالغ المرضصة بها للمسافرين الى الفارج — انتفاء هسذه الواقعة عدم استحقاق الفريسة •

ماخص المسكم :

نصت المسادة الأولى من القانون رقم 111 لسنة 1973 (بفرض وسم على التحويلات الرأسمالية والتحويلات الخاصة بالاعانات والمسلمانين) على أنه « تنرض ضريبة قدرها ٥ ٪ على التحويلات الرأسمالية والتحويلات الخاصة بالاعانات والبالغ المرخص بها للمسافرين الى الخارج أيا كان طريقة التحويل حتى ولو حبلها المسافر عند خروجه من البلاد » .

ومؤدى النص المتقدم ، أن التحويلات الخارجية الراسمالية والتحويلات الخاصة بالامانات والمبالخ الرخمي بها المحسافرين الى الخسسارج هى التي يتحقق بشانها الواقعة المفشية المضريبة المفروضسة بالقانون المسفكور ، اما الانفاق المحلى بطريق الخصم الحسابات غير المقيمة من بينهسا الحسابات المجددة ، لدى البنوك المحلية فلا يعتبر تحويلا الى الخارج في تطبيق احسسكام هذا القانون ، اذ لا يؤدى ذلك الى دفع في الخارج ، وهو شرط استسساسي

لاستحقاق تلك الضريبة ، ومن ثم لا يتحقق هذا الشرط بأنسائة البلغ محسل.
هذا الانفاق الى حساب آخر غير متهم استفسارة أجنبية لدى أحسدى النبوك
المحلية ، عمهما كانت المزايا المقررة في المقانون والعرف الدوليين للسفسسارة
الاجنبية وما يضيفاته مليكا فين أوضاع دولية . عأن أرصدة هذا الحسساب
تظل واتما وتقانونا داخل الدولة الكاثن بها دار السفارة ، ولا تحد معلا أو حكما
لدى بنوك الدولة الاجنبية ، ومن ثم قان البالغ المضافة عبليا الى أرصدة هذا
الحساب لا يعد تحويلا الى الخارج في معنى القانون رقم ١٤٩ لمسنة ١٩٦٤
المنسار اليسه ،

ومن حيث أنه في خصوص المتازعة ، عن الثلبت من الأوراق أن المدعية فامت بتساريخ الأزارة المسموف مبلغ من خسستابنا غير القيم لدى ننك الاستفدارية سن عرع تضر القيل سلم لحسلب المسلارية الفرنسية غير المقيم لذى بنك المقاهرة ، عنن ما تم على هذا النحو لا يعمد من التحسوبلات الخارجيسة الراسمالية التى تستحق عنها الضربية المفروضة بمقتضى المسادة الأولى من القانون رقم ١٤٦ اسنة ١٩٦٤ المسار أليه ، وبالتألى عان الضربية المخصومة من حسلب المدعية بهناسية هذه العملية (٥ ٪) تكون غير مستحق تانسونا واجبة الرد ، مما يتعين معه الماء القسرار المطعون فيه فيما ينطوى: عليه من المناء خصم هذه الضربية .

(طعن رقم ۷۲) لسنة ۲۱ ق - جلسة ۱۹۸۳/۴/۱۱) .

الفرع المسلسادس وسيمة الأوقساف

قامستة رقسم (١٦٠)

: المسيدا:

الرسم المقسرر بمنتضى المسادة ١٦ من القسانون رقم ٥٥ فسنة ١٩٦٠ الخلص بلجراءات تسمة الارقاف التي انتهى فيهسة الوقف سد الهيئة العامسة الخلصلاح الزراعي تكون غير مازمة باداء هذا الرسم عن الاراضي التي استولت عليها تنفيذا لقوانين الإصلاح الزراعي .

مالفص الفتوي :

ان الظاهر من نص المادة ١٦ من التساتون رتم ٥٥ لبسنة ١٩٦٠ المساوبة المسار اليه ، أن وزارة الاوتاف تستحق ٣٪ من تيسة الأعيسان المتسوبة أو المبيعة بصفة رسم نظير عيامها باجراءات التسبة ، على أن يتسم هذا الرسم على المقتسمين كل بحسب حصته ومن ثم غانه اذا ما كانت حصسة المستحم التي اعتص بها تخضع في جزء منهسا لمتاتون الاسسلاح السزراعي بيئت له تسدره من هذا النصيب ، بحيث أنه بعد الاستيلاد على هذا البصراء يتيتى له تسدره من هذا النصيب ، عانه لا يزم الا باداء الرسوم المتحقة عن القسور المستولى عليسه طبقا لقساتون ولا يسأل عن الرسوم المستحقة عن القسور المستولى عليسه طبقا لقساتون والاسلام الزراعيه ..

ومن حيث آنه بالنسبة الى الرمسوم المستحتة عن القدر المستولى عليه من نصيب المقتسم مثبتا لقوانين الاصلاح الزراعى ، خلقه وان كان الامسل عن المضوع للضراهم والرمسوم هو المسلواة بين الامراد والشخاص التانون العام ؛ أذا كانت تبارس نشاطا تجاريا أو صناعيا أو اقتصدايا مسايقه مها يقسوم به الأفراد ؛ الا أنه أذا كان القسخون إلعام يقوم على مصلحة أو خدية عاية وميز أنيسة بلحثة باليز أنيسة إلعساية للدولة ؛ مانه لا يخضي الفرائب والرسوم ؛ لأن أفضائة حصيلة الفرائب في بلي الإسرادات واستنز الهسا من باب المصروفات أمر لا ضرورة له ولا طائل من ورائه ، وتأسسيسا عسلي خلك مان الهيئة العابة للامسلاح الزراعي تكون غير ملزمة بأداء الرسسوم المشار اليها عن الأراضي التي استولت عليها بتنيسذا لتوانين الاسلاح الزراعي .

، بن أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العموميسة الى الاتى: , أولا — النزام المتسم باداء الرسوم المستحقة لوزارة الاوتاف على اساس ما بنى له من نصيب فى الاراض المتسمة بعد استيلاء الهيئة العامة للصسلاح

ما بهي له من مصيب في الراض المنسمة بعد استياره الهيئة العامة للاصسالح الزراعي على ما بزيد على النصاب المسموح بملكيته وغقا التسانون الإصلاح الذراعي .

ثانيا : عـدم التزام الهيئة المذكورة باداء الرسوم المستحقة عن القدر الذي تم الاستيلاء عليه من تصعب المقسمين طبقا لقانون الاصلاح الزراعي ... (ملف ١٤٩/٢/٣٧ سيطسة ١٤٩/٢/١٠) .

القِيسيري الميسسايي رسم مكية زراعية الدويل صندوق الينطلنات الاجتماعية

الاد من من الاد)

القزام التريكات الإراغية المبلوكة مكتمية تلبيلة للبولة باداء الربيع المقرر مِنْكُنْدُ لا مَنْ المُستَحَدَّة المُصَالِمِينَةُ مِنْ القَعْلَونُ رَحْمَ ١١٧ مُسنَةُ ١٩٧٥ •

ملخص الفتوي :

الشرع رعاية منه العلياني الذين لا بفيدون من توانين المعاشات والتامين الاجتهامي وفيضع بنظاما خاصبا للتامين عليهم ، وفي سبيل ذلك انشا مسندوق بهيئة التأمينات الاجتهامية موله عن طريق غرض رسم حسدد قيمته سلفا عن بهيئة التأمينات الاجتهامية موله عن طريق غرض رسم حسدد قيمته سلفا عن الم نقان وجمسل الأرض وعام له ، والزم مالاجها بادائه بغض النظسر عن المستقصم وابيا كانت صمائهم ولم يعلق القرامم باداء هذا. الرسم على ما اذا كثورا يؤدون السراكات تامينية عن المسلمانين لديهم ، وخسول المشرع وزيسر الزراعة سلطة وضع قواعد موضسوعية تنظيم اعماء اراضي الحسدائق دون غيرها من هذا الرسم اعماء كليا أو جزئيسا مجردا من اشسخاص ومسلمات ملاهسسا ،

واعبالا لهذه السلطة اصدر وزاير الزيراعة القسرار رقم ٦٦ لسسنة المراوع المراعب المراعب

لآن الرسم هذا مفروض على التشركة ذاتها بنضر النظر عن صنعة مالكها والفظام التابهني الطبق على عبولها ، كبها لا يجيدوز لوزير الزراعة اسددار ترا باعداء هذه المشركة بذاتها من الرسم لانه المسلطنة في الإعداء الكلى أو الجزئي متبسورة على أرانبي للجيدائي دين غيرها ، غانها نشحصر في وضع قواعد عامة تنصب علي الإجادز بذاتها مجردة من شسخصية

فقلك افتمى راى الجمعية العبوبية لتسمى الفتسوى والمتثريسج الى خضوع الشركفته الزراعية الهلوكة ملكية كاملة السدولة الرسم المقرر بالبند السياهمي من المبيادة الكامسة من القادون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ -

عيالمي من المبينات المصوب في المار ا

بالكهباء

(بولف ۱۱۱۱/۲۱۷ ــ جلسة ۱۱/۱۱/۲۷۱) .

الفسرع الثسساون يسم بواني وبناثر وارصفة وسقايل

قاعسدة رقسم (١٦٢)

المستحاة

القانون رقم ٩ أسنة ١٩٦٥ بنطيم الأرشساد بيناء الاسسكندرية القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٩ ق شان رسوم المواتى والخائر والارضفسسة
والسقايل اعفاء سفن الاتحاد السوفيتي التجارية من الرسوم المقررة بسكل
من المقانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٥ والقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٩ المشار اليها
مني كانت هذه الرسوم قد استحقت عليها بسبب تنفيذ المقود المبرسة بين
الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفيتي الافرائس التسليح ساسساس
نلك احكام القانون رقم ١٩٠٤ لسنة ١٩٥٧ بشسان اعفاء العقود المناسسة
نلك احكام القانون رقم ١٠٠٤ لسنة ١٩٥٧ بشسان اعفاء العقود المناسسة
المسليح من الضرائب والرسوم والقواعد المسائية المدل بالقانون رقم ١٤٧٧

ملخص الأفاوى:

ومن حيث أن القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٧ بشسان اعفاء العقسود الخاصة بالتسمليح من الفرائب والرسوم والتواعد السالية المسلل بالقانون رقم ١٩٧٧ لنسسنة ١٩٦٤ ينس في مادته الأولى على أن « تمسنى من جميسع الفرائب والرسوم الحكومات والمؤسسات الاجنبيسة التي تتمساند معها وزارة الحربية بشأن عقود متساولات الاعبسال والفسدمات وتوريد المعدات والالات من كانت هذه المقود لأنهاة لاغراض التسليح .

. ولا يسرى هذا الاعفساء اذا كان للمؤسسسسة الاجلبيسة فرع في الجمهورية العربية المتحدة وابرم المقد مع هذا الفرع .

كما تعفى وزارة الحربية من اداء جبيع انواع المرائب الجبركيسة يرغيرها من الفرائب والرسوم المتررة على الاشياء التي ترد تقهيسسذا للمقود المسار اليها .

ومفاد هذا النص أن الحكومات والمؤسسات الاجنبية التي تتعساتد
همها وزارة الحربية لاغراض النسليح تعنى من جبيع أنسواع الفرائب
والرسوم التي تستحق بيناسبة هذه العقود (ما لم يكن للمؤسسسسة
الاجنبية عرع في مصر وابرم المقد مع هذا الغرع) . وهسذا الاعنسساء
جاء عاما وشاملا > نهو يشسمل جبيع أنواع النبرائب والرسسوم التي
نستحق في شأن تلك المقود > نسواء كان المقد ذاته أو كان تنفيسذه
أو أي الر ما آثاره > هو الواتعسة المنشسئة أو هو السبب في استحقاق
الشريبة أو الرسوم > نمائه يتمين اعمال الاعفاء المقرر بهذا القانون .

ومن حيث أن المقود التى ابربت مع الاتحساد السونيتي لتوريد الاسطة تضمئت نصا على أن يتم نقل المعدات المتماقد عليها بواسطة الاسطول التجارى السوئيتي وهذه المقود مبرمة مع حكومة أجنبية ، من ثم توامرت في شأنها شروط الامناء المقرر بالمادة الإولى من التانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٧ سسالف الذكر ، ووجب بالتالى اعضاء حكومة الاتحاد السوغيتي من جبيع أنواع الضرائب والرسوم التي تسمستحق بمناسبة هذه المقود وهو ما يشمل أعفاء السفن من جبيع الرسسوم المتررة أصلا على السفن التجارية بمنة خاصة .

 المرشدين ، كما الزم في المادة ١٩ كل سفينة خاضعة لالتزام الارشسساد لا تستمين بخدمات المرشد باداء رسوم اضافية حددها فضلا عن الرسم المقرر .

غرسوم الارشاد المتررة بهذا القانون هي رسوم بالمعنى المعهوم من هذا الاصطلاح ، بحسبان ان الرسم هو مبلغ يؤدي متابل خدمة معينة ذات نع عام تعود على مؤديه بالذات ببنغمة خاصة ولموسسة ، ولا يسؤثر في اعتبل رسوم الارشاد « رسوما » كونها تصرف الى هيئة الارشاد تطبيقا المبتن عليه المادة ١٨٨ من القانون المذكور ، غذلك لا يعدو أن يكون تحديدا أمرف الرسم بعد جبايته وبوسع المشرع أن يغير في هذا المصرف ما شاء أو يوجهه كيفما شاء ، دون أن تتاثر طبيعة المبلغ ذاته من ناهية كسونه رسما من الرسوم وففسلا عن ذلك غان المشرع قد غرق في القسانون سلف الذكر بين رسوم الارشاد وبين التعويضات والمكانات التي تؤدي للمرشدين وهذه المفايرة في التسبية في القانون ذاته تفيسد أن المشرع تصد صراحة اعتبار مقابل الارشاد رسما ومن ثم غانه يدخل في نطساق الرسوم التي يشملها الاعفاء المنصوص عليها في المادة الاولى من القانون رتم ١٤٠٧ سنة ١٩٥٧ .

وبن حيث أن التانون رقم إا لسنة ١٩٦٩ في شسأن رسسوم المواني والمناثر والارصفة والستايل غرض رسوما بعينة على السفن التي ترسو في بيناء الاسكندرية وعلى السفن التي ترسسو على الارسسفة والستايل ، كما غرض رسم بنائر ورسم ترخيص في السفر . . . الخ ، ولا شك في أن هذه جبيعها رسوما بالمغنى الفني لهذا التعبير .

ومن حيث أنه في ضوء ما تقدم غان سسفن الاتحاد السسسونيتي تعفى من الرسوم المقررة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٥ والقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ والقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٩ عند نظها محسدات التسسليح المتعاقد عليها مع حكسومة الاتحاد السوفيتي . وهذا الاعفاء تطبيق مباشر لنص المادة الاولى مسن المتانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٧ وليس استفادا الى ما تضمنته العقدود المبرمة في هذا الشأن من أن الاتحاد السوفيتي لا يتحمل أية محسساريف

آو رسوم في بيناء الاسكندرية ، وبن ثم فان الالتزام بالرسوم المفكسورية يسقط كلية طبقا لنص القانون بها لا يجوز بمه القول بانتقال عيثه الرو وزارة الحربية تنفيذا لمقتضى الشرط الوارد في تلك المقود .

ولا يغير من هذا النتيجة ما ذكرته الهيئة من أن الاعفاء المتكسوير يؤثر على ابراداتها 6 غذلك اعتبار لا ينهض لمعارضة النص الصريح طابي الاعفاء ولا يصلح سندا لمخالفته .

لهذا انتهى رأى الجيمية المهوبية الى أن سفن الاتحاد السوقيقي؛
التجارية تعلى من الرسوم المتررة بكل بن العانون رتم ٩ لسسنة ع٣٤٥
والعانون رتم ١١ لسنة ١٩٦٩ منى كانت هذه الرسوم قد أسستحق عليها بسبب تثنيذ المقود المبرية بين الجمهورية العربية المتحدة والانتطاد السويتي لاغراض السليم .

(بلت ۲۲/۲/۱۹۶۲ _ جلسة ۲۲/۲/۱۹۷۱) ٠

أَلْفِرع التأسيع رسم نظيافة علية

قاعسدة رقسم (١٦٣)

رسم النظافة الصابة القررة على شافلى المقارات المنيسة عليه التقارات المنيسة عليه التقارات المنيسة المستقلة على المسالح المكومية ومنها مصلحة الضرائب عدم التزام ما المقارات الزجرة للمصالح المكومية بتحصيل هذا الرسم من المسالح المستاجرة او بلدائه نيسابة عنها .

ملخص الفتسوى:

ان المادة الثابنة من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ في شــان النظالية اللعلبة تنص على انه « يجوز للبجالس المحلية مرض رسم اجبارى يؤديه شاغلو العقارات المبنية بها لا يجاوز ٢٪ من القيمة الايجارية ، وتخصص حصيلة هذا الرسم لشئون النظافة العابة .

وينشأ في كل مجلس محلى يغرض غيه الرسم صندوق للنظافة تودع عيه حصيلة هذا الرسم وحصيلة التصلح المنصوص عليه في الفترة الثالثة من المادة التاسمة وكذلك الاعتهادات التي تدرج في ميزانيسة المجلس للصرف منها على إعبال النظافة » .

ونص في مادته الاولى على أن « يفرض على شاغلى العقارات المبنية الواقعة في حدود محافظة الاسكندرية رسم اجباري قدره ٢ ٪ من القيبة "الايجارية السنوية لهذه المبانى ويعنى من اداء هـذا الرسم شـاغلو. المقارات المهاة من الضريبة المبينة طبقا للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٤ .

وتنص المادة الثالثة على انه « على ملاك العتسارات أو المنتمين بها تحصيل هذا الرسم من شاغليها شهريا وأداؤه في المواعيسد المحددة لاداء الضريبة على العقارات المنية » .

وبن حيث أن مفاد هذه النصوص أن رسم النظافة العابة المشار اليه وان كان مخصصا لفرض بعين (شئون النظافة العابة) وانه يسرى على جبيع المستاجرين أيا كانت صفاتهم وأن هـذا الرسم بحسبانه قـد النصرية المباشرة المروضة على المستاجرين والاحسل في الخمسوع الفرية المباشرائب والرسوم هو المساواة بين الامراد واشخاص القانون المرائب والرسوم هو المساواة بين الامراد واشخاص القانون الماليات تعين في نشاطهم الواتمة المنشئة للفريبة ، الا أنه اذا كان الماليات العام الدولة أو خدية عامة وميزانيته هي جسرة بسن. الميزانية العابة للدولة أو محتة بها غانه لا تخمع للفرائب والرمسوم واذ كانت الماليات الحكومية لا تقضع لهذا الرسم غان بالكي المقسارات المساح الحكومية لا يقع عليهم التزام بتحصسيلها بن هـقه المساح الحكومية لا يقع عليهم التزام بتحصسيلها بن هـقه المساح الحكومية لا يقع عليهم التزام بتحصسيلها بن هـقه المساح الحكومية لا يقع عليهم التزام بتحصسيلها بن هـقه المساح الحكومية لا يقع عليهم التزام بتحصسيلها بن هـقه المساح الدائها نيابة منها ،

لهذا انتهى رأى الجمعية المعومية الى أن رسم النظامة المسامة المقرر على شساغلى المقارات المبنية طبقا للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ لا يستحق على المسالح الحكومية ومنها مصلحة الشرائب .

وان ملك العقارات المؤجرة المصالح الحكومية غير مكلف بتحصيله، من المصالح المستأجرة أو بادائه نيابة عنها .

(نتوی رقم ۹۹۱ ــ فی ۱۹۹۹/۰/۲۷)

رسوب وظيفى وتصحيح اوضاع الماملين

الفصل الأول : نطاق سريان قانون تصحيح اوضاع المسابلين رقسم ١١. اسنة ١٩٧٥ وبناط الافادة بن أهكابه

الفصل الثاني : ووهل دراسي

الفرع الأول : تقسيم المؤهلات الى عالية وغوق المتوسة

اولا ـــ وؤهل عال

ثانيا ... مؤهل فوق المتوسط

ثالثا ــ وقعل متوسط

الفرع الثاني : بعض المؤهلات الدراسية

اولا ــ الماجســتي

ثانيا ... دباوم الدراسات العليا في الادارة العابة

ثالثا ــ دبلوم الدراسات العليا في الاهصاء

رابعا ... دباوم الدراسات العليا في الاهصاء

خابسا _ دبلوم الفنون التطبيقية

سادسا ... دباوم الهندسة التطبيقية المليا غي المسبوق بشبهادة الثانوية (القسم الثانى او القسم الخاص)

سابعا ... شهادة الثانوية العامة (التوجيهية)

ثابنا ... شهادة الإعدادية الفنية ،

تاسما _ شهادة الإعدادية الزراعية ،

عاشرا _ الشهادة الابتدائية للصناعات .

هادى عشى ... شهادة اتبام الدراسة الابتدائية الراقية .

نانى عشر ... شهادة مدرسة التربية النسوية غير المسبوقة

بشــهادة الابتدائية القديمة او ما يمادلها •

ثالث عشر ... شهادة فلاهة البساتين والحدائق •

النصل الثالث : الجداول •

المُرع الأول : ماهية الجداول بصفة عابة •

الفرع الثاني : مناط تطبيق الجداول •

الفرع الثالث: تحديد تاريخ توافر شروط تطبيق الجداول •

الفرع الرابع: تطبيق الجدول الثالث ،

الفرع الغامس: تطبيق أكثر من جدول •

اولا : تطبيق الجدواين الاول والثاني .

ثانيا: تطبيق الجدولين الثالث والخامس .

ثالثا : التنقل بين المدولين الثاني والمدول الاول وبين الرابع والثاني .

الفرع السادس : تطبيق جدول غير الجدول الواجب التطبيق .

القصل الرابع : المند

الفرع الأول : شروط حساب مدد الخدمة السابقة في المدة التكلية .

الِمُرع الثاني : كيفية حساب مند الخدمة الكلية .

الفرع الثالث : حساب مند الخدمة السابقة بالمن الحرة •

الفرع الرابع: هساب مند الخدمة السابقة المقدساة في المشروعات التي تؤول للدولة .

الفرع الأفامس: حساب مدة الخدمة السابقة باللجنــة العليا لشـــنون مهجرى فلسطين .

الفرع السادس: حساب التجنيد في المدة الكلية الشترطة للترقية .

الفرع السابع: عدم جواز حساب مدد الميل بالجيش البريطاني ضمن مدد الفدية الكلية .

الفرع الثامن : لا يجوز اضافة مدة عمل سابقة الى اقدميــة الفِلــة الفِلــة المفادة عن عنه التمين .

الفرع الماشر : طلب حساب مدة الخدمة السابقة .

الفرع الحادي عشر: اضافة مدة الى المدة المسترطة للترقية •

الفرع الثاني عشر: تخفيض المدد الكلية ،

الغرع الثالث عشر: انقاص مدد الضحمة الكليـة الحصـول على الدكتوراة أو المجستي .

الفرع الرابع عشر : انقاص المدد الكلية المُسترطة الترقية بالنسبة المبيب المنوغ .

الفصل الخابس: الترقيـة ،

الفرع الأول: من استوفى مدد الخدمة الكلية يعتبر مرقى الى الفقــة المقابلة لجموع تلك المدد فى ذات الجموعة الوظيفيــة التي ينتمى المهــا .

الفرع الثانى : تحديد تاريخ معين الترقية أن يختلف حكمــه عن المدة اللازمة للترقية ذاتها .

الفرع الثالث : حظر الترقية الى اكثر من فتتين ماليتين هـــــلال الســـــنة الواهــــــــــة • الفرع الرابع: اثر موانع الترقية •

الفرع الخابس: مدى جواز سحب الترقية الباطلة دون التقيد بميعاد

النصل السادس: الزميـــل ،

الفرع الأول: شروط الزميل •

اقارع الثانى : يشبل الزميل من يحمسل على ذات المسؤهل من دعمسة سسابقة .

الأفرع الثالث : ليس بلازم التطابق بين المؤهل .

الفرع الرابع: مفهوم الزميل في ضوء القانون ٨٦ لسنة ١٩٧٣ يمثل مبدا علما ولكن فيس ثمة ما يمنع من أن يخرج القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على ذلك البدا .

الفرع الخامس: المعينون باقدمية اعتبارية قررها القانون لا يتحقى في شانهم معنى الزميل •

الفرع السادس: تتنفى صفة الزميل عبن عين نتيجة لسابقة عامة ، الفرع السابع: لا تحل المحكبة معل الدعى في التقصى عن الزميل الراد المساواة به ،

الفصل السابع: اقديـــة

الفصل الثابن: آثار مالية .

الفرع الأول: تدرج المرتب على اثر الترقية .

الفرع الثاني : علاوة بسبب الترقية .

الفرع الثالث : فروق مترتبة على الترقيسة .

الغصل الناسع: الصبية والاشراقات ومساعدو الصناع .

الفصل العاشر: اختيار التسوية ...

الفصل الحادي عشر: القطاع الملم .

الفصل الثاني عشر: مسائل علمة ومنتوعة .

الفرع الأول : عدم انطباق نظام تسعير الشهادات بعد اعتباد جداول. التوصيف والتقيم .

الفرع الثاني : تصحيح تسويات القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ لتكون مطابقة لحكم المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لســنة ١٩٥٧

الفرع الثالث : سحب التسويات التي أجريت طبقاً للقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ يستنبع املاة تسوية الحالة بالتطبيــــق. القانونين رقبي ١٠ و ١١ لسنة ١٩٧٥ -

الفرع الرابع: التصديلات وفقا لحسكم القسادون رقم ١١ السسنة ١٩٥٥ لا تؤثر في اعلقة غلاء المعيشة التي ربطت على اساس ربط غلة العامل الوظيفية في أول ديسمبر ١٩٧٤ ٠

الفرع الخابس: وضع المابلين القين افسوا في بعثسات تدريبيسة ألى الخارج على الدرجة السابعة الفقة كالحاصساين على دبارم الفنون والصناعات •

الفرع السادس: تطبيق القانون رقم ۱۱ أسفة ۱۹۷۰ على المالمين بالاتماد التماوني الزراعي المركزي وفروعه والاتحادات الإنجابيية بوزارة الزراعة ووحدات القطاع الزراعي •

الفرع السابع : الققلون رقم ٢٨ السنة ١٩٧٧ بشسان ترقية قدادى. المايلين ثم يلغ بصدور القلون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ • الفرع الثامن: قرارات الرسوب الوظيفي الصادرة من وزارة الخزانة منذ عام ١٩٦٨ استنفدت اغراضها بالنسبة المساملين

الذين استوفوا الناك شروط تطبيقها •

الفرع التاسع: احكام الآثانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ هي الأصل المام الذي يرجع الله في عالة عدم وجود نص في القانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ •

القرم الماشي : اخفاء المصول على وقول دراسي .

الفرع الدادي عشر : عدم جواز الطعن على القرارات الادارية السابقة .

المصل الأول

نطاق سریان قانون تصحیح اوضاع العاملین رقم ۱۱ لسنة ۱۹۷۶ وبنافل الافادة من احکلیه

قاعــدة رقــم (١٦٤)

: 12 41

قاتون تصحيح اوضاع المايلين المسنيين بالسدولة والقطاع المسام المسادر بالقسانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ لا يخاطب سوى المسامين من شاغلى الفئة الثالثة وما دونها الموجودين في الشدية معلا عند نفسائه في الإقديمة الماسسوية في الإقديمة الماسسوية في الإقديمة الماسسوية الماسسوية المحمدة بالمساون سائف الذكر والذي تعبر جزءا لا يتجزا من احكامه تضينت بيانا بالفئات التي يمكن الترقية المها وجملت الثالثة الثانية المنافية المائنية المهارية المها ومعملت الثالثة وذلك بمقتضى المسافلي الشاسة الثالثة وذلك بمقتضى المسكم المفلص الوارد بالمادة ١٧ من القسانون.

ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من القانون رقم 11 لسنة 1170 بامسمدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنين بالدولة والقطاع العسام تنص على أنه « تسرى أحكام القانون المرافق على :

 (1) العالمين الخاشمين لاحكام نظام العالمين الدنيين بالدولة والصادر بالقانون رقم ٨٥ اسنة ١٩٧١ ٠ (ب) المابلين الخاضعين لنظام العابلين بالتطاع العام المادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ لميا مدا أحكام المادة (١) و (٣) سن العانون المرافق » .

وتنص المادة الخامسة من ذات القانون على أن « تعتبر الجداول المحتة بالتانون المرافق جزءا لا يتجزأ من هذا التانون .

وتسرى نيها لم يرد نيه نص في القانون المرافق أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ أو أحكام القانون رقم ٢١ لسسنة ١٩٧١ الشسار اللها حسب الأحوال » .

وتقرر المادة التلسمة بنه على أن « ينشر هذا القسانون في الجريدة الرسمية ويميل به اعتبارا بن ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ » .

وتنس المادة 10 من قانون تصحيح أوضاع العالمين المستنيين بالدولة والتطاع العام على أن « يعتبر من أبضى أو يبضى من العسالمين الموجودين بالخدمة احدى المدد الكلية المحددة بالجداول المرفقسة مرقى في ننس مجهوعته الوظنفية وذلك اعتبارا من أول الشسسهر التسالى الاستكيال هذه الدة .

ماذا كان العابل قد رقى عملا في تاريخ لاحق على التاريخ المسنكور ترجع اقديته في الفئة المرقى اليها الى هذا التاريخ » .

كبا تنص المادة ١٧ منه على أن « يرقى اعتبارا من البوم الأخير السنة الملية ١٩٧٥ العساملون من همسلة المولات العليا ونوق المتوسطة والمتوسطة من الفئة (١٨٤ - ١٤٤٠) الذين تتوافر فيهم في هذا التاريخ الشروط الاتنة (١٨٠ - ١٤٤٠) الذين تتوافر فيهم في هذا التاريخ الشروط الاتنة : » .

ومن حيث أنه يبين من الرجوع لجداول مسدد المسلمة الكليسة المحسوبة في الاندمية الملحقة بالقانون مسالف الذكر والتي تعتبر جزءا لا يحكله أنها تضمنت بياتات بالفئسات الوظيفيسة التي يمكن

الترقية اليها طبقا للشروط والاوضاع التى تسررها وجعلت الفئسة الثالثة (١٩٤٨ - ١٤٤٠) اعلى فئة يمكن الترقية اليها وفضا للمسدد الواردة بها ، كما تضمن القانون حكيا خاصا بالترقية اللئلة الثائية الثانية الثانية المستوفوا الشروط (١٨٤٠ - ١٤٤٠) من بين شاغلى النئة الثالثة أذا استسوفوا الشروط والاوضاع والمدد المنصوص عليها بالمادة ١٧ منه مها يؤدى الى القسول بأن هذا القانون لا يخاطب سوى العالمين بن شاغلى المنة الثالثية الثالثية الثالثية الثالثية الثالثية أن الاحكام التي جاء بها هذا القانون لم يرد بها المشرع ارساء تواصد دائمة في شأن ترقيات العسابلين وحساب بدد خديتهم بل هي احكام مسسر التشريع لمواجعها وبن ثم مان الصالح التشريع لما التناون لا تسرى مسسسر التشريع لمواجعها وبن ثم مان الصاكم هذا القسانون لا تسرى وبناها كون العالم وقت العمل باحكامه والاوضاع التي قسرها يون العالم وقت العمل باحكامه في ١٩٧١/١٢/١٣ من شسساغلى وبنها كون العالم وبونها > اذا كان العالم في هذا التريخ بن شسساغلى النئة الثائية أو با يونها > اذا كان العالم في هذا التريخ بن شسساغلى النئة الثانية أو با يونها > اذا كان العالم في هذا التاريخ بن شسساغلى النئة الثانية أو با يونها > اذا كان العالم في هذا التاريخ بن شسساغلى النئة الثانية أو با يونها > اذا كان العالم في هذا التاريخ بن شسساغلى النئة الثانية ألثانية ألثانية الثانية و با يونها > اذا كان العالم في هذا التاريخ بن شساغلى النئة الثانية المنابة بخرج بن عداد المخاطبين باحكامه .

ومن حيث أنه يبين من استقراء الاوراق أن العامل المعروض حالته كان يشغل الفئة الثانية (١٩٤٠/٨٧٦) في ١٩٧٣/١٢/٣١ قبسل العمل بلحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه فانه يخرج من عسداد المضاطبين بلحكامه وتكون التسوية التي أجريت له بارجاع أقسديته في الفئة التالمات العراد المعروب العرب بالعسلاوات طبقيا لاحسكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ غير تأتية على أساس من القيانون ويتمين صحبها دون التقيد بالمواعيد المقررة اسحب القرارات الادارية .

من أجل ذلك أنتهى رأى الجمعية العمومية ألى عدم خضوع العالمين الشاغلين للفئة الثانية وقت العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لاحكام هذا القانون ومن ثم غان العامل المعروضة حالته لا يسلستفيد من أحكام القانون المسار اليه .

قاعسدة رقسم (١٦٥)

: 12-41

بنساط الافادة من احكام فاتون تصحيح اوضاع المسلمين التغيين بالدولة والقطاع الصام رقم ١١ لسسنة ١٩٧٥ وتعديلاته أن يكون العامل موجودا في الفسدية في تاريخ العصل به في ١٩٧٤/١٢/٣١ — مد العمل باعسكام الفصلين الثالث والرابع منه حتى ١٩٧٤/١٢/٣١ بالقانونين رقمي ٢٣ لمسنة ١٩٧٧ و٢٣ لسنة ١٩٧٨ — لا يخل بهذا الاصل القرر — تشار هذا التصديل قاصرة على العسلمين المسوودين بالفدمة في اعتبارا من التساريخ المشار اليه — الذي العسم العمريع على العمل باحكامها المبن تعيينا مبتدا بعد المسل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ من احكامه ،

ملخص القنوي:

من حيث أنه بيين من استعراض نصوص التانون رتم ١١ اسنة ١٩٧٥ باصدار قانون تصحيح أوضاع العالمين المدنين بالدولة والتطلعا العالم أنه يشارط لإنطباق احكام التانون المشار اليه على العالم أن يكون في الخدمة في تاريخ العمل بالقانون المنكور في ١٩٧١/١٢/٣١ ، ولا يتسدح في ذلك صدور القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ بعد العسل باحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون رقم ١١ لسنية ١٩٧٥ والجداول الملحقة به حتى ١٩٧١/١٢/٣١ سنم مد العمل بها مرة آخرى بالتسانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٨ في الخدمة في تاريخ العمل بالمسلك المقرر وهاو فمرورة وهاود العالم في الخدمة في تاريخ العمل بالتانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ حتى ١٩٧٤/١٢/٣١ بدليل ما نص عليه كل من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٥ من العمل باحكامها أعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ويقتصر أعبال اثر التعمل بالنسبة للعالمين الموجودين بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ .

ومن عنيث أنه في الحالة المغروضة عاتمه ولئن كان القابل/.....

هوجودا بخدمة وزارة الذاخلية في تاريخ المهيل بالقيانون رقسنم 11

لمسنة ١٧٥ الا أن خدمته بها انتهت بالاستقالة والتحق بمهيل خيفيد
بخدمة الشركة المحرية لامهيل النقيل البندأ البخرى من ظريق العيين المبتدأ

في ١٩٧٧/١١/٢٥ اي بعد المهل بالقيانون رقم ١١ السنة ١٩٧٥ ومن الم

أصبح في مركز قانوني جديد منبت المسلة بمركزه السيابق بوزارة

الداخلية الا يستصحب في وظيفته المجديد بالشركة مركزه النبابي بوزارة

الداخلية وبالتالي لا تنطبق أحكام القانون رقم ١٩٧٥ وتضايلاته على مدتن

تجنيدة وخدية السيابقة بوزارة الداخلية ولا يجوز خسابهها ونقسيا

ومن خيث أنه في ضوء يا تقدم انتهى رأى الجمعية المهونية الى عدم المادة/..... من أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المسلمان بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٧ .

(بك ١٩٧٩/٨٧٤ - جلسة ٢١/٢/١١٩١)

قاعسدة رقسم (١٦٦)

: 13-41

عدم جسواز أغادة المالمان المعينين بمكافات تسساملة وقت الممل بالقانون رقم ۱۱ لسسفة د۱۹۷ في ۱۹۷۶/۱۲/۳۱ من اهسكام ذلك القسانون سسواء ما تعلق رنها بالترقيات او بتسوية هملة المؤهسات.

ملخص الفتوى :

أن المادة الثانية من مواد اصدار القانون المشار اليه منعت المساس بالتقييم المالى للمسهادات الدراسية وتضيض الفئسة المالية للعامل وقت تشر القانون نتيجة لتطبيق احكامه ، وأن المسادة السادمسة من مواذ الإصدار تنص على أنه : « بالنسبة المعاملين الخاشمين الاحكسام نظام

(n FY = 3 FT)

العابلين المدنيين بالدوب اتصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تستخدم الفئات الخالية بحالتها في الموازنة للترقيسة عليها بالتطبيق لاحسكام القانون المرافق . . . وفيها عدا الفئات الخالية المنصوص عليها في الفقرة السابقة تعتبر الفئات التي تتم الترقية اليها تطبيقا لاحكام القانون المرافق منشأة بمضة شخصية . . . » .

وتنص الماذة التاسعة على أن : « ينشر هذا التسانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من ٣١ ديسمبر سفة ١٩٧٤ » . وقد تضمن هذا القانون في الفصل الاول بالمواد بن (١) الى (٤) احكاما دائمة خامسة جالتعيين في الوظائف ، كما تضمن في الفصل الثاني احكاما دائمة خاصـــة بتقييم المؤهلات في المواد (٥) و(٦) و(٧) واحكاما أخرى مؤمَّتة خاسسة جالتسويات في المواد من (A) الى (١٤) تنعلق بتطبيق القسوانين ارقسام ٧١ لسمنة ١٩٧٤ بشأن تسوية حالات خريجي مدارس الكتاب المسكري و٧٢ لسنة ١٩٧٤ بتقييم الشهادات العسكرية نوق المتوسطة والمتوسطة ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة بعض العاملين من حملة المـــؤهلات الدراسية وه ٣ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة ونصت المادة الثامنة من هذا النصل على أن : « يعتبر حبلة المؤهسلات المنصوص عليها في المادة السابقة الموجسودة في الخدمة في تاريخ نشير هذا التانون في الفئة المتررة لمؤهلهم الدراسي أو في الدرجة المساطة الها وذلك اعتبارا من تاريخ التعيين أو من تاريخ الحصول على المؤهل اليهما أترب مع مراعاة تاريسخ ترشسيح زملائهم في التخرج طبقا للقواعد المقررة في القوانين المنظمة لتعيين الخريجين من حملة المؤهلات الدراسية مع مراعاة الاقدمية الافتراضية المقررة . وتدرج مرتبسات من تسسوي حالتهم طبقا للفترة المسابقة من الموجودين في الفئة المقسررة لمؤهلهم الدراسي بمنحهم الملاوات القائونية المقررة . . » . أما النصل الثالث من ذلك القانون مقد تضمنت أحكاما مؤقنة بالترقيات الحتمية تضمنته المواد (١٥) و(١٦) و(١٧) ، ونصت المادة «١٥» على أن : « يعتبر مـن أمضى أو يبضى من العاملين الموجودين بالخدمة احدى المدد الكليـــة المصددة بالجداول المرغقة مرتى في نفس مجموعته الوظيفيسة وذلك أعتبارا من أول الشهر التالي لاستكمال هذه المدة . ماذا كان العابل قد رقى معلا فى تاريخ لاحسق على التاريخ المذكور ترجع التدبيته فى الفئة المرتى اليهسا الى هسذا التاريخ . » . . وفى الفسسل الرابع من القانون وضع المشرع فى المواد من (١٨) الى (٣٧) قواعسسد حسساب مدة الخدمة الكلية المشسترطة للترقيسة الى المفات الاعلى وفقا للجداول المرفقة بالقسانون ، والتى خصص المشرع كلا منها لطسسائلة من العالمين بحسب الفئة القررة لبداية التعين .

ويبين مما تقدم أن المشرع اعتد في القسانون رقم 11 السسسنة 190 منافتيم الملى للشسهادات الدراسية وبالفئة التي يشغلها العامل وقت نشر القانون غينع المساس بهما ، واعتد بالحالة التي يكون عليها العامل في الازرام المريخ العمل به كأساس لتطبيق احكامه ، وخصص الفئات الهالية الخالية في الموازنة للترقيسة التي أوجبها ، ولم ينشيء فلسلت المالية الا لمواجهسة تلك الترقيسات الحتيبة التي تضمنهسا المصل الثالث من القسانون وذلك بصفة شخصية . وتنساول التعيين بأحكام عسامة دائمة علم تشسل اي حكم وقتي من شائه تغيير أوضاع العاملين القائيسة وعندما تنسلول تقييم المؤهلات وضمع لها تعساريفا دائمة وبدايات تعيين محددة أما التسسويات المؤهلات وضمع لها تعساريفا دائمة وبدايات تعيين محددة أما التسسويات المؤهلات وضمع لها تعدل احكام بعض القسوانين المراد المشرع التوسم في تطبيقها أو تعديل احكامها .

وفيها يتملق بالتسوية التي قررتها المادة الثامنة المنها أوجبت وضح الموجودين بالخدمة من حملة المؤهلات الدراسية وقت نشر القانون على الفئات المقررة لمؤهلاتهم على أن تدرج مرتبات من كان يشخل منهم تلك الفئة قبل النسوية بهؤهل ادنى بالعلاوات القانونية المقررة بغير تأجيل ٤ الامر الذي يدل على أن المشرع تصدد بذلك الحسكم حاملى المؤهسلات الشاغلين لفئسات أقل من تلك المقررة للمؤهلات الأعلى الحاصلين عليها أو الشساغلين للفئسات المقررة المؤهلات الأعلى بحوجب مؤهلات الذي منها ، وبذلك لم تتضمن تلك المادة حكما من مقتضاه وضع من لم يشسقل عئة ماليسة عليه المؤسساء المات مالية المواجهة ما الوضع على المية المواجهة المؤسساء المنات مالية المواجهة

الما بالنسبة الى الترقيات الحتبية التى تضمنها القانون مانه أوجب

أجراءها في ذات المجموعة الوظيئية التي يشعقها العابل ، الامر السذي يقطع في الدلالة على وجوب شغل العابل لغشة مليسة حتى يصح القوله بتنسابه لاحدى المجموعات الوظيئية ، وإذا كان المشرع قد أوجب في القاترة (د) بن المادة (١٠) بن القاتون ترقية العابل المعين بمؤهل متوسطة ثم جصل على مؤهل عالى قبل نشر التانون بمجموعة الوظائف المتوسطة الطبقا للجدول الثاني حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالى ، ثم بمجموعة الوظائف الإعتداد بالمجموعة الوظائفة عند تطبيقه وهو ما يدل على وجسوب شغل عئة بالذة للامادة منه .

كيا أن المشرع ربط حساب المند الكلية المسترطة لاجراء الترقيات المحتمية بالفئات المسيلية ولم يعتد يتلك المدد في تصديد فئة بداية تعين المسابل ، ولم يرتب عليها تغييرا في بداية مدة خدمته ، وأنها اكتفى بحسابها مند الترقية ولم يضبها الى مدة خدمته الفعلية ، ومن ثم تمان حسابها لا يؤدى الى تغيير الوضع الذى دخل عليه المسابل في الخدمة لاول مرة .

ولما كان الامر كذلك وكانت نصوص القانون رقم 11 لسنة 1979 المصلة بالقانون رقم 27 لسنة 1970 المصلة بالقانون رقم 27 لسنة 1974 المصلة في الطباقيا على المعالمين الشاغلين لفئات مالية في المالا/١٢/١٤ تاريخ المصل به ، بائه يخرج عن نطاق المخاطبين باحكامه المالمين المبينين بيكايات شاملة في هذا التاريخ لحيلة المؤهلات أو ما كان خاصا بالترقيات الجنبية ، وذلك لان تغيير أوضاع هؤلاء المالمين بتسوية حسالاتهم على الساس وضعهم على نفات مالية يحتاج إلى أرادة صريحة قاطعة تقسررم والى اعتمادات مالية لانشاء الدرجات التي تواجه اعباء التطبيق وذلك الدرجات بين على عكم من احكامه ،

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع الى عسدم. اعادة المالمين المعنين بحكامات شاملة بن احكام القسسانون رقم ١١ لمسنة ١٩٧٥ المدل بالقانونين ٢٣ لسنة ١٩٧٧ و ٢٣ لسنة ١٩٧٨ .

(المله رقم ١٩٨٠/٣/٧٥ - جلسة ١٩٨٠/٣/١٩)

قاصدة رقم (۱۹۷)

المسطا:

نصوص القانون رقم 11 نسنة ١٩٧٧ قاطمة الدلالة على الطباقية على الطباقية على الطباقية على الطباقية على المادين المداون ا

ملخص الحسكم:

المادة الثانيسة من مواد امسدار التانون رقم 11 لمسنة 1940 بمصحيح اونسساع العالمين المدنيين بالدولة والقطاع العسام نمت على انه «لا يجوز أن يترتب على تطبيق احكسام القانون المرافق: 1 سد المسأس بالتعييم المالي للشمهادات الدراسية المدنية والمسكرية طبقا للتشريسات المسادرة تبل تاريخ نشر هذا القسانون بالم يكن تطبيق أحكله اغشل المعالم من المرتب المستحق في المعالم من المرتب المستحق في المرتب المستحق في المرتب المستحق في المدنين الحالمين الماليين بالدولة العسادر بالمسابلين الخاصدين لاحكام خطام العالمين المدنيين بالدولة العسادر بالمسابلين الخاصدين لاحكام خطام العالمين المدنيين بالدولة العسادر بالمسابلين الخاصدين لاحكام القانون المرافق وذلك اعتبارا من تاريخ بالتساق المالية المساور عليها المالية المساور عليها المسابقة تعتبر الفئات التي تتم الترتبة اليها تطبيقا لاحكام التانون المرافق منشاة بصفة شخصية وتلفى هذه الفشات عند خلوها التانون المرافق منشاة بصفة شخصية وتلفى هذه الفشات عند خلوها من شصت المادة التاسسمة على أن « ينشر هذا القسانون في الجزيدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من ٢١ من ديسمبر مسنة ١٩٧٤ » .

ومن حيث أنه يتفسع من أحكام القسانون المذكور أنه تناول بالتنظيم في المصسل الاول منه في المواد من 1 الى ٤ أحكاما دائمة خاصة بالتميين في الوطائف وأوضح الاسمس التي يتم بمتتضاها هذا التعيين كما تنساول ق الفصل النائي في الراد ٥ و ٦ و ٧ أحكاما دائمة خاصـة بتقييم المؤهلات. الدراسية المختلفة وفي الواد من ٨ الى ١٤ احكاما أخرى مؤقتسة خاصة. بالتسويات ونصت المادة ٨ على أن « يعتبر حبلة المؤهلات الطيا وحبلة. المؤهلات المنصوص عليها في المادة السابقة الموجودون في الخصدمة في قاريخ نشر هذا القانون في الفئة المقررة الؤهلهم الدراسي أو في الدرجــة المعادلة لها وذلك اعتبارا من تاريخ التميين أو من تاريخ الحصول على المؤهل ايهما اترب مع مراعاة تاريسخ ترشيح زملائهم في التخرج طبقا للقواعد المقررة في القوانين المنظمسة لتعيين الخريجين من حملة المؤهلات الدراسية مع مراعاة الاقدمية الافتراضية المتررة وتدرج مرتبات مسن تمسوى حالاتهم طبقا للفقرة السسابعة من المحوجودين في الفئسة المقسررة وتدرج مرتبات من تسموى حالاتهم طبقا للفقرة السابعة من المسوجودين في النئسة المقررة لمؤهلهم الدراسي بمنحهم العلاوات القانونيسة المقررة » . أما الغميل الثالث غتد تنباول أحكاما مؤقتة خاصة بالترقيات المتبينة المتظهتها المواد ١٥ و١٦ و١٧ ونصت المادة ١٥ على أن يعتبر من أمضى أو يهضى من العاملين الموجودين بالخدمة أحدى المدد الكلية المحددة بالجداول المرمقة في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتبارا من أول الشهر النالي الاستكبال هذه المدة غاذا كان المامل قد رقى معلا في تاريخ لاهمي على التاريخ المذكور ترجيع اقدميته في النئة المرتى اليها الى هذا التاريخ . ثم وضبع المشرع في الفمسل الرابع في المواد من ١٨ الى ٢٢ تواعسد حسساب مدد الحدمة الكلية المسترطة للترقية الى الفثات الاعلى وفقسا للجداول المرانقة للقانون والتي خصص كلا منها لطائفة من المأملين بحسب الفئسة القررة لبداية التعيين .

ومن حيث أنه يتضع من جماع تلك النصوص أن المشرع كما اعتد بالتغييم المسالى للشهادات الدراسية نقد اعتد أيضا وعلى وجمه الخصوص بالفئة المسالية التي يشغلهما العلمل وقت نشر هذا القانون أق منع المساس بهده الفئة واعتد بالصمالة التي كان عليها العامل في

٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ وهو تاريخ العبل بالقانون كاسماس لتطبيق احكامه وخصص - على وجه صريح - الفئات المالية الحالية في الموازنة للترقيسات أوجبها ولم ينشىء مئسات مالية الا لمواجهة الترقيات الحتبية التي تضمنها الفصل الثالث من التانون وذلك بصفة تلخصية وكذلك غانه يتضح من استعراض أحكام هذا القانون انه تناول التعيين بأحسكام دائمة عامة لم يشسمل أي منها حكما وتتيسا من شسأنه تغيير أوضاع العابلين القائبة وتت نفاذه وعندما تناول تتبيم المؤهالات وضع تعماريف دائمسة وبدايات تعيين محددة ما التسويات المؤتتسة فقد اعبلها وفقا لاحكام بعض القوانين التي اراد المشرع التوسع في تطبيتهسا أو تعديل أحكامها - وفيما يتعلق بالتسوية التي قدرتها المادة ٨ سالفة الذكر فقد اوجبت وضع الموجودين في الخدبة من حسلة المؤهلات الدراسية وقت نشر القسانون في النئات المقررة لمؤهلاتهم على أن تدرج مرتبات من يشهف منهم تلك الفئة قبل التسموية بالعلاوات القسانونية المقدرة بغير تأجيل الامر الذي يدل على أن المشرع قصد بهذه المادة حاملي المؤهلات الشاغلين لفئات أتل من تلك المتررة لمؤهسلاتهم المادة حابلي المؤهلات الشاغلين لغثات أقل بن تلك المقررة لمؤهالاتهم وعلى هذا لم تتضبن تلك المادة من قريب أو بعيد حكما من مقتصلا وضع من يشغل مئة مالية في مئة ماليسة ولم تقرر الشساء مثات ماليسة اواجهة هذا الوضع - أما بالنسبة الى الترقيات الحتمية التي تضمنها التانون غانه أوجب اجراءها في ذأت المجهوعة الوظيفية التي يشغلها المامل وهذا الابر قاطع في الدلالة على وجوب شغل العامل لفئة مالية حتى يصح القول بانتسابه الى احدى المجموعات الوظيفية وحتى بتسفى بالتالي اجراء الترتية الحتبية التي انتظمها القانون ... وغنى عن البيان انه وان كان المشرع قد اوجب في الفقرة د من المدة ٢٠ مسن القسانون ترتبة المامل المعين بمؤهل متوسط ثم حصل على مؤهل هال تبل نشر هذا القانون بمجبوعة الوظائف المتوسطة طبقا للجدول الثاني المرافق للتسانون حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالى ثم بمجمسوعة

الوظائف الادارية طبقا للجدول الاول غان هذا الحكم يقتضى هو الاخر الاعتداد بالمجموعة الوظيفية عند تطبيقه وجو ما يدل على وجسوب شخل خنة جاليسة للاغادة بنه على وينسساف الى ذلك أن المشرع ربدا المدد الكلية المشترطة لاجراء الترقيات الجنيية بالغشات المالية ولم يعتد بتلك المحدث في تجديد غنة بداية تعيين العسامل ولم يرتب عليها تغييرا في بداية مسدة خديته وانما اكتفى بحسابها عند الترقية ولم يضبها الى مسدة خديته المقطية ومن ثم غان هسابها لا يؤدى الى تغيير الوضاح القانونى الذى عين بهتشاساه المالمل عند دخوله الخدية لاول مرة .

ومن حيث أنه لما كان الابر كذلك وكانت نصوص القانون رقسم 11 لمساخة 140 على نصو ما سلف قباطعة في دلالتها على انطباتها على المساخلين المشاخلين لفئسات مالية في داريخ الصل به في ٣١ من ديسمبر مساخل المعلمين باحكامه مساخل المعينون بيكاءة مساخلة في هذا التاريخ أذ لا ينبدون منيسا العينون عليهم سدواء ما كان متعلقا بنها بالتسويات المترة لعبلت المؤهات أو ما كان خاصا المترقة لتاك لان تغيير أوضاع هؤلاء المهليين بتسوية حالاتهم على أساس وضعهم في قنات مالية يضاح الى الموارة المتونية مريحة قاطعة تترره والى اعتبادات مالية لانشاء الدرجات المنية براجية إمام التوليق وهو أبر لم ينمى عليه القانون رقم 11 لسنة المناف المحالة أي أي حكم من أحكامه .

وبن حيث أنه لا يغير من النظر المتقدم بها استند اليه الحكم المطعون لهد في معرض سرعة حيثياته من تعسديل الهادة ؟ من القانون رقسم ١١ لسنة ١٩٧٥ ورقم ٢٣ لسنة ١٩٧٠ ورقم ٢٣ لسنة ١٩٧٠ ورقم ٢٣ لسنة ١٩٧٠ ورقم ٢٣ لسنة ١٩٧٠ من أجبحت تفصى على أن « يعمل بلحكام الفصلين الثالث والرابسيع من القانون الرافق والبدول الملحق به حتى تاريسخ ٣١ من ديسسببر مينة ١٩٨٨ نظال أن كلا من هذين القانونين المسلمين نص على أن يعمل به اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ومن ثم غلا يميد من أحكامها الا العسامل الذي يسرى عليه أصسلا القسانون رقسم ١١ لمسنة ١٩٧٥ وهو سكما سبق سالعال المين عملا في فئة مالية في ٣١ من ديسببر سنة ١٩٧٤ وهو .

ومن حيث أنه لما كانت المدعية لم تعين في غنة والية الا في ٢٦ من بونية ١٩٧٦ أي بعد التاريخ الذي حدده القانون رقم 11 لسسنة ١٩٧٥ الميندة ما المسنة ١٩٧٥ ومن ثم عائها لا تنيسد من الاحكام التي اتى بها الله واذ تفنى الحكام الملعون غيه بغير هسفا المنظر غانه يكون قد خلف القانون في تطبيته وتأويله ويفدو الطمن غيه تقلبه عكون قد خلف القانون في تطبيته وتأويله ويفدو الطمن شمكلا ولم الموسود على سبب يبرره مما يتعين معسه الحكم بتبول العلمن شمكلا المحافدة على سبب يبرره مما يتعين معسه الحكم بتبول العلمن ألمدودي والزام المدعية المحكم المطمون غيه وبرغض الدعوى والزام المدعية المحكم ولمات عالم ولمات عالم ولمات والزام المدعية المحكم ولمات والزام المدعية والدعمة والدعمة والدعمة المحكم ولمات والزام المدعية والذا والمناس والمحكم المطمون غيه وبرغض الدعوى والزام المدعية والدعمة المحكم المطمون فيه وبرغض الدعوى والزام المدعية والدعمة والمحكم المطمون فيه وبرغض الدعوى والزام المدعية والمحكم المحكم والمحكم والمحكم المحكم والمحكم وا

(طبعن رقم ٣٦٠) لسنة ٢٧ ق ــ جلسة ١١/١٢/١٢/١١ ١

قاعدة رقم (۱۹۸)

: 12-41

القانون رقم 1.1 لسنة ١٩٧٥ — المفاطبون باحكامه - العاملون الشساغلون لفضات مالية في ١٩٧٤/١٢/٣١ - يفرج عن نطاق المفاطبين باحسكامه العساملون المينون بمكافاة شاملة في هذا التاريخ لحملة المؤهلات أم كان خاصها المترفية .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة الاولى من مواد اصدار القسانون رقسم 11 المسنية 140 باصدار قاتون تصحيح اوضاع العالمين المسنين بالاولة والقطاع العام حددت المضاطبين باحسكامه في ١٩٧١/١٢/٢١ بتاريخ العبل به العبليين الخانسسين لاحكام نظام العالمين المنيين بالدولة المسانية مسن المساند بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وجاعت المادة الشسانية مسن مواد اعسدار القانون المشائل الدي ومنعت تخفيض الفئلة المسانية للجسامل ورتب نشر القانون نتيجة لنطبيق احكامه والمسادة المسادسة

من مواد الامسدار نصت على انه بالنمسبة للعاملين الخاضعين لاحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة المسادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تستخدم الفئات الحالية بحالتها في الموازنة للترقيدة عليها بالنطق الحكام القاتون المرافق . . . وفيها عدا الفئات الخالية المنصوص عليها في الفقرة السابقة تعتبر الفئسات التي تتم الترقية اليها تطبيقا لاحكسام التانون المرافق منشأة بصفته شخصية ... وتضبن التانون في الفصل الاول أهكام دائمة خامسة بالتعيين في الوظائف كما تضبن في الفصل الثاني أحسكاما دائمة خاصة بتقيم المؤهلات . ونصت المادة الثامنة على ان يعتبر حبلة المؤهلات المنصوص علبها في المادة السابعة الموجودة في الخدمة في تاريخ نشر هذا القانون في الفئة المتررة لمؤهلهم الدراسي او في الدرجة المعسادلة لها وذلك اعتبارا من تاريخ التعيين أو مسن تاريخ الحصول على المؤهل أيهما أقرب . . . وتدرج مرتبات مصن تسوى حالتهم طبقا للفترة السسابعة من الموجودين في الفثة المتررة لمؤهلهم الدراسي بهنجهم العلاوات القانونية المقررة . . . ونصت المادة ١٥ من القانون على انه « يعتبر من امضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة احدى المدد الكلية المحددة بالجداول المرغقبة مرقى في نفس. مجمسوعته الوظيفيــة وذلك اعتبارا من الشهر التالي لاستكمال هذه المحدة

ومن حيث أنه يبين مما تقسدم أن المشرع اعتبر في القسانون رقم 11 السنة ١٩٧٥ بالتقيم المالي للشميادات الدراسية وكذلك بالفئة التي يشغلها العالم وقت نشر القانون في ١٩٧٤/١٢/٣١ ومنع المساس بهما واعتسد بالمحلة التي يكون عليها العالم في ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العمل به كاساس المتطبق أحكامه وخصص الفئات الماليسة الخالية في الوازنة العالمة للترقية التي الوجبها ولم ينشيء مئات مالية الا لمواجهة تلك الترقيات التنيسة التي تضمنها الفصل الثالث من القانون وذلك بصغة شخصية وتنساول التعيين باحكام عامة دائمة . وفيها يتعلق بالقسويات التي قررتها المادة الثامنة غانها أوجبت وضع الموجودين بالخدمة من حملة المؤهلات الدراسية وقت نشر المقانون على النائات المتررة المؤهلةم على أن تدرج مرتبات من كان بشسغال

منهم تلك الفئة تبل التسوية بوؤهل ادنى بالعلاوات التانونية المتررة الأبر الذى يدل على أن المشرع قصد بذلك الصحكم حابلى المؤهلات الشحافلين لفئات المتحرة أقل من تلك المقررة للمؤهلات الأعلى الحاصلين عليها أو الشافلين للفئات المعررة الوهلاتهم الأعلى بسوجب، وهلات ادنى نيها ووليه علم تتضمن للائة الملاة مبلية علم عنه منه منه منه مائية وبالتالى لم تقرر استثناء غثلت مائية المجاهبة هذا الوضع و وكذلك بالنسبة الى الترقيات الصحية اللى تضمنها القانون عائه اوجب اجراءها في ذات المجموعة الوظيفية التى يشغلها المصال الأحسر الذي يتطع في الدلالة على وجوب شفل العالم لفئة مائية حتى يصبح بانتسابه.

ومن حيث أنه ولما كان الأمر كذلك وكانت نصوص التسانون رقم 11 السنة ١٩٧٧ والقساون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ والقساون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٧ والقساء رقم ١٩٣٠ لسنة ١٩٧٨ على انطباتها على العابلين الشساغلين لفئسات مالية في ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العبل به ، عانه يخرج من نطاقه المخاطبين بأحكامه العابلين المعينين بحكامة شالمة في هذا التاريخ لحبلة المؤهلات أو ما كان خاصا بالترقيات الحتبية .

ومن حيث أن المطعون ضده كان في ١٩٧٤/١٢/٣١ معينا بمكاناة شابلة فينصر عنه أحكام القانون رقم ١١ اسسنة ١٩٧٥ معددلا بالقانون. رقم ٢٣ اسنة ١٩٧٧ ويعتبر من غير المخاطبين بأحكامه .

(طعن رقم ١٦٥٤ لسنة ٢٨ ق ـ جلسة ١٦/١/١٩٨٤)

قاعدة رقم (١٦٩)

المِـــدا :

المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع الماملين المنتين بالدولة والقطاع العام قضت بتسوية حالة الماملين الذين يسرى في شائهم احكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ على النحو المين بتلك المادة - يتحدد نطاق الخاطبين بحكم هذه المادة بالعالمان الخاطبين باحكام القلون ورقم من لسنة ١٩٦٧ وهم العالمون الذين كانوا يشغلون درجات ادنى من الدرجات القررة الإهلانهم عند العمل بالقلون في ١٩٦٧/٨/٣١ والذين حديثهم مايته الثانية ، وكذا العالمون الداصلون على مؤهلات أعلى ولم تتم تصوية حالاتهم وفقا لهذه المؤهلات والذين حديثهم المادة الرابعة منه المعامل الذي شغل الدرجة المقررة الإهلام قبل ١٩٦٧/٨/٢١ تطبيقا لقواعد . قانونية اخرى يخرج من عداد المخاطبين بلحكام القانون رقم من لسنة ١٩٦٧ والمادة ١٤ من القانون رقم ١١ السنة ١٩١٧

ملخص القتسوي:

ان المادة (13) من القانون رقم 11 لسنة 1940 بتصحيح اوضاع المملين المدنيين بقدولة والقطاع الصام تنص على أن « تسسوى هالة المصامات النفيين بقدولة والقطاع الصام تنص على أن « تسسوى هالة المصامات تسوية هالات بعض المالمين بالدولة اعتبارا من تاريخ دخولهم بقدات هم المالمين بالدولة اعتبارا من تاريخ دخولهم المخدية أو حصولهم على المؤهل ايهها اقرب على اساس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم كرملائهم المعينين في التاريخ المذكور ، ويقضى التانون رقم ٣٥ لسسنة ١٩٦٧ المشار اليه في مادته الثانية بوضع الصابلين المواحث المروحت المالمين على مؤهلاتهم وققا المرسوم ١٤ من أغسطس عام ١٩٥٣ في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وققاء المسابل المرسوم ١٤ من أغسطس عام ١٩٥٣ في مادته المواجعة اعتبار اقديية هواء العالمين من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل أيهها أقرب مع سريان هذا الحكم على العالمين الذيب سبق حصولهم على الدرجات والفئات المقررة المؤهلاتهم على المالمين الذرجات والفئات المقررة المؤهلاتهم » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع أماد إلى التطبيق بهوجب المادة (18) من التانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ — التانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ — يمجال التطبيق ونطاق الأعمال الخاصة به ... بعد أن سقط حق المسابلين في الاستفادة من أحكامه بمتضى المادة (٨٧) من القانون رقم ٨٥ لسنة

المخاطبين باحكام المداهلين المدنيين بالدولة وبن ثم يتحدد نطاق. المخاطبين باحكام المددة ١٤ من القادن ١١ لسنة ١٩٧٥ - بالمسالمين الفنين كانوا يشسخلون درجات ادنى من الدرجات المتررة الإهلاتهم عنسد الدين كانوا يشسخلون درجات ادنى من الدرجات المتررة الإهلاتهم عنسد المبل بالقسانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ ق ١٩٦٧/٨٢١ والذين حددتهم بوهلات ادنى من آخر مؤهل حصلوا عليه في ذات التاريخ وان شسخلوا الدرجات المتررة له ، غهؤلاء ، واولئك يوضعون في الدرجات المساررة على المنافق المسالمين من تاريخ الحصول عليها او دخول الخدجة إيهما اترب ، وبالتالى عان من شغل الدرجة المقسررة الإهله قبسل ١٩٦٧/٨/٣١ تاريخ المسل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ تطبيقا القسانون ولا يستفيد من احسكامه يخرج من عداد المخاطبين بأحكام هذا القسانون ولا يستفيد من احسكامه ولذلك غلا ينطبق في شسأنه المادة (١٤) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٧ يسرى في شائهم التاتون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ .

ولما كان العابلون المعروضة حالتهم قد عوبلوا ببتتضى آخر وهل وهل حصلوا عليه ووضعوا على الدرجات المتررة له تبل العمل بأحكام القانون. رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ تفيذا للتواعد التانونية السارية قبل المسل بذلك. المقانون غانهم لا يفيدون من أحكابه ولا تطبق في شأنهم المادة (١٤) من. التانون رتم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

اما بالنسبة الى ما أجسرته جهة الادارة من تعديل أقدية هؤلاء العالمين في الدرجات المقررة بوقعالتهم بردها الى تاريخ آخر يوم من أيام الابتحان ، فان هذا التعديل وان كان قد أجرى بعد العمل بالقسانون ٣٥ لسنة ١٩٦٧ المصار اليه ، غير أنه يسستند في حقيقة الأمر الى تواعسد الملونية أخرى كانت سارية قبل العمل بذلك القانون والى ما استقر عليسه تضاء المحكمة الادارية العليا باعتبار تاريخ آخر أيام الابتحان الذي أداه الطلب بنجاح هو تاريخ الحصول على المؤهل وليس تاريخ اعلان النتيجة ولهذا غليس من شان ذلك التعديل أن يكسب العامل حقسا أخسر أو يدخله ضمن نطاق المخاطبين بأحكام القانون رقم ٣٥ اسنة ١٩٦٧ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية التسمى الفتسوى والتشريع الى عدم الحقية العالمين المعروضة حالتهم في الانمادة من الحائم القانون رقم ١٩ اسنة ١٩٧٥ . .

(لمف ۱۹۷۹/۱۲/۲۹ ـ جلسة ۱۹۷۹/۱۲/۲۹)

قاعسدة رقام (۱۷۰)

: المسسدا :

احكام الفصلين الثالث والرابع من قانون تصحيح اوضاع المالمين المدين بالتولة والقطاع العام الصادر بالقافون رقام ١١ لسانة ١٩٧٥ لا تسرى الا على العابلين الموجودين بالفنجة في ١٩٧٤/١٢/٣١ — عدم سريانها على من انتهت خدمته في تاريخ سابق على ذلك أو من يلتحق بها في وقت لاحق الساس ذلك أن المشرع لم يرم بهذه الاحكام أرساء قواعد دائمة في شان ترقيفت العابلين وحساب مند خدمتهم ومن ثم فهي احسكام وقتية الأشر لا تنصرف الا الى الحالات القائمة في تارياخ المصل بها والتي صدر التشاريع من اجل مواجهتها ومن ثم فهي لا تنصرف الا لن كان موجودا مبالغدية من العابلين في ١٩٧٤/١٢/٣١

ملخص الفتوى:

ان المادة 10 من تاتون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقسم 11 لسنة ١٩٧٥ والواردة تحت الفصل الثالث منه الملتق البلاغين الموجودين بالخدمة احدى المدد الكلية بالجداول المرنقة مرتى ٠٠٠ » وان المادة ٤ من مواد اصدار هــذا القانون تنص على ان « يعمل باحكام المصلين الثالث والرابع من القانون المرافق والجــداول المحقام المصلين الثالث والرابع من القانون المرافق والجــداول المحقة به حتى ٣١ من ديسمبر ١٩٧٥ » والمادة ٩ منهـا تنص على ان

(ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من ٣١ ديسمبر ١٩٧٤) .

ويبين بها تقدم أن المشرع لم يرم بها ضحينه من أحكام المصلين الثالث والرابع من هذا القانون أرساء قواهد دائمة في شأن ترقيسات العالمين وحساب بدد هميتهم وانها أراد مواجهة أوضاع تائمة بعينهما ، ومن ثم نهى أحكام وتنية الاثر لا تنصرف الا الى الحالات القسائمة في تاريخ العمل بها والتي صدر التشريع من أجل مواجهتها ، ومن ثم نهي لا تنصرف الا لن كان موجودا بالخدمة من المسلمين في ١٩٧٤/١٢/٣١ غلا تسرى على من انتهت خدمته في تاريخ سابق على ذلك أو من يلتحق بها في وقت لاحق و لا ينال من هذا الرأى استورار العمل بأحكام هسذين المسلمين حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ ، أذ أن ذلك هو المجال الزمنى لترتيب تثار الواقعة التي اذا ما تكاملت خلال هذا المجال الزمنى اذا ما تكاملت خذه الواقعة التي اذا ما تكاملت خلال هذا المجال الزمنى المرتب ثارها أيا كانت هذه الاثار .

وترتيبا على ذلك غان أحكام الغصلين الثالث والرابع المشار اليهما لا تسرى الا على المالمين الموجودين بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ .

بن أجل ذلك انتهى رأى الجبعية العبوبية الى أن أحكام الغصلين الثالث والرابع بن القانون رقم 11 لسنة 1940 لا تسرى الا على العابلين الموجودين بالخنبة في ١٩٧٤/١٢/١٢ .

(ملك ١٩٧٦/٢/٣ ــ جلسة ١٩٧٦/٧٦)

ماعسدة رقسم (۱۷۱)

: 12 44

مناط سريان حكم المادة ١٤ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام هو وجود العامل بالشحمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ - عدم انطباق هذه الإحكام على من ترك الضحمة قبل هذا القاريخ .

ملقص القتسوي :

انه لما كان المشرع قد المسدر القساتون رقم 11 لسنة 1970 وتم نشره. بتمسحيح أوضاع العالمين المدنين في ٦ من مايو سنة 1970 وتم نشره. في ١٠ من مايو سنة 1970 وضهغه تنظيها جديدا لتسوية حالات العسلمين المخاطبين بأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ منص في المادة (11) علمي أن « تسوى حالة العالمين الذين يسرى في شانهم القسانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العالمين بالدولة اعتبارا مسن تاريخ دخولهم المخدمة أو حصولهم على المؤهل أيهها اقرب على أسساس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم كرملائهم المعينين في التاريخ المذكور » .

ولما كان المشرع قد قرر في المادة التاسعة من مواد اصدار القسانون رقم 11 لسنة ١٩٧٤/١٢/٣٠ مانه من المعلى باحكامه اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ مانه من مقتضى ذلك آلا يطبق حكم المادة ١٤ سالف الذكر الاعلى العاملين الموجودين. بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ وبذلك يخرج من نطاق تطبيق تلك المادة مسن. ترك الخدمة قبل هذا التاريخ .

ومن حيث أن المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقسم 11 لسنة 19۷۵ تنص على انه « لا يجوز أن يترتب على تطبيق أحسكام القانون المرافق . .

(ط) صرف أية غروق مالية عن غترة سابقة على أول يوليو مسخة العرف المستداد أية غروق مالية سبق صرفها قبل ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ ، عانه لا يجوز أن يترتب على تطبيق حكم الملدة ١٤ سالف الذكر صرف أية غروق عن الفترة السابقة على أول يونيو سنة ١٩٧٥ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العبوبية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يأتى :

أولا - عدم جواز أجراء أية تسويات ونقا لأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه اعتبارا من ١٩٧٤/١٠/١ تطبيقا لاحكام المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

ثانيا ـ ان التسويات التي اجرتها الوزارة ابتداء من غبراير مسخة ۱۹۷۵ تطبيقا للقانون رتم ۳۵ لسنة ۱۹۲۷ تكون قد تبت بالمخالفة للقانون ومن ثم لا تنتج اثرا ويتمين استرداد الفروق التي صرفت بنساء على هذه التسويات ،

ثالثا ــ أن مناط سريان حكم المادة (١٤) من القانون رقم ١١ لمسمنة ١٩٧٥ هو وجود العالمل بالخدية في ١٩٧٤/١٣/٣١ .

قاعدة رقم (۱۷۲)

المسجاة

المادة التاسعة من قانون تصحيح اوضاع العالمين الدنيين بالدولة والقطاع العالمين الدنيين بالدولة والقطاع العالم — نصها على العمل بهذا القانون اعتبارا من المخدمة فعلا وقت — الثر ذلك — يشترط لإفادة العالم من المحكمه أن يكون بالمخدمة فعلا وقت نفاذ القانون — عدم سرياته على من يعين بعد هـذا التاريخ حتى وأو خسمت اليه مدة خدمته المسكرية وردت اقدميت الى تاريخ سـابق على المهـل

ملخص الفتوى:

ان المادة التاسعة من مواذ اصدار القسانون رقم 11 لمسنة 1900 بتصحيح اوضاع العالمين المديين بالدولة والقطاع العسام تنص على أنه ٣ ينشر هذا القانون بالجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ » .

ومن حيث أنه بناء على هذا النص فانه يشترط الوجود الفعلى للمامل (م ٢٧ -- ١٦)

بالخدمة في ۱۹۷۲/۱۲/۳۱ لا الانادته من قواعد وأحسكام القسانون رتم ۱۱ لسنة ۱۹۷۵ لان تحديد المشرع هذا التاريخ لنفاذ أحكام القانون يستتبع في ذأت الوقت تحديد المخاطبين بأحكامه بأنهم الموجودين بالخدمة في هسذا التاريخ ومن ثم لا تسرى تلك الاحكام على من يلتحق بالحسدمة بعسد ذلك ولو ردنت القديقة الى تاريخ سابق على نفاذه لاى سبب من الاسباب .

ومن حيث أنه يؤيد هذا النظر أن المادة الأولى من مواد اصدار القانون رقم 11 لسسنة 1970 قد عينت من تسرى عليهم احسكابه بانهم العالمون الخاضعون لأحكام القانون رقم ٥٨ لسة 1971 بنظام العالمين المدنيين بالدولة والعالمون الخاضعون لأحكام القانون رقم ١٦ لسنة 1971 بنظام العالمين بالقطاع العام وليسى من شك في أن من لم يكن بالخدمة في المنازيخ المحدد لنفاذ القسانون لا يخضع لاحسكام اى من المقانونين في هذا التاريخ ومن ثم يخرج من نطاق المخاطبين به .

ومن حيث أنه بالاضافة الى ذلك فان المادة (10) من التانون رتم 11 قسنة ١٩٧٥ قد وضعت العالمين الذين تسوى حالاتهم طبقا لحكيها بأنهم الموجودون بالخدمة وذلك يقطع وجود العابل بالخدمة غطلا وقت نفاذ القانون فلاسوية حالته طبقا لأحكامه وما كان المشرع في حلجة لهذا الوصف اذا كان قد قصد المادة من يعين في تاريخ لاحق لنفاذ القانون ثم ترد اقدميته لاى سبب الى تاريخ سابق .

ولما كان العامل في الحالة المعروضة تسد عين في ١٩٧٥/٢/٨ بعسد ١٩٧٥/٢/٣ التاريخ المحدد لنفاذ أحكام القانون رقم ١١ لسسنة ١٩٧٥ عقانه لا يستفيد من أحكامه بالرغم من رد اقديته الى ١٩٧٢/٣/١ يضم مدة تجنيده الى دة خديته .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية المصوبية لقسمى الفتوى والتشريع التي أنه يتعين لاغادة العامل من أحكام القسانون رقم ١١ لسسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع المالمين المدنيين بالدولة والقطاع العام أن يكون موجودة بالفعل بالخدمة ف ١٩٧٤/١٢/٣١ ولا عبرة برد اقدمية العامل المعين بعد خلك التاريخ .

: 12-41

القانون رقم 11 اسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع المالهان المدنين بالدولة والقطاع العام بنص المادة ١٤ منه المتضين تنظيما جديدا لتسوية حالات العالمين اللين يسرى في شانهم القانون رقم ٣٥ اسسنة ١٩٧٧ - حمم سريان هذا النص الاعلى العالمين الموجودين بالمخدة في ١٩٧٢/١٢/٣١ - يخرج من نطاق تطبيق هذه المادة من ترك المخدة قبل هذا التاريخ المالمون الذين أجريت لهم تسويات باطلة ولم تتوافر في شانهم شروط تطبيق المالمون الذين أجريت لهم تسويات باطلة ولم تتوافر في شانهم شروط تطبيق المساون المداون رقم ١١ السنة ١٩٧٥/١٢/٣٧ المناون برد الفروق التي صرفت لهم بناء عالى هذه وذكرته الايضاحية بالتجاوز عسن استرداد القانون رقم ١١ السنة ١٩٧٥ وذكرته الايضاحية بالتجاوز عسن استرداد القروق التي صرفت قبال من القانون المذكور ٠

ملخص الفتوي:

من حيث أن المشرع قد أمسيدر القانون رقم 11 أسسنة 1400 وتم تصرف ... بتصحيح أوضاع العالمين المنتين في 7 من مايو سنة 1400 وتم تشرف في 1 من مايو سنة 1400 وضمنه تنظيما جديدا لتسوية حالات العالمين الله ين يسرى عليهم القانون رقم ٣٥ أسنة 1970 عنص في المادة 12 على أنه.

• تسوى حالة المالمين الذين يسرى فى شائهم القانون رتم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ يشان تسوية حالات بعض العالمين بالدولة (عتبسارا من تاريخ دخولهم المحكمة أو حصولهم على المؤهل أيها أترب على أساس تدرج مرتبساتهم. وعلاواتهم وترتياتهم كرمائهم المهنين فى التاريخ المذكور ٠٠٠ » •

ولما كانت المادة التاسعة من مواد اصدار القانون رقم 11 لسنة 1400 قد قررت العبل باحكامه اعتبارا من 1404 مان من مقتضى ذلك. الا يعلبق حكم المادة 18 سالف الذكر الا على العالمين الموجودين بالخدمة في 14/4/17/1 وبذلك يخرج من نطاق تطبيق تلك المادة من ترك الخدمة . قبل هذا التاريخ .

ومن حيث أن الملدة الثابتة من مواد اصدار القسانون رقم 11 اسمئة 1949 تنص على أنه « لا يجوز أن يترتب على تطبيق أهسكام القسانون المرافق .

ولما كانت المذكرة الإيضادية للقانون رقم 11 لسنة 1900 قد تناولت المحكم الذى تضبنه هذا النص فقرت أن المشرع قصد الا يترتب على المجروع استرداد الية فروق تكون قد صرفت في فترة سابقة على العبل به تقيجة التسويات التي أجريت للمالمين طبقا للتشريعات المعول بها والتي هردت عنها احكام خاصة بالمشروع مثل القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن مسيوية حالة بعض العالمين ولو كانت هذه التسوية غير صحيحة مادام انه ليس لهم دخل فيها تم من خطأ في التسوية ولو لم تكن هذه التسويات قد تبت صحيحة طبقا للتشريعات التي أجريت بناء على أحكامها وذلك المتصويح هذه التسويات وفقا الأحكام هذه التشريعات طبقا المقواعد.

ولما كان الأسر كذلك غائه يجب تصحيح التسسويات التي أجسريت. المعليان الذين تتواغر في شاتهم شروط تطبيق القانون رتم ١١ لسنة ١٩٧٥ ميوجودهم بلخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ لتكون مطابقة لاحكام المادة ١٤ مسرية عذا القانون على الا تصرف لهم الفروق المالية الناتجة عن اعادة القسوية الا من ١٩٧٥/١/١ غير أنه لا يجوز استرداد الفروق التي صرفت لهم قبل ١٩٧٤/١٢/٣١ بناء على القسويات الباطلة التي اجريت لهم بالترار رقم ١٩٧٤ المسنة ١٩٧٤/١١/٣٠ المسادر من وزارة الضناعة بتاريخ ١٩٧٤/١١/٣٠ اعبالا لحكم المادة الثانية من نواد اصدار القانون رقم ١١ لسسنة ١٩٧٥ م

وبناء على ما تقدم أيضا غان العاملين الذين أجريت لهم تسمويات .
باطلة ولم تتواغر في شانهم شروط تطبيق المادة ١٤ من القانون رقم 11 السنة ١٩٧٥ بكروجهم من الحقية قبل ١٩٧٤/١٢/٣١ ملزمون برد الفروقة التي صرغت لهم بناء على هذه التسويات ويجب استردادها منهم الأن التجاوز من استردادها وقتا لنص المادة (٢) من مواد اصدار القانون رقم ١١ اسنة ١٩٧٥ ومنكرته الإيضاحية متصور على من طبقت عليسه أحكام هذا القانون وهؤلاء خرجوا من نطاق تطبيته بخروجهم من الخصفية . تعلي ١٩٧٤/١٢/٣١ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية المجومية لتسمى الفتوى والتشريح الى ما يأتى :

أولا ... أن التسويات التي أجريت بالقسرار رقم ١٩٨٣ لسنة ١٩٩٤ الصادر من وزارة الصناعة بتاريخ ١٩٧٤/١١/٢٥ وفتا لاحكام القسانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٧ هي تسويات باطلة يجب سحبها اعبالا لحكم المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

ثانيا _ أنه لا يجوز أجابة العالمين الذين أجريت لهم تلك التصويات الى طلبهم صرف الفروق المالية اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ع المسئل ١٩٦٧ .

ثالثا ـ انه يجب اعادة تسوية حالة المساملين الذين اجريت لهمم منه التسويات الباطلة والذين ظلوا بالخدمة حتى تاريخ العمل بالتساقون مرقم 11 السنة 1900 في 19٧٤/١٢/٣١ بالتطبيق لاحكام المادة ١٤ -حق مذا القانون . رابعا _ أنه يجب التفرقة فيها يتعلق بالفروق التي صرفت في الحالة. المحروضة قبل ١٩٧٤/١٢/٣١ بناء على النسويات الباطلة المشار اليها بين. طائفتين :

الأولى: تشمل العالمين الذين لم يطبق عليهم حكم المادة ١٤ مسن. المقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لخروجهم من الخدمة قبل ١٩٧٤/١٢/٣١ وهؤلاء يجب استرداد المفروق منهم .

والثانية : تشمل العالمين الذين طبق عليهم هذا الحكم لتواغر شروط. تطبيقــه في شانهم ولاستبرارهم بالضـدمة حتى ١٩٧٤/١٢/٣١ وهؤلاء لا يجوز استرداد الفروق التي صرفت لهم قبل هذا التاريخ .

(المع ١٩٧٧/٥/٤ - جلسة ٤/٥١/١٨)

قامسدة رقسم (۱۷۶)

: المسطا

عدم جواز اعمال احكام القانون رقم 11 اسنة 1900 ابتداء من 190/1947 عليم العمل بالقانون رقم 29 اسنة 1970 - اساس ذلك - ان القانون الإخير قام على اساس الربط بين الوظيفة والدرجة المالية في حين ان القانون رقم رقم 11 لسنة 1970 انبع نظاما مغايرا بان سحمر الشهادات - القانون رقم كا اسنة 1970 وقرار الجنة الخدمة المنية رقم 2 لسنة 1940 وضحما تظلما متكاملا في شان حسلب مدة الخبرة المعلية وما يقابلها من اقدم المعلقة وما يقابلها من اقدم العمل المعلية وعلاوات اضافية - تطبيق ذلك على الماءلين المعينين بعد العمل يالقانون رقم 29 لسنة 1970 .

مكفص الفتوي :

ان المادة ١٠٦ من قانون نظام العاملين الدنيين بالدولة رقم ٧٧ لسنة

19۷۸ قضت باستبرار العبل بالقوانين والقرارات واللوائح السارية وقت صدوره غيبا يتعسارض مع آهكامه ، وأن هذا القانون قام على اسساس الربط بين الوظيفة والدرجة المائية وبذلك لم يطبق نظام تسمير الشهادات واستبعد ربط الدرجة بالمؤهل وجعل المؤهل مجرد شرط من شروط شفل الوظيفة وأذ اتبع القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ نظاما مفايرا بأن سسعر الشهادات في المادة الخابسة منه محدد لكل منها غنة مائية بذاتها وقضى بعنع أقدنية المتراضية وعلاوات اضافية اذا زادت سنوات الدراسة اللازمة الحصول على المؤهل من حد معين غان احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الأمر الذي لا يجوز مسه اعمال أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ابتداء من ١ من يولية سنة ١٩٧٨ تاريخ العبل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٨ الربخ العبل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٨ .

ولما كانت المادة ٢٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص في غنرتها الأولى على أن (تصدر لجنة شئون الخدية المدنية قرارا بنظاما احتساب الأقديية الخسرة المكتسبة عليا وما يترتب عليها من احتساب الأقديية الامتراضية والزيادة في أجر بداية التعيين وذلك بالنسبة للمالي الذفي تزيد مدة خبرته عن المدة المطلوب توافرها لشمغل الوظيفة مع مراعاة التاق هذه الخبرة مع طبيعة العمل) وكانت لجنة الضحمة المدنية قد اصدرت اعبالا لحكم هذا النحل القرار رقم ٢ لسنة ١٩٨٠ ونص في مادته الأولى على أن (يسترط لحساب مدة الخبرة المكتسبة علمها عنسد التميين في الوظيفة توفر الشروط الآتية :

 (1) حصــول العــال على مؤهل دراسى أعلى من المؤهل الذي تستثرهه شروط شمغل الوظيفة

 (ب) أن تتقق مدة الخبرة المكتسبة علميا مع طبيعة الوظيفة المسبه فيها المعامل

(ج) أن يكون التميين في احدى وظائف المجموعة الغلية أو احسدى
 وظائف المجموعة المكتبية من الدرجة الرابعة)

كيا تص هذا الترار في مادته الثانية على أن (تحسب كل سسنة دراسية تضاها العامل للحصول على المؤهل الدراسي الأعلى كسنة في حساب مدة الخبرة العلمية وتحسب هذه المدة في اقدمية درجة الوظيفسة كيا يزاد الأجر بها يعادل علاوة دورية عن كل سنة من مدة الخبرة المحسوبة وذلك عند التميين بحد أتمى خيس علاوات من علاوات درجية الوظيفة المحين عليها) عن القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٨ وقرار لجنة الخنية رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٨ يكونا قد وضعا نظاما متكاملا في شأن حسساب المدنية رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٨ يكونا قد وضعا نظاما متكاملا في شأن حسساب مدة الخبرة العلمية وما يقابلها من اقدمية اغتراضية وعسلاوات اغسائية الأمر الذي يتمين معه تطبيق هذا النظام على كل من اغتتج علاقته الوظيفية بعد العمل بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٨٨ و تبما لذلك غان العالمين المعروضة حاليتهما وقد عينا في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٠ و ٢١ من بناير سنة ١٩٨٠ يخضعان لأحكام هذا النظام .

ولا يغير مما تقدم أن قرار لجنة الخدمة المننية رقم ٢ لسنة ١٩٨٠ نقد نصى في المادة الرابعة على الغبل به من ١٠ من ابريل سسنة ١٩٨٠ تاريخ نشره اذ أن هذا التاريخ انما يحدد نطاق المخاطبين باحكام مسدد الخبرة المكتسبة عليها بحيث يشملون من كان موجودا بالمخدمة في هسذا التاريخ ومن يمين بعده ومن ثم مان من عبن قبل هذا التاريخ يفيسد من احكامه باعتبار أن علاقة الموظف بالادارة علاقة تنظيمية عامة وبهسذه الملابة يضضع للقوانين والقرارات التنظيمية باثر مباشر طالما انها لا تؤثر على المحقوق التي اكتسبها في ظل العمل بالقوانين والقرارات السنابقة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تطبيق المادة ٢٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وقرار لجنة الخدمة المدنية رقم المسنة ١٩٨٠ على الحالتين المعروضتين .

(المله ١١/١/١٦٥ - جلسة ٢١/١/١٨١)

قاعتدة رقسم (۱۷۵)

السيان

حكم تمديل المركز الفاتونى التصوص عليه في المادة الثابئة مسن المتاتون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ لا يسرى على من لم يكن موجودا بالفدمة في المالامالة الى المعاش قبل ذلك المدريخ لا يفيد من حكم المادة الثابئة المؤكورة .

ملخص الفتوى:

ورد للجهاز المركزي للتنظيم والادارة العديد من الاستفسارات التي تتعلق بتسوية حالات بعض العاملين طبقا للتانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وتفديلاته ومن بينها حالة الدعيد / العامل بالهيئة العامة للاصلاح الزراعي . فقام الجهاز باستطلاع رأى ادارة الفتوى لرياسة الجمهورية نوا لمحافظات بشان حالة العامل المذكور الذي عين بمصلحة الأملاك الاميرية بتاريخ ١٩٣٢/٢/١٥ بوظيفة حاجب ونقسل بتاريخ ١٩٧٥/١١/٣٠ الى مديرية الغيوم بوظيفة قياس . وأحيل الى المعاش بتاريخ ١٩٧٦/١/١٣ . غانتهت ادارة النتوى بنتواها رتم ١١١٥ بتاريخ ١٩٨٤/٧/٤ الى احتية المذكور في الترقية الى الفئة الرابعة من أول الشهر الثالي لاستكباله المدد الكلية اللازمة للترقية الى هذه الفئة طبقا للجدول الثالث من الجداول المرفقة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ (مع عدم صرف غروق مالية سابقة على ١٩٧٧/١/١) . وقد ثار خلاف في الرأى بشأن جواز تعديل المركز القانوني للعالمل المعروض حالته بعد انتهاء المهلة المقررة بالقانونين رقمي ٣٣ لمسنة ١٩٨٣ و ١٣٨ لسنة ١٩٨٤ ، نعرض الموضوع على الجمعية العموميسة لتسبى الفتوى والتشريع فاستبانت انه طبقا لأحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٣ لا يجوز تعديل الركز القانوني للعامل بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ بما يتنق وصحيح حكم القانون بالنسبة المحقوق الناشئة عن أحكام القوانين الوارد النص عليها في المادة الحادية عشرة مكررا من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ الا أذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائي نهائي ، واعبالا لحكم المادة الثانية من التانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ يلزم اجراء نسوية تانونية محموسة الثانية من التانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ يلزم اجراء نسوية تانونية محموسة بها عند اجرائها بغرض تحديد الدرجة والاقتدية المحدود للاعتداد بها عند اجرائها بغرض تحديد الدرجة التالية ، الا أن مناط اعبال هذا الحكم هو أن يكون العابل موجودا في الخدمة في ١/١/١٨٤ تاريخ العبل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ باعتبار أن هذا الحكم ورد النص عليه في صليب بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ عتبارا من ١/١/١٨٤ ومن ثم قائم المحلوث عن عداد المخاطبين باحكام التانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه ، يغرج من عداد المخاطبين باحكام التانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه ، ولا يسرى في شائه حكم تعديل المركز القانوني الذي يعتد به عند ترقيسة العامل مستقبلا المنصوص عليه في المادة الثابئة من القانون المشار اليه ،

لذلك انتهى رأى الجمعية المعومية لتسمى المنتوى والتشريع الى حكم تعديل المركز القانونى المنصوص عليه في المادة الثامنة بن القانون رقم ٧ لمسنة ١٩٨٤ لايسرى على العالم المعروض حالته لاحالته الى المماشي بتاريخ ١٩٧٦/١/١٣ .

(ملك ٢٦/١/٨٦ ــ جلسة ٢٩/٥/٥/٨١)

القسرع الأول

نقسيم الؤهلات الى عالية وفوق التوسطة وبتوسطة

اولا : وؤهل عسال :

قاعسدة رقسم (۱۷۱)

: 12....41

لا يجوز نسوية حالة العابل الحاصل على ودهل عال بالتطبيق لاحكام. القانون رقم 11 لسنة 1970 بعد أن تم ترتيب واوسيف الؤظاف بالجهة التي يممل بها أساس ذلك ــ أنه لا توجد قاعدة وجوبية تلزم الادارة ببراعاة تمين أو بنقـل فلته ألى مجبوعة الوظاف العالية أو تسوية حالته مــن تاريخ حصوله على المؤهل العالى واذ تم العمل بنظـام ترتيب وتوصيف الوظاف في المجهة التي يممل بهـا فانه لا يكون ثبة وجه لتغيير مجبوعتــهـالوظافية الا بطريق التمين الجندا .

ملخص الفتوى:

ان قانون تصحيح اوضاع العالمان المدنين بالدولة والقطاع العام. رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تضى بتسوية حالة من يحصل على مؤهل عال النساء الخدمة ونقا لقواعد نص عليها في المادة ٨ والمادة ٢١ (د) تختلف بحسبه ما اذا كان قد نقل الى مجموعة الوظائف العالمية ، أو أميد تعيينه بها ٤أم ظل منتيا الى مجموعة الوظائف المتوسلة ، واشترط لاجراء تلك الاسموية في جبيع الحالات أن يتم الحصول على المؤهل قبل ١٩٧٥/٥/١٠ - تاريخ نشر هذا القانون - غاذا كانت التسوية قائبة على اساس نقسل الفئة أو اعادة التميين تمين أن يتم ذلك أيضا قبل هذا التاريخ .

بيد ان هذا القانون لم يغلق اأباب أمام من يحصل على مؤهل عال ' أثناء الخدمة بعد تاريخ نشر القانون المذكور 6 وانما أجاز في المادة } منسه . تعيينه تعيينا جديدا على اساس مؤهله العالى ، ولم يقرر له سوى حسق وجوبى - في هذه الحالة - في رد التدبيته الى تاريخ ترشيح زملائه في التخرج المنصوص عليه بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٣ اذا عين بقرار نردى صادر في تاريخ تال لتاريخ تعيين زملائه في التخرج ومن ثم مان العساملين في الحالة الماثلة الذين حصلوا على مؤهلاتهم بعد ١٩٧٥/٥/١ ــ تاريخ نشر الثانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ - لم يصادغوا قاعدة وجوبية تلزم الادارة بمراعاة تعيينهم أو بنقل مُناتهم الى مجموعة الوظائف العسالية ، او بتسوية حالاتهم من تاريخ حصولهم على المؤهل العالى ، واذ جمدت · أوضاعهم ولم تعمل الادارة سلطاتهم التقديرية المقررة بالمادة } من القسانون ورقم ١١ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر بتعينهم تعيينا مبتدءا مشروطا برد الاقتمية الى تاريخ ترشيح زملاء التخرج ، وذلك الى أن عمل بنظام ترتيب الوظائف بالتطبيق الحكام التانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٨ الذي ربط بين الدرجة المالية والوظيفة برباط لا يتبلُ التجزئة ، بأن الزم في المادة ٨ منه كل وحدة أن تضع هيكلا تنظيميا وجدولا للوظائف مرفقا به بظاقات وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازم توانسرها فيبن يشبغلها وتصنيفها وترتيبها في احدى المجموعات النوعية وتتبيمها وباهدى الدرجات المالية ، كما أوجب في المادة ١١ تقسيم وظائف الوحدات التي تخضع لاحكام هذا القانون الى مجموعات نوعية واعتبر كل مجموعة . وحدة متميزة في مجال التعيين والترقية ، نمن ثم يكون المشرع قد استبعد متظام تسمير الشهادات الذي كان يمكن في ظله اعمال حكم المادة } مسن

التانون رقم 11 اسنة 1100 على الحالات المائلة ، وطالما أنه عصل بنظام. تُرتيب وتوصيف الوظائف في الجهة التي يعبلون بها غانه لا يكون ثمسة وجه لتغيير المجبوعة الوظيفية التي ينعون اليها كنتيجة لحصولهم على: مؤهلات عليا بعد 0/1/19/0 الا بطريق التعبين المبتدا في مجمسوعة الوظائف المالية التي يتدرج مؤهلهم ضهن الشروط اللازمة لشغلها ، وعلى. أن تتوافر في شانهم باقى شروط بطائلت الوصف .

لذلك انتهت الجمعية المبويية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز تسوية حالة المالمين المعروضة حالاتهم على أساس المؤهل العالى الحاصلين. مليه بالتطبيق لأحكام التأتون رقم 11 لسنة 1970 ، بعد أن يتم ترتيب. وتوصيف الوظائف بالجهات التي يصلون بها .

: المسلما

المادة الخابسة من القانون رقم ٥٨ اسنة ١٩٧٢ بنسوية حالة العاصلين على بعض المؤهلات الدراسية تقفى برفع مرتبات حياة المؤهلات الدراسية تقفى برفع مرتبات حياة المؤهلات الميا الموجودون بالمحتبة وقت المهل به في الفئة (٧٨٠/٢٥٠) الى ٣٥ جنها شهريا بالنسبة إن لم تصل مرتباتهم الى هذا القدر حدم جواز اعبال هسذا الحكم في شان العالجن المعينين بمؤهلات متوسطة وحصلوا أثناء المحتبة على مؤهلات عليا لم يكونوا قد عينوا بها بعد رغم شغلهم الفئة (٤٢٠/١٨٥٠) وقت المهل بذلك القانون حدول هؤلاء المابئين ضمن المخاطبين بحكم المادة المخابسة المشار اليها بعد تسوية حالاتهم وفقاً الحكم المادة الغابنة من القانون رقم ١١ اسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع.

أقبها اعتبارا من تاريخ حصولهم على الؤهل او من تاريخ ترشيح زبائتهم
 في التخرج إيهما اقرب .

ملخص الفتوى:

ان المادة الأولى من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ بتسسوية حالة المحاصلين على بعض المؤهلات الدراسية تنص على أن « يكون تعيين حبلة الشهادات العليسا في الفئسة (٢٤٠ سـ ٧٨٠) بعرتب قدره ٣٠٠ جنيسه صبنويا » .

وتنص المادة الخابسة من هذا القانون على أنه « في تطبيق احكام حدًا القانون تتبع القواعد التالية :

ويغص فى مادته السادسة على أن « يكون تعديل المرتبات على النعو
المشار اليه فى المواد السابقة اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٧٣ وذلك دون
الجراء أية تسوية أو تدرج فى المرتب عن الماضى ٥٠ وبالنسبة لن يستمقون
علاوة دورية فى أول يناير سنة ١٩٧٣ يمنعون هذه العلاوة اولا ثم تعسدل
حرتباتهم وغقا لاحكام الفقرة السابقة » .

ومفاد ما تقدم أن المادة الأولى من القانون رقم ٥٨ لسسنة ١٩٧٣ تساريخ المسل من ١٩٧٣/١/١ تساريخ المسل من ١٩٧٣/١/١ تساريخ المسل مهذا التانون مقتضاه تعيين حملة المؤهلات العليا بالنئة السابعة (ق ٥٨ المنة ١٩٧١) بمرتب قدره ٢٥ جنيها ، لذلك عن هذا الحسكم يسرى على ما يتم من تعيينات اعتبارا من التاريخ المشار اليه ، وبعد أن وضع المتانون هذا الحكم العام الدائم النجه في المادة المحابسة الى معالجة حالات العالمين من حيلة المؤهلات الموجودين بالقدمة بمرتب أتل من ٢٥ جنيها غقرر رضع حرتباتهم الى هذا القدر واشترط لذلك أن يكونوا شاغلين للفئة السسابعة

بالؤهلات العليا التى عينوا عليها . وهذا التعسير اخذت به الجمعيسسة المعبوبية بجلستها المتعتدة في ١٩٧٢/١/١ (ملف رقم ٣٦/٣/٢٦) وبناء على ذلك فانه لا يجسوز رابع مرتبات الصاليان بوزارة التعليم المسالى الذين حصلوا على مؤهلات عليا بعد ١/١/٣/١ الريخ العبل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٣ الى ٥٥ جنيها شهريا طالما انهم لم يعينوا بمقتضى تلك المؤهلات . ولا يغير من ذلك وجودهم بالخذمة بهؤهل بمتوسط بالفئة السابعة في ١/١/٣/١ لان اعتبارهم شاغلين لهذه الفئة بالمؤهل العالى هو في الحقيقة تسوية لا يجوز اجراؤها بغير نص صريح يقررها ومن ثم هو في الحقيقة تسوية لا يجوز اجراؤها بغير من صريح يقررها ومن ثم عان العالمين المعينين بوؤهلات متوسطة يكونوا غير مضاطبين باحكام المدة الأولى والبند (١) من الملدة الخليسة من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٢ المسابعة .

وترتيبا على ما تقدم غان العامل الذى عرضت الوزارة حالت وقد عين بدبلوم التجارة الثانوية بالدرجة التاسسمة (ق ٢٤/٤٦) في ١٩٣٨/١/٣٠ ولم يحصل على المؤهل العالى الا في نونمبر سسخة ١٩٧٣ أن يغيد من أحكام المادة الأولى والبند (۱) من المادة الخامسة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٧ وأنها بعامل وفقا لأحكام هذا القانون المتعلقة بحيلة مؤهل دبلوم التجارة الثانوية ويظل على هذا الحال حتى ١٩٧٥/٥/١٠ تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العالمين المدنين المناولة والقطاع العسام .

وغيبا يتملق بتسوية حالة هذا العالم بالتطبيق لأحكام التاتون رتم 11 لسنة 1940 عقد تبين للجبعية العبومية أن المادة الثابنة من هذا التانون تنص على أن ﴿ يعتبر حصلة المؤهلات العلبا وحصلة المؤهلات المنسوص عليها في المادة السابعة الموجودين بالخدمة في تاريخ نشر هسذا التانون في الفئة المتررة لمؤهلهم الدراسي أو في الدرجة المحادلة لهسا ، وذلك اعتبار من تاريخ التعيين أو من تاريخ الحصول على المؤهل أيهسا "لقرب مع مراماة تاريخ ترشيح زمائهم في التخرج طبقا للقواعد المقدرة في القوانين المنظمة لتعيين الخريجين من حيلة المؤهلات الدراسية مسح مراماة الاعتراضية المقررة .

وتدرج مرتبات من تسوى حالاتهم طبقا للفقرة السابقة من الموجودين. في الخدمة في الفئة المقررة لمؤهلهم الدراسي بمنجهم العلاوات القـــانونية المغررة » .

ويبين بن هذا النص أنه أتى يحكم وجوبى من متنساه تسوية حسالة المسابل الحاصل على مؤهل عال والموجود بالخصو في 190/0/11 المسابل الحاصل على مؤهل عال والموجود بالخصو في المائة المتررة المؤهل العالى اعتبارا من تاريخ تعيينه أو تاريخ حصوله على المؤهل أو تاريخ حصوله على المؤهل أو تاريخ تربيع زملاته في التخرج للتعيين بواسطة القوى العالمة أيهما أتسرب من مناته يتمين وضع العالم المعروضة حالته على الفئة المسسلمة اعتبارا من تاريخ حصوله على المؤهل أو من تاريخ ترشيح زملائه أيهما أترب بالمرتب الذي حصوله على المؤهل أو من تاريخ ترشيح زملائه أيهما أترب بالمرتب الذي حديثة المادة الأولى من التانون رقم ٥٨ لسسنة ١٩٧٢ من التانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٦ من التابية السامة بمجموعة الوظائف المالية ويذلك يدخل في عداد المخاطبين بالحسكم الدائم الذي تضمنت العالمة ويذلك يدخل في عداد المخاطبين بالحسكم الدائم الذي تضمنت المالية ويذلك يدخل في عداد المخاطبين بالحسكم الدائم الذي تضمنت

وإذا كانت الفترة (د) من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ اسنة ١٩٧٥ المعدلة بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ تقرر معالمة من اعيد تعيينه بجؤهل عال قبل ١٩٧٠/٥/١ تاريخ نشر القالون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بمسد تعيينه بجؤهل المباد بمؤهل بموسط على الموسل الجدول الثانى الخاص بالمؤهلات المتوسطة حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالى ثم تطبيق الجدول الاول عليه بالمثنة والاتدبية التى بلغها طبقا للجدول الثانى عان تطبيق هذا للحكم على العالمل في الحالة المائلة يكون مرهونا بالتاريخ الذي بسيعتبر بمعاداً تعيينه فيه بالمؤهل العالى أي بتاريخ حصوله على المؤهل أو تاريخ بمعاداً تعيينه فيه بالمؤهل العالى أي بتاريخ حصوله على المؤهل أو تاريخ تشيح زملائه أيهما أقرب غان وقع هذا التاريخ قبل ١٩٧٥/٥/١ بلبدي، عليه حكم المقرة (د) من المادة ٢٠٥٠ من القانون رقم ١١ لسسسنة ١٩٧٥

والا عومل وفقا الموكز القانونى الذى يكسون عليسه في ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ المهسل بالقسانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ حسبما تسغر عنه تسوية حالته بالتطبيق لحكم المادة ٨ من هذا القانون .

واذا كان الأمر كذلك عن التسوية التى أجرتها الوزارة لهذا العامل بضم مدة المؤهل الموسط الى مدة المؤهل العالى وترقيته للفئة السليمة اعتبارا من ١٩٧٤/٢/١ ببرتب ٢٥ جنيها تكون تسوية باطلة ، وبالتالى يتمين سحبها واعادة تسوية حالته بوضمه على الفئة السليمة ببرتب ٢٥ جنيها اعتبارا من تاريخ حصوله على المؤهل العالى أو تاريخ ترشيح تركد للائه للتمين أيمها اترب وتطبيق الجدول الثانى ثم الجدول الأول أو الجدول ودده على حالتسه وقا للتفصيل السالف بهاته

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يلى :

أولا: أنه لا يجوز تبل . ١/١/١/١٥ تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، رفع مرتبات العالماين الحاصلين على مؤهلات عليا والشاغلين للغثة السلبعة بمؤهلات متوسطة الى ٢٥ جنيها شهريا بالتطبيعي لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ .

ثانيا : دخول هؤلاء العالمين وبنهم العالم المعروضة حالته في مداد المخاطبين بحكم المادة الأولى بن القانون رقم ٥٨ لسسنة ١٩٧٢ تطبيقا لاحكام المادة ٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ نيتمين وضعهم على المئلة السسابعة بمرتب ٢٥ جنيها شهريا بن تاريخ حصولهم على المؤهل أو تاريخ ترشيح زملائهم في التفرج أيها الترب .

ثالثا : بطلان التسوية التي تجريت للعابل في الحالة الموضية وأعادة تسوية حالته على النحو السالف الذكر .

ثانيا ... وؤهل فوق التوسط:

قاعسدة رقسم (۱۷۸)

المدد اللازمة المترقية وفقا الحكام القانون رقم 11 المستقة ١٩٧٥ والمتحدية لمجلة المؤهلات الواردة بالجنول الملحق بالله المورد المتحدية الموردا والمؤهلات المسائلة والتي تضبنها قرار وزيز التنجية رقم أ المستغة ١٩٧٧ وقرار المثب رئيس الوزراء المقيدة الادارية رقم ١٩٧٣ أستغة ١٩٧٨ - سلوك المشرع مسلكين مختلفين في مصابلة الشهادات التي تزيد منة دراستها على غترة المؤهلات الدراسية وقع ١٩٧٨ لسنة ١٩٧٣ ألميا المورد في القانون رقم ١٩ المستغة ١٩٧٥ - تفضيل ذلك المواد المتبار الشهادات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ السنة ١٩٧٧ والمسائلة المنافقة المالات الموادات الموادات غوق منوسطة في تطبيق اهمكام القانون رقم ١٩ السنة ١٩٧٧ والمناف المنافقة المسافقة من الفافة المنافقة المسافقة المنافقة المسافقة المسافق

ملخص القانوى :

أن المشرع سلك في معالمة الشمهادات التي تزيد. بدة دراستها على جدة دراسة المؤهلات المتوسطة وتقسل عن بدة المؤهلات العليا بسلكين مختلفين تضمن احدمها قانون المحادلات الدراسية رقم (٣٧ لسنة ١٩٥٣ وتضبن الآخر القانون رتم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، نفى قانون المادلات قلرن بين تلك الشهادات والمؤهلات ألعليا نقرر لها الدرجة السادسة المعدة للمؤهلات العليا ولكن بمأهية مخلصة ، وقرر لحاملي المؤهلات العلية أقدمية نسبية على حامليها قدرها ثلاث سسنوات ، ولم يجز ترقيأتهم الي الدرجة الخامسة الا بعد ثلاث سنوات من تاريخ تعبينهم بالدرجسة. السادسة المخفضة ، اما في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فقد تسارن المشرع بين الشبهادات المشأر اليها وبين المؤهلات المتوسطة فقزر لها الفئة الثامنة المحددة للمؤهلات المتوسطة وفي ذات الوقت منح حامليها الأنبية اعتبارية في تلك الفئة بعدد ستنوات القراسية الزائدة عن المندة الدراسية بالمؤهلات المتوسطة ، كما منحهم علاوة اضافية عن كل سيئة من هذه السنوات الزائدة ، ويناء على ذلك مانه لما كان لكل من مسانون المعادلات وقانون التصحيح مجسال اعماله ونطاق تطبيقه الذى لا يخطط بالآخر قان كيفية معاملة الشهادات المنصوص عليهسا في احدهما انهسا يكون مند تطبيق أحكامه ، ومن ثم لا يجوز الامتداد بالمعاملة التي حسيدها قانون المعاملات للشهادات سالفة البيان عند تطبيق أحكام قانون التصحيح ، وانها يتعين الاهتداد في هددا التطبيق بالمساملة التي نص عليها قانون التصحيح ذاته ، خاصـة وأن نصـوص هـذا القـانون جاءت مريحة واضحة في تعريف ثلك الشهادات تعريفا يبيزها عن فيرهأ وفي جمعها مع المؤهلات المتوسطة في درجة بدأية التعبين وفي جسمول المدد الكلية ، وعليه غانه يتمين في تطبيق أحكمام هذا القسانون اعتبار الشهادات الواردة بالحدول الملحق بالقسانون رقم ٨٣ لسسخة ١٩٧٣ والشهادات المعادلة لها شهادات فوق التوسطة واعتبار حامليها شأفلين للغثة الثابنة من بدء التحيين وتطبيق الجدول الثاني عليهم عند ترقيقها الم مِن الفئة الثابئة الى الفئة التالية حتى الفئة الثالثة واشتراط مسحة كلية تدرها ٣٢ سنة عند ترةيتهم الى الفئة الثانية مع مراعاة الأقتميية. الافتراضية المقررة لهم فتخصيط مدة الدراسية الزائيدة على محدة المؤهلات المتوسطة بن مدد الجدول وبد الدة الشسترطة للتزقيسة للققة الثانية أو تضاف الى مدة خدمتهم الكلية .

وأدًا كاتت الفقرة (1) من المادة (٢) من مواد اصدار القسمانون. وقم 11 لسنة ١٩٧٥ قد منعت المساس بالتقييم السالي للشهسادات العراسية طبقا للتشريمات الصادرة تبل تاريخ نشر القانون ، فان حدًا الحسكم لا يغير من وجوب النظر الى تلك الشهادات باعتبارها شهادات عوق متوسطة عند تطبيق أحكام القانون رقم ١١ أسنة ١٩٧٥ لأن اعمال الحكلية المتعلقة ببدد الترقيسات انبا تتوقف على مستوى المؤهل وفقسا التحسيمات الواردة بالجسدول الرفقة به وينص المسادة (١٧) منسه ، ولا تتوقف على النسعير السابق للشهادات الذي لا يبكن أن يبس بسه تحديد مجبوعة المؤملات التي ينتبي اليها المؤهل وفقا الأحكامه ، ولذلك علته لا يجوز التول بخصم مدة الست سنوات المشترطة للترتيسة مسن التعسبة الثابنية الى الفئة السابعة عند ترقية حسلة هذه الشهادات مِقْتَطْبِيق لأحكمام القانون رقم ١١ لمسنة ١٩٧٥ على اعتبسار أن الفئسة السابعة المعادلة للدرجة السادسة تعد مئة بداية التعيين بالنسبة لهم ، الله هـ ذا القول من شائه اهدار أحكام القـانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥م وحالمة المؤهلات عند تطبيق أحكام هذا القانون ذات المعاملة المتسررة ثهم بقانون المعادلات .

ولما كانت وزارة الشئون الاجتباعية عند تسوية حالة المؤهلات المتحال الم

وغنى عن البيان أنه لا يجوز عند استرداد الفسرري المسألية في السطلة المعروضية الدنع بما نصت عليه المسادة الماشرة من التسانون وقم 180 لسنة 190. لملاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ للسنة ١٩٧٣ من عسدم جسواز اسسترداد فسروق ماليية ناتجية عن تسويات تبت بناء على التسانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ أو الملاة (١٢) من المقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٣ أو المادة (١٢) من المقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٠ أو النيا النيا وانها على المعرد اللامورد الذي كان يؤدى البه تطبيق المكلم يقسب التجاوز على مجرد الاسترداد الذي كان يؤدى البه تطبيق المكلم المقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ دون غيره .

لذلك انتهت الجمعية المهوبية لتسمى الفتوى والتشريع الى أنه الإهلات الإجوز انقاص بدة الست سنوات بن المد الكلية لترقية حيلة المؤهلات عوق المتوسسطة المعروضية حالتهم وفقا الاحكام القسسانون رقسم 18. السينة 1970 .

(بلك ١٩٨١/٥/١٣ - جلسة ١١/٥/١٨٢)

هاعسدة رقسم (۱۷۹)

: /2___41

دبلوم الممهد الممالي للتربية الفنية المسبوق بدبلوم الفنون التطبيقية لا يمد مؤهلا عاليـا في تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ملخص الفتوى:

لثن كان تاتون المايلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ قد اعتد بدبلوم الفنون التطبيقية في تحديد الدرجة الملية ، فينع الدرجسة السليمة عند التميين ثم السادسة المخفضة بعد ثلاث سنوات عائه لم يعتد يعلوم المهد المالى للتربية الفنية للمطبين المسبوق بدبلوم الفنون التطبيقية في تحديد الدرجة المالية ، وإنها زاد مرتب من يحصل عليه بعقدار ثلاثة جنيهات ان كان حاصلا على التوجيهية ، وبعتدار جنبهان ان كان حاملا لفيرها ،

كيا أن مرسوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ عرف المؤهلات العليا بأنها الله الذي يتم الحصول عليها بعد دراسية منتها أربعة سنوات تالية للحصول على شبهادة الدراسة الثانوية — القسم الخاص — أو ما يعادقها للحصول على شبهادة الدراسة التي استغرتتها تلك الشبهادات المادلة ووفقا لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٦ غان الشبهادات التي يتم الحصول عليها بعد دراسة تزيذ منتها على بدة دراسة الشبهادات المتوسطة المبحث تعرف بالشبهادات نوق المتوسطة ، ولقد استقر هذا التصريف قا النظام الوظيفي بصنور القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الذي اطلقه بصيفة

جِلمة على جبيع الشهدات التى تعزيد صدة الدراسة بهما على مع المحدة الدراسة بهما على مع المدراسة اللازمة المصول على الشهادات المتوسطة أيا كانت المدة التوائدة .

لذلك انتهى راى الجمعية العبومية لتسمى الفتوى والتشريع الى أن عبلوم المعهد العالى للتربية الفنية للمعلمين المسبوق بدبلوم الفنون التطبيقية-لا يعد مؤهلا عاليا .

(ملف ۲۸/۳/۱۱ - جلسة ۲/۲/۱۹۸۰)

نالله ــ مؤهل متوسسط :

قاعدة رقم (١٨٠)

المسدا:

قرار تقييم للبؤهلات الدراسية يصدر بناء على سلطة بقيدة ... جواز تعديله او سحبه ولا يجوز التعيم، في بالهن المتسب .

ملخص المسكم:

أن الستفاد من حكم البند (ج) من المادة الخامسة من القالم رهم ١١ لسنة ١٩٧٥ أن المشرع تطلب لاعتبسار المؤهل الدراسي المنصوص عليه نميه مؤهلا متوسطا ويحدد المستوى المسالي له بالفئة (١٨٠ ـ ٣٦٠) توافر عدة شروط اسساسية اولها أن يكون هذا المؤجل بد توبينه منصبه وثانيها أن تكون مدة الدراسية التي كانت لازمة للحصول عليسه ثلاث سننوات دراسية على الاقل وثالثها الحصول قبل ذلك على شمسهادة أتمام الدراسسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها وقد ناط المشرع بالوزير المُختص بالتنبية الادارية ... بعد موانقية اللجنة المنصبوص عليها في المادة الثامنة من القسانون رقم ٥٨ لسبنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة _ سلطة تجديد تلك المؤهلات في ضهوء الضوابط والمسايير التي حددتها المادة الخابسة ، وليس من ريب في أن دور الوزير المختص بالتنبية الادارية وبكذا هذه اللجنة لا يعدو التحقيق بن تواهر تلك الشروط ومن ثم غالبرار الذي يجسدر في هذا الجبيد هو قرار صابر من سيلطة مقيدة لم تخول الجهسة الادارية ازاء اصداره اية سلطة في التقيدير أو الاختيسار ببا تستيعد عنه فسكرة الحصسانة التي تتبيع بها القرارات الادارية التي تصدر عن الجهات الادارية بمجض سلطتها التسديرية الإير الذي لا يسبوغ معه التهسك حيال هذا القرار بأي حق مكتبسب

وترتيبا على ذلك غاذا مسعد قرار الوزير المختص بالتنبية الادارية محسددا المؤهل الدراسى على خلاف الشروط والمعسايير التى تطلبها البنسد (ج) من المادة الخابسسة كان له — وبعق سـ تعديل أو سحب هسدا القرار المهيب حتى يتبشى مع احكام التاتون ذاته والتى لا تجوز البته مخالفتها أو الخروج عليهسا .

(طعن رقم ١٩٨٢ لسنة ٢٥ ق ــ جلسة ٢٠/٢/١٩٨١)

قاعهدة رقهم (۱۸۱)

المِسسدا :

كفاءة التعليم الأولى للمعلمين تعتبر وؤهلا متوسطا في مجال نطبيق القــانون رقم 11 ألسنة ١٩٧٥ ٠

ملخص الفتوى:

بن حيث أن المشرع تطلب لاعتبار المؤهل الدراسى الذى توقف بنحه مؤهلا متوسطا بالتطبيق لاحكام القانون رقم 11 لسنة 19۷0 ، توافر عدة شروط أساسية ، وأولها أن يكون هذا المؤهل توقف بنحه ، وثانيها أن تكون مدة الدراسة التي كانت لازمة للحصول عليه ثلاث سنوات على اقل . وثالفها الحصول تبل ذلك على شهادة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها ، وأناط المصرع بوزير التنبية الادارية سلطة تحديد تلك المؤهلات .

ومن حيث أنه باستظهار الشروط سالفة الذكر بالنسبة المهروضية حالته ، والثابت من الاوراق ، انه حمسل على مؤهل كفاءة التعليم الاولى للمعلمين عام ١٩٤٩ ، وهي من المؤهلات التي توقف منحها ، وكانت مدة الدراسة الملازمة للحصول عليه ست سنوات ، مسبوقة بالمحمان مسابقة لملاتحان بمدارس المعلمين الاولية وقد الماد وكيل الوزارة للتنمية الادارية بوزارة المتربة والتعليم بكتابة المرفق بعلف الموضوع ، ان هذه السابقة

تعادل الشهادة الابتدائية القديمة ، فضلا عن ان قرار وزير التنبية الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه نص على اعتبار شهادة النقل من السنة الثانية الى السنة الثالثة ببدارس المطيئ الاولية من المؤهلات الاقل مسن المتوسطة المعادلة لشهادة الابتدائية القديمسة والحصول في مؤهل كماءة التعليم الاولى يتم بعد درنسة منتها ثلاث سنوات من الحصول على هذه الشهادة ، ومن ثم يكون قد توافر في هذا المؤهل الشروط التي تطلبها المشرع

لذلك انتهى راى الجمعية العبوبية لتسمى الفتوى والتشريع الى أن بؤهل كماءة التعليم الاولى للمعلمين ، الحاصل عليه المعروض حالته ، يعتبر بؤهلا متوسطا في مجال تطبيق احكام القانون رقم 11 لسنة 1970 .

لاعتبار المؤهل متوسط في مجال تطبيق احكام قانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

(الملا/٦/١ - جلسة ١/٦/٣/٨٦)

الفــرع الثِــانى بعض المؤهلات للبراسية

اولا: الماجستي:

قاعـــدة رقــم (۱۸۲)

القانون رقم 11 اسنة 1900 بتصحيح اوضاع الماملين المنين المنين بالدولة والقطاع المام يقضى بإنقاض مدة سنة من المبد الكلية الملازصة المترقية بالنسبة المحاصل على شهادة الملجستي ــ اعمال هــذا المحكم على من يحصل على الملجستي بعد 19٧٤/١٢/٣١ وحتى 19٧٤/١٢/٣١ التاريخ الذى مد الله العمل بالقصابين الثالث والرابع من هــذا القــانون تطبيقا للقانونين رقمى ٢٣ لسنة ١٩٧٧ ، ٣٠ لسنة ١٩٧٧ .

ملخص الفتوى:

ان المادة التاسعة من مواد اصدار القانون رقـم 11 لعسـنة 1900 بنصـحيح اوفساع العسايلين قررت العبـل باحـكامه اعتبـارا من المحل المرابع من هذا القانون تنص على انه: « وتحسب المدد الكلية المتعلقة بحبلة المؤهلات العليا والمحددة في الجدول المرفق مع مراعاة اعادة القواعد الآتية (ج) انقاص مدة سنة للحاصل على شسهادة الملجستير أو ما يعـاطها باحكام المفصل الثالث الخاص بالترقيات والمصل الرابع الفاص بحساب باحكام المفصل الثالث الخاص بالمدة العمل بهما لسنة ١٩٧٨ ولمسـنة ١٩٧٨ ولمسـنة ١٩٧٨ ولمسـنة ١٩٧٨ و ٢٣ لمسنة ١٩٧٨ و ٢٣ لمسنة ١٩٧٨ و ٢٣ لمسنة ١٩٧٨

ومفلد ما تقدم أن المشرع قرر العمل باحكام القانون رقم ١١ لمسلمة ١٩٧٥ في ١٩٧٤/١٢/٣١ ، محد بذلك نطاق المفاطبين باحسكامه بانهم الماملين الموجودين بالخدمة في هذا التاريخ ، واعتد بالتالي بالركسز القانوني الذي يشغلونه نيه ويعناصر هذا المركز التي تشبل بصفة اساسية المؤهل والفئة الملية كما أعمل المشرع لحكلم هدذا القانون الخاصية بالترقيات وحساب المدد الكلية اللازمة للترفية المنصوص عليها في النصلين الثالث والرابع منه في السنوات ١٩٧٥ ، ١٩٧١ ، ١٩٧٧ - وضمن المصل الرابع القواعد المتعلقة بحساب مدد الخدمة الشترطة للترقية طبقا للجدول الأول الخاص بحملة المؤهلات العليا اللحق بالتانون ، ومن ثم غان هــذه القاعدة تخرج عن نطاق العناصر المجددة للبركز القانوني العامل الذي بتم على أساسه تسوية حالته ويتمين الامتداد به في ١٩٧٤/١٢/٣١ ، وتدخل في مجالها الطبيعي كقاعدة من قواعد حساب مدد الخدمة الكليسة التي يجب اعمالها في السنوات الثلاث المحدة للعمل بهذه القسواعد 4 وترتيبا على ذلك مان حكم الاتقاص سالف الذكر يكون واجب الاعمسال اذا ما حصل على المجستير بعد ١٩٧٤/١٢/٣١ وحتى ١٩٧٧/١٢/٣١ تاريخ انتهاء العبل باحكام الترقيات والمحد الكلية المنصوص عليها بالفصلين الثالث والرابع من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ولا وجه للقول بأن الاعتداد بالمجستي التي يحصل عليها العسابل.

بعد ١٩٧٤/١٢/٣١ وحتى ١٩٧٤/١٢/٣١ — ومن شأنه ان يؤدى الى

تعديل بركزه القانوني الذي كان عليه في ١٩٧٤/١٢/٣١ والذي يتعين.
اجراء التسوية طبقا لاحكام التأنون رتم ١١ لسنة ١٩٧٥ على اساسه ٤

وذلك لان هذا القانون لم يخصص جدولا بستقلا للمدد الكلية المسترطة لترقية
حملة المجستي ولم يربط بينها وبين النئلت المالية المستحقة للعامل وانها

تصر انرها على المدد الكلية الأمر الذي يوجب استبعادها من عنساصر
المركز القانوني الذي تجرى التسوية على اساسه ٤ والاعتداد بها عند
حساب بدة الخدمة الكلية خلال السنوات المحددة لاعبال تواعد حساب

مثل الدد طالما كان من الجائز ترقيقه أو رد التدبيته طبقا لاحكام المعسل الثالث من القانون رقم ١١ أسنة ١٩٧٥ .

وتطبيقا لما تقدم غلته لما كان السيد قد حصل على المحسنير في سنة ١٩٧٥ غلته يتمين انقاص سسنة من المسدد المسترطة لتربيته طبقا للجدول الأول الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ طالما أن ذلك سيؤدى الى ترقيقه الى غلة أعلى حتى ١٩٧٧/١٢/٣١ أو رد أقديته في الفئة التربيض علم اللي ما قبل حدًا التأريخ .

لذلك انتبت الجمعية العبوبية لقسمى الفتوى والتشريع الى انقاص مدة سنة من المدة الكلية الشترطة للترقية طبقا لاهكام القانون رقم ١١ السنة ١٩٧٠ بالنسبة للمالى الحاصل على الملجستير بعد ١٩٧٤/١٢/٣١ طالما الدى ذلك الى ترقيته الى فئة اعلى أو رد أقديته في الفئة التي يشسخلها حتى ١٩٧٧/١٢/٣١ .

(بلغة ٢٠٧/١/٨١ ــ جلسة ٥/١٩٨٠).

ثانيا : دبلوم الدراسات العليا في الادارة الماهة :

قامسدة رقسم (۱۸۳)

البسدا:

القادن 93 لسنة 1947 بشأن تنظيم المجلمات ــ دبلوم الدراسات المليا في الادارة العامة ــ لا يعتبر معادلا لدرجة الماجستير التي تبندها كلية التجارة بجامعة القاهرة الر ذلك : عدم جواز انقاص مدد الخدمة الكلية المطلبة المترقية بمقدار سنة طبقا أنص المادة 70/ح من القانون 11 لسنة 1940 .

ملخص الحكم:

ومن حيث أن دبلوم الدراسة العليا في « الادارة العامة » عن جامعة التعرة دور يونية ١٩٧٤ الذي يعطه المدعى لا يعتبر معادلا لدرجة ماجستير في المتجارة التي يعتمها هذه الكلية ؛ أذ أنه طبقا للاتحة التتغيذية لتاتون الجامعات رقم ٩ السنة ١٩٧٢ المعمول بها عندئذ (القرار الجمهوري رقم ١٩١١ لسنة ١٩١٩ المعمول بها عندئذ (القرار الجمهوري رقم ١٩١١ لسنة بكالوريوس في التجارة بتعدير جبد على الاتل (٢) أن يتلبع المدة سنتين الدراسات التي يتررها مجلس الكلية بموافقة مجلس الجامعة ، (٣) أن يتم بعد بناجه في امتحان الدراسات المذكورة ببحوث في موضوع يتره مجلس الكلية لمدة سنة على الاتل وسنتين على الانكر من تاريخ موافقته على مجلس الكلية لمدة سنة على الاتل وسنتين على الانكر من تاريخ موافقته على وأن يؤدي فيها المنة المحكم وأن يؤدي فيها المنا الدراسة بها سنتان (م٢٣١) ويشترط في الطبا لنيل أي منها ١ — الحصول. على درجة بكالوريوس في التجارة أو درجة معادلة لهما ، كما بحسوز تبول.

الحاصلين على درجة بكالوريوس أو ليساقس في هذه الدراسات من كليات أخرى . . (٢) ٣ سان يتابع لمدة سنتين الدراسات التى تقررها جلس الكلية ببوافتة بجلس ألجامعة ، (م ٣٠٠) ويكون الابتحان غيها تحريريا وشغويا في جبيع المترات (١٣٠٠) سوجلي هذا غان في شروط نيل كل من درجة الملجستير ودبلوم الذراسات الفي تشعيها الطالب قبل الحصول على أيها تختلف ، وهي في درجة الملجستير ساكتر ، اذ أن نجاح الطالب في الدراسات التي يتنبهما منا المتحدد في الدراسات التي يتابهما منذ على الاتل وسنين غيبه ببعوث لدة سنة على الاتل وسنين على الاكثر وسنين على الاكثر وسنين عند المحدد في هيه بعد سنتى الدراسات الطبا يتم الحصول عليه بعد سنتى الدراسة بهسا .

ومن ثم لا يكونان ، على سواء ، ولم يصدر تقرير من الجهة العلمية المحتصة ، يقتضى اعتبارها متعادلين ، كذلك عاتبها لم يعتبرا في حكم المدة / ٢٠ ح من التانون رقم ١١ لسسنة ١٩٧٥ على سواء من حيث الأعادة مما تقضى من انقاص هدة الخدمة الكلية المتطلبة للترقية طبقا له بمقدار سنة بالنسبة للحاصلين على درجة الماجستير أو مليعادلها .

ولا يجدى ما أورده الحكم المطهون هيه من أن المحكمة من تقسرير النص لهذا الانتامي ذلك ، أذ فضلا على انتعاء موجب التعلق بها ، مادام النمي لا يترر مؤداها ، فان نصوص اللائوسة التنفيذية لقسانون الجامعات مستعمد المحادلة التي قال بها الحكم للأختلاف اما معاملة الدبلومات التي يستغرق الحصول عليها سنتين معاملة الملجستير بتقرير احتية حاملها في الحصول على المراتب الاضافي المقرر الجمهوري رقم ٧٨٧ لمسنة الحصول على المراتب الاضافي المقرر الجمهوري رقم ٧٨٧ لمسنة العاملي المجستير ، فهي مقررة بهتضي القرار الاشير ومقصور على مؤضوعها .

ومن حيث أنه لما تقدم ، يكون الحكم المطفون ديه ، في غير محله ،
ويضمن لذلك الفاؤه ورّمض الدعوى مع الرام المدعى المصروفات .

(ملعن ۱۲۲۷ لسنة ۱۸ ق ـ كلسة ١١٢٧٥)

ثالثا : دبلوم الدراسات العليا في الإحضاء :

قالاستدة رقسم (۱۸۶)

: 12......(1

دَبُلُومُ الْدَرَاسَاتُ الفَلِيا فِي الْاحْسَاءِ مِن الْجَامِعَةُ لَا يَعَادُلُ دَرِجَـةَ الْمُجْسِتِي عدم جَواز الْافادة مِن نص الْمَادة ٢٠ فقرة ٢ مِن الْقَانُون رقم ١١ السنة ١٩٧٥ بشبال القاض سنة بن مدة الكنية الكتلية المتطلبة للترقية .

ملقص المبتم:

'دَيْلُومُ الدراستات الغليا في الاخصاء الذي حصلت عليه المطعون ضدها من معهد الدراسات والبخوث الأحصائية بجامعة القاهرة عام ١٩٧٤ لا يعتبر معادلًا للماجستي في هذا الفرع من التخصص الذي يمنحه هذا المعهد اذ أنه وفقا للمادة ٢١٦ من اللائمة التنفيذية لقانون الجامعات رقم ٩} لسنة ١٩٧٧ تمنع هذه الجامعة بناء على طلب المعهد ١ - دبلوم الدراسات العليا في أحد التخصصات المبينة في اللائحة الداخلية ٢ - درجة الماجستيز في اخد هذه التقصصات ٣ ــ درجة دكتور الناسعة ميها . ويشتتره طبقا للمادة ٢٢٧ في الكافب لنيل اي من دبلوم الدرانسات العليسا الن يكون حامتا على درجة الليسانس أو البكالوريوس من احدى الجامعات أَوْ قَلْنَ تُرَجُّةٌ بُمَالِلَةً لَهِنا مِن مِمَهُدُ عَلَمِي آخَر مِعترف بِه مِن الجامِعة مِع الدراسة لمدة سنتين على الاقل ومقا الأحكام اللائحة الداخلية وطبقا للمادة . ٢١٨ يشترط في الطائب لتيل درجة الماهستير أن يكون خاضلا على دملهم الدراسات العليا في التخصص من المهد أو على درجة معادلة لها من معهد على آخر معترف به من الجامعة وأن يؤدى الدراسة التكبيلية لمدة سنة بنجاح وأن يتابع البحث لمدة سنة على الاتل وذلك وفقا لاحكام اللائهسة الداخلية وعلى هذا مأن ديلوم الدراسات العليا في الاحصاء بن هذا المعهد

ثمانه غيره من دبلومات هذه الدراسات يعتبر ادنى من درجة الماجستير في فرع التخصص اذ تعتبر دراسة تالية له يشترط سبق الحصول على مثله وتزيد عليه بالدراسة بالتكيلية لمدة سنة نضلا عن البحث الذي لاتقل مدته على سنة ومن ثم فلا وجه للقول بمعادلته بهما وهي على ما هو واضع من النصوص السالفة أعلى منهسم بذاتها لاتجعله مثلهسا بل مرحسلة دراسية سابقة عليها وعلى ذلك نان الحاصل عليه لا يكون على سواء مع الحاصل عليها وغير صحيح اذن ماذهب اليه الحكم المطعون نيه من تعادله معهما في مدة الحصول عليها اذ الأمر ليس كذلك لا في اشتراطات ذلك ولا في نتيجته ولا يجدى بعد ذلك ما أورده بشأن المكمة التي اقتضت أيراد القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لحكم المادة ٢٠ فقرة ٢ القاضي بانقاض مدة سنة من مدة الخدمة الكلية المتطلبة لترتبة حملة المؤهلات العليا ونقسا للجداول الملحقة به أذ فضلا عن أنتفاء موجب التعلق بها في هذه الحسالة مان نصوص اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات تستبعد المعادلة التي قال بها ، اما معادلة الدبلومات التي يستفرق الحصول عليها سنتين معاملة الماجستير بتقرير أحقية حاملها في الحصول على الراتب الاضافي المقرر الجمهوري رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقرار رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ لحاملي الماجستير فهي مقررة بمقتضى القرار الأخير ومقصوره على موضعها .

ولما تقدم ميكون الحكم المطعرن غيه غير صائب فيها قضى به من اجابة المطعون ضدها الى طلباتها في الدعوى اذ لا حق لها فيه حيث لا وجه لما تمتيد عليه اسساسا من القول بحساب مند الترقية المنطلبة لبلوغها الرابعة طبتا للجدول الملحق بالمقانون رقم 11 لسنة 1940 والخاص بحملة المؤهلات المليا على اساس انقاص سنة منها طبقا للهادة ٢٠ فقرة (ج) باعتبارها حاصلة على درجة معادلة للماجستير اذ أنه على مقتضى ما تقدم بدبلوم الدراسات المليا الذي تحمله ليس كذلك .

(طعنی ۸۲۲ ، ۵۵۳ اسنة ۲۱ ق ـ جلسة ۱۹۸۱/۱۲/۱۳)

رابعا : دبلوم التجارة التكبيلية المليا :

قاعدة رقم (١٨٥)

: 12-41

المعاول الحاصلون على دبلوم التجارة التتحيلية الطائية وغيرهم من اسحاب المؤهلات التى تدنع بعد مدة دراســة اقل مــن اربع ســنهات لا يتندون بن حكم المادتين الثالثة والخابسة من القانون رقم ١٢٥ لســنة المهدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ ــ اساس خلك ــ ان المشرع المدر للح الاقديمة الاعتبارية والمعلوبين أن يكون العامل حصل على مؤهله بعد دراسة اربع سنوات على الاقل بعد شهادة الثانوية العامة او ما يعادلها .

مِلحُص الفتوي :

ان المادة الثالثة من التانون رقم ١٣٥ السنة ١٩٨٠ بعلاج الآثار المتبت على تطبيق القانون رقم ٨٣ السنة ١٩٧٣ المجبل بالقانون رقم ١١٢ السنة ١٩٧٦ المجبل بالقانون رقم ١١٢ السنة ١٩٧١ المجبل بالقانون رقم ١١٢ المبابعية التي يتم الحصول عليها بعد دراسة منتها اربع سنوات على الأقل بعد شهادة التانوية المسابة أو ما يعادلها الموجودون بالمضحة في ١٩٧١/١٣/١١ بالجهات المشار اليها بالمسادة السابقة أقديية اعتبارية قدرها سنتان في الفتات المائية التي كانوا يشخلونها اصلا والتي اصبحوا يشخلوها في ذلك التانويخ بالتطبيق الاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العالمين المدنين بالدولة والقطاع العام) .

(17 =- 19 0)

وتنص المدة (٥) من هذا القانون على أن تزاد مرتبات المسالمين المنبر المساملين الدين تنظم شئون المساملين الدين تنظم شئون توظيفهم كادرات أو لوائح خاصة من الحاصلين على المؤهلات المشار اليها في المواد السابقة بما يمادل علاوتين من علاوات الفئة التي كانوا يشغلونها في ١٩٧٨/٦/٣٠ أو ستة جنيهات أيهما أكثر ولو تجاوزوا بها نهاية مربوط الفئة أو المستوى وبحد أتمى الربط النابت المسالى المتسرر لاعلى درجة أو وظيفة في الكافر المعامل به .

ومفاد ذلك أن المشرع اشترط لمنح حاملى المؤهلات العليا الاتدبية الاعتبارية المنصوص عليها بالمادة (٣) ولمنحهم العلاوتين المتررتين بالمادة الخامسة من القانون رقم ١٩٨٥ اسنة ١٩٨٠ أن يكونوا قد حصلوا على مؤهلاتهم بعد دراسة منتها أربع سنوات على الاقل بعد شهادة النانوية المامة أو ما يعادلها واذ تقل عن أربع سنوات مدة الدراسة المقررة للحصول على دبلوم النجارة التكيلية العالية والمؤهلات المعروضة في الحالة المائلة على دبلوم الايميدون من حكم المادتين سائلتي الذكر .

لذلك انتهت الجمعية المعومية لتسمى الفتوى والتشريع الى صدم الحقية حيلة دبلوم التجارة التكيلية وغيرهم بن اصحاب المؤهلات التي لا تتوافر لها المدد المنصوص عليها في المادة ٣ من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ والمالمين بالجهات الخاضعة لنظام العالمين المنتين بالدولة والذين طبق عليهم التاتون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ في الاعادة من احكام المانتين الثالثة والخابسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ .

(الملا ۱۱۸۲/۱/۲۰ جلسة ۱۹۸۲/۱/۸۱)

قاعسدة رقسم (۱۸۱)

البــدا :

يعتبر دبلوم اللجارة التكبيلية مؤهلا عاليا في تطبيق هـ كم الفقرة الأولى من المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنفيذا اللقرار التنسيري

الصادر من المحكبة الدستورية العليا بجلسة ١٩٧٧/١١/٣ ... عدم جوائق المتداد هذا الخفسي الى باقن القواعد المنظبة للفدية المنية ... التر فالله عدم جواز شغل الوظائف القيادية ووظائف الإدارة العليا التي يتسترط نشغلها وذهلا عاليا لحملة هذا الدبلوم .

ملخص الفتوى:

ان المادة الأولى من التاتون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمادكت الدراسية تنص على انه (استثناء من أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٤ بثمان نظام موظفى الدولة ، يعتبر حبلة المؤهلات المحددة في الجسحول المرافق لهذا القانون ، في الدرجة وبالماهية أو المكافأة المحددة المؤهل كل منهم وفقا لهذا الجدول ، وتحدد الدبية لكل منهم في تلك الدرجة من طريحة منينه بالحكومة أو من تاريخ حصوله على المؤهل أيهها أقرب تأريخ حصوله على المؤهل أيهها أقرب تأريخة 2 م

وتنص المادة الثانية من هذا القانون على انه « لا يسرى حكم المالة السابقة الا على الموظفين الذين عينوا تبل اول يولية سنة ١٩٥٧ وكلو؟ تد حصلوا على المؤهلات المسار اليها في المادة السابقة تبل ذلك التعتريج اليضا ، ويشترط أن يكونوا موجودين في خدمة الحكومة وقت تعلق حسفة العانون » .

 وتقض المادة السادسة بن القاتون على أن « اسحاب الموهلات المترر عمل عقد التميين أو بعد غترة مجددة بنه النرجة السائسة بهاهية ١٠ جنيه و حره مليم شهريا ، وفقا للجدول المرافق لهذا القانون أو وفقسا لترارات حجاس الوزراء المسادرة تبل أول يوليو سنة ١٩٥٧ الا يجوز النظر في تحتقيتهم للدرجة الخابسة بالكادر الفنى المالى والادارى بالاقديية الا بعسد مقال علات سنوات على الاقل من تاريخ اعتبارهم في الدرجة السسادسة مقاصة المذكورة) .

وعلى المهوم تعتبر لحالمى الشهادات العالية أو المؤهل الجسامعى. عن شاغلى الدرجة السادسة بالكادر الفنى العالى والادارى اتدبية نسبية. مخارها ثلاث سنوات على أصحاب المؤهلات المتدر لها عند التعيين أو بعد معرة خصددة منه في الدرجة السادسة بهاهية ١٠ جنيه و ٥٠٠ مليم. هجهرا) .

ولقد صدر بعد هذا القانون مرسوم ٢ أغسطس سنة ١٩٥٣ بتعين المحالات التي يعتبد عليها للتعين في وظائف الدرجات التاسعة والثابنة والثابنة في الكادرين الغني المتوسط والكتابي والمؤهلات التي يعتبست عليها للتعين في وظائف الدرجة السادسة بالكادر الغني العالى والاداري ويتسن هذا المرسوم في المادة ١٢ على أنه (في تطبيق المواد ٩ غترة (١) ، وي نظام موظفي الدولة ، تعتبد الشهادات والمؤهلات الكادر التي قدرها غيبا يلى لصلاحية أصحابها في التقدم للترشيح لوظائف الكادر والغني المالى:

١ - الدرجات الجامعية المصرية .

أ. أ — الدبلوبات العالية المحرية التى تهنجها الدولة المحرية التراسة على الربع سنوات على التحاج في معهد دراسي على تكون مدة الدراسة عبه أربع سنوات على الحاملين على بسهادة الدراسسة الثانوية (القسم الخاص) لو ما يعادلها من الوجهة العلمية حسب با يقرره وزير المسارف المهومية ما يعادلها من الوجهة العلمية حسب با يقرره وزير المسارف المهومية محادثها مع رئيس ديوان الوظفين بثبان هذا التعادل . . . » ولقد خصت على المدة المذكر بعد ذلك . آ دبلوبا وشهادة الحرى بعد أن أوردت هذين.

ونتص المادة الرابعة بن هذا المرسوم على أن (تعنيد الشهادات والمؤهلات الآتى ذكرها نيبا يلى لصلاحية أصحابها في التقدم للترشيع لوظائف الدرجة السابعة المنية بالكادر الفنى المتوسط .

- (١٣) المعلمين والمعلمات الابتدائية او مدارس المعلمين الخاصة م
 - (١٩) شهادة خريجي الزراعة التكيلية .
 - (٢١) شهادة خريجي التجارة التكيلية .
 - (٢٤) شهادة خريجي المهد العالى لفن التبثيل العربي .
 - (٢٥) شبهادة المعهد العالى للموسيقي المسرحية .
 - (٢٦) شبهادة اجازة البتائة الاثرية .
 - (۲۷) شهادة المهد الصحى » .

وكانت تلك الشهادات كلها مترر لها السادسة المخلفة في قاتون الممادلات) وتنص المادة ٧ من المرسوم على أن « الدرجات المسار اليهسة في المواد الثالثة والرابعة والسادسة من هذا المرسوم هي اكبر درجة يمكن لاصحاب الشهادات المبينة في كل مادة منها ؛ التقسدم للترشيح في وظائمها . . . ، وقد اعتد هذا المرسوم بحكم المادة ٢ من قانون المعادلات واوجب عدم الاخلال بها .

ويتاريخ ١٩٧٣/٨/٢٣ نشر القانون ردّم ١٨ لسنة ١٩٧٣ بتسوية حالة بعض العابلين من حبلة المؤهلات الدراسية ونص في المادة الأوليم منه على أن « تسرى أحكام هذا القانون على العابلين المبنين بالجهال الادارى للدولة والهيئات العابة والحاصلين على المؤهلات المجددة في الجودل المرفق ولم تسو حالاتهم طبقا لاحكام القانون رتم ١٧٦ لسنة ١٩٣٤ النظاهي بالمعادلات الذراسية بسسبب عدم توفر كل أو بعض المشروط المنسوس عليها في المادة المائية .

وتشص المادة الخامسة من ذات القانون على أن « يعمل غيما لم يرد تهيه تصى في هذا بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه » .

وتتمن المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥. يتسجيع أوضاع المسالمين على انه « لا يجوز المساس بالتقييم المالي منتصعات الدراسية المدنية والمسكرية طبقا للتشريعات المسادرة تبسل. تاريخ تشر هذا القانون ما لم يكن تطبيق احكامه المضل للعامل » .

وتتمس المادة الخامسة من القانون على أن (يحدد المستوى المالي. والتحديدة للحامساين على المؤهلات الدراسية على النمو الآتي :

(١) المئة (١٦٢ - ٣٦٠) لحبلة الشبهادات اتل بن المتوسطة .

(مع) الفئة (۱۸۰ ... ۳۲۰) لحيلة الشهادات المتوسطة التي يتم. «كحسول عليها بعد دراسة مدتها ثلاثة سنوات تالية لشهادة اتبام الدراسة «تصدفية كو ما يعادلها

(ع) النفة (۱۸۰ سـ ۳۱۰) لحبلة الشهادات الدراسية نوق المتوسطة تكتبي يتم الحصول عليها بعد دراسة تزيد مدتها على المدة المتررة للحصول على الله المتوسطة .

وتضاف مدة اقتمية افتراضية لحملة هذه المؤهلات بقدر عدد سنوات القدرائسة الزائدة من المدة المتررة للشهادات المتوسطة كما تضاف الى يعلية موبوط الفئسة علاوة من علاواتها من كل سنة من هذه السسنوات عتواقدة » .

وتتمن المادة ۱۲ من هذا التانون على أن التسوى حسالة حيلة التحقيقة التي توقف بنحه المادلة للشهادات المحددة بالجدول المرفق يقتري وهم ۸۲ لسنة ۱۹۷۳ بشأن تسوية حالة بعض العالمين مسن حيلة التحراسية طبقا لاحكامه .

ويصدر قرار من الوزير المختص بالتنبية الادارية ببيان الشمهادات المعادلة الم

الفترة الثانية من المسادة الثابنة من القسانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١.
 المشار اليه ».

وتنص المادة (١٥) على أن « يعتبر من أمضى أو يعشى من العاملين الموجودين بالخدية أحدى المدد الكلية المحددة بالجداول المرفقة مرشى في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتبارا من أول الشهر التألمي لاسستكمال هذه الدة » .

ولقد خصص القانون الجدول الأول لحيلة المؤهلات الطبا المقرر تعيينهم ابتداء بن النثة السابعة وخصص الجدول الثانى لحيلة المؤهلات غوق المتوسطة والمتوسطة المقرر تعيينهم ابتداء بالمئة الثابنة .

وتنص المادة ١٧ من القانون على أن « يرقى اعتبارا من اليوم الأخير من السنة المالية ١٩٧٤ ــ أو السنة المالية ١٩٧٥ ــ أو السنة المالية ١٩٧٦ ــ أو السنة المالية ١٩٧٧ ــ العاملون من حملة المؤهلات العليا وفوق المتوسطة والمتوسطة من الفئة (١٨٤ ــ ١٤٤٠) الى الفئة (١٧٨ ــ ١٤٠٠) الذين تتوافر غيهم في هذا التاريخ الشروط الآتية :

أولا : انتضاء المدة التلية على العامل في الخدمة محسوبة طبقا للتواعد المنصوص عليها في هذا التاتون .

(1) ٢٤ سنة بالنسبة للمبلة المؤهلات الطيا .

 (ب) ٣٢ سنة بالنسبة لحبلة المؤهلات خوق المتوسطة مع مراعاة الاندبية الانتراضية المتررة .

(هـ) ٣٢ سنة بالنسبة لحملة المؤهلات التوسطة ... » .

وييين مها تقدم أن المشرع حدد في الجدول الملحق بقانون المعادلات رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ للشمهادات التي تزيد مدة الدراسة المقررة لها على مدة الدراسة المقررة للبؤهلات المتوسطة وتقل عن مدة الدراسة بالشمهادات العليا تسميرا مفايرا للنهج الذي سار عليه القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظنى الدولة ، وبمقتضى هذا التسمير اعبل المشرع القواعد التي صدرت بها قرارات من مجلس الوزراء في أول يوليو وفي ٢ ، ٩ ديسمبر سنة ١٩٥١ على المساملين الذين لم يفسدوا من تلك القسرارات حتى ١٩٥٢/٧/١ تاريخ المبل بالقانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ لذلك اشترط أن يكون العامل موجودا بالخدمة وحاصلا على المؤهل تبل هذا التاريخ حتى يتحقق قصده بافادة العاملين الذين لم يطبق عليهم قرارات مجلس الوزراء مسألف البيان قبل العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ووفقسا للجدول الملحق بقانون المعادلات قارن ألمشرع بين تلك الشهادات والمؤهلات العليا غبتحها الدرجة السادسة المتررة للمؤهلات الطيا ولكنه يعتبرها في ذات طبقتها لذلك خفض راتب حالمها في هذه الدرجة الى ١٠ جنيه و ٥٠٠ مليم ومنح حاملى المؤهلات العليسا بالنسبة لهم اتدمية نسبية مقدارها ثلاث سنوات بالترجة السادسة ولم يجز ترقيتهم الى الدرجة الخامسة الا بعد مضى ثلاث سنوات من شعلهم للسادسة ، ومن ثم مان تانون المعادلات يُعد شانونا ذي أثر وقتى ينطبق نقط على من كان بخدمة الحكومة وحاملا المؤهل في ١٩٥٢/٧/٢٣ تاريخ نشره وتنفيذه ، ولذلك عاد المشرع في مرسوم ٦ أغسطس محدد الدرجة السابعة بالكادر الفني المتوسط كدرجة بداية تعيين لحاملي هذه المؤهلات بذلك من تبيل المؤهلات المتوسسطة كما انه قصر التعيين بالكادر الفني والاداري العالى على حاملي المؤهلات الجامعية والدبلومات العالية التى تمنحها الحكومة المصرية بعد دراسية لمعتها أربع سلوات العالمي شهادة الدراسة الثانوية (قسم خاص) وكذلك الشهادات التي عددتها المادة الثالثة من هذا الرسوم ولم يدخل فيها أي من الشبهادات التي حدد لها قانون المعبادلات الدرحة السادسة بماهية مخفضة بل أن هذا المرسوم جاء تلطعا في نصوصه عندما ترر في المسادة السابعة منه ان الدريجات المحددة للشهادات هي اكبر درجة يمكن لحاملها النتدم المتزشنيح لشغل وظائفها كها انه حرص على تاكيد الموازنة بين حملة النسادسة المخفضة فأويحب اعمال أحكام المادة السادسة من هذا القانون باعتبار أنها تضمنت حكما يجب مراعاته عند القزاحم الفعلى بين هــذين النوعين من المؤهلات في الدرجة السادسة بالكادر العالى ، ولقد جاء القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٧ ليعالج حالات العاملين من حمسلة الشهادات المشار اليها التى قدر لها تانون المعادلات الدرجة السادسة المخفضة وحدد لها مرسوم ٦ أغسطس الدرجة السابعة والذين لم يطبق عليهم تسانون المسادلات في ١٩٥٣/٧/٢٢ بسبب عدم توانر شرطى الوجود بالخدمة والحصول على المؤهل قبل ١٩٥٢/٧/١ خازال بالنسبة لهم هذين الشرطين وتفى بمنحهم الدرجة السادسة المخفضة اعتبارا من تاريخ حصولهم على المؤهل أو دخولهم الخدمة أيهما أثرب بحسب مراكزهم القانونية في هذا التاريخ وبذلك بعد هذا القانون المتدادا لقانون المعادلات ويعتبر معدلا لأحكامه المنصوص عليها في المادة النانية منه ، وعليه لم يضف القمانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ جديدا لتلك الشهادات نيما يتعلق بتحديد طبيعتها بل أنه نص على أعمال أحكام قانون المعادلات نيما لم يرد به نص الأسسر الذى يعنى اجراء التسوية المتررة بالقانون رتم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بمراعاة حكم المادة السادسة من قانون المعادلات التي منحت حاملي المؤهسات العليسا اقديية نسبية على حملة هذه الشهادات ولم تجز ترقيتهم الى الدرجة الخامسة الا بعد ثلاث سنوات ، ومن ثم ظلت الشهادات المذكورة في مستوى أقل من الشهادات المسالية ولم تدخسل في عدادها في اي وقت حتى صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ولقد سلك المشرع في هــذا القانون بسلكا مفايرا للمسلك الذي اتبعه في قانون المعادلات عند معاملته لحبلة الشمهادات التي تقل مدة دراستها عن مدة المؤهلات الطيا وتزيد على مدة المؤهلات المتوسطة نقرر لها تعريفا جامعا مانعا في البند (د) من المادة الضامسة وبدلا من مقارنتها بالمؤهلات العليا قارنها بالمؤهلات المتوسطة محدد لها الفئة الثانية وفي ذات الوقت منح حامليها اقسدمية اعتبارية وعلاوات دورية بمسدد سسنوات الدراسة الزائدة عن المؤهلات المتوسطة وجمع بينها في جدول واحد وبذلك حدد طبيعتها ومستواها على تحو واضح صريح وباعد بينها وبين المؤهلات الطيا على وجه يدرجها بين نطاقها عند أعبال أحكابه . ولما كان تحديد المدد المشترطة لترتية حبلة المؤهلات الدراسية وفقا للجداول الملحقة بالقانون رقم 11 اسنة ١٩٧٥ أو وفقا للاحكام التي تضمنتها المادة ١٧ منه تتوقف على تحديد المجبوعة التي ينتبي البيسا مؤهل كل منهم وكانت احكام هذا القانون تدخل في نطاق المؤهلات نفوق المتوسسطة الشهادات التي تزيد مدة دراستها على مدة المؤهلات المتوسسطة وتتل من مدة المؤهلات المعليا على المادة المؤهلات المحبد والرادة بالمجدول والملحق بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٧ المحسدد لها الدرجة السادسة المخفضة في تانون المعادلات وكذلك المؤهلات المعادلة لها التي يصدر بتحسيدها قرار من وزير التنبية الادارية تعد مؤهلات غوق متوسطة الأمر الذي يتمين معه تطبيق الجدول الثاني على حامليها واشترط قضائهم مدة خدية كلية قدرها ٣٢ سنة للترقية الى الفئة الثانية مع مراعاة الاتدبية الانتراضية المغرة لهم .

واذا كانت الفترة (1) من المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ تبنع المسلس بالتغييم المالي للشمهادات الدراسية طبقا للتشريعات المسادرة قبل نشر القانون مان هذا الحكم لا يغير من وجوب النظر الى الشمهادات مسالفة البيان باعتبارها شهادات فوق متوسطة الى تطبيق أحكام القانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ لأن اعبال أحكامه المتملقة بمدد النزقيات انبا يتوقف على تحديد مستوى المؤهل وفقا للتقسيهات الواردة بالمجداول المرفقة به وينص المادة 17 بالاضافة الى ان التقبيم الذي سبق القانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ للك الشهادات لم يكن ينسمها في مستوى المؤهلات العليا .

وبناء على ذلك غانه اذا كانت المحكمة الدستورية العليا قد قررت بجلسة ١٩٧٧/١٢/٣ – اعتبار دبلوم الدراسسات التجسارية التكبيلية مؤهلات عاليا في تطبيق حكم الفقرة الاولى من المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ومن ثم الاكتفاء بلكبال حامليه مدة خدمة كلية قدرها ٢٤ سنة بدلا من ٣٣ سنة لترقيتهم الى الفئة الثانية ، غانه يتمين تصر هذا التفسير على الفمن الذي تفاوله في حدود مجاله الزمني وقصر تطبيقه على النطاق الذي صدر فيه غلا يبتن الى باقي نصوص القسانون رقم ١١ لسنة المناس الى غيره من القوانين سـ على اعتبار أن التفسير بطبيعته انها

يقتصر على النص الذى تناوله وعلى الحالة التى صدر بشانها ، وبن ثم غاته لا بجوز اعتبار دبلوم التجارة التكيلية وؤهلا عاليا في غير نطاق الم التطبيق الفترة الأولى من المادة ١٧ من التقنون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الامر الذى يتنضى عدم احقية حابلية في شسخل الوظائف التيادية ووطائف الادارة العليا المترر لها الفئة المائية وما يعلوها اذا اشترط لشسسخلها الحصول على مؤهل عال وترتبيا على ذلك فانه لا يحق للسيد/ الحاصل لهذا الدبلوم أن يطالب باعتباره شاغلا بصفة أصلية لوظيفة مدير ،.... منطق المؤهلات العليا الحصول على مؤهل عال لعدم دخول مؤهله في نطاق المؤهلات العليا .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان ترار المحكمة الدستورية العليا الصادر بجلسة ١٩٧٧/١٢/٣ باعتبار دبسلوم. التجارة التحييلية مؤهلا عليا في تطبيق حكم الفقرة الاولى من المادة ١٧ من الثانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ مقصور على نص هذه الفقرة فلا يمتسد الى باتى القواعد المنظمة المذنبة المدنية وبالتسالى عاته لا يجسوز شسفل الوطائف القيسادية ووطائف الادارة العليسا التى يشترط لشغلها مؤهسلا عاليا بمبلة هذا الدبلوم ، وانه لا يحق للسيد/..... أن يطالب بشفل وظيفة مدير منطتة (ب) المترر شغلها بحلة الشسهادات العليسا لكسون.

(مك ٢٨/٣/٢٧٤ ـ جلسة ١١/٢/٠٨١١)

قاعسدة رقسم (۱۸۷)

المِسسدا:

المؤهلات الواردة بالقانون رقم ٨٣ أسنة ١٩٧٣ والمؤهدات المسلمات المسلمانة الأمامية الأمامية المتبدق تطبيق. الأمامية المتبدئ على جاناهسا

المدول الثانى اللحق بالقانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ دون اعتداد بالمادلة المسادلات الدراسية المسادلات الدراسية الدكام قانون المسادلات الدراسية الدكل من القساتونين مجال تطبيق يختلف عن الآخر سقص تطبيق القرار التنسيرى المسادر من المجملة الدستورية العليا بجلسة الموارك ١٩٧٧/١٢/٢ باعتبار دبلوم التجارة المتكينية مؤهلا عاليا في منه وم المفترة الأولى من المسادة ١٧ من القسانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ على هذا الدبلوم وحده وعلى تلك الفقرة دون غيرها من المكام ذلك القانون وغيره من توانين الشدية المنيية ٠

ملخص الأنترى:

ان المادة الأولى من التاتون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٣ بتسوية حالة بعض المالمين من حبلة المؤهلات العراسية تنص على أن (تسرى احكام هذا المتانون على المالمين المدنين بلجهائر الادارة للدولة والهيئات المسابة والحاصلين على المؤهلات المحددة في الجدول المرفق ولم تسو هالاتهم طبقا لأحكام القانون رقم ١٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمادلات الدراسية يسبب عدم توافر كل أو بعض الشروط المنصوص عليها في المادة الثانيسة بنه و وتضمن الجدول الملحق بهذا القانون سبح وقعلات بقرر لها بالجدول المحق بهذا القانون المعادلات الدرجة السادسة باهية قدرها ١٠ جنيه و ٠٠٠ مليم ، وفقا لنص المادة السادسة من قانون المعادلات بمنح حالمي المؤهلات الدرجة المحلية تسبية قدرها ثلاث سنوات كما لا بجوز ترقيتهم الى الدرجة الخليسة الا بعد ثلاث معلوات من تاريسخ شغلهم للسادسة .

وينص القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العالمين في المادة الخالسة على أن (يحدد المستوى المالي والاقديبة للحاصلين على المؤهلات الدراسية على النحو الاتي :

(١) النئة (١٦٢ - ١٦٠) لحميثة الشهدات الل بن التوسنطة

﴿الشهادة اتبسام الدراسة الإبتدائية القديسة وشسهادة اتبام الدراسسة .
الإعدادية أو با يعادلها) .

(ب) الفئة (١٨٠ – ٣٦٠) لحيلة الشهادات المتوسطة التي يتسم الحصول عليها بعد دراسة منها ثلاث سنوات تالية لشهادة أنهام الدراسة الاعدادية أو ما يمادلها وكذلك الشهادات التي يتم الحصول عليها بعد دراسة منتها خيس سنوات تالية الشهادة أنها الدراسة الابتدائية القديمة أو ما معادلها .

(ج) الغثة (۱۸۰ ـ ۳۹۰) لحيلة الشهادات الدراسية الموسسطة انتى توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنواتته دراسية على الاقل بعد الحصول على شهادة اتهام الدراسة الابتدائيــة القديمة أو ما يعادلها .

(د) الفئة (۱۸۰ - ۳۲۰) تحيلة الشبهادات الدراسية عوق المتوسطة التي يتم الحصول عليها بعد دراسة تزيد على الدة المقررة للحمسول. على الشبهادات المتوسطة وتضاف بدة أقدية اغتراضية لحيسة هذه المؤهلات بقدر عدد سنوات الدراسة الزائدة على الدة المقررة للشبهادات المتوسسطة .

كما تضاف الى بداية الفئة علاوة من علاواتها عن كل سنة من هذه السنوات الزائدة) .

وتنص المادة ۱۲ من التانون على أن (تسوى حالة حملة الشهادات التى توقف منحها والمادلة للشهادات المحددة بالجدول المرفق بالقسانون رقم ۸۳ اسنة ۱۹۷۳ بشان تسوية حالة بعض العالماين من حمسلة المؤهلات الدراسسية طبقا لأحكامه .

ويصدر ترار بن الوزير المختص بالتغيية الادارية ببيان الشهاداته المحادلة للمؤهلات المشار اليها ، وقلك بغد موانقة اللجنة المنصوص عليها في الفترة الثانية من المادة الثلينة من التساقون رقم ٥٨ لمسنة ١٩٧١ المشار اليه) . وتنص المادة 10 على أن « يعتبر بن أبضى أو ببخى بن العسبلين, الموجودين بالخدمة احدى المدد الكلية المحددة بالجداول المرابقة مرتى في خفس مجبوعته الوظيفية وذلك اعتبارا بن أول الشهر التألى لاستكهال هذه المسدة .

غاذا كان العابل قد رقى غملا في تاريخ لاحتى على التاريخ المذكــور ترجع اقدميته في الفئة المرقى اليها التي هذا التاريخ » .

ولقد خصص القانون الجدول الاول الملحق به لحبلة المؤهلات العليا المقرر تميينهم ابتداء في الفئة السابعة (٣٤٠ ـ ٧٨٠) وخصص الجدول النائي لحبلة المؤهلات غوق المتوسطة والمتوسطة المقرر تميينهم ابتداء في الفئة الثانية (١٨٠ ـ ٣١٠) .

وينص القانون في المادة ١٧ ملى أن يرقى اعتبارا من اليوم الأخير ... بن السسنة المالية ١٩٧٥ ــ أو السنة المالية ١٩٧٥ ــ أو السنة المالية ١٩٧٠ ــ أو السنة المالية ١٩٧٧ الماليون من حيلة المؤهلات العليا وغوق المتوسطة والمتوسطة من المئة (١٨٨ ــ ١٤٤٠) الى المئة (٨٧١ ــ ١٤٤٠) الذن تتوادر مميم في هذا التاريخ الشروط الآتية :

أولا : انقضاء المدة التلبة على العامل في الخدية المحسوبة طبقيا للتواعد المنصوص عليها في هذا التاريخ .

(1) ٢٤ سنة لحبلة المؤهلات العليا .

(ب) ٣٢ سنة لحبلة المؤهلات غوق المتوسطة مع مراعاة الاقسدمية الاغتراضية المقررة .

(ج) ٣٢ سنة بالنسبة لحبلة المؤهلات التوسطة . .) .

ويبين مبا تقدم أن المشرع سلك في معلمة الشمهادات التي تسزيد مدة دراستها على بدة المؤهلات الموسطة وتقل عن بدة المؤهسلات العلما مسلكين مختلفين تشين تاتون المعادلات رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ احدهبا وتضين القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الآخر ، عنى تأنون المعادلات تارن جين تلك الشبهادات والمؤهلات العليا نقرر لها الدرجة السادسة المحددة للمؤهلات العليا ولكن بماهية مخفضة وترر لحاملي المؤهلات العليا اقدمية نسبية على حامليها تدرها ثلاث سنوات ولم يجز ترقية حملة المؤهسلات المقرر لها الدرجة السادسة المخفضة الى الدرجة الخامسة الا بعد ثلاث سنوات من تعيينهم بالدرجة السادسة المختضة اما في التسانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ متد قارن المشرع بينها وبين الؤهسلات المتوسسطة مترر لها الفئة الثابنة المحددة للبؤهلات التوسطة وفي ذات الوقت بنح حابليها أقدمية اعتبارية بعدد سنوات الدراسة الزائدة عن مدة الدراسة بالمؤهلات المتوسطة وعلاوات اضافية عن كل سنة من هذه السنوات الزائدة وبناء على ذلك غانه لما كان لكل من قانون المعادلات وقانون التصحيح مجـال اعماله ونطاق تطبيقه الذي لا يختلط بالآخر مان كيفية معاملة الشهادات المنصوص عليها في احداهها أنها تكون عند تطبيق أحكابه وبن ثم غانسه لا يحوز الاعتداد بالمماملة التي حددها قانون المعادلات للشهادات سألفة البيان عند تطبيق أحكام قانون التصحيح وانبا يتمين الاعتداد في هـــذا التطبيق بالمعاملة التي نص عليها قانون التصحيح ذاته ، خاصصة وأن تصوص هذا القانون جاءت صريحة واضحة في تعريف تلك الشـــهادات تعريفا يبيزها عن غيرها وفي جبيعها مع المؤهلات المتوسطة في درجــة بداية التعيين وفي جدول المدد الكلية وعليه غانه يتعين في تطبيق أحكام هذا القانون اعتبار الشهادات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رتم ٨٣ السنة ١٩٧٣ والشهادات المعادلة لها شهادات نوق متوسيطة واعتبسار حامليها شاغلين للفئة الثامنة من بدء التعيين وتطبيق الجدول الثاني عليهم عند ترقيتهم من الفئة الثامنة الى الفئة التي تعلوها حتى الفئــة الثالثة واشترط مدة كلية تدرها ٣٢ سنة عند ترقيتهم الى الفئة الثانبية مع مراعاة الاقدمية الافتراضية المقررة بالنسبة لهم فتخصم مدد الدراسة الزائدة من المدة المحددة للحصول على المؤهلات المتوسسطة من الجدول ومن المسدة المشترطة للترقية للفئة الثانية أو تضاف الى مدة خدمتهم الكلية - واذا كانت الفقرة (أ) بن المادة (٢) بن بواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥

منعت المساس بالتييم الملي للشهادات الدراسية طبقا للتشريعات الصادرة قبل تاريخ نشر القانون مان هذا الحكم لا يغير من وجوب النظر الى تلك الشمهادات باعتبارها شمهادات فوق المتوسطة عند تطبيق المهانون رقم اا لسنة ١٩٧٥ لأن اعبال أحكامه في صدد مدد الترقيات انها يتوقف على مستوى المؤهل ونقا للتقسيهات الواردة بالجداول المرنقة به ونص المادة ١٧ منه ولا يتوقف على التسمير السابق للشهادات الذي لا يمكن أن يمس به تحديد مجموعة المؤهلات التي ينتمي اليها المؤهل ونقا لأحكامه لظك غانه لا وجه للتول بخصم مدة ست سنوات من المدد المشترطة للترقية عند ترقية حملة هذه الشهادات بالتطبيق لأحكام قانون التصحيح رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على اعتبار أن الفئة السابعة المعاطة للدرجة السادسة تعد فئة بداية التعيين بالنسبة لهم الأمر الذي يتنهى خصم مدة الست سنوات اللازمة للترقية من الثامنة الى السابعة عند تطبيق الجدول الثاني عليهم أو عند ترتيتهم للفئة الثانية ، لأن هذا التول من شائه اهدار أحكام القسانون رتم ١١ لسفة ١٩٧٥ والتقسيمات الواردة به ومعاملة تلك الشمهادات عند تطبيق أحكام هذا القانون ذات المعابلة المقررة بقانون المعادلات فضالا عن ذلك عانه لا يجوز النظر الى تلك الشهادات على أنها وهلات عليا لأن المشرع لم يضعها في ذات المستوى الذي حدده للمؤهلات العليا حتى في تانون المعادلات اذ على الرغم من أن هذا القانون ترر لها درجة بصداية التعيين المحددة للمؤهلات الطيا غانه انقص من راتمها وزاد من أقسيمية حبلة المؤهلات العليا بالنسبة لحابليها .

ولما كانت المادة ١٢ من القاتون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ خسولت وزير النمية الادارية سلطة اصدار قرارات ببيان الشهادات المعادلة للمؤهلات الواردة بالمحدول الملحق بالمقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ غانه يتمين الاشارة المي أنه لا يجوز تطبيق قرار وزير التنمية الاجتماعية رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٨ الذي عادل بعض الشهادات بتلك الواردة بالمجدول المشار اليه لمسدوره من غير مختص .

ولما كانت الشهادات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة

١٩٧٣ والشهادات المسادلة لها تعد مؤهلات نوق التوسيطة ونتبا لتتسيمات التسانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ مانه يكون من المعين قصر تطبيق القرار التفسيري الذي امسدرته المحكمة الدستورية العليسا بجلسة 1977/17/٣ (باعتبار دبلوم الدراسات التكبيلية التجارية مؤهلا عاليا في تطبيق حكم الفقرة الأولى من المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، ومن ثم الاكتفاء باكمال هامليبه مدة خدمة كلية قدرها ٢٤ سمنة بسدلا من ٣٢ سسنة لترقيتهم الى الفئة الثانية) على النص الذي تناوله في حدود مجساله الزمني وقصر تطبيقه على النطاق الذي صدر فيه فلا يمتد الى باقى نصوص القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ولا الى غيره من قوانين الخدمة المدنية كما لا يجوز أعبال مقتضاه بالنسبة لباتي الشهادات التي وردت بالمدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والشهادات المعادلة الها وذلك باعتبار أن التفسير بطبيعته أنها يقتصر على النص الذي تناوله وعلى الحالة التي مسدر في شائها علا يمسح التياس عليه عضالا عن ذلك مان القرار التنسيري سالف البيان وقد تضبن تقييما الدبلوم التجارة التكيلية غانه يتعين قصر هذا التقييم على تلك الشاهادة وحدها وفي حدود النص الذي تناوله التفسير .

لذلك انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يأتى :

اولا: ان المؤهلات الواردة بالجدول الملحق بالقساتون رقسم ٨٣ السنة ١٩٧٣ والمؤهلات المساطلة لها الصادر بتحديدها غزارات من وزير التنبية الادارية تعتبر من المؤهلات عوق المتوسطة لميطبق على حالميها المجدول التساني الملحق بالقساتون رقم ١١ لسنة ١١٤٧ ويشترط لترقيقهم للمئت الثانية مدة كلية تدرها ٣٣ سنة وذلك مع مسراعاة الاقدميسة الأعتراضية المقررة لهم .

فاتيا : أن القدرار التنسيري المسادر من المحكمة المستورية المستورية الملكمية مؤهلا الملكمية مؤهلا الملكمية مؤهلا (مُ مُ ٣٠ - ج ١٦)

عاليا في تطبيق الفترة الأولى من المادة ١٧ من التانون رقم ١١ لسنة ١٩٥٥ يقتصر تطبيقا على هذا الدبلوم وحدده وعلى نلك الفقرة دون غيرها من احكام هذا القائنون وغيره من قوانين الخدمة المدنية.

(ملف ۲۹/۳/۸۱ - جلسة ۱۹۸۰/۲/۸۱)

قاعدة رقم (۱۸۸)

: المسجدا

دبلوم الدراسات التكبيلية التجارية المائية لل يعتبر من الموالات المائية وإن كان يصفح لتعيين هابله في الدرجة السادسة بالكادر الادارى والكادر الفني المائي للمائي للهائي المائي كان والكادر الفني المائي للمائي الموالات فوق المتوسطة المسجية لملك أنه في تطبيق قانون تصحيح أوضاع العالمين المدنين بالدولة والقطاع المائم المسادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يتمين ممائلة حملة حملة المؤهل طبقاً للجدول الثاني من الجداول الملحقة بهذا القانون مع مراعاة حكم الفقرة (د) من المادة (ه) من المقانون البهار البه .

ملقص الفتروي:

ان المادة (10) من تانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام المصادر بالقانون رقم 11 لسنة 1979 تنص على أن

«يعتبر من أمضى أو يعضى من العاملين الموجودين بالخدمة احسدى المسدد المكلية المحددة بالجداول المرفقة مرتى في نفس مجموعته الوظيفية . . »
والمسادة (17) منه تنص على أن « يرتى العاملون من حملة المؤهلات العليا
وفوق المتوسطة والمتوسطة من الفئة (١٤٤٠/٦٨٤) الى الفئسة
وفوق المتوسطة والمتوسطة من الفئة (١٤٤٠/٨٧٤) الى الفئسة
المتار هذا القسانون تنص على على من مواد اصدار هذا القسانون تنص على

أن « تعتبر الجداول الملحقة بالقانون المرافق جزءا لا يتجزأ من هـ تقة القانون » .

ويبين مما تقدم أن المشرع قد ضمن قانون تصحيح أوضاع العليقين المدنيين بالدولة والقطاع العام احكاما معينة لترقيسة من أمضى أو يعقوم من هؤلاء العليلين احدى المد الكلية المحددة بالجداول المحقسة يهسقا القانون ، ومن بين هذه الجداول ، الجدول الاول وهو مخصص لصلاسة المؤهلات العليسا المترر تعيينهم ابتداء في الفئة (، ٢٠/ ٢٨٠) ، والجدول الثانى وهو مخصص لحملة المؤهسات فوق المتوسطة والمتوسطة المقيين النانى وهو مخصص لحملة المؤهسات عوق المتوسطة والمتوسطة المقينة ما المسلمة المسال المسلمان المسار اليها على احد العالمين يتوقف على بيسان تقييم هقا المؤهل وموقعه من المؤهلات المتدبة .

وبن حيث أنه بتاريخ ١٧ بن نونمبر سنة ١٩٤٦ صدر قرار وقسيد المعارف رقد ٢٠.٦ لسنة ١٩٤٦ بشان اعادة تنظيم الدراسات التكنيئية التجارية لخريجي النجارة المتوسطة وبمتنضاه انشئت دراسات تجهيزية تكبيلية علية لخريجي هذه الدارس اعتبارا من العام الدراسات التكيلية التجهزية المسالية » وقدر هذا الدبلوم لاول مرة بمتنفي قرار مجلس الوزراء التصفير في ٨ اكنوبر سنة ١٩٥٠ الذي قرر منح الحساساين عليه الدرجة المساتدة في ٨ اكنوبر سنة ١٩٥٠ الذي قرر منح الحساساين عليه الدرجة المساتدة في الولي يولية سسنة ١٩٥١ الذي قرر منح الحساساين عليه الدرجة المساتدة في الولي يولية سسنة ١٩٥١ الذي منحهم الدرجة السليمة بماهية ٥٠ جنيه العدرار ٨ اكتوبر سنة ١٩٥٠ واعقب ذلك قرارا مجلس الوزراء التحديد السادران في ٢ و ٩ ديسبر سنة ١٩٥١ اللذان قررا منحهم الدرجيسة بالعية ١٠ جنيه و ١٩٥٠ المنادرات في ٢ و ٩ ديسبر سنة ١٩٥١ اللذان قررا منحهم الذرجيسة بناهية ١٠ جنيه و ١٩٥٠ مليم ، وهذا التقدير هو الذي تروه المندي تروه المنادرات الدراسية و ١٩٥٠ وليم ١٩٥٣ وهذا التقدير هو الذي تروه المندرات في ١٩٥٠ وليس ودم المن ودم ١٩٥٠ والمنادرات الدراسية و ١٩٠٥ وليس ودم المنادرات الدراسية و ١٩٥٠ وليس وهذا التقدير هو الذي تروه والذي توره المنادرات الدراسية و ١٩٠٥ وليس ودم المنادرات الدراسية و ١٩٥٠ وليساسات ودم ١٩٥٣ و وهذا التقدير هو الذي توره المنادرات الدراسية و ١٩٠٠ وليساسات ودم ١٩٥٠ وليساسات الدراسية و ١٩٠٠ وليساسات ودم ١٩٥٠ وليساسات ودم ١٩٥٠ وليساسات ودم ١٩٥٠ وليساسات والمنادرات الدراسية و ١٩٠٥ وليساسات وليساسات ودم ١٩٥٠ وليساسات وليساس

وبين من الاستعراض المتدم لنشأة هذا المؤهل وتطور تعييه تته في تطبيق أحكام تانون تصحيح أوضاع العالمين المشار اليه لا يعتور هـق؟ المؤهل من المؤهلات المالية ، ولا وجه المقول بأن ما ترره تاتون المعادلات الدراسية من اعتبار الحاصلين على المؤهل المسار اليه في الدرجة السادسة من يعاهية 1. جنيه و 1.0 مليم من شانه تقييم هذا الدبلوم بحسباته مسن المؤهلات المالية ، اذ من المعلوم ان الدرجة السادسة هي درجة بسده المتعين في الكسادر الاداري والكسادر الفني المالي لا وجسه لهدذا المتوقد لا يعام المنافق المحافظة المتعين في الكسادر الاداري والكسادر الفني المالي لا وجسه لهدذا على هذا المؤهل الا انه في نفس الوقت قدر الدرجة السادسة منه على أن على هذا المؤهلات المقربة ، كما نمس في المسادة السادسة منه على أن المسادسة بالمؤهلات المقرر لها عند النعيين أو بعد فترة منه الدرجسة المسادسة بالمول المرافق لهذا المعلون أو وفقسا لقرارات مجلس الوزراء المسادرة قبل أول يوليسة المقادر الفني منقة ١٩٤٧ لا يجسوز النظر في ترتيتهم للدرجة الخامسة بالكادر الفني منقد عام الاداري بالاقسدية الا بعد مني نالاث مسئوات على الاقل من عثورة » .

وعلى العنوم تعتبر لحالمي الشسهادة العالية أو المؤهل الجامعي من ها شاغلي الدرجة السادسة بالكادر الفنى العلى والادارى اقديية نسبية مقدارها تلاث سنوات على أصحات المؤهلات المقرر لها عند التعيين , أ المؤازية بين حيلة هذه المؤهلات وبين الترانهم من حيلة الدرجات الجامعية ويا يعادلها الأنه وأن كانت مؤهلات أولئك تصلح للتعيين في الكادر العالى الا تمها مع ذلك ادنى في المستوى المسلمي من الدرجات الجامعية فيا يعادلها التي يحيلها هؤلاء ؛ فوضيخ التانون الضياط لكمالة هدد فيا يعادلها التي يحيلها هؤلاء ؛ فوضيخ التانون الضياط لكمالة هدد يقولها هذا الذي عينه ؛ وقد أنصحت عن ذلك الذكرة الإيضاحية يقولها هذا وتتضين المادة السادسة من مشروع القانون حكيا يعالج علمة بعض الموظفين الذين اعتبروا عند تعيينهم في درجة مالية واحسدة عن المتعادلة في مستوى مؤهلاتهم كما هو الحال في شهادات التجسارة التحييلية والتراعية التكييلية والشسهادات المتاعية عند مقارنتها مع اعتبار أصحاب الشهادات الاتل خاضعين للكادر المتوسط (كابي.

أو غنى) أن تعطى لحيلة الشهادات العالمية والمؤهلات الجسليمية اتعمية اعتبارية نسسبية على اصحساب المؤهل الاتل الذين تقررت لهم الدرجة السسادسة المختفسة » ،

والحكم الذى تضيئته هذه المادة هو في واقع الامر حكم دائم يعاقيج جبيع الحالات سواء السابقة على نفاذ القانون رقم ٢١٠ لمسقة ١٩٤٩. أو اللاحقة لنفاذه ، لان هذه الموازنة تصد بها استقرار الاوضساع والمراكز القانونية في هذا الخصوص وهذا ما حرص مرسوم ٦ بن أغسطس سبقة ١٩٥٣ على تاكيده اذ نص في مادته الثابنة على أن و لا يخل هذا المرسوم بنطيق حكم المادتين السادسة والسابعة بن القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ بيشان المادلات الدراسسية » .

وه ن جبة أخرى غان الدرجات الجامعية المدرية والدبلومات العساقية المربة قد وردت على سبيل التخصص في البند (١٤) من الجدول الماقق تمانون المعادلات الدراسية ، وهي مؤهلات لها تتديرها الخاص من المنافقة الطبية أو الغنية تسهادات المامية أو الغنية تسهادات المامية أو الغنية و الغنية تسهادات الخرى ولو جاوز مرسوم ٢ من المسطس سنة ١٩٥٣ اعتباد صسالحية عليها في التقسدم للترشيح لوظائف الكادر الادارى أو الغني المعلى منك أن بهال تطبيق مأنون المسافدات الدراسية ، غضلا عن أنه وأن كان قد تم وضح حلة المؤهل محل البحث في الكسادر الفني والادارى غان هذا المنافق المالية أن هن المال الذي قررته المالية المنافقة التي يجب أن يكون المرشح حاصلا عليها هي :

 شعمية اعتبارية نسبية تدرها ثلاث سنوات على أصحاب المؤهلات ثقصال الهها ، ولا يكون تبصا لذلك من شان العمل بالقانون رتم ٨٣ تسسعة ٧٩٧٣ بنسوية حالات بعض العلمان من حملة المؤهلات الدراسية التساقة إلى جديد في هذا المدد .

ومن حيث أنه متى استبان وفقا لم تقدم أن المؤهل محل البحث لا يستبر من قبيل المؤهلات المالية فأن القتيم المسجح له اعتباره مسن المؤهلات فوق المتوسطة ويمكن الاهتداء في هذا أشأن بما تضبغه قانون تعضيح أوضاع العالمين المشار البه وذلك في الفصل الثاني بنه الخاص يتتمنع المؤهلات والتسويات حيث نمن في المادة (ه) على أن « يحدد المستوى المؤهلات الدراسية على النحو الآتى :

..... (\$ }

(د) الغنة . ٢٠٠/١٨٠ لحبلة الشهادات الدراسية نوق المتوسسطة التحقي عِتم المصول عليها بعد دراسة تزيد بدنها على المدة المتررة للحصول عليها بعد دراسة تزيد بدنها على المدة المتررة للحسطة هذه المؤهلات على المتوات الدراسة الزائدة عن المدة المقررة للشهادات المتوسطة ٤ عمل عليه عن على سسنة من المدونة علاوتها عن كل سسنة من المستوات الزائدة » .

وترفيها على ذلك فانه في خصوص تطبيق تانون تصحيح اوضساع الشهلين المشار اليه يعتبر دبلوم الدراسات التكبيلية التجارية بن المؤهلات تنوي المعاصلين عليه في الفئة (٢٦٠/١٨٠) باتدبية المختوصية بقدارها سنتان ويطبق في شأن هؤلاء المابلين الجدول الثاني من تلجداول المرفقة بذلك القانون وتخصم بن المدد الكلية اللازمة لترقيتهم كي تلفئة (١٨٤٠/١٨٠١) وقدرها (٢١) سنة بالتطبيق للمادة ١٧ منه مدة تصميح المحسوبة اقدرية افتراضية .

من قبل ذلك انتهى راى الجمعية العمومية الى انه في تطبيق احكام تتقون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالغسانون رقم 11 لسنة 1970 يعتبر دبلوم الدراسات التكيلية العالمية من المؤهلات فوق المتوسطة ويطبق على الحاصلين عليه الجدول الثاني مع مراعاة حكم الفترة (د) من الملدة (o) من القانون المشار اليه .

(ملف ۱۹۷۷/۱/۲۲ - جلسة ۲۱/۱/۷۲۸)

قامسدة رقسم (۱۸۹)

: 12 41

دبلوم الدراســـات التكبيلية التجارية بمد قرار المحكمة الدستورية العليـــا بشانه يمامل ممـــاملة المؤهلات الدراسية العاقبة من كافة الوجوه ،

ملخص الفتوى:

أن القرار التفسيري الذي تصدره المحكمة الدسستورية العليسا للنصوص التشريعية بعد تفسيرا ملزما للكافة وبأثر يرجبع الى تاريخ العبل بالنص الذي تم تفسيره وأساس ذلك أن هسده القرارات كاشفة وليست منشئة ... ومن ثم فإن القرار التفسيري المسادر من المحكمة المذكورة والذى انتهت ميه الى اعتبار دبلوم الدراسات التكبيلية التجارية مؤهلا عاليا مؤداه اعتبار هذا الدبلوم مؤهلا عاليا من تاريسخ انشائه ومن مقتضى ذلك اعدادة تسموية حالة حملة على أسماس تطبيق الجدول الاول من الجداول اللحقة بالتسانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ولا يقدح في أ حبلة الشهدات التي توقف بنحها والمساطة الشهادات المسددة ذلك ما نصب عليه المسادة ١٢ من ذلك القسانون من أن تسوى حسالة بالجدول المرقق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ طبقا لاحكام القسانون الاخير وبالتالي خروج الحامساين على هذه الشهادات بن نطسياق تطبيق القسانون رقم ١١ لمسئة ١٩٧٥ اذ أن مقتضى القرار التفسيري المشار اليه تعديل النصروص التي تتمارض مع احكامه ومنهسا نص المادة ١٢ مسالف الذكر بالقسدر الذي تضبنه القرار المشسار اليه باعتبار ان قرارات التفسير المساح عن ارادة المشرع ذاته .

(الملت ۲۸/۵/۱۲ - جاسة ۱۹۸۸/۵/۱۲۸)

تعليق : عدات الجمعية العمومية لتسسم الفتوى والتشريع بفتواها هذه عساسيق أن افقت به من قبسل معتبرة دبلسوم الدراسسات الثخيلية الدوسات المثلل على المثلل على مسوء حكم المحكمة الاستورية العليسا في طلب التعسير رقم ٥ لسنة ٢ ق تعسير ٤ والذي انتهى الى أن المشرع يعتبر دبلوم التجارة التكيلية العليا من المؤهلات العسالية .

وقد رتبت الجمعية العبومية على ذلك بجلستها المشار اليها وجوب معابلة الحاصلين على هذا الدبلوم بالجدول الاول الملحق بالقانون رقم ١١. السنة ١٩٧٥ وليس بأحكام الجدول الثانى ، وذلك عند تطبيق احاكام العقون المذكور على حالتهم منتسبة المتاتون المتاتون

كما يترتب على اعتبار دبلوم الدراسات التكيلية التجارية مؤهلا عاليا من كلفة الوجوه النتيجان الآتيتان :

(۱) عدم مخاطبة حياة الدبلوم المذكور باحكام القانون رقسم ٨٣ السبنة ١٩٧٣ بالجدول الرئستى السبنة ١٩٧٣ بالجدول الرئستى بهذا المؤهل مؤهلا عقلية سوقد يبدو هذا المؤهل مؤهلا نوق المتوسسطة وليست مؤهلات عالية سوقد يبدو هذا التطبيق متعسارضا مع الاحكسام الصريحة للقانون ٨٣ لسنة ١٩٧٣ وحدث مؤهل ورد في ملحقسه الاأن هذا هسو متتضى ما كشف منسه التشريعي الصادر عن المحكمة الدستورية العليا في الشان .

(ب) عدم مخاطبة الحاصلين على هذا الدبلوم بالمادة الاولى والثانية من القانون من القانون رقم ١٣٥ لسسنة ١٩٨٠ بمعالجة الآثار المترتسة على القانون رقم ٨٣ لسسنة ١٩٧٣ سالف الذكر ، باعتبار أن النفسين المذكسورين يخاطبان باحكامهما المخاطبين باحكام القانون رقم ٨٣ لسسنة ١٩٧٣ ويعالملون بالمسادة الثانة والخامسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ في تمان منح الاقدمية الاعتبارية والزيادة في الراتب باعتبار أن المؤهل المذكور من المؤهمات العليسا .

خامسا - دبلوم الفنون التطبيقية :

قامِدة رقم (١٩٠)

المسادا :

قرار المكمة العليا في طلب التفسيع رقم ٧ السنة ٨ القضائية بيطب التفسيع رقم ٧ السنة ٨ القضائية ماليسا في تطبيق هما المعتبار شهادة التجارة التحيية العليا مؤهالا عاليسا في تطبيق هما المنة ١٩٧٥ ساهذا القضاء مقصور على ما ورد فيه ولا يتعدى اثره الى سسواه الإثر المترتب على ذلك : لا يجهوز قياس دبلوم الفنون التطبيقية حديث على دبلوم الدراسسات التجارية التكييلية المعالية ساسمى ذلك : المشرع على دبلوم الدراسسات التجارية التكييلية المعالية ساسمى ذلك : المشرع على منامل حامل دبلوم الفنون التطبيقية معاملة المؤهلات المعليا الاختلاف كل منهما عن الآخر اختلافا جوهريا من حيث الدرجة والماهية ساميات المهابية على حملة دبلوم الفنون والخاص بحملة المؤهلات المليا سالتحدول الأخاص بحملة المؤهلات المليا سالتحديث المامية على حملة دبلوم الفنون نطبيق.

ملخص المسكم ۽

حيث أن الطعن يتسوم على أن الحكم المطعون فيه حثاف التاتون واخطا في تطبيقسه وتاويله أذ طبق في شسان المدعى الجدول الاول المرافق للقسانون رقم 11 لسنة 1970 في حيث أنه يجب تطبيق الجدول الثساني بلغتسار أن المؤهل الذي يحبله من المؤهلات فوق المتوسطة وليس بالمؤهل المسالى وأن الاستنساد الى طلب التفسي من المحكسة الطيسا في شأن « نبلوم الدراسات التجارية التكيلية العالية » وقياس « دبلوم الفنسون

100

التطبيتية (حديث) عليه هو قياس ليس له سند في القانون » .

ومن حيث أنه يتضع مما سبق أن أساس النسازعة الماثلة يكمن فيًا بيسان ما اذا كان المؤهل الحامسل عليه المدعى يعتبر من بين المؤهسلات العالية في تطبيق احكسام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ استنسادا الى انه يمامل طبقا لما نص عليه قرار وزير التنبية الادارية رقسم ٢ اسسنة ١٩٧٦ معاملة المؤهسلات الواردة بالقانون رتم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ومنها دبلوم الدراسات التجارية التكهيلية العالية بحسبان أن هسذا القرار صادر طبقا للهادة ١١من القاتون المذكور التي خولت لوزير التنبية الادارية أن يبين الشهادات المعادلة للبؤهلات المشار اليها اذ اعتبرت المحكمة المليسا في طلب التفسير رقم ٧ لسنة ٨ التضائية المادر بجلسة ٣ من ديسمبر سسنة ١٩٧٧ شهادة التجارة التكييليسة المالية من المؤهلات العالية في تطبيق أحكام القانون رقم ١١ لسمنة ١٩٧٥ ومن ثم يعسامل المؤهل الحاصسل عليه المدعى معساملة الحاصل على تلك الشمادة ويطبق بشائه تبعما لذلك الجدول الاول من الجداول المرافقة للقانون وهو الخساص بحبلة المؤهلات المالية لا الجدول الثاني الخاص بحملة المؤهسلات موق المتوسطة والمتوسسطة والذي دليقته الجهة الإدارية .

ومن أنه سسبق لهذه المحكمة أن قضت في الطعن رقم 700 لسنة 70 القضائية بجلسسة 70 من أبريل سنة 1947 بأن قرار المحكمة العليا رقم ٧ لسسنة ٨ القضائية الصادر بجلسسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٧ والقساضي بأن شهسادة التجارية التكبيلية العليا يعتبر مؤهلا عائيا في تطبيق حكم المادة ١٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أن هذا القضاء مقصسور على ما ورد فيه ولا يتعدى إلى سسواه ومن ثم لا يقاس عليه المؤهل الحاصل عليه المدعى أذ هو بحسب تقويمه في قانون المعادلات الدراسسية رقم ١١٧ لسفة ١٩٧٦ بند ٢ (ب) من الجدول المحق به مقرر لله الدرجة السسابة (من درجات القسانون رقم ٢١٠ لسسنة ١٩٥١ بناهية عشرة جنيهسات من بدء التعيين على أن بناهية مردا جنيها في الدرجة السسادسة بعد ثلاث سنوات بناهيسة اجها المؤهسة المدال هذا المسؤهلة أو بناهية في الدرجة السسادسة بعد ثلاث سنوات أو بناهية عردا لم يعسلمل المشرع حسامل هذا المسؤهلة أو بناهية على المشرعة الموسات الكبر وبذا لم يعسامل المشرع حسامل هذا المسؤهلة أو

ممالمة حيلسة المؤهلات المسالية أذ نختاف كل بنها عن الآخر اختسائفة جوهريا من حيث الدرجة والماهيسة ، والثابت أن القسانون رقسم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ قد استصحب ذلك بالنسبة ألى من لم تسسو حالانهم طبقا لاحكسام القسانون رقم ١٩٧١ بسبب عدم توانر كل أو بعضر الشروط المتطلبة حين قضى بتسسوية حالاتهم طبقا الاحكامة وعلى ذلك ولا ينسسط قرار المحكمة العليا في طلب التعسير رقم ٧ لسنة ٨ التصالية المتسان اليه على المؤهل الذي يحيله المدمى أذ يقتصر القسرار على ما ورد. بشسانه نحسب ومن ثم يعالم المدمى وفق أحسكام الجدول الناشي الخاص بحيلة المؤهلات نوق المتوسسطة والمتوسسطة المرافق للقسانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لا الجدول الأول الخاص بحيلة المؤهلات العليا ،

ومن حيث أنه تأسيسا على ذلك وأذ أنفى الحكم المطعون فيه الى نظر بضائف با تقدم غانه يكون قد جأنب الصحيح من حسكم القسانون ويكون النمى عليه قائبا على سسند ببرره مبا يقتضى معه الحكم بقبول الطمن قسكلا وق موضوعه بالغاء الحكم المطمون فيه وبرغض الدعوى. والزام المدعى المعرونات ،

(طعن رتم ۲۷۲ لسنة ۲۵ ق ــ جلسة ۲۹/۱۲/۱۲۸۲)

ساديسا ... ديلوم الهندسة التطبيقية العليا غير المسبوق بشهادة الدراسية الثانوية (القسم الثاني إو القسم الخاص) :

قاصىدة رقىم (١٩١)

: [3_41.

دبلوم الهندسة التطبيقية العليا غير المسبوق بشسهادة الدراسة الثانوية (القسيم الثاني أو الخاص) ... تقديره ... القواعد السسابقة على القسانون رقم 11 لسنة 1970 كانت نضع المؤهلات الاقل من المؤهسلات العليا على درجة مخفضة مع اعطاء المؤهلات المليا أقدية عليها القسانون رقم 11 لسسنة 1970 لجا الى مسالك آخر ، فبدلا من مقارنتها بالمؤهلات المديا لجا الى مقارنتها بالمؤهلات المديا لمن فلف درجة المؤهلات المؤهلات المنيا ومنحه أقدية اعتبارية وعلاوات دورية بعدد سسنوات الدراسسة الزائدة ... هذه المؤهلات ومن بينها دباوم الهندسة التطبيقية تعد من المؤهلات فوق المتوسطة .

ملخص المتسوى:

ان المادة (٢) من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع المالمين المدنيين كانت تنص على أنه « لا يجهوز أن يترتب على تطبيق أحكام القهانون المرافق ٥٠٠٠ (ز) صرف أية ضروق مالية عن الترتيات المترتبة على تطبيق أحكام الملاتين (١٥) ، (١٧) الا اعتبازا من. ١٢/٣١ التسالى لاستحقاق الترقية وذلك فيها حسدا من يسرقي وتنتهي خدبته بالوفاة أو الاحالة الى التقاعد قبل هذا التاريخ وذلك كله مع مراعاة حكم المندين التالين ٥٠٠٠ » .

ولقد عدلت هذه النثرة بالمتاون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٧ على أن يميل بالتانون اعتبرا من تاريخ العبل بالتانون اعتبرا من تاريخ العبل بالتانون امتبرا من تاريخ العبل بالتانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الذي عمل يه من ١٩٧٤/١٢/٣١ وأصبحت تلك الفقرة تنص على أنه و لا يجوز أن يترتب على تطبيق احكام القانون المرافق ٥٠٠ (ز) مرف أية مروق مالية عن الترقيات المترتبة على تطبيق احكام المادة (د) الا اعتبارا من ٣١ ديسمبر التالي لاستحقاق الترقية وذلك نيما عدا من يرقى وتنفي خديته بالوفاة أو الاحقاة ألى التقاعد قبل هذا التساريخ وذلك كه مع مراحاة حكم البندين التأليين .

وبالنسبة لمن يرتى لثالث عنة تصرف له الفروق المالية المعرتبة على هذه الفرتية من ١٩٧٧/١/١ . . » .

وتنص المادة الخابسة من القسانون رقسم ١١ لسسنة ١٩٧٥ على أن « يحدد المستوى المالى والانتمية للحاصلين على المؤهلات الدراسية على النحو الآتي:

.....(1)

(ب) الفئة (١٨٠ - ٣٦٠ جنيها) لحبلة الشهادات المتوسطة التي يتم الحصول عليها بعد دراسة بنها ثلاث سنوات تالية لشهادة اتسام الدراسسة الاعدادية أو با يعادلها وجذلك الشهادات التي يتم الممسول عليها بعد دراستة مدتها خمس سنوات تألية لشهادة اتهام الدراسسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها .

٠٠٠٠ (خ)

(د) الفئة (۱۸۰ س ۳۹۰ جنبها) لحبلة ألفسهدات الدراسية فوقة المتوسطة التي يتم الحصول عليها مد دراسة تزيد مدتها على المدة المتررة المتصول على الشهادات المتوسطة وتضك مدة المتراضية لحملة هسده المؤهلات بقدر عدد سنوات الدراسة الزائدة على المدة المتررة للشهادات المتوسطة كما يضاف الى بداية مربوط الفئة علاوة من علاواتها عن كل سنة من هذه السنوات الزائدة من

وتنص المادة (١٧) من التانون سالف الذكر على أن « يرتى اعتبارا من اليوم الاخير من السنة الملية ١٩٧٤ أو السنة الملية ١٩٧٥ — العاملون من حيلة المؤهلات العليا وقوق المتوسطة والمتوسسطة من الفئة (١٨٨/ ١٤٤٠ جنيها) الى الفئة (١٤٤٠/٨٧٦ جنيها) الذين تقسوائر فيهم في هذا التاريخ الشروط الاتيسة :

أولا : انتضاء المدة التالية على العامل في الخدية حسسوبة طبقا للقواعد المنصوص عليها في هذا القانون .

(1) ٢٤ سنة بالنسبة لحبلة الؤهلات العالية .

 (ب) ٣٢ سنة بالنسبة لحبلة المؤهلات نوق المتوسسطة مسع مراعاة الاندبية الانتراضسية المتررة .

(ج) ٣٢ سنة بالنسبة لحبلة المؤهلات المتوسطة .

ثانيا : حصول العابل طلى تقرير بمرتبة مبتاز في السنة التي يرقى عميها وحصوله في التقرير السابق عليه على ذات المرتبة وفي التقرير الذي يسبقه على مرتبة جيد على الاقل .

ويعتد في تطبيق الفترة السابقة بالنسبة للسنة التي لا يوجسد عنها تقرير بالتعرير السابق من كماية العامل .

تالنا: بلوغ برتب العابل أول بريوط الفئة (١٩/١٠) جنبها) على الاتل وتكون الترقية جوازية أن تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في البندين (أولا) و (ثانيا) وتتم الترقية في هذه الحالة على الدرجـــات الحالية بالموازنة وعلى الدرجات التي تنشــا فيهــا لهــذا الفرض بحسب الاسبقية في مرتبة الكماية وبراعاة الاقدية في محدد الخــدمة السكلية المنصوص عليها في البند (أولا) .

ولا يشترط لاجراء الترقيات المسار اليها في الفقرات السابقة انتضاء الحد الادنى المدة اللازمة الترقية من الفئة الأخيرة ولا انتضاء بدة سسنة على نقل العابل الى الجهة التي يستحق الترقية نيها » .

وبن حيث أنه بالنسبة للحالة الأولى غان قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ لم يتضبن تقديرا خاصا لمؤهل دبسلوم الهندسسة التطبيقية العليا غير المسبوق بشهادة الدراسة الثانوية (القسم الثاني أو الخاص) كبا أنه لم يهس في ذات الوقت التقديرات المقررة بقسواعد الانصاف الصادر بها قرار من مجلس الوزراء في ١٩٤٤/١/٣٠ لذلك يتمين الرجوع اليها لتقدير هذا المؤهل ، ولقد فرقت هذه القسواعد بين المؤهل المسبوق بشمهادة الثانوية (القسم الثاني أو الخاص) وبين المؤهل غير المسبوق لهذه الشهادة فمنحت هامل الاول ١٢ جنيه ومنحست حامل الثاني ١٠ جنيه ٥٠٠٠ مليم ، ومن ثم يجب عند تحديد اقدمية حامل دبلوم الهندسة التطبيقية غير المسجوق بشهادة الثانوية _ التزام نص المادة (٦) من قانون المسادلات الدراسسية التي تعطي حبسلة المؤهلات الجامعية والشهادات العالبة اتدبية اعتبارية على اصحاب المؤهالات الاتل الذين حدد لهم الدرجة السادسة المخفضة ، ومما يؤيد ذلك أن هذا التطبيق لم يفب عن واضم مرسوم ١٩٥٣/٨/٦ بتحديد المؤهسلات التي يعتبد عليها عند التعيين في الكادرات المختلفة فلقد نص هذا المرسسوم في مادته الثامنة على أنه « لا يخل هذا المرسوم بتطبيق حكم المـــادتين السادسة والسابعة من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ بشأن المعسادلات الدراسسية » ، لذلك غانه اذا كان مرسوم ٦ اغسطس سسنة ١٩٥٣ . قد جعل في البند ٢١ من المادة (٣) دبلوم الهندســة التطبيقية العليـــا صالحا للتعيين في الكسادر الاداري والفني العالى شان شسان الدرجات الجامعية والدبلومات العالية التي تمنح بعد دراسة مدتها } سنوات الحامل الشهادة الثانوية ماته يجب أن يوضح في الاعتبار أن تقدير دبلوم الهندسية التطبيقية بتل عن تقدير المؤهلات الطيا المذكورة اذ ان الاخير مقدر لهما الدرجة السمادسة عند التعيين ببرتب ١٢ جنيه بينهما هذا المؤهل مقدر له الدرجة السادسة المخفضة بمرتب ١٠ جنيسه و ۵۰۰ ملیم ،

ومن حيث أنه أذا كان هذا هو بسلك المشرع عند تتديره للمؤهـالات الاتل من المؤهلات المتوسطة في قواعد الانصاف وقانون الممادلات الدراسية ومرسوم ١٩٥٣/٨/٦ غانه قد أتجه في القـانون رقم 11 لسنـة ١٩٧٥ الى مسلك آخر غبدلا من أن يضع هذه المؤهلات على درجة مخفضة مع أعطاء المؤهلات العليا التنبية عليها أى بدلا من مقارنتها بالمؤهلات العليا لها الى مقارنتها بالمؤهلات المتوسسطة غوضع حالمها على ذات درجسة المؤهلات المتوسسطة ومنحه اقدمية اعتبارية وعلاوات دورية بعدد سنوات الدراسة الزائدة ومن ثم غانه لا مناص من تكبيفها على أنها مؤهسلات غوق متوسطة حسب المسلك المعالى للهشرع .

ومن حيث أنه بناء على ذلك عان العامل المعروضة حالته أولا التعاصل على دبلوم الهندسة التطبيقية العليا غير المسبوق بشهادة الثانوية يعد من حملة المؤملات فوق المتوسطة ، ولما كان قد عين في ١٩٠٠/٦/٤ عائم الايكون قد أمضى حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ سوى ٢٥ سنة بالخدمة فاذا أشيفت اليه مدة اعتبارية بحسب عدد سنوات الدراسة الزائدة عن المؤهل المتوسط وقدرها سنتين اصبحت مدته الكلية ٧٧ سنة وهى لا تؤهله للترقية الى الفائية الثانية اعتبارا من ١٩٧٥/١٢/٣١ طبقا لنص المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وعليه غان الترقية التي نالها في هذا التاريخ تكون ترقية باطلة لمخالفتها للقانون .

(منوی رتم ۸۵۸ - ف ۸/۱/۸۷۸)

سابعا - شهادة الثانوية العامة (التوجيهية) :

قاعسدة رقسم (۱۹۲)

: 12 41

يمال العابل عند هساب مدة شعبته الكلية على اساس الرهـــل
 الذي كان يحبله في ١٩٧٧/٤/٢١ تاريخ المبل بالقانون رقم ١١ لســـنة
 ١٩٧٠ •

ملفص المحكم:

لما كان التاتون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تضى بسريان احكامه اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ عان وطبقها لنص المادة (٢٠) من القانون يكون المطعون عليه هو المركز التانوني الثابت للمامل في تاريخ العمل بهذا القانون ويتمين حسساب المدة الكلية على أساس المؤهل الذي كان معاملا به في هذا التاريخ وذلك اعتبارا من تاريخ التعيين أو الحمسول على المؤهلًا المهما القرب . غاذا كان المسامل قد حمسل على شهادة التوجيعية عام ١٩٥٣ واستقسال من العمل بالإذارة اعتبسارا من ١٩٥٤/٢٢/٥ ثم أعيد تعيينه في احدى وظائفها من الدرجة التسامنة الكتابيسة اعتبارا مسن ١٩٥٢/١٢/١٢ بشــهادة الثانوية العامة (التوجيهية) ثم تدرج في الترقيات الله يكون معاملا في ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ نفاذ القانون رتم ١١/٧٥/١١ على اسساس الشسهادة الثانوية العسامة (التوجيهية) الحاصل عليهسا سنة ١٩٥٣ ، وعليه يبدأ حسمه مدة الخدمة الكلية بالتطبيق لاحكام القسانون سسالف الذكر من تاريخ اعادة تعيينه ١٩٥٤/١٢/١٢ وليس من تاريخ الحصول على شهادة الثقافة تبل أعادة التعيين . وبهده المثابة لا يعول على المدة التي تضاها في الخدمة بعد الحمسول على شهادة الثقافة وحتى تاريخ الاستقالة في ١٩٥١/١٥٥١ .

(طعن رقم ۸۰۵ اسنة ۲۲ ق - جلسة ۲۷/۱/۱۹۸۲) (ما۳ - ج ۱۱)

ثابنا ... الإعدادية الفنيــة :

قاعسدة رقسم (۱۹۲)

المسدا:

صحور قرار وزير التنبية الادارية محددا الؤهل الحدراسي على خلاف الشروط والمحليم الني تطلبها البند ج من المادة الخابسة من المادة الخابسة من المادون رقم ٧ لسنة ١٩٧٥ بشان تصحيح اوضاع الماملين المدنين بالدولة والقطاع المام حيول الورير تعنول أو سحب هذا الفسرار المعيب حتى يتبشي مع اصحام المقادون ذاته والتي لا تجوز البتة مخالفتها أو الخروج عليها حسلت تطبيق : مؤهل الاعدادية الفنية لل مسلمات المعادر المعادد المعادر المعادر المعادد المعادر المعادل المعا

ملخص العكم:

ومن حيث أن القانون رتم ١١ لمسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع المالين المدنيين بالدولة والقطاع العام ينص في مادته الخامسة على أنه « يحدد المستوى المالى والاقدمية للحاصلين على مؤهلات دراسية علي
 القحو الآتى :

(أ) الفئة (١٦١ - ٣٠٠) لحيلة الشبهادات اتل من المتسوسية (شبهادة اتبسام الدراسة الابتدائية القديمة وشبهادة اتبسام الدراسسسة *لاعدلهية أو ما يعادلها // ،

.....()

(ج) الفئة (١٨٠ ــ ٣٠٠) لحيلة الشبهادات الدراسية المتوسيطة ألتى توقف بنحها وكانت بدة الدراسة اللازبة المصول عليها شالات سنوات دراسية غلى الاتل بعد الحصول على شهادة : الابتدائية القديمة أو ما يعادلها » . كما تنهن إلمادة السابعة على أنه « بصدر بيان. المؤبهلات المسسار اليها مع بيسان مستواها المالي ومدة الاقدمية الاضافية قرار من الوزير المختص بالتنبية الادارية بعد موانقة اللجنة المسروس عليها في المادة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام المساملين المدنيين بالدولة » . وقد نصب الفقرة الثانية بن المادة الثابنة بن القانون رقم ٥٨ لسئة ١٩٧١ عللي أن « يكون تشكيل اللجنة من ممثلين لوزارات التربية والتعليم والتعليم العالى وشكون الازهسر والجهساز المسركزي للتنظيم والادارة » . وتنبيذا لذلك اصدر وزير التنبية الادارية القوالي رقم [1] لسنة ١٩٧٧ في ٢ من نبراير سسنة ١٩٧٦ وتضمنت المادة الثالثة منه اعتباد الشهادات والمؤهلات المتوسطة التى تزتف منجها للتعيين في وظائف الفئة (١٨٠ - ٣٦٠) ومن بين هذه المؤهسلات الشمهسادات الاعدادية الهنية بانواعها الثلاث (التجارية والزراعية والصناعية) ... شم اصدر بتاريخ ٢٢ من مارس سحة ١٩٧٦ القرار رقم ٤ لسحة ١٩٧٦ بسحب القرار رقم ١ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه وذلك بناء على كتلميه وزير التربية والتعليم المؤرخ ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ بشأن اعتبالي المؤهل الذي تمنحه تلك الدارس لا يعد مؤهسلا متوسطا في هذه العالة .

ومن حيث أن المستفاد من حكم البند ج من المادة الخامسسة من القانون رقم 11 السسنة 1971 سالفة الذكر أن المشرع تطلب لاجهسال

العراسي المتماوص عليه فيه مؤهسلا متوسسطا ويحدد المستوى اللهي له بالفقة (١٨٠ ــ ٣٦٠) توافر عبدة شروط استاسية اولهيا الله يكون هذا المؤهل تد توتف منحه وثانيها أن تكون مدة الدراسة التي كالت الازمة للحصول عليه ثلاث سنوات دراسية على الاتل وثالثها المحسول تبل ذلك على شهادة اتبا الدراسة الابتسدائية التديسة كي ما يعسادلها وقد ناط المشرع بالوزير المفتص بالتنبية الادارية ب بعد مواققية اللجنة الذكورة ب سلطة تحديد تلك المؤهلات في ضوء الضوابط والمسلير التي حددتها المادة الخامسة . . وليس من ريب في أن دور كلوزير المختص بالتنبية الادارية وكذا هذه اللجنة لا يعدو التحتق من توافر والله الشروط ومن ثم فالقسرار الذي يصدر في هذا الدود هو قسرار حسائر من سلطة متيدة لم تضول الجهة الادارية ازاء اصسداره عية سلطة في التقدير أو الاختيار مما نستبعد عنه مكرة الحمسانة التي عتمتع بها القرارات الادارية التي تصدر عن الجهسات الادارية بمحض سلطتها التتديرية الاس الذي لا يسوغ معه التمسك حيال هذا الترار يكي حق مكتسب .. وترتيبا على ذلك ماذا صدر قرار السوزير المختص يكتنبية الادارية مصددا المؤهل الدراسي على خلاف الشروط والمعايير الله مطلبها البند ح من المادة الخامسة كان له _ وبحق _ تعـديل عجو مسحب هذا القرار المعيب حتى يتبشى ويتسق مع أحسكام القانون ذاته والتي لا تجوز مخالفتها أو الخروج عليها .

ومن حيث أن مؤهل الاعدادية الغنية بانواعها الثلاث الذي يتم تلحمسول عليه بعد دراسية دنها ثلاث سينوات لم ينظم الا سنة ١٩٥٦ أقصسدرت القوانين أرقام ٢٢ لسنة ١٩٥٦ ، بشأن تنظيم التعليم الصناعي و ٢٣٦ لمسنة ١٩٥٦ بشسأن تنظيم التعليم التجساري و ٢٣٦ لسنة ١٩٥٦ يشسان تنظيم التعليم الزراعي ، واشترطت هسذه القوانين للقيد في الاعدادية أن يكون التأميذ قد أتم بنجساح الدراسية بالمرحسلة التحالية أو ما يعادلها ، ولم تشترط حصول التليذ على شسهادة أنهاي الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يمادلها والتي تد الميت بالقاتون وتم و و و الله الميت الابتدائي و الذي جمل التعليم الابتدائي و الذي جمل التعليم الابتدائي و الذي جمل التعليم الابتدائي و الذي إدار مادة ١٠) و مدة الدراسة به ست سنوات (مادة ١٠) و مدة الدراسة به ست سنوات (مادة ١٠) و

وين حيث أنه يبين من أحكام القانون رقم 11 لسنة 1907 في تستج متظيم التعليم الابتدائي والقانون رقم 11 لسنة 1907 في تسسأن فتظيم التعليم الثانوي (أسلر هذا القانون الأخير الى أن التعليم الثانوي يقتسم الى مرحلتين) مرحلة أعدادية ومرحلة ثانوية وتفاول بالتنظيم كل مقهسة بين من أحكام هذين التاتونين أن أتام الدراسة بالمرحلة الابتدائية لم يكت يفول ثبة شبهادة دراسية بل كان يعملي القاجمون في الابتحان الذي يحقد عملتش كل تسم في نهاية العام الدراسي تقريرا بانعاجم الدراسة الاتحداثية الم يحقد ببخواج (مادة ۱۸ من القانون رقم 11 لسنة 1907) — أما الانتحسائية الميالول المبتحان بالمرحلة الاعدادية فانه يتمين لاجرائه اجتياز امتحان آخر هو مسائيتة التبول للامتحان بالمرحلة الاعدادية (مادة ۳ من القانون رقم 11 كسنة النبام الدراسة الابتدائية القديمة البند ا من المادة الخامسة من القسانون رقم 11 لسنة 1900 ان المشرع اعتبر شبهادة الإبتدائية القديمة محلقة المنادة النام الدراسة الاعدادية .

ومن حيث انه يخلص مما تقدم انه لم يشترط للقبول بالمدارس الاعتاهية الله النينة بانواعها الثلاث الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية أو ما يمادلها ومن ثم غان المؤهل الذي تهنحه تلك المدارس لا يعد وهلا متوسطة في ضوء الشوابط التي تطلبها البند جبن المادة الخابسة من القساقون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ وبالتلى يتعذر الاعتداد به كبؤهل متوسط للتمين في المئة (١٨٠ — ١٩٧١) ومن ثم يكون القرار رقم 1 لسنة ١٩٧٦ الذي صعوب بمعالمته على هذا الاساس مخالفا القانون مما يخول الوزير المختص بالتقبيية الادارية الدق في سحبه لاصلاح ما انطوى عليه القرار من مخالفة قاتونية م

- 1243 -

وهي هذه وأذ صدر القرار رقم 1 لسنة ١٩٧٦ في ٢ من غبراير سنة ١٩٧٦ في ١٩ من غبراير سنة ١٩٧٦ في ١٩٧٦ من مارس سنة ١٩٧٦ في ١٩٧٩ من مارس سنة ١٩٧٦ من هذر الفرار الاخير يكون قد هندر موائبة هدتم التحافون الصحيح ولا مطمن عليننه .

٠ (طِعن ٤٣٨ اسنة ٢٥ ق ــ جِلسة ٢٠/٢/٢)

تاسما : شهادة الإعدادية الزراعية :

قاصدة رقسم (١٩٤)

: المسطا

استعراض المراحل التي ربيه نظام التعليم في مصر ... التنهادات الدراسية المتوسطة التي توقف مضها وكانت مدة الدراسية اللازمة للحصول على شبهادة التي المدرات دراسية على الاقل بعد المحصول على شبهادة التهام الدراسة الابتدائية القديمة او ما يعادلها لها يحدد مستواها المالي في المفاة الدراسة الابتدائية القديمة الادارية رقم ١٩٨ مسفة ١٩٧٥ اعتماد شبهادة الاعدادية الزراعية ضبن الموهائت الدراسية الاقل من المتوسسط ويعمن حابلها في وظائف المفلة ١٢١/١٠٠ ... المحسول على شبهادة المهاسلة الادراسة الابتدائية (نظام سبت سنوات او المحسول على شبهادة التهالدراسة الابتدائية القديمة لم يكن شرطا لازمة الالتحاق بالدارس الاعدادية الوراهية) .

ملخص الحكم:

وصدر القانون رقم ١٤٧ أسنة ١٩٥١ بشأن تنظيم التطبيم الثانوع، وقسم المرهلة الثانوية التي مراهل بدءها بالمرهلة الاعدادية والدراسة بها سنتان وتشتبل التعليم العلم والتعليم الغنى من زراعى وصناعى وتجاري و ونسسسسوى .

ثم صحر القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٣ بشأن تنظيم التعليم الأبتدائي.. فالغى شهادة اتهام الدراسة الابتدائية القديمة وجعل التعليم الزاميا ومدته ست سنوات يبنح بعدها التلبيذ اقرارا بانتهاء المرحلة الابتدائية معتبدا من مقتش القسم ، وبعدها منذر القانون رقم ٢١١ أسنة ١٩٥٣. بتنظيم. التعليم الثانوي وتسم المرحلة الثانوية الى مرحلتين : ـــ أ ـــ مرحلة اعدادية مدتهم ارباع سيباؤات يقتصر عملي التعمليم العبام ووقف القانون بالغاء التعليم الفني من المرحلة الاعدادية ، ب مرحسلة فانوية مدتها ثلاث سنوات وكان اثرا لصدور هذه القوانين أن قابت وزارة التربية والتعليم بتعديل اسم المدارس الابتدائية الفنيسة (زراعسة م صناعية - تجارية) بأن أطلقت عليها المدارس الأعدادية الفنية وكان القبول فيها بعد اتهام المرحلة الأولى الالزامية (٦ سنوات) ولم يكن يشترط النجاح في مسابقة القبول وهو شرط لازم للالتحاق بالدارس الاعدادية العامة" كما انه لم يكن يشترط للالتعاق بالمدارس الأعدادية الفنية الحصول على شبهادة اتبام الدراسة الابتدائية القديمة التي انتفى في سلمة ١٩٥٣ وفي. عام ١٩٥٥ سمحت وزارة التربية والتعليم للحاصلين على شهادة المسام، الابتدائية (التديمة) بالالتماق بالدارس الأعدادية النئة (زراعي ... عمناعي ــ تجارى) ماعلنت بقرارها رقم ٦٣ المنشور بالوقائع عصرية ١٩٥٥/٨/١٥. شرط التبول بهذه المدارس بأن يكون التلميذ من الذين اتموا بنجاح الدراسة في المرحلة الاولى أو ما يعادلها وهم المنتولين الى السنة الثالثة الاعدادية أو من النعاصلين على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية بلغة اجنبية. أو بدون لفة ،

ومعنى هذا ولازمه ١ - مستوى الدراسة التي كانت يبيح القبول بالمدارس الفنية الاعدادية كان في نفس المسستوى المطلوب للقبول بالمدارس الاعدادية المامة ، كما انه اتاح الفرصة لمن بيده الشمادة الابتدائية القديمة الفرصة لمن يرغب منهم في الالتحاق بالمدارس الاعدادية الفنية لاكتساب مهارات عنية وعملية ، وبديهي أنه طالما أنه لم يكن شرطا اساسيا للقبول بهذا المدارس الحمسول على شهسادة انهسام الدراسة الابتدائية القديمة

غليس من شأنه ذلك أن يغير من المستوى العام لهذه المسدارس . وبعد ذلك في عام سنة ١٩٥٦ صدرت القوانين المنتظبة للتعليم الفني

بجبيع انواعه عصدر القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٦ بشان تنظيم التطيم الصناعي فلتشا المدارس الاعدادية الصنيساعية لتخريج مسيساتع ذي:
-

وصدر القاتون رقم ٢٦١ لسنة ١٩٥٦ بتنيم التعليم التجارى وانشأ المدارس الأعدادية التجارية للبنين والبنات وتبعه القاتون رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم التطيم الزراعى وانشأ المدارس الأعدادية لتخرج عهال ورامين فنين م

وقضت هذه القوانين الثلاثة بأن بدة الدراسة بالدارس (صناعية __ تجارية __ زراعية) ثلاثى سنوات كها حددت شروط القبول بهذه المدارس ماشترطت أن يكون القبيد قد اتم بنجاح الدراسة بالمرصلة الإنتدائية (٢ سنوات) أو مليمادلها ولم يشترط اجتياز مسابقة القبول وهو الشرط المسوهرى للقبول بالمدارس الاحسدادية المنيسة ، ولم يسرد نص يشترط للقبول بهذه المدارس المنية الحصول على شهادة الدراسة الإبتدائية القدية أو با يمادلها ،

وبن حيث أنه يخلص بن كل ما تقدم أنه طوال المراحل التي مرت بها المدارس الأعدادية الفنية لم يكن شرطا للقبول بها الحصول على شهادة اتمام الدراسة الإبتدائية القديمة ، وحتى لم يشترط اجتياز المتحان مسابقة القبول التي كانت شرطا للقبول بالدارس الاعدادية العالمة وانها الشرط للقبولها أن يكون التليذ قد أتم بنجاح الدراسة بالمرحسلة الإبتدائية المنوات) .

ومن حيث أن المادة الخامس من القانون تصحيح أوضاع العسابلين المدنين بالدولة والقطاع العام رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قضى بأن يجدد المستوى . المستسالين على المؤهلات الدرانسنية على المنسسالين على المؤهلات الدرانسنية على النصو التسالى : .. (ج) الفئسسة ١٨٠٠/١٠٣٠ لحيلة الشهسسادات

الدراسية المتوسطة التي توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث منوات دراسية على الاتل بعد الحصول على شهادة انبام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها ، وقضت المادة السابعة مسن القداسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها ، وقضت المادة (۱/۱) من حسكا القنسانون المشسار اليه على أنه مع مراماة احكام المادة (۱/۱) من حسكا المقانون يصدر ببيان المؤهلات الدراسية المشار اليها مع بيان مستواها المهابي في المادتين الأشابية المتررا ألها وذلك طبقا القواعد المنصبوص عليها في المادتين من ١٦ قرارا الوزير المفتص بالمنابية الادارية بعد موافقة المبتبة المناس اللهمة المناس المناس المناس المادة المناس المناس المادة المناس المن

ومن حيث أن وزير التنبية الادارية أصدر القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ ونص في المفترة (٨) من المادة الثابنة منه على امتماد شمهادة الاعدادية الزراعية ضمن المؤهلات الدراسية الاقل من المتوسطة ويمين حاملها في وطائف الفئة ١٩٦٢/ ٣٦٠ م

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم على الوقائع الواردة بالاوراق أن المطمون ضده يحمل شهادة الاعدادية الزراعية ، وهو على ما سلف من المؤهسلات الأقل من المتوسطة نيمين لمسحابها في الفقة ٣٩٠/١٦٣ .

ولا يتترح في هذا النظر أن المدعى يحيل شسهادة أتهام الدراسية الابتدائية (نظام صحت سنوات) التي حصل عليها عام 190 أو حتى اذا كنن يحسل تسبهادة أتهام الدراسسيسة الابتسدائية القديهسسة ، لان المحسول على أي منها لم يكن شرطا لازما لمالاتاق بالمدارس الامدادية الفنية على التمسيل الذي المحنا اليه ، والذي يتطع بأن شهادة الامدادية ذاتها هي في ذات المستوى العلمي لشسسهادة انسام الدراسية الابتدائية المتدينة ، وهي بن المؤهلات أتل من المتوسطة وتبيح الاسمسامها التميين في الخشئة ٢٩٠١/١٣٤ .

(طعن ۱۹۶۶ لسنة ۸۷ ق - جاسة ۱۹۸۴/۴/۱۸)

عاشرا: الشهادة الابتدائية للصناعات:

قاعستة رقسم (١٩٥)

: المسلطا

مؤدى نص المادة المفايسة بن القانون رقم ١١ اسنة ١٩٧٥ بشان. تصحيح أوضاع المابلين الدنين بالدولة والقطاع المام ان الشرع وهو بصدد بيأن المنتوى المالي الحاسان على الزهلات الدراسية النصوص عايها فيه حدد الأملة الثابنة لتعيين حبلة الشهادات المترسطة التي توقف منديا وكانت الدة الدراسية اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات بعب المضول على شهادة اتمام الدراسية الابتدائية القديمة أو ما يعادلها ... تتكيد ذات الحكم في المادة السابعة من قرار وزير التنبية الادارية رقيم ٨٢ لسنة ١٩٧٥ الذي صدر تفيدا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ -اغفال قرار وزير التنبية سالف الذكر تحديد المستوى المالي للشهادة الابتدائية للصناعات غير المسبوقة بالشهادة الابتدائية القديمة او ما يمادلها _ وودى ذلك : انه قصد الاعتفاء بتقيم هـده الشهادة وفقها للقهوأنين والترارات السابقة عليه وبن بينها مرسوم ٦ أغسطس ١٩٥٢ بتميين اله هلات الملهبة التي يمتهد عليها التمين في الوظائف والذي أص البئد (١) من المادة السادسة منه على اعتباد تلك الشهادة لصلاحية اصحابها في النقام للترشيح اوظائف الدرجة التفسعة النئية بالكادر الفني التوسط ... نتيجة (لك : أن تلك الشهادة لا تعتبد التعين في وظلف الفئة الثابنة وأن. النفلة المائية القررة لها هي الفئة التاسمة . •

خلقص القتري أ

ان المادة (٥) من تاتون تصحيح اوضاع العالمين المتنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقاتون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على انه:
« يحدد السنوى المالي والاتفهية للحاصلين على المؤهلات الدراسسية على النحو التالي اسم و ١٠٠٠ ب و ١٠٠٠ ب العثة (١٨٠ – ٣٦٠) لحيلة الشهادات المتوسطة التي توقف منحها وكانت الدراسسة اللازمة المحصول عليها ثلاث سنوات دراسسية على الاقل بعسد الحصول على أن المادة ٧ من ذات القانون تقمي على النه: « مع مراعاة حسكم المسادة الإن يعدد المناتون تصمر على انه: « مع مراعاة حسكم المسادة بين مستواها المالي وحدة الاتدية الإصافية المتررة لها وذلك طبقا بين مستواها المالي وحدة الاتدية الإصافية المتررة لها وذلك طبقا بالمتنية الادارية بعد موافقة اللجنة المتسومي عليها في المقدرة المانيية من المادة النابئة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشسان نظام العسلمين المدنيين بالدولة » .

وقد صدر قرار بن الوزير المختص بالتنبية الادارية برقم ٨٣ لسلة الادارية المتوسطة المسلة الاستهامة على ان : « تعتبد الشهادات والمؤهلات الدراسية المتوسطة الاتن ذكرها عيما غيما غيما يلى والتى توقف منحها وكانت بدة الدراسية المتوسطة الاتن ذكرها عيما غيما غيما على والتى توقف منحها وكانت بعد الحصول على شهادة اتهام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادله للتعيين في وظائف الفئة (١٨٠ – ٣٠٠) : (١) (٢) شهادة المدارس الابتدائية للمناعات ٥ » كها صدر قرار وزير التربية والتعليم رقم ۷٧ لسنة ١٩٧٥ بشان بمائلة بعض المؤهلات الدراسسية موسى في البند (٣) من المادة الأولى منه على معائلة شهادة خريجي الدارس الابتدائية للصناعات نظام قديم وقد نصت المادة اللهئة من نظام العالمين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ في غترتها العالمين المذنين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ في غترتها وسن وزير الخزانة بعدد أضاف رأي لجنة قبثل غيها وزارات التربية وسن وزير الخزانة بعدد أضاف رأي لجنة قبثل غيها وزارات التربية

والتعليم والتعليم العالى وتستون الأزهس والجهساز المركزى للتنظيم

ومفاد ذلك أن المشرع وهو بصدد بيان المستوى الملي للحاصلين. على الوهلات الدراسية المنصوص عليها في المادة الخابسة مسن القانون. رقسم ١١ لسنة ١٩٧٥ اتفة الذكر ، حسدد الفئة الثابنية لتعيين حيلة شبهادات المتوسطة التي توقف منحها وكانت مدة الدراسية اللازمية. للحصول غليها ثلاث سنوات بعد الحصول على شهادة اتسام الدراسية الابتدائية القديمة أو ما يعادلها ، وأنه قد اعاد تأكيد ذات الحسكم في المادة السابعة من قرار وزير التنبية الادارية رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٥ الذي صدر تنفيذا المحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وترتيبا على ذلك ماته يشترط لتعيين حبلة المؤهلات المتوسطة التي توقف منحها في الفئة الملاية. الثامنة أن بكون قد تم الحصول على هذه المؤهلات بعدد دراسية مدة ثلاث سنوات على الاتل تالية للحصول على شبهادة اتهام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها ، ماذا لم يكن الحصول عليها مسبوقا بالحمسول على الشهادة الأخيرة أو ما يعادلها ، فإن حابلها لا يصلح للتعيين في تلك الفئة ، ولا يغير من ذلك صدور قرار وزير التربية والتعليم رقهم ٦٨ لسنة ١٩٧٥ بمعسادلة شهادة خريجي المدارس الابتدائية للمسناعات بشهادة خريجي المدارس الصناعية نظام قديم ، اذ ان المعادلة الواردة في ذلك القرار هي في حقيقتها معادلة علمية وليست مالية ، أبا تصديد المستوى المالى المحاصلين على تلك الشهادة فينعقد الاختصاص به لوزير الخزانة ونقا لحكم الفترة الأخيرة من المادة الثابنة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة ، وعليه غلا يؤثر فيما تقسم ان المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسمنة ١٩٧٥ منعت في الفترة (١) منها المساس بالتقييم المالي للشمهادات الدراسية طبقا للتشريعات المادرة تبل ١٩٧٥/٥/١٠ تاريخ نشر هذا القانون . اذ ان حكم تلك المادة يقتصر على عدم المساس بالتقييم المالي للشهادات ، ولا يهتد الي تقييمها الطمى ، وبالتالى غليس من مقتضاه الاعتداد بقرار وزير التربية والتعليم رقسم ٦٨ لسنة ١٩٧٥ عند تحديد المستوى المالي للشهدة الابتدائية للصناعات ، واذا كان قرار الهؤير المختص بالتبية الادارية رقم ٨٧ اسسية المساعف الفكر قد اغفل تحديد المستوى المالي الشمهادة الابتدائية السناعات غير المسبوقة بالقسمهادة الابتدائية القديمة أو ما يمادلهسا ٤ مودي ذلك أنه تصر الاكتفاء بتنيم هذه الشمهادة وفقا للقوانين والقرازات السابقة عليه ومن بينها مرصوم ٦ افسيكس صنة ١٩٥٣ يتمين المؤهلات الملية التي يمنيد عليها للتمين في الوظائف والذي نص البند (١) مسن المادة السادسة منه على اعتماد تلك الشسهادة لصلاحية اسحابها في التقدم للترشيح لوظائف الدرجة التاسمة المفتية بالكادر المني التوسيط ٤ ومن ثم تكون هذه الدرجة هي المقررة لتمين حالمي الشمهادة المنكورة .

لذلك أنفهى رأى الجمعية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن شسهادة الدارس الابتدائية للصفاعات غير المسبوقة بشهادة انهام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها لا تعتبد للتعين في وظائف الفئة الثامنسة ، وأن الفئة المالية المتررة لها هي الفئة التاسعة .

(الله ١٩٨/٢/٨٦ ــ جلسة ١١/٤/١٦)

هادى عشر : شهادة البسلم الدراسة الابتدائية الراقية :

قامسدة رقسم (۱۹۳)

المستعاد

المنتن الخامسة والسابعة من قانون تصحيح اوضاع المسلمين المنتنية بالدولة الصادر بالقانون رقم 11 لسنة 1970 سقرار وزير الانهية الادارية رقم 47 لسنة 1970 سقيم المؤهنات الدراسية لاحكام القسانون رقم 11 لسنة 1970 سقيادة انهام الدراسة الابتدائية الراقية ساشري المدود شمهادة انهام الدراسة الابتدائية الراقية ضمن المؤهنات التي يحدد المستوى المالي لمالمها بالفئة (٣٢٠/١٨٠) سيشترط للاعتداد بهستا المؤهن ان يكون المصول عليه مسبوقا بشهادة انبام الدراسة الابتدائية المتعدد او ما يعادلها .

يلقص المسكم:

ان المادة الخابسة بن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح اومساع العالمين المعنين بالدولة والقطاع نصت على أن « يحدد المستوى المئي والاقدية للحاصلين على الؤهلات الدراسية على النحو الآتي / ١ ب ج ... المئة (٢٠٠/١٨٠) لحيلة الشبهادات الدراسية المنتوسطة التي توقف منحها وكانت بدة الدراسة اللازمة للحصول عليها الابتدائية القديمة أو ما يعادلها » كما نصت المادة اتمام الدراسة المقانون المشار اليه على أنه مع براعاة أحكام المادة (١١) من هذا القانون يصدر ببيان المؤهلات الدراسية المشار اليها مع بيان مستواها المالي وجدة الاجمهية المشارة المنافقة المنا

المتصوص عليها في النقرة الثانية بن المادة الثابنة بن القانون رقم ٥٨ لسنة الإ١٩٧١ بشئان نظام العالمين المدنيين بالدولة ، وقد صدر قرار وزير المختص بالتنبية الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ بنقييم المؤهات الدراسية تنفيذا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ونص في المادة السابعة على أن « تعتبد الشهادات والمؤهلات الدراسية المتوسطة الآتي ذكرها على والتي نوقف بنحها وكانت بدة الدراسية الملازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الاتلال بعد الحصول على شهادة اتبام الدراسة الابتدائية القديبة أو ما يعادلها للتعيين في وظائف الفئة (٢٩٠/١٨٠) : . . . (٢٨) الشهادة الابتدائية الراقية . .) .

ومن حيث أن مغاد هذه النصوص بأن المشرع أورد شعادة اتبام الدراسة الإبتدائية الراقية ضهن المؤهلات التي يحدد المستوى المسالي لحالملها من العالمين المتبين بالدولة والقطاع العام بالفئة (٣٦٠/١٨٠) واشترط لذلك أن يكون الحمول على هذه الشهادة مسبوقا بشسهادة اتبام الدراسة الإبتدائية القديمة أو ما يعادلها ه

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المدعى التحق بخدية الهيئسة العابة للمواصلات السلكية واللاسلكية في ١٩٦٢/٧/١ في وظيفة مساعد صائع ثم أعيد تعيينه في وظيفة مساعد صائع ثم أعيد تعيينه في وظيفة مساعد من ١٩٦٢/٧/١٣) اعتبارا من ١٩٦٢/١/٢/١ . وذلك طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي . ثم سبويت حالته طبقا للقانون رقم المسابد أعرادا في الفئسة (١٠٠١/١٠٠) من ١/٧/١/١ تاريخ تعيينه المنتباره حاصلة على شهادة الابتدائية الراقية عام ١٩٥٧ ومنح الفئسة (٧٨٠/٢٤٠) من ١/٧/١/٢٠) من ١/٧/١/٢ والفئة (٧٠٠/٢٤٠) من ١/٧/١/٢٠ والفئة (على ١٩٥٧) من ١/٧/٢٢) على شهادة اتبام النواسة الابتدائية القيمة أو ما يمانلها ولما تصدر على هناك على شهادة التهام النواسة الابتدائية القيمة أو ما يمانلها ولما تصدر على ذلك عدلت تسوية حاقته واعتبر شاغلا للفئة (٢٢٠/٠/٢٠) مسن

۱۹۹۰ وارجعت التميته في الفئة (۲۰۰/۱۸۰) الى ۱۹۲۱/۱۲ وذلك وذلك برتب تدر ٢٠٠/١٠ و وهو المرتب الذي كان يتقاضاه معلا على أن تصبح ترقيته الى الفئة (۷۸۰/۲۱) اعتبارا من ۱۹۷۵/۱۱ مع استرداد الفروق الملية التي صرفت له دون وجه حق .

من حيث أن الثابت من الأوراق أن المدعى حاصل على الشهادة الابتدائية الراقية علم ١٩٥٧ ولم تكن مسبوقة بشهادة اتبام الدراسسة الابتدائية القديمة وتقدم بطلب مؤرح ١٩٧٤/١٢/٢٤ لاعادة تصحيح تسوية حالته طبقا للقانون رقم ١١ لسينة ١٩٧٥ وقرر فيه أنه وأن لم يكن قد حصل على شهادة أتبام الدراسة الابتدائية القديمة الا أنه حاصل على شهادة الما هي شهادة أتبام دراسة المرحلة الابتدائية بتاريخ يونيو سنة ١٩٥٤ في السنة المكتبية ٥٣ سـ ١٩٥٤ من مدرسة رضوان الابتدائية بشيرا ،

وبن حيث انه يبين بن ذلك ان المدمى غير حاصل على شبهادة اتبام الدراسة الابتدائية القديبة التي توقف بنحها اعتبارا بن العام الدراسي ١٩٥٤/٥٣ اما شبهادة اتبام المرحلة الابتدائية التي يتبسك المدمى بأنه حصل عليها في يونية سنة ١٩٥٤ فهى شبهادة ادنى بن الابتدائية القديبسة ولا تعين صاحبها في غثة مالية وفقا المتشريع النسابذ .

ومن حيث أنه لا وجه لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن حصول المدعى على شبهادة الابتدائية الراقية يفترض لزاما سبق حصوله على شبهادة اتبام الدزاسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها لله وجه لذلك الد كان هذا صحيحا لما عبد المشرع الى النص صراحة في المادة الخامسة من القانون رقم 11 لمسنة 1970 والمادة السابعة من قرار وزير التغيية الابتدائية القديمة أو ما يعادلها كي تسوى حملة الحاصل على شبهادة على شبهادة المناسة الابتدائية في النثة (٣١٠/١٨٠) هذا غضلا عن أنه قد نسخ على شبهادة على شبهادة العلم شبهادة الابتدائية في النثة (٣١٠/١٨٠) هذا غضلا عن أنه قد نسخ

⁽م ۲.۲ - ع ۱۱) ،

غيه أن المدعى حصل على شهادة الابتدائية الرقاية دون أن يسبق ذللك . حصوله على شهادة اتبام الدراسة الابتدائية القديبة أو ما يعادلها ومن ثم لا يبكن اعتباره في الفئة (٣١٠/١٨٠) لمجرد حصوله على شهادة الابتدائية الراقية دون أن تكون مسبوقة بحصوله على الشهادة الابتدائية .

(طعن ٣٠٣ لسنة ٢٦ ق ــ جلسة ٢١/١١/٢٨)

قاعسدة رقسم (۱۹۷)

: المسسدة :

شهادة الابتدائية الراقية طبقا للمادة (٥) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وقرار وزير التنبية الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ تصلح للتعيين في النفة ٣٦٠/١٨٠ باللسروط الثلاثة الآتية :

ا — أن يكون الشهادة قد توقف منهها — 7 — أن تكون للدراسية اللازمة للمصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الأقل — 7 — أن تكون هذه الشهادة مسبوقة بالمحصول على شهادة أنهام الدراسة الابتدائيية القديمة أو ما يمادلها — أن لم تتوافر كل هذه الشروط أو بمضها لا تمتبر الشهادة من المؤهلات المتوسطة — ضرورة التبييز بين شروط الالتحاق بالمدارس الراقية والمسائل المتعلقة بتقييم مؤهل درامي .

تبلخص الحسكة :

أن المادة الخامسة من القانون رقم 11 لسنة 1940 بتصحيح الوضاع العالمان المدنيين بالدولة والقطاع العام نفس على أنه « يحدد المستوى المالى والاقديية للحاصلين على المؤهلات الدراسية على النحو الاتى : أحد من يع سنون أو ها المنافذة ، ٢٩٠/١٨ لحملة الشهادات الدراسية

المتوسطة التي توتف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليهك ثلاث سنوات دراسية على الاتل بعد الحصول على شهادة اتهام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يمادلها . . . » كما تنص المادة السابعة على أنه « مح مراعاة أحكام المادة ١٢ من هذا القانون يصدر ببيان المؤهلات العراصية المشأر اليهامع بيان مستواها المالي ومدة الاقدمية الاضافية المقررة لها وقالاته طبقا للقواعد المنصوص عليها في المادتين ٥ ، ٦ قرار بن الوزير المقتمي ، بالتنبية الادارية بعد موانقة اللجنة المنصوص عليها في الفترة الثانية من المائدة 'الثابنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين المعتمين بالدولة » . ومؤدى ذلك أن المشرع ناط بالوزير الختص بالتنبية الادارية وحده دون غيره سلطة بيان المؤهلات الدراسية مع بيان مستواها المالي وذلك بعد مواغقة اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢/٨ من القسانون رقسم ٨٥ لسنة ١٩٧١ ، والوزير اذ يستعبل هذه السلطة انها تكون في أطسطى "المعايم التي نصت عليها صراحة المادنان ه و٦ من القانون رقم ١١ قسعة ١٩٧٥ دون خروج عليها والا عد القرار الذي يصندر في هذا الشمسكن مجاوزا القانون ، ويمعنى آخر مان المعاير التي حددها القانون ذاته ووضيع اسسها عند تقييم المؤهل الدراسي لابد وان تكون مرعية بذاتها في حسقه القرار ... وقد تناول البند ج ... من المادة ٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ حالة حبلة الشهادات الدراسية المتوسطة التي يحدد مستواها اللي ق "الفئة .٣٦./١٨ واستلزم في هذا التحديد أمور ثلاثة أولها أن تكون الشهاعة . قد توقف منحها وثانيها أن تكون مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الاتل وثالثها أن تكون هذه الشهادة مسبوقة بالمسول على شبهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها ، ماذا ما توأقرت كل هذه الأمور في الحاصل على الشهادة اعتبرت حينتذ من الشهادة المتوسطة وتحدد مستواها المالي في الفئة ٣٦٠/١٨٠ ، وأن لم تتوافر عليه او بعضها تعذر اعتبارها كذلك ـ وقد صدر اعبالا التنويض التشريعي المقرر في المادة ٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قرار الوزير المحتصري بالتنبية الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ بنتييم المؤهلات الدراسية وتصحته المادة السابعة بنه على ان تعتبد الشهادات والمؤهلات الدراسية للتوسطة

التني فكرها نيها يلي والني توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الاقل بعد الحصول على شهادة الدراسة الميتدائية القديمة أو ما يعادلها للنعيين في وظائف الفئة ١٨٠/١٨٠ (١) ٠٠٠ (١٨) شهادة الابتدائية الراتية (شهادة) اتمام الدراسة الابتدائية المراتية) . وواضح أن المادة ٧ من القرار المذكور رددت ذات الشروط تلتى أوردتها المادة ه من التانون ، وعلى ذلك غانه ينبغي لكي تعتبر « شمهادة الم بعد الله الراقية » من بين الشهادات المتوسطة التي يحدد مستواها المالي في النفقة ٣٦٠/١٨٠ ان يكون حاملها قد سبق له الحصول على شهادة اتمام العرامية الابتدائية القديمة أو ما يعادلها ... وانه كان البند (٢٨) قد أورد ع شمهادة الابتدائية الراقية » على عمومه دون أن يقرنها بمبارة سسبق للحصول على شهادة انمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها كما معل ق يعض بنود أخرى من المادة ٧ مسالفة الذكر الا أن ذلك لا يعنى بأية حال من الاحوال عدم ضرورة الحصول على ثلك الشمادة لأن كالا من القانون وهم 11 لسينة ١٩٧٥ والمادة ٧ من بترار الوزير المختص بالتنبية الادارية وهم ٨٣ لسينة ١٩٧٥ قد بنيت في صلبها في عبارات صريحة الشروط المجروبة التعييم الشسهادة المذكورة ومن بين تلك الشروط سبق الحصول على شمادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها وقد سسبق فيهسماج عدم جمواز مخالفة قرار الوزير المختص بالتنبيسة الاداريسة المحكم القانون عن تحديد الشهادات أو المؤهلات الدراسسية وبيسان ستواها الالى ،

وبن حيث أن الثابت بن الاطلاع على الاوراق أن المدعى حاصل على شسهادة الابتدائية الراتيسة سنة ١٨٧٥ ولم يسبق له الحصول على شسهادة اتمام الدراسسة الابتدائية القديسة أو ما يعادلها وبن ثم الا يعوز اعتباره بن بين حالمي الشهادات المتوسطة المقرر الاصحابها التنائم ٣١٠/١٨٠ .

ومن حيث انه لا محاجة نيما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن

حصول المدعى على شهادة الابتدائية الراتية ينترض سبق حصوله على شهادة اتبسام الدراسة الابتدائية التدبية أو ما يصادلها أذ لو كلن ذلك محيصا لما مبد المشرع إلى النص صراحة في المادة o من القساتون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وايضا في المادة v من القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ على اشتراط سبق الحصول على شهادة اتبام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها كي تسوى حالة الحاصل على شسهادة الابتدائية الراقية في المنة ١٨٥٠/١٨.

ومن حيث أنه لا محاجة كذلك نيما يقال من أن القانون رقم ١٠٠٠ السسنة ١٩٥٣ في شسان تنظيم التعليم الابتدائي كان يشسترط ميهن يتيل مالدارس الابتدائية الراتية أن يكون قد أتم الدراسية بنجاح (مادة ٢٦) وتبلغ مدة الدراسية بهذه المدارس ثلاث سينوات (مادة ١٨) مما قد يعنى سبق الحصول على شسهادة اتمام الدراسة الابتدائيسة فلقه لأن الأمر لا يعبر وأن يكون محضورا محسب في بيان شروط الالتعاق. بهذه المدارس دون أن يتمداه الى غيره من مسائل اخرى تتعلق بتقييم مؤهل دراسي هذا فضلا عن أن من اتم الدراسة الابتدائيسة بنجساخ طبقها الأحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه لا يجمسال على شهدة اتهام الدراسة الابتدائية بل أن مفتش كل تسم يعقب في نهاية العسام الدراسي امتحسانا نهائيا للتلاميذ الذين اتموا الدراسية بالفرقة المسادسة ، ويعطى الناجمون فيه تقريرا باتمامهم الدراسسة الابتدائية بنجاح (مادة ١٨) وهذا التقرير لا يتوم باية حالة من الاحوال مقام الشهادة الابتدائية القديمة سيمسا وإن الحال لا يتطق بتقييم سنوات دراسية معينة وامكان معادلتها بشهادة بعينها تطليها القانون وهي شمهادة أتمام 6 الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها .

(طعن رقم ۸۲ السنة ۲۸ ق ــ جلسة ۲۱/۲/۲۸۱۱)

عُلَى عشر: شهادة مدرسة التربية النسوية غير السبوقة. بشهادة الابتدائية القديمة أو ما بعادلها:

قاعسدة رقسم (۱۹۸)

المِسسطة:

علماون منبون بالدولة - مؤهل دراس - تقييه - (امسلاح ويومسوب وظيفى) قرار وزير التنمية الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ بتقيم الحسات الدراسسية بتنفيذ اهتام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتقيم شهيادة مدراسة التربية القسوية غير المسبوقة بشسهادة الإبتدائية والمعتبية أو ما يعادلها هى مؤهل اقل من المتوسط يمين اهمطابها في الموقف الفقة ١٩٧١/١٦ ويطبق عليهم الجسول الرابع من الجسداول المرققة بالابتدائية التدبية أو ما يعسادلها يمين اهمابها في الفقة ١٩٧١ ويطبق عتيهم المودل الشاقى من جداول القانون وقم ١١ لسنة ١٩٧٥ - شهادة التساقى من جداول القانون القبول المالم المودل الشاقى من جداول القانون المجلسة الارساة الابتدائية وليس المحرسة التسوية لا يعادلان شهادة اتمام الدراساة الابتدائية وليس المحرسة القبيم مالى صادر من الجهة الموط بها اجراء هذا التقيم في ظل المحلم القانون رقم ٥١ كسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المنين بالدولة .

يتفعى المسكم:

أن قانون الاصلاح الوظيفي المسائر بالقانون رقم ١١ لمنة ١٩٧٥ نحى في المادة الفامسة على أن « بحدد المستوى المالي والاقتمية للحاصلين عنى المؤهلات الدراسية على النصو التألي (1) الفئة ١٨٠/١٢١ لحملة الشهادات أقل من المتوسطة شيهادة اتهام الدراسة الاستدائية المتدمة: وشمهادة اتمام الدراسة الاعدادية وما يعسادلها . (بم) لفئة ١٨٠/١٨٠ لحلة الشهادات الدراسية المتوسطة التي توتف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحمسول عليها ثلاث سنوات دراسية على الاتل بعد الحصول على شسهادة اتبسام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعسادلها » ونصر في المسادة السابعة منه على أنه « مع مراعاة المسكام المادة (١٢) من هذا. القسانون يصدر ببيسان المؤهلات الدراسسية المثمار اليهسا مع بيسان مستواها المسالي ومدة الاقدمية الاضمانية المقررة لها وذلك طبقما للقواعد المنصوص عليها في المادتين ه ، ٦ قرار من الوزير المفتص بالتنبية الادارية بعد موانقة اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الثانيسة من المادة الثابنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بئسان نظام العاملين المدنيين بالدولة ومفاد هذين النصين أن الشهادة الابتدائية القديمة تعسادل الاعدادية وكلتاهبا بن الشهادات أتل بن المتوسطة ، وحمد مستواها المالي في الفتة ١٨٠/١٦٢ . أما الفئة ١٨٠/٢٦ فهي لحبلة الشهادات الدراسية المتوسطة التي توقف منحهسا وكانت مدة الدراسية اللازمية للحمدول عليها ثلاث سسنوات دراسية على الاقل بعد الحمدول على شمسهادة اتدام الدراسسة الابتدائية القديمة أو ما يعسادلها ، وبمعنى آهر ان شهدادة التربية النسوية وهي من الشهادات التي توقف منحها وكانت مدة الدراسية لها ثلاث سينوات اذا لم تكن مسبوقة بالابتسدائية القديمة أو ما يعدادلها تعادل الشهادة الابتدائية القديمة ذاتها ولا تزيد عليهسا 🖫

وبن حيث أن الوزير المختص بالتنبية الادارية له وحده دون خسيره بيان المرتمات الدراسسية المشار اليها مع بيان مستواها الملتى بعسد موافقة اللجنسة المتصمومي عليها في الفقرة الثانيسة من المادة الثاباسية من التسادون رتم ١٥ لدسنة (١٩٧١ بناسام العالمين المدنيين بالدولة عقد المسحر القرار رتم ٨٦ لمسنة ١٩٧٥ بتدييم المؤهلات الدراسية تنفيذا لاخكسام القسادون رتم ١١ لمسنة ١٩٧٥ بتدييم المؤهلات الدراسية تنفيذا

العاملين المنفيين بالدولة والتطماع العلم . نحات المادة السابعة منه على أن تعتبد الشمهادات والمؤهلات الدراسمية المنوسطة الآتي فكرها فيبا يلى والتي توتف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الاتل بعد الحصول على شهادة المسام. الدراسية الابتدائية القديمة أو ما يعادلها للتعيين في وظائف الفئية (٢٦٠/١٨٠) (٣٣) شهادة مدرسة التربية النسبوية المسبوقة بشهادة الأبتدائية القديمة أو ما يعادلها . ثم جاعت المادة الثامنة من ذات. التسرار ونصت على أن « تعتبد الشهدات والمؤهلات الدراسسية أقل من المتوسطة شهادة اتهام الدراسة الابتدائية القديهة وشهادة اتهام الدراسية الاعدادية او ما يعسادلها الآتي ذكرها للتعيين في وظائف الفئة (٣٦٠/١٦٢) (٣٥) شهادة مدرسة التربية النسوية غير المسبوقة بشسهادة الابتدائية القديمة أو ما يعساداها ، وبمسدور هذا القرار فقسط استعبل الوزير المختص للتنبية الادارية اختصاصه الوارد في احكام التانون رقم ١١ لسنة ١١٧٥ بالنسبة لتقييم المؤهلات المتوسطة وألاقل من المتوسطة وحدد الفئات الماليسة لكل منهسا في الشسيكل وبالاوضاع التي استلزمها هذا القانون .

ومن حيث أنه ويتاريخ ١٩٧٦/٢/٢ أصدر السوزير المختص بالثنية الادارية القرار رقم السنة ١٩٧٦ بتقييم المؤهلات الدراسية ونس في المادة الثالثة بنه على أن « تمتد الشسهادات والمؤهلات الدراسية المتوسسطة والتي توقف منحوسا والآتي ذكرها فيسا على للتعيين في وطاقف الفئة ١٩٧٠/٣٠ (٨) شهادة النربية النسسوية ، وبتاريخ والمقاف الانارية النسسوية ، وبتاريخ والرقابة والقسامة الادارية قرارا لاحتا برقم ﴾ لسفة ١٩٧٦ سحب والرقابة والقلسة من القرار رقم السنة ١٩٧٦ المشار اليه ، الامر الذي يجمل تقييم شسهادة التربية النسسوية الوارد في القرار رقم السسفة ١٩٧٦ عليم المين ،

وبن حيث أنه وبالبنساء على ما تقدم بعود وضمع هذا المؤهل وتقييمه على ما كان عليمه بالقرا رقم ٨٣ المسانة ١٩٧٠ ومؤدى هذا القسرار.

التغرقة بين شبهادات التربيسة النسوية غير المسبوقة بالابتدائية التدبيسة أو ما يعسادلها ويمين اسحابها في المئة ٣٦٠/١٦٣ وبين شبهادة النربية النسسوية المسبوقة بالابتدائية القديمة أو يعادلها ويمين اصحصابها في المئة الملاية المحدول الرابسع من المئة الملاية المحدول الرابسع من المئة الملاية المثار اليه أما الثانيسة فيطبسق عليهما احكام الجدول الثاني الملحق بذات القسادون ، ومن حيث أن تحديد وزير التنبيسة الادارية للمستوى المسالي لهذا المؤهل قد استقر بمقتضي قراره رقسم ٨٣ لسسنة ١٩٧٥ ، غان شسهادة التربية النسوية غسير المسبوقة بشسهادة اتبام الدراسة الابتدائية القديمة هي مؤهل اقسل من المتوسط يمين اصحابها في وظسائف المئة ١٩٧٢ / ٢٦٠/١٣٣ ويعملون بالجدول الرابس المرافق لاحكام القانون رقم ١١ لسسنة ١٩٧٥ .

وغنى من البيان أن ثــهادة التعليم الاولى أو ابتحسان القبـول أمام المدرسـة المنسوية لا يعادلان شــهادة أتهام الدراسة الابتـدائية 6 دارس لهما تقييم مالى صـادر من الجهة المنوط بهـا اجراء هذا التقييم في ظل أهـكام القـانون رقم ٥٨ لسـنة ١٩٧١ بنظــام العابلين المدنيين بالدولة .

ومن حيث أنه لذلك غان الجهسة الادارية تكون قد أحسنت تطبيق القسانون حين طبقت على المدعية أحسكام الجدول الرابع المرافق للقانون رقم ١١ لسسنة ١٩٧٥ باعتسارها من حيلة المؤهلات اتل من المتوسسطة لحصولها على شسهادة التربية النسسوية غير المسسبوقة بشهادة أتعام الدراسسة الابتدائية القديمة أو ما يمسادلها . ويكون الحكم المطمسون غيه أذ ذهب الى غير هذا النظر يكون مخافسا لحكم القسانون حقيقسا بالألفاء وتكون الدعوى على غير سسند من القسانون واجبة الرفض مع الزام المدعيسة المصروفات عن المدرجتين .

(طعن رقم ٢٢١٧ لسنة ٢٧٠ في جلسة ١٩٨٣/٤/٣)

قاعسدة رقسم (۱۹۹)

المِسلانا :

اعتبار شهادة التربية النسوية غير المسبوقة بشهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها مؤهلا أقل من التوسط طبقا لاحكام قانون تصحيح أوضاع الماملين الدنيين بالدولة والقطاع المامرةم 11 السنة ١٩٧٥ .

بلغص المسكم:

ومن حيث ان تانون الامسلاح الوظيفى الصادر بالقانون رقم ١١ السنة 10 المسنة 10 المسنة 10 المسنة 10 المسنة الم

() الفئة ١٩٠/ ٣٦ لحيلة الشيسادات اتل من المتوسطة (شهادة انسلم الدراسة الابتدائية التدبية وشسهادة اتهام الدراسة الامدادية أن ما يعادابا) (ج) المنسة ١٨٠/ ٣٦٠ لحيلة الشهادات الدراسسية المتوسطة التي توقف منعها وكانت بدة الدراسة اللازمة للحصول عليها الذراسسة الابتدائية المتدبية أو ما يعادلها » ونص في المادة المسلمة الدراسسة الابتدائية المتدبية أو ما يعادلها » ونص في المادة المسلمية بنه على أنه ٥ مسع مراعاة لحكام المادة (١٦) من هذا القسانون يصدر بيان المؤهسات الدراسسية المشار اليها مع بيان مستواها المسالي ومدة الاتبية المتررة لها وذلك طبقها للقواعد المنصوص عليها في المادتين المتوس عليها في المادتين المتوس عليها في المنتين بالدولة بعد موافقة اللجنسة النسوص عليها في المقرمة الشاهية من المادة الثابئة من القسانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العالمين المغين بالدولة » م

ومفاد هذين النصين أن الشسهادة الابتدائية التدبية تعادل السهادة الأعدادية وكلتاهما من الشسهادات اتل من المتوسطة . وحسدد مستواها المللي في الفئة ٢٦٠/١٦٧ اما الفئسة ٢٦٠/١٨٠ بغيي لحملة الشهادات الدراسسية المتوسطة التي توقف منحها وكانت مدة الدراسسة الملازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الاتل بعد الحصول على شسهادة الترايدة التدائية التدبيسة أو ما يعادلها ؛ وبمعنى آخر أن شهادة التربية النسسوية وهي من الشسهادات التي توقف منحها وكانت مدة الدراسسة بها ثلاث مسنوات أذا لم تكن مسبوتة بالابتدائية التدبيسة أو ما يعادلها تصادل الشهادة الابتدائية التدبيسة ذاتها ولا يعادلها تصادل الشهادة الابتدائية التدبيسة ذاتها ولا تزيد عليها .

ومن حيث أن الوزير المختص بالتنبية الادارية له وحده دون غيره بيان المؤهلات الدراسية المسار اليهامع بيان مستواها المالي ذلك بعد موافقة اللجنة المنصبوص عليها في الفقرة الثانيسة من المادة الثامقة بن القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظهم العابلين المدنيين بالدولة ٤ نقد أمسدر القرار رقم ٨٣ لسسنة ١٩٧٥ بتقييم المؤهلات الدراسسية تنفبذا لاحكسام التسانون رقم ١١ لسسنة ١٩٧٥ باصدار قانون تصحيح اونساع الماملين المدنيين بالدولة والقطساع العام ونصت المادة السابعة بهنه على أن « تعتبد الشهادات والمؤهلات الدراسية المتوسطة الآتي نكرها عيما يلى والتي توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنرات دراسسية على الاقل بعد الحصول على شسهادة أتبام الدراسة الابندائية القديهــة للتعيين في وظائف الفئة (١٨٠/ ٣٦٠) (٣٣) شــهادة، مدرسة التربية النسوية المسبوتة بشهادة الابتدائية التدبمة أو ما يعادلها ثم حامت المسادة الثامنة من ذات القرار ونصت على أن « تعتمد الشهادات أو الرهالت الدرادية اتل من المتوسطة (شهادة اتبام الدراسية الإبتدائية انتدبة وشمهادة اتمام الدراسة الاعدادية أو ما يعادلها) الآثي فكرها نبر ما يلى المعيين في وظلف الفئسة (١٦٢/١٦٢) (٢٥) شمهادة مدرسة التربرة النسوبية غير المسبوقة بشسهادة الابتدائية القديمسة

آو ما يعادلها ، وبعسدور هذا القرار فقد استعبل الوزير المختص للتغيية . الأدارية المحتصاصه الوارد في احكام القساتون رقم ١١ لسسنة ١٩٧٥ . يالنسبة لتقييم المؤهلات المتوسطة والاقل بن المتوسطة وحدد الفئسات . المالية لكل منها في الشسكل وبالاوضاع التي استلزمها هذا التانون .

ومن حيث أنه بتاريخ ١٩٧١/٢/٢ أصدر الوزير المختص بالتنبية الأدارية القرار رقم السنة ١٩٧٦ ـ يتقيم المؤهسلات الدراسية ونص في المادة الثالثة بنه على أن « تعتبد الشهادات والمؤهلات الدراسية المتوسطة المتى توقف بنحها والآتى فكرها نبيا يلى اللتعين في وطائف الفئة ١٩٠٠/٣/١٠ . . . (٨) شسهادة التربية النسسوية ، وبتاريسخ الموالم ١٩٧١/٣/٢٢ مسدر وزير الدولة لتسنون بجلس الوزراء المهابعسة والرقابة والتنبية الادارية قرارا لاحقابرهم } لمسنة ١٩٧٦ سحب بمتضاه الحسكم المادة الثالثة بن القرار رقم السنة ١٩٧٦ المسار اليه ، الامر الذي يجعل تقييم شسبادة التربية النسوية الوارد في القسرار رقسم السسنة ١٩٧٦ كان لم يكن .

ومن حيث أنه وبالبناء على ما تقدم يعود وضمع هذا المؤهل وتقييمه على ما كان عليه بالقرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ ومؤدى هذا القرار المترقة بين شسهادة التربية النسوية غير مسبوقة بالإبتدائية القديمة أو ما يعادلها ويعين أصحابها في الفئة الماليسة ٣٦٠/١٦٣ وبين شسهادة للتربية النسوية المسبوقة بالإبتدائية القديمة أو ما يعادلها ويعين أصحابها في الفئة الماليسة ١٨٠/٣٠ و وبالقالى يطبق على الاولى الجدول الرابسع من أحكام القسانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه لها الثانيسة غيطبن عليها أحكام الجدول الثاني الملحق بذات القانون .

ومن حيث أن تحديد وزير التنبية الادارية للمستوى المسلى لهداد المؤصل قد استقر بمقتضى قراره رقم ٨٣ المسنة ١٩٧٥ ، غان شمسهادة التربية النسوية غير المسبوقة بشمسهادة اتبام الدراسة الابتدائية القديمة وهى مؤهل أعل من المتوسط يعين المحسابها في وظائف للفئة ١٩٧٠/٣٦٠ غيمالمون بالجدول الرابع المرافق لاحكسام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥

وغنى عن البيان ان شهادة التعليم الاولى وامتحان القبول امام المدسكة: النسسوية لا تعادلان شهادة اتسام الدراسة الابتدائية غليس لها تقييم مالى مسادر من الجهة المترط بها هذا التقييم في ظل احكام القسانون.

رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظمام العاملين المدنيين بالدولة .

على المدعيسة احكام الجدول الرابع المرافق للقانون رقم 11 لسنة 11٧٥ باعتبارها من المؤهلات اتل من المتوسط لحصولها على شهادة التربيسسة النسوية غير المسبوتة بشسهادة اتمسلم المدراسة الابتدائية القديمسسة أو ما يعسادلها ، ويكون الحكم المطعون عيه أذ آخذ بقير هذا النظر يكون بخافسا بالألفاء وتكون الدموى على غير سند من التعانون واحبه الرغض مم الزام الداعية المصروفات عن الدرجتين ،

ومن حيث أنه لذلك مان الجهة الإدارية تكون قد احسنت تطبيق

نجاس کے سرکاست کی سرکا سازی کی میں کا میں کی سرکانی کردنی کی سرکانی کی سرکانی کی سرکانی کردنی کرد.

(طعنِ رقم ٢٢٦٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٠/١/١٨٩١)

ثالث عشر ــ شهادة مدرسة فلاعة البساني والمناتق :

قاعدة رقم (۲۰۰)

: 12 41.

المادتان الخامسة والسابعة من قانون تصحيح اوضاع الصابخ الماين المنونة بالدولة الصادر بالقانون رقم ١١ لسانة ١٩٧٥ – قرأر وزير التنبية رقم ٨٣ لسانة ١٩٧٥ بتقيم المؤهات الدراساية وفقا لاحكام القانون ١١ لسانة ١٩٧٥ – شاهدة مدرسة فلاحة البسالين والحدائق الماشرة اورد هاده الشاجابة ضمن المؤهلات التي يصدد المسترى الماليها بالفلة (١٩٠٠/١٠٠) – يشترط الاعتداد بهذا المؤهل ان يكون الحصول عليه مسبوقا بشاهادة اتمام الدراسات

ملخص المسكم:

ومن حيث أن متطع النزاع في الطعن المسائل ينحصر في بيان المستوى المسالي المترر لشسهادة « محرسة غلاحة البساتين والحدائق » في ضسوء الاحكام التي أتى بهسا قانون تصحيح أوضساع العساملين المدنيين بالدولة والقطساع العام العسادر بالقانون رقم 11 لسنة 1970 .

ومن حيث أن المادة الخليسة من هذا القانون تنص على أنه « يحدد المستوى المسالى والاقدبية للحاصلين على المؤهلات الدراسسية على المتحسو الآتى :

...... - 1

ب ــ

ج ـ الفئة ٣٦٠/١٨٠ لحيلة الشمهادات الدراسية المتوسطة التي توقف منحها وكانت مددة الدراسية اللازمة للحصول عليها شهاد الدراسية على الاقل بعد الحصول على شمهادة اتهام الدراسية المتدينة أو ما يعادلها .

د ...، كما تنص المادة السابعة على انه « مدع مراعاة احكام المادة ١٢ من هذا القانون يصدر ببيان المؤهلات الدراسيية المشار اليها مع بيان مستواها المالي ومدة الاقدمية الاضائية المقررة لها وذلك طبقا للتواعد المنصوص عليها في المادتين ٥ ، ٦ تسرار من الوزير المختص بالتنبية الادارية بمد موانقــة اللجنة المنصوص عليهــا في الفقرة الثانية من المسادة الثامنة من القسانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشان نظام العاملين المدنيين بالدولة » . _ ومؤدى ذلك أن المشرع ناط بالوزير المختص بالتنبية الادارية وحده دون غيره سلطة بيسسان المؤهلات الدراسية مع بيان مستواها المالي وذلك بعد موانقة اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢/٨ من القانون رقم ٥٨ لسفة ١٩٧١ ، والوزير اذ يستعمل تلك السلطة انبا تكون في اطار المعايير التي نصت عليها صراحة المادتان ٥ و ٦ من القانون رقم ١١ لسينة ١٩٧٥ حون المروج عليها والا عد القرار الذي يصدر في هذا الشأن مجاوزا القانون وبمعنى آخر مان الضوابط التي حددها القانون ووضيع أسسها لتقييم المؤهل الدراسي لابد وان تكون مرعيسة بذاتهسا في هسذا القرار سـ وقــد تناول البنــد ج من المــادة ٥ من القــانون رقــم ١١ لسنة ١٩٧٥ حقة حبلة الشهادات الدراسية المتوسة التي يحسدد مستواها المالي في الفئة ١٨٠/١٨٠ واستلزم في هذا التحديد توافر شروط ثلاثة أولها : أن تكون الشهادة قد توقف منحها . وثانيها : إن حكسون مدة الدراسسة اللازمة للحصسول عليها ثلاث سسنوات دراسية على الاقل ، وثالثها : أن تكون هذه الشهادة مسيوقة بالخصيول على شسهادة أتمام الدراسسة الابتدائية القديمسة أو ما يعادلها فاذا ما توافرت كل هذه الشروط في الحاصل على الشهادة اعتبرت حينئذ من الشهادات المتوسطة وتحدد مستواها المالي في الفئة ٣٦٠/١٨٠ ، وأن لم تتوانر كلها

أو بعضتها تعمد اعتبارها كذلك ، وقد صمدر اعممالا للتعمويض النشريعي المقرر في الملدة ٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قرار الوزير المختص بالنميسة الادارية رقسم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ بتقييم المؤهسلات الدراسسية ونصت المادة ٧ منه على ان « تعتبد الشسمادات والمؤهلات الدراسسية المتوسطة الاتي ذكرها غيمسا يلي والتي توقف منحهسا وكانت مدة الدراسية اللازمة للحميول عليها ثلاث سينوات دراسية على شسئادة اتسام الدراسة الابتدائية القديمة أو يعادلها للتعيين في وظائف الفئة ١٨٠/١٨٠ (١١ .٠٠٠٠ (٢) .٠٠٠٠ (٢٧) .٠٠٠٠ « شبهادة مدرسة مُلاحة البسساتين والحدائق » . وواضح من المادة ٧ من هــذا القسرار ردئت ذات الشروط التي أوردتها المادة ٥ من القانون وعلى ذلك مانه ينبغي لكى تعتبر « شهادة مدرسة فلاحة البساتين والحدائق » من الشمسهادات المتوسسطة التي يحدد مستواها الملي في الفئسة ١٨٠/١٨٠ أن يكسون حاملها قد سبق له الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديبسة أو ما يعسادلها - انه وان كان البند (٢٧) قد اورد « شسسهادة مدرسة فلاهة البمساتين والحدائق » على عبومه دون أن يقرنهسا بعبارة سبق الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها كمسا غمل في بعض بنود اخرى من المادة ٧ سسالفة الذكر الا أن ذلك لا يعنى باية حسال من الاحوال عسدم ضرورة الحمسول مسسيقا على نسبادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او ما يعادلها لان كلا من المادة ٥ من القساتون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والمادة ٧ من قرار السوزير المختص بالتنمية الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ قد بينت في صلبه ا في عبارات جلية وصريحة الشروط اللازمة لتقييم الشهسادة المذكورة ومن بين تلك الشروط سبيق الحصول على شبهسادة اتمسام الدراسة الابتسدائية القديمسة أو ما يعادلها سـ وقد سبق ايضاح عسدم جواز مخالفة قسرار الوزير المختص بالتنبيسة الادارية للقسانون مند تحديد الشبهادات وبيسان مستواها الملى .

سنة ١٩٤٥ ولم يسبق له الحصول على شهادة أتهام الدراسسة الابتدائية التديية أو ما يعادلها ومن ثم لا يجسوز اعتبساره من حساملي الشسهادات المتوسسطة المترر الاسحسابها النشسة ١٨٠،٣٦ مادام أنه في الحتيقة وواقسع الامر غير حامسل على الشهادة الابتدائية القديسسة أو ما بعادلهسسا .

وبن حيث أنه لا محاجة فيها ذهب أليه الصحم المطعون فيه مسن مصبول المدعى على شسهادة فلاحة البساتين والصدائق يغترض سببق حصوله على شهادة أنهام الدراسسة الابتدائية القنية أو ما يصادلها أذ لو كان ذلك صحيصاً لما عبد المشرع الى المنص صراحسة في المادة ه من القسانون رقم 11 السسنة ١٩٧٥ وإيضاً في المادة لا بن قرار الوزير المختص بالتنبية الإدارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ على اشتراط سببق الحصول على شسهادة أنهام الدراسسة الابتدائية أو ما يمادلها كي تسسوى حالة الماصل على شهادة بدرسسة فلاحة البسساتين والحدائق في المئة ١٨٠٠/١٨٠ .

ومن حيث أنه لا محاجة كذلك نيها قد يقال من أن القانون رقم ١١٠ الساخة ١٩٥٣ في شان تنظيم التعليم الابتدائي كان يفسرط غيبن يقبل بالمدارس الابتدائية الراقية أن يكون قد اتم الدراسة الابتدائية بنجاح رمادة ٣٦) وقبلغ مدة الدراسة بهذه المدارس ثلاث ساخوات (مادة ٣٨) مها قد يعنى سابق الحصول على شهادة اتهام الدراسة الابتدائية نيك لان هذا الامر لا يعدو أن يكون محصسورا عحسب في تبيان شروط الالتحالق بهذه المدارس دون أن يتصداه الى غيره من مسئل أخصرى الالتحالق بنجاح المبقا لا الاحكام القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٥٣ المهسائين بنجاح طبقا الاحكام القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٥٣ المهسائين بنجاح طبقا الاحكام القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٥٣ المهسائين المعد بغتما للهذا يعدم على شادراسة الابتدائية بل يعقد بغتما كل تسام في نهاية العام الدراسية ويعطى الناجون غيه تقارير لا يقوم الدراسة الابتدائية بني يعقم الدراسة الابتدائية بني يعقم الدراسة الابتدائية بنية ويعطى الناجون غيه تقارير لا يقوم باتسامهم الدراسة الابتدائية بنية ورقع ١١٠ وهذا التقرير لا يقوم باتسامهم الدراسة الابتدائية بنية حارير لا يقوم باتسامهم الدراسة الابتدائية بنية حاريد لا يقوم

باية حسال من الاحسوال متسام الشسهادة الابتدائية القديمة ، سيمسا وأن الحال لا يتعلق بتتييم سسنوات دراسية معينسة وامكان معادلتهسا بشسهادة بعينها تطابنها للتسانون وهى شهادة انهام الدراسسسة الابتدائية القديمسة .

ومن حيث انه تبعيا لكل ما تقيدم واذ تضى الحكم المطعون فيه باحقية المدعى في تسيوية حالته باعتبياره من حبلة المؤهلات المتوسيطة المقرر تعيينهم ابتداء في الفئية (٢٦٠/١٨ غانه يكون قسد جانب القانون في صحيحه بسيا يتمين معه الحسكم بالفائه ويرفض الدمسوى مع الزام المدعى المروفات .

(طعن رقم ۷۸۷ لسينة ۲۷ ق - جلسة ۱۹۸۳/۱۱/۳۸۱)

الفصل الثالث الجــداول

الفرع الأول ماهية الجداول بصفة عامة

قاعدة رقيم (٢٠١)

: المسطا

ملخص الحسكم:

ان متنفى الاثر المساشر لقانون تصحيح اوضاع المالمين طور ما اسلفنا ان يتم الاعتساد في تطبيق احكامه بالمركز القسانوني المعلق في تاريخ نفساذ هذا القسانون إلى الاعتسادات في تعليق احكامه المركز القسانوني وقوسع التحسيدة في الاقسستهية والمستحية في الاقسستهية والمستحيد القسانوني ووسا المحدول الأول لحبلة المؤهدات العليا المقسود في المائية (١٨٠٠-٢٦٧) والجدول الثاني لحبلة المؤهدات لمائية (١٨٠٠-٢٦٧) ووالجدول الثاني لحبلة المؤهدات المائية (١٨٠٠-٢٦٧) والجدول الثاني لحبلة المؤهدات المعالمين الفين (١٨٠-٢٠٠) (١٩٠-١٠١٠) والجدول الدابع لحبلة المؤهدات المعالمين المعربة من المنافقة (١٨٠-٢٦٠) والجدول الذخاب المعالمين المعربة والمسائد المخالفة (١٨٠-٢٦٠) والجدول الفيانة (١٨٠-١٠٠١) والجدول الفيانة (١٨٠-١٠٠١) والجدول المسافس المحدومة وطسائد المخدونة المعلونة المعلونة المعلونة المعلونة والمبدول هو الجدول هو المناف المناف المعلونة والحدول المسافس المحدومة وطسائد المخدونة المعلونة المحدول هو الحدول هو المنافسة المعلونة والمعلونة والمعلونة والمبدول هو المعلونة والمعلونة المعلونة والمعلونة والمعلونة المعلونة والمعلونة والمعلونة والمعلونة والمعلونة المعلونة المعلونة والمعلونة والم

- 1 الحصول على احد المؤهلات المسار اليها .
- ٣ ــ أو شعل وظيفة في مجموعة الوظائف الفنيــة أو المهنية .
 - ٣ ـــ أو شخل وظيفة مكتبية بغير مؤهل .
 - ١٠ او شغل وظنفة في مجموعة الخدمات المعاونة .
- وعليه غان مناط تطبيق الجدول الاصلح ونقا للفترة (ه) لا يكسون الا لمن يتوانر في شاته شروط انطباق أكثر من جدول على حالته .
 - الا من يعوامر في شامه شروط الطبياق المر من جدول على حالته
 - (طعن رقم ۸۳۹ لسنة ۲۷ ق ــ جلسة ۲۸/۱۲/۲۸)

الفرع الشاتي مناط تطبيق الجداول

قاعدة رقم (٢٠٢)

البسدا:

أن من شروط الإغادة من حكم المادة ٢٠ فقرة (د) من قانون تصحيح اوضاع المساماين المدنيين بالدولة والقطاع المسام الصادر بالقانون رقم ١١ أسسنة ١٩٧٥ أن تنقل فئة المسامل في الميزانيسة الى مجموعة الوظائف المعالية قبل نشر القانون في ١٩٧٥/٥/١٠ _ جداول محد المفدمة الكليسة المحسسوية في الاقدمية والمقعقسة بالقسانون رقسم 11 لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .. القساط في تطبيق تلك الجداول هموز الحصول على أحد المؤهالات المسار اليها أو شفل وهايفة فيأ مجموعة الضحمات الماونة او تسفل وظيفة في مجموعة الوظائقه الفنيسة أو المهنيسة أو شسفل وظيفة مكتبية بفير مؤهل فبن تحقق في شانه شيء مما ذكر انطبق عليمه المجدول الضاص به ما في تصعيد التاريخ الذي يتحق فيه شروط تطبيق تلك الجداول فان المبرة في ذك بالركز القانوني للعال في تاريخ نفاذ هذا القانون _ يتربب على ذلك أن تطبيق الجدول الاصلح وفقا للفقرة (ه) من المادة ١٦ مسن القانون لا يكون الا لن ينطبق عليه في ذلك التاريخ اكثر من جسدول ويتحقق ذلك في هالة المأمل المعين باحدى الوظائف المهنية او الفنياة أو الفدمات المساونة والعاصل على احدى المؤهسلات الدراسية دون . غيرها من الحالات .

علقص الفتوى:

ان المادة 10 من تانون تصحيح أوضاع العالمين المدنيين بالدولــة والتطــاع العالمين المدنيين بالدولــة والتطــاع العام الصادر بالقانون رقم 11 لسنة 1470 تنص على أن « يعتبر من أمضى أو يعنى من العالمين الموجودين بالخدمة احدى المدد الكليـــة المحددة بالجداول المرتقــة مرتى في ننس مجموعته الوظيفية وذلك اعتبارا من أول الشهر التألى لاستكبال هذه الدة .

عادًا كان العامل قد رتى غطلا في تاريخ لاحق على التاريخ المذكور قرصح تعديده في الفئة المرقى اليها الى هذا التاريخ » وتنص المسادة ١٦ على أن « تخضع الترقيات الحنبية المنصوص عليها في المسادة السسابقة كالتواعد الآتيسة :

.....(1)

(ه) تطبيق الجدول الاصلح للمابل في حالة انطباق اكثر من جسدول من المحداول المرفقة على حالته » واخيرا ننص المادة ٢٠ من ذلك القسانون على أن « تحسب المدد الكلية المحددة بالجداول المرفقة الخامسة بحملة المؤهنات الدراسية سواء ما كان منها مقيما عند الممل بأحكام هذا القانون أو ها يتم تقييمه بنساء على احكامه اعتبارا من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل إيهسا اترب .

وتحسب الدة الكلية المتعلقة بحبلة المؤهسلات العليسا والمحددة في. تلجعول المرفق مع مراعاة القواعد الآتية :

....(†)

(دَ) احتساب بده الخدبة السابقة على الحصول على المؤهل العالى.

ين نقلت عنده الى مجبوعة الوطائف العالية تبل نشر هذا التسانون على

تساس تطبيق الجدول الثانى المرفق على حالته حتى تاريسخ حصوله على.

المؤهل العالى ثم على اساس تطبيق المدد المبيئة في الجدول الاول المرفق؛

اعتبارا من التاريخ المذكور على حالته بالنثة والاندمية التي بلغها طبقاً للجدول الثاني » .

وبن حيث أن بن شروط الامادة بن حسكم المادة ٣٠ عقرة (د) أن تنقل نئة السابل في الميزانية الى مجبوعة الوظائف المائية تبل نشر القانون في ١٩٧٥/٥/١٠) وبن ثم فان السيد/..... أذ لم تنقل مُنتسه على هذا النحو في الميزانية عائم لا يفيد بن الحكم المتقدم ويكون طلبه في هذا الصدد غير قائم على أساس سليم بن القانون جديرا بالرفض .

وبن حيث أن الوزارة قابت بتسسوية حالته طبقا للهادة ١٥ سن القانون المشسار اليه بأن طبقت في شأنه الجدول الثاني الخاص بحبلسة المؤهلات عوق المتوسطة عبنح الدرجة الخابسة في ١٩٧٤/١١/١ اعتباراً بن أول الشهور القالي لاستكبال ١٦ سنة .

وبن حيث ثن المشرع وضع رؤوسا لجسداول سحد الضحية الكلية المصوبة في الاقديية والملحقة بالقانون آنف الذكر فالجدول الاول لحملة المؤهلات العرب المسينم ابتداء في الفئة (١٨٠/٢٠٠) و والجدول الفئة للملين الفنيين و المهنين المدر المئنة (١٨٠/٢٠٠) و الجدول الفائت للملين الفنيين أو المهنين المدر والجدول الرابع لحملة المؤهلات الاتل من المتوسطة المترر تعيينهم ابتداء في المئنة (١٣٠/١٨٠)) والجدول الخابس المكتابيين غير المؤهلات المترب أن المؤهلات المترب المتحدد المؤهلات المترب المتحدد المؤهلات المترب المتحدد المتحدد

- الحصول على المؤهلات المشار اليها .
- ٢ ... أو شمغل وظيقة في مجموعة الخدمات المعاونة .
- ٣ ... أو شخل وظيفة في مجبوعة الوظائف الفنية أو المهنية .
 - ٤ ــ او شغل وظينة مكتبية بغير ،ؤهل .

من تحقق في شانه شيء مما ذكر انطبق عليه الجدول الخاص به .

وبن حيث انه في تحديد التاريخ الذي يتحقق بيه شروط تطبيق تلك الجداول ان الحبرة في ذلك بالمركز التاتوني للمامل في تاريخ نفاذ هذا القداول ان الحبرة في ذلك بالمركز التاتوني المامل في تاريخ والمسلح والمسلح والمسلح والمسلمة والمسلمة في ذلك التاريخ المشرة (ه) من المادة 11 منه لا يكون الا لمن ينطبني عليه في ذلك التاريخ الكشر من جدول ويتحقق ذلك في حالة العابل المعين باحدى الوظائف المهنية أو الفنية أو الخدمات المعاونة والحاصل على أحد المؤهلات الدراسية دون في ها من الحالات .

ومن حيث أنه بتطبيق ما نقدم على واقع الحالة المعروضة عانه وان كان العامل المذكور يحبل مؤهلا عالميا (ليسانس حقوق) في تاريخ العبال بالقانون في ١٩٧١/٦/٣٦ . بالقانون في ١٩٧١/٦/٣٦ عين به بشمعل اعتبارا من ١٩٧١/٦/٣٦ . عمن لم يتحدد مركزه القانوني في تاريخ العمل بهذا القانون ويتسواغر في حقه مناط نطبيق الجدول الاول عليه دون سواه .

 من اجل ذلك انتهى راى الجمعية العمرومية الى عدم احترية السيد/ في الاغادة من حكم المادة ٢٠ غقرة (د) من قانون تصحيح أوضاع العاملين .

(ملف ۲۸/٤/۱۹۳ ــ جلسة ۲۲/۵/۲۷۱)

قاعسدة رقيم (٢٠٣)

اذا كان العابل لم يتقدم كالدارة بشهائته الدراسية التى حصــل عليها قبل ١٩٧٤/١٢/٣١ واستقر وضعه الونظيفي على بمايتته بدونهـــ فان استقرار مركزه في ذلك التاريخ يجول دون الاعتداد بها اذا تقدم بها بعد خيس عشرة سنة .

ملخص الفترى:

ان المناط في تطبيق الجداول المرفقة بالقانون رقم 11 لسنة 1900 الحصول على احد المؤهلات المشار اليها في تلك الجداول او شغل وظيفسة في مجموعة الوظائف الفنية او، المهنية او شغل وظيفة مكتبية بفير مؤهسل او شغل وظيفة في مجموعة وظائف الخدمات المعاونة العبرة في تحديد التاريخ الذي يتحقق فيه شروط تطبيق علك الجداول بالمركز القانوني المستقر للمابل في تاريخ نفاذ القسانون اي في ١٩٧٤/١٢/٣١ حسب مجموعته الوظيفية وفئة بداية التمين ،

الذا تبين سبق حصول العابل المعروضة حالته على الشسهادة الامدادية العابة سنة ١٩٦٧ ولم يتقدم الى الجهة الادارية بها يغيد حصوله على تلك الشهادة الا بعد خيسة حشر سنة اى في ١٩٨٢/١٠/١٠ ، بعسد أن استقر وضعه الوظيئي وتحدد وركزه بع زملائه على وضع سليم قانونا وقتئذ غلا يجوز تعديل وضعه ، وبالقالى لا يجوز تطبيق الجدول الرابع المحق بالقائد .

(ملف ۲۸/۳/۱۱ _ جلسة ١٩٨٤/١)

الفــرع الثـــالث تحديد تاريخ توافر شروط تطبيق الجداول

قاعسدة رقسم (٢٠٤)

المسجا:

العبرة في تحديد تاريخ توافر شروط انطباق اى من الجداول الرفقة بقانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام العصادر بالتقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ هي بالركز القانوني للعامل في ١٩٧٤/١٢/٣١ عنص المادة ٢١ فقرة (ب) من القانون المذكور يعقد في حساب المدد الكلية الذي تقفى في مجموعة وظيفية اعلى بالمدد التي قضيت في مجموعة وظيفية الذي ومن ثم يلام من باب اولى حساب المدد التي قضيت في مجموعة اعلى ضمن الذي تقضى في مجموعة ادني ه

ملخص الفتري:

ان المادة (10) من تأتون تصحيح أوضاع العالمين المنيين بالمولة والقطاع العام العسادر بالتأتون رقم 11 لسنة 1970 تنص على أن « يعتبر من أبضى أو يبنى من العالمين الموجودين بالخدمة احدى المدد الكلية المحددة بالجدول المرفقة مرتى في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتبارا من أول الشهر التالى لاستكمال هذه المدة .. » والمادة ٢١ منه تنص على أن « تحسب المدد الكلية المنطقة بالمعلمين المعينين في الوظائف المهنية أو المنابية غير الحاصلين على مؤهلات دراسية والمحددة بالجدولين المناب والخاص المراعة عراءاة القواعد الاتهة :

....(1)

(ب) أشافة مدة سبع سنوات أو مدة الخدمة التي تضيت في مجبوعة الخدمات المعاونة أو الكتابية أيهما أقل بالنسبة للعابل الذي عين ابتداء في وظائف المكتبية ونتل تبل نشر هذا التانون إلى وظائف المكتبية ونتل تبل نشر هذا التانون إلى وظائف المجبوعة المهنية أو العابل الذي عين ابتداء في وظائف المحبوعة المهنية أو العابل الذي عين ابتداء في وظائف المحبوعة المهنية ألى الوظائف المحبية » .

ومن حيث أن العبرة في تحديد تاريخ توافر شروط انطباق أى بسن. الجداول المرافقة للقانون رقم 11 لسنة 1970 أنها هو بالمركز التسانوني للمال في ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ الممل به ، ومن ثم غان العاملين غسيم المؤهلين الذين عينوا بمجبوعة الوظائف المهنية ثم نقلوا الى مجبوعة الوظائف المكتبية في تاريخ سابق على انتاريخ المشار اليه انهسا يتحدد مركزهم القانوني بشخلهم وظائف المجبوعة الأغسيرة في ذلك التساريخ ويتوافر في حقهم مناط انطباق الجدول الخامس الخاص بالكتابين غسير المؤامن دون سواه .

وبن حيث انه في صدد حساب بدد الخدية التي تضاعا كل بنهسم.
ببجبوعة الوظائف المهنية وذلك تبل نظله الى مجبوعة الوظائف المكتبية ،
عان هذه المدد يتم حسابها ضمن المدد الكلية المحددة بالمجدول الخامس
السالف الاشارة اليه وذلك حسبها هو بمستقلد بن نص المادة ٢١ تقرة (ب)
اتفة البيان التي اعتدت في حساب المدد الكلية التي تقضى في مجبوعة وظليمية اعلى بالمدد التي تضيت في مجبوعة وظليمية ادنى وذلك ونقا لضوابط
بمينة ، ومن ثم يلزم من بلب أولى حساب المدد التي تضيت في مجبوعة
على ضمن المددة التي تقضى في مجبوعة الدنى كما هو الحال بالنسسبة
للمدد التي تضيت في مجبوعة الوظائف المهنية اذ يسوغ ونقا لما تقسم
حسابها ضين المدد التي تتضى في مجبوعة الوظائف المكتبة ،

من أجل ذلك انتهى رأى المجمعية الممهوبية الى احقية المساملين المعروض حالتهم في أن يطبق عليهم الجدول الخاص المرافق للتأنون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ دون سواه وأن تحسم لهم ضمن المدد الكلية المحددة به المدد. التي تضوها بمجوعة الوطائف المهنية .

(ملف ۱۹۷۷/۱/۱۲ ــ جلسة ۱۹۷۷/۱/۱۲)

قاعسدة رقسم (٢٠٥)

: المسالة

خص المترع في انتانون رقم 11 لسنة 1970 بتصحيح اوضاع العالمين المدنين بالدولة والقطاع العام كل من فئة العالمين بجدول بحسب المؤهل المتصابن عليه والفئة المائية التي عينوا فيها والمجبوعة الوظيفية التي ينتجون الديا وحدد نطاق المخاطبين بلحكامه الموجودين بالخدمة في المهرز المجبودية المحدول الذي ينطبق على العالم يجب ان يتم بعراعاة مركزه الوظيفي في تاريخ المصل بالمائين ويحسب بجبوعته الوظيفية وفئة بداية تعيينه .

ملخص الفتوي:

ان المادة الخامسة من مواد اصدار القانون رقم 11 لسنة 1970 بتصحيح أوضاع العالمين المدنيين ٤ بالدولة والقطاع المسام تنص على
ان تعتبر الجداول الملحقة بالقانون الراغق جزءا لا بتجزأ من هسذا
التانون وتنص المادة التاسعة من تلك المواد على أن لا ينشر هذا القانون
في الجريدة الرسمية ويصل به اعتبارا من 1978/17/٢١ » .

وتنص المادة الخابسة من القانون على ان « يحدد المستوى المالى والاتدبية للحاصلين على الؤهلات الدراسية على النحسو الآتي : ــ

..... (د) الفئة ٢٩٠/١٨٠ لحملة الشهادات الدراسبة نوق التوسطة التي يتم الحصول عليها بعد دراسة تزيد منتها عسن المدة المتردة للحصول على الشهادات المتوسطة .

ونضاف مدة أقديية اغتراضية لحيلة هذه المؤهلات بقسدر عسدد . سنوات الدراسة الزائدة على المدة المقررة للشهادات المتوسطة . كما تضاف الى بداية مربوط الفئة علاوة من علاواتها عسن كل سنة: من هذه السنوات الزائدة » .

وتنص المادة (١٥) من القانون المذكور على ان « يعتبر من اتمى أو يبغى من العالمين الموجودين بالخدمة احدى المدد الكيسة المصددة بالجداول المرفقة مرتى في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتبارا من أول الشهر التالى لاستكبال عدة المدة : عادا كان العابل قد رقى نمسلا في تاريخ لاحق على التاريخ المذكور ترجع اقديته في الفئة المرتى اليهسا. الى هذا التاريخ » ،

ولقد خصص القانون الجدول الثاني لحيلة المؤهلات فوق المتوسطة والمتوسطة المقرر تعيينهم ابتداء في الفئسة الثابنة وخصص الجدول الثالث للعالمين الفنين أل الفئسة الثابنة وخصص الجدول الثالث للعالمين الفنين أو المهنين المتصرر تعيينهم ابتداء في الفئة العائمة (٣٦٠/١٦٣) أو الثاسمة (٣٦٠/١٦٢) أو الثاسمة (٣٦٠/١٦٢)

ويناد ما تقدم أن المشرع خص في القانون رقم 11 لسسغة 1400 كل عنه من فغلت العلمين بجدول بحسب المؤهل الحاصلين عليه والنئة: المالية التي عينوا عبها والمجموعة الوظيفية التي ينتون اليها ، وحدد نطاق المفاطيين باحكامه بالموجودين بالفضية في 17/1/17/11 تاريخ المصل به . واعتد بتحا لذلك بحراكزهم التانونية المستقرة لهم في هذا التاريخ عند تسوية حالاتهم ، ومراعاة بنه لمن أبضى سسنوات دراسية زائدة عن المدة اللارمة للحصول على الشهادات المتوسسطة قرر أضسانة بصدة اغتراضية مساوية لعدد تلك السفوات . وقول العالمين حقا في ترقيسات حتيبة أذا اكتبلت لهم المدد الكابة المنصوص علها في الجداول المراقضية لهذا القانون .

وبناء على ذلك المن تحديد الجدول الذي ينطبق على العامل يجب ان يتم بهراعاة مركزه الوظيفي في تاريخ العمل بالقانون ويحسب مجنوعته الوظيفية ومئة بداية تسييته. ولما كان التعيين طبقا لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العالمين المنبين المترلة الذي عينت العالمة المعروضة حاتها في ظالمه يتم داخل مجموعات وطبيتة وفقا للقواعد التي كانت سارية ابان المسلل بالقانونين رقبي ١٦٠ السنة ١٩٥١ ، ٢٦ لسنة ١٩٦١ الي ان يتم توصيف وتقييم الوظائف وكان التعيين في مجموعة الوظائف المهنية التي بنطبق على المتنتين اليها الجدول الثلاث الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يتم وفقا لتلك المواعد بالتعليق لاحكام كادر العمال ، غان اعمال هذا الجدول يقتصر على من عين ابتداءا بالفئة الماشرة أو التاسعة أو الثابنة في مجموعة الوظائف المهنية .

ولما كانت العابلة المعروضية حالتها لم تعين ابتداء ببجبوعة الوظائف المنية وانها عينت ببجبوعة الوظائف المتوسطة مان الصدول الثاني الخاص ، بحبلة المؤهلات موق المتوسطة والمتوسطة يكون هو واجب التطبيق على حالتها ولا يجوز تطبيق الجدول الشائث الضاص بالمهنين عليها ومن ثم تكون تسوية هانها طبقا للجدول الشاني قصد صدائت صحيح حكم القانون .

لذلك انتهت الجمعية المهومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عسدم جواز تطبيق الجدول الثائث الملحق بالتانون رتم ١١ لسنة ١٩٧٥ على العلملة المذكورة .

(ملك ١٩٨١/١/٨٦ - جلسة ٢٨/٥/١٨٨)

قاضدة رقسم (٢٠١١)

: la___47

نص المادة (١٦) من قانون تصحيح اوضاع العاملين المنيين بالتولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ أسنة ١٩٧٥ على تطبيق الجدول الإصلح للعامل في هالة انطباق اكثر من جدول من الجداول المرفقة بهذا القانون على حالته ... العبرة في التحقق من توافر شروط تطبيق الجداول هي بالركز القانوني للعابل في تاريخ نفاذ القانون المشار البه وهو ١٩٧٤/١٢/٣١ .

ملخص الفتوي :

ان المادة (10) من تأتون تصحيح أوضاع العاملين المنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ نتص على أن « يعتبر من أمضى أو يعضى من العاملين الموجودين بالخدية احسدى المدد الكلية المحددة بالجداول المرفقة مرقى فى نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتبارا من أول الشير التالى لاستكبال هذه المدة .. » وأن المادة 17 منه نفس على أن « تخضع الترقيات الحتبية المنصوص عليها فى المنادة السابقة للتواحد الاتبة:

..... (ه) تطبيق الجدول الأصلح للعابل في حالة انطباق اكثر من جدول من الجداول المرفقة على حالته .

وبن حيث أن الشرع وضع رؤوس لجداول بدد الضعنبة الكلية المحسوبة في الاتدبية والملحقة بالتانون آنف الذكر ، عالجدول الأول لحبلة المؤهلات العليا المترب ابتداء في الفئة (١٩٨٠/٢٠) ، والجحدول الثاني لحبلة المؤهلات فوق المتوسطة والمتوسطة المترر تعيينهم في الفئة (٣١٠/١٨٠) ، والجدول الثانت المملين الغنيين أو المهنيين المحسور والجدول الرابع لحبلة المؤهلات الاتل بن الموسطة المترر تعيينهم ابتداء في الفئة (١٣١/١٨٠٣) ، والجدول الضابس للكتابين غير المؤهلين المحسومة في الفئة (١٣١/١٨٣) ، والجدول السادس لمجسوعة وظائف تعيينهم في الفئة (٢٣١/١٣٣) ، وبن ثم علن الخديق تلك الحداول هو :

١ - الحصول على أحد المؤهلات المشار اليها .

٢ -- او شعل وظيفة في مجموعة الوظائف الفنية او المهنية .

- ٣ ـــ او شعل وظيفة كتببة بغير مؤهل .
- ١٠ أو شغل وظيفة في مجموعة الخدمات المعاونة .

وبن حيث أنه في تحديد التاريخ الذي يتحقق فيه توافر شروط تطبيق. تلك الجداول غان العبرة بالمركز التانوني للعابل في ١٩٧٤/١٢/٢١ تاريخ نفاذ القانون المشار اليه ، وبن ثم غان تطبيق الجدول الأصلح وفقا للفقرة (ه) لا يكون الا لمن يتوفر في شائه شروط انطباقي أكثر من جسدول على حالت .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم على الحالات المعروضة فان العالمين المفكورين وان عينوا ابتداء في مجموعة الوظائف الفنية الا أن بعضهم نتل الى مجموعة الوظائف الكتبية والبعض الآخر أعيد تعيينه بمجوعة الوظائف المالية ٤ ومن ثم غان المركز القانوني لكل منهم في ١٩٧٤/١٢/٣١ يتحدد بالمجموعة الوظيفية التي يشخلها في هذا التاريخ ويتوافر في حسق. كل منهم مناط تطبيق المجدول المحدد الجمعته دون الجسدول الثالث لانتفاء مناط تطبيق في حقهم ها

بن اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العبومية الى عدم بعضوار تطبيق الجدول الثالث المرافق للقاتون رقم ١١ لنسخة ١٩٧٥ على الحسالات. المعروضة .

(ملف ۲۸/٤/۷۱۷ _ جلسة ۲۱/۱/۷۷۲)

الفسرع الربع تطبيق الجسدول الشسالث

قاعسدة رقسم (۲۰۷)

المِسدا:

مجال تطبيق القانون رقم 11 لسنة 1970 يتعدد على اساس المركز القانوني المستقر للعامل في ۱۹۷۲/۱۲/۳۱ -- وجوب مراعاة القيد الوارد في المادة ٥٨ لسنة ١٩٧١ ان المعبرة في مجال تطبيق احكام القانون رقم 11 فسنة 19۷۵ هي بحالة العامل القانونية في ۱۹۷۲/۱۲/۳۱ .

ملخص العكم :

ومتى كان الثابت أن المدمى يشغل في ذلك التاريخ وظيفة من وظائلة الخدمات المعاونة ومن ثم فان طلبه تسوية حالته طبقا الأحكام التاتون رتم 11 أسنة ١٩٧٥ على أساس الجدول الثلث الخاص بالوظائفة المهنية أو الثنية وليس عي أساس اعتباره شاغلا لوظيفة من يجبوعة الخدمات المعافرة يتطلب ابتداء تعديل مركزه التاتوني الذي استتر غيه اعتبارا من الممارة يتحال المحكم القانون رتم ٦٥ لسنة ١٩٦٤ طبقا الإخسلال المحكمة المعافرة على المائم المحكمة المختصلة ١٩٦٤ منه على أنه مع عدم الإخسلال بنص المادة ٢٢ من القانون رتم ٥٥ لسنة ١٩٦٩ مناهم مبيطس الدولة يكون بنص المدولة بكون المحلمة المحكمة المختصة ثلاث مسئوت من تلوغ المسائ بهذا القانون وذلك غيبا يتعلق بالمطالبة بحتوق الخاشمين له التي نشات تبل العبل به يتى كانت مترتبة على أحكام القوانين والقواعد والقرارات والنظم السابقة على نفاذه ٤ ولا يجوز بعد هذا الميماد تعديل المركز القانوني للمائل على أي وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنبذا لحكم قضائي نهائي للمائل على أي وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنبذا لحكم قضائي نهائي

(17 = - 48 = 5

ولما كان النعى لم يقم دعواه الا في ١٩٧٦/٧/٣١ بعد مفى ثلاث سنوات من تاريخ المن بهذا القلون ومن ثم يكون مركزه القلنوني باعتباره ضمن مجوعة الوظائف المعاونة قد استقر وأضحى تعديله أو تغييره غير جائزا تقاريا سواء بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ أو قرار رئيس الجهاز المركزي للتنفيم والادارة رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ الذي صدر قبسل العمل بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٠ الذي عقل للبدعى الاعادة من الجدول الثانث المرافق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الخاص بالمهنين من الجدول الثانث المرافق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الخاص بالمهنين والمنادة

(طمون ۱۰۹۷ ، ۱۰۹۰ ، ۱۰۹۰ اسنة ۲۵ ق ، ۱۷۴ ، ۱۸۵۱ السنة ۲۱ ق ــ جاسة ۲۱/۲/۲۸۴۱

قاعسدة رقسم (۲۰۸)

: المسلما :

يشترط لتطبيق الجدول الثالث الرفق بالقانون رقم 11 لسنة ١٩٥٥ على العمل المعين ابتداء بمجموعة وظائف الشدمات المعاونة أن يكون قد نقل قبل ١٩٧٥/٥/١٠ تاريخ نشر القانون الى مجموعة الرظائف المهنية — الساس ذلك — المادة ٢١ غقرة (ب) من القانون — اثره — عدم جواز تطبيق المجموعة وظائف الفضات تطبيق المجموعة وظائف الفضات المهاونة ولم ينقل الى مجموعة الوظائف المهنية ولو كان قد كلف باداء أعمال عنية يجوز للعامل أن يجمع بين تسوية حالته طبقا الاحكام القانون رقم ١٩٧٥/١١ الذي أهياه نص المادة ١٤ من القانون رقم ١٩٧٥/١١ وبين على ذلك ترقية الى تكثر من فلتين خسلال السنة المالية الواحدة من سنوات المبال المتانون الملكور — التسوية تتم بنقله من مجموعة الوظائف المترسطة الى مجموعة الوظائف المترسطة الى مجموعة الوظائف المترسطة الى مجموعة الوظائف المترسطة المنازل من المتر الأولادية اعتبارا من تاريخ معاملته بالؤهل المالي — اثر ذلك — تطبيق الجدول الخاتي ثم الجدول الاول اعمالا لحسكم الفقرة — اثر ذلك — تطبيق الجدول الخاتي ثم الجدول الاول اعمالا لحسكم الفقرة

(د) من المادة (۲۰) من القانون رقم ۱۹۷۰/۱۱ ــ طبيب كل الوقت ــ

عدم الهادة الاطباء الذين لا يشغلون وظائف موصوفه في الموازنة باتهـــ وظائف كل الوقت من حكم البند (۱) من الفقرة الثانية من المادة ۲۰ مــ و القانون ــ لا يكفى للالهادة من حكم البند (۱) سالف الاكر مجرد عــ حم مزاولة المهنــة بالفـــ المن من الاسباب ــ اساس ذلك ـــ الن المشرع قصر نطاق تطبيق البند (۱) من الفقرة الثانية من المادة ۲۰ مــ و القانون رقم ۱۹۷۵/۱۱ على الاطبان الشاغلين الترجات مخصصة لوظائف عليب كل الوقت بالميزانية ــ وجرب تسوية حالة حملة المؤهائذ، الوارقة بقرار وزير المثنية الاجتماعية رقم ۱۹۷۸/۱۲۳ وفقا لاحكام القانون رقم به ۱۹۷۸/۱۲۰ وفقا لاحكام القانون رقم ۲۹۷۸/۱۲۰

ملخص الفشوى:

أن الفترة (ب) من المادة ٢١ من تأمون تصحيح اوضاع العسلين رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تشترط لتطبيق الجدول الثلث المرفق بمسدا القاتون والخاص بالمعال المهنين على العالم المعين ابتسداء ببجووعة وظلقته الخداات المعاونة أن يكون قد نقل قبل ١٠ من مايو سنة ١٩٧٥ تاريخ تشير القانون الى مجموعة الوظائف المهنية ، ومن ثم لا يجسوز تطبيق الجستول، الثالث على العالم الذي عين باحدى وظائف الخدمات المعاونة ولم يتقل، الى يجموعة الوظائف المهنية ولو كان قد كلف باداء أعمال غنية .

ونيها يتعلق بتسوية حالة العامل / مند تبين الجمعية أن الفترة (و) من المادة الثانية من مواد اصدار التسانون رقم ١١ أسقة العرب المستفقط المستفط المستفقط المستفط المستفقط المستفط المستفط المستفقط المستفقط المستفقط المستفط المستفط المستفقط المستفقط المستف

كمقين يسرى في شانهم القانون رتم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ اعتبارا من تاريخ: عجولهم الخدمة أو حصولهم على المؤهل أيهم أترب على أساس تدرج, **موتياتهم** وعلاواتهم وترقياتهم كزملائهم المعينين في التاريخ المذكور . ومن. هم يجوز للعامل في الحالة الماثلة أن يجمع بين تسوية حالته طبقا الأحكام الذي إحياه نص المادة ١٤٦٧ الذي إحياه نص المادة ١٤ من القانون رقم 11 لمنة ١٩٧٥ بعد أن ابتنعت المطالبة بتطبيق أحكامه أعمالا لنص المادة ٨٧ من قانون نظام العاملين الدنيين بالدولة رئم ٥٨ اسنة ١٩٧١ وبين التقرقية بموجب المادة ١٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشرط ألا يترتب. عثى قلك ترتبته الى أكثر من منتين خلال السنة المالية الواحدة من سنوات إعمال القانون رقم 11 لسنة 1970 واذ تقضى المادة الثانية من القانون يرقم 70 لمنة ١٩٦٧ بوضع العالمين الحاصلين على وهسلات دراسسية المستمن في نئات أدنى من النئات المتررة الإهلاتهم ونتا الرسوم ٦ مسن القسطس سنة ١٩٥٣ في الفئات المقررة لمؤهلاتهم ونتا لهذا المرسوم مع. صراعاة التعادل الوارد بالجدول الأول المراق بقسرار رئيس الجمهورية وهم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ مان تسوية حالة العامل ومقا لهذا الحكم تقتضى تحكه من مجموعة الوذائف المتوسسطة الى مجمسوعة الوظائف الادارية العتيقرا من تاريخ معابلته بالمؤهل العالى ولما كانت الفترة (د) من المادة -٣ من القانون رتم ١١ لسنة ١١٧٥ توجب حساب مدة الخسمة السابقة طلى الحصول على المؤهل العالى إن نتلت مئته أو أعيد تعبينه بمجموعة المنظقة العالية تبل ١٩٧٥/٥/١٠ تاريخ نشر القانون على أساس تطبيق المجتول الثاني الخاص بحملة المؤهلات المتوسطة حتى تاريخ حصوله على اللوحل العالى ثم تطبيق الجدول الأول الخاص بحملة المؤهلات العليسة "عتبارا من هذا التاريخ بالفئة والاقدمية التي بلغها طبقا للجدول الثاني وكان العامل المذكور يدخل في عداد المخاطبيين بأحكام التسانون رقم ٣٥ كسمة ١٩٦٧ مان شروط تطبيق حكم الفقرة (د) من المادة ٢٠ سالفة الذكر تتواقر في حقه وبن ثم يتمين تطبيق الجدول الثاني ثم الجسدول الأولم نعليه أعمال لنحكم تلك الفترة .

ان المشرع قصر ببتتضى القانون رتم ١٨ لسنة ١٩٧٨ نطاق تعليقة الحكام البند (1) من الفقرة الثانية من المادة .r من القسانون رقم 11° لسنة ١٩٧٥ والذي يقضى بانقاض مدة معادلة لمدة خدمة الطبيب المتقسوع بعد تدرغه بحد اتمى ثلاث سنوات على ان تحسب المدة المنكورة (من داريخ نقله الى كادر كل الوقت) مع اعمال هذا الحسكم بأثر رجعي مسئ ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العبل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على الأطياء الشاغلين لوظائف كل الوقت وأن قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لمسقة 1971 المعدل بالترارين رتبي ٣٦٣٣ لسنة ١٩٦٦ و ٩٨٩ لسنة ١٩٦٧. قسم الاطباء بحسب الوظائف التي يشغلونها الى قسمين أولهما الأطبساء الشاغلين لوظائف كل الوقت وثانيهما الاطباء الشاغلين لوظائف تصقعه الوقت وناط شغل وظائف كل الوقت بوجود درجات مخصصة لهذه الوظققه بالميزانية ومن ثم مان الامادة من حكم البند (١) بخصم مدة ثلاثة ستواحه من الدة الشترطة للترتية يكون منوطا بشغل احدى الدرجات المحسسة. لوظائف أطباء كل الوقت بالميزانية فلا يكنى للافادة من حكم هذا اليقد مجرد عدم مزاولة المهنة بالخارج سواء كان ذلك راجعا الى عدم الحصول على تصريح بمزاولتها أو كان راجما الى الحرمان مسن مزاولتها يتعري · القانون أو بسبب الندب للعبل كل الوقت .

وبناء على ما تقدم غان اعمال هذا الحكم عند تسوية حالة الطبيع.

غى الحالة المائلة مرهون بأن يكون شاغلا لوظيفة موسسوفة في موارقة مستشفيات جامعة الاسكندرية بأنها من وظائف كل الوقت غلا يكمي مجرح كونه شاغلا لوظيفة طبيب متيم بطك المستشفيات .

ونيها بتطق بتسوية حالة حالة المؤهلات الواردة بقرار وزير التعيية الاجتباعية رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٣ وغتا لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ . عقد تبين للجمعية المعودية أن الفقرة الثانية من المادة الأولى من القساقون على مرا لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ . المحدل بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٦ .

AY لسنة ۱۹۷۳ على حياة المؤعلات التي شبلها قسرار وزير التغيية الإجتباعية رتم ۱۹۷۳ نسنة ۱۹۷۸ ومن ثم يتعين تسوية حالات العالمين المقين عودلت وهلاتهم بالمؤعلات الواردة بالجدول الملحق بالمقانون رتم ۸۳ فسنة ۱۹۷۳ بهتضى هذا القرار ونتا لاحكام هذا القانون .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع الى ما يأنى :

أولا : عدم جواز تطبيق الجدول الثالث على العامل الذي عين باحدى. وظلقت الخدمات المعاونة ولم ينتل الى مجموعة الوظائف المهنية ولو كان عد كلف بأداء اعمال ننية .

ثلثيا : عدم جواز تطبيق الجدول الخامس على من لم يعين في أي. وقت بوظائف الكتبة غير المؤهلين ولو كان قد كلف اثناء شخلة لوظيفته جميدوعة الخديات المعلونة بأداء اعبال كتابية .

ثاثا : عدم جواز حسساب مسدة العبل السسابق التي تضساها. السيد / في عبل على ضين بدة عبله بمجبوعة الوظائف الادارية .

رابعا: اهتية السيد / في زد التدبيته بالنثة القرابعة وترتيته الى النثة الثالثة بالتطبيق لحكم المادة ١٥ من القانون. وقم ١٩ لمسنة ١٩٧٥ .

خامسا : احقية السيد/ في الانسادة من حسكم المسادة الله المسادة الله المسادة الله المسادة المسادة الله المسادة الله المسادة المس

 موصوفة في موازنة مستشفيات جلمعة الاسكندرية بأنها من وظائف كل الوقت .

سابعا: وجوب تسسوية حسالات العسابلين الذين عودلت بؤهلاتهم بالمؤهلات الواردة بالجدول الملحق بالتانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٨٣ بمتتفى قرار وزير التنبية الاجتماعية رقم ٦٣٣ لسنة ١٩٧٨ وفقا لاحكام هــذا التانون .

(المك ١٩٨٢/١٥ - جلسة ١١٠/٣/١٨)

قاعسدة رقسم (۲۰۹)

: 12 41

العاملون التتصلون على مؤهلات دراسية اللين يشغلون وظافت منية ومهنية المعاملون على مؤهلات دراسية المعنين في وظاف مهنية أو قنية أو كتابية ... ليس في القانون ما ينسي الى قصر تطبيق بمض التجدلول على الماطين حباة المؤهلات الدراسية والبعض الخير على الماماين على مؤهلات دراسية ... تطبيق المجدول الاصلحة للمامل في حالة انطباق اكثر من جدول من الجداول المزفقة بالقيانون ... انطباق المجدول الثالث المتجى بقانون تصحيح أوضاع المامايين بالدولة والقطاع المام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٠٥ على حيلة المؤهلات الدراسية من يشغلون وظاف فنية أو مهنية أذا استوفوا شروط تطبيقه .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ باصدار تاتون تصحيح أوضاع المالين المنيين بالدولة والقطاع العام ينص في المادة (٢٠) منه على أن و تحسيب 'غند الكلية المحددة بالجدارل المرغتة الخاصة بحيلة المؤهلات الدراسية سواء ما كان منها متيا عند العمل بأحكام هذا القانون أو ما يتم تغييبه بناء على أحكامه اعتبارا من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل أيها أقرب .

وتحسب المدد الكلية المتعلقة بحيلة المؤهلات العليا والمحسددة في الجداول المرفق مع مراعاة القواعد الإثبة ٥٠٠٠ » .

كما تنص المادة (٢١) على أن " تصبب المدد الكلية المتطقة بالمالمين المهنين في الوظائف المهنية أو الفنية أو الكتابيسة غير الهاصلين على مؤهلات دراسية والمحددة بالجدولين الثالث والخامس المرفقين مع مراعاة التواعد الآتية ... » .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن المادتين ١٠ م ٢١ من القانون رقم 11 لسنة ١٩٥٥ تعددان قواعد حساب المدد الكلية لطائنتين احداهما حيلة المؤهلات الدراسية المعينين على مؤهلات درسية المعينين في وظائف مهنية أو نمنية أو كتابية ، ولم تشر أى من المادتين الى ما يغيد عمر تطبيق بعض الجداول المرنقة بالقانون المذكور عمى العالمين المصالمين على على مؤهلات دراسية ، والبعض الآخر على العالمين غير الماصلين على على مؤهلات ، فقد ورد نصبها علما والقاعدة أن العلم يؤخذ على عمومه ما لم يخصص ، وعلى ذلك غاته بيكن تطبيق الجدول النقلف على حيلة المؤهلات الدراسية من يشغلون وظائف غنية ومهنية ، اذا استوغوا شروط تطبيقة .

ومن حيث أنه مما يؤيد ذلك أن المشرع نمس في الفقرة (هـ) من المادة (١٦) من هذا القانون بأنه في حالة انطباقي أكثر من جدول من الجــداول المرافقة المقانون غانه يحق للعامل تطبيق الجدول الاصلح له .

ومن حيث أن الجدول الثالث يطبق على العالمين الذين يشسفاون وظائف فنية ومهنية من غير الحاصلين على مؤهلات دراسية ، فان تطبيقه عليهم يكون محكنا من بلب أولى ، اذ لا يتصور أن يكون المصسول على المؤهل الدراسي مبيا للاشرار يهم . ومن حيث أن ما ورد بالكناب الدورى رقم ٥ لسنة ١٩٧٦ م الصادر من الجهاز المركزي للتنظيم والادارة مه من استفادة حبلة المؤهلات الدراسية من الجداول أرقام ١ ، ٢ ، ٤ لا يفيد بحكم اللزوم استبعاد حبلة المؤهلات الدراسية من الاستفادة من الجدول الثالث .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز تطبيق الجدول الثالث المرافق للقانون رقم ١١ لمسغة ١٩٧٥ على المالمين الحاصلين على وهلات دراسية مهن كانوا معينين ابتداء بمجموعة الوظائف الفنية أو المهنية .

(لمف ۱۹۸۸/۱/۸۵ - جلسة ۱۹۷۸/۱/۸۷)

الفرغ الفرايس تطبيق أكثر بن جدول

اولا : تطبيق الجدواين الأول والثاني :

قاعسدة رقسم (٢١٠)

: المسمدا

العقرة (د) من المادة (۱۰) من القانون رقم ۱۱ اسنة ۱۹۷۰ - نصها على حساب مدد الخدمة السابقة على الحصول على المؤهل المائي لمن القات فئته اللى مجبوعة الوظائف العالية قبل نشر هذا القانون على اساس تطبيق المدد المدول الثانى المرفق بالقانون على مائته حتى تاريخ المحصول على المؤهل المرفق بالقانون على الساس تطبيق المدد المبيئة بالمجدول الاول المرفق بالقانون اعتبارا من تاريخ حصوله على المؤهل العالى على حالته بالفضلة والاقدينة التي بلغها طبقا للجدول الثانى سد يجوز للمامل ان ينتقل بين عده الجداول الا اذا كانت غنته قد نقلت الى مجبوعة الوظائف المائيسة قبل نشر القانون - تعين المامل تعينا جديدا لحصوله على مؤهل عالى الرائلة المائلة على المرائلة المائلة الما

والخص الفتوى:

ان المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع المالمين المدنين بالدولة ينص على أن « تحسب المدد الكلية المحددة بالجداول المرفقة الخاصة بحملة المؤهلات الدراسية سواء ما كان منها منها عند العمل باحكام هذا القانون أو ما يتم تقييمه بناء على احكامه اعتبارا من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل أيهما لقرب .

وتحسب المدد الكلية المتطلقة بحلة المؤهلات العليا والمحددة في. الجدول المرفق مع مراماة القواعد الآتية :

(د) احتساب مدة الخدية السابقة على الحصول على المؤهل العالم: لمن نقلت التي يجبوعة الوظائف العالمية قبل نقر هذا القسانون على الساس تطبيق الجدول الثاني المرفق على حالته حتى تاريخ حصوله على المؤهل البقي ثم على الساس تطبيق المدد المبينة في الجسول الأول المرفق اعتبارا من التاريخ المذكور على حالته بالغثة والاقدية التي بلغها طبقسة للجدول الثاني » .

ولما كان النص يتحدث مراحة من العابل الذى (نقلت ننته الى مجبوعة الوظائف المالية قبل نشر هــذا القانون) وكانت عبارته ظك واضحة لفة واصطلاحا في الدلالة على ما تقصده فاته لا يسوغ الانحراف بها الى غير مدلولها الصريح لتشمل من عين في غنة بمجبوعة الوظائف العالية أذ لا وجه لاتحام مثل هذا التهبين في حكم هذا النص الذى انتصر صراحة على من نقلت نتته الى مجبوعة الوظائف العالية .

ولقد اتخذ المثبرع اصلا علما في نصوص القانون رقم ١١ لسنة.
١٩٧٥ من متنضاه الا يطبق على العلمل صوى جديل واحد بحسب حالته
الوظينية وقت العمل بالقسانون في ١٩٧٤/١٢/٣١ ولم يضرج عن هذا
الاصل الا في الفترة (د) من المادة (٢٠) حيث أباح للعلمل الحاسل على
مؤهل عال بعد تعيينه بمؤهل متوسط التنقل بين الجدولين الداتي والاول
أذا كانت غلته قد نقلت الى مجموعة الوظائف العالمية قبل نشر القسانون
ومن ثم يجب قصر هذا الاستثناء على حدوده فلا يجوز للعامل أن يتنقل بين
الجداول الا في هذه الحالة فقط.

(غتوی ۲۹۸ ــ فی ۲/۵/۷۷۱)

قاعدة رقسم (٢١١)

: 12 41

الفقرة (د) من المساتة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح الوضاع الماملين المنفين بالدولة والقطاع العام تقضى بحسلب مدة الخدمة السابقة على الحصول على المؤهل العالى لن نقلت علته أو اعيد تميينه بمجدوعة الوظاف العالية قبل تشر هذا القانون وذلك على النحو المبين بها — المقصدود باعادة التعيين في مفهوم هدده الفقرة هو اعادة العامل بوقعله العالى بفي غاصل زمنى بين مدة خدمته بالمؤهل المتوسط ومدة خدبته بالمؤهل المسائى ومن ثم غان هدا الحكم لا يجد مجالا لاعماله في حالة وجود فاصل زمنى بين المنتين ،

ملخص الفتـوي:

ان الفترة (د) من المسادة (۱۰) مسن التسادون رقم ۱۱ لسنة ۱۹۷۰ بتصحيح أوضاع العالمين المدنيين بالدولة والتطساع العالم تنص على الحصول على المؤهل العالى ان نتلت لفته أو أعيد تعيينه بمجموعة الوظائف العالمية قبل نشر هسذا القانون على أساس تطبيق الجدول الدائي المرقق على حالته حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالى ، ثم على أساس تطبيق المدذ المبينة في الجدول الاول المرقق اعتبارا من التاريخ المذكور على حالته بالفئة والاقديمة التي بلفها طبقا للجدول الثاني .

وبيين بن هـذا النص أن المشرع رعاية بنه لطائفة العالمين الذين حصلوا على وهالات عليا بعد تعيينهم بوؤهلات بتوسطة قرر الاعتسداد بالمدد التى قضـوها بالمؤهل المتوسط وذلك في حالتين أولهما أن تكون عنة العالم قد نقلت الى مجموعة الوظائف العالمية قبـل . 1940/0/1. تاريخ نشر القانون رقم 11 السنة 1400 ، وثانيها أن يكون قد أعيد.
تمبينه بتلك المجموعة قبل التاريخ المذكور فاذا قابت بالعابل احسدى.
هاتين الحالتين طبق عليه الجحول الثلى الملحق بالقسانون رقسم 11
لسنة 1100 الخاص بحبلة المؤهلات المتوسطة حتى تاريخ حصولة على
المؤهل المالى ثم يطبق عليه المجدول الأول الملحق بالمقانون المذكور الخاص .
بحبلة المؤهلات العليا بالمفئة والاقتمية التي بلفها بالمجدول النسائى لما
كان اعادة التعيين في حكم تلك القترة أنها يعسديق العابل الذي يعساد
تعيينه بالمؤهل العالى بغير فاصل زمنى بين مدة خدبته بالمؤهل المتوسسط
ريدة خدبته بالمؤهل العالى ، وبن ثم علن هدذا الحكم لا يجد مجسالات
لاحباله الا في حالة اتصال المدتن .

ولما كانت خدية العلمل بالؤهل المتوسيط في الحالة المائلة تسد.
انتهت بالاستقالة بتاريخ ١٩٦٧/١/١٤ ثم صين تعيينا جسديدا في
١٩٧٢/١/١ بعد حصوله على المؤهل العالى غان هذا التعين يكون
منبت الملة بخديته السابقة لوجود غامسل زمنى بينهما ، وبالتسالى
لا يفيد من حكم الفقرة (د) من المسادة (٢٠) من القانون رقم ١١ لسنة.
100

لذلك انتهت الجمعية المبويية لقسبى الفتوى والتشريع الى عدم المادة السيد من أحكام الفقرة (د) من المادة (١٠) من تتنون تصحيح أوضاع العالمين المذنيين بالدولة والقطاع العالم رقام 11 لسنة ١١٧٥ .

(ملف ۲۸/۳/۸۸ - جلسة ۱۹۸۰/۱/۱)

قاعدة رقم (۲۱۲)

المِسدا :

المادة الثابنة من القاون رقم ١١ اسنة ١٩٧٥ بشان تصحيح اوضاع. المابلين المنين بالدولة والقطاع العام تعالج تسوية حالة العابل الحاصل على ورُهل أشاء الخدمة بأن يتم وضعه على الفئة المفررة المؤهله المالي من تاريخ حصوله عليه ببراعاة تاريخ ترشيح زمائله في التفرج وذلك يقتضى تغيير مجبوعته الوظائف المتوسطة الى محموعة الوظائف المتوسطة الى محموعة الوظائف المالية من تاريخ حصوله على المؤهل أو تاريخ ترشيح زملائه في التفرج أيوما أهرب السائس ذلك برغبة المشرع في الربط بينه وبين زوائله في التفرج ب الرفائك بن تبيرى عليه الجدول المائي متى من المائية ما المسئة ١٩٧٥ وذلك بأن يسرى عليه الجدول المائي متى تاريخ حصوله على المؤهل المائي ثم يطبق الجدول الأول بالمائة والاقدمية التي يلغها بمقتضى الجدول المئتني ،

ملخص الفتــوى:

ان المادة الثابنة من عانون تصحيح اوضاع المالمين المدنيين بالدولة التاطع العالم برقم 11 لسنة 1970 المعدل بالقانون رقم 77 لسنة 1970 من من من و يعتبر حبلة المؤهلات العليا وحبلة المؤهلات النصوص عليبا في المادة السابقة الموجودين في الخدمة في تاريخ نشر هذا التانون في النقة المقررة لمؤهلات الدراسي أو في الدرجة المعادلة لها وذلك اعتسارا من تاريخ التعيين أو من تاريخ التصول على المؤهل ايهما الترب مع مراعاة تاريخ ترشيح زملائهم في التفرج طبقاً للتواعد المقررة في القوانين المنظمة لمعيين الغريجين من حبالة المؤهلات الدراسية مع مراعاة الاقسدمية المتررة » .

وتنص المدة الخامسة عشر على أن « يعتبر من أمضى من العالمين الموجودين بالخدمة احدى المدد الكلية المحددة بالجداول المرغتة مرتى في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتبارا من أول الشمهر التألى لاستكمال حدة المدة ...».

وبنص المادة المشرين على انه و وتحسب المد الكلية المتعلقة

بحملة المؤهلات العليا والمحددة في الجدرل أأرفق مع مراعاة القسواعد الإتبة:

.

(د) احتساب مدة الخدمة السابقة على الحصول على المؤهل العالى بن نتلت تنته أو أعيد تعيينه بمجموعة الوظائف العالية تبل نشر هـــذا القانون على أساس تطبيق الجدول الثاني الجرفق على حالته حتى تاريخ خصوله على المؤهل العالى تم على أساس تطبيق الدد المبينة في الجدول آلاول المرفق اعتبارا من التاريخ المذكور على حالته بالفئة والاقدمية التي بلنها طبقا للجدول الثاني » .

ومِفاد تلك النصوص أن المشرع سن في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تسويتين وجوبيتين نصت على احدهما المادة ٨ ، بينما نصت على الأخرى المادة ١٥ ، مبهوجب المادة ٨ تسوى حالات الحاصلين على مؤهلات عالية الموجودين في الخدمة في ١٩٧٥/٥/١٠ - تاريخ نشر القانون المذكور -بوضعهم في الفئة المقررة لمؤخلاتهم اعتبارا من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل مع مراهاة تاريخ ترشيع زملائهم في التفرج طبقا للقسواعد المنظمة لتعيين الخريجين المنصوص عليها بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٣ وببوجب المادة ١٥ يتعين تسموية حالة العاملين الموجودين بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/١٢ ـ تاريخ العمل بالقانون ... بترتيتهم الى الفئات الاعلى اذا المضوا المدد الكلية المحددة في الجذاول الزمقة بالقانون وذلك في ذات المجموعة الوظيفية التي ينتمون اليها ، وعلى ذلك يكون المشرع تمد أجرى تسويتين تسبق احداهما الأخرى ، لكل منهما شروطها وقواعدها التي لا تتمارض مع قواعد وشروط تطبيق الأخرى ، وبعيث يكون مبكنا اهمالها معا على ذات الحالة ، وبن ثم فان تسوية حالة العامل الحاصل على مؤهل أثناء الخدمة بمقتضى أحكام القانون رقم ١١ لسمة ١٩٧٥ يتمين أن تتم أولا ومقا لحكم المادة ٨ ميوضع على الفئة المتسررة لمؤهله ألمالي من تاريخ حصوله عليه ، ببراعاة تاريخ ترشيح زملائه في التخرج ، متى كان موجـودا بالخـدية فى ١٩٧٥/٥/١ ــ تاريخ نشر القـاتون المذكور ــ وهو الأمر الذى يتتنى بالضرورة تغيير مجموعته الوظينية من مجموعة الوظائف العوسطة الى مجموعة الوظائف العالية حسن تاريخ حصوله على المؤهل أو تاريخ ترشيع زملائه فى التخرج أيهبا الترب ، باعتبر ذلك انعكاسا لربط المشرع بينه وبين زملائه فى التخرج ، والقــول بغير ذلك ينسـرغ هـدا العرباط من مضمونه ، واذ سسبق هذا التساريخ بغير ذلك ينسـرغ هـدا العرباط من مضمونه ، واد سسبق هذا التساريخ المعالم المادة ، ٢ من المادة ، ٢ من المادة ، ٢ من المادة ، ٢ من المادة ، ١ من المادة ، ١ من المادة ، ١ من المادة ، ١ من المادة ما ين يسرى عليه الجدول الأول بالمناث والاقتدية التى بلغها بمعتفى الجدول الثانى باعتباره قد اعيد تعيينه حكيه المحالات المادة ، من القانون سسالف الذكر فى مجموعة الوظائف المادة .

ولما كان العالم المعروضة حالته قد عين بهؤهال متوسط في ا1974 مانه يتعين تسوية ا1974 وحصل على مؤهل عال في سنة 1974 غانه يتعين تسوية حالته وفتا لحكم المادة ٨ مع مراعاة تاريخ ترشيح زمائله في التضرح عاذا أسفرت تلك التسوية عن شغله الفئة السابمة بمجموعة الوظائله العالمية تبل نشر التاتون رقم ١١ لسنة 1970 تمين تساوية حالته طبقا للهادة ١٥ مع مراعاة حكم الفترة (د) من المادة ١٠ على النحاو السابق.

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن تطبيق حكم المادة ٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على المامل في الحالة الماثلة يؤدى الى نقله من مجموعة الوظائف المتوسطة الى مجموعة الوظائف

(۱۹۸۱/۱۱/٤ م جلسة ١٩٨١/١١/١)

تَأْتِياً _ تطبيق الجدولين الثالث والخامس:

قاعسدة رقسم (۲۱۳)

: 14-41

أن قرار رئيس الجبهورية رغم ٢٣٦٤ آسنة ١٩٦٤ يتواعد وشروط وأوضا نقل المعابن ألى درجات القانون رغم ٢ اسنة ١٩٦٤ قد عادل الدرجة العمائية ٥٠٠/٥٠٠ المصوص عليها بكادر عبال الحكومة بالدرجة التاسعة المجدول الثانى الملحق بالقانون رغم ٥٨ أسنة ١٩٧١ عادل الدرجة التاسعة بالفلسسة ١٩٦٤/٦٦ – أنر ذلك – يتمين تسسوية الممال الشساطين لمؤد ألفئة طبقا لاحكام القانون رغم ١١ السنة ١٩٧٥ على اساس انهسا قد عينا المفات المحامل الذي عين بالفلسة في عينا المحامل الذي عين بالفلسة تد عينا المحامل الذي عين بالفلسة نشر القائدة وراعا المسنة ١٩٧٥ عانه يتمين تطبيق المحدول الثالث عليه مع مراعاة خصصم مدة السميع سنوات المشترطية الترقيسة في هذا المحدول من الفلسة المعامل من الفلسة المحدول الشائف من المدول من الفلسة المحدول من الفلسة الماملة المنزقيسة في هذا المحدول من الفلسة الماملة المنزقيسة في هذا المحدول من الفلسة الماملة المنزقيسة المحدول الثالث من يشر عليه من تأريخ نقسله المحدول الثالث ،

ملخص الفتوى:

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٦٤ لسنة ١٩٦٤ بتواعد وشروط واوضاع نقل العلمين الى درجات القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦١ قد عادل في الجدول الأول الملحق به الدرجة العمالية ٥٠٠/٢٠٠ المنصوص عليها بكادر عمال الحكومة بالدرجة التاسعة ومن ثم غان الدرجسة ٣٠٠/٣٠٠.

(17 = - 70 p)

التى المساقها مجلس ادارة العيئة العابة لنقل الركاب بالاسكندرية الى كانر عمال النبيئة بتراره الصادر في ١٩٦٠/١/٢٨ تعادل الدرجة التاسعة من باب اولى باعتبار أن نهاية ربطها يزيد عن نهاية ربط الدرجة ١٩٧٠ قسد عادل ولما كان الجدول الثانى الملحق بالتانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ قسد عادل الدرجة التاسعة بالمثلة التاسعة (١٦٢ صـ ٣٦٠) غانه وقد عين العاملان المحروضة حالتيهما بالدرجة العمالية .٠٣٠ ، بوظيفة معاون عسلاقات عاية المضانة الى وظائف العمال الننيين بالعيئة يتعين تسسوية حالتيهما بالتعلون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على اساس أنهما قد عينا علمناسة التاسسمة .

ولما كانت المادة ٢١ من التانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة المعدل بالقانون رقم ٢٣ أسسنة ١٩٧٨ قد أوحيت في البند (د) خصم المدة الشترطة للترقية بالجدول الثالث الخاص بالعمال الفنيين من فئة بداية التعيين الى الفئة الاعلى لن عين ابتداءا بالفئة التاسمة أو الثامنة أو السابعة وأوجبت في البند (ه) حساب مدة الخدمة لمن نقل قبل ١٩٧٥/٥/١٠ تاريخ نشر القانون من الوظائف الفنية الى الوظائف الكتابية على أساس تطبيق الجدول الثالث على المسدة التي تنسبت بالوظائف المهنية ثم تطبيق الجدول الخامس الخاص بالكتبة فير المؤهلين بالفثة والاقدمية التى يبلغها العامل بالتطبيق للجدول الثالث مع جواز تطبيق الاصلح للعامل على مدته الكلية كلها اذا كان ينطبق على اكثر من نصف المدة الكلية واذا عين العاملان في الحالة الماثلة بالفئة التاسسعة بمجموعة الوظائف المهنية ونقلا الى الوظائف الكتابية قبل تاريخ نشر التانون مانه يتمين تطبيق الجدول الثالث عليهما مع مراعاة خصم مددة السبع سنوات المسترطة للترقية في هذا الجدول من الفئة العاشرة الي النئة التاسعة ثم تطبيق الجدول الخابس عليهسا من تاريخ نقلهما الي مجموعة الوظائف الكتابية بالفئة والاندمية التي يبلغانها وفقا للجدول الثالث ويجوز للهيئة أن تطبق عليهما الجدول الثالث ماعتباره الحسيدول الاصلح لهما ولكون مدة خدمتهما بالوظائف المهنية تزيد على نصف مسدة خدمتهما الكلبة .

لذلك انتجت الجمعية العبوبية لقسمى الفتوى والتشريع الى تطبيق أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار البه على العالمين المذكورين على أساس أنهما عينا بالدرجة ٢٠٠/٣٠٠ المعادلة للفئة التاسعة (٣٠٠٣م

قاعدة رقم (٢١٤)

: 14...41

مناد نص المادة ٢١ من القاتون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أنه عقد تطبيق الجدولين الثالث والفامس من الجداول المحقدة به على الماملين الذين كاتوا معينين في مجموعة الضحمات الماونة أو التعبيدة ثم نقلوا أو عينوا الى مجموعة الوظائف المهنية أو الثنية أو أولئك اللاجيك كانوا معينين في مجموعة الوظائف الماونة ثم نقلوا الى مجموعة الوظائف المحتبين في مجموعة تبل ١٩٧٥ (تاريخ نشر المالاجين المنافون المنافونة أو المتعبدة المنافون المنافونة أو المتعبدة المنافونة أو المنافونة

ملخص المسكم:

ومن حيث أنه يبين من هذا الاستعراض لحسالة المدمى الوظيهية أن له مدتى خسنية تضاهما في مجبوعتين وظيفتين تختلف احداهمية من الاخرى عالاولى وهى المدة من سنسة ١٩٣٨ حتى سسنة . 198 تفساها في سلك الخديات المساونة وهو غير مؤهل والثانية ويود؟ من سسسنة ١٩٥٠ تضاها على شجائية بعد حصوله على شجائية التسلم الدراسية الابتدائية سنة . 190 وين بعسدها شهادة المسلم

العراسية الثانوية (التسبم العام) سنة ١٩٥٥ ومن ثم تعين في هدد، المطلة اعمال ما تقضى به المسادة ٢١ من القانون رقسم ١١ لسنة ١٩٧٥ المتسار اليه والتي تنص على أن " تحسب المدد الكلية المتعلقسة بالعاملين المستمن في الوظائف المهنية أو النبية أو الكتابية غير الحاصالين على مؤهلات دراسمية والمعددة بالجنولين الثالث والخسامس المرفقين مسع. مراعاة القواعد الأنيسة : أ ب اضحافة مدة سمجع صنوات أو مدة الخدمة التي تضيت في مجهوعة الخدمات المعساونة اله الكتابيسة ايهما اتل بالنمسية للمسامل الذي عين ابتداء في وظاات المحدث المساونة أو الوظائف المكتبية ونقل قبل نشر هذا المسانون اللي وظائف المجموعة المهنيسة أو المسلمل الذي عين ابتداء في وظائفه المصدمات المعاونة ونقال تبل هذا الناريخ الى الوظائف المكتبية » . ويقاد هذا النص انه عند تطبيق الجادولين الثالث والخامس على العالمين. اللقين كانوا معينين في مجموعة الخديمات المعسماونة أو المكتبية ثدم. عَطُوا أو عينسوا في مجموعة الوظلسائف المهنية أو الفنيسة أو أولئك البذين. كاتوا معينين في مجبوعة الوظبائيا المساوية ثم نتابوا الى مجهسوعة الموظائف الكتبية ببل نقل ١٠ من مايو سسنة ١٩٧٥ (بتاريخ نشير القانون المقكور) يتعين أن تضماف إلى المدة الواردة في هذين الجمدولين سمبع. مستوات او المند التي تضيت في بجبوعة الخدمات المساونة أو المكتبية جميها أقل ، واسساس ذلك انه متى نقل المسامل من كادر ادنى الى كادر العلى قالاصل الا يعتبد ببدة خبيبته في الكبادر الادنى عند تدرجيه عِلْتَرقية في الكسادر الاعلى ، غير أنه بالنظر الى انه ربمسا تكون مسمدد القسيمة التي تضيت في الكسادر الادنى طسويلة ونظر لان تانون الاصلاح. ألوظيقى انسا مسدر لعلاج اوضاع العاملين الذين رسبوا مددا طُويلة في درجاتهم دون أن تصيبهم أية ترتبسة نهن ثم رأى المشرع الاعتداد يعدة الخسمة التي تضيت في الكسادر الأدنى عند ترقية هؤلاء المسلملين في الكادر الإعلى على أن تضاف الى المدد الكلية المسترطة للترتيات مسجع سنوات أو المدة التي قضيت في الكادر الادني ان كانت تقل عن ذلك م ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم في خصوص المسازعة المطروحة فالشابت أن المدعى كان قد عين ابتداء في احدى وظائف الخدمات المعساونة سسنة ١٩٣٨ ونقل قبل تاريخ نشر القسانون رقسم ١١ لسنة ١٩٧٥ في ١٠ من مايو مسنة ١٩٧٥ إلى احدى الوظائف المكتبيسة اذ عين في الدرجــة التاســعة المكتبية في ٢٠ من مايو ســنة .١٩٥ يعد حصسوله على شنهادة اتهام الدراسة الابتدائية ، كها منح الدرجة الثامنة المكتبية في ١٨ من يونيسة مسنة ١٩٥٥ بعد حصوله على شهلانة أتبسام الدراسة الثانوية (القسم العسام) ومن ثم وجب اضسانة مسدة سسبع سسنوات الى المد الكلية الواردة في الجدول الخابس باعتبال ان هشذه المدة تقل عن مدة الخدمة التي قضيت في وظيفة الخدمات المعاونة وذلك تطبيقها للبند (ب) من المادة ٢١ سسالفة الذكر ، وعلى حدًّا يكون غير صحيح ما تناوله الحكم المطعون نيه وهو بصدد تطبيسق الجدول الخسامس لتبيسان الجدول الاصلح للمدعى اذ لم يضف مسمدة السبع سنوات الى المدة اللازمة للحمسول على الفثة الرابعة وذلك - بحسبان أن البند المذكور يبثل أمسلا عاما ونمسا واجب التطبيق . في شيان الحسالات التي تناولها ،

وبن حيث أن المدة اللازمة للترقية الى الفئة الرابصة طبقسة للبعدد التي اشار البها الجدول الضابس المرفق بالقانون رقسم [1] المسنة 140 هي ٣٤ مسئة الله بالمسافة بدة السميع مسئوات المتطلبة تانونا على النصو المسابق تكون المدة اللازمة لحصسول المدى على تلك الفئسة هي 1) مسئة وبالتالي يستحقها اعتباراً من سئة 1140 م

ومن حيث أنه بالنسسبة ألى تطبيق الجدول الثانى الخاص بعيلة المؤهلات النوق المتوسطة والمتوسطة باعتبار أن المدعى يحبل مؤهلة متوسطا هو شهادة أنهام الدراسة الثانوية (التسسم العام) المنهود حمل على هذا المؤهل في ١٨ من يونيسة سنسة ١٩٥٥ الماته يستحق الفنسة الخامسة بعد تفساء ١٦ سنة أى اعتبارا من أول يوليو سنة 140 (أول الشهر التسالى لاستكسال علك المدة) ويستحق بالتالي

ترقية الى الفئسة الرابعة بعد تضماء ٢١ سمنة اى اعتسارا من أول. عرفيه مسئة ١٩٧٦ ومن ثم يكون متنفى تطبيق الجدول الاصلح للمدعى حسنة تطبيق الجدول الثاني عليه وليس الجدول الثانث – كما يذهب – ثد له لا يصمنط وظبينة ننية أو مهنسة ترعمه الإعدادة من هذا الجدول الثانية لا يتسلم وظبينة ننية أو مهنسة ترعمه الإعدادة من هذا الجدول الترابع المناسبة ا

ثقتى لا يسرى ســـوى على العاباين الغنين أو المهنين ولا الجــدول الحــدول الحــدول الحــدول الحــدول المالك بيانه .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن الجهة الادارية قد طبقت الجدول كَتْكَفِي في شمان الدعى والمدعى أذ منحته الفئسة الخامسة اعتبارا من أول يوليو مسمنة ١٩٧١ ثم رتى طبقا لتواعد الرسسوب الوظيفي غصصته كفئة الرابعسة من ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ غانها عندنذ تكون قد طبقت. عند حكم القانون في حقه .

(طمن رقم ٢٦٧ لسنة ٢٤ ق _ جلسة ٢١/١١/١١)

ثالثا: التنقل بين المجدول الثاني والمجدول الأول وبين الرابع والثاني:

قاعدة رقم (٢١٥)

: 12-41

عند تسوية حالة المابل وفقا لاحكام المادة ١٥ من قانون تصحيح الوضاع الصابئين المدنين اعتد المشرع بالركز القانوني للمسامل في ١٩٧٤/١٢/٣١ وذلك وفقا لقامدة عامة مؤداها ألا يطبق على ١٩٧٤/١٢/٣١ وذلك وفقا لقامدة عامة مؤداها ألا يطبق على المسامل ألا جدول واحد ، توافر شروط أكثر من جدول التاريخ المنتور بيكن أن ينطبق عليه المجدول الاصلاح ، يجدوز للمامل التنقال بين الجدول الثاني والجدول الاول بشرط نقل الفئة قبل تاريخ نشر المحتى في التنقل بين الجداول المختلفة المحتىة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ اعتبارا من تغريخ الفقل أو أعدادة التعيين للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ التنقل بين الجدول الرابع المفاس بالمؤهلات الاقال من الموسطة والجدول الثاني الخاص بالمؤهلات التوسيطة اعتبارا من تأريخ المحسول على المؤهل المؤسيط ويجدوز النقل بين الجدول النسائي والمحدول الاول اعتبارا من تأريخ المحسول على المؤهل ان اعيد تعيينه قل ١٠ مؤه سسنة ١٩٧٥ من الموسيسة قل ١٠ مؤه سسنة ١٩٧٥ من الموسيسة قل ١٠ مؤه سسنة ١٩٧٥ من المؤهل المؤهد سسنة ١٩٠٥ من المؤهل المؤهد سسنة ١٩٠٥ من المؤهد المؤهد

ملخص الفتسوى :

ان المشرع سن بوجب احكام المادة ١٥ من تانون تصحيح اوضاع المالمين المنين بالدولة والقطاع العام تسسوية وجوبيسة اعتد نبهسا بالمركز التسانون للعامل في ٣١ دبسجر سسنة ١٩٧٤ تقوم على اساس

وسدد خدية كلية نص عليها في الجداول الستة المرفق بالتسانون والتي خصص كلا منبسا لمائنة من المسلمان بحسب المؤهل أو نوع المهسل أو المهنسة وذلك وغتسا نقساعدة عامة مؤداها الا يطبق على المسلمل الا جدول واحد نمان توافرت لديه شروط انطبساق اكثر من جسدول في المهاراً ١٩٧٤/١٢/٣١ طبق عليه الجدول الاصلح ، كها قرر تطبيق الجدول النائث على من عين ابتسداء بمجموعة الوظائف المكتبسة والمهساونة ونقل الى مجموعة الوظائف المهنسة بشروط خامسة ، وكذلك خسول المهسلمل حقا في القنقل بين الجدول الثاني والجدول الاول بشرط نقسل المفلة قبل تاريخ نشر القدانون ،

اتجه الشرع بعد تعديل القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ الى توسيع نطاق التنقل بين الجداول بحيث أصبح للمامل الحق عند تسوية حالته ومقا لاحكام هذا القانون أن ينتقل بسين الجدول الثالث الخاص بالماملين الننيين والجدول الرابع الخاص بحبلة المؤهلات الاقل من المتوسطة لن نقل أو أعيد تعيينه بالمؤهل الاقل مسن المتوسط قبل ١٠ من مايو سنة ١٩٧٥ تاريخ نشر القانون وذلك اعتبارا من تاريخ النبل أو اعادة التعيين كما قرر المشرع التنبل بالعامل بين الجدول الرابع الخاص بالمؤهلات الاقل من المتوسطة والجدول الثاني الخاص بالؤهلات المتوسطة اعتبارا من تاريخ الحصول على المؤهل المتوسط لن حصل اثناء الخدمة على مؤهل متوسط بغير ان يشسترط في هذه الحالة نقل الفئة أو اعادة التعيين كما قرر كذلك التنقل بالعامل بين الجسدول الثاني الخاص بالمؤهسات المتوسطة والجسدول الاول الخاص بالؤهلات العليا اعتبارا من تاريخ الحصول على المؤهل العالى ليس نقط لن نقلت مئته وانما كذلك لمن أعيد تعيينه قبل ١٠ من مايو ســـــــنة ١٩٧٥ خاريخ نشر القانون بمجموعة الوظائف العليا ، فانه يتعين أن تسوى حالة العاملين المعروضة حالاتهم الذين عينوا ابتداء بمجموعة الوظائف المهنيسة ونتاوا الى مجموعة الوظائف الكتبية لحصولهم على مؤهل أتل من المتوسط ثم حصلوا على مؤهل متوسط على أساس تطبيق الجدول الثالث حتى تاريخ نظهم الى مجموعة الوظائف المكتبية ثم تطبيق الجدول الرابسع حتى تاريخ حصولهم على المؤهل المتوسط ثم تطبيق الجدول الثائى اعتبارا من هذا التاريخ فان كاتوا قد حصلوا على مؤهل عال ونظوا أو اعيسد تعيينهم بناء على ذلك بمجموعة الوظائف العالمية قبل 1 من مايو سنة المعينهم بناء على المبدول الاول اعتبارا من تاريخ حصولهم على

لذلك انتهت الجمعية العمرمية لقسمى الفتوى والتشريع الى تنقل حالجلى المؤهل من جدول المهنين الى جدول الشهادات الاقل من المتوسطة أم الى جدول الشهادات المتوسطة وفوق المتوسطة ثم الى جدول الشهادات المعالجة وفقاً للتيود والضوابط الواردة فى مواد القابون رقم 11 لبسسنة 1140 المتعلقة بالتنقل غيما بين الجداول .

(اعمر ۱۹۸۲/۱/۸۲ - جلسة ۱۹۸۲/۱/۸۲)

المؤهل العسسالي .

الغرع الســادس تنابيق جدول غير الجدول الواجب التطبيق

قاعدة رقم (٢١٦)

: المسمدا

المبرة في تطبيق قــاتون تصحيح اوضاع الماملين المنيين بالدولة والقطاع المساد 1970 بالمركز التفاون رقم 11 أسنة 1970 بالمركز التاوني للعامل في تاريخ نفاذ هذا القانون ... تطبيق جدول من الجداول المرفقــة بالقانون المنكور على المامل حالة كــون جدول آخر هـــو الوجب التطبيق ... يعتبر تســوية مضائفة للقــانون لا تقحصن بمضى مواعيد الطفن .

ولخص الفتري:

ان السيد/ قد نقال الى رئاسة الجمهورية في المارية المجمهورية في المرام المربحة بلاحظ من المرام 19.1، ومودلت درجته بالفئة السابعة ونقا لاحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ الفسام بالعساملين المدين بالدولة ، ثم نقل الى المجموعة المكتبية اعتبارا من ١٩٦٨/١٢/٨٨ ووقى الى الدرجة السادسة المكتبية اعتبارا من هذا التاريخ ، ومنح الدرجة الخامسة وغقسا لحكم القسانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧ اعتبارا مسن ١٩٧٠/٤/٨٨

وطبقا لاحكام القانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ سويت حالة السيد المذكور ، غين الفئة الرابعة اعتبارا من ١٩٧٠/٥/١ على أساس تضاقه ٢٢ سـنة بتطبيق الجدول الثالث المبنى على حالته ، وهو انضل من الجدول الخلمس للكتابين غير المؤهلين . وقد طائب يترقيته الى الفئة الثالثة على أساس استكماله ٣٧ سنة. طبقا للجدول الثالث .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العسووية لقسمى الفتوى. والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩٧٧/١/٣٦ فاستيان لها أن المسادة (١٥) من تانون تصحيح اوضاع العالمين الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « يعتبر من أمضى أو يعضى من العالمين الموجودين بالخدمة احدى المدد الكلية المحددة بالجداول المرفقسة مرقى في نفس مجموعته. الوظيفية وذلك اعتبارا من فإلى الشمير القالي لاستكبال هذه المدة » .

وحيث أن مقتضى الاثر المباشر لقانون تصحيح أوضاع العالمين أن يتم الاعداد فى تطبيق أحكامه بالمركز القانونى للعلمل فى تاريخ نفاذ هذا التانون أى فنك الوقت يشغل التانون أى فنك الوقت يشغل وظبقة مهنية طبق عليه الجدول الثالث وأن كأن يشغل وظبقة كتابية ، طبق. عليه الجدول الشابس ، وهو ما يستفاد صراحة من نص المسادة (١٥) سسافة الذكر ، والذى يقضى بالترقية بنفس المجموعة الوظيفية .

وحيث أن النسابت من الوقائع أن السيد/ مسن العابلين غير المؤهلين ، يشخل وظيفة مكتبية وقت نشر قاتون التصحيح المسسار اليه ، ومن ثم يكون الجدول الخابس هو الواجب التطبيق على حالته .

وحيث ان خدمة السيد المذكور تد بدأت في ١٩٣٨/٤/٢٨ ، عانسه يستحق الفئة الرابعة اعتبارا من ١٩٧٢/٥/١ وهو أول الشمير التمالي لتضائه ٣٤ سنة منذ بداية خدمته ،

وحيث أن جهة الادارة تد طبقت على حالة السيد المذكور الجدول الثلث على أساس أنه عين في بداية خديته بوظيفة بهنية فاستحق الثلث الرابعة اعتبارا من ١٩٧٠/٥/١ وهو أول الشهر التلي لقضائه ٣٢ سنة منذ بداية خدمته ، ومن ثم يكون هذا التطبيق مخالفا للقانون باعتبار أن الجدول الواجب التطبيق على الحالة المعروضة هو الجدول الخابس على ما سبق البيسسسان ،

وحيث أن تحديد اتدمية السيد المذكور في الدرجة المرقى اليها ، تمتير من التسويات التي لا تتحصن بمضى مواعيد الطمن ، فانه يتمين سحب قرار ترقية السيد المذكور عيها تضمينه من ارجاع التدميته في الفئة الرابعسة الى ١٩٧٠/٥/١ وتعديل تاريخ هذه الاتدمية الى ١٩٧٢/٥/١ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتى :

ا -- أن العبرة فى تحديد الجدول الواجب التطبيق على العابل -- وفقا لقانون تصحيح أوضاع العابلين المدنين بالدولة -- بنوع الوظيفة التى يشبغلها هذا العابل فى تاريخ العمل بهذا القانون من ١٩٧٤/١٢/٣١ .

٢ - مدم أحقية السيد/ في الترقية الى الفئة الثالثة .

٣ -- احتية السيد المذكور في الترقية الى الفئة الرابعة وفقا للجدول الخامس المرفق بقانون تم حيج اوضاع المملين المدنيين بالدولة مع ارجاء اتدميته نيها الى ١٩٧٢/٥/١ .

ع - وجوب تعديل قرار تسوية حالته على الاساس المتقدم .
 (بلف ۲۸۰)/۱۹۲۱ - جاسة ۲۹۰/۱/۲۷۱)

الفصــل الرابسع المــــد

الفرع الأول

شروط حساب مدد المحدمة السنابقة في المدة الكلية

قاعسدة رقسم (۲۱۷)

المِــدا:

يشنرط لحساب المدد الكلية المبينة في المادة 1 الا تقل عن سنة كالملة متصلة مربح المدة التي لم تحسب في اقدينة الدرجة طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم 101 لسنة 100 لا ينجوز حسابها ضمن المدة الكلية اللازمة للترقية اذا كانت تقل بذاتها واستقالا عن سنة كابئة

ملخص الفتوى:

أن المادة 18 من القانون رقم 11 لسنة 1970 بتصحيح أوضاع العالمين المعدل بالقانون رقم 1.1 لسنة 1970 تقص على آنه لا يدخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في المادة السابقة وفي الجداول المرفقة المدد التي لم يسبق حسابها في الاقدية من المدد الآلاية :

(1) (ب) (ج) (د) مدد ممارسة المهن الحرة. لامضاء النقابات المهنية وتحسب كالملة ... » . وتنص المادة 19 من ذات القانون على أنه « بسُترط لحسساب المدد المبينة في المادة السليقة ما ياتي :

(!) ألا تتل عن سنة كليلة متصلة ... » .

وبن حيث أنه تطبيقا لهذين النصين فأنه يشخرط لحساب مدد ممارسة المون الدورة الأعضاء النقابات المهنية الا تقل المدة عن سنة كالملة ومقندى خلك أنه أذا كان المرس يعد مضوا بنقابة مهنية معدة ممارسسته المانسة لا تحسب الا أذا كان كالملة متصلة ومن ثم غان ربع المدة التي تفسياها المدرس في العمل بالدارس الخاصة والتي لم تحسب في التمبية الدرجسة منهنا لترأر رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ المسنة ١٩٥٨ لا يجوز حسابها ضمن المدة الكلية الملزية لترقيقه طبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسسنة ١٩٧٥ لا اذا كانت لا تقل بذاتها واستقالا من سنة كالملة متصلة أي بغير ثلاثة أياع الدة التي تم حسابها في مدة الخنبة المعلية .

ومن حيث أنه بناء على ذلك علقه لما كان مقدار الربع المتبتى من مدة العمل السابق المحرس المعروضة حالته نبلغ 10 يوم ٧ شمور أى المل مسن سنة كالمة غاته لا يحق لهذا المعرس أن يطالب بحساب هذه المدة بالتطبيق لاحكام التانون رقم 11 أمسنة 1900 ضمين المدد الملازمة لترقيته .

من أجل ذلك أنتهى رأى الجمعية الممومية لتسمى النتوى والتشريع الى ما يلى :

أولا: أنه يجب لاتقاص مدة سنة من المدة الكلية طبقا للنقرة (ج) من المادة (٢٠) من القانون رقم ١١ لمسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العالماين أن يكون المؤهل الحاصل عليه العلل معادلا للماجستير. من الناحية العبلية وذلك بعتضى قرار صادر من الجهة المفتصة باجراء هذا التعادل وفقاً للنصوص المنظها له .

ثانيا : عدم جواز ضم ربع مدة العمل السابق التي تم ضمه ثلاثة رباعها لاتدمية الدرجة طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٨ ، اذا كان هذا الربع بقل بذانه واستقلالا عن سنة كالملة متصلة وذلك في تطبيق أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

(ملف ١٩/١/١١٧ _ جلسة ٢٩/٢/٧٧١)

قاعسدة رقسم (۲۱۸)

: المسلما

قضى المشرع فى المسادة ١٨ من المقانون رغم ١١ أسنة د١٩٧٧ بحساب
مدد مسارسة المهن العرة التى لم تحسب للعسادل من قبل ضمن مسدد
الخدمة المشترطة المترقية شرط ذلك أن يكون العسامل عندوا باهسسدى
التقابات المهنية سائر ذلك سان مدد مسارسة العمل السابقة على
القيد بالقسابة لا يجوز حسابها ضمن المدد الكالية .

ملخص المتوى :

ان المادة 10 من القانون رقم 11 لسنة 1970 المعدل بالقانون رقم 1.1 لسنة 1970 المعدل بالقانون رقم 1.1 لسنة 1970 تنص على أن (يدخل في حساب المدد الكلية المنسوص عليها في المادة السابقة وفي الجداول المرفقة المدد التي لم يسبق حسابها في الانديبة من المدد الانساة :

 .٠٠٠ (د) بدد بمارسة المهن الحرة لاعضاء النقابات المهنيسة وتحسب كابلة).

ومقاد هذا النص أن المشرع تضى بحساب مدد مارسة المن الحرة التى لم تحسب للعامل بن قبل ضين مدد الخدمة الكلية المشترطة للترقية طُبقا لاحكام القانون رقم 11 لسنة 1970 واشترط لذلك أن يكون العامل عضوا باحدى النقابات المهنية وبن ثم غان مدد ممارسة العمل السلبقة على القيد بالنتابة واكتساب عضويتها لا يجوز حسابها ضبن المدد الكلية سالفة الذكر .

ولما كان العالمون المعروضة حالاتهم قد اكتسبوا عضوية التتابين التجاريين بالتطبيق لاحكام قانون نقابة التجاريين رقم ٤٠ لسسفة ١٩٧٢ ف ٢٠ من نونمبر سفة ١٩٧٣ و ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٧٤ عائمه لا يجهوز حساب بدة ممارستهم المهنة السابقة غلى تاريخ قيد كل منهم طالما ان انتقابة لم تقيدهم الا اعتبارا من هذا التاريخ .

نذلك انتهت الجمعية المبوبية لتسمى الفتوى والتشريع الى مدم جواز حساب مدد مزاولة العمل الخر للعاملين المعروضة حالاتهم .

(ملت ١٩٨٢/٤/٦٥ - جلسة ٢١/٤/٢١)

قامدة رقم (۲۱۹)

: 12-41

المادة 19 اشترطت لحساب مدد الفدية السابقة في المدد الكليسة ان تكون قد تضيت في وظيفة أو عمل يكسب العامل خبرة في وظيفته الدائية – المسابقة مع التعضول على المؤهل لا تحسب في المدد الكلية المدد الترقية .

ملخص المحكم:

وبن حيث أنه عن طلب المدعى الاحتياطي بتسوية حالته في الفئة الرابعة اعتبارا من عام ١٩٧٦ طبقا لاحكام الجدول الرابع من القانون رقم ١١ لساحة ١٩٧٥ وذلك باعتبار المدعى من حملة شهادة الهام الدراساة الابتدائية وهي طبقا للفترة (1) من المادة (٥) من القانون رغم ١١ لساحة الابتدائية وهي طبقا للفترة (1) من المادة (٥) من القادها،

ابتـداء في الفئسـة (١٦٢ - ٣٦٠) غان عدد سـغوات المدد الكلبـة المحسوبة في الاتدبية بالنسب بة لمنح الفئة الرابعة هو ٣٠ سنة واذ كان المدعى بشمعل اندرجات الكتابيسة اعتبارا من ١٩٥٣/٦/١١ تاريسخ حصوله على الشهادة الابتدائية مانه لا يكون قد استوفى مدة الثلاثين سنة المسترطة لاستحقاق تك الدرجة تسوية طبقا للتاتون المنكور « الما ما يذهب اليه المدعى من أن مدة خدمته السابقة من ١٩٤٠/٩/٢ تدخل ف حساب المدد الكلية مهذا مردود عليه بأن المادة ١٩ من القاسانون رقم ١١ لسينة ١٩٧٥ قد اشترطت لحساب بدد الخدية السابقة في المدد الكلية أن تكون قد قضيت في وظيفة أو عمل يكسب العسامل خبرة في وظيفته الحسالية ، وهذا الشرط لم يتوافر في مدة الخدمة السمسابقة المذكورة لان هذه المدة لم تقضى في الأعمال الكتابية حيث كان المسدعي معبنا في وظيفة عامل تقليم ثم في وظيفة ملاحظ تجارب ولا عبرة بعد ذلك بما قد يكون قد ندب اليه من اعمال . وهذا فضللا عن أن مسدة الخدية السابقة تلك سابقة على حصول المدعى على المؤهل . ومن ثم يبتنع اعتبارها مكسبه له خبرة في وظيفته الحالية وقد نصبت المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسمنة ١٩٧٥ على أن 3 تحسب المسدد الكلبة المحمددة بالجداول المراقة الخامسة بحيلة المؤهلات الدراسمية سواء ما كان مقيما منها عند العمل باحكام هذا القانون أو ما يتم تقييمه مساء على أحكسامه اعتبارا من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهسل ايهبا أقرب » فالمد السابقة على التصبول على المؤعل لا تحسب في المدد الكلية المحددة للترتية طبقسا الجداول المذكورة وعلى ذلك بكون طلب المدعى تسمسوية هالته في الفئسة الرابعة اعتبارا من عام ١٩٧٦ نطبيقها للجدول الرابع لا سند له من القانون كذلك .

> (طعن رقم ۸۱۱ لسنة ۲۱ ق سـ جلسة ۱۹۸۲/۱۱/۲۱) قاهسدة رقسم (۲۲۰)

> > البسدا:

المشرع تطلب توافر عدة شروط لحساب مدة المدية السابقة --(م ٣٦ -- ٣٦) شرط أن تكون مند النصاحة السابقة قد قضيت في وظيفة أو عمل مصا يكتسب العامل خبرة في وظيفت المصائية اليس معنى هذا الشرط أن يتطابق ويتحاذى المملان في جميع الوجود وأنما يجب أن يتماثل المصلان بمعنى أن يكونا على شيء من التسوافق بحيث يؤدى ذلك الى الهادة الموظف في عصله الجديد من الخبرة التى اكتسابها من المصل المسابق وظيفة مساعد بقسم النسيج في شركة فرل ونساج تختلف في طبيعتها عن عمل المدرس الاثر المترتب على ذلك : عسم توفر شرط اكتساب الخبرة في المغل المسابق ه

ملخص الحسكم:

ان المادة 18 من القانون رقم 11 لسنة 1100 باصدار تسانون تصحيح اوضاع المالمين بالحكومة والقطاع العام تنص على ان « يدخل في حسساب المدد الكلية المنصوص عليها في المادة السسابقة وفي الجداول المرفقة المدد التي لم يسسبق حسابها في الاقدمية من المدد الاتية : — (1) هدة الخدمة التي قضاها العالم في المجالس المحلية أي في المرافق المسسلية أو الشركات » وتنص المادة 19 من ذات القانون على المسسلية أو الشركات » وتنص المادة 10 من ذات القانون على منه « يشسترط لحساب المحد المبينة في المادة السابقة ما يأتي (1) الا تقل عن سنة كاملة مبتصلة (ب) ان تكون قد قضيت في وظيفة أو عمل محسا المخدمة السابقة سنوء المسلوك ، ويصدر باحدساب المدد المشسلر المهما وقاعد السسابقة قرار من لجنت شؤن المسسلماين بالجهة التي يتبعها النهال بناء على الطلب الذي يقدمه الى هسدنه المهجنة خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر هذا القانون ... » .

وبن حيث أنه يبين من استقراء المادتين مسافقي الذكر أن المشرع تطلب توافر عددة شروط لحسساب بدة الخدمة السابقة ضبن بسدة الخدمة الكلية من بينهسا أن تكون قد قضيت في وغليفة أو عمل بها يكسب المسامل خبرة في وظيفتسه الحسابة ، وليس معنى هذا الشرط أن يتطابق العملان من جميع الوجوه وانسا يجب أن يتماثل العملان بمعنى أن يكونا على شيء من التوافق بحيث يؤدى ذلك الى المادة الموظف في عمله الجسديد من الخبرة التى اكتسبها من العمل السسابق وهى الحكسة التى حدث بالمشرع الى وضمع هذا الشرط في التواعد الخاصة بحسابه مدد الضحمة السمسابقة .

ومن حيث أن النابت بالاوراق أن المدعى يعمل في وظيفة مسدوس بمدينية التربيسة والتعليم بمحافظة الغربيسة وقد تقسدم بطلب الى المدينية لحسساب مدة خديته السلبيقة بشركة مصر للغزل والنسسيج بالمطة الكبرى الذي تضماها في وظيفة مساعد بقسسم نسيج الصسوفة في المدة من ١٩٤١/٢/١١ الى مدة خديته الكلية طبقة لاحكسام التسانون رقم ١١ لسلة ١٩٥٠ ويعرض الموضسوع على لجنة شسئون المالمين بالمدينية المفكورة رغضت طلبه على اسساس عسسم توافر شرط الخبرة المكتسبة في العمل المسابق .

ومن حيث أنه لما كانت وظيفة مساعد في شركة غزل ونسيج تخطفه في طبيعتها عن عبل المدرس كما أنها متباينان في مستواهما ونطاق المتصاص كل منهما والتأهيل لها أذ أن وظيفة مساعد لا تتطلب من فلحية الاستعداد والتأهيل ما نحتاج أليه وظيفة المدرس ؛ غبينها يسلاحظ في طبيعة العمل الاول أنه آلى لا يحتاج ألعامل في أدائه ألني استعداد تربوي أو علمي منهمي أذ بوظيفة التدريس تقتضي غيين يضطلع بها تمسلطة من السيطرة على الناشسفة وقدرة على سير اغوارهم وهي أنساط من الخلق والاستعدادات وتفهم شكاتهم وعقلياتهم الاحسسان توجيههم الخلس عبر بالاحسول التربوية والتعليبة وباتتاني غان العمل الاول وتبصيرهم في يسر بالاحسول التربوية والتعليبة وباتتاني غان العمل الاول كسب أي نوع من الخبرة في العمل الالتي وبن ثم يكون صحيدساتا

(طعن رقم ۱۰۷ لسنة ۲۱ ق - جلسة ۱۹۸۲/۱۲/۰)

الفسرع الفساني كيفية حسساب مدد المضمة الكلية

قاعدة رقم (۲۲۱)

: المسجلة

نص المئدة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع. المماملين المدنين بالدولة والقطاع المام على حسساب المدة الكلية للمامل المؤهل من تاريخ التعيين او الحصول على المؤهل أيهما أقرب يتعين. حساب المدة الكلية على اسلس المؤهل الذي كان معاملا به في ١٩٧٤/١٢/٣١ المئرة. المتريخ المحدد لسريان القانون سانيجة ذلك : عدم جواز حساب الفترة: المسابقة التي قضاها المامل بالمؤهل التوسط الى تلك المدة الكلية .

ملخص الفتسوى:

ان المادة الناسعة بن مواد اصدار التاتون رقم 11 لسنة 1970 بتصحيح اوضاع العاملين تنص على أن (ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا بن ٣١ دنيسببر سنة ١٩٧٤

وتنص المادة ٢٠ من هذا القانون على أن (تحسب المدد الكلية المحددة مِلْجِدَاوِل المرتقة الخاصة بحبلة المؤهلات الدراسية سواء ما كان منها جنها عند العبل بأحكام هذا القانون أو ما تم بناء على أحكامه اعتبارا من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل أيها أثرب) .

ومن حيث أن المادة التاسعة من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة العمدار القانون مانه يجب اتخساند

المركز القانوني الثابت للمامل في هذا التاريخ اساسا لتطبيق احسكاله. ولتحديد مدى انادته منها .

ومن حيث انه لما كان الأمر كذلك وكانت المادة ٢٠ من القانون رقم
١١ لسنة ١٩٧٥ قد قضت صراحة بحساب المدة الكلية للعامل المؤهل من
تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل أيها أترب غان حساب المدة الكلية
يتمين أن يكون على أساس المؤهل الذي كان حماملا به في ١٩٧٤/١٢/٣١
التاريخ المحدد لمصريان القانون .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم غاته لما كان العالم مما لل معالم في المتوسط معاملاً في ١٩٧٢/١٢/٣١ على أساس أنه حاصل على مؤهل غوق المتوسط بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ بنسوية حالة الحاصساين على بعض المؤهلات الدراسية الذي وضع بعوجبه على الفئة الثابنة مسن ١٨٦٨/١/٢٨٨ المستر ١٩٦١/١/٢٨٨ المستر الكلية اللازمة لترقيته وغقا لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩١٥ المشسار اليه يجب أن تحسب ابتداء من ١٨٦/١/٢٨٦ ، ومن ثم غليس صحيحا في تطبيق القانون التسوية التي اجرتها له الهيئة بحساب مدته الكليسة اعتبارا من تاريخ تعيينه بالمؤهل المتوسط .

بن أجل ذلك أنتهى راى الجمعية العبوبية لتسمى الفتوى والتشريع الى أن المدة الكلية للمامل يتمين أن تحسب طبقسا لأحكام القانون وتم 11 لسنة 1490 يتصحيح أوضاع العاملين على أساس المؤهل فوق المتوسط الذي كان معاملا به في ١٩٧٤/١٢/٣١ التاريخ المحدد لنفاذ هذا القانون ، وأنه لا يجوز حساب الفترة السابقة التي قضاها بالمؤهل المتوسطة الى نلك المدة الكلية .

(ملف ١/٥/٨٦ ـ جلسة ١١/١/٨٦١)

قاعدة رقم (۲۲۲)

: المسطا

لا يجوز الاعتداد بالناريخ المرضى الذى حسبت منه مدة الخدمة الكثية طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ عند تسوية هائة العامل وفقا لاحكام القانون رقم ١٩٨٠ لسنة ١٩٨٠ المحل بالقانون رقم ١٩٨١ لسنة ١٩٨١ المحل السليقة في مجال تطبيق احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ عتصر على ترقية العامل وفقا لاحكام المانين و١٠ عرف وان حسابها لا يغير من تاريخ دخول العامل الخدية وبالتسالى فانه لا يجوز الاعتداد بها عند تطبيق احكام اي قانون آخر م

ملخص الفتوى:

ان المشرع سن بالقانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ احكاما استثنائية مؤقتة يتقى العمل بها في ١٩٧٠/١٢/٢١ ضمنها الفصلين الثالث والراسع المنظمين لاجراء الترقيات وحساب المدد الكلية ونقا لأحكامه وربط بين هذه الترقيات وتلك المدد التي حددتها الجداول المرفقة بالقانون والمادة ١٧ الترقيات وتلك المدد التي حددتها الجداول المرفقة بالقانون والمادة بها في الفحية ، وعلى ذلك نان حساب مدة العمل السابق في مجال تطبيق احكام هذا القانون يعتصر على ترقية العالم وفقا لأحكام المانتين ١٥ / ١٧ منسه وليس أقل على ذلك من أن من تقدد به مدة خدبته الفعلية بصافا اليها مدة العمل السابقة على الترقية لا يفيد من أحكام ، الاسر الذي يقطع بأن حسابها ليس من شائه أن يغير من تاريخ دخول العالم الخدمة ، وبالقالي عائد لا يجوز الاعتداد بها عند تطبيق أحكام أي تاتون آخر .

ولما كان القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بعلاج الآثار المترتبة على. تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حلة بعض العالمين من. حيلة المؤهلات الدراسية المعدل بالتانون رقم ١١٢ لمسنة ١٩٨١ تد اضاف بعتضى بادنه الاولى الى الجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ الشهادات المحددة بقرار نائب رئيس بجلس الوزراء للتنبية الاجتباعية رقم ١٩٣٢ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه وقضى فى المادة الثانية بتسوية حسالة العالمين الحاصلين على تلك الشهادات طبقا لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة العالمين الحاصلين على تلك الشهادات طبقا لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة المحمول على المؤهل او التعيين قبل أول يوليو سنة ١٩٥٢ والوجسود بالخدية في ١٩٧٢ بوليو سنة ١٩٥٢ والوجسود بالخدية في ٢٩٥٢ الم

واذ يقضى التانون رتم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه بتسوية حسالة المالمين المحاملين على المؤهلات الواردة في الجدول الملحق به طبقها لاحكام تمانيون المحادلات البراسية رقم ١٣٧١ لسنة ١٩٥٣ وذلك من تاريخ تعيينهم أو حصهولهم على المؤهل أيهما أقرب ، مع تدرج ترتياتهم على الاعترات على ذلك ترتيتهم الى اكثر من نئة وياحدة يعلو الفئات الماليسة التي كانوا يشخلونها في ٢٧/٨/٢٧١ ــ تاريخ نشر القسانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ــ فلن تعبوية حالة العامل في الحالة المائلة بالتطبيق وحكام التانون رقم ١٩٥١ المنذة ١٩٨٠ بهنحه الدرجة المجددة للمؤهلات المائلة بالتعابي المائلة من ١٩٥١ انما بيدا اعتبارا من عامورية الى التاريخ الفعلى لدخوله الخدمة ــ فلا يجوز الارتداد بتلميوية الى التاريخ الفعلى لدخوله الخدمة ــ فلا يجوز الارتداد بالتعبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه .

لذلك انتهت الجمعية العبوية لتسمى الفتوى والبتشريع الى عدم جواز الإستداد بالتاريخ الفرضى الذى حسبت منه مدة الخدمة الكلية، للعسامل في الحالة المائلة طبقاً للقانون رتم ١١ لسنة ١٩٧٥ عند تسسوية حالته وقصا لاحكام التانون رتم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رتم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رتم ١١٢

قاعدة رقسم (۲۲۳)

: [2...41

كيفية ضم مدد الخدمة التى قضيت بالإهل التوسط ضمن مدد الخدمة الكلية تطبيقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وذلك بعد حصول العامل على مؤهل عال •

ملخص الفتوى:

من حيث ان المشرع رعاية منه لطائقة العالمين الذين حصلوا على مؤهلات عليا بمد تعيينهم بدؤهلات متوسطة قرر الاعتداد بالدد التي تضوها بالمؤهل المتوسط وذلك في حالتين :

أولها : إن تكون فئة العامل قد نقلت الى مجبوعة الوظائف العالية قبل ١٩٧٥/٥/١١ تاريخه نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

تانيهها : أن يكون قد أميد تعيينه بتلك المجموعة تبل التاريخ المذكور .

غاذا تابت بالعابل احدى هاتين الحالتين طبق عليه الجدول الثانى المحق بالتاتون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ الخاص بحبلة المؤهلات المتوسطة حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالى ثم يطبق عليه الجدول الأول المحق بالقانون المذكور الخاص بحبلة المؤهلات العليا بالفئة والاتدبية التي بلفها بالجدول الثانى ، ولما كان اعادة التعيين في حكم تلك الفقرة أنها يصدق على العامل الذي يعاد تعيينه بالمؤهل العالى بغير غاصل زبنى بين مدة خدمته بالمؤهل العالى ، وبن ثم غان هذا الحكم لا يجد بالمؤهل المالى ، وبن ثم غان هذا الحكم لا يجد بحبالا لاعباله الا في هالة اتصال المدتين ،

ولما كانت خدية العابل بالؤهل التوسط في الحالة المائلة قد انتهت بالاستقالة بتاريخ ١٩٧٢/١/١ تم عين تعيينا جديدا في ١٩٧٢/١/١ بعد حصوله على المؤهل العالى غان هذا التعيين يكون منبت الصلة بخديته السابقة لوجود غاصل زمنى بينها وبالغائى لا يغيد من هــكم الفترة (د) من المنافق رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

لذلك انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عسدم الهادة المذكور بن احكام الفقرة (د) من المادة ٢٠ من تأثون تصحيح أوضاع العالمين المدنيين بالدولة والقطاع العام رتم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

(ملف ۱۹۸۰/۱/۹ ــ جلسة ۱/۱/۱۸۸۱)

القسرع الثسالث المسلب مسدد الفدنة السسابقة بالمهن المسرة

قاعدة رقم (۲۲۶)

: المسلما :

نصى المادة (۱۸) من قاتون تصحيح اوضاع العاملين الدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقاتون رقم ١١ اسنة ١٩٧٥ مدلا بالقانون رقم ١٠ اسنة ١٩٧٥ على ان يدخل في حساب المد التكلية المد التي ثم يسبق حسابها في الاقديية من مد موارسة المهن الحرة لاعضاء النقابات المهنية وذات بالمشروط المتصوص عليها في المادة (١٩) من هذا المقانون ومن بينها الا تقل تلك الدة عن سنة حمقتفي ذلك ان ربع مدة المحاماه التي لم تحسب في اقدية الدرجة طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٩ لسنة ١٩٥٨ ولا تحسب ضمن المدد الكلية الا اذا كانت لا تقل استقلالا عن سنة كاملة

ملخص القتوى:

انه بالنسبة الى مسدد ممارسة المحاماة لبعض العسلطين بوزارة الداخلية طبقا للاتانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ اذا كانت المدد المطلوب حسابها تتل عن سنة ، ولكنها تزيد على ذلك اذا ضمت الى باتى المدة المسابق ضمها طبقا للقرار الجمهورى رقم ١٩٥١ لسنة ١٩٥٥ . عنن القانون رقسم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد نص في المادة ١٨ منه على أن « يدخل في حساب المدد الكلية المدد التي لم يسبق حسابها في الاتدمية من . . مدد ممارسة المهن الحرة لاحضاء النقابات المهنية ،

وتحسب كالملة وذلك بتشروط المنصوص عليها بالمدة 19 من هسذا القانون 6. ومن هذا التانون 6. ومن هذا التانون 6. ومن هذا التانون 6. ومن هذا التانون المدون عليها في التانون رقم 11 لسنة 1900 .

من أجل ذلك أنتهى رأى الجمعية العبوبية الى عدم جواز حساب مدد مبارسة المحاماة للعالمة بالوزارة طبقا القالون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ معدلا بالقانون رقم 1.1 لسنة كابلة كابلة متصلة .

: المسلما :

مدى جواز حساب مدة ممارسة الهن الحرة السابقة على القيد بالتقابة ضمن مدة الخدمة الكابة بالتخبيق لاتكام القانون رقم ١١ اسسنة ١٩٧٥ •

ملخص الفتوى:

بن حبث ان المادة ١٨ من القانون رقم ١١ لسسنة ١٩٧٥ المسدل بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ نفص على أن و يدخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في المادة السابقة وفي الجداول المرانقة المدد التي لم يسبق حسابها في الاندبة بن المدد الآتية :

(د) مدد بمارسة المهن الحرة لاعضاء النقابات المهنية وتحسب كاملة »

ومفاد هذا "نفص أن المشرع تفي بحساب بدد مهارسة المهن الحرة التي لم تحسب للعالى من تبل ضبن مدد الخدية الكلية المسترطة للترقية طبقا لاحكام التاتون رقم 11 لسنة 1970 واشترط لذلك أن يكون عضوا باحدى النقابات المهنية ومن ثم قان مدد مهارسسة العمل السابقة على القيد بالنقابة واكتساب عضويتها لا يجوز حسابها ضمن المدد الكليسة سالمة الذكس .

ولما كان العالمون المعروضة حالاتهم قد اكتسبوا عضوية النقابة "التجارية بالتطبيق لاحكام قانون نقابة التجاريين رقم ، 4 اسنة ١٩٧٣ في ٣٠ من نوضير سنة ١٩٧٣ فانه لا يجوز حساب مدد مارستهم المهنية السابقة على تاريخ قيد كل منهم طالما أن النقابة لم تقيدهم الا اعتبارا من هذا التاريخ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عسدم جواز حساب بند مزاولة العبل الحر للعالمين للعروضة هالاتهم .

(ملف ٢٨/٣/١٦ - جلسة ٢١/١/١٨٢١)

قاعدة رقيم (٢٢٩)

البـــدا:

حساب مدة اشتغال سابقة بمهنة حرة ينظمها القانون ويشترط القيد بالسجانت ازاولتها ثبوت عدم قيد الرسم بسجانتها ... يستنبع عدم جواز حسابها ضمن المدد الكلية في مجال تطبيق القانون رقم 11 السنة 11٧٥٠

ملخص الحكم:

ببین من الرجوع الى أحكام القانون رقم 11 لسنة 1۹۷ معدلا بالقانون رقم ۱۰۱ لسنة ۱۹۷۰ أن المادة ۷۱ تجرى كالاتى « يدخل في حساب المدد الكلية المدد التى لم يسبق حسابها في الاقديبة من مدد مارسة المهن الحرة لاعضاء النقابات المهنية وتحسب كالملة وذلك بالشروط المنصوص عليها بالمادة 19 من هذا القانون 9 ومقتفى ذلك أن المدد القنونية لمارس المهن الحرة لا تحسب الا للأعضاء ومن المدد من تاريخ تيدهم بالنقابات المهنية والذين تشترط نقاباتهم وجوب تيدهم كشرط لمزاولة المهنة ، فاذا المهنية ذلك والت عن هذه المدة شرعيقها في مجال تطبيق النص المسار اليه بما لا يدعو من بعدنلك الى استظهار أحكام المادة 19 من القانون بوصف أن هذه الاحكام هي الشروط الواجب توافرها غين توافرت غيه أبتسداء شرعية المذة المطلوب ضبغها ضبن المدد الكلية اصاحبها .

ولما كانت مهنة المحاسبة والمراجعة من المهن الحرة التي تكمل القانون بينظيم مزاولتها نقد نصت المادة الأولى من القانون رقم ١٩٢٣ لسنة ١٩٥١ والمراجعة المحاسبة والمراجعة على انه (لا يجوز أن يزاول مهنة الحاسبة والمراجعة الا من كان اسمه مقيدا في السجل العام للحصاسبين والمراجعين بوزارة التجارة والمساعة ورائم علته القيد بجدول النقابة شرط لمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة وبالقالي لا يعتد بالمدد التي تضيت في هذه الاعمال في المقترة السابقة على القيد . وبقي كان الثابت أن الطاعن لم يكن مقيدا في سجل المحاسبين والمراجعين اعمالا للقانون المشار اليه في فترة مزاولة في سجل المحاسبين والمراجعين اعمالا للقانون المشار اليه في فترة مزاولة الكية في تطاعلها ضمين المدينة الكرة في تعديد المكتبة المحرة غلا يجوز الاعتداد بهذه المدة وعليه يكون حسابها ضمن المدينة الكرة في تعديد اللهنة ما الماعن المني قضاها في دا ولما المنة ، ما ولما المنة ،

(طمن ۷۷۶ نسنة ۲۵ ق ــ جلسة ۲۶/۱/۲۸۲)

قاعــدة رقـم (۲۲۷)

المستدا :

مدة ممارسة مهنة حرة لاعضاء النقابات المهنة - ضمها طبقا القانون. رقم 11 أسنة 1920 - (مادة 18 ، 19) يشترط الا تقل عن سنة كاملة م

ملخص المسكم:

لما كانت بدة عبل الدعى بالمحاباة تقل في ذاتها عن سنة غانها.
لا تدخل في حساب بدد الخدمة الكلية طبقا للقانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ لأن
نص المادة ١٨ منه اذ يتفي بان يدخل في حساب المدد الكلية المنصوص
عليها في موادة والجداول المرتقة به المدد التي لم يسبق حسابها في الاتدمية
من المدد المبينة في المادة ١٨ ومنها على ما ورد بالبند ١٦ المضلف بالقانون
رقم ١-١ لسنة ١٩٧٥ . مدد مهارسة المهن الحرة لاعضاء النتابات المهنية
وتحسب كالملة ينصرف بحسب نصه الى المدد التي يسبق حسسابها في
وتحسب كالملة ينمون بحسب نصه الى المدد التي يسبق حسسابها في
الاتدمية ، عهو ينظر الى باتى المهنة التي تحسب مما قضاه العسابل في
الاتستغال بهنية بها ذكر لا اليها في مجموعها ولذلك يشترط لحسابها ماورد
في المادة ١٩ من شروط وهي تكبل حكم الملادة ١٨ اذ تقضى على ان يشترط
لحساب المدد البينة في المادة السابقة ما ياتي سـ الا تتل عن سنة كالملة .
الخ وعلى هذا نان الحكم المطمون نبه لم يخطىء حين تفضى برنض طلب
المدعل خم باتي بدة عبله بالمحامة لكونها في ذاتها تتل عن سنة كالية .

(طعن ٣١٠ لسنة ٢٦ ق ــ جلسة ٣١٠)

القسرع الرابع

هساب ودد الخدوة السابقة المقضاة في الشروعات الهي تؤول الدولة

قاعدة رقم (۲۲۸)

البسدا:

المدة ١٨ من القانون رقم ١١ المسنة د١٩٧ بتصحيح أوضاع المايلين المدنين بالدولة والقطاع العام — نصها على أن يدخل في حساب المصد الكلية مدد المفدية التي تم يسبق حسابها في الاقديية التي تضيت في احدى المجهات التي عندها النص — من بين هذه المجهات الشركات التي تاشكيها أو تؤول ألى الدولة — بنك النسليف الزراعي والتعاوني مسن الشركات التي يصدق عليها هذا الوصف — أثر نلك — حساب مدد المفدية السابقة التي قضيت بالبنك المذكور ضمن مدد المفدية الآكلية — يستوى في ذلك أن تكون تلك المدد قضيت قبل الإيلولة الى الدولة أو بعدها وساوا استمرت خدمة العامل بالبنك بعد اليلولة الى الدولة أو انتهب قبل ذلك ،

ملخص المتروي:

ان المادة (١٨) من قانون تصحيح اوضاع العاملين المشار اليه تنص على أن « يدخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في المادة السسابقة وفي الجداول المرفقة المدد التي لم يسبق حسابها في الاقدمية سن المسدد الإنسسة : ا سدد التي تضاها العامل في المجالس المطية أو في المرافق العامة أو الشركات أو الشركات أو الشركات أو الشركات الأوقاف الغيبية التي التو أو المدارس الخاصة الخاضمة لاشراف الدولة » . كما تنص المادة ١٩ منه على أن « يشترط لحساب المدد المبينة في المادة السبنية ما يأتي :

(1) الا يقل عن سئة كابلة بتصلة .

 (ب) أن تكون قد قضيت في وظيفة أو عمل مما يكسب العامل خبرة في وظيفته الحالية .

(ج) الا يكون سبب انتهاء الخدمة السابقة سوء السلوك .

ويصدر باحتساب المدد المسار اليها وفقا للقواعد السابقة قرار من لجنة شئون الماملين بالجهة التي يتبمها العامل بناء على الطلب الذي يقدمه الى هذه اللجنة خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر هذا القانون .

ولا يجوز بعد هذا التاريخ النظر في احتساب اية مدة مسن المدد المنصوص عليها في المادة السابقة » .

ومفاد ما تقدم أنه يدخل في حساب المدد الكلية وفتا لنص المادة (١٨) المدد التي تضت في احسدي المدد التي تضت في احسدي الجهات المحددة بنص هذه المادة ومن ببنها الشركات التي آلت أو تؤول ملكيتها إلى الدولة وذلك بالشسروط والضوابط المنصسوص عليها في المادة (١٩) .

ومن حيث أن بنك التسليف الزراعى والتعاولي من الشركات التي آلت ملكيتها الى الدولة غمن ثم يكون لن عمل غيه الحسق في أن يحسب ضمن مدة خدمته الكلية طبقا لنص المادة (١٨) المشار اليه المدد التي لسم يسبق حسابها في الاقدمية من مدة خدمته في هذا البنك وذلك متى تواغرت قيها الشروط والضوابط المنصوص عليها في المادة (١٩) من القانون . ومن حيث أن ضم مدة الخدية السابقة ونقا لما تقدم لا يقتصر على المدة التى تضيت في خدية البنك بعد اليولته الى الدولة فحسب وأنها يتناولها جميعها وذلك سواء استمرت خدية العابل به بعد اليولته الى الدولة الو انتهت تبلها ، أذ أن بناط الضم يتحتق بقيام الأيلولة الى الدولة دون نظر الى الوقت الذى تهت فيه وما أذا كانت سابقة أو لاحقة على انتهاء خدية العامل بالبنك .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية المعومية ألى أحقية السيد / في أن تحتسب ضمين مدة خديته الكلية طبقا للمادتين (١٨ و ١٩) مسن قانون تصحيح أوضاع العالمين المشار اليه المسدد من ١٩٤٦/٧/١ الى ١٩/١٠٥/١ والتي تضاها في خدمة بنك التسليف الزراعي التعساوني .

(ملف ۲۸/٤/۸۳ ـ جلسة ٤/٥/٧٧/)

قاصدة رقام (۲۲۹)

المِسطا:

المادة ١٨ من قانون تصحيح اوضاع العالمين الدنين بالدولة والقطاع العالمين الدنيني بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ... نصبا على حساب مدة المخدمة التي قضيت في الشركات التي آلت أو تؤول ملكيتها الى الدولة ضمن مدد المخدمة التكلية ... مناط حساب مدة المخدمة طبقا لهذا النص هو تهام اليولة ملكية الشركة الى الدولة بصرف النظر عن الوقت الذي تحققت فيه وسواء كانت سابقة أو لاحقة على انتهاء خدية العامل بالشركة .

ملخص الفتوي:

ان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر ينص في المادة ١٨ منه (م ٣٧ - ج ١٦) على ان « يدخل فى حساب المدد الكلية وفى الجداول المرغقة المدد التى لم يسبق حسابها فى الاقدية من مدد أولها مدة الخدمة التى قضاها العسامل فى ... الشركات ... التى آلت أو تؤول ملكيتها الى الدولة » .

وقد نص القانون رقسم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ ـ بتأميم بعض الشركات والمنشبات ـ في المادة الأولى منه على أن « تؤمم الشركات والمنشبات المبيئة بالجدول المرافق لهذا القانون ، وتؤول ملكيتها الى الدولة . . » وقد تضمن الجدول المشار البه اسم الشركة التي كان يعمل بها العامل المعروضــة حالته .

ولما كانت تلك الشركة قد آلت لمكينها الى الدولة بعد انتهاء بدة خدية العابل المذكور بها ، غان هذا يتنفى بحث با كانت بدة الخدية التى تضاها المسابل فى الشركة تحسب فى اقدييته ولو كانت ايلولة تلك الشركة الى الدولة قد تبت فى تاريخ لاحق على انتهاء خديته بها .

ولما كان المشرع قد جعل بناط حسساب بدة خدية العسابل ... في الشركة ... في المدينة أن تتم المولتها التي الدولة ، غان هذا المناط يتعتق بتها مدا الإلولة دون با نظر التي الوقت الذي تحققت غيه ، وسواء كانت سابقة أو لاحقة على انتهاء خدية العابل بالشركة .

ومها بؤيد هذا النظر أن عبارة النص تشير الى الجهات المذكورة غيه على انها « التى آلت أو تؤول ملكيتها الى الدولة » وهو ما يستفاد منه حساب المدد التى قضيت بتلك الجهات ولو تبت أيلولتها الى الدولة بمسد تاريخ العبل بالقانون رقم 11 لسنة 1970 ، وبالتالى غلا وجه الاستراط أن تكون الايلولة قد تبت قبل انتهاء خدمة العابل بالجهة التى آلت الى الدولة .

ونضلا عما تقدم غان القول بغير ذلك من شانه ايجساد تفرقة بين العاملين الذين آلت ملكية الشركة التي يعبلون بها الى الدولة لمجرد ان مدة خدمة بعضهم قد انتهت قبل ايلولة تلك الشركة الى الدولة وان مدة خدمة الآخرين قد انتهت بعد هذا التاريخ . من أجل ذلك أنتهت الجمعية العيوبية الى حساب بدة خدية الطالبية المعروضة حالته المشار اليها بشركة بصسانع الكاوتشوك الأهليسة أقة توانرت نيها الشروط المنصوص عليها في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ومن. بينها المادة ١٩ من القانون المشار اليه .

(ملك ٢٨/٤/٥١٧ ــ جلسة ٢٢/٢/٧٧٢)

قاعسدة رقسم (۲۳۰)

المِسدا:

المادة ١٨ من المقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع المابقين الدولة والقطاع المام — نصها على أن يدخل في حساب المستد التنين بالدولة والقطاع المام — نصها على أن يدخل في حساب المستد التنية المندة بالنص من بين هذه الجهات المشروعات التي الله أو تؤول الهي الدولة يصسد في شاتها وصف المشروعات التي الله مكيتها الى الدولة الدوائر الزراعية التي كانت مبلوكة الامراد اسرة محيد على والتي الته الله الدولة يصدد في شاتها وصف المشروعات التي الله مكيتها الى الدولة — الر ذلك جواز حساب مدد المخدمة السابقة في هذه الدوائر في الاقدية ضبن مدد المخدمة الكلية يستوى في ذلك أن تكون نلك المد تضيح في هذه الدوائر في الاقديمة الدوائر قبل الدوائم الى الدولة أو بعد هذه الايليلة وسواء استبرت خدمة الدوائر بها بعد المواتها الى الدولة أو انتهت قبل هذه الايليلة .

ملخص الفتوى:

ان المادة (1) من قانون تصحيح أوضاع العالمين المُسار اليه تصويه على أن « يدخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في المادة السابقة وفي الجداول المرفقة المدد التي لم يسبق حسابها في الاتدبية من المحدد الاتبسة: ۱ سـ المسدد التي قضاها العابل في المجالس المطية أو في المرافق أو الشركات أو المشروعات أو المنشات أو ادارات الأوتاف الخبرية التي آلت أو تؤول ملكيتها إلى الدولة أو الدارس الخاصة الضاضعة لاشراف للدولة » . كما تنص المادة ١٩١٠ منه على أن « يشترط نصساب المدد المبينة في المادة المسابقة ما ينتي :

(1) الا تقل عن سنة كايلة متصلة .

(ب) أن تكون قد قضيت في وظيفة أو عمل مما يكسب العامل خبرة في
 وظيفته الحالية .

(ج) الا يكون سبب انتهاء الفدية السابقة سوء الساوك .

ويصدر باحتساب المدد المسار اليا وقعا للقواعد السابقة قرار من لمجة شئون العالمين بالجهة التى يقبعها العالمل بناء على الطلب الذي يقدمه الى هذه اللجنة خسلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر هسذا القانون ولا يجوز بعد هذا التاريخ النظر في احتساب أية مدة من المدد المنصوص عليها في المادة السابقة » .

ومناد ما تقدم أنه يدخل فى حساب المدد الكلية وفقا لنص المادة (١٨) المدد التى لم يسبق حسابها فى الاقدمية من المدد التى قضيت فى احسدى الجبات المحددة بنص هذه المادة ومن بينها المشروعات التى آلت أو تؤول ملكيتها الى الدولة وذلك بالشروط والضسوابط المنصسوص عليها فى المادة (١٩) .

ومن حيث أن الدوائر الزراعية التي كانت مبلوكة لأنراد أسرة محمد على تمت محمادرتها بالكامل بعد قيام الثورة وآلت بالتألى ملكيتهسا الى الدولة ؛ ومن ثم يصدق في شائها وصف المسروعات التي آلت أو تؤول لم المكيتها للدولة وذلك طبقا لنص الملاة (١٨) السالف الإشارة ، ويكون لمن عمل في هذه الدوائر الحق في أن تحسب ضمن مدة خدمته الكلبة طبقساً للتص المتقدم المدة التي لم يسبق حسابها في الاقدمية من مدة غدمته في المدار أر وذلك متى تواغرت غيها الشروط والضوابط المتصوص عليها في الملدة (١٩) من القانون .

وبن حبث أن ضم بدة الخدية المسابقة وغقا لما تقدم لا يقتصر علمي المدد التي تضميت في خدية تلك المسروعات بعد أبولنها الى الدولة محسميه وانها يتناولها جميعها وذلك سواء استبرت خدية العابل بها بعسد المولقه الى الدولة أو انتهت قبلها أذ أن مناط الضم يتحتق بنهسام الأيلولة الى الدولة دون نظر الى الوقت الذى نهت قبه وما أذا كانت لاحقة أو سابقة على انتهاء خدية العابل بالشروع على انتهاء خدية العابل بالشروع .

من أجل ذلك انتهى رأى انجمعية العمومية أنى احتية من كانوا يعملون يقدوانر الخاصة بانراد اسرة محيد على التي تبت مصادرتها بعد تيسام. الثورة في أن تحسب مدد خديتهم السابقة بتلك الدوائر في الانتدية ضمين مدد خديتهم الكلية ونتا للمادتين (١٨ و ١١) من قانون تصحيح أوضساع العالمين المشار اليه .

(ملف ۲۸/٤/۲۷ ــ جلسة ٤/٥/٧٧/١)

قاعدة رقم (۲۳۱)

المسطا:

المدة ١٨ من قانون تصحيح اوضاع العادين المنايين بالدولة والطاع العام — نصها على أن يبخل في حساب المدد التابة مدة غنمة المسابل التى قضاها في المجالس المحلية أو في المرافق المسابة أو الشركات أو المشروعات أو المتشات أو ادارات الاوقاف المفيية التي الت أو تؤول ملكومات ألى الدولة — الدوائر الزراعية لا تدغيل في عداد المنسات أو المشروعات التي التي الدولة سما آل الى الدولة من هذه الدوائر هو: القدر الزائد عن المدد الاقصى لما يجوز تهاكه قانونا من الاراضي الزراعية — لا يجوز قياس هذه الدوائر على الدوائر المؤوكة لاسرة محمد على ذلك أن هذه الدوائر الاخيرة التي المصادرة بالترقيات المضابية والقرارات المصادرة بالترقيات المضابية والقرارات المصادرة بالترقيات المضابية

لا تقصص سواء وردت هذه الترقيات في قرار حساب بدة المبل أو في قرار مستقل ... تحصن قرارات الترقية الجوازية الفئة الثانية التي تبت استفادا كفقرة الثالثة بن المادة ١٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بعد حساب بعد المبل السابقة بمفي ستين يوما على صدور هذه القرارات .

يلخص الفتوى:

استمرضت الجمعية المهومية نتواها المسادرة بطسة 140V/1/17 وقلتي انتهت نبها الى ان المدد التي تضيت بالدوائر الزراعية المستولى عليها طبقا لتوانين الإسلاح الزراعي 6 لا يجوز حسابها ضبن المدد الكلية للملكين ونقا لحكم المادة (۱۸) بن تانون التصحيح استنادا الى أن بلكيتها للم الدولة وانها الذي آل اليها هو الاراضي الزراعية الزائدة عن الحد الاتمي للملكية الزراعية طبقا لقوانين الإسلاح الزراعي.

كها استعرضت الجمعية العبوبية غنواها الصادرة بجاسة ١٩٧٧/٥/٤ والتي انتهت غيها الى حسابه بدد العبل السابقة بدوائر أسرة بحيد على شمين المدة الكلية طبقا لاحكام المادتين ١٨ و ١٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ استفادا الى أن هذه الدوائر قد تبت بصادرتها بالكابل والت بلكيتها الى الدولة وبن ثم يصدق في شانها وصف المشروعات التي آلت أو تؤول. حلكيتها الى الدولة طبقا لنص المادة (١٨) السائف الاشارة اليها .

ومن حيث أن المادة (۱۸) من تانون تصحيح اوضاع العاملين رقم 11 المستة ۱۹۷۵ تنص على أن (يدخل المستة ۱۹۷۵ تنص على أن (يدخل قى حساب المدد الكلية المنصوص عليها فى المادة السابقة وفى الجداولم المراقعة المدد التى لم يسبق حسابها فى الاكتبية من المدد الآتية :

(أ) مدة الخدمة التى تضاها العابل فى المجالس المحلية أو فى المرافق. اللعامة أو الشركات أوالمشروعات أو المنشآت أو ادارات الاوقاف الخيرية اللهى آلت أو تؤول ملكيتها الى الدولة أو فى المدارس الخاضمة لاشرافه

(ب)

..... (-)

(ت) بدند بمارسة المهن الحرة لاعضاء النتابات المهنية وتحسيب

ومن حيث أن تلك المادة لم تطلق حساب مدد العبل السابقة لكل من كان بقوم بعمل في جهة آلت أو تؤول الى الدولة وإنها تصرت الحسطيب على المدد التي تضيت في جهات محددة على سبيل الحصر ، ويتضح مسن تعداد النص الهذه الجهات أن هناك صغة مشتركة وطبيعة واحدة تجمع بينها الا وهي وجود تنظيم وكيان ميز لكل منها ، وظلك واضح باللسبة للمجالس المطية والمرافق العسابة والشركات وادارات الاوقاف الضسيية ، أيا المطيومات والمنشآت مان استلزام مثل هذا الكيان والتنظيم بالنسبة لهسالم ربيضه مسلك المشرع ، نهو بعد أن ذكر جهات لها شخصية معنوية أمر يغرضه مسلك المشرع ، نهيه ان تكون خاص بها ارتف عليها المنشآت والمشروعات ومن ثم يجب أن تكون لها على الاتل ذات الومنه وذات الطبيعة وأن ثؤول الى الدولة بكامل كيانها على الاتل ذات الومنه وذات الطبيعة وأن ثؤول الى الدولة بكامل كيانها على الاتل ذات الومنه وذات الطبيعة وأن ثؤول الى الدولة بكامل كيانها وتنظيمها الآمر الذي لا يتواغر في قسان الدوائر الزراعية .

ومن حيث أن الحادة (٣) من المرسوم بتانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٧ بالاسلاح الزراعى قد نست على أن (تستولى الحكومة على بلكية ما يجاوز ماتنى غدان التي يستبقيها الملك لنفسه) ولقد عدلت هذه المادة بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦٦ ليصبح الحد الاتمى للملكية مساتة غدان غاط على أن تستولى الحكومة على ملكية ما يجاوز هذا الحد .

ومن حيث أن الملاة (١) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ نصت على أن (تستولى الحكومة ٥٠٠٠ على الاراضى الزائدة عن الحسد الاتمي المملكية رنتا لاحكام المواد السابقة (١٠٠ هدان للاسرة و٥٠ هدان للفرد) وفي جميع الاحوال يعتبر الاستيلاء عالما تلنونيا من تاريخ المملل بهدا المتانون مهما كان تاريخ الاستيلاء الفعلى وتعتبر الدولة بالكة لطك الاراضى ابتداء من ذلك التاريخ ١٠٠٠) .

ومن حيث أنه طبقا لهذه النصوص عان الدوائر الزراعية لم تؤول منكيتها باتكامل الى الدونة وانها الذى آل أيها من كل دائرة هو الاراضى الزائدة عن الحد الاقصى للهلكية ومن ثم لا يجوز حساب مسدد المسل السابقة بها ضمن المدد الكية بالنطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لعدم المولة الدائرة بالكلمل الى الدولة .

ومن حيث انه واضح ما تقدم اساس المفايرة في الرأى الذى انقعت اليمهية الصومية لتسعى الفتوى والتشريع بالنسبة لكل من مدد العمل السابقة بالدوائر السابقة بالدوائر السابقة بالدوائر الملوكة لاسرة محيد على ، فحسساب محدد العمس التى قضيت بالدوائر الاخيرة انها يقوم على اساس انها تبثل مشروعات الت بكالمها الى الدولة عن طريق المسادرة ، كما يقوم على أساس ما لههذه الدوائر من تنظيم وكيان وكلا الامرين يتخف في شان الدوائر الزراعية المملوكة للافسراد وبالتالى لا يصح الجمع بينها في الحكم عن طريق القياس .

وبن حيث انه لا وجه للقول بوجوب حسساب مدد العبل بالدوائر المبلوكة للادراد على اساس أن العالمين بها قد استبروا في العبل بعد تطبيق توانين الاصلاح والبلولة اجزاء منها الى الدولة ، ذلك لان ما جساء بالمذكرة الايضاحية في هذا الشأن خاصا بالعالمين أنها ورد بخصصوص النص على المشروعات والمنشآت المؤممة تحوطا من المشرع من الاتجساء الضيق في تعريف المرافق العامة الذي يخسرج من نطاتها المشروعات والمنشآت الاقتصادية والتجارية والصناعية التى دخلت في حوزة الدولة نتيجة للتاميم أو انشائها الدولة ضمن سياستنا بالتدخل في الاتنصاد القومي وادارته .

ومن حيث أنه لا بسوغ الحجاج بأن عدم حساب مدد العمل بالدوائر الزراعية بن شانه تبييز اعضاء النقابات المهنية الذين كانوا يعملون بها عن غيرهم من العالمين الذين لا تنتظهم نقابة بهنية ، ذلك لان حساب مدد عمل احضاء النقابات المهنية انها يرجع الى نص صريح استحدثه القانون رتم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ وهي تحسب لهم باعتبارها مدد ممارسة للمهنة أيا كانت الجهة التى تضبت بها وفتا للفترة (د) من المادة (۱۸) الفسسافة بالقانون المشار اليه وبن ثم غلا شأن لحساب مدد هؤلاء النقابيين بنص الفترة (۱) من المادة (۱۸) من القانون رقم ۱۱ لسنة ۱۹۷۵ التى استلزمت قضاء مدة العمل في جهات محددة وبالتالى غلا وجه للمقارنة بينهم وبين غيرهم من العالمين غير النقابيين .

ومن حيث أنه بالإضافة إلى ما تقسدم عاته لا بجسوز تياس الدوائر الزراعية على ادارات الاوقاف الخيرية المنصوص عليها صراحة بالمقسرة (1) من المادة (10) من القانون رقم 11 لسسنة 1470 ذلك لان المشرع تقد أخذ في اعتباره عنسدها نص على تلك الادارات أنها التي الله الدولة بالمنباره على الاوقاف الخيية إلى وزارة الاوقاف باعتبارها صاحبة الولاية أصلا على كل وقف بالتطبيق للقانون رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن النظر على الاوقاف الخيية وتعديل مصاريفها على جهات البر وما صاحب خلك من حصر رسمي للعالمين بها وقت العمل بهذا القانون في ٢١ مايسو سنة ١٩٥٣ وأذا كان المرع قد نص على تلك الادارات صراحة فان الالفاظ لم تكن تموزه بنص على الدوائر الزراعية ايضا الابر الذي يدل على عدم اتجاه قصده إلى حساب مدد العمل السابقة بها .

وبن حيث أنه فيها يتعلق بالمسألة الثانية الخامسة ببسدى تعمين قرارات الترقية المسادرة بناء على الحساب المخالف للتانون لتلك المدد ، فأن المادة (١٥) بن التانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن (يعتبر بن المفي أو يمفى من العالمين الموجودين بالخدية احدى المدد الكلية المحددة بالجداول المرفقة مرقى في ننس مجموعته الوظيفية وذلك اعتبارا من أول الشعر التالي لاستكبال هذه المدة ،

فاذا كان المال تد رقى فى ناريخ الاحتى على التاريخ المذكور ترجسع المديته فى الفئة المرقى اليها الى هذا التاريخ) .

وتنص المادة (١٦) من ذات القانون على أن (تخضع الترقيات الحتمية المنصوص عليها في المادة السامقة للقواعد الإندة :

	•	•		•					(1)
--	---	---	--	---	--	--	--	--	---	---	---

٠٠٠٠٠ (ب)

(ج)

(. ()

وتنص المادة (۱۷) بنه على أن (يرثى اعتبارا من اليوم الاخير مسن السنة المالية ۱۹۷۶ أو السنة المالية ۱۹۷۵ العابلون من حمسلة المؤهلات العليا وخوق المتوسطة والمتوسطة من الفئة (۱۸۲ – ۱۱٤۰) إلى الفئة (۱۲۲ – ۱۱۶۰) النين تتوافر نيهم في هذا التاريخ الشروط الآتية :

أولا ... انتضاء المدة التالية على المابل في الخديمة محسسوية طبقا للتواعد المنصوص عليها في هذا القانون .

(!) ٢٤ سنة بالنسبة لصلة المؤهلات العالية .

(ب) ٣١ سنة لحملة المؤهلات غسوق المتوسطة مع مراعاة الاقدمية
 الافتراضية .

(ج) ٣٢ سنة بالنسبة لحبلة المؤهلات التوسطة .

تانيا ــ حصول العالمل على تقرير بمرتبة معتاز فى الصنة الغى يرقى غيها وحصوله فى التقرير السابق عليه فى ذات المرتبة وفى التقرير السذى يسبقه على مرتبة جيد على الاقل .

ويعتبد في تطبيق الفقرة السابقة بالنسبة للسنة التي لا يوجد عنها تقرير بالتقرير السابق عن كماية الحامل .

ثالثا ... بلوغ مرتب المامل أول مربوط اللثة (٨٧٦ - ١٩٤٠) على الاتل وتكون الترقية جوازية لن تتوانر نيه الشروط المنصوص عليها في البندين (أولا) و (ثانيا) .

وينص في المادة (١٨) على أن (يدخل في حساب المدد الكليسة المنصوص عليها في المادة السابقة وفي الجداول المرافقة المدد التي لم يسبقي حسابها في الاقديبة من المدد الآتيسة) .

وتنص المادة (١٩) على أن (يشترط لحساب المدد المبينة فالسادة السمايتة ما ياتي :

(أ) الا تقل عن سنة كابلة بتصلة .

 (ب) أن تكون قد تضيت في وظيفة أو عمل مما يكسب العامل خبرة في وظيفته الحالية .

(ج) الا يكون سبب انتهاء الخدمة السابقة سوء سلوك .

ويصدر بحساب المدد المسار اليها وقعا للقواعد السسابقة ترار من. لجنة شئون المالمين بناء على الطلب الذي يقتبه العالمل خلال ثلاثين يوبا من تاريخ نشر هذا التقون ولا يجوز بعد هذا التاريخ النظر في حسساب. أية مدة من المدد المنصوص عليها بالمادة السابقة) .

وبن حيث أنه يتضبح بن استقراء هذه النصوص أنها تقرر المالمل حقا وجوبيا حتيا لا تقيير للادارة في هنحه بالقرقية حتى الفئة الشائلة اذا توافرت لديه بدة خدية كلية مصينة تتكون بن بدة خديته الفعلية بمسائلة اليها بدة عبل سبيل الحصر اليها بدة عبل سبيل الحصر ومحسوبة بشروط معينة على نحو جليع ماقع ، كما أنها تبنع العابل حقا في الترقية وجوبا الى الفئة الثانية أذا توافرت فيه شروط ثلاثة لا وجسه وثانيها خاص بكانته وثالثها ينمب على نصفي مالى معين هو أول مربوط الفئة الفائنية وثالثها ينمب على نصفي مالى معين هو أول مربوط الفئة الثانية عوازا بتوافر الشرطين الآخرين المتعلقين بالمسدة والكسابة ، وعلى الثانية جوازا بتوافر الشرطين الآخرين المتعلقين بالمسدة والكسابة ، وعلى فل فان الترقيات القريدة بدد.

. حددة كلية وبآثار محددة من أدنى الفئات الى النئة الثالثة ، وترقيسات وجوبية من النئة الثالثة الى الفئة الثانية عند توافر شروط المدة والكساية والنصاب المتى ، وترتيات جوازية مشروطة بكلية معينة وبعدة كليسة محددة نمان توامرت كان للادارة ان تجربها بالمترقية من الفئة الثالثة الى المثانية وذلك عند تخك شرط النصاب المالى (اول مربوط الثانية) .

ولا ربب في ان الادارة لا تبلك أية سلطة تتديرية في حساب المسدد الكلية وفي الترقية للشانية وجوبا سوائها الكلية وفي الترقية للشانية وجوبا سوائها تبلك مسلطة تقديرية في الترقية للفئة الثانية عند تخلف شرط النصساب المسابي سوبانسسبة للترقية حتى الثالثة والثانية وجسوبا عان ترارها بالترقية يجب ليكون صحيحا أن يطابق القانون مطابقة تابة وليس لها أن تبتقع عن الترقية الوجوبية أن توافرت شروطها لان لعسامل يستعد حقه قيها من النص مباشرة ، اما الترقية الجسوازية المثانية عند تخلف شرط النصساب المالي عان الادارة تبلك حرية الاختيار في اجرائهسساب

ومن حيث أنه بناء على ذلك عان الترقيات التي تتم وغنا لاحكام: التانون رقم ١١ اسنة ١٩٧٥ تنقسم الى نومين :

اولاهما ــ الترقية الوجوبية حتى الثالثة والى الثانية .

وتانسهما ... الترقية الجوازية للثانية عند تخلف شرط النصاب المالي .

ومن حيث ان الراى مستقر على ان القرارات الادارية المسادرة بناء على سلطة متيدة تقبل السحب دون التقيد ببيحاد الستين يوما المقررة عاتونا لسحب القرارات وذلك اذا ما شبابها عيب ، وتعقد جهة الادارة سلطتها التقديرية في ملائمة اصدار قرارها على نحو ممين واختيار الحكم القانوني الذي ننزله في حالة ما اذا رتب المشرع حكما قانونيا معينا على مجسرد تواعر شموط معينة أو حالة واقعية أو قانونية محددة غاذا توانسرب تلك الشروط أو تابت الحالة الواقعية أو القانونية وجب عليها أن تنزل على حكم المشروط أو تابت الحالة الواقعية أو القانونية وجب عليها أن تنزل على حكم المشرع ختذذ القرار الذي فرضه عليها لذلك غانه اذا ما اصسدرت

الادارة قرارا على خلاف هذا الحكم لمفروض مع تخلف شرائط انطباته مخالفة بذلك ما غرضه القانون كان لها اذا ما تنبهت الى مساد قسرارها ومخالفته للتانون أو تقوم بسحبه دون التقيد بميعاد الستين يوما ، فالقرار الصادر استنادا الى سلطة مقيدة لا يكتسب حصانة بمضى سنين يوما لانه لسن سوى تطبيقا لقواعد أمره تنعدم فيها معايير التقدير من حيث المنسح او الحربان وهو في حقيقته لا يعد قرارا اداريا منشئا لمركز قانوني وانها هو مجرد تنفيذ للحق الذي يستبده العامل من القانون مباشرة لذلك جسار سحبه في أي وقت أذا صدر مخالفا للقانون أذ هو لا ينتسج حتا مكتسسا للعامل يبتنع المساس به غاصل الحق ومصدره ومكوناته مستبدة مباشرة في هذه الحالة من القانون وليس من ذات القرار ، وإذا توانر في القاعدة القانونية المستند اليها الترار مثل هذه القوة بأن تكون آررة متكارات بشروطها وآثارها مان الادارة لا تبلك أن تترخص في مدى أغادة العالل منها أو مدى ما يصيبه أذا لم تطبق عليه تلك القاعدة القانونية ، ومسرد ذلك أن الحصائة لا تلحق سوى تصرف الإدارة المعبر عن ارادتها أها تصرفاتها التي لا تعبر عن تلك الارادة والتي تعبر عن أرادة أخسري ولا تحدث بذاتها أثرا كتنفيذها للحقوق التي تستمد من القانون مباشرة غانهسا تعتبر من تبيل الاعمال المادية ومؤدى ذلك أن القرارات الصادرة بالترتيات الوجوبية للثالثة والى الثانية تطبيقا للنصوص الشاملة الآمرة للتاتون رقم ١١ لنسنة ١٩٧٥ وحساب المدد الكلية وفقا لهذه النصوص تعتبر بما تتضمنه من حساب للمدد الكلية ومن ترقيسات وجوبيسة من نوع التسويات التي لا يلحقها الحصانة لأن عبل الادارة في هذه الحالة يأخذ حكم العبل المادي الذي لا ينجم عنه نشوء مركز قاتوني للعامل ذلك لان هذا الركز ينشسأ مباشرة من القاعدة القانونية المنصوص عليها بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ونمعل الادارة لا يعدو أن يكون كاشفا لا منشمًا للمركز القانوني .

ومن حيث انه لا جدال في ان حساب مدد العمل المسابق لا يعدو ان يكون كشفا عن المركز القانوني للعامل الذي تتوافر نميه شروط هذا الحساب. عكون كشفا عن الركز القانوني للعامل الذي تتوافر فيه شروط هذا الحساب وبن ثم يتعين سحب القرار الصادر بها في اي وقت متى أستبان عدم بطابقته لاحكام القانون وبالمثل ماته لا جدال في أن المركز القانوني للموظف المرتى ترتية حتبية بسبب تضائه مددا محددة وتوادر شروط معينة على النحو المنصوص عليه بالمادتين ١٥ ، ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ليس منشؤه القرار الصادر بالترقية ولكنه مستبد من القاعدة القسانونية المنصوص عليها في هاتين المادتين ومن ثم مانه متى استبان عسدم تسوافر الشرائط التي تتطلبها هذه القاعدة تمين سحب القرار المسادر بالترقيسة جون أن يتبد السحب ببيعاد معين 6 وفقي عن البيان أن النسوية التي هي عبل مادى على النحو السابق ذكره تقضين في ذات الوقت حسابا للمدد الكلية وترتيات وجوبية والحصانة لا تلحق بالاثنين معا ملا تجوز التفرقة بينهما بأى حال من الاحوال للتول بعدم تحصن حساب المدة وتحصن الترقية ولا يمنح الخلط في هذا الصدد بين مثل هذه التسوية التي تشمل حسسابا لمدة وترقية حتمية وبين المبدأ الذي يقضى بنحصن قرار الترقية المستند الى قرار تسوية باطل يتعين سحبه لان هذا المبدأ يتناول الحالات التي تتم فيها ترقيات تتبتع الادارة عند اجرائها بسلطة تقديرية تبرر تحصنها مالتحصن هنا لا يلحق بترقيات حتبية لا تقسدير للادارة بمسسددها وانبا يتناول ترتيات ترك المشرع مند وضع القواعد التي تحكيها منفذا يبكن للادارة أن تمارس من خلاله ارادتها بحيث يكون الخيار بين اجراء الترقية أو عدم أجرائها وبثل هذه الترقية تتحصن سواء وردت في قرار تسوية - يتناول حساب مدة عمل أو أجريت بقرار لاحق ، أما الترقية الحنبية غائها لا تتحصن في جبيع الاحوال ولو أجريت بقرار مستقل عن قسرار حساب عدة العمل السيابق .

ومن حيث أنه فيها يقطق بالترقية الجوازية للفئة الثانية مند تخلف شرط النصاب المالى (بلوغ بداية مربوط الثانية) غان هذه الترتيــة تعد مثالا لترار الترقية الذي تتهتم فيه الادارة بسلطة تتديرية في المنح أو المنسع وهذا الترار يتحصن بالرغم من استناده الى قرار حساب مدة عمل سابق مشوب بعيب مخالفة التانون فاقترار الذى تصدره الادارة بحسساب مدة العمل السابق فى المدة الكلية بالمخالفة للقامدة القانونية الإسرة هو عمل مادى وتسوية لا تلمقها الحصانة ، غير أنه اذا ما استخدمت المكنة التى خولها لها المشرع بجواز الترتية الى الفئة الثانية بموجب الفقرة (ثانيا) من المادة (۱۷) من القانون رقم 11 لسسنة 1400 غانها تسكون قد عبرت من ارادة خاصة بها واصدرت قرارا اداريا ينشا عنسه مركز ذاتى قابل للتحسسن .

من أجل ذلك أنتهى رأى الجيمية المبوبية لتسبى الفتوى والتشريع الى ما يأتي :

أولا -- تأييد غنواها الصادرة بجلسة ١٩٧٧/١/١ -- التى انتهت الى عدم جواز حساب مدد الخدمة السابقة التى تقضى بالدوائر الزراعيسة طبتا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ثانيا — عدم تحصن الترتيات الوجوبية التي تبت بالتطبيق لهــذا التانون من أدنى الفئات الى الثائثة والثانية استنادا الى حساب مدد العمل بالدوائر الزراعية بالمخالفة للتانون 6 وذلك سواء وردت هذه الترتيسات في ترار حســـاب مدة العمل أو أجريت بقرار مستقل .

ثالثا مد تحصن الترتيات الجوازية للنشمة الثانيسة التي تبت استنادا للفترة ثالثا من المادة ١٧ من التانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بعسد حسساب المدن سالغة الذكر بعد مضى ستين يوما على صدور قراراتها .

(ملف ۱۹۷۸/۱/۸۳ _ جلسة ۲۲/۲/۸۷۸۱)

قاعدة رقم (۲۲۲)

: المسلما :

نص المادة (۱۸) من قانون تصحيح اوضاع الماملين الدنيين بالدولة والقطاع المسادر بالقانون رقام ۱۱ لمسانة ۱۹۷۵ على ان يدخل في حساب المدد الكلية المصاوم عليها في المادة (۱۷) من هذا القانون مدد المصحيحة التي تفساها المسامل في المشروعات او المنسات التي آلت أو تؤول ملكيتها الى الدولة لل يسرى هذا الحاكم على الدولة رائز الزراعية .

ملخص الفتوى:

أن القانون رقم 11 لسنة 19٧٥ في شان تصحيح أوضاع العالمين المدنيين بالدولة والقطاع العام ، قد نص في المادة 10 منه على أنه « يدخل في حساب المدد الكابة المنصوص عليها في المادة السابقة .

(۱) مدد الخدبة التي تضاها العسابل في المشروعات أو المنشسات التي آلت أو تؤول ملكيتها الى الدولة .. » وأن الدوائر الزراعية أيا كان الراي في مدى اعتبارها مشروعات أو منشآت في منهوم النص المتقدم ، لم تؤول ملكيتها الى الدولة ، وأنها الذي آل البها هو الاراشي الزراعية الزائدة ، عن الحسد الاتمى للملكية الزراعية مبتسا لتوانين الاسسلاح الزراعي ، ومن ثم لا يجوز حساب مدد الخدمة التي تضيت بالسدوائر الزراعية ضمن مدد الخدمة الكلية للعالمين ومتا لاحكام القانون رقسم 11 الرساعية السادة السلاح السنة ١٩٧٥ .

من أجل ذلك أنتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز حسساب مدة الخدمة السابقة للسيد/ سوالتي تضاها باحدى السدوائر الزراعية سطبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

(المن ١٩/١/١/١٧ ـ جلسة ١١/١/١٧٧١)

قاعسية رقسم (۱۹۹۳)

: 12-41

جواز حساب مدد العمل السابقة بالدوائر الزراعية ضمن هــــده المُضمة الكلية اللازمة للترقية علية لاحكام القانون 11 اسنة ١٩٧٥ .

ملغص الفتوى :

أن المشرع ادخل في حساب المد الكلية المنصوص عليها في القانون مدد المُدمة التي تضيت في احدى الجهات الواردة به وبن بينها تلك التي قضيت في بشروعات أو منشآت الت بلكيتها الى الدولة .

ولما كان اصطلاح المشروع او المنشاة له بدلول تاتونى محدد ينصرفه الى ذلك الكيان المشتبل على عناصر تخضع لتنظيم معين بهدت تحطيق الفرض المنشود بنها ، وكان المستقاد من تعداد نص المادة ١٨ المهاشته الواردة به ان هناك صفة مشتركة وطبيعة تجمع بينهما الا وهى وجود تنظيم وكيات قاتونى مبيز لكل بنها وذلك واضح بالنسبة للمجالس المطية والمرافق العامة والمراكات وادارات الاوتاف الغيرية ، أما المشروعات والمنشات عن استلزام مثل هذا التنظيم والكيان بالنسبة لها أمر يفترضة مسسسله المشرع نمو بعد أن ذكر جهات لها شخصية معنوية وكيان خاص بها اردف عليها المنشات والمشروعات ومن ثم يجب أن تكون هذه المشات والمشروعات من ذات جنس ما سبق تعداده بان يكون لها على الاقل ذات الوصف وذات الطبيعة وان تؤول الى الدولة بكامل كياتها وتنظيمها .

ولما كانت الدوائر الزراعية تفتقر الى هذا الكيان بحسب تكوينها الماجها لا تدخل فى هداد المشروعات والمنشآت التى قرر المشرع حساب مدد العمل التى قضيت بها ضمن مدة الخدية الكلية المشترطة للترقية بالقطبيق لاحكام التانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يستوى فى ذلك جسزء من هذه الدوائر آل الدولة أو اليولتها بالكامل اليها ، كما أن هذا الحكم ينطبق سواء تبت هذه الإيلولة بباشرة بالتطبيق لاحكام توانين الاصلاح الزراعى أو سبقتها تدابي خاصة من تدابير الحراسة ، لأن تلك التدابير ليس من شانها أن تضفى على الدائرة كبانا قانونيا لم تتبتم به أسلل ،

قاعسدة رقسم (۲۳۴)

: 12 41

المادة ١٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع المامان الدنين بالدولة والقطاع العام انسباع على أن يدخل في حساب المدد الكنية مدد الضحية التي يسابق حسابها في الاقديية متى تضيت في احدى الجهات التي حدها التمي من بين هذه الجهات المشات التي التي التي الت المولة مدار الهلال من المتشات التي يصدق عليها وصف المتشات التي التي الدولة مدار الهلال من المتشات التي مد عصاب مدة المخبة التي تقضيت في هذه المتشات قبل المولتها التي الدولة أو بصد حساب أن المدارة التي الدولة التي الدولة المسابدة التي الدولة المسابدة التي المسابدة التي الدولة المسابدة التي المسابدة التي الدولة المسابدة التي المسابدة المسابدة التي المسابدة المسابدة التي المسابد

ملخص الفتوى:

ان المادة (۱۱۸) من تأنون تصحيح أوضاع العليلين المُسار اليه نتص على أن « يدخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في المادة السابقة وفي الجداول المرفقة المدد التي لم يسبق حسابها في الاقدمية من المسدد الإنبسية:

 الحد التي تضاها العالم في المجالس المطية أو في المرافق أو الشركات أو المشروعات أو المنشآت أو أدارات الاوتناف الخبية التي آلت أو تؤول المكينها الى الدولة أو المدارس الخاصة الخاضعة لاشراف الدولة » كما تنص المادة (١٩) منه على أن « يشترط لحساب المدد المبينة في المسادة السسابقة ما يأتي :

(1) إلا تقل عن سنة كابلة بتصلة .

 (ب) أن تكون قد قضيت في وظيفة أو عمل مما يكسب العابل حُبرة في وظيفته الحسسالية .

(ج) الا يكون سبب انهاء الخدمة السابقة سوء السلوك .

ويصدر باحتساب المدد المشار اليها ونقا للقواعد السابقة ترار من لجنة شئون المالمين بالجهة التي يتبعها المالى بناء على الطلب الذي يتبعه الى هذه اللجنة خلال ثلاثين بوما من تاريخ نشر هذا التانون ــ ولا يجوز بعد هذا التاريخ النظر في احتساب أية مدة من المدد المنصوص عليها في المسسابقة ».

وبناد ما تقدم أنه يدخل في حساب المدد الكلية وفقا لنص المادة (1۸) المسدد التي الم يستبق حسابها في الاقتميسة من المسدد التي تفسيت في احدى الجهات المحددة بنص هذه المادة ومن بينها المشرومات والمنشآت التي التي الولة وذلك بالشروط والضوابط المنصوص عليها في المسادة (19) عليها في المسادة (19)

ومن حيث أن دار الهلال من المنشآت التي الت المكيتها للدولة ؛ فمن ثم يكون لمن عمل نبها الحق في أن تحسب ضمين مدة خدمته الكلية طبقا لنص الملدة (١٨) المشار اليه المدد التي لم يسبق حسابها في الاتدبية من مدة خدمته في هذه الدار وذلك من توافرت نبها الشروط والفسوابط المنصوص عليها في المادة (١٩) من القانون ،

وبن حيث أن ضم مدة الخدمة السابقة وفقا لما تقدم لا يقتمر على المدولة التي الدولة التي الدولة عدم وانتها يتناولها التي الدولة عدسب وانها يتناولها جبيعها وذلك سواء استبرت خدمة العامل بها بمسد

- 190 -

المولتها الي الدولة أو انتهت تبلها ؛ إذ أن مناط الضم يتحقق بتيام الأيلولة الله المولة أو المنشاة . أو المنشأة .

من اجل ذلك انتهى راى الجمعية العبوبية الى احتية السيد/..... في ان تحسب ضبن بدد خصيته الكلية طبقا للبادتين (١٨ و ١٩٥) مسن قانون تصميح اوضاع العلمان المشار اليه المدة من ١٩٥٢/٦/١٩ الى ١٩٥٥/٥/٢١ والتي تضاها في خدية دار الهلال .

(ملك رقم ٢٨/٤/٣٢٧ ــ جلسة ٤/٥/٢٧٢/).

الفرع الفسايس حساب مدة الخدمة السابقة باللجنة العليا لشئون مهجري فلسسطين

قاضدة رقسم (٢٣٥)

: 13-41

لا يازم لحسساب مدد العمل السسابقة وفقا لاحكام القانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ أن يكون العامل خاضعا خسلال مدة عمسله السابقة لنظام قانوني معين كقانون المنابين بالدولة ويكفي أن يكون العامل خاضعا لاحكام قانون العاملين المدنيين بالدولة وقت العمسل يالقانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ في ١٩٧١/١٢/٢١ للافادة من الحكام أثر تلك حواز حساب مدة خديته السابقة وفقا للشروط البيئة به أثر تلك حواز حساب مدد العمل السابقة باللحنة العليا الشروي مهجري فلسطين رغم خضوع المالين بها لقانون عقد العمل الفردي مهجري فلسطين رغم خضوع المالين بها لقانون عقد العمل الفردي طالما المردي طالما المدري المهدري بالدولة في ١٩٧٢/١/

بلخص الفتوى:

ان الفترة (د) من المادة ٢٠ من التانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتمسيح أوضاع العالمين المعدل بالتانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٨ تضم على ﴿ حساب مدة الخدمة السابقة على الحصول على المؤهل العالى من تعلت علقه أو اعيد تعيينه بمجموعة الوطائف العالمية قبل نقر هذا القانون على أساس علي المدول الثاني المرفق على حالت حتى تاريخ حسوله على المؤهل

العالى ثم على اساس تطبيق المدد البيئة في الجدول الاول المرفق اعتبارا من التاريخ المذكور على حالته بالفئة والاقديية التي بلغها طبقا للجــدول. الشـــانى » .

وبيين من هذا النص أن المشرع رعلية منه لطائمة العالمين الذين. حصلوا على مؤهلات عليا بعد تعيينهم بمؤهالات متوسطة قسرر الاعتداد بالند التي تضوها بالؤهل المتوسط وذلك في حالتين أولها أن تكون. مناه العسال قد نتلت الى مجموعة الوظائف العالية تبل ١٩٧٥/٥/١٠ تريخ نشر القانون رقم ١١ اسنة ١٩٧٥ ، وثانيهما أن يكون قد أعيد تعيينه بتلك المجموعة تبل التاريخ المنكور اذا قابت بالعامل احسدى هاتين العالمين طبق عليه الجدول الثاني الملصق بالقانون رقم ١١ المنفة ١٩٧٥ المنوسطة حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالى ثم يطبق عليه بالجدول الاول الملحق بالقانون المشكور على المؤهل المالي ثم يطبق عليه بالجدول الاول الملحق بالقانون المشكور بالمغلسة والاقتدية التي بلغيها بالجدول الائلى .

وعنضا صدر القانون رقم 11 لسنة 1900 كان هذا الحسكم متصورا على من نقلت نئته الى مجموعة الوظائف المالية ثم توسسع المشرع فى تطبيقه بيقتضى القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ عادخل فى نطاته من يعاد تعيينه بطك المجموعة لذلك المن اعادة التعيين تتخذ فى تطبيق هذا الحكم مدلولا خاصسا يتسع ليشمل جميع الحالات التى يشغل عيها العالم احدى درجات مجموعة الوظائف المسلية بعد ان كان معينا بمؤهل متسوسط بغير عاصسل زمنى ٤ ومن ثم غانه لا يضرح من نطاق الا من تنتهى خدمته بالمؤهل العسلى عبدتكى يتحتق تعسد المشرع من التعسديل.

وبناء على ما تقدم غاته لما كان المالان المعروضة حالتهما قد عينا بالمؤهل المتوسط ثم اعيد تعيينهما قبل ١٩٧٥/٥/١٠ بالمؤهل المسالى بمجموعة الوظائف العالية بالفثة السابعة مع رد أقديتها فيها الى تاريخ حصولهما على المؤهل العالى بغير فاصل زمنى فاتهما يفيدان من حسكم المقترة (د) من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ومن ثم يتمين.

حساب بدة خديتها بالؤهل المتوسط حتى تاريخ حصول كل منها على المؤهل المؤهل المتوسط حتى تاريخ حصول كل منها على المؤهل المقالين وتطبيق الجدول الاول اعتبارا من هذا التاريخ عليها بالفئة والاقدمية التي يبلغا المؤها المؤهل المؤهل الثاني .

ولا وجه للقول بعدم جواز حساب بدة خديتهما بالمؤهل المتوسط بحجــة خروج اللجنة العليا لشئون مهاجري فلسطين من عداد الجهــات الواردة بالمادة ١٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ التي اجازت حساب المدد التي لم يسبق حسابها في مدة الخدمة الكلية بشروط معينة وردت بالمادة ١٩ من هذا القانون ، ذلك لان حكم المادة ١٨ - انها ينصرف الى المدة المنفصلة التي لم تتصل ببدة هدية العابل الحالية ولم تدخل في اتسدييته في أي وقت وتكون قد تضيت في المجالس المطية أو الرافق العـــامة او الشركات او المشروعات او المنشآت او ادارات الاوقاف الغيية التي آلت أو تؤول ملكيتها الى الدولة أو في المدارس الخاصة الخاضعة لاشراف الدولة ، ومن ثم مانه ولئن كانت المدة التي يقضيها العامل باحدى الادارات المكومية وتتصل بها مدة خدبته وتدخل في التدبيته الفعلية بحسب المؤهل المعين به ، تخرج من نطاق تطبيق تلك المادة مان ذلك لا يؤدى الى اهدارها لانها تحسب بذاتها دون ما حاجة الى حكم خاص يتضى بالاعتداد بها ، ولما كانت اللجنة العليا لشئون مهاجرى فلسطين قد انشئت بقرار بن وزير الشئون الاجتماعية وافق عليه مجلس الوزراء لتتولى مبسساشره أحد المهام الملقاة على عاتق وزارة الشنون الاجتباعية ولمارسة اختصاص بن الاختصاصات المخولة لها غانها لا تخرج عن كونها ادارة بن ادارات الوزارة وجزء منها الامر الذي يدخل الماملين بتلك اللجنة في عداد الماملين بالوزارة _ ولا يغير من ذلك خضوع العاملين باللجنة الحكمام قانون الميل وعدم خضوعهم لنظام العاملين بالدولة ذلك لان انفسسراذ ادارة ما داخل الجهاز الحكومي بنظهم خاص لا يؤدى الى نزع صفة الموظف العام عن عمالها أو اخراجها من نطاق الادارات الحكومية .

. واذا كان العاملان المجروضة حالتيهما لم يخضعا . خلال مدة عملهما واللجنة لنظام العاملين الدنيين بالدولة مان ذلك ليس من شأمه أن يؤدي الى عدم حساب مدة عبلها بها طبقا الاحكام القانون رقم ١١٠ أسنة ١٩٧٥ ذلك لانه لا يلزم لحساب مدة الخدمة طبقا لاحكام هذا القانون أن يكون المامل خاضعا خلالها لنظام قانوني معين ، ولا يغير من ذلك أن القانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ تد اشترط في الفقرة (أ) من المادة الاولى من مواد اصداره للامادة بناحكاته الخضوع لنظام العابلين بالدولة الان هسنذا الشرط المسا جاء ليصحد المخاطبين بأحكابه في ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ إقميل به وليس لتحديد المد الجائز حسابها مند تطبيق تلك الاحكام ومن ثم بهانه يكفي للاعادة من احكام هذا القانون إن يكون العامل خاضما في . ١٩٧٤/١٢/٣١ لنظام العاملين. بالدولة ٤. وتبعا لذلك. مان. الاعتداد بمدد خدية العابل لا يتوقف على خضوعه لنظام العابلين بالدولة خلال تلك الدد ، وعليه يتعين حسساب مدة الخدمة الفعلية التي تضهاها كل من العاملين المعروضة حالتهما باللجنة المشار اليهسا عند تطبيق احكسام القانون رقم ١١ السنة ١٩٧٥- عليها رقم خضوعها خلالها لاحكام قانون الميل ،

الفلك اغتهت الجمعية العبومية لتبسى الفتوى والتشريع الى الاعتداد بعدة الخنفة التى تضاها كل من العالمين المعروضة حالتيها باللجناة العليا لشئون مهاجرى فلسطين بوؤهل متوسط واحتيتهسا في الانسادة من حكم الفترة (د) من المادة ٢٠٠٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

(19A./4/0 -- dus -- 0.7/4/47. cit)

الفرح الهســـادس حســاب مدة التجنيد في الدة الكلية المشترطة للترقية

قاعدة رقم (۲۲۲)

البسدا:

ان مناط حساب مدة التجنيد طبقاً للمادة ١٨ من قانون تصحيح اوضاع الماملين الدنيين ان تكون لاحقة على حصاول العامل على ١٠ المارة م

. ملخص الفتوى :

ان المادة 1۸ من القانون رقم 11 السنة 1970 تنص على أنه " يدخل في حساب المدة الكلية المنصوص عليها . . . في الجداول المرفقة المدد التي لم يسبق حسابها في الاقدمية ، ومنها مدة التطسوع والتجنيسيد والتكليف بالوظائف المدنية والعسسكرية » .

وتنص المادة (٢٠) من ذات القانون على أن « تحسب الدد الكليسة المحددة بالجداول المرفقة الخاصة بحبلة المؤهلات الدراسية اعتبارا مسن تاريخ التعين أو الحصول على المؤهل أيها أقرب » .

ومفاد هذين النصين ان حساب هدة التجنيد للعابل المؤهل انها يتم اعتبارا من تاريخ حصوله على المؤهل المعين به ، لا من تاريخ بدء التجنيد و السابق على ذلك ، لان هذا هو حكم حساب المدد الكلية المحددة بالجداول الخاصة بحبلة المؤهلات ، ولان مؤدى القول بحساب بدة التجنيد السابقة على الحصول على المؤهل الذي عين به العابل ، اعتباره معينا في الفئة المتررة لمؤهله تبل حصوله عليه وهو ما يتناقض مع التنظيم التاتوني التائم المتررة لمؤهله تبل حصوله عليه وهو ما يتناقض مع التنظيم التاتوني التائم الذي حدد لكل مؤهل مئة معينة يتم تعيين اصحابه عليها .

(المف ١٩٧٧/٢/٥ _ جلسة ١٩٧٧/٢/٩)

قاعسدة رقسم (۲۳۷)

: المسيدا :

المستفاد من احكام القانون رقم 11 استة 1970 بتصحيح اوضاع المابلين المدنين بالدونة والقطاع المام ان حملة المؤهلات الدراسسية لا يجوز لهم ضم مدد التجنيد الى المدد الكلية اللازمة لترقيتهم الا اذا كانت لاحقة على الحصول على المؤهل الدراسي ، القول بغي ذلك يؤدى الى اعتبار حامل المؤهل معين في الفئة المقررة المؤهلة قبل حصوله عليه .

ملخص الفتوى:

ان المادة (١٨) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العالماين الدنيين تنص على أنه « يدخل في حساب المدد الكلية النصوص عليها في المادة السابقة وفي الجداول المرفقة المدد التي لم يسبقي حسابها في الاقديمية من المدد الآتية :

-(†)
 - ٠٠٠٠ (پ)

كما تنص المادة 19 من القانون رقم 11 لسنة 1970 آنف الذكر على أنه « يشترط لحساب المدد المبينة في المادة السابقة ما ياتي :

(1) ألا تقل عن سنة كابلة متصلة .

(ب) أن تكون قد قضيت في وظيفة أو عبل مما يكسب العامل خبرة.
 في وظيفته الحالية .

(ج) ألا تكون قد قضيت في وظيفة أو عمل مما يكسب العامل خبرة:
 في وظيفته الحالية .

وتنص المادة (.) على أنه « تحسب المدد الكلية المحددة بالجداول المرفقة الخاصة بحبلة المؤهلات الدراسية سواء ما كان بنها متبها عنسد العبل بأحكام هذا القانون أو ما يتم تقييه بناء على حكامه اعتبارا مسن تاريخ القعين أو الحصول على المؤهل ليهما لقرب » .

ومن حيث أنه بالنسبة لحيلة المؤهلات الدراسية غان نص المادة (٢٠) سالف الذكر صريح في عدم حساب المدد المسابقة على الحمسول على المؤهل .

وبن حيث أن الجمع بين نصوص مواد القانون الواحد يتنضى بالنسبة لهذه النئة اشتراط أن تكون المدة تلية للحصول على المؤهل عند حسساب المدد الواردة بالمادة (١٨) واضافة هذا الشرط الشروط المنصوص عليها بالمادة (١٩) والأخذ بغير ذلك سيؤدى الى اعتبار حامل المؤهل بمينا في الفتررة الوهله تبل حصوله عليه وهو به يتنقض مع التنظيم القانوتي القاتر الذى حدد لكل مؤهل فئة بمينة يتم تصين الصحابه عليها.

ولا يسوغ القول بأن استظرام سبق الحمسول على المؤهل الدراسي سيرتب عليه تتيجة شاذة مؤداها أن تضم لغير حملة المؤهلات الدراسية مدة تجنيدهم كاملة بينها يكون الحصول على المؤهل وبالا على صلحبه كلان لكل من الطائفتين مجموعة وظيئية خامسة بها تخطف مسن الأخرى. وبالتالى لا يجوز القياس بينها .

وبن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على حالة السيد / مانه الك كان الثابت أنه قد حصل على المؤهل الدراسى فى يناير سنة ١٩٦٢ وسرح من القوات المسلحة فى ١٩٦٢/٤/١ ، ولما كان من غير الجائز حساب الدة السابقة على المؤهل وكانت المدة التالية له تقل عن سنة كالملة عائد لا يجوز حساب مدة تجنيده كلها ضمن المدد الكلية اللأزمة للترقيات طبقا للقانون رقم ١١ اسنة ١٩٧٥ م

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز حساب مدد التجنيد في المدد الكلية اللازمة لترقية حمسلة المؤهلات الدراسية بالتطبيق للقانون رقم 11 لسنة 1970 إلا إذا كاتب لاحقة على الحصول على المؤهل الدراسي .

: 12-44

حساب مند الفنية السابقة وفقا القانون تصديح اوضاع المسابلين رقم 11 اسنة 1970 اشتراط أن تقفى هذه الحد في عمل يكسب المامل خيزة — لا يلزم توافر هذا الشرط في معد التجنيد والتطوع بالوظافف المسكرية أساس خلك — النظام المسكري يلزم الخاضع له بالعبل دون اعتبار لخبرته الخاصة أو مهنته نقل المامل من وظيفته المسكرية التي تطوع بها الى وظيفة بينية مبيتصحبا حالته الوظيفية المسكرية التي تطوع بها الى مامل زمني بين كل من الوظيفتين — أثره عدم الفادة المامل من حكم (د) من المادة 11 من القانون رقم 11 لسنة 1979 التي تقرر خصم الدة اللازمة الترقية من الفئة المائم قالي الفئة التيبيعة عند يتيمين المامل بالفئة التاسعة بباشرة — فترة تطوعه بالقوات المسلحة تكون قد حسبت ضمن المناسعة باشرة — لا يجوز أعادة حسابها مرة اخرى .

ولخص الفلوي :

إن المادة (، 1) حسن القانون رقم 11 لسنة 1970 بتصحيح اوضاع العالمين المنتين بالدولة والقطاع العام تنص على أن « يدخل في حسساب المدد الكلية المنصوص عليها في المادة السابقة وفي الجداول المرفقة المسدد التي المسابقة عدم المداور المرفقة المسدد التي الم يسبق حسابها في الاتدبية من المدد الآتية :

(أ`) (ب) (ج) مدد التطوع والتجنيد والتكليف بالوظائف المدنية أو العسكرية » .

وتنص المادة ١٩ من هذا القانون على أن « يشترط لحساب المصدد في المادة السابقة ما ياتي :

(١) الا تقل عن سئة كابلة بتصلة .

(ب) أن تكون قلاً تضيت في وتأليقة أو مبل مما يكسن العامل خسيرة في وطيفته المسالية .

(﴿) الا يكون سبب انتهاء الخدمة السابقة سوء السلوك .

ويصدر بحساب المدد المسار النها وقعا للقواعد السبابقة قرار من لبعث شئون العالمين بالجهة التي يتبغها العامل بناء على الطلب السدى يقدمه الى هذه اللجنة خلال ثلاثين يوبا من تساريخ نشر هسدا القسانون ولا يجوز بعد هذا التاريخ النظر في حساب اية بدة من المدد المسسوم غير الحاصلين على مؤهلات دراسية والمحددة بالجدولين الثالث والخامس الكلم المعنين بالوظائف المهنية أو الكتسابية عليها في المادة السابقة » .

الراهدين مم مراشاة الدواعد الاسهاد :

(1) اعتبار المدد التي تضاها العالمان في الدرجين العادية عشرة والعاشرة في الجدول الملحق بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٤ باصليدار نظام العالمين المدنيين بالدولة أو ما يعادلها مدة واحدة تضيت في الفئية: ٣٩٠/١٤٤ - (ب) (ج) (د) خصم المدة المشترطة في الجسداول الموافقة للترتية من الول مئة مقررة لتعيين العامل غيها الى الغنات التسالية لمها بالنسبة لمن عين من العاملين لاول مرة في مجموعة الوظائف المهنسة المفنية في الفئة (٣٦٠/١٠٠) أو الفئة (٣٦٠/١٠٠) أو ما يعادلها .

ومن حيث أنه يبين من استقراء هـذه النصوص أن مدد التجنيد والتطوع بالوظائف العسكرية التى لم يسبق حسابها تحسب ضمن المـدة الكلية أذا زادت على سنة ولم تنته بسبب سوء السلوك . بيد أنه لا يشترط لحساب هذه المدة أن تتفى في عبل يكسب العابل غيرة لان النظام المسكرى يلزم الخاضع له بالعبل دون اعتبار لخبرته الخاصة أو بهنت كيا يبين أنه عند حساب المدة الكلية للعابل المهنى يجب اعتبار المدة التي تضاها في الدرجتين الحادية عشرة والماشرة الواردتين بالجدول المرافق للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ بدة واحدة تضيت في الفئة العاشرة (١٤٤١/ ٢٠٠) في ٥٨ لسنة ١٩٧١ السابقة مباشرة على الفئة التاسمة (١٦٢/ ١٣٠ ق ٥٨ لسنة ١٩٧١ واذا عين هذا العابل بالفئة التاسعة (١٦٢/ ١٣٠ عباشرة خصت له بن المدة الكلية المشترطة لترقيته مدة السبع صنوات اللازمة للترقية بن الفئة العاشرة (١٤٤/ ٢٠٠) الى الفئة التاسعة (٢٠٠) و ١٩٧٠ و بقا الجدول الذائق للتلاون رقم ١١ لسنة ١٩٧٠ .

وبن حيث أنه بناه على ذلك عان العابل في الحالة المائلة سينطبق عليه الجدول الثالث ويوصفه غير مؤهل عان له الحق في حساب بحدة تجيده الذي لم يسببق حسابها حركالة غير منفوصة في مدته الكلية وبغض النظر عبا أذا كان قد تضاها في عبل يكسبه خيرة ، كبا أن لهسده وبغض النظر عبا أذا كان قد تضاها في عبل يكسبه خيرة ، كبا أن لهسذا المعابل حقا حق حساب المدة التي تضاها في الوظائف والرتب المسكرية المعابلة للدرجتين الحادية عشر والعاشرة (ق ٢٤/١٦) كانها تضيت بالمائلة العاشرة ، كانها تضيت والمنشرة المائلدة من حكم المتسرة

(د) من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسمنة ١٩٧٥ التي تقرر خصيم المدة اللازمة للترقية من الفئة العاشرة الى الفئة التاسميعة عند تعيين العامل بالفئة التاسمة مباشرة ذلك لاته نقل من وظيفته المسكرية التي تطوع بها الى وظينة مدنية مستصحبا هالته السابقة بالوظيفة العسمرية مغير ماصل زمنى بين كل من الوظيفنين ، غلقد نقل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٤٥ لسنة ١٩٦٢ الى درجة صانع دقيق ستاز بكادر العمال المعادلة للدرجة الثامنة ومقا للجدول الاول المرامق لقرار رئيس الجمه ورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ الذي عادل درجات كادر العبال بدرجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، وتم هذا النقل من رتبة رقيب اول التي كان يشسطها والمعادلة للدرجة الناسعة طبقا لقرار رئيس الجمهورية رتم ٢٣٨٧ لسنة 1977 بشأن معادلة درجات الكادرات الخاصة بدرجات الكادر العام ، من ثم قان نقله تضبن ترقيته من الدرجة التاسعة الى الدرجة الثابنـة وهو أمر كان يملكه رئيس الجمهورية بحكم المادة ١٢٥ من القانون رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخسنية والترقية لضبساط الشرف والمساعدين وضباط الصف والمساكر بالقوات المسلحة الذي كان ساريا وقت صدور قرار رئيس الجههورية بنتله .

ومن حيث أنه ترتيبا على ما تقدم غان غترة تطوعه بالتوات المسلحة من ١٩٥٠/٤/٥ حتى تاريخ نقله في ١٩٦٢/٣/١ تكون قد حسبت ضمين مدة خديته الفعلية من قبل الامر يقتضى الاعتداد بحسالته خسالالها عند تحديد درجة دداية تعينه .

من حيث أنه لما كانت بدة خدمة المذكور في السلك المسسركرى من الإمراد المسلمرة ولمتا المعادلة للدرجة العاشرة ولمتا المتعادل المتصوص عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ بشأن معادلة الكادرات الخامسة بدرجات الكادر العام (ق ٦ السنة ١٩٦٤) ، ثم رقى بعد ذلك الى رتبة رقيب أول المعادلتين للدرجة التاسعة

غانه يتعين تسبوية حالته باعتباره بالدرجة العساشرة من ١٩٥٠/٤/٥ تاريخ تطوعه بالقوات المسلحة . وبالتالى غان حساب بدة خفيته الالزائية ، من ١٩٥٠/٤/٥ الى ١٩٥٠/٤/٤ في منته الكلية يكون في ذات الدرجسة الله شغلها في بداية تطوعه الا وهي الدرجة الماشرة .

ومن حيث أنه لا وجه للتول بأن له الدى في اعتباره شاغلا الفئة التأسعة من تاريخ تجنيده استئادا الى أنه قد مارس مهنة سائق ابتسداء من هذا التاريخ ذلك لاته لم يشغل ابتداء وظيفة عسكرية معاذلة الفئسة"

من أجل ذلك أنتهى رأى الخمصية المعومية لقسمى اللغوى والتشريخ التعرب البراء في تفسستوية الم عدم أحقية السيد/ السائق بمجلس، الوزراف في تفسستوية حالته بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٧ المسلم الميارة بقفلة التاسعة من تاريخ تجنيده بالبوات المسلحة في ١٩٤٧/٤/٥ وأن النسوية التي أجريب له باعتباره بالدرجة الماشرة في هذا البساريخ تسوية سلية وماليقة القانون .

(الملف ١٩٤١/٥/٣٦) جلسة ٣/٥/٤/٨٦)

الفرع المسسايع. عدم جواز حساب بدد الغمل بالجيش البريطاني ضمن مدد الشسسمة الكلية

قاصدة رقسم (۲۴۹)

: المسلما

الله ق (١٨) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تقفى بأن يدفسل في حسساف الدد الكثبة القصوص عليها في السادة ١٧ وفي الجداول المرافقة للقانون الأدد التي لم يسسبق حسابها في الاقدية من المسدد الاقتيادة : ١ مدد الفدية التي قفساها المابل في المجالس المحتياة أو في المرافق المسابة أو الشركات أو المشروعات أو المشابت أو ادارات الاوقاف المخبرية التي الله أو تؤول ملكينها التي الدولة مسدم جوائز حسساب مند الممل بالجيش البريطاني غمين المدد الكلية وفقا لمكتم الملادة ١٨ المسابر المهها .

ملخص القندوي :

ان الحادة ۱۸ من قانون تصحيح أوشاح العابلين المنبين بالدواسة والتطاع العام رقم ۱۱ السنة ١٩٧٥ تنص على أن « يبخل في حسسة الحدد الكلية المتصوص عليها في المسادة السابقة وفي الجداولي المرافقسة الحدد التي لم يسبق حسابها في الاقدية بن المدد الآتية : (1) مسسدة الخدمة التي تضاها العابل في المجالس المحليسسة أو في الرافق المسلمة أو الشروعات أو المنشات أو ادارات الاوتساف المسميونة

التي آلت أو تؤول ملكيتها إلى الدولة ... ، ويبين من هــذا النص أن الشرع أدخل في حساب مدد الخدمة الكلية المنصوص عليها في القسانون رتم ١١ لسنة ١٩٧٥ مدد الخدمة التي تضيت في أحدى الجهــات الواردة به ومن بينها تلك التي تضيت في منضأة آلك ملكيتهــا إلى الدولــة .

ولما كان اصطلاح المنشأة له مدلول قانوني محدد ينمرك السي ذلك الكبان المشتبل على عناصر تخضع لتنظيم معين بهسدف تحقيد المخرض المنشود منها وكان المستعاد من تعداد نص المسادة (۱۸) المجهات الواردة به أن هناك صفة مشتركة وطبيعة تجمع بينها الا وهي وجسود تنظيم وكيان تأتوني مهيز لكل منها وذلك واضسح بالنمسية للمجالس المحلية والمرافق العامة والشركات وادارات الاوتاف الخيرية اما المروعات والمنشآت علن استظرام مثل هسذا التنظيم والكبان بالنسسية لها أسر والمنشآت علن استظرام مثل هسذا التنظيم والكبان بالنسسية لها أسر يبترضه مسلك المشرع عهو بعد أن ذكر جهات لها شخصية معنوية وكبان خاص بها اردف عليها المنشآت والمشروعات ومن ثم يجب أن تكون هسذه المنشآت والمشروعات ومن ثم يجب أن تكون لها على المتل ذات الوصف وذات الطبيعة وان تؤول الى الدولة بكال كيانهسا

ولمسا كان البند الرابع من الملحق رقم (٢) من اتناتيسة الهسلاء المعقودة بين الحكومة الممرية وحكومة المبلكة المتحدة بتاريخ ١٩٥٢/١٠/١٩ ينص على أن « تنقل حكومة المبلكة المتحدة الى الحكومة الممرية ملكيسة وحيارة المنشآت والمعدات المبينسسة بالمرفق (ب) خسلال حسدة عشرين شهرا من تاريخ التوقيع على الاتفاق ... » وينص المسرفق (ب) على أنه « فيها يلى ببان المنشآت التي مستقل ملكيتها وحيازتها الى الحكومة المرية :

 (أ) جميع المطارات التي بها توات لصاعبة الجاللة في منطقسة قاعدة قناساة المساويس .

(دو) المسكرات .

(ز) منشسات تشسمل مفان وورش ومستشفيسات ومستقع .بيدانيسسة .

ولما كان المستفاد بن مطالعة هددة انمسوص أن المتصدت والمعسكرات والطارات الواردة على سبيل الحصر قد آلت ملكيتها أس الخدولة بغرغة بن أي كيان تلويقي أو تنظيم خاص وانتصرت الايلولة على المعالم المساحية لهذه المنشآت والعنارات عان اصطلاح المنشآت لا يصدق على با آل الى الحكومة المصرية بمتنفى أنناتية الجسلاء وبن ثم لا يجود حصاب بعد العمل التي تضيت بعسكرات الجيش البريطاساتي ضميعي مدد الخدية الكلية بالتطبيق لاحكام المسادة ، ١٨ : بن القانون رقسم المحساساتي المسلم المساحة الكلية بالتطبيق لاحكام المسادة ، ١٨ : بن القانون رقسم المحساسات المسلم المساحة الكلية بالتطبيق لاحكام المسادة ، ١٨ : بن القانون رقسم المحساسات المسلم المساحة الكلية بالتطبيق لاحكام المساحة المساحة الكلية بالتطبيق لاحكام المساحة الكلية بالتطبيق لاحكام المساحة المساحة الكلية بالتطبيق لاحكام المساحة المساحة الكلية بالتطبيق لاحكام المساحة المسا

لذلك أنتهت الجمعية المهومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عصدم جواز حساب المدة التي نضيت بالجيش البيطاني ضين المدد الكلية طيقة كالمقادن رتم ١١ لسنة ١٩٧٥ ،

قاعسدة رقسم (٢٤٠)

: 12....41

مدى جواز حساب مدة الخدمة السابقة التى قضيت بالجياتين الهريطانى الممال الذين عينوا بمسلحة المجارى عام ١٩٥١ التر اللفاء معاهدة ١٩٣٦ الجرمة مع بريطانية المطلى ه

ملخص الفتوى :

يبين من المادة ١٨ من القانون رقم ١١ لمسنة ١٩٧٥ أن المشرع أعطلني على حساب مدد الخدمة الكلية المنصوص عليها في القانون رقم ١١ لمسئة ١٩٧٥: حدد الكدمة التى تضيت في احدى الجهات الواردة به ومن بينها بلك التي تضيت في منشأة الت ملكيتها الى الدولة .

ولما كان اصطلاح « المنشاة » له مدلول تانوني محدد ينصرف الى ذلك.

الكيان المشتبل على عناصر تحضع لتنظيم معين بعدف تجتيق الغرض المنشود.

منه » وكان المستفاد من تعداد نص المادة ١٨ للجهات الواردة به أن هناك منة مشتركة وطبيعة تجمع بينهسا الا وجمي وجود تنظيم وكيان المتيني معير لكل منها وذلك واضمح بالمسمبة للهجالس المطافق والمرافق المعابة والمرافق المعابة والمرافق المعابة الشريكات وادارات الاوتف الخرية ، أما المشروعات عن اسطارام بعلا معقد التنظيم والكيان بالنسبة لها أمر يغترضه مسلك المشرع ، فهو بعد أن تكل جهات لها أمر يغترضه مسلك المشرع ، فهو بعد أن شيخ جهات لها شخصية وكيان خاص بها أردف عليها المنشآت والمشروعات من ذات جنس ما مسبق حيث ثم يجب أن تكون هذه المنشآت والمشروعات من ذات جنس ما مسبق تمداده بأن يكون لها على الاتل ذات الوصف وذات الطبيعة وأن تؤول الهيم تعولة يكال كيانها وننظيها.

ولما كان البند الرابع من الملحق رقم ٢ من اتمائية الجلاء المعتودة بين المحكومة المصرية وحكومة المبلكة المتحدة بتاريخ ١٩٥٤/١٠/١٩ ينص على الله و تنقل حكومة المبلكة الى الحكومة المصرية ملكية وحيازة المنشات والمحدات المبينة بالمرفق (ب) خلال مدة عشرين شهرا من تاريخ التوقيع على الاتفاق ١٠٠٠ وينص المرفق (ب) على أنه «فيما يملى بيسان المنشات التي يها قوات لصاحبة الجلالة في منطقة قاصدة قناة السويس ١٠٠٠ وتمان ميدانية ٣ منشات تشمل مخسساران ووردس ومستشفيات.

ولما كان المستداد من مطالعة هذه النصوص أن المنشآت والمسكرات. ع مُطارات الواردة على سبيل الحصر قد آلت ملكيتها الى الدولة مفرغة من.

عن كيان قانونى أو تنظيم خاص وانتصرت الإيلولة على العناصر الماهية لهذه. المنشات والمعترات على اصطلاح المنشأة لا يصدى على ما آل الى الحكيمة الممرية بمتنفى اتناتية الجلاء ومن ثم لا يجهوز حسساب مدد العلى اللهي الخميث المفيد بمسكرات المجيش البريطاني ضمن مدد الخذبة الكلية بالعلمية المحكام المادة 18 من العانون رتم 11 لسنة 1940 .

لذلك انتهت الجمعية العبوبية لقسمى الفتوى والتشريع الى هسعو حجواز حساب المدة التى تضيت بالجيش البريطانى ضمن المدد الكلية حُبِقة الملتانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

(ملف ۲۸/۳/۲۰ - جلسة ۱۹۸۰/۱/۸۱)

الفرع النساس . لا يجوز اشسافة مدة عبل سسابقة الى اقديد الفئة الاعلى عن فئة التعيين

قامسدة رقسم (۲(۱)

: المسبطاة

لا يجوز الجمع بين اضافة مدة العمل السابقة الى مدة الضعة الكلية: الله يدات من فشتة اعلى من فشتة بداية التمين وبين خصم المدة الشعرطة التقيية للفشتة الإعلى — اسساس ذلك — أن المشرع في القسانون رقم الإ المستة ١٩٧٥ قضى بلجراء تسويات وجوبية على اساس مدة خدمة كلية: تينا من درجة بداية التمرين المقررة لكل طائفة من طوائف المايلين — وبالتالى. غلا يحوز اضسافة مدة العمل السابقة الى القدية الفئة الإعلى -

مِلْخُص الفُنسوي :

المشرع في القانون رقم 11 لسنة 1970 تشى باجراء تسسوية وجوبية على اساس مدة خدمة كلية تبدا من درجة بداية التعيين المتررة لحل طائفة من طوائف العالمين وتسفر عن ترةيات حدية داخسسل ذات المجوعة الوظيفية التى ينتبى اليها العابل ، وعليه عانه لذا كان المشرع قد احظل في حساب تلك المدة مدة العبل السابقة التى لم تحسسب في الاتصبين المقسرية عان تلك الإضافة انها تكون الى عشة بداية التعيين المقسروة شجوعة الوظيفية التى ينتبى اليها العابل ، وبالتبعية عانه لا يجسسوؤ محافظة مدة العبل السابقة الى اتدبية على من فلة بسداية التعيين على من فلة بسداية التعيين على على هن فلة بسداية التعيين على عن المشرع حكم الخصم المنصوص عليه في اللقرة (د) سن المشرع حكم الخصم المنصوص عليه في اللقرة بن فلسة من فلة بن فلسة المناسرة المناسة المناسة المناسرة ال

بداية التعيين الى الفئات الاعلى لن عين بهجوعة الوظائف المدنية في غير: نئة بداية التعيين المحددة لمجموعته .

ولما كانت وظيفة سائق سيارة مقرر لها بكلار الدرجة (٢٠٠ - ٥.) ألتي عوفلت بالدرجة التاسعة بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢١٤ لسنة ١٩٦٤ بشان تواعد وشروط اوضاع نقل المسلمين المي درجاب الدقون رقم ٢٦ اسنة ١٩٦٤ بنظام المايلين المنتيين بالدولة والتي نقل شاخوها ألى الفئة التاسعة (١٦٢ - ٣٠٠) وقتا الحدول الفاحة بتمين سوية حالة السائقين المسار اليهم لها باضافة مدة عملهم السابقة الى المنتين المسار اليهم لها باضافة مدة عملهم السابقة الى مدة همدتهم الفعلية مع تطبيق الجدول الثانث عليم ابتداء من الفئسة التاسعة ٤٠ و بتطبيق هذا الجدول عليم ابتداء من الفئسة المسابقة المدة المبتوطة بالمبولة المبارة المناس عينوا بها دون المائة ددة المبل السابق الى مدة الوظيفة الاعلى مد

لذلك انتهت الجبعية المبوية لقسمى الفترى والتشريع الى أنه في المنطقة بدة العبل المسابقة المبينة المحكم التقون رقم ١١ المسنة ١٩٧٥ لا يجوز المسلقة بدة العبل المسابقة اللى مدة المخدمة التي بدات من فئة أعلى من فئة بداية القعيين مـ

(بلك ٢١/١١/١١) - جلسة ٢١/١١/١١)

الفرع التسمساسع وفي الاعتداد ببدد الخدية السابقة على الجمول على الإهل العالي بمد التعين في الواليفة القروة الهؤهل

. قاعسدة رقسم (۲۲۲)

المبيعا :

لا يم وز الامتداد بدة العبل السابق المصوبة طبقا للقانون رقم ١٠. عبيسيّة (١٩٥) عند برقيسة العابل وفقا لاحكام القانون رقم ٨٤ السنة ١٩٧٨ بنظ لم العسابلين بالقطاع العسلم .

ملهمس الفيدوي :

ان المشرع بمنها التهه الى تبصحيح وتسوية أوضاع العالمين بالقانون رقم 11 لصنة 1190 اعتد بعدد عبلهم السابقة التى لم تحسب لهـــم من قبل بيد أنه لم ينشأ أن يرتب على ذلك تفيير في تاريخ دخول الغامل في القدة أنه لم ينشأ أن يرتب على ذلك تفيير في تاريخ دخول الغامل في القدة التى يشغلها في ١٩٧٤/١٢/٣١ المرد أثر حساب طلك الحد على رد التحبيته في الفئة التى يشغلها في ١٩٧٤/١٢/٣١ وعلى ترقيته التي يشغلها في ١٩٧٤/١٢/٣١ وعلى ترقيته التي يشغله في والما تصد به بدة خدته المعلمية على هذا الوجه بدة عبله السابق من الاحوال اعتبار بدة العمل السابق المصوبة على هذا الوجه بدة خبرة يترتب عليها تغيير تاريخ دخول العامل وفتا المختم العابلين بالقطاع العام .

ميناء على ما تقدم فاته لا يجوز الاعتداد بمدة العبل السابق التي

تضيئها العالمة المروضة حالتها باحدى الدارس الخاصة في الفرة مسن الرام 1/٧١ عتى ١٩٧٣/١٠/٣٠ عند ترقيتهننا من الدرجة الفسلفة الى الحرجة الثانية طبقا لاحكام التانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليب وأد يوجب هذا القانون في المدة النابغة على مجلس الادارة مراماة المعليم وأد يوجب هذا القانون في المدة النابغة على مجلس الادارة مراماة المعليم المين والمحافظة والمحافظة والمحافظة والمحافظة والمحافظة والمحافظة والمحافظة والمحافظة المنابغة المعافظة المحافظة المحروضة حالتها وقد عينت باحدى وظائف الدرجة الثانية المحافظة من الدرجة الثانية المحافظة من الدرجة الثانية اعتبارا من المحافظة المحروضة حالتها وقد عينت باحدى وظائف الدرجة الثانية المحافظة من الدرجة الثانية في المحافظة من الدرجة الثانية في المحافظة الموضة حالتها والمحافظة المخرطة في هذا التاريخ ترقية خالفة للقانون لذلك يتمين المعول منهساً الدرجة الثانية في هذا التاريخ ترقية خالفة للقانون لذلك يتمين المعول منهساً المرخة على ها كانت عليه والمادة حالتها الى ما كانت عليه .

. (الملت ۱۱۸ / ۱۲ / ۱۲۸ م جلسة ۲۱ / ۱۱۸ ، ۱۱۸ ، ۱۱۸ ،

قاصدة رقسم (۲۲۳)

: 6-41-

عسدم جواز الامتسداد بعدة الخدمة المسابقة ضبن مسدة الخبرة بالرشيفة التي عين بها المسابل بالمؤهل المسابي عند الترقية بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٨٨ لمسنة ١٩٧٨ - اسساس ذلك - أن المشرع عندما التها الي تساوية أوضاع المسابق بورجب احكام القسانون رقم ١١ اسسانة ١٩٧٥ أعتد بعدد عملهم السابقة التي لم تحسب لهم من قبل الا أنه لم يشا أن يترتب على ذلك تقيد في تاريخ دخول المسابل في المدية أو تعديل في اقديته في القلاد التسابقة على القلة التي يشاب علم الله عديل في التديية على القلة التي التى قضاها المسابل بوظيفة كاتب بالؤهل التوسط غبين مدة هدماله. العملية في الوظيفية التي عين بها الؤهل العالى •

ملخص الفندوى:

أن القانون رقم 11 لسنة 1970 يتصحيح أوضاع العابلين المنبين بالدولة ينصى في المسلسادة 10 على أن (يعتبر من أبضى أو يعضى مسن المالين الموجودين بالمحددة بالحداول الرفقة مرقى في نفس مجموعته الوظينيسة وذلك اعتبارا من أول الشهر التالمي الاستكبال هذه المدة خاذا كان العامل قد رقى غملا في تاريخ لاحق عملي التاريخ المخكور ترجع اقديته في الفئة المرقى البها الى هذا التاريخ) وتنص المادة 11 من هذا القانون على أن (يدخل في حساب المدد الكيسة المنموص عليها في المادة السابقة وفي الجداول المرققة المدد التي لم يسبق حسابها في الاقديمة من المدد الآليسة حسابها في الاقديمة من المدد الآليسة من المدد الآليسة حسابها في الاقديمة من المدد الآليسة حسابها في الإقدام المدد القديمة من المدد الآليسة حسابها في الاقدامية من المدد الآليسة حسابها في المدد القديمة من المدد الآليسة حسابها في الاقدامية من المدد الآليسة حسابها في الاقدامية من المدد القديمة من المدد

مناد ذلك أن المشرع عندما انجمه الى تسوية اوضحاع المسابقة بوجب أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ اعتد بعدد عبلهم السابقة التي لم تحصب لهم من تبل ببد أنه لم يشا أن يرتب على ذلك تغيير في تاريخ دخول العامل في الخدمة أو تعديل في أندبيته في الفئات السابقة على الفئة التي يشغلها في ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العمل بالقانون وانسة تصر أثر حساب تلك المدد على رد أندبيته في الفئة التي يشغلها با في النائة التي يشغلها با في النائة التي يشغلها على ذلك من أنه أذا تعدت به بدة خدمته الفعلية مشلكا اليها بدة عبلسة المسابق من رد الاقدية أو الترتية فائها لا تنتج أثرا وبن ثم لا يجوز بأي حسابة بن الاحوال اعتبار بدة العبل السابق المصوبة على هذا الوجهه صدة خبرة يترتب عليها تغيير تاريخ دخول العابل الخدمة ٤ وبناء على ذلك خانه لا يجوز الاعتداد بهذه المد عقد ترتية العابل ونقة لاحكام القسانون لم ٨٤ لسنة ١٩٧٨ بنظام العابل بالقطاع العام .

واذا كانت المادة ٨ من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٨ تند خولت مطمور

الادارة وضع الهيكل التنظيمي وجداول توصيف وتقييم الوطائف بمسط يتضمن وصف كل وظيفة وتجديد واجبها ومسؤلياتها وشروط شفله ومدة الثبرة المشترطة لها وكذلك وضع التواعد المتطتة بننيذ نظام ترتيب الوظائف مع مراحاة المايير التي يصدر بشأنها قرار من رئيس مجلس الوزراء تد أصدر القرار رقم ١٠٠٧ لسسفة الوزراء وكان رئيس بالمايير اللازمة لترتيب وظلف العملين بالقطاع العام وتضي بضرورة مراحاة التأميل العلمي والخبرة العلميية في مجللات الوظائف بضرورة مراحاة التأميل الملمي والخبرة العلمية في مجللات الوظائف المناج بدول عدد المديرة الكلية على الماس تقسيمها بحصب نوع المؤهل نسافة بدول عدد المنابرة المنابق على المائم المائمة المنابق في الوظائفة التي عبنت بها بالؤهل المائل ويكون قرار لجنة شئون العالمائير المنادر بالاعداد بهذه الدة لا سند له من التلاون .

لذلك انتهت الجمعية العبوبية لقسمى الغنوى والتشريع الى عسم جواز الاعتداد بعدة العمل المسابقة التى تضسقها المسيدة / بوظيفة كاتب بالمؤهل المنوسط ضهن مدة خبرتها بالوظيفة التى عينت بها: بالمؤهل المسالى .

(ملك ٨٩٤/٤/٨ ــ جلسة ٧/٢/٢٨٨) ·

الغرع المسلس طلب حساب مدة الخدمة المسابقة

قاعدة رقم (١١٤٢)

: 12-45

نص المادة (١٩) من القانون رقم ١١ اسنة ١٩٧٥ باصدار قانون تصحيح اوضاع العالمين المدنين بالدولة والقطاع العالم على وجوب أن يقدم العالمل طلبا إلى لجنة شئون العالمان في الجنة التي يعمل بها ضائبًل ثلثين يوبا من تاريخ نشر القانون رقم ١١ اسنة ١٩٧٥ أي ق ١٠ مايو صنة ١٩٧٥ لا يكن حساب المدد الكلية التي لم يسبق حسابها في الاندين لا يفني عن ضرورة تقديم الطلب المشار اليه أن العالم سبق أن ذكر مدد خدمة السابقة في الاستبارة ١٠٠ ع-ح المضحجة لهاذا الفرض مدد خدمة السابقة في الاستبارة ١٠٠ ع-ح المضحجة لهاذا الفرض الذكر سابع بطلب المم بالقانون عدم المؤون رقم ١١ اسنة عدمة المدذ خلال الوعد المصدد بالمادة المنابئ الماد والماد المادة المادين رقم ١١ اسنة المسابقة المادين الماد الماد والماد المادة السابقة العالمين المنابئ المادة المادة السابقة العالمين الماد الماد والمادة السابقة العالمين المنابئ المادة السابقة العالمين المنابئ المادة المادة السابقة العالمين المنابئ المادة المادة المادة السابقة العالمين الماد المادة ال

ملخص الفتوى :

ان التأنون رقم 11 لسنة 1970 باصدار تاتون تصحيح أوضاع المهلين الدنيين بالدولة والقطاع الصام ينص في المادة 11 منه على أنه . يشترط لحساب المند المبينة في المادة السابقة ما يأتي :

.....(1)

ويصدر بحساب المدد الشار اليها وققا للقوامد السلقة ترار من . لنجنة شئون العاملين بالجهة التي يتبعها العابل بنساء على الطلب الذي . يقتبه التي هذه اللجلة خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر هسذا القسانون ، ولا يجوز بعسد هذا الساريخ النظر في حساب آية مدة من المدد المنصوص . عليها في المادة السابقة .

ومن حيث أن المستفاد من هذا النص أن المشرع بعد أن بين المد التي تدخل في حسابها إلمدد الكلية التي لم يسبق حسابها في الاتدبيسة ، تطلب شروطا ثلاثة لإمكان حسابة تلك المدد ثم تطلب أمرا شكليا رتب على عدم مراحاة سقوط الحق في حساب مدد الخدية السسابقة ، حيث أوجب على العامل أن يقدم طلبا التي لجنة شئون العاملين بالجهسة التي يعسل بها خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشن القساتون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وقد نشر هذا القانون بالجريدة الرسمية في العاشر من مايو سسنة ١٩٧٥ ، ومن ثم غان آخر موعد لتقديم طلب حساب مدد الخدمة السسابقة طبقسا لحكم هذه المادة ينتهي بنهاية يوم ٩ يونية سنة ١٩٧٥ .

ومن حيث أن ميعاد الثلاثين يوما المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة 19 من التقانون رقم 11 السفة 19۷0 المسار اليه هو ميعاد سقوط 4. وقد نص المشرع صراحة في عجز هذه المادة على انه « لا يجوز بعد هذا التاريخ النظر في حساب أية مدة من المدد المنصسوص عليهسا في المادة. السابقة » غين ثم ماته يترتب على غوات هذا المعاد سقوط حتى المسامل نباتيا في حساب هذه المدد .

ومن حيث أنه لا يغنى عن ضرورة تقديم الطلب المسلسل البه خلال غلابين يوما من نشر القانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ أن العسامل مسبق أن فكر مدد خديته السابقة في الاستمارة رقم ١٠٣ ع.ح المحسسسة لهـذا الفرض أو أنه تقدم بطلب لضم تلك المدد بأيه مناسبة أضرى قبل العمار بالقانون الذكور ، ذلك أن حساب بدة الخدية السابقة يحكبه أبران :

هناك تواعد عابة لحساب بدد الخدية السابقة يخضع تنظيبها لإهكام

شرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب بدد المبل

السابقة في تقدير الدرجة والرتب واتدمية الدرجة ، وهناك تواعد خاصب

مستقلة عن هذه القواعد المابة ، وقد نظم المشرع في القسانون رقم ١١

المسئة ١٩٧٥ على القواعد الخاصة لتطبق على المحدد الكلية ، وبن ثم غان

الطلبات التي سبق أن تقدم بها العامل لحساب بدد خديته المسابقة طبقا

طلفات العامة سد حسبها سلف البيان سد لا تفنى عن ضرورة التقدم بطلب

جديد خلال المعاد المحدد في المادة (١٩) بن القانون رقم ١١ لسنة ١١٩٥٠

ومن حيث أن الشرع ثد تبن في المذكرة الايضاحية للتساتون رقم 11 أسنة ١١٧٥ ساف الذكر علة التقيد بهذا المحاد القصير ، كأشار الى أن الهدف من التقيد بالموعد المحدد بالمادة (11) لتقسديم طلب حسام، بدة الخدمة السابقة هو امكان حصر هذه المدد بالسرعة الواجبة حتى يمكن تسوية أوضاع العالمين وتحديد مراكزهم القساتونية الجديدة دون تعليق ذلك الى مدد طويلة ، وحتى تتمكن الجهة الادارية من حصر جميسم حالات حسام، مدد الخدمة السابقة لدراستها في اقصر وقت ممكن عمسلا على المسترار الراكز القاتونية .

ومن حيث أنه بالنسبة لحسالة السيد /والذي كان معار الجمهورية الجزائر ، عاته ايا كان الأمر بالنسبة الى عام تقسفه بطلب لحساب مدة خديته السابقة بالتطيم الحر خلال مدة اعارته ، علن الثابت من الأوراق انه حضر الى الأراشي المسرية في الرابع من يناير سنة ١٩٧٦ أي بعد الموعد المحدد في المادة (١٩) من التانون المذكور .

ومن حيث أنه بالنسبة الى السسيد/ وغيره من العالمين الذين لم يتتنبوا بطلبات حساب مند خديثهم السابقة خلال الموعد المحدد في المادة (١٩) من التانون رشم ١١ السنة ١٩٧٥ غان حقهم في حساب طلا المدة يكون قد سقط بتراخيهم في تقديم الطلبات الشار اليها .

من اجل ذلك انتهى راى الجمعية العمومية لقسمى الفنوى والتشريع الى، عدم جواز حصف مدد الخدمة السابقة للعالماين الذبن لم يتقدموا بطلبات طحساب هذه المدد خلال الموعد المصدد بالمادة ١١ من القسانون رقم ١١ طستة ١٩٧٥ المشار اليه .

(ملف ۲۸/۳/۸۱ ـ جلسة ۲۱/۱/۸۲/۸۱ .

قاعسدة رقسم (٥٤٧)

المِسنا:

القانون رقم 11 اسنة 190 قضى بضرورة نقدم المال بطلب حساب بندة خدبته السابقة خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشره — القانون رقم 1.1 السنة 190 فتح ميعادا ثانيا لتقديم طلبات حساب مدد ممارسسة المهن المحرة وذلك خسائل ثلاثين يوما من تاريخ نشره — القسانونان رقبا ٣٣ فينة ١٩٧٧ مدد العمل بلحكام القصابين الثالث والرابع من القانون رقم 11 اسنة 19٧٥ وان كانا ام يتضينا النص صراحة على فتح مواهيد جديدة للتقدم بطلبات هساب مدة الخدمة السابقة الا أن التفسسي السليم لاحكامها يؤدى الى فتح ميعادين متقديم مثل هذه الطلبات وهي المسليم لاحكامها يؤدى الى فتح ميعادين حديدين لتقديم مثل هذه الطلبات وهي كانين يهما من اليوم التسالى لتاريخ نشر كل منهما .

ملخص الفتوى :

ان القسانون رقم ۱۱ لمسنة ۱۹۷۰ نشر فی ۱۹۷۰/۰/۱۰ ونص فی الملاة الرابعة من مواد اسداره علی آن بعمل باحکام الفصلین الشسائت والرابع منه القسامین بالمدة الکلیة والترقیسسات حتی ۱۹۷۵/۱۲/۳۱ ونس فی الملدة التاسعة علی العمل به اعتبارا من ۱۹۷۲/۱۲/۳۱ وقرر حذا القسانون فی المادة ۱۸ حسساب مددا معینة لم یسیق حسسسابنا في الخدية ضمن المدد الكلية اللازمة للترتيسة طبقة الاحكامة والشورط في المادة 11 لحسابها شروطا بحددة من بينها أن يصدد بحسابها قرار من « لجنة شئون العلمان بالجهة التي يتبعها العسابل بناء على الطلبية الذي يتسمه الى هذه اللجنسة خسلال تلاثين يوما من تاريخ نشر هذا القانون » ونص هذا القانون في تلك الملاة على أنه « ولا يجوز بصد هذا التاريخ النظر في حسساب أية مدة من المدد المنصوص عليها في المادة السسابة .

ولقد أضاف القانون رقم ١.١ لسسنة ١٩٧٥ الذى نشر بتساريخ ١٩٧٥/١/١ ببوجب مادته الأولى « مدد مهارسة المهن الحسرة الاعضاء النقابات المهنية وتحسب كليلة » الى المدد المنصوص عليها في المادة الإزر من القسانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، ونص في مادته الثانية على أن « يجوز طلب خسم المدد المسسل اليها في المادة المسلبقة خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر هذا القسانون وذلك باستفناء من حكم المادة ١٩ من القسانون. رتم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه » .

وبتأريخ ٢٠/٤/٢٠٠٠ نشر التسانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ ونصر في مادته الثانية ملى أن « يستبدل بنص الفترة الأولى من المادة الرابعشية. من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون تصحيح أوضاع العالمين. المذيين بالدولة والقطاع العلم النص الآتي :

يعسل بأهكام النصلين النسائ والرابع من التسانون المرافق والجداول الملحقة به حتى ٢٦ من ديسببر سنة ١٩٧٧ » ونصر النسسبة في مادته الثلبنة على العبل به اعتبارا من تاريخ العبل بالتأثون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ من ١٩٧٠

ويبين مسا تقدم أن القدتون رقم 11 اسسنة 1970 نشر في المحارف و المح

بن ١١/٥/٥/١١ وينتهي في ١١/٥/١١ لتقديم طلبات حساب عد والعمل السبابقة ضمن المدة الكلية اللازمة للترتيسة طبقسا الحسكانه ومذم النظر في حصاب تلك المد بعد هذا المعاد ، ولقد بد القانونان رقبًا ٢٦٦ السنة: ١٩٧٧ و ٢٣ السنة ١٩٧٨ العمل باحكام النصيلين سيالني التكر الدة طامين يبدأ أولهما من ١٩٧٦/١/١ وينتهى في ١٩٧٦/١٩٧١ ويبدأا الثاني من ١/١/٧٧/ وينتهي في ١٩٧٧/١٢/٣١ وذلك بغير أن يستبعد ايهما شروط حساب مدة العبسل السسابق في المدة الكلية المنصوص عليها باللدة ١٩ من القانون رقم ١١ السنة ١٩٥ ومن بينهما تقسمديم ظلب خلال ثلاثين يوما من اليوم التالي لتساريخ نشر القسانون ومن ثم عان متتضى أعمال الأثر البساشر لكل من القسانونين رقمى ٢٣ لسسنة ١٩٧٧ و ٢٣ اسنة ١٩٧٨ ان يتضبع ميعاد جديد لتقديم طلبات حسساب مدد العمل السابقة ضبون مدة الخدمة الكلية ببدأ من اليوم التألى لتساريخ نشر كل من القانونين وينتهى بعلا ثلاثين يوما ، وعليه غان المشرع يسكون قد حدد ثلاثة مواهيد متباعدة فان لكل عامل من المساطبين بأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أن يتقدم خلال أي منها بطلب لحساب مدة عمله السابق ضمن مدة خدمته الكليــة بمستوى في ذلك من كاتت مدته الكليسة تؤهله للترقية في ميمساد سابق أو من كانت مدته الكليسة تتمد به عن الترقية في ميماد ثم اكتبات له عند حلول المساد التألى و لأن الشرع لم يقيد حساب مدة العمل السابق في المدة الكلية بعد نشر كل من القانونين رقمي ٣٣ لسنة ١٩٧٧ و ٢٣ لسنة ١٩٧٨ بعدم اكبال الدة الكلية خلال ميماد سابق .

ولا يفسير من ذلك أن المادة ١٩ من التساتون رتم ١١ المسنة ١٩٥٥ تضمينت نمسا بعدم النظر في المطلبات التي تقسدم بعسد ثلاثين يوما من تأريخ نشير هذا القانون في ١٩/٥/٥/١٠ > لانه كسما يسرى هذا المنظر بهلي الميمساد المنصوص عليه في القانون رقم ١١ لمسفة ١٩٧٥ عانه يسرئ أونما بمتنفى احكام الدعلى المعادين اللذين ترتبا على العمل بكل من القانونين رتبى على العمل بكل من القانونين رتبى على المسلم بكل المنافر و ٢٣ لسنة ١٩٧٨ و ١٩٧٨ و ٢٤ لسنو الفظر و المنافر المنافرين المنافرين المنافرين المنافرين المنافرين لأن ذلك من القانونين المنكورين لأن ذلك مسيؤدى الى المراغ احسام المد التي تضمنها القسانونين رتبى ٣٣ فسفة ١٩٧٧ و ٣٣ لسند ١٩٧٨ من مضمونها غلاينتج الرا .

واذا كان المشرع تد نتبسح بنص صريح في التسسانون رتم ١٠١ المسنة ١٩٧٥ ميمادا لتقديم طلبات حساب مدد ممارسسة المهن المسسرة ولم يسلك ذات السبيل عنسد وضمع نصموص القسانونين رقمي ٢٣ فسنة ١٩٧٧ و ٢٣ لسنة ١٩٧٨ تان ذلك لا يدل على عدم متسبح ميعساد جديد بعد نشر هذين القانونين لأن النمن في القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ على ميعاد التقديم طلبات حساب المدة انسا يرجع الى نشره في السنة الأولى للعمل بأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بعد نوات الميمساد المحدد للتقدم بطلسات حبساب مدد العمل السابق المنصوص عليسه بالمادة ١٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ومن ثم فقد كان على المشرع حتى يقسم المجال لاعمال احكام التعديل الذي أتى به القانون رقم ١٠١ المسنة ١٩٧٥ أن يضبنه نصا ينتتح بمتنفساه ميعادا جديدا لتبكين العاملين من حسساب مدد ممارسة المهنة الجرة خسلال سسنة ١٩٧٥ وهو في ذلك يخطف عن كل من القـــانونين رقمي ٢٢ لمسنة ١٩٧٧ و ٢٣ السنة ١٩٧٨ اللذين نشرا بعد انتهاء السنة الأولى للعيل باحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ومد العمل بأحكام الفصل الثالث جبيعها لسنتين آخرین .

ب وبناء على ما تقدم غاته لما كان العائل العروضة حالف لم بنف دم بطلب لنصالب مدة معارسته للمهنة العرة خلال المعاد المحدد بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ باعتبار أن مدته الكلية تقصد به عن الترتياة خلال علم ١٩٧٥ الذي صدر فيه ، ولم يتقدم بهذا الطلب في المعاد الذي

بقى نشر القانون رقم ٢٣ لمسنة ١٩٧٧ والذى يبينا من ١/١٩٧٧/٩١ حتى ٥٠٠٠ الا/١٩٧٧ بصد غوات هدة المساد كوسيا أنه لم يتقسم بطلب فى الفترة من ١/١٩٧٧/١/١ متى المراح ألم معالم المراح المراح المراح المراح المراح ألم معالم المراح المراح

لذلك انتبت الجمعية المهومية لتسمى الفنوى و نشريع الى انفتساح حيمادين لتقديم طلبات حساب هدد العبسل السسابقة نمين مدة الخسمية الخلكية مدة كل منهما ثلاثون يوما تبدأ من اليوم التسائى لتساريخ نشر كل من التسانونين رتهى ٢٣ لسنة ١٩٧٧ و ٢٣ لسنة ١٩٧٨ ، وأنه لا يجوز حساب مدة مهارسة المهنة الحرة للمامل في الحسالة المعروضسة لأنه لم حلازم بالواعيد التي حددها التانونان لنتديم مثل هذا الطلب .

(لمف ۱۹۸۰/۱/۱ ـ جلسة ۱۹۸۰/۱/۱ ، ،

قاصدة رقسم (۲۶۲)

: 12-48

عليكون مدنيون بالدولة ... تصحيح ارضاع المايلين ... ضم مدد العمل السابقة ... التقدم بطلب الضم في اليماد النصوص عليه قانونا ... عدم مراعاة ذلك ... الثره ... سقوط الحق في حساب مدد الخدمة السابقة .

بنلخص الفتيوي :

ان المشرع اعتد ... عند حساب مدد الفدية الكلية بيعض مدد العملة. السابقة التي لم يسبق حسسابها في الاقدية ، ومن بينها مدد معارسسة الهن الحرة لاعضاء النقابات المهنية ، الا أن المشرع تطلب اجسراء شكلية ربع على عدم مراعاته تستوط الحق في حسف بدة المخدنة السسائية عجوجه على العسابل أن يتقدم بطلب الى لجلة شأون العابلين بالجهة التي يعمل بها خلال ثلاثين يوما بن تاريخ نشر القسانون رقم ١١ اسنة ١٩٧٥ في ١/٥/٥/١٠ المشار اليه يجب التقسدم بهذا الطلب خلال ثلاثين يوما بن تاريخ تشرة في ١٩٧٥/٩/١٨ ومن ثم نسان ميصداد الثلاثين يوما بين تاريخ مواعيد السقوط التي يعمن اتخاذ اجراء خلالها ويترتب على قواتها ستوط الحق ي عداد الحق في عداد المعند المعالم المناز المنا

(بك ٢٨/٤/٤٤٨ ــ جلسة ٢١/١١/١١/ ١٩٠١)

قامسدة رقسم (۲۲۷)

الهيا:

حساب ودد الخدمة السابقة طبقا لقانون الإصلاح الوظيفي ... القانون: رقم ٢٢ اسنة ١٩٧٧ فتح ميمادا جديدا قدة ٣٠ يوما لتقديم طلب احتسساب. عند الدد ،

طخص المسكم :

я. и "

ان القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ بتمديل احسكام القسانون رقم ١٦٠ أسنة ١٩٧٥ الخاص بتصحيح اوضاع المسابلين الدثين استبدل بنصر المقرة الاولى من المادة ٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار الله كانته عني بن يعمل باحكام المصلين الثالث والرابع من القانون (الترقيات حساب بدد المحدمة المسابقة ١ والجداول المحقة به حتى ٣١ من نيسمبر.

منئة د١٩٧٥ نصا آخر يتفى بأن يعل بهذين النصلين حتى ٣١ من ديسمير مسنة ١٩٧٦ ويقتضى ذلك مد العمل بأحكامها حتى التاريخ المذكور ومن بينها حكم المادة ١٨ بحساب مدد الخدمة في الجهات البينة بها ومدد التكليف والتطوع والتجنيد وبمارسة المهن الجرة ضبن المدد الكلية المنصوص عليها. في المادة ١٧ وفي الجداول المرفقة به وحكم المادة ١٩ بشروط حسباب جقه المدد ومنها أن يكون ذلك بناء على الطلب الذي يقدمه العامل خلال ثلاثهن يوما من تاريخ نشر هذا القانون وعبوم حكم القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ ويتناول هذا الشرط الأخير في جبلة ما يتناوله من أحسكام تضبئتها المواد الواردة في الفصلين المذكورين مما يستلزم بالضرورة الناجمة عن صدور القانون في ٣٠ من ابريل سنة ١٩٧٧ مع النص نبه على المبل به اعتبار! من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وعدم امكان العمل بحسكم ما اشترطته المادة ١٩ من تقديم طلب لحساب تلك المدد لامكان دخولها ضمن المدد الكليسة للترقيات التي اشتبلت عليها نمسوس الغصسل الثالث ﴿ الترتيات) من جديد تبعا لامتداد العمل بأحكام الفصلين المذكورين جملة الا من تاريخ نشر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ وهو تاريخ صدوره سالقه الذكر أن ينفتح لذوى الشأن ميماد جديد لطلب حساب تلك المدد تدره ثلاثون يوما من تاريخ ذلك النشر مذلك هو تاريخ امكان العمسل بحسكم التاتون اللكور في هذه الخصوصية أذ أنه نيما عداها من ترتيات وحساب مدد مهي من بعد العبل ترتد بأثر رجمي الى التواريخ المتومرة ميه شروطها طبقة السائر مواد الفصلين وباعتبار رجعية العبل بها المتررة بصريح نص المادة . ٤ من القانون الأخير ،

ومن حيث أنه أذا كان الأمر على ما تقدم وكان للمدعى طلب لحسطه مدد العمـــل السسابقة موضــوع دعواء سسابق عملى رغضها تقهه تَى ١٩٧٥/١١/٢٤ بمد انتضاء الميماد الوارد في المادة ١٦ تبل تقرير امتعاد العمل بحكيها بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ ولم تجبه الادارة له لهذا السبيع عان هذا الطلب يفتى عن التقدم بطلب جديد بعد العمل بالقانون المذكور أقد - 775 -

"ه بازال تالها و سنبرت الدارة على بوننيا منه م مما التنفساه رفعيا الدعوى .

وبن ثم يعتبر شرك نقديم الطلب في الميعاد المحدد في المادة ١٩ بنحتها في واقع لهره بعد انتفاح الميعاد بذلك القانون ولا معنى لما ذهب البه الحكميُّ . من أسطرام تقديم طلب ثان .

(طعن رهم ٢٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢١/١٢/١٢٨١)

. ، اللهــرع الحادي عشر اضافة بدة الى الدة الشرطة الترقية

قامسدة رقسم (۲۶۸)

المنسطا :

مغاد نص المادة (٢١) بن قانون تصحيح اوضاع المسلطين المنفين بالنولة والقطاع المام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أنه مند تطبيق المحنولين الثالث والخابس المحقين بهذا القانون على الماملين الثنين كاثوا المعنوبين في مجموعة الطدات المعاونة أو الكتبية ثم نقلوا أو مينوا في مجموعة الوظائف المهنية أو القنية أواللك الذين كاثوا معينيين في مجموعة الوظائف المعنوبين في مجموعة الوظائف المعنوبين المنسل المناسبين المحدولين المنسل المهنوبين المنسل المهنوبين المنسل المهنوبين المنسل المناسبين المحدولين المنسل المناسبين المحدولين المنسل المناسبين المحدولين المنسل المناسب المناسبين المنسل المناسبين المناسبين

ملخص الفتسوي :

ان المادة (٢١) من القسانون رقم ١١ أسنة ١٩٧٥ تنص على الله

 « تحسب الدد الكلية المتعلقة بالعالمين المعيين في الوظائف المهنية أو الفنية أو الكتابية غير الحاصلين على مؤهلات دراسية والمحددة بالجدولين الثالث.
 والخامس المرفقين مجهورهاة القوارفد الإقبة :

(1) (ب) اضافة بدة سبع سنوات أو بدة الخدمة التي تضيت في مجموعة المُدمات المعاونة أو الكُتسابية فيهما أقل بالنسبة المعامل الذي عين ابتداء في وظائف الضمات المعاونة او الوظائف المكتبية ويتل تبل نشر هذا القانون إلى وظائف المجبوعة المهنية أو المسامل الذي عين ابتداء في وظائف الخدمات المساونة ونتسل قبل هذا التساريخ الي الوظائف المكتبة » ومفاد هذا النص أنه عند تطبيق المسدولين النسالث والمابس اللحتين بالتسانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على المابلين الذين كانوا معينين في مجموعة الخدمات المعاونة أو المكتبية ثم نقلوا أو عينها في مجبوعة الوظائف المهنية أو العنية ، بالنظر الى أن شعف الوظائف المُنْية لا يكون الا عن طريق التعيين ... أو أولئك الذين كانوا معينين في مجموعة الوظائف المعاوتة ثم نظوا الى مجمعوعة الوظائف المكتبية وذلك عبل ١٠٠ مايو لسنة ١٩٧٥ يتمين أن تضاف الى المدد الواردة في الجدولين المشار اليهما شهم ستواتأ الوالله التي تغنت في مجمسوعة المكنيات المسعاونة أو المكتبية أقل:) وأستساس ذلك أنه من نقل العسامل مسن الكادر -المنيئي الى كادر أعلى قالانصبال الا يتعدجيدة خيبته في الكادر الادني عند -تدرجه بالقرقية الى الكادرة الاعلى من غير أنه بالنظر إلى أن لهة خسالات ١٠٠ مكون ليها مدر الخدمة التن تضمه تبالكتماهن الادنى طويلة ، وتظرّا الأن ا شانون الاصدلاح الوظيفن إنما حسسور لعلاج اوضماع العللين الذين رسبوا مددا طويلة في درجاتهم بدون أن تصيبهم أي ترتية ، نهن ثم رأى المشرع الاعتداد بمدة الخدمة التي تضت في الكادر الادني كابلة عند ترقية هؤلاء المالمين في الكادر الأعلى على أن تضساف الى المدد الكليسية المشترطة الترتية - طبقا للجنولين الثالث والخابس اللحقين بالقسانون

سرهم الأسنطة الالالات السنيع سنوات أو المدة التي تضيت في الكالنز الانكن الأسكنان الانكن الانكن الانكن الانكن الانكن الانكن الانكن المسلم المس

روحيته الله بعطبيق ما تقدم في خصوص الحالتين المروشفين ، علما كان الثابث ان السيد / عين في وظيفة عامل عسادي بتاريخ ٢٢ / ٨ / ١٩٥٤ ثم في مهنة سبك ٢٠٠ / ٥٠٠ م اعتبارا من ٢٦ / ١٩٦١/٩ المرن ثم تكون مدة خدمته الثي تضيت بمجموعة الخدمات الماونة اكثر من -سبع سنوات ويتمين بالنسالي أن تزاد المدة اللازمة لترتيته ونقا للجدول الثالث الملحق بالقانون ١١ أسمّة ١٩٧٥ بمتكار سبع سنوات . وانسه أأذ يشغل الفئة السمايمة ويشترط للترقية الى الفئة السادسة طبقها اللجدول الثالث أن تبلغ مدة الخدمة ٢٢ سنة من ثم تكون المسدة اللازمة الترقيتة الى هذه الفئة هي فلاثون سنة ؛ وطالما أنه لم يستكبل هسذه المدة بمراعاة أنه التحق بالخدمة في ٢٢ / ٨ / ١٩٥٤ من ثم لا يجــوز ترتيته الى الفتَّة السمادسة للجدول الثالث الملحق بالقانون رقم ١١ لسمنة ١٩٧٥ ، .ودينًا يتعلق بالسيد / نقد التحق بالبغدية في مجبوعة المُّنْتُاتُ المَاوْتَةُ لِتَارِيحُ ١٩٤٧/٢/٤ ثم نَقلُ الى المِمسُوعَةُ الكتبيةُ في " ١/١٩/١/ أي بعد بدة تجاوزت سبع سنوات وبن ثم يُتعين اضائة سبع سنوات الى المدة اللازمة الترقيقة اللجدول المامس اللحق بالتانون ... ·رقم . 11 أسنة ١٩٧٥ ، وأذ كان الثابت أنه يشغل حاليسا الفئة الثابنة. ويشترط للترقية الى الفئة السابعة ونقا للجدول المشسار اليه أن تبلغ مدة الخدمة ١٩ سفة من ثم يكون المدة اللازمة لترقيته هي سبت وعشرون سنة ، وطالما أن مدة خدمته الكلية تجاوز ذلك بمسراعاة انه النصق في ١٩٤٧/٢/٤ أنبن ثم تاته يستحق الترقية ألى السابعة أعتبارًا من تأريخ السلكماله أبدة ٢٦ أَسُنة (أي في ١٩٧٢/٢/١) وذلك طبط للمن المادة (١٥) مِن القانون رقم 11 لمسئة «١٩ التي تقشَّى بَانَ * بِلْعَيْرُ ابْنِ البَشِّي الشَّنِيِّ : المالمين الموجودين بالخدمة احدى المدد الكلية المحددة بالجداول المرغقة مرقم : في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتبارا من أول الشهر التالمي لاسبتكهالي: جذه المدة " .

من أجل ذلك أنتهى رأى الجمعية العبومية ألى أنه عند تطبيق الفقرة: (ب) من المادة (٢١) من التانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يتمين أضافة مدة سبيع سنوات أو المدة التي تضيت في الخدمات المعاونة أو المكتبية أيهسا المل المرم المبد المسترطة للترقية طبقا للجدولين الثالث والخامس الملحقين بالمقانون .

(ملف ۲۰۱/۱/۸۱ ـ جلسة ۲/۵/۱۷۷) .

قاعسدة رقسم (۲۶۹)

المِسطا:

مغاد نص المقترة الأشرة من المندين من المادة ٢١ من قانون تصحيح - الوضاع المالمين المدنين بالدولة حساب مدة خدمة العابل ابتداء مسن تاريخ تعيينه في وظائفه الخدمات الماونة أو الوظائف الكتبية _ يترقب على نلك اضافة مدة سبع سنوات أو مدة المفدمة في وظائف المعدمات المعاونة أو الوظائف المتبية أيها القل الى المدة المستوطة للترقية في المحدول _ عدم جواز اضافة تلك المدة الى مدة المخدمة أذ ليس من المحسور اضافتها مع حسابها في ذات الوقت من بدايتها _ تطبيق _ المسابل الذي ينقل قبل ١٩٧٥/٥/١ من مجموعة وظائف المعدمات المعاونة الى الوظائف المكتبية تحسب مدة خدمته الكلية أبتداء من تاريخ تعيينه بالمخدمات المعاونة وتضاف مدة سبع سنوات الى الدة المشتوطة للترقية في الجدول الخامس المدى بالشخول المخدمات المعاونة المدى بالشخوات المارة تزيد على سبع سنوات .

ملخص الفترى :

(وتحسب مدة خــدمة المهلل في هذه الحالة من تاريخ التعيين في وظائف الخدمات المصاونة أو الوظائف الكتبية) .

وبن حيث لما كان بن المتعين وفقا لمريح نص الفقرة الأغيرة بسن البند (بد) بن المادة 11 بن القساتون 11 لمسنة 1970 حسساب بسدة خدية العسامل ابتداء بن تاريخ تعيينه في وظالف الخسديات الماونة أو الوظائف المكتبية غائه لا بناص بن اضافة بدة السبع سنوات أو بسدة الخدية في وظائف المكتبية أيهبا الأل المن المدة المستولة للترتية في الجدول أذ ليس بن المتعسور أن تفساف تلك المده الى بدذ الخدية عي الجدول أذ ليس بن المتعسور أن تفساف تلك غان العسامل الذي ينقل قبل ١/١٥/٥/١٠ بن مجبوعة وظائف الخسديات غان العسامل الذي ينقل قبل ١/١/٥/١٠ بن مجبوعة وظائف الخسديات الماونة وتضاف بدة سبع سنوات الى المدد المستوطة تهيئة بالخديات الماونة وتضاف بدة سبع سنوات الى المدد المستوطة المترتية في الجدول الخابس المحق بالقانون رقم 11 لسنة ١١٧٥ الخساص

بالوظائف المكتبية اذا كانت بدة عبله بالخديات المعاونة تزييد علَيْ نُسبَعْ. ----نوات .

وحيث أنه بتطبيق با تقدم في خصوص الحسالة المعروضة عاته لما كال السند المتكور قد عين ابتسداء في ١٩٥٢/٩/٢٢ في مجسوعة وظائف الخدمات المعاونة ثم نتل الي مجموعة الوظائف الكتبية اعتبارا من ١٩٥٨/٥/٢ تبل نشر القسائون رتم ١١ لسنة ١٩٧٥ عان بسدة خديته الكلية تصبب بن تاريخ تعيينه في مجموعة وظائف الصدمات المعاونة ويرقي الى الفئة الأعلى إذا المضى المدة المصددة بالجدول الضامس منسالا النها المنا أذا المضى المدة أحسبته المصددة بالجدول الما المعاونة عسن هذا القدر وبن ثم يستحق الترقية الى الفئة الثابنة اعتبارا من ١٩٠١/٢٠/١/٢ المحدول الخساس للترقية للي الفئة الثابنة ١٩ سنة مضافا اليها مدة صبع الجدول الخساس للترقية للفئة الثابنة ١٣ سنة مضافا اليها مدة صبع منات المدوضة المناسونة التي الموازاة في شأن المسالة المحروضة عان التسوية التي الوزارة للسيد المذكور تكون صحيحة ومتفةة مع احكام القسائون ولا يجسوز محبها .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى تطبيق نتواها السابقة الصادرة بجلسة ١٢ من مايو ١٩٧٦ على الحالة المصروضة .

(لملك ١٩٧٦/١/١٦ - جلسة ١٢٤/٢/٨٦) .

قاعدة رقسم (۲۵۰)

: 12-41

الفقرة (ب) من المادة ٢١ من قانون تصحيح ارضاع العالمان التنيين المؤرنة الصادر بالقانون رقم ١١ السنة ١٩٧٥ تقضي باضافة بدة ٧ سنوات

لو منة الخدمة التي تفسيت في مجموعة الخدمات العاونة والكتلية ايها القر بالتسبة للعامل الذي عين ابتداء في وظائف هاتين الجموعتين ونقل قبل نشر القادن الى وظائف المجموعة الهنية ، وكلك العامل الذي عين ابتداء في مجموعة الفطائف المكتبية مع حسباب مدة خدمة العامل في هذه الحالة اعتبارا من تاريخ التعيين في وظائف الخدمات المعارنة أو الوظائف المكتبية — استقلال هذا الحكم عن حكم الفقرة (د) . من ذات المادة والتي تقتصر تطبيقها على العمال الهنين الذين عينوا الأول مرة في مجدوعة الوظائف الهنية بالقلت التاسعة أو النابئة أو السابعة .

ولفص الفتوى :

المادة (٢١) من التأتون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٥ بتمسحيح اومساع. المهلين تنص على أن « تحسب المدد الكلية المعلقة بالمسابي المهنية. في ألوظاتك المهنية أو الفنية أو الكتابية غسير الحاصلين على مؤهلات دراسية والمصددة بالجدولين النسائك والخامس المرافقين مع مراعات التواصد الآتية : ...

ا ... اعتبار المدد التي تضاها العابل في الدرجتين الحسادية عشرت والعساشرة في الجدول الملحق بالقادون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ باصندوار نظام العابلين المدنيين بالدولة أو ما يعادلها .. مدة واحددة تضيت في. الفئة (١٤٤ - ٣٠٠) » .

ب ـــ اضافة مدة سبع مسئوات أو مدة الخدمة التي قضيت في مجسوعة الخدمات المساونة أو الكتابية أيهسا أثل بالنسبة للعامل الذي عين أبنداء في وظائف الخسمات أو الوظائف الكتبية ونقسل تبسل نشر هذا النسانون التي وظائف المجسوعة المهنية أو المسامل الذي عين ابتداء في وظائف الخدمات المعاونة ونقل تبل هذا النساريخ التي الوظائف الكتبية .

; (表)

د ، خصم الدة المسترطة في الجداول الرفقة للترتية مسن أول فئة معررة لتصين العابل فيها الى النفات التسالية لها بالنسبة لمن مسن المسالمين لاول مرة في مجموعة الوظائف المهنيسة أو الفئيسة في الفئيسة المرامرات القرائد (٧٨٠/٢٤٠) أو الفئيسة (٧٨٠/٢٤٠) أو المالميا لا ،

ومفاد ما تقدم أن المشرع اعتبر المدة التي تضاها العسامل الذي كان يشغل وظيفة مهنية في ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العبل بالتسانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بالنئتين العادية عشرة أو المساشرة مدة واحسدة تفييت بالغلة الماشرة ورعاية منه لطائفة العمسال المهنيين الذين تنضوا مدة سابقة بمجموعة الخدمات المعاونة قرر في الفقرة (ب) من المادة ٢١ من التسانون رقم ١١ السنة ١٩٧٥ حبساب مدة خدمتهم الكلية من تاريخ تعينهم بهذه المجموعة مع المساغة مدة سبع سنوات أو مدة خدمتهم بمجمسوعة الخدمسات ألماونة ليهبا اتل الى ألمدة المشترطة للترقية وفقا للجدول الشالث الخاص بالممال المهنيين الملحق بالقاتون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، كبا أن المثير ع خص طائفة العمال المهنيين الذين عينسوا لاول مرة في مجموعة الوظائف المُهنية بالنئات التاسعة أو الثابنة أو السابعة بحكم تضبئته النقسره (د) من علك المادة من متنضياة خصم المدة المشترطة للترتية من ادنى فلسات النميين اللَّى الفلَّة الذي عينوا عُليها 4 وَبَن ثم هان الحكم الذي تضيبنته الفترة الب) ، من المادة ٢١ من القسانون رقم ١١ لسفة ١٩٧٥ الخساص بالعمال المهنيين الذين عيناوا ابتداء ببجبوعة الغديات المعاونة لا يختلط بالحكم الذي جاء بالنقرة (د) من تلك المادة الخساص بالعمال المهنيين الذين عينوا بُنداء بمجموعة الوظائف المهنية في درجة لعلى من درجة بدايسة التعيين وأنما يكون لكل منهما مجال أغماله ونظائ تطبيقة المسامي به تبعسا الخُتُلاف الطائنة التي يوجه اليها خطابه .

وبناء على ذلك لما كان العسامل في الحالة المائلة لم يعين المسداء مجموعة الوظائف المهنية نمائه يغرج من عداد المخاطبين بالمحكم المنصوص عليه بالفقرة (د) من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ :

ولما كان هذا العابل قد عين ابتداء بوظيفة عابل عادى بلجر يومى المدار وكان قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة رقم ٢ لسنة المركزى للتنظيم والادارة رقم ٢ لسنة المهان اعداد تاتون ، ترتيب الوظائف قد ادخل المبال العالمين في مجبوعة الوظائف الخدمات المعاونة غاته يعابل بالحكم الوارد بالفقارة المجبوعة الوظائف الخدمات المعاونة غاته يعابل المجبوعة ويطبق المحلول القالت المراتق الخاص بالعمال المهنيين عليه لشغله وظيفة مهنيسة المحدول القالت المراتق الخاص بالعمال المهنيين عليه لشغله وظيفة مهنيسة المحاونة المراتق المحدول لكوفها الآل من مدة خدمته بمجموعة المحدولة المدارة المحدولة المح

لذلك انتهت الجمعية المحمية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد رأى أوادرة الفتوى لرئاسة الجمهورية والمحافظات بتطبيق الفقسرة (ب) بن طلاقة (٢١) من القسالون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على العلمل في الحسالة المحروضة .

(ملف ۲۸/۲/۲۱ _ جلسة ۲۲/۲/۱/ ۱۹۸۰) .

قاصحة رقسم (۲۵۱)

المسطا :

التمييز بين الحكم الذي تضمئته الفقرة (ب) من اللدة ٢١ من القلقون رقم ١١ لسنة ١١٧٥ والحكم الذي جاء بالفقرة (د) من تلك المادة .

ولخص الفتوي:

طبقا للهادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ اعتبر المشرع المدة. التي تنساها العامل الذي كان يتسغل وظيفة مهنية في ١٩٧٤/١٢/٣١ تأريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بالفئتين الحادية عشرة أو العساشرة مدة واحدة تنضيت بالفئة العساشرة ورعاية منه لطائفة العمال المهنيين الذيوب قضوا مدة عمل سابقة بمجموعة الخدمات المعاونة قرر المشرع في الفقسرة (د) من المادة ٢١ من التانين رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ حساب مدة خدمتهم الكلية. بن تاريخ تعيينهم بهذه المجموعة مع اغسافة سبع سسنوات أو مسدة خدمتهم بمجبوعة الخدمات المعاونة ايهما أتل الى المدة المشترطة للترقية ونقا للجدول الثالث الخنس بالمهال المهنيين الذين عينوا لاول مسرق فيه مجموعة الوظائف المهنية بالنئات التساسعة والشسامنة او السسابعة بحكم ضبنه الفقرة (د) من تلك المادة من مقتضاه خصم المدة المسترطة للترقية من أدنى منات التعيين الى المئة التي عينسوا عليها ، ومن ثم مان المكمي الذي تضمئته الفقرة (ب) من المادة ٢١ من القانون الشيار اليه الضاميه بالممال المهنيين (١) الذين عينوا ابتداء بمجموعة الخدمات المعاونة لا يختلط الحكم الذي جاء بالفترة (د) من تلك المادة الخساس بالمبال المهنيين الذين عينوا ، ابتداء بمجموعة الوظائف المهنية في درجة أعلى من درجة بدايهة التعيين وانما يكون لكل حكم منهما مجال اعمال ونطاق تطبيقه الخاص لهها تبعا لاختلاف الطائفة التي توجل اليها خطابه .

وبناء على ذلك غاته لما كن العالم فى الحالة المائلة لم يعين ابتـداء بمجموعة الوظائف المهنية غاته يخرج من اعداد المخاطبين بالحكم المنصوصر. عليه بالفترة (د) من المادة ٢١ من القانون ٢١ رقم، ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ولما كان هذا المسلمل قد عين ابتداء بوظيفة عامل عادى باجسر يومى.

۱۲۰ طيم وكان رئيس الجهاز المركسزى للننظيم والادارة رقم ۲ لسنة وإلى بشبان اعداد ترتيب الوظاف قد ادخل العمال العاديين في مجموعة. وطافف الخديات المعاونة غاته يعلمل بالحسكم الوارد بالمقسسرة (ب با

من المادة ٢١ سالفة الذكر وتحسب مسدة خديته الكلية اعتبسارا مسن المادة ٢١ الريخ تعيينه بطك المجموعة ويطبق عليه البحول القالت المراقق الخاص بالمعال المهنيين لشخلة وظيفة مهنية في ١٩٤/١٢/١٢ تاريخ العمل بالمقانون رقم ١١ السنة ١٩٧٥ عم اضافة بدة مسبع سنوات المبدة المشترطة للترقية بهذا البحول لكونها الل من مدة خديته بمجموعة الضحيات المعلونة التي استبرت ١٤ سنة وانتهت في ٢١/١٢/١/١ تاريخ تعيينه بوظيفة مبكنيكي بالدرجة ١٠/٥٠ مليم ، وتبعا لذلك يتعين تطبيقا لحكم المسادة ١ من هذا القانون وضمه على الفئة السابقة ١ ١٠/١/١٠ اول الشمر التسالي لاكماله مدة خدية كلية تعرها ٢٥ سنة بعد المنافقة وتعرها ١٨ سنوات للبدة الكابة المشترطة بالمجدول الاسالات للترقية الهطالية والمنافقة وتعرها ١٨ سنة و

لظك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفنوى والتشريع الى تابيد رأى ادارة الفنوى لرئاسة الجمهورية والمحلطات بتطبيق الفقرة (ب) من المادة ٢١ من المقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ على العامل المعروضة حالته .

(ملك ٢٨/٣/٢٤ ــ جلسة ٢٢/١/١٨١) .

انتهت ادارة نتسوى رئاسة الجمهورية والمنافظات بكتابهسا ردم ٢٦٧ المؤرخ ١٩٥٨/١/١٤ (ملك رقم ١٩٥٨/١/١٥) الى تسموية حالة العابل المعروضة حالة طبقا للجدول الثالث المرافق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ مع اضافة مدة سميع سبوات الى المدد الواردة به وحساب مدة خديته من ١٩٤٦/٦/٦ تاريخ تعبينه بوظيفة عالى عادى يمج ما يترتب على ذلك من آلار وذلك تطبيقا لحكم الفقرة (ب) من الحادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

الفسرع الثقى عشر تففيض المسند الكليسة

قاعسدة رقسم (۲۵۲)

المستعاد

نص الفقرة (ز) من المادة ٢٠ من القانون رقم 11 اسنة ١٩٧٥ المضافة بالقانون رقم 111 اسنة ١٩٨١ يقضى بتخفيض الحد التطبة اللازمة للترقية للترقية الفاردة بالمحدول القاتي المحملة المؤاملات المحسار البها به سلم مادى عمومية النص واطلاقة أن يغيد من حكمه المساملون اللنين تبت تسوية حالتها طبقا للفقرة (د) من المحلوب المحالين النين تبت تسوية حالتها طبقا للفقرة (د) من المحلوب المحالين المحالية معابلته بالمؤهل المتوسط ومن اختار معابلته بالمؤهل المسالي بشرط عدم المساس براكزهم في ظل اختيار احكام المؤهل الإعلى .

ملخص الفتيوي :

ثار التساؤلات حول كينية تسوية حالات بعض العالمين الذين عصلوا على مؤهلات انتساء الخدية وتبت تسوية حالاتهــم طبقا المفقرة (د) من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لمسنة ١٩٧٥ وبدى استفادتهــم من تخفيض مدة الست السنوات من الجدول النساني وفقا لحكم القانون رقم 111 لسنة ١٩٨١ .

وقد عرض الموضسوع على الجهمية المعوبية لتسسمى النتسوى والتشريع ماستعرضت احكام التوانين الآتية :

(١) القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بتسوية حالات بعض المسابلين

..ن حياة المؤهلات الدراسية وتنص المادة الأولى بنه على ان تسرى احكثم حذا القانون على الماليان المدنيين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات المسابة والماملين على المؤهلات المحددة في الجدول المرفق ولم تسو حلاتهم طبقاً لاحكامه ويصدر قرار بن الوزير المختص بالتنبية الادارية بيبيسان الشهادات المادلة للمؤهلات المشار اليها ...

(٢) تانون تصحيح اوضاع العالمين الدنين بالدولة والتطاع المال المال

(۱) (ب) احتساب مدة الفعية السسابية على الصول على المؤهل المسلمي لمن نقات الته أو اعيسد تعييته الى مجبوعة الوظائف المسالية تبل خضر حذا القاتون على أساس تطبيق المد المبينة وقي تاريخ حصسوله على المؤهل المسالى ثم على أساس تطبيق المد المبينة قي الجدول الأول الرفق اعتبارا من التساريخ المنكور على حالته بالفئة والاقدية التي بلغها طبقا للجدول السائي .

(٣) القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الاثار المزتبة على تطبيق. القسانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسسوية حالات بعض العالمين من حيلة المؤهلات الدراسية المسدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ وتتصر المائدة الفسانية بنه على أن تسوى حالات العالمين بالجهاز الادارى والمهالمة. وتنص آبادة السادسة بنه على أنه يجوز العابلين الحساملين على.
وهلات جابعة أو عالية أثناء الخدمة بن العسابلين الدنيين بالجهسار
الادارى للدولة والهيئات العابة الخيسار بين تطبيق احكام المادة النسانية
من هذا القانون أو معاملتهسم بمؤهلاتهم الجديدة فينطبق عليهسم احكام
المخدين الثالثة والخابسة بن هسذا القسانون ،

(٤) القانون رقم 111 لسنة 1941 بتعديسل بعض احكام القسانون. رقم 11 لسنة 110 بأصدار تانون تصحيح اوضساع العابلين المدنيين. بالدولة والقطاع العسام وتنص المسادة الاولى منه على أن تضاف علاق حديدة تحت حرف از الى المادة (٢٠) من القانون رقم 11 لسنة 19٧٥ . بأصدار تانون تصحيح أوضساع العسلماين المدنيين بالدولة والقطساج العام نصيسا كالآني : ___

از) تخفض المدد الكلية اللازمة للترتية للفئسات المختلفة الواردة ماجدول الثانى من الجداول المحتة بهذا القانون بهتدار ست سنوانته. وذلك بالمنسبة لحيلة المؤهلات الواردة بالجسدول المحق بالقانسون رقيم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة بعض العساملين من حيلة المؤهسات لدراسية والمؤهلات التى لضيفت اليسه من تقسوافر في شانهسم شروطة تطبيق ذلك اعتلون وتنص المادة الرابعة منه على أن ينشر هذا التسانون في الجسريدة الرسمية ومعهل به اعتبارا من ٣٤ ديسمبر سنة ١٩٧٤.

ربن حيث أن مفساد ذلك أن المشرع قد نص صراحة في الفقسرة (ز)

من المادة (٢٠) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المسافة بالقانون رقم ١٩١١ المسنة ا١٩٨١ على تخفيض المدة الكلية اللازمة للفئات الواردة بالجبول الفاتي المحملة المؤسلة المالات الواردة بالجبول الفاتي للحيلة المؤهلات الواردة بالجبول المحملة بالمحملة المؤهلات الواردة بالجبول المحملة بالمحملة على مؤهلات عاليسة ١٩٧١ موقة خلميتم وقد جاء نص الفترة المثابر اليما عاما مطلقا ومن أم بسستنيد مسنوات المحكم الوارد به يتخفيض مدة السبت سنوات العاملون الذين تبت مسوية المحكم الوارد به يتخفيض مدة السبت سنوات العاملون الذين تبت مسوية المحكم الوارد به يتخفيض مدة السبت سنوات العاملون الذين تبت مسوية والسباف ذكرها يستوى في ذلك من أختار منهم معاملته بالمؤهل المنساف ذكرها يستوى في ذلك من أختار منهم معاملته بالمؤهل المساس والسباف ذكرها يستوى في ذلك من اختار منهم معاملته بالمؤهل المساس والمساس براكسرهم في ظل اختيسار احكام يعرط الا يرتب على ذلك المساس براكسرهم في ظل اختيسار احكام المؤهل الاعلى .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية المعودية لقسمى الفتسوى والتشريع الم تطبيق القانون رقم 111 لسنة 1941 على المسلطين المسلطين ملكانه بتفقيض مدة السست سنوات من المدة الكلية بالجدول الشسائي الملحق بالقانون رقم 11 لسنة 1940 بشرط الا يترتب على ذلك المسلمين بيراكزهم في ظل المتيار احكام المؤهل الاعلى .

(بك ٢٨/١/٨٦ جلسة ١٩٨٢/١١/١٨) .

قاصدة رقيم (۲۵۳)

البسيا:

المامل الذي حصل على مؤهل عال الناء الخدمة أوسيق تسسوية حالته طبقا الفقرة (د) من الملدة ٢٠ من القانون رقم ١١ أسنة ١٩٧٥ تسوى حالته طبقا الفقرة (ز) من الملدة الملكورة بالقانون رقم ١١١ أسنة ١٩٨٨ يشرط أن يكون مؤهله من المؤهلات الواردة في القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣. أو خسافة اليه بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٨٠٠ وتوافرت في شانه تطبيق ذلك. المقانون — عدم معديل الركز القانوني للمابل استنادا الى هذه التسوية بعد المدارات الله عدم المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المدارات المابل سنة والاقدينة القانونية التي يستحقها وفقا للقوانين المدارات المدارات المابل عند المدارات المابل عند الترقية مسبقة الى الدرجة التالية .

ملخص الفت ...وي :

ثار التساؤل في شأن تحديد مغبوم المناء الجمعية العبومية لقسسمو. الفتوى والتشريع بجاسبنا المتعدة بتاريخ ۱۷ / من نونمبر سنة ۱۹۸۲ والتي انتهت الى تطبيق التساتون رتم ۱۱۱ لسنة ۱۹۸۱ على المخاطبين يلحكله بتخيض مدة الست سنوات من المدد الكلبة الواردة بالجدول الثاني بالمحقون رتم ۱۱ لسنة د۱۹۷ و رجسا اذا كان هذا الاقتساء يعنى تخفيض مدة المحت سنوات المسار اليها لجميع العالمين الذين تمت تسوية حالاتهم طابقا لحكم الفترة د من المادة ۲۰ من القانون ۱۱ لسنة ۱۹۷۰ وان تخفيض هذه المدة يكون فتط بالسبة أن نتواغر فيه شروط تطبيسق التقون رتم ۸۲ اسنة ۱۹۷۹ .

وقد عرض الموضوع على الجمعية المهومية بتسمى الفتوى والتشريع على الجمعية المهومية بتسمى الفتوى والتشريع على المسادرة بجلسة ١٩٨٧/١/١/١ التي انتهت مسن يحث حالة أحد العابلين الحاصلين على مؤهل من المؤهسات المواردة في المحدول الملحق بالقسانون رقم ٩٨ المناه المخدمة على مؤهل حال ما المناه ١٩٨١ علمي المعابلين المخاطبين باحكامه بتخفيض مدة مست سنوات من المدد الكلية المواردة بالجدول النساني الملحق بالقسانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ كمسا.

إ - المادة (1) من القانون رقم ٨٣ اسنة ١٩٧٣ بشأن تسسوية حدالة بعض العسابلين من حباة المؤهلات المدراسية التى تنص على أن تسرى احكام هسذا القانون على العسابلين المدنيين بالجهاز الادارى الدولة والهيئات العسابة والعساصلين على المؤهلات المحددة في الجدول المرفق ولم تسو حالاتهام طبقا لاحكام القانون رقم ١٩٧١ لسنة ١٩٥٣ المسامن بالمدلات الدراسية بسسبب عدم توافر كل أو بعض الشروط المنصوص عليها في المادة الثانية منه .

(٢) المادة . ٢ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بأصدار قانون تصحيح لوضاع العالمين المدنين بالدولة والقطاع العام المعدل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ التي تنص على ان تصبب المدد الكلية المحددة بالجداول المرفقة المسلسة بحيلة المؤهلات سدواء ما كان بنها متيا عند العبال بلحكام هذا القانون أو ما يتم تقييه بناء على احكابه اعتبارا من تاريخ التمين أو المصول على المؤهل أبها أقرب .

ونحسب المدد الكلبة المتعلقة بحيلة المؤهلات العليا والمحددة في المحدول المرفق مع مراعاة القواعد الآلية :

(د) احتساب بدة الخدية السيابة على الحصول على الؤهسلة المالى ان نقلت علته أو أميد تميينه ببجيوعة الوظائف العليا قبل نشر هذا التأتون على اسياس الجدول الثاني المرفق على حالته حتى تاريخ حصوله على المؤهل المسالى ثم عن أسياس تطبيق المدد المبينة في الجدولة الاول المرفق اعتبارا من التاريخ المذكور على حالته بالمئة والاقدية التي ينفها طبقا للجدول الشيائي .

(٣) المادة الاولى من القانون رقم 111 لسنة 1941 بتعديسل بعض احكام القانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ بأصدار قسانون تصحيح أوضاع العالمين المدنين بقدولة والقطاع العسام التي تتص على أن تضساف فترة جديدة تحت حسوف إلى الى المئة ٢٠ من القسانون رقم 11 لسنة 1940 بأصددار قانون تصحيح أوضاع العالمين المدنين بالدولة والقطاع العالم أصداء الآتي : ...

(ن) تخفيض المدد الكلية اللازمة لفرقية النات المحتلفة الواردة بالجدول المتحققة بهذا القانون بمقدار سنت سسنوات وذلك بالنسبة للحملة المؤهلات الواردة بالجدول الملحق بالقسانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بمثان تسوية هالات بعض العساماين من حبلة المؤهلات الدراسية والمؤهلات المتراسية المتراسية

ومقاد ما تقدم أن المشرع مراعاة للعامل الذي حصل على مؤهسا على النساء الحنمة ونقلت نفته أو اعيد تصيبه بمحموعة الوظائف المسالية عبل نشر القانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ في ١٩٧٥/٥/١ خوله الحسق في مطبيق الجدول النساني اللحق بالقانون الذكور والخاص بحيلة المؤهسلات المتبلة على حالته نيرق حسب المدد انكبة الواردة في هسذا الجدول المنافة وذلك حتى تاريخ حصسوله على المؤهل العسالي ثم يطبق عليه المدد المبينة بالجدول الاول بحيلة المؤهلات المقاية اعتبارا من تاريخ حصوله على المؤهل العسالي ثم يطبق العلى بعد انتضاء المدة المبينة بالمجدول الاول ثم زاد المشرع من رعايتة العلى بعد انتضاء المدة المبينة بالمجدول الاول ثم زاد المشرع من رعايتة غير انتاص مدة ست سنوات من المدد الكلية اللازمة للترقية الى الفئات المتلغة الواردة بالجدول اللماني مسائف البيسان وذلك بالنسبة لحيلة المؤهلات الواردة بالجدول الماني مسائف البيسان وذلك بالنسبة لحيلة المؤينة اللي الفئات المينة الواردة بالجدول المانية بالمناف البيسان وذلك بالنسبة لحيلة المنافية اللي الفينة الإيمانة المينة الميلة المناف المهينة ا

ولما كان الاصل وجوب الجمع بين نصوص القانون الواحد واعبالهما كل يتجرآ غان الجمع بين المقرتين (د) ه (ز) من المادة ٢٠ من القانون رقم ١ السنة ١٩٧٥ يؤدى الى القول بأن العالم الحامسل على احدى المؤهلات الدراسية الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ او احسد المؤهلات التى اضيفت اليه بالقسانون رقم ١٩٠٥ لسنة ١٩٨٠ والمتسرة على الحدايما الدرجة الساسة المختضة ٥٠٥٠ ، ثره الام جمل النساء المضمة على رقوهل دراسى مال ناعيسد تعيينه او نقلت خاته على نشر القاندون ١١

السنة ١٩٧٥ بمجموعة الوظائف العالية ، هذا العامل يحق له الجمع بين المقرتين (د) ١٤(ز) وذلك بانقاض مدة ست سنوات بمعنى المسدد الكلية أكشترطة للترقية الى الفثات المخطفة الواردة بالجدول الثاني المرفق بالقانون رُقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ثم تسوى حالته طبقا من تاريخ حصوله على المؤهل العالى ، أما العامل الحاصل على مؤهل دراسي غير وارد ضمن الجدول المنتق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ أو المسامة اليه بحيث أن يستوفي المدد الواردة ، بالجدول الثاني سالف البيسان كاملة دون انقاص وذلك المندم مخاطبته بحكم النقرة (ز) المضائة للمادة ٢٠ من القسانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . بيئتشى رتم ١١١ لسنة ١٩٨١ وهذه التفرقة نفسلا عن أن مصدرها صراحة نص الفقرة (ز) سالفة البيان ، فانها تتفق مع حكمة التشريع ذلك أن الجدول الثاني المرفق بالقانون رقم ١١ أسنة ١٩٧٥ تبدأ أولى مناته بالفئة (١٨٠/١٨٠) في حين أصحاب المؤهلات الواردة بالتانون وتم ٨٣ أسنة ١٩٧٧ يستحقون التميين بالفثة السادسة المخفضة بمرتب ٠٠٠ ر ١٠ وهي النرجة الممادلة للفئة السابعة ٢٤٠/٧٨٠ (من القانون رقم ٦} لسنة ١٩٦٤) لذلك كان على المشرع على ان يميز هذه الطائلة عَنْد استفادتهم من احكام الفترة (د) من المادة ٢٠ دون غيرهم من المستفيدين من هذه الفقرة بانقاص المدة المبينة اللازمة للترقية من بداية الجدول الثاني الى الفئة السابعة المقررة لمؤهلاتهم وتدرها ٦ سنوات ، وأذ كان كذلك الا انه الايجوز تعديل المركز القانوني للعامل بما يتفق مع صحيح حكم القانون وبما يتفق مع ما كشمة، عند هذا الافتاء بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ ، وذلك ان الثانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ عندما نص مادته الحسادية عشرة مكررا على أن يكون ميعاد رفع الدعوى ألى المحكمة المختصة سنة وأحدة من تاريخ نشر هدذا القانون وذلك فيهدا يتعلق بالمطالبة بالحثوق التي نشات بمقتضى أحكام هذا القانون أو بمقتضى أحكام القوانين أرقسام ٨٣ لسنة ۱۱٬۱۰٬۱۹۷۳ منت ۱۱۲۸ مسنة ۱۹۷۸ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٤ وقرار وزير الخزانة رقم ٣٥١ لسيئة ۱۹۷۱ ، اردی بانه لایجوز هذا المیماد _ الذی مد حتی ۱۹۸۶/۶/۳۰

بالقاتون رقد ٢٢ نسنة ١٩٨٦ مد تعنيس الركز القاتوني للعابل استقاده الى ذكام تنشريمسات المنكورة على أي وجه بن الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم منسسني نهائي وغني حي البيسان أن هذا الحظر يتمرف الى جهة أدارة والعمال في نفس الوقت بعني أن العابل الذي لم يرقسع الدحوي مطالبا الذي منست عليه القوانين والقرارات مسالمة البيان حتى ١٩٨٤/١٩٣٠ بمنتع وجوبا على المحكمة قبول دعواة لتعلسي هذا المهاد بالنظام العام ، كيسا يعنع أيفسا على الجهة الادارية لذات السبب النظسر في طلب أجابنه إلى طابه ، ومن ثم تكون التسوية الموجودة بها خذمة هذا العابل هي القائمة ولا يجوز تعديلها على أي وجسه سن. الوجود ، الا إذا كان ذلك تنفيذا لحكم تضائي نهائي .

اما عن الحتوق الغاشئة عن القانون لا لسنة 1948 بشان تمسوية كالت بمنى المالمين غائه لحكم الملاة الحسادية عشرة من هذا القانون كان لايجوز تعديل المركز التسانى ننمايل على اى وجه من الوجسوه بمسد لايجوز تعديل المركز التسانى ننمايل على اى وجه من الوجسوه بمسد على مد هذا الميصاد حتى . ١٩٨٤/١/٣٠ بالنسبة للحقوق النساشئة عن على مد هذا الميصاد حتى . ١٩٨٥/١/٣٠ بالنسبة للحقوق النساشئة عن التانون رقم لا لسنة ١٩٨٤ مقد واعبالا لحكم الملاة الثابنة من التسانون رتم لا لسنة ١٩٨٤ مقد واعبالا لحكم المددة الثابنية من التسانون للمالم وفقا لاحكام القوانين الممسول بها عند اجرائها بغرض تحديد الدرجة والاتدبية التسانونية التى يمشحقها العابل وذلك للاعتداد بهسا عنسد اجراء ترقية العابل مستقبلا للدرجة التسائية المال مناك مع عدم الاخلال بالاحكام التوانية أو القرارات النهائية المسادرة بالترقية .

ولما كان حكم المادة ٢٠ بفترتها (د) و ان يخسرجان من نسيج القانون رتم ٧ لسنة ١٩٨٤/ معلق البيان نماته الايجوز بعد ١٩٨٤/٦/٢٠ تعديل المركز التانوني للعابل الذي يتقرر استفادته من احكامها على الوجه السابق تحسيله ، على ان تجرى له ونقا الاحكامها النسوية القانونية الصحيحة

لتحديد الدرجة أو الاقدمية القانونية التي يعتبد بها مستقبلا عند ترقينه الني الدرجة التسالية .

(ملك ١٩٨٤/١١/١٤ - جلسة ١١/١٤/١١/١١) .

قاعدة رقم (١٥٤)

المِسلادا :

لا يجوز تخفيض مدة الست سسنوات التصوص عليها في القلون رقم 111 أسسسنة 1941 ألا بالتسسية للفقات الواردة بالجحول التقى من المصحول الملحقة بالقاتون رقم 11 أسنة 1970 وهي الفقات من السسابعة عنى الثالثة من القاتون رقم ٥٨ أسنة 1971 سالعالمون الأساغلون الفئة التسافية (قاتون ٥٨ أسنة 1971) التي تقابل الدرجسة الاولى (قاتون ٧٤ أسنة 1974) لا يغيدون من هذا التخفيض .

ملخص الفتروي:

من حيث أن القاتون رقم 11 لسنة 1900 ينمن في المادة 10 على ان لا يرقى اعتبارا من اليوم الاخير من السسنة الملاية ١٩٧٤ والمسسسنة الملاية 1900 والسنة الملاية ١٩٧٦ والمسسنة الملاية ١٩٧٧ المسلماين من حبالة المؤهلات فوق المتوسسطة والمتوسسطة من الفئة ١٨٤٠/١٤١ الموسلة المناسسة المناسبة المشروط الاتية :

٣٢ سنة بالنسبة لحلة المؤهلات الموسطة » .

كما أن الثانون رقم 111 لسنة 19۸۱ بتعديل بعض لحكام الثانون رقم 11 لسنة 19۷۰ المشار اليه ينص في مادته اولى على أن تفسافه

مُعرة جديدة تحت حرف (ز) الى المسادة ٢٠ من القانون رقم ١١ المستة ١٩٧٥ بامسدار قانون تصحيح أوضماع المساملين المدنيين بالدولسة والقطاع المسام تصيما الآتي :

ومن حيث أن مغاد ما تقدم - أنه لا يجوز تخفيض مدة السسئوات السب الشسات القراردة النسات القراردة النسات القراردة بالمنسات القراردة بالمجدول الثانى من الجدول اللحقة جاهاتون رقم 11 لسسنة ١٩٧٥ . وهذه الفائت تشمل السابعة حتى الثالثة من القساتون رقم ٨٥ لسسنة ١٩٧٥ . ومن ثم غائه وفقسا لهذا الحكم الصريح يضرح من نطساق الترقية المعلمون الشساغلون للفائة الثانية من فنسات القاتون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٨ اى المدرجة الاولى في القساتون رقم ٧٧ سنة ١٩٧٨ ، بحيث يلزم تضماء المسلل ٣٧ مسنة في القديمة دون تخفيض السست سسنوات المسلل ٣٧ مسنة في الخدمة دون تخفيض السست سسنوات

ومن حيث أنه مما يدعم هذا الرأى ، أن الشرع المرد نمسا خاصا النترقية الى الدرجة الثانية والاولى وهو نص المادة ١٧ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ وقرر الشاغليها معلملة متيزة عن باتى الفئسات فجمسل. الترقية منهسا بالاختيار بنسبة ٢١٠٠ ،

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عسمتم جواز انتاس مسدة ا السسنوات المشار اليها بن المدة المشترطة لترقية السيد المعروضة حالته الى الدرجسسة الاولى ،

(الملك ١٩/٢/٢١٢ - جلسة ١١/١٢/٨٧١١)

قاصدة رقيم (٢٥٥)

البسدا:

عند تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون تصميح اوضاع المالين الدنين بالاولة والقطاع المام على العابل الممين على وظيفة فنية او مهنية ، يتمين حساب الدة الكلية بالنسبة لله خسبما تحدد بالاجداؤل مع مراعاة حكم الفقرة (د) من المادة (٢١) من هذا المقانون وذلك بان يقصم من هذه المدد الكلية التي اشترطها المبدول للترقية من اول فلة مقررة للتميين الى الفلة التي اشترطها فيها — هذا الحكم رددته التعليبات اللازمة لتنفيذ هذا المقانون والتي صحرت من لجنة شاون الفحية المدنية - مقتفى ذلك انه في تطبيل حكم الفقرة (د) من المادة ١١ من القالمية ون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المساقين اللين عيناوا بالفلة (١٩١٠/١٠٠) بشركة الوبيس الوجه القبلي غانه يتمين خصام ثلاث عشرة ساغة من المدنة الكلية المساتون قم الهدة من المدنة الكلية المشارطة لترقيتها الى هالله على خيس سنوات ،

ملخص الفتــوي :

بيين من الإملاع على التانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ باصدار قسانون تصحيح أوضاع المايلين الدنين بالدولة والقطاع العام ، أنه ينص في ماهته الخساسة على أن " تعتبر الحداول الملحقة بالقسانون المرفق جزءا لا ينجزا من هذا التانون » ونصت بادنه السقيمة على أن « تفسيل لجنة لا ينجزا من هذا التانون » ونصت بادنه السقيمة على أن « تفسيل لجنة لا ينجوز أمن هذا المدنية برناسسة الوزير المختمن بالتغيية الادارية وعضوية كل من رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ووكيل وزارة المالية المشون الموازنة العلمة ووكيل الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ، وتختص هذه اللجنة بامسدار التعليمات التنفيذية العالمة المحلقة بتطبيق نظم الفسدية المحديث وضا العالمين المنسوء عنه على أن « تصميم المحالين المنسوء عنه على أن « تصميم المحالين على مؤهلات دراسية والمحددة بالجدولين غلالت والخليس الرفقين مع مراعاة القواعد الآدية :

(د) خصم المدة المسترطة في الجداول الرفقة للترقية بن اول نئسة مقررة لتميين العامل نبها الى الوظائف التالية لها بالنسبة لمن مسن المسلمان لاول مرة في مجموعة الوظائف المهنية أو الفئية هي الفئة (١٩٦٧) الو الفئة (٧٨٠/٢٤) أو مسلما يعادلها .

هذا وفي خصوص تنفيذ هذه الفترة قررت لجنة شئون الخدية الدنية في 11 بونية سنة ١٩٧٥ انه بالنسبة لمن يمين في غير أدنى الفئات المقررة المعين في الجدول المعامل به تخفيض المدة الكلية اللازمة للترقيبة بالنسبة فيه بما يعادل المدة اللازمة للترقية من فئة بداية التميين الى الفئة التى تسم تميينسه بهسسا .

وبيين من الرجوع الى جداول مدد الخصدية الكليسة المصبوبة في الاتدبية المصدوبة في الاتدبية المحتوبة بأن عصدد المتداء الله أن الجدول الثالث يقضى بأن عصدد سنوات الخدية الكلية المحسوبة في الاقدبية بالنسبة للعالمان الفنيين أو المتداء من الفئة (٣٦٠/١٤٣) ،

٩-٨١/٠٢٣) هي ٧ سفوات للترقية الى الفئة (١٩٦٠/١٦٣) ، ١٩ سنة
 المئة (١٨٠/٣٤) ، ١٨ سنة الى الفئة (١٨٠/٢٤٠) .

ومن حيث أنه يتضح من مجموع هذه النصوص أنه عند نطبيق الناتون مرقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه على العامل المعين على وظينة ننية أو مهنية ، كما هو الشأن في الحالة المعروضة ، يتمين حساب الدد الكليسة بالنسبة له حسبها تحدثت بالجدول مع مراعاة حكم النقرة (د) من المادة (٢١) من هذا القانون و ذلك بأن يخصم من هذه المدد الكلية المدد التي اشترطب المجدول للترقية من أول مئة مقررة للتعبين الى الفئة التي تم تعيين العامل فيها ، وهذا هو ما رددته التعليمات اللازمة لتنفيذ هذا القانون والتي صدرت عن لجنة شئون الخدمة المدنية ، ولما كانت ادنى النئات المتسررة التميين في الجدول النالث هي النثة (٣١٠/١٤٤) وإن المدة المسترطة المترتية غيها الى الفئة (١٩٢١/ ٣٦٠) هي نسبع سنوات ، وان هذه الدة -هي الله عشرة سنة المترقية الى الفئة. (٣٦٠/١٨٠) وهي الفئة التي عين فيهب السائقون المعروض حالتهم ... وانها ثماني عشرة سينة المترقية الى المئسة (٧٨٠/٢٤٠) وهي الفئة التي سيرقون اليها ، ومن ثم وتطبيقاً لما سبق بيسانه غانه يتعين أن يخصم من المدة الاخير ثلاث عشرة سمقة باعتبارها المدة الكلية اللازمة المدة الكلية المسترطة لترقيتهم الى الفأة (۲۲۰/۲٤٠) هي خبس سيستوات ،

من أجل ذلك أنتهى رأى الجمعية المهومية الى انه في تطبيق حكم النترة (د) من المادة (٢١) من القانون (٢١) لسنة ١٩٧٥ على الساقتين الذين عينوا باللغنة (٣٦٠/١٨٠) بشركة انوبيس الوجه القبلى ، يتمين خصسم ١٣ صنة من المدة الكلية المشترطة للترتية الى النئة (٧٨٠/٢٤) ومن شم برتون الى الفئة السابعة بمد انتضاء خيس سنوات على تعيينهم بالفئة .

الفرع الثالث عشر انغاص ،دد الخدية الكلية للحصول على الدكتوراه أو المسلجستين

قاعدة رقم (۲۵۲)

المسطا :

الفقرة الثانية من المسابدة ٢٠ من قانون تصحيح اوضاع المسسابلين المنين بالدولة والقطاع المام بالقسانون رقم ١١ لمسنسة ١٩٧٥ قضت بالقاص مدة سنتين من المدد الكلية اللارمة القرقيسة بالقسسبة للحاصلين على شسسهادة المكتوراه سريان هذا المسكم على من يرقى الى الفلسة المسلمة من المساسلين على تلك الشهادة وفقا لحكم المسادة (١١٧) من القسسانون .

ملخص الفتوى:

ان الملاة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ – المعدل بالقيانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧ نصبت على أن رقم ٢٣ لسنة ١٩٧ نصبت على أن «يرتى اعتبارا من اليوم الاخير من السمنة المليسة ١٩٧٤ – أو السنة المليسة ١٩٧٥ – أو السنة الملية ١٩٧٠ – أو المناه الملية ١٩٧٠ – أو المناه الملية ١٩٧٠ – أو المناه والمتوسطة من المئة المالية ١٤٤٠) الذين تتوافر نهم أو هذا النابخ الشروط الآتيسسة :

lek :

انقضاء المدد التألية على العابل في الخدبة مصبوبة طبقا للقسواعد. المنصوص عليها في هذا القانون .

(١) ٢٤ سنة بالنسبة لحيلة المؤهلات العليا » .

ويبين مما تقدم أن المشرع أوجب حصاب الدة المسترطة للترقية للفئة الثانية بموجب حكم المسادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسسنة ١٩٧٥ وقاتا لقواعد حساب مدد الخدمة المتصوص عليها فيه غلم يضع لحسابها قواعد خاصة ومن ثم يتمين أعمال تواعد حساب مدد الخدمة المتصوص عليها في الغمل الرابع من القانون ومن بينها البند (ب) من الفقرة الثانية مسن المدة (،٢) عند تحديد مدة الخدمة الملازمة للترقية الى الفئة الثانية الامسر الذي يوجب انقاص مدة استين من المدة المسترطة للترقية الى طلك الفئة العامل الحامل على المحكوراه لتصبح ٢٢ سنة بدلا من ٢٤ سنة .

وإذا كانت المادة ١٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد جمعت بين المدد المنصوص عليها بالمادة ١٧ والدد المنصوص عليها بالمادة ١٨ والدد المنصوص عليها بالمادة ١٨ وحد المخالف في حساب المدة الكلية وفقا للشروط المنصوص عليها بالمادة ١٩ في حين أنها ذكرت المندد المنصوص عليها في المدة ١٧ في حين أنها ذكرت المندد المنصوص عليها في المدة ١٧ في حين أنها ذكرت المندد المنصوص عليها بالمجداول غان هماذا الجسم وذلك الاغتال مسدد المادة ١٧ وانحسار تساوعات المادة ١٨ وحسدها على المدد المادة ١٧ وانحسار تساوعات المادة ١٠ عنها الد الواردة بالمعمل المادة الواردة بالمعمل المرابع من القانون لا يقيده أو يقصصه النص عنيه في قاعدة واغتله في الحرى وإنها يلزم لذلك نص صريح يقرر هذا التقييد أو التخصيص كسا

وان اعبال هذا الحكم العام لا يعناج الى نعى خاص يوجيه في كل قامدة من قواعد حساب من قواعد حساب مدد الخدمة وبن ثم لمان النص في احدى تواعد حساب مدد الخدمة على اعبالها عند تحديد الدة المنصوص عليها بالمسادة الا وإغبال ذلك في قاعدة الخرى لا بقوم دلبلا على عدم انطباق الاخسر على بلك المسسدد .

وتطبيقا لما تقدم مانه لما كان العالم في الحالة المائلة تسد عين في المدكر المراد على النئة السابعة بهؤهل عال وحصل على الدكتوراه في استخة الدنية الله المنتجة الكانيسة اعتبارا مسن المراز المتسائه بدة خدمة قدرها ٢٢ سنة بعد انقاص بدة مسئتين المحموله على الدكتوراه بن المدة المسترطة للترقية الى طك الفئة وقدرها ؟؟ سنة وفقا لنص الملدة ١٧ من القانون رتم ١١ لسنة ١٩٧٥ على ان جوافر في شانه باقي الشروط المنصوص عليها بهذه المادة للترقيسة المي ولك المنتسبة المنا

لهذلك انتهت الجمعية المهومية لتسمى النتوى والتشريع الى السادة المال من حكم البند ب من الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من القانون رقسم ١١ . أبسنة ١٩٧٥ مند ترقيته الى النقة الثانية طبقا لحكم المادة ١٧ من القانون .

قامسدة رقسم (۲۵۷)

ولهــــدا :

اهيه العامل الحاصل على شهادة الملجستير أو ما يعلالها في القلص جدة بسسنة واحدة من الحد الكلية اللازمة للترقية طبقة للمادة ٢٠ مسن المتأون رقم ١١ لبسنة ١٩٧٥ حتى وأو ترتب على ذلك رد التدبيته الى تاريخ سسابق على الحصول على تلك الشهادة .

ملخص الفتسوى :

أن القانون رقم 11 نسبة 1940 باصدار قانون نصحيح أوضحة الالمالمين المدنيين بالدولة والقطاع العام ينص في الفترة الثالثية من المساهة ٢٠٢) على أن « تحسب المدد الكلية المنطقة بحملة المؤعلات العليا والمحددة نق الجدول المرفق مع مراعاة القواعد الآتية :

٠٠٠٠٠ (نيا) ٠٠٠٠٠٠ (أ)٠

(ج) القاص بدة سنة واهدة الحاصل على المهادة الماجسستير أو
 با يعادلها .

وبن حيث أنه وفقا لمريح هذا النص يجب لانتاص بدة سفة من الدة خالكلية اللازمة لترقية العامل الحاصل على مؤشر عال أن يكون حامسلا . -على شهادة الماجستر أو ما يعادلها .

ومن حيث أن المشرع قد استهدف من ذلك نعويض العامل عن الجهد المسلم الذي يذله في سبيل الحصول على المؤعل العلمي باعتبار انه بكسيه خبرة تجعله أجدر بالترقية في غترة أتل من غيره ، عالملة في تصر المسددة الألكية ترتبط بطبيعة المؤهل المعادل للعاجست، ولا علاقة أنها باتاره الماليسة

ومن حيث أن ارتداد أتدبية العامل أنى تاريخ سسابق على حصوله على درجة الملجسنير أو ما يعادلها نتيجة انقاص سنة من مدته الكليسسة يؤثر فى الحسكم المتسدم أذ بجسوز للمشرع حسساب أتدبية اعتبسارية المحاصلين على بعض المؤهلات حتى ولو ترتب على ذلك حساب تلك الاتدبية أعتبارا من تاريخ سابق على الحصول على تلك الأوهلات وكذلك المسال بالنسبة الى الحاملين على شهادة المجسنين أو ما يعادلها ، غلا يوجب تعيد يحول دون أيكان رد أقدية العامل الى تاريخ سابق على الحصدول على هذه الشسسهادة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العبوبية لتسمى الفترى والتشريح على أحديث المامل الحاصل على شهادة الملجستير أو ما يمادلها علميا أوَ

"تقساص مدة سنة واحدة من المدد الكلية اللازمة للترقية طبقا للمائدة (.٢٧) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ حتى ولو ترتب على ذلك رد الدميته الري تاريخ سابق على الحصول على تلك الشبهادة .

(ملف ۲۸/۰/۲۱ ـ جنسة ۲۱/۰/۸۷۶۱ ،

قاعدة رقسم (۲۵۸)،

المسدا:

القاعدة (ج) من الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من قانون تصحيح اوضاح وصاح القالمان المنين بالدولة والقطاع المام المسادر بالقانون رقام المسلحة ١١ من المادة المادستي المسلحة ١١ من شهادة المادستي الوما المادلة أو ما يعادلها المادلة أو ما يعادلها المادلة القلوم المادلة المحدد ولبس لها عادلة بالناره المادلة ال

ملقص القتري :

أن الفترة الثانية من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يقصحيح أوضا العالمين المنيين نقص على أنه لا وتصحب السدد الكلية "لمتطقة بحلة المؤهلات العليا والمحددة في الجدول المسرفق مع مسراعاة القواعد الآتية : (1) ... (با) ... (ب) انقاص مدة سسنة واحسدة شحاصل على الملجستير أو ما يعادلها ... » ووفقا لمريح هسذا النعن قامه يجب لانقاص مدة سنة من المدة الكلية اللازمة لترقية البابل الحاصل على مؤهل عال أن بكون حاصلا على الملجستير أو ما بعادلها .

ومن حيث أن المشرع قد استهدف من ذلك تعويض العالم عن الجهد العالم عن الجهد العالمي الذي يذله في سبيل الحصول على المؤهل العلمي باعتبار أنه يكسيه حبرة ويزوده بمعلومات تجعله أجدر بالترقية في غترة أقل من خسسيره والعلة في تصر الدة الكلية هنا ترتبط بطبيعة المؤهل المسادلة للملاحستي وليس لها علاقة بالثره الملية ومن ثم المعادلة القصودة في النص حسي المعادلة العلمية لانها هي التي تتقرر بالنظر الى طبيعة المؤهل ، أما المسلواة في الآثار المالية كتقرير مكاناة غما هي الا نتيجة مالية لا يصح أن تتخسسة في الآثار المالية كتقرير مكاناة غما هي الا نتيجة مالية لا يصح أن تتخسسة الساسا للقول بوجود تعادل ما لم يكن قد صدر به قرار من الجهات المختسلة بالجسوائه ه

ولقد كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شان الزواته الاضافية للحاصلين على المجستير أو النكتوراه أو ما يعادلهمة بنص في المادة الاولى على أن « يمنح موظفو الكادر العسالي من الدرجة السائسة (السابعة) الى الرابعة (الخابسة) للحاصلون على درجسة الماجستير أو ما يعادلها راتبا أضافيا قدره ثلاثة جنيهات مدة بقائه في الدرجة التي يشغلها كل منهم وقت حصوله على الماجستي » وكان المفهوم من النصور. على هذا الوجه أنه يقصر منح الراتب الاضافي على الحساسلين على 'الملجستير أو ما يعادلها من الثاحية العلمية فقط ، ولم يمنح الراتب الاضافي علمية الا بعد اضاغة فقرة جديدة تسمح بمنح هذا الراتب لشهادات أخرى غير معادلة وذلك بمتتدى ترار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٦ لسنــة ١٩٦٦ الذي نص على أن 3 كما يمنع هذا الراتب للحساصلين على دبلومين مسوي دبلومات الدراسات العليا تكون مدة دراسة كل منهما سنة على الاقل أو دبلوم يكون مدة دراسته سنتين بذات الشروط » وليس من شأن هذه الفقره اعتبار طك الدبلومات معادلة للماجستم اذ لو كانت كذلك لما كان المشرع بحاجة الى نقرة جديدة تمنح حاملي الدبلومات العليسا الراتب الاضساقي ونص هذه النقرة يتضبن حكما عاليا لا يجوز التوسع في تفسيره أو القياس: عليه لذ المساواة التي درها في الدن است التي تدنيها تصدور الخرى المتها القانون رقم السيادا في الآثار المشاعل القانون رقم السيادا في الآثار المثلقة وليست بعينة في تدرجه الملابة يتنفس سائف اللكن في شساول المتعادل واتها تركه المسلطة المحتصبة بجراله من الناهجة العليمة لا المسلمة المجارفة في المسلمة المبلومات في مجارفة الحراد للمعلمة المتردة للمجسنين غلا تجوراً الإجماع خاص طالما في سم معادلتها عليها .

وهذا انتظر يمق مع طبيعة المجستر كدرجة علمية من الدرجات التي مناونيا المادة ١٩٧٢ التي الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ التي "
تقص على أن المنح مجلس الجامعات الخائسة لوذا اللاتون بناء على اللب مجلس كلياتها ومماهدها الدرجات العلمية والدبلوبات المبينة في اللائمة التنفيذية " ومن بين الدرجات العلمية درجة المجستي وقد نسبت المددة ٢٠ من اللائمة التنفيذية لهستا الحسانون المسادر بقسرار وليس الجمعات بنام المجمورية رقم ٨٠٨ لسنة د١٩٧٥ على أنه ١ تمنع مجالس الجامعات بنام المجسني و درجية المجسسات العلما ودرجية المجسني و المتورد وقتا لما ياتي :

أولا ... الديلومات :

وهى دراسات نفاول متررات ذات طبعة تطبيقبسة ار اكاديمية وبعثهة . معقة واحدة على الاقسسل .

ناتيا ... الدرجة العلبة العليا وتشمل:

(1) ألماجستير: وتنسيل العراسة بها متررات دراسية عالية وتعربيا على وسائل البحث واسعداء النتائج ينتهى باعداد رسالة تقبلها لجنة الامتحسيسان .

ومن هذا النص يتضح أن دبلومهات الدراسات الطيسيا تقوم على الدراسة سواء العلمية أو العملية أما درجة الملجستين تققوم على أسلموم الدراسة والبحث معسا ، ومن ثم عان القيمة العلمية لطك الدراسة لا تعالمان القيمة العلمية للوجة المجستين الا في الحالات التي تقرر عيها على اللائمة المسلمية الدبلومات للتاهيل نيل درجة التكتوراه .

ومالاأمن الماجستير درجة علمية وليست درجة مائية غانه يجب السليمين بان لفظ (المعادلة) حيث ورد مطلقا يقصد به المعادلة النطمية ولما كالث الفقرة (ج) من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ اقتصرت على ايراد عبارة (الملجستير او ما يعادلها) غان المقصود بذلك هو الدرجسة العلمية وما يعادلها من حيث التقييم العلمي غقط .

وتطبيقاً لما تقدم غان المال الحاصل على دبلوم، الدراسات الطيا في الاجلام، الآخر، معادل للمات ستر من الناحية العلمية لا يستقيد من حسكم، الفقرة (4) من المادة رقم 11 السسنة 1470 م

(نتوی رقم ۹۵۹ - جلسة ۲۹/۱/۱۹۷۷)

قاطندة رقسم (۲۰۹۰)

المسلطان

الله قرص المدة ٢٠ من المقاون رقم ١١ استة ١٩٧٥ بتصحيح المضاع العبسالين الدنين بالدولة يشترط لانقاص مد سنة من المستة الكلية طبقا العبسالين الدنين بالدولة يشترط لانقاص مد سنة من المستح الكلية طبقا المهام المعامل معاملا المناهب و مه يمادلها المعامل معاملا التباهب من المساحية المعاملة وذلك بمتنفى قرار صادر من المهامة المفتصدة بالجراء هذا التمادل وفقا التصوم المناهبة له المعاملة المساوم المناهبة له المعاملة المادلة المادلة

ملخص الفتوي :

ان الفارة الثانية بن الحادث ٢٠ بن التساقون رقسم ١١ لمسافة ١٩٧٥. بتصحيح اوضاع العلمان، المعنيين تقص على انه « وتحسب المسدة الكلية المبطقة بحيلة المؤهلات الطيا والمحددة في الجندول المرافق مع مسراعاة القواعد الآتينيية:

.....(1)

(بر)

(ج) انقاص بده سنة واحدة للحاصل على المجستير أو با يعادلها ، ووفقا لصريح هذا النص غانه يجب لانقاص بدة سنة من المسدة الكليسة اللازمة لترقية العامل الحاصل على مؤهل عال, أن يكون حاصلًا على المجستير أو با يعادلها .

ولقد استهدف المشرع من هذا النمى نعويض العابل عن الجهسدد العلى الذى بذله في سبيل الحصول على هذا المؤهل باعتبار أن ذلك يكسبه خبرة ويزوده بمطومات تجعله أجدر بالترتية في فترة أتل معن أم يحصسان على مثل هذا المؤهل ، فالعلة في تصر الدة الكلية هنا ترتبط بطبيعة المؤهل المعادلة للماجستير وليس لها علاقة بآثاره المالية ، ومن ثم فان المسادلة المحصودة في النص هي المعادلة العلمية لانها هي التي تقرر بالتظر الي طبيعة المؤهل ، أما المساواة في الاثر المالية كتترير مكاماة لديلومين لم معادلتهما تساوى المكاماة المقررة للهجستير فها هي الا نتيجة باليسة لا يصبح أن تنخذ أساسا للقول بوجود تعادل ما لم يكن قد صدر قرار بسه من الجهاب المقتصة باجرائه ، فالمساواة المالية لا تستلزم حتما المعادلة العلمية لان الآثار الملية قد يمنحها المصرع بنصوص خاصة دون أن تعتبر العلية النطية النطية المالية المالي

ولقد كان قرار رئيس الجبهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شنان الرواتب الإضافية للحاصلين على الملجستير أو الدكتوراه أو ما يمادلهما ينص في الملدة الاولى على أن « ينع موظفوا الكاتر المالى من الدرجسسة السائسة (السائمة) الحاصلون على درجسسة للباستير أو ما يمادلها راتبا أضافيا قدره ثلاثة جنيات مدة بقسائه في الدرجة التي يشغلها كل منهم وقت هصوله على الملجستير » وكأن المهوم الدرجة التي يشغلها كل منهم وقت هصوله على الملجستير » وكأن المهوم

من النض غلى هذا الوجه أنه يقصر منح الراتب الإضافي على الحاصلات على الماجستير أو ما يعادلها من الناحية العلمية غقط ، ولم يمنح الراتب الاضافي للحاصلين على دبلومين منتهسا سسنتين مع عدم معادتهمسسا بالملجستير معادلة علمية الابعد اضافة فقرة جديدة تسمح بمنح هذا الراتب تاشهادات أخرى غير معادلة وذلك بمقتضى ترار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٦ لسفة ١٩٦٦ الذي نص على أن « كما يبنح هذا الراتب للحاصياين على دبلومين من دبلومات الدراسات العليا تكون مدة دراسة كل منهمسه - سنة على الاقل أو دبلوم تكون مهدة دراسته سنتين بذات الشروط » وليس سنْ شان هذه الفترة المضافة أعتبار تلك الدبلومات معادلة للملجستير اذ لو كانت كذلك لما كان الشرع بحاجة الى مقرة جديدة تبنحهم هذا الراتب ، ونص هذه الفقرة يتضبن حكما ماليا لا يجوز التوسع في تفسيره أو التياس عنيه بهدة المساواة التي قررها الى المدد الكلية التي تحكمها نصمصوص أخرى تضبنها التانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، غالساواة هنا هي بساواه . قُ الآثار المالية وليست معادلة في الدرجة العامية ، مالنص سالف الذكر لم يتفاول التعادل وأنها تركه للسلطة المختصة باجرائه من الناحية العلمية . اما معاملة دبلومات الدراسات العليا في مجالات الحرى ذات المعساملة القررة الباجستير ملا تجوز الا يتمن خاص طالما لم تتم معلالتها علميا لذلك كان حتا ما تضت به التعليمات التنفيذية بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة o البند 11/ب من القاعدة خامسا من أن « المقسود بالمعادلة هنا هو المعادلة العلمية طبقا لما تقرره الجهات العلمية المختصة » .

وهذا النظر يتفق مع طبيعة المجستير كدرجة عليسة بن الدرجات الن تناولتها المدة ١٩٧٣ من التانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٣ بشأن تنظيسم الجامعات التى تنص على أن « تبنع مجالس الجامعات الخانسعة لهسدذا التسانون بنساء على طلب مجالس كلياتها ومعاهدها الدرجات الطبيسة والدبات المبنيسة في اللائحة التنهيئية » وبن بين هذه الدرجات الطبيسة درجة المجستير ، وبذلك نهي ليست درجة بالية والتشريع المسرى لا يعرف المعادلة المالية للشهادات وانها وعرف المعادلة الطبية أو التنبيم العسلمي

الذى يؤدى الى ذات الآمار بصرت الإرمة والذى رسم له المشرع سبيسلا تضيئته المقرة الاولى من المادة ٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظامي العاملين المنيين اذ نص على المنافظات الحية الاجنبية التى تبخها المدارس والمعاهد والجامعات الاجنبية يصدر بمعاطلها بالمؤهلات الوطنية أو بتقييمها علمها أذا لم نكن لها نظائر من المؤهلات الوطنية قرار من وزير التربية والنعلم أو من الوزير المختص بشئون. الازهر حسب الاحوال بناء على اقتراح لجنة تشكل لهذا الغرض » كهسا رسم المشرع صبيله في اللاحة التنفيذة لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بغرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٥ ووفقا لاحكام الهاب الرابع من هذه اللاحة لا تعد داويات الدراسات العليا بساوية ومعادلة للماجستير. الا في احوال بحددة وبشروط خاصة تضبهنتها نصوصها مع الاحالة للواشع الذاخلية لكل كلية على حسدة .

 الإقر المجلى الني الحاصلين على بعض دبلومات الدراسسات العليسا الذي لا تماذل الماحستير من الناحية الطبية بموجب القرار رقسم ٢٠٦٦ لسسنة ٢٣٦١ وعلى ما سبق القول عان منع هذا الراتب الانسافي للحاصلين على الدبلومات الملاكورة لا يعنى أن هذه الدبلومات تعادل الماحستير .

ويناه على ما تقدم علته يجب التسليم بأن لفظ (المعادلة) حيث، ورد مطلقا يتصد به المعادلة العلمية ولما كانت الفترة (ج) من المادة ٢٠ مسن. التأثور رقم ١١ لسنة د١٩٧ والمسار اليبا انتصرت على ايراد عسارة (الماهستين أو ما يعادلها) عان المقصود بذلك هو الدرجسة العلمبسسة وما يعادلها عن حيث التقيم العلمي فقط .

من أجل ذلك أنتهى رأى الجمعية المهوبية لتسبى الفترى والماريع:
الى أنه يجب لانتاس مدة سنة من ألدة الكلية طبقا للفترة (ج) من ألماد . ٢٠
من القانون رقم 11 لسنة 1970 المسار اليه أن يكون المؤهل الحاصل عليه المابل معادلا للبلجستي من الناحية العلمية وذلك بمتنضى قرار مسافر من الجهة المختصة باجراء هذا التعادل ونقا للنصوص المنظبة له .

(ملف ۲۸/٤/۷۲ - جلسة ۹/۲/۷۲/۱)

قاصدة رقسم (۲۹۰)

: المستسبطة

المادة ٢٠ غفرة ح من الآثانون رقم ١١ أسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العـــاماين ــ معــادلة الماجستي ــ دبــاوم التســويق لا يعتبر معادلاً ٠

ملخص المسكم :

المستقاد من نص النقرة (ج) من الخادة ٢٠ من القسانون رقسم ١١ لمستة ١٩٧٥ انه يجب لاتقاص بدة مستة من المسدة الكلية اللازمة لترقية العسابل الحامسل على مؤهل عال أن يكون حاصلا على الماجستير و ما يعادلها ، وليس من ربب في ان الشرع استهدف من هذا الحصير تعويض المسابل عي الجهد العلمي الذي بذله في سسبيل الحصيرل على هسفا المؤهل باعتبسار ان ذلك يكسبه خبرة ويزوده بعط جهات تجمله اجدر بالترقية في قترة أتل من لم يحصل على مثل هذا المؤهل ، فالصلة أذن في تصرا لمدة الكلية ترتبط بالطبيعية الذاتية للمؤهسل المعادل للماجستي وليس لها علاقة بالراه المسالية ومن ثم تكون المعادل المعادل الماجستي وليس لها علاقة بالراه المسالية ومن ثم تكون المعادلة المؤهل أما المساواة في الإثار المسابية كتقرير بكامة الدبلوم لم تتم معادلتهما تساوى الكامة المقررة للماجستي فما هي الا نتيجة مائية لا يصبح أن تتضيذ أساسا القسول بوجود تعادل ، والثابت على ما أغادت به كلية التجار بجامعة التاهرة من أن دبلوم التسسوين الذي تعنمه لا يعادل درجست بالمعة التاهرة من أن دبلوم التسسوين الذي تعنمه لا يعادل درجست الملهية .

ا طعنى رقبى ١١٨٦ ، ١٢٢٥ لسنة ٢٦ ق _ جلسة ٢٧/٦/٢٨ ١

قامسدة رقسم (۲۹۱)

البسطا:

المادة ١٠ فقرة (ج) من القانون رقم ١١ نسنة ١٩٧٥ _ يجب لاتقاص ودة سنة من الدة الكلية اللازمة لترقية العامل الماصل على ولامل عال أن يكون حاصال على الملجستي أو ما يعادلها _ العلة في قصر المهدة الكلية ترتبط بالطبيعة الذائية المؤهل المعادل الملجستي وليس باشاره المكلية ترتبط بالطبيعة الذائية المقصودة من النص المهادلة المعادية التي تتقرر بالقطر الى طبقة المؤهل _ المساواة في الآثار المالية ما هي الا نتبجة والية لا يصح أن تتخذ اساسا المقول بوجود تعادل _ اساس ذلك : التعليمات التنفيذية لتطبيق احكام القانون رقم ١١ الساخة 1٩٧٥ والتي انصح بان المصود بالمادلة هو المعادلة العليية طبقا با تقرره الجهادة العلية المؤمنة المؤمنية المؤمني

ملخص الحكم:

المتعلمة بحملة المؤهلات العليا والمحددة في الجدول المرفق مع مراعاة. الدياعد الالسميسية :

..... (1)

(بيا)

(ج) انتاص مدة مسنة واحدة للحاصل على المجستير أو ما يعادلها .. ه ومنساد هذا النص انه يجب الانتساص مدة سنة من المدة الكلية اللازمسة لت تبة المامل الحاصل على مؤهل عال أن يكون حاصلا على الماجستير أو ما يعادلها وليس من ربب في أن الشرع استهدف من هذا النص تعسويض. المسامل عن الجهشد العلمي الذي بذله في سبيل الحصول على هسذا المؤهل باعتبار ان ذلك بكسبه خبرة ويزوده بمطومات تجعله اجسدر بالرقية في نترة الل مبن لم يحصل على مثل هذا المؤهل مالمسلة اذن في قصر المدة الكلية ترتبط بالطبيعة الذاتيسة للبؤهل المادلة للباجسستم وليس لها علاقة بآثاره المسالية ومن ثم تكون المعادلة المتمسودة في النص هي المعسادلة العلمية لانها هي التي تتدرر بالنظر الى طبيعة المؤهل الما المساواة في الاثار المالية كتقرير مكافاة لـو لم تقم مصناللتها تساوى الكافاة للقررة للماحستير فها هي الا نتيجسة مالية لا يصنح ان تتمد اساسا للقول بوجود تعادل ما لم يكن قد صدر قرار به من الجهات المختصية باجرائه فالساواة لا تستلزم حتما المعادلة العلمية لان الاثسار السالية تد يمنحها الشرع بنصوص خاصة دون أن تعتبر معادلة من الناحية العلمية لذلك كان حقا ما قضت به التعليمات التنفيذية لتطبيق. أحسكام التسانون رقم ١١ لسسنة ١٩٧٥ في البند ١١/ب من التساعدة خارسا من أن التدرود بالعائلة هنا هو العرائلة العلمية طبق مرا لما تقرره الحهات العليبة المختصيبة .

. وبن حيث ان الثابت بالاوراق ان المدعى حاصل على دبلوم العلاقات. المنسامة والاعلام ولما مسعد القانون رتم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيصي المهناع العابلين نابت البينة الاشارية بنسبوية حالت طبقا المهادة ١٩٧٦ حيث اصدرت ترارها رتم ٢٣٢ لسبنة ١٩٧٦ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٤ بترقيته الى الفئسة الرابعة اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣ واذ تبين لها أن هدذا الديلوم لا يعادل الماجسسير من الناحية العلية فقد قابت بسبطه القرار على بقرارها رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٧٦ الصادر بتاريخ ١٩٧١/٨/٥٠.

حيلة هذا الديلوم ــ ومنهم المدعى ــ لا يفيد من حسكم الفترة ج من المادة ٢٠ سـالفة الذكر وبتى كان الامر كذلك مان ما لجأت اليه الاداره لا فيسلم عليه وبالتالى لا يكون ثمـــة وجه للنص على القرار الطميون فيه ٢٠٩ لسنة ١٩٧٦ لابعاته مع صحيح محكم التسانون .

(طعن رقم ٧٠٩ أسنة ٢٦ ق _ جلسة ٢١/١١/١١)

قاعدة رقم (۲۹۲)

المِسسدا :

القانون رقم 11 السنة 1970 بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة يقضى بالقصاص مصدة سنه من المدد التكلية الالأرمة المترفسية للمحاصل على المحتوراة صعدم موازا المجمع بين المدتن بالنسبة ان يحصصل على المحتوراة وبالتالى فانه لا يحق له خصصم مدة ثلاث سسنوات من المدد التكلية اللازمة الترقيته وانبا يقتصر حقه على انقاص مدة سنتين فقط من تلك المدة .

ملخص الفتوى:

ان المادة الرابعة من مواد اصدار التاتون رقم 11 لمسسنة 1900 معتصحيح أوضاع العالمين تررت العمل بالاحكام الواردة به في المفسسات عُمُّسانى الخساص بالترقيات والمفسسال السرابع بالمسند الكليسة حَمَّى

"المسال المحكم هذا المسالة التاسعة قررت العبسل باحكام هذا القسائون العباران من المحكم المسال الثلث من القشائون تتمارا من العمل الثلث من القشائون تتمارا من ومن العساملين الموجودين بالخدمة الحدى المسند الكلية المحددة بالجداول المرئقة برتى في نفس مجمسوعته الموظيفية ، وذلك اعتبارا من أول الشهر التلى لاستكبال هذه المدة ... بالموظيفية ، وذلك اعتبارا من أول الشهر التلى لاستكبال هذه المدة ... بالمحدد المحددة في المحددة في المجدول المسرقق بالمدد الكلية المتعلقة بحملة المؤهلات العليا والمحددة في الجدول المسرقق مع مراعاة المتواعد الآتية (به) انقاص مدة سنتين للحصول على المحتوراه (بد) انقاص مدة سنة واحدة للحاصل على شهادة الماجسستير بو با يعادلها » .

وقد مد المهل باحكام النصلين الثالث والرابع من القانون رقسم ١١ أسنة ١٩٧٥ و٢٣ لمسنة ١٩٧٥ و٢٣ لمسنة ١٩٧٥ و٢٣ لمسنة ١٩٧٨ و ١٩٧ لمسنة ١٩٧٨ و ١٩٧ لمسنة ١٩٧٨ و و ١٩٧٨ و ١٩٤٨ و

وبفاد ما تقدم أن المشرع قرر العمل بالقانون رقم 11 السنة 197٠ أعتباراً من الا/١٢/١٣ عحدد بذلك نطاق المخاطبين باحكه بانههم المؤجودين بالخدية في هذا التاريخ : وبالتلى اعتد بمسراكرهم القانونية الثابتة لهم في الناريخ المذكور ، كما قضى بأعبال احكام الترقيات وحساب بعد الخدية الكليسة خلال السنوات 1970 ، ١٩٧٧ ، ١٩٧١ — وأوجب بوقية العامل ترقية حتبية الى الفئات الاعلى من الفئة التي يشغلها في بوقية العامل ترقية حتبية الى الفئات الاعلى من الفئة التي يشغلها في بالقانون سو فلك اعتبارا من أول الشهر التالى لاكمله المدد ، ولقد يميز المشارع العاملين الحاسلين على شهادات المجستير والدكتوراه باحكسام خلصة بمتتباه نتقمي المددة الكلية المسترطة للترقية للحامسال على المكاسم على المكتوراه سنتين .

ولنا كان المشرع قد افرد نصا خاصا للحاصل على شهادات المحستر

والدكتوراء باحسكام خاصة ستنساها تنقص المدة الكلية المسسترطة. للترقية للحاصل على المجسس سنة واحدة وتنقص للحاصل على الدكتورام. سسسسنتين .

ولما كان 'لمُسرع قد فرد نصا خاصا للحاصل على الملجستير والسرد.

نصا آخر للحاصل على الدكتوراء وحدد المدد التي تنقص لكل جنها 4

ما سبقها من الشهادات، ولقد كان في وسسع المُسرع أن يزيد من المسدة

الواجب انقاصها للحاصل على الدكتوراه، اما وقد حددها بسنتين مأنه

يقين النزول على حكمه نلا ننص المدة المُسترطة للترقية للحاصل على

المكتوراه بالكر من سنتين .

ومناد ما تقسيم فاته لما كان العصابل المعروضة حالته قد عين في. 1470/5/1 وكان شاغلا للفئة السادسة في 1975/17/71 وحصل علمي الدكتوراه في 1977 . وإذ يشترط الجدول الاول اللحق بالقانون رقم 11 لسنة 1970 للترقية إلى الفئة الرابعة بدة خدية كلية قدرها ١٣ سنة فان. هذا العابل يستحق الترقية إلى تلك الفئة اعتبارا من 1977/0/1 سما المناس المناس

ولما كان التقون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ بشأن الترقيات بقواعد الرسوب. الوظيني يشسترط لترقية المسلمان الى الفئسات الاعلى اعتبارا مسن. الوظيني يشسترط لترقية المسلمان الى الفئسات الاعلى اعتبارا وزيسر المائية رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٧٤ حتى. المائية رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٧٨ حتى. الله مارس سنة ١٩٧٨ - وكان هذا القرار يشترط للترقية الى الفئة الثالثة بمنوات عان العامل في الحالة المائلة لا يستحق. الترقية الى طلع المنق المعمد عتى الاعمام المناف المائلة المستحق المناف المائلة المستحق المناف المائلة المستحق المناف المناف المناف المناف المائلة المستحق المناف المنا

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع ألى عدم جوفل انقاص مدة ثلاث سنوات من المدة ألكلية المشرطة الترقية بالنسبة المحاسل على الدكتوراه وأن العلل المعروضة حقته يستحى الفلة الزايعة طبقسا لاحكام القانون رقم 11 السنة 19۷۰ ... اعتبسارا من 1/٥/١/١ اول الشهر القالى لاكبله المدة الكلية المسترطة للترقية اليها منقوصا منها مسدة سنتين ، وأنه لا يستحى النقة الثقلة من 19۷/۱۲/۳ لعدم اكسساله المدة المشترطة للترقية طبقًا لاحكام القلون رقم ٢٢ لسنة 19۷۸ .

(ملف ۲۸/۱/۸۱ ـ جلسة ٥/٢/٠٨٨)

الفرع الرابع عشر التقاص الدة الكلية المسترطة للترقية بالنسبة للطبيب المتفرغ

قاعندة رقيم (٢٦٣)

: 15___47

نص البند (١) من الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١. السنة ١٩٠٥ على حساب المدد الكلية المسلقة بحياة المؤهلات العليا المحددة في المجدول المرفق بالقانون مع مراعاة انقاص مدة معادلة لدة خدمة الطبيب المتفرغ بعد تفرغه بحد اقصى ثلاث سنوات على أن تحسب المدة المذكورة من تتريخ نقله الى كلار كل الوقت — القانون رقم ١٨ اسنة ١٩٧٨ المدل علقانون رقم ١٨ اسنة ١٩٧٨ المدل المتقرق من المادة ٢٠ من القانون سالف الذكر على الإطباء الشاغلين لوظائف كل الموقت — نقيجة ذلك : أن الإطباء العليلين في غير المستشفيات المكومية لا يشغلون درجات مخصصة بالهزائية لوظائف كل الموقت — عدم المادتم، من حكم البند (١) من الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من القانون سالف الذكر ،

طفص القصوي :

ان الحادة 10V من قانون تنظيم الجليعات رقم 21 لسنة 19V تنص على أن (تسرى لحكام العسلياين المنيين في الدولة على العسلياين في الجليعات الخاضمة لهذا القانون من غير اعضاء هيئة التعريس ، وذلك غيبا لم يرد في شائه نص خاص بهم في التوانين واللوائح الجليعية) . وتنص النترة الثانية من المادة ٢٠٠ من تمانون مصحيح أوضساع العالمين رقم ١١ لسنة ١٩٧٨ المحدل بالفانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٨ على انه (ونحسب المند المكلية المتعلقة بحيثة المؤهلات العليا والمحتدة في المجلول المرتق مع مراعاة القواعد الآمية :

 (1) انقاص مدة معادلة لدة خدية العليب المشرع بعد نفرغه بحد فلمون ثلاث سنوات على أن تحسب المدة المذكورة من تاريخ نقله إلى كادر كل الوقت).

وبهتنى قرار رئيس الجمهورية رتم ٢٤ عست ١٩٦٠ منح الاطباء الذين يستدى علهم بالجامعات عنم مزاولة المهنة - بدل طبيعة عصل بشرط غلق عياداتهم ، ولقسد اجساز قسرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ المسئة ١٩٦١ والقرار رتم ١٩٦٩ لسنة ١٩٦١ والقرار رتم ١٩٨٩ لسنة ١٩٦١ والقرار رتم ١٩٨٩ لسنة ١٩٧١ انظل الطبيب المسرح الم بعزاولة المهنسة في الفسارج المي الوظائف التي تقضى القدع بشرط أن بكون قد مارس المهنة لمدة عشر سنوات في الحكومة أو المؤسسات العامة وأن يوجد بالميزانية درجسات خالية مخدسمة لهذه الوظائف وخمس هذا القرار اطبساء كل الوقت بالقدامية وسنقلة عن التعبية اطباء نمسة الوقت وقضى بعنح جميع الاطبساء الشاغلين لوظائف تقنى الحرمان من مزاولة المهنة بدل تفرغ كامل ومنع التصريح لهم بعزاولة المهنة بالخطرج ، ولجاز ندب اطباء نمسقه الوقت للعمل كل الوقت عنهاية السنة اللية للسنة التي تم المنسود غيها كيا الوقت .

وبين مها نقدم أن الشرع تصر بهتضى القانون رقسم ١٨ المسنة ١٩٧٨ نطاق تطبيق أحكام البند (١) إن الفترة الثانية بن المسادة (٢٠) بن القانون رقم ١١ السنة ١٩٧٥ على الأطباء الشساغلين لوظائف كل الوقائف كل الوقائف كل الوقائف كل الوقائف كل الوقائف كل الوقائف كل المقتل ، وأن قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لمسنة ١٩٧١ سام المسلم بالقرارين رقمى ٣٦٣٣ لسنة ١٩٦١ و ٩٨٩ لمنة ١٩٧١ تسم الاطبساء يصبب الوظائف التي يشغلونها الى تسمين لولها الأطباء الشساغلين

لوظائف كل الوقت ، وناتيها الاطباء الشاغلين لوظائف نصف الوقت ».
وناط شخل وظائف كل الوقت بوجود درجات مخصصة لهدف الوظائف بالميزانية ، وترتيبا على ذلك غان الاعادة من حكم البغد () من النقر أ .
الثانية من المادة (، ۲) من القانون رقم ١١ لسسنة ١٩٧٥ يكين منوطة بشكل احدى الدرجات المخصصة لوظائف اطباء كل الوقت بالميزانية ، يشكل احدى الدرجات المخصصة لوظائف اطباء كل الوقت بالميزانية ، علا يكعى للائدة من حكم هذا البند مجرد عدم مزاولة المهنسة بطفطرج مسواء كان ذلك راجعا الى عدم المحصول على تصريح بمزاولتها أو كان. راجعا الى الدرمان من مزاولتها بنص القانون أو بسبب النسدب للمهاب كل الوقت ،

ولما كان الاطباء العالمين في غير المستشفيات الجامعية الإشغاوية هرجات مضمصة بالميزانية لوطائف كل الوقت غانهم لا يفيدون من حسكم الهند (1) من الفقرة الثانية من المادة (١) من التسانون رقم ١١ لسنة العند (1) من الفقرة الثانية من المادة من المحمد لهم بنزاولة المهنة بالفسارية للك لان الحكم المشال اليه جاء صريحا وقاطما في تصر تطبيقيه علمي الاطباء الشاغلين لوظائف كل الوقت ولان المشرع قصد منه المحافظة: على الميزات التي كانت تمنع للاطباء الذين تبلوا التعرغ للخدية الطبيبة وللي الميزات التي كانت تمنع للاطباء الذين تبلوا التعرغ للخدية الطبيبة المادينية من بانتاص المبد المعترفة لترتينهم دند تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ عليهم حتي يقيدوا من احكام هذا القانون ولكي يحتنظ لهم بمراكزهم المتيزة عسن مراكز زمائهم الشاغين لوظائف نصف الوقت م

لذلك انتهت الجمعية المعودية لقسمى الفتوى والتشريع الى عسدم. الحادة المباء التاهرة الذين لا يشخلون وظائف موصوفة في الميزانية بانهاله. وظائف كل الونت من حكم البند (1) من الفقرة الثانية من المادة (٧٠) من. التاتون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المعنل بالتاتون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٨.

(۱۹۸۰/٤/۳۰ جلسة ـ ۱۹۸۰/٤/۸، ناله)

تماليق:

رلما كان نظام كادر كل الوقت متصورا على الاطباء البشريين واطباته

الإسنان الذين يعبنون بالحكوبة كل الوقت غان هذا النظام لا يسرى على الافعاء البيطريين ، ولا يفيدون من حكم البند (!) من الفترة الثانية مسري الملحة ٢٠ من تأنون تصحيح أوضاع المهايين المدنيين بالدولة والقطاع المهاج المصداد بالقانون رقم ١١ لمسنة ١٩٧٥ بشأن ابتاص بدة معادلة لمدة خدية المسنيب المتفرغ بحد أقصى ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ نتله الى كلادر كل الموقت .

(ملف ۱۹۸۳/۱/۱۲ ــ جلسة ۱۱۸۳/۱/۸۱)

قامسدة رقسم (۲۹۶)

: 12-41:

مدم شغل الطبيب ادرجة ماثية مضمصة تطبيب متدغ طول الوقت يجول دون المادته من هكم البند (1) من الفقرة الثانية من المادة ٢٠ مسن القانون رقم 11 لسنة 1970 لعدم توافر شروط تطبيقها .

بلخص الفتسوى :

ان الفترة الثانية من المادة . ٢ من تانون تصحيح اوضاع الصالمين مرتم !! لسنة ١٩٧٥ المدل بالقانون الثانية من المادة . ٢ من تانون تصحيح خلوضاع المالمين رقم !! لسنة ١٩٧٥ المدل بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٨ منص على انه (وتحسب المدد الكلية المتملتة بحيلة المؤهلات المليا والمحددة في الجنول المرفق مع مراماة القواعد الآتية : ١) انقاص مدة ممائلة لمدة خدمة الطبيب المتفرغ بعد تغرغه بحد اتعمى ثلاث سنوات على ان > تحسب المدة المذكورة من تاريخ نقله الى كافر كل الوقت) .

و اجاز قرار رئيس الجيهورية رقم ٨١ اسنة ١٩٦٠ المعدل بالقران المدل بالقران المدل ١٩٣٠ المعدل بالقران المدينة ١٩٧٣ المدل الطبيب المدرح له بدواولة المهنة في الخارج الى الوطائف التي تضنى التعرف يشرط المدرح له بدواولة المهنة لما المخارج الى الوطائف التي تضنى التعرف يشرط المهنة لما المعربة أو بالمجارس المهنة لمدة عشرة سنوات في المكومة أو بالمجارس المهنة لمدة المحارس المهنة لمدة عشرة سنوات في المحارس المهنة المحارس المهنة لمدة المحارس المهنة لمدة المحارس المهنة لمناسبة المحارس المهنة لمدة المهنة لمدة المحارس المهنة لمحارس المهنة لمدة المهنة لمدة المحارس المهنة لمعارس المهنة لمحارس المهنة لمدة المحارس المهنة لمعارس المهنة لمحارس المهنة لمحارس المهنة لمعارس المهنة لمحارس المهنة لمحارس المهنة لمدة المهنة لمعارس المعارس المهنة لمعارس المهنة لمعارس المهنة لمعارس المهنة لمعارس المعارس المهنة لمعارس المعارس المعارس المهنة لمعارس المعارس المعارس

وافي بوجد بالمزانية درجات خاسة مخصصة نبذه الوظائف ، وخص هكر القرار اطباء كل الوقت بالنهية بسمطة عن الدمية اطباء نصف الوقت وقضى بمنح جبيع الطباء الشاغان متعنى الجربان من مزاولة الموتة بدلم تعرق كامل ، ومنع النصريح لهم بمزارلة المهنة بشخارج واجاز ندبي اظباه نصف وقت للمن كل الوقت مع معودهم ببدل عبادة في نفرة الندب ولهنه المتداد الندب الى ما بعد نهاية السنة المثبة النالية للسنة المن تم المغدي عيها ، كما اجاز نقل عؤلاء الاطباء الى وظائف كل الوقت .

وببين مما نتدم أن المشرع تصر نطاق تطبيق احكام البند (1) من اللغرة المقابقة من المادة . ٢ من القانون رقم (1 لسنة ١٩٧٥ على الاطباء المساغلين لموظائف كل الوقت ، وان قرار رئيس أنجمهورية رقم (1 لسنة ١٩٦٦ المعثل بالقرارين رقمى (٢٦٣١) لسنة ١٩٦٦ السنة ١٩٨٦ السنة ١٩٨٦ عسم الاطباء لمحسب الوظائف التي يشعلونها على قسمين أوجها الإطباء الشاغلين لوظائف بحصب الوظائف التي يشعلونها الحلياء الشاغلين لوظائف نصف الوقت ؛ وناط شسغل مطمى ذلك عان الاعداد بوجود درجات مخصصة لهذه الوظائف بالميزانية ، وترتيبا على ذلك عان الاعادة بن حكم البند (!) بن الفقرة الثانية بن الميدة ، ٢ بسن المقانون رقم (1 لسنة 140) يكون منوطا بشغل احدى الدرجات المخصصة يأينانية لوظائف أطباء كل الوقت ، غلا يكمى للاعادة بن حكم هذا البند مجرد عدم مزاولة المهنة بلخارج سواء كان نلك راجعا الى عدم الحصول على أذن بيزاولتها أو كان راجعا إلى الحرمان بن مزاولتها بنص القسائون على أدن بيزاولتها أو كان راجعا إلى الحرمان بن مزاولتها بنص القسائون أو بسبب النعب للحمل كل الوقت كما لا يكلى للانادة من هذا الحكم صدور . واليزانية .

ولما كان الطبيب المعروضة حالته لم يشمل وظيفة كل الوقت في الاسلام المربحة المارة التأمين الصحى على درجسة مخصصة في ميزانية تلك الهيئة لوظيفة طبيب كل الوقت ترار هيئة النامينات الإصحاعية رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٦ باعتباره مع غيره من الاطباء العالمين المبيئة اطباء متفرغين طول الوقت لم يصانف درجات مالية مخصصة بميزانيتها لوظائف كل الوقت عانه لا بعد شاغلا لوظيفة طبيب كل الوقت عليه لا يعد شاغلا لوظيفة طبيب كل الوقت عليه لا يعد شاغلا لوظيفة طبيب كل الوقت عليه لا يعد شاغلا لوظيفة طبيب كل الوقت عليه المواقت المسلمة ا

مناء على هذا القرار وبالتالى لا يغيد من كم البند (!) من الفقرة الثانيسة من الملدة ٢٠ من القانون رقم ١١ السنة ١٩٧٥ لعدم توانر شرط تطبيقها عليه في ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العبل بهذا القانون .

لذلك انتهت الجمعية العبوبية لتسمى الفتوى والتشريع الى هسهم المتقا الطبيب في الافادة من حكم المادة .٢ من الفقادن رقم ١١، السنة ١٤٧٠ .

(ملف ۲۸/۲/۲۷ - جلسة ۲۱/۲/۲۸۲۱)

قامسدة رقسم (۲۹۵)

الجسدا:

نص المند (١) من الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من فاقون تصحيح الوضاع العابلين المنبين بالدولة رقم ١١ لسنة ٢٠٥٥ بعد تعديله بالقاقون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٥ بقضى بالقالس مدة معادلة لمدة شعبة الطبيب المتفرغ بعد تفرغه بحد القص ثلاث سنوات تحسب من تاريخ القل الى كادر كل الوقت حكما جديدا مناط الافادة منه أن يكون الطبيب شالهالا لوظيفة في كادر كل الوقت بصفة اصلية أو بطريق الفقل السه ولهس المتفرخ للخدمة الطبية بالفهوم الذي الشارت اليه المذكرة الإيضاعية — سريان هذا التعديل بالتر رجمى — اثر ذلك — عدم الهادة الطباء نصف الوقت المقتديين لوظائف كل الوقت من الحكم الوارد بهذه الفقرة) يتمين سحب التسويلت التي اجريت على خلاف هذا الحكم .

بلخص الفتري :

ان القانون رقم 18 اسنة ١٩٧٨ بتمديل بعض إحسكام القسانون رقم 11 اسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المنين بالدولة والقطساع قالجام ينص في المادة الاولى منه على أن يستبدل بنص البند (!) من البقرة قالفائية من المادة (٢) من تمانون تصحيح أوضاع المالمين المدنيين بالدولة المسادر بالقانون رتم 11 لسنة 1970 النص الآتى :

(١) انتاص بدة معادلة لدة خدية الطبيب المترغ بعد تدرغه بحسد المحمى ثلاث سنوات على أن تحسب المدة المذكورة من تاريخ نقله إلى كادر كل الوقت ».

وتنص المادة الثانية منه على ان « ينشر هذا القسانون في الجريدة المسينة ١٩٧٥ المرسمية ويصل به من تاريخ العبل باحكام القانون رقم ١١ لمسينة ١٩٧٥ يتصحيح أوضياع العساملين المنيين بالدولة والقطاع العام .

ومن حيث أن المشرع استحدث حكا جديدا بيقتضى القصيل الخدى انخله على المادة (٢٠) بسن القصانون رقسم ١١ لسنة ١٩٧٥ سالف المنكبر مؤداه قصر حكيها الذي يقضى بانقاص بدة معادلة لحدة خصيمة المنكبر المتبرغ بعد تغرغه بحد اقصى ثلاث سنوات على الطبيب الذي يتغلى المي كادر كل الوقت وذلك من تاريخ نقسله وسن ثم غانه لا يعيد من أمكام البند (١) من المعترة الثانية من المادة (٢٠) من القانون رقم ١١ أطهاء نصف الوقت المنتدبين لوظائف كل الوقت بعد عنة اصلية ، ابا أطهاء نصف الوقت المنتدبين لوظائف كل الوقت علا يسرى عليهم هسكم هذه المعترة الابحد نظيم الى وظائف عدا الكادر هذه المدترة الابحد نظيم الى وظائف عدا الكادر خذه المدتر كل الوقت إلى طائف عدا الكادر في المحلس المهاد المعترف التراز السادر بنظيم الى وظائف عدا الكادر في المعترف المناز اللهاد في المناز النهادة من النص المشار الله هو شييل وليس تغيغ الطبيب للخدمة الطبيس تغيغ الطبيب للخدمة الطبيس تغيغ الطبيب للضاعة المادة ،٢ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تبل

ومن حيث أن المسلم به أن عائلة الموظف بالحكومة هي عسلاتة تنظيبية تحكمها القوانين واللوائح فيركز الموظف بن هسده الثلجية بركز عالموني عالم يجهز تخبيره في أي وقت كروليس له أن يحتج بأن له حسا مكسبا في في يمبلل بمقتضي النظام القديم الذي عين في ظله ومرد ذلك الى ان الموظفين هم عمال الرافق الملة وبهذه المنابة يجب أن يخضع نظامهم القانوني للتمديل والتغيير ونقسا المتضيات المسلحة العامة ويتفرح على خلك فن المنظم المجدد يسرى على الموظف بالترحال مباشر أن تاريخ المبان به ولا يسرى بالتر وجهى الا بنس خلص .

ومن حيث انسبه ينص في المسادة التسانية منسبه على أن و ينشر هذا التسانية منسبه على أن و ينشر هذا التسانون في الجريدة الرسسية وبعبسال به من تتريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٠ بتصحيح اوضاع العالمين المدنين بالتولة والقطاع العالم ومن ثم يتمين القول بتطبيق المكام هسذا التسانون بينا استحدثه من تعديل اعتبارا من تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ١١ المسنة ١٩٧٥ ويقاتلي مسحب التسويات التي اجريت للأطباء المتقرغين النين لم ينظوا المي كلنز كل الوقت ،

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية المهومية الى أن تطبيق حكم البند (1) من المقدرة الثانية من المادة (١٠) من القسانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ...

المسئل بالقانون رقم ١٨ لمسئة ١٩٧٨ ، يتصور على الطبيب المقرغ من الربيخ نقله اللي كادر كل الوقت وذلك من تلريخ المهل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، ما يتنفى حتبا سحب التسويات اللي تبت على خلاف هذا الحسكم .

١ ملف ٨١٥/٤/٨٦ -- جلسة ٤/٤/١٨٦ ١

قاعــدة رقــم (۲۹۹)

: 12....41

قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ أسنة ١٩٦١ بتقرير بدل التفسرخ اللهاباء التشريين واطباء الاستان قسم الاطباء الخاضمين لاحكام نظام موطفي الدولة الى قسمين : الراها : يشمل وظائف الاطباء كل الوقت ، وثانيهما : تضم الاطباء نصف الوقت - حكم البند (1) من الفقرة الثانية المادة (٧٠) من قافرن تصحيح ارضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام يسرى على جميع الاطباء المنوغين لاعمال وظائفهم سواء كان القفرغ كل الوقت. بصفة الصلية أو بطريق النقل أو النعب أو كان هذا التفرغ قد جاء نتيجة لمنع الطبيب الشاغل لوظيفة نصف الوقت من مزاولة المهنة في الشارج .

ملقص الفتوي :

ان ترار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ بتترير بدل تفرخ للطباء البشريين واطباء الاسنان معدلا بترارى رئيس الجمهورية رقمى ٢٦٣٣ لسنة ١٩٦٦ ينص في مادته الأولى على أنه و بجوز نقل الطبيب المصرح له بجزاولة المهنة في الفسارج التي وظائمية للتفرغ أذا كان قد مارس مهنة الطب البشرى أو طب الاسسنان لمدة عشر سنوات على الاقل في الحكومة أو المؤسسات المهلة » .

كبا تنص مادته الثانية على أن « يجب النقل الى وطائف كل الوقت. أن تكون حتك درجات خالية مخصصة لهذه الوطائف بالميزانية » .

وتنص مادته السابعة على أن « يكون للأطباء كل الوقت إقدييسة. مستقلة عن الدمية زمائلهم اطباء نصف الوقت » .

وننص مادته الثابنة على أن « يمنع جميع الأطباء الشافلين لوظائفه نتنضى الحرمان من مزاولة المهنة في الخارج بدل تفرغ بالكامل . .

ويجوز منح هذا البدل بصفة مؤقتة للاطباء نصف الوقت الذيبي. يرخبون في عدم ممارسة المهنة في الخارج ... » .

وتنص المادة العاشرة على أنه « لا يجوز التصريح بعزاولة المهسة في الخارج للاطباء الذين سبق أن نقلوا أو ينقلون الى وظائف غيم مصرح الشاغليها بعزاولة المهنة ... » . وتنص المادة الحادية عشر على أنه « يجوز ندب أطباء نصف الوقت الذين تنطلب وخانفهم التفرغ للعمل كل الوقت مع غلق عياداتهم مقابل تعويضهم ببدل عيادة في فترة الندب و وتحدد هـذه الوظائف بترار من الوزير المختص ويحسرم الطبيب المنتسب من هذا البدل عند الفاء الندب ويكون له الحق في مزاولة المهنة في الخسارج من تربخ القرار الصادر بالفاء ندبه كما يجوز نقسله الى وظائف كل الوتت وتسرى عليه في هذه الخالة أحكام هـذا القسرار مع حربانه مسن بدل المعدة .

ولا يجوز أن يبتد النعب الا الى نياية المسنة المطلبة التسالية للسنة التى تم نيها النعب وينح هذا البدل الأطباء نصف الوقت الذين يوبمبون في بعلات داخلية ... » .

. ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦٥ لمسنة ١٩٦١ في شان. بعض الأطباء البشريين بوزارة الصحة بالاتليم المصرى ينص في المادة : الأولى على أنه « يعتنع على اطباء وزارة الصححة الذين يعبلون فيم. الوحدات ومروع الخدمة الطبية المبينة بعد مزاولة المهنة في الضارج: :

اطباء المجموعات الصحية القروية ـ اطباء العلاج الشايل . وينص في الملاة الثانية على أنه « يعنع غنات الأطباء المذكورين راتب. طبيمة عمل بواقع ١٨٠ جنيها سنويا لكل منهم يصرف بالكالمل . . . » .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٧١ لسنة ١٩٦٢ في. شأن تفرغ اطباء الوحدات الصحية الريفية والمراكز الاجتماعية ووحدات الامراض التوطئة في القرى والوحدات الجمعة ينص في المسادة الأولى على أنه « يمتنع على اطباء الوحدات الآتية بزاولة المهنة في الفسارج.

(أ) الوحدات الصحية الرينية .

وينص في المادة الثانية على أنه « يمنح الأطباء المنكورين رواتيه-طبيعة عمل بواقع ١٨٠ جنيها سنويا لكل منهم تصرف بالكامل » ... ومن حيث أنه بيين من استثراء احكام قرار رئيس الجمهورية رقسم AP لسنة 1911 الشار اليه أن وطلق الإطباء الخاسمين الاحكام نظام، موظفى الدولة ــ دون غيرهم من الاطباء الذين ينظم قواعد توظيفهم قوانين خاصة ــ تقدم الى تسمين :

اولهما : يشمل وطائف الاطباء كل الوتت وهي بن الوظائف المنبوزة . ق الميزاتية والتي تتتضى بن شاغليها التعرغ للقيام باعباتها كمسا يبتنع . - على شاغليها جزاولة المهنة في الخارج . . .

ويتم شغل هذه الوظائف اما بطريق التعين أو بطريق النقب أإيها من وظائف طبيف نصف الوقت ، ويدخل النقل الى هذه الوظائف على النحو المتقدم في نطاق السلطة التقديرية لجهة الإدارة غاذا ما استفهلت رخصتها في النقل اعتبر ذلك بمثابة التعيين في وظائف أطباء كل الوقت المنيزة في الميزانية ويمنح الأطباء الشاغلين لهذه الوظائف بدل التقسرغ المتسرر .

لها التسم الثانى : ميشهل وظائف الأطباء نصف الوقت وهي مسن. الوطائف التي لاتقتفى من ساغليها التفرغ للقيام بأعبائها بحسب الاصل ويجوز التصريح لشاغلها بجزاولة المهنة في الغارج ، وينقسم شساغلو حذه الوظائف الى أربع قئات :

الأولى : الأطباء المصرح لهم بمزاولة المهنة في الخارج .

والثانية : الأطباء الذين يرغبون في عدم مزاولة المهنة في الخارج .

والثالثة : الأطباء المنتدبين لوظائف الأطباء كل الوقت .

والرابعة : الأطباء الشاغلين لوظائف يعتنع على شاغليها مزاولة المهنة في الخارج كما هو الحال بالنسبة للاطباء التابعين لوزارة المسحة والمشار اليهم بقرارى رئيس الجمهورية رقمي ٢٤٥ لسبنة ١٩٦١ ، ٢٠٧١ السحاف ذكرهها .

ومن حيث أنه متى استبان ذلك وكان مقاد نعس البند (أ) من الفقرة

الثامنة من المادة (٢٠) من قانون تصحيح اوضماع العمالين المدنيج. بالدولة والتطاع العام انه عند حساب المدد الكلية المتعلقة بحيلة المؤهلات العليا المحددة في الجدول الأول المرفق يتعين مراعاة انقاص مدة مصادلة. لدة خدمة الطبيب المترغ بعمد تعرضه بحد اقصى ثلاث سنوات ..

وبن حيث أن المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قسد ترريت بصدد هذا النص أن « بن أهم هذه القواعد با تضبئته الفقرة (1) من انتاص مدة مساوية لدة الطبيب المتفرغ منذ تفسرغه سسواء أكان ذلك بطريق الندب لكادر كل الوقت أو النقسل الى هذا الكادر بشرط الا تتجاوز هذه المدة نلاث سنوات وقد قصسد بذلك مرامساة هسذه الفئة المتفرغة للخدمات الطبية والتي كرست وقتها للوظيفة وحتى لا يختسل الوضيع بينها وبين الأطبساء غير المتفرغين حيث يتميز غير المتفرغين طبقسا للاحكام الواردة في التواعد الحالية يجوز ترتيتهم منئة أو أخدذ في تحديد الأطباء الذين كاتوا ينطبق عليهم النص المشار اليه بمعيار موضوعي هسو التفرغ وبالتالي يفيد بن النص جبيع الأطباء المتفرغين لأعمال وظائفهم ... سواء اكان هذا التفرغ تد جاء نتيجة اشمغل الطبيب لوظيفة طبيب كل الوشعه بصفة المسطية أو بطريق النقل أو الندب اليها أو كان هبذا التفرغ قد جاء نتيجة لمنع الطبيب الشاغل لوظيفة نصف الوقت من مزاولة المهنة في الخارج كما هو الحال بالنسبة للاطباء التابعين لوزارة السحة. المشار اليهم بقراري رئيس الجمهورية رقمي ٢٤٥ لسنة ١٩٦١ ٤٠ ٣٠٧١ لسنة ١٩٦٢ السمالف ذكرهما أي أن المتماط في الاهادة أمين النص المشار اليه هو أن يكون الطبيب متدرغا للخدمة الطبية بالمهوم السالف بيانه عند تطبيق ثانون تصحيح أوضاع المساملين المنبين بالدولة والتطاع العام على حالته .

ومن حيث أنه ينبنى على ذلك أن الاطباء المرح لهسم بسراولة المهنة في الحسارج لا يغيدون من النص المسسار اليه لمسلم تترغهم كسنا لا يغيد منه الاطباء نصف الوقت الذين يرغبسون في مزاولة المهنة بالكسارج وتوافق جهة الادارة على منحهم بسدل تفرغ بصفة مؤتتة باعتبسار الني تترخهم يرجع لعلة عيهم وليس لارادة الادارة .

(مَنُوى رقم ٧٨ ــ ق ١٩٧٧/١١/١٦)

الفصــل الضــابس الترقيــــة

القسرع الأول

من استوفى مدة المشعبة الكلية يعتبر مرقى الى الفئة المقابلة لجبوع تلك المدد في ذات الجبوعة الوظيفية التي ينتمي اليها

قامسدة رقسم (۲۹۷)

: 12-48

المُرَقِة طبقا الاحكام قانون الإصلاح الوظيفي رقم سد اسنة ١٩٧٥ والجداول الملحقة به نتم بيراعاة مدة الفدية الكلية جبيمها دون تجزئه:

ملخص الدنكم:

أن الماد (10) من تانون الأصلاح الوظيفى العدادر به القانون رقم 11 لسنة 110 ينص على أنه يعتبر من أمضي أو يبضى من العالمين الموجودين بالمحددة احدى المدد الكلية المحدد بالجدول الموققة مرتمى في نفس مجموعتة الوظيفية ، وذلك اعتبارا مناول الشسهر التالي لاستكبال هذه المدة فاذا كان العالم قد رتمى فعالا في تاريخ لاحق على التاريخ المذكور ترجع اقدميت في الفقة المرتمى اليها الى هذا التاريخ . والمدد الكلية المحددة بالجدول الثاني الخاص بحيلة المؤهلات فوق المتوسطة والمتوسطة الذي ينطبسق على حاله المدعى ، هي ٦ سنوات اللترتيسة الى الفئسة ٤٠٠ سلامية (السسادسة) و ١١ سنة للترتب ٣٠٠ سر ٢٠٠ ج (السسادسة) و ١١ سنة للترتب ٢٠٠ ج (الخاسة) و ٢١ سنة للنئة المرتب ١١٥ سنة النئة ١١٥ سنة النائة المنائة ال

ومقتفى النس أن من بلغت مدة خدينه الكلبة أحدى المدد سائفة الفكسر ، يعتبر مرتى للفئة الوظيفية المقررة لهسا ، وأن من تجساوز واحدة منها الى ما يتلوها لا يحق له أن يطلب أن تتنصر ترتيته على النَّلة الأدنى • الن تحديد الفئة الوظيفية المقررة للترقية اليها طبقا له هو من الراكس التنظيبية التي تكتل القانون بنتريرها رتحديد حدودها ، والمبرة في ذلك بالفثة الأعلى التي يبلغها المابل بيراشاة كابل بدة خدمته الكلية ، ولا حنى خلك اعتباره مرتى الى ما قبلها عند أنهامه سنوات الخدمة الكية المقررة للترقية الى تلك ، ثم منها الى النئة الأخرة ، نهسو بصريح النص بيعتبر مرقى رأسسا الى الفئة المقسابلة لمجموع مدة خدمته الكلية مسن الشمور التسالي لتاريخ اكمال المدة ، مع مراشاة ما أوردته المادة ، ٢ مسن . المقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بأصدار قانون الأصلاح الوظيني من أنسه لا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكامه الجمع ببن النرتية طبقا لأحكام القانون المرافق: الاصلاح الوظيفي والنرقية بمقتضى قواعد الرسوب الوظبفي اذا كان يترتب مع ذلك خلال سنة مالية واحدة ترقية الماسل الى أعلى . من فئتين وظيفتين تاليتين للنئة التي يشغلها ، ومع ذلك فللعامل الحسل في الختيال الترقية في الحذود السابقة طبقا لقواعد الرسسوب الوظيفي أو طبقا لأحكام القانون المرافق للاصلاج الوظيفي أبهما أفضل له ، ممسا - وداه عدم جواز اعتبار المامل مرشى الى اعلى من ننتين وظيفتين تالبتين المنعنة التي يشقلها في ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريسخ العمل بكلا القسسانونين - ١ / ١ السنة ١٩٧٥ نتيجة تطبيق احكابها عليه أو الحدميا .

. (المعن ۲۰۲ لسنة ۲۷ ق ــ خلسة ۲۰۱۱/۱۹۸۲)

الفسرع الفسائي تحديد تاريخ معين للترقية امسر يضتف حكمه عن المدة اللازمة للترقية ذاتها

قامسدة رقسم (۲۹۸)

: 1241

-- قرار وزير الخزانة ورئيس الجهار الركزى فلتنظيم والادارة رقم 190 لسنة 190 في شمان قواعد الرسوب الوظيفي -- نصه في الخلاة الأولى على رغع الدرجات الملقة العماماين المدنين بوحدات الجهائر الادارى للدواة والهيئات العالمة القي تطبق لمكلم القانون رقم ٢٦ لسنة 191 اللين اخسوا في درجاتهم التي تطبق المكلم القانون رقم ٢٦ لسنة لفذ هو انتهاد الفساية وبالتسائي عان يوم ٢١ من ديسمبر سنة 190 ينخل في حساب المدة الملازمة للترقية -- سريان المكلم القرار المنكور على ينخل في حساب المدة الملازمة للترقية -- سريان المكلم القرار المنكور على المراب المنابين اللين ترجع اقدياتهم في الدرجات المسائية الى أول ينابير المنابية في الربة ووحد هو ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٠ -- اسساس تلك ان اتحديد تاريخ معن المترقية يتمان بقاعدة المزى بضائك الدولية معن المترقية يتمان بقاعدة المزى بضائك الدولية معن المترقية يتمان بقاعدة المزى بضائك الدولية المترقية المتروزية المتروزية المترقية المترقية المترقية المترقية المترقية المترقية المتروزية المتروزية المترقية المتروزية المتر

ملخص الفتــوي :

ومن حيث أن المادة الأولى من تسرار وزير الغزانة ورئيس الجهساز المركزي للتنظيم والادارة رقم ٢٥١ لسنة ١٩٧٠ في شسان قواعسد الرسوب الوطيفى تنص على أن « ترفع الدرجات المالية للمالين المنيين بوحدات الجهار الادارى الدولة والهيئات المسابة التي تطبق احكام القانون رقم ١٦٠ المسنة ١٩٦٠ التين ليضوا في درجاتهم حتى ٣١ ديسببر نسنة ١٩٧٠ بددا لا تتل عن المدة المحددة ترين كل درجة من الدرجات التسالية الى الدرجات التي تعلوها . . »

وتقفى الخلاة الثلثة باته « في تطبيق احكام هذا القرار تجرى ترقية المالمين المستوتين للبدد المشار اليهمنا في المادة الأولى على الدرجات الخلاية والذي تخلو حتى ١٩٧٠/١٢/٣١ ماذا لم يسمح عدد الدرجات الفلية بترقيتهم جييانا ترفع درجات البساقين طبقا للمادة الأولى ، وتجرى الترقية الى هذه الدرجات طبقا للقواعد المترزة قانونا لا مع مراعاة الن تكون في تاريخ موحد هو ١٩٧٠/١٧/٣١ ،

بين حيث أن الواضح من نصوص هذا القرار أنه يشقرط رفع درجة المال أن يكون قد أمضى حتى ١٩٧٠/١٢/٣١ المدة المحدة قرين خرجته ، والمتصود بلفظ « حتى » لفة هو أنتهاء الفاية ، وبالتألى غان الينم المسار الميه يدخل في حساب المدة اللازمة للترقية .

وترتيبا على ذلك ، وعلى سبيل المسال ، اذا كان القرار آنف الذكسر يشترها تفسساه اربع سنوات على الاتل في الدجة الراسعة لرفعيسا الى انثالث ، علن المسابل الذي ترجيع اتدبيته في الدرجة المكسورة الى ا ١٩٦٧/١/١ يفيسد من أحكام القسرار باعدار أنه المضى أربع سنوأت في الله المرجة حتى ١٩٧٠/١٢/٣ بحساب هذا اليوم ضمن المدة المطلوبة .

ومن حيث انه لا يسوغ الاعتراض على ما تقدم بأن يوم 11٧٠//١٢/١١ سيكون هو المتهم اللهدة اللاثينة أن المتعنية أن المتونية أن المتحب المينية أن المتحب المتحب المتحب أن المتحب أن المتحب أن المتحب أن المتحب المتحب المتحب أن المتحب المتحبة في المتحب في المتحب المتحبة في المتحبة المتحبة في المتحبة المتحبة في المتحبة في المتحبة في المتحبة المتحبة المتحبة في المتح

الجديدة .. في اى تاريخ آخـر كان سابقا ام لاحقا على ٣١ من ديسمبر مسئة ١٩٧٠ طالما أن المدة الواردة في القرار الوزارى تجاوز المدد المنموص عليها في القانون رقم ٣) لسنة ١٩٣٤ كحد أدنى للبقاء في الدرجة .

وشبيه ببــذا ما نص عليه الترار الجبهورى رقم ٢٢٦٤ اسنة ١٩٦٤ لهنان تواعد وشروط وأوضاع نقل العالمين الى الدرجات المعادلة لدرجانهم المحالية اذ تقست المادة الثالثة بن هذا القرار بان ينقل المسلملون المدنيون الموجودون في الخدية الى الدرجات الجديدة وفقا للأوضاع التالية (أ).... (ب) ينقل العالمون الشاغلون للدرجات الواردة بالجدول الثاني المسرائق المدن المساغلون للدرجات الواردة بالجدول الثاني المسرائق عن المدة المحددة ترين كل درجة الى الدرجات المبينة بهذا الجسدول وتحدد التدييم عن المددة ترين كل درجة الى الدرجات المبينة بهذا الجسدول وتحدد التدييم عنها اعتبارا من أولى يوليو سنة ١٩٦٤ منه الدرجات المبينة بهذا الجسدول وتحدد

نفى هذا النص اشترط المشرع لنقل العامل الى اندرجة الأعلى ــ وهو نقل ينطوى على ترقية ــ ان يبضى في درجته الحالية المدة المحررة حتى ٣١ من اكتهبر سنة. ١٩٦٤ بينها قضى بتحديد الدبينـــه في الدرجة المجيدة اعتبار! من ١٩٦٤/١١ .

وبالمسل ، غان الدرار رقم ٢٥٩ لسنة .١٩٧ المشسار اليسه استرط خضاء بدد بعينة في الدرجات المسالبة حتى ١٩٧٠/١٢/٣١ ، فاذا كان المالي قد أبضى المدة المطلوبة رفعت درجته ، اي تبت ترقيته ، إلى الدرجة الأعلى اعتبارا من اليوم المذكور ،

لهذا انتهى راى الجمعية المعومية الى سريان احكام تسرار وزيسر الخزانة ورئيس الجهساز المركزى للنظيم والادارة رهم ٢٥٩ لسنة ١٩٧٠ على العالمين الذين ترجع التدميتهم في الدرجات الحسالية الى اول يناير .

(ملت ۲۷۰/۲/۸٦ _ جلسة ۱۹۷۱/۲/۸۸)

الفسرع الفسائث حظر النرقية الى اكثر من فلنين ماليتين خلال المسسنة الواحسة

قاصدة رقسم (۲۲۹)

: 12 49 .

المادة الثانية من مواد اصدار الفانون رقم 11 أسنة 1970 أن ترقية المتني تم وفقا لحكم المادتين ١٢ و ١٤ من القانون رقم 11 أسنة 1970 لا تتقيد بالقارد في الفقرة (٩) من المادة الثانية من القانون المنكور — شرط للك — الا يجمع المالل بين هذه الترقية وبين الترقية بموجب المادتين ١٥ > ٧٧. من ذات القانون اساس ذلك — أن حكم الحظر المتصوص عليه بالفقرة (و) المنسار اليها بعدم الترقية الى اكثر من فنتين ماليين في المسنة الواحدة مقصور بحسب صريح عبارتها على حالة الجمع بين الترقية طبقاً المحادث ١٦ > ١٤ والترقية طبقاً لأحكام المادتين ١٥ > ١٧ وان تكل مسن الموادد سالفة المنكس نطاق تطبيقاً ومجال اعمال خساص بها .

ملخص الفتوي :

أن الملدة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ متصى على انه (لايجوز أن يترتب على تطبيق احكام القانون المرافق :

(و) الجمع بين الترتبة طبقا لاحكام المادة ١٢ أو تسوية الحسلة طبقة للمادة ١٤ والترقية بمتنفى أحكام المادتين ١٥ ، ١٧ أذا كان يترتب على ذلك خلال سنة مالية واحدة الترقية الى أعلى من نشتين وظيفتين تاليفين المفئة التي يشغلها المامل ، ومع ذلك الملمامل احق في الصدود السليقة بني اختيار الترقية أو التسوية الإنضل له) ، ولما كان حكم الحضر المنصوص عليه بتلك الفترة بعدم الترقية النهم المحرفية النهم المحرفية النهم المحرفية خلال السنة الواحدة متصورا بحسب صريح عبساراتها على حالة الجمع بين الترتية طبقا للهادة ١٢ أو المادة ١٤ و المدت المجتمع المحالم المحتمد على و ١٧ وكان نكل من المواد سالمة الذكر تطاق نطبيق ومجساله المحالم على بها لا بخياط بضرها عان التيسد الوارد بالفقرة (ر ، من المادة المحالم على المحالم الم

الثقتية من مواد احسمنار التانون رقم 11 لسنة 1400 لا يجسد مجالا لاعماله. أذا رقى العامل بموجب أي من الملفتين 17 و 16 من هسذا القانون ولهم يقد من أحكام المافتين 10 و 10 لتخلف ملتسه .

لذلك انتبت الجبعية الصويبة لقسمى الفتوى والتشريع الى عسدم تقيد الترقية برجب حكم المادتين ١٦ أو ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يقتيد الوارد في الفترة (و) من المادة الثانية من هذا القانون اذ لم يجمع تلك الترقية بوجب المادتين ١٥ و ١٧ من ذات القانون ..

(ملف ۱۹۸۲/۸۰ - جنسة ٥/٥/١٩٨٢) ،

الفسرع الرابع السر موانع الترقيسسة

قاعـــدة رقــم (۲۷۰)

المسطا:

المُشرع حدد السنوات ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ لاعبال احكام القانون رقم ١١ أسفة الادو وخول العالمين حقا حتيا في الترقية طبقا لاحكامة أن اكتبات لهم المحدد الكلية المتصوص عليها في الجداول الرفقة به واجل استحقاق الترقية بنص عربح قاطع بالتطبيق لمن لا يترافر في هذه مانع قانوفي من موانع الترقية التي البيم التالي تروال المانع بالتطبيق للقواعد القانونية السلاية في هذا التلايخ ولم يشترط المشرع لاستحقاق الترقية لزوال المانع خلال سنوات اعمال المقانون سندي الترقيفة المحادر نبها دون ترقيته خلال سنوات اعبال القانون يستدي الترقيفة بالتطبيق لاحكامه بعد القانوة المزاينية المحددة طبقا للقواعد المسابة للحرمان من الترقيف من الترقيف المساب الوظيفي بصفة مطلقة افادة العلمان الذي يقوم بهم اي سسبعب الرسوب الوظيفي بصفاة مؤاني المنطقة من رفع غانهم المالية الى الفلسات الترقيفة من رفع فانهم المالية الى الفلسات الترقيفة واعد الرسوب الوظيفي ومنا قواعد الرسوب الوظيفي و

مِنْفُصِ الشَّــويُ :

ان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العالمين المشيين والدولة والتطاع العسام المدل بالقانونين رقسى ٢٣ لسنة ١٩٧٧ و ٣٣ السنة ١٩٧٨ . عمل به اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٢١ حتى ١٩٧٢/١٢/٣١ عنظ لنص المادنين الرابعة والناسعة من رواد احسداره و وان هذا التانوري يقصى في المادة (10) منه على أن البعير من الحسابلين المحبودين بالمخدمة أحدى المدالة المحبودين بالمخدمة أحدى المدالة المحبودين بالمخدمة الوظيفية وذلك من ولي السير التلي لاستكبال عسفه المده عنه الوظيفية وذلك من ولي السير التلي لاستكبال عسفه في المنه المحبودية المربع البها الى عذا التاريخ لاحق على التاريخ المخدم المحبودين البها الى عذا التاريخ . « وتنس المادة (17) على ان الاتحقاق الرقي المتالية للقواصد الاتحقاق المربعة الاعتبارا من اليوم التالي المتعارا من اليوم التالي المتوالة المتعارا من اليوم التالي المتوالية المتوالية في هذا المتارية في هذا المتاريخ . » . » دا

ومقاد ذلك أن المشرع حدد السنوات ٧٧ ، ٧٧ ، ١٩٧٧ لاعبسال أحكام القاتون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ و وفول العالمين حقا حتيا في القسرية طبقة لاحكامه أن اكتبلت المم المدد الكلية المنصرص عليها في الجسداول المرفقة به وأجل استحقاق الترقية بنص حريح تاطع لن يتواغسر في حقه مانع عاقوني من موانع الترقية الى اليوم التألي لزوال المانع بالتطبيق القواعد التقانونية السارية في عسدا التاريخ ، ولم شعرط المسرع لاستحقاق الترقية تروال المانع خلال سنوات أعبال القانون ، ومن ثم غان العسامل الذي حالات المحالم المحالمة التاديبية أو الحكم الصادر غيها ترقيته خلال سنوات أعمال المتانون يستحق الترقية بالتطبيق لاحكامه بعد الفتسرة الزمنيسة المحددة طيقا للتواعد العامة للحرمان من الترقية ،

ولما كانت المادة (٢٦) من القانون رقم ٥٨ لمنة ١٩٧١ بنظام العالمين.

المعنون يالدولة الذي أحيل العامل المعروضة حالته الى المحاكمة الناديبية في هذه الإحالة ،

في ظله لا يجيز ترقية العامل المحسال للمحاكمة التاديبية في هذه الإحالة ،

وكانت المادة (٨٥) من القانون رقم ٧) لسنة ١٩٧٨ بنظام المساملين المجديد الذي وقعت عقوبة الخصم من المرتب على المسامل المذكور بعسد المحمل به لا تجيز النظر في ترقية العامل الموقع عليه جزاء الخصسم مسن الحجر لمدة لا تريد على ثائرين يوما الا بعد مرور سنة على تاريخ توقيع الجزاء علن المذكور لا يسستحق القرقيات الحنية التي اكتملت مدتها الكلية الحزاء عان المذكور لا يسستحق القرقيات الحنية التي اكتملت مدتها الكلية

فى شأنه الا اعتبارا من ۱۹۷۹/۳/۳۳ اليوم الدلى لمرور دام على حسدور حكم المحكمة التاديبية الصادر فى ۱۹۷۹/۳/۲۶ بمجازاته بخصم شهرين من رائبه -

ولما كان العامل المذكور قد اعتبر شاغلا للفئة الثامنة تثنيذ لحكم المحكمة الادارية بالاسكندرية في الدعوى رقم ٢٩٧ لسنة ٢٣ ق اعتبارا من ١٩٦١/١٠/٢ تاريخ تعيينه بدبلوم مركز تدريب المطرية واعتبر شاغلا للفئة السلاسة تنفيذا لذات الحكم اعتبارا من ١٩٧٠/١٢/٣١ وظل شاغلا لهذه الفئة حتى ١٩٧٤/١٢/٣١ ... تاريخ العبل بالقانون رقسم ١١ لسنة ١٩٧٥ - غان مركزه القانوني يتحدد في هذا التاريخ كعامل بمجموعة المؤهلات التوسطة ونوق المتوسطة الامر الذي يوجب تطبيسق الجدول الثاني الملحق بالقاتون رقم ١١ لسفة ١٩٧٥ على حالته وتبمسا لذلك فائه يتمين أضافة مدة أتدمية أعتبارية تدرها سنتين بمدد السنوات الدراسية الزائدة عن المدة اللازمة للحصول على المؤهل المتوسط ، فترد اقدميته في الفئة الثابنة الى ١٩٥٩/١٠/٢ وبن ثم يستحق الترقية الى الفئسة الضامسة من ١/١١/١١/١ اول الشهر التالي لاكماله مدة خدمة كليــة قدرها ١٦ سنة بيد أنه لا يستحق تلك الفئة في هسذا التاريخ لوتوعه في فترة احالته الى المحاكمة التأديبية ، وأنها يستحتها في ١٩٧٩/٣/٢٣ اليوم النسالي لرور علم على مسدور حكم المحكمة التأييية ضده . على ذلك فإن القرار المسادر بترقيته إلى الفئسة الشابسة اعتبارا مسن ١ / ١٩٧٤ / ١ بالتطبيق لاحكام التانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يكون تسد خالف سحيح حكم القسانون ،

ونيما يتعلق بترقية هذا العالم الى الفئة الرابعة اعتبارا من العرب المستوية المتبارا من المتحاود الرسوب الوظيفي الحادر بها القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ ، فانه لما كان هذا القانون قد أحال الى الإحكام المتصوص عليها بقرارى وزير المالية رقب ٢٧٧ لسنة ١٩٧٧ وكان البند (ه) من المادة الثابئة من القرار رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٧٧ لم ينسج على ذات منوال القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وانسا منع بصفة لم ينسج على ذات منوال القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وانسا منع بصفة مطلقة الهادة العالمان الذكن يقوم بهم اى سبب تانوني يجعلهم غير صالحين

التوقية بن رفع عناتهم المالية الى العنات التالية وفتا لقواعد الرمسوب الوطنيني المتصدوص عليها في هذا القرار ، وكان العامل المروضة حالته الموطنية التاديبية في ١٩٧٧/١٢/١٣ وغير شاغل في هذا التدريخ

اللغنة الخسامسة غانه يخرج من اعداد المستعدين من احكام التأنون رقم ٢٢ المسنة ١٩٧٨ بشأن الترقيات بقواعد الرسوب الوظيفى ، ومن ثم الإيجوز ترقيته الى الفئة الرابعة اعتبارا من ١٩٧٧/١٢/٣١ .

لذلك انتهت الجمعية العموبية لتسمى الفتوى والتشريع الى استحتاق العامل المعروضية حالته الترقية الى الفئية الحاسسة اعتبارا من 17/٣/٣/٣٣ وفقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ، وعدم جواز ترقيقه بالتطبيق لاحكام القيانون رقم ٢٢ لسفة ١٩٧٨ بشأنُ الترقيات بقواعد الرسيوب الوطبقي ،

للف ۱۹۸۰/۱/۸۷ - جلسة ۲۸/۵/۸۸۱) .

الفـرع الخــابس مــدى سحب الترقية البــاطله دون التقيــــد بهيمــاد

قاعدة رقم (۲۷۱)

: المسطة

الترقيات الوجوبية الى الفئة الثانية تطبيقا لنص المادة ١٧ من القانون رقم ١١ أسنة ١٧٥ من القانون رقم ١١ أسنة ١٩٧٥ — الادارة لا تبلك الله سلطة تقديرية في الترقية الوجوبية الى الفئة الثانية عند توافر شروطها — كما لا تبلك سلطة تقديرية في حساب المدة الكلية بحسب المؤمل الحاصل عليه المابل — هذه القرارات تعتبر من نوع التسويات التي تلحقها المصافة — على الادارة سحب الترقية الباطلة الى الفئة اللهائية دون التقيد بالواعيد .

ملقص القسوى:

ان المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تبنع الصابل حتا في الترقية وجوبا الفئة الثانية اذا توافرت نبه شروط ثلاثة لا وجه للمجادلة بشانها لولها يتعلق بالمدة الكلية وثانيها يعنى بكفاءة العامل وثالثها خاص بنصاب مالى معين هو أول مربوط الفئة الثانية فان الادارة لا تملك آبة سلطة تقديرية في الدرّية للثانية عند توافر هذه الشروط كما لا تملك سلطة تقديرية في حساب المدة الكلية بحسب المؤهل الحاصل عليه العامل.

ومن حيث أن الراى مستقر على أن القسسرارات الادارية الصادرة بناء على سلطة مهيدة تقبل السحب دون التقيد بيهساد السنين يوسسا المتررة قانونا لسحب القرارات وذلك أذا ما شابها عيب ، وتفقد جهسة الادارة سلتطهسا التقديرية في ملاحة اصدار قرارها على نحو معين واختيار الحكم القانون الذي تنزله في حالة ما أذا رتب المشرع حكما قانونها معينا

على مجرد توافر شروط معينة أو حالة واقعية أو ثانونية محسددة غاذا توافرت تلك الشروط أو تابت الحالة الواتعية أو القانونية وجب عليها أن تنزل حكم المشرع ننتخذ القرار الذي فرضه عليها لذلك فانه أذا بسا اصدرت الادارة قرارا على خلاف هذا الحكم المعروض مع تخلف شرائط انطباقه كان لها اذا ما تنبهت الى نساد قرارها أن تقوم بسحبه دون التقيسد بهيمساد ، فالقرار الصادر استفادا الى سلطة مقيدة لا يكتسب حصالة لانه ليس سوى تطبيقا لقواعد أمره نبها معايير التقدير من حيث المنح أو الحربان وهو في حقيقته لا يعد قرارا اداريا منشئا لمركز تناقوني وانها مجرد تنفيذ للحق الذي يستهده العلمل من القانون مباشرة لذلك جاز سحبه في أي وقت اذا صدر مخالفا للقاتون اذ هو لا ينتج حقا مكتسبا للعامل يمتسع المساس به . واذا تواقر في القاعدة القانية المستند اليها القرار مثل هذه القوة بأن نكون أمره متكساملة بشروطهسا غان الادارة لا تملسك أن تترخص في بدى اغادة العسابل منهسا او مسدى ما يصيبه أذا لم تطبسق عليه تلك التاعدة التانينة ومؤدى ذلك أن الترقيات الوجوبية للفئة الثانية تطبيقا لنص المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تعتبر مسن نوع التسمويات التي لا تلحقهما الحصانة وبن ثم يتعين على الادارة سحبه الترتية الباطلة للفئة الثانية التي منحت للعابل المعروضة حالته لخالفتها للتسانون .

(غنوی رقم ۸۵۸ ــ فی ۱۹۷۸/۱/۸۷)

قاصدة رقسم (۲۷۲)

الجسما :

الترقيات التي تضبئتها التسويات التي تبت وفقا القوانين رقمي ١٠ ٤ ١١ لسنة ١٩٧٥ ليست من قبيل القرارات الادارية - اثر ذلك جواز سحبها في اي وقت .

بلغص التنسوي :

ان السيد المعروضة حالقة عين في وطايقة سائق بالنفة ١٦٢ / ٢٦٠ / التاسعة المهنية ؟ برئاسة مجلس الوزراء اعتبارا سن ١٩٧٥/١/١ وعلى ذلك وطبقاً لم يكن موجودا بالشعبة فيه ١٩٧٤/١٢/٣١ ؛ وعلى ذلك وطبقاً لما استقر عليه رأى الجمعية المهومية من ضرورة الوجود الفعلى للعسابل في الخدمة في ٢٦١/١٩٧٤ الملافاة عن احكام الفعسلين الثالث والرابع من التانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ؛ تكون التسوية التي اجبريت للمسابل المنكور والتي أرجعت ترقيته الى الفئة الثابية سن ١١٠/١/١/١١ والى رقم ١١ لمنابة المنابة المنابة مهم ١٩٧٠ / ١٩٧٠ المنابقة المنابة المنابة ١٩٧٠ من عيث تخلف شرط الوجود الناملي العابل الذك ورقم ١١ لمنابة ١٩٧٤ من عيث تخلف شرط الوجود الناملي العابل الذك ورقم المنابة ١٩٧٤ من عيث تخلف شرط الوجود الناملي العابل الذك ور

ومن حيث أنه في معرض الإجابة عن مدى تحصن ترارات للنسرتية التي تصدر تطبيقا للتوانين ١١ ، ١١ المسئة ١٩٧٥ نسان الاصمل أن العرارات الادارية المنشئة هي تلك التي تصدر بنساء على سلطة تقديرية ، ملا يوجد المركسز القساوني لصاحب النسان الا من تاريخ صدور القسرار الاداري ويكون هذا القسرار هو الذي انشا المركسز ، ولما القرارات غسيم المنشئة مهي الاعبال التنفيذية التي تقوم بهما الادارة لتبليغ الحق الذي شربه القاعدة التنظيبية لمساحبه ، على هذه الحالة يكون المركز القانوني

ناشئا عن القاعدة التنظيبية وليس من المهل التنفيذي الذي تم طبقا للقاعدة التنظيبية . وبيانا لذلك ؛ بان القواعد التنظيبية تتضبين شروطا تقديرية بـ كشرط حسن السهمة والكهابة بـ وشروطا حديثة كابخساء بدة بعينة او حيازة بؤهل ، نمان تضبيات القاعد ةالتنظيبية شروطا تقديرية كان القسرار الصادر عهلا بها قرارا اداريا وأن اقتصرت على الشروط الحديثة كان العمل الصادر تنفيذا للقاعدة التنظيبية عهلا تنفيذيا .

وبن حيث أنه في ضوء با تقدم بن نظر ، وفي خصــومي الحــالة المعروضة ببين أن سلطة جهة الادارة في أجراء التســويك للمــالمين المذكورين طبقا لاحكام للقانونين رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ و ١١ لسنة ١٩٧٥ وما تنسبه من ترغيسات ، عى سلطة خاليسة من عساصر التلدير ومجرد
تطبيق للاحكام الواردة في اى القانونين الشسار اليهبا اى التحقيق مسن
توافير الشروط لاستحتاق الترقية من حيث المسدد وعسدم تيام ماتع مسن
موانع الترقية ومنى تحقق لها ذلك وجب ترقية المسامل الأسر الذي يجرد
ترارها بالترقية من صفة القرار الاداري وينزل به الى مرتبة المبل المتلنذي
وبالتألى لا يكون بهناى من المستحب والالفاء مهما طال عليه الامد متى ثبت
خطالته لاحكام القسانون .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العبوبية لتسمى الفتوى والتشريع الى أن الترقيات التى تضمينها التسويات المورضة والتى تبت وفقا للقانونين رتبى ١٠ و ١١ لسنة ١٩٧٥ ليسست من قبيل القرارات الادارية ومسن ثم يجسوز سحبها في أي وقت .

(بك ١٩٧٨/٦/٢٦ ـ جلسة ٢٧/٢/٨٦١) .

قاعدة رقيم (۲۷۳)

: المِسسدا

عدم جواز تطبيق قواعد الرسوب الوظيفي الصادر بقرارات وزير النخانة منذ سنة ١٩٧٥ على النخانة منذ سنة ١٩٧٥ على المايلين النجن ارجعت اقدياتهم أو رقوا طبقا الاحكام قانون تصحيح اوضاع المايلين النخين بالدولة والقطاع العام رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ - اساس نئك - أن هذه القرارات هي قرارات وقتية غير دائمة استنفلت اغراضها رائرها في اقتطبيق في تاريخ سابق عن تاريخ العمل بالقانونين رقبي ١٠ ١١ أسنة ١٩٧٥ المشمل الهواب الارازة في ١٩٧١ المستفات الم ينشا الهم الحق فيها عن ١٩٧١ المنتفا الهم الحق فيها الترايخ العمل به سلطة الادارة في أجراء الترتيات طبقا لقواعد الرسوب

الوظيفي سلطة مقيدة — اساس ذلك — قرارات الرسوب الصادر من وزير الخزانة ترتبط في تنفيذها بميزانية سنة مالية معينة — رجعية القرارات الصادرة سنة 1970 — بطلانها لتعارضها مع قاعدة عدم جـــواز الترقية على ميزانيات سابقة — الرفاك — جـواز سحبها دون التقيد بميماد السحب ،

ملخص القتسوى:

ومن حيث أن الشرع تصد من وراء نعس النقرة (ه) مسن المسادة الثانية من مواد اصدار القسانون رقم 11 لسنة 1970 نظيم الجمسع بين الترتبة بقوعد هذا التانين ، والترقية بتواعد الرسسوب الوظيفى الصادر بها القانين رقم . 1 لسنة 1970 ولم ينصرف قصده الى قواعسد الرسوب الوظيفى التى طبقت منذ سنة 1970 ، يؤكد ذلك ما جساء بتقرير اللجنة المشتركة المشكلة من لجنسة القسوى العساملة واللجنة التشريعية ولجنة الخطة والموازنسة بمجلس الشسعب عسن بشروع القسانون الفساس بتصحيح اوضاع العسامين من أن المشرع يقوم بصفة اساسية على عدم اجراء الترقيسات بالرسوب الوظيفى الذي تطبق منذ سنة ١٩٦٨ نتيجة لتطبيق احكام المشروع (مضبطه مجلس القسب الفصسل التشريمي الاول دور الانمقاد الاول ١٩٧٥/٢/١٢ — ص ٢٠)

ومن حيث أنه بالأهساقة الى ذلك غان المادة الثالثة من مواد امسدار العائون رقم 11 لمسئة 1970 قضت صراحة بصحم جواز الاستناد الى الاندبيسات التى يرينها هذا الثانون للطعن فى ترارات الترقية الصادرة قبل العمل به فى ١٩٨٦/١٢/٣١ ومن ثم لا يسوغ المطالبة بتطبيق قواعد الرسوب القديمة السنابقة على القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ لما في ذلك بن اخلال بالحكم المربح الوارد بنص بتك المادة ، اذ أنسه ينطوى

على طعن السمر جائز قاتونا في قرارات القرقية التي مسجق صدورها بالتعابين لقرائد الرسبوب الوظيفي المشار اليها .

ومن حيث نه لا وجه للتول بأن أرجاع الالتدبية أو النرتياة الى المتارا من تاريخ مسابق يخول العامل الحق في التدرج بالتسرقالت أو المناب انسائية وفقا للتواعد والاحكام السارية خسلال الفقسرة الذي ربت النبية اليها أو رقى أعتبارا من بدايتها ذلك لان أعبال هسذا المجدر للسابقة بسن بسواد المجدر لقسائون رقم 11 لسنة 1940 ، كما أن قرارات الرسوب الوظيفي انصادرة من وزير المليسة منذ سنة 1940 على التقنون رقم 1 لسسنة 1940 سابق على التأثونين رقم 1 لسسنة في التأثونين رقمي 1 لسسنة في التأثونين رقمي 1 لسسنة في التطبيق في تاريخ سابق على تاريخ العمل بالتأثونين رقمي 1 لسسنة المعالمين المسابق على المسابق المسابق

هذا نضلا عن ان الاستفاد في هسذا الشسان الى متسوى الجمعية المعربية بجلسسة 71 من مايسو سنة 1900 هو استناد خاطيء وقيساس مع الفسارق لان عنوى الجمعية المعومية هذه قد صدرت في حالة تخلتك تهاما عن الحالة الراهنة حيث انهما قد صدرت في شان المسالمين الذين تسوى حالاتهم بالتطبيق لاحكام القسانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ بتسوية حالة الحاصلين على بعض المؤهلات الدراسية ومدى انطباق عسرا وزير الخرانة رتم ٢٠ لسنة ١٩٧٢ على هؤلاء العالمين وذلك على النصو وزير الخرانة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٢ على هؤلاء العالمين وذلك على النصو المبين مثلك المعتوى ٤ ومن ثم لا يجود تعيم هسذا المبيدا الذى انتهت الجمعية المعربية على كانة حالات التعسوية التي تتم للعسالمين بنقضى تو أنين اخرى لاحقة في صدورهما للقسانون رقم ٥٨ لمسنة ١٩٧٢ المسالم البيسه .

ومن ثم فانه لايجوز ترقية العاملين الذين طبق عليهم القسانون رقم

إذا لسنة ١٩٧٥ وقتا لقواعد الرسدوب الوظيني الصادر بقرارات وزير
 الخزانة منسذ سنة ١٩٦٨ تبل العمل بالقسانون رقد ١١ لسنة ١٩٧٥ في
 ١٩٧٢/١٢/٣٤

أما فيها يتطلق بهدى تحصن قرارات القرقية التي تبت بالفسائة لهذا الراى ، فقلد استبان للجمعية انسه على السرفم مسن أن قسرار القرقيات طبقا لقواعد الرسسوب القديمة هي قرارات تقديرية قابلة المتحصن الا أن هبذا القول يمدق على الترقيات التي تنم بنساء على هده القسرارات في النطاق الزمني للميزائيسة التي تبت الترقية في ظلها ، أما رجمية قرارات صدرت في سنة 1940 على ميزانيسات سابقة انتفضت عنن القسرار الصدور بها غيبا تضمنه من رجمية يتعسرض مع مبدا سفوية الميزائية لان القرارات الرسوب مسن وزيسر الفسازات ترتبط في المنطقة الميزائية منة الملية معينة ومن شان ذلك أن يصبب القرار بعيب

ومن حيث أن السلطة المقيدة تكون حيث توجد الجهبة الادارية أزاء

تقاعدة تمانونية تربط السبب بالمحل ارتباطا لا ينفك و ونصدد السسبب
تحديدا ماديا دقيقا ويتمين ميماد التصرف ايجابا أو سلبا هنا تصسبح
الجهة الادارية أزاء القاعدة القانونية في موقف بدعوها للصرف على نصو
ممين سوعلى ذلك عان الرجمية التي يتضمنها قرار التسرقية بتواصد
الرسوب المسادر من وزير الخزانة في الحالة المعرضة تجمله ليس نقط
مهيبا بهيه الاختصاص الزيني في أصدار هذا التسرار بل وبخسالله
للقاعدة المستبدة من الميزانيات وهي عدم جواز الترتية على ميزانيات
سابقة انقضت ومن ثم يكون القرار الصسادر بها بلطلا لمخالفته للسلطة
المتددة سالها في المبددة التاتوني الذكور ، مما يتمين معه سحب هذا القرار التصور
مور التعيد بهيماد السحب ،

تذلك انتهى راى الجمعية المبومية الى :

: 8,5

و تاييد متواها السابقة السادرة بجلسة ١١/١/١/١١ بمدم

جواز تطبيق تواعد الرسوب الوظيفي المسادرة بتسرارات وزيسر الخزائة من مام ١٩٧٨ وزيسر الخزائة المتيراً ، من مام ١٩٧٨ وينها التسرار رقم ٤٠٠ استة ١٩٧٧ على المسلماني المتيراً ، الرحمت اقدمياتهم ، أو رقوا طبقا لاحكام القسانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٠ أا

ثانيها:

وجوب سحب النرتيسات التي نعت استنادا الى قسرارات الرسوبه سافة التكر بعد تطبق التانون رقم ١١ لمنة ١٩٧٥ المشسار اليه دورة " التنسد بيمساد السحب .

(بك ١٩٧٨/١١/١ - جلسة ١/١١/٨٧١)

بمثل هذا الرأى النت الجمعية المسويية بجلسسة ١٩٧٨/١٠/١٨ بلك ٧٠/٣/٨٦ وجلسة ١٩٧٨/١/١١ ملف ٢٨/٣/٤٥٤) .

يمثل هذا المدا عدولا عما سبق أن أنتهت اليه الجمعية الممومية بطمسة. 1140/T/۱۲ في هسذا الشأن .

قاعدة رقم (١٧٤)

البسينة:

عدم تحصن قرارات الترقية المسادرة وفقا الحكام قوامد الرسوبه الصادرة قبل العمل بالقادن رقم 10 فسنة 1470 من صدرت بعد فوات. السنة المالية التي اعملت فيها تلك القواعد ،

ملخص القتوى :

ولما كانت ترقية المذكور الى الفئة الثانية اعتبارا من ١٩٧١/١٢/٣١ بوجب القرار رقم ١٤ - العسادر في ١٩٧٥/١٧/ بالتطبيق لقواعد

الرسوب الوظيفي المصادرة بترار وزير الخزانة رقم ٢٥١ لسنة ١٩٧١ قد يت باعتبارها جزءا من التسوية وذلك باعسال الاحكام السسارية خلال المتبارها جزءا من التسوية وذلك باعسال الاحكام السسارية خلال المنتزة الزيئية التي ترتد البها التسوية واذ تبين بطلان التسوية غان سحب تلك الترقية بالقرار رقم ١٩٧٥ المراح ١٩٧٨/١٢/٢ دون التقييد بيعساد يمون مطابقا للعتورن بفسا) ولا وجه للحجاج في هذا الصسدد بطبيعة قرارات الترقية وفقا لاحكام قواعد الرسسوب الصادرة قبل العبل بالقانون رقم ، السنة ١٩٧٥ اذ بع السليم بتبولها للتحصن وبائبسا لا تفسين ترقيات حقيقة غان ثلك لا ينطبق الله يعد فوات تلك السنة بغير أن توجبه تسوية مصححة غاته ينعدم تبعا لاتحدامه ثلك لان السنة بغير أن توجبه تسوية مصححة غاته ينعدم تبعا لاتحدام، ثلك لان عن تطبيقها بعد انقضاء السنة الملاية التي صدرت نها بتعارض مع مبسحة عن عليتها بتعارض مع مبسحات المناق المزانية وتبعا لذلك يكون قرار الترقية الصادر في هذه الصالة مشويا بسيب جسيم في المصل يؤدي الى انعدامه غلا يصح للقيام بذائسه بمرون تسوية تردد الى المجال الزغي لاميال تلك القواعد ،

(ملف ۱۹۸/۱/۸۲ ـ جلسة ۲۲/۱۱/۱۸۸۱) ،

قاعستة رقسم (۲۷۵)

البسطالة

مفاد نصوص القانوتين رقمى ١٠ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ تسوية حالة المبائين الذين تتوافر لهم مدد بينية أو كلية مدد معينة وذلك بترقينهم ويرقيات حتية وجوبية يستجدون حقهم من القانون مباشرة ما القرار الصادر بالشطبيق لنصوص القانونين المنكورين تطبيق حرف لحكم القانون ما الأساقة لحكم أى من القمانونين المتحربين لا ينشيء بذاته المعامل مركزا قانونيا موجوب سحبه دون التقيد المتحربين لا ينشيء بذاته المعامل مركزا قانونيا مد وجوب سحبه دون التقيد (م ٥٠ مـ ج ١١)

بيعاد المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تقـرر انقاص سنة من ولدد الكلية الشترطة لترقية العابل الحاصـل على درجة الماصبتي إو ما معادلها -- المعـادلة المقصـودة بهذا النص هي المادلة الملية دون غيرها -- المعادلة المالية التي تقرر في مجـال لا يصدق عليها هذا النص •

يلغض القتوي:

ويبين من تلك النصوص أن المشرع قرر بمتنضى القيان ترقيى ربي المساق المساق

وبناء على ما تقدم لهاته لما كانت الفقرة (ج) من المسسادة . ٢ مسبق الفقادور رشم ١١ لسنة ١٩٧٥ نقرر الغاص مدة سسسنة من المسسعة الكلية

المشترطة لترتية الحاصل على نرجة الماجستير أو ما بعسسادلها ، وكانت المعاطة المتصودة في هذا النص هي المعادلة العلبية دون غيرها لانها هي التي ينصرف اليها اصطلاح المعادلة اذا ما اطلق ، وعليه مان المسلطلة المالية التي تقرر في مجال خامي " يصدق عليها حكم هذا النص وبالنسالي فان الترقيات التي اجراها ديوان رئاست الجهدورية بالتطبيق لاحكام - القانون رتم ١١ لسنة ١٩٧٥ على أساس انتاص مدة سنة للحاصسلين على حبلومات غير معادلة علمها لدرجة الماجستير تكون ترتيات باطلة ولا تلحقهما الحصانة ويعين سحبها مع ما يترتب عليما من آثار ومن بينها التطبيق الخاطىء لاحكام القانون رقم ١٠ ليسنة ١٩٧٥ على هؤلاء العساملين ولا ينال من ذلك أن القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ قد جاء على غرار تواحد الرسبوب الوظيفي السابقة عليه الصادرة بتسرارات وزير المالية وانسه استمار احكام آخرها الصادر برقم ٧٣٩ لسنة ١٩٧٧ اذ أنه رفسم هددا التهاثل وتلك الاستمارة يبقى لكل منهما طبيعته الخامسة التي تميزه حسن «الآخر ، فقرارات وزير الااية المادرة بقواعد الرسوب الوظيفي لم تسكن الا تعليمات للجهات الادارية لا درتى الى درجة الالزام ، لذلك يسمكون األقرار الذى تصدره الجهات الخنسة بتطبيقها قرار ادارى منشىء لمسركل نقانوني يقبل التحمين بيذي اليماد في حين أن قانون الرسيسوب رقيم 1. السنة ١٩٧٥ بيا له من توة الالزام المستبدة من الرتبة التي يحتلها في سلم تدرج التواعد التانونية ينرض على الادارة احكسسامه دون أن تملك حيالها سلطة تتديرية ، ومن ثم مان القرار الصادر بالتطبيق لاحكسام هسذا القانون لا ينشىء بذاته مركزا تانونيا وبالتالي لا يرد التحصن على المسرار الخالف لاحكسامه بهضى اليعسساد ،

لذلك انتهت الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع الى مسمعم متمصن ترارات الترقيات التى تبت لحملة الديلومات غير المعادلة علميا لدرجة المحسنير بالتطبيق لاحكام القانونين رتهى ١٠ و ١١ لسنة ١١٧٥ -

· (ملف ۲۸/۲/۸۸ ــ جلسة ۲۸/۱/۱۸۰۰) · · ·

قاعدة رقم (۲۷۱)

: la____41

سن المشرع بمقتضى حكم المادة (١٥) من القافون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ تسويات وجوبية تنضمن ترقيات حتية يستبد العامل حقه غيها من القانون مباشرة — اثر ذلك — أن هذه التسويات تقبل السحب في أي وقت الذا تبين مخالفتها لاحكام القانون — المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ غفرة (ب) — تطبيق المهسلول القانون المادة ١٩٧٥ المفايلين المهنيين اعتبارا من تاريع تعبين المهال بوظائف المغدمات المعاولة مع المسافة مدة من تاريع تعبين المهال المقانة مع المسافة مدة التي قفساها المادل في مجمسوعة الوظائف المدول — الوظائف المدول المدول

ملخص الفتوى :

ان المشرع بمقتضى حسكم المادة 10 من القانون رقم 11 أسنة 1400 من تسويات وجويية تتضمن ترقيات حدية بستبدد العائل حقه فيها مسن. القانون مباشرة ، ومن ثم غانها تتبل السسحب في أي وقت أذا تبين للادارة! مخالفتها لاحكام القانون ، فلا تتحصن بمضى الميعاد المقرر لتحصن القسراني. الادارى .

ولما كائت الفقرة (ب) من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥

قد تضت باجراء نسوية خاصة للعامل المهنى الذي بدأ حيساته الوظيفيسة بمجموعة الخدمات المعاونة ، استهدف بها عدم اهدار المسدة التي تضساها -بوظائف تلك المجموعة ، وذلك بأن تضت بتطبيق الجدول الثالث الضاص بالعاملين المهنيين اعتبارا من تاريخ تعيين العامل في هذه الحالة بوظسائقه الخدمات المعاونة ، وفي مقابل ذلك اضافت الى المدد المسترطحة للترقيحة بهذا الجدول ، مدة سبع سنرات أو مدة الخدمة التي قضاها العامل في مجموعة الوظائف المعاونة أيهما أثل ، وذلك بشرط أن يكون قد نقل الي مجموعة الوظائف المهنية تبل ١٩٧٥/٥/١٠ ــ تاريخ نشر القرار المذكور ــ فانه وقد عين العابل المروضة حالته ابتداء بمجبوعة وظائف الخسديات المعاونة بتاريخ ٢٩/٣/٢٩ ، ثم اعيد تعيينه بتاريخ ٢٠/٥/٢٩ قبــن ١٩٧٥/٥/١٠ ... تاريخ نشر التانون ... بوظيفة ملاحظ صحى المضافة الي الكشف رقم ٥/ب الملحق بكادر المال درن الوذائف الحدد لها النئسة (٥٠٠/٣٠٠) المادلة للفئة التاسعة ؛ نانه يتمين تسوية حالته على أساس المدد المنصوص عليها بالجدول الثالث الخاص بالعاملين المهنيين مضسامة اليها مدة ٥ سنوات و١ شهر و٢١ يوما التي تضاها بوظائف الخصيمات المعاونة على أن تسوى حالته ابتداء من ١٩٦٤/٣/٢٩ -.. تاريخ تعيين ـــه بنلك الوظائف ... ملا يجوز تسوية حالته ومتا للجدول الثالث بغير اضاعة تلك المدة الى المدد الشترطة للترقية في هذا الجدول والا كانت التسموية باطلة ، وتعين سحبها ، وبالتالي يكون مطابقا للقانون القرار المسادر بسحب القرار رقم ٦٨٥ لسنة ١٩٧٦ الذي طبق الجدول الثالث دون تسلك الاضافة ، كما يكون مطابقا للقانون القرار رقم ٣٥٦ سمنة ١٩٧٩ باعسادة تسوية حالته ومقا لحكم المقرة (ب) من المسادة ٢١ من القسانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الذي اسفر عن منحه الفئة الثابئة اعتبارا من ١٩٧٥/٦/١ أول الشهر التالي لمضي احدى عشر سنة على تاريخ تعيينه .

واذ تقاضى العامل الذكور بناء على التسوية الباطلة مبالغ بعسي وجه حصق ٤ غاته بلتزم بسردها .

لذلك انتهت الجمعية المهومية المسمى المتوى والتشريع الى صحـــــة التسوية الصادر بها القرار رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٧٩ بترقية العامل في الحسالة الملكلة الى الفنة الناينة اعتبارا من ١٩٧٥/٦/١ - واسترداد الغريق التي. صرفت بناء على التسرية الباطلة الصندر بها الشار رام، ١٦٥٥ لمسنة ١٩٧٩ -

قاعـــدة رقــم (۲۷۷)

: المسادا :

اعسال حكم المادة ١٣ من قاتون تصديح اوضاع المسالمين العنين بالدولة والتطاع العام الصادر بالقاتون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ من مو بتو بدوم المسالمين : (الاول) أن يكون حامل أقوهل المسالى قد أصبيح في فئة أدنى من فقسة زميله ممن طبق في شأنه أحكام القاتون رقام ٨٣ مسانة أدنى من فقسة زميله ممن طبق في شأنه أحكام القاتون رقام ٨٣ وفي ذات الوحدة الادارية — المساملون بالدواوين العابة للحكم المسلق في نطاق المساملون بالدواوين العابة للحكم المسلق في نطاق المساملون بالدواوين العابة للحكم المسلق في نطاق المساملون بالدواوية عن الوحدة التي يتبعها المساملون بالدواوية التي يتبعها المساملون بالتربية والتعليم وبالتالي لا ينطبق عليهم وصف الزميل — اعتراض المجهاز الركزي للمحاسبات خلال المادة يوجب سحب الترقيات المخالفة المتاذن المسرمة حصسنه ،

يلغس الفتــوى :

تمسدت الجمعية العبوبية لتسبى الفتوى والتشريع لمسدى احتية بعض العالمين بوحسدات الحكم المحلى بدائسرة محافظة اسيوط في ارجاع القديمية من الدرجة الرابعة الى ١٩٧٣/١٢/١١ طبقا لاحكام المسادة ١٩٧٠ من القسانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وقد خلصت الجمعية العبوبية الى أن مناط أعبال حكم المادة سالفة الذكر يتحقق بتوافر شرطين اساسيين الاول أن يكون حامل المؤهل العالى قد اصبح في فئة ادنى من غشمة زميسله بعن طبق في شانه احكام القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٧ لحصوله على احسسد

ومن حيث أن الشرط الثاني تسد تظف في الحسالة المعروضة ذلك أن العالمين بالدواوين العابة للحسكم المحلى في نطاق المحافظة يعتبرون فابعين لوحدة مستقلة عن الوحسدة التي يتبعها العابلون بالتربية والتعليم وذلك حسبما استتر عليه رأى الجمعية العمومية بجلستها المنقدة في ١٦ من حيمسير مسلة ١٩٨١ وبالتالي تكون التسوية التي تحت لهم بموجب القسرار يرقم ٥٠ إن استلا ١٩٧٣/ ١٩٧٣/ ١٩٧٣/ لا تتفقى وصحيح حسكم القسسانون .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن التسوية المشاراليها بالقرار رقسو 6.4 اسسنة 1977 قد تبست في 1974/۲/۲۱ . وإن الجهسسار المركسزي الهماسبات قد اعترض عليها بتاريخ ، 1947/7/۲۱ في هبال بخي سنتين يولية فلي صدورها ، ومن ثم لمان هذه التسوية لا ظعقها المصطلة .

طفلك انتهت الجمعية الصوينية لقسمين الفتوى والتشريسة التي وجوبم مسحب الترتيات التي خالفت خكم القانون المسدم تحصنها الزاء اعتراض المعهار الحل كرى الله كاسسات في المسال

(بلف ۲۸/٤/۲۰ من جاسة ۱۹/۱۱/۲۸۲۱)

قاعدة رقم (۲۷۸)

المِسسدا :

مفاد نصوص القانون 11 فسفة 1970 نسوية حالة المسابلين الفيزيا تتوافر لهم مسند كلية فيه وفقك بترقيتهم ترقيات حنبية وجوبية سابست. "كاؤنلاف حقسه من القانون مسائسة سالقرار المسادر بالمفالفة لمسكم. القانون المنكور لا ينشىء بذاته للعابل مركزا فالونيا ... يجوز لجهاة الادارة مسحب قرارات الترقية المخالفة للقانون دون التقيد ببواعيد السحب القسررة عانونها .

ملقص الحسكم :

لا يحاج في هذا الصدد بان القرار رقم ١٣٢ أسنة ١٩٧٦ المسادر في ١٩٧٦/٣/٤ قد أصبح حصينًا من الالفاء لفسوات أكثر من ستين يوبه وهي المدة القسورة لسحب القرارات الادارية المخالفة للقانون أذ تم السحب في ١٩٧٦/٨/١٥ لا يحاج بذلك لان مفاد نصوص القانون رقم ١١ لسسنة ١٩٧٥ تسبوية حالة العاملين الذين تتوافر لهم مدد كلية معينسة وذلك بترتبتهم ترتيسات حتبية وجوبيسة يستبدون حقهم نيها من القانون مباشرة وان القرار المسائر بالتطبيق لنصوص هذا القسانون تطبيق حرفي لحسكم التانون الامر الذي يترتب عليه أن القرار الصادر بالمسالفة لحكم التانون المذكور لا ينشىء بذاته للمامل مركزا فانونيا ويجب سحبه دون التنبيد بميمساد وعلى ذلك فأن الترقية التي تبت بالنسبة الى المدعى الى النئسسة الرابعسة اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ استنادا الى أحكام القانون رقسم ١١ السنة ١٩٧٥ تندرج في حقيقتها تحت نطاق التسوية التي تتم استنادا الى عامدة تنظيميسة حددها القسانون وبالتالي يجوز للجهسة الادارية ان تُصدر ترارها بسحب تلك الترتيسة اذا ما تبين لها مخالفتها لصحيسه حكم القانون دون أن تتقيد في ذلك بميعساد معين ومن ثم يكون القرار الساحب المطعون ميه رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٦ قد صدر سليما موائما حكم القانون .

(طعن رتم ٧٠٩ لسنة ٢٦ ق ــ جلسة ٢١/١١/١١)

قاعسدة رقسم (۲۷۹)

المسطا:

قرار وزير الخزانة رقم ٣٥١ اسنة ١٩٧١ بشيان الترقيات بالرسوب الوظيفي فاط بالجهات الادارية اصدار قرارات ترقية الصاملين بهما من اكتبات في شانهم المند البينسية — القرار الصادر بالترقية يعتبر مسن القدارات الادارية التي عهد القانون الى الادارة سلطة اصدارها — مصدور قرار بترقية احد لعابلين دون ان تتوافر في شانه الشروط المصدوص عليها بقرار وزير الخزانة المسلسل اليه وعدم قيام الجهة الادارية بسحبه خلال الواعيد القررة بترتب عليه تحصن هذا القرار مما يمنفع عليهسا عسعه بصد ذلك •

ملخص الحكم:

وبن حيث أن القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ قد مسدر في شمسان ترقية قدامي الماملين واعتبر المامل منهم مرتى الى الدرجة الاعلى من اليوم التالي لانتضاء خبس عشرة سنة في درجة واحدة أو لانتضاء ما زاد على ذلك بن سنين في درجتين أو أكثر ألى خيس من الدرجات المتتالية ، أما تسرار وزير الفزانة رقم ٣٥١ لسنة ١٩٧١ نقد صدر بقواعد عسلاج الرسسوب الوظيفي ، ونص على رفع نثات العاملين الذين يتمون المدد المحددة فيه كل منة ، وهي ثلاث سنين نشافلي الدرجتين الرابعة والخابسة ولا تجساوز تاريخ واحد هو ١٩٧١/٢/٣١ ويخصم بتكاليف رفع هذه الفئسات على الاعتباد المدرج لذلك بالباب الاول من موازنة الحسكومة للسسنة المالية ١٩٧٢/١٩٧١ . ويبين من هذه النصوص والاداة التشريعية التي مسدرت مها اختلاف احكام قدامي العاملين عن أحكام الرسوب الوظيفي التي فعلها قرار وزير الفزانة لينظم اصدار قرارات ترقية العاملين الذين مكتسوا في ذرجة واحدة غترة موحدة هي أدنى مما يقضيه قديم العاملين من سسستين يعتبر بعدها مرتى بحكم القانون رقم ٥٣ أسنة ١٩٧١ ويغير أن يتقيد بمسا تنيد به قرار وزير الخزانة من أحكام الميزانية تسوية اعتمادها ويتسرتب على هذا الاختلاف استقلال هذا القرار ، بشروطه عبا تضبنه ذلك القانون من شروط وموانع لترقية قدامي العاملين واذ هـــدد القرار المشــار اليه طوائف العاملين التي لا تقيد من رمع المئسات وأولهم العساملون فسسير الحاصلين على شهادات دراسية الذين يشغلون عند مسدوره الدرجسية الخامسة قاعلى قان هذه الطائفة لا تقيد من الرقع الذي جاءته هدذا الترار وان أغانت من أحكام ترقية قدامي العاملين بعد اذ عدلها القانون رقم ٢٨

لسنة 1977 ويكون المدعى اذ ثبت عدم حصوله على شهادات دراسية مهن لا يفيدون من ترار وزير الخزانة رقم ٥١ ٣٥١ لسنة ١٩٧١ ترقية الى الدرجسة؛ الرابعة ويكون الترار الصادر في ١٩٧٢/١/١٥ بترقيته ، الى تلك الدرجــة مخالفا القانون واذ كان هذا الترارين القرارات الاداريسة التي مهسيئة القاتون الى الادارة سلطة اسدارها نكان يتمين عليها سحب هذا القرار في الميعاد المقرر لطلب الغائه ، وإذ لم تشر الجهة الادارية إلى أن تظلم الله قدم من هذا القرار أو اعتراضًا عليه من الإجهزة المنتصة التير في ميمنياد الالماء وجاء في الاوارق أن مذكرة من أدارة ثسئون الماملين عرضت بتاريخ ٢٩/١١/٢٧ فيها أنه مند تطبيق أحكام القانون رقسم ٢٨ لسنة. ١٩٧٢ على العاملين بالحافظة تبين لها أن الدعى غير حاصـــل على مؤهل دراسي ولا تجوز ترقيته الى الدرجة الرابعة طبقها لقهرار وزير الخهزانة رتم ٢٥١ لسنة ١٩٧١ ، فشرعت في اتخاذ اجراءات بسحب تسرار هنده الترقية ومندر القرار السماخب في ١٩٧٢/١٢/٢٧ ، ويبين من ذلك أن الترار الطعون نيه مندر بسحب قرار باطل تحمين بفوات ميعساد الطعن نيه بالألفاء ، غجاء قرار سحبه باطلا متعينا الحسكم بالغاته ويكون غسير صحيح ما قضى به الحكم الطعون نيه من صحة ذلك السحب ، ويتغين لكل أولئك الحكم بتبول الطعن شكلا وبالغاء الحكم المطمون فيه وبالفساء الترار رقم ٢٣٥٤ لسنة ١٩٧٢ المطعون فيه وبرنض سائر طلبات المطعون شدهم ٤ والزام جهسة الادارة المعروفات .

(طعن رتم ۲۲۹ لسنة ۲۱ ق ــ بجلسة ۲۲۰/۱/۰۱)

قاعسدة رقسم (۲۸۰)

البــــدا :

المشرع قصد في المسادة المستفية من مواد احسدار القسانون رقم 11 لسنة 1940 الى تنظيم الجمسع بين القرقسة بقواعد قانون تصحيمت الوضاع العسانين والقرقية بقواعد الرسوب الوظيفي المسانين بهستان القراد بهستان المستوب الوظيفي المسانين بهستان المستوب المستوب

الوظيفى التى طبقت منذ عام ١٩٦٨ - قرار الترقية طبقا لقواعد الرسوب الوظيفى - متى يكون حصسينا من الالفساء ومنى لا تلحقه المصسسانة - توقف حصانة قرار الترقيبة المخالف القسانون على طبيعة النصوض التي. تحسكم الترقيبية - ق

منفص الفنوى:

ان المادة الثانية من مواد أصدار التانون رقم 11 لسنة 1100 بشأن تصحيح اوضاع العالمين المدنين بالدولة والتطاع العسام تنص على أنسه « لا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكسام القسانون الرائسق هـ الجمع بين الترقية طبقا لاحكم القانون المرائس والترقية ببتشمي قواعد الرسوب الوظيفي أذا كان يترتب على ذلك خلال سنة مالية واحددة ترقية العالم الى أعلى من نتين وظيفتين تاليتين للفئة التي يشخلها > وصحيح نلك غلامال الحق في اختيار الترقية في الحدود السابقة طبقا التواعد الرسوب الوظيفي أو طبقا لاحكام التانون المرائق أيهما أغضل له » .

ومغاد ذلك أن المشرع تصد تنظيم الجمع بين النرقية بقواعد قسائون.
تصحيح أوضاع العاملين والترقية بقواعد الرسوب الوظيفي العسائدر به...
القاتون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ والترقية بقواعد الرسوب الوظيفي التي طبقت عنذ عام ١٩٧٨ ووقد ذلك با جاء بتقرير اللجنسية الوظيفي التي طبقت عنذ عام ١٩٦٨ ووقد ذلك با جاء بتقرير اللجنسية المشترعة ولجنة الخطأة والوازنة ببجلس اللبعب من مشروع القاتون الخاص بتصحيح أوضاع العالمين سيرند المشروع يقوم بصغة اساسية على عدم اجراء الترقيسات بالرسسيوب الوظيفي الذي طبق منذ سنة ١٩٦٨ نتيجة لتطبيق اصحكام المشروع ٥ هـ ما المؤلفي الذي طبق منذ سنة ١٩٦٨ نتيجة لتطبيق المقاتون رقم ١١ السنة ما ١٩٧٨ المسنة على القاتون الطعن في ترارات الترقية الصادرة قبل العمل به في ١٩٧١/١٧٢١. ١٩٧٤ المسائة على القاتون المطعن في ترارات الترقية الصادرة قبل العمل به في ١٩٧١/١٧٢١. ١٩٧٤/١٧٢١. المسائحة على القاتون المعرب الوارد بنص المسائحة على القاتون المنوع على طعن غير جائز قاتونا في قرارات الترقيبة التي سبق صدورها بالتطبيق لقواعد الرسوب الوظيفي المقدر الهما الهما الهادا السائح المستوردة اذ انه ينطوي على طعن غير جائز قاتونا في قرارات الترقيبة التي سبق صدورها بالتطبيق لقواعد الرسوب الوظيفي المقدر الهما الهما الهما الهما الهما الهما المسائدة على الترارات الترقيبة التي مسبق صدورها بالتطبيق لقواعد الرسوب الوظيفي المقدر الهما الهما الهما الهما الهما الهما المسائدة على القرارات الترقيب المسائدة المن عرصورها بالنطبيق لقواعد الرسوب الوظيفي المناسرة المرارات الترقيب المسائدة المسائح المسائد المسائد المسائح المسائد المسائد المسائح المسائح

ولهيها يتعلق بعدى تحصن قرارات الترقية التي تبت بالمخالفة لما تقدم شقد استبان للجمعية انه على الرغم من أن قرارات الترقية طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي القديمة هي قرارات تقديرية قابلة للتحصن الا أن هذا القول يصدون على الترقيات التي تتم في النطاق الزبني للبزانية التي تبت الترقية في ظلها ، أما خارج هذا النطاق انن هذه القرارات لا تلحقها حمانة ويتمين سحبها دون التقيد ببيهاد السحب ، ومن ثم يكون صحيحا ما تابت يه الوزارة من سحب لقرارها الصادر بارجاع اقديمية المروض حالته في الفئة الخابصة الى ١٩٧٤/١٢/١٣ بالنطبية لتواصد الرسوب الوظيفي السابقة على القانون رقم ، 1 لسنة ١٩٧٥ ويتمين ارجاع اقدميته في هذه الفذة الى ١٩٧٧/١٢/١٣ .

ولما كانت الترقيات المخالفة للقانون التي تتم الى الغنات الاعلى التالية للتسوية الباطلة انبا يتوقف تحصنها ببضى الميصاد على طبيعة النصوص التى تحكيها وما أذا كانت تخول الادارة سلطة تقديرية في ترقية المسابل مبا يؤدى الى تحصن قرار الترقية المخالف للقانون المستند اليها ، ثم انها نقيد الادارة في أصدار قرار الترقية لى الحد لذى بمصدم لديها سساطة التقدير غلا تلمته أية حصانة ، وكانت ترقية المعروضة حالته الى الفئة الرابعة وأن ترت استثادا الى تسوية باطلة تم سحبها الا أنه نظرا لسكون هذه الترقية تد مدرت وفقا لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام الترقية أو مدم أجرائها و شابها البطسلان لتخلف شرط المدة البينية الترتية و مدم أجرائها ، وشابها البطسلان لتخلف شرط المدة البينية اللازمة للترقية من الفئة الخابسة الى الفئة الرابعة وكان المعروض حالته تد نظام في المعاد من قرار سحب ترقيته الى الفئة الرابعة فان المصابئة تندى يسوما على نتحق هذا القرار الباطل ولا يجوز سحبه الا خسسلال سمين يسوما على

(ملك ٨٦/٢/١٥ ــ جلسة ٢٩/١١/١٨١)

تاعدة رقم (٢٨١)

المِسدا :

قرار الترقية بالرسوب الوظيفي هو المشيء للمركز القـــــانوني ـــ القواعد العلبة للترقيات شروط تصحــة القرار الاداري .

ملقص الحكم:

ان طلب المدعية الفساء ترار الترقية الى الفئة ١٢٤٢/٦٨٤ جنيها طبقسا لقواعد الرسسوب الوظيفي نبيا تضبغه من تخطيها في الترقيسة الى هدف الفئسة هسو من دعاوى الالفساء ، وقد جرى تضاء هسدفه المحكمة على أن ترار الترقيسة بالرسسوب الوظيفي هو المنشىء للمسركز القسانوني ويستبد مساحب الشأن حقه من هذا القرار وليس من القاعدة المسابة التي ليست سسوى شرط لمسحسة القرار الادارى .

(طعن رقم ٣٣٥ لسنة ٢٤ ق _ جلسة ٢/٢/٢/٢)

الفصـــل الســـادس الزميــــل -----

> الفــرع الأول شروط الزميـــل

قاعسدة رقم (٢٨٢)

المسطة:

القانون رقم 11 لسنة 1900 باصدار قانون تصحيح اوضاع المسابل المنتين بالنولة والقطاع المام سيشنرط في زجل المسابل الذي تقارن به حالة من يفيد من احكام هذا القانون من يتحد مه في المؤهل الدراءي وفي سسنة التخرج وفي تاريخ التمين وتاريخ الحصول على المؤهل اليهسسا اقرب .

ملخص الفتـــوى :

ان المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « تعدد . أقدمية من يعين بعد حصوله على مؤهل عال أو أي مؤهل آخر أعلى مسن مؤهله أثناء الخدمة في الفئة المقررة لمؤهله طبقا الاتدبية خريجي ذات الدفعة من حبلة المؤهل الاعلى الحساصل عليه المعينون طبقا لاحكام القسانون ٥٨ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه عمال م تكن اقدميته انضل ٤ وتنص المسادة ٨ من هذا القسانون على أن « يعتبر حبسلة المؤهلات العليا وحيلة المؤهلات المنابقة الموجودين في الخدمة في تاريخ نشر هسفا المتسانون في الغذة المدراسي او في الدرجسة المعادلة لهسسا

وذلك اعتبارا من تاريخ النمين أو في تاريخ التصول عنى المؤهل بنهسا المرب مراعاة تاريخ ترشيع زمائهم في التخرج طبقا للقواعد المقسورة في القوانين المنظمة لتعين الخريجين من حسلة المؤهلات الدراسسية سسن مراعاة الاقدمية الافتراضية المقررة و واخيرا ننص المادة ١٤ منسه على ان المستوى حالة العالمين الغين يسرى في شانهم القانون رقم ٣٥ لمنسسة المسالمين المسالمين بالدولة اعتباراً من تاريخ مؤولهم الخصيمة أو حصولهم على المسالمين بالدولة اعتباراً من تاريخ مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم على ألم ملى المسالمين في النساريخ المستوى واذا لم يكن للعسامل زميل في ذات الرحدة الإدارية التي يممل بها تسسوى حالته طبقا النمية النمية بالنسبة لزميك في الجهة التي يا النسبة لزميسله في الجهة التي يحسدها الوزير المختص بالنسبة لزميساله في الجهة التي يحسدها الوزير المختص بالنسبة الادارية ١٤٠٠ .

ويستفاد من مجموع النصوص المتدبة أن المشرع في القانون رقسم المسلم الله النمية وبين حالة المسلم الله النميل اكثر من مرة للمتارنة بينة وبين حالة المسلمل الذي تنسوي حالته وفقا للقانون المشار اليه ، ويشترط في المبل الذي تنسارن به حالة من يغيد من القانون رتم 11 لسنة 1190 أن يكون حاصلا على ذات وقعله وفي سسنة التخرج وأن يكون معينسا في ذات تاريخ حفول العالم الخدمة أو في التاريخ الذي حصل هيسه مسلى المؤهل الذي ستسوى حالته وفقا له أيهسا أقرب ، ولا ريب في أن هسذا المهوم يتقق مع قصد المصرع من معالجة التقرية القائمة بينهم سرغم أنهسم المحمون ذات المؤهل الدراسي وذلك بتوحيد التاريخ الذي ترتبد البسسة بتعربة من ما المدرة المؤهل ومن كان قد عين عسلى المرجة ادني منها ثم سويت حالته بعد ذلك بالتطبيق لاحكام القانون رقسم حوالم المنة 1972 ومن جهة آخرى نان لفظ الزبيل بالمهوم المتقدم بعق مح

- YY - -

لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية من أنه يتصد بلفظ الزبها الوارد في هذه المادة ، زميل المجند الذي يحيل نفس مؤهله ومن نفس دفعسة تخرجه الذي حين في ذات الجهة التي عين فيها المجند .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العبوبية الى أنه يقصد بالزميل عند،
تسوية حالة العابل بالتطبيق للهادة ١٤ من التأتون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
العابل الذي يتخذ معه في المؤهل الدراسي وفي سنة التخرج وفي تاريخ التعيين
أو تاريخ الحصسول على المؤهل أيهما أقسرب .

(بك ٢٦/٥/٢٦ - جلسة ٢٦/٥/٢٧١)

القرع اللسائي يشهل الزيهل بن يحصل على ذات الزهل بن دفعة سايقة

هامسته رقشم (۲۸۲):

: 12----41

المادة) 1 من قانون تصحيح اوضاع العابلين المتنين بالدولة والقطاع العسبة المتسبادر بالقالان، رقم 11 أسنة 1970 — الزميل الراد تسوية حالته لا ينصرك الى المسلمان على نفس المؤهل في ذات دفعة التخرج فحسب وانها يشمل من يعصل على ذات المؤهل من دفعة سسلمانه به أو تاريخ سلجوة متى معينا العامل الذي يطلب مسلماته به أو تاريخ سلجوا عليه — اساس ذلك : لا يتمسور أن يسسبل الاحدث تكرجا زميله الاقسدم تخرجا المال الذي على الاقل في ذات التاريخ م

ملخص الأقسرى :

أن المادة ١٤ من تماتون تصحيح أوضاع الصابلين المدنيين بالمسدولة والتطاع العماد بالاقانون رقم ١١ لسفة ١٩٧٥ بشان تسوية حالات بعض الصابلين بالدولة اعتبارا من تاريخ دخولهم الخدمة أو حصولهم على المؤهل أيها لقرب على أساس تدرج مرتباتهم وملاواتهم وترقياتهم كلهالتهم المعينين في التاريخ المذكور .

واذا لم لم يكن للعامل زبيل في ذات الوحدة الادارية الذي بعبل بهسا. تسوى جالته طبتا للاحكام السابقة بالنسبة ازبيله في الجهة التي كان يعمل , بها قبل الجهة الاخيرة غاذا لم يوجد تسوى حالته بالنسبة لزبيله في الجهسة التي يحددها الوزير المختص بالتغييسة الادارية .

(17 E - ET c)

ومقاد ذلك هو تسوية حالة العامل الذي يسرى في شانه القسانون رتم ٣٥ أسسنة ١٩٦٧ اعتبارا بن تاريخ دخوله الخدبة أو حصوله على المؤهل أيهما أثرب على أساس تدرج برتبه وعلاواته وترثياته كزميله المعين في التاريخ المذكور غاذا لم يكن له زميل في ذات الوحدة الادارية التي يمسل بها تسوى حالته كزميله في الجهة التي كان يعمل بها قبل الجهة الاخصرة غاذا لم يوجد تسوى حالته بالنسبة لزميله في الجهة التي يحددها وزيسر التنهيسة الاداريسة .

ومن حيث أن مدلول الزميل المسار اليه نبيا تقسدم لا ينصرف الى المحاصل على نفس المؤهل في ذات داعة التضرح نصبب وانها يشهل سن يحصل على ذات المؤهل من دعمة سابقة منى كان معينا في داريسخ تعيين العالماؤ في تاريخ سابق عليه ، اذ لا يتصور أن يسبق الاحدث تخرجسا تربيله الاقدم تخرجا أذا كان أقدم تعيينا أو عين على الاتل في ذات التاريسخ وهذا ما تقتضيه الحكية من نمى المادة ١٤ المسار اليها وما استقر عليه في صدد تحديد مدلول الزميل في تطبيق المادة ١٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة عديد بدلول الزميل في تطبيق المادة ١٩٠ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العبومية الى :

ان محلول الزبيل طبقا للهادة ١٤ من قانون تصحيح أوضاع المهلين آنف الذكر يشبل الحاصل على نفس المؤهل في ذات دعمة التخرج كها يشبل الحاصل على ذات المؤهل في دغمة تخرج سابقة بنى كان قد دخل الخصيمة في ذات التاريخ ألى في تاريخ سسابق .

(المك ١٩٧١/٥/١٦ - جلسة ١١/٥/٧١٨)

الفرع الانسائث ليس بلازم التطابق بين المؤهلين

قاعدة رقم (۲۸٤)

: 12-48

مفاد نص المادة ١٤ من القانون رقم ١١ نسنة ١٩٧٥ انه يقصد بالتربيسل كل من يحمل مؤهلا مقررا له ذات درجة بداية التعين القسررة لقول السامل المراد تسوية حالته وذلك وفقا لمرسوم ٢ اغسطس ١٩٥٣ وشسافل لها بذات الجموعة الوظيفية التي ينتي اليها المامل في ذات التاريخ أو في تاريخ لاحق وذلك أيا كان تاريخ حصول كل منهما على المؤهل وبالرغم من عدم التماثل بين مؤهليها انه أذا أم يوجد الممائل زميل في ذات الوحدة الادارية التي يعمل بها نسوى حالته بالنسسية الادارية أثن المائل الذي تسوى حالة المائل به سان قرار وزير التنبية الادارية الزميل الذي تسوى حالة المائل به سان قرار وزير التنبية الادارية برقم ٢ أسانة عالم الساعة المائل به سان قرار وزير التنبية الادارية على حكم الفقرة الثانية من المساعة على مائة المائل قياسسا على عالة المائل المدن على حالة المائل عالم على حالة المدن ال

الملخص الفتسوى :

ان المادة ۱۶ من القانون رقم ۱۱ لسنة ۱۹۷۵ تنص على أن « تسرئ حالة المالمان الذين بسرى في شانهم القانون رقم ۲۵ لسسنة ۲۹۲۷ بشاق تمسوية حالات بعض العالمان بالدولة اعتبارا من تاريخ دخولهم الخسدية » أو حصسولهم على المؤهل أيهب الترب ، على اسساس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترتياتهم كرملائهم المعين في التاريسخ المذكسور ،

ومفاد هذا النص أن المشرع قرر تسوية حالة العالمين الذين يسرى في شائهم القانون رقم ٣٥ لسفة ١٩٦٧ بوضعهم على الدرجات المصددة لم هلاتهم من تاريخ دخولهم الخدمة أو حصولهم على المؤهل أيها الترب ويالاتمائة الى ذلك تعنى بتدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم كالملائهم المعين في التاريخ الذي سيعتبرون شاغلين غيه للدرجات المسددة لمؤهم ، وأوجب المشرع الاعتداد عند اجراء التسوية بالزميل الموجدود يالوكدة الادارية التي يعمل بها العامل ، غاذا لم يوجد سويت حالمه على الساس هالة زميلة بالجهة التي يحددها وزير التنبية الادارية .

ولما كانت احكام القانون رقم ٣٥ اسنة ١٩٦٧ هي الاساس في تطبيق تص المادة ١٤ من العانون رقم ١١ اسنة ١٩٧٥ وكانت المادة النسائية مسن القانون رقم ٣٥ اسنة ١٩٧٥ وكانت المادة النسائية مسن العانون على مؤهلات دراسسية ١ المعينون في درجات أو مغات ادنس من العرجات القررة الوهلاتهم ويمتا الرسوم ٣ من اغسطس سسنة ١٩٥٣ يتجدين المؤهسسلات العلية التي يعتبد عليها للتعيين في الوظائف وكذلك المعالمين المعينين على اعتباد الاجسور والمكانات الشابلة في الدرجات المعالمين على اعتباد الاجسور والمكانات الشابلة في الدرجات المتورة الوهالاتهم وعتبا المؤالة المرسوم ١٩٠٠ من عان مفهوم الزميل وتعدد وقت المهاد الاحكام مرسوم ١٩٥٢/٨ المادر المهاد وين واحدة طبقا لاحكام مرسوم ١٩٥٢/٨ المادر المهاد وين بداية تعيين واحدة طبقا لاحكام مرسوم ١٩٥٢/٨ النهية واحدة والحاصلين في عان الزمالة تصدق على المنتبين الى مجموعة وظيفية واحدة والحاصلين لا وهدي المؤهلة عند المتورد علية لا يشترطه

ق الزبيل أن يكون حابلا أؤهل بماثل للبؤهل الحساصل عليه المسسطين المراد تسوية حالته تباسا عليه وانها يكنى أن يكون حابلا الؤهل مقرر لسه ذات بداية النميين المقررة للبؤهل الماصل عليه السابل وأن يكون بنتسبا المناد على ذلك على تاريخ الحسسول علي المؤهل لا يمكن أن يكون شرطا مقابلا لتاريخ التميين أذ طالما أن العبودة في الزمالة بدرجة بدأية التميين على الوحدة في تاريخ شفلها هو السذي يتقق الزمالة الكلمة بين عالمين) وإذا كان تاريخ التميين يمثل حسها علم المالية بالمساولة بما المالية والمساولة بما يس حدا جابدا أذ هو عالم للتحرك إلى ما بعد تاريخ تميين العالم وين سبقوه في التمين غلا يحدق له المطالبة بالمساولة بمين بنا يتوق لمدين بنا تعيين على حد تاريخ تميين بنا والعالم والمال أن يطالب بالمساولة بين هو لحدث بنا تعيينا والمال ذاته ليحد تاريخ تميينا من باب أولى إذا لم يجد زبيلا وتحد مه في تاريخ التمين ،

ولا يغير مها تقدم أن المادة ١٤ من القانون رقم ١١ اسسنة ١٩٥٥ قد أوجب براهاة تاريخ التميين أو تاريخ الحصول على المؤهسل عند تسوية حلة العابل بوضعه على الدرجة المقررة لاعلى مؤهل حاصل عليه خلك لان الامتداد بتاريخ المؤهل أنها كان لتحديد تاريخ تميين الحابل الذي تجرى له التسوية وليس لتحديد زبيل هذا العابل > خاصة وأن ثاات المغدة عنها عينت الزبيل عرفته بانه زبيل التعيين ولم تعرفه بانه زبيل التخرج > وباذا كان الاعتداد بتاريخ التعيين يجد أساسه في نص المسادة ١٤ هانسه لا يلزم لذلك الاحتجاج بعص المادة ١٤ هانسه الترم خام لواجهة الحالات التي يسبق غيها حابقوا مؤهلات التلاون ٨٣ اسنة ١٩٧٣ حابلي المؤهسات

ولما كانت الفقرة الثانية من المادة ١٤ من القاقون رقسم ١١ اسمسكة المن يوجد بهمسة المدونة تحسيد الجهة التي يوجد بهمسة زميل العابل المراد تسوية حالته اذا لم يوجد زميل له بجهسة حمله الحالية أو المسايقة وكان الوزير قد حدد الزميل بالتطبيق لمهذا المحكم في الراه رقسم المسايقة وكان الوزير قد حدد الزميل بالتطبيق لمهذا المحكم في الراه رقسم المسايل في القديمة فرجة بدلها المسايل المسايل في القديمة فرجة بدلها المسايل المسايل المسايل المسايل المسايل المسايل المسايلة والمساهرة المساهرة المسايلة والمسايلة المسايلة الم

هذا القرار يكون مطابقا لحكم المادة ١٤ من القانون رتم ١١ لسنة ١٩٧٥ عيما تبيينة من الاعتداد بالزييل الاحنث تعيينا بدرجسسة بداية التعيين المسهيات السابق بياتها ، كما أنه لم يفرج على حكم طك المادة باغليطها أدات الجهة التي بها العالم عند تحديد زميسله لان النص يقبده في هذا ألصد و أنها جاء مللقا غلم يحظر عليه اغتيل زميل بذات الجهة وأنهسسة ألل المحدد الجهة التي بها الزييل بصفة علمة الابر الذي يدخل الجهة التي يعمل بها العالم في مجال اختياره وكذلك عان هذا القرار لم يتمارض مع نص المادة ١٤ سافة الذكر باعتداده بالزميل المناول بالتدبيته في غلسة يداية التعيين من جهة أخرى الى الجهة التي بها العالم أذ طالما أن السوزير يهلك تحديد الزميل بجهة أخرى مع ما تضمنه ذلك من الاعتداد بدرجساته وترقبته بثلك الجهة فاته يملك الاعتداد بدرجساته وترقباته بثلك الراجهة التي يعمل بها العالم والجمع بين زمالته بالجهة التي يعمل بها العالم والجمع بين زمالته بالجهة السابقة وزمالته بالجهسة التي السحسسانية و

وأذا كان ترار وزير التنبية الادارية رتم ٣ لسنة ١٩٧٦ تد اعتسد بالزبيل الاحدث المرتى الى غنة بداية التعيين من غنة أدنى ٤ غانه تصسد يذلك مواجهة الحالات التى يكون الزبيل فيها قد رقى بمجموعة الوظائف المليا المتوسطة الى الدرجة المحددة لبداية التعيين بحجموعة الوظائف العليا ونقل بعد ذلك الى تلك المجموعة الاخيرة لحصوله على مؤهل عسال سعو الاعتداد بالتدييته في الننة التي رتى اليها قبل نقله من مجموعة الوظائف المتوسطة ومن ثم غان الاعتداد بعلل هذا الزبيل لا يمنى أمكان تسسوية حالة العامل الحاصل على مؤهل عال على اساس حالة عامل حاصل على حالة متوسط لانه يلزم في جميع الاحوال أن يكون الزبيل حامل المرابع ذات غنة بداية التعيين المقرر للمؤهل الحاصل عليه العامل ومنتبيا لذات مجموعة الوظائف .

ولا وجه التول بان الاعتداد بالزبيل الاحدث في درجة بداية التميين يقتضى تعديل الدبية العامل المراد تسوية حالته في تلك الدرجة بحيثه يمسبق هذا الزميل في ترتيب الاقدمية ذلك لان الشرع لم يطلق أثر اعمال حكم المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وانها تيده بقصره صراحة.

.

على مساواة العالم بزييله في المرتبات والعلاوات والترقيات ولم بيسده الي اعادة ترتيب الاقتديات غيا بينها سه غضلا من ذلك غان القسانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ الذي تجرى التسوية وفقا لنص هذه المادة طبقسة لاحكامه لم يجز في المادة الخامسة بنه الطعن في القرارات الادارية الصادرة تبل المهل به وبالتالى فاته لا يجوز أن يترتب على تلك التسوية الاخلال الاقديبات غيبا بين العالمين وزملائهم وكذلك غان اجراء التسوية الاخلايق لنص المادة] من القانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ يدظها في نطاق الاحكام، العالمة التي تضيفها هذا التأتون ومن بينها حكم المادة الثالثة من مواه المسداره التي حظرت الاستفاد الى الاتدبيات التي يرتبها للطمسن في القرارات الادارية الصادرة قبل العبل به ٤ ومن ثم غان الاعتسدان بالزيل الاحدث عند تطبيق حكم المادة ١٤ من القسانون رقم 11 للكون مسابقا عليه في ترتيب الاقدبية المسابل المقارن بسه للكون مسابقا عليه في ترتيب الاقدبية .

لذلك انتهت الجمعية الممومية لتسمى الفتوى والتشريع الى ما يلى ٩

: اولا

ان المقصود بالزميل في حكم المادة ١٤ من القانون رقسم ١١ المسئة
١٩٧٥ كل من يحيل مؤهل مترر له ذات درجة بداية التعيين المقرر المؤهلاً
العامل المراد تسوية حالته وذلك وفقا لمرسوم ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ أوشاغل لها بذات المجموعة الوظيفية التي ينتبى البها العامل في ذات التريخ او في تاريخ لاحق وذلك أيا كان تاريخ حمسول كل منهما علي المؤهل وبالرغم من عدم التبائل بين مؤهليها .

ثانيا :

انه اذا لم يوجد زميل للعابل في ذات الوحدة الادارية تسوى حقته بالنسبة لزميله في جهة عمله السلاقة ٤ غاذا لم يوجد حدد وزير التنبيا. الادارية الجهة الذي يوجد بها مثل هذا الزميل .

- YYK -

: 1985

أِن قوار وزيور المتلمية الادارية رتم ٣ لسنة ١٩٧٦، المهس نيه خروج علمى حكم الفقرة الثانية من المادة ١٤ من القانون رتم ١١ لسنة ١٩٧٥.

ر رابعا :

غن القصوية التي جوى العابل فياسا على حلة الزبيل الاحدث تعيينا البس من شائها تعديل التدبية العابل الراد تسوية حالته بحيث يسبق الزبيل في كثيرف ترتيب الاقدبيسة .

بالفرع الرابسع

مفهوم الزيل في ضوء القانون رقم ٨٣ تسنة ١٩٧٣ يمثل مبدأ عاما ولكن ليس ثبة ما يمنع من أن يفرج القانون رقم ١١ هســــنة ١٩٧٥ على ذلك البدأ

قاعسية رقسم (١٥٨٠)

: 10-45

القانون رقم ٨٣ اسنة ١٩٧٣ بشان السوية عالة بعض العاباين من حيلة المؤهات النواسية من حيلة المؤهات المراسية من حيلة المؤهات المراسية من حيلة المؤهات المراسية ١٩٧٣ هو العسابل الذي يدبل ذات المؤهدات وبين ذات نعمة التخرج وبعمل في ذات المجهدة التي يعبل فيها المحمد باستسامها المجهدة التي المسينة فيها وضعه الوظيفي من حذا المههدي المرابئ والذي يهال بعدا عبداً غيراً والذي يهال بعدا عبداً غيراً المسابلة لا يستم ان يتحكل المسيدة على علما الاسسال العام بنتليم خاص محدد فيه المتسود بالزيال المستاراة به كما هو المستال في التطون رقم 11 المنة ١٩٧٠ بتصحيح الوشاع العمابان المدنين بالموالة والتطابع المسابل في التطونة

بلقص العنكم

بن الملاة الاولى من العلوي رقم ٨٦ السيسة ١٩٧٣ بهسبسان من العلوم الله المراسية تنهى على من المسلمان بن حلة الموسيلات الدراسية تنهى على ان تمسوية حال المكين على المسلمان المنين بالجهسان الادارى الدولة والهيشات المسلمة المعالمان المواقد والهيشات المسلمة المعالمات المواقد المعالمة المعالمات المعالمة ال

في الجدول المرفق ولم تسمو حالاتهم طبقا الحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية بسبب عدم توافر كل اق بعض الشروط المنصوص عليها في المادة الثانية منه ، وتنص المسادة الثانيـة على أنه « يبنح العـابلون المنصـوص عليهم في المادة المبابقة اندرجية والساهية المحددة في الجدول المرفق بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ ، سسالف الذكر وذلك من تاريخ تعيينهم أو حصولهم على المسؤهل ايهها الترب ودرج مرتباتهم والمدينهم على هذا الاسساس » . وأخسم! تنص المادة الثالثة على أنه « لا يجوز أن يترتب على التسوية المنصوص عليها في المادة السابقة ترقية العامل الى اكثر من فئة واحدة تعلوا غنته المالية التي كان يشغلها في تاريخ نشر هذا القانون . كهــــا لا يجوز صرف أية مروق مالية مستحقة قبل هذا التاريخ » . والمستفاذ من هذه النصوص أن القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ أنما يهدف الي تطبيق أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية على العالمان الذين لم يطبق عليهم القانون الاخير لتطف كل أو بعض الشروط الواردة به وذلك بقصد تحقيق المساواة بين العساملين الذين استفادوا بن قانون المسادلات الدراسية ومنحوا الدرجة والمرتب المتررين لمؤهل وبين زملائهم ممن حرموا الافادة منه بسبب تخلف أهسته شروط أنطباقه عليهم _ والواضح أنه ليس ثمة خلف بين المحميد والجهة الادارية حيسال مدى تطبيق احكسام القانون رقم ٨٣ لسفة ١٩٧٣. على حالة المدعى بل ينحصر النزاع حسول تحديد الزميل الواجب مقارنة المسدعي بسه .

ومن حيث أن مفهوم الزميل للمدعى في ضوء أحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ كأصل عام باعتسار أن حللة الزميل تبثل مسحداً عام في التنظيم القانوني للوظيفة العسامة هو ذلك العسامل الذي يحسل ذات مؤهسله ومن ذات دفعة تخرجه ويعمل بذات الجهسة التي يعمل فيهسا المدعى باعتبارها الجهة التي استقر فيهسا وضعه الوظيفي ما لم يضرح المدعى على هذا الاصل العسام وذلك التنظيم بنص خداص يعسمند

فيه المتصود بالزميل المراد المساواة به كسا هو الحال في القسانون. رقبم ١١ لسينة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العابلين المدنيين بالدولسة. والقطاع العام ، وعلى هذا لا يعتبر السيد/..... الذي يطالب المدعى مقارنته به زميلا له في ضدوء احكام القانون رقم ٨٣ لسفة ١٩٧٣. لان المدعى يعمل بمصلحة الرى والآخر يعمل بديوان وزارة السرى ولم. تدمج اقدميسات العاملين بديوان عام وزارة الرى مع أقدميسات العاملين بمصلحة الرى الا بمنتفى القسانون رقم ٦٥ لسسنة ١٩٦٩ الخسساس, بادماج اقدميات العاملين بديوان عام وزارة الرى المدرجة وظساتفهم. ودرجاتهم بفرع (١) مسع العاملين المدرجة وظائمهم ودرجساتهم بفسرع (٢) " مصلحة الرى " في ميزانية الوزارة الذي عمل به من تاريخ. نشره في ١٧ من اغسطس سنة ١٩٦٩ . وهذا الادباج ثم ساكمنسا يتضح _ بعد حمــول المدعى على المؤهل الذي يطـالب بتســوية. حالته على مقتفساه ـ وازاء ذلك يتعين مقسارنة المدعى بزميسل له يعمل. ق ذات مصلحة الري ومعين بالكادر المعين نيسه المدعى أصللا. بمعنى انه متى كان المدعى معينسا بالكادر الكتسابي مانه يتمين تسسوية سالت على متنفى ذلك الكادر ولا تجوز له المطالبة باعادة التسمسوية. ى الكادر الإداري الا بن تاريخ نقسله لهسدا الكادر .

ومن حيث آنه بيين من الاطلاع على الاوراق ولمف خدمة المدعى. الله التحسق ببصلحة الرى في ٦ من ينساير مسنة ١٩٤٤ بالدرجة الثابنة الكتابية بعد حمسوله على دبلوم التجسارة المتوسطة سنة ١٩٥٠ ثم حصلة الى الدرجة المسابعة الكتابية في ٢ من يناير مسنة ١٩٥٠ ثم حصلة على دبسلوم التجسارة التكيابية في ١٧ من ميتبر مسنة ١٩٥٠ ورقي الى الدرجة السادمة الكتابية في ٢٠ من نوفبر مسنة ١٩٦٠ صور ترار وكيل وزارة الرى. رئسم ١١٦ لسنة ١٩٦٠ صور ترار وكيل وزارة الرى. رئسم ١١١ لسابعة الادارية (الدرجة المسابعة الادارية (الدرجة المسابعة الادارية الرامن يوليو مسنة ١٩٦٤ مناه درجة المسابعة الادارية (الدرجة المسابعة الادارية المادرية المادرية المادرة المناون رئم ٢٦ ليقا درجة المادرة المناه الكسائر ولله من يوليو مسنة ١٩٦٤ ونلك تبعيا لنقل درجة المادرة المناه الكسائر والله المناه المنا

الإداري بمثقضي القسوار الجمهوري رقم ٢٠٢٢ لسنة ١٩٦٤ على ان تحسب السنبيته فيها من تاريخ حمسوله عليها في الكادر الكسسابي ٣٠ من نومبر سسنة ١٩٦٠ وظلل المدعى يتدرج في الكسادر الاداري منذ ذلك التساريخ ـ وبعد مسدور التسانون رقم ٨٣ لسسنة ١٩٧٣ المسدرت ألجهة الادارية التسرار رقم ٩٠٧ لسسنة ١٩٧٤ في ٢٦ مسن مارس سسنة ١٩٧٤ بتسوية حالة المدعى ماعتبر في الدرجة السسادسة الاتزرة الوهله الحالي طبقا لتانون المسادلات الدراسيسسة رقسم ٣٧٦ اسمعة ١٩٥٣ اعتبارا من تاريخ العصول عليه في ١٧ من سبتمبر حسسنة ١٩٥٣ ثم درجت ترتياته اسسوة بزميل بديوان عام الوزارة نمنعته الدرجـة الخامسـة (قانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١) اعتبـارا مـن ١١٢ من ينساير مسئة ١٩٦٠ والدرجسة الرابعة (تانون رقم ٢١٠ لسنسة ١٩٥١) اعتبارا من ٣١ من يناير سلة ١٩٦٣ والتي أصبحت الدرجلة الخابسة طبقا للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ ثم الدرجة الرابعسة الادارية من ٢٤ من ديسمبر سمسئة ١٩٦٦ والترجة الثالثية الاداريسة من ٢٩ من ديسنبر سمعة ١٩٦٩ غير أن الجهسة الادارية عادت ، بعمد استطبالاع رأى أدارة الفتسوى المقتصبة ، غاصدرت القسرار رهسم ٢٥٢٧ أسسة ١٩٧٤ باعادة تسسوية حالة المدعى على اساس تسدرج ترقيساته واقتمياته بمساواته بمسالة زميل بمسلحة الري وهي ذات المسلحة التى يعنل بهسا والغت التسوية التي تبت مبتتفي التسرار رتسم ٩٠٧ لمسئة ١٩٧٦ المشار اليه ... وقد ترتب على ثلك تعبيهيل تاريم - ترقية المدعى للدرجة القابسة الكابيسة القديمة ﴿ السنادسسة الجديدة ﴿ إلى ١٣٠من مارس سنة ١٩٦١ ﴿ وهو تاريسنغ ترقية زميله بمسسلحة الري) بدلا من ١٧ من يقساير مسئلة ١٩٦٠ ، وتعديل قاريستم ترقيقينه اللدرجة الخامسة الأدارية الجديدة الى ٢١ من اكتوبر سيستة ٢٩٦١ والدرجة ألرابعسة الل ٢٤ بن تيميير مسئة ١٩٩٨ والترجة الثلثسة ألى ٣١ ديسببر ١٩٧١ تبسيا لمسيقة هذا الزبيل سيواء تبت تزتيته الى هدده الدرجات بالاعدبيسات الماتدية ال طبقسة للواعد الرمسوب الرطيفي باعتبار انهسا أي حفه كلفسواحد تمالي للتطيب المخرنها واليميه

الاتباع يطبق على الكلفة والها من جانب آخر تمثل حالة الزمبل الواجبه. المسساواة مهسسا .

ومن خيث أنه تبعدا لذلك وفي غسوء هذه النسوية البسديدة بتتنفى القرار رقم ٢٥٢٧ لسنة ١٩٧٤ الخسار اليه عان الجهدة الادارية لا تكون قد تنكت وجه القدانون الصحيح عندما قابت بمقارنة المدعى بريان يميل يميل بيميل يميل يميل يميل يميل المساحة الرى والمعتم النسوية السسابة التي تبت بعقتنى القدرار رقم ٨١٠ السسنة ١٩٧٤ من البيان أنه لا تنقق مع أحسام القانون رقم ٨٢ السنة ١٩٧٣ مو وغلي عن البيان أنه ليس ثمة وجسه لاعتراض المدعى على تحديد اقدينه و المدينة الادارية بمتنفى القرار رقم ١٩٧٣ لسسنة ١٩٧٤ ما المتبلا من مارس سسنة ١٩٧١ باعتبار أن الزميل الذي سويت حالسه المتبلا من مارس سسنة ١٩٧١ باعتبار أن الزميل الذي سويت حالسه المتبلا وزارة السري رقم ١٩٤٩ لسنة ١٩٧٤ من سبتبر سسنة ١٩٧٤ المدين وزارة المدين وزارة المدين المارية التي ١٩٧٤ من سبتبر سسنة ١٩٧٤ الكادري تبعدا لنقل درجته في الميراتيسة التي ١٨٤٠ الكسنة المدينة الكسنة الكس

ومن حيث انه تأسيسا على كل ما تقدم واذ تفى الحكم الطعسون. ثية بهذا النظر ثالثه يكون الله المسافية وجسه القسانون المسنفية ويتسفو الطعن هي قائم على مسافلا ينزره ويتمين منه الحكم بقبول الطعن شبكال. ورغمسه موضوعا والزام المسدعي المصروفات .

(طَيْنَ رِئِمُ ١٦٥٢ لَسَنَة ٢٦ ق _ جلسة ١٩٨٢/١/١١)

القرع الخسايس

المينون باقدمية اعتبارية قررها القانون لا يتحقق في شانهم معنى الزميل

قاعسدة رقسم (۲۸۲)

المسيدا : .

نص المادة ١٤ من قانون تصحيح اوضاع العابلين الدنيين بالسحولة والقطاع المسلم الصادر بالقانون رقم ١١ السنة ١٩٧٥ على تسبوية حسالة المسابلين الذين يسرى في شساتهم القانون رقم ٣٥ السنة ١٩٧٧. يشسان تسبوية حالات بعض المسابلين بالدولة اعتبارا من تاريخ مخولهم طبي المراجع القرب على اساس تسدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم كرملاتهم المينيين في التساريخ المنور سخا النص قصد منه جريان السسوية التي تفي بها على اساس النظر الني حسالة زملاء المسابل المراد تسوية حالت المينيين فعسلا في التاريخ المشار الله بذات مجموعته الوظيفية وبذات درجمة بسداية التعين المقررة المواهد عن المينون بالقدية اعتبارية فرضها القانون في هذه الدرجة دون شسطها بالقعل في التاريخ المذكور لا يتحقق في شاهم معنى الزميل .

ملخص العسكم:

ومن حيث أن نص المادة ١٤ من قانون تصحيح أوضاع الصابلين المسابلين المسادولة والقطاع المسابلين بالدولة والقطاع المسابل المسادر بالقانون رقم ١١ لمسسئة ١٩٧٥ عيا تفعى به من تسسوية حالة المابلين الذين يسرى في شسأنهم المسابلين وتم ٣٥ لمسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض المسابلين

بالدولة اعتبارا من تاريخ دخولهم الخدية أو حصولهم على الموهل الهميا أيهما اقرب على الساس تتدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم كرسسائهم المهنين في التاريخ المذكور ... هذا النص ... انها تصد الى جريان التسوية التى تشمى بهما على اسساس من النظر الى حسالة زبلاء العالم المسراد الوشائية بقد حالته المعنيين عمسلا في التاريخ المسار اليه بذات ججوعته الوظيفية وبذات درجة بداية التعيين المقررة الأهسله وفقا المسسوم عليها للتعيين في الوظائة بذلك يتحقق بعنى الزبلة في حسكم هذا النص ولتسابق في الوظائة بذلك يتحقق بعنى الزبلة في حسكم هذا النص والقسائق بألم المهنية في الواقسع في هذه الدرجة دون شغلها بالفعل في التساريخ المذكور عهؤلاء لا يتحقق في شمائهم معنى الزميل .. اذ لا يبرر تاريخ تعيينهم المذكور عهؤلاء لا يتحقق في شمائهم معنى الزميل .. اذ لا يبرر تاريخ تعيينهم المرشى في تلك الدرجة في شمائوا فيهم أو القيساس على حالتهم اذا ما رجم هذا التساريخ المذكور عها التساريخ المتحق عين غيه المسابل المراد تسموية حالته .

وبن حيث أنه على مقتضى ذلك وبنى كان الثابت بن الاوراق أن الدعى عين بلك الدراق المنابع بجلس الدولة في ١٩٤٨/١٢/٢٢ وحسل النساء الخدمة على ليسانس الحقق دور مايو سسنة ١٩٤٨ ثم عين في الدرجة السسانسة الادارية بوزارة الحربيسة في ١٩٥٥/١٥/١ بعد اجتيسازه المتسان نيوان الموظفين ونقسل الى مجلس الدولة في ١٩٥٢/٥/٢١ وطبق عليه القسانون رقسم ٣٥ لمسنة ١٩٠٦ غارجمت اقتبيته في الدرجسة الدارية الى ١٩٥٢/٥/٢١ بينبا عين العالم الذي يطالب المدعى بمساواته به بالكسادر الكتابي بمؤهل متوسط بمسلحة الشرائب في ١٩٢٧/١٤/١٤ وحصل النساء الخدية على ليسانس بنات المسلحة قي ١٩٥٢/٤/١٤ وحصل النساء الخدية على ليسانس بنات المسلحة قي ١٩٥/١/١٤ وحين في الدرجة السسانسة اللنبة المسالية بمن المرجة السسانسة اللنبة المسالية من المرجة السسانسة الدارية في طابع بنات المرحة المساندة المسالية من المرجة السسانسة الدارية في ١٩٥٧/٢/١ وردت اقديه بنهسان بأن المرجة السسانسة الدارية في ١٩٥٧/٢/١ وردت اقديه بنه داملة والمالة بنات المادة المسالة المسالة عن المرحة السسانسة الدارية في ١٩٥٧/٢/١ وردت اقديه بنه داملة والمالة بنات المساحة الم

هدة - لا يتسنى امتيار هذا المامل زميلا للبدعى في حكم المسادة

1 سسالفة النيان بالنظر الى انه لم يكن شاغلا فصنلا في تاريخ القديمية
للمدعى في الدرجة النسانسة الادارية في ١٩٥٤/٥/٢٧ مثل هسفه
الدرجة بل كان مازال معينا بالكادر الكتابي بمسلحة الضرائب كما
وان تميينه بعد ذلك في الدرجة السائسة تم بالكادر الفني العسالي
واستفه الدرجية المسائمة الادارية بمنطس الدولة جرى نقيال
من مصائحة الشرائب في ١٩٥٣/٧/٧ مما لا يجعل منه زميلا الخدمي
بالمعنى السالف بيانه بالرغم من ارجاع المدينة في الدرجة المذكورة
الى ١٩٥٣/١/٥٠ بمتنفى تسوية نافها بالقانون رقم ٣٥ لمسائة
مناه منها منه في منهوم النص محل التطبيق .

ومن حيث أن الحكم المطمون فيه وقد ذهب الى نظر مفساير لما تقسفه فأنه يكون قد خساف المسجيح في تطبيق القسانون ويتمين من ثم القضساء يلاقساقه ويرفض دموى الدمى والزامة المسروفاتة .

(طُعنَ رقم ، ٣٧ لسنة ٢٤ ق _ جلسة ١٩٨١/١٢/١٨)

وبذات المعنى نتوى الجمعية العبوبية لقسمى الفتوى والتشريغ جلسة مادر (ملك ١٩٣/٣/٨٦) حيث قررت الجمعية العبوبية ان مفاد المسادة ١٤ من قانون تصحيح اوضاع العبلين المدنيين بالدولة الصادر بالتسانون رقم ١١ لبسنة ١١٧٥ هو النظر الي حالة زملاء العالم المراد تسسوية حالته والمعينين في تاريخ دخوله الخدمة وفي ذات الجموعة الوظيفيسة وذات درجسة بداية التعبين المقررة وفقسا لمرسوم ٢ اغسطبرو لمسانة ١١٥٣ ومن ثم غان المعينين باقدية اعبسارية فرضهه القسيانون لهم في هذه الدرجة دون شغلها بالقبل لا يحقق في شانهم معنى الوجيل الم

قاعدة رقم (۲۸۷)

: 13-41

المادة ١٤ من القسةون رقسم ١١ لمسنة ١٩٧٥ عند استصدفت حكم جديدا للمخاطبين باهسكامه في خصوص تسوية حسالاتهم وفقسا لاحكام القساتون رقسم ٣٥ لمسنة ١٩٦٧ على اسساس تدرج مرتبستهم وعلاواتهم وترقيساتهم اعتبسارا من تاريخ دخولهم المضدمة او حصولهم على المؤهل ايهما القرب مع مماللتهم بزملاتهم وفقا للضوابط التى اوردها لتصديد معنى الأومل سه هذا المستد بهدفه المثابة الى قاعدة مقاونية حديدة لاحقة على نفاذ القسانون رقم ٥٨ لمسنة ١٩٧١ ويصبح بمنجساة من تطبيق احكام المسادة ٧٨ من هذا القانون لمدم تسوافر شروط تطبيقها سلا يغيم من ذلك عدم الوجسود بالشدية في ١٩٧١/١/١٤١١ المنابقة على منابع المنابقة على المنابقة منابع المنابقة منابع ومتنفى المسحب ومتنفى المسحب ومتنفى المسحب ومتنفى المسحب اعتبار مدة خديته متصلة .

المقدسود بنص المادة ١٤ هو النظر الى حالة زملاء المسابل الراد تسوية حالت المغنيين غصلا في التلريخ المسار اليه بدات مجموعته الوظيفية وبذات درجة بداية التميين المقررة الرهاء وفقا لرسوم ٢ من اغسطس سنة ١٩٥٧ – المينسون بالقنية اعتبارية فرضها القانون لهم في هذه الدرجة دون تسفلها في التاريخ المذكور تميينهم القرضي في الدرجة في الدرجة المساورة أو القياس على حالتهم

(5 V) = 3 M.)

ملخص الحكم :

صدر بتاريخ ٦/٥/٥/١ قاتون تصحيح اوضساع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع المام بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ونص في المادة . 16 منه على أن (تسسموى حالة العاملين الذين يسرى. في شمأنهم القانون رقسم ٣٥ لسمنة ١٩٦٧ بشأن تسموية حالات بعض المساملين بالدولم اعتبارا من تاريخ دغولهم الخدمة او حصولهم على المؤهل ايهبا العرب على الساس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم كزملائهم المعينيين في التاريخ المذكور ، واذا لم يكن للمسامل زميلٌ في الوحدة الادارية التي يمان بها تسوى حالته طبقها للاحكهم السهابقة بالنسبة أزميله في الجهابة التي كان يعمل بها قبل الجهابة الاخيرة ، ماذا لم يوجد تسوى نصالته بالنمسبة لزميله في الجهسة الذي يحددها الوزير المختص بالتنهية الادارية) منتسبة لذلك أن نص المسادة ١٤ من التسانون رقم ١١ لسنسبة ١٩٧٥ تد استميه عقا جديدا المفاطبين باحكامه في خصوص تسوية حالتهم وفقا لاحكام القسانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ على أساس يدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم اعتبسارا من تاريخ دخولهم الخدمة أو حصولهم على المؤهل ايهما اقرب مع مماثلتهم بزملائهم ومقا للضوابط التي أوردها لتصديد معنى الزميل في هذا الشان ولا شك أن هذا الحق ب - - تند بهذه المدابة الى قاء - دة قانونية جديدة لاحقة في صحورها على تفاذ الشائون رقم ٨٥ أسانة ١٩٧١ ويصبح بمنجاة من نطبيق المحكسال السندة ١٧٧ من القسائون المنكور المسدم توامر شروط تطبيتها . ولا يخبر من قللة ٤ ما ذهب اليه الحسكم من أن المدعى لم يكن موجسسودا في الخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ وبن ثم فلا يشرى في شمسائه القسانون وقم 41 العصم عند المدا تغلق ان المدعى ولئن المتهت خديمة خطأ لبلوغه سن السبتين بالقراو رقم ١٣٥ المسلور في ١٩٧٢/٧/٦ اعتبارا سن ١٩٧٢/١٢/٧ تاريخ بلوغه سن السستين ، الا ان الثابت من مك خدمته الله في ٢٩/٣/٣/٢٩ صحر القرار رتم ٧١} بتاريخ ٢٩/٣/٣/٢٩ بسحب القوار رقسم ١٣٥ العسادر في ١٩٧٢/٧/٦ نيبا تضبقه بن انهساء خنبة

الممل المذكور اعتبارا من ۱۹۷۲/۱۲/۷ بتاريخ بلوغه سن السيتين ومن متتفى واستبراره في عهله حتى بلوغه سن الخابسة والستين و ومن متتفى عرار السحب اعتبار القرار الصحادر بانهاء الخدية كأن لم يكن واعتبار مدة خديته متعالمة من تاريخ ابعاده عنها في ۱۹۷۲/۱۲/۷ حتى بلوغه سن الخابسة والسعين في ۱۹۷۷/۱۲/۷ ويذلك يستخل في عدداد العالمين المخاطبين باحكام المادة ١٤ من القانون رقام ۱۱ لسنة المحال المشعار اليه لوجاوده بالخدية في ۱۹۷۲/۱۲/۳ تاريخ العمال بالقاسانون و

ان المتصدود بنص المسادة 18 مسائنة الذكر هو النظر الى حالة ترسلاء العمال المسراد تسبوية حالة ، المهنيين غملا في التاريخ المساررة اليه بذات مجسوعته الوظيفية وبذات درجة بسداية التميين المساررة لمؤهلة وفقا لمرسسوم ٦ من اغسطس مسنة ١٩٥٣ بتميين الوطائة المسلمية التي يمتهد عليها التميين في الوظائف فبذلك يتمتق معنى الزمالة في حكم هذا النص وتقسوم ضوابط التسسسوية التي تضى بها عسلمي السس سلبية من الواقع والتانون ، اما المهنسون بالتمية اعتبارية غرضها التانون لهم في هذه الدرجة دون شسفلها بالفعل في التساريخ المنكور غهه لا بدحتق في شانهم معنى الزميل ، اذ لا يبرر تمينهم المنوضي في تلك الدرجة المسساواة أو القياس على حالتهم .

ومن حيث أنه متى كان الثابت أن المدعى عين في ١٩٤٨/٦/١٨ فسم حصل على شسهادة أتسام الدراسة الابتسدائية في سنة ١٩٥٣ وسويت حقلته بالقساتون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ ومنع الغرجسة العسائرة مسئ ١٩٥٢/١/٧ تاريخ حصوله على شهادة أتسام الدراسسة الابتسدائية في حين أن السيد / تد عين في ١٩٥١/١/٢١ ومنسبح الدرجة المساشرة من التاريخ المذكور بالتطبيق لاحسكام القسانون رقسم ٣٥٠/١/١٠ لحصوله على الشهادة الابتدائية عام ١٩٨٨

كما ان السيد/..... عين في ١٩٥٥/٨/ ومنع الدرج...... الماشرة بن التاريخ المذكسور بالتطبيق للقسانون رقم ٣٥ لسسنة ١٩٦٧ يحصدوله على الشسهادة الإبدائية عام ١٩٥١ ومن ثم غلا بتحقق في العاملين المذكورين معنى الزميال على النصو الذي حددته المسادة ١٤ صن التعانون رقم ١١ لسسنة ١٩٧٥ .

(طمن رتم ١٩٨٥ لسنة ٢٧ تي ـ جلسة ٢/٣/٥٨٨٠).

الفرع السادس تثنفى صفة الزميل عمن عين نتيجة لسابقة عابة

قامدة رقيم (۲۸۸)

الجــــنا :

المادة ٢٠ الفقرة ه من القدانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح الونساع المساملين سم فادها حسساب المدد الكلية بالنسبية لحمساة المؤهلات المسالية اما من تاريخ تمين المؤهلين الذى تجرى تسسوية حالته او من تاريخ ترشيح زميله في التخرج التميين سم المتصود بالزميلة هنسا سمن عين في المختبة استنساء من الاحكام المامة المتمين وكان تميينه طبقا المقوانين المنظمة لاميين الخريجين عن طريق القدون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٣ سالا محل الاعمال حسكم المقرة ه سالفة الذكر اذا كان الزميل قد مين لنجاحه في امتصائن مسابقة عامة سالفة الذكر اذا كان الزميل قد مين لنجاحه في امتصائن مسابقة عامة .

ملخص الحكم :

وبن حيث أن المادة .١ المقرة ه من القانون رقم 11 اسنة ٩٧٥ م بتصحيح أوضاع العالمين نص على حساب المدد الكلية المتطقة بحسلة المؤهالات العليا بالنسبة لمن مين قبل نشر ذلك القسانون في ١٩٧٥/٥/١ في وظلف مجبوعة الوظائف العالية بعد حمسوله على المؤهل العالى وذلك اعتبارا من تاريخ تعيينه في هذه المجسوعة الومن تاريخ ترشسيح زيله في المتفرج طبقا للقواعد المقررة في القوانين المنظمسة لتعيين الخريجين من حمسلة المؤعلات الدراسية أي التاريخين. المفسل . وجاء في المفكرة الايضاحية للقانون أن المتصود بالتساوانين - النظبة لتعيين الخريجين من حمالة المؤهلات الدراسية في النترة (ه). من هذه المادة التواتين المسادرة بتنظيم تعيين الخريجين المنكوريين عن طريق القوى العساملة واخرها القسانون رقم ٨٥ لسسنة ١٩٧٣ ببعض الاحكام الخامة بالتعيين في الحكومة والهيئات العامة والتطاع العسمام ويتضح من ذلك أن المشرع في النقرة هابن المادة ٢٠ من قائسون. صحيح أوضاع العساملين يتذي بحسساب المدد الكلية بالنسسبة لحملة المؤهلات العسالية اما من تاريسخ تعيين الموظف الذي تجرى سسموية حالته طبقا لاحكامه أو من تارينخ ترشيح زميله في التخرج للتعبين ... اذا كان هذا الزميسل الذي يقاس على ناريسخ ترشيحه عين في الخسدية أستناء بن الاحكام العابة المعتبدة للتعيين المتدىء وكان تعييته طبقا للقانين المنظمة لتعيين الخريجين عن طريق القوى المساملة ومنها القصانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٣ ــ التي تجيز تميين الخريجين دون اختيار جع تحسديد الاقدمية من تاريسخ الترشيح وليس من تاريخ صسدور قرار التعيين ، وعلى ذلك نانه لا محل لاعبال حكم الفقرة ه من المادة ٢٠ مسن. التائون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ اذا كان الزميل قد اقتحم فرص شنفل الوظائف وعين لنجاحه في المتصان مسابقة عامة ، ذلك أن المشرع فه المادة ٢٠ نقرة ه من القائون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الحد الادنى للتازيخ الذى تحسب منه المدد الكلية اللازمة لترقية حمسلة المؤهلات العسسالية وجعله تاريخ ترشيح الزميل المعين طبقا للقسوانين الصادرة بتنظيهم تعيين الفريجين عن طريق القسوى العساملة ... استثناء من النظام العمادي التعيين دون الحتيار المرشحين . وقفى بتياس صملة الموظف الذي يتصدادف أن يكون في مركز أقل من المركز الذي وضد فيه زميله المعين عن طريق التسوى العساملة قضى بتياس حالة الموقلفند في هــذه الحـالة على حالة زميله المين عن طريق القوى العـالملة . اما اذا كان الزميل قد عين بناء على نجاحه في امتحاء مسابقة عسابة فانه لا يجوز القياس على تاريخ تعيينه طبقها لحكم المادة ٢٠ الفقرة هـ ن القسسانون رقم 11 السسنة ١٩٧٥ لان القياس طبقا لتلك المادة لا يكون:
 الا على حالة الزميل الممن عن طريق القوى المالمة فقط.

ومتى كان الثابت أن السيدة/وهي حاصلة على بكالوريوس الخدمة الاجماعية سنة ١٩٦١ اسوة بالمدعى قد عينت بالهيئسة العامة للطيران في ١٩٦١/١١/٢٣ لانهسا كانت الاولى علي الناجمين في المتحسان المسابقة المسامة الذي اجراه ديوان الموظفين في يوم ١٩٦١/٩/١ وقد عين المدعى في الخدمة في ١٩٦١/١٠/١ لِنجساهه أيضا في امتصان مسابقة عامة لاحق _ ماقه يستنتج قياس حــالة المدمى على حالة زميلته المذكورة في تطبيق المادتين ١٥ ، ٢٠ الفقرة هـ بن القسانون رقم ١١ السينة ١٩٧٥ ، وبالتالي لا يجوز قانونا حسساب المدد الكلية الموجبة للترتية من تاريخ تعيين زميلته المذكورة في ٢٣/١١/ ١٩٦١ بنساء على نجسساهها في امتعان مسابقة عامة ، وبن ثم لا يستحق ترتيبًا على ذلك الترتيسة الى الدرجة الرابعسة من أول الشهر التسالي لاستكماله ثلاث عشرة سنة في ١٩٧٤/١٢/١ وتكون دعسواه بطلب الحكم بلحقيقه الترقيسة الى الدرجة الرابعة من ١٩٧٤/١٢/١ على غير اسبباسي سليم من القانون ؛ حقيقة بالرغض واذ قضى المسكم المطعون فيه بلجابة. المدعى الى طلب وباحتيته في الترقيسة الى الدرجة الرابعسة من ١٩٧٤/١٢/١ مانه يكون قد جاء معيبا في القانون بما يوجب الحسكم سالفسائه ويرغض دموى للدمي .

(طعن رقم ١١٣٦ لسنة ٢٥ ق ــ جلسة ١١٨١/٦/١١)

الغرع لسسابع لا تعل المحكية محل المدعى في التقصي عن الزميل المزاد المساواة به

قاعدة رقم (۲۸۹)

'المِستدا :

التسوية التي تتم اعسالا لاحكم القسادون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ يقف الدراس يقف الدرام المدرات المساع الاقدمية في الدرجة القررة للمؤهل الدراس الى التساريخ القرض للتعين دون أن ينصدى الرها الى الدرجات الاعلى التي يكون المسامل قد حصل عليها قبل تلريخ العمل بهذا القانون المساملة المساملة المساملة المساملة المساملة المساملة المساملة المساملة التي درجات التعين القررة للمؤهلات الدراسسية التي يحملونها في ادنى درجات التعلين القررة للمؤهلات الدراسسية التي يحملونها دون تضويل هولاه العلمايي حقوقا تبيع امتداد الر التسسوية الى الدرجات الاعلى عن طريق تعديل الاقدمية فيها سيطبيق سيالمادة ١٤ من القسادون رقم ١١ لسسنة ١٩٧٠ بشان تصحيح لوضياع الماملين المنين بالدولة والقطاع المسام سيون الرميل سعى المدعى ان يعين الرميل الذي يطاب مساواته به سيلا تمل المدعى به .

ملخص الحكم :

ان تسسوية حالة السيد/...... وفقسا للقانون رقم ٣٥ لسنة المثان وفي السيد/..... وفقسا للقانون رقم ٣٥ لسنة المثان وفي التبريخ السيدان المثلثين المن السسادسة في القاريخ المبين بها وما ترتب عليه بن اعتساره مرقى للفنتين بعدها على ما ورد فيها ذلك ان التسسوية التي تقم أعبسالا

لاحكام القانون رقم 70 لسنة 197٧ يقف أثرها عند حد ارجساع الاقديمية في الدرجة المقررة للمؤهل الدراسي التي التاريخ الفرضي للتميين دون العدى أثرها إلى الدرجات الاعلى التي يكون العسامل قد حمسان عليها قبل تاريخ العمل بهدا التاقون غامكانه تقف عند تسسوية حالاتهم في ادني درجات التعيين المقررة للمؤهلات الدراسسية التي يحبلونها دون تضويل هسؤلاء العساملين عتوقا يتيح المتداد أثر التسسسوية الى الدرجات اعلى عن طريق تصديل الاقديية فيها (حكم المكبة الادارية العليا في الطعن رقم 170 لسسنة 11 ق بجسة 1/0/1011) وتبعا لهذا غان ما ترتب عليها من تعديل في توارى النرقية الى المئة السالية ثم ترتبيته وفقا لقواعد الرسسوب الوظيفي حتى الثالثة اعتبارا بسن أم ترقبته وفقا لقواعد الرسسوب الوظيفي حتى الثالثة المتبارا بسن المدرات بعد مفى ثلاث سنوات القسائية لتاريخ العمل بالقانون رقم ٨٥ لىسنة بعد مفى ثلاث سنوات القسائية لتاريخ العمل بالقانون رقم ٨٥ لىسنة بعد مفى ثلاث سنوات القسائية لتاريخ العمل بالقانون رقم ٨٥ لىسنة بعد مغى تابه بهوز بعدها تعديل المدنين بالدولة الذي نصت الملدة ٨٧ منه على انه لا بجوز بعدها تعديل المؤتر .

ومن حيث انه على متنفى ذلك غان طلب المطعون نده على اساس طك التسبوية البطلة واجبسة السحب وآثارها يكون على غير اسساس ولا يجديه الاستنساد الى حكم المادة ١٤ من العانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ولا يجديه الاستنساد الى حكم المادة ١٤ من العانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشان تصحيح أوضاع العالميان للوغها ٤ أذ أنه عليه أن يعين زملاهه المدينة محله في استقصاء من يكونون وتتبع مالاتهم ولا في بيان ما يبلغه بالنطبق لهدف المادة وتواريخ ذلك وآثاره أو ما يبلغه تربيله الذي يطاله مبطلته بيثل معالمته في الجهة التي كان يعبل بهساخية لمبالمة أن الجهة التي كان يعبل بهساخية تمبل نظاء أمنية المادة تسبوية حالة ملبة الحذه المادة تتبجة معالمة هو بسن يعبل بهساخية المدينة الموادة تسبوية حالة المناقبة المناقبة المناقبة المناقبة المادة الذي تأبت عليه على هذا الوجه وبعانها خليقة بالرفض لفساد المال الذي تأبت عليه على هذا الرقية الواردة تتبحية اللسوية الباطاسة لزميله أو استاله مرتبات عليه أي المتنسدة البهسا .

(طمن رقم ۲۶۲ لسنة ۲۶ قى _ جلسة ۲۸/۱۱/۲۸)

الفصل السسابع اقسمية

قاعسدة رقسم (۲۹۰)

المِـــدا :

المادة الثاقة بن القانون رقدم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ وتعديله وتعديله المسافة الاقديلة الإعتبارية التي قررتها المادة التسافة الاعتبارية التي قررتها المادة التسافة المن القانون رقم ١١٧ لسنة ١١٨٠ المدل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٠ الى الفائل وفقا الإحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ الساس ذلك ان المشرع بالتعديل الذي الفائد على المادة الثالثة الفائد القانية الذي يشغلها المال في ١١٢/٢/١ سواه قبل تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ سواه قبل تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الى من مقتضاه المسافة قبل تطبيقه واقتصر في التعديل على مد الأرها الى قواصد المسافة قبل تطبيقه القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ الله المالمية من المقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ المالمية المنافسة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ المالمية المفاسية ومقابل القدمية الاعتبارية ـ أساس ذلك ـ ان الإعمال القصصية للقانون وضحت ان هذا هو اقعى ما يمكن أن تتحمله المسافة ا

الترقية التي تتم بعد اضافة الاقدية الاعتبارية بالتطبيق الاستكام القانونين رقبي ١٠ ١٠ لسنة ١٩٧٥ - خضوعها لقيد عدم جواز الجمع بين اكثر من فلتين خلال السنة المالية الولعدة المصوص عليه باللقرة (ه) من المسادة الثانية من مواد المسدار القانون رقم ١١ لمسنة ١٩٥٥ أسلس ذلك سان معظر الجمع جاء علما مطلقا دون تخصيص لقواصد بذاتها سان منع علاوتين طبقا لحسكم المسادين ١٠٧ من القسادون رقم ١٩٤ لمسنة ١٩٧٨ من القسادون رقم ١٩٤ لمسنة ١٩٧٨ يتم على الساس المدن التي قضاها على أن القد التي قضاها على أن المن واحدة وفقيا لجدول الفلك الملقق بالمقانون رقم ٥٨ لمسنة ١٩٧١ وبعد اجراء النسوية وليس على اساس درجات القيادين رقم ١٩٧ من ١٩٧٩ من الماس درجات القيادين رقم ١٩٧ مسنة ١٩٧١ وبعد اجراء النسوية وليس على الساس درجات القيادين رقم ١٩٧ لمسنة ١٩٧١ والمقانون رقم ١٩٧١ من المناح المالين وفقيا القانونين رقم ١٩٧١ سائر تأثير لمسنة ١٩٧١ سائر المالوة التشجيعية التي منحت قبل نفاذهما ساسف ذلك سان منح المالوة المتكورة يتم بقرار ويصدر وفق القواعد ساسفس ذلك سان منح المالوة المتكورة يتم بقرار ويصدر وفق القواعد المحسول بها في تساريخ صدوره وبحسب المركز القسانوني المسادل في المسادل المنسية التي ساريخ م

ملخص الفتسوى:

المادة الثالثة من التاترن رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة
على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المعدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة
١٩٨١ تنص على أنه (بينح حيلة المؤهلات العالية أو الجامعية التى يتسم
المحصول عليها بعد دراسة منها أربع سنوات على الاقل بعد شـــهادة
الثانوية العـــامة أو ما يعادلها الموجودون بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١
بالجهات المثمار اليها بالمادة السـابةة أقدية اعتبارية قدرها سنتسان في
الفئات المالية التى كانوا بشغلونها اصلا أو التى اصبحوا بشغلونها في
نلك التاريخ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع
العالمين المدنين بالدولة والقطاع العام .

أما من يحصل على هذه المؤهلات بعد دراسة منتها خبس سنوات.

المكثر بعد شهادم الثانوية العابة أو با يعادلها الموجودون بالخسدية في
١٩٧٤/١٢/٣١ في هذه الجهات فيهندون اتدبية اعتبارية تدرها شسلات
مسنوات في الفئات المالية التي كانوا يشمسقلونها أصلا أو أصبحوا يشعقلونها
كن ذلك التاريخ بالتطبيق لاحكام القانون رتم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيصح
أوضاع العاملين المقيين بالدولة والقطاع العام ،

ويسرى حسكم النقرة الاولى على حبسلة الشسهادات فوق المتوسطة المتوسطة التى لم يتوقف منحها > كبا يسرى على حبلة الشهادات المتوسطة التى توقف منحها وكان يتم الحصول عليها بعد دراسة تستغرق أقل من خمس سنوات بعد اتبام الدراسة الابتدائية (قنيم) أو بعد المحسسان مسابقة للقبول ينتهى بالحمسول على مؤهل > أو بعد دراسة مدتهسا أقل من ثلاث سسنوات دراسية بعد الشهادة الاعدادية باتواعها المختلفة أو ما يعادلية راتواعها المختلفة أو ما يعادلها .

كما يسرى حكم الفترة الاولى من هذه المادة وحكم المادة الخامسسة من هذا القانون على حملة المؤهلات المنصوص عليها في المادة الاولى منه الموجودين بالمخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ الذين لم يفيدوا من تطبيق المسادة الثانية بسبب عدم وجودهم بالمخدمة في تاريخ نشر القانون رقم ٨٣ لسنة المادة بشأن تسوية حالات بعض العالمين من حملة المؤهلات الدراسية .

ويعتد بهذه الاتدمية الاعتبارية المنصوص عليها في الفترات السابقة مند تطبيق احكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن تطبيق قواعد الترقية بالرسوب الوظيفي وأيضا عند تطبيق قواعد الرسوب التالية المسادر، بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٦ أو بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٨ وكذلك عند تطبيق حكم المادة ١٠١٣ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المنيين بالدولة بحيث لا يثل ما يعنمه المسامل بلتخطيق لحكهسها عن بداية ربط الاجر المقرر للوظيفسة المنتول اليهسا أو علاوتين من علاواتها ليهما أكبر ولو تجاوز بهما نها مربوطهما ولذلك أذا كنا النقل قد تم من الفئة التي منح فيها الاقدمية الاعتبارية بمتضى هذا القانون على الا يؤفر ذلك في موعد العلاوة الدورية .

ولا يجوز الاستفاد الى هذه الاقدية الاعتبارية للطعن في قسرارات. أترقية المسادرة تبل العبل بأحكام القانون ،

ولقد قضت المادة الرابعة من القانون رقم ١٣٥ لسنة .١٦٨ المعدل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ بعنج العالمين بالقطاع العام أقديب اعتبارية في الفاة التي كانوا يشغلونها أصلا أو التي أصبحوا يشغلونها ببتنصي أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في الا/١٩٧٣ ونصبت في مقرتها الرابعة على أن (ويعد بهذه الانديبة عند تطبيق حكم المادة ١٠٥ من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العالمين بالقطاع العام حيث لا يقل ما يهنحه العامل بالمتبليق لحكها عن بداية ربط الابر المتر الموظيفة لمينة على الواجعة في من معرفها وذلك أذا كان النقال قد تم من الفئة التي منسح ميهالعلوة الدورية بالتنفى هذا القانون وعلى الا يؤثر ذلك في موصسد

وتنص المادة الخابسة من القانون سالف الذكر فى غترتها الاولى على ان (تراد مرتبات العالمين المشار اليهم بالدتين السابقتين وكذلك مرتبات العالمين المشار اليهم كادرات أو لوائح خاصة من الحاصلين على المؤهلات المشار اليها فى المواد السابقة بها يعادل عسلاوتين من علاوات الفئة التى كانوا يشغلونها فى ١٩٧٨/٦/٣٠ أو ستة جنيهات أيهها أكثر ولو تجاوزوا بها نهاية مربوط الفئة أو المستوى وبحد أتمى الربط الثابت.

وحاصل تلك النصوص أن المشرع وهو بسبيل ملاج الآثار التي ترببت.
على تطبيق أحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ تضى بنت المابلين غصر
المخاطبين بأحكام هذا القانون النمية اعتبارية متدارها سنتسان أو ثلاث
سنوات في أحسوال خاصسة وذلك في الفئة التي كانوا يشسخلونها في
١٩٧٤/١٢/٣١ أو تلك التي أصبحوا بشخلونها في هذا التاريخ بالتطبيق
لاحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ وبذلك آصبح من المكن اعسسادة
تسوية حالة العامل بعد منحه تلك الاتدبية وفقا لاحكام القسانون رقم ١١

شنة ١٩٧٥ ، وأوجب المشرع الاعتداد بهذه الاقتدية عند الترقية بقسواعد الرسوب الوظينى ونقا لاحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ وقرار رئيس بلطس الوزراء رقم ١٨٧١ والقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ ، كسنا اوجب الاعتداد بها عند تطبيق المادة ١٠٠ من القانون رقم ٢٧ لسنسنة ١٩٧٨ المسابلين والمادة ١٠٠ من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٨ اللتين نظيقا نقل المسابلين من غنات جدولي القانونين وقيي ٨٥ لسنة ١٩٧١ و ١٦ لسسنة ١٩٧١ الى درجات القانونين الجديدين ، مع تقرير ميزة خاصة لمن لم تتغيم غائسه من غنا ١٩٧١ حتى ١٩٧٤/١٢/١ ، القانون القسانون رقسم النقل المسابلين المنافقة والرابعة والرابعة والرابعة من ١٩٧١ لسنة ١٩٨٠ عقرر منع المخاطبين بلحكام المادتين الثالثة والرابعة من هذا القانون علام منافقة المنافقة والرابعة من المذا القانون على المالين على المادتين الثالثة والرابعة من علوان علام المنافقة ا

واذ يبين من نص المادة الثالثة من التانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ عبل تعديمها بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ أن المشرع قصر المسانة الالتديية الإمتبارية الى الفئة التي كان يشغلها العابل في ١٩٧٤/١٢/٣١ دون تلك المتبرية الى الفئة التي كان يشغلها العابل في ١٩٧٤/١٢/٣١ دون تلك المتبرية عبد التعلق في هذا التاريخ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٥٠ في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشان تطبيق قواعد الترقية بالرسوب الوظيفي ، وابه بالتعديل الذي انخطه على تلك المسادة بهتنهى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٨١ أو المسلم المارية المارة المالة المالة المالة التاريخ وهو ينظم علاقة تلك الاقديسة بالمالة وهلك بعبارة صريحة بينها التجه وهو ينظم علاقة تلك الاقديسة بالمقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أو بعد بالموسون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أو بعد بالرسوب التالية للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٥٥ الني عواصد المرسوب التالية للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والصادر بها قرار رئيس الوزراء رقم ١٨ لسنة ١٩٧٦ وللدي كان المؤرراء رقم ١٨ لسنة ١٩٧٦ وللدي كان يضع نصا مبائلا لذلك الذي نظم علاقة تلك الاقديسة في مكنة المشرع أن يضع نصا مبائلا لذلك الذي نظم علاقة تلك الاقديسة في مكنة المشرع أن يضع نصا مبائلا لذلك الذي نظم علاقة تلك الاقديسة في مكنة المشرع أن يضع نصا مبائلا لذلك الذي نظم علاقة تلك الاقديسة في مكنة المشرع أن يضع نصا مبائلا لذلك الذي نظم علاقة تلك الاقديسة في مكنة المشرع أن يضع نصا مبائلا لذلك الذي نظم علاقة تلك الاقديسة في مكنة المشرع أن يضع نصا مبائلا لذلك الذي نظم علاقة تلك الاقديسة

بالقانون رقم 11 لسنة 1970 يجيز ضبها الى النئة التى يحصل عليها طلبعادل بالتطبيق لاحكام القانون رقم 1 لسنة 1970 ومن ثم لا يجــوز خَصَاعَة القدمية الاعتبارية المسار اليها الى النئة التى يحصل عليها العامل بالتعليق لاحكام القانون رقم 1 لسنة 1970 .

ولما كان القدانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨٠ في شسان العدالمين غير المصالمين على مؤهلات دراسية المعدل بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨١ ، تد تضمن ذات الأحكام فيها يتملق باضافة الاتدبية الاعتبارية وتنظيم علاقتها بكل من القانونين رقبى ١٠ لسنة ١٩٧٥ و ١١ السنة ١٩٧٥ مان تلك الاتدبية تضاف الى غانهم قبل تطبيق القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ .

واذ أتصر المشرع الاتر المسائي المترتب على تطبيق احكام القانون
رقم ١٩٥٠ لسنة ١٩٨٠ على منح الملاوتين الاضائوتين المصدوص عليها
بالمادة الخامسة من هذا القانون ولم يقضي بتدرج مرتبات المساملين في
مقابل الاتمهية الاعتبارية سلفة الذكر فائه لا يجوز إجراء مثل هذا التدرج
خاصة وان الاعهاق التحضيرية لهذا القسانون قد ارضحت أن هذا هو
محتمل من يمكن أن تحمله الخزانة العالمة .

ولقد سبق للجمعية المهومية أن اعتنقت هــذا الرأى بفتواها رشــم ٥٦٢/٣/٨٨ المعاشرة بجلسـة ١٣ من مايو سنة ١٩٨١ .

ولما كان من متضى اعبال احكام التانون رقم 170 اسنة 194. ألم المبائه أن يؤدى الى احكان تطبيق التقانون رقم 111 اسنة 1940 واعادة تسوية حالات العالمين وفقا الاحكام مع الجمع بين تطبيق تلك الاحكام وتطبيق تواعد الرسوب الواليني المسادر بها القانون رقم ١٠ اسنة ١٩٧٥ وقواعد الرسوب القاليسة خلال السنة ١٩٧٥ وقواعد الرسوب القاليسة خلال المبانوات المالية المحددة لإعبال التانون رقم ١١ اسنة ١٩٧٥ وذلك بعد المسادة الاحكارية واذ ينص التانون رقم ١١ اسنة ١٩٧٥ في المبارد ألم المبارد ألم المبارد ألم المبارد ألم المبارد على حظر (الجسع بين المبارد على حظر (الجسع بين المرادية طبقاً لأحكام التانون المرادق والترقية بمتضى تواعد الرسسوب

الوظيفي اذا كان يترتب على ذلك خلال سنة مالية واحدة ترتية العسامل الى اعلى من ننتين وظيفيتين تاليتين للفئة التي يشغلها) عاته وقد ورد حظر الجمع علما مطلقا دون تخصيص لقواعد الرسوب الصادر بها القسانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ غان هذا الحظر يشمل الترقية بالرسوب وفقا لأحكام قرار رئيس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٦ الذي تتم الترقية بمتنضاه اعتبارا من ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ وكذلك الترقية بالرسوب بمتنفى احكام القسانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ التي تتم بها الترقية اعتبارا مسرو ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٨ التي تتم بها الترقية اعتبارا مسرو رقم ١١ لسنة ١٩٧٨ سنوات اعبال احكام المقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٨ .

واذا كان المشرع تد تضي بالاعتداد بالاقدمية الاعتبارية المقررة في ا المادتين الناثالثة والرابعة من التأثون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رتم ١١٢ أسنة ١٩٨١ والمتررة بالقانون رتم ١٤٢ لسنة ١٩٨٠ المعــدل بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨١ عند نقل العاملين من نثات القسانونين رقبي ٨٥ و ٦٦ أسنة ١٩٧١ الى درجات القانونين رقبي ٧٤ و ٨٨ لسنة ١٩٧٨ دون أن يغير من أحكام هذا النقل المنصوص عليها في المسانتين ١٠٣ مِن القانون رقم ٧} لسنة ١٩٧٨ و ١٠٥ مِن القانون رقم ٨} لسنة ١٩٧٨ واقتصر على تقرير ميزة خاصة للعابل الذي لم تتغير غنته الماليسة التي منح ميها الاقدمية الاعتبارية في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ تتبشيل في ألا يقل ما يمنمه عند النقل بغض النظر عن فئته المالية عن أول مربوط اجر الدرجة المنتول اليها او علاوتين من علاواتها ايهما اكبر ولو تجاوز بهاتين العلاوتين نهاية مربوط تلك الدرجة ، غانه يتمين التزام حكم هاتين المادتين عند اجراء النتل الى الدرجات الجديدة خارج نطاق الاستثناء الذى تضبنته اليزة سالفة الذكر نبينح العابل علاوة واحدة أو عسلاوتين بحسب مدة بقده في النئة المالية التي شغلها تبسل ١٩٧٨/٧/١ تاريخ العمل يكل من القانونين رقمي ٤٧ و ٨٤ لسنة ١٩٧٨ ياهتبار ان اجمسال حكم المادتين سالفتى الذكر منوط بالفئة المالية التي يكون عليها المساطع في هذا التاريخ ومدة بقائه ميها . والفا كان المشروع تد نال كل دريجة بن درجمات القساتوفين رقيم و الخال المناف المراوع تد نال كل دريجة بن درجمات القساتوفين رقيم الاستفاد بينة السنة ١٩٧١ مان ذلك ليس بن شائه أن يؤدى الى جواز الاستفاد بينة البناء في أكثر بن نئة بالية عند تحديد بدى استعالى العابل لمسلاوة أو ملايقين وننا لحجم الملتين ١٠٦ و ه ١٠ سالفنى الذكر طالما أنه لسم يحقق هذا الاستحقاق الا على بدة البناء في نئة واعدة بن نئات القسانون رقيم ١٠١ لسنة ١٩٧١ حسب الأهوال .

ولما كان منح الملاوة الشجعية سواء بالتطبيق لحكم المسادة ٥٠ مسن القسانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١ أو بالتطبيق لحكم المادة ٥٧ مسن القسانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٨ أنها يتم يقرار يصدر وفق القواعد المعبول بهسا في الله يتم يعنوره ويحسب مركز العابل الفائريني في هذا القاريخ مائه الا يقير في هذا القاريخ مائه الا يقير العابل المسابق الهساس من العابل المسابق الهساس من العابل المسابق الهساس من العابل المسابق الهساس من العابل المسابق ال

الفلك انتهت الجبعية المبهيدة التسمى الفتوى والتشريع اليساعاتي:

اولا : عدم اضافة الاقديمية الاعتبارية المتصوص عليها في المستاتة الثانثة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المدل بالتسانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ الى الفئات المالية أثنى عصل طبها الصلى ودفقا الأحكام القسانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ .

ثلثيا : تطبيق نتوي الجسية الصودية الصادرة بطلسة ١٧ وي الله سنة ١٩٨١ (ولف ٢٩/٢/٨٦) التي انتهت الى « عدم جسواز تدرج ورب العالم نتيجة لمنحة تلك الاندبية الاعتبارية المنصوص عليها في التانون رقم ١٩٨١ » ويتلك بعد تعديله بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ الصادر في ٤ ون يوليو سنة ١٩٨١ .

العانون رقم ١٩٢٠ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالتانون رقم ١٩٣٠ لسنة ١٩٨١ الى العابت التي حصيل عليها العسايل بالتطبيق لاحكام القسانون رقم ١٠٠٠ . للسنة ١٩٨٥ ،

رابعا : خضوع الترتبات التي تتم بعد اضافة الاقدية الاعتبارية الاعتبارية الاعتبارية الاعتبارية الله المنت 140 يعتد عدم جوان الجمع بين اكثر من نتتين خلال السنة الملية الواحدة المتصوص عليه بالمقرة (ه) من المادة الثقية من مواد اصدار القاتون رقم 11 المسئة 1100.

خايسا : أن منح ملاوتين طبقا لحكم الملتين ١٠٣ بسن الثانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٨ يتم على أسباس ٧٤ لسنة ١٩٧٨ يتم على أسباس ١٩٤٢ يتم على أسباس المدة التي تضاما العابل في دئة واحدة ونقسا لجدول الفئات الملحق بالثانون يتم ٨٥ لسنة ١٩٧١ وبعد اجراء التسوية وليس على أسساس درجسات التاونين رقمي ٧٤ و ٨٤ لسنة ١٩٧٨ التي تستوعب أكثر من نئة .

سادسا . ان العلاوة التشجيعية التي منحت تبل تطبيق القانونين رتمي ١١٢ و ١١٣ لسنة ١٩٨١ لا تتاثر بتعديل حسالة العامل طبتسا لاحكامها .

(ملف ۲۸/۳/۳۸۵ - جلسة ۱۹۸۲/۳۸۸)

وق ذات المعنى صدرت الفتوى رقم ۸٦/ في ١٩٨٢/٥/٨ جلسة ١٩٨٢/٤/٢١ .

قاصدة رقسم (۲۹۱)

: 12-48

القانون رقم ١٢٥ أسنة ١٩٨٠ بملاج الاثار المرتبة على تطبيعن

القالون رقم ٨٣ فسنة ١٩٧٣ – منع الشرع اقدمية اعتبارية في الفقة المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية الموجد بالشدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ – هــده المقدمية تنتج الرها في العدود المنصوص عليها فقط – عدم النص على تدرج مرتبات الماليات بالمالوات الدورية خلال غنرة الأقدمية الاعتبارية .

ملخص الفتسوي 🐩

ان المشرع قضى ببنح العاملين المسار اليهم في المادتين الثالث. والرابعة الموجودين بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ الدبية اعتبارية في الفئة المالية التي كانوا يشغلونها في هذا التاريخ ، ونص على مراعاة هـــده الاقدمية عند الترقية بقواعد الرسوب الوظيئي الصادرة بالقانون رقم ١٠ المسنة ١٩٧٥ بالنسبة للعاملين بالجهاز الاداري للدولة والهيئات المسامة ٤ وحدد الأثر المسالى الذي رتبه على منح هذه الأتسدمية مقرر في المسسادة المامسة من القانون زيادة مرتبات هؤلاء العاملين بها يعادل علاوتين من علاوات الفئة التي كانوا يشغلونها في ١٩٧٨/٦/٣٠ او سنة جنيهات ايهما أكبر ، ولم ينص على تدرج مرتبات هؤلاء العاملين بالعسلاوات الدورية خلال مدة الأقدبية الاعتبارية ، وهــو ما مؤداه أنه تصر الأثر المــالي الذي تصد اليه على ما ورد عليه النص صراحة في المسادة الخابسية المسار اليها ، قطالا أن المشرع لم ينص على تدرج مرتب المعلق بالملاوات الدورية أثناء مدة الأقدبية الاعتبارية ، غان هــده الاقتـدبية خنتج أثرها في الحدود المنصوص عليها نقط ، أذ لا تدرج بغير نص في القانون يقرره ، وهو الأمر الذي درج عليه المشرع عند اتجساهه الي خرتيب بثل هذا الأثر . نهو عندما قرر اضافة مدة أقدييسة افتراضية طحملة الشهادات الدراسية فوق المتوسطة بقدر عدد سنوات الدراسسة الزائدة على المدة المقررة للشهادة المتوسطة ، أورد في الفقرة (ي) مسجع 'المسادة الخامسة من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين رقم 11، السنة ١٩٧٥ النص صراحة على أن يضاف الى بداية مربوط الفئة المترورة التميين حبلة هـــده المؤهلات علاوة من علاواتها عن كلُّ سنة من سنوات هذه الاقتدية . وهو ذات مسلكه في المسادة النفاشة من الفسانون المنكبور عيث نص بطى بهاماة الاتبنية الانتهاة المالية وعلى اندرج برنسيات المعالمات بمنتهج المعالمات بمنتهج المعالمات بمنتهج المعالمات بمنتهج المعالمات بمنتهج المعالمات

لذلك انتهى رأى الجمعية المعودية لتسمى الفتوى والتشريع الى أن الاقددية الاعتبارية المقررة بمتنفى المادنين الثالثة والرابعة مسند القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لا يترتب عليها تدرج مرتب العبالل ببنجه المعاوات الدورية عن سنوات هذه الاقدية .

(ولا ٢٨١/١/٢٥ - ولية ١١٨١/٥/١٨١)

قامستة رقسم (۲۹۴)

1 10 10

أن رد اقدمية العامل في الفاقة الفاقتة بالتطبيق العادة (10) من قافون تصحيح أوضاع العاملين العنين ينطبق عليه القيد الوارد بالفقرة (د) من المادة ١٦ وترقيبه طبقا للوادة ١٧ يسرى عليها القيد الوارد بالفقرة (د) من المادة ١٧) من مواد اصدار القافون - اثر خلك - لا يجوز تهرج مستبه المامل بالمادات إلى نه الح المستوى أو أول مربوط وظيفة مدير عام - المنتفية في مسافرة الفاقة المنتفية .

ملخص الفنسوي :

أما بالنسبة للموضسوع الثانى المصاص بالتدرج فتسد استبان للجمعية أن المادة 18 من هذا القانون تنص على أن « يجتبر مسن أيضي أو يعنى من العالمين الموجودين بالجنبة أجدى المدد الكليسة المصبدة يتجودال المرفقة مرقى في نهس مجبوعته الوظيفية وذلك إعتبال من أولد الشمير التألى لاستكال هذه الدة .

مَلَا كَانَ الْعَالِينَ قَدْ رَقَىٰ مَعَلَا فِي تَالِينَ لِاحْقِي عَلَىٰ التَّالِينَ المُجْكِرِ ترجع تقديبته في الفئة المرتمي الها الى هذا التَّالِينَ » .

وطنش الكذة (١٩٥) أبن ذات التبادون على أن ها تنهاج الترهيب الته التُخلِيّة الإنمال ومن عليها في المادة السابقة للقوامية الإنبية :

..... (4)

..... (44

(د) تدرج الملاؤات لن يستحق الترقية للثة واحدة في اللثة المرفي الثبة المرفي اللبة المرفي اللبة المرفية التالسية لللثة المرفية التالسية لللثة المرفوط اللبة المرفوط اللبة المرفوط اللبة المرفوط المرفوية اللبة الم

كما تنزج الملاوات ان يستحق الترقية لاكثر بن غنة واحدة بشرط الا يتجاوز العامل بداية بربوط الفئة التي يرتى البها بأكثر بن مسلاوة مُؤرِّيَة واحدة ،

ولما كان أرجاع الاقتنية طبقا لحكم الفقرة التقلية من الملاة (14) أنها هو في حكيهته ترفية أدركها المابل في تاريخ سابور التاريخ الذي رهي أنها من في من تقل هذه الفترة المنساواة في الاقتدينة والمرتب بين من سبق ترقيته في تاريخ المكل أمن التباريخ الذي أستحق الترقية فيها طبقة لاحكام القانون رهم ١١ أنسنة ١٩٧٥ وسمن لم تشيق لارتبته بالمنظ والكله سياهي طبقا لاحكام هذا التسانون امان ذلك المنشور أن يخطب عنزج عالوات من أرجعت التدبيته لقيود تدرج الملاوات المنصوص عليها في الفترة (د) من لللدة (١١) .

وبناء على ذلك علم الم الم يجوز أن يترتب على ارجاع الأدباء الدسام المرافق المسامل المرافق على المال المرافق على المرافق المراف

تجيز في الفترة (ج) تخفيض المرتب المستحق للعامل في ناريخ نشر. التقانون في ١٠ مايو سنة ١٩٧٥ م:

ومن حيث أن المادة ١٧ من التاتون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أو السنة المالية ١٩٧٥ أو المنوسطة من المناة (١٨٤٠ / ١٨٤) ألى النئة (١٤٤٠ / ١٤٤٠) ألى النئة (١٤٤٠ / ١٤٤٠) ألى النئة أو المراوط الآتية ألمالية أن المراوط الآتية : ، المناه أذا ما رقى المسامل الذي أرجمت المدينة في الفئة الثالثة الى تاريخ سابق عملا بالفقرة الثالثة مسن. المدادة (١٥) من القانون الى الفئة الثالثة تطبيقا لاحكام المسادة ١٧ مان هذه الترقية تكون اعتبارا من ١٩٧١ / ١٩٧١ – أو اعتبارا من ١٩٢١ / ١٩٧١ من دفين التاريخ الذي رقى فيه وليس قبله . من دفين التاريخ الذي رقى فيه وليس قبله .

والابر هنا يستوجب الجبع بين نصوص التاتون رقم 11 لسبة 1970. والنظر اليها ككل في ضوء الهدف الذي توخاه المشرع من اصداره وهسو تصحيح أوضاع العابلين والمساواة بينها بترقية من تعدت به شروط الترقي العابة عن اللحاق بزيلائه الذين سبقوه وفق ضوابط وشروط رومي فهها ما ثاء متوافر لدى الخرافة العابة من اعتبادات ومن ثم المته توحيدا للمعابلة بين جبيع الترقيات تخضع الترقية للفئة الثانية للموانع والنيسود المنصوص عليها في المادة (٢) من مواد اصدار التانون المسار اليسه كما تخضع هذه الترقية (أي الترقية للفئة الثانية) للقيود المنصوص عليها في ألمادة (١٦) إذا حصل عليها العابل بعد ترقيته للدرجة الثالثة أو ارجاع.

ولما كانت الترقية للثانية تبدأ من ١٩٧٤/١٢/٣١ أو من ١٩٧٤/١٢/٣١ ١٩٥١ عائه لا يتصور أن يتم بعدها تدرج يصل بالعبامل الى أول مربوط الوظيفة ومدير عام (١٩٠٠/١٢٠٠) وهو القيد الإول المنصوص عليه في المقدرة (د) من المادة (١٥) لان البعد الزمني للترقية لا يسمح بذلك وطيه عان القيد الثاني هو الذي يجد مجال أعماله في هذه الحالة لملا يجوز أن يتجاوز المرشى للفئة الثانية بعد ارجاع التدبيته فى الفئة الثالثة أول مربوط الثانية باكثر من علاوة دورية وأحدة .

وبتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة غلن العابل الذى كان قد رحى المثلثة من ١٩٧١/١٢/٣١ ترقية عادية ثم تدرج مرتبه بالعالوات حتى بالخ ٥٧ ردا٧ جنيها في ١٩٧١/١٢/٣١ اذا ارجمت اقديبته في الثالثة الى ١٠/١/١ كما العانون رقم ١١ السنة ١٩٧٥ سيظل مرتبه على حالة كما سبق القول ، وعند ترقيته للثانية اعتباراً من ١٩٢/١٢/٣١ سيقت كما سبق القول ، وعند ترقيته للثانية المسل مرتبه الى ٧٨ جنيها احسال مرتبه عند علاوة من علاوات الثانية المسل مرتبه الى ٧٨ جنيها احسال التيد الثاني الوارد بالمنقرة (د) من المادة (١٦) ثم يخضع بعد ذلك للقيود؛ الواردة بالمادة الثانية من مواد اصدار القانون عيا يتعلق بصرف علاواته الدورية التالية .

ولا وجه للقول بتدرج مرتب عدا العالم الى نهاية المستوى باعتدار المتميلة قد ردت في الثالثة الى ١٩٦١/١/١ لان رد الاتدبية شد تهو المبتا النصوص خاصة لاتختلط بالنصوص العامة الواردة في القساتون رقم المبتا النصوص خاصة لاتختلط بالنصوص العامة الواردة في القساتون رقم المبتا الاباد ولذلك كان القول بخضو علم المبيدة الواردة بالمتاتون رقم المبتن المبتل المبتا المبتل المبتل الى أول مربوط وظيفة مدير عام (١٠٠٠ — ١٨٠٠) باعتبارا تد رقى الماتية لان المسرع عندما اجسال التدرج لمن ارجمت التدبيتة أو رقى من تاريخ اكباله المدة المثلية الى أول مربوط الفئة التلاقة الما حمره في الترتيات حتى الفئة اللثلية الى أول التي يتم فيها رد الاتدبية أما الترتية للائبة على يسمون التدرج عليه المتربة للائبة على توار الاركار 1١٥ وهذارج فيها النويان لا يسمحان بعل التدري المربدة الذي تشره الوزارة .

بن أجل ذلك أنتهى رأى الجبعية العبوبية لتسمى الفتوى والتشريع الى ما يأتي':

الولا ــ ان العبرة في تطبيق المعانون رقم 11 لسنة 110 بالمركب ع العانوني للعالم في ١٩٧٤/١٢/٣١ . ثانيا _ أن الفقرة (-د) من المادة (-٢) من القانون المسأن الله لانتطبق الا على من نقلت غلته إلى مجموعة الوظائف المالية .

فاقا لــ (أن رد الاتعدية بالتطبيق للمادة (١٥) من التسانون المشار البه
 بين المادة (١١) .

يابعةان المترقبة التثقة الثانية طبقة المنس المادة (٢٧) يسرى عليها المسهد الوارد، في المعرة (د.) بن المادة (٢٧) والقيود المتصوص عليها والملدة (٢٣) من بواد اصدار العانون ،

1 1444/4/4 - June 1/4/4/41)

بقاعبدة رقسم (۲۹۳).

المسيدار:

ترجاح التحديث طبقة تمي الفقرة الثقية من المادة 10 مسن قانون تصحيح إوضاع العاملين المدنين بالدولة والقطاع العام العمادر والقسادين في المسادر والقسادين المنادر والقساد المناف ال

يَقْضُ الْفُتَــوى :

ان المادة 10 بن تاتون تصحيح اوضاع الصابلين المتنبين بالدولة والتنظاع الفطر الصافر بالقانون رقم 11 استة 1470 تنص على أن « يعبر من أبضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة احدى المسدد الكليسة المحددة بالجداول المرفقة مرتمى في تفسى مجموعته الوظهنية وذلك العبارا من أول التسهر المحقى لاستكمال حدة المدة . نطقانا كان المثال بند رقى نسلا في تاريخ لاحق على التاريخ الملكور الإجها التنسيف في الفئة الموقى اليها الى حقانا التاريخ » وإن الملاة الإداء سنة تنهي علي في « تخضيع الترقيات الحجيية المسيوسي عليها في المسابقة التواجد الآتية . السابقة التواجد الآتية .

. ومن حيث أن ارجاع الاتجية طبقا لنص الفترة الناتية بون المادة فه ام مو بطابة الناتية بون المادة فه ام مو بطابة الترقية ومن ثم يكون تدرج مرتب العلمل مندذ بالمعلوات طبقا الأحكم المائزة (د) من المادة ١٦ وذلك تباسا على من يستحق الإرقية لفئة واحدة ملا يجاهز المائل بداية مربوط الفئة الداية .

ودامليهما على شلاف بانه اذا رجهت النمية المسيد / في البئة الدائمة الى ١٨٢٤/١٢/١ بالعليق للعرة الدائمة من اطاحة (وج) يدرج مرتبه بالهلاوات بما لا يجاوز بداية مربوط الثانة الدائية .

(نتوى ١٩٧٥ - في ٢١/٥/٢٧١)

قاصبهة رقبيرا (١٩٤٠)

: المسييطا

مدم هوائز غفض مرتب الوظفُّ أَدَّا كَانْتَ تَسْوِيلُّ هَاللهُ بِمِنْتُنِي يَوَاعِد الرسوبُ الوظائِمُ تفضى الى طالاً •

بطخص الفتروى

استعرضت المجمعية المعودية العسمى الفتوى والتشريع حلة العابل المروضة حالته والتي يتقمع طفا الله عين الى ١٤٤ من الجير ١٩٧٢ ألى الدرجة

المدادية عشر وراتي الى الدرجة العاشرة اعتبارا من ١٩٧١/٩/٣٠ ثم حصل على النئة التاسعة المكتبية في ٢٢ سبتبير سنة ١٩٧١ بالتطبيق الأحكام القانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ ثم أميد تميينه بمسابقة في ١٧ مسريا ديسمبر في وظيفة من الدرجة الرابعة المكتبية ، وتتفيذا للقاتون رتم ١٣٥] لسنة ١٩٨٠ منح اتدبية اعتبارية قدرها سنتان في الفئة التاسمة وردت التصيته الى ٢٢ من مايو سنة ١٩٦٩ بدلا من ٢٢ من مايو ١٩٧١ ناستحق الترقية الى الفئة الثابنة اعتبارا من ٣١ ديسمبر ١٩٧١ طبقها لقسران رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٧ لسنة ١٩٧٦ في شأن الترقيات بقسواعد الرسوب الوظيفي وتدرج مرتبه نبلغ ٢٢ جنيها في أول يولية ١٩٨١ بينها كان }} جنيها في هذا التاريخ تبل أجراء النسوية المشار اليها ويرجع السبب فى ذلك الى أنه عند نقله الى الدرجة الخامسة من درجات القانون ٧٤ لسنة ١٩٧٨ المعادلة للفئة التاسعة في أول يولية ١٩٧٨ التي كان يشعلها كان قد ألم المدة اللازمة لمنحه علاوتين دوريتين طبقا الأحكام المادة ١٠٣ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٨ وقدرها جنيها الما بعدد التسسوية عانه رقي الى الفثة الثامنة الممادلة للدرجة الرابعة اعتبارا من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٦ وبالتالي لم يكن قد أتم في هذه الفئة المدة اللازمة لمنحه عسلاوتين دوريتين في أول يولية ١٩٧٦ .

ورات الجمعية أن الأصل المسلم به أن حق العالم في مرتبه لا يجوز تطليضه الا بنص في القانون فاذا كانت هناك تسويات طبقا للقاعدة قانونية جديدة تعطى العالم حقا ترقيقة في درجات الوظيفة عان هسدة المتوقف التي يستحقها طبقا لنصوص الققون لايترتب عليها المساس بما كان يتقاضاه من قبل ما لم ينص القانون على غير ذلك واذا اشتمل القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ على اقتديات اعتبارية خولت العالم المذكور الترقية طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي ولم ينص القانون على تخليض راتب العلم فإن على مسن يطبق عليه هذه القواعد لا يجوز المسلس بما أن يتقاضاه من راتب .

٠ (ملك ٢٨/٤/٤١ - خلسة دارد/١٨٨٠٠) .

قاعدة رقيم (۲۹۵)

المِـــدا:

ارجاع اقدمية المامل في درجة بداية التموين ونقا لاحكام القدائون رماع الشدية المامل في درجة بداية التموين ونقا لاحكام القدائق ورقم ١٥ لا يترتب عليه تمديل اقديته في الدرجات الاملى التي يكون قد حصل عليها - المادة ١٤ من قانون تصحيح اوضاع المسابلين المسادر بالقانون رقم ١١ لسنة د١٩٧ عائمت هذه المائة اذ قضت بنسوية حالات هؤلاد العاملين على اساس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقيداتهم كرمائهم المعين في التاريخ الذي ارجمت اليه اقدمياتهم في درجة بداية.

ولقص المستورة

ومن حيث أن المادة الثانية من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ نصت.
على أنه استثناء من أحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٤ بأصدار تانون نظام العالمين المدنيين بالدولة بوضع العالمون المصلون على مؤهلات دراسية المعينون في درجات أو نفات أدنى من المدرجة المترة الإهلاتهم وققة لمرسم ٢. من أغسطس سنة ٣٥٣٧ ... وكذلك العالمين ملمي اعتباد الأجور والمكافآت الشمالية في الدرجات المترة الإهلائهم وبقة للهذا الرسوم ... كما نصت الملاة الرابعة بنه على أن : يعتبر اقديبة هؤلاء العالمين من تاريخ حدولهم المذبة أو من تاريخ حصولهم على هذه المؤهلات المعالمين الذين سبق حصولهم على مذا المتراكز على الفريات المتراكز ألو المتراكز على الفريات المتراكز ألو يترفيه على المارية المتراكز المتراكز المتراكز المتراكز المتالدة الخاصية أن «لا يترفيه على حديد الاقديبة وقاة المهادرة قبل العمل بهذا التأثون .

ومن حيث إنه يبين من استقراء تلك النصوص انها جاعت استنادا عن.. قواعد النوظف الواردة في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وبن قبله رقم ١٩٣٠ السنة ١٩٥١ اذ أن كلا من هذين القانونين يتوم اساسا على اشتراطا أن يكون التعيين في الحكومة بالمتعان وان يتم ، تحديدا الاجر تبعا لدرجه االوظيفة التي يمين فيها فيها المؤظف وليس على أساس ما يحمله مسن شهادات علمية وترتب على ذلك اختلاف درجات التعيين بين أمسخاب المؤوِّم الواحد كما نشابت مله من المهلمين حصلوا الفاء خسههم على ، وهلات أعلى من تلك التي عينوا بها وعلاجا لهذه الاوضاع تضى التانون رتم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بوضع العابلين في الدرجات المتررة الوهلاتهم في مرسوم ١٩٥٢ من اغسطس سنة ١٩٥٣ مع ارجاع الديناتهم في هذه الدرجات الى تاريخ عتولهم الشُّدمة أو تاريخ حصولهم على هذه المؤهلات البهبة أقرب والثانون حليٌّ هذا الشخو يكون قد الشُّلَّ لهؤلاء العابلين حتوها جديدة أم تكن لهم من تعبل الن الحكامة تحررت من شروط واوضاع كانت تستارمها تواعد التوتلف السابقة ولذلك جامت احكامه استثناء من هذه القواعد وخروجا عليها بالنض الصريح في المادة الثانية من القانون المذكور ومن المترر أن الاستثناء يطبق في أضيق الحدود ولا يتوسع في تنسيره ولا يتاني عليه وتاسيسا على ذلك طان، التفسير الذي استحدثه هذا القانون يجب أن يتتصر ، أثره على، متتضاه والا يترتبك عليه تلبنها التنبيات العالمين وزعزعة عتوتهم وتصدع مراكزهم المستقرة ولهذا كان من الطبيعي أن يحرش المشرع على عدم المسلمان بناستترار الاوضاع وثباتها وان بجذب المالين مخاطر تلقلتها او عقبي تزغزعتها ومن مؤدى ذلك ولازمة أن يتنك أعبال أثر السوية التي تتم دفعاسا الأحكام القانون المشار اليه عدد حد ارجاع الاثنبية في الدرجة المعشررة اللبؤهل الدراسي الى التاريخ الفرض دون أن يتعدى ذلك الى الدرجات الاعلى التي يكون العابل قد حصل عليها تبل العمل بهذا القانون يؤكد ·هذا النظر أن مادته الثانية نست على أنه عند وضع المساملين في الدرجات المقرزة لمؤهابتهم شهيب مراهاة تعادل الدرجات الواردة بالجدول الأول المرافق اللقرار الجمهوري رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٩٤ بشان قواعد وشنروطا وأوشاغ نقل العاملين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية وقد نمس المسادة المُعَالِثَةُ مِن هَذَا القُرْارِ عِلَى أَن يَعْقُ المُعَلِيْونِ الْوَجُوْدُيْنِ فِي الخَدِيَّةِ الى والمُرْجِعَاتِ الجُنبِينَةِ وَعَلَا لَلْوَمِنْتَاغُ الْمُعْلِقِينًا } []] يَتِعَلَّ الْمُعْلِقِينَ المَوْا المِنانِ يتوانو ليهم بمروط الهنرة (ب) كلى الى البرجة المائلة لدرجاته الحاليسة، وفقا للجدول الأول ... اللحق بالفاتون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ وبالتديية لههة (ب) نقل المالمون الشاغلون للدرجات الواردة بالجدول الثاني والملحقة مذات التانون ... الإنهن أبضيوا لهيها أو يبضيون حتى ٣١ من الترجات المينسة: ١٩٦٤ مدد لا تقل عن المدد المحددة ترين كل درجة الى الدرجات المينسة: بهذا الجدول وتحدد التدبياتهم لهيها من أول يولية سنة ١٩٦٤ .

ومن حيث أنه منى كان ذلك قبل الحكم الملمون فيه أذا أخذ بغيره، ماله يكون حداثات تظاهون الإمر الذي يوجب القضاء بالنفائه عيه التهي. اليه من وجوب تعديل الترسية المدمى في درجة اعلى من درجة بداية التجهيد. المررة الإهله الدراسي -

ومن حيث أنه ولنن كان ما تقدم الا أن ألمادة ١٤ من قانون تمسحيج. أيضاع العالماني المدنين بالدولة والقطاع العالم الصادر بالقطون رقم ١١ أسنة ١٩٧٥ نست على أن تسوى حالة العالمين الذين يسرى في شائهم. المتالون رقم ۴ اسنة ١٩٧٧ بشان تسوية حالات بعض العلمين بالدوقة أعياراً من تاريخ دخولهم المدنية أو حصولهم على المؤهل أيهما الترب علن. السائس ندرج مزماتهم وعسلاواتهم وترقياتهم كرمائهم المينيين في التاريخ الذكور ، وهو ما يحق معالمة القدمي بموجبه فيها تتطق بتدرج ترقيقه الشيد ما يعظو درجة بداية التحيين .

ون حيث أنه في ضوء ما تقدم يتمين التضاء بتبول الطعن شكلاً في المؤضوع بالناء الحكم المطعون عبه وبلحقية المدعى في تسوية حالته طبقة المحكل فالون تصحيح أوضاع المسلمين الدلية والقطاع العلم

الصادر بالتانون رقم ١ السلة ١٩٧٥ وما يترتب على ذلك من آثار مع الزامه مالمارية عن الدرجتين .

(بطعن ۱۴۵۰ لسنة ۲۱ ق - جلسة ۱۱/۵/۱۹۸۱).

قاعدة رقم (۲۹۹)

القانون رقم ۱۲۰ السنة ۱۹۸۰ قضى صراحة بنتج حملة الشهادات والمؤهدات الواردة في المادة الرابعة منه والموجودين بالقد عمة بشركات القطاع العام في ۱۹۷۲/۱۲/۳۱ أقدمية اعتبارية حددها في الفئة الملقية التي كقوا يشغلونها في ذلك التاريخ قبل تطبيق القانون رقم ۱۹۷۰/۱۱ أو بعد تطبيقه — الرفالك — اضافة الاقدمية الى الفئة التي يبلغها العامل حتى ۱۹۷۲/۲۳/۳۱ بالاطبيق لاحكام القانون رقم ۱۱ لمسئة ۱۹۷۶ و

ملخص الفتـــوي :

ان التانون رتم ۱۳۷ لسنة ۱۹۸۰ بعلاج الآثار المترتبة على تطبيق المتانون رقم ۸۳ لسنة ۱۹۷۳ بشأن تسوية حالات بعض العالمين من حبلة المحاليات العمول به اعتبارا من اول يوليو سنة ۱۹۸۰ والمبخل بالمتانون رقم ۱۹۸۱ الذي يسرى اعتبارا من ذات التساريخ بالمتانون رقم ۱۹۱۱ لسنة ۱۹۸۱ الذي يسرى اعتبارا من ذات التساريخ التيامي في المادة الرابعة على أن لا يبنح حبلة الشهادات الجامعية والعالمية التي يتم الجصول عليها بعد دراسة منتها أربع سنوات على الاقل بعد شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها الموجودين بالخدمة في ۱۹۷۱/۱۲/۲۱ بصدت العامة عبل العقبها وكان يسرى في شائهم التعاون رقم ۱۲ لسنة ۱۹۷۱ باصدار نظام العالمين بالقطاع العام الأو الذي الصبحوا يشعلونها في ذلك التاريخ بالتطبيق لأحكام التسانون رقم الوسائل المنان بالدولة والقطاع العام والمائين بالدولة والقطاع العام

أما من يحسل على هذه المؤهلات بعد دراسة بنتها خيس سسنوات خاكثر بعد شهادة الثانوية العابة أو ما يعادلها الموجودون بالمسحبة في ١٩٧٤/١٢/٣٤ في هذه الجهات نيستمون التديية اعتبارية تدرها فسائث سنوات في الفئة المالية التي كانوا يشنفونها أسلا أو التي يشنفونها في خلك التاريخ بالتطبيق لاحكام القانون رتم ١١ لسنة ١١٧٥ بتصحيح أوضاع العالمان المنين بالدولة والقطاع العلم .

ويسرى حكم الفقرة الأولى على حيلة الشهادات والمؤهسات الذي الالم الله المرابعة المسادة الإعبدادية المادلة الماد

ويغاد هذا النص أن الشرع قضى مراحة بينع حيلة الشسهادات والمؤهلات الواردة بالنص سينالف الذكر والموجودين بالضحية بشركات المقطاع العام في ١٩٧٤/١٢/١١ النبية اعتبارية حددها في المنسبة الماليسة المتبي كنوا يشغلونها في ذلك التاريخ عبل تطبيق القانون رشم ١١ لسينة أنه 1/١٠ أو بعد تطبيقه ، ومن ثم يكون المشرع قد قطع بجواز المسلفة طك الالتدبية التي المنت التي المال حتى ١٩٧٤/١٢/٣١ بالتطبيق لأحكام المتانون رشم ١١ لسنة ١٩٧٥.

لذلك انتهت الجمعية المبومية لتسبى الفتوى والتشريع الى جواز المسانة الاقتمية الاعتبارية المسومي عليها بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المناة القانون المسابقة المال حتى ١٩٧٤/١٢/٣١ بالتطبيق لأحكام التاتون برتم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

((مله ۲۱/۱۰/۲۱ - جلسة ۲۱/۱۰/۱۱)

قاعدة رقيم (۲۹۷)

المهنسوان

اللدة ٢٤ من قانون نظام العابلين الدنين بالدولة رقسم ٧٧ أسنة ١٩٧٨ تنص على ان تعتبر الاتدبية في الوظيفة من تاريخ التعين غيها غاذا إثبيتيل قرار التميين على الإش بن عليل اجتبرت الانتبية كية يلي:

(٧) اذا كان التميين متضمنا ترقية اعتبرت على أسانس الاقبمية ١ الوظيفة السابقة » . وتنص الله «الثلاث بن القانون رقم «؟) السفة مهيد: ويعظ بالقانون رقم ١١٢ قسنة ١٩٨١ على أن بينج حباة الإهلاب الطينية أو الجامعية التي يتم الحصول عليها بعد عراسة مدتها أزيع سنوات على الإقل بجد شهادة اللهوية الملية إو ما يعادلها المجودين بالشهمة [* ١٩٧٤/٤٠/١/ بالتموات اثبار البها بالمانة النسابقة الدبية العبيبارية بقوط سنتان في الفقات المالية الى كقرابش غارنها أصلا أو ألتى أصبحوال يشغارنها في ذلك التاريخ بالتطبيق الحكام القانين رقيرا السنة ١٨٧٥ مره أما من يحضيل على هذه الزهان يعد بتراسة حنها خيس سفراته فاكار ١٠٠٠ مَيِعُضُونَ الْعَبِيدُ احتِبَارِيةً مُدرِهُ تَاكِثُ سِنُواتُ فِي الْقَدَّاتُ الْأَلَيَّةِ الَّتِي كَالْوَا يشبغلونها في ذلك التاريخ ٠٠٠ ويعدد بهذه الاقدمية الاعتبارية التصميمي عَلَهُما في اللَّهُونات الهمايلة عن تطبيق القالون يقير ١٠ أسنة ١٩٧٥ بالسبان تطبيق غواعد الرسوب الوظيفي وايضا تطبيق غواعد الرضوب التلافيك الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٧ اسنة ١٩٧١ او بالقانون رقم ٢٢ فسنة ١٩٧٨ وكذلك عند تطبيق حكماللمة ١٠٣ من القانيين رقير ٤٧ المِنْلُة ١٤٧٨ م. م و دعى جدد التصويص ان ينت العابل التنبية الاتبارية في الدرجة التي كان يشغلها اصلا في ١٩٧٤/١٢/٣١ أو التي أصبح يشغلها في هذا التاريخ لا يقف اثره منه: هذا المحد وإنها تؤيفة هذه الاقتصية في الاعتبار عند الترقية الى الدرجات التالية بالتطبيق لقواعد الرسوب وعند تطبيق المادة ١٠٣ مِنَ القانون رقم ٧٤ فَسَنْهُ ١٩٧٨ ــ هَذَه الاقتمية الاعتبارية تؤخذ في الاعتبار عند ترتيب اقدمية المترقين الى الدرجة الثالثة بقرار والهد اعطلا لقواعد ترتيب الأقدين التصوص عليها في المادة ه)؛ بن القانون رقم الا السنة ١٩٧٨ ــ ترتيب الاقدية بين الرقين في قرار ولحد مرده احكام القالين ولا يسس المصافة التي أسبفها القانون على قرارات الترقية المسادرة قبل المهل باحكام هذه القانون او بالترتيب الرئاسي أو التسلسل الوظيفي. بين الرقيق .

بلغص الحسكم:

ان منح العامل التدمية اعتبارية في الدرجة التي كان يشعفها اصلا ي ١٩٧٤/١٢/٣١ أو التي أصبح يشغلها في هذا التاريخ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لا يقف اثره عند هذا الحد وانها تؤخذ هذه الانتمية في الامتبار منذ الترقية الى الدرجات التالية بالتطبيق لتواعد الرسوب الوظيفي المتعاقبة وعند تطبيق المادة ١٠٣ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٨ . ولم يضع المشرع من قيد على أعمال أثر هذه الاقدمية سوى عدم جواز الاستفادا اليها المطمن على ترارات الترقية الصادرة تبل العمل باهكام القائون ر:م ١٣٥ أسنة ١٩٨٠ ، ومادام أن هذه الاقدبية الاعتبارية تحدث أثرها في مجالًا الترتية على التفصيل السابق نهن البديهي انها تؤخذ في الاعتبار عند ترتيب أقدبية المرقين الى الدرجة التالية بقرار واحد أعمالا لقواعد ترتيب الأقدمية المنصوص عليها في المادة ٢٤ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٨ سواء تحت الترقية طبقا لقواعد الرسوب الوظيني أو طبقا لأحكام تانون نظام المابلين المدنيين ولا مجال في هذا الخصوص للمحاجة بالحظر الوارد في المادة الثالثة أو المادة العاشرة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لان ترتيب الأقدميسة بين المرقين في قرار، وأحد مردة إلى أحكام القانون ذاته ولا يبس بالمضانة التي اسبغها القاتون على قرارات الترقية المدادرة قبل العمل بأحكام هذا القانون أو بالترتيب الرئاسي أو التسلسل الوظيفي بين الرقين .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن كلا من المدعى والمطعون على ترقيته اعتبر مرقى الى المرجة مدير علم في تاريخ واحد بعد تنفيذ الحكم الصادر لصالح المدعى ، قبن ثم غان الانتدية الاعتبارية التي منحها كل منهما تحدث

(17 = - 17 1)

(الطعنان ١٩٨٨ و ٢٥٢٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/١٧).

قامسدة رقسم (۲۹۸)

المسانا :

قالون تسميح اوضاع العابلين الدغين بالعراق الصادر بالقانون رقم 19 شدة القانون على المائة مسدة الأ القانون على المائة مسدة للتبية اغتراضية نوى الارسطة سـ نص المائة القليمة القترية اغتراضية نوى الارسطة سـ نص المائة الكليمة الكالم على حساب بدة التطوع والتجنيد والتقليف في بعد الخدمة الكليمة الاسحاب هذه المؤهلات وغيرهم سـ بفاد هذين النصين ان القانون قد اورد بحكين مستقين لكل بنهما مجاله سـ مقتضى ذلك وجوب تطبيق النصسين بحما على بن تتوافر فيه شروط تطبيقها وبالتالي جمع حملة المؤهلات غوان خلائه بن المكتبن .

جافص الفترى :

آن خاتون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطماع العلم الأمالار بالقالون رقم ١١ لمسئة ١٩٣٥ ينص في المسادة (٥) منه على أن ♦ يعدد المستوى المالي والاقدمية للحاصلين على المؤهلات الدراسية على المنحو الاتى :

د - الفلة ۱۸۱ - ۲۹۰ - لحيلة القسهادات الدراسية قوق المتوسطة على يتم الحصول عليها بعد دراسة تزيد يعتها على المدة المتررة للحصول على الله على المتحول على الله على

وتضلف مدة التدمية أنترانسية لحيلة هذه المؤهلات بتدر عسدد سنوات الدراسية الزائدة على الدة المتررة للشعهادات المتوسطة تكما يضسك الني بداية مربوط الفلة علاوة بن علاواتوا عن كل سنة من جذه السنوات .

كذلك ينص ذلك القانون في الخادة ١٨ منه على أن ٥ يدخل في حساميه المدد الكلية المنصوص عليها في المادة السابقة وفي الجداول المرفقة المستد التي لم يسبق حسابها في الأكتمية من المدد الآتية :

ج ... بدة التطوع والتجنيد والتكليف بالوظائف المدنية أو العسكرية ج

ولما كان بفاد هذين النصين أن النصين أن التانون قد أورد حكيم .

. المنتلين لكل بنهيا بجله في الماندين المذكورتين ، أحدهما يقرر أقديها أفر أشر أضية لحملة المؤهلات فوق المتوسطة ، وثانيهما يقرر حساب مدة التطوع والمتبيد أو التكليف في حساب بعد المختبة الكلية الاصحاب هذه المؤهلات ولفيرهم ، الابر الذي لا يحول دون تطبيق المنمين بجما على من تتوليج غيم شروط تطبيقها ؛ بنون با ثوبة مجل لتطبيق أحبرهما وحده بهدولة أنه الاكثر غائدة للمال طالما أنه لوس في نصوص القانون ما يقتفي ذلك .

من أجل ذلك أنتهى رأى الجمعية الممبوبية الى جواز جمع حصلة
المه هلات غوق المتوسطة بين الاقتمية الاعتراضية المتررة بيقتضى نص الملاية
من المقانون رقم ١١ لسبلة ١٩٧٥ وبين جسلب مدة التطوع أو التجنيب
و التكليف في مند بمنوجهم الكلية المبررة ببقضي نبس المادة ١١ من ذات
المتحددة و المتحددة و

(بلف ۱۹۷۱/۱۱/۳ ــ جلسة ۱۹۷۲/۱۱/۳)

المسمة رقسم (۲۹۹)

: 14 31

نص اللاة الخليسة بن فانون تبسعيع ارضاع المعلمين العنبين على الفضافة بدد العملية التراضية في الفقة (١٨٠ ـــ ١٣٠) لعنة الاستهامات

القدراسية فوق المتوسطة بقدر عدد سنوات الدراسة الازائدة على المددة المقررة الشهادات التوسطة ما المقصود من هذه الاقدمية تمويض هؤلاء الماماين عن السنوات التي قضوها في الدراسة زيادة على دراستهم المتوسطة ما لا شان لهذه الاقدمية الافتراضية بسن التميين •

والخص النت وي :

ان المادة (ه) من القانون رقم 11 لسنة 1100 بتصحيح اوصالح: العالمايين نفس على انه « يحدد المستوى المالي والاتحديد للحاصلين على ... (ذ) الفئة (٣٦٠/٢٨٠) لحملة تزيد ودتها على المدة المررة للحصول على الشهادات المتوسطة .

وتضاف مدة اتدمية اغتراضية لحبلة هذه المؤهلات بتسدر عدد سنوانه الدراسة الزائدة على المدة المتررة للشبهادات المتوسطة كبا تضاف الى بداية مربوط الفثة علاوة بن علاواتها عن كل سنة بن هذه السنوات الزائدة » ..

ومن حيث أن الحادة السادسة من القانون رقم 11 لسنة 1970. للشار اليه تغمن على أن « يدخل حسساب مدد الدراسسة بالنسسبة لشمهادات المتوسطة وفوق المتوسطة المشار اليها في المادة السابقة مسدد الغراسة المستبرة دون اجازات وتحسب كل ثمانية شمهور دراسسية سنة كليلة ولا يعتد بأية مدد دراسسية لا تعتبر سنة كليلة في تطبيق أحسكام الفترة السابقة ... الغ .. » .

ومن حيث أن المادة السابعة من التانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٦ بشان من قطام العالمين المدنيين بالدولة تنص على أنه « يشسترط نبين بعين في الحدى الوظائف (ه) ألا تقسل سنة عن ست عشرة ويشت سسن. العالم، بشهادة بيلاده أو مستخرج وسمى من سجلات الأحوال المدنيات مدن، الله م.

ومن حيث أن المشرع وهو في مجسال تقييم المؤهسلات التى تطو المؤهلات المتوسطة ولا ترقى إلى مرتبة المؤهلات العالية وهى با اطلق مليها المؤهلات فوق المتوسطة حدد المستوى الملى لهذه المؤهلات من حيث التحرجة والمرتب الذي يتقاضاه العالمون الحاصلون عليها غبنج هؤلاء. العالمين الفئة الثابنة باقدمية ثلاث سنوات وثلاث علاوات وذلك تبييزا لهم عن حيلة المؤهلات المتوسطة المقرر تعيينهم في الفئة الثابنة وحبية المؤهلات العليا المقرر تعيينهم في الفئة السسابعة وبالقالي على المقصوف بهذه الاقدمية الاعتبارية تعويض هؤلاء العالمين عن المستوات التي تضوها في الدراسة زيادة على دراستهم المتوسطة وتحديد المستوى الملى للمؤهل

 لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ السارى ف التاريخ المحدد لارجساع. الاجماعية في المرجة التي عينا عليها ،

من أجل ذلك أنتهى رأى الجمعية العبوبية التى منع العابلين المعروضة حالتها بالافتية الاعتبائية المترزة لهما في الدرجة الثابتة وقدرها ثلاث. مثلوات وقعا لأحكام المقانون رقم الالسنة ١٩٩٧ المشار اليه وذلك بغض النظر من السن المترر للتمين .

(بلف ۱۹۷۷/۱۰/۱۶ ــ جلسة ۱۹۷۷/۱۰/۱۹

قاصنية رقتم (۲۰۰۰)

: 6--41

حساب بدة التحنيد في اقدمية العامل طبقا لنص المادة (١٣) من المقاون رقم ٥٠٥ لمبئة ١٩٥٥ في شأن الغدمة العسكرية والوطنية قبل تعسديلها بالقداون رقم ١٩٥٦ في شأن الغدمة العسكرية والوطنية قبل تعسير القبلي في تاريخ التمون المادى من تطبيق هذا النص بعيث تبدا من هذا التاريخ الآثار المرسبة على تقد الوظنية العامة عدا ما كان بنها مرتبطة بمباشرة العال غملا سمينة نلك أن المدة الاغتراضية التي تضاف لحبلة بعض المؤهلات عمالا يتجدام القلون رقم ١١ لسنة ١٩٧٠ بلصدار قانون تصجيح أوضاع العاملين المدنية والتامية الماملين المناسبة والماملين المناسبة والماملين المناسبة والماملين المناسبة والماملين المناسبة والماملين المناسبة والمناسبة المناسبة ا

ملخص الفتسوى:

ان القانون رهم هـ اه استة ١٩٥٥ في شان التقديم التهميكرية واللوطنية. يقضى في الخادة ٦٣ هلل تصديلها بالقانون رقم ٨٣ لسبنة ١٩٦٨ النوي عبسان. يه اعلمارا ان أول ديسمبر سبنة ١٩٢٨ على أنه « يجتبط الجنسيون. للتصوص عليهم في المادة (ع) الذين لم يسبق توظفهم أو استخدامهم بأقدمية في التعيين تصلوى أقدية زمالتهم في التخرج سن الكليات أو المحاهد أو المدارس وذلك عنسد تقديهم التوظف في وزارات المحكومة ومصالحهما والهيئات الاعتبارية العابمة بعد اتعلهم مدة الضبدمة الإلماية بشمط أيها ينبتوا أن تجنيدهم قد جربهم سن التوظف مع زمالتهم الذين تضريح وألم معهم وأن يكونوا مستوين المشروط العابة للتوظف ع

ومن حيث أن ضم مدة التجنيد امبالا لهذا النص يؤدى الى حسسابه التدبية العامل فى درجة بدء التعيين اعتبارا من بداية حسدة التجنيد الني تم ضمها ، .وحسن ثم يندج تاريخ تعيينه الفعلى فى تاريخ تعيينه الفيضى الناشىء عن هذا الضم بحيث لا يكون هناك صوى تاريخ واصد اللجميية وهو التاريخ الذى ارجعت اليه التدبية العامل ، فتبدأ بنه الآثار المترتبط على تقلد الوظيفة العلمة عدا ما كان منها مرتبطا بمباشرة الهمل ، لهها لا كا وجلبه غانه إذا ما قرر المشرع اضافة بدة المتراضية من تاريخ التحيين مجمع حسابها من التاريخ الذى ردت اليه التدبية المهال .

ومن حيث أن القانون رتم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العالمين المنبين بنص في المادة الخابسة على أن « يحدد المستوى المالي والاقدميسة للحاصلين على المؤهلات الدراسية على النحو التللي :

	•	٠	•	٠	٠	٠	٠	+	٠	۰	(ţ)	
--	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	--

وتضاف بدة المتراضية لجبلة هذه المؤهلات بقسير مسدد مسهولها الدراسة الزائدة على المدة المقررة للشهادات المتوسطة .

⁽ب)

⁽ ج)

^{....(2)}

 ⁽ ه) الفئة (٣٦٠/١٨٠) لحملة الشهادات الدراسية فوق المتهمينات المراسية فوق المتهمينات المن يتم للجمعول المن يتم للجمعول المن المن المن المن المتوسطة ..
 على الشهادات المتوسطة ..

انها يضاف الى بداية مربوط الفئة علاوة بن علاواتها عن كل سنة بن هذه السنوات الزائدة » وينص في المادة السليمة على انه « مع مراعاة المحكم الحادة (١٢) بن هذا التانون يصدر ببيان المؤهلات الدراسية المسسار الهيها مع بيان مستواها المالي وبدة الاندبية الانسانية المقررة لها ولذك طبتا للقواعد المنصوص عليها في المادتين (ه) و (١١) بن قرار الوزير المختص بالتنبية الادارية . . » وينص في المادة الثانسة على أن (يعتبر حبسلة المؤهلات المنصوص عليها في المسادة المسسابتة الموجودون في الخدمة في تاريخ نشر هذا التانون في الفئة المتررة لمؤهلهم الدراسي أو الدراسي أو الدراسي أو الدراسي أو الدراسي أو الدراسي أو الدراسي أيها الترب ها الدراسي أيها الترب » » .

. .

. ومن حيث أن قرار وزير التنبية الادارية رتم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ الصادر
تنبيذا لنص المادة السابعة المصار اليها ينص في المسادة الثالثة على أن

٥ تعتبد الشهادات الدراسية والمؤهلات غوق المتوسطة الآتى ذكرها والتي
يتم الحصول عليها بعد دراسة منتها سنة دراسية تزيد على المدة المسررة
للمصول على الشهادات المتوسطة للتعيين في وظائف الفئة (٢٦٠/١٨٠)
برتب ١٩٢ جنيها سنويا وبالتدنية المتراضية مدتها سنة . . . ()) دبلوم
معهد السكرتارية نظام السنة الواحدة الثناء تبعية المعهد لوزارة التربية
والتعليم . . » .

وتطبيقا لما تقدم عانه لما كان السيد / قد حصل على دبلوم السكرتارية نظلم السنة الواحدة عام ١٩٥٩ وأرجعت اقتديته في درجية بداية تعيينه بوزارة التبوين الى ١٩٠٥/٩/٥ يضم بدة تجنيده ، عان هسذا التبريخ هو الذي يتخذ الساما لتسوية حالاه وقال المقانون رقم ١١ السينة الإدارية المشار اليهبا ، وعليه يجبه أن تحسب السنة الاعتراضية التي ترر القانون المسائنة له بناء على هسذا الدبلوم اعتبارا من المتاريخ المقصور ، وبطلك ترد اقديته في بداية المعين الى اعتبارا في الفحة المهروب به يقطوه من البيسطية إن الفحول بغير ذلك

بسيؤدى الى ان يصبح العالى المجند في مركز اسسوا من زميله الذى لم جند ، فيكون الاقتحاق بالخدمة الوطنية سببا في الاضرار بالمجند الاسر الذى يتعارض مع تصمد المشرع المساواة بين المجنسدين وزملائهم الذين بالتحديد بالخدمة الوطنية .

هن أجل ذلك أننهى رأى الجمعية المهومية لتسمى الفتوى والتغريع اللى أنه يتمين حساب هذة المسنة الافتراضية المقررة لحيلة دبلوم معهد السكرتارية نظام السنة الواحدة الذى حصل عليه السيد / من التاريخ الذى ردت اليه اقدميته بضم هذة التجنيد الى مدة خدمته أى من 1971/14 لتكون اقدميته في نئة بداية التميين من 190/\1001 .

> (ملف ۷۰۷/٤/۸٦ ــ جلسة ۱۹۷۷/۲/۲۳) وق ذات المعنى ملف ۴۹۷/۳/۸۹ ــ جلسة ۱۹۷۱/۲/۶۶

قاصدة رقم (٣٠١)

: 12-41

لا يجوز الجمع بين هساب مدة التجنيد في المدة الكلية والاستفادة من حكم القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ في شان تعديل بمض اهكام قانون تصميح اوضاع العلمان الدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ فسنة ١٩٧٥ ٠

بلخص الفتــوي :

ان المادة الأولى من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ قى نسأن تعديل بعض المحكم القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تفس على أنه لا في تطبيق المحدول المالت المحقوق بقانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع المالم الماد بالمقانون رقم ١١ لهمنة ١٩٧٥ يعتبر المسمية والاشراقات ووساعدى المسلمين على وهوات مراصية أيل سن المهمسط

شلاغلين للنفة التفسعة (١٦٢ مـ ٣٦٠) أما غير المحاصمة بن مفهم على مؤخلات دراسية يمتبرون شاغلين للفئة المفكورة اعتبارا بن اليوم المقطى ملفى مسنتين من تاريخ التمهيين في احدى الوطائف مسح ما يترتبه على ذلك من آثار ، وبشرط الا تقل السن عند شمغل هذه الفئة عن الثالهنة

ومن حيث أن هذا النص صريح في أن العامل غير المؤهل بعتبر في النقة التاسعة من اليوم التألى لمضى سنتين من تاريخ التعيين في وظيف مساعد صانع قاته لا يجوز الجمع بين حساب مدة الخيند في المدة الكلية والاستفادة من حكم التاتون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ لأن حساب مدة التجنيد سيؤدى الى اعتبار العامل في الفقة التاسعة بعد سنتين من تاريخ لم يشغل بيد الوظيفة أذا كان تجنيده سابقا على شغلها كها هو الحال في المسالة المروضة .

من أجل ذلك أنتهى رأى التهمهية الصهوبية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم أحقية العابل في الاعادة بسن أحكام القانون رقم ٧٧ لسنة 19٧٦ المسار اليه .

(ملف ۱۹۸۸/۲/۸۲ - جلبسة ۱۹۷۸/۲/۸۷۸)

قامىدة رقىم (٣٠٢٠)

المِـــدا :

ارجاع اقدية العابل طبقا لنص اللاة (١٥ غَتَرَةُ ثَالَيَةُ) مــن قانونُ تصنح الرحاع الطابلين الدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم المسافة 11 أسنة ١٩٧٥ ــ يعد بيناية ترقية ــ الرخلك أن العابل في عده المسافة الماسكة على ترقية الحريط طبقا الاحكام فلك القانونُ غانه لا يستمق العالوة المدرية عن عام 1971 عناه بنص المادة (٢٠ غارة عن عام 1971 عناه بنص المادة المسدار

القانون سالف الذكر اذا توافرت باقى الشروط المقسررة لانطباق هسذا: النص .

ملخص القتوى :

ان المادة (10) من قاتون تصحيح لوضاع العالمين المنين بالدولة. والتطاع العام الصادر بالقاتون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « يعتبر من أمضى أو يمضى من العالمين الموجودين بالمخدمة احدى المدد الكليبة المحددة بالجداول المرفقة مرقى في نفس مجموعته الوظيفية وذلك بسن أول الشهر التالى لاستكمال هذه المدة . فاذا كان العالم قد رقى في تأويخ الاحق على اللريخ المذكور ترجع القديته في الفئة المرتى اليها الى هدف التاريخ » وأن المادة (٢) من مواد اصدار هدفا القاساتون تنص على انه . لا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكام القاتون الرافق

. . . . (ح) استحقاق العالاية العورية عن عام ١٩٧٦ لمن برتمي الى اكتر من غثة وخليلية واحدة بالتطبيق لاحكام القانون المرافق اذا بلغت الزيادة في مرتبه ما يجاوات الفئية الذي برتم المها » .

ومن حيث أن أرجاع الانتجية طبقا لنص الفترة الثانية من لللادة (10) المشار اليها هو ببثلة ترتية ، وبن ثم على المال الذي ترد التحبيته على منتضاها ويحصل على ترتية أخرى بالتطبيق الأحكام ذلك الثانون تسرى فيه شأنه أحكام الملادة (٢ عترة ح) من مواد الاصدار آنفة الذكر ولا يستحق بالثلى الملادة المورية عن عام ١٩٧٦ أذا بلغت الزيادة في مرتبه ما يجاوز علاوين دوريتين على الاتل من علاوات الفئة الذي يرقى اليها .

من أجل ذلك أندى رأى الجمعية المهوبية الى سريان حكم المسادة () فترة ح) من مواد أصدار قانون تصحيح لوضاع العالمين المشائر اليسه على المال الذى ترد المتنبئة لمبتا لنص الفترة القانية من المادة (10) سحن. ذلك القانون أذا توافرت بالتي الشروط المتررة الانطباق هذا الحكم .

(الله ۲۸/٤/۲۷ ـ جلسة ۱۲۱/۱/۷۷۲)

قامسدة رقسم (٣٠٣)

: 12-419

خلو القائونين رقمى ١٠ ١١ السنة ١٩٧٥ من نص ينظم ترتيب الاقديبات بين المرقين لاحدى الفائت الوظيفية في تاريخ واصد — الرجوع لحكم المادة ١٦ من القائدن رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ لتعقب هؤلاء المسلمان في الدرجة السابقة التحديد اسبقينهم في الدرجة الاخيرة — الاقديات التي رتبها قانون تصحيح أوضاع العادلين المدنين بالدولة رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ للمسابن نتيجة ترقينهم طبقا لاحكامه هي التي يعول عليها ويؤخذ بها عند ترتيب اقدياتهم في الفائة الوظيفية المرقين اليها — تطبيق — ارجاع الاقدية في الفائة الناسة على تاريخها يمبر ترقية مصحيحة — اخذها في الاعتبار عند تحديد الاقدية بن المرقين المفاة الانتية ،

بلخص الفتوى:

المادة (۱۲) من نظام العالمين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تنص على أن « يكون التعيين في وظائف الادارة العليا بقارار مان رئيس الجمهورية ويكون التعيين في الوظائف الاخرى بقرار من المسلطة المختصة .

وتمتبر الاتدمية في كل مئة من المقات التي يتضمنها المستوى الواحد من تاريخ التميين غيها غاذا اشتهال قرار التميين على أكثر من عامل في غنة وظينية واحدة اعتبرت الاقدمية كما يلى:

 (1) اذا كان التميين متضيف ترقيبة اعتبرت الاقديبة على أساس الاقدية في الفئة الوظيفية الصافقة».

ومن حيث أن المادة المثالقة بن القسالون رغم 11 أسسسيّة 1909 باصدار قانون تصحيح أوضاع الهمالين المتهين بالمهيمة والعلساج المعام وتنص الملدة الخابسة من ذات التسانون على أن « تعتبسر الجسداول. الملحنة بالتسانون المرافق جزءا لا يتجزأ من هذا التانون .

وتسرى مبا لم يرد فيه نص القانون المرافق أحكام القسانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١ أو أحكام القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧١ المسار اليه. حسب الإحسوال » .

ومن حيث أن هؤلاء العالمين قد رقسوا جميعا الى الفئة التسانية. في تاريخ واحد حسو ١٩٧٤/١٢/١٢ ، ولما كان لا يوجد نص في القسانونين رتبي ١٠ ، ١١ المئة ١٩٧٥ المشسار اليها ينظم ترتيب الاتدبيسات في تلك الحالة فاته يلزم الرجوع بصريح النص بالى احكام القسسانون رتم ٨٥ لمئة ١٩٧٩ ، ومن ثم تماته لا منسامي مسن تمتيب ترقية هؤلاء المالمين في الدرجة السابقة لتحديد اسبقيتهم في الدرجة الاخرة نسزولا على حكم المادة (١٤٧) من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١ .

ومن حت ان العالمين المنكورين تسد عدلت اقدياتهم جبيعسا بنيجة التطبيق الماشر لاحكام القساتون رقم ١١/لسنة ١٩٧٥ المسسار اليه (المادة (١٥) منه والجداول المرفقة به) مان تلسك الاقديسات هي التي بهول عليها ويؤخذ بها عند ترتيب التنبيليم بالنئسة الثانيسة ؛ ذلك أن معيل الالتدبية وفقا للبادة (10) يعد ببثابة ترقية حسن تاريخ معين وهذا به اكده قرار التنسير التشريعي الصادر سنن المحكمة العليسا بنساريخ معين المراح والذي تفي بأن ارجاع الالتدبية وفقا لنص الفقسرة الثانية من المادة (10) من تاتون تصحيح أوضاع المسلملين ، يعتبر ف حسكم الترقيد المتسوس عليها في المارة الاولى من المسادة المفكورة .

وعلنى ذلك غان ارجاع الاتدبية في الفئة الثالثة الى تاريخ سسابق على تاريخ سسابق على تاريخها الاصلى يعتبر ترقية صحيحة تستقيع تدرج العلاوات ولا يتأتى على الإ اذا كانت الاتدبية الجديدة هي محل الاعتبار في المراجر القسانونية للجديدة المكتسبة من التسانون رتم ١١ لسنة ١٩٧٥ وتعتبر هذه التسوية حقيبة لا تتضين اى طعن على القرارات الادارية بالمعنى المقصارة، عليسه تاتونا لانها لا تبسى مراكزهم القسانونية السسابقة وائما تنشىء لهسم مراكز قانونية جديدة بالفئة المائية،

واذ ان اقديات العاملين المذكورين في الفئة المائلة بجد تطبيق
قاتون تصحيح اوضاع العاملين بشأتهم قد اصبحت بالنسبية المسيد /
م م صن ١٩٦٣/٤/١ والسيد ، ، ، صن ١٩٦٣/٤/١ والسيد ، ، ، من ١٩٦٣/٧/١ والسيد ، ، من ١٩٦٣/٧/١ والسيد ، ، من ١٩٦٥/١٠/١ ، فين ثم تتحدد الدبيتها في
المنطقة المقتية على هذا المترعب ،

(ملك ١٩٧١/١٢) _ جلسة ١٩/٢/٨٧١)

قاعدة رقم (٢٠٤)

المِسطا:

المِنْ المُعْلَقِ المُعْلَمِةِ المُعْلَمِيةِ عَبِيدًا المُحَدَّةُ هـ ٢/١ مِنْ المُعْقَونَ ١٩٧٥/١١ مِنْ المُعْقَونَ ١٩٠٥/١١ مِنْ المُعْقَونَ ١٩٧٥/١١ مِنْ المُعْقَونَ ١٩٧٥/١١ مِنْ المُعْقَونَ ١٩٧٥/١١ مِنْ المُعْقَونَ ١٩/٥/١١ مِنْ المُعْقَونَ ١٩/٥/١١ مِنْ المُعْقَونَ ١٩/٥/١١ مِنْ المُعْقَونَ ١٩/٥/١١ مِنْ المُعْقِقِينَ ١٩/٥/١١ مِنْ المُعْقَونَ ١٩/٥/١١ مِنْ المُعْقِقِينَ المُعْمِقِينَ المُعْقِقِينَ ١٩/٥/١١ مِنْ المُعْقِقِينَ ١٩/٥/١١ مِنْ المُعْقِقِينَ ١٩/٥/١١ مِنْ المُعْمِقِينَ المُعْمِ

بيلقص الفتسوى ::

قررت المحكمة الدستورية العليا في تنسيرها المنيسة بجسدول المحكمة رقم لا ق في أن أرجاع الاقتبية في بثل هذه العسالة المعروضية بيمتبر في حكم الترقيسات الاحقية ومن ثم يغضبع القواعد التي تضمنتهما المادة ١٦ من التانون ١١ اسنة ١٩٧٥ ومنها تاعدة تدرج العلاوات الواردة في المقرة (د) من المادة ١٦ المسار اليها . ولما كان القرار التنسيرى الذي المدرود للحكمة الدمنورية الطيسا هو قرار طرم طبقيما لنمي المادة ١٩٠ مانه يكون واجب التطبيق .

للفائة أنتهن رأى الجمعية المبوية الى تأييد فتواها السباعة المساعرة بعاسة الإسباعة المساعرة بعاسة ١٩٣٧/١/١٢ بامتياز ارجاع الاتعبية تطبيقا لنص الملاء ١٩٧٥ بن تأسون تصميح أوضاع العالمين الدنين بالسدولة والتطاع التعالم المسافر بالقسانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في حكم الترقية المتعبد المتصوص عليها في المادة ١٠/٥ وبن ثم تضمع للقواعد التي تضميتها لملادة ١٦، من ذلك القسانون وبنها قاعدة قدرج الملاوات الواردة في المعرة (د) بن هذه المسادة ...

(1748/11/1 - April 1/1/4/11/1)

قاصدة رقم (٣٠٥)

: 12-41

المابل الذي يعدود الى الخدية وغقا لاحكام القاقون رقو ٧٣ لسنة:

الإدا بشان معاملة المهاجرين من العدايات الذين يعودون الى ارض الوطن لا يحق له التوصل بالاقدية الاعتبارية المقوعة له بمقتضى حسكم. الملادة الاولى من هذا القاتون الى الطمن على قدرارات الترقية قبل المعلى به في ١٩٧١/١٠/١٤ — الساس فلك حكم المادة الفساسسة من المقاون المسار الله حسريان هذا المحكم على الترقيات التي تبت قبل المجان المقاتون المسار الهد وفقا لقواعد الرسوب الوظهفي .

ملخص المبكم 🖫

ومن حيث ان القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧١ بشأن معابلة المهاجرين من العالمان الذين يعودون الى أرض الوطن ينص في المادة الاولى على ان يعدل المادة تعدين العالمل الذي ، كان يعمل في الحكومة أو في أحدى وحدات الادارة المحلية أو الهيئات العابة أو المؤسسات أو الوحدات الاقتصادية السبعة لها وهاجر الى الضارج ثم عساد الى أرض الوطن خالال سنة بن تاريخ قبول أستقالته بالجهه التى كان يعمل بها قبل هجرته حتى قدم طلبا بذلك خلال فلائة أشهر من تاريخ عدودته وقانون المسادة تعيين العابل في وظيفتة السابقة وفي المبرجة أو الفئة المقررة أهسا مع الإحتفاظ له بأقدميته فيها ومراعاة ما فأته من علاوات وتنص المادة الخامسة من القانون المنكور على أنه لا يجوز العابل الذي يعاد تعيينه طبقا لاحكام هذا القانون ، أن يطعن في التدرقيات الصادرة قبل المسل به أو خالال خسة عشر شهرا من تاريخ قسول استقلقه وقد عمل باحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧١ من تاريخ نقره في الجريدة الرسمية في ١٩٧١/١٠/١١

وينص قرار وزير الخزانة رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٧٠ بشأن قواعد الرسبوب الوظيفي على أن ترمم الدرجات المالية للمسلملين المدنيين لوحدات الجهاز الادراى للدولة والهيئات المسامة التي تطبق احكام القانون رقم ٦ السنة ١٩٦٤ الذين المضوا في درجاتهم حتى ٣١ من ديسمير سنة ١٩٧٠ لا تقل عن المدة المحددة في كل درجة من الدرجات التالية الى الدرجـــات التي تعارها وحدد الترار خبس سنوات للترقية من الدرجة السادسة الى الدرجة المامسة وتد جرى تضاء هذه المحكمة على أن ترار وزير الفزانة سالفه الذكر بشان الترقية طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي قد أقتصر على وضمع تواعد لا تقرر حقبا في الترقية الي الدرجة الاعلى للموظف ويكتسب الموظف حبه في الترقبة الى الدرجة الاعلى بموجب ـ القرار الادارى الذي تصدره جهة الادارة المختصة لقواعد الرسوب الوظيفي الصادرة بموجب قران وزير الفزانة وعلى ذلك تعتبر الترقية التي تصدر بالتطبيق لقسواعد الرسوب الوظيفي ترتية عادية ينبغي أن تراعى بشأنها احكام تأتسون نظام العساملين المدنيين بالدولة وغضلا عن المسوابط والقواعد الخاصة التي توردها تواعد الترقية بنظام الرسوب الوظيفي . وعلى ذلك فكل الترقيات المبنية على قواعد نظام الترقية بالرسوب الوظيفي اساسها. القرار الاداري الذي تصدره الجهة الادارية المختصة بالترقية ذلك أن الموظف لا يسمستهد حقه في الترقية طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي من تلك القواعد مباشرة ومن ثم يقوم حقه في الترقية ومقا لهذه القواعد من القرار الاداري الصادر بالتطبيس لاحكامها وقد اعيد تعيين الدعى في الخدمة طيقا لاحكاء التانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧١ في الدرجة السابسة التي كان يشغلها مند الاستقالية وبابدميته بيها التي ترجع الى ١٩٦٥/٢/٢٨ الا أن القانون رقيم ٧٣ لسنة ١٩٧١ يخطر صراحة في المادة الخامسة نيه على العامل الذي يعاد تعيينه ونقا لاحكام الطعن في الترارات الادارية بالتسرقيات الصادرة قبل العبل به أو خلال خبسة عشر شهرا بن تاريخ قيسول استقالته وبتي كانبت الترقية طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي اعتيارا من ١٩٧٠/١٢/٣١

هي ترقية عادية تتم باداة القرارات الادارية غان المدعى الذي أنتهت خدمته بالاستقالة في ١٩٧٢/٥/٢٢ واعيد تعيينه في الخدمة في ١٩٧٢/٥/٢٢ يمنع عليه الطمن في قرارات _ الترتية طبقا لقواعد الرسوب الوظيني التي صدرت خلال نترة انتهاء خدبته بالاستقالة للهجرة قبل العبل بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧١ أو خلال خبسة عشر شهرا من تاريخ قبدول استقالته ذلك أن الامسل مند أعادة المادة تميين الموظف طبقا لاحكام المقانون رتم ٧٣ لسنة ١٩٧١ هو عدم حسساب مدة الاستقالة في الاقدمية الا إن المشرع رعاية منه لحالة الموظف المساجر الذي يستقيسل من الخدمة ثم يعود البها بعد رجوعة الى أرض الوطن تضى بحساب مدة الاستقالة في الاقدمية غقضي في المادة الاولى من القانون المذكور على الاحتفاظ للعامل بالله في وظيفته المسابقة وفي الدرجة أو الفئة المتررة لها ومراعاة ما غاته من علاوات ولم يرتب ــ المشرع مدة الاستقالة المحسوبة في الاقدمية وحسماب المرتب الاثار القاتونية ذاتها التي تترتب على مدة الخسدمة الفعلية وبالتالي لا ينسحب اثرها على الماضي الى ما يجاوز النطاق الذي حيده القانون المذكور وهو الاقدبية في الوظيفة والدرجة أو الفئة المقررة الها وحساب المرتب بالعلاوات الدورية ، وترتيبا على ما تقدم لا يجوز عاتونا للبوظف المسائد الى الخدبة طبقا لاحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧١ التوصل بالاتدبية الاعتبارية للطعن في القرارات الادارية الصادرة بالترقية تبل العمل بالقانون المذكور في ١٩٧١/١٠/١ ... أو خلال خمسة عشر شهرا مَن تاريخ قبول استقالته طبقا لحكم المادة الخابسة من القانون المذكور · ومن ثم لا يكون المدعى اصل حق في طلب الحكم باحقيته في الترقية الى الدرجة الفاسة اعتبارا من ١٩٧٠/١٢/٣١ طبقا للتواعد الرسوب الوظيفي ، وعلى ذلك يكون الحكم المطمون فيه المسادر من محكمة القضاء الادارى بهيئة استثنافية باحتية المدعى في ... الترتية الى الدرجة الخابسة طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي اعتبارا من ١٩٧٠/١٢/٣١ تد المطأ في تطبيق القانون مما يستوجب بالغاته ويرغض دعوى المدعى . ومن حيث انه لما تقدم غانه يتمين الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الوضوع ببالفاء سالحكم المطمون فيه ويرفض الدعوى والزام المدعى المصروفات .

(تم طعن رتم ۱۱۱۱ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٢/٢١/١٩٨٠)

قاصدة رقام (٢٠٦)

: 41-41-

مفاد الاقدمية الاعتبارية اعادة بناء هالة المامل باثر رجعى في الفترة التالية على مفح هذه الاقدمية ، غاذا ما احتسب الاقدمية الاعتبارية ، وهم تفتح من آثارها لافتقاد احد شروط الارقية الأخرى غافها نمتبر قد اعتد بها -

منلخص الفتري :

القانون رقم ١٩٧٥ اسنة ١٩٨٠ بعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ منح في المسادة الثلقسة منه العسلمان المسار اليهم المتدية اعتسارية قدرها سنتان في الدرجة التي كانوا يشخلسونها في الادرجة التي كانوا يشخلسونها في ١٩٧٢/١٢/١١ اصلا أو التي حصلوا عليها بالإسلاح الوظيفي واعتد بهذه الاقتدية عند تطبيق أحكام القانون عند تطبيق أحكام القانون رقم ١٠ المسنة المنكور وواعد الرسوب النسائية من هذا الحق الذي أنشاه القسانون المنكور وواعة بناء عالمة الموقعة الاعتبارية وما يترتب عليها من التار حتما الاقتدية ٤ بحيث يستحق كل ما كان مسبحة المدرم منه بسسيمه عدم اكتبال النصاب القانوني أو بأي سبب آخر حداً البنساء على متلام الرجعي لما لقواعد السسارية في حقا المناس وبنفس شروط هذه القواعد ٤ أي ان العامل الذي مع حسسانه المعتبارية إلى العالم الذي مع حسسانه المعتبارية إلى العالم الذي مع حسسانه المعتبارية إلى العالم الذي مع حسسانه المعتبارية في تطبيع المعتبارية في تلاحميا وبنفس شروط هذه القواعد ١٠ أي أن العامل الذي مع حسسانه المعتبارية في قائدية الاعتبارية في شانه لم يصبح مستونيا لشروط التسرقية في قلوية المتواوية في قلوية المتعبارية في قلوية المتعبارية في قلوية المتعبارية في شانه لم يصبح مستونيا لشروط التسرقية في قلوية المتحروة في قلوية في قلوية في قلوية في قلوية المتعبارية في شانه لم يصبح مستونيا لشروط التسرقية في قلوية في قلوية المتعبارية في شانه في قلوية المتعبارية في شانه لم يصبح مستونيا لشروط التسرقية في قلوية في قلوية المتعبارية في قلوية في قلوية المتعبار والمتعبار المناس المتعبارية في شانه لم يصبح مستونيا لشروط التسرية في قلوية في قلوية المتعبار المتعبارية في قلوية المتعبار المتعبار

معين الله لا يستحقها في هذا التاريخ _ ذلك لا يعثم اهدار الاتدبية الامتبارية لان المشرع اعتد بها في الترقيات وفقا لاحكام قواعد ثانونية سارية في حينها عاذا ما احتسبت هذه الاقدمية وانتجت اثرها انتهى الامر واذا ما احتسبت ولم تنتج أثرها في هذه المرحلة الزمنية لانتقاد احسد شروط الترقية التي لا ترجع الى هذه الاقدمية تكون الاقدمية في هذه الحالة لمضا قد اعتدا عهدا .

تصدت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لمدى احتية بعض الماملين بالهيئة العامة لمرفق مياة القاهرة الكبرى في الترقية للنئة الثانية أعتبارا من ١٩٧١/١٢/٣١ طبقا لاحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ وذلك بعد تطبيق القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ على حالاتهم . وقد خلصت الجمعية المومية الى أنه من حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة 1970 بتطبيق قواعد الرسوب الوظيفي تنص على انه « يرقى اعتبارا من. ٣١ ديسببر سنة ١٩٧٤ العاملون الخاضعون لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ــ باصدار نظام العابلين المدنيين بالدولة الذين تتوافر فيهم شروط الترتية وذلك في الفترة من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ حتى أول مارس. سنة ١٩٧٥ طبقها لقواعد الرسوب الوظيفي الصادر بهها قراري وزير المالية رتبي ٧٣٩ لسنة ١٩٧٣ و ٢٣.٢ لسنة ١٩٧٤ » وتنص المادة السابعة. من القسرار رقم ٧٣٩ المشسار اليه بشأن قواعسد الترقيات في ديسمبر سنة ١٩٣ على أنه « بالنسبة لشساغلي الفلسات ١٨٤ ــ ٠ ٤ } ١ الى الدرجة الثالثة » مانه لكه جهة النظر في ترقيتهم الى الفئة ٨٧٦ ... ١٤٤٠ (الدرجة: الثانية) وذلك في حدود ما هــو خــال منها بموازنة كل جهة وبشرط تطبيق. الإحكام القانونية الواردة في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ لاتمام. مثل هذه النرقية مع ضرورة مراعاة استيفساء الحد الادني للبقباء في الفئة ١٨٤ -- ١٤٤٠ الدرجة الثالثة كثيرط للتسرقية الى الفئة ٨٧٦ --- ١٤٤٠ (الدرجة الثانية) وهو ثلاث سنوات طبقاً لما هو وارد بالجدول. رقم ٣١ المرنق بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧١ على أن تكون الترقية في موعد. جوحد هو ۲۱/۲۱/ ۱۹۷۶ » تع.

ويعتد بهذه الاتدبية الاعتبارية المتسسوص عليهسا في الفقسرة السسسابقة عند تطبيق احكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن تطبيق تواعد النسرقية بالرسوب الوظيني وايضا عند تطبيق تواعد الرسسوب النسالية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٨ وكذلك عند تطبيق حكم المادة ١٠٠ من التانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٨ وكذلك عند تطبيق حكم المادة ١٠٠ من التانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٨ بنظام العالمين المنين بالدولة »

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن القسائون رقم ١٣٥٥ لسنة ١٩٨٠. قد منح المادة النسائلة منه العالمين اقديية اعتبارية قدرها سنتسان في الترجة التي كانوا يضغلونها في ١٩٧٤/١٢/٣١ اصلا أو التي حصاوا عليها بصلاح الوظيفي ، واعتد بهذه الاقدمية عند تطبيق احكام القسائون رقم ، ١ لسنة ١٩٧٥ وقواعد الرساساية وهذا الحق الذي انشاء القانون المنكور مؤداة احتساب الاقدمية الاعتبارية وما يترقب عليها من الذر هي اعادة بناء الموظف باثر رجمي في المقدرة التالية على منح هذه الاقدمية يحيث يستحق كل ما كان مستحقا له وحرم منه بسبب عدم اكتبال النصساب المقادرة وفقا لاحكام القوانين السسارية في المجسال الزمنى له البناء المسل يكون، بحيث يرقى وفقا للقواعد السسارية في هذا المجال وبنفس شروط هدف، التواعد ال بمعنى أن العامل ومع احتساب الاقدية الاعتبارية في شائه أم يكن مستوفيا للترقية بشروطها في تاريخ معين غائه لا يستحقها في هذا التاريخ ، ولا يبلل ذلك اهدارا لقيمة الاقدمية الاعتبارية في شائمي بها في الترقيبات وفقا لاحكام وقواعد تقانونية سارية في حينها ، غاذا. عا احتسبت هذه الاقدمية وانتجت الرها انقى الابر ، وإذا ما احتسبت علم الرها في هذه المرحلة الزمنية لا لانتجاء الد شروط التسرقية المهيدة الى يدجع الى هذه الاقدمية تكون الاقدمية في هذه الحالة ايضا قد اعتد بها.

ومن حيث أنه بتطبيق با تقدم على الحالات المعروضة ببين أنسه يلزم لترتية العالمين المعروضة حالتهم للدرجة الثانية في ١٩٧٤/١٢/٣١ توادر الشرطين أولهما وجود عثات ثانية خالية ببوازنة الهيئة المسابة لمرفق بياه القاهرة الكبسرى في ١٩٧٤/١٢/١٢ وثانيها اكتمال النصابه الزمنى للترقية لهذه الفئة وهو تفساء ثلاث مسنوات في الفئة الثالثة تكتمل في ١٩٧٤/٣١ وفقا لاحكام القسرار رقم ٣٣٢ لسنة ١٩٧٤ الشيل الله والبادى أن مرجع عدم ترقيتهم في هذا التاريخ هبو عسدم سوافر الشرط الشائي والمتعلق بقضاء المدة البيئية اللازمة للترقية وقد اكتمل هذا لشرط باحتساب الاقدمية الاعتبارية طبقا لاحكام القانون رقم ١٩٧٠ لمسنة ١٩٨٠ نضلا عن أن وجود فئات ثانية خالية بموازنة الجهة المذكورة لم يكن متوافر ايضا في حقهم أذ لم يكن موجودا بموازنة هذه الجهة سوى غلاث غنات خالية رقى عليها ثلاث عالمين في هذا التاريخ مهن استوفى بنهم.

ومن حيث أنه ببين مها تقدم أن المابلين المعروضة حالتهم رغم الاعتداد يالاقدمية الاعتبارية المنصسوص عليها في القانون رقم ١٣٥ لسسنة ١٩٨٠ لا يستحقون التسريق الثانية في ١٩٤/١٢/٣١ لمدم وجود نثات ثانية خالية في هذا التساريخ بموازنة الهيئة الذكورة.

(ملف ۱۹۸۳/۵/۱۸ - جلسة ۱۹۸۳/۵/۱۸)

قاعسدة رقسم (٣٠٧)

: المسلما

ملخص القترى:

ان العالمة حاصلة على دبلـوم المـدارس الثانيوية التجارية في عام ۱۹۷۷ ، ثم التحقت بخدية مستشفيات جلمة الاسكندرية بالشهادة الامدادية بوظيفة من الفئة المـاشرة وذلك اعتباراً من ١٩٧٧/٤/١ ، وطبقا لقانون تصـحيح اوضاع العالمين المدنيين بلدولة والقطاع العام الصـادر بالقـانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تابت ادارة المستشفيات بتسوية حالة المذكورة بالتطبيق للمادة الرابعـة مـن هذا القـانون ، وذلك بوضعها على الدرجة الشابئة الكتابية المقـردة

أؤهانا الاعلى وهو دبلوم الدارس الثانوية النجسارية اعتبارا سن المراهرة المبارية اعتبارا بسن المراهرة المراهرة المراهرة المراهرة على تحديد اقدميتها على هذا النصو وطالبت بردها الى تساريخ دخولها الخدمة في ١٩٧٧/٤/٢٥ بالتطبيق لحكم المادة اللهنة من القسانون المسار المسلمية في ١٩٧٢/٤/٢٥ والمستشغيات تسرى ان تحديد اقدميتها على النحسو على ذات المؤلوب سبجعلها في وضع انضل من العالمة الحاصلة على ذات المؤلم تبلها في علم ١٩٧١ والتي عينت بالدرجة الثابنة الكتابية لوحددت اقدميتها في هذه الدرجة في ١٩٧١ والتي عينت بالدرجة الثابنة الكتابية لبنة القسوى المسالمة بالتطبيس للقائسون ٨٥ لسنة ١٩٧٣ ببعض لبنها الاحكام الخاصة بالتعيين في الحكومة والهائات العالمة والقطاع العسام بينها لم تصفر ترارات من لجنة القوى العالمة بالمسروضة حالتهسا .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية لتسمى المتسوى والتشريع بجلستها المتعدة في السسادس والعشرين من شهر يناير سنة 19۷۷ فياستان لها ان المادة الاولى من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٧ بعض الاحكام الخاصة بالتعيين في الحكومة والهيئات العامة والقطاع العام تنص على انه لا استثناء من أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ في شأن العمين في وظافف شركات المساهمة أو المؤسسات العسامة والقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العالمين المدنيين بالدولة والقانون رقم ١١ ليسنة ١٩٧١ باصدار نظام العالمين بالتطاع العسام يحوز تعيين ١٠٠٠ الحاصلين على المؤهلات الثانوية الفئية التي تحدد بقرار مسن اللبنات الوزارية للخدمات ١٠٠٠ دون أجراء الامتحان أو الاختبار المنصوص عليه في الموانين للمسار اليها ١٠٠٠ كما تنص المادة الثانية من ذات القانون على أن و تحدد لتدبيسات العاملين الذين يتم اختيارهم للتعين طبقسا للمادة (١) من هذا القانون من تاريخ التسرشيح ؟ وأن المادة (٥) من تاريخ التسرشيح ؟ وأن المادة (٥) من تاريخ التسرشيح ؟ وأن المادي المسادر

بالقانون رقم 11 لسنة 1970 تنص على أن « يحدد المستوى المألي والاتدبية طلاحساسلين على المؤهلات الدراسية على النصبو الأتي :

.....(1)

(ب) الفئة (١٨٠ / ٣٦٠) لحيلة الشهادات المتوسطة التي يتم الخصول عليها بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات تالية لشهادة التسام الإراسة الإعدادية . . » وتنص المادة (٧) منه على انه « مع مراعاة احكام المداه (١٢) من هذا القانون يصدر بيان المؤهلات الدراسية المسار المها مع بيان مستواها المالي . . . وذلك طبقا للقواعد المنصوص عليها المها مع بيان مستواها المالي . . . وذلك طبقا للقواعد المنصوص عليها في المادة السسابقة المؤهلات النصوص عليها في المددة في تاريخ نشر هذا التانون في الفئة المتررة المؤهليم الدراسي أو في الدرجة المعادلة لها وذلك اعتبارا من تاريخ التمين أو من تاريخ الحصول على المؤهل أيها تسرب مع مراعاة تاريخ ترشيح زملائهم في التخرج طبقا للقواعد المتررة في القوانين المنظمة لتمين الخرجين مسن حبلة الموالات الدراسية . . . » .

ومماد ما تقدم أن تحديد أتدمية المسامل الموجود في الخدمة في تاريخ نشر هذا القانون وفقا لنص المادة (//) بنه وذلك سواء بردها الى تساريخ تمبينه أو الى تاريخ حمسوله على المؤمل أي التساريخين أقرب أنما يكون بمراعاة تاريخ ترشيح زيله في التخرج طبقا للقواعد المقررة في القوانسين المنظمة لتمبين الفرجين من حبلة المؤهلات الدراسية ، وذلك هو ما يتفق مع ظاهر النص وتمليه الحكمة التي تغياها الشسارع منه وهي حسبما كشفت منه المذكرة الإيضاهية « حتى لا يسبق من تسسوى حالته طبقا للهادة الثابئة زميله المعين من طريق القوى العالمة » .

ومن حيث انه بالتطبيق ما تقدم على العاملة المصرض حالتها نمان . زملاءها في نفعة التخسرج لم يكونوا في تاريخ نشر الفسانون المشسار اليه تد رئسحوا للعبل ونتا القواعد المنظهة لنعيين الخسرجين من حبلة المؤهلات. الدراسية سائفة الذكر ، ومن ثم يكون قد نظف في حقهسا مناط انطساقيا حكم المادة الثابنة من ذلك القانون وتكون تسوية حالتها برد اقدييتها المي تاريخ نشر القانون في ١٩٧٥/٥/١ قد وضع مخالفا لهذا الحكسم ويتمين سحب قسرار النسوية المسار اليسه .

من اجل ذلك انتهى راى الجمعية الممهوبية الى عدم أحقية المصروض حالتها في الامادة بن حكم المادة الثابنة من تانون تصحيح أوضاع العالماين المصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ . ومن ثم يتمين صحب قسرار النسوية برد أقديتها الى ١٩٧٥/٥/١٠ .

(بك ١٩٧١/١/١٦ ــ جلسة ٢٦/١/٧٧١)

الفصــل القـــابن اتـــار واليـــة

الفرع الاول نــدرج الــرتب على اثر القــرشية

قاعسدة رقسم (٣٠٨)

المِـــدا :

الترقيات التى تتم طبقا لأحكام القاقون رقم 11 السنة ١٩٧٥ بشاند.
تصحيح اوضاع المابلين المدنين بالدولة معدلا بالقاقون رقم ٢٧ السنة
السنة ١٩٧٧ تبيزت بقواعد استثنائية خاصة تفاير تلك الواردة بقاتونى
المابلين رقبى ٥٠ / ١٦ أسنة ١٩٧١ - لا يجوز استبماد تلك القواعد
الإستثنائية وتطبيق القواعد العابة طالما أن القدرقيات تتم في نطاق
القانون رقم ١١ أسنة ١٩٧٥ وطبقا لاحكابه - من هذه القواعد ما نصت
عليه الفقرة (و) من المادة ١٦ من القانون المشار الله - الثر ذلك - تدرج
مرتبك من يرقى لثالث أو رابع غلة يتقيد بعدم تجاوز الفلة الاخيرة التي
يرقى اليها العابل بالكثر من علاوة دورية واحدة •

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم 11 لمسنة 1900 بتصحيح أوضاع العابلين بالدولة والقطاع العام حظرت تسرقية العابل طبقا لاحكامه لاكثر من تنتين وظيفتين ، وقررت المادة الرابعة العمل باحكام الترقيات والمدد الكلية السواردة في الفصلين الثالث والرابع من هذا القسانون لمدة عام تبدأ من ١٩٧٤/١٢/٣١ ستاريخ العمل به سوتنتهي في ١٩٧٥/١٢/٣١ وقضت الملدة (١٥) من القسانون بترقية من يمنى المدد الكلية المبينة بالجداول المرفقة اعتبارا من أول الشسهر التالي لاكمالها .

وقد مسدر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ ومد العمل باحكام النصلين الالا/١٩٧٦ ومد العمل باحكام النصلين الالا/١٩٧٦ في الالا/١٩٧٦ وبذلك المسح المجال المام المسابلين للتسوقية الى ننتين تخريتين خسلال المسام الملم ١٩٧٦ .

ولما كان القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ لم يستبعد هاتين التـرتينين بن الخدوع للتواعد الواردة بالفترة (د) من المادة (١٦) سالفة البيان فان تدرج مرتبات من يرقى لثلث أو رابع قلة يتقيد بعدم تجاوز بداية النفية الأخرة التي يرقى الها باكثر من علاوة دورية واحدة ، يؤكد ذلك ان نمى تلك الفقرة جاء عاما مطلقا فيها يتطق بمن يرقى لاكتسر من فلة ولم يتنصر على من يرقى الى فلتين ، ومن ثم تتقيد الترقيات التي تتم لئات و رابع فلة بعدم تجاوز ربط الفئة الأخرة باكثر من علاوة دوريات

ولما كانت التسرقيات الأني تتم طبقا لاحكام القالون رقم ١١ لسسلة

1940 المعدل بالقسانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ قد تبيزت بقواعد استثنائية المحال المعدل بالقسانون رقم ٢٠ الدسنة ١٩٧١ أمانه لا يجوز استبعاد علك القواعد الاستثنائية ونطبيق القواعد العابة طالما ان القسرقيات تتم في نطاقي القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وطبقسا لاحكامه ومن ثم غاته لايجوز اعبال ما جاء بالبندد السادس ، من الكتساب الدوري رقم ١٠ لسنة ١٩٧٧ المشار اليسه لتعارضه مع حكم القانون .

لذلك انتهى رأى الجمعية المهوبية لقسمى الفتـوى والتشريع الي تطبيق المعدل المدل المعدل المدل المعدل ا

(ملف ۱۹۷۹/۱۲/۱۳ ــ جلسة ۱۹۷۹/۱۲/۱۲) وملف ۱۸۱/۱/۸۳ ــ جلسة ۲/۲/۱۸۸۰)

قاعـــدة رقم (٣٠٩)

المسطا:

تفسيم المادة ١٧ من القالون رقم ١١ فسنة ١٩٧٥ وبيان مجال تطبيقها _ والتسوية القالونية والعلاوات الدورية المستحقة المسرقسين. بالتطبيق لها .

ملخص المسكم :

تنص المادة ١٧ من العانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٥ على أن يرقى اعتباراً من اليوم الاخير من السنة الملية ١٩٧٥ أو السنة الملية ١٩٧٥ الماملون من حيلة المؤهسلات ــ المليا وغوق الموسطة من الفئة (١٨٤ – ١٩٤٥) الى الفئة (١٨٨ – ١٤٤٠) الذين تتوافر غيهم في هذا التساريخ الشروط. الآتية ماذا ما رتى العامل طبقا لهذه المادة مان هذه الترقية عكن اعتبارا من ١٩٧٥/١٢/٢١ أو اعتبارا من ١٩٧٥/١٢/٢١ بحسب الاحوال ، وليس من شك في أن التسرقية هنا لا يبكن أن تزيد في النشسة الفائية الى ما تبل أى من هنين التساريخين وبالتسالى مان تدرج مرتب المستنيسد منها بترقية إلى الفئة الثانية أنها يبدأ من التاريخ الذى رقى الحيمة عنه . كما تخشع هذه التسرقية للتبود المتصوص عليها في الملاة ١٦ أذا حصل عليها العامل بعد ترتيته بالدرجة الثائثة ترقية نظية أو حتية ببارجاع التدبيته فيها .

وبتطبيق ذلك على الوتاتع الواردة في الاوراق عان الترتية الى النئة المائنية بالنسبة للطاعن كانت في ١٩٧٤/١٢/٣١ ولا يتصور أن يتم بعدها عدرج في الراتب ليصل الى أول مربوط (١٨٠٠ / ١٨٠٠) ذلك أنه لما كن أرجاع الاتدمية في الثالثة هو بهثابة ترقية حتيبة ، عانه لا يجوز أطبقا لاحكام الفترة (د) من المادة ١٦ المسار اليها أنه يتجاوز بداية مربوط الفئة التي رتى اليها للرة السائية ١٤٦٠ المسار اليها أنه يتجاوز بداية مربوط الامر الذي طبقته بحق الجهة الادارية حين وصلت براتبه البائغ ١٩٧ جنيها المهالا المائة اللياما اعتبارا من ١/١/١/١ معالا المبالا من ١/١/١/١ بعد ترقيته الى الفئة المائية المائية المائية المائية المائية الشائية المائية المورد الواردة بالهادة الشائية .

(طعن رقم ٣٦ لسنة ٢٥ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١/١٠)

قاعىنىدة رقم (٣١٠)

: 12-4P

يتمين تدرج مرتب من يرقى لثالث ورابع فلة مع التقسيد بعدم تجاوزا

بداية ربط الفئة الأضرة التي يرقى اليها بلكتر من علاوة واحدة ــ أسساس طلك ــ أن القرقيات التي نتم طبقا لاحكام القانون رقم ١٩٧٥/١١ قـــد ميزها المشرع بواعد خاصة استثنائية ــ عــدم جواز اعمال ما جـاء بالمادة السسادسة من كتـاب الجهاز المركزي للتنظيم والادارة رقـــم ١٩٧٥/١٠ بشأن تــدرج مرتبـات المــاماين الرقين لشالت ورابــع فقط طبقاً لاحكام القانون رقم ١٩٧٥/١٠ .

بلغص القنــوي :

ان المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم 11 لمسنة 190 مختلرت ترقية العالمل طبقا لاحكامه لاكثر من نئتين خلال السنة المليسة المواحدة ، وأن المادة الرابعة من مواد الاصسدار تضت باعبال أحكام المرتيات والماحد الكلية الواردة في الفصالين النسائث والرابع مسن طلقانون لدة عام يبدأ من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ تاريخ العبال به وينتهي في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ ، ولقاد تضت الملدة ١٥ من القالون في ٣١ من يعضى المدة الكلية المحددة بالجداول المرفقة به اعتبارا من اول الشهر النالي لاكتبالها ، ونصت المادة ١٦ منه على أن « تخضيع المدة المتبية المنصوص عليها في المدة السابقة للقواعة الآدية :

(د) تدرج الملاوات لمن يستحق الترقية لنثة واحدة فى النثة المرقى
 اليهسا بشرط الا يتجاوز العلمل بداية بربسوط النئة الوظيفية النالية
 طلئة التى يستحق التسرقية اليهسا .

كيا تدرج الملاوات لن يستحق الترقية لأكثر بن فئة واحدة بشرط الا يتجاوز المائل بداية مربوط الفئة التي يرقى البها بأكثر بن ملاوة حورية واحدة) ،

ولقد صدر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ وبد العبل باحكسام المصلين الثالث والرابع المتسار اليهسا لدة مام تخبر ينتهى في تخر حسيبر سنة ١٩٧٦ ويذلك المسح الجسال أمام العساملين للتسرقية الى

مئتين اخريتين واذ لم يستبعد القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ هسائين. الترفيتين من الخضوع لقسواعد التدرج الواردة بالفقرة (د) من المادة ١٦ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ مانه يتمين تدرج مرتب من يرقى لثقائفا ورابع منة مع التقييد بعدم تجاوز بداية ربط الفئة الاخيرة التي يرقى اللها باكثر من علاوة واحدة اممالا للنص المجلق لتلك الفقرة .

ولما كانت الترتيات التى تتم طبقا لاحكام القانون رقم 11 لمننة
1940 تد ييزها المشرع بقواعد استثنائية خاصة تفاير تلك الواردة بقانون
نظام العالمين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسسنة ١٩٧١ غانه لا يجوز استبعاد؛
تلك القواعد الاستثنائية وتطبيق القواعد العامة طالما أن الترقيات
نتم في نطاق احكام القانون رقم 11 لمبنة ١٩٧٥ وطبقا لها
لا يجوز اعبال ما جاء بالمادة السادسة من كتاب الجهاز المركزي
للتنظيم والادارة رقم ١٠ لبنة ١٩٧٥ ٠

لذلك انتهى رأى الجمعية العبوبية لتسمى الفتوى والتشريع إلى تاييد متواها الصدادرة في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٩ وصحة التدرج. الذي تضينته النسويات التي أجسريت للمالماين بعيثة السكك الحديدية وبقا لاحكام القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ المصدل للقانون رقم إداز السنة ١٩٧٥ .

(الله ١٩٨١/٥٥٨ ـ جلسة ١٩٨٢/٨٦)

قاعـــدة رقم (٣١١)

البسدا :

ان المشرع امتيد في تحديد المرتب وفقيا لاحكام القياؤن رقم السنة ١٩٧٥/٥/١ بما هو مستحق للمامل في ١٩٧٥/٥/١ تاريخ نقر المقانون وليس من تاريخ اعمال احكام القانون سي الرفاك ساتمالاً هذا الرتب اساسا عند تحديد الزيادة التي ترتبت على الاسوية طبقا للقانون وعند تطبيق حكم الفقرة (ج) من المائة المثانية من مواد الاصدار سي

تطبيق... عدم استحقاق المال العلاوة الدورية القررة عن عام 1971 الذا رقي الى ابكر من عنة وظبغية واجيدة وزاد مرتبه المبتحق ف 190/0/0/11 بمقدار علاوتين حوريتين من علاوات الفئة المرقى الههـــا .

بلخص الفتوي :

أن التأتون رقم 11 لسنة 1970 بتصحيح لوضماع العبالية المنائين بالحكومة واقتطاع العمام نشر في 18 بن مايو سنبة 1979 ونبين على تطبيق على انه « لا يجوز أن يترتب على تطبيق لحكام القالون العراق المرافق ... » .

(ج) تضفيض الفئة المالية أو تخفيض المرتب المستحق للمسابل في الريخ نشر هسنذا المسابون .

وبناد ذَلْكَ أنه ولئن كان المشرع قد قضى باميال أحكام المعلون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ اعتبارا من ١٩٧١/١٢/١٣ ، الا انه اعتد في تحديد المرتب الذي تقارن به التسموية وفقا لأحكام هذا القانون بسا هو مستحق الممل في ١٩٧٥/٥/١٠ ــ تاريخ نشر القانون ــ وذلك بان حظر المسامي ، ووال بان حظر المسامي ، ووال بان حظر المسامي .

ومن ثم علته يتمين اتخاذ هذا المرتب اسلما عنسد تحديد الزيادة اللتي تراجعه على التبسسوية طبقا ابدأ المقانون ، مند تطبيب في حكم الفقرة الرح) بن العالمة المفاتية من مواد المبداره ، غلا يستيتي العامل المسافوة الرح) بن العالمة المفاتية من مواد المبداره ، غلا يستيتي العامل المسافوة . [م را و ساع 13]) المقسررة عن عام ١٩٧٦ ، وذلك اذا رتى الى اكثر من نئة وظيفية واحدة ، وزاد مرتبه المستحق في ١٩٧٥/٥/١٠ بعدار علاوتين دوريتين من علاوات النئة المرتبي اليها.

لذلك انتهت الجمعية العبومية لقسمى المنتوى والتشريع الى الاعتداد بتاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ عند تحديد مقدار الزيادة التي قطراً على مرتب العالم نتيجة لتسوية حالته ولمقا لاحكامه .

(ملف ۱۹۸۱/۱۲/۱۳ - جلسة ۱۹۸۱/۱۲/۱۸۱۱)

قاعب دة رقم (٣١٢)

والمستدانة

نص المادة ١٦ من قانون تصحيح اوفساع المالمين المنيين بالدولة والقطاع المسادر رقم ١١ اسنة ١٩٧٥ على تدرج الملاوات ان يستمن التسرقية للألة واحدة في المقلة الرقى الهها بشرط الا يتجلوز المامل بداية مربوط الفلة الوظيفية التالية للفلة التي يستمن التسرقية اليها سالمرات بعدرج الرقي بالمسلاوات الدوريسة فحسب دون زيادة الرتب بملاوات الدوريسة فحسب دون زيادة الرتب بملاوات

ملقص القتـوى:

ان أحد المايلين الشاغلين للفئة الرابعة ، بلغ مرتبه في ١٩٧٥/١/١ مبلغ ٧٤ جنيها و ٣٠٠ مليسا ، وتطبيقسا للقاتون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ عمت ترقيته الى الفئة الثالثة اعتبارا من ١٩٧٥/٧/١ ، وقد الفت ادارة الفتسوى لرئاسة الجمهورية بعدم استحقاقية علاوة دورية في ١٩٧١/١/١ وقد ابدت جهة الادارة ان العابل المرتى في مثل هذه الحالة لا يحصل على

ئية زبادة في مرتبه في حين انه كان بستحق علاوة دورية في اول ينسسلير مسئة ١٩٧٦ في حالة عدم ترقيته ، وهو ما يوقع غبنا بمركز المامل المرقى .

وقد عسرض هذا الموضوع على الجيمية العبوبية بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٦ حيث استبان لها أن المادة ١٦ من تانون الاصلاح الوظليني المسادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ننس على أن « تخضيع الترتيات الحتبية المنصوص عليها في المادة السابقة لقواعد منها :

.....

(د) تدرج العلاوات لمن يستحق التصرية لفئة واحدة في الفئة.
خالوقى اليها بشرط الا يتجاوز العالمل جربوط الفئة الوظيفية التالية للعثة.
خالتي يستحق التصريقية اليها.
».

وحيث أن مقتضى نص الفقرة (د) المذكورة ، أن المراد بتدرج المرقمي المعلاوات هو التدرج بالملاوات الدورية فحسب ، على اعتبار أن علاوة الترقية لا تحدث تدرجا على النحاو المتارتب على الملاوات الدورية الاسرائد الذي يفيد أن التيد الوارد بالمادة ١٦ (د) أنها يشامل التسترج المعلاوات الدورية ، دون زيادة المرتب بملاوة الترقية ، تلك الملاوة التريد تدريد مقدار مرتب العامل عند ترقيته ، لا في تدريسه الدوري، بالعلاوات .

من أجل ذلك أنتهى رأى الجمعية المبويية ألى استحتاق المللة الممروضة حالته لمعلوة القسرتية عند التسرتية ألى الفئة الثالثة لاحكام القان الاصلاح الوظيفي ، ولو جاوز بها بداية مربوط الفئة التالية للفئة المرتمى اليها .

(بلك ٧٠٤/٤/٨٦ ــ جلسة ٢٧/١/٧٦١)

قاعىدة رقم (٣١٣)

: 12-48

قادن تصحيح اوضاع الماليين المنيين بالدولة والقطاع المالي المسادر بالقانون رقم 11 لسنة 100 - تقريره القواعد خاصة المرقبات المعاليين الذين يستوفون المدد الكلية المحددة بالمداول الرفقة بها القانون والتدرج مرتبابهم بالملاوات الدورية وذلك في القدرة من ١٩٧٤/١٢/٢١ محقى ١٩٧٤/١٢/٢١ المالي المناوات الرفقة المناوات الدورية وذلك في القدرة من ١٩٧٥/١٢/٢١ المالي المناوات المالي المناوات المالي المناوات والمناوات المناوات المناو

يلقص الفتـــوي :

ان القانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ بامسدار تانون تصحيح او مساح العالمين المدنين بالدولة والقطاع العسام ينص في المادة النسانية من مواد أصداره على أنه « لا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكام التسانون المرافق .

... (د) تخفيض الفئة المالية أو تضيض الرتب المستحق للعبابلة. وتأييض نشر هذا القانون » وأن المادة الرابعة من هذه المسواد تنصى على.

**و « يميل باحكام النصلين الثلث والرابع من القانون المرافق والجسداولة المحقة به حتى (٣ من ديسمبر سنة ١٣٥٠ ٥٠ » كيا أن المادة (١٥) من المحقود تصحيح أوضاع العالمين المحسار الله تنصى على أن « يعتبر من الحقى أو يعنى من العالمين الموجودين بالخدمة احدى المند الكلية المحسددة يقدول المرفقة مرتى في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتبسارا من أول المشمير النسالي لاستكبال هذه المدة . ، » والمادة ١٦ منه تنفي على أن « تخضع الدرقيات المحتبية المنصوص عليها في المادة السابقة المواصدة الاتبية . *

 (د) تدرج العلاوات لمن يستحق التسرقية لفئة واحدة في الفئة المرتى اليها بشرط الا يتجاوز العامل بداية مربوط الفئة الوظيفية التالية للفئة التي يستحق الترقية اليهسا .

كما تدرج المالوات لمن يستحق النسرقية لاكثر من مئة واحدة بشرط. الا يتجاوز العالمل بداية مربوط الفئة التي يرتى اليها باكثر من عسلاوة دورية. هاحسسدة » .

ويبين مما تقدم أن المشرع قد وضع قواعد خاصة لنرقيات العاملين الذين يستوفون المدد الكلية الحددة بالجداول الرفقة بالقانون الشمسار اليه ولتدرج مرتباتهم بالغلاوات الدورية وذلك في الفترة من ٢٩٧٤/١٢/٣١ حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ ، وبن هذه التواعد با نصت عليه المادة ١٦ نقرة (د) بن انه تدرج العلاوات لن يستحق الترتية لفئة واحدة في الفئة المرتى البهسا بشرط الا يتجاوز العانل بداية مربوط الفثة التسالية للفئسة التي يرتى اليها كما تدرج العلاؤات أن يستحق الترتية لاكثر من نثة بشرط إلا يتجاوز السابل بداية مربوط القشة التي يرقى اليها باكثر من علاوة دورية واحدة ، ومن ثم خان ما ينتهى اليه التدرج مرتب العامل وفقا للتحديد السمالف بيسائه في أى من الصورتين المتقدمتين يظل مجهدا طوال الفترة الشسار اليهسا ، وعلى خلك مان العامل الذي يبلغ مرتبه بالتطبيق لطك القساعدة الحمد اعلى فتدريج الارتب لا يعق له الطسالية بعلاوة دورية في أول ينايس سنة ١٩٧٥. ولا يؤثر في ذلك حسبهما في مرتبه في التاريخ المتقدم أي في تاريخ سبايق طبقا لاحكامه متيدة بالايقل مرقب العامل وفقا لها عها كان مستحقة على صدور القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في ١٩٧٥/٥/٥ طالمًا أن أية تسويلة أية تسوية طبقا لاحكامه مقيدة بألا يقل مرتب العامل ونقا لهسا عما كان مستحقا له في ١٠/٥/٥/١٠ تاريخ نشر ذلك القانون .

رمن أجل ذلك انتهى رأى الجمعية المومية الى عدم المتية المسابلين. المسئر اليهم في المطلبة بالعلاوة الدورية لعام ١٩٧٥ -

(ملف ۲۸/٤/۸۷ _ جلسة ۱۹۷۲/۱/۷۷۲)

الفرع الأساني عسلاوة بسبب القرقية

قاعبدة رقم (٣١٤)

: 13.....48

المادة ٢٣ من قانون تصحيح اوضاع العابلين الدنيين بالدولة والقطاع العامل بالدولة والقطاع العامل بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يشترط الأغلاة العابل ببنحه العلاوتين الإضافيتين المتصوص عليها بالمادة ٢٣ من القانون رقم ١١ لسنة الوظيفية في نهاية المستوى ٤ ٢ سالا يكون العالم مستحقا للقسرية الى المستوى الاعلى مستحقا للقسرية الى المستوى الاعلى مستحقا للقسرية الى خطول موعد اى من العلاوتين ما المقصود بموعد الملاوة الدورية في تطبيق شمى المادة ٢٣ هو اول يناير المحدد بنص المادة ١٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة العلاوة الاولى يؤدى الى عدم استحقاقه العلاوة الافية ما اسماس ذلك: " مساس المادة المادة المساس المادة المساس العلى مستوى العلى هم المستوى الاعلى هم المساس المادة المادة المساس المساس المستوى العلى هم المساس المادة المساس المادة المادة المساس المساس المادة المادة المساس المساس المساس المادة المساس المساس المساس المساس المادة المادة المساس المساس المساس المادة المساس المادة المساس المسا

. ملخص الفتوى:

ان تاتون تصحيح اوضاع العالمين المنيين بالدولة والقطاع العام يهم ١١ لسنة ١١٧٥ ينص في المادة ٢٣ على أنه « يبنح العالم الذي يبلغ. مرتبه نهاية ربط الفئة الوظيفية في نهاية المستوى ولا يسستحق الترقية الي المستوى الأعلى علاوتين اضافيتين من العلاوات المقررة للفئة التي يشمخلهة وخلك على الوجه الآتي : (1) الملاوة الاولى في الموعد المحدد الاستحقاق العلاوة الدورية بعدى سنتين من تاريخ بلوغ الممال نهاية ربط الفئة .

 (ب) الملاوة الثانية بمد تضاء سنتين من تاريخ استحقى الملاوة الأولى .

(ج) تحسب المواعيد المحسدة في (ا ا ، ب) في حالة وجود ماتع
 تاثوني من التسرقية أو منح الملاوة من تاريخ زوال الماتم المذكور .

وتزاد مرتبات العالمين الذين تتوافر فيهم الشروط اللازمة المستحقاق الملاوتين الملاتين الملاوتين الملاتين الملاوتين ال

وينص القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام المليان المنين بالدولة في المادة ١٨ على أنه « يبنح المسامل علاوة دورية طبقا للنظام المقرر في المواميد الآتية :

فى أول يناير التالى لانقضاء سنة من :

(1) تاريخ منح العلاوة السابقة

(ب) تاريخ صدور قرار التسرقية .

 (ج) فى أول يناير التالى لانقضاء سنتين من تاريخ الالتحاق بالخدمة لاول مرة » .

وتنص المادة ٨٥ على أنه « يبنح العالمون الذين يستحقون علاوة دورية في أول ما يو سنة ١٩٧٧ طبقا لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٩٦ باصدار قانون نظام العالمين المدنيين بالدولة هذه العلاوة في أول ينايسون سنة ١٩٧٧ بفئة العلاوة القررة لفاتهم الوظيفية طبقا لأحكام هذا القانون م

ويبنع العابلون الذين يستحقون أول علاوة دورية في أول مسايع سنة ١٩٧٣ طبقا لأحكام القانون رقم ٦] لسنة ١٩٦٤ المشار اليه هذه إسلاوة في أول يناير سنة ١٩٧٣ بشئة العلاوة المعررة لمشاتهم الوظيفية طبعا لأحكام هذا القانون » . وجاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١ اسنة ١٩٧٥ " الد وعاية الحملين الذين تبلغ مرتباتهم نهاية ربط النفة الوظيفة في المهلية المستوى ولا يستحقون الترقية ألى المستوى الاعلى نمت المادة (٢٣) على منسح هؤلاء العالمين علاوتين اضافيتين من العلاوات المتررة للفئة التى يشغلونها بعضينا لحالتهم وذلك على الوجه وبالشروط والاوضساع الواردة في تلك الملدة ، وتضرف لمن النفضت عليه أربعة سنوات منذ بلغ مرتبه نهلية المستوى قيمة العلاوتين المذكورتين » .

ومن حيث أنه طلبقا لنص المادة ٣٣ من التانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه مان استحقاق العلاوتين الاضاعيتين في ١٩٧٤/١٢/٣١ منوط بأن يتوافر في العامل في هذا التساريخ شرطان :

 إ - أن يكون مرتب العامل قد بلغ نهاية ربط الفئة الوظيفية في نهاية المستوى .

 ٢ — أن يكون العابل مستحقا التسرقية التي المستوى الاعلى وهذا الشرط يتضمن الا يرقى قبل حلول موعد أي من الطّلاوتين .

فائة توافر الشرطان استحق المابل العلاوة المنصوص عليهسسا في المادة ٢٧ من التاتون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في ميمساد استحقاق الملاوة الدورية فيستحق العلاوة الأولى في يناير التألى لمضي سنتين من تاريخ أبلاغ مزتبه تهاية ربط الفئة في نهاية المستوى ويستحق العلاوة اللسانية في نهاية المستوى ويستحق العلاوة اللسانية في نهاية المستوى العلاوة الأولى .

توبان نعيث أنه لا يهوز في هذا المندد القول بسريان الميساد الخاص الذاص ورد بالحكم الوقتى المنصوص عليه بالمدة (٨٥) من القانون رتم ٨٥ لسنة ١٩٧٧ بنظام المعلم المعلم التعلين المعلمين تلك لأن الحكم الذي بعاء بهده المادة تفسن منعاد المعلم القانون رقم ٢٦ لسنة المعلم المعلمين المعلم المعل

روبن حيث أنه بنساء على ما تقدم نان المتصدود بموعد الملاوة المورية و تطبيق نص المادة ٢٣ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الموعسد الاصلى المحدد بنص المادة ١٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وهو أول بناير .

ولما كان المائل في الحالة المضروضة قد بلغ تهاية ربط الفئة الثانية بالمستوى الأول. (١٢٠ جنيها شهريا) في ١٩٧١/٥/١ مانه يستحق المعلوة الأولى طبقا لنص المادة ٣٧ من القانون رقم ١١ السخة ١٩٧٥/١٠ في يناير القالى لمضى سنتين على بلوغه نهاية الربط اى في ١٩٧٤/١/١ في يناير القالى لمضى سنتين على بلوغه نهاية الربط اى في ١٨٠٠ /١٠٠ كان قد رقى الى مدير عام يعسنوى الادارة الطيا (١٢٠٠ – ١٨٠) في ١٩٧٠/٧/١/١ قبل مدى عامين على استحقاقه المعلوة الأولى عائسه لا يستحق العلاوة الثانية التي كان بن المضروض أن يحمل عليها في ١٩٧١/١/١ بعد سنتين بن استحقاقه المعلوة الأولى لتخلف شرط عدم الترسية ١٢٠ عنى

بن أجل ذلك انتهى رأى الجبعية العبوبية لتسمى الفتسوى والتشريع الى استحتاق السسيد / للملاوة الأولى المسسوص الى المنافقة المالاة ٢٣ بن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع المالمين المدنيين في ١٩٧٤/١/١ و وعدم استحقاقه للمسلاوة الشاتية .

(1944/7/12 - April 1/1/4461.)

غاصدة زقم (١٣١٥)

المستدا

ترقية آهد المالين الى الفلة الناهية المجازا من (١٩٧٥/١٣/١ من ١٩٧٥/١٣/١ منه برقية بوجيب الملدة ١٧ من القانون رقم ١١ السنة ١٩٧٥ - منه ملاوة امقبارا من ١٩٧١ - معم المسابق فلك من المكام القانون وقم ١٩٧٠ النامة ١٩٧٠ المدم سريان المطار الهارت المقانون وقم المدارات المدم المرارات المعار الهارت المقانون المسابق المدارات المدار

بالققون ٢٢ أسنة ١٩٧٧ على هذه الحالة — استحقاق العلاوة المسلم اللها بموجب المادة ١٧ من القانون رقم ٥٨ أسنة ١٩٧١ التي تقرر منح العامل! المرقى علاوة ترقية تتمثل في بداية الفئة المرقى اليها أو علاوة من علاواتها! أيهما أكبر من أول الشهور التسائي لمسدور قرار التسرقية •

ملخص الفتيوي:

وبن حيث أنه بالنسبة للحالة الثانية نان العامل المروضة نبها قد استوفى الشروط المطلوبة للترقية الى الفئة الثساقية ترقية وجوبية نهو هاصل على مؤهل عسال وقضى بالخدمة ٢٤ سنة حتى ١٩٧٥/٨/١٤ وحصل على ثلاثة تقاريس بتقدير ممتاز في السنة التي رقى نيها والسنتين السابقتين عليها وجاوز مرتبه بداية ربط الفئة الثانية ومن ثم تكون تسرقيته لهذه الفئة اعتبارا س ١٩٧٥/١٢/٣١ تسرقية سليمة ومطابقة تنقانون . وغيها يتعلق بالعلاوة التي منحت له اعتبارا من ١٩٧٦/١/١ مقد كانت الفترة (ز) من المادة الثانية من مواد احسادار القسانون رقم ١١ أسسفة ١٩٧٥ تبل تعديلها بالقسانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ تحظر صرف أية غروق: مالية عن التسرقيات المترتبة على تطبيق أحكام المادتين ١٥ ، ١٧ الا اعتبارا من ٣١ ديسمبر التسالي لاستحقاق التسرقية ، وجاء بالتمسديل الذي عبلُ به اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العسل بالقسانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥، فتصر الحظر على الترقيات المترتبة على تطبيق احكام المادة (١٥) وحدها . وتبعسا لذلك مان الملاوة التي منحت له في ١٩٧٦/١/١ لا تتمارض مع أحكام. القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لعدم سريان الحظر الوارد بالفقرة (ز) بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ على التسرقيات المشرتبة على تطبيق حكم المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ومن حيت أن ألمادة الخسابسة من مواد اصدار القانون رقم 11 لسنة 1970 تضت بأن يسرى نيبا لم يرد نيب نص في هذا القانون لحكام القانون. رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ حسب الأحوال م غاته وقد خلت أحكام القاتون رقم 11 أسنة 110 من من يحدد تاريخ استحقاق الآثار المالية المترتبة على التسرقية للغنة الثانية يتمين السرجوع أبي القواعد المالية المترتبة على التسرقية للغنة الثانين رقسم ٨٥ أسنة (١٩٧١ منح العساملين المنيين بالدولة لتحديد هذا التساريخ وناك الملاة تقرر منح العسامل المرقى علاوة تسرقية تتمثل في بداية الفئة المرقى اليهسا أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر وذلك أول الشهر التسامى لمسسحور قرار التسرقية . لذلك غنا العامل في هذه الحالة قد رقى الى الفئة الثانية اعتبارا من ١٩٧١/١/١١ وكان مرتبه متجاوزا لبداية مربوط الغنة الثانية من الثانية عاته يستحق علاوة ترتبة تتمثل في علاوة من علاوات الفئة الثانية من الوات الفئة الثانية من الدارة تكون قد أصابت حكم القانسون بهنجه تلك المسلاوة في هسذا الداريخ ترقيته وبالتسامي الداريخ .

من أجل ذلك أنتهى راى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع. الى ما ياتي :

أولا : أن دبلوم الهندسة التطبيقية العليا غير المسبوق بشهادة الثانوية يحد من المؤهلات غوق المتوسسطة ، وبالتالى يتعين سحب النرقية. للفئة الثانية التي منحت للعابل في الحالة الأولى لعدم الباه الدة الكلية اللازمة لترقية حيلة هذه المؤهسلات للفئة الثانية بالتطبيق للمادة ١٧ من التانون. رتم ١١ لسنة ١٩٧٥،

ثانيا: صحة التسرية للفئة الثانية التي منحت المامل الحامسان. عنى بكالوريوس الهندسة في الحالة الثانية واستحقاقه نمسلاوة الترقية. من ١٩٧٢/١/١ -

(ملف ٨٦/٣/٣٤٤ _ جلسة ٥/٤/٨٧٨١)

قامسدة رقم (٣١٦)

الإنجادات

نص المادة ١٩/١د من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشان تصحيح اوضاع التعاملين المدنين بالدولة والقطاع العام على تدرج العلاوات سواء بالنسبة لمن يستحق الاحتر من غنة مع بيان المدد الاقصى للتدرج في الحالتين ... المقصود بذلك ، ألملاوات الدورية التي الستحقت في تاريخ سابق على تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في ١٩٧٤/١٢/٣١ نتيجة ذلك : أن الملاوة الدورية المستحقة في ١٩٧٥/١١ المدرية المستحقة في ١٩٧٥/١١ على ويشيلها هذا الحد الاقصى .

المخص الفتاوي :

ان المادة الثانية ... من مواد اصدار القانون رقم ۱۱ لسنة ۱۹۷۰ بشان مصحيح اوضاع المالمين المدنيين بالدولة والقطاع العام محدلا بالقانون رقم ۲۴ لسنة ۱۹۷۸ تنص على انه « لا يجوز أن يترثّث مَلَّى تطبيق احكام المرادق :

(ج) استعتاق العلاوة الدورية عن عام ١٩٧٦ لمن يرقى الى اكشـر من مثة وظيفية واحدة بالتطبيق لاحكام القــاتون المرافق اذا بلغت الزيادة في مرتبه ما يجاوز علاوتين دوريتين على الأقل من علاوات الفئة التي يرقى اليهـــا ، » .

وتنص المادة الرابعة من هذه المواد على أن « يعمل بأحكام المُصلين الثالث والرابع من القانون المرافق والجداول المُحقَّسة بــــــه حتى ٣١ يسن • ديسمبر سنة ١٩٧٧ » . كما تنجن المادة ٩ منها على أن « ينشر هذا التانون في الجريدة الرسمية. ويجعل به اعتبارا من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ » .

وتفص المادة (10) من القانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ المسار اليه على أن قيمتبر من أمضى أو يمضى من المسابلين الموجودين بالمخدمة أهدي المد الكلية المحددة بالجداول المرفقة مرتى في نفسي مجموعته الوظيفية وذاسك. اعتبارا من أول الشهر التسابي لاستكيال هذه الدة .

ماذا كان المالى تد رقى عملا فى تاريخ لاحق على التاريخ المذكسور ترجع التدميته فى الفئة المرتى اليها الى هذا التاريخ » .

وتتصرر المادة ١٦ منه على أن تخضع التسرقيات الحتية المصوص مليها في المادة السابقة للقواعد الآلية ... (د) تدرج العلاوات لن يستحق الترقية لفئة واحدة في الفئة المرقى اليها بشرط الا يتجاوز العسامل بداية مربوط الفئة الوظيفية التالية للفئة التي يستحق التسرقية اليها كما تدرج العلاوات لن يستحق التسرقية لاكثر من فئة واحدة بشرط الا يتجسلوز العامل. بداية مربوط الفئة التي يرتى اليها باكثر من علاوة دورية واحدة .

وحيت أن المادة ١٩/٦من القانون رقم ١١ أسنة ١٩٧٥ المسار اليه قد نصت على تدرج العلاوات سواء بالنسبة لن يستحق التسرقية لفئة واحدة أو من يستحق التسرقية لاكثر من نئة ثم بينت الحسد الاقمى للتدرج. في المسافين .

وحيث أن نصر الفترة (د) من المادة ١٦ بتدرج الملاوات أن يرقى يند يم الله الملاوات التي استحتت تملا في تاريخ سابق على القامسيدة القانونية التي أنشات المزكز التانوني أو مداته في الماضي مالمسابل الذي يرقى الى مثلة وظيفية في تاريخ سابق على تاريخ المسلل بالقانون الذي انشأ له المق في عده المسلوبية يعتبر وكانه شسخل هذه عملا منذ هذا التاريخ شانه في خلف شاب من رقى البها في حينه ومن أجل ذلك يتمين تدرج مرتبه بالملاوات الفي المستحدد في الفضرة من تاريخ شسطل المشسة حتى تاريخ المسلل

بثلقانون اما الملاوات التى تستحق بعد هذا التساريخ غلا ينصرف البهسسا هذا لمدلول لانها تدخل في نطاق العلاوات المستقبلة والتي لم تكن قد استحقت - بعد عند التسرقية ـ في مفهوم هذا القانون ...

وحيث أن الاصل هو استحتساق العلاوة الدورية عند حلول موعدها أنها الحسرمان بن العلاوة نمو استثناء يرد على هذا الاصل ولا يكون الا ينفس ولا يجوز النوسع في تفسيره أو القياس عليه .

وحيث أن نص الفترة (د) من المادة ١٦ بتدرج العلاوات لن يرقى طبقا لنص المادة (٥١) الى الحدد الاقمى الذى اشارت اليه وحدو علوغ بداية مربوط الفئة الوظيفية التسالية لن يرقى الى فئة واحددة وتجاوز الداية مربوط الفئة بعلاوة واحدة نقط لن يرقى لاكثر من هئة واحدة مهمود به العلاوات الدورية التى استحقت في تاريخ سابق على تاريخ المسل به العلاوات الدورية التي استحقت في تاريخ سابق على تاريخ المسل

وبن حيث أن علاوة ١٩٧٥/١/١ تستحق بعد المسل باحكام التانون المنكور نبن ثم غان الصحد الاتمي لتدرج العلاوات الذى نصت عليسه المادة ١/د لا يشهلها ولا يغير من ذلك القول بأن المشرع قصد من القيد الوارد بالمادة ١/د تجبيد المرتبات خلال غترة تطبيق هذا القانون أو القول بأن هذا القبد يتحدد بالغطاق الزمني لاعبال أحكام القانون لا حجة في ذلك لان المشرع قصد من المادة ١/ غترة د الحد من الآثار المالية المترتبة على تطبيق القانون في الماضي وما يدل على ذلك أنه عندما قصد الحد من الآثار المالية المترتبة على تطبيقه في المستقبل نص على ذلك مراحة في المادة ٢/د الملاوات من يستحق الترقية لاكثر من عنة واحدة بشرط الا يتجاوز العالم! وبداية مربوط الفئة التي يرتي اليها باكثر من علاوة دورية واحدة .

وحيث أن المادة 11/د من التأتون رقم 11 لسنة 1970 المشار اليه قد نصت على تدرج العلاوات سواء بالنسبة لن يستحق الترقية اغثـة واحدة أو من يستحق الترقية لاكثر من غثة ثم بينت الحــد الاقمى للتدرج في الحالتين . وحيث أن نص الفترة (د) من المادة ١٦ بتدرج العلاوات ان برتى بنصرف الى العلاوات التى استحتت فعلا في تاريخ سلبق على القلاءدة القلاوات التى استحتت فعلا في تاريخ سلبق على القلسان الذي يرتى الى غلة وظيفية في تاريخ سلبق على تاريخ العبل بالقلسانون الذي بنقيا له الحق في ذلك شأن من رتى اليها في حينه ومن أجل ذلك يتعين ندرج مرتبه بالملاوات التي الستحقت في الفترة من تاريخ السبطة للفئة حتى تاريخ العبل بالقانون أما الملاوات التي تستحق بعد هذا التاريخ المسابق المستعبلة للفئة من تأريخ العبل بالملول لأنها تدخل في نطاق العسلاوات المستعبلة . .

وحيث أن الاصل هو استحقاق العلاوة الدورية عند حلول موعدها أبا العرمان من الملاوة غهو استثناء يرد على هذا الاصل ولا يكون الا بنص ولا يجوز التوسع في تفسيره أو القياس عليه .

وحيث أن نص الفترة (د) من المادة ١٦ بندرج العلاوات لن يرقى طبقا لنص المادة (١٥) الى الحدد الاقصى الذى السارت اليه – وهو بلوغ بدية مربوط الفئة الوظيفية التالية لن يرقى الى فئة واحدة وتجاوز بداية مربوط الفئة بعلاوة واحدة فقط لن يرقى لاكثر من فئة واجدة – يتصد العلاوات الدورية التى استحقت فى تاريخ سابق على تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فى ١٩٧١/١٢/٣١ .

ومن حيث أن عالاوة \\1\varphi\000001 الستحق بعد العمل بأحكام القانون كالمذكور غمن ثم غان الحد الاتصى لتدرج العلاوات الذى نصت عليه المادة \\1\varphi\000000 لا يغير من ذلك القول بأن المشرع قصد من القيد الوارد بالمادة \\1\varphi\000000 تجميد المرتبات خلال نترة تطبيق هذا القانون أو المحول بأن هذا القيد يتحدد بالنطاق الزمنى لاعبال أحكام القانون لا حجة في ذلك لان المشرع قصد من المادة \\1\ فترة د الحد من الآثار المالية المترتبة على تطبيق القانون في الماضى وبما يدل على ذلك أنه عندما قصد الحد من الآثار المادة \\1\ المترة دا المد من الآثار المادة \\1\ المتربة على علية في المستقبل نص على ذلك صراحة في المادة \\1\ ز 3 - 2 علمين مواد الاصدار كيا أن صياغة هذا النمر في المطالب إهكابه على الماضى وليس بها أو بنصوص القانون الأخبرى بها يفيد مراجة أو ضبنا أن المشرع قصد الى حرمان العطالين المستفيدين من الصيكليم أو طوائف بمينة بنهم من العلاوات التى تستحق في الفترة المحددة السريائه كيا أنه لا محل للاستشهاد في هذا الخصوص بنص الحادة ٢/ح من موات الاصدار لان هذه الفترة صريحة في قصر الحرمان على العلاوة المستجيئة في مسئة ١٩٧٦ عند توافر شروط تطبيقها ولو كانت نية المشرع قد اتجهت الى الحرمان من كانة المسلاوات التي تستحق طوال عترة سريان هذا القانون لما المدر لهذه العلاوات بالذات نص خاص

وحيث أنه بتطبيق با تقدم على الواقعة المعروضة يبين أن وزارة التعليم العالى قد تابت بتسوية حالة بعض العابلين لديها طبقا لاحكام القاتون رقم ١١ السنة ١٩٧٥ المشار اليه وذلك بالقرار رقم ٨٧٧ لسنة ١٩٧٥ ومنهم حالة السيدة من ١٩٧٥/١٠ ووصل مرتبها في ١/١/١٧/١ (٣٨ عنيها) المئة الخامسة من ١٩٧١/١/١ بوتب ١٩ ووصل مرتبها في ١/١/١٧/١ (٣٨ جنيها) وطبقا لاحكام القاتون رقم ١١ لمنة ١٩٧٥ واستحقت الفئة الثلثة من درية في ١/١/١٧/١ بوتب ١٩ جنيها أول مربوط هذه الفئة ومنحت عالاق المراد المتالكة من المارك وكذا حسالة السيد/. الدى كان يشمل الفئة الثابلة الثابلة وعملا مرتبه في ١/١/١/١/١ بعبه أول مربوط هذه الفئة المسانسة من ١/١/١/١٨ المراب بعبت بعرتب مارك بعبه أول مربوط هذه الفئة المسانسة من ١/١/١/١٨ إلى بعبت بعرتب ينح علاوة دورية المدينة المسانسة المدينة المدينة

وحيث أن العلاوة المستحقة في ١٩٧٥/١/١ لا يشبلها الجد الأنصي للتدرج النصوص عليه المادة ١٩/١د باعتبارها مستحقة بعبد المهالم باحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه في ١٩٧٤/١٢/٢١ .

ومن ثم غان اضافة هذه المالوة لمُرتبات المُذكورين يكون بالتطبيق الصحيح لحكم القانون ،

لذلك انتهى راى الجمعية العبوبية لتسمى النتوى والتشريع الى احتيسة المساطين المعروضية حالتهم للمالاوة الدورية التى استحقت ف/١٩٧٥/١ .

(ملف ۸۱/٤/۵۸۷ _ جلسة ۱۹۷۹/۲/۱۹۷۹) ٠

قاعسدة رقم (٣١٧)

البسيا :

التعديل الذى اورده القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ على الفقرة (ز) من المادة الأولى من مواد اصدار قانون تصحيح اوضاع العليان المنبين بالدولة رقم 11 لسنة ١٩٧٥ -- مفاده -- خضوع الترقيات المترتبة على اعبال المادة ١٧ لققاعدة العابة المقصوص عليها في المادة ١٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العالمان المنبين والتي تقض باستحقاق علاوة الترقية اعتبارا من أول الشهر لتالقي -- التر ذلك -- استحقاق علاوة الترقية اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٧٥ بالنسبة ان رقوا الى الفئة المتقيد على ذلك اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٧٥ -- صرف الفروق المالية المترتبة على ذلك اعتبارا من ١٩٧٥/٧١ -- صرف الفروق المالية المترتبة على ذلك

مقتضى اعبال الفقرة (ج) من المادة الثلثية من القـــاتون رقم 11 قسنة م١٩٧ الا يترتب على اعبال احكليه تضغيض الفئة المالية أو الرتب (م ٥٧ --- ١٢) المستعق العامل في تاريخ نشر هذا القانون في ١٩٧٥/٥/١٠ ــ اثر انه في مجال تحديد الراتب الواجب لاحتفاظ به يتمين اعتداد بالعلاوة الدورية التي استعقت قانونا للعاملين في ١٩٧٥/١/١ اعمالا لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

ملخص الفتسوى:

ان القانون رقم 11 لسنة 1400 بتصحيح أوضماع المايلين تسد مدر في ١٩٧٥/٧/١٠ ونشر في ١٩٧٥/٧/١٠ ونص في المادة الثمانية من مواد اصداره على انه « لا يجوز أن يترتب على تطبيق احمام القانون المرتب المراقق ا مدر مدر جملة القانون .

ز — صرف أية فروق عن الترقيات المترتبة على تطبيق احكسام المدتين 10 و 17 الا اعتبارا من 71 ديسمبر التسالي لاستحقاق الترقيسة وقد نبست المادة الأولى من القانون 77 لسنة ١٩٧٧ بتمديل أحسكام القانون رقم 11 لسنة ١٩٧٠ على أن يستبدل بنص البندين (د) و (ز) من المادة الثانية من القانون رقم 11 لسنة ١٩٧٠ — النص الآتي : — (ز) مرض أية مووق مالية من الترقيات المترتبسة على تطبيق احسكام المادة الا اعتبارا من 71 ديسمبر التالي لاستحقاق الترقية » .

إلا كان مفاد تلك النصوص أن المشرع قد استهدف بتعديل احسكام المفترة (ز) المشار اليهة استبعاد الترقيات المترقة على اعبال المادة ١٧ وخصوعها للقاعدة العابة المنصوص عليها في المادة ١٧ من القانون رقم ٥٨ اسسنة ١٩٧١ والتي تنص على اسسنحتاق علاوة الترقية اعتبارا من أول الشهر التلقي أي اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٧٥ بالنسبة لن رقوا الى الفائية المائية المائية المائية المائية المائية المائية القانية في ١٩٧١/١٢/٣١ على الا تصرف الفروق الا اعتبارا من المائة الثانية من القانون رقم ١١ السنة ١٩٧٥ .

وبن جهة آخرى غان مقتضى اعبال الفقرة (ج) من المسادة الثانية من التانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الا يترتب على اعبال أحكامه تخفيض الفئة الملابسة الربية نشر هذا التسانون أي في الملابسة أو المرتب المستحق للعسابل في تاريخ نشر هذا التسانون أي في ١٩٧٥/٥/١ وبن ثم غانه في جبسسال تحسسديد الراتب الواجب المنظرة به يتمين أن يعتد بالملاوة الدورية التي استحتت قانونا للعسامين في ١٩٧٥/١/١ اعبالا لاحكام القانون رقم ٥٨ اسنة ١٩٧١ .

من أجل ذلك أنتهت الجمعية العمومية الى عدم جواز تحفيض مرتب السيد/. بعد ترقيته الفئة الثانية طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ عما كان يستحق تقاضيه اعتبارا من ١٩٧٥/١/١ وأنه يحتفظ له بهذا المرتب ويجرى صرفه اليه كابلا حتى ١٩٧٥/٧/١ .

(ملك ٢٨/٣/٨٦ _ جاسة ٢/١٩٧١) ٠

قاعبه رقم (۳۱۸)

: 12-47

القانون رقم 11 لسنة 1970 قضى بترقية العاملين الخاضمين لاحكامه الله المنات الأعلى في حدود الضوابط والشروط التصوص عليها فيه ـــ وجوب الاعتداد بالثفئة التي يكون حصل عليها خلال المدة من 1900/1/1 وحتى 1900/0/1 من الماملين الذين أمضل له م استحقاق العاملين الذين حصلوا على ترقيات بالتطبيق لاحكام القانون رقم 11 لسنة 1900 للملاوة الدورية التي تحل في 1901/1/1/1 ما لم ينطبق في شائهم حكم الفقرة (ح) في الماملين المنبين في الماملين المنبين المناه الماملين المنبين

يكشص الفتسوي :

ان المادة الثانية من مواد امسدار القانون المذكور تنص على ان :

« لا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكام التانون المرافق . . . (ج) تخفيضر للعالمة أو تخفيض المرتب المستحق للعالم في تاريخ نشر هذا القانون .

(د) الترقية طبقا لأحكام المادتين 10 / 10 الى اعلى من غنتين وظيفيتين من الفقة التي يشغلها العلمل خلال السنة الملاية الواحدة أو التحصول قبل 11 من ديسمبر لسنة 1947 على أية ترقية أخرى . (ج) استحقاق الملاوة الدورية عن عام 1947 على ايد ترقي الى أكثر من غنة وظيفية واحدة بالتطبيق لاحسكاني المقانون المرافق أذا بلغت الزيادة في مرتبه ما يجاوز علاوتين وريتين على المحدار تنص على أن : « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويمهل به العبدار من 11 من ديسمبر سنة 1946 » كما تنص المادة 10 من القانون. على أن « يعتبر من أمضى أو يعضى من العالمين الموجودين بالمخدمة احدى على أن « يعتبر من أمضى أو يعضى من العالمين الموجودين بالمخدمة احدى

المدد الكلية المحددة بالجداول المرنقة مرتى في نفس مجبوعته الوظيفية وظلف اعتبارا من أول الشهر التالي لاستكبال هذه المدة ، عاذا كان العامل تد رقى غملا في تاريخ لاحق على التاريخ المذكور ترجع اقتميته في الفئة المرتى اليها اللي هذا التاريخ » وأن المادة (١٦) منه تنص على أن : « ٠٠٠ (د) تعرج المالاوات لمن يستحق الترقية قفئة واحدة في الفئة المرتى اليها بشرط الا يتجلون المامل بدية مربوط الفئة الوظيفية للفئة التي يستحق الترقية اليها . كما تعرج المالوات لمن يستحق الترقية لاكثر من عثة واحدة بشرط الا يتجلون تعرج المالوات لمن يستحق الترقية لاكثر من عادة دورية واحدة . . » المعامل بداية مربوط الفئة التي يرقى اليها باكثر من عادة دورية واحدة . . » المامية والمصل الرابع منه الخاص بحساب المدد الكلية حتى آخر ديسمبور المسينة ١٩٧٧ و ١٩٧٣ و ١٩٧٣ و ١٩٧٠ و ١٩٠٠ و ١٩٧٠ و ١٩٠٠ و ١٩٧٠ و ١٩٠٠ و ١٩٧٠ و ١٩٠٠ و ١٩٧٠ و ١٩٧٠ و ١٩٧٠ و ١٩٠٠ و ١٩٠

وبذلك حصر المخاطبين باحكامه بالمساملين الموجودين بالصدحة في هذا التساريخ الأمر الذي يتنفى الاعتداد بحالتهم الوظيفية هيه عنسد اجراء التساريخ الأمر الذي يتنفى الاعتداد بحالتهم الوظيفية هيه عنسد اجراء الترقيات الوجوبية التي تضمنها ومن ثم غانه لا يسوغ اتخاذ الترتيات التي حصل عليها العالم بعد هذا التاريخ وحتى تاريخ نشر هذا المسانون في ١٩٧٥/٥/١ اساسا لحالة العالم عند اجراء علك الترتيسات ، كذلك غانها لا تدخل ضمن الترتيات التي آجاز القانون الترقية اليها ولا تخضسح للقيود والشروط التي وردت به ، ذلك لان اجراء التسوية بوجه عام انبا يمنى الرجوع بحالة العالم التي المنى بغض النظر عن الحالة الراهنسة يمنى النظر عن الحالة الراهنسة وتتخذه اسخسا المالم للملاوات الذورية التي لم يحل محلها انها يتوقف على حالته كيسا العامل للملاوات الذورية التي لم يحل محلها انها يتوقف على حالته كيسات تسفر عنها التسوية ، وتطبيقا لذلك عانه يتمن العائداد بنطبيق المسكلم العائون رتم ١١ لسنة ١٩٧٥/١٢/١ بالفائة التي يشغلها العامل في ١٩٧٤/١٢/١٤ المسئة ١٩٧٤/١٢/١٤ التي يشغلها العامل في ١٩٧٤/١٢/١٤ المسئة ١٩٧٤/١٢/١٤ المسئة ١٩٧٤/١٤ المئة التي يشغلها العامل في ١٩٧٤/١٢/١٤ المسئة ١٩٧٤/١٤ المئة التي يشغلها العامل في ١٩٧٤/١٢/١١ المئة التي يشغلها العامل في ١٩٧٤/١٢/١٤ المئة التي يشغلها العامل في ١٩٧٤/١١/١٤ المئة التي يشغلها العامل في ١٩٧٤/١٢/١٤ المئة التي يشغلها العامل في ١٩٧٤/١١/١٤ المئة التي يشغلها العامل في ١٩٧٤/١٤ المئة التي يشغلها العامل في ١٩٧٤/١١/١٤ المئة التربية المئة التي يشغلها العامل في ١٩٧٤/١٤ المئة التربية المؤلم المؤلم

علا يجهوز أن يزيد عليهها باكثر من نئتين وظيفيتين خلال كل سنة مالية من سنوات اعمال القانون ، مع مراعاة أنه اذا حصل العسامل على مئة واحدة درجت علاواته حتى ١٩٧٤/١٢/٣١ بشرط الا يتجاوز بداية مربوط. الغئة الوظيفية التالية ، واذا حصل على أكثر من علاوة دورية واحدة 6. مع مراعاة أن هذه القيود المتعلقة بندرج العلاوات انما تسرى في الفسترة الزمنيسة التي ترتد اليها التسوية غلا تسرى بعدها أي لا تسرى بعد ١٩٧٤/١٢/٣١ الا ما استثنى بنص خاص ، وعليه غانه لا يجوز تجبيد برتبات المابلين خلال السنوات ١٩٧٥ و ١٩٧٦ / ١٩٧٧ المحددة لاعبال القانون ، ولما كان المشرع قد جرم في الفقرة (ح) من المادة الثانية من مواد الاصدار ؛ العامل من العلاوة المستحقة في ١٩٧٦/١/١ ؛ متى رقى لاكثر من مَنْة وزاد مرتبه بمقدار علاوتين من علاوات الفئة الأخيرة ، قان الحرمان من تلك الملاوة منوط بتوافر شروطه ، كذلك فقد لا يستحق العامل هذه المالاوة بالرغم من تخلف تلك الشروط في شانه لسبب يرجع الى ما تتفي به القواعد العامة التي يتعين تطبيقها على من وقعت ترقيقه في تاريخ يخرجه من نطاق قيود التدرج التي يتمين اعبالها فيما تتضمن من تأجيل لموعد اللاوة الدورية بسبب الترقيات حسبما تقرر المادة (٢٤) من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، التي تبنح العلاوة الدورية بعد الترقية في أول يناير التألى لمرور عام عليها ، وكذلك نص المادة (١٨) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالتانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ التي تتضبن ذات الحكم ، ولا يعنى عدم الاعتداد بالفئة الوظيفية التي خصل عليها العامل في الفترة من ١٩٧٥/١/١ حتى ١٩٧٥/٥/١ اهدارها كلية ، وانها يتمين ابتاء عليها متى كانت أغضل للعامل ، الأمر الذي بتحقق في الحالة التي تعقد به التسوية عن ترقيته الى تلك الفئة وذلك اعمالا لنص الفقرة (م) من المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

. واذا كانت المادة (١٥) من التانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تعد أجارت. رد اتدبية العامل في الفئة المرتمي اليها ، غان ذلك انها يصدق على الفئسة الذي كان يشعلها في ١٩٧٤/١٢/٣١ ولا يجوز اعباله على الفئسات التي رتى الميها في الفترة من ١٩٧٥/١/١ الى ١٩٧٥/٥/١٠ لخروجهــــا عن نطاق تطبيق احكام ذلك القانون .

لذلك أنتهى راى الجمعية المهومية لتسمى النتوى والتشريع على . ما يلى :

اولا: الامتداد بالفئة التى كان عليها العابل فى ١٩٧٢/١٢/٣١ ومدم الاعتداد بالفئسة التى حصل عليها فى الفسترة من ١٩٧٥/١/١ حتى ١٩٧٥/٥/١ ، عند تسوية حالته بترقيته ترقية وجوبية تطبيقا لاحسكلم التاتون رتم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، بما لم تكن الفئة التى حصل عليها فى تلكه الترة الفضل له .

ثانيا : استحقاق العالمين الذين حصلوا على ترقيات وجوبية بالتطبيق لاحكام القسانون رقم 11 لسنة 1970 للمسلاوة الدورية التى تحسل فى ١٩٧٧/١/١ ما لم ينطبق فى شانهم حكم الفقرة (ح) من المادة الثانيسة من مواد اصدار ذلك القانون ؟ أو يؤجل استحقاقهم لها الى ما بعسد هسذا. التاريخ لعدم مرور عام على التاريخ الذى منحت اعتبارا منه هذه الترقية م

(ملف ۵۰۰/۳/۲۸۱) ۰ جلسة ۱۹۸۰/۳/۱۱) ۰

قامىسدة رقم (٣١٩)

المسطا:

المكم الوارد في القصل الخابس من القانون الذكور هو هسكم دائم الإسرى عليه المادة الزابعة من القانون رقم ١١ نسنة ١٩٧٥ والتي تنص على ان يميل باحكام الفصائن الثالث والزابع من القانون الزانق والجداول الملحقة به حتى ١٩٧٧/١٢/٣١ .

ملخص الفتــوى:

باستعراض حكم المادة ٢٣ من قانون تصحيح اوضاع المسابل الدذى المتسابل الدذى بالدولة والتعاع العام والتى تنس (على أن يعنج العسابل الدذى يبلغ مرتبه نهاية ربط الفئة الوظيفية في نهاية المستوى ولا يستحق الترقية الى مستوى أعلى علاوتين أضانيتين من العلاوات المقسررة للفئية التي. يشغلها وذلك على الوجه الآتى:

 (1) المالوة الأولى في الموعد المحدد لاستحقاق المالوة الدورية بعد مستين من تاريخ بلوغ المال نهاية ربط الفئة .

 (ب) الملاوة الثانية بعد انتضاء سنتين من تاريخ استحقاق الملاوة الأولى .

(ج) تحسب المواعيد المحددة في 1 ، ب في حالة وجود جائع قانوني
 من الترتية أو بنح العلاوة من تاريخ زوال المائع المذكور

تزداد مرتبات العاملين الذين تتوافر فيهم الشروط اللازمة لاستحقاق العلاوتين الاضافيتين في تاريخ العمل بهذا القانون بقيمة هاتين العلاوتين .

ورأت الجمعية أن المشرع قد تضى في هذه المادة على أن « يمنح كل عالمل يبلغ مرتبه نهاية ربط الفئة الوظيفية في نهاية المستوى علاوتين الصانيتين من العلاوات المقررة للفئة التي يشغلها وتنح العلاوة الأولى بعد سسنتين من تاريخ بلوغ العالم العالم نهاية ربط اللئة بشرط الا يرقى الى المستوى الأعلى خلال هذه المدة كما يبنح العلاوة الثانيية بعد انفضاء سنتين من تاريخ استحقاق العلاوة الأولى بشرط عدم ترقيته خلال هذه المدة > وهذا المسكم الذي ورد في العصل الذي ورد في العصل الخاص من قاتون تصحيح أوضساع العالمين المدنين بالدولة والقطاع العام حكم دائم لا تسرى عليه المادة الرابعة من القانون بالدولة والقطاع العام والتي تنص على أن (يعمل باحكام الفصلين الثالث يادوية والقطاع العام والتي تنص على أن (يعمل باحكام الفصلين الثالث صافح من القانون المرابع والجسداول الملحقية به حتى ١٣ ديسسمبر صافح المنابع المادي والرابع من القانون المرابع من القانون المرابع من القانون المرابع والجسداول الملحقية به حتى ٣٠ يستحير مادي المرابع من القانون المرابع والجسداول الملحقية به حتى ٣٠ يستحير مادي المرابع من القانون المرابع والجسداول الملحقية به حتى ٣٠ يستحير مادي المرابع من القانون المرابع والمستحيات المحتورة المرابع من القانون المرابع والمستحيرة والمحتورة المرابع المرابع والمرابع من المرابع والمرابع وا

لذلك انتهت الجمعية الممهمية لتسمى النتوى والتشريع الى احتيـة العالمل المعروضة حالته للعلاوة الإضافية في أول يناير ١٩٧٧ نظرا لبلوغ حرتبه نهاية ربط الفئة الثانية وبقتالى نهاية ربط المستوى الأول في اول يناير سنة ١٩٧٥ وعدم ترتيته حتى أول يناير سنة ١٩٧٧ الى الدرجة الإعلى .

تعقيب : يتين من عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية لتسمى المنتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٢/١٠/٧ وأرتات عسدم المعدول عن رايها السالف الذكر بحسبان أنه التلسير السليم لمسحيح حكم المانون . (ملف ٢٩٢/٤/٩) .

قاعـــدة رقم (٣٢٠)

: 12-41

المستفاد من نص المادة الثانية من القانون رقم ١٠٠٣ لسنة ١٩٧٥ بضم الجور ايلم الجمع الى المرتب ان مناط استهلاك هذه الأجور بواقع نصف علاوة الترقية هو بتمام الترقية بمد ١٩٧٥/١٢/١ — الترقيات التى تجرى بالتطبيق لإحكام القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٥ بمد تمديله بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ من اما أو في عام ١٩٧٠ بغض النظر عن الاقدية في الدرجة التى ترد الى تاريخ اكبال المامل المدة الكلية المشترطة المترقية التي المامل خلال المامل المبدة الكلية المشترطة المترقية التي تبت المامل خلال المسنة المائية ١٩٧٦ بالتطبيق لاحكام القانون المذكور دون اعتداد بالتاريخ الذي ارتحت الله أقدينه بنتيجة استكبال المدة الكلية نهه .

بلخص الفتسوى:

لما بالنسبة الأجور أيام الجمع مان المادة الثانيسة من القسانون رقم

1. اسنة ١٩٧٥ بضم أجور أيام الجمسع ألى المرتب تنص على أن (تستهلك هذه الإجور مستقبلا من علاوات الترقية بواقع ٥٠٪ من قيصة هذه العلاوات اعتبارا من الترقيات ألتى تتم ابتداء من ديسمبر سسنة (١٩٧٥) وعلى ذلك مان منساط استهلاك هذه الأجور بواقع نصف علاوة الترقية هو بتمام الترقية بعد ١٩٧٥/١٢/١ .

ولما كان القانون رتم ١١ لسنة ١٩١٥ قد حدد في المادتين ٤ و ٩ من. مواد اصداره المجال الزمني لاجراء الترقيات بمقتضى احكامه بالفسترة بن ١٩٧٤/١٢/٣١ حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ ، ومنع في ذات الوقت ببوجبه المقرة (د) من المادة الثانية من مواد الاصدار ترقية العامل بالتطبيق الاحكامة الكثر من مُثنين ماليتين تعملوان المنسسة التي يشمسخلها في ١٩٧١/١٢/٣١ وحظر ترقيته ترقية أخرى حتى ١٩٧١/١٢/٣١ ، ومتتخى ذلك عدم حصول العابل الذي رقى الى فئتين على ثالث فشمة في السنة المالية ١٩٧٥ ، وعدم حصوله عليها حتى نهاية السنة المالية ١٩٧٦ ولو اكتبلت له المدة الكلية التي تؤهله الترقية اليها ، ثم رفع القانون رقم ٢٢ سنة ١٩٧٧ القيد الآخير ومد العبسل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ حتى آخر ديسببر سنة ١٩٧٦ وبذلك أصبح من الجائز ترقية العامل الي. منتين فالسنة المالية ١٩٧٥ وترقيته الى منتين آخريين في السحة الماليك. ١٩٧٦ التي امتد العمل بالقانون اليها لذلك مان الترقيات التي تجسري بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بعد تعديله بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ تتم أما في ١٩٧٥ أو في عام ١٩٧٦ بغض النظر عن الاقدمية في الدرجة التي ترد الى تاريخ اكمال العامل للمدة الكلية المسترطة الترتيسة ،

ولما كان المابل الذي تناوات حالمته ادارة الفتوى لوزارة الري تد رشى الى فئتين في السنة المالية ١٩٧٥ ام رشى الى ثالث فئة (الرابسة) اعتبارا من ١/١/١٧١١ في السنة المالية ١٩٧٦ ، اي بعد ١٩٧١/١٢١

-- Y1X --

غانه يتمين استهلاك أجور أيام الجبع بواقع نصف علاوة تلك الترقيسة. دون اعتداد بالتاريخ الذى ارتدت اليه الترقية نتيجسة اسستكمال المدلة الكلة ضه.

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استهلاك امانة غلاء المهيشة من الزيادة التى تطرا على المرتب نتيجة تسوية حالة العامل ببتتغى احسكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ واسستهلاك أجور أيام الجمع بواقع نصف علاوة ترقية السيد/...... الى الفئة الرابعة التى تمت خلال السنة المالية ١٩٧٦ اعتبارا من ١٩٧١/١/١ بالتطبيق لاحكام التانون المذكور بعد تعديله بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧.

(مك ٨١٦/١١/١١ ـ جلسة ١٩١/١١/١١) ،

الفرع الثالث فروق مالية مترتبة على الترقية

قاعــدة رقم (٣٢١)

البسسا:

الكسل من القسانونين رقبى ١٠ ١٠ السسنة ١٩٧٥ مجال عبال النطاق ونطاق المسان الأغسر سالم المسان المسان الأغسر المسانية ونطاق المسيدة في تصديد صرف الفسروق المسانية أنها تكون بالقانون الاغير الذي تبت الترقية بموجبه باعتبار أنها تستغرق ما يسبقها من ترقيات الاثار المالية تترتب بنص خاص يقتصر تطبيقه على الترقية التي انصب عليها دون غيرها سامتية العالمين الرقين طبقاً الاحكام القانون رقم ١٠ فسنة ١٩٧٥ بشان الرسوب الوظيفي بعد ترقيتهم الى غلة واحدة أو ارجاع التدبيتهم في الفلة التي كانوا يشخلونها طبقاً لاحكام القانون رقم ١١ المنت ١٩٧٥ بشان تصحيح أوضاع العلمين في صرف الفروق المترتبة على الترقية الاغيرة بقواعد الرسوب الوظيفي اعتبارا من ١٩٧٥/١/١٠

ملخص الفتوي:

أن الماددة لثانية من مواد اصدار التانون رقم 11 لسنة 1970 بتصحيح أوضاع العابلين تنص على أنه « لا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكام القانون المرافق :

الجبع بين الترقية طبقا لأحكام القانون المرافق
 والترقية بمقتضى قواعد الرسوب الوظيفى اذا كان يترتب على ذلك خلال

سنة مالية واحدة ترقية المامل الى أعلى من منتين وظيفيتين تاليتين للفئـــة: التي يضغلها .

ومع ذلك فللمابل الحق في اختيار الترتية في الحدود السابقة طبقا...! لفواعد الرسوب الوطيفي أو طبقا لأحكام القانون المرافق أيهما الفضل له ..

(و)

(ز) مرف أية فروق والية عن الترتيات المترتبة على تطبيق احسكام المانتين (١٥ / ١٧) الا اعتبارا من ٣١ ديسمبر النسالي لاستحقاق الترتية وذلك غيما عدا من يرتي وتنتهي خنبته بالوفاة أو الاحالة الى التقساعد تبل. هذا التاريخ وذلك كله مع مراعاة حكم البندين التقيين .

(ح)

(ط) صرف أية فروق بالية عن فترة سابقة عن أول بايو سنة ١٩٧٥ أو استرداد أية فروق بالية سبق صرفها قبل ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ مـ

وينص القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن الترتيات بتواعد الرسوب الوظيفي في المادة الأولى على أنه « يرتى اعتبارا من ٣١ ديسمبر سسنة ١٩٧٤ العالمون الخاشعون لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العالمين المدنيين بالدولة الذين تتوامر عيهم شروط الترتية وذلك في الفترة من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ حتى أول مارس سنة ١٩٧٥ طبقا لتواعد الرسوب الوظيفي الصادر بها قسرار وزير المالية رقم ٧٣٩ لسنة ١٩٧٧

ومن حيث أن لكل من القانونين رقبى . ا و 11 لسنة 1970 - المسلر البها بجال أنطباق ونطاق أحبال خاص به وبمستقل من الآخر أذ تقوم النوقية بالقانون الأول على أسلس المدة التي تضاها المابل في الفئة الأخيرة التي يشعلها وتتم بالرفع بينما تقوم الترقية بالقانون الثاقى على أسساس المدة الكلية المحسوبة للعابل وفقة لأحكابه وتتم على الفئات الخالية أو على فئاته بنمين اعبال وترتيب آثار كل ترقية.

ونقا للأحكام التى تبت على أساسها على حدة دون تداخل حتى ولو كانت. احدى الترقيتين نتيجة غير مباشرة للترقية الأخرى .

ومن حيث أنه بفاء على ذلك غان العبرة في تحديد تاريخ صرف الفروق الملاية أنها تكون بالقانون الأخير الذي نبت الترقية بموجبه باعتبار انها تستفرق ما يسبقها من ترقيات ، الأمر الذي يستوجب ترتيب آثارها المالية وفقا لأحكام هذا القانون الاخير .

واذا كان القساتون رقم 11 لسنة 1100 بشسان التصحيح قد نظم الفترة (ه) من المادة الثانية من مواد اصداره الجمع بين القانونين رقم 1. لسنة 1400 ورقم 11 لسنة 1400 وكان قد اعطى للعابل حق اختيال أيما يطبق أو لا مان ذلك لا يعنى اخضاع الترقيات التي تتم عند الجميع بين القانونين للآثار المالية التي ربعها القانون رقم 11 لسنة 190 لان الآثار المالية أنها تترتب بنص خاص يقتصر تطبيته على الترقية التي انصب عليها دون غيرها لملا يجوز مده الى الترقية التي انصب عليها تتم وفقا للأحكام التي نص عليها تقانون تجره والقانون رقم 1 لسنة 1900 بشأن الرسوب طالما انها قد تقلية لها أستفرقت الترتية الأولى التي تتم بالقانون رقم 11 لسنة 1900 وجاءت تالدة لها .

ومن حيث أن العاملين المعروضة حالتهم قد رقوا أو أرجمت التميتهم بالتطبيق لأحكام ألفاتون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ثم حصلوا على ترقية أخرى بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ مانهم يستحقون المسروق المالية المترتبة على المنوية الاخيرة اعتبارا بن ١٩٧٥/١/١ .

من أجل ذلك أنتهى رأى الجمعية المهومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية العالمين المرقين وفقا لاحكام القانون رقم ، السنة ١٩٧٥ بشان الرسوب الوظيفى بعد ترقيتهم الى غثة واحدة أو ارجاع اقدميتهم في الفئة التي كانوا بشخلونها طبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشسان تصحيح أوضاع العالمين في صرف الفروق المالية المترتبة على الترقية الاخيرة بقواعد الرسوب اعتبارا من ١٩٧٥/١/١ .

(ملف ١٩٧٧/٦/١ - جلسة ١/١٩٧٧/١) .

قاعسدة رقسم (٣٢٢)

المسدا:

نص البند (د) من المادة الثانية من مواد أصدار القانون رقم 11 لسنة ١٩٥٥ بتصحيح أوضاع العاملين المنبين بالدولة والقطاع العام بعدم جواز الترقية طبقا لاحكام المادين ١٥ و ١٧ من القانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ جواز الترقية طبقا لاحكام المادين ١٩٧٥ بنائية المواحدة أو الحصول على اية ترقية الهرى قبل ١٩٧٦/١٢/٣١ حتمديل هذا المبند بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ وهنف عبارة المصول قبل ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٧٦ المادل قبل ١٩٧٦ بالمبال المنزقية المن المبارة المصول قبل المهامل المد المكلية التي تقوله المترقية المن المبال المنزقية الى المنتزقية المرى سنة مالية واحدة متى استولى العامل المد المكلية التي تؤهله المترقية على الترقية لللث عنة اعتبارا من الربح عرف المارون المالية المرتبة على الترقية المارون المار

ملخص الفتوى:

ان المادة الثانية من مواد اصدار التانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على لنه « لا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكام القاترن المرافق .

(أ) (ب) (ج) (د) الترتيبة طبقا لأحكام المادتين (۱٥) و (۱۷) الى اعلى بن نفتين وظيفيتين عن الفئة التى يشعلها المسابل خلال السنة المالية الواحدة) أو الحصول قبل ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ على أية ترقية آخرى . (1) (ب) (ج) ... (د) الترقية طبقا الأحكام الماددتين (1) و (۱۷)الى أعلى من مئتين وظيفيتين عن الفئة التى يشفلها العالم خلال السنة المالية الواحدة) أو الحصول قبل الحصول قبل ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ على أية ترقية أخرى .

(ه) . . (و) . . . (ز) صرف أية نروق ملية عن الترقيات المترقية على تطبيق أحكام المافتين (١٥) / (١٧) الا اعتبارا من ٣١ ديسمبر التالي لاستحقاق التسريقية وذلك نيبا عدا من يرقى وتنتهى خدمته بالوفاة أو الإحالة الى التفاعد قبل هذا التاريخ وذلك كله مع مراعاة حكم البندين التاليين » .

ومن حيث أنه قد صدر التأنون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ بتمديل بعضر أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٧ بتصحيح أوضياع العابلين المنبين بالدولة والقطاع العلم ونص المادة الأولى على أنه « يستبدل بنص المندين (د) ، (ز) من المادة الثانية من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بلمدار قانون تصحيح أوضياع العابلين المدنيين بالدولة والقطاع العالمي النمي الآتي:

 (د) التسرقية طبقا لأحكام المانتين (١٥) ، (١٧) الى اعلى من منتين وظيئيتين عن الفئة التي يشخلها العامل خلال السنة المالية الواحدة .

(ز) صرف أية فروق مالية عن التسرقيات المتربقة على تطبيق أحكام المادة (١٥) الا اعتبارا من ٣١ ديسمبر التالي لاستحقاق التسرقية وذلك نبية عدا من يرقى وتنتهى خديته بالوناة أو الاحالة الى التقاعد قبل هذا التاريخ وذلك كله مع مراعاة حكم البنديين التاليين .

وبالنسبة لمن يرقى لثالث نئة تصرف له الفروق المالية المترتبة علم. هذه التسرقية من ١٩٧٧/١/١ » . كما نص القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ فى المادة الشائية على أنه * يستبدل بنص الفترة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع الدائم الاتى:

يعمل بأحكام الفصلين الثلث والرابع من القانون المرافق والجداول الملحقة به على ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ » .

ومن حيث أن البنسد (د) من المادة الثسائية من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٧ يقضى رقم ١١ لسنة ١٩٧٧ يقضى بمدم جواز التسرقية طبقاً لأحكام ألمادتين ١٥ ، ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١١٠٥ الى اعلى من منتين ماليتين القيتين التي يشغلها المسلمل خلال السنة ١١٨٥ الى اعلى من منتين ماليتين القيتين التي يشغلها المسلمل خلال السنة المالية الواحدة ، كما حظر الحصول على أية تسرقية أخرى خلاف ما تقدم قبل ١٩٧٦/١٢/٣١ .

ومن حيث أن المشرع قد أبقى نص هذا البند على حاله مند تمديله بالقانون رقم ٢٣ لمسنة ١٩٧٧ واقتصر التمديل على حذف عبارة « أو الحصول قبل ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٦ على أية تسرقية أخرى » غان هسسذا المسلك من جانب المشرع يدل على أنه قصسد فتح المجال المتسرقية الى غلتين وظبفتين خلال كل سنة مالية واحدة ، متى استوفى المسلمل المد الكلية التى تؤهله للتسرقية لهذه الفئات الوظيفية .

ومن حيث انه لا يجوز القــول بقصر القــرتية تطبيقــا للقانون رقع ٢٣ لسنة ١٩٧٧ لفئة ثلاثة غلط اى لفئة واحدة بعد الفئتين اللتين رقى اليهبا العامل تطبيقاً للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لان ذلك تحيل النص اكثر مما يحتبل فالمشرع لو أراد تقييد التــرتية وقصرها على ثلث غنة غلط لنص على ذلك صراحة عند تعديل البند (د) من المادة التــاتية من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ومن حيث أنه لا يغير من ذلك أن الفقرة الثسانية من البنسد (ز) المعدل (م ٥٣ سـ ج ١٦)

بالمتانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ قد حددت تاريخ صرف الغروق المسالية المترتبة على التسرقية لثلث فئة ولرابع مئة من باب أولى لا يصرف الغروق المالية الملابقة على هذه التسرقية الا من التساريخ المذكور بغرض استحقاقه لها قبل هذا التاريخ ولقد هدف المشرع من ذلك الى الحدد من الاتار المالية المترتبة على تطبيق القانون وهذا القيد وارد بالنسبة للغروق المسالية عقط ولا شسأن له بجواز النسرقية الى منتين ماليتين في السسنة المسالية الوحدة .

بن أجل ذلك انتهى رأى الجمعية المعومية لتسمى الفتوى والتشريع الى اهتية المالمين في التسريقية الى منتين ماليتين خلال السنة المسالية الم٣٤ تطبيقا لاحكام القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ بتعديه بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٥ بتصحيح أوضاع العالمين المدنيين على الرغم من سابقة ترقيتهم الى فنتين ماليتين خلال عام ١٩٧٥ بمتتضى أحكام القانون على ١١ لسنة ١٩٧٥ .

(ملف ۷۹۱/٤/۸٦ _ جلسة ٥/١٩٧٧)

قامدة رقم (٣٢٣)

المِسسنة:

استحقاق الفروق المالية المترتبة على ترقية العابل طبقا لاحكام قانون المرسوب الوظيفي رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ من اول الشهر التالى لحصوله عليها اى في ١٩٧٥/١/١ واستحقاقه العلاوة الدورية في اول يناير الحالى لاتقضاء سنة على الترقية اى في ١٩٧٧/١/١ على ولو كانت هذه الترقية نتيجة غير مباشرة لترقيته طبقا لقانون تصحيح اوضاع العاملين المدنين بالدولة المسادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — اسماس ذلك : ان لكل من القانونين رقمي ١٠ ١٠ السنة ١٩٧٥ متال الطباق غاص به مستقل

ويتمين أعمال وترتيب آثار كل ترقية وفقا للاحكام التي تبت على اساسها على حدة دون تداخل — المبرة في استحقاق المامل الملاوة //١٩٧٦/١ وفي تحديد تاريخ صرف الفروق المائية أنها تكون بالقانون الاخم الذي تبت يموجبه — قانون الرسوب الوظيفي رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ لم ينفسمن غيدا على صرف الفروق المائية أو منح الملاوات الدورية نشيجة للتسرقية التي تتم بموجبه — وجوب السرجوع في هذا الشان الى القواعد المتمسوص عليها بنظام العاملين المدنين بالدولة المسادر بالقانون رقم ٥٨ اسسنة

ملخص الفتري:

ان المادة الثمانية من مواد اصدار القانون رقم 11 لسمية 1120
 جتصحيح اوضاع العالمين المدنيين تنص على أنه « لا يجوز أن يترتب على تطبيق القانون المرافق :

المرافق والتسرقية بمقتضى تواعد الجبع بين التسرقية طبقا الأحكام القسانون المرافق والتسرقية بمقتضى تواعد الرسسوب الوظيفى اذا كان يترتب على ذلك خلال سنة مالية واحدة ترتية العامل الى اعلى من فنتين وظيفيتين متتاليتهي التمثية العامل الى اعلى من فنتين وظيفيتين متتاليتهي

. ومح ذلك فللمال الحسق في اختيار النرقية في الحدود السابقة طبقا-المقواعد الرسسوب الوظيفي او طبقا لاحكام القسانون المرافق أيهما المضل له ،

(و)و.، (ز) صرف أية غروق ملية عن الترقيات المترقية وأي تطبيق المادتين (١٥) ؛ (١٧) الا اعتبارا من ٣١ من ديسمبر التساقي الإستحقاق التسرقية وذلك غيما عبدا من يرقى وتنتهى خديته بالوغاة أو الاحالة لا للى التعساعد تبل هذا التاريخ وذلك كله مع مراعاة البنديين التالييين : ا

(ج) استحقاق العلاوة الدورية عن عام ١٩٧٦ لمن يرقى الى اكثر من

عنة وظيفية واحدة بالتطبيق لاحكام القسانون المرافق أذا بلغت الزيادة ق. مرتبه ما يجاوز علاوتين دوريتين على الاهل من علاوات الفئة التي يرقي. التهنينية ،

(ط) صرف اية غروق بالية عن غنرة سابقة على أول بايسو سنة. ١٩٧٥ أو استرداد أية غروق بالية سبق صرفها قبل ٣١ من ديسببر سنة. ١٩٧٤ ٠ .

وبنص التانون رتم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشان التسرقيات بتواعد الرسوبه الوظيني في المادة الاولى على انه « يرقى اعتبارا من ٣١ ديسببر سنة. ١٩٧٤ العالمون الخساضعون لاحكام الثانون رتم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العالمين المدنيين بالدولة الذين تتوافر غيهسم شروط الترقية في الفترة من ٣١ ديسببر سنة ١٩٧٤ حتى أول مارس سنة ١٩٧٥ طبقسا لقواصد الرسوب الوظيفي الصادر بها ترارا وزير المثية رتبا ٧٣٧ لسنة ١٩٧٣ ل

وبن حيث أن لكل من القانونين رقبى ١٠ ١ ١١ السنة ١١٥ صلا المسلم المشار اليها محال انطباق أعبال خاص به ويستقل من الآخسر أن تقوم التسرقية بالقانون الاول على أسلس الدة التي قضاها العسامل في الفئة الاضرة التي يشغلها وتتم بالرفح ببنها تقوم التسرقية بالقانون الثاني على أسلم الدة الكلية المحسوبة للعالم وفقا لاحكامه وتتسم على الفئات الخالية أو على فئات بنشأة بصفة شخصية ، وبن ثم فانه بتعين أعبال وتربيب آثار كل ترقية وفقا للاحكام التي تبت على أساسها على هسدة دن تداخل ولو كانت احدى التسرقية، غسير مباشرة للتسرقية الاخرى .

ومن حيث انه بناء على ذلك فان العبرة في استحقاق العامل العلاوة
19٧٦/١/١ وفي تحديد تاريخ صرف الفروق المالية أنبا تكون بالقسانون.
الاخير الذي تبت التسرقية بموجبه باعتبار أنها تستفرق ما يسبقها من
ترقيات الأمر الذي يستوجب ترقيب آثارها المالية وفقا لاحكام هذا القانون.
الاخسير .

واذا كان القانون رتم 11 لسنة ١٩٩٧٥ المسار اليه قد نظم في الفقرة
(ه) من الماداة الثانية من مواد اصداره الجمع بين القانون رتم 1 لسنة
(المسنة ١٩٩٥ وكان قد أعطى للمال حق اختسار
الجمها يطبق أولا فان ذلك لا يعنى اخضاع الترقبات التي تتم عند الجمسع
بين القانونين الآثار التي نص عليها القانون رتم 11 لسنة ١٩٧٥ لان
(الأثر الملي للترقية أنها يترتب بنص خاص يجب أن يقتصر على تطبيقسه
الاثر الملي للترقية أنها يترتب بنص خاص يجب أن يقتصر على تطبيقسه
الذرقية التي نصت عليها دون غيرها ؛ ومن ثم غلا يجوز بده الى الترقية
الني تتم وفقا للاحكام التي نص عليها القانون رقم 1 لسنة ١٩٧٥ بشان
الرسسوب طالم النها تستفرق النسرقية الاولى التي تتم بالقسانون رقم
الرسسوب طالم وتاتر والله المهادية المناق المساق ١٩٧٥ بالقسانون رقم
الرسسوب طالم وتاتر والله المهادية المناقبة المالي التي تتم بالقسانون رقم ١٩٧١ للسنة ١٩٧٥ وتاتر والله السنة ١٩٧٥ وتاتر والله المساق ١٩٧٥ وتاتر والله المساق ١٩٨٠ وتاتر والله المساق ١٩٨٥ وتاتر والله المساق ١٩٧٥ وتاتر والله المساق ١٩٨٥ وتاتر والله المساق ١٩٨٥ وتاتر والله المساق ١٩٨٥ وتاتر والله المساق ١٩٨٥ وتاتر والله المهادية المهادية المهادية المهادية المهادية والمهادية والمهادية المهادية والمهادية وا

ومن حيث أن تتانون الرسمسوب الوظيفي رتم ١٠ لسنة ١٩٧٥ لم يتضمن قيوداً على صرف الفروق المالية أو منح الملاوات المستحقة نتيجة المنسرقية التي تتم بموجبه مانه بجب الرجسوع الى القواعد المامة المنصوص عليها بالفانون رتم ٨٥ لسنة ١٩٧١ بنظام المالمين المنيين بالمولة .

ومن حيث أن القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشسار إليه قد إوجب في المادة ١٩٧ منه أعمال أثمار التسرقية من أول الشهر التسائى لحصول العالم عليها ، وأوجب في المادة ١٨ منع العالم المرتم علاوة دورية في أول يناير التسائى لانتضاء سنة على تاريخ حصوله على تسرقية فان تلسك الاحكسام حكون هي الواجبة التطبيق على التسرقيات التي تتم وفقا لاحكام القانون رقم السنة ١٩٧٥ بشأن الرسسوب الوظيفي .

ومن حيث أن العاملين المعروضة هاتم قد رقوا أو ارجعت التميلهم بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ السنة ١٩٧٥ ثم حصلوا على ترقية أخسرى بالقانون رقم ١٠ اسنة ١٩٧٥ ثم العالمين المعروف المالية على التسرقية الاخرة من أول الشمور التسالي لحصولهم عليها في ١٩٧٥/١/١ ويستحقون العلاوة الدورية في أول ينسابور التسالي المحالم منة على التسرقية أي في ١٩٧٥/١/١ .

من أجل ذلك أنتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفترى والتشريع الى ان العالمين المرتين الى مئتين ماليتين الأولى بالقانون رقم 11 لسنة. 1949 بشأن تصحيح أوضاع العالمين المدنيين والثانية بالقانون رقم 1. لسنة 1740 بشأن الرسسوب الوظيفي يستحقون الفروق الملابة المترتبة. على التسرقية الاخيرة امتبارا من 190/1/1 كما يستحقون العالموة الدورية التي يحل ميمادها في 1947/1/1.

(ملك ٨٦/٤/ ٢٧٧ ــ جلسة ١٩٧٧/١٢/١٤)

قاعدة رقم (٣٢٤)

: المسسطاة

استحقاق العاملين الى فلتين ماليتين الاولى بالقانون رقم 11 اسنة. المحام المستخد المساع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العسام والتسانية بالقانون رقم 10 السنة 19٧٥ بشان التسرقيات بقواعد الرسسوب الوظيفى للفروق المالية المترتبة على الترقية الاغيرة اعتبارا من 19٧٥/١١ سيتضمن السساس ذلك : قانون الرسسوب الوظيفى رقم 10 السنة 19٧٥ ام يتضمن قيودا على مرف الفروق المالية المستحقة نتيجة للتسرقية التى نتم بموجبه سوجب الرجوع الى القواعد العابة المتصوص عليها في القانون رقم ٨٨ تسنة 19٧١ بنظام العاملين المدنين بالدولة سانس المادة منه على اعمال المارة المدرقية من اول الشهر التالى لحصول العابل الميها .

ملخص الفتوي:

أن المادة الثانية من مواد اصدار القسانون رقم ١١ لسسنة ١٩٧٥ يتصحيح أوضاع العاملين المدنيين تنص على أنه « لا يجوز أن يتسرتب على تطبيق القانون المرافق: (ه) الجمع بين التسرتية لاحكام القانون المسرافق والتسرقية بمنتضى تواعد الرسوب الوظيفى اذا كان يترتب على ذلك خلاله سنة مالية واحدة تسرتية المامل الى اعلى من فنتين وظيفيتين تاليتين للفئسة التى يشسخلها .

ومع ذلك غللعامل الحق في اختيار التسرقية في الحدود السابقة طبقة لتواعد الرسوب الوظيفي أو طبقا لأحكام القانون المرافق أيهما أفضل له م

(ز) صرف آية فروق مالية عن التسرقيات المرتبة على تطبيق المادتين 10 الا اعتبارا من 17 عبيل المادتين 10 الا اعتبارا من 71 عبيل التستحقاق التسرقية وذلك فيها عدا من برتى وتنتهى خديته بالوقاة أو الاحالة الى التقاعد تبل هذا التاريخ وذلك كله مع مراحاة البندين التساليين :

.....(>)

 (ط) صرف آیة نروق بالیة من غترة سابقة علی اول بایسو سفة ۱۹۷۵ او استرداد آیة غسروق بالیة سبق صرفها قبل ۳۱ بسن دیسسببر سفة ۱۹۷۲ » .

وينص القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشان الترقيات بقواعد الرسوم، الوظيفي في المادة الأولى على أنه « يرقى اعتبارا من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٥ العابلون الخاشعون لأعكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنين بالدولة الذين تتوافر فيهم شروط الترقية وذلك في الفترة من ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ حتى أول مارس سنة ١٩٧٥ طبقا لقواعد الرسسوب الوظيفي الصادر بها قرار وزير المالية رقها ٧٣٧ لسنة ١٩٧٧ المواد ١٩٧٧ عبد ١٩٧٧ المواد ١٩٧٧ المواد ١٩٧٧ المواد الموا

ومن حيث أن لكل من القسانونين رقمى ١٠ ١ ١١ السنة ١٩٧٥ - المائة ١٩٧٠ - المشار اليهما مجال انطبساق ونطاق اعبال به ومستقل عن الاخسر أذ تقوم التسرقية بالمقانون الأول على السساس المدة التي تضاها العامل في الفئسة

الأخيرة التى يشغلها وتتم بالرفع بينها تقوم التسرتية بالقانون النسانى على المساس المدة الكلية المحسسوبة للمابل ونقا لأحكابه وتتم على الفسات الخللية أو على غلات منشاة بصنة شحصية ، ومن ثم غانه يتمين اعمسال وترتيب آثار كل ترقية وفقا للاحكام التى تبت على اساسها على حدة دون تداخل ولو كانت احدى التسرقية ن نتيجة غير مباشرة للتسرقية الاخرى .

ومن حيث انه بضاء على ذلك غان المبرة في تحديد تاريخ صرف الفروق الملية أنما يكون بالقانون الآخير الذى تبت التسرقية بموجبه باعتبسار انها تستغرق بآثارها المالية ما يسبقها من تسرقيات الأمر الذى يستوجب ترتيب آثارها المالية ونقا لأحكام هذا القانون الأخير .

ومن حيث أنه وأذا كان التأنون رقم 11 لسنة 1940 بشان التمسحيح تد نظم في الفقرة (ه) من المادة الثانية من مواد أصداره الجمع بين القانون رقم 11 لسنة 1940 وكان قد أعطى للعابل حق اختيار أبهما يطبق أولا ، غان ذلك لا يعنى اخضاع الترقيات على المتابل التي تتم منذ الجمع بين القانونين للاثل المالية التي نص عليها القسانون رقم 11 لسنة 1400 لان الاثر المالسي للترقية أنها يترتب بنص خاص يجب أن يقتصر تطبيقه على التحرقية التي انصب عليها دون غيرها ، ومن شمل بلاجوز مده ألى التحرقية التي تتم وفقا للأحكام التي نص عليها القانون رقم 11 لسنة 1400 بشان الرسموب طالما أنها تستقرق التحرقية الأولى تتم بالقانون رقم 11 لسنة 1400 بشان الرسموب طالما أنها تستقرق التحرقية الأولى تتم بالقانون رقم 11 لسنة 1400 للسنة 1400 وناتي تقية لهيسا .

ومن حيث أن تأنون الرسوب الوظيفى رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ لم يتضمن تبودا على صرف الغروق المالية المستحقة نتيجة للتسرقية التي تتم بموجبه خاته يجب الرجوع الى القواعد العامة المنصسوص عليها بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العالمين المعنيين بالدولة .

ومن حيث أن القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الشـــل اليه قد أوجب في المادة ١٧ منه أعبال آثار التسرقية من أول الشهر التالي لحصول العالم عليها غان هذا الحكم يكون هو الواجب التطبيق على التسرقيات التي تتم وفقا لاحكام لقانون رقم ١٠ لمسنة ١٩٧٥ بشان الرســوب . ومن حيث أن العابلين المعروضة حالتهم قد رقوا أو أرجعت التمينهم بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ثم حصلوا على تسرقية أخرى بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ عانهم يستحقون الفروق المالية المترتبة على الترقية الأخيرة من أول الشهر التالى لحصولهم عليها أى ف ١٩٧٥/١/١ .

من أجل ذلك أنتهى راى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن العاملين المرقيين الى فئتين ماليتين الاولى بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين المنبين والثانية بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن النسرقيات بقواعد الرسسوب الوظيفي يستحقون الفروق المالية المترتبة على النسرقية الأخيرة اعتبارا من ١٩٧٥/١/١ .

(المله ٢٨/٣/٣٣ ــ جلسة ٢٨/١١/٧٧٧)

الفصـــل التساسع الصــبية والاشراقات ومسساعتو الصــناع

قامدة رقم (٣٢٥)

البسطاة

مانون تصحيح اوضاع المابلين المدنين بالدولة والقطاع الصلم الصادر بالقانون رقم 11 نسنة ١٩٧٥ جاء خلو من اى نصي يحدد بدى الحدد الادنى الذى يتخذ اساسا الحساب بدة الخدية التكلية وفقا لإحكامه الادنى الذى يتخذ اساسا الحساب بدة الخدية التكلية وفقا لإحكامه اليتب على ذلك وجوب الرجوع الى الإحكام الواردة في قوانين التوظفة الفافذة وقت صدور قرار التعبين باعتبارها القواعد المقانونية التى تصد سن التعبين ب مثال ب نص كتاب المالية الدورى رقم ١٩٣٤ – ١٩٧٩ الصادر بتاريخ ١٩/١/٥٤/١٤ في شأن انصاف التلاييذ (الإشراقات) وصبية لقرار مجلس الوزراء المؤرخ ١٩/١/١/١٤ مقتضاه البات حكمه بال يعبن عملا ابتداء طبقا لإحكام كادر المهال ومن ثم فأن مدة المضمة التي يقضيها المامل المخاطب باحكام كادر المهال ومن ثم فأن مدة المضمة التي يقضيها المامل المخاطب باحكام كادر المهال تنفل في حساب مدة فدينه الكلية عليا المخاطب باحكام كادر المهال تنفل في حساب مدة فدينه الكلية علية الاحكام المقانون رقم 11 السنة ١٩٥٧ اعتبارا من تاريخ بلوغه السسن المتدبة ، يستوى في ذلك من يحمل منهم مؤهلا ومن لا يعبل ،

ملخص الفتــوى :

ان تانون تصحيح أوضاع العالمين المنبين بالدولة والتطاع المسام الصادر بالتانون رقم ١١ السنة ١٩٧٥ جاء خلو من أي نص يصدد مسدى الحد الادنى الذي يتخذ اساسا لحساب مدد الخدمة الكلية وفقا لاحكامه كم وبن ثم مانه يتمين الرجوع في ذلك الى الاحكام الواردة في قوانين التوظف النافذة وقت صدور قرار التميين باعتبارها القواعد القانونية التي تصدد. سسن التميين .

ومن حيث أنه يبين من الرجوع الى كادر سنة ١٩٣٩ المسادر به منشور وزارة الملية رقم } لسنة ١٩٣٩ الاولى. من المادة الاولى. من المادة الاولى. من مكانت تنص على أنه « لايجوز أن تقل سن أى مرشح لوظينة حكومية وقت التمين لاول مرة عن ١٨ سنة ميلادية » وأن الفقرة الثانية بسن ذات المادة تنص على أن « الحدد الادنى للسن وهو ١٨ سنة يجرى على التمين في الوظائف الدائمة والمؤتنة والخارجة عن هيئة الممال » وبيين من هذين النصين أن قيد السن الوارد نيها لا يجرى حكمه على التمين في الوظائف التي بليومية .

ومن حيث أنه ولئن كانت قد سارت على ذات السنن أحكام كسادر المبال غلم تأت بنص صريح يجعل الحد الادنى لسن العابل منسد تحيينه ومقا لها ثبانية عشر علما 6 ألا أن أمر التعيين في ظل هذه الاحكام لم يكن عاربا تماما عن التيود اذ يبين من مطالعة كتاب المالية الدورى رقهم ٣٣٤ - ٣/٩٥ المسادر بتاريخ ١٩٤٥/١٢/١٩ في شأن انصاب التلاميسذ (الاشر أقات) وصبية العمال تنفيذا لقرار مجلس الوزراء المؤرخ ١٩٤٤/١١/٢٣-انه نص على أن (أولا ٣٠٠٠٠ ــ أشراقات التلاميد الذين يستجدون. يشترط ميهم ١٣ سنة ولا تقل سن الواحد منهم عن ١٣ سنة ولا تزيد عن ١٦ سنة) واذا كان مفاد ما تقدم أن الاشراقات (تالميذ) يجب إلا تقل سن الواحد منهم عند التحاقه بالعمل عن ثلاثة عشر سنة 6 مان متتفى مقهوم موافقة ذلك النص يوجب اثبات حكيه لن يعين عاملا ابتداء طبقا لاحكام كادر العمال المشار اليه ، اذ العلة في الحالين واحدة مهي اهلية من يبلغ هذه المسمن ـــ في تقدير المشرع لان تنشأ بينه وبين جهسات الادارة رابطة عمل ، ومن ثم مان مدة الخدمة التي يقضيها العالم في وظيفة اعتبار أ من تاريخ بلوغة السن المتقدمة تدخل - والجسسال هذه - ضبن مدد الخدمة الكلية طبقا لاحكام تأنون تصحيح أوضاع العساملين المشار اليه . ومن حيث أنه ترتيبا على ما تقدم غان العساملين بالهيئة من المعاملين باحكام كادر العمسال يدخل في حساب مدد خدمتهم الكلية طبقة الاحكسام القسانون المشسار البسه المسدد التي قضساها العسامل في الخسدمة اعتبارا من تاريخ بلوغه السسن المتقدمة يسسستوى في ذلك من يجمل مفهم مؤهلا ومن لا يحمسل .

من قبل ذلك انتهى راى الجمعية العموبية الى انه في تطبيق احكسام التانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على المعينين في وظائف صبية أو اشراقات في ظل كادر الممال بالهيئة المسلمة للسكك الحديدية يدخل في حساب المدد الكلية مدة المخدمة التي تضوها في المخدمة مسن تاريخ بلوغهم سسن الثلاثة عشرة .

(ملف ۲۸/٥/۲۱ _ جلسـة ۲۸/٥/۲۷۱)

قاعسدة رقسم (٣٢٦)

: 14----41

احكام القسانون رقم ١١ اسنة ١٩٧٥ والتحديلات التي طرات عليه — تسرى جميعها على العاملين بالحكومة وعلى العاملين بالقطاع العسام بغي: فيحة فيها خلا ممما تضيئته المادتين (١ ° ٧) من احكام — سريان أحكام المدة الأولى من المقاسون رقم ٧٧ اسنة ١٩٧٦ والمصدل بالقسانون رقم ١٥ اسنة ١٩٧٩ على المسابلين بالقطاع العسام — مقتضى احكام القانون رقم ٧٧ اسنة ١٩٧٩ اجسراء نسوية للصبية والاشراقات ومساعدى المسناع في الحكومة أو احدى وظائف الصبية والاشراقات ومساعدى المسناع في الحكومة أو احدى وظائف الصبية المترجين في القطاع العام أما يتطبيق الفقرة الأولى واعتبارهم شاغلين الفقرة التوليد عشر وإما بتعابين الفقرة الشابلة عشر أو المثانية عشر وأما بتعابين الفقرة الشابلة المدن المسادسة عشر أو المثانية المتدان الشائد المتدان التدام بتعابين الفقرة الشابلة المدن المسادسة عشر أو المثانية المتدان الشابلة عشر أو المثانية المتدان أربع التعين أو بلوغه سن اللسائة عشر أبهيسا المسروب أ

ولغص القبوي:

ان التاتون رقم 11 لسنة 1100 بتصحيح أوضاع العالمين المنيين المنين المنونة والقطاع العالم ينمس في المادة الاولى من مواد اصدداره على أن « تسرى احكام القانون المرافق على (۱) العالمين الخاصمين لاحكام نظام العالمين المنايين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ . (ب) العالمين الخساضعين لنظام العالمين بالقطاع العالم الصدادر بالقانون رقم 17 سنة ١٩٧١ غيما عدا احكام المادتين (١) ، (٣) من القسانون المرافق » .

ويخاد هذا النص أن احكام القانون رقم 11 لسنة 110 والتعديلات التن طرقت عليه تسرى جبيمها على العسلمين بالحكومة وعلى العساملين بالتطاع الغسام بفي تفرقة فيها عدا المادتين الاولى والنسائة اللتين تسريان على العالمين بالحكومة دون العساملين بالقطاع العسام وتتضمن هاتين المالمين العالمين بالحكومة دون العساملين بالقطاع العسين في ادني الفئات المادين أحكاها تتعلق بتحديد مدد الوظائف اللازمة للتعيين فيها ومن ثم لا يجوز استبعاد العالمين بالقطاع العام مسن المثلق تطبيب قى حكم من احكام القانون رقم 11 لسنة 1100 والتعديلات التي علوات عليه فيها خلاما تضمنته المادتين (1) (٢) من أحكسام وبالتالي عان قواعد حسباب المدة الاولى من القسانون رقم 17 اسنة 1700 بتعديل بعض الحكام التاتون رقم 17 المسنة 1700 بتعديل بعض الحكام التاتون رقم 17 المسنة 1700 بتعديل بعض الحكام التاتون رقم 11 المسنة 1700 بتعديل بعض المالمين بالحكومة في ذلك شان العساملين بالحكومة .

وتنص المادة ٢١ من قانون تصحيح أوضاع العالمين المنيين بالحكومة والقطاع العالم ملى أن « تحسب المدة الكلية المنطقة بالعالمين المسينين في الوظائف المهنية أو الفنية أو الكتلبية غير الحاصلين على وهسالات براسية والمحددة بالجدولين الثالث والخامس المرفقين مع مراعاة القواعد الاتية .

(1) (ب) (ج) اعتبار الصبى أو الاشراق أو المساعد الصناعد الصناعد الصناعد الصناعد الصناعد الصناعد الصناعد المساعد أو ما يعادلها اعتبارا من اليوم التالى لانتفساء سبع سنوات من تاريخ دخوله المخدة ما لم يكن قد شفل هدده الفئة أو ما يعادلها في تاريخ سابق » .

.

كما تنص المادة الأولى من القانون رقم ٧٧ لمسنة ١٩٧٦ في شسأن تعديل أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باصسدار قانسون تصحيح الونساع العالمين على انه ٥ في تطبيق المحدول الثالث الملحق بقانون تصحيح الونساة ١٩٧٥ يعتبر المدينة ١٩٧٥ يعتبر الصبية والإشراقات ومساعدي الصناع العاملون على مؤهد ١٩٧١ يعتبر الصبية أقابين الموسط شاغلين الفئة التاسعة (١٩٦٧-٣٦) على مؤهد التعرين في ظك الوظائف إلعصول على المؤهل أيهما المنسرب مع ما يترتب على ذلك عن آثار ، ويشرط الا يقل السنسان عند شغل هذه الفئة عن السياسة عشر ، أيا غير الحساسلين منهم على مؤهلات دراسية غيمترون شاغلين للفئة المذكورة اعتبارا من اليسوم مؤلى المثلى سنتين من تاريخ التعيين في احدى تلك الوظائف مع ما يترتب على ذلك من آثار ، ويشرط الا يقل السين عم ما يترتب المثل المثن المثنية على المذه الفئة عين المدن علك من آثار ، ويشرط الا يقل السين عند شغل هذه الفئة عين المؤلفة عمن » .

ولقد نصت المادة الثانية من هذا القانون على العمل به اعتبارا من عاريخ العمل بالقانون رقم 11 لسنة 1970 .

وفى ١٩٧٨/١١/٨ نشر القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ بتعديد المحلم التانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ مهو كرر فى مادته الاولى نص المسادة ١٩٧٦ لهو كرر فى مادته الاولى نص المسادة ١٩٧٦ وأضاف اليها فترة ثانية تنص على أن « تحسب المدة الكلية للعالم اعتبارا من تاريخ تعيينه أو بلوغه سن الثلثة عشر ايها أقرب » وقضى القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ أيضا فى مادته الثانية بأن يعمل باحكامه اعتبارا من تاريخ المهل بالمالة المون رقم ١١ سنة ١٩٧٥ .

وهاصل ما تقدم أن المشرع عنديا أصدر التانون رتم ١١ لسلة ١٩٧٥ اتجه الى عدم اهدار المدة التي تضاها العمالون الذين عينوا فى المحكومة بوظائف الصبية والاشراقات ومساعدى الصناع وكذلك المدة التي قضاها العاملون بالقطاع الصام الذين عينوا كصبية متسدرجين جالشركات قبل بلوغ اي من الطائفتين السنن المحددة للتعيين في ادنى الفقات التي وضع المشرع قواعد واحكام القانون رتم ٢١ من القانون رقم ١١ السنة ١٩٧٥ اعتبار الصبي أو المساعد شاغلا الفنة التساسعة من اليوم التسالي أضى سبع سنوات على دخوله الخدمة ثم عسدل المشرع عن هذا المسلك الذي من شائه تأخير حصول تلك الطائفة على الفئة التساسعة لدة سبع سنوات وذلك بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ الذي تضي باعتبارهم شاغلين للفئة التاسمة من تاريخ التعيين أو من تاريخ الحصول على المؤهل بالنسبة للحاصلين منهم على مؤهلات دراسية بشرط الا نتل السين عند شغل تلك الفئة عن المسادسة عشر مان كانوا غير حاصلين على مؤهسلات دراسية اعتبرهم شاغلين لها بعد مضى سنتين من تاريخ التعيين بشرط الا يقل السن عن الثابنة عشر ومن ثم يكون المشرع قد الغي بهذا الحكم الفقرة (ج) من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسئة ١٩٧٥ ولم يقف المشرع عند هذا الحد وانما اضاف الى حكم القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٣ حكما جديدا نصت عليه الفقرة الثسانية من المادة الاولى من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٩ بقضى بحساب المدة الكلية لهؤلاء العالمين من تاريخ التميين أو بلوغ سنن الثالثة عشر أيهما أقرب وبذلك أصبحت كلا مسن النقرة الأولى والفقرة الثالنية من المادة الاولى من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ المسدل للقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ تقرران تسوية مستقلة بذاتها تبدأ من تاريخ وسن مفاير للأخرى الأمر الذي يمنع بذاته الجبع بينهسا وبالتالي يكون للعامل من تلك الطائنة الحق في اختيار التسوية الإنضل له أما متطبيق الفقرة الأولى واعتباره شاغلا للفئة التساسعة بن سسن السادسة غشر أو الشامنة عشر حسب الاحوال أو بتطبيسق الفقرة الشانية وحساب بدة خديته الكلية ونقا للجدول الشالث ابتداء من تاريخ التميين أو بلوغه سين الشالثة عشر أيهسا أاشرب

لذلك انتهت الجمعية العبوبية لقسمى النسوى والتشريع الى أن المال الذى شغل احدى وظائف الصبية أو الإشراقات أو مساهدى الصناع في الحكومة أو احدى وظائف الصبية المسحرجين بالقطاع العسام الحق في الاختيار بين تسوية حالته وفقا للفقرة الاولى من المادة الاولى من الماتون رقم 10 لعسانة 1979 فيمتبر شاغلا للفئة التساسعة من سن 17 أو المحب الاحوال وبين تسسوية حالته وفقا للفقرة الثانية من طلك المادة عليق طبه الجدول النسائك الملحق بالقانون رقم 11 لعسفة 1970 مسن، تاريخ تعيينه أو بلوغه سسن الثالثة عشر .

(بلف ۱۹۸۱/۱/۷ ــ جلسة ۱۹۸۱/۱۸۷)

قاعدة رقم (٣٢٧)

: 4-41

مناذ نص المادة ٢١ غقرة (ج) من قانون تصحيح اوضاع العابابين.
المدنين بالدولة والقطاع المام رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بعد تعديلها بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ اعتبار الصبية والاشراقات ومساعدى الصناع الماملين على مؤهات دراسية شاغلين للفئة التاسعة ٢٩٠/٢١ من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب أما في الماصلين على مؤهات غلقه يعتبرون شاغلين للفئة المتكورة من اليسوم التسالى لانقضاء سنتين من تاريخ القمين في اهدى تلك الوظائف السريان. هذا الحكم على المالمان بالقطاع المام هذا الحكم لا يعدو أن يكون تسوية حالة لمؤلاء المالمين بوضعهم بالفئة المنكورة من تاريخ التعيين ولا ينفسهن العينا مبتدا الرفائف المهنية أو المنابع.

مِلْحُصِ الفِلْسِوِي :

ان الملادة الأولى من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٥ باصدار قانون تصحيح أوضاع العلماين المدنيين بالدولة والقطاع العام تنص على أن : « تسرى أحكام القانون المرافق على :

 (1) العاملين الخاضعين لاحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة العسادر بالتسانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

(ب) العاملين الخساف عين لنظام العاملين بالقطاع العسام العمادر بالقسانون رقم 71 لنسخة 1971 فيها عدا أحكام المادتين (1) و (٢) من التانون المرافق » .

ويستفاد من هذا النص سريان تأتون تصحيح أوضاع العسلياين المتنبين ، بالدولة والتطاع العسام المسادر بالتأتون رتم ١١ لسنة ١٩٧٥ على العساماين المدنيين بالقطاع العام نبيا عدا العساماين المدنيين بالقطاع العام نبيا عدا العساماين . المتحديم .

وبن حيث أن الحادة ٢١ من قانون تصحيح اوضاع العالمين المنين المنين المنين المنين المينين المينين المينين المينين في الوظائف المهنية أو الكتابية غير الحاصلين على مؤهسلات دراسية والمحددة بالجدولين الشالث والخاسس مع مراعاة القسواعد الاتية:

(ج) اعتبار الصبى او الاشراق او مساعد المسانع الذى اجتاز الابتمان الغنى بنجاح سائد المسائع الذى اجتاز الابتمان الغنى بنجاح شاغلا للبئة ١٦٣ سـ ١٦٣ او ما يعادلها الخدمة ما لم من اليسوم التسائى لانتفساء سبع سنوات من تاريخ دخوله الخدمة ما لم يكن قد شغل هذه الفئة أو ما يعادلها في تاريخ سسابق .

(د) خصم الحدة المسترطة في الجداول الرفقة للترقبة من أول فئة
 (م ٥٤ سـ ع ١٦)

مقررة لتعيين العسامل المها الى النفات التسالية لها بالنسبة إن عين مسن المعالمان الول مرة في مجموعة الوظائف المهنية او النفية في الفقة (١٩٦٠ - ٣٩٠) في الفقة (١٨٠ - ٣٠،) أو الفقة (٣٤٠ - ٧٨٠) أو ما يعادلهما » .

ويستغاد من هذا النص أنه يتعين عند حسساب المدد الكلية المالملين غير الحساسلين على مؤهسلات دراسية المعينين في الوظائف الفنية أو المهنية وفقا للجدول النسالث يمتبر الصبى أو الاشراق أو مساعد الصائع الأذى اجتاز الامتحسان الفني بنجاح شاغلا للفئة (١٦٢ - ٣٦٠) أو ما يعادلها اعتبارا من اليوم التسائى لانقضساء سبع سنوات من تاريخ دخوله المفدية بالم يكن شغل هذه الفئة أو با يعادلرسا في تاريخ سابق .

لقد رأت الجمعية المعومية بجلستها المنعقدة في 19٧٦/٣/٣ وهي بعمدد تفسير الفقرة د من هذا النعى ... أنه عنسد حساب السدد الكلية بالمعال الفنيين أو المهنيين المترر تعيينهم في الفنسات (١٦٦ ... ٣٦٠) ، (١٦٠ ... ١٦٠) يتمين أن تقسم من المدة اللازمة لذلك للارقية من أدنى فئات هذا الجسدول إلى الفئة الوظيفية الني مين عليها المصاطب به .

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٧٧ اسنة ١٩٧٦ في شان قديل بعض احتكام القسانون رقم ١١ اسنة ١٩٧٥ باصدار قانون نصحيح أوضياع العلم المعنيين بالدولة والقطاع العسام تنص على انسه في تعليق الجدول الشسائث الملحق بالقسانون رقم ١١ اسنة ١٩٧٥ يعتبر المبية والاثبراقات ومساعدو المنساع الحساملون على مؤهسلات فراسية آتل من المتوسط شاغلين للفئة القساسعة (١٦٦ سـ ٣٦٠) اعتبارا من تاريخ التميين في تلك الوظائف أو الحمسول على المؤهل ايهسا اقسرب مع ما يترتب على ذلك من اثار 6 ويشترط الا يقل المسن عند شفل هذه المعتبرون (شاغلين للفئة المذكورة اعتبارا من اليسوم القسائي لمخي سفتين من تاريخ التميين في احدى تلك الوظائف مع ما يترتب على ذلك من اثار 6 ويشرط الا تقل المسين عند شغل هذه ويشرط الا تقل المسين عند شغل هذه ويشرط الا تقل المسين عند شغل هذه ويشرط الا تقل المسينة عشرة » . .

وبناء على هذا النص ان المبية والاشراقات ومساعدى الصناع المساعين على مؤهلات دراسية أقل من المتوسط بعتبرون شاغلين النئة المناسعة (١٦٢ ي ١٦٠) من تاريخ النعيين في تلك الوظائف أو الحصول على المؤهل أيها أقرب وبشرط الا يقل سن المسابل عند شغل تلسك النئة على المؤهل أيها أقرب وبشرط الا يقل سن المسابل عنى السائسة عشرة أما غير الحساساين على مؤهسلات دراسية من الصبية من السائم المائة اعتبارا من اليوم التألي لاتقضاء سنتين من تاريخ انتمين في احدى تلك الوظائف به ما يترتب على ذلك من تاثر وبشرط الا تقل السسن عند شغل هسذه المؤلفة عن الثابلة عشرة وبن ثم فان القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ يكون خد عدل حكم الفقرة (ج) من المائة ١١ من قانون تصديح أوضساع العالمين طل علمائين المناع.

ومن حيث أن سريان المادة ٢١ سسالفة الذكر تبل عمديلها بالقانون رقم ٧٧ لسنة ٢٩٧٦ على المساملين بالقطاع العام أبر لم يكن محل جدل طفلك غلا يقبل القول بعدم سريانها عليهم بعد التعيين ولو قصسد المشرع قصر أحكام هذه المادة بعد القصديل على المساملين المدنيين بالدولة وحدهم ٢ لاورد في تلك نصسا صريحا كاحسال من قبل بالنسبة للمادتين الأولى والغالشسة .

وغنى عن البيسان أن ما قد يقال من أن نظام العالمين بالقطاع العسلم

لا يعسرف الصبية والاشراقات ومسساعدى العسساع نقول يعوزه الدليل
والعكس هو العسجيح حيث اقتبست كثير من نبركات القطاع العسام هذا
النظام في هياكلها التنظيبية ومن ثم فانه حيث يوجه هسذا النظسام في أي
من شركات القطاع العام فانه يتمن أحكام هذه المادة .

وبن حيث أنه بالنسبة لدى اعادة هؤاء الصابلين بعسد تمسوية حالاتهم بالتطبيق الاحكام القسانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ من أحكام الفقسرة (د) من المادة ٢١ عاته لما كانت هذه الفترة بفادها أن تخصص المسدة المشترطة في الجداول المرفقة للتسرقية من أول عنلة مقررة لتعيين العالمل عهدا الى الفئات التالية لها بالنسبة لمن عين من العالمين الول بسرة في مجبوعة الوظائف المهنية أو الفئية في الفئة (١٦٢ سـ ١٦٣) أو الفئة

(١٨٠ — ٣٦٠) أو الفئة (٢٤٠ — ٣٦٠) غلن بناط انادة المسلملين بن هذه الفقدة المسلملين بن هذه الفقدة أن يكونوا قد وضعوا عند بداية تعيينهم في مجمسوعة الوظسائف المهنية أق الفنية في الفئة التاسسمة (١٦٢ — ٣٦٠) أما أذا حصلوا على الفئة تتبجة تسوية قررها القانون غلا يحق لهم الاغادة بن هذه الفقرة لتخلف المنافع مرينها في شائهم ،

ومن خيث أن العالمين الذين هصلوا على الفئة ١٦٧ - ٢٦٠ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧١ قد حصلوا عليها نتيجة تسوية حالتهم وفقا لتلك الاحكام ولم يوضعوا عليها من بداية تعيينهم أذ أن المستفاد من هذا القانون أن حكيه ينصرف إلى تحديد اقدية هؤلاء العالمين في الفئة التاسيعة مصبب ولا يبقل أن تكون اقديهاتهم في الفئة التاسيعة مصبب ولا يبقل أن تكون اقديهاتهم في الفئة عين اللهمة المعينين بها رقم انهم كانوا قد عينوا بها لهفلا من قبل هذ التاريخ لذلك وعلى هذا الإساس فلا يقبل. التول بالطباق حكم الفقرة (د) من الملدة ٢١ عليهام م

من اجل ذلك انتهى راى الجمعية المعودية لتسبى الفتوى والتشريع الى سريان القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ المصدل لبعض أحكام قانون تصحيح الوضاع العالمين المدنيين بالدولة والقطاع العام رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على العالمين بالقطاع العام الذين تتوافر فيهم الشروط والقيود الواردة به وذلك متى وجد بالشركة التي يعبلون بها نظلسام الصبية والاشراقات وسساعدى الصناع وأنهم لا يعتبرون معينين بالفئة التاسعة ابتداء ومن لم المه المه المه المه ١١٥ من القسانون رقم ١١.

(المك ٨١/١/٣/١ - جلسة ٢١/٣/١١)

قادحة رقم (۳۲۸)

المسادا :

القانون رقم ٧٧ نسنة ١٩٧٦ عدل بعض احكام قانون تصحيح اوضاح المايلين المنيين بالدولة رقم ١١ أسنة ١٩٧٥ فيها يتعالى بتسوية حالة الصبية والاشراقات ومساعدو الصناع ... مناط نطبيقه أن يكون المسابل مبينا في تحدى تلك الوظائف الواردة على سبيل المصر ... صبية واشراقات ومساعدو الصناع ... دون غيرها ... اثر ذلك عدم انطباق احكام هذا القانون ... على شافلى الوظائف المبالية التى لا تحاج الى دقة كالصائم غير الدقيق .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم 11 لسنة 1970 بتصحيح أوضاع الصالمين المدنين بالدولة والتطاع العام ينص في الماددة (٥) على أن يحدد المستوى المالي على المؤهلات الدراسية على النحو الآتى :

(3) النقة ٣٩٠/١٦٧ لحيلة لشهاددات أقل من المتوسطة (شهادة أقسام الدراسية الإعتدائية وشهادة البسام الدراسية الإعسدادية الإعدائية) .

وتنص المادة ٢١ من ذات القانون على أن تحسب الهد الكلية المتطقة بالعالمان المعينين في الوظائف المهنية أو الغنية أو الكتابية غير الحاصلين على هؤهلات دراسسية والمحسدة بالجدولين الثالث والخابس المرفقين سع مراعاة القواعد الآتية :

إلى اعتبار المدة التي تضاها العابل في الدرجتين الحادية عشرة والعاشرة في الجدول الملحق بالقانون رهم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ بأسدار نظام "المسابلين المدنيين بالدولة أو ما يعادلها مدة واحدة تضييت في النشاخ (٣١٠/١٤٤٣) .

وقد صدر بعد ذلك القانون رقم ٧٧ اسنة ١٩٧٦ في شسان تعديل
بيمض احكام القانون رقم ١١ اسنة ١٩٥ المشبار اليه ونصت المادة الاولى
منه على انه ٥ في تطبيق الجدول الثالث الملحق بقانون تصحيح أوضاع
انمالمين المدنيين بالدولة . . يعتبر الصبية والاشراقات ومساعدو الصنباع
الماسلين على مؤهلات عراسية اقل من المقوسلة فباغلين المنة التاسسحة

(٣٦./١٦٢) اعتبار! من تاريخ النميين في الوظائف أو الحصول على المؤهل أيهها أقرب مع ما يترتب على ذنك من آثار ويشرط ألا تقل السن عند شغل هذه الفئة عن السسادسة عشرة ، لما غير الحساصلين منهم على مؤهلات دراسية غيمتبرون شاغلين للفئة المذكورة اعتبارا من اليوم التألى لمنى سنتين. من تاريخ التعيين في احدى تلك الوظائف مع ما يترتب على ذلك من آثار ويشرط الا تقل السن عند شغل هذه النئة على الثابئة عشرة .

وحيث أنه يبين مما تقدم أن الشرع قد حدد أحسكام التسسوية لمن كانوا يشغلون درجات عمالية بمراعاة المن الواردة بكادر العمال الذي مرق بين مهنة التلبيسة والاشراق المسادلين للدرجة الثانية عشر وبين. مهنة مساعد صانع (٢٠٠/١٥٠ مليها) المعادلة للدرجة الحادية عشرة وبين العسساناع أو العمسال الفنيين في الوظائف الذي لا تحسساج الى دتة (٣٠٠/٢٠٠ مليها) المعادلة للدرجة العاشرة طبقا لاحكام القسانون. رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ .

ومن حيث أنه بالرغم من أن الجدول الثانث المرافق للقانون رقم 11 النسنة ١٩٥٥ ؛ اعتبر العسابلين المهنين الذين عينسوا ابتداءا في الفئة بعد ١٩٧٥ ؛ ٢٦٠/١٢ ، ٢٦٠/١٢ ، ٢٦٠/١٢ ، ٢٠٠/١٢ ، ٢٠٠/١٢ ، بدء التعين وحدد مدة سبع سنوات ؟ لترقيقهم للفئة التاسعة ؟ فانه بصدور القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ المشار البه ونصه على تسوية حالة الصبية والاشراق وبساعدى الصناع الحاصلين على مؤهلات الل من المتوسطة على أساس وضعهم في الفئة التاسعة (٢٦٠/١٦٠ جنيها) اعتبارا من تاريخ التعيين في تلك الوظائف أو الحصول على المؤهل أيهها أقرب فان مناط أعيال هذا القانون رهبن بنوافر علة تطبيقه وهي أن يكون صاحب مناط أعيال هذا القانون رهبن بنوافر علة تطبيقه وهي أن يكون صاحب الشمان من المعينين في أخدى المهن المنسوص عليها غيه على مسبيل الحصر وهي الصبية وأشراقات ومساعدي الصناع دون غيرهم بناء على ذلك نائه لا يفيد من أهكام هذ القانون العالمين المعينين في وظائف التي لا تحتاج الى دقة ولا يغير من ذلك ما قد ينتج من مفارقة بين الطوائف التي

شبلها القانون وبين من عينوا في وظائف لا تحتاج الى دقة مردها أن الدرجات المعادلة لهذه الوظائف أدنى من الدرجة المعادلة لهنة الصائع غير الدنيق اذ لا مجال للقياس لانتناء العلة نضلا عن أن معالجة تصور النصوص وما قد يترتب على ذلك من نتائج غير سائنة أنها يكون بالتدخل التشريعي لتعديل تلك النسوص .

وجيث أنه بنطبق ما تقدم في خصوصية الحالة المعروضة فقه لما كان الشيد المذكور قد عين في مهنة صانع غير دقيق ماته لا يهيد من أحسكام المتانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ ، لعسدم توافر الشروط التي استلزمها القانون للالمادة من أحكامه وهي أن يكون العامل من عبنسوا في مهنة الصبية أو الاشراق أو مساعدي العسناع .

نظك انتهت الجمعية المعومية الى عدم انطباق احكام التانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ على الحالة المورضة .

(ملف ۲۸/۳/۲۷ _ جلسة ۲/۵/۱۹۷۲) .

قامستة رقسم (٣٢٩)

المحسدا :

وظائف الصبية والاشراقات ومساعدو المسلع ــ العابل الذي يشغل الحدى هذه الوظائف بعد هصوله على وقبل الل من المتوسط يعتبر شاغلا للفئة التلسمة اعتبارا من تاريخ التعين او المصول على المؤهل ايهما الترب بشرط بلوغه سن السادسة عشرة ــ غير الماصلين على مؤهلات دراسية يعتبرون شاغلين لتنك الفئة ببضى سنتين على تاريخ التميين ويشرط بلوغ سن الثابنة عشرة ــ عدم جواز خصم الدة المسترطة للترقية والجداول المصقة بقانون تصحيح أوضاع العابلين المنين بالدولة والقطاع العابم رقم 11 اسنة 1940 الا اذا كان العابل قد عين الول مرة في احدى النالت

التي تعاو فلة بداية التعين المتررة لوظيفته .

جلفص الفتسوى :

من حيث أن ماد حكم المادة ٢١ من القانون رقم ١١ اسنة ١٩٧٩ فالما المسلم المعالم المسلم المعالم المسلم المعالم المسلم المعالم المعالم المسلم المعالم المع

ومن حيث أنه يبين من الاوراق أن المسابل المورضة حالته عين في لا يوليو سنة ١٩٥٧ بوشيئة بمساعد مسانع ببطبعة جابعة القاهرة ، ثم نتل الله ونليغة عالما ختيق في ١٩٥٩/٢/٢٥ ، وطبق بشانه التانون رقم ١١ المستة ١٩٧٥ ، واعتبرت أنه في حساب المند التكفية التي تفسساها بشبركة فن الطباعة روشئينة سبي من ١٩٥٠/١/١٥ عتى ١٩٥٨/٢/١٨ واعتبر بمسنسا في الفئة الماشرة اجتبلوا من ٢٠ أغسطس سنة ١٩٤٨ ، ومن ثم لا يجوز خصم المدة المشترطة للترقية من أول نئة مقررة لتعبينه الى الفئسة التي تعلوها ، وذلك أنه لم يعين ابتداء في عثة تعلم الفئة المقررة لبداية التعبين . لذلك انتهى ركى الجمعية العمومية السمى الفتوى والتشريع الى تتسوية حلة السيد المروضة حافته وفتا لحكم الفترة (ح) من المادة ٢١ ...ن المتسانون رقم 11 استة ١٩٧٥ معدلة بالقانونين رقمي ٧٧ لسنة ١٩٧٦ ١٥ لسنة ١٩٧٩ عامياره شافلا للفئة التاسمة من تاريخ بلوغه سن ... ١١ المائمة عشرة مع عدم جواز خصم إى مدة مشترطة للترقية .

. ا مك ٢٨/٢/٦٢٥ - جلسة ٥/١/٣٨٢)

قاعبدة رقسم (۲۳۰)

المسيدان

القانون رقع ٧٧ لمنة ١٩٧٦ في شال تعدل بعض اهكام القسانون رقم ١١ لمنة ١٩٧٥ في بنسوية حالة السبية والاشراقات ومساعدى المساع على اسلس وضعهم في الفئة الناسمة (٢٦٠/١٣٣) اعتبارا من بنريخ التمين تلك الموظفة أو المصول على المؤهل أيها الرب بالنسبة المصامين على مؤهلات اقل من المؤسسلة واعتبازا من اليهم التالي لمضي سنتين على تاريخ التمين بالنسبة لقير الصاصلين منهم على مؤهلات دراسية على تاريخ التعين بالنسبة لقير الصاصلين منهم على مؤهلات دراسية على تاريخ التعين بالنسبة يقير الصاصلين منهم على مؤهلات دراسية حالط اعمال هذا التقون رهين بتوافر علة تطبيقه وهي ان يكون صاحب النسان من المعينين في احددي مهن المحبية والإشراقات وساعدو الصناع .

ملخص الفتروي :

من حيث أن القسانون رقم 11 لسنة 1970 ينمن في المادة ٢١ منه - على الد 1970 منه - على المد الكلية المتعلقة بالسابلين المينين في الوظائف المهنية الم الفنية الو الوظائف الكسابلين على الماسلين على المواسلين المواسلين على المواسلين ال

اهتبار المدة التى تضاها العابل في الدرجتين الحادية عشرة والعاشرة في الجدولين المددق بالتاتون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ باصدرا نظام العالمين المدين بالدولة وما يعادلها بدة واحدة تنبيت في الفئة (١٤٦ ـ ٣٦٠) .

. (4)

ومن حيث أن مقاد ذلك أن المشرع ، بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ ، تضى بتسوية حالة الصبية والاشراقات ومساعدى الصناع ، على أسساس وضعهم في النئة التاسسعة (٣٦٠/١٦٢) اعتبسارا من تاريخ التعيين في تلك الوظائف أو الحصول على مؤهل ، أيهما أقرب ، بالنسبة للحاصلين على مؤهلات أثل من المتوسط ، واعتبارا من اليوم التالى لمضى سسنتين على مؤهلات دراسية .

ومن حيث أن مناط اعمال هذا القانون رهين بتوانر علة تطبيقه ،
وهى أن يكون صلحب الشان من المعينين في احدى المهن المنصوص عليها
نبه على سبيل الحصر ، وهى الصبية والاشراقات ومساعدى الصناع ،
دون غيرهم من المعينين في مهن أخرى ، وهو ما صبق أن أفتت به الجمعية .
العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ببطستها المتعدة بطريخ لا من ينسلير
صنة 1979 .

ومن حيث أنه يعين من الاوراق أن العامل المعروض حالته ، بشغل وظيفة ميكاتيكي منذ التحاته بالخدمة في ١٩٦٢/٧/١٤ ، ومن ثم يخصرج من عداد المخاطبين بأحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه . ولا ينيد من هذه الأحكام .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز تطبيق التأتور رتم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ المسار اليه على الحالة المعروضة .

(الملا/١٤/١ - جلسة ١٩٨٣/١/٨٦)

قاعسدة رقسم (٣٣١)

المسطا:

المادة ٢١ مقرة (ه) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٥ معدلة بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٥ معدلة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٩ تنص على أنه في تطبيق المجدول الثلث المحدور الم

المشار اليه ، ولقه يسرى عليه اعتبار من تاريخ تميينه في مهنسة صبى ورثبة لإنها احدى الهن الفنية التي يرقى بعدها الى وظيفة مباتع .

بيلقص المنكم:

ان نظلم تطبيته متمسور على العابلين النئيين أو المهنين المعينين بوطاتف صبية أو اشراقات أو مساعدى الصناع دون غيرهم من العسابلين بالمجدول الثالث والجداول الآخرى . كما أن المتصود بمهنة صبي المنسوص عليها في كلار الممال هي صبي الصانع التي يرتى بعدها الى مهنة صسانع لا الى احدى مهنة الممال العاديين .

وبن حيث أن مهنة صبى معهل ليست احدى المهن الواردة بكادر المعال التي يرقى بعدها ألى مهنة صابع فبن ثم فانه لا يسوغ للمدعى أن يطالب متطبيق القانون رقم 11 لسنة 1970 بتعديل الفقسرة ج من المادة 17 من المادة ورقم 11 لسنة 1970 سالف الذكر اعتبارا من تلزيخ تعيينه في مهنة غير منصوص عليها في ذلك القانون ولكن يسرى هذا التأثون في شانه امتبارا بن تاريخ تعيينه في مهنة سبى ورشة لاتها أحدى المهن الفئية التي يرقها بعدها ألى وظيفة صابع اى اعتبارا من ٢٢/٥/٢٥١ مكما أنه من جهسة لذى فان حساب بدة خدمته الكلية في هذه الصالة يكون من تاريخ التعيين في وظيفته المهنا الارم/١٩٥١ أو بلوغ سن القالمة عشر الهما الارب

4 طعن ٢٥١٧ استة ٢٩ ق -- جلسة ٢١/٤/٥٨٨٠ ٤ .

الفصــــل العاشر اختيــــار التســـوية

قامسدة رقسم (۳۳۲)

المسطا:

القانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ بلصدار قانون تصحيح اوضاع المليان الدنين بالدولة والقطاع العلم ... نصح المدنين بالدولة والقطاع العلم ... نصه في المادة الثانية (من مواد الاصدار) على حتى العلمل في المثنيار الترقية في المدود الدينة فيه طبقاً لقراءد الرسوب الوظيفي أو طبقاً لاحكام القانون الرافق أيهما أفضل له ... مفاد ذلك أن للمائل الحق في اختيار الترقية طبقاً لاى من القانونين رقمى ١٠ ١٠ فسنة ١٩٧٥ وتطبيق احدهما قبل الثاني في حالة استحقاقه لاكثر من ترقية ... التنفيذية تنطبيق القانون رقم ١١ اسنة ١٩٧٥ فيها قررته من تطبيق القانون رقم ١١ اسنة ١٩٧٥ فيها قررته من تطبيق القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ فيها قررته من المناون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ فيها قررته من المناون رقم ١١ اسنة ١٩٧٥ فيها قررته من المناون رقم ١١ اسنة ١٩٧٥ من القانونين .

ملفص الفتسوى :

ان القسائون رقم 11 لمسنة 1970 باسسدار قانون تمسحيج أوضاع العالمين المدنيين بالدولة والقطاع العسام ينص في الفترة (ه) من المادة الثانية من مواذ الامسدار على أنه « لا يجوز أن يترتب على تطبيق. احكام القانون المرافق ...

(ه) الجمع بين الترقية طبقا لاحكام التانون المرافق والترقية بمتضى قواعد الرسوب الوظيفى اذا كان يترتب على ذلك خلال سنة مالية واحدة ترقية العسامل الى اعلى من غثتين وظيفيتين تاليتين للفئسة التي بشخلها م

ومع ذلك غللعامل الحق في اختيار الترقية في الحدود السابقة طبتسا كقواعد الرسوب الوطيفي أو طبقا لاحكام القانون المرافق أيهما أفضل له » وعليه مان حقى العامل في الحنيار الترقية بأي من القاتونين رقم ١٠ لمسئة ١٩٧٥ ورقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وتطبيق أحدهما أولا والثاني بعده أو العكس في حالة استحناته لانتر من ترقبة هو حق ثابت له بصريح النص ، ومن ثم غلا يجوز حرماته من هذا الخيسار أيا كان التفسسير الذي يعطى لنص المادة ٢/ه من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لأنه جاء مطلقها غير مقيد بعدد الفئات ألتى يسنحق العامل الترقية اليما ، غلم يقصره النص على حالة استحقاقه الترقية لنئة واحدة حتى يسوغ القول بذلك ، كما لم يحرم منه العامل في حالة الترقية الفئتين ، وأيضا مان النص لم يقيد هذا الحق بوجوب تطبيق أحد القانونين بطريقة حتمية قبل الثاني ، ولا يجوز الاحتجاج في عدًا السحد بالتسلسل الرقمي للقسول بوجوب تطبيسق القانون رقم ١٠ لسفة ١٩٧٥ بشأن الترقيات بقواعد الرسوب الوظيفي قبل تطبيق القانون رقم ١١ لمسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع المساملين ٤ لأن تلك الحجة وهذا القول يتعارضان مع حق الاختسار الذي اثبته المشرع ئلعامل .

واذا كانت التعليث التنهيذية لتطبيق القانون رقم (1 اسنة 190) قد قررت في البند (٥) من القاعدة ثانية تطبيق الرسوب أولا ثم التصحيح غان هذا التفصير لا يجد له سندا من نصوص أي من القانونين لذلك يجب الالتفات عنه وعدم الاخذ به اذ أن هذه التطبيات لا تبية لها الا بحسب حدى تطابقها مع التشريعات التي تصدر بناء عليها .

والمرجع فى تطبيق أحد القانونين رسوبا أو تمسيحا قبل الثانى هو اردة العابل وحده وليست الانضلية المجردة عن رغبة العابل ، مالانفضلية هنا نرتبط برغبة العابل وارادته ، وهو أن اختار وجب على الادارة أن تتخذ من اختياره اساسا للتقديم والقائمير بغير أن تعقب عليه أو تضائفه أستادا للاغضلية المثلقة المجردة عن ارادته والتي رغب هو عنها ، وقد

يختار العامل تطبيق احد التانونين اولا رغم ما قد بيدو من أن ذلك ليس أغضل له في الحال واضعا في اعتباره ما قد بناله مآلا من مصلحة مستقبلة يرجوها من الترقية في تاريخ معين نتيجة للطربتة التي اختارها في التعليب في ه

بن أجل ذلك انتهى رأى الجمعية المهومية لتسمى الفتوى والتشريع الى آن للمابل الحق في اختيار الترقية طبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العابلين أو القانون رقم ١٠ لسنة لسنة ١٩٧٥ بقواعد الرسوب الوظيفي ليهما أنضل له بغض النظر من الترتيب الرقمي لهما .

(ملك ٨٦/٤/٢٧ _ جلسة ٢٣/٢/٧١٦) .

قاعسدة رقسم (۲۳۳)

المسحدا :

الشرع خول العابل حقا في اختيار التسوية ببوجب احكام القــانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ورقم ٣٥ لسنة ١٩٧٥ ورقم ٣٥ لسنة ١٩٧٥ و الترقية ببوجب الملدة ١٥ ايهما اغضل له أذا تعذر عليه الجمع بينهما ـــ ينتفى امبال حكم الملدة التي يختار العابل تطبيقها والذي يكون أصلح له طرح غيره من الاحكام جاتبا ــ ليس للعابل أذا ما أخار لعدهما أن يطالب بالزايا المستودة من الاخرى .

ملخص الفتسوى :

ان المقرتين د ، ل من المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ا آ السنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العالمين خولت العالم حقا في الامادة الجميع بين حكم المادة ١٤ والمادة (١٥) على الا يترتب على ذلك حصوله على أكثر من منتين في الصنة الملاية الواحدة كما خولته حقا في اختيسار التسوية طبقا للمادة ١٤ أو الترتية طبقا للمادة (١٥) حسب الامضال له وأن الماسعة تررت العمل بأحسكم هذا القسانون اعتبار من أن (تسوى حالة العالمين الذين يسرى في شانهم القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧ بأن تسوية حالات بعض العمليان بالدولة اعتبارا من تاريخ بشأن تسوية حالات بعض المسالمين بالدولة اعتبارا من تاريخ مرتباتهم وعلاواتهم وترتباتهم كل المؤهل أيها الترب على أسساس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترتباتهم كرالائهم المعينين في القاريخ المذكور) وتنص المادة (١٥) من القانون على أن (يعتبر من المعين من المسالمين في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتمارا من أول الشهر التألي لاستكبال في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتمارا من أول الشهر التألي لاستكبال هذه المدة .

ماذا كان العابل قد رقى عملا في تاريخ لاحق على التساريخ المذكور .
ترجع اقديته في الفئة المرشى اليها الى هذا التاريخ إ .

ومناد ذلك أن المشرع قرر المسابل حتسا وجوبيا في تسبوية حالته بموجب المدة ١٤ من القسانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وفقسا الاصكام القسانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ وبهقتفي ظلك النسوية يرتد بعسالة العابل الى تاريخ دخوله المختبة أو حصوله على المؤهل فيستحق الترقيات التي نالها زميله المعين معه أو الأحنث منه والمتحد معه في المجبوعة الوظيفية وفي درجة بداية التعيين كما أن المشرع خول العابل حتا وجوبيا في الترقيسة الى عنة أعلى أو رد أتدبيته في الفئة التي يشغلها وذلك طبقا فحسكم المادة (10) من العادون المسار اليه بحسب مركزه التسانوني النسابت له في المعادولة المعاد المعادولة الم

ولما كانت التسوية التي تجرى للعامل بموجب أحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ أعبا لنص المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تردد به الى تاريخ دخوله الخدمة او حصوله على المؤهل أيهما أقرب ، وكان رد الاقدمية بالتطبيق لحكم المادة (١٥) من القانون رقم ١١ لسمنة ١٩٧٥ يعد بمثابة ترقية أدركها العامل في تاريخ سابق للتساريخ الذي رقى غيسه بن قبل ، قان جمع العسامل بين المانتين بوجب اعمسال النسوية المتررة في المادة ١٤ أولا على حالته ثم تطبيق المادة ١٥ عليه بحسب النئــة الاخيرة التي وصل اليها بموجب المادة ١٤ غارد الدميته غيها أو يحصل على علم. أعلى منهسا مع مراعاة الا يترتب على ذلك حمسوله على اكثر من نئتين في السنة المالية ١٩٧٥ ومع مراعاة أن رد التدبيته في النئة الاغيرة التي يصل اليها بالتطبيق للمادة ١٤ يعد بمثابة ترتية في حكم المادة (١٥) ومن ثم الله الجمع في التطبيق بين الملهنين انها يعنى اعمال كل منهما في النطاق المفاص بها وترتيب آثارها كالملة بغير تداخل بينهما وتبعسا لذلك لا يخول الجمع بينهما العامل منا في اعمال رد الاقدمية على النسسة السابقة للغنة الاخيرة التي وصل اليها بموجب المادة ١٤ لأن في ذلك اعمال للمادة (١٥) في غير مجال تطبيتها الذي يقتصر على مركز العسامل في ١٩٧٥/١٢/٣١ والذي تحدده الفئية الاخيرة التي وصيل اليهما العامل في هذا التاريخ . واذا كان المشرع خول العالم حقا في اختبار النسوية بموجب المادة { } } } } إو الترقية بموجب المادة (م) أيهما انضل له اذا تعذر عليه الجمسع بينها ممان ذلك يقتضي أعمسال حكم المسادة التي يختسار المسامل تطبيقها والذي يكون أصلح له وطرح غيره من الأحكام جانبا غليس له اذا ما اختسار أحداهما أن يطالب بالمزايا المستبدة من الأخرى .

ويقاء على ما تقدم عانه لما كاتت تسسوية العسابل المعروضية حالته بالتطبيق لحسكم المادة ١٤ من القسانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد أوصلته الى الفئة الثالثة اعتبارا من ١٩٧٥/١٢/٣١ ، وكان اعبال المادة (١٥) في شانه يؤدى الى حصسوله على تلك الفئية من الم٧٤/٢/١ البسوم التسابق بقضائه بدة خدمة كلية تعرها ١٨ سنة وفقيا للجدول الأول الملحق بهسنا القانون فهان تسبيح حالته مبوجب المادة ١٤ تكون افضيل له من تبطيسي المادة و ١١ عليه وليس له أن يطالب بأعبال المادة (١٥) في شأنه وذلك برد التنجيته في الفئة الأخيرة التي يشخلها في المناقبة بموجب المادة ١٩٧٤ مع احتفاظه بالاقدية التي حصيل عليها في الفئية المادة بوجب المادة ١٤ لما في ذلك من جسع غير جائز بين المزايا المستبدة من كل من المادتين ، ولائه يتضمن أعبالا للمادة (١٥) في غير جهسال متبيعها الذي يقتصر على الفلية المسابلة تطبيعها الذي يقتصر على الفلية الاغيرة التي يكون عليهما المسابلة تطبيعها الذي يقتصر على الفلية الاغيرة التي يكون عليهما المسابل

إذلك إنتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز رد اقدية العالم المعروضة حالته في الفئة الرابعة بالتطبيق لحكم المادة (19 حن القانون رقم 11 لمعنة 1940 .

(191. /0/1/ A - dus - 417/1/A7 44)

قاعسدة رقسم (٣٣٤)

المسادا :

المقية المابل في اغتيار التسوية القررة بالمادة ١٤ من القانون رقم 11 عسنة ١٩٧٥ او الترقية القررة بالمادة 10 من ذلك القانون ايهما الفسسل .

. ملخص الفتوي :

أن الشرع قرر للعالم حقا وجربا في تسوية حالته بموجب المادة ١٢ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٧ وقتا لاحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ وقتا لاحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ وقتا لاحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٥ على المؤهل ، فيستحق الترقيات التي ناجا زباء المعين معه أو الاحدث منه والمتند معه في المجموعة الوظينية وفي درجة بداية التعيين كيا أن المشرع خول العالم حقا وجوبيا في الترقية ألى نلة أعلى أورد التدبيته في المئة التي يشغلها وفلك طبقا لحكم المادة ١٥ من القانون المسار البه بحسب مركزه التقانوني الثلبت له في ١٩٧٤/١٢/١١ ناريخ العمل بالقانون بشرط الا يترتب على ذلك حصوله على أكثر من غنتين في السنة المليسة الواحدة خلال طلسنوات ١٩٧٥ ، ١٩٧١ المحددة للمل باحثام القانون وبالاضافة المي ذلك أجاز المالم أن يجمع بين التسوية المتردة في المدة ١٤ والترقيسة بالمادة ١٥ والترقية بالمادة ١٥ والترقية بالمادة ١٥ والترقية بالمادة ١٠ والترقية بالمادة ١٥ طيها المضل له .

ولما كانت النسوية التي تجرى للعامل ببوجب أحكام التانون رقم ٢٥ السنة ١٩٥٥ ترتد السنة ١٩٥١ عمالا لنص المادة ١٤ من التانون رتم ١١ لسنة ١٩٧٥ ترتد به الى تاريخ دخوله الخدية أو حصوله على مؤهل أيهما أقرب ، وكان رد الاتدبية بالتطبيق لحكم المادة ١٥ من القاتون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يعسد ميثابة ترقية ادركها ألعامل في تاريخ سابق التاريخ الذي رقى غيه من قبسل غلن جمع العامل بين المادتين يوجب اعمال التسموية المتررة في المادة ١٤ عليه بحسب النئة الاخيرة التي وحسلم المهاب بهوجب المادة ١٤ عليه بحسب النئة الاخيرة التي وحسلم المهاب المهاب بهوجب المادة ١٤ يترتب على ذلك حصوله على اكثر من فنتين في السنة الماليسة مراعاة أن رد أتدبيته في المئة الاخيرة التي يصل اليها بالتطبيق علم اللهادة ١٤ يترتب على ذلك حصوله على الكثر من فنتين في السنة الماليسة المالادة ١٤ يترتب على ذلك حصوله على الكثر من فنتين في السنة الماليسة المالية ١٩٧٤ ومع مراعاة أن رد أتدبيته في المئة الاخيرة التي يصل اليها بالتطبيق اللهادة ١٤ يعد بهثابة ترتية في حكم المادة ١٥ ومن ثم غان الجمع في التطبيق التطبيق التطبيق التحديدة في التحديدة في المئة الاخيرة التي يصل الجمع في التطبيق التحديدة في التحديدة في التحديدة في التحديدة في التحديدة في التحديدة في المئة الاخيرة التي يصل الجمع في التطبيق التحديدة في التحديدة في التحديدة في التحديدة في التحديدة في المئة الاخيرة التي يصل الجمع في التحديدة في

بين الماتين أنبا يعنى أعبال كل منهما في النطاق الخاص بهما وتربيب آثارها المحلمة بغير تداخل بينهما وتبيب آثارها المحلمة بغير تداخل بينهما وتبعا لذلك لا يخول الجمع بينهما المحلمال حقسة في أعبال الاتدمية على الفئة السمابة للفئة الاخيرة التي وصل البها بوجبم. المائدة إلا أن المحلم المائل في مناسبة المحلمة المناسبة المحلمة المحلم

واذا كان المشرع خول العابل حقا في اختيار التسوية بعوجب المادة 1 أو الترقية بعوجب المادة 10 أيها اغفسل له اذا تعذر عليه الجسم. بيتها مان ذلك يقتفى اعبال حكم المادة التي يختار العابل تطبيقها والذي يكون أصلح له وطرح غيره بن الاحكام جانبا لليس له ما اختار احداهمه أن يطالب بالزايا المستبدة بن الأخرى •

ويناء على ما تقدم غانه لما كانت تسوية العابل المعروضة حالته بالتطبيق. لحكم المادة 18 من التانون رقم 11 لسنة 1900 قد أوصلته الى الفئسة: الثالثة اعتبارا من 1977/17/11) وكان اعبال المادة 10 في شانه سيؤدي الى حصوله على تلك الفئة من (1977/17/11 اليوم التألى لقضائه مدة خضبة كلية قدرها 18 سنة وبقة للجدول الأول المحق بهذا التأنون غان تسسوية: لما ببوجب المادة 12 تكون أفضل له من تطبيق المادة 10 عليه / وليسرم المادة على المادة 10 في شأنه وذلك برد أقدميته في الفئة الرابعة: السبابلة على الفئة الاخيرة التي يشغلها في 1977/17/11 مع احتفاظه بهلادة 10 في غير مجال تطبيع المادة 10 لما كنات يتضمن اعبالا لمادة 10 في غير مجال تطبيعها الدى يقتصر على الفئة الأغيرة التي يسكون، عليها المادل في غير مجال تطبيعها الدى يقتصر على الفئة الأغيرة التي يسكون، عليها المادل في غير مجال تطبيعها الدى يقتصر على الفئة الأغيرة التي يسكون، عليها المادل في غير مجال تطبيعها الدى يقتصر على الفئة الأغيرة التي يسكون.

لذلك اننبت الجمعية العبوبية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم. جواز رد اقدية المالل المعروضة حالته فى الفئة الرابعة بالتطبيق لحسكم. الحادة ١٥ من القانون رقم 11 لسفة ١٩٧٥ .

(بك ١٩٨٠/٥/٢٨ - جلسة ٢١/٥/٥٨١)

قاعدة رقم (٣٣٥)

: 10-49

تسوية حالات بعض المايلين الذين حصلوا على مؤهلات عاليــة الثناء الخــدبة وتبت تسوية حالاتهم طبقــا للفقــرة (د) من الملاة ٢٠ من المقدون رقم ١١ السنة ١٩٧٥ ، واستفادتهم من تخفيض بدة الست سنوات من المدول الثقى وفقا لحكم القالون رقم ١١١ السنة ١٩٨١ .

بلغص الفتروى:

تس المشرع صراحة في النترة (ز) من الادة . ٢ من القانون رقم 11 السنة 190 على تخليض المدة المستة 190 على تخليض المدة الكلية اللازمة للترقية للفتات الواردة بالجدول الثاني الملحق بالقانون رقم 11 السنة 1971 بهتدار صحت سنوات بالنسبة لحيلة المؤهلات الواردة بالجنولة الملحق بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٧ والمؤهلات التي أضيفت اليه ، والذين حصلوا على مؤهلات علية أنناء بدة خديتهم وقد جاء نص الفترة المشار البيا عاما مطلقا ، ومن المتر أن المطلق يؤخذ على اطلاقه ما لم يرد با يقيده أو بخصصه ، ومن ثم يستقيد من الحسكم الوارد به بتخليض مدة السنة سنوات العالمون الذين تبت تسوية حالتهم طبقا لحكم الفترة (د) من المادة منات العالمون الذين تبت تسوية حالتهم طبقا لحكم الفترة (د) من المادة بناؤهل المتوسط ونقا لحكم المادة الفائية من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٥ يستوى في ذلك من اختار منهم عملاته بالؤهل المعلى ونقا المهلادين القائرة والخامسة من هذا القانون ، شرط الا يترتب على ذلك المساس بمراكزهم في ظل اختيار الحكام القانون ، شرط الا يترتب على ذلك المساس بمراكزهم في ظل اختيار الحكام القومل الأعلى .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع ألى تطبيق القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ على العلمان المخاطبين باحكلمه - بتخفيض مدة السنت سنوات من المند الكلية الواردة بالجدول الثلتي الملمق يالقانون رقم 11 لمسنة 1973 يشرط الا يترنب على ذلك المساس بمراكزهم. في ظل اختيار احكام المؤهل الاعلى .

ر ملف ۲۸۸/۲/۸۱ _ جلبة ۱۱۸۲/۱۱/۲۸۱) .

قامسدة رقسم (٣٣٦)

: 12-41

الماتين ٢١ و ٢٧ من القانون رقم ١١ السنة ١٩٧٥ بنسان تصحيح الوضاع المالين — القانون رقم ١٥٥ اسنة ١٩٧٩ بنمديل القانون رقم ١٥٠ اسنة ١٩٧٩ بنمديل القانون رقم ١٥٠ اسنة ١٩٧٦ بنمديل القانون رقم ١١ السنة ١٩٧٠ الله عين في وظيفة مساعد صافح قبل نشر القانون رقم ١١ السنة ١٩٧٥ ينمين تحديد الجموعة التي ينبي الهيه هذا العابل — اللجوء المتسبهات التي الوردها كادر العبال ، والذي ظل مطبقا عنى بعد صحور القسانون رقم ٥٨ السنة ١٩٧١ والتي جماوعة مستقلة عن مجموعة عبال المخديات المحاولة التي شميات المحال الماديين عند صحور مجموعة عبال المخديات المحاولة التي شميات المجال الماديين عند صحور التي تضيت بوظيفة عابل عادى والدة التي تضيت بوظيفة مساحد صالحج وهدة واحدة في مجال تطبيق القانون رقم ١١ السنة ١٩٧٥ — المابل العادى والدة التي نقل الرظيفة مساحد صالحج وهدة واحدة في مساحد صالحج الذي نقل الرظيفة مساحد صالح ينطبق في شانه حكم الفقرة (٢) من المادى من القانون رقم ١١ السنة ١٩٧٥ — المائم المادى من القانون رقم ١١ السنة ١٩٧٥ — المائم وفقا المؤد وفقا لمكم الفقرة الاولى من المادة ١٠ المنة ١٩٧٥ او وفقا لمكم الفقرة الاولى من المادة .

ملخص القتوى :

ان المشرع عندما اصدر تاتون تصحيح اوضساع العسابلين خصص ا

المجدول الثائث من الجداول اللحقة به للعالمين الفنين أو المهنين المقرر نعيبهم ابتداء في الفئة العائرة أو التاسعة أو الثابنة واقرد البحدول. السائس للعالمين بمجموعة الخديات المساونة المتسرر تعيينهم في الفئة العائرة وبيز العالمين المهنين باحكام خاصة نص عليها في المادة (٢١) من القانون مقرر اعتبار المدة التي تضاها العلمل في الدرجتين الحسائية عشر والعائرة مدة واحدة تضيت في الفئة العائرة كما قررحسساب مدة النخدية التي تضيت في وظائف الخديات المعاونة للعالم الذي نقل بسبل المهنية عند تسوية حالته بالتطبيق لاحكام القانون المتسار اليه وذلك في مقابل اضافة مدة سبع سنوات أو مدة الصدية التي تضيت بمجموعة الغديات المفاونة أيهما أمل الى المدد المشرطة للترقية في الجدول الثائث .

ورماية من المشرع للعمال المهنيين أوجب خصم الدة المُشترطة للتوقية من تلتّه بداية الأتعنين الى الفشات التالية لها اذا عينوا الأول مرة بالفشاة التاسمة أو الثابنة أو السليمة .

وفيها يدهلق بالمألمين بمجموعة الوظائف المعاونة تضى المشرع في المدونة بدي المسرع في المدونة و ٢٢) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باعتبار المدة التي تضوها في الدرجتين الصادية عشر والعاشرة بدة خدية واحدة تضيت في المئلة العاشرة ويذلك طبق عليهم داخل مجموعتهم حسكم مسائل للحكم الفساس بالمعبال المهنيين الذي نصت عليه الفقرة (أ) من الملدة (١٦) ويعسد فترة من تطبيق احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ رأى المشرع أن يزيع من رعايته المهال المهنيين تأصدر القسانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ واعتبر بيقتضاه الصبية والاشراقات وبساعدى المناع شاغلين للفئة التسسمة اعتباراً من تاريخ تعيينهم أو حصولهم على المؤمل أيها أثرب بشرط الايقل سسن أيا بنهم عند شخل هذه الفئة عن المنسانسة عشر فاذا كالحوا نحي حاصلين على مؤهلات فانهم يعتبرون شاغلون نتلك اللئة بعد سسنتين من التعيين بشرط الايقل السن في هذه المسلة عن القائمة عشر ما المنت في هذه المسلة عن المنسانسة عشر فاداً عن التنبين بشرط الايقل السن في هذه المسلة عن المناتب عشره المنت في هذه المسلة عن المناتب عشره المنت في هذه المسلة عن المناتب عشره المنتبر بشرط الايقل السن في هذه المسلة عن المناتب عشره الايقل السن في هذه المسلة عن المناتب عشره المناتب عشر عليه المنات في هذه المسلة عن المناتب عشره المناتب عشره المناتب عشره المناتب عشره المناتب عشره الايقل السن في هذه المسلة عن القائمة عدل المناتب عشره المناتب عشره المناتب عشره المناتب عشره المناتب عشره المناتب عن المناتب عشرة عليه المناتب عشره المناتب عشرة المناتب عشرة المناتب عشرة عدل المناتب عشرة المناتب عشرة عدل المناتب عن المناتب عند المناتب عشرة عدل المناتب عشرة المناتب عشرة عدل المناتب عشرة المناتب عشرة المناتب عشرة المناتب عشرة عدل المناتب عدل المناتب عديم المناتب عدل المناتب عدل المناتب المناتب عدل المناتب عد

واستير المشرع في انجاه نامسدر التسانون رتم ٥١ لسنة ١٩٧٦ وأضاف الى التانون ٧٧ لسنة ١٩٧٦ حكسا جديدا يقفى بحسساب الدة ظكلية للصبى والاشراق ويساعد المستيع اعتبارا من تاريخ التعيين أو بلوغه سين الثالثة عمر لهما أقرب ،

وبناء على ما تقدم مان تحديد المجموعة التي ينتمي اليها العامل المادى يكون أمرا لازما لتحديد الجدول الذى ينطبق على المدة التي نقضى في هذه الوظيفة من بين الهداول اللحقة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وبالتالى الاحكام التي يتمين اعمالها بشان تلك المدة من بين أحسكام ذات القانون وفي هذا الصدد من كادر المسال الصادر بقسرار مجلس الوزراء المؤرخ ١٩٤٤/١١/٢٣ تسم طوائف العمال الى نئات ثلاثة أولهسا العمسال الفنيون وتشبل هذه الطائفة الملاحظون والاسطوات والصفاع والمتسازون (مسانع دنيق مبتساز) والصسائع الغير دنيق وسساعدوا الصناع والاشراق الصبية وثانى تلك الفئات ... العمال العاديون ورؤساتهم وثالثهما المهال الكتبة وأسند كادر العمال الاعمال القنية الى العمال الفنيين وحدد الدرجة ١٥٠ - ٣٠٠ لمساعدي الصناع بعلاوة ٥٠ مليما كل سنتين حتى يبلغ الأجر ٢٥٠ مليما يوميا ثم تكون الملاوة ٢٠ مليما كل سنتين وأهاز شممل هذه الدرجة من العمال العساديين بشرط النجساح في الامتحسان أمام لجنة غنية دون التقيد بقضاء مدة محددة بوظيفة العامل العادى وفي ذات الوقت لم يجز الترقية من وظيفة مساعد صائع الى وظيفة صانع الا بعد خمس سنوات على الأقل.

طبتحان لا يشترط له بدة بقاء محددة بوظيفة عامل عادى وذلك أبر بديمى خذا لم يكن شمقل طلك الوظيفة من شائه أن يكسبه خبرة تؤهله بمفسردها ظو مع غيرها من شروط الصلاحية للتعيين بوظيفة مساعد صاتع .

وعندما صدر القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة طم يطبق المشرع احكامه على العمال الخاضعين لكادر العمسال وبذلك استبقى تقسيمات هدذا الكادر حتى صدر القسانون ٦٦ لسفة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة الذي تضي بتطبيق لحكامه على العساملين الخاضعين لكادر العمال بموجب المادة الأولى من مواد اسداره بيسد أنه ترر العبل بأحكام هذا الكادر الى أن يتم وضع القرارات التنفيسذية المشار اليها ، ولقد أكد القانون رقم ١٩٥٨ لسنة ١٩٦٤ هذا الانجـــاه فأوجب مراماة أحكم كادر المسال مند الترقيسة بمقتضى القواعد المنصوص عليها بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ وتبعا لذلك ظلت تقسيمات كادر العمال مطبقة على الرغم من معادلة درجاته بدرجات التسانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ ببوجب قسرار رئيس الجبهمسورية رقم ٢٤٦٤ لسنة ١٩٦٤ ومن ثم غاته اذ كان القرار المسار اليه قد عادل الدرجسة ٠ ٢٠٠ - ١٢٠ (مساعد صائع) والنثاث (١٠٠ - ٢٠٠ ، ١٢٠ - ١٢٠ ، ١٤٠ -- ٣٠٠) (علمل عادى (بالدرجة الحادية عشر فان ذلك لا يعني الاخلال بتتسيمات كادر العبال أو أدماج المسامل المسادى في وظائف العمال القنيين وبعد مسدور القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة أوجب في المادة ٨٦ مراعاة احكام كادر المسال وابقي على تتسيماته وذلك بالنص على مراعاة حكم الفترة (٢) من البند الثالث بن المادة الأولى بن القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ اللي قررت أجسراء الترتبات والتعيينات والتسا للأحكام المنصوص عليها بكادر العسال ا ومنسذ صدور ترار رئيس الجهساز الركزى التنظيم والادارة رتم ٢ السنة ١٩٥٦ الذي أدخل العمال العاديين في مجموعة وظائف الخسسمات المساونة جرت وازنات الدولة في المسنوات المتلاحقة على تقسيمات

كادر المهال مجملت للمبسال الفنيين أو المهنيين مجسوعة مسسنقلة عن. مجموعة عمال الخدمات العلونة التي شملت المهال الماديين .

واذ كان الأمر كذلك نانه لا يكون هنساك مجال لاعتبسار المدة التي تضبت بوظيفة عامل عادى والمدة التي تضيت بوظيفة مساعد مساتع وهدة واحدة في مجسال تطبيق القانون رقم ١١ لسسنة ١٩٧٥ على الرغم من أن الدرجة المفصصة لكلا منهما في كادر العمال ند عودلت بالدرجــة الحادية عشر بموجب ترار رئيس الجمهسورية رقم ٢٦٦١ لسنة ١٩٦٤ كما لا يجوز اعتبار المدتين كانهما تضينا في الفئة العاشرة عند تطبيق احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وانما يتمين اعتبار كلا منهما كذلك عند تطبيق الجسدول الخساص بهما اى الجدول الثالث بالنسبة للمسدة التي تضيت بوظينة عامل عادى اعمالا لحكم الفقرة (١) من المادة ٢١ ولحكم المادة ٢٢ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وتبعا لذلك قسان. المامل الذي عين ابتداء بوظيفة عامل عادى ثم نتل الى وظيفة مسساعد صائع ينطبق في شماته حمكم الفعرة (ب) بن المادة ٢١ فتسوى هالته على اساس تطبيق الجدول الثالث عليه مع حساب مدة خدمته اعتبارًا من تاريخ تعيينه بوظيفة علمل عندى على أن تضاف الى المدد الشترطة. لترتبته مدة سبع سنوات أو المدة التي تضاها بوظيفة عامل عادي أيهما لمسئة ١٩٧٩ لا ينطبق عليسه الا اعتبسارا من تاريخ تعيينه في وظيفسة مساعد مسألم ،

ولما كانت الفقسرة (ب) من المادة ٢١ والفقرة الأولى من المادة الأولى من المادة الأولى والفقسرة الثانية ١٩٧٩. الأولى والفقسرة الثانية ١٩٧٩. الممثل المثانية ١٩٧٩. الممثل المثانية المدل الثانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦. تقرر كلّ منها صوية تبدأ من تاريخ منان من عين ابتداء بوظيفة علمل عادى ثم تقل الى وظيفة مساعد صاتح يكون بالخيار فيسا يتطلق بتصسوية عالته بين تطبيق ألوب من الصويف اللاث المصار اليها وذلك الما بصساب مدة خديمة اعتبساؤاً!

من تاريخ تعييله بوظيفة عامل عادى مع المسافة مسبع سنوات الى المدد.
المُسْترطة للترتيسة في الجسدول الثالث ، وإما باعتبساره مُسافلا للفئسة
التاسمة بعد سنتين من تاريخ تعيينه بوظيفة مساعد حسانع على الا بتل
سنه حينئذ من ١٨ سنة وإما بحساب مدة خدمته كمسسانع على الا يتسل
تعيينه بوظيفة مساعد صانع بشرط الا يتل سنه عندئذ عن ١٣ سسنة.

لذلك انتهت الجبعية العبوبية لتسبى الفتوى والتشريع الى أن المدة التى قضيت في وظيفة عالى عادى تندج في الدة التى قضيت بوظيفة مساعد مساعد مساع وان العابل العادى ينتبى الى مجبوعة الضحيات المساونة ولذلك ينطبق في شابه حكم الغارة (ب) من الملاة الا من القاتون رقم 11, السنة ١٩٧٥ أذا المساتون وأن الدرجتين الحادية عشر والماشرة تعتبر أن درجة واحدة (المساشرة) بالنسبة للمبال الفنين بالتطبيق لحكم الفترة (أ) من المادة ١١ وبالنسبة بالمسال الخدامات المساونة الى الوظائف المهنيسة الا من تاريخ تعيينه في هذه الوظائف وأنه لمثل هذا العالم أن يختل بين تسسوية حالته وفقال حكم الفترة (ب) من المادة ٢١ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٦ المسال المادة ٢١ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٦ المسائد حصيبا يكون المضل له .

(المله ۱۹۸۱/۱/۷ ــ جلسة ۱۹۸۱/۱۸۷) ،

القصــــل الحـــادى عشر القطـــــيع العـــام

قاعدة رقم (٣٢٧)

: la......41/

نص المادة ٢٣ من قانون نصحيح ارضاع المادلين المنيين بالدولة والقطاع المادلين المنين بالدولة والقطاع المام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على منح المسامل الذي يبلغ مرتبه نهاية ربط الفئة الوظيفية في نهاية المستوى ، ولا يستحق الترقية الى المستوى الاملى ، علاوتين الفائييين من الملاوات المقررة للفئة التي يشغلها مناط هذا الحكم أن يبلغ مرتب المسلمل نهاية ربط الفئة المرتب المامل نهاية المستوى وأن يوجد مستوى اعلى من المستوى الذي بلغ مرتب المامل نهاية والا يستحق المامل الترقية الى هذا المستوى الأعلى حداثات مذا المناط في شأن الماملين بمستوى الادارة المغيا الذين بلغت مرتبائهم مناويا ،

ملخص اللفتري :

ان المادة ٢٣ من تاتون تصحيح أوضاع الصابلين المدنيين بالدولة والتطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن ٥ يمنح المملل الذي يبلغ مرتبه نولية ربط الفئسة الوظيفية في نهاية المستوى صولا يستحق الترقية الى المستوى الأعلى علاوتين اضافيتين من العلاوات المتررة للدئة التي يشخلها ٠٠ » .

ومناد ذلك أن مناد ألمادة العابل بن ألحكم المتتدم أن يبلغ مرتب نهاية ربط الفئة الوظيدية في نهاية المستوى ، وأن يكون هناك مستوى أعلى من المستوى الذي بلغ مرتب الْعابل نهايته بالنعل ، وبشرط ان يستحق. المابل الترقية الى هذا المستوى الأعلى .

ومن حيث أنه ببين من الاطلاع على جدول المرتبات والعلاوات المحق.
بنظام العالمان بالقطاع العام الصادر بالقاتون رقم 11 لسنة 1971 الذي
يسرى على العالمان بوسسة الكورباء أن الأجر السنوى لمستوى الإدارة
الطيا هو ١٩٠٠ — ٢٠٠٠ جنيه وأن العلاوات داخل هذا المستوى هي
٢٧ جنيه سنويا إلى أن يصل المرتب إلى ١٤٠٠ جنيه و ٢٥ جنيه سسنويا
الى أن يصل المرتب إلى ١٨٠٠ جنيه و ومن ثم غان وظلف الادارة العليسة
تتقسم الى تلاث غنات أولها ذات مربوط مقداره ١٢٠٠ — ١٨٠٠ جنيه
مربوط ثابت مقسداره ١٤٠٠ جنيه وهذه الوظائف تدخل في مستوى قائم
مربوط ثابت مقسداره ٢٠٠٠ جنيه وهذه الوظائف تدخل في مستوى قائم
بذاته يعلو المستويات الثلاثة التي تضمنها جدول المرتبسات المتسار البه
ولا يوجد وستوى آخر أعلى منه .

ومن حيث أنه ينطبق ما تقدم على العاملين ببستوى الادارة العليسا بمؤسسة الكهرباء الذين بلغت مرتباتهم ١٨٠٠ جنيه بسنويا ٤ يكون قد تظلمه في حقهم مناط انطباق حكم المادة ٢٦ من قانون تصحيح أوضاع المساملين. المشار البه وذلك لمدم بلوغ هذه المرتبات نهاية ربط الفئة الوظبلية في نهاية مستوى الادارة العليا غضلا عن عدم وجود مستوى الخسر يعلو هذا المستوى ويخول العامل في الترقية اليه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العبوبية الى عدم انطباق المادة ٢٣ منر. قاتون تصحيح أوضاع العاملين المننين بالدولة والقطاع العام المسادر بالقادون رقم ١١ لمنة ١٩٧٥ على العاملين المشار اليهم .

(لله ۱۹۷۷/۱/۲ -- جلسة ۱/۱/۷۷/۱)

قاعسدة رقسم (١٣٢١)

: 12 49

لا يجوز العابل الذي كان يشغل وظيفة في ١٩٧٤/١٢/٣١ باعتباره حاصلا على مؤهل عال أن يطالب بتطبيق الجدول الناني الملحق بالقالدن رقم ١١ أسنة ١٩٧٥ على أن هائته بحجة التحاقه بالخدمة بمؤهل متوسط وهموله اثناء الذدبة على يؤهل عال ... اساس ذلك ... ان العبرة في تطبيق احكاء القانون الشار اليه هي بالعالة الوظيفية التي كأن عليها المال بهذه الحالة وقت نفاذ القانون ... تطبيق أكثر من جدول على حالة العامل رهن بتوافر شروط انطباق هذه الجداول ... قانون تصحيح أوضاع المايلين بالدولة والقطاع العام الفقرة (د) من المادة (٢٠) من قانون تصحيح اوضاع المابلين الدنين بالنولة والقطاع العام ... نصها على حساب مدد الخدية السابقة على المؤهل المثلى بن نقلت فلته الى مجموعة الوظائف المالية قبل تشر هذا القانون على اساس تطبيق الجدول الثاني الرفق على هالته حتى تأريخ حصوله على المؤهل العالى ثم على اساس تطبيق الحسدول الأول 'الرفق ... يشترط لانطباق هذا النص أن تنقل غنة العابل قبل العمل بالقانون في ١٩٧٤/١٢/٣١ الى مجموعة الوظائف المقاية ... عدم انطباق هذه الاحكام على العاملين بالقطاع العام - اساس ذلك - ان غناتهم تدرج بفي تقسيم في الفصل الخلص بالأجور بموازنة الشركة ولا تنظمهم مجمسوعات معينة بحسب يؤملانها ،

ملخص الفتسوي:

أن المادة التاسعة من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥

فقص على أنه « ينشر هذا التانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من ٣١ ديسمبر صبقة ١٩٧٤ » .

ومن حيث أن المادة الرابعة من هذا التانون تنص على أنه 0 بمين اعتبارا من تاريخ نشر هذا التانول حملة المؤهلات المنصوص عليها في الهلاة (0) من المقات المالية وبالأقدية الانتراضية المقررة الإهلاتهم . . » .

وان المادة الثابنة تنص على أنه «يعتبر حيلة المؤهلات العليا المنصوص عليه في المادة السابقة الموجودون في الخدية في تاريخ نشر هذا الساباون في الفئة المعتبرة المؤهلة لها وذلك اعتبارا من تاريخ التصول على المؤهل أبها اقرب . . » .

وان المادة (10) تنص على ان من أبضى أو بضى من العسسالمين الموجودين بالخسدمة أهدى المدد دالكليسة المصددة بالجسدمة أهدى المدد دالكليسة المصادرة بالمساور التسالي من نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتبارا من أول التساور التسالي الاستكبال هذه المدة . . . » .

ومن حيث أن المستفاد من تلك النصوص أن الأصل العام الذي تناه الشرع منذ وضعه لتصوص التانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ المشار اليه يقفى بأن العبرة في تطبيق لحكامه بالحالة التي عليها المسامل في تاريخ نفاذه في ١٩٧٤/١٢/٣١ -

ومن حيث أنه لذلك وضع المشرع رؤوسا لجداول مدد الخنبة الكلية المسوية في الاتنبية والملحقة بالقانون آتف الذكر مخصص الجدول الأولً للمؤهلات التوسطة وفوق المتوسسطة المؤهلات المسلمان المبنين والرابع لحبلة المؤهلات الاتل من المتوسسطة والشلك للمالمان المهنين والرابع لحبلة المؤهلات الاتل من المتوسسطة والخابس للكتابين غير المؤهلين والسادس للخدبة المعاونة .

ومن حيث أنه بناء على هذا التنسيم غان مناط تطبيق ظك المحداول يتحدد باحد أجور أربعة :

أولا: الحصول على وقال معين .

وثاقيها: شنل وظيفة مهتية .

وثالثها: شغل وظيئة مكتبية بغير مؤهل .

ورابعها : شغل وظيئة خدمات معاونة .

نهن تحقق عليه شيء مها ذكر انطبق عليه الجدول المعين له وارتبط. به بحسب حالته في ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ نفــــاذ القــاقون رقم ١١ أنسنة ١٩٧٥ .

وبن جيث أنه ترتيبا على هذا الأصل العام نص التسسانون رقم 11 لسنة ١٩٥٥ في المادة ١٦ على أنه « تخضع الترقيات الحتيبة المنصوص عليها: في المادة السابقة للقواعد الآتية :

(ه) تطبيق الجدول الأصلح للعامل في حالة انطباق اكثر من جسدول. من الجداول المرفقة على حالته » .

ومن حيث أنه لا يجوز القول بانطباق أكثر من جدول على المسامل.
الا أذا توافر لديه المناط المحدد لتطبيق تلك الجداول كأن يكون مؤهلا ومهنيا
أو مؤهلا وشاغلا لوظيفة خدمات معاونة ؟ أبا أذا كان حاصلا على مؤهلا
مميع ويشغل وظيفته بموجعه غان تسوية حالته ترتبط بهذا المؤهل وبالجدول.
المحدد له دون غيره وليس له أن يحتج بما حصل عليه من مؤهلات أنفي
الا أذا مسمح له النص المعربح بذلك ومن ثم غلبس لن كان يشمل وظيفة
الم المعاربة عاصل على مؤهل عال أن يطسالم بتطبيق
الجدول الثاني عليه بحجة مسبق تعيينه بهؤهل متوسط .

ومن حيث أنه اذا كانت المادة (٢٠) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه « تحسب المدد الكلية المتعلقة بحيلة المؤهلات العليا مع مراعاة القواعد الآتية

(د) احتساب مدة الخدمة السابقة على الحصول على المؤهل العسالى لمن نقلت غفته الى مجموعة الوظائف العمالية قبل نشر هذا القسانون على اساس تطبيق الجدول الثائمي المرفق على حالته حتى تاريخ حصوله على المؤهل المالى ثم على الساس تطبيق المدد المبينة في الجدول الأول المرتقب الا عائد يشعرط لتطبيق هذا النص بحسب صريح عبارته أن تنتل غلة العابل قبل العمل بالقانون في ١٩٧٤/١٢/٣١ الى مجبوعة الوظائف المسالية فهناك مقط يحق له التنقل بين الجدول الثاني ثم الجدول الأول .

ومن حيث أن نئات العسابلين المنبين بالدولة تدرج في جبسوعات وظليفية تنتظيها الموازنة العابة غاته من المتصور بالنسبة لهم أن تنقل مئاتهم من مجموعة وظائف الكادر المتوسط (الكتابي) الى مجهسوعة الوظائف المعالية وبذلك يجد هذا النص مجالا لتطبيته عليهم .

أبا المابلون بالقطاع العام بان نثائهم تدرج بغير تنسيم في الفصسلم الشخاصي بالأجور ببوازفة الشركة ولا تنتظمهم مجموعات معينة بحسب والمهاب بالنظر الى مدة خبرة كل منهم والمؤهل الماسل عليه وفقا للتوصيف المحدد لكل وظيفة اجبالا لنص الفترة (٧) من المادة الثالثة من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العابلين بالتطاع المحام ،

وبن حيث أن الوظينة الواحدة ونقا لنص المادة (٨٠) بن التانون رتم 11 لسنة ١٩٧١ الشار اليه يمكن أن يشخلها حلمل المؤهل العسالى الله يهارت الدين مدة خبرة تعوق بكتسير ظله الذي والمرت له بدة خبرة تعوق بكتسير ظله التي تشترط الموقعل ، هذا الى جانب وجود وظائف بعينسة لا يمكن الا لن كان حاصلا على وهل معين أيا كانت بدة الخسيرة بحيث يكون ألمؤهل بالنسبة لها حجر الاساس في شغلها ، وعليه غليس بن المتصدور أن توضع بالنسبة لها حجر الاساس في شغلها ، وعليه غليس بن المتصدور أن توضع كان القول بعدم تصور تطبيق نس المادة ، ٢/د من التسانون رتم ١١ السنة ١٩٧٥ على العليان بالقطاع العام .

ومن حيث أنه لا هجاج بأن عدم السماح بتطبيق الجدول الاصلح (م 70 - ج 11)

ثلثحاصلين على مؤهل متوسط ثم على مؤهل عال سيؤدى الى سسبق حابل المؤهل العالى الذي الم يحصل على مؤهل عال لحابل المؤهل العالى الذي قبل التعيين بعد أن كان يشغل وظيفته ببؤهل متوسط لأن مند الخسبرة المشترطة لكل مؤهل من شانها أن تصلح طك المارتة علاوة على أن القول بغير ذلك سيؤدى الى هدم الاساس الذي يقوم عليه توصيف الوظائف بالمقطاع العام متخطط بدد الخبرة المشترطة للمؤهلات مما يؤدى الى شسفل الوظيفة بالحاصل على مؤهل عال بعدة الخبرة الشرة النبي تشاها بمؤهل متوسط ومثل هذا لم يكن في قصد المشرع عندما ترر نطبيق تاتون تصحيح اوضاع العاملين عالها العالمان على القطاع العام .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية المهومية التسمى الفتوى والتشريع , الله أن المادة 17/م من القانون رقم 11 لسنة 1970 بتصحيح أوضاع المالمين المنيين بالدولة والقطاع العام لا تتطبق على العالمين الحاصلين على مؤهلات عليا وتم تعيينهم بها تبل 197/1/7/1 تاريخ نفاذ القانون ، وأن الفترة (د) من المادة (١٠) من هذا القانون لا تسرى على الصابلين بالقطاع العام .

(ملك ٢٨/١/٢٦ - جلسة ١/١١/٧٧١١)

قاعسنة رقسم (۲:۲۹)

: المِسلما

المادة ١٤ من القانون رقم ١١ السنة ١٩٧٥ لا تطبق الا على المابلين بالجهاز الاداري للدولة ووحدات ادارة الحلية والهيئات الماية ـــ المسيرة بالدكر القانونى للمادل في ١٩٧٤/١٢/٣١ ناريخ العمل بالقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٧٥ — عدم نفادته من حكم المادة ؟؛ أذا كان من عداد العساماين بالقطاع العام في ذلك التاريخ حتى ولو أصبح من المفاطبين بلد كامه بعد ١٩٧٤/١٢/٣١ •

علفص الفتوي :

ان القاتون رقم ۱۱ لسنة ۱۹۷۰ باصدار قاترن تصحيح أوضاع العالمين المنيين بالدولة والقطاع العام ينص في المادة الاسسسة من مراد الإسدار على أله لا يعمل به اعتبارا من ٣١ ديسمبر ٢٠٠٠ ١٩٧٠ ٠

وتتمن الفترة الأولى من المادة (١٤) من هذا التسانون هلى أن « تسوى حالة المالمان الذين يسرى في شانهم الثانون رتم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشان تسوية حالات بعض المسالمان بالدولة اعتبارا من تاريخ حخولهم الخدمة أو حصولهم على المؤهل ايهما أقرب على أساس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم كزملائهم المهنين في التاريخ المذكور » .

وقد ورد في التعليبات التنفيذية اللازمة لتطبيق أحكام القسانون رتم 11. من طسنة ١٩٧٥ النص على أنه « لا نسرى أحسكام المادة (١٤) من التانون على العالمين بالقطاع العام بأحكام التانون رتم ٢١ لسنة ١٩٧١ خلك لأن الحكام هذه المادة متعلقة بتسوية حالات العالمين الذين يسرى في شسانهم المحكام التانون رتم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ وهذا التانون لا يسرى على العساملين بالمحلام العام ٤ - ٣

ومن حيث أن المستفاد من النصبوص المتقدة أن المادة (18) من المقانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ المشار اليه تنعلق بنسوية حالات العساملين . اللغين يسرى في شائهم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العساملين بقدولة . ولا تطبق احكام هذه المادة الا على العساملين بقدهسار الادارى للدولة بوحدات الادارة المطية والهيئات العسامة ممن تشمرى في شانهم أحكام القانون رقم ٥٨ لمننة ١٩٧١ بامسدار نناسام العلمان المنابئ المذين بالدولة . ومن حيث أن العبرة في تحديد مدى أشادة المسابل بالقانون رقم 111 للمسابد 1976 تاريخ العسابد يهذا القانون . ومن ثم فلته اذا كان العابل موجودا بالخدية في احسدي الجهات السابف الاشارة اليها في ذلك التاريخ ، فان لحكام المادة (11 لا الجهات السابف الاشارة اليها في ذلك التاريخ ، فان لحكام المادة (11 لا الشروط الاخسرى اللازمة لتطبيتها . أما ادا كان من عداد المسسابلين بالقصاع العام في ذلك التاريخ فاته لا يستفيد من حكم المادة الرابعة عشر بالقطاع العام في ذلك التاريخ فاته لا يستفيد من حكم المادة الرابعة عشر سنة كاله ،

ومن حيث أن الثابت أن السند المذكور كان من عداد العالمين بالقطاع:

العام في الحادي والثلاثين من ديسمبر سنة ١٩٧٤ واستبر على هذا الحال حتى اليوم السسابق على أول ينسابر سسنة ١٩٧٦ تاريخ نتله ألى.

وزارة النجارة بعد الفاء المؤسسة المصرية العلمة للتجارة الخارجية الذي كان يمل بها . ومن ثم غاته يضرج عن نطاق تطبيق حكم المادة الرابعة عشرة: السابق الاشارة اليها ، ولا يفيد من أحكالها .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية المعومية لتسمى النتوى والتشريع. المي عدم احتية السيد/٥٠٠ في الأمادة من حكم المادة (١٤) من التسانون. رقم 11 لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ،

(الملك ٢٨/٣/٠١٤ ـ جلسة ٢١/٥/٨٧١١) .

ر قاعدة رأسم (۲۴۰)

الجنسدا :

نص المادة المسادسة من قانون تصحيح اوضاع المسلمان الدنييم. بالقطاع المام الصادر بالقسانون رقم ١١ السنة ١٩٧٥ ضريحة في اجسرات. الاسويات للمامان بالقطاع العام وفقا الاحكامة ولو لم التوافر فلاك ماليةً خائية أو وظائف شافرة مع اعتبارهم شاغلين للغلف المالية التي تنشأ المسوعة حالات المالين بالادارة القانونية بالادارة القانونية بالادارة القانونية بالمدى شركات القطاع العام لعدم رجود فثلت مالية خائية أو وظائف شاغرة بالادارة القانونية بالشركة .

ملخص الفتوى:

ومن حيث أن المادة 7 من مواد اصدار التانون رقم 11 اسعة 1900 بتصحيح أوضاع المالمين تنص على أنه (.... وبالنسبة للمسلمين الخاضمين لاحسكام نظام المسلمين بالتناساع المام المسادر بالتانون مردم 11 لسنة 1971 المستنبدين من احكام التانون المرافق وتتوافر عيهم المشراطات شمال الوظائف المدرجة بالهيكن التنظيمي تتم تسوية حالاتهم وهي مثلت الوظائف المدرجة بالهيكن التنظيمي تتم تسوية حالاتهم وهي مثلت الوظائف المدرجة بالهيكن التنظيمي تتم تسوية حالاتهم

وفيها عدا الفثبات الخالية تعتبر الفئات المالية التي تتم بالترقية اليهة . منشأة بصفة شخصية وتلفى عند خلوها .

وبالنسبة للعابلين الذين لا توجد ونالف مدرجة بالهيكل التنظيمي الموحدة تسمح بترقيتهم عليها نيتم تسوية حالاتهم طبقا لاحكام القسانون الرأافق على فئات مالية بصفة شخصية تلفى عند خاوها وتعتبر الزيادة و مدد الفسات المالية اللازمة هذه التنسوية زيادة حديسة في موازية الخلاف الوخدات) .

ولما كانت هذه المادة صريحة في اجراء التسويات المائيلين بالقطاعاع المنافع من المسلماع المنافع المنافع

لذلك انتهى رأى الجمعية المهروبة لتسدى الفتسوى والتشريع الهم المسترار ممللة مديرى وانتشاء الادارات القاتونية وفقا لاحسكام توانين. المالمين بجهاتهم الى حين اعتباد البينكل الوظيفية طبقسا لقسانون الادارات القسانونية .

· الله ۱۹۷۲/۱۰/۲۷ جلسة ۲۷/۱۰/۲۷) .

قاصحة رقسم (٣٤١)

الجسما :

الفقرة (د) من المُلتة ٢٠ من قلون تصحيح اوضاع المابلين بالنولة. والقطاع الماب المسادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ معدلة بالقانون رقم ٢٣ فسنة ١٩٧٥ سريان حكم هذه الفقرة على المابلين بالقطاع المام وكذا المابلين الذين يعاد تعيينهم بالؤهل المائي قبل نشر القانون في ١٩٧٥/٥/١٠

ملاهب الفتوى:

ان المادة (٢٠) من القانون رقم 11 لسنة 1100 بتصحيح أوضاع: العالمين المنين بالدولة والقطاع العام كانت تنص على أن « تحسب المدد الكيه المتلتة بحسلة المؤهلات العلي مع مراعاة القسواعد الآتية (د) حس لمب مدة الخدمة السابقة على الحصول على المؤهل العالى لمن نقلت غثة الى مجبوعة الوظائف العالمية قبل نشر هذا القسانون على الساس تطبيق الجدول الثانى المرفق على حالته عتى تاريخ حمسوله على المؤهل العالى ٤ ثم على اساس تطبيق المند البينية في الجدول الأول غلى المؤهل العالى ٤ ثم على الساس تطبيق المند البينية في الجدول الأول غليقا المدول الأول على المؤهل المالى ٤ ثم على المناس تطبيق المند البينية في الجدول الأول طبقا للجدول الثانى » .

ثم صدر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض اتحكام الفسانون. يتم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وعبل به اعتبـــارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ ــ تاريخ المبل بالقانون رتم 11 لسنة ١٩٧٥ وأضاف الى نتل النئة الواردة في الفقرة (د) من المادة (٢٠) حالة اعادة التعيين وأصبح نص تلك الفقرة يجرى على النحو التسالى:

« حساب مدد المهل السابقة على الحصول على الؤهل العالى لن نقلت فئة أو أعيد تميينه بمجبوعة الوظافف العالية تبل نشر هذا القسانون على أساس تطبيق الجدول الثانى المرفق على حالته هنى تاريخ حسسوله على المؤهل العالى ثم على اساس تطبيق المدد المبينة في الجدول المرفق الأولى اعتبارا من التاريخ المذكور على حالته بالفئة والاقدمية التي بلغها طبقا للجدول الثانى » .

وبغاد با تقدم ان المشرع عندما أصدر التسانون رقم 11 لسنة 11٧٥ قرر الإعتداد بالمدد التى تضيت بالمؤهل المتوسط ، وذلك عند تسوية حالة العالمين الذين حصلوا على مؤهلات عليا بعد تعيينهم ببؤهلات بتوسطة ، ف حالة نقل غلتهم من مجموعة الوظائف المتوسطة الى مجموعة الوظائف المعلية قبل نشر القانون رقم 11 لسنة 11٧٥ ، وعندما تبين للمشرع أن تدر هذا الحكم على طائفه بن نقلت غنتهم الى مجموعة الوظائف العسالية قد ادى الى انحسار حكم الفقرة (د) عن المخاطبين بنظام العالمين بالقطاع العام الذى لا يأخذ بنظلم الجموعات الوظيفية ، كما ادى الى عدم اغادة من يمنظ بالمؤهل المندة القيادة عدل نم الفترة (د) غاضاك البهسا حالة اعادة التمين وبذلك ادخل في عداد المخاطبين باحكام تلك الفترة المسلمين بالقطاع العام والعالمين بالحكومة الذين يعدد تعيينهم بالمؤهل العالى تبلن الماتون رقم 11 السنة 1400 .

واذا كان الأمر كذلك غان اعادة التميين في تطبيق حكم الفقــرة اخذ مدلولا خاصا غلا يخرج من نطاقه سوى من يمين بعد انتهاء خدمتــه لأى سبب من الاسبف مع وجود غاصل زمنى بين مدة خدمته بالؤهل المترسط ومدة خدمته بالؤهل العلى . ونناء على ما تلام عانه يتعين تسوية حالة العاملين بالتطاع المسام اللهين أعيد تعيينهم بغير فاصل زبنى تبل 1940/0/1 على أساس حسساب مدة خديتهم النبي الماؤهل المترسط وتطبيق الديول النائى اللحق بالقانون وتم 11 لسنة 1970 الخاص بحيلة المؤهلات المتوسطة ثم تطبيق الأجدول الأول الملحق بالقانون المذكور الخاص بحيلة المؤهلات العليا من خاريخ حصوابم على المؤهل العالى وذلك بالفئة والالتديية التي يبلغونها طبية المتحدول الثالى .

لذلك انتهت الجمعية المعوميسة لتسمى النتوى والتشريع الى تطبيق المغترة (د) من المادة (٢٠) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدلة بالتانون وقم ٢٢ لمسنة ١٩٧٨ على العاملين بالقطاع العام .

قامسدة رقسم (٣٤٢)

الهــــدا :

ملخص الفتري :

ان المشرع حدد ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخا انافذ احكام القانون رقم ١١ المسنة ١٩٧٥ الذي نشر في ١٩٧٥/٥/١٠ وقضى بترتيسسة كل من امشوى المدد الكلية المستوطة في الجداول المرفقة الى اللئة التي لكبل مدمسا وذلك اعتبارا من اول الشهر التالي لاكمال المدة غان كان قد رقى أليهسا في تاريخ حال ردت المدينة نيها إلى هذا التاريخ ولحماية العاملين الذين رقوا الى منات مالية في تاريخ سابق على تاريخ اكمالهم المدد الكليسة المشسترطة الثرتية الى تلك النئات منع المشرع تخفيض الفئة المثلية أو المرتب نتيجسة التطبيق احسكام التسانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، ومن ثم مان تسوية حالة الممامل وغتا لاحكام هذا القانون انها ترتبط بالركز القسانونى السذى كان عليه في ١٩٧٤/١٢/٣١ التساريخ المديد لنفاذه ، وتبعسا لذلك مانه يتمين عند ترقيته أو رد اقدميته طبقا للمدد الكلية الحددة فأى من الجـــداول المرفقة بالقسانون أن ينظر ابتداء إلى الفئة المالية التي كان يشفلها في هسذا التاريخ مترد التدميته ميها أو يرتى الى منة أعلى منها ، وأذا كان المشرع قد أوجب احتفساظ للمسابل بالنئة الانضسل له مان ذلك لا يعنى الوقوف بحالة المامل عند تلك النئة واخراجه كلية من نطاق المخاطبين باحسكام القسانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وقطع الطريق عليه في الامادة من أحسكامه وانها يتمين بجانب الاحتناظ له بالنثة الانضل منحه الحقوق التي تعسود عليه من تطبيق تلك الاحكام وبصفة خاصة رد الاقدمية في الفئة الادني من الفئة المتفظله بها.

ولما كانت العالمة المعروضة حالتها قد عينت في١٩٣/٥/١٠ بدبلوم التجارة الثانوية بالفئة الثابنة ورتيت الى الفئة السابعة في ١٩٧٢/٤/١ بدبلوم وظلت تشغلها حتى ١٩٧٢/٢/١ فاته يتعين اعبالا لاحكام القسسانون مرقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والمسحول الثانى المدتى به رد اندبيتهسا في طك الفئة الله ١٩٧٠/٦/١ أول الشهر التسابي لاكبائها بدة الست سحسوات المسترحة كلية للترقية الى تلك الفئة ، وإذا رقبت المذكورة إلى الفئة السائسة في ١٩٧٤/٤/١ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧١ مرقم ١١ لسنة ١٩٧١ في حين انها تسمتحق الترقية وفقا لاحكام القسانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٠ في حين انها تسمتحق الترقية وفقا لاحكام القسانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٠ الى على الفئة في ١٩٧٥/٥/١ أول الشهر التسائل لاكبالها يد كليه تدرها احد عشر سنة فاته يتعين الاحتسانا لها بتاريخ بوقيتها الى الفئة السلاسة في ١٩٧٥/٤/١ باعتباره الاعتسانا لها بتاريخ برقيتها الى الفئة السلاسة في ١٩٧٥/٤/١ باعتباره الاعتسانا لها .

ولما كانت المادة 1.6 من التانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العالمين المعمول به اعتبارا من ١٩٧٨/٧١ تغضى بنقل العسالمين الخاضمين لاحكام القسانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٨ بنظسام العالمين بالتطاع الخاضمين لاحكام القسانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظسام العالمية على النصو المهم « الى الدرجات المالية الجديدة المعادلة لغلامهم الحالمية على النصو علوا المنابعة والسائسة والخاسمة المنصوص عليها بجدول المستويات الملحق بالمقانون رقم ٢١ السنة ١٩٧١ بالدرجة النسالة ، غان من منتضى ذلك أن تحسب اقديمة العالم المنتول الى الدرجة الثالثة الجديدة اعتبارا من تاريخ حصوله على المئة السائمة ، ومن ثم يتمين تحديد اقدية العلمة المعروضة حالمها في الدرجة الثالثة وفقا لجدول الدرجات المحق بالمقانون رقم ١١ بالقانون رقم ١٤ المنة على العالمية المناب المالية المنابقة بن على المنابقة البيدة المنابقة بناك المئة البيسة بالعلمية لاحكام القسانون رقم ١١ المنة ١٩٧١ المنابقة المنابة ١٩٧٠ القسانون رقم ١١ المنابقة ١٩٧٠ النسانة ١٩٧٠ المنابقة المنابق

(ملف ۱۹۸۰/۱۰/۱۳ ــ جلسة ۲۹/۱۱/۱۸۸۱) .

قاعدة رقم (٣٤٣)

المسطا:

يتمين الاعتداد بتواريخ رد الاقدية وتواريخ الترقيات التي حصل عليها المابلون وفقا لاحكام القانون رقم 11 لسنة ١٩٥٥ عند حساب المدد البيئية. المشترطة لترقية العالمان بالقطاع العام وفقا لاحكام القساقون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٨ عدم تعارض ذلك مع مبدا عدم الاعتداد بعدد العمل السابقة. الحسوية وفقا لاحكام قادن تصحيح اوضاع العاملين .

ملخص القنسوي :

ان المادة (٦) من مواد اصدار القساتون رقم ١١ اسسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضساع العالماين تنص على أنه ٥ وبالنسية للعسالمين الخاضعين لأحكام نظام العابلين بالقطاع العام الصادر بالقانون رتم ٢٦٠ لسسنة ١٩٧١ - المستنيدين من أحسكام القسانون المرافق وتتوافر فيهم اشتراطات شعل الوظائف المدرجة بالوبكل التنظيمي تتم تسوية حالاتهم على فئات الوظائف الخالية .

وفيها عدا الفئات الخالية تعتبر النشات المالية التي نتم الترقيسة. البها منشأة بصفة تسخصية وتلفي عند خلوها .

وبالنسبة الممايلين الذين لا توجد وظائف مدرجة بالهيكل التنظيمي للوهدة تسمح بترقيقهم عليها نيتم نسوية حالاتهم طبقا لأحكام القساتون. المرافق على علله عالية بصنة شخصية تلفى عند خلوها ، وتعتسببر الزيادة في مدد الفئات المائية اللازية لتنفيذ هذه التسوية زيادة حتيسسة. في موازنة طك الوحدات » .

وبفساد هذا النص أن المشرع اعتد في تطبيق أحسكام القسانون. رقم 11 لسنة 1970 على العالمين بالقطاع العام بالهيسائل التنظييسة واشتراطات شغل الوظائف بهذا القطاع نأوجب أن تتم الترتيسات وغتسا لأحكام هذا التانون على غنات الوظائف الخالية المرجة بالهيكل التنظيمي بسكل وحسدة غاذا لم توجد وظائف رفاسسات مالية خاليسة رقم. العالم للغنة الملابة الأعلى بصغة شخصية مع بقسائه في الوظيفة ذات الفئلة الملابة الادنى ، ومن ثم غان ترتيات العساملين بالقطاع العسام من الوظائف المدرجة بالهيكل التنظيمية بوحدات العملاع الممام وأنها ارتبطت بها لذلك غاته أن ترتب على تطبيق أحسكام المادة (10) من هذا التيخ المهل بالقانون الى تاريخ سابق على تاريخ ترقيته اليها تعين تاريخ المهار النها اعتبار المتاسبار هذا التاريخ تاريخ ترقيته اليها تعين الاعكمام رقيته اليها المتها المتاسرة الأمكام ترتيته لفئة أعلى تعين وضعه على الوظيفة أيضا وأن ترتب على تلك المتها القائة أن كان شرقيته المهار المالية الأمكام ترتيته لفئة أعلى تعين وضعه على الوظيفة الإطلى المقسور لها المئة أن كانت خالية غان لم تكن كذلك ظل شاغلا لوظيفته بالفشة المؤسلة المؤسلة

الأعلى التى رقى اليها وذلك بصفة شخصية الأمر الذى يعنى استختاق المالية المنال أصلا لشغل الوظيفة اعتبارا من تاريخ حصوله على غنتها المالية وحتا لأحكام التسانون رقم ١١ اسنة ١٩٧٥ وأنه لا يحول دون وضعه عليها أن رتى لفئة اعلى الا صدم خلوها أو تيد عدم الاخلال بالترتيب الرئاسي للوظائف التي نصت عليه المادة ٣ من صواد اصدار هذا القسانون ٤ وترتيبا على ذلك غانه يتعين اعتداد بتواريخ رد الاتديية وتواريخ المرتيبات التي حصدل عليها العالمون وفقا لاحكم القانون مرةم ١١ لسنة ١٩٧٥ عند حساب المدد البيئية أي مدد البتساء في الوظائف المؤلية المناف ١٩٧٥ عند حساب المدد البيئية أي مدد البتساء في الوظائف الماليسة وتعين عند ترقية العالم لوظيفة اعلى سبق أن حصل على غنتها الماليسة والاما أو المدن المناف والم يشغلها حينات لدم خلوما أو لعدم الاخلال بالترتيب الرئاسي للوظائف اعتباره شساغلالها من حصوله على ظك الفئة .

وينساء على ما تقدم غان حسساب المدد البينية الشسترطة لترقيسة الشالمين بالتطاع العام مفقا لأحكام القانون رتم ٨٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العالمين بالقطاع العسام وأحسكام قسسرار رئيس الوزراء رقم ١٠٠٧ سنة ١٩٧٨ بشأن المساير اللازمة لترتيب وظائف المسالمين بالقطاع العسام يجب أن يبدأ اعتبسارا من تاريخ رد الاقدمية أو تاريخ الترقيسة الترقيسة الترقيسة ١١٧٥ شائم ما عليما كل عامل ونقسا لأحسكام التاتون رقم ١١ لسسسنة ١١٧٥ شائمار اليه .

وليس في الاعتداد بتواريخ رد الاقدمية أو الترقية وفت الاحكام التنانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ عند حساب المدد البينية ما يتعسارض مع ما انتهى اليه راى الجمعية العمومية بجلستها المنعدة في ٢٦/١/١١/١٨ المدرمة الاعتصداد بعدد العبل السابقة التي حسبت للعالمين ضمن المدة الترقية ونقا لاحسكام القلتون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ عند مترة مترة مروقة الاحسكام القلتون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٥ نلك لان حسسام

مدد العمل السابقة ومنا لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لا يؤدي. طبقا لنص المادة (١٥) من القانون الى تغيير تاريخ دهول العسامل الى الخدمة وليس من شائه أن يؤثر في المركز القباتوني للعبامل أن لم يترتبه عليه رد التدبيته في النئة التي يشغلها في ١٩٧٤/١٢/٣١ أو ترقيته الي. مئة أعلى ، لذلك بكون من غير الجسائز ضم مدة العبسل السسابق المصوبة على هذا النحو الى مدة الخبرة المشترطة للترقية بالتطبيق لأية احكام أخرى غير تلك التي تضمنها القسانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بيد أنه ان ترتب على تطبيق أحسكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تغيرا في مركز المال بالنظر الى الدرجة الأخيرة التي كان يشعلها في ١٩٧٤/١٢/٣١ تعين الاعتداد به عند ترقيته الى الوظائف الأعلى اعسالا لأحسكام ذات. القانون وعليه مان مبدأ عدم الاعتداد بمدد العمسل السسابقة المصسوبة ونمتا لأحكام القساتون رتم ١١ لسنة ١٩٧٥ والذي يستند الى عدم تغيير الحكام هذا القانون بتاريخ دخول الخدمة لا يتمارض مع مبدأ الاعتداد. بتواريخ رد الاقدمية والترقيات التي تبت وغدا لاحكامه والذي يستند الى التغيير الذي احدثه القسانون في مركز العسسامل الفعلى ابتسداء من . 1971/17/٣١ تاريخ العبل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

لذلك انتهت الجمعية المهومية لقسمى الفتوى والتشريع الى وجوبه الاعتداد بتواريخ رد الاكتبية وتواريخ الترقيات التى حمسل عليهسا المابلون بالقطاع العام وفقا لأحسكام القانون رتم 11 لسسنة 197 عسد حساب المدد المبنية المشترطة للترقية الوظائف الاعلى بالقطبيق لأحسكلم. التانون رتم 28 لسنة 1970 بنظام العالمين بالقطاع العام .

. (المك ١٩٨١/١/١) م جلسة ١١/١/١٨١) .

قاعدة رقم (٤٤٢)

المنسطاة

تنص المادة ٢٧ من القانون رقم ١١ اسنة ١٨٧٥. بشأن تصميع أوضاح: المأيان النفين بالدولة والقطاع المام على أن يبنع العليل الذي يبلغ مرتبه. نهائة ربط الفقة الوظيفية في نهلية المستوى ــ ولا يستحق الترقيلة الى المستوى الترقيلة الى المستوى الاملى علاوتين اضافيتين من المالوات المقررة الفقة التى يشغلها ــ عدم انطباق حكم هذه المادة على الماليان بمستوى الادارة المليا الذي بلفت مرتبقهم ١٨٠٠ جنيه سنويا أو تجاوزت هذا الملغ ــ اساس ذلك: عدم بلوغ هذه المرتبات نهائة ربط الفاة الوظيفية في نهائة مستوى الادارة المليا ، فضلا عن عدم وجود مستوى آخر يعلو هذا المستوى ويخول المامل الحق في الترقية المه .

ملخص الفتوى:

ان القانون رتم ۱۱ لسنة ۱۹۷۵ باصدار قانون تصحيح اوضساع المالمين المدنيين بالدولة والتطاع المالم ينمن في المادة ۲۳ منه على ان و ينح الصال الذي يبلغ مرتب نهاية ربط الفئة الوظيفية في نهاية ينا المستوى و لاعلى ساوتين الضافيتين المستوى سولا يستحق الترقية الى المستوى الاعلى ساوتين الضافيتين المالوات المتررة للفئة التي بشغلها ، وذلك على الوجه الاتي » .

ومن حيث أن مناط الامادة من حكم هذه المادة هو بلوغ مرتب المسامل مهاية ربط اللغة الوظيفية في نهاية المستوى ، وأن يكون هنساك مستوى أعلى من المستوى الذى بلغ نهايته بالقمل وبشرط أن لا يستحق المسامل الترقية الى هذا المستوى الأعلى .

ومن حيث أنه يبين من أطلاع على جدول المرتبات والعلاوات الملحق بنظام العالمين بالقطاع العسام الصادر بالقانون رقم 11 لسنة 1971 أن الاجر السنوى لمستوى الادارة العليا هو ١٢٠٠ ... ٢٠٠ جنيسه ، وأن العلاوات داخل هذا المستوى هي ٧٧ جنيها سنويا الى أن يصل المرتب الحدد الخيم المرتب الى ١٤٠٠ جنيها سنويا ألى أن يصل المرتب الى ١٨٠٠ جنيه سنويا ، ومن ثم غان وظائف الادارة العليا تنقسم الى ثلاث غلبات : الاولى : ذات مربوط مقداره ١٢٠٠ ... ١٨٠ جنيه سنويا ، والثانية : ذات مربوط مقداره ١٤٠٠ جنيه شنويا ، اما النفة الدائلة : غانها ذات

مستوى قائم بذاته يعلو المستويات النسلانة الآخرى أنى نضبنها جدول المرتبات المسار اليه ، ولا يوجد مستوى آخر أعلى منه ،

وبن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على المابلين بمستوى الادارة العلبات بمستوى الادارة العلبات بشركة بور سميد لتصدير الاتطان الذين بلغت مرتباتهم . ١٨٠ جنيه سنويا أو تجاوزت هذا المبلغ ، عانه يكون قد تظلف في حقهم شروط أنطبساق حكم الملاة ٣٧ من تأتون تصحيح أوضا المابلين المشار اليه وذلك لمحم بلوغ حذه المرتبات نهاية ربط الفئة الوظيفية في نهاية مستوى الادارة المليسا ، غضلا من عدم وجود مستوى آخر يعلوها هذا المستوى ويخول العابل الحق في المرتبة الهه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم انطباق حكم المادة ٢٣ من قانون تصحيح أوضاع العلمين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على العابلين بمستوى الادارة العليا الذين بلفت مرتباتهم ١٨٠٠ جنيه سنويا أو تجاوزت حذا الملغ.

(بلف رتم ۲۸/۱۲/۵۵ _ جلسة ۲۸/۱۲/۷۷۱) -

(راجع الفتوى رقم ٧٤} فى ٢٣/٢/١/٢٣ ـــ ملف رقم ٨٦/٤/١٩٧١ }

قاعسدة رقسم (٥٤٣)

المِسطا:

بدلات ظروف وبناط الوظيفة يستحق على اساس بداية الأجر القرر طرجة الوظيفة التى يشغلها العابل وليس على اسساس الفلة الملقية التى يشغلها بصفة شخصية بحكم القانون رقم 11 أسنة 1970 ·

ملخص الفتري:

ورد لرياسة مجلس الوزراء كتاب وزير الصناعة والثروة المعدنيسة متضمنا طلب رئيس النقابة المامة لعمال الغزل والنسيج حساب بدل ظروف او مخاطر الوظيفة المستحق للعاملين بشركات القطاع العام على اسساس اؤل مربوط الدرجات التي اكتسبوها بعد تسوية حالاتهم طبقا الأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ . وقد أقابت النقابة العابة لعمال الغزل والنسيج العديد من الدعاوى أمام هيئسات التحكيم المقتلفة في هذا الشان تضي في بعضها لمسالحها والبعض الآخر ما زال متداولا فضلا عن أن العديد من العمسال قاموا برقع دعاوي حسكم في بعضها لمسسالحهم وفي اليعض الأخسير لصالح الشركات . ونظرا الى أن لا يقتصر على العاملين بقطاع الغــزل. والنسيج مقط ، وانها يبس تطاعا كبيرا من العلطين بقطاع الانتاج بالدولة ، مقد عرض الموضوع على الجبعية العبوبية لقسمى الفتسوى والتشريع 4 غاستبانت أن قانون نظام العاملين بالقطاع العام المسادر بالقانون رقم ٨٤ السنة ١٩٧٨ ينص في المادة . ؟ منه على جواز متح العابل بدلات تقتضيها ظروف أو مخاطر الوظيفة وذلك بحد اتصى ٤٠٪ من بداية الأجر المترر للوظيفة التي يشعلها العامل ، ويستفاد من ذلك أن المشرع قرر منح هذه البدلات على. أسس موضوعية تتطق بظروف ومخاطر الوظيئة التي يشغلها الهابل غعلا وجعل تحديد متدار هذه البدلات بنسبة معينة من بداية الأجر المترر لهذه. الوظيفة همى بدلات متررة - بصريح نص القانون - للهظيفة التي يشفلها، المامل ععلاً أو يتوم باعباتها وعلى اساس الفئسة المتسررة لها ، وليست. متررة للدرجة المالية التي يحصل عليها العامل بصفة شخصية ، وأن تدرها يتحدد بنسبة معينة من بداية الآجر المقرر لدرجة الوظيفة التي يشهفا العابل عملا كأساس لحساب هذا القدر عقط . وبن ثم عان العابلين الذين. سويت حالتهم طبقا الحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع المابلين المنيين بالدولة والتطاع العام وحصلوا على مثات مالية بصفة. شخصية أعلى من الفتات المتسررة الوظائف الذي يشغلونها الا أنهم ظلوا: يشغلون ذات الوظائف التي كانوا يشغلونها تبل حصولهم على هذه الفئات. المالية الأعلى يستحتون بدلات ظروف ومخاطر الوظيفة على اساس بداية الأجر المترر الدرجة الوظيفة التي يشغلونها فعلا أو يتومون بأعبائها ، وليس.

- ATY -

على أساس بداية الفئة المالية التي حصلوا عليها بصفة شخصية بالتطبيق. لأحكام القانون رتم 11 لسنة 1970 المسار اليه .

فظك انتهى رأى الجمعية العصوبية لتسمى الفتسوى والتشريع الى استحقاق بدلات ظروف ومخاطر الوظيئة على اساس بداية الأجر المتسرر المدوجة الوظيفة التي يشخلها العالم وليس على اساس الفئة المالية التي يشخلها العالم بصفة فمنضعية .

(ملك ٢٨١/٤/٧٨٩ _ جلسة ٢/٤٢٥٨١) .

القصــل الثــاني عشر مســالل عابة متنوعة

اللقــــرع الأول عدم انطباق نظــام تسمير الشهادات بمــد اعتمــــاد هــداول التوصيف والتقيم

قاصدة رقسم (٣٤٦)

البيا:

تسرى لحكام القاتون رقم 11 لسنة 1900 الى حين اعتباد جداول توصيف وتقييم الوظائف ... اعتبارا من هذا التاريخ بمقتضى حكم الفقسرة التنائة من المادة } من القانون المذكور بالنسبة للماملين بالحكومة •

ملفص الفتوي :

نصت المادة } من القانون رقم ١١ السنة ١٩٧٥ باصدار تأتون تصحيح الوضاع العالمين المتنبين بالدولة والتطاع العالم على أن « يعين اعتبارا من تاريخ نشر هذا القانون حبلة الؤهلات المنصوص عليها في المادة (٥) في الفئات المالية وبالاتدبية الافتراضية المقررة لؤهلاتهم . كما تحدد أتدبيسة من يعين بعد حصوله على مؤهل عال أو أي مؤهل آخر أعلى من مؤهله المتاد المفدية في الفئة المقررة الؤهله طبقا لاتدبية خريجي ذات الدفعة من حبلة المؤهل الاعلى الحاصل عليه المعينون طبقسا لاحسكام القسائون رقم ٨٥ لمسنة ١٩٧٣ المشار اليه وذلك ما لم تكن أتدبيته وأذا كان العسامل قد بلغ المتاد المدار الدي يستحسم المناد على أو مرتبا أكبر من الفئسة أو المسرتب الذي يستحسم طبقا المحكام السابقة ينقل بفئة (وأقديته ومرتبه الى مجموعة الوظائف

المهالية غير المتخصصة في الجبة التي نلائم خدراته ما لم بكن بتاني، في مجموعته الوظيفية الاصلبة انفضل له : .

ومناد ذلك أن المشرع وضع تأعدة برياحا أن العالم الذي يحصل على . وها عال الثناء الخدمة ينشأ له حق النقل بنئته وانديته وبرتب وتت حصوله على المؤمل العالى الى مجبوعة الوظائف العالية غير التفصصية 6 وذلك ما لم يكن بقاؤه في مجبوعة الوظائف العالية غير التفصصية 6 وذلك ما لم يكن بقاؤه في مجبوعة الإطائف في نظام العالمين المدنين بالعولة المسافر بالقاؤون رقم ٤٧ لسنة ٢٧٨ الذي بعتد بعمل الوظلية ذاته وليس على تحديد الدرجة المتررة الإهل العالم تسمد كالمثنات الذي يقوم على تحديد الدرجة المتررة الإهل العالم تدن نظام تسمد كالمؤلية لا يتنق معه حسكم على تحديد الدرجة المتراة المؤلية عن المنافرة وهذا المساك من المشرع القائم على الساس طبيعة عمل الوظيفة لا يتنق معه حسكم المساك من المشرع القائم على الساس طبيعة عمل الوظيفة لا يتنق معه حسكم بسيريان حكم البادة المتكورة على العالمين بالمكونة الى حين اعتباد جداول توصيف وتتيم الوظائف بترار من رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والادارة عنا المكورة من المكورة على المعالمين الجهاز المركزي للتنظيم والادارة عن المكورة على المعالمين الجهاز المركزي للتنظيم والادارة عنا المكورة على المعالمين الجهاز المركزي للتنظيم والادارة على المكورة على المكورة على المكورة على المكورة على المكورة على المعالمين الجهاز المركزي للتنظيم والادارة عنا المكورة على المكورة المكورة على المكورة على المكورة المكورة على ال

وبتطبيق ما تقدم على حالة الديد المرودة حالته عان الشمابت من الاوراق انه عين تعيينا مبتدا بؤهله العالى بوزارة التهوين عن طريق لجنة التوى العالمة بتاريخ ١٩٨٠/١٢/١ أى بعد اعتباد جداول الترسيف والتتييم الخاصة بهذه الوزارة بقرأر رئيس الجهاز المركزى التنظيم والادارة رقم ماه المسنة ١٩٧٦ ومن ثم ينحصر عنه حكم الفقرة الثالثة من المادة ؟ من القانون رقم 11 لسنة 1940 .

لذلك انتهت الجمعية المهومية لتسمى النتوى والتشريع الى عدم احقية المذكور في تطبيق المادة ٤ نقرة ثالثة من القانون رقم ١١ لمسئة ١٩٧٥ على حقلته بعد تعيينه بوزارة النهوين .

٠ (بَلْك ٢٨/٢/٨٥٢ ــ جلسة ٢٨/١١/١٨١) .

قاعسدة رقسم (۳(۷)

المسطا:

المصول على المؤهل المسافى وأعادة التعنين بهذا المؤهل بمد. اعتباد جداول توصيف الوظائف يجمل حكم الفقرة التلقية من المادة ؟ من. المتاون رقم 11 أسنة 1979 غير وارد التطبيق .

بالخص الفتوى:

أستعرضت ألجمعية العبوبية لقسمى الفتوى والتشريع فأواغسا المسادرة بتاريخ ١٩٨٨/١١/٢٨ ملك رقم ١٨٨/٣/٨١ واستبان لما أن المُقرع وَشِيعٌ فَيُ المَادَة } معرة ٣ من العَاتون ١١ لسنة ١٩٧٥ عامسدة والعبا أن العمامل الذي يحصل على مؤهل عالى النساء الخدمة يتشرا قه الحق في التنتل بنئته والتدبيته وبرتبه وقت حصوله على المؤهسل العالى الى مجموعة الوطائف المسالية غير التخصصية وذلك ما لم يكن بقاؤه في مجبوعته الاصلية انضل له بيد أنه نظرا لان المشرع وقد أخذ بتظام ترتيب وتوصيف الوظائف في نظلم العساملين المدنيين بالدولة العسادر بِالْعَلَمُونَ رَقْمَ ٧٤ لَسَنَة ١٩٧٨ الذي يُعتبسن بعنل الوطنية دُاتة وليسَ بالموظف شَاغُلُوا وَهُو بِثِلْكَ بِخُتُكَ مِن نَظَّامُ تَسَعِيرِ الْكَسَهَادُاتَ الدِّي يَعُومُ عَلَى الْمَدَيْدِ. الدرجة القسررة لؤمل العلمل دون تظسر الى منسل الوظيفة وهسدا المسطلة بن الشرع التائم على اسلس طبيعة عمسل الوظيفة يتفق معه حكسم الجَادة } عَثْرة ثالثة مِن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ مما يؤدى الى القول: بسريان حكم المادة المذكورة على العاملين بالحكومة الى حين أعتباله جداول توصيف وتقييم الوظائف بقرار من رئيس الجهاز الركزى للتنظيم والأدارة مامتبارا من هذا التأريخ بنقص حكم السادة ؟ مترة ثالثة بالنسبة للمايلين في الحكومة .

ولا بفير من ذلك تراجى جهة الادارة في تسكين المالهامين على الوظائف

لالمعتدة ذلك أن التسكين مرحلة تالية لنهام نظام التوصيف والتتبيم والذي يتحقق بصدور قرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والادارة

ويتطبيق ما تقدم على حالة السيد المعروضية حالته غائسابت من الآثوراق أنه حصل على المؤهل العالى وأعيد تعيينيه بهذا المؤهل بعد المقبلة جداول توصيف الوظائف 11/17/17 ومن ثم ينصر عنه حكم المقرة الثائة من المادة ؟ من القانون رقم 11 لسنة 11/0 .

انتهت الجيمية المهوبية لقسمي المنسوى والتشريع الى مستم المتية السميد المروضة حالته في تطبيق المادة } نقرة ٣ من القسانون مرقم ١١ لمستة ١١٧٥ على حالته .

ر ۱۹۸۰/۲/۱ با ۲۹٤/۳/۷۱ مطسة ۲/۲/۷۱ مله

قِامـــدة رقــم (۳۲۸)

: 6-41-

اطلب الد جداول التوصيف والتقيم الذي يتوقف منده تطبيق هكم الفقرة الثالثة من المدة ؟ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ هو الأعاب الذي يتم من السلطة المفتصة في ظل المصل بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٨

يكفص الفتــوي :

ان المادة ٢ من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العابلين المندين بالدولة تنص على أن ٥ نضع كل وحدة جدولا للوظائف وصف كــل وطيفة وتحديد واجبانها ومسئولياتها والاشتراطات اللازم ثوافرها مين بين المساويات والفئات الوظيفية المبنة بالمعدول المسئولة بهذا العابون كــكة يجوز اعادة تقيم وظائف كل وحدة ٤ ويعتبحد بحدول الوظائف والقرارات الصادرة باعادة تقيم الوظائف بقرار من الوزيع المختص بالتعبية الادارية بصحد موافقة الجهاز المركزي للتنظيم والادارة وطائفة

في جدود الاعتمادات المتررة في الموازنة المسامة للاجور ، رسّدس المادة. A من القانون رسّم 27 لسنة 1978 بنظام السابلين المدّبين بالدولة على أن. « تضمع تل وحدة هيكلا تنظيميا لهسسا . • • • • • •

وتضع كل وحدة جدولا للوظائف مرفتا به بطلقات وصف تل وظيفة وتحديد واجباتها وبشئولياتها والاشتراطات اللازم توافرها فيحسن يشغلها وتصنيفها وترتيبها في احدى الجبسوعات وتقييمها باحدى الدرجات المبينة بالجدول رتم (١) الملحق بهذا التسانون ، كما يجوز اعادة تقييم وظائف كل وحدة ، ويعتبد جدول الوظائف وبطاقات وصفها والقسرارات المسادرة باعادة تقييم الوظائف بترار من رئيس الجهاز المركزى للنظيم والادارة ، وتنص المادة ١١ من التانون المذكور على أن « تقسم وظائف الوحدات التي تخضع لاحكام هذا القانون الى مجبوعات نوعية وتعتبر كل مجبوعات نوعية وتعتبر كل مجبوعات نوعية وتعتبر على مجبوعات نوعية وتعتبر كل مجبوعات النعيين والتسرقية والنقل والنعب » .

وتنص المادة } من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضـــاع. المالمين المنيين بالدولة والقطاع المــام والتي تنص على أن «يمين اعتباراً. من تاريخ نشر هذا القانون ٠ . . .

نما تحدد اقدمية من يمين بعد حصوله على ، ؤهل مسأل أو أي مؤهل آخر اعلى من مؤهله اثناء الخدمة من اللثة المقررة لمؤهله

واذا كان المسامل قد بلغ اثناء الخدية عثة اعلى او مرتبا اكبر من الفثة آوا أرتب الذى يستحته طبقا الأحكام السابتة ينقل بفئته واقدميته الى مجموعة الوظائف العالمية غير التخصصية في الجهة التي تلائم خبراته ما لم يكن. بقارة في مجموعته الوظيفية الاصلية أغضل له .

ومفاد ما تقدم ـــ وعلى ضوء استقر عليه المناء الجمعية العموميسة بــ الشرع في القانون رقم ٧٤ اسسنة ١٩٧٨ وبدليق الدرجة المالية والوظيفة برباط لا يقبل الانفصسال بأن الزم كل وحدة في المادة ٨ منه بأن تضع هيكلا متفاييها وجدولا للوظائف مرفقا به بطاقات وصف كل وظيفة وتجديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازم توافرها فين يشفلها وتصنيفها وترتيبها

ى احدى المجبوعات النوعية وتقييها باحدى الدرجات المالية ، كما أوجيه في المادة 11 تقسيم وظائف الوحسدات التي تضمع لاحكام هذا القانون الى مجموعات نوعية ، واعتبر كل مجموعة وحدة مديزة في التعين والنرقية وغيرها من المجالات ومن ثم يكون المشرع باخذه بهذا النظام المتكالما المالة ملى الاسلماس الموضوعي في الوظيفة السلمية والذي يعتسد بالوظيفة وليس بالوظف قد استبعد نظام تسمير الشادات المالة على الابساس الشخصى في الوظيفة العالمية ، وهذا النظام الاخيرهو الذي كان يحكن في ظله العمل بحكم المادة ؟ عترة ثالثة من العانون رهم 11 لسنة كلا 1

وعلى ذلك غاته بعد العبل بنظام ترتيب توصيف الوظائف ق وحدة بن الوحدات الخاضعة لاحكام القسانون لا المسنة ١٩٧٨ والسدى يتم بعدور قرار من رئيس الجهاز المركزى للتظيم والادارة باعتباد جداول التتبيم والتوصيف في هذه الوحدة لا يكون ثبة وجه لتطبيق حكم الفترة الثالثة من المادة ؟ مسالفة الذكر ولا يجوز تغيير المجموعة الوظيفيسة التي ينتمي اليها العسابل نتيجة حصوله على مؤهل عسال انتاء الخسدمة بعصد أن المهاب العسابل نتيجة حصوله على مؤهل عسال انتاء الخسدمة بعصد أن عبصومة الوظائف الصالية اذا ما توافرت في شانه باتني المنواطات شغلة الوظيفة .

واعتباد جداول التوصيف والتقييم الذي يعتبد به ويتوقف من تاريخه المي بحكم المادة } مترة ثالثة من القسائون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ هو الأعتباد الذي يتم من السلسة المفتصة وهو رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والادارة بعد المبل بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٨ في ١٩٧٨/٧/١ وذلك أن القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٨/١/١ وذلك أن القانون

ولئن كان تائما على نظام الترتيب والتوصيف للوظائف الذي يقوم طهه التاتون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الصالى ، الا أنه لم يصرف نظام المحسومات النومية المثلقة والتي اعتبرها المصرع في القائون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وحدة مديزة في مجال التميين والتسرعية والنقال والناعم، ، بما لا يحسوز معه النقل من مجوعة توعية الى مجموعة نوعية الخرى ، وبالنسالي عدم الكان. الهبالي عدكم النقل المتبررة بالمادة ؟ نشرة ثالثة المعامل الذي يحصل الناك المخدية على مسؤهل عال. الى مجموعة الوظائف العالية غير التضمية ، التغييمنية نقلا بين مجموعتين: قوعيتين مختلفتين ، وبعو الامر الذي لا يسميح بهظيال المنجوعة النسومية المتميزة الذي شام على استأسسه القسانون ٧٧ لبينة ١٩٧٨ . ومن ثم يكون العتباد جداول التوصيف والتقييم صنده المنال حكم المنادة ؟ مقرة ثالثة سالمة الذكر هو الاعتباد الذي يتم في ظل الصبل بالقسانين ٤٧ السنة ١٩٧٨ أو ليس ما سسبق اجراؤه في ظلما العبل بالقسانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ . وعلى ذلك يكون قرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والادارة رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٨٢. باعتماد جداول التوصسيف والتقييم برئاسية مجلس الوزراء والدي تج بعيد المسئل بالقيانون ٧٧ لسبنة ١٩٧٨ مه الذي يعتد به في مجسال حكم اللادة ٤٠ عقرة غالثة من التسانون رقم ١١ لسمة ١١٧٥ بحيث ينتهي العميل من تاريخ مجوريه بهذا الحكم ، ولا عبرة في هذا المجال بترار نائبا رئيس مجلس الوزرااء لتنبية الاجتماعية رقم ١٢٧٧ لسنة ١٩٧٨ لصدوره بني ظل العبل بالتانون رقم ١٩٧١ أسنة ١٩٧١ .

ولذا كان الأبر كذلك الا انه لا يجوز تعميل اللركز القانوني العسائل يما يتقق وصحيح حكم القسانون وبهسا يتفق مع ما كشف عنه هذا الاكتام يما يتقق وصحيح حكم القسانون وبهسا يتفق مع ما كشف عنه هذا الاكتام المستداد الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائي نهائي استنادا اليانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٣ و وتطبيقسا المددة الثامنة مسن المقانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ تجرى تدوية صحيحة للمسلمل وقتسا لاحكام المتوانين المهول بها عند اجرائها بغرض تحديد الدرجة والاتدمية الثانونية التي يستحقها العامل الاعتداد بها عند الترقية في المستقبل .

لذلك انتهى رأى الجمعية المهوبية لتسمى الفتوى والتشريع الى أن المتعاد جداول التوصيف والتقييم الذى يتوقف عنده تطبيق حكم الفترة الثالثة من الماتة و بن القانون 11 لمستة 14٧٥ هو الاعتباد الذى يتم من السلسة المكتسة في ظل العبل بالقسانون رقم ٤٧ لسنة 14٧٨ .

4 she 12/1/344 -- April 1/4/4/04/41)

هاعسدة رهسم (۲۶۹)

: 12-41:

انطباق المُعَدة ؟ عَقرة نَطَقَة مِن القَطَون رَقِم 11 لَسَنَة 190 على المَامِينِ

بالقطاع المسلم سيقتفى المعل بحكم النصي المُنكور بمجرد امتهاد جداول المجرف واقتسيم في كل شركة من السهامة المُفتحة في ظهل المهال بطلقانون رقم ١٩٧٠ عنسنة ١٩٧٨ مع مراعاة حكم المادة الثابفة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٤ .

والخص القتسوي:

ياستعراض نصبوص الكانون رقم 11 لمستة 1970 بامسدار المتنافق و المسلم يبين أن المتنافق المسلم يبين أن المنافق المسلم يبين أن المادة الأولى من مواد اصداره نهيت على أن لا تسرى احكام التانون المرافق على :

(1) العاطين الخساضيين الجكام نظام العساطين المدنيين بالدولة
 انحسسادر بالقانون رقم ٨٥ السفة ١٩٧١ .

(ب) المسلمان الخساسعين لنظام العامان بالتطاع المسلم المسادر بالتانون رقم ١٦ لسنة ٧١ عيما عدا أحكام المانتين (١، ٢ ٥) من التانون المرافق ممم ٣٠٠ .

, ونصت المادة ٤ من القانون المذكور على ان ٣ يعين اعتبارا بين تاريخ نشر هذا القانون حملة المؤهلات المنصب ومن عليها في المادة (٥) في الفئات المقية وبالاندمية الامتراضية المقررة لمؤهلاتهم ..

كما تحدد التدبية من يجين بعد حصولة على مؤهل عسال أو أي مؤهل اكثر من مؤهله اثناء الخدية في الفئة المتررة لؤهله طبقا للاتدبية جُريجي ذات النفعة من حملة الؤهل الإعلى الحامسال عليه المعينين طبقا لإحكام التاتون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٢ المشار انيه وذلك با لم تكن التدبية المفسل واذا كان المال قد بلغ أثناء الخدمة فئة أعلى أو أكبر من الفئة أو المرتب الذي يستحقه طبقا للاحكام السابقة بنقال بنته واقديته ومرتبه الى ججوعة الوظائف المسابقة غير التخصصية في الجهة التي تلائم خبراته ما لم يكن بقاؤه في مجبوعته الوظائفية الاصلية اقتسال له .

كما نصت المادة ٨ من التانون رتم ٨٨ لسنة ١٩٧٨ بنظاما العالمين بانتطاع المسام على أن «تضع كل شركة عيكلا تنظيبيا لهسا وكذلك جداول توصيف وتقييم الوظائف المطلوبة لها بها يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجبانها ومسئولياتها وشروط شعلها والاجر المقرر لها وذلك في حدود الجدول رقم (١) المرافق لهذا القانون ويعتبد الهيكل التنظيمي وجداول التوصيف والتقييم من مجلس الادارة ولمجلس الادارة أن يعيد النظر في الهيكل النظيمي وفي الجداول المسار اليها كلما اقتضت مصلحة المهسل ذلك كما يضع مجلس الادارة القواعد والاجراءات المتعلقة بتنفيذ نظام ترتيب الوظائف بما يتفق مع طبيعة نشاط الشركة وأهدائها وذلك مع مراحساة المعليم التي يصحر بشانها قرار من رئيس مجلس الوزراء .

ومفاد ما تقدم أن المشرع سرى أحكام القسانون رقم 11 لمسسنة 1970 على المسابلين في الحكومة وكذلك على المسابلين بالقطاع المسام أذ خاطب الفئتين وأخضعهما لذات الاحكسام وذلك نبها عدا أحكام المادتين 1 ° 7 من النسانون المذكور المتطقة بالتميين والاعتمادات المخصصة لهسم .

ومن ثم غمن بقية أحكام الثانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تسرى جميعها ومن بينها المادة ؟ على العالمين بالتطاع المسلم بصريح النصوص .

واذا كان الشرع وضع تامد فق المدة } نقرة نائلة الذكر مؤداها ان المسابل سواء في الحكومة أو القطاع المسام الذي يحصسل على وؤهل مسال اثناء الخدمة ينشا له حق في النقل بفئته واقتديته ومرتبه وقت حصوله على المؤهل العالى الي مجموعة الوظائف العالية غير التحسيمية وذلك ما لم يكن بقاؤه في مجموعة الوظيفية الاصلية الفضل له ؟ بيد أنه نظرا لان المشرع بكن بقاؤه في مجموعة الوظيفية الاصلية الفضل العابلين المنبئ بالدولة م

الصمادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أي في نظام العابلين بالقطاع العام والصادر بالقادون رهم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الذي يعتد عبل الوظيفة ذاته وليس بالموظف شاغلها ومحدد ذلك باشتراطات شاغلها وتصنيفها داخل مجبوعة نوعية متبيزة وهو بذلك يختلف عن نظام تسمير الشسهادات الذي يقوم على تحديد الدرجة المتررة لمؤهل المابل دون نظر الى مبل انوظيفة وهذا المسلك لا يتنق مع حكم المادة ؟ نقرة ٣ من القسانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وهو ما يؤدى الى التول بد بريان حكم المادة المذكورة على العاملين. بالحكومة والقطاع العام اي حين اعتماد جداول توصيف الوظائف بترار من رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والادارة في وحدات الجهاز الاداري حسيمة تقضى بذلك المادة ٨ من القلنون رقم ٧٤ لسنة ١١٧٨ وفي شركات التطاعر المسام بقرار من مجلس الادارة ونقا لحكم المادة ٨ من القانون رقم ٨] لسنة ١٩٧٨ غاعتبارا من تاريخ اعتماد هذه الجداول الوظيفية ينقضي حكم المادة } مُقرة ثالثة بالنسبة الى العاملين في الحكومة أو في القطاع العسلم اذا خان الامر كذلك الا أنه لا يجوز تعديل المركز القانوني للعامل بمسلة يتفق مع ما كشف عنه هذا الانتساء بعسد ١٩٨٤/٦/٢٠ ذلك أن الثانون رتم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ عندما نص في ملاته المحسلاية عشر متررا على أن يكون ميماد رمع الدعوة الى المحكمة المختصفة سئة واحدة من تاريخ نشر هذا القسانون وذلك ميما يتطسق بالحتوق التي نشات أحكام هذا القسانون او بمقتضى أحكام التوانين ارهام ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٨٤ وقرار وزير الخرائة رتم ٢٥١ لسنة ١٩٧١ ، أو أنه لا يجسوز بعد هذا الميعاد سـ الذي مد على ١٩٨٤/٦/٣٠ بالتاتون رتم ٣٣ اسنة ١٩٨٣ تعديل الركز التاتوني للعابل. استنادا الى احكام التشريعات المذكورة على أى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم تضائى نهائى ؛ وغنى عن البيسان أن هذا الحظر بنصرف للى جهه الادارة والعسابل في نفس الوقت بمعنى أن العابل الذي لم يرقع الدعوى مطالبا بحق الذي نشسا عن القوانين والقرارات سالفة البيان حتى ١٩٨٤/٦/٣٠ بمتنع وجوبها على المحكبة تبول دعواة لتعلق هذا البعاد - يقاظام الصام ، كما يبتنع ايضا على الجهة الادارية لذات السعب النظر في طلب اجابته الى طلبه وبن ثم تكون التسوية الموجودة يخلف خدية هذا المعافل هي التي يعتبد بها ولا يجوز تعديلها على أي وجه الا أذا كان ذلك . تغيذا لحكم تضفى نهائي ، أما عن الحقوق الناشئة عن المقانون رقم ٧ لسفة ١٩٨٤ بشأن تسوية هالات بعض الصابلين عبّا ونقا لحكم المادة الصابدية مين هذا القانوني كان لا يجوز تعديل المركز القانوني للمسابل على أي رحيم من الوجوه بن الوجود بصد ٢٠/١/١٨ الا أن المركز القانوني للمسابل على أي أي المنت ١٩٨٤ ونص على مد هذا المساد تعتبي المرار وعبل المائنية عن القانون رقم ١٩٨٧ المنت ١٩٨٤ متط واعبالا لحكم المادة الثانية عن القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ مائه للمتاوي المسابل المسابلة عنوية محيدة للعالم وفقا لاحكام القانون المصول بهما عند اجرائها تصديد الدرجة والاتدبية القانون المسابل وفقاك المسابلة تعديد الدرجة والاتدبية القانونية التي يستقبل المسابلة والقرارات النهائية المسابرة يهائس وفقاك المسابرة يهائس وفقاك المسابدة والمسابلة والتفسيقية النهائية النهائية والقرارات النهائية المسابلة والمسابلة والمسابلة والقرارات النهائية المسابلة والمسابلة والتفسية النهائية المسابلة والمسابلة والمساب

ويا كان حكم المادة ٤ من القسانون رقم ١,١ السببة ١٩٨٥ يغرج من اسبح القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ مسالف البيسان غانه لا يجوز بمسد "٣٠٠ المسابق المادل الذي يسبعيد من حكيها على الوجه السسابق تفصيله ٤ على أن تجرى له التسوية القانونية المسحيحة لتحديد الدرجة والاقديمية القانونية التي يعلسد بها مستقبلا عند الترقية الى الترجة التسسابة .

ويتطبيق ما تقدم على المسابل المسروضة حالته ، عانه رغم حصوله على مؤها مسأل في دور نوغمبر ١٩٨٧ الآ أن ذلك قد تم في قاريخ لاحق على المتعاد وتطبيق خطام ترتيب وتوصيف الوطائف بالشركة التي يعبسل بهمنا وقتا الإحكام المادة لا من المسابون رقم ٤٨٠ لمسيفة ١٩٧٨ بمنافقة البيسان مون ثم لا يستعيد بن خكم الفترة اللهافة من المادة عن من القسانون رقم ١٠١٠ ألمسنة ١٩٧٨ لاتحناسار جكم الفترة المادة عن المسلمان يالشركة المنكورة بن تريخ اعتباد نظام الوطائف بهسسا .

لذلك انتهى راى الجمعية العبوبية لتسمى الفتوى والتشريع الى :

ا ــ انطباق المادة لا تقزة تألفة بن اللغانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على العابلين بالقطاحاظ العموان.

لا ... ينقض العبل بحكم النص المذكور بجج د اعتساد جداول التوصيف والتغييم فى كل شركة من السلطة المفتصة فى ظلسل العبل بالقسانون رقم السلمة المفتصة فى ظلسل العبل بالقسانون رقم المدن المسلمة من القسانون رقم لا المسلمة من القسانون رقم لا المدن المسلمة من القسانون رقم لا المسلمة ا

لسنة ١٩٨٤ على النصو المبين بالاستباب .

٣ -- عدم احقية المسابل المسروضة حالته في تسوية حالته وفقا لنمير
 الحادة ٤ فقرة ثالثة .

القسرع التسبساني

تصديح تسـويات القانون رقم ٢٥ أسنة ١٩٧٧ التكون وطابقة لحكم المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥

قاعسدة رقسم (۲۵۰)

المسطاء

عدم جواز اجراء تسویات المایلین الذین لم نصد و قرارات بسویة حالات بسویة حالات بسویة حالات بسویة حالات بسویة حالات بسویة الماین المنین المویة المتارا من ۱۹۷۲/۱۰/۱ - التسویات التی الماین المنین المویق المتارا من ۱۹۷۲/۱۰/۱ - التسویات التی اجریت طبقا لهذا القانون بصد من المجائز تطبیع القانون رقم ۳ لسنة ۱۹۷۷ - لاتها نجریت فی وقت لم یصد من المجائز تطبیع القانون رقم ۸ لسنة ۱۹۷۷ - حق هؤلاء المایلین فی تصحیح التسویات التی اجریت لم التكون مطابقة محکم المادة ۱۶ من القانون رقم ۱۱ لسنة ۱۹۷۵ بشان تصحیح اوفساع المالین المنین بالدولة ... علی الادارة ان تجری مقاصة بین ما یستحق المامن شروق نتیجة التسویات الصحیحة التی تجری لهم والفروق التی خبرب استردادها منهم بعد ۱۹۷۲/۱۹۷۱ .

ملخص الفتوى:

ان المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ اسمنة ١٩٧١ بنظمام العمالمين المعنون بالدولة تنص على انه « مع عدم الاخلال بنص المسمادة (٢٢) من "المقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة ، يكون ميسماد رئسم

الدهوى الى المحكمة بالمطابة بحتوق الخاضعين له التى نشأت قبل العمل به متى كانت مترتبة على أحكام التوانين والتواعد والترارات والنظــــم . السابقة على نفاذه ولا بجوز بعد هذا المبعاد تعديل المركز القانوني للململ على أي وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائي نهائي » .

والمستقاد من هسذا النص أن المشرع تدسد منه تصفيه المقوق المترتبة على القوانين والنظم السسات على نناذ التانون رقم 40 لسسانة المرابة على القوانين والنظم السسابة على الأول : 197 ونلك بشرطين الأول : أن يكون الحق قد نشا قبل نناذ هذا التانون والنساني : أن يكون مصدرها على المقوانين والقواء والقرارات واننظم السسابقة في مسدورها على القالين على صاحب الشأن المطابة هذا التاريخ ماذا توافر هذان الشرطان ينمين على صاحب الشأن المطابة جمد خلال بيماد تتنهى مدته في ١٩٧٤/٩/١٠ عاذا انتضى هذا اليحسابة هلائم ولم تكن جهة الادارة قد اجابته لطلبه ولم يرفع دعوى المطابقة هلائم المسام لمتنع وجوبا على المحكمة قبول الدعوى لتحلق هذا الميساد بالنظام المسام كما يتنظ على الجهة الادارية لذات السبب النظر في طلبه أو اجابته البه ما لم يكن نلك تنفيذا لحكم تضائى نهسائى .

ولما كان القانون رقم 70 لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض المسلمان بالدولة سنابقا في صدوره على ١٩٧١/٩/٣٠ وكانت المتبوق المستبدة بنه قد نشأت قبل هذا التسلميخ فاته لا يجوز اعتبارا من ١٩٧٤/١/١ الإداء تسوية حاقم طبقا الجراء تسوية حاقم طبقا الجراء تسوية حاقم طبقا الجراء تسوية حاقم طبقا لاحكله حتى ١٩٧٤/٩/٣٠ وبالتسالي فأن النسويات التي اجربت طبقا له بعد خلك التاريخ لا تنتج أثرا ويجب سحبها لأنها أجربت في وقت لم يعد من الجائز تطبيق القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ خلاله أعبالا لنص المسادة ٨٠ من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٧ خلاله المسائلة الاستوادة المسائلة الم

. ومن حيث أنه لا يغير من ذلك أن نتوى الجمعية العمومية في شسان مطبيق التاتون رتم ٣٥ لمسنة ١٩٦٧ والتي سويت حالات مؤلاء العساملين طبقا لها صدرت بجامعة ١٩٧٤/٦/٥ في تساويخ تال لعسدور القساتويد رقم ٥٨ لسبة ١٩٧١ في ١٩٧١/٩/٣٠ لأن هذه الفتوى كلامقة عن العسق. وليست منشئة له وتاسيسا على ذلك عان العسابلين المسار اليهم انساط ويستدون حقهم من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٧ مباشرة وليس من طلقة الفتوى الامر الذي يترتب عليه ضرورة التقيد بلحكام الملدة ٨٧ من القسانون. رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ه

وبن حيث أن المشرع قد اصدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح.

أوضاع الصابلين المدنين في ٦ مايو سنة ١٩٧٥ وتم نشره في ١٠ مايسو
سنة ١٩٧٥ وضبنه تنظيها جديدا لتسسوية حالات المسابلين الذين يسرى
عليهم الفلكون وتم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ عنص في المادة (١٤) على أنه ٣ نسوى.
حالة المسابلين الذين يسرى في شائهم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧. بشان.
تسوية حالات بعض العسابلين بالدولة اعتبارا من تاريخ دخولهم الغنية أو
حصولهم على المؤهل أيهسا أقرب على اساس تدرج مرتباتهم. وعالموافهم،
وترتباتهم كزمائهم المهينين في التاريخ المكور ٠٠٠٠ » .

ومن حيث ان الملاة الثانية من مواد اسدار القانون رقم 11 اسسنة ۱۹۷۵ نمس على أنه « لا يجوز أن يثرتب على تطبيق أحكام اللسانون. المراقق :

(ط) صرف آیة نروی بالیة من عترة سابقة علی اول یولیو سسفة. ۱۹۷۵ - أو استرداد آیة نروق بالیة صبق صرفها قبل ۳۱ من دیسسمبر سنة ۲۹۷۷ » .

ولما كانت المفكرة الأنصلحية المفالون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ قد تتأولته الحكم الذي تضعفه الكائرة [1) من الملذة (٢) من مواك آصداره فالررثة « أن المشرع تصد الا يترتب على المشروع استرداد الاي ضووق تكون تسب مرات في غترة سابقة على العبل به تنبية التسمويات التي اجمريت للتغليل ملاقا فلهامريعات التي وودت عنها تحكلم فناهسات بالاشروع مشاله المغلون وقم ١٤٤ لمسدفة ١٤١٧ ولو كانت قرر صحيحة لمفتا التعاريد عناها التى اجريت بناء على احكابها وذلك اكتاء بتمحيح هذه التسويات » لما كان الابر كذلك غان الحكم عدم الاسترداد أنبا يصدق غنط على الغروق التى صرعت نتيجة للتطبيق الخاطئ المقانون رقم ٣٥ لسسنة ١٩٦٦ قبال صرفها بعد هذا التاريخ غان الحكم الاسترداد قائم في شانها .

ولما كانت الفروق التي صرغت للعالمين المعاروضة حالتهم قد تم صرفها بعدد ١٩٧٤/١٢/٣١ غاته يجب استردادها منهم ،

ومن حيث أن المادة التاسعة من مواد أصدار القانون رقم 11 لمنة 1970 قد قررت العبل بأحكامه أعتبارا من 1971/1771 المسأن مسن مقتضى ذلك الا يطبق حكم المادة 12 من القانون المذكور الا على المسالمان الموجودين بالشختية في 1971/1771 .

ولما كان هذا الشرط بتوامر في المابلين المعروضة حالانهسم لهسم الحق في تصحيح التسسويات التي اجريت لهم لتكون مطابقة لحكم المادة الا ما القانون رقم 11 لسسنة ١٩٧٥ وعلى الادارة أن تجرى بقاصة بين ما يستعق لهم من مروق نشيجة للقسويات الصحيحة التي تجرى لهسم والفروق. التي يجب أسستردادها منهم .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العبوبية لتسمى الفتوى والتشريع الى ما يأتي:

-316-

ثانيا : أنه يتمين استرداد الفروق المالية التي صرفت للعساملين الذين صدوت في تسانهم طك القرارات بعد ١٩٧٤/١٢/٣١ .

ثلاسا: امادة تسوية حالاتهم بالتطبيسق لنص المادة ١٤ من القسانون رتم ١١ لسنة ١٩٧٥ مع اجراء مقاصة بين ما يستخق لهم من فسروق نتيجة هذه التسوية والنروق التي يجب استردادها منهم ،

(ولك ١٩٧٧ / ١١/٧٧ ــ جلسة ١١/٢ / ١٩٧٧)

الفرع التسالك

-سحب التسويات التي اجريت طبقا كلفائون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بستنبع اعادة تنســوية الحالة بالتطبيق لاحكام القائونيين

١٠ و ١١ السنة ١٩٧٥

قاصدة رقسم (۲۵۱)

: 12.....49

القانون رقم ٨٨ قسنة ١٩٧٣ بشن تسوية حالات بعض المسابلين حبن حبلة المؤهلات الدراسية استهدف ازالة بعض المادلات الدراسية على تطبيق القسانون رقم ١٩٧١ بشن المادلات الدراسية على بعض المسابلين الموجودين بالكفية عند صدوره سنتيجة ذلك سان القانون رقم ٨٣ السنة ١٩٧٣ يقلل تطبيقه بقيدا بان يكون المسابل موجودا بالكفية في ١٩٧٣/٧/٢٢ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٩٧١ السنة ١٩٥٣ الكتراسية انسأ يجده مجال تطبيقة ونطاق المضابلين باحكامه سنطانا القد سائلين باحكامه سنطانا القد سائل المدادات المادلات على المدادات المدادات

بلغص الفتسوى :

ان المادة الأولى من القانون رقم AY المستة 1978 المشار اليه تنص حلى ان (تسرى أحكام هذا القانون على المسالمين المدنيين بالجهاز الاداري

. .

للدولة والهيئات العسابة الحاصياين على المؤهسلات المحددة في الجدولة والهرائق ولم تسو حالاتهم طبقا لاحكام القانون رتم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاصم بالمعادلات الدراسية بسبب عدم توانر كل أو بعنى الشروط المنصوص عليها في المادة الثانية من هذا القانون تنس على ثن عليها في المعاددة المناون المنسوص عليهم في المسادة السابقة الدرجة والمساهية المحددة في الجدول المرفق بالمقانون رتم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ مسائف الفكسر من تاريخ تعيينهم أو حصولهم على المؤهل أيهسا المسرب ، وتدرج مرتبانهم وترقياتهم وقدياتهم على هذا الاسساسي ،

والمستفاد من هذين النصيين أن المشرع استهدف ازالة الوانع التي حالت دون تطبيعين التعاون رقم ٢٧٦ لسينة ١٩٥٣ على العسلمين المسلم. المسلم اليهم في المادة الاولى من القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ عازال بالنسبة لهم الشروط الواردة بالمادة (٢) من القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ وهي ضرورة الالتحاق بالخدمة والحصول على المؤهل تبل أول يوليو سنة ١٩٥٢ مع تطبيق القالمون رقم ٢٧١ عليهم في حينه وطلمه عائم لاجراء التسوية وفقا لاحكام التانون رقم ٢٨ المسنة ١٩٥٣ أن يكون العالم لهمينة ١٩٧٣ وبلقسالي أحكام القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٧٣ المنافق المامل موجودا بالمخدمة في ٢٠٨ / ١٩٧٨ الربيخ العصل بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٠٣ لنه ليس من شروط التي أزالهسا التسانون رقم ٢٧١ لمسنة ١٩٥٣ من المامل هم قديد يحدد مجال تطبيقه ونطاق المضابين باحكامه اعمالا لقامدة الأشراط التي المامل عمالية أونساج وظيفية معينة كانت قائمة وقت مدوره وظلك بتسويتها مرة واحدة .

 بهيماد باعتبار أن تلك التسمويات لا تلحقها الحسانة لكون العسابل يستهد "حقه غيها من القانون المقرر لنسا مباشرة .

ولا يغير من ذلك أن الترار رتم ٢٢٧ اسنة ١٩٧٥ تد تضمن تسرقية المنابل للفئة الرابعة مع أن المادة الثالثة من التسانون رتم ٨٣ لسسنة ١٩٧٣ لا تجيز التدرج طبقا لاحكامه لاكثر من فئة واحدة تعلو الفئة التي يشخلها المعالم وقت صدوره بينما المسابل في الحسالة المائلة كان يشخل السادسة في هذا التاريخ غلم يكن من الجائز ترقيته الا الى الفئة الخاسسة لان ترقية المسلمل الى الفئة الرابعة لم تتم بعيدا عن احكام التانون رتم ٨٣ لسنة ١٩٧٢ وانها منحت له يتطبيق خلطيء من الوزارة لاحكام هذا القانون سسواء في مبدأ خضوعه لها أو في التدرج المستبد منها : ومن نم غانها لا تعد تسرقية مستقلة عن التسوية بحيث تقبل التحصن وأنها تخضع له التسوية غلا تتحصن بعضي الميعاد بذلك بنها الاساس الذي استند اليه مغوض. الدولة في رأيه بتحصن طك التسرقية .

ولما كان العسامل المذكور حاصل على دبلوم المدارس الصناعية مام ١٩٥٥ وعلى دبلوم الدراسات التكبيلية الصسناعية عام ١٩٥٥ وعلى دبلوم الدراسات التكبيلية الصسناعية عام ١٩٧٥ و كان الجسداول التسانى من بين الجسداول الملقة المؤهسات المؤهسات نوق المتوسطة والمتوسطة المقسرر تعيينم ابتداء في الملقة الدائمة (٣٦٠/١٨٠) مانه يتعين تطبيق هذا المجدول عليسه دون الجدول الأول الذي طبقته عليه الوزارة حصبها يبين من الوقائع ومن شميح تسوى حالته بالتطبيق لأحكام هذا القانون اعتبارا من تاريخ تعيينسه في تسوى حالته بالقوال المتوسط الذي يفيد بالمؤهل نوق المتوسط الذي حصل عليه في عام ١٩٦٧ بالقوال المتوسط الذي يقرتب على معاملته به سواء رد. حصل عليه في عام ١٩٦٧ بالقبال المن على معاملته به سواء رد. القديميته بن سنة الحصول عليه الى منة ١٩٦٠ بعد حساب سنتى الدراسة م

لذلك انتهى راى الجمعية العبومية لتسحى الفتوى والتثريع الني عدم انطباق القانون رقم ٨٣ لمسنة ١٩٧٣ على العسامل وسحب التسسوية التي اجريت له بالتطبيق لاحكامه وما يترتب عليها من تسسويات بالتطبيق لاحكام القانونين رتمى ١٠ و ١١ لمسنة ١٩٧٥ وتسوية حالته بالتطبيق لاحكام التاتون رقم ١١ لمنة ١٩٧٥ على المساس الجدول الشانى المحق باعتباره معينا بمؤهل متوسط في ١٩٧١/١٢/٢ بالمفلة.

(رك ١٩٧٩/١٢) _ جلسة ١١/١٢/١٢)

الغرع الرابع

التعديلات وفقا لحكم القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لا تؤثر في ا اعاضة غلاء الميشسة التي ربطت على اسساس ربط غلة المسابل الوظيفية في اول ديسمبسر ١٩٧٤

قاصدة رقسم (۲۵۲)

المِـــدا :

حساب املة غساد الميشة ربط الفلة الوظيفية للمسابل في ابلأ ديسبر سنة ١٩٧٤ — لا اعتداد بما طرا على فقة العابل من تعديل بمسد هذا التساريخ ولو ارتنت اللره الى تاريخ سابق ـــ أسساس ذلك ـــ قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٠ فسنة د١٩٧٠ بينج امالة غلاد الميشسة .

ملخص الفتسوى :

ان الآنسة / تدحملت على الشهادة الاهدادية سنة ١٩٦٦ وعينت في ١٩٧١/٣/١١ بالفئة المساشرة الكتابية ببرتب متداره ١١ جنيها شهريا ، وببقتضي حكم المسادة الثلبنة مسن القسساتون رقسم ١١ لسنة ١٩٧٥ بنصحيح أوضاع المسالمين المدنيين فقد اعتبرت من تاريخ تميينها بالفئة الثابنة ببرتب مقداره ١٣ جنيها و ٥٠٠ مليها شهريا ، ولمساكنات اعلقة الفسلاء قد حسبت لهما على أسساس مرتب ١٢ جنيه شهريا ، فقد طلبت تعديلها على أسساس مرتب ١٢ جنيه شهريا ،

ولما كان القرار الجمهورى رقم . ٣٩ السينة ١٩٧٥ ينع اهلة غلاه المعيشة قد نمن في الملاة (1) بنه على أن « يكون بنع الاعلقة وقتا اللغائف والقواعد المسيومي عليها في المجدول المرافق » وقد تضيفت القواعيد اللحقة بهذا الجدول أن « تحسب الاعاتة على اسساس ربط غنة العالما الوظيفية في أول ديسمبسر ١٩٧٤ . . » وأن « تعسدل النسبة المؤية للاعاتة تعما لتغيير الحالة الاجتماعية غنظ . . » ومتضى هذه الاحكام وجسوب حسلب اعاتة الفلاد على أساس بداية ربط غنة المسامل الوظيفية في أول ديسمبر ١٩٧٤ () ومن ثم غالمبرة ببداية الفئة التي يشسملها المسالم في هذا التاريخ > بون اعتداد بما طرأ بعده من تعديل لاحق ولو ارتدت أثاره الى تاريخ سابق > لان التعسيس وغنة الحكم القانون رتم ١١ لمسنة ١٩٧٥ عند حدث لاحقالاول ديسمبسر سنة ١٩٧٤ غلا يكون مؤثرا في حساب اعانة الاخلاء الذي تم في تاريخ سسابق عليسه .

(نتوی رقم ۸۲ ـــ فی ۲/۲/۲۷۱)

الفرع الغلبس

وشنع الماليان الذين اوغدوا في بمثات تدريبية الى الخارج على الدرجة السابمة الثنية كالحاصلين على دباوم الفنون والصناعات

قاصدة رقيم (٣٥٣)

الجسدا:

«هيئة السكك الصديدة » القانونان رقبا ٨٢ اسنة ١٩٧٣ و ١١ اسنة ١٩٧٩ و ١٠ الفيرمة الدرجة السنامة النبة كالداساين على دبلوم الفنسون والصناعات لا يمنى حصولهم على هذا المؤهل ـ قرار مجلس الوزراء المسادر بجاسته المتمقدة فى ١٤ من فبراير سنة ١٩٤٥ بمسلواة بعض فللت المابلين من في المساملين على مؤهدات دراسية وكانوا قد اوندوا في بعثاث تدريبية الى الخسارة الن معلى المتعادة ورضمهم فى الدرجة المابلين المنابعة المنابع عملى المتعادم على المتعادم في المتعادم في المتعادم في المنابعة المتازع بمال هذا الدبلوم ويعل معله ـ اثر ذلك : عدم سريان المكام المتعادم من حياة المؤادات الدراسية عليهم ـ كما لا ينطبق عليهم امكام المدول من حياة المؤادات الدراسية عليهم ـ كما لا ينطبق عليهم امكام المدول من حياة المؤادات الدراسية عليهم ـ كما لا ينطبق عليهم امكام المدول

- بلغص المحكم "

ومن وعث أنه ون المجرّر إن تحديد المؤهــالات الدراسية وتقييمها انها ويتم طبقا للقانون وما بستاريه من صدور هرار بطك من الجهة المُحتمـــة

بها يقضى حصول العابل في البداية على مؤهل معين ثم أجراء تقييسه بمعرنة الجهة المعينة ببراعاة مدة الدراسة وتبيتها العبلية وموازنتهسسة بالمؤهلات الأخسري توطئة لتحديد المستوى المسالي لهذا. المؤهسل ، وفي. هذا الضوء غان قرار مجلس الوزراء الصادر بجلسته المنعقدة في ١٤ من غبرابر سنة ١٩٤٥ بمساواة غئسات العمال بمصلحة السكك الحديدية من عين المساصلين على مؤهلات دراسية وكانوا قد أوفدوا في بعشسات تدريبية الى الخارج ببن حصلوا على دبلوم الفنون والمسناعات ووضعهم في الدرجة السابعة الفنية ، هذا الترار لا يعنى البتة حصالهم على ذلك الدبلوم او ان النبرين العملي الذي اجتازوه يعادل هذا الدبلوم ويحل محله اذ تصد القرار المذكور صراحة رامع الغبن عن هدولاء المسال بهنمهم الدرجة المالية المناسبة لخبراتهم التي اكتسبوها من التستريب المبلى وليس المؤهل حصالوا عليه وذلك أسوة بقواعد الانصاف الصادرة عام ١٩٤٤ ، فالمشرع عندما يقوم بتقييم مؤهل دراسي أو معادلته بآخر هاته يورد اسم المؤهل أو سنوات الدراسة التي قضت ثم يقرر الدرجة الماليسة. المناسبة له كما فعل بالنسبة الى القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الفساص بالمعادلات الدراسية اذ جاء الجدول المرافق له متضبنا تسمين متقابلين احدهما لتحديد المؤهسلات الدراسية واطلق عليه عنوان « اسم المدرسة او المهدد او الشهادة » وامد الآخر وهو مقابل للأول لتقدير هذه المؤهلات واطلق عليه عنوان « تقدير الشهادة أو المؤهل » ومن ثم يسوغ بداهة المتراش الحصول على مؤهل معين عن طريق القياس أو اقتباس درجة مالية الؤهل بذائه ، وكمسا هو الشأن في قراري الوزير المفتص بالتنبية الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ ورتم ٢ لسنة ١٩٧٦ عندما حدد شبهادات ومؤهلات دراسية يعينها ثم وضع لكل منها التثييم المالي المساسب لهما ، وعلى ذلك مان التبرين العبلى الذي اداه العبال المذكورون لا يعدو في حقيقته ان يكون تقرير حصولهم على مؤهل دراسي وبالتالي يقتصر أثر قرار مطس الوزراء سالف الذكر على النطاق الذي صدر غيه وهو منع هؤلاء العسال الدرجة السابعة الفنية محسب دون أن يتعدى هذا الأثر التي مُطَافي الوُهلات. الدراسية

ومن حيث أن المادة الاولى من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ بشان تسوية حالات بعض المساملين من حملة المؤهلات الدراسية تنص على أن « تسرى أحكام هذا القانون على العاملين المدنيين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات المسابة الحساسلين على المؤهسلات المحددة في الجدول المرغق · ولم تسميو حالاتهم طبتا لأحكام القانون رتم ٣٧١ لسنة ١٩٥٢ الفساهر. بالمسادلات الدراسية بسبب توانر كل او بعض الشروط المنصيوص عليها في المادة الثانية منه ، ومفاد هذه المادة ان المناط في اعمال حكمها هو أن يكون المسلمل بالجهاز الاداري للدولة أو الهيئات المسلمة حاصلا على أحد المؤهلات الواردة بالجدول المرافق لهذا التانون وعددها سبعة __ ولما كان المدعى ... كما سلف البيسان منتقدا شرط المصول على مؤهسله. دراسي غانه لا يغيد من أحكام ذلك القانون ، كما لا يغير من أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العساملين الدنيين بالدولة والقطاع العام ، ذلك لأن هذا التانون وضع رؤوسا لجداول مدد الحدمة الكلية المحسوبة في الاقدمية ، وخص الجدول الثاتي منه بحملة المؤهلات موقى المتوسطة (ومن بينها دبلوم الننون والصناعات) والمتوسطة ، اي ارد المناط في تطبيق هذا الجدول هو الحصول على احد تلك المؤهلات وهو الامر وغبر المتحقق في شمان المدعى ، وان كان يدركه الجدول الشاللث باعتباره من العمال الفنيين او المهنين .

وون حيث أنه تأسيسا على ذلك واذ تضى الحكم الطعون فيه بالنظر المتقم. فأنه يكون قد صادف التأنون في صحيحه ، ويكون الطعن فيه غير قالم على أساس يقعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوها والسزام. الطساعن المروفات .

(طعن رتم ۲۷ ق ــ جلسة ۲۱/۲/۱۸۸۱)

الفرع السادس تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على العابلين بالاتحاد التراعي وفروعه والاتحادات الاقليبية بوزارة الزراعة ووهسدات القطساع الزراعي

قاعدة رقم (٢٥٤)

: المسجدا:

الققون رقم ٢٧ أسنة ١٩٧٨ بتعين الماملين بالاتصاد التعاوني الزراعي المركزي وفروعه والاتصادات الاتليبة بوزارة الزراعة ووهدات القطاع الزراعي او اي جهة الهري ونسوية أوضاعه انتهت احكام المقاون رقم ١١ أسنة ١٩٧٥ وقواعد الرساوب الوظيفي على من استوف من مؤلاء العساملين حتى أول مارس سنة ١٩٧٨ المد المتصاوص عليها في مقون الرساوب الوظيفي بالنسابة للدرجة الأغيرة المقالين على من عداد العاملين ينصرف الى فترة زمنية لم يكن فيها هؤلاء المالمون من عداد العاملين المدنين بالدولة اللين يسرى في شاتهم الاحكام سالفة الذكر الرئال التساوية اللين يسرى في شاتهم الاحكام سالفة الذكر الرئال التساوية بالتسرقية الى أول ينايسر سنة ١٩٧٨ وهو التساريخ الذي عدد المشرع العمل بالذي حدد المشرع العمل بالله الذي حدد المشرع العمل بالله الذي حدد الشرع العمل بالله الذي حدد الشرع العمل بالله الذي حدد الشرع العمل بالله الدي ينايس منه ١٩٧٨ وهو التساريخ

ملخص الفتري: `

تصدنت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى التشريع لبيان كيفية . تطبيق القانون رقم ٢٢ أمسنة ١٩٧٨ على المسابلين بالاتصاد الزرامي المركزي وفروعه والاتحادات الاتلبية بوزارة الزراعة ووحدات القطاع الزراعي فاستعرضت هذا القانون الذي يفسى في المادة الأولى منه على ان

« يعين الموجودون في تاريخ نفاذ هذا القانون بخدمة الاتصاد التعاوني. الزراعي المركزي وغرومه بالاقاليسم والاتصادات الاقليبية في وزراة الزراعة والهيئات والوحدات التابعة لها أو أي جهة آخري وذلك مسن. تاريخ التحاقيم بالاتحادات المذكورة التي كانوا مستونية للشروط العسابة للنوظف المنصوص عليها في نظام العساباين بالدولة المسادر بالقانون. رقم ٥٨ لسسنة ١٩٧١ ونظام العساباين بالقطاع العسام العسادر بالقانون. رقم ١٦ لسنة ١٩٧١ حسسب الاحوال وذلك فيها عدا شرط اللياقة المسحية ونص في المادة الثانية بنه على أن تسوى أوضاع العساباين المسار

أولا : يمين حملة المؤهسلات الدراسية في النئسات الملابسة المتردة. المؤهلاتهم بالفئلت التي يتم تعيينهم بها وتحدد اقدياتهم بواتع } المدة مسن تاريخ تخرجهم حتى تاريخ التحاتهم بالاتحادات سالمة الذكر .

ثانيا : يعتبر المبسال الحرفيون والمهنيون شاغلين للنات المتسررة للمسرف والمهن المماثلة التي يعينون بها وتحدد اقدمياتهم بواقع ثلاثة أرباغ المدة من تاريخ بلوغهم سن ١٨ سنة حتى تاريخ التحاقهم بالوحدات مسالمة المكسسر .

تالفسا : يوضع العسالمون الكتابيون غير المؤهلين والعبسال العاديون في وظائف من الفئة العاشسرة (؟ ١٤/ ٣٦٠) بجموعة الوظائف المكتبية ومجموعة وظائف الخدمات المعاونة بالجهات التى يعينسون فيها حسب الأحوال وتحدد القدمياتهم بواقع ثلاثة الرباع المدة من تاريخ بلوغهم مسسبب الأحوال سنة حتى تاريخ التحاتهم بالاتحادات سالفة الذكر .

رابعا: يرقى من يستوفى من العالماين المتسار اليهم في الفقرات السابقة حتى ١٩٧٧/١٢/٣١ احدى المدد الكلية المنصوص عليها في الجداول الملجنة بالقانون رقم ١١ اسسنة ١٩٧٠ والقوانين المعدلة لها الى المنات الأعلى طبقا لهذه الجداول وتعتبر التدبية العامل في الفئة المرقى اليها من أول ينايس سنة ١٩٧٨ وتتم التسريدة في مئات المجموعة الوظيفية.

"ظفى يعين غيها ويدخل في حسساب المدد الكلية المعساماين المذكورين ما لم بحسب في تحديد التميانهم من مدد العبسل السابقة بالاتحساد التعساوني الزراعي لووحدات البنيان التعساوني الزراعي ووحدات الجهسات المجهر الدولة والحكم المحلي والتطاع العسام وغيرها من الجهسات المتصومي عليها في المادة ١٨ من تانون تصحيح اوضاع العسام المادي المتانون رتم ١١ السنة ١٩٧٥ والقوانسين المحدلة له وذلك بشرط آلا تعلق مدد الخدمة السسابقة عن سنة كاملة متسلة المحدلة له وذلك بشرط آلا تعلق مدد الخدمة السسابقة عن سنة كاملة متسلة والا يكون سبب انتهالها سبوء الدسلوك وأن يتدم العامل طابقا بذلك خلال والا يومن امن تاريخ نشر هذا القانون ، كها يرتي الى المئة الثالثة كسل من استونى من السوف من العسابين المصار اليهم في المادة السسابقة حتى ١٩٧/٢٧١ الإمبود أن يترتب على تطبيب قالواحد السابقة حصول العامل على على على من المنف را النائة الثالثة (١٨٤ / ١٤٤) أو أن يسبق زملاده في الجهسة المدين بها سواء من حيث المئة أو ترتيب الاتدبية .

وينص في المادة السسانسة منه على أن ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويمل به اعتبارا من أول يناير ١٩٧٨ .

ورات الجمعية أن هذا التأنون النهى الى تطبيق احكام التسانون رقم 11 لسنة ١٩٥٧ ، وقواعد الرسسوب الوظينى على من استوفى من هؤلاء العسلين حتى أول مارس سنة ١٩٧٨ ، المدد المنصسوص عليها في هنان الرسسوب الوظينى بالنسبة للترجة الأخيرة ، وهذا التطبيق ينصرف على مترة زمنية لم يكن بها هؤلاء العالمون من عداد العسلمين المدنيسين بلادولة الذين يسسرى في شائهم الاحكام سالفة الذكر ، وتبعا لذلك يجسرى خطبيق هذه الاحكام عليهم بالغرافي وجودهم بالخدمة المدنية وقت مسدور مقداه التواعد بشرط أن ترتد النسسوية بالترقية طبقا لتانون الاصلاح الوظينى قو طبقا لقواعد الرسسوب الوظينى الى أول يناير سنة ١٩٧٨ وهسو التاريخ النفر ما نص عليه البند الرابع من المادة الثانية من أن اقتدية المسالم النفل من المنا المرع النه المنا المواعد الرسسوب الوظينى ترتد الى أول يناير الناير الناير المنا المن

الوظيفى عليه ذلك أن هذا الفهم لا يستقيم مع حكم الفترة الشسالتة مسن البند الرابع من المادة الثانية التى انتهت الى تسرقية كل من استوفى مسن الماملين المحد المتصموص عليها في قانون الرسسوب الوظيفي بالنسبة الى الدرجة الأخيرة .

لذلك انتهت الجمعية العبومية لتسمى النتوى والتشريع الى احتية المالمين سالفى الذكر في تطبيق تواعد الرسسوب الوظيفي بعد تطبيق تواعد الاصلاح الوظيفي على الا تصرف اليهم أية غروق ماليسة تبل أول ينساير سنة ١٩٧٨ .

(ملك ٢٨/٧/٥٥٥ ــ طِسة ٢١/٢/٢٨١١)

الفسرع السابع القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بشان ترقية قدامى العسابلين لم يلسخ القانسون رقم ١١ لمسنة ١٩٧٥

قاعــدة رقــم (٥٥٦)

: 12----41

القانون رقم ٢٨ اسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٥٣ اسنة ١٩٧١ في شان تسرقية قدامي العسابات — الاحكام التي نضبنها هذا القانون احكام دائبة ما نضبنه قانون تصحيح اوضاع العسابات المسابر الليسة في فصليه الثانت والرابع ينطبوى على احكام مؤقته تستنفذ أغراضها بتطبيقها على العسالات القانبة وقت نفاذها — مقاضي ذلك أن القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧ المسابر الله مازال قانها ولم يلغ بصدور قانون تصحيح اوضاع العسابات ،

ملخص الفتسوى:

ان المادة (1) من التانون رقم ٢٨ اسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض أحكام التانون رقم ٥٣ اسسنة ١٩٧١ في شان تسرقية قدامي العالمين تنص على ان « تسرى أحكام هذا القانون على العسليان بوحدات الجهاز الاداري للدولة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة التي تسرى في شسسان العالمين بها احكام القانون رقم ٥٨ اسنة ١٩٧١ . . . وذلك الى أن يتم تفنيذ نظام ترتيب وتوصيف وتقييم الوظائف » . وأن المادة الثامنة منه تنص على أنه « أذا قضى العسائل خيس عشرة سنة في درجة واحدة أو شلالة وعشرين سنة في ذرجتين متتاليتين أو سبعا وعشرين سنة في ثلاث درجات متتالية أو ثلاثين سنة في أربع درجات متتالية أو ثلاثين سنة في

خبس درجات منتالة ولو تضيت في مجبوعات وظيفية مختلفة اعتبسر مرشى الى الدرجة الاعلى من اليسوم النسائي لانقضاء هذه المدة ما لم يكن التقريران السنويان الاخبران عنه بتقدير ضعيف .

والعاملين الذين طبقت في شائهم قبل العمل بهاذا القاقون المادة ٢٣. من قانون نظام المسلمين المدنين بالدولة المسادر بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٤ يعتبرون مرتين الى الدرجة الاعلى من تاريخ تطبيق هذه المادة عليهم ولا يغير ذلك بن مرعد علاواتهم الدورية .

وتكون تسرقية المسابلين الذين اكبلوا ٣٢ سنة في خيس درجات بتتالية تبل تاريخ المبل بهذا القانون الى الدرجة الأعلى بن اليوم التسالى لاستكبال هذه المدة وأن كانت سابقة على تاريخ العبل بهذا القانون .

ولا يترتب على ذلك صرف غروق مالية سابقة الا في ١٩٧١/٩/٩ تاريخ صحور القانون رقم ٥٣ لمصنة ١٩٧١ » .

ومن حيث أنه بتاريخ ٢ مايسو سنة ١٩٧٥ صدر تانون تصحيح أوضاع المايلين المنيين بالدولة والتطاع المسام بالقانون رتم ١١ لسسنة ١٩٧٥ ونصست المدة الاولى من مواد اصداره على أن « تسسرى أحكام القانون المرافق على :

 (1) المابلين الشائسيين لاحكام نظام العابلين المنيسين بالدولة الصادر بالقادن رتم ٨٥ لمسئة ١٩٧١ .

(ب) المسابلين الخسافسين لنظام المسابلين بالقطاع العام المسادر بالقاتون رقم ٢١ لسنة ١٩٧١ فيها عدا أحكام الملاتين ١ و ٣ من القساتون المرافق » وتنص الملاة الرابعة بنها على أن « يعبسل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون المرافق والجداول الملحقة به حتى ٣١ من ديسببسر سنة ١٩٧٥ .

ويجب العمل بنظلم توصيف وتقييم وترتيب الوظائف في الجهات التي (م ٥٩ -- ج ١٦) ثم يتم غيها ذلك في مؤعد عليته ٢١ من ديسمبسر سنة ١٩٧٦ ... ، واخيرا فصست المادة التسانون في الجريدة فصست المادة التسانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من ٢١ من ديسمبسر سنة ١٩٧١ ، وقد المراة المصل الثالث من القانون المرافق للتسرتيات واستهلت أحكامه بالمادة (١٥) ونصفة و يعتبسر من أمضى أو يعضى من المسابلين الموجودين بالخدمة احدى ألمد المكلية المحددة بالجداول المرفقة مرتى في نفس مجموعته الوظينية وذلك اعتبارا من أول الشهر التسالي لاستكبال هذه المدد.

عاذا كان العابل قد رقى عملا في تاريخ لاحق على التصاريخ المذكور ترجع الدبيته في الفتة المرتمي البها في هذا التصاريخ » .

ومن حيث أن الأحكام التى تضيفها القانسين رئم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ احكام دائبة بينها ما تضيفه قانون تصحيح اوضاع العالمين المشار البسه في عصليه القالت والرابع ينطسوى على احكام مؤقتة تستنفذ أغراضها بنطبيقها على الحسالات القسائية وقت نفاذها .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية المهومية الى : اولا : سريان حكم الفارة (د) من المادة ١٦ من تسانون تصحيح أوضاع المسابلين المدنين المسادر بالقانون رقم ١١ لمساغة ١٩٧٥ على من اقتصرت الحادثه على ردة التحييته في الفئة الثالثة الى تاريخ سابق .

ثانيا : أن القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ مازآل تأثما ولم يلغ بصدور التانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

1 HE PXY/9/13 - LLA 7/1// 14 1

قامسدة رقتم (۲۵۱۱)

المِسسدا :

أن العلاوة التي يقررها القانون رقم ١١ أسنة ١٩٧٥ يجب ان

نتبشى مع حكم القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧١ فاذا قصد المشرع الخروج على هذه الاهكام تمين ان يكون النص على ذلك مهيزا .

ولخص الفتوى:

ان الاحكام العابة بشان نظام العابلين المدنيين بالدولة الواردة في العانون رقم ٥٨ السنة ١٩٧١ نعتبر الامسال العسام الذي يرجع اليسه غلق استحقاق الملاوات الدورية أبا ما تدني به القانون رقم ١١ لعسنة ١٩٧٥ من احكام خاصبة غانها تنطبق في حدودها وبشروطها باعتبارها احكامات وتتية وذلك خلال النطاق الزمني لسريان القانون رقم ١١ لعسنة ١٩٧٥ منتحق نطبيتا لذلك عان كلا بن علاوة (١٩٧١/١/١ در ١٩٧١/١/١ المستحق نبعد المهل بأحكام القانون المذكور في ١٩٧١/١/١ نمن تم غان الصد الاقمى العالمين الذين طبق في شاغم القانون رقم ١١ لهستة ١٩٧٥ بستحقون المعالمين الذين طبق في شاغم القانون رقم ١١ لهستة ١٩٧٥ بستحقون المعالمين النائث والرابع حتى ١٩٧٠/١/٢/٢١ بعد بد العمل باحكام البين النائث والرابع حتى ١٩٧٠/١/٢/٢١ ما لم ينطبق في شائم حكم الملتين (ج) من المحادة المالية من مواد المدار القانون رقم ١١ لسسنة ١٩٧٥ بالمستف

(١٩٨٤/١/١٨ ــ چلسة ١١/١١/١٨٨)

القرع الثابن

قـرارات الرســوب الوظيفي الصادرة من وزيــر الفزانة منذ عام ١٩٦٨ استففت اغراضها بالنسبة للعابلان الفين استوفوا أنــذاك-شروط تطبيقهـــا

قاعدة رقيم (۲۵۷)

المسسدا :

عدم جواز تطبيق قواعد الرسوب الوظيفي الصادرة بقرارات. وزير المفزانة مند عدام ١٩٦٨ ومنها قرار وزير الغزانة رقم ٢٠) لسنة ١٩٧٢ على الماماين الذين ارجعت اقدياتهم أو رقوا طبقا لاهكام عقون تصحيح اوضاع الماماين الدنين بالدولة والقطاع الماء رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أسساس ذلك : أن قرارات الرسسوب الوظيفي. الصادرة من وزير المفزانة منذ عام ١٩٦٨ هي قرارات وقتية التطبياتي. تستنفذ بالنسبة للماماين الذين كانوا مستوفين اشرائط تطبيقها هين. صدورها _ نص المادة ٦١ من قانون مجلس الدولة رقم ٧) أســنة ١٩٧٢ الذي الزم رئيس ادارة الفتوى احالة المسائل التي يسرى فيها رأيسا يخالف فتوى صدرت من احدى ادارات قسم الفتوى أو لجانه ... اختصاص اللجنه ينظر هذه السائل يصبح اهتصاصا وجوبيا بحكم القانون ... لا يسوغ بعد ذلك ان يطلب الرئيس الإداري سحب الوضوع لان ف ذلك تعطيلا: لاختصاص اللجنة الوجوبي - اختصاص الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بنظر المسائل التي تحال اليها من اللجنة لاهبيتها وفقا لنص الفقرة (ج) من المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالققون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٢ - لا يجوز انعقاد هذا الاختصاص. ان يكون لطالب الراي المنى في سحب طلبه ،

جلخص الفتسوى :

ان الفترة (ه) من المادة الثانية من مواد اصدار التانون رقم 11 لسنة المعتمد المستوح اوضاع العالمين تنص على أنه (لا يجدوز أن يتسرتب على منظيق احكمام القسانون المرانق . . . (ه) الجمدع بين التسرقية طبقت لاحكام القانون المرافق والتسرقية ببتنشى قواعد الرسسوب الوظيفى اقد كان يترتب على ذلك خلال سنة مالية واحدة تسرقية العالم الى أعلى مسن فتين وظيفيين تاليتين اللغثة التى يشخلها .

ومع ذلك غللصال الحق في اختيار الترقية في الحدود السابقة طبقا - المواعد الرسوب الوظيفي أو طبقا لالكام التأنون المرافق أيهما أنضل له)

وتنصى المادة الثالثة بن بواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥. المسار البه على أنه « لا يجوز الاستناد الى الاتدبيات التى يرتبها القانون المرافسة للطمن في القسرارات الادارية الصادرة قبل العمل به .

كما لا يترتب على تطبيق احكام هذ القانون أى اخسلال بالتسرتيم،
-الرئاسي للوظائف) .

ون حيث أن المشرع قصد من وراء نص الفترة (ه) من المادة الثانيسة مواد أصدار القانون رقم 11 لسسنة 1970 تنالم الجمع بين التسرقية للتراعد الرسوب الوظيفي أو طبقا لاحكام القانون المرافق أيهما أنضل له) والتنون رقم 1 لسسنة 1970 بشأن الترتيسات بتواعد الرسوب الوظيفي ولم ينصرف تصده الى قواعد الرسسوب الوظيفي التي طبقت منذ سسنة الممالة واللونة دالك ما جاء بتوير اللجنسة المشتركة المشكلة من لجنة القوى العالمة واللونة ببطس الشسعه عن المناطقة والموازنة ببطس الشسعه عن من المشروع القانون القساس بتصحيح وضساع المسلماني من أن المشروع يقوم بصفة الساسية على عدم إجراء المسلماتيات بالرسوب الوظيفي الذي طبق منذ سنة ١٩٨٨ نتيجة لتطبيق أحكام المشروع (مضبطة حماس الشسعب الفصل الشريعي الأولى دور الانعقساد العسسادي الاولى المسلمات ساكن ١٩٧٥/٢/١٠

ومن حيث أنه بالانسانة الى ذلك نان المادة الناشة من مواد اسدار التقاون رتم 11 السنة 1470 قضت صراحة بعدم جوار الاستاد المي الاكتمهات التي رتبها هذا التانون لنطعن في ترارات النسوقية النسادرة تبل العمل به في 147/17/17 ، ومن ثم غانه لا بشوغ الحاقبة بتطبيق تحوادد الرسبوب القديمة السلبقة على القانون رتم ، 1 لسنة 1170 لما في كنك من اخلال بالحكم الصريح الواردة بنص نلك المادة أذ أنه ينطسوي على طعن غير جائز قانونا في قرارات النسرتية التي سبق صدورها بالتطبيسي.

ومن حيث انه لا وجه للقول بأن ارجاع الاقدية أو التسرقية الى علسة اعتبارا من تاريخ سسابق يخول المابل الحق في التدرج بالتسرقيات في النات التسابق وقفا للقواعد والاحكام السسارية خلال الفترة التي ردت اليها أو رتى اعتبارا من بدايتها ، ذلك لان أعبال هذا المبدأ مرهون بألا يرد تمس مريخ بينع أعباله كنص المبدة الثالثة من مواد اصدار القانون رقم ألا لمسنة ١١٧٥ / كيسا وأن قرارات الرسوب الوظيفي المسادرة من وزير الخزانة منذ سنة ١٩٦٨ أنها هي قرارات وقتية التطبيق تستنفذ بالنسبة للعالمين الذن كاثوا مستوفين لشرائط تطبيقها حين صدورها .

ومن حيث انه بناء على تقدم لا يجوز اجابة المسلمين بوزارة الزراعة من حيلة المؤهلات العليسا الذين طبق عليهم القانون رقم 11 لسنة 1900 الى طلبهم القسرقية ونقا لقواعد الرسوب الوظيفي المسادرة بقرارات وزير الكرنة منذ سنة 1974 قبل المبل بالقانسون رقم 11 لسسنة 1970 في 1974/17/11 ومن بينها قرار وزير الخزانة رقم 15 لسنة 1977 .

ومن حيث

أنه غيها يتعلق بطلب ادارة الشئون التسانونية بوزارة الزراعة سحبه الموضوع الماثل وعدم ابداء الراى غيه غان المسادة ٦١ دن قانسون مجلس: الدولة رقم ٧٧ لسسنة ١٩٧٧ تنص على أنه «الرئيس ادارة الفتوى أن يحيل. الى اللجنة المختصسة ما يرى احالته اليها لأهبيته من المسسائل التي ترد اليه لابداء لراى نيها ٤ وعليه أن تحسال إلى اللجنة المسئل الاتية:

	•	•	٠	٠	٠	٠	٠	,	(1)
•	٠	٠			٠	•	,	(4	-4)
19								1	4)

(د) المسائل التي يرى نبها أحد المستشارين رأيا بخالف نتسوى مسدرت من أحدى أدارات تسم الفتوى أو لجائه) .

وتنص المادة ١٦ من تانون مجلس الدولة المسلر اليه على ائسه المنتص الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع بابداء الراى مسببا في المسائل والموضوعيات الآتية:

- (\$) (پ)
- (م) المسائل التي ترى احدى لحسان تسم الفتوى احالتها البهسا لاهبينها) .

ومن حيث أنه لما كتت المسالة المعروضة قد مسدر لمها رأى من ادارة متوى الثقافة بتاريخ ۱۹۷۷/۳/۲ على خلاف رأى صادر من اللجلة الثقافة بتاريخ ۱۹۷۲/۱۱/۳ ، لمان اختصاص اللجنة بنظره يصبح اختصاصا وجوبيسا بحكم القانون وفقا لنص المقرة (د) من المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة رةم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الذي الزم رئيس ادارة المنوى احالة مثل هذه المسالة الى لجنة المنسوى المختصة بمجرد انصال علمه بها .

ومن حيث أنه لما كان اختصاص اللجنة وجوبيا في مثل هذه المالات الخلافية ما له يسرع عبد أن تتصل ادارة الفتوى التي الزمها القانون بالاحقة التي اللجنة بالمؤسوع وبمد انعقله الاختصاص بنظره المجنة لل يطلب الرئيس الاداري له الذي ظهر الخلاب بمناسبة استطلامه رأى ادارة الفتوى المختصة لل سحب الموضوع لان في التسليم له بعثل هذا المليمة تعطيلا لاختصاص اللجنة الوجوبي والذي ينعقد لها بمجرد اتصال علم ادارة الفتوى بالموضوع محل المسلاف.

ومن حيث أنه نضلا عن ذلك من اختصاص الجمعية العهومية لتسمى المنتوى والتشريع بنظر المساتل التي نحسال اليها من اللجنة لاهبيتها ونتا لنص الفترة (ج) من المادة ١٦ من القانون رتم ١٧ لسانة ١٩٧١ — المسار الية — هو اختصاص مستبد من النص ليضا — (لا تملك الجمعية التنص عنه) وليس عرهونا بادارة طالب الراى وبالتالى لا يجوز بعد انعقساد الاختصاص للجمعية عن هذا السسبيل أن يكون لطالب الراى الحق في سحب طلبسه :

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العبوبية لقسمى الفتوى والتشريع الى الله ما يلى :

أولا : عدم جواز تطبيق قواعد الرسسوب الوظيفى الصادره بترارات وزير الخزانة منذ عام ١٩٦٨ ومنها الترار رتم ٢٠٠ لسسنة ١٩٧٢ على العابلين الذين ارجعت اقدياتهم أو رقوا طبقا لاحكام قانون تسحيصح اوضاع العابلين رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ثانيا : عدم جواز سحب طلب الرأى من الجهة الادارية في العالة المعروضة .

(المك ١٩٧٨/١/١١ - جلسة ١١/١/٨٧/١١)

قاعسدة رقسم (۲۵۸)

البـــدا :

ترقية بقواعد الرسوب الوظيفى — عدم جواز تطبيقها على العاملين الذين الرجعت القديلتهم أو رقوا طبقا لاحكام فالون تصحيح أوضاع العاملين ورقع ١٠ أسسنة ١٩٧٢/١٢/٣١ تاريخ الممارة قبل ١٩٧٢/١٢/٣١ تاريخ المما بالمالة الدون رقم ١٠ أسسنة ١٩٧٥ .

بلغص الفتوى:

من حيث أن المشرع قد تصد من وراء نص المادة ٢/م من التاتون 11 السنة ١٩٧٥ تنظيم الجمع بين الترقية بقواعد هذا القانون والترقية بقواعد الرسبوب الوظنيى المسادر بها القانون والترقية بقواعد الرسبوب الوظنيى المسادر بها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ يؤكد ذلك ما تضبنه تقرير اللجنة المستركة المشكلة من لجنة القوى العلملة واللجنة التشريعية ولجنة الخطة رواله المسلمية على عدم المسادرة بالرسبوب الوظنيني بالإنسانة الى أن الملاة ٣ من مسواد القانون للطعن في قرارات التسريقية المسادرة تبل العمل به في ١٩٧١/١٢/١٧ ول ترارات الرسبوب الوظنيني المسادرة تبل العمل به في ١٩٧١/١٢/١٧ ول ترارات الرسبوب الوظنيني المسادرة من وزير الخزانة منذ سنة ١٩٧٨ عن مرارات وقتية تستنفذ بالنسبة للمسلمين الذين كانوا مستوفين شرائط مندورهـسا و

ومن حيث أنه لا حجة في القول بأن الفقرة (ه) المشسار اليها قد نمست على قواعد الرسوب الوثليثي دون تخصيص غلا يجرز قصرها على القواعد التي تضبنها القاتون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ ذلك أن المشرع قد قصد بقواعد الرسسوب الوثليثي القائمة عند العمل به وهي التي نص عليها القاتون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ والذي عمل بأحكامه اعتبارا من ١٩٧١/١٢/١٢ وهو ذات تاريخ العمل بأحكام القاتون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه كها أنه ليس من ربب في أن احتام القاتون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ عيما تضمنته من اقدية للرخاطبين بها هي احكام منشئة ولم يكن لاصحاب الشسان أصل حق ن تلك الاقديدة عبل العمل بلحكام هذا القانون .

لذلك انتهت الجمعية المهومية لتسمى الفتوى والتشريع الى تاييد رأيها السابق الصادر بجلستها المنعقدة فى ١١ من يناير سنة ١٩٧٨ والذى التنبى الى عدم جواز تطبيق قواعد الرسسوب الوظيفي الصادر بقرارات وزير الخزانة الصادرة منذ سنة ١٩٦٨ ومنها القرار رقم ٧٧٩ اسسينة: ١٩٧٣ على العسابلين الذين ارجمت الدبيانهم او رقوا المبقا لاحكام قاتون. تصحيح اوضاع العلماين رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ -

۱۹۷۸/۱۰/۱۸ جلست ۱۹۷۸/۱/۱۹ وفی ذات المنسی بلند ۲۱/۲/۱/۷۱ جلسة ۱۹۷۹/۱/۲۴ وفی ذات المنسی بلند ۲۱/۲/۱۰/۱۱ جلسة

الفـرح التــابنج · احكام القانون رقم ٥٨ فسفة ١٩٧١ هى الاصل العلم الذي يرجع اليه في حالة عدم وجود نعى في القانون رقم ١١ كسفة ١٩٧٥

قاعدة رقم (۲۵۹)

المسدا:

ملخص اللهتري:

ان التــانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون تصحيح أوضــاغ المنين بالدولة والقطـــاغ العــام > تــد نص في مادته الرابعــة على ان « يميل باحكام النصلين الثاقث والرابع من القانون المرافق والحداؤل المحقة به حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٥ » ونص في الفقرة الثانيــة من المنحنة على أن « تسرى فيها لم يرد فيه نص في القانون المرافق > احكام القانون رقم ٦١ لمسنة ١٩٧١ أو احكام القانون رقم ٦١ لمسنة ١٩٧١ أو احكام القانون رقم ٦١ لمسنة ١٩٧١ أو احكام القانون رقم ٦١ لمسنة ١٩٧١ المالية المالية

وحيث أن مغاد ما تقدم ، وحسبها تفيد المذكرة الايضاحية للقساتون رقم 11 لسنة 1970 غان الاحكام العامة بشأن نظام العساملين المدنين بالدولة والواردة في التاتون رقم ٨٥ لسنة 1971 فعتبر الاصل العام الذي برجم اليه غيبا لم يرد به نص في القانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ ، أبا ما قدى به هذا القسانون الاخير من أحسكام خاصسة بانهسا تطبق في مدود نطاقها ويشروطها باعتبارها أحكلها معينة ووقتية قصد المشرع تطبينها تمحيحا لأوضاع العابلين ، على أن يستبعد خلال سريانها تطبيق ما يتعارض معها من أحكام علمة ورنت في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ،

وحيث ان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧١ قد ندى على سريان أحكام الترقيـــات الواردة بالنســـل النـــاث من القانون المرافق له حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ ، غان هذه الاحكام يستتر المهل بها حتى ذلك التــاريخ على أساس انها أحكام خاصة ، مع استبعاد با بتعارض معها من قواعد علىة وردت في القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١ .

وحيث أن المادة 17 من القانون المرافق للقانون رقم 11 لسنة 1400 هذه نمست في الفقرة (د) على أن « تدرج العلاوات لمن يستحق الترقية لفئة واحدة في الفئة المرتى اليها بشرط الا يتجاوز العلل بداية دربر، ل النسبة الوظيفية القالية للفئة التي يستحق لترقية اليها 6 كما تدرج المسسلاوات النيستحق الترقية لاكثر من فئة واحدة بشرط الا يتجساوز العسامل مربوط الفئة التي يرقى اليها ماكثر من علاوة دورمة واحدة » .

وحيث أن مقتفى ذلك أن تخضع الترقيات الدسمة التى تتم طبقها النبدة (١٥) من القانون ٤ للحكم الخاص الوارد في النقرة (د) المسسار اليها بشأن تدرج العلاوات المترتبة عليها ٤ وهو حكم يدتم العبل به حتى ١٩٧٠/١٢/٣١ ومع استبعاد أي حكم عام ورد في التانون رشم ٥٨ لسنة 1٩٧١ يتعارض معه أو يخالفه .

ولا وجه المحساجة بان التساتون المنسسار اليسه لم ينشر الا في المحرور ا

وحيث أن مؤدى تطبيق ما تقدم على حالة السيد/ الذي المستحق الترقيسة لاكثر من شئة واحسدة ومنح علارة في ١٩٧٤/١/١ انه

لا بجسوز منصمه علاوة دورية في ١٩٧٥/١/١ ، ومؤدى تطبيق ذلك على حالة السيد/ الذي رقى الى الفئة الثالثة اعتبارا من ١٩٦٦/٦/١ وتم تدرج مرتبه بالعلاوات حتى وصوله الى أول مربوط الفئة. الثانية من ١/٥/./٥/ ، أنه لا يجوز منحه علاوة دورية من علاوات هذه

اللئة في ١٩٧٥/١/١ ، اعمالا لمريح نص الفقرة (د) المسار اليمسا والتي يسري حكمها حتى ٢/٣١/١٧٥٥ على ما تقدم .

من أجِل ذلك انتهى رأى الجمعية العموميسة الى عدم أحقية كل من. السيدين/ للعلاوة الدورية في ١٩٧٥/١/١ بعد تسوية. حالتهما طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

(الملك ١٩/٣/٢٠٤ = جلسة ٢٦/١/٧٧١)

الفـــــرع العاشر الففــــاء التصــــول على وؤهل دراسي

تامدة رقيم (٣٦٠)

المسلقا :

طلب التسوية على اساس ولهل دراسى بعد اخفاء العصول عليه غيسة عشر عابا من تاريخ العصول عليه يترتب عليه اسقاط المسامل لحقه في معاملته به ، ولا يجرز بعد ذلك تعديل وضعه على مقتضاه .

ملغص الفتسوي :

تطخمي وتساتع المونسوع في أن السيد/ عين بمسلحسة الطب الشرعي بوظيفة عامل خدمة معاونة بالفئة الصادية عشرة في ١٣ من نونهبر سنة ١٩٦٢ ، ونتل الى الدرجة العاشرة اعتبارا بن ٣٠ بن سبتببر منة ١٩٧١ ثم وضع على الدرجة التاسسعة اعتبسارا بن أول ديسسببر ممنة ١٩٧١ طبتا للجدول السمادس من الجداول المرغقة بالقانون رقم ١١ السنة ١٩٧٥ باعتباره من غير المؤهلين ، ثم البق في شانه القانون رقم ١١٢ عسفة ١٩٨٢ ومدلت أتدبيته في النرجة التاسعة الى أول ديسبير سنة ١٩٦٩ · وفي الدرجة الثامنة الى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ ، وفي ٢٢ من اكتوبر سنة ١٩٨٢ تقدم بطلب لاعادة تسموية حالته وفقا للجمدول الرابع من الجداول الرفقة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باعتباره هاصلا على شهادة الاعسداية العسامة سسنة ١٩٦٧ ، وباستطلاع راى الجمعية العبومية ' لقسمى الفتوى والتشريع عن مدى أحقيته في ذلك ؛ انتهت بجلسة الرابع من مناير سنة ١٩٨٤ الى عدم أحقيته في ذلك ، نظرا لاته لم يتقدم الى الجهسة الادارية صلحبة الشأن بما ينيد حصوله على الشهادة الاعدادية الا بعد مضى ١٥ سنة من تاريخ حصوله عليها وبعد أن استقر وضعه الوظيفي وتحدد مركزه مع زمالته على وضع سليم فالوثا . وقد ثار التساؤل عن التاريخ بيدا منه حساب مدة السـ ١٥ سنة وهل هو تاريخ الحصول على المؤهل أم تاريخ نشر التانون رتم ١١ لسنة ١٩٧٥ الذى انشا الحق للمابل في التسوية .

عرض هذا الموضوع على الجهعية العبوبية لتسمى الفتوى والتشريع ماستعرضت فتواها الصادرة بجلسة الرابع من بناير سنة ١٩٨٤ والتى ارتات فيها أن العبرة في تطبيق احكام التاتون ١١ لسنة ١٩٧٥ هي بالركز التاتفني المستقر المغلى في تاريخ نفاذه في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ م الثابت من ملف خديم العلمل المذكور أنه كان في هذا التاريخ شاغلا لوظيفة من الفئة ١٩٤٤/٣٠ بجموعة وظائف الضمات المعاونة باعتباره غير هاصل على مؤهل درأسي مما يتمين معه تسوية هاته وفقا للجدول المسادر البنه ، وهو ما اعملته الجهة الإدارية في شائد ٥ ولا يغير من ذلك ما تبين من سبق حصول العابل المذكور على الشهادة الاعدادية سنة ١٩٧١ ، ذلك أنه لم يقدم الى الجهة الادارية ساحية الشان بما ينيد مصوله على تلك الشهادة الا بعد خيسة عشر سنة من تاريخ حصوله على تأك الشهادة الا بعد خيسة عشر سنة ومنائد على وضع سليم تاتونا وتتلذ .

وبيين بن ذلك أن الجبعية العبوبية لتسبى الفتـوى والتشريع قد الرئة في غنواها سالفة الذكر أنه قد أعبلت الجهة الادارية محميح القانون عند تسويتها لحالة العابل المذكور ونتا لما هو ثابت ببلف خديته بن عدم حصوله على مؤهل دراسى ، واستتر وضعه الوظيفى على هذا الاساس ، ولم يتتدم بما يفيد حصوله على مؤهل دراسى خلال خيسة عشر سنة بن تاريخ حصوله عليه ، غانه يكون قد أسقط حته في معابلته بهذا المؤهل عند عميل أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على حالته ، ولا يجوز بعد ذلك تعديل وضعه وتطبيق ألجدول الرابع على حالته باعتباره حاصالا على

(ALL TA/T/337 - - + 1/1/3A1)

الغرع الحادى عشر عدم جواز الطعن على القرارات الإدارية السليقة

قاعدة رقم (٣٦١)

المسطا:

المادنان ٣ ، ٩ هن المقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باسدار قسانون. تتصحيح لوضاع المسلمان المنبين بالدولة تقضيان بان يعمل بذلك القسانون عتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ مع عدم جواز الطمن على القرارات. الاتارية الصادرة قبل العمل به استنادا الى الاقديات الذي يرتبها القانون الاتارية الصادرة قبل المهل المباشر للقانون عدم جسواز الاستناد الى الاقديات الذي ترتبها احكامه تلطعن على قرارات الترقية بالرسوب الوظيفي الصادرة قبل العمل به ومنها قراري وزير الخزانة رقبي ٢٠٠ ، ٣٣٤ اسسنة ١٩٧٧ والفساحة بين يتهسون بصفة فعلية مددا معينة في فلساتهم حتى والفساحة بن يتهسون بصفة فعلية مددا معينة في فلساتهم حتى

ملخص الحسكم:

الرسوب الوظيفي أو طبقها لاحكام القانون الرانق ايهما أنضل له وتثمير المسادة الثالثة من تاتون احسدار التاتون رتم ١١ لسسنة ١٩٧٥ على عتم جسواز 4 الاسستناد الى الاقدميات التي يرتبهسا القانون الرانق للطعن على القرارات الادارية المسادرة تبل العمل به . وتنص المادة التاسسمة بن تانون أمسدار التسانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على أن يعمسل بذلك القسانون اعتبارا من ٣١ ديسمبر سسنة ١٩٧٤ ويتضبع من هذه النصوص أن المشرع في التسائون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد تطع في معنى الاثر الحال ألماشر لاحكام ذلك التانون وفي معنى عدم جواز الاستناد الى الانسبات التي برتبها التسانون المرائق للطعن على التسرارات الادارية المسادرة قبل العبل به . وتنص المسادة التاسيعة من تاتون اصدار القيساتون رقم ١١ أسسنة ١٩٧٥ على أن يعمل بذلك القسانون اعتبارا من ٣١ من ديسمبر سسنة ١٩٧٤ ويتضم من هذه النصوص أن الشرع في القانون رتم ١١ لسينة ١٩٧٥ تد تطع في جعني الاثسر الحال المباشر لاحكساب ذلك التساتون وفي معنى عدم جسواز الاستنساد الى الاقتميسات التي يرتبها القانون المذكور للطعن في الترارات الادارية الصادرة تبال العبل به في ١٩٧٤/١٢/٣١ كما تطع في معنى ان الترتية طبقا المكلمة . اذا اجتمعت مع الترقية طبقاً لاحكام الرساوب الوظيفي القارة . بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ تكون منط الى نئتين وظيفتين تاليتين المنثة التي يشمعنها العامل خلال مسمنة مالية واحدة والثابت من الاوراق ان التانون رقم ١١ لسينة ١٩٧٥ قد صادف الدمى وهو يشيفل وظيفة من الفئة الخامسة بالتدمية ترجسع ميها الى ١٩٧٢/٧/١ وبمرتب ٣٩ جنيها من ١٩٧٥/١/١ . وقد سويت حالته طبقا لاحكام القانون رقم 11 لسمنة ١٩٧٥ نامتبر في الدرجة السمابعة من ١٩٦١/١١/٧ وفي الدرجة السادسة من ١٩٦١/١٢/١ وفي الدرجة الخامسة من /١٢/١ ١٩٦٩ ورقى اله الدرجة الرابعة من ١٩٧٤/١٢/١١ وتدرج مرتبعه بالملاوات عوصل الى ٥٥ جنيها في ١٩٧٥/١/١ وعلى ذلك عاته لا يجوز: فن يسستند ألمدعى الى الدينيته في الدرجة الماسسة التي تقسسرت لله أعتبسار! من ١/١٢/١٢/١ بنسوية طالته ونقا لاحكام القانون رقي ١١ المسينة ١٩٧٥ للطعن في الترارات الإدارية المسادرية المسادر، مسل مسنتين من تاريخ العمل بالقسانون سسألف الذكر بترقية بمض المايلين أأى ألدرجة الرابعة بمحافظة العساهرة طبقا لقواعد أأرسوب الوظيفي أَعْتِسَارًا مِن ١٩٧٢/١٢/١١ . مَأْن قواعد عَالَاج الرسيوب الوطاين إ السنسافرة بقرار وزير الخرائة رقم ٤٠٠ وقراره رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٧٢ عشرال المط في حق الماملين الدنيين الفاسعين الاغكام الثانون رالم ١٤٩٧ الذي يتمون بصفة ضعلية في فثاتهم حلق ١٩٧٢/٢٢/٢٤ فلعد الجيئسة في العوار رقم ٤٦١ لسنينة ١٩٧٢ والثابت أن المسدعم على قد زفى الى الدرجسة الشامسة ١٩٧٢١/٧/١ وبن نم أم يكن تسد أبضى معلا في ١٩٧٣/٣/١ ثلاث سنوات في الدرجة الفسايسية حتى فجوز تانونا ترتيته الى الدرجة الرابعسة طبتا لتواعد علاج الرسسوب الْوَظُّيْفِي الْمُعَ لَسَنَة ١٩٧٧ اعتباراً مِن ١٩٧٢/١٧/١ . وعلَى ذَلك يكون خالب المدعى تراتيته الى الدرجة الرابعة ملبقاً لقواعد الرسسوب الوابعي المافررة بغراري وزير القزانة رتم ٢٣٤ أسئة ١٩٧٢ ، اعتبسا أ سين 1947/17/71 فلي غير أسأس سايم بن التناون واذ تدي المسكم المُطعون فيه بلحقية المدمئ في الترقية التي الترجة الزابعة (النا -١٥٤٠/٥٤) أمتبارا من ١٩٧٢/١٢/٣١ نطنة يكون قد الحطا في شطيها القانون بدأ يوجب الحسكم بالغاته في هذا الشيق بن تنسائه .

و علمن زهم الله لنستة وا في _ جلسة ١٩٨١/٤/١٢)

رياضــــة

رياضسة

قاعدة رقم (٣٩٧)

المسادا:

الاتماد المرى لكرة القدم هيئة خاصة .

بالقص العسكم:

ان الاتحاد المصرى لكرة القدم بعد من الهيئات الخاصة الخاصمة الخاصمة الحكام القاون رقم ١٨٥٢ لسنة ١٩٥٦.

· (طعن رقم ١٠٦١ لسنة ١٠ ق ــ جلسة ٢٣/١٢/٢٢))

قامسدة رقسم (٣٦٣)

الجسيدا :

احكام الاحة المسابقة الصادرة بقرار من مجلس ادارة الاتحاد المرى لكرة القدم مؤداها أن الانسسطية بفاده عدم رغبة النسادي المسسحب فالام الانسسحب في الاشتراك في المسابقة ومزاولة اللعبة سالاشتراك عن اللعب يقتض كي يعد المسسحاء أن تتوافر فيه نية عدم الاشتراك في المسابقة سالماس ذلك أن الانسسحاء موقف ايجابي يتميز بطابع المسسسد وتتجلى فيه نية الغريق واضحة في عدم الاشتراك في المسابقة والمؤرف عنها كليه سعدم حضور الغريق في الموعد المقرر المسابقة لا يسابر في جميسع الاحسوال السحابا بل قد يعتبر تخلفا يجوز أن يطبق في شسانة حكم المسابقة عن اللاحة الما توفرت شروطها م

بلخص الفتوى :

من حيث أن لائحة المسابقات العسسندرة بقرار من مجلس أدارة الاتحاد المصرى لكرة القدم ننص في مادتها الرابعة على أن 2 نختص لجنة المسابقات بمسا على :

(ب) للجنة أن تعدل جداول المسابقات بالنسبة الإقاتها ، وأحاكن القابقها حسب الظروف القورية التي تعترض سلابتها أو ما تراه اللجنسة المسسام ،

(ج) توتنيع المقوبات والجزاءات على الاندية والاداريين واللامبين.
 وغيرهم طبقا لما هو وارد في هذه اللائمة .

وتنص المادة ٢٣ على أنه « انسـحاب المريق في مسـابقة الدورى المام بحرمه من تكلة مبارياته وينزل الى الدرجة التالية للدرجة التى كان فيها غاذا كان انسحابه في الدور الاول للمسابقة الخي جميع مبارياته البابقية وتأخي ننساج مبارياته السابقة ، ويعتبر كانه لم يشترك في المسابقة الما أذا كان انسحابه في الدور الثاني من المسلبقة غطفي مبارياته في الجور الثاني من المسلبقة غطفي مبارياته في الجور الأول تابسية للغيرة المسلبقة وتبقى نتائج مبارياته في الدور الإول تابسية للغيرة المشتركة .

وانسخه الغريق من المسابقة هو خروجه من المصد في احدى الميرية من اللعب في احدى الميرية و المتامه أمن البلها أو تطلق من اللعب نبها وغير ذلك من الأمور والتصرفات التي تندرج تحت لفظ الانسحاب ودون النظر لاسبابها أو المطرفاة أو الملايساتها .

وتتعنى المادة ٣٨ بقه « تقلم المباريات اصلا على ملعب الانسدية المستركة في السابقة ميها عدا المباريات أدات القواعد المامسسة والتي قرى جهات الابن المسئولة نقله الى ملاعب المرى حفاظا على الابن العلم وفي هذه الجلَّة يظل النَّادي القائم بشغليميا هو النَّدَادي المفيها، المسئولة طبقاً، لاحكام هذه اللائمســـة .

كما تنص المادة ، ٤ على انه « على الاندية مراماة حضور غرقها في الهواهيد المقررة الهمسابقات المراسية الموال الموال

وتقرر المادة ٦٣ ان لمجلس ادارة الاتحاد او لجنة المسابقات تعديل: براسج المباريات بالدواهمال ومواهيدها وملامهها .

ويتحر المادة ١٧٠٠ على إنه دختم المبنة المسلمة عد بدويج المعزاءات

- ل ــ لفت النظـر ،
 - لا الاستدار ،
- ٢ وقف اللاهبين اربع مباريات رسهية .
- الإداري أو الدرب لدة شهرين .

توقيع غرابة مالية تصل الى ١٠٠٠ جنيه ١٠ماثة جنيه ١٠ ماني
 الهيشات والاندية والافراد وإذا زادت المتوبة عن ذلك خسست ترازات المتوبة عن ذلك خسست ترازات اللبنة لتصديق مجاس الادارة .

وتنهى المادة ، ٧٠ على أنه « أذا النبيت بطراة الاحد الاسبان وأصهى احد طهيها مهنهها الهها كلاخلال بنظام قيد الكلاميين أو اشراكه الامهيري في مدة أيتساعهم أو غير ذلك من الامور والتصرفات التي لا تنطبق عليها في حسالات الاسبحاب ويعتبر لمها الهويق مهنوها في المائلة، ٤٠ متحسمه المترجة أجدات الإسبحاب ويعتبر لمها المريق المقتر الغير مخالف ما أم سكن المترجة المدان الإلهاء الله حال المريق المقتر الغير من ذلك عقدت مه المترجة المترجة . وتتول المادة ١٠٠٠/ب أن للجنة المسابتات حق نقل المباريات لاي. عربق خارج ملميه تبعا للظروف والاحوال التي تراها للمسالح العام أو بناء على طلب جهات الابن ، ويكون قرار اللجنة تافذا في هذا الشأن .

ومن حيث أن التانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ المسسدل بالقسانون وقد 10 لسنة ١٩٧٨ المسلم النواضة ، تنص بهذه المسلمة والرياضة ، تنص مادته التاسعة والثلاثون على أن لرئيس الجهة الادارية المختصة اعلان عملان أي ترار تصدره الجمعية الممهوبية بالمخالفة لاحكام هذا التانون على العرارات المنفذة له ونظام الهيئسة ،

ومن هيث أنه يعد أن صدر القرار بنقل الداراة الى القاهرة بدلا من . فمياط وترى لجنة المسابقات ويشايعها انحاد كرة القدم ، انه ترار مسحيم موأدق للتانون بينها يعتبره نادى غزل دمياط مطالقة للتانون واستبان ان قسريق نادى غزل دميساط لم يملسل لاداء البساراة بنسادى « المقاولون العرب » في القاهرة في الموهد المضروب تنفيذا لهذا القرار . وايا كان وجه الرأى ميه ، مأن المصل في الموضوع الماثل هو مدى اعتباره البسطايا أن يتوافر فيه عدم الاشتراك في المسابقة وهو لمر يزايل نادي غزل دمياط الذي تنطق الاوراق انه مصر على استبراره في اللعب غاية الامر انه من وجهة نظره ينظلم من قرار لجنة المسابقات والاتحساد بنقل المباراة مسن عاديه بدمياط الى مكان آخر في القاهرة . يدعم ذلك أنه ومنا لقرار لجنة السابقات بنقل المباراة الى ملعب آخر في موسد مصدد فإن المادة . ٤. المشار اليها تازم حضور الفرقة الرياضية في الموصد المترر المسابقة حبقا للجدول والتبليغات الرسمية ويسمح للفريق بالتأخير عن موعد اقامة الجلباراة ١٥ نتبتة على الاكثر لظروف خاصة والا اعتبر مهزوما في المباراة . في أن عدم الحضور لا يعد في جبيع الاحوال انسحابا بل قد يعتبر تخلفه يجوز أن تطبق في شائه المادة . ٤ المذكورة اذا توامرت سابر شروطها. .

ومن حيث أنه لا يسوغ للجنة المسلخات ومن بعدها اتحاد كسرة القدم اعتبار نادى غزل ديناط بنسجيا طبقا للهادة ٢٦ بعد الانتظار في علسب نادى و المتاولون العرب » في ذاته قرينة على أن الحسسال ليس المسحابا طبقا للهادة ٢٦ بل عدم حضور أو تأخير عن الحضور وتقسسا للبادة .) دون حاجة الى الخوض فى شروطها واثارها ، وهى ترينسة نغى أسلس الانسحاب لان الانسحاب موتف ايجابى يتبيز بطلبع القصد ويتجلى نيه نيسة الغريق واضحة فى عسدم الاشتراك فى السابقة والعزوف عنها كلية ، والا اعتبر التخلف أو عدم الحضور أو التأخير فى جميع الاحوال انسسحابا يحاج بالمادة ٢٦ غنط دون فيرها ، ولما وجد مجال لتطبيسق الاحكام الاخرى فى اللاتحسسة .

ومن حيث انه وقد استبان مما تقدم ، ان ما صدر من نادى غزل احباط لا يعد انسحابا من المباراة المقررة اتابتها بناء على قرار لجنا المسابقات في نادى المتاولين العرب بالقاعرة يوم الجمعة ١٩٨٣/٣/١٨ ومن ثم غلا يخاطب يحكم المادة ٣٦ من هذه اللائحة ولا يسرى في حسا الجزاء الوارد بها ، وعلى ذلك يكون قرار لجناة المسابقات المورخ/٢٠ والمصدق عليه بقرار مجلس ادارة الاتعاد المرى لكرة التدم بتاريخ ١٩٨٣/٤/٣ سالف الذكر بهبوط نادى غزل دمياط الى دورى الدرجة الاولى قسم ب قرارا غير مشروع ولرئيس المجلس الاعلى للرياضة الدرجة الاولى قسم ب قرارا غير مشروع ولرئيس المجلس الاعلى للرياضة والشباب اعلان بطلانه طبقا للمادة ٣٥ من قانون الهيئات الخاصة للشبهب

لذلك انتهى رأى الجمعية المهومية لقسمى الفتسوى والتشريع الى عدم مشروعية قرار هبوط نادى غزل دمياط الى دورى الدرجة الاولى تسم ب المسسار اليه .

(ملك ١٢/١/٥٧ ــ جلسة ١١/١/٥٧)

ری ومیان

ری وهبرک

قامسدة رقسم (١٣٦٤)

د البسسدا :

نفع غزان اسوان رجبل الأولياء يشهل الأراشي المرية جيما ، وعلى ذلك تعتبر في منطقتها جبيع الأراشي التي انتفعت بالري المسيفي نتيجهة لتعلية خزان المسوان ،

ﻣﻠﻔﻤﻦ ﺍﻟﻔﻨــوي :

بحث تسم الراى المجتمع بجلسته المتعدة في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ مونسوع امادة تتدير التهسة الإيجارية للاراضي التي انتست بالسرى السيفي نقيضة انشاء خزان اسسوان وتبين أن القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٣٦ الخسامي بشريبة الاطيان ينص في المادة اللاقية المعدلة بالقانون رتم ٢ لسسنة ١٩٤٣ على أن الايجار السسنوي سائتك اسسنة ١٩٣٥ لنشريبة سيقبر طبقا لاحكام المرسسوم بتانون رقم ٢٠ لسسنة ١٩٣٥ على منسوري امادة علية كل عشر سنوات ويعاد الايجار السنوي امادة علية كل عشر سنوات .

ثم نصب المادة الخابسة بن ذلك التانون على أنه :

« اذا ترتب على اعبال ذات مناعة عابة أن زادت تيسبة الرض الواتعة في منطقة تلك الاعبال أو نتمى أيجارها السنوى يدرجة محسوسة مسئر مرسسوم باعلاة تقدير ايجار هذه أراضي طبقا لاحكام المرسوم بتنون بقي "ه لسنة ١٩٣٥ » .

ويحدد الرسسوم بدء سريان الضربية المطة .

وقد ثار الخلاف حول عليق هسده المادة على الاراضى التي انتفعت بالرى الصيفى بواسطة الانت راهمة الخلف الاهالي أو متصلت راهسة من بهاه النيل الفاتجة عن التعلبة الثانيسة لخزان اسوان وعن انتسساء خزان جبل الاوليسساء .

والتسم بوافق على أنه يجب لتطبيق المادة الخابسه ون التسانون معلف المذكر توافر شرطين :

أولا ... أن تكون هناك اعبال ذات منفعة علية .

أَلْدَلْنِي ــ أَن يَرْتَب على شنيذ هذه الإمبال زبادة هيمسة الإرادي الأواتية في منافقة هذه الأعبسال أو نقض البجارها السلوني ودرجسسة محسسوسة ،

الا أن القسم لا يوافق على اشتراءا أن يكون انتفاع الاراضى مسن الإممال ذات المنتمة العسامة مترتبا من تلتاء ذاته رمن غير وسسساملة علم الملك بأعمال اذ القائون لم يشترط ذلك . وكل ما يترتب على تيسام الملك بهذه الإغمال هو وجوب مراعاة ذلك عند تقدير الايجار بالتفرقة بين ما يروى بالراحة وما يستثرم ماجوداً أو ألات أو تفصيلت لايكان الرئ .

ويُتُعَلِيقِينَ هذه المجادىء على المسالة المرونسة ببين أن الاراهي موشئط البحث لم يكن في الامكان ربها صبيا لمدم كتابة المباه في هسذا الوقت من السسنة . ولما كانت اتامة الالات الرائمة للبياه محطلسورة الابترخيص من وزير الاشخسال المجهية طبقا اللابر المعلى المسسادر في ٨ من مارس سنة ١٨٨١ عان الوزارة لم تكن تصرح باتامة هذه الالات للري صنيفا علما أشخاة خزان جبل الأولياء وخزان أسوأن توامرت الحياه محيناً بعضها بالري الصنيفي لهذه الاراشئ ومن تم أمكن رئيهسسا خيناً بعضها بالرائمة وتعشفها عن طريق الحالة ألمة المباه على حسب طبيعة الارض وموقعها مصرحت الوزارة بهذا الزارى في هذه الالترة من المسنة وترتب على ذلك زيادة ما تغله عذه الاراشي من محمسولات ومن ثم ذائدت تبيتها وأيجارها وزيادة بمنششة .

وهان تلك عان جبيع أركان المادة الخامسة عوائرة في الحسالة المعروضة ولذا يجوز استصدار مرسسوم باعادة تتديرها ايجار هذه الإراضي .

أما غبارة « في منطقة طلك الاعبال » الواردة في المادة غابس المتصود بنه المسلقة محسودة بالذات ، لان بعض الاعبال تد يكون متسورا على مناتة صغير أو على مديرية معينة داخل تلك الديرية وقد يشسل الوجه البحرى كله أو الوجسه التبلى كله كسا قد يضمل البلاد الممرية كلها غائطقة تصسدد بنوع العبل ذاته ومادام نفسسع خزائي أسوان وجبل الاوليساء يشمل أراضي الممرية جميعا قكل أرض تنتفع بهسسا تعلير واتعة في منطقتها وتلطبق عليها المادة الخامسة السسسابق الاسادة اليهسا ،

فذلك انتهى رأى القسم إلى أنه يجوز استصدار مرسسوم باعادة تقسدير أيجسار الاراضى التى انتفعت بالسرى الصينين نتيجة للتعسلية اللانيسة خزان انسوان أنشا خزان جبل الاولياء سواء كان رئ هسسده الاراضي بالراحة أو عن طريق التابة الإلات رائعة المياه .

(منوی رقم ۱۷۵ ق ۱۱/۱/۳۰)

قاندة زقم (۱۵۴)

: المسيدا :

هذه الاجهور من الجال التصافدى الى الجال الجبرى بتخويله وزيسر الاشغال سلطة بقديرية في تحديد هذه الاجور بقرارات يصحدها حسلان التريخ الذي يسرى اعتبارا منه العمل بالاجور التي يسدها في كل غاصل زمنى بما يتلام مع حقيقة الاوضاع القائمة حسا اغفال التص على نفاذ القرار من تاريخ سابق على نشره يتضمن اقسرارا العمل بغنك الاجور القديلة .

بلقص المسكم: :

أن تحديد أحور الري بن الآلات الرافعة التي يديرها الاهالي والمقابة على جسور النيل أو الترع العلمة أو الساقي كان يتم قبل صدور الرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٣ بترارات وزارية جرت وزارة الأسسغال المبومية على اصدارها استفادا الى المادة الثانية من الأمر العالى المسادر في لم من مارسي (١٨٨١ في شمان الآلات الرافعة ... ولو أن هذه المادة لم تكن. تقوض وزير الاشفال في ذلك ... مع النص في الرخص التي تمنح استغلى هــده الالات على تعهدهم بتبول رى أراضى المتراضين معهم في السرى بالنئات التي تصددها تلك القسرارات التي كان آخسرها القسرار رتم ٨٢٦٤ الصادر في ٢٤ من يونية سنة ١٩٤٤ ، وأنه ... على أثر الشكوي التي تقسدم بها بعض الزراعين المنتفعين بالري من هسده الآلات من ان أصحابها يعبدون الى زيادة أجور الرى من تلك المحددة بالقرار الذكور ... رأت الوزارة امادة النظر في منا تعده الأجور نظرا الى تغير الظــروف 4 وأعدت مشروع ترار وزارى بتعديل تلك الفئات وغتسا لما أشسارت به اللجنة الننية التي شكلتها لهذا الغرض ، الا أن الجمعية العمومية لتسمى الرأى والتشريع بمجلس الدولة رئت أن المادة الثلثية من الأمر العسالي المشار اليه لا تقوض وزير الاشغال في اصدار ترارات بتحسيد هذه الأجور ، وأنه يلزم لكي يتدخل المشرع في المساملات المدنية بين الانراد ، والمرض حد أتصى الأجور ، أن يكون ذلك بقانون ، وقد أبدت الجمعيسة المبومية هذا الراي بطستها المنعدة في ١٨ من يونية سنة ١٩٥١ ، اي قبل صدور المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الشماس بالامسالاس. الزراعي ، مما يحل على سبق التفكير في الرسوم بقانون رتم ٢٠ لسنة ١٩٥٣

على قانون الاصلاح الزراعي ، وأن صدر في تاريخ لاحق على هذا الأخير . وقد كشف المشرع في المذكرة الايضاحية للبرسوم بقانون رقم ٢٠. لسنة ١٩٥٣ عن علة اصداره ، أذ ذكر أنه استهدف به حياية الزراعين من تحكم أصداب الآلات الرافعة من جهة ، ومجاراة الانجاء الصديث في الحد من موجة الفلاء بتخفيض نفقات الانتاج الزراعي من جهة المرى ، وبن ثم تلاقى هذا التشريع في أهدائه بع تشريع الإصلاح الزراعي وصدر متبشيا معه في سياسته 6 وأو أن التفكير فيه بدأ استفلالا من تبسل . وقد نقل تقدير أجور الرى من الآلات الرافعة المقامة على النيسل والترع المامة والمساقى من مجال الاتفاق التماقدي الى المجال الجبري بتحديد اسمار تانونية خول وزير الاشغال المومية سلطة تتديرها ، وغوضه في ذلك تفويضا شاملا جعل أداته قرارات يصدرها الوزير بتعيين فئات هذه الأجور ألتي لا يجوز الاتفاق على ما يزيد عليها . ولما كانت الحكمة في هذا هو تيسير أصدار قرارات وزارية بتعديل الأجور بالزيادة أو التقصيان ومقا لمقتنسيات الحالة الاقتصادية كلما تطلب الأمر ذلك ، فإن للوزير اصدار هذه الترارات كلما تفيزت الظروف الزمنية والعوامل الاقتصادية بما يتنضى هذا التعسديل ، وبذلك تتحتى الرونة اللازمة لعسدالة تحسديد، الأجور بما يتفق وتلك الفاروف دون حاجة الى تعديل القسانون ذاته من وقت لآخر ميمسا لو كانت هذه الأجور محددة ميه ، وأذ كانت سلطة الوزير في هذا هي بطبيعتها سلطة تقديرية ، غان هذا يستتبع بحكم اللزوم ان تكون له ذات السلطة في تعيين التاريخ الذي يسرى منه العمل بالأجور التي يحددها في كل ماصل زمني بما يتلاءم مع حقيقة الأوضاع القائمة مهه لخضوع هذه الاجور لموامل غير مستقرة دائبة التطور ، ويمسدق هذأ الحكم على القرار الأول على القرارات اللاحقة له على حد سواء ، لاتحاد العلة غيها ربميما ، اذ يملك الوزير ، وأن تراخى به الوقت السسبة، فنيسة في اصدار قراره الأول ، أن يسند أثر هذا القرار الى تاريخ العمل بالرسوم بقانون ، مادام هذا الرسوم بقانون نافذا مبن ذلك التاريخ ، ومادام قرار الوزير لا يتعداه الى تاريخ سابق عليه ، ذلك أن الاصل هو سريان الأجرر الجبرية من التاريخ المشار اليه ، دون أن يكون في هذا ترتيب أثر رجعي المقرار . بيد أن تحديد هذه الأجور قد لا يستطاع أجراؤه غورا لتطلبسه طراسات وأبحاثا تستفرق بعض الوقت . غاذاً نم تقدير الأجور على اساس مختلف الطروف الراهنة وتت صدور القرار ، قان من سلطة الوزير ، بحكم الرونة التي توخاها الشارع بتنويضه في اصدار الترارات المحددة لغثات الأجور ، أن يجعل نفاذ شراره من تاريخ تشره بمراعاة تلك الظروف ، وبهذه المثابة يكون اغفال النص على نفاذ الترار تبل ذاك اترارا العمسل مِهُ الله الأجور القديمة واخضامها للتقدير الذي كان بساريا في النهة ة السابقة على تاريخ المبل بالترار ، ولا يكون ثبة تعليل انفاذ حكم الرسوم يقانون ، بل اعمال له بما يتلام مع طبيعة الاونساع التي المنشاها ، والمرجع في عدًا كله الى قصد الوزير . والثابت أنه قام بتشكيل لجان منية متعاقبة من المختصين في الوقت المناسب ، وأن الفسترة التي استفرتها الوصول الى الرار في شمان تحمديد لجور الري من محطمة طلمبات شركة وادى كوم أبيو أنها تضت في أبحد اث ودراسات بنية توالت واعبسدت مسيه جا أثير من جانب ذوى الشأن من اعتراضات ، وأن الأمر اقتضى تعسديل عُثَات الأجور المقترعة أبان مترة البحث هذه ، وأن الأجور التي اسستقر حليها الرأى انما ربطت على اسمس التكاليف الفعلية والموامل الانتسادية المارية وقت هذا الربط ، وأن وزير الأشفال العبوبية انتهى الى اصدار غُرْأُره في صيفته الأخيرة التي أترتها اللجنة الثالثة بعد اذ تلقى اعترانسات الشركة وشكوى المدغى ، واستطلع رأى ادارة الفتوى والتشريع بمجلس اللولة ، ومن ثم يكون قد التر عن قصد وبيئة الأجور التي كانت اسسارية في القارة من ٨ من يتاير سنة ٢٥٣ ، تاريخ العمل بالرسوم بقسسانون وقم "٢ لسنة ١٩٥٢ ، حتى ٣ من يولية سفة ١٩٥٥ ، تأريم العمل بالقراراً الموزاري رقم. ٨٧٥٧ لسنة ١٩٥٥ ، ولم يشنأ أن يمثل غثاتها الا ابتسداءا جن هذا التاريخ الأخير بمواعاة الطروف القائمة وقتذاك ، لذلك قان ما نصرًا جليه وزير الاشخال العمومية ب عن تصد ب في المادة الثانيسة من قرارم رقم ٨٧٥٧ المنافر في ٣,٥٠ يونية سنة ١٩٥٥ ع من العمل بهذا القسران من تاريخ نشره في الجريدة الرسبية يكون مسيها مطابقا للقانون .

. با طعن رقي: ١٧٧ لسنة ٤ ق - جلسة ٢٩/١١/٨٥١)

قاعسدة رقسم (٣٦٦)

السيدان

القانون رام ۱۸ لسنة ۱۹۰۳ ق شسان الرى والصرف سـ ترخيص التعنيس الرى ان يصدر قرارا بتبكين صاحب الرض او حائزها او بستاجرها بن استعمال المسقاة او المحرف الخاص الذى منع بغير حق بن الانتفاع به سمادا سلامة هذا القرار سشوت حيازة الإنتفاع بالسقاة او المحرف الصاحب الارض او حائزها او مستاجرها لدة سنة سابقة على الريخ تقديم الشكوى عوايس شوت حق الرى ذاته .

بلغص الحكم:

ان المسادة الخليسة عشرة من التانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن النرى والصرف تنص على أنه اذا تدم مساحب الارض او حسائزها كار مستاجرها شكوى لتفتيش الرى بأنه قد منع أو أعيق بغير حسق من الانتفاع بمسقاة أو ممرف خاص أو منع بغير حق من تخسول احسدى الاراضي لترميم أو لقطهير تلك المسقاة أو المصرف جاز لتفتيش الرى افأ اثبت أن الشاكى كان حائزا الحق المدعى به في السنة السابقة على تقديم الفكوى ، أن يصتر زرارا مؤقتا بتدكين الشاكى من استعماله مع تبكين غيره من المنتعمان من استعمال حقوقهم أيضا ، على أن ينص في القرار علمي التواعد التي تنظيم استعمال هذه الحقوق ، ويصدر القرار الذكور في بدة المحاوز خبسة عشر يوما من تاريخ تقديم الشكوى وينفذ على نفتسة المسكوى وينفذ على نفتسة المسكوى وينفذ على نفتسة المسكورة حسود جو درجاء بالذكرة الايضاحية لهذا القانون أنه :

(... نظرا لان النيل والترع العابة والمسارف العابة هى عباد الرى للمرى أن يعنى بتنظيم استعبسال الكانة لطسرق السرى والصرف الهيتمبالا يتجلى نيه العدل 6 وتصان به المسلحة العابة ... ومن أهسم حسنات هذا المعروع انه بيسر على الاعراد فى راحم الطلبات والشكاوى
مباشرة الى تفاتيش الرى ، وقد كاتت لائحة النرع والجسور ترجب عليهم
قوجيهها الى المحدير الذى يحيلها بدوره على مفتش الحرى ، ولا يخفى
ما فى هذا الوضع وتردد الاوراق بين الهيئتين ، نبطه فى الإجسراءات ،
وضياع الوقت ، فعالج المشروع هذا النقص بأن رفسع عن جهسسات
الإدارة اعساء هى فى غنى عنها ، وكذلك أوجب المشروع على معساهة
الرى البت فى هذه الطلبات ، والفصل فى النظام المرفوع عنها لحوزير
الإشغال العبوبية فى موصد معين ، ويذلك قضى المشروع على بطه
الإجراءات الني كانت مسار شكوى الافراد ، ، ،

وكذلك الفي المشروع لجان الرى ... ووضع عقدوبات شديدة لرتبي هذه الجرائم لتكون ذات اثر غمال بعدد أن شجمت المتسوبات الخفيفسة اصحاب الطابع على التلاعب ، والانتضاع بشنى الاسساليب بطرق الرى والمرت على وجه ضسار باصحاب الاراضي المجاورة لهم الأو بالصالح العام ، وواضح من نص القانون ومن عبدارات المدكرة الإيضائحية أن المشرع انسا قصد حماية العيارة التي تدوم أكثر من سنة والمقتبد عن من حقدوق الرى أو المعرف غاذا كان حساحب الارضي أو حائزها أو بمصرف خاص أحدة سنة أو يزيد من تاريخ تقديم شكواه بأنه منع أو أعيق بدون وجه حقى من ذلك الانتفاع غانه يجدوز لتقنيض الرى المشكو اليبه أن يعسدر القرارات اللازمة لحماية هذه الحيدازة منى ثبت له أنها قائيسة في جانب الشاكل وأن اركانها متوافرة لذيه وتكون عماية هذه الحيدازة منى بوضوعها .

وقد أوجب الشارع الفصل في الشكوى في مدة لا تجاوز خيسة عشر يرما من تاريخ تقديها لانهما تحل في طياتها طلبع الاستعجال ، ومسن أجل ذلك عان الشارع لم يحدد لقنيش الرى اجراءات معينة يلتزم مراعاتها وهسو في سبيل النظر في الشمكوى واصدار قراره فيها وانهما تمرك الفانون للادارة حرية النحرى والتقمى لمعرفة حقيقة مراكز الخصوم . وكل ما حرص عليه أن يتعين لجهسة الادارة (تفتيش الرى) أن الشلكي. كان يحسوز الحق الذي يدعيه لمدة سسنة سابقة على تاريسخ تقديم شسكواه ، وللتعيش أن يصطهم اقتف عه بذلك من مجموع الوقسائم والملابسات والعنساص التي يقسد كمايتها لتكوين عقيدته بحيسالية الشلكي للحق الذي يدعيه .

(طعن رقم ۱۳۳۳ لسنه ۷ ق ــ جلسة ۱۹۲۱/۳/۲۱)

قاعسية رقسم (٣٦٧)

الإستاء:

بلقص المسكم:

ان عدم قيام الترار الصادر في ٢ من اغسطس سنة ١٩٥٤ بتترير طريق رى المسدعى على سبب يبرر اصداره لا يبنع تغنيش السرى المختص من اعادة بحث الموضوع بعد استيفاء الاجراءات التانونية التي نمن عليها التانون رتم ١٨٨ لسسنة ١٩٥٣ ، واتخاذ ترار في ذلك ، يعد وزن مناسبات امسداره في ضوء الابصات المنية ، وعلى عدى التوانين واللوائد على التساقمة ، بمرغ النظر عما جاء في اسسباب الحكم المطمون نبه من وجسود طريق رى آخر ، لان هذه مسالة نفية يكسون متروكا بللادارة الحرية في تقديرها عند اصدار شرارها الجديد في ضوء التقوين يرقم ١٨ اسنة ١٩٥٣ .

(طمن وقير ٢٠١ لمنة ٤ ق سـ جلسة ٢١/٥/١١١)

قاعدة رقم (٣٦٨).

: المسجدا

القانون رقم ٦٨ اسنة ١٩٥٧ الخاص بالرى والصرف ... ، نظيهه القانوت التى يجوز فيها اللادارة ان نقرر ارتفاقات على ارض ... ســـاطة مغتش الرى في الفصل بقرار في هذا الخصوص مقيدة بشرطين جوهربين ... أولهما : اعلان الادارة كل ذوى الشان بنرنيبها لهذه الارتفاقات ... تأتيهها : استحالة أو تعذر رى أو صرف ارض طالب الارتفاق بطريقة كافية ... وجوب تعديض صاحب الأرض اللى تقرر عليها هذه المحقوق تعويضا عادلا ... تخلفه اي من هذين الشرطين يبطل القرار .

طفص المكم:

بته ح من المواد ١٦ و ١٨ و ١٩ من التسانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالري والمرف انها تنظم الحسالات التي يستحيل أو يتعذر غيها على صلحب الأرض ريها ريا كانيسا أو مرغها حرفا كانيسا الا عن طريق أتشاء وسقاة أو ممرف في أرض ليست ملكه ، وأنه نئان التسانون تسد أعطى لمنتش الري سلطات واسسعة تخول له الفحيسل بقسرار هسأ الخصوص ، الا أن هذا القسرار لا يترتب عليسه أثره التسانوني الا أذا ثبت أن منتش الري قد التزم عند أحسداره القواعد التي حددها القانون للفصل في هذه المنازعة وأعمل الشروط والاجزاءات التي رسمها في هذا الخصوص ، فلك أن ترتبب هذه الارتمالات على أرض الفسير قد ينقص من مائدتها وعمل من منفقها ؛ أذ أنها تضمع عقاراً في خدمة عقار آخر وهو أبر بالغ ويعمل من منفقة عالم المنازعة على جهة الادارة أن تحيط كل ذي شسأن بها حتى يبدى ما لديه من أقوال ، ويهيىء دفاعه ويبصر جهسة الادارة بوجهة نظره يبدى ما لديه من أقوال ، ويهيىء دفاعه ويبصر جهسة الادارة بوجهة نظره كليا ألى شدًا الرباداء الارتفاقات على أرضسه ، كما اشسترط العادان الا بلحا ألى شدًا الاجراء الا إذا كان طالب الارتفساق قد استحال

اء تعدر عليه الري أو الصرف ريا أو صرفا كانيسا ، وفي منسابل تعويقون عادل بدغم لمساحب الأرض التي تقرر عليهسا هذه الحقوق . وقرار منتشى الري يلزم لصحته أن يلتزم الضحوابط التي حددها القيان 4 والتي حتم مراعاتها عند الفصل في هذه النازعات سواء من ناحية الاجراءات أو ن ناحية الأسباب التي يجب أن يقوم عليها تراره ، فأذَّهُ كان واتم الأمر أن مالك الأرض التي استبر بها المستى ، وهو مسلحيه الشمسان في النزاع لم يعلن بموعد الماينة ، وهذا الاعلان اجسراء جوهري تراره القسانون كضمان اساسى حتى لا يفسلجا اصحاب الحقوق على الأرض بانتزاع هـ..ه الأرض جبرا عنهم أو تصيلها بحقسوق عينية مرهقة ، غان ترار مفتش الرى بتقرير انشساء مسقاة في أرضه بكون قرارا باطلا لقيلهم على اجراءات باطلة ، لاغفاله اجراء جوهريا شرطه القانون . هذا مضلا عن مدوره في غير الحالة الوحيدة التي اجازت نيها المادة ١٦ من القسانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٣ تحميل أرض الفع بارتمساقات من هذا القبيل ، أذ أن أرنس المدعى مقررة الرى بطريق مسقاة منذ لمام ١٩٣٥ . ومن ثم غان قرار وزير الاشتغال المطعون نيه والمستادر في ١٣ من نونمبر سنة ١٩٥٤ بالغام هذا القرار على هذا الاستأس يكون قسرارا صحيحا ، بالتطبيق للسادة ١٩ من التسانون ،

(طعن رقم ١٠١ اسنة ؛ ق -- جاسة ٢١/٥/١٩٦١)

قامسدة رقيم (٣١٩)

إلم.....دا :

القانون رقم ۱۸ اسنة ۱۹۰۳ في شان الري والصرف قد جعل تحديد طريق الصرف من الملاصات المزوكة لتقدير الجهة الادارية ـــ لا معقب عليها في هذا الشائن مادام قرارها خلا من اسادة استعمال السلطة ،

ولغص الحكم :

ان تحديد طريق الصرف من الملاصات المتروكة لتقدير الجهة الادارية
إلمختصة بما لا معتب عليه في هذا الشان ماديم ترارها قد خلا من اسسساءة
إستممال السلطة _ ولم يقم ادنى دليل على اساءة استممال السلطة بل على
المعكس من ذلك عان طريق الصرف الذى اسستقر عليه رأى تفتيش الرى
وصدر به القرار المطمون عيه بعد أن ثبت توافر شروط تطبيق المادة ١٦ من
القسافون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٣ هو الطريق الذى اجبعت المباحث الفنيسة
والمهدسية منذ سنة ١٩٥٦ على أنه أنسب واصلح الطرق لهذا الغرس .

﴿ طَعَنَ رِبْمِ ١٦٦ لَسَنَةَ ١٢ ق _ جلسة ١٩٦٩/٤/١٢) `

قاعستة رقسم (٧٧٠)

: المسجلة

ان المواهيد المتصـوص عليها في المادة 17 من القانون رقم 18 كسنة 1907 في شان الري والصرف لا يترتب على تجاوزها البطلان .

ملقص الحستم 🖫

تعى الدعى على الجهة الادارية المنتصبة انهبا لم تراع المواعبد المنصوص عليها في المادة ١٦ سبالغة الذكر لاستيفاء الضرائط وامسدار المقرارات عائد حتى لو صبح ليس من شائه أن يشوب القرار بما يبطله لان المواعيد المذكورة لا تخرج عن كونها مواعيد تنظيرية لا يترقب على تجساوزها المبطلان م

· (طعن رتم ١٦٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩١/٤/١٢)

قاصدة رقسم (۱۷۱)

بلخص الحكم :

لقد أوجب القسانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٢ في شسأن أأرى والمرف في المادة ١٦ منه على أن « يتولى باشمهندس من الري أجراء التحليق في موقع السقاة أو المصرف وعليه أن يعان بكتساب مومى عليسه مصحوب بعام وصول كل ذي شأن أو وكلائهم الرسبيين بالمكان والوقت اللذين يعددهما قبل الانتقال الى الموقع الذكور بأربعة عشر يوما على الاقل وترغع تتيجسة هذا التحتيق الى المقتش الذي يمسمدر قرارا مسمبها باجسابة الطلب او رفضه . . » واذا أوجب التسانون هذا الاعلان فاتما أرأد تمكين كل ذوى الشمان من ابداء ما لديهم من اتوال وتهيئة دناعهم تبل تقرير أي حق أو اتفاق على اراضيهم ، والاعلان بهذه المشابة بعد اجراء جوهريا ترره التسانون لمسالح ذوى الشأن حتى لا ينساجا بانتزاع أراضيهم جبرا عنهم او تحميلها بحقوق عينية مرهقة وكضمان أساسي أيضا لتوازن المسالم الخاصة وترتيب الاتفاقات المذكورة في ضوء الصالح العام . ولما كان الأمر كذلك وكان الثابت أن المدعى وهو من ذوى الشان في حسكم المادة ١٦ من القائمان رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ سـ الله الذَّكر لم يعلن ببكان ووقت التحقيق الذي المتهي بصدور القرار المطعون فيه مائه يكون باطلا لقيامه على أجراءات باطلة ..

اع طمن رقم ،٧٠ أسنة الله ساجاسة ١٩٦٨/١/١٨

قاعسدة رقسم (١٧٢٠)

الكفقـرة الثلثيـة من اللدة ٧٦ من فاتون الرى والصرى رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٣ ... نصها على مسئولية عبد ومشفح البلاد مدنيا بالتضافن عن اعمالهم في المافظة على الجسور ومجارئ الاعمال الصناعية والمهملت الوجودة في مصصهم والسلمة لهم ... اعمال المسئولية المدنية بمقتضى الفقرة المذكورة لا يكون الا بحكم من القضاء .

منخص الفتيوي :

أن الملاة ٧٦ من قاتون الرى والصرف رقم ١٨ لسنة ١٩٥٣ بعسد تعديلها بالقاتون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٦ تنص على أن ١٠ يكون المهد وبشايخ البلاد الذين بعدتهم الاعبال الصناعية بمشولين اداريا عبا يفقد بنها الله الما الما الما يقلق الله يتعلق الذا له يقلموا عن وزارتي الإشعال العهومية (الرى) والداخلية .

ويكون كل من عهد ومشليخ البسلاد مسئولين مدنيا بالتفسساين عن امهلهم في المسافظة على الجدسور ومجسارى المياه والاعسال المناعية. والمهلت الوجودة في حصمهم والمسلمة اليهم وفقا للاوضساع المذكورة ولا يعليهم من هذه المسئولية امتناعهم عن استلامها بمحضر مكتون » .

وبؤدى هذا أن مناط المسئولية الادارية للمهد والشداين عن الامبال المسئولية المدورة المسئولية المدورة المسئولية المسئولية المسئولية المسئولية المنية بمقتضى صريح النص هو وقوع اهمال منهم في المداهظة على الموجود منها في حصصهم والمسلم اليهم ، فأذا لم يلهم في جانبهم وقوع الاهبال في المحافظة على طك الاشياء انتمت المسلمولية المسئولية من اساسها ، والاهبال الذي تقسوم به المسئولية المديدة في هذه المسالة هو الاهبال في المحافظة على ظك الاشياء أدبية في هذه المسالة هو الاهبال في المحافظة على ظك الاشياء أي وقوع على البخالية من جانبهم هو الاهبال في المحافظة على ظك الاشياء أي بوقوع على البخالية من جانبهم

كانت المافظة على تلك الاشياء توجب الابتناع عنه أو بعدم القيام بعلد كانت الحافظة على تلك الاشياء تقتنى القيام به فيكون العمل أيجابا أو سلبا على حسب الواجب المتنى ، أهبالا في المحافظة على تلك الاشياء و غاذا كان العبل تم على حسب الواجب المتننى في المحافظة على الاشسياء . أو كان ليس له صلة بالحافظة على تلك الاشياء أنتى نفه ومف الاهبال . في المحافظة عليها علا تقوم به المسئولية المدنية للعبد والمشايخ .

وبن حيث أن المشرع حرمى على التقرية في نعى المادة ٧٦ المشطر اليه بين أساس المساطة التابيبية وأساس المساطة الدنية بينيما جمسل مناط الأولى عدم التبليغ عن مقد تلك الإشياء وجعل بنساط الثانيبية يروع اهبال في المحافظة على تلك الإشياء — وقد يتسدرج بالنسبة للمسساطة كل التبليغ متميد بسوء نية عن غير الفاعل الحقيقي باعتباره عدم تبليسغ عن التاعل الحقيقي — ولا يقدرج في مدلول عدم الحافظة على تلك الإشسية بالنسبة للمساطة المدنية عدم التبليغ عن الفاعل الحقيقي باعتباره عدم تبليسغ عن بالنسبة للمساطة المدنية عدم التبليغ عن الفاعل الحقيقي مع معسرمته له ، لان عسدم التبليغ هذا لم يكن هو السبب في وقوع الضرر النسساشيء عن المخالفة ، كما أنه بحد ذاته لا يعتبر أهبال في المحافظة على تلك الإشبية وبنذا عدمل المشولية التاديبية وحدها وجمل الإهبال في المحافظة على الإشسياء مناطا للمسئولية التاديبية وحدها وجمل الإهبال في المحافظة على الإشسياء مناطا للمسئولية عن الضرر الناشيء عن هذا الإهبال في المحافظة وحده .

وترتيبا على ذلك اذا كان الغيال الواقع بن المدد او الشبيخ هو اعتداء بنه على الاشياء او اهبالا في المحافظة دايها بحيث يبكون الضرر ناشئا عن هذا الاهبال او عن ذلك التعدى ؛ فيكون التعدى او الاهبسال هو سببه ، ونحقق المسئولية المدنية للعبدة او الشبيخ طبقا لنمي المسادة ٢٧ المشار اليها ، اما اذا لم يكن سبب وقوع النبرر اهبالا وقع بن العبدة او الشيخ ب فان عدم الارشاد عن مرتكب المخالفة او الارشاد عن شخصر آخر خلاف الفساعل الحقيقي مما يعتبر في حقيقته عدم ارشساد عن المعاطم الحقيقي حتى وان انسم هذا الارشاد الخاطيء بسوء القصد والتسلامية و

نمان مدم الارشاد هذا لا يكون بذاته اهمالا في المحافظة على تلك الاسسماء باعتباره والعسا بعد وتوع الاعتداء والضرر عملا عفاته ليس سببا في وقوع الضرر ومن ثم لا يؤدى بذاته الى السئولية المنية على الوجه الذي حسده النص وان ادى الى المسئولية التأديبية وجاز أن يسكون عسدم الارشساد . المتسم بسوء القصيد مكونا في حد ذاته نعلا ضار ا قد يؤدي الى السلات المنساف المتيتى وعدم التعرف عليه او التراخي في التعرف عليه عسلى وجه يترتب عليه تأخر ظاهر في انتفساء التعويض من المسئول ، نيؤدي · في الصورة الأولى الى تعذر الرجوع بالتعويض على المخالف الحقيقي وفي الصورة الثانية الى التاخر في اقتضاء التعويض على وجه ظاهر ، فيسكون . حينئذ سببا خاصا لنشوء المسئولية المدنية عن هذا الفعل بالذات والعودة على العبدة أو الشميخ الذي تعمد الرجوع به على الفاعل الحتيتي ، أو بتعويض عن التاخر في الرجوع على الفاعل الحقيقي والذي يتبشل حينئذ في نوائد التاخير والمسئولية في هذه الحالة ليس منشؤها نص المادة ٧٦ من الله والمرق المشار اليها وانها منشؤها القاعدة العسامة المتررة في المادة ١٦٣ من الشانون المدنى التي تنصر على ان « كل خطأ سحب ضررا اللغير يلزم من ارتكبه بالتمويض » .

وبن حيث أن نص المادة ٧٦ سالف الذكر لم يذهب الى هد السابة درينة تانونية تاطعة أو حتى تابلة لاثبات العكس بتنضاها أن وتوع تصد بن الغير يفترض حتها وتوع اهمال من العبد والمشابخ في المحسسافظة على الاشسياء الموجسودة في حصصهم وأن هذا الاهبسال سبب في وتوع هذا التمدى لم يذهب المشرع الى ذلك ، واتابة الترائن القانونية مطلقة أو تابلة لاتبك العكس هو شأن المشرع وحده .

وبن حت أنه اذا لحق جهس..ة الادارة ضرر ناشئ عن عدم التبليغ أو الاهمال أو التسلامب غيب ليجب عليبا أئيسات وقوع الضرر كما مليها أن تتيم علاقة السببية بين عدم التبليغ أو التلامب لميه وبين الضرر طبقاً للرادة ١٦٣ من القالون المغني . ومن حيث أنه في الحالات التي يكون سند المسئولية هو المادة ١٦٣ المشر اليها غانه يتعين على جهة الادم ة اتباع الطريق المترر تانونا الحصول على هذا التعويض وهو طريق القضاء الذي يفصل في أركان المسسئولية ومتدار الضرر والتعويض .

اما غيما يتعلق بالمادة ٧٧ من تاتون الرى والصرف التي تنص عبلي أنه في جبيع الاحوال التي يقضى غيها هذا القانون باداء تعويض تقسد لذي قيمته عنسد عدم الاتفاق عليه وديا لجنة تشكل برئاسة منتش الرى أو من ينيبه وعضدوية منتش المسلمة وعبدة البلد وتصدر قرارها باغلبية الاراء ويكون نهائيا غان تطبيق هذه المادة متصدور على ما يقضى به قانون الرى والصرف ذاته من تعويض لا على ما يكرن أسساس استحقاق التعويض فيه القامدة العابة القررة في المعرق فيه القامون الغني .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية المعودية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن أعمال المسئولية المنية للعمد والمسايخ المتررة في الفترة الثانية من المدد ٧٦ من تاتون الرى والصرف لا يكون الا بحكم من القضاء المادى .

(بلف ١٠/١/٥٥ ـ جلسة ١٠/١/٥٥)

قاعسدة رقسم (٣٧٣)

: المسطا

اتباع الاجراءات والاحكام المقررة بالقانون رقم ٧٧٥ سنة ١٩٥٤ بشائن نزع المكتبة عند تحويل مسقى خاصة الى ترعة علية .

بلخص القتسوى :

اتجه المشرع في تاتون الرى القديم رقم ١٨ لسنة ١٩٥٣ الى صحم تعويض بالاك المسستاه أو المرف الخساص عن المساحة التي يشغلها أي منهما عنسد تحويلها الى مجسرى عام بالرار من وزير الرى وقصر حقهم ق. اللتعريض على المساحات الذي تضافه الى المجسري لتوسيعه بيسد الله في القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ المعبول به حاليا مسلك مسلكا آخر اذ فقى بداءة بوجوب اعبال أحكام قانون نزع المكبة رقم ٧٧٥ لمسسنة ١٩٥٤ عنسد تحويل المصرف الخساص أو المستاذ الخاصة الى مجرى عام يترار من الوزير سواء بالنسبة للمساحة التي يتسلمها المجسري أو المساحات اللازمة له .

ومن ثم ذان طك المغليرة في النصوص والاحكام تكشف بجالاء عن وجوب اتباع اجراءات وقواعد قانون نزع الملكيسة رقم ٥٧ لسسسنة ١٩٥٨ غضد تحويل المسرف الخساص أو المسقة المخاصة الى مجرى علم بقرار من وزير الري وقتا لاحكام المادة ٢ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ .

لذلك انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى وجوب أبياع اجراءات وأحسكام القسانون رقم ٧٧٥ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه عنسد تحويل المستقة الخاصة الى مجرى عام بقرار من وزير الرى .

(ملف ۲/۲/۲۸ -- جلسة ۲/۲/۱۸۶۱)

سنجل تجارى

ســجل تجـــارى

قامسدة رقسم (۲۷۶)

المسدا:

القانون رقم ٢٠ اسنة ١٩٧٢ المدل بالقانون رقم ٢١٩ اسنة ١٩٥٣ بقشاء السجل التجارى — طلب القيد في السجل التجارى — هو تصرف يتخلف عنه حتى بالى — من حتى الورثة طلب قيد المثل الوروث في السجل التجارى اذا لم يكن مورثهم قد طلب قيده قبل وغاته وبياثره في الجة عنهم المارس القضائي .

ملخص الفتــوى :

يستفاد من المادتين ١ و ٢ من القسانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٤ بانفسام السبط التجسارى ، أن طلب القيد به واجب على كل تلجس ، فسردا كان آو شركة ، يملك محلا تجساريا في القطر المصرى ، رئيسيا أو فرما أو وكالة ، واذا عهد المصرع التي التساجر تقسديم هذا العلب ، قانه يكون قد أسسلد اليب تصرفا شرطيسا ، ينفسل اذا ما باشره في مجسال تنظيمسات عن طريق المقسوبة الجنسائية فينظف عنه واجب طلب القيد ، فأن الاصل عن طريق المقسوبة الجنسائية فينظف عنه واجب طلب القيد ، فأن الاصل هو حسرية الارادة ، والتصرف على اسساسها رخصسة ينظف عنهسا دائما حق في تقسديم هذا الطلب ، وهذا الحسق من جانب ، حق مسام لانه يدخل التساجر في مراكز ماية توامها حقسوق عاية تتصل بين يقيد من التجار بالسجل التجسارى ، وهي حقوق لا تنفير من شخص الى آخر ، وهو من جانب المري معنويين من هنويين من جانب ، حق مالي وهو من جانب المري معنويين من بالتب المري معنويين من جانب المر ، حق مالي ذاتي لاتصاله بتكوين عنصرين معنويين من

⁽¹⁷ E-77 p)

مقومات ألحل التجارى هها : عنصر الانصال بالعباد، وعنصر الاسسم التجارى ، وكلا هذين العنصرين مال معنوى بنبد منه التاجر مالك المحل .

ولما كان الارث خلافة مانونية اجبارية منتقل به فور وفاة المورث جميسع حقسوقه الماليسة الى ورثته الا ما ورد في تمسأنها نص خساس ، وتكليف الحق المالي على الشيء وأيلولنسه الى الورثه مسسالة من مسيم الماملات ، تخضع للقانون الدني ، ولقد كان عن التستعمة ... وهو رخصه متصلة بشخص الشفيع _ موضع خلاف حتى اقرب توريثه وانتتاله الى الورثة محكمة النقض بحكمها المنادر في ٨ من يونية سنة ١٩٣١ ، والاسنه بحكمها المسادر في ٣١ من ينساير سنة ١٩٤٦ :أسيسا على أن المسال في اصطلاح القانون هو كل شيء متقوم نافع للانسان بدسم أن يسستائر مه وحده دون غيره ، وكمسا يكون المال شسيئا ماديا كالاعيسان التي تقع تحت الهخراسة كذلك يكون شسيئا معنويا كالحقوق التي لا تدرك الا بالتصور ، والاستشماع والاستثثار ، نيجب اعتباره مالا ، أما القول بأن الحق ليسى جمال لاته خيار مردود الى مشيئة الشغيع ورغبته وانه متسسل بشخسه ولا تعلق له بالعين المشفوعة ، فهو زعم لا يستتم في ظل أحسكام التسانون الوضعى ، ممسا لا يمكن معه القسول بان حق الشفعة متعسسل بشخص الشنيع ولا تعلق له بالمال ، وبهذا الحكم اترت الحكمة المنيسة العليسا توريث الرخص المتومة وهي عند الطغيسة ارادة ومسيئة لا تورث ، مستلهمة الفكرة الإصلية للمسال في القسانون المدنى ، ممادام الشيء نبر خارج عن التمامل قانونا وتنابلا للاستثثار بحبارته ، وما دام الشيء نامسا ألو مقومها ، فأن الشيء يكون تبلا لتعلق الحتوق به وذكون عده الحد. رق تخابلة للانتقال الى ورثته بطريق الارك .

وعلى هدى ما تقدم يكون طلب النساجر التبد في السجل التعسارى ، تصرفا يقطف عنه عق مالي مما ينتقل من المورث الى ورفته .

وقد نصت المادة ١١ من التسانون رقم ١٦ لسنة ١٩٣١ سلى انه ف فر خالة فرك التساجر لتجارته أو في حسالة وغاته دون اسستورار ورثته في تجارته وكذلك في حالة حل الشركة يشطب التيسد بنسير طلب طبقسا

اللاوضاع التي تقررها اللائحة المسار اليها في المادة ما من هذا القانون » . وقد عدل هذا. الثانون بالثانون رقم ٢١٩ أسنة ١٩٥٢ الخاص بالسحل التجاري ونصت المادة ١٣ منه القسابلة المسادة ١١ من الفسانون السابق على ما يأتى ٥ على التساجر أو ورثته أو المصفين - حسب الاحوال ب نان يطلبوا طبقها للاوضهاع المقررة للقيد محو القيد في الاحوال الآتيسة ا ـ ترك التاجر لتجارته . ٢ ـ وغاته . ٣ ـ تصغية الثم كة . ويجب تتديم الطلب خلال شهر من تاريخ الواقعة التي تستوجب محو الثيد ، غاذا لم يتسدم اصحساب الشسان طلب المحو كان لمكتب السجل التعسارى أن يمحب القيد من تلقاء نفسه » . وقد جباء بالمذكرة الايضباحية طلقانون الأخم في صدد هذا التعديل « لما كان خلو المادة ١١ من القسانون من الزام التياجر أو ورثته أو ممغى الشركة طلب شطب القيد عنسمه عرك التجارة أو الوقاة أو الانتها، من تصفية الشركة ترتب عليه بقهاء كذير من البسانات الني يجب سسطيها من السجل بدون شطب . ولما كانت وماة المورث في ظل القانون القسديم ، لم يكن من آثارها دائما محو القيسد على فرنس حصوله ، ذلك لأن محو الثيد بسبب وفاة التساجر كان مشروطه بعدم أستبرار ورثته في تجارته غاذا استبروا في هذه التجارة فلا يمحي القيد ، ومن ثم ذلا يسقط الحق في طلبه ، ويستفاد من ذلك أن الحق . في طلب القيد لا بنتهي حتما وفي جميع الاحوال بوفاة التلجر » .

ولم يدخل القانون الجديد أى تعديل على الحكم الموضوعي الذي تضمينه نص المادة ١١ من التسانون القديم وأنها الزم الورثة منصلا عن مكتب السجل مد بطلب موحد القيد عند وغاة التساجر التي تعنى في هذا الصدد انهماء المتجارة نعالا وهي الواقعمة التي يعتسد بهما المسارع في كلمة الاحوال سواء في حياة القاجر أو عند وغاته أو عند تصفية الشركة ، ويؤيد هذا النظر التعديل الذي انخاط المسرع على البند ٢ المدركة بعد أن كان الشطب مقررا في حالة حسل المشركة ، وهو تتمديل بستهدف الأبيام المساعل على البند ٢ تصفية الشركة بعد أن كان الشطب مقررا في حالة حسل المشركة ، وهو القيد على البناء على النام بعد المشركة على البناء على المنابع من الابتاء على القيد حتى تنتهي اعمال الشركة مثلها في ذلك مثل المنابع الذي ينهي المبلع الذي ينهي المبلع وينفقي مجله المتجارية وينفق مجله المتجارية وينفق مجله المتجارية وينفقي مجله المتجارية وينفق محله المتجارية وينفق محله المتحارية وينفوني مجله المتجارية وينفوني مجله المتحارية وينفوني محله المتحارية وينفوني محله المتحارية وينفوني المتحارية وينفوني المتحارية وينفونية وينفوني المتحارية وينفونية وينفو

وقا كاتت التركة ، ومن ضبغها المطبع ، وضحت تحت الحراسية. التحسيقية وعين لها حارسان ، والحراسة التضسائية نيسبانة تانونية ، عين الرادة الحارس محل ارادة الورثة مع انصراف اثرها التانوني التهجي ، وبا كان الحارسيان طبقا لحسكم الحراسية مسئولين عن ادارة كالحليج ، وبنها اتخاذ كانة التمرفات الواجبة لحفظ حتوقه ، ولا جدال قر ترات العراسية في كان الحين في ما المحليج عن وبن ثم عان الحارسين القضائيين يلكان تقديم طلب القيد ينطل شعن المحليج ، وبن ثم عان الحارسين القضائيين يلكان تقديم طلب القيد نيساية

عن الورية جيميا ،

« عتوى رشم ۱۵۱ ... في ۱۱/۱۱/۸۵۱۱)

س الهنسة

سر الهلسسة

. #.YV+) p..#j.#a...##! "

المستسكا

سر المُهنة — حظر افشاله كقاعدة علية — اجازة الققون افشاء السي إد الإجاب ذلك في حالات حسيلة — رفع المحسلة عن السي مشروط برضاء مناهبه بذلك أحلال بالنسبة الل تبول الملاح اللجنة القمسالية الأصلاح التراعى على الرارات الضريبة المشرة منه عن سنوات ساجلة ،

بلخص الفتسوي :

تلمن المادة ٨٤ من القسسانون رقم ١٤ لسبينة ١٩٣٩ طبى أن « على السنينة بحريظا المحصري يكون له بحسيم، وخليفته أو اختصاصه أو عباله السبيان في ويظا أو تحصيل أن النسهية أو تحصيل الشرائب المنصوص عليها في هذا المقانون » أو في النسهية غيما يتمان بها من منازعات يكون مازينا ببراهاي من المهنة طبقة ألما تعفيل به المسلدة ، ٢١ من شانون العقوبات والا كان يستحدا للمعوبات المميوسية عليها نبها » .

ويلاحظ على هذه النص الله وأن كان يقشى بعقسان بن يقتى صور المنسة بن موظفى مصلحة التصرائب الا انه الم يعوضى لبيسان الركان الموريقة و عاديتها اكتفساه بالاحالة في عسدا السبعد التي الملاة . ١٣١٥ بن تنسقون المعسوبات وتنجي هذه المسادة على أن لا كل من كان بن الاطهمساء التي الجراحين أو المدياطة أن القوابات أو غيرهم مودها الهم بعقشى ستاسعه أو وظيفته سر خصوصي أقامن عليه غائشاه في غير الاحوال التي بلويها الهسانون عهما تبليغ فلك يعالب بالنجس، مدة لا تزيد على سنة الاسهوا وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنها/بمريا > ولا تصري الحكام طاه المكالية ألا في الاحسوال التي لم يرخص نيها قانونا باغشاء أمور معينة كالمقرر قى الحواد ٢٠٢ و٢٠٣ و٢٠٤ و٢٠٥ بن تابون المرانصات المدنية والتجارية » .

ومفاد هـ فا النص إن الشرع لم يجعل حياية سر المهنة حتا مطلقا المساهب هذا السر ، ذلك ان القانون استثنى من هذه القاعدة حسالات خاصــة أوجب نبها على كل من أؤتبن على السر أن يفشـــيه أو رخص كه في ذلك ,

. ويبين من استنتقراء الحالات التي أجار القانون عيما لحامل السر أن يهديه أن المادة. ٧٠٧ من قانون الراغمات (المتسابلة للبادة ٢٠٣ مين مانين الراممات السابق) تنص على أنه « لا يجوز لن علم من المحامين أو الوكلاء أو الاطبساء أو غيرهم عن طريق مهنته أو صناعته بواتمسة أو معلومات أن ينشيهما ولو بعد انتهماء خدمته أو زوال صافه . . ٠ وتنص المادة ٢٠٨ (المقابلة للمادة ٢٠٤ من القسانون السابق ، « ومع فلك يجبُّ، على الاشخاص المذكورين في المسادة السسابقة أن يسسؤدا الكثيب هادة أعن تلك الواقعة أو المطومات بتى طلب ذلك من اسرهم اليهم ؟ حاتى الا يخل ذلك بالمكلم التبوانين الخاصة بهم ٧ ، وتنص المادة ٢٠٩ و القابلة النادة و ٢٠٥ من القانون السابق) على أنه « لا يجوز الحسيد الموجين أن يفشى بقير رضياء الآخر ما اللغة اليه النساء الزوجيسة وأو بعد النصالها الا في حالة رئسع دعوى بن احدهما على مسلحية او اقامة دعسوى على احدهما بسبب جناية او جنحة وقعت منسه على الإَخْرِ » ويؤخذ من هسده النصوص أن المشرع يتر التساعدة التي ترقسم عزر السر بعصائته متى رشى بذلك مسلميه السر الذي يعليه أدره دون صبيقاه ٤ إي أن رضاءه هذا يعتبر سسببا من السباب الاباحة يرقم عسن الإهشاساء ، ولا يقي من هذا النظر أن التمسوس الشار اليها فسسد وودت في مبدد الشهادة أمام التضاء ذلك لانه أذا كان المشرع في مسدد الشِيئهادة التي يترتب طيها نتائج بالغة الاثر قد اجاز المشساء السر ورغساء صاحبه قان هذا الرضاء يعتبر من يله أولى مبررا الانشساله في البحالات الاخرى التي بقل خطرا من الداء الشهادة ، المان المالات وملى متنفى ما تنسدم يكون تبول المول الحلاع اللجنة التفسسانية على اترارات الضريبة المتدمة منه عن السنوات من ١٩٤٩ الى ١٩٥١ ميررا الاطلاع اللجنة على هذه الاترارات .

لهذا انتهى الرأى الى جواز اطلاع عضو اللجلة القضائية للأصلاح الزراعى على الترارات ضريبة الايراد العام المتدبة بن المبول المذكور بهدام حذا المبول قد تبل ذلك ،

(ينوى رئم ١٢٦ -- في ٨/١١/١٠١)

مسسلك تجسارى

سلك تجارى

قاعسدة رقسم (۲۷۲)

البــــدا :

اتفاق قرار وزير الاقتصاد رقم ٣٢٣ أساعة ١٩٨٢ الخاص بنظيم اعضاء السلك الدجاري مع القانون .

ملخص الفتـوى:

تنص المادة النسائية من مواد احسدار القانون رتم ه السنة ١٩٨٢ باصحدار قانون نظام السلك الدبلوماسي والقنصلي على آنه « تسرى احكمام القسانون المرافق على اعضماء سلك النبيل التجاري ويخول وزير الانتصماد جميع السلطات والاختصاصات المخولة لوزير الفارجية بالنسبة لاعنساء السلك التجاري ، كما يصدر القرارات الخاصسة بشكيل المجالس التي تتولى النظر في تميين وترتية وتاديب اعضما السلك التجاري » .

ومنساد ما تقدم أن المشرع سسوى احكام قانون السلك الدبلوباسي. والقنصلي على اعضساء سلك التبليل التجارى ، وخول وزير الاقتصاف بالنسبة لاعضساء السلك التجسارى جيع السسلطات والاختصاصات الخولة لوزير الخسارجية بالنسبة الى السلكين الدبلوباسي والقنصلي . ببد أنه في احسام تنظيم العمل بوزارة الخارجية حدد نص القسساتويد. كيفية تشكيل رجلس اعضاء السسلكين الدبلوباسي والقنصلي ، وأوجبه أن يفسكل من وكلاء الوزارة وثلاثة على الاتل من السم مديري أدارات الديوان العسام خدمة بالسسلك ، ويتولى رئاسسة المجلس المسنم مديري ادارات الجلس المسلم حديدي ادارات الجلس المسلم حديدي ادارات الجلس المسلم حديدي ادارات المسلم خسمة بالسسلة ، ويتولى رئاسسة المجلس المسلمة .

ويصدر بهذا التشكيل ترار من وزير الخارجة ، ونظرا لان السلك التجاري لا يستقرق تنظيم وزارة الاقتعساد كها هو الشأن في استغراق السككين الدبلوماسي والتنصلي لوزارة الخسارجية مما بتعسفر معسه الن يتم تشكيل المجلس الخاص بالسلك التجاري عي ذات الوجسية المقرر في القسانون بالنسسبة للسلكين الدبلوماسي والتنسلي نقد نس المشرع صراحة على أن يتولى وزير الاقتصاد نشدكيل هذه المجالس سمواء التي تتولى التعيين والترقية أو التاديب ، كسما خوله الاختصاصات المخسولة لوزير الخسارجية . وهو ما بقطع سراحة في تفويض المشرع الوزير الانتمساد على تشكيل المجالس الذكورة على الوجه الذي يراه مع الاستثناس بالتشكيل الوارد في القانون بالنسبة للسلكين الدبلوماسم. والتنصطى ، ولكن دون التزام دقيق بحرفيته ، تحقيق التناسب معم الاوضاع القائمة معلا في وزارة الاقتمساد وفي السلك التجساري الذي يكون جزءا محدودا من تنظيمها وشكلها ، والا تعذر التشكيل الو كان قد تطلب التشكيل الموازي على وجه حرفي ، نظرا لعدم وجـــود - وطائف بوزارة الاقتصاد مبائلة تمسام التبائل للوطائف المقررة في القانون وُلدًا يترخص وزير الاقتصاد في تشكيل مجلس شئون اعنماء السلك التجارى على الوجه الذي يراه محققا للمسلحة العامة وبمراعاة التشكيل " أأنوارد في المسادة ١٥ ما المكن ، ولذلك غان قرار وزير الانتصاد رقم ١٢٣ · · · المسئة ١٩٨٢ يكون قد جاء مطابقا للقانون ، وبنون الطلب المسدم -من السيد المفكور غير قائم على سيند سليم بن اعكام القانون .

١ ١٩٨٥/٢/٦ - جلسة ٢٠/١/٥٨ ١

قاعسدة رقسم (۷۷۷)

: 1241

استحقاق المسابلات بالسساك اقتجارى المتوجعات للملاوة العائلية المصدوس عليها بالمادة الثالثية من لاحة شروط الفسدة في وظائف المسابكين العباوماسي والقنصلي للصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقسم ٢٠ السينة ١٩٥٨ .

12 30 11

ملخص الفتــوى:

تشى المشرع بمنح اهضاء السلكين الدبلوباسي والقنصلي والسلك المتجاري المتزوجين منهم أو غير متزوجين - بشروط محددة - عالاوة عقلية مدة عملهم بالبعضات التبثيلية في الخارج ، واعتبر هذه العالاوة جزما من بدل التبثيل الاصلى الذي قرر بمريح النص أولجهة المنقدات التي يستلزمها تبثيل محر تبثيلا لانقا ، وجعله منبت الصلة باعباء الاعالة ، علم يحمال الزواج مانعما أو سببا لاستحقاقه ، وهو مؤداه أنه لا شبهة في يحصد المشرع الى الربط بين تقرير المالورة واعباء الاعالة ، الاسر الذي يؤكده عدم استمرار صرف تلك المالاوة واعباء الاعالة ، الاسر بمثلة التبثيلية ، وترتيبا على ذلك علن كلا من المعروضة حالتها تصنحي ممن العلاوة المسائلية ه ٢ من بدل التبثيل الاصلى اعتبارة ...ن مرف بالدرة عنى تاريخ مغادرة ...ن مقاسة والعالمية ها منه بعد والمياتها والمناتية ها المبالة والمنات عنها المتبارة حتى تاريخ مغادرة المسائلة ها المهالة والمهالية ها المهالة والمهالة والم

لذلك انتهت الجمعية المبوية لقسمين الفتوى والتشريع إلى لحقية المعروضة حالتها في العلاوة العائلية المنصوص عليها في المادة المثلثية من الاحدة شروط المخدمة في وظائف السسلكين الدلسوماسي والمنتصلي الصادرة بقسرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ اسنة ١٩٧٨ ،

(المع ١٩٨٠/١٠/١٥ ــ جلسة ١١٨٠/١٠/١٠)

قاعسدة رقسم (۲۷۸)

: Ia.......4V

المابات بالسلك التجارى يستحان سسواء كن متزوجات او غــــي متزوجات الملاوة المساللية من تاريخ مباشرة كل منهن اعملها بطر وظيفتها جالفارج الى تاريخ مفادرتها له .

بلغص القصوي:

يبلتفي احكام ترار رئيس الجمهورية رقم ١١٦ لمسنة ١٩٥٨ بشان التحيير شروط الخدمة في وظالف السلكين الدبلوماسي والقنصلي و أحكام القسانون رقم ٥٠ لسسنة ١٩٥٠ بشأن المالمين في سلك النيفل الدبلوماسي والقنصلي والتحيير المسلكين الدبلوماسي والقنصلي والقنصلي والنسان المنازع بمنع اعضاء السسلكين الدبلوماسي والقنصلي بشروط معددة النساء بدة مبلهم بالبعثات الدينيلة بالخارج › وقد اعتبر بشروط معددة المالاة جزءا من يسدل النينيل الامسلى لمواجهة النفتات التي يستانها تعليل مصر تعليلا لاتقال ومن ثم الم يكن الزواج أو الطللاق مانصا أو منهيا لامستعاله › مسافي من شبهة حول الربط بين تقرير العالموة واعبناء الاعالة . ويترتب علي نشية حول الربط بين تقرير العالموة واعبناء الاعالة . ويترتب علي التنهيل المستعرض من بعتسب من شبهة حول الربط بين تقرير العملوة بعد عسودة العضو من بعتسبه المتبل على المتبلان من تاريب علي المتبلان من تاريب علي المتبلان من تاريب علي بتنازع مبلغ أن العمل بعقال وظائمهم بالفسالي متبل تاريخ منالزة بقر المبلهن ،

(بلنه ۱۹/۲/۲۱۰ - طسة ۱۱/٤/٤٨٤١)

سلك دباوراسي وتقصيالي

المفصل الأول: الْتُعْنِينَ ا

الفرع الأول : التعيين في وظالف السلكين الدباوماسي والقنصلي.

اولا : وجوب توافر شروط خاصة

ثانيا : كيفية التعيين في وظائف السلكين

ثالثا : اداء ابتجان لشسفل وظالف السلكين

رابعا: قضاء فترة اختبار

خامسا: مدد خدمة سلبقة

الفرع الثانى: تعيين اعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي في

وظائف اخرى

اولا : تعيين اعضساء السلكين في وظائف اخسري من الكلمات

المتروكة لجهة الادارة

ثانيا : معادلة وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي بوظافه الكادر المامام

الفصل الثاني : الأقسسية

القصل الثالث : تقنير الكفاية

الفُصل الزّابع: الترقيسة

الفصل الخابس: الرواتب والبدلات

الفرع الأول : جدول الرتبسات

(17 = - 17)

الفرع الثاني : بدل الانابــة

الفرع الثالث : بدل التبثيل

الفرع الرابع: الملاوة العاتلية

الفرع الخابس : مناط استحقاق الرواتب الاضافية

الفرع السادس: مدى الخضوع للضريبة

النرع السابع: منحة قطع العلاقات

الفرع الثابن: فرق خفض العباة

الفرع التاسع : استرداد ما صرف دون وجه حق

القصل السادس : التساديب

الفصل السابع : الفصل والإعادة الى المدية

الفرع الأول : الفصل بن الخدية

. القرع الثاني : الإمادة الى الخدمة

القصل الثابن: الزواج باجنبيــة

الشصل التاسع : بسائل بتنوعة

القرع الأول : ســلطانت السفي في الترحيل

الفرع الثاني: المجلس الدائم لاعضاء السلكين

الغرع الثالث : أيناء المعفوظات

الفرع الرابع : ووظفو البعثات الدبلوماسية الاداريون والكتابيون

القرع الخامس: التتبة المؤمنون والمدم الاجهان والخدم الاجهانب المعنون مطيا في المينات التمثيلية في الخارج

الفرع المسلس : الوظفون الدنيون بمكتبى الشتريات بالمانيسا الفريية والتسليح والمشتريات بموسكو الفصـــل الأول القعيين

للقرع الأول

التميين في وظالف السلكين النبلوماسي والقنصلي

أولا ... وجوب توافر شروط خاصة :

قاعــدة رقــم (۳۷۹)

47 دا :

براعى في اختيار رجال السلك السياسي توافر شروط خاصسة. قد لا تتطلب في غسيرهم من الوظفين باعتبارهم ممثلين اللدولة في المحيسط: السدولي .

ملقص الحسكم :

ليس من شك في أنه بجب أن تتوانر في رجال السلك السياسي من السمات ما لا يتطلب في غيرهم من موظفي الدولة وذلك باعتبارهم معظمين المحولة في المحيط الدولي مما يوجب التدتيق في اختيارهم على الوجب الذي يؤهلهم بحسق لتولى مهام وظائفهم حتى يؤدوها على خير وجسم ويعالون بالادهم المسدق تبثيل .

(ملعن رقم ٧٦٠ لسنة) ق _ جلسة ١٩٦٠/٧/٢)

ثقيا _ كيفية التميين في وظائف السلكين :

قاعـــدة رقــم (۲۸۰)

: 12-47

تميين اعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي يكون بطريق الترقيسة من الوظائف التي تسبقها مباشرة أو بطريق التعيين من موظفي الكسادر طعسام أو الكادرات الخاصسة •

يلخص الفتسوى :

ويبين من استعراض نصــوص قانون نظام السلكين الدبلوماسي والمغتصلى الصــادر به القــانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ ان شغل ونائفه السملكين الدبلوماسي والقتصلي لا يكون بطريق النقل وانبا بطريق الترقية من الوظائف التي تســبقها مباشرة أو بطريق التعيين ، ولو كان المعين من المؤلفين المفاطئين بالكادر العام أو الكادرات الخاصة .

لهذا كان صدور قرار رئيس الجمهسورية رقم ١٣٣٩ لسنة ١٩٦١ بتعيين السيد/..... وزيرا مغوضاً بؤزارة الخارجية هو الذي يتقق واحكام قانون نظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي باعتبار ان التعيين هو الاداة الوحيدة لشغل هذه الوظائف من الخارج .

(نتوی رقم ۱۷۰ فی ۱۹۷۰/۲/۱۱)

قاعسدة رقسم (۲۸۱)

: 12......43

القدرار الجمهورى الصدادر بتمين احد موظفى ادارة الخفيرات المسامة بالسلك العبلوماسى بوزارة الخارجية — اثر هذا القرار على مركز هذا الموظف — هو انهاء خدمته بالادارة الملكورة وتميينه بسوزارة المسارجية من تاريخ صدوره — اعتبار هذا القرار من قبيل القرارات المسادرة بانهاء خدمة الوظف بالفصل بقرار خاص من مجلس الوزيراة وفقا انص المفقرة (و) من المسادة ١٠٤ من المقلون رقم ٣٣٣ اسنة الموظف في هذه المالة معنى عقابيا يعبر، كفاعته — اسساس فلك : هو نيسة الادارة الى اعادة تميينه في الجهبة التي رات الاستعالة به فيهبالا تتمقيقا للمام في خلل ازدياد نشاط الدولة وتدخلها .

ملخص الفتسوى:

ان القرار الجمدورى المسادر بتميين الموظف بادارة المُسابرات المسابة وزيرا منونسا بوزارة الفارجيسة ، يتنسبن انهساء لفديته بلدائرة المُسابرات المسابة ، وذلك اعتبسارا من تاريخ صدور القرار الجمهورى المنكور بتميينه بوزارة الفارجية ، ويترتب على ذلك أن يخرج هذا الموظف اعتبسارا من هذا التاريخ من عداد موظفى ادارة المخابرات المسابة ، ذلك أن لقرار الجمهسورى المُسسار اليه ، بما انطوى عليه من انهسساء لمخديته بادارة المخابرات المابة ، انما يعتبر من تبيل القرارات التي تصدر من رئيسي الجمهورية استثادا الى الفقرة (و) من المادة) ، ا من قساوية نظسام ادارة المخابرات المسابة رقم ٣٧٣ لمسنة ١٩٥٥ التي تقضي يقن نظسام ادارة المخابرات المسابة رقم ٣٧٣ لمسنة ١٩٥٥ التي تقضي يقن

يوسى كلاءة هذا الموظف ، اذ آن با لحسق بالنصل من الوظيفة العسابة من معنى عقسابى ، لا محل له اذا با انجبت نية جهة الادارة الى انهسام ختمة بعض الموظفين في جهاتهم الاصلية ، بغصلهم منها ، واعادة تعيينهم . في الجهسات التي ترى الاستمسانة بهم نيها ، وفقا لما تتغياه جهة الادارة . بي يعتضيه ذلك من اعادة ترتيب الوزارات والمسالح العامة ، وترويدها . يما يعتضيه ذلك من اعادة ترتيب الوزارات والمسالح العامة ، وترويدها مستقنى عنهم بالمهسل من جهساتهم الاصلية لعسدم الكفاءة ، بل على المحكس من ذلك عن توافر شروط الكلاية غيهم — حسبمسا تقسدره يهمة الادارة — هو اسلس اعادة تعيينهم في وظائفهم الجديدة ، الامر الذي يقصى معه عن الفصل با قد يعلق به من صبغة عقابية .

(المتوى رقم ۱۲۱ - في ۱۹٦٤/۲/۱۹)

ثالثا ... اداء امتمان لشغل وظائف السلكن :

قامسدة رقسم (۲۸۲)

المِـــدا :

استلازام قانون السلكين الديلوماسي والقنصلي اداء امتحان الشغل. ونقطانه هذين السلكين سواء بالتعين المبتدا أو بالنقل من الوظائف الاخرى ... مدى استلازام هذا الاهتصان عند تسفل هذه الوظائف عن طريق ايفساد تسخص في بعنة لحسساب وزارة المخارجية ... استيفاء الشروط المقررة الايفساد في المهنة واجتباز الاهتحان الشخصي القرير طبقات ... يعنى في هذه الحسالة عن شرط الامتحان القرر المسسفل الوظيفة ... وجوب حجز درجات تذكرية لهم طبقا المسادة ٢٣ مسل قانون البعالات دون استلازام اجسراء الامتحان المنكور مادامت تسوافرية في شان الموفد شروط المعتق وسائر المشروط الاخرى .

ملخص القتوى:

اعلنت الادارة المسابة البعثات عن بعثسات لوزارة الصارحية من. بينها بعثسة في التنظيم الدولى ، وقد رشسح لهدة البعثة الاسبتلا المندوب بمجلس الدولة ... واستكمالا للاجراءات أرسسات الادارة العابة المعثات الى وزارة الخارجية ، وهى الجهة التى يتم ايفاد البعثة لحسابها ، تطلب بنها اتخاذ اللازم لحجز درجة تذكارية للمرشح كى يشعلها عنسه عودته من البعثة ، وذلك طبقا للمادة ٣٦ من القانون رتم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمنع . كما تقدم السيد

المرشع للبعثة بطلب الى الوزارة أشار غيه الى أن تكون الدرجة التذكارية التى تحجز له من درجات السلكين الدبارهاسي والقنصلي .

لما كان تاتون السلكين الدبلوباسي والتنصلي يستوجب اداء امتدان معين لشغل وظائف هذين البيلكين سواء بالتميين المبتدأ أو بالتسلل من الوظائف الاخرى المدنية والعمدكرية ، فقد ثار البحث حول مسدى وجوب اداء المرشح للبعثة المذكورة هذا الامتحان حتى تحجز له درجسة من درجات السلكين المشار اليهما يشغلها عند عودته من البعئة .

بطريقى النعين المبتدا والنقل يتطلب استئزام اجنياز الاجتحان التسرر عبدية النعين المبتدا والنقل يتطلب استئزام اجنياز الاجتحان المتسرر للهنونا في هسذا الشسان ، الا ان مناط ذلك ان يتم شغل هذه الوظائف بالسبيلين اللذين شرع الابتحان لهما وهما التعيين والنقسل ، الما حيث يتم شغل الوظائف الملكورة عن طريق اينساد شخص في بعثة لحساب ورارة الخارجية ، ويلتزم هذا الشخص سطبقا للهادة ٢١ من القسانون ويقم ١١٧ لبنية ١٩٩٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسيسمية والمنازاة المنكورة أو أي جهة حكومية الحرى ترى الحاته بهمنا ، المان الواجب التزامه في هذا الطريق هو استيفاء الشروط المتررة بهمنا ، المن الواجب التزامه في هذا الطريق هو استيفاء الشروط المتررة طبقسا للهادة ١٢ من الهانون المذكور ،

ومن حيث أن تتظيم شئون البعثات ؛ على الوجه السابق ؛ وقد مدر القانون غان الإحكام الواردة غيه تعتبر قيدا ... قيما يتطق بشسال الوظائف العسامة ... على الاحكسام المتررة في التانون العام المتسوظف والقوانين الفسامة ؛ فلا يلزم بعد أن تتواغر الشروط التي يتطلبها قانون البعثات ؛ وما يترتب على تواغرها من ايفاد المبعوث ثم عودته ليلائم ؛ كما سبق ، بخصيمة الجهة التي يوغد لحسسابها ، وهي هنسسا وزارة الخارجية ، ان تطبق في شأن المرشسح للبعثة الاحكام الخاصة بشسفل وظائف الجهة الموغدة كما يتطلبها التسانون في احوال التعين والنقسل ، والمتعيال لحكم القسانون في غير والاكان في نظف خلط بين الوسسائل ، واستعيال لحكم القسانون في غير

. بونسعه ، غاذ تتباين الوسسائل ويشرع لكل منهسا حسكم مغالف في المحدود التي يرسمها القسانون الله لا يجوز استعمال حكم في غسس ب شرع له ، اعمالا المقانون في مداه وتلصيباً للاجور في اوضاعها .

ومن حيث أنه من الملاحظ في هذا الصدد أن استبعاد شرط الابتمان السخل وظائف الجهة الجوفدة ، في حالة المرشسيح لبعثة توقد لحسابها ، لا يعنى أن هذا المرشم يعنى من استيفاء أى من شروط المسلاحية لشفل ونليزة في تلك الجهة ، أذ في متطلبات تأنون البعثات وشروط التقسدم للبعثة واجتياز الامتحان الشخصي الذي يعقد المتقدم ما يغى تهاما للاستينائ من تأك المسلاحية ، فلا يجوز بعد هذا أن يطلب الى المرشم للبعثة احتياز المتحان آخر لم يقرر لحالته وأنها لاحوال التميين أو النقل كهسائد البيسسان ،

رمن حيث أنه ترتيب على ذلك لا يلزم المرشحيون لبعثات وزارة الشارجية بأداء الامتحان المبلوماسي الشارجية بأداء الامتحان المبلوماسي والتنسلي ، ويتعين حجز درجات تذكرية لهم طبقا لحسكم المادة ٣٣ من دارن البعثات مادامت قد توانرت في شسأنهم شروط البعثة وسائر النفري المعررة في القانون .

لذلك انقهى رأى الجبعية العبوبية الى أن الاستاذ لا يازم بأداء الابتمان المترر للتعيين في وظائف السلطكين الدبلوباسي والتنسلي ويتعين هجز درجة تذكارية له طبقا لاحكام قانون البعثات ، بأدابت قد توافرت فيه شروط بعثة وزارة الخارجية في التنظيم الدولي ووسائر الشروط الإخرى المتررة تانونا .

(بلف ۱۹۱/۳/۸۱ - جلسة ۱۱/۱/۵۲۲)

رابعا ... قضاء فترة اختبار:

قامسدة رقسم (٣٨٣)

المِسا:

بلخص المكم:

أن المشرع قد خبط قواعد تحديد اقدية كل من يشغل وظيفة في السلكين النبلوماسي والقنصلي بحيث ينتفي اي غموض أو لبس ، غمنسذ ان صدر المرسوم بتانون الخاص بالوظائف السياسية في ٢٠ من اكتوبر سنة ١٩٢٥ منشئا هيئات النبئيل السياسي ووضع قواعصد القوظفه فيها رتبت درجات المبثين السعياسيين ترقيبات من شحائه أن جفل على أن « يعين » المبثون السعياسيون بأمر ملكي يصدر على طلب وزير على أن « يعين » المبثون السياسيون بأمر ملكي يصدر على طلب وزير وزير الخارجية ما عدا الملحقين بالوكالات السياسية غائهم يعينون بقسرار من وزير الخارجية ، ويكون عزلهم بالطريقة ذاتها » . ونصت المادة السيامية من هذا المرسوم بقانون على أن تحدد درجات موظفي الوكالات السياسية ووظائفهم بقرار من مجلس الوزراء ، وفي ٢٥ من مايو سنة ١٩٣٣ صدق مجلس الوزراء على لائحة بشروط الخدمة في وظائف التبثيل الفسارجي وجاء في المسادة الاولى منها أن كادر وظائف الهيئات الدبلوماسية يتألفه

بن وظائف ودرجات تبدأ بن وظيفة (ملحق في الدرجة ٢٠/٣٠٠ جنيها) وتنتهى بوظيفة ١ مندوب غوق العادة ووزير مغوض من الدرجــة الاولى بمرتب ١٨٠٠ جنيه سنويا) ونصت المادة الثالثة من اللائحــة على ان الا تلحق بالكادرين الدبلوماسي والقنصلي وظيفة باسم تلبيذ مربوطهما السنوى من (٢٥٢/١٨٠) جنيها للتبرين في الوزارة أولا ثم في المفوضيات والقنصليات على اعمال الوظائف الدبلوماسية والقنصلية توطئة للتعيين نيها » . وبينت اللائمة كينية انتخاب التلاميذ مجاء بالمادة الخامسة « يكون انتخاب التلاميذ من بين الناجحين في امتحان مسابقة تعقده وزارة الخارجية كلما انتضت الحال ، ويشترط للدخول في هذا الامتحــان ان يكون الدلالب حاسلا على الاتل على شهادة عاليسة مسرية او اجنبيسة ولا يعين الا بعد انضاح لياقته طبيا . ريد دد وزير الخارجية تاريخ كل المتحان وشروطه بقرار ينشر في الجريدة الرسبية قبل الامتحان بسوقت كان » . ولم تغفل اللائحة تحديد كيفيـة انتخـــاب الملحتين وهم أول درجات السلم في وظائف الهيئات الدبلوماسية منصت المادة السادسة على أن " بكون انتخاب الملحقين ومأمورى القنصليات من بين التسلاميذ بحسب المدميتهم وكفايتهم » وتنست المادة ١٥ بتعيين التلاميذ بقرار من وزير الخارجية ويكون عزلهم بظطريقة ذاتها أو بحكم مجلس التأديب . وندست المسادة ٣٢ من اللائمة على كيفية حسساب الماهيات نقالت : « تحسسب الماهيسات بالكيفية الآتية : (١) من تاريخ حسلف اليسس للمستجدين المعينين بأوامر مَلكية (٢) من تاريخ الامر الملكي للمنق سولين في داخل الهيئتين الدبلوماسية والقنصلية . (٣) من تاريخ المثبت في أمر التعيين للمستجدين المعينين بقسرار من وزير الضمارجية (٤) من اليوم التالي لتاريخ الفسل من المسلحة المنتول منها الموظف ، للمنتولين من المسلح وان اعتبر شاغلوها اعضاء في السلك الدبلوماسي وأنهم أول درجات هذا السلك الا أن الشارع خصهم منذ أنشاء التمثيل السياسي بوضع خاص وفرق دائما بينهم من جهة وبين بلتى أعضاء السملكين في الكثير من القواعد والاحكام . هذه الظاهرة المقصودة ازدادت وضوحا في اول تشريع حديث صدر بعد بتنظيم السملكين الدبلوماسي والقنصملي

ى ٢٠ من مارس سنة ١٩٥٤ وهو القانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥١ وكذلك في القوانين اللاحقة المعطة له . منصت المادة الثانيسة على تسرتيب درجات اعضاء السلك الدبلوماسي على الرجه الآتي : (١) سسفراء موق المادة ومغوضون من الدرجة الاولى والدرجة الثانية ، (٢) مندوبون · فوق العادة ووزراء مغوضون من الدرجة الاولى والدرجـة الثانيـة · (٤) سنترتيرون أول وثران ونوالث . (٥) ملحقون . كما رتبت المسادة الرابعة من هذا القانون درجات اعضاء السلك القنصلي على الوجة الآتي : (۱) قناصل عابون من الدرجة الاولى والدرجة الثانية . (۳) نسسواب قناسل ، (٤) سكرتيرو قنصليات » ، موظالت الملحقين ووظاللة سكرتيري القنصليات هما أول درجات السلم لكل من السلكين الدبلوماسي والتنصلي . ومن أجل هذا الشترط المشرع للتميين في وظيفة بلعق أو سكرتي تنصلت شروطا خاصة علاوة على شرط المسسلاهية المعابة التي نص عليها الشــق الاول بن المـادة الخامسة بن القسانون برقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ مجاء في الشيق الثاني بن هذه المادة « يشتربا علاوة على ما تقدم أذا كان التعيين في وظيفة ملحق أو سكرتم تنسلية تسوافر الشروط الآتيسة : (١) الا تقل سنه عن احدى وعشرين سنة ميلادية ، والا تزيد على سبع وعشرين سنة مبلادية . (٢) أن تنبت أياقته الصحية . "(٣) أن يكون قد أجناز بنجاح الارتمان المشسار اليه في المادة التالية » ونصت المسادة التالية وهي المادة ٦ بعد تعديلها بالتانون رقسم ٨٥٥ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام قانون نظام السلكين الدبلوماسي والتنصلي الصادر بالقانون رتم ١٦٦ لسينة ١٩٥٤ على أنه « يكيون التدبين في وظائف الملحقين وسكرتيري التنصليات من بين الناجمين في المتحان يحدد تاريخه ومكانه وشروطه ومواده ونسبة النجاح فيه ٤ ويعين اعضاء اللجنة التي تجريه بقرار من وزير الخارجية ينشر في الجريدة الرسبية . ولا يسبح بدغول الامتمان لن رسب ليه مسرتين ويسرتب الناجحون في الامتحان في قائمة بحسب درجة الاسبقية فيه ، وإذا تساوى أنسان أو أكثر في الترتيب قدم الاقدم في التخرج مالاكبر سنا . ويجسري التميين في الوظائف الشاغرة بحسب الترتيب الوارد في القائمة . وتبقى القائبة صالحة لمدة سنتين بن تاريخ اعلان نتيجة الابتحان لتعيين المتيدين. فيها الذين تتوافر فيهم شروط التعيين المنصوص عليها في المادة السابقة . ويعتبر المعينون في وظائف ملحتين وسكرتيري تنصليات تحت الاختيسار لمدا سنتين من تاريخ التحاقهم بوظسائفهم ، مان قسررت لجنة شسئون. الموظفين للسلكين الدبلوماسي والقنصلي ، بعد انتهاء السنتين ، عسدم صلاحية أحدهم مصل من وظيفته اذا اعتمد وزير الضـــارجية ذلك في الحدود الواردة بالمسادة ١٢ من هذا القانون . وجسساء في المذكرة-الايضاحية للمادة السادسة من القانون رقم ١٦٦ لسنسة ١٩٥٤ تبسل تعديلها « أن المشرع تناول الامتحان الذي يشترط النجاح ميه للتعيين في. وطُيفة (ملحق) أو (سكرتير قنصلية) فنص على أن يصدر قرار من. وزير الخارجية ينشر في الجريدة الرسبية بتحديد تاريخ الابتحان ومكانه وشروطه ومواده ونسبة النجاح ميه ، وتعيين اعضاء اللجنة التي تجرى وشروطه ومواده ونسبة النجاح نيه ، وتعيين أعضاء اللجنة التي تجريه ولم يجز دخول الامتحان لن يرسب فيه مرتين ، واتى بنص مماثل لمسا نمت عليه اللائحة التنفيذية لقاتون نظام موظفى الدولة بالنسبة لقائمة الناجمين في الامتمان مع ابقاء هذه القائمة مسلحة لتميين المقيدين فيهسا لمدة سنتين من تاريخ اعلان نتيجة الامتحان الذين تتسوافر فيهم شروط التعيين التي نصت عليها المادة الخابسة على أن يكون التعيين في وظائف السلكين الدبلوماسي والتنصلي بحسب الجدول الملحق بالقانون α واشسارت المذكرة الإيضاحية للمادة السادسة بعد تعديلها بالقانون رقم ٨٤٥ لسنة ١٩٥٤ الى انه « . . . وبالنسبة للمعينين في اول درجسات السلك ... وهم المحقون وسكرتيرو القنصليات رأت الوزارة أسوة بسنا يجرى مليه العبل في بعض البلاد ، أن يوضعوا نحت الاختبار العبلي مدة كالهية ، لان الامتحان في ذاته لا يكفى محكما لتبيان اهلية وصلاحية الموظف الجديد خاصة في سلك كالسلك الدبلوماسي او القنصلي الذي يتطفع. العبل فيهبا صفات خاصة اذا لم تتوافر كلها أو بعضها تعرضت مصلحة البلاد للضرر ، هاصة وان حسن الاختيار في البداية يعتبر من اهـم الشَّمَاتُاتُ للعَبْلِ الثَّبِرِ فِي المنتقِلِ ، وَلَذَلِكُ عَنْيَتُ الوزَّارِةُ بَاسْتِرَاطُ.

اعتمار الممنين في وظائف ملحتين أو سكرتيري تنسليات تحت الاختيار لدة سننين من تاريخ التحاتهم بوظائنهم حتى تتبين الوزارة مدى التجاوب في نفوسهم القتضيات العبل مستبقى الصالح وتستغنى عن غيره الذي قد يصلح لاعمال اخرى ، وقد أحاطت ذلك بضهانات كافيسه لحسن التقدير ، اذ تصب على صدور قرار الفصل من نفس اللجنة التي تقدر اعمال موطِّني السلك الآخرين على أن يعتبده الوزير لا وتبشيأ من جانبه المشرع في ذات الاتجاه الخاص بوظائف المحتين وسكرتيري التنصليات قائه خصهم بأداة من نوع خاص يجرى بمقتضاها عزلهم وتعيينهم في هده الوظائف التي يقوم عليها بناء وظانف السلكين ، ننصت المسادة ٩ مسن القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ على أنه ١ يعين أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي ويعزلون بمرسوم عدا الملحقين وسكرتيري القنصليات ميكون تعيينهم وعزلهم بترار من وزير الخارجية » . وجاء في المذكرة الاينساهيه قبريرا لهذا الوضع : « وفي تعيين وعزل أعضساء السسلكين الدبلوماسي والقنصلي نص المشرع على أن يكون تعيين وعزل اللحقين وسسكرتيرى التنمليات بقرار من وزير الخارجية وهو الحكم المعبول به في تشريسع ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ ، أما باقي أعضاء هذين السلكين فتسد شص المشرع على أن يكون تعيينهم وعزلهم بمرسوم وبذلك عسدل عها جرى عليه منذ اعلان الجمهورية الى اليوم وهو أن يكون تعيينهم وعزلهم بأمر جمهوری »

(طعن رقم ۱۸۱ لسنة ه ق سـ جلسة ۱۹۲۱/۱۲/۱۱)

قاعدة رقم (٢٨٤)

: المسلما :

قضاء فترة الافتبار في احدى الوظائف الادارية ، لا يفنى عن قضاء خَترة اخْتِبار ثائية عند التعيين بالسلكين الدبلوباسي والقنصلي طبقا المبادة ظائلتيك من القائدن ١٠٣ لسنة ١٠٥٠ ... منح الموظف اجازة دراسبة خلال فترة الاختبار يخالف نص القائون سالف الذكر ، ويضافف روح قائون للبطات رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ .

ملخص الفتوي :

لذن كان الملحق بوزارة الخارجية قد تضى غترة الاختبار المقررة في الوظيفة الادارية التى كان يشسخلها قبل تميينه في وظيفة ملحق ، الا انه بتميينه في هذه الوظيفة الاخيرة غانه بخضع لغترة اختبار اخرى مدتها مبنتان من تاريخ التحاته بهذه الوظيفة ومن ثم غان منحه اجازة دراسية خلال غترة الاختبار الاخيرة انها يخالف، روح احكام قانون البعثات رقم ١١٢ غيها طلقب الاجازة الدراسية من مباشرة سلطتها في رقابتها الثاء غنسره المختبار ، كيا وأنه من ناحية أخرى نقد خالفت الوزارة نص المادة الثانية من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٩ التى قصت باعتبار المعينين في وظائف من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٩ التى قضت باعتبار المعينين في وظائف ملحقين تحت الاختبار مدة سسنتين من تاريخ التحاتهم بوظائفهم ، اذ أن مختفى هذا النص هو أن يباشر المحق مهام وظيفته في ظل رقابة واشراف، الوزارة ، حتى تستطيع أن تتكشف مدى مسلاحيته لشغل الوظيفة .

لذلك انتهى راى الجبعية العبومية الى أن ما سائته الوزارة مس وقائع لا يغير من النتيجة التى انتهت اليها ـ بجلستها المتودة فى ١٠ من غبراير سنة ١٩٦٥ ـ فى خصوص الحالة المعروضة ، ولا يعس الاسباب التى استندت اليها الجبعية غيها انتهت اليه . ومن ثم غانها ترى تأييد برايها المسابق ابداؤه بجلسة ١٠ من غبراير سنة ١٩٦٥ لما استنبدت اليه من اسسباب .

(۱۹۸۰/۲/۸۱ سجاسة ۱۱۸/۲/۸۱ من منه ۱۹۸۰/۲/۵۱۱)

خارسا _ ودد خدوة سابقة :

قاعسدة رقسم (٣٨٥)

البسدا:

اعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي ... تميينهم ... تحديد القانون رقم ١٦٦ اسنة ١٩٥٢ درجاتهم واقدبياتهم بالمفايرة تلانظيم الوازد في القسانون رقم ٢١٠ السنة ١٩٥١ ... عدم سريان تحكام القرار الجمهوري رقم ١٩٥١ اسنة ١٩٥١ في شان حسساب مسدد العمل السسابقة في تقدير الدجة والمرتب والاقدية على هؤلاء الاعضاء .

ملَّمُص الفتري :

بنص القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ باصدار قانون نظام السلكين النبلوماسى والتنصلى في المادة السادسة منه على أن « يكون التميين في وظائف الملحقين وسكرتيري التناصل من بين الناجحين في امتحسان . . . ويرتب الناجحون في الابتحان في قائمسة حسب درجة الأسبقية فيه واذا نساوى الثان أو أكثر في الترتيب قدم الاقدم في التخريج فالاكبر سسنا » . وتتضى المقدسة الاولى من المادة ٧ بأن يكون التميين في وظائف السلكين الدبلوماسي والقتصلي بطريق الترقية في الوظيفة التي تسبقها نبساشره بحسب الجدول الملحق بهذا القانون وتحدد الفقرة الثانية الحسالات التي يجوز التميين فيها رأسا من غير طريق الترقية من الوظيفة السابقة وهي : يجوز التميين فيها رأسا من غير طريق الترقية من الوظيفة السابقة وهي :

أولا : في وظيفة سفي فوق العادة بفوض أو بندوب فوق العسادة أو وزير مغوض بمن تتوافر فيه شروط الكفاية لشغل هذه الوظائف .. النيا في وطبقة بستشار من الدرجة الأولى أو الدرجة الثانية أو سكرتير أول أو نان أو قنصل عام من الدرجة الأولى أو الدرجة الثانيسة أو تنصل أو ناتب تنصل أو ناتب تنصل أو الدرجة الأولى أو الدرجة الأولى أو الدرجة الأولى أو الدرجة الأولى والثوائث والثوائث والقناصل السابقون ويكون تعيينه الدرجة الأولى والثانية والقناصل ونواب القناصل السابقون ويكون تعيينه في الوظائف التي كانوا يشملونها أو الوظائف المائلة لها سبب سبوطلونها الكادرين النني العالى والادارى ورجال القضاء والنيابة والموظفون الفنيون بمجلس الدولة وادارة قضايا الحكومة وأعضاء هيئات التدريس بالجابمات بويكون تعيينهم في الوظائف المائلة لوظائفه ،

التنصيات السابقون ويمنون بن الامتحان المسار اليه في المادة السابقة ، وتنص المدة السابقة ، وتنص المدة المابقة السابقة ، وتنص المدة المابقة ، وتنص المدة المابقة ، المتحان المسار اليه في المادة المابقة ، المتحان المسار المسادر بتعيينهم وفقا للترتيب الوارد في القائمة المنصوص عليها في المدة ٦ أما باتني اعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي فيكون تحسدبد الدوية و فقا لتريخ القرار الجمهوري الصادر بتعيينهم او ترقيتهم وأذا عين عنسوان أو أكثر في وقت واحد وفي نفس الدرجة أو رقوا حسبت التميية أعضاء وفقا لتربيب تعيينهم أو ترقيتهم في القرار الجمهوري وتعتبر التميية أعضاء السلكين الدبلوماسي والمتنسلي السابقين الذين يمادون الى مناصبهم س تاريخ القرار الصادر بتعيينهم لأول مرة ، وتحدد التنبية من يمينون من الموظفين من تاريخ تعينهم في الوظائف التي كانوا يشغلونها ويعين القرار الجمهوري الدمية غير المؤطفين ،

ويستفاد من هذه النصوص أن الاصل في تعيين أعضاء السلكين الدبلوماسي والتنصلي أن يكون في أدنى الوظائف وهي وظيفة المحق أو سكرتير القنصلية ، ويكون التعيين نيهما من بين الناجحين في امتصان مسابقة يرتب الناجدون ليه حسب درجة الاسبقية واذا تساوى النسان أو أكثر في الترتيب تدم الاقدم في التخرج فالاكبر سنا وتحدد التدبيساتهم في القرار الصادر بتعيينهم وفقا لهذا الترتيب اعتداد بأية مناصر أخرى ويتم (م \$1, سح 11.)

التميين في الوظائف الاعلى للسلكين الدبلوماسي والقنصلي بطريق الترتية من الوظيفة التي تسبقها مباشرة حسب اجدول الملحق بالقانون ومع تقربر هذا الاصل أجاز المشرع أن يعين راسا في الوظيفة السفير موق العسادة المغوض والمتدوب نوق العادة والوزير المغوض من تتوانر غيسه شروط الكماية لشفل احدى هذه الوظائف طبقا لما تراه السلطة الموكول اليها اس البعيين وذلك دون أي شرط آخر وتجدد إقدمياتهم في القسرار الجمهسوري المساهر بتعبيتهم كما أجاز أن يعين في وظيفة المستشار من الدرجة الاولى والثانية والقنصل ونائب القنصل المستشارون من الدرجة الاولى والثانية والتناصل ونواب التناصل السابقون وأوجب أن يكون تعيينهم في ذات الوظائف التي كانوا يشغلونها أو الوظائف الماثلة لها وتحدد اقدبياتهم ي وظائفهم الجديدة من تاريخ القرار الصادر بتعيينهم لاول مرة ، وأجاز أيضًا أن يمين في هذه الوظائف موظفو الكادرين الفنى العالى والادارى ورجال التضاء والنيابة والموظنون الفنيون بمجلس الدولة وادارة تضايا الحكومة واعضاء هيئة التدريس بالجامعة على أن يكون تميينهم في الوظائف المتابلة الوظائفهم وتحدد الدمياتهم في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي بن تاريخ تعيينهم في الوظائف التي كانوا بشغلونها . ومؤدى ذلك أن الشرع م عجز في الاصل تعيين الموظف السابق في درجة أعلى من الدرجة التي كان مشخلها تبل تعيينه بل أنه أوجب أن يكون تعيينه في نفس الوظيفة أو في وظيئة مجاللة بالنسبة الى أعضاء السلكين الدبلوماسي والتنسلي السابقين ، وفي الوظيفة المقابلة بالنسبة الى غيرهم من الموظفين ، ومن ثم يكين تنظيم المشرع لدرجات وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي مغايرا للتنظيسم الوارد في التانون رتم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذ يأجاز تعيين الموظف السابق في درجة أعلى من الدرجة التي كان يشغلها وذلك طبقا للشروط والقواعد المنسوس عليها في القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ والذي أجازا ايضا تميين غير الموظفين في درجة اعلى من الدرجة التي يجوز التميين غبها الأول مرة اذا كان للمعين حدية سابقة باحدى الهيئات المنصوص عليها في الترار .

- 0.33 -

ويظمن مما تقدم أن القانون رقم ١٩٦١ لمسنة ١٩٥٤ باصدار تاتون نظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي قد نظام قواعد الدبية الموظفير الخفاضيعين لاحكامه في الوظائف التي يعينون أو بعاد تعيينهم فيها تنظيما مفابرا لاحكام قانون نظام موظفي الدولة والقرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة

١٩٥٨. في هذا الخصوص لبن ثم تكون التواعد الخاصة دون التواعد الواردة

غى القرار الجمهوري المشار اليه ، هى الواجبة التطبيق في شانهم .

(غنوی رقم ۷ <u>-- فی ۱</u>/۱/۱/۱۹۹۱)

الفـــرع الثــــاني تعيين اعضاء السلكين الدبلوماسي والقنسلي في وظافف اخرى `

أولاً : تعيين أعضاء المسلكين في وظائف أخرى من الملامهات المترونة: عَلِيهِ الإدارة :

قامسدة رقسم (۲۸۳)

تمين اعضاء السلكين الدبلوماس والقنصلي في وظائف اخرى ــ من. الله المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المراد المرد المرد

يكحس الحسكم :

ان المادة السابعة المُسار اليها خولت جهة الادارة اذا انتنست بمسلعة المجمل ذلك رخصة تعيين موظفى المسلكين الدبلوماسي والتنصلي فه الوطائف المثابلة لوظائفهم في الجهات والكادرات المنصوص عليها في المختلفة « ب » وهذه الرخصة بن الملامات المتروكة لتقدير جهسسة الاداره تعقرسها وفقا لمتضيات المسلحة المادة بها لا معتب عليها بن القنساء ادا كانت الوظيفة التي يعين غيها الموظف هي المقابلة لوظيفته ومادام التسرار خطلا بن السادة استعبال السلطة .

(طعن رقم ١٠٨١ لسنة ١٢ ق ــ جلسة ١٠٨١) .

تُنْهَا : وظائف معادلة السلكين الديلوماسي والقنصــــلي بوظائفد. الككادر العام :

قاعدة رقم (٣٨٧)

المِسدا:

وظيفة مستشار بالسلك الدبلوماسي تعادل وظيفة من الدرجة الأوائي « القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ » بالكادر العام ... لا وزن لاساهقال شاقلي. الوظيفة الأولى بدل تبثيل في اجراء هذه المعادلة .

يلخص الحكم :

ان المطعون عليه كان بشسفل وظيفة بستشار بوزارة الفارجيسة بمرتب قدره ٨٠ جنيها شهريا في الدرجة من ٧٨٠ جنيها الى ١١٤٠ جنيها الم بعدرة قدرها ٨٠ جنيها كل سنتين وأنه عين في وظيفة من الدرجة الاولى بالكادر الادارى بوزارة الشئون الاجتباعية ذات المربوط من ٣٠٠ جنيها الى ١١٤٠ جنيها الى ١١٤٠ جنيها كل سسنتين ، ومعن ثم يكون التميين قد تم في وظيفة تتساوى مع الوظيفة التى كان يشخفها المطمون عليه من حيث الربط المالى ومقدار المسلاوة ، وتزيد عليهساقى بداية المربوط ، مما لا يستساغ ممه القول بأن التميين كان في وظيفة في بداية المربوط ، مما لا يستساغ ممه القول بأن التميين كان في وظيفة في وزارة الفارجية والذي مقسده بعيينه في وظيفة غير مقسر لهسه مثل هذا البدل ، عليس من شان ذلك أن يؤل بالتباتل بين الوظيفتين ، قلك لانه من الامور المسلمة أن بدل التبثيل يتصد به مواجهة ما تتطلبه الوظيفة على بحسب وضمها وواجباتها من نفافت تقتضيها ضرورة ظهور من يشغلها على بحسب وضمها وواجباتها من نفافت تقتضيها ضرورة ظهور من يشغلها على المنظه والمجتباعا من نفافت تقتضيها ضرورة ظهور من يشغلها على بالنظم الاجتباعا عن نفافت تقتضيها ضرورة ظهور من يشغلها عدد هي

الحكية التى تفياها المشرع من تقدير بدل التبثيل نمن ثم فالا يمكن أن يعتبر حقا مكتسبا لمن بحصل عليه ، ولا يدخل ضمن مرتبه محسل عليه الألا يمن منحه أياه ، ويجوزز الفاؤه في أى وقت ، ويفقد الموظف حقه فيه الألا ما تلك الى وظيفة الحرى غير مقرر لها هذا البدل ولذلك غلا يكون له من وين عند معادلة الوظائف المقرر لها البدل بغيرها من الوظائف .

(طعن رقم ١٠٨١ لسنة ١٢ ق _ جلسة ١٩٦٧/٣/١١)

قامسدة رقسم (۲۸۸)

: 4-41

تحديد اقدمية اعضاء السلكين الدبلوءاسي والقنصلي من تأريخ القرار الجمهوري الصادر بالتمين ،

والمص القسوي :

ولما كانت المادة ١١ من قانون نظام السلكين الدبلوماسي والقاصلي. تدس على أن « تعين اللدية المادهان وسكركزى المُنصَلِيات في القسرار الصادر بنمييتهم وقفا للترتيب الوارد في القائمة المنصصوص النهاسا في المادة (٢) .

أما باتى اهضاء السلكين الدبلوماسى والتنصلى فيكون تحديد الدمينهم. وفقا لتاريخ المرسوم الصادر بتعيينهم أو ترقيتهم .

واذاً عين منسوان أو أكثر في وقت واحد في نفس الدرجة أو رهوه النبها حسب الدبيتهم وقا لترتيب تميينهم أو اترتيتهم في المرسوم . وتعابر التدبية أمضاء السلكين الدبلوماسي والقاصلي النسسابةين الذين يعادون إلى مناصبهم من تأريخ المرسوم أو القرار الصادر بتميينهم.

وقددد أتدمية من يفينون من الموظمين من تاريخ تسيينهم في الوظائفة التي كانوا يشخلونها ويمين الرسنوم أقدمية غير الموظمين . وتنص المادة الخامسة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بنظيم خاص بوزارة الخارجية للجمهورية العربية المتحدث على أنه « ويسكون قعديد أقدمية أعضاء السلكين الدبلوءاسي والقنصلي ومتا لتاريخ القسرار الجمهوري الصادر بتعيينهم أو ترقيتهم وأذا عين عضوان أو أكثر في وتت واحد وفي نفس الدرجة رقوا اليها حسبت أتدبيتهم وفقا لترتيب تعيينهم أو ترقيتهم في القرار الجمهوري وتحديد أتدبية من يعينون من الموظفين من خارج السلكين الدبلوءاسي والقنصلي من تاريخ تعيينهم في السلك الدبلوءاسي أو القنصلي بعد تادية أمتحان مسابقة تثبت عبه مسلاحيتهم ويحدد شروطه قرار صحوره وزير الخارجية » .

وقد أسيغت الى المادة السابقة نفرة جديدة بالقانون رقم ١٢٥ لمسه ١٩٦٤ مصها الآتى « ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية تحديد اقدييــة من يعينون من الموظفين من خارج السلكين الدبلوماسى والتنصلى واعفائهم من تادية الابتمان المشار اليه في الفترة السابقة » .

ومن حيث أنه تطبيقا للنصوص السابقة سواء في القانون رقم ١٦٩٠ أسنة ١٩٥٤ أو القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥١ المشار اليهما غان الاصل في تحديد اقدية من يعينون في السلكين هو تحديدها وغلسا لتساريخ القرار الجمهوري الصادر بالتعيين .

وأن ثبة استثناء كان واردا بالقانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥١ بالنسبة الم المعينين من الموظفين يقضى بتحديد التدبيتهم من تاريخ شخلهم وظائنهم السناقة الا آنه بصدور القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٩ نسخ هذا الاستثناء حيث اكد المشرع بالقانون الأخير الاصل الخاص بتحديد الاقدمية وفقا لتاريخ القرار الجمهوري الصادر بالتعيين بالنسبة الى من يعين من الموظفين وان جاز لرئيس الجمهورية بمد صدور القسانون رقم ١٩٥٥ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ــ تحديد الادبية من يعينون من الموظفين ؛ بحيث اذا لم يستعمل رئيس الجمهورية سلطته التقديرية في تحديد التدبيةم تصددت وفقـــا

لهذا تكون أتدبية السيد/ ف درجة وزير منسونس أعتبارا من ٤ ابريل سنة ١٩٦٤ تاريخ القرار الجمهوري بتميينه) .

ومن حيث أن المادة ١٩ من قانون نظام العالمين المدنيين رقم ٢} لسنة المرديق الترقية من المرديق الترقية من الوظائف الخاليسة بطريق الترقية من الوظائف أو النقل .

وتنص المادة ١١ من ذات القانون على أنه « يجوز نقل المسامل من وزارة أو مصلحة أو محافظة إلى أخرى أو مؤسسة أو هيئة إلى أخرى أذ ... كان البقل لا يفوت عليه دوره في الترقية بالاقدمية أو كان ذلك بناء على طلبه .

ولا يجوز نقل العامل من وظيفة الى آخرى درجتها أقل .

ويكون نتل المابل بقرار بن السلطة المختصة بالتعيين .

ويبين من هذين النصين أن شمل الوظائف الخالية بطريق النقل هو هكم عام يشمل جمية الوظائف الخالية أيا كانت درجاتهم علم يقتصر النقل على أدنى الدرجات أو على بعض الوظائف قهو يشمل جبيع الوظائف المخصيص لها الدرجات الواردة في جدول الرئيسات المرافق للقسانون رقم ٢٤ لسفة ١٩٦٤ من الدرجة الثانية عشرة الى الدرجة المحسسارة وتدخل في هذه الدرجات درجة وكيل وزارة ١٤٠٠ من ١٨٠٠ ج بعسلاوة ٨٥ ج عمى درجة من درجات الجدول وشاغلها من المسلمان الخاضمين الاحكام النقل . لاحكام النقل المحام النقل المحام النقل المحام النقل المحام النقل التنافية المحام النقل .

وبن حيث أن ترار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٦٨ الصادر في ا١٩٦٨ بنقل السيد/..... الى وزارة الشئون الاجتباعية وان اقتصر على تحديد الجهة المتقول اليها وحدها وعلى الاحتفاظ له بحانه الحالى بصفة شخصية ٤ عان أحكام القانون تتكلل بتحديد الدرجة المعاداة المتقول اليها وبتحديد أقدميته في هذه الدرجة لإن القرار الجمهوري هيوعالم شرطي Actecondion يسند الى شخص مركزا قانونيا معينا يحدده المتانو ويحدد حقوقه وواجباته .

ومن حيث أن الصاق السيد/.. بوزارة الشيئون الاجتماعية قد تم بطريق النقل فيتعين وضعه في درجة معادلة للدرجة المنقول منها ومن ثم يوضع في درجة وكيل وزارة التي تتعسادل مع درجة وزير مقوض طبقها لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ الشر اليه ويستمحب معه التدبيته التي كانت له في الدرجة المنتول منها من تاريخ تعادل هذه الدرجة مع درجة وكيل وزارة حيث أنها لم تتعادل معها الا بالقسانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٦٤ اعتبسارا من ١٩٦٤/٧/١ اذ كان مربوطها قبل ذلك ١٥٠٠/١٢٠٠ ج بعلاوة مائة جنيسه عسلى هسين كان مربوط درجة وكيل وزارة ثابت ١٥٠٠ ج ، ودرجة وكيسل وزارة مساعد ذات مربوط ثابت ١٤٠٠ ج ومدير عام ١٣٠٠/١٢٠٠ بعلاوة مائة جنيــه بعد سنتين ٤ مُدرجة وزير مَعْوض وان كانت تتطابق في البداية مع مدير عام في العممالوة الا انهمما تزيد عنهما في النهماية ، كمما أن درجة وزير مفوض تثل في بدايتها عن المربوط الثمابت لدرجمة وكيمل وزارة مساعد وان كانت تزيد عنه في نهايتها ، الا أن متوسسط مربوط وزير مغوض ١٣٥٠ ج يتل عن المربوط الثابت لوكيل وزارة مساعد الامز الذي يجعل هذه الدرجة الأخيرة هي اترب الدرجات الى التغادل مع درجسة وزير مغوض تبل ١٩٦٤/٧/١ ، الا أنه من هذا التاريخ الاخير عدل الرباط المالي لوزير مغوض الي ١٣٠٠ ــ ١٦٠٠ ج بعسالوة ٧٢ ج سستويا والمجت درجة وكيل وزارة مساعد ولوكيل وزارة في ربط مالى متفسير ١٤٠٠ - ١٨٠٠ ج بعسلاوة ٨٥ ج اصبح الربط المالي للدرجسة الاولى ١٢٠٠ ــ ١٥٠٠ ج بعلاوة ٧٢ ج اي آتل في البداية والنهاية من درجـــة وزير مقوض مما جعسل المعادلة بين هذه الدرجة ودرجة وكيل وزارة هي الاقرب غصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ بتقنين هذه المعادلة التي كانت معايرها مستقرة قبل ذلك في احكام القضاء وعتساوي محلس الدولة .

وتاسيسا على ذلك تكون التدمية السيد /.. .. في درجــة وكيل وزارة اعتبــارا من ١٩٦٤/٧/١ التــاريخ الذي تعادلت ميه درجة

وزير مغوض بدرجة وكيل وزارة دون اعتداد بتاريخ شغله وظيفة وكيل. وزارة الشئون الاجتماعية الديرية الشسئون الاجتساعية اذ الاصل أن تاتون نظام المسلملين المدنين لا يمسرف الا التديسة واحدة هي التديسة. الدرجة .

(المتوى رفع ١٧٥ - في ١١/١١/١١)

قاعدة رقم (٣٨٩)

المساا

اقدمية المادة 11 من القانون رقم 117 لسنة 190 المدتل بالقانون رقم 130 لسنة 1905 في شان تحديد اقدميات اعضاء السلكين الدبلوماسي رقم 190 في شان تحديد اقدميات اعضاء السلكين الدبلوماسي المناقصلي حصابها اقدمية المعنين من الأفارج من الموظفين من تاريخ لمينهم في الوظافين التي كانوا يشعلونها حديد القدمية غير الموقفين مسبوريان هذه القصاعدة تعيينهم حسب درجة اسبقية النجاح في الامتحان حسريان هذه القصاعدة على كل من يعين في وظيفة ملحق أو سكراج قتصلية الاول مسرة ولو كان موظفا سابقة .

بلخص الحسكم:

تنص المادة 11 من الفصل الثانى المنطق بالاقدمية والترفيسة من المساتون رقم ١٦٦ لمسنة ١٩٥٤ على أن : « تمين اقدميسة الملحين وسكرتيرى القنصليات في القرار الصادر بتميينهم ونقسا للترتيب الوارد و القائمة المنصوص عليها في المادة السادسة .

اما باقى اعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى غيكون تحديد التدميقهم. وفقا لتاريخ المرسوم الصادر بتعييفهم أو ترقيقهم . واذا عين عضوان أو اكثر في وقت واحد ، وفي نفس الدرجة أو رتوا
 البها حسبت اقدينهم وغقا لترتيب تعيينهم وترقيتهم في المرسوم .

وتعتبر اتدمية اعضاء السلكين الدبلوماسي والتنسلي السابقين الذبن يعادن الى مناصبهم من تاريخ المرسوم أو القرار الصادر بتعيينهم أول · مرة وتحدد أقدمية من يعينون من الموظفين من تاريخ تعيينهم في الوظائف التي كانوا يشغلونها ، ويعين المرسوم النبية غير الموظفين » . فهدا النص يتكون من خمس فترات كل منها قائمة بذاتها ولها مجال تطبيقها المستقل ، آية ذلك أن كلا من المادتين الثانية والرابعة من القانون -رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥١ رتبت درجات أعنماء السلك الدبلوماسي والتنصلي على نحو ما سلف البيان ، الى سفراء ومندوبين فوق العادة ومستشارين وسكرتيرين ثم (الملجتين) وكذلك الى تناصل عامين وتناصل ونواب قناصل ثم (سكرتيرى قنصليات) فلما أن قسد المشرع تحديد التمياتهم ، وجريا على سنته التديمة في التشريع لهذا السلك تسمهم جميعسا الى قسمين رئيسيين هما : النترة الاولى : وهي وحدها التي ناط بها كيفيسة قصديد اقدمية (الملحق) و (سكرتير القنصلية) نتضى الشرع بأن يكون هذا التعيين التدمية هاتين الطائنتين في صابب الترار المسسادر بتعيينهم ويكون ذلك ومنا للترتيب الوارد في التائمة المنسوس مليها في السادة السادسة السابق ذكر نصها ،

والفترة الثانية: وهي مجال تصديد أنديب باتى أعضاء السلكين الدبلوماسي والتنصيلي وهم الدسفراء والمسحويون فوق المصدة والمستشارون والمسكرتيرون والتناساس العامون والتناصل ونسوابهم فيؤلاء جميعا يكون تحديد التدبيتهم وفقا المساريخ المرسسوم المسادر بتعيينهم أو ترتينهم ، ومعنى هذا أنه لا يضرح من أعضاساء السلكين الدبلوماسي والقنصلي في مجال تطبيق هذا المعيار الا المحقون وسكرتيرو التفصليات .

اما الفقرة الثالثة : مانها تقرر قاعدة تقليدية ترددت في اغلب تشريعات، موظفى الدولة والكادرات الخاصة عند تعيين أو ترتية عضوين أو اكثر في وقت وأحد وفي نفس الدرجة في اعى عند حساب التدبيتهم ترتبب تعبينهم أو ترقيتهم في الرسوم ، وكذلك الفترة الرابعة : فأن مجال أعمال معيارها: هم السابتون من أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنسلي جميعا ويدخل ميهم أيضا السابقون من الملحقين وسكرتيري القنصليات . ممن عاد الي منصبه القديم من هؤلاء جبيعا تعتبر أقدميته من تاريخ المرسوم المسادر بتعيينهم أول مرة أو القرار الصادر بذلك في شان الملحق السابق أو سكرتبر القنصلية سابقا . ومهما يكن من أمر فليست الفقسرتان الثالثة والرابعة من المادة الحادية عشرة محل نقاش في هذا الطعن . وانسسا احتدم الجدل وقام الطعن على مدى فهم الفقرة الخابسية ومجال تطبيقها غبينها يعتصم المدعى بشهها الاول ويطلب اعباله على حالته بوصفه موظفسا سسابقا في وظيفة مفتش مالي بادارة الهيئات بوزارة الشئون الاجتماعية تبل أن يتتدم الى امتحان الخارجية الذى انعتد في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥ وينجح نيه ويصدر قرار وزير الخارجيسة رتم ٢٣٤ في ٢ من ابريل سنة ١٩٥٥ بتعيينه ملحقا بالخارجية في الدرجة السادسة الادارية التي مربوطها (٣٠٠/١٨٠) جنيها سنويا ، وتأسيسا على ذلك يطلب المدعى تحسديد التدبيته من تاريخ تعيينه في ٧ من مارس. سنة ١٩٥١ بونلينة بن الدرجة السادسة ببصلحة الخدمات بوزارة الشئون الاجتماعية ، وبينما تنساسر مسعينة هذا الطعن اتجساه المدعى بمتولة أن حكم هذه الفترة الخامسة يتيد ما ذكرته الفتسرة الأولى من. المادة ١١ بحيث ينمين تفسير الفقرة الاولى على أساس أنها تتناول. حالة من لم يسبق تقلده اخد ىالوظائف الحكومية قبسل تعيينه ملحقسا: نرى الحكم المطعون ميه قد جانب هذا الاتجاه ف عهم المقسرة الخامسة وانزال حكمها ، ويحق على حالة المدعى .

ولما كان الشارع بعد أذ نرغ من وضع معايير تحديد الاقدميات أولاً: للملحثين ولمسكرتيري القنصليات في النقسرة الاولى من الملدة الحسادية.

عشرة ولباتي أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي في الفقرة الثانيــة ، وللسابقين من أعضاء السلكين اذا عادوا الى مناصبهم القديمة ، وذلك في الفقرة الرابعة اراد أبضا أن يضع معيارا لتحديد الخدميسة من يدخلون العسيلك الدبلوماسي أو القنصلي مبن أجازت لهم هذا الانخسراط المادة السابعة من القانون رقم ١٦٦ لمسنة ١٩٥١ وقد يكون من هؤلاء القادمين الى السملك من خارجه (غير مونلئين) وقد يكون منهم (موظلمون) . عالمادة السابعة من القسانون رقم ١٦٦ بعد تعديلها بالقسانون رقم ١٨٥ المسلة ١٩٥٤ تنص على أنه ١ يكون التعبين في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي بطريق بهدا القانون ، وذلك لفاية وظيفة وزير مفوض من الدرجة الثقائمة ، على أنه يجوز متى تواغرت الشروط المنسمار اليهما في المادة المُفامِسة ، أن يعين رأسا (أولا) في وظيفة سلير غوق العادة ومغوض من المدرجة الاولى أو الدرجة الثانية أو في وظبفة مندوب غوق العادة ووزير. . مغوض من الدرجة الاولى ، أو الدرجة الثانية أو الدرجة الثالثة ، من متواقر ميه شروط الملاحية اشمعل احدى هذه الوظائف (مقد يكون هذا المسالح من غير الموظفين) ، ، (ثانيا) في وظيفة مسشار من الدرجة إلاولى أو الدرجة الثانية أو سكرتير أول أو ثان أو ثالث أو تنصل عمام من الدرجة الاولى أو الدرجة الثانية أو قنمسل أو نائب قنمسل (1) المستشارون من الدرجتين الاولى والثانية والسكرتيرون الاول والثوان والثوالث والقناصل العامون من الدرجتين الألى والثانية والقناصل ونواب التناصل السابقون ، ويكون تعيينهم في الوظائف التي كانوا يشعلونها أو الوطاتف الماثلة لها ... (ب) موطفو الكادرين الفنى المالي والادارى ، ويجال القضاء والنيابة والموظفون الفنيون بمجلس الدولة وادارة قضايا الحكومة ، واعضاء هيئات التدريس بالجلمات وضباط الجيش من . خريجي كلية أركان الحرب ، ويكون تعيينهم في الوظائف المتابلة لوظائفهم كما يجوز تعيين اعضاء السلكين الديلوماسي والقنصلي رأسبا في الوظائف المذكورة أنفا حسبما يقتضيه صالح العمل وبناء على اقتراح وزير الخارجية وموانقة مجلس الوزراء وذلك دون اخلال بالقوانين المنظمة للوظائف المشار اليها . (ثالثا) في وظيفة ملحق أو سكرتير تنصلية : الملحقون وسكرتيرو

المتنصليات السابقون ، ويعنون من الامتعان المسار اليه في المادة السابقة ومم عدم الاخلال بأحكام المادة (٦) لا يجوز أن تزبد نسبة التعيين رأسا في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي حتى وظيفة وزير مفوض من الدرجة الثالثة أو تنصل عام من الدرجة الاولى عن (٢٠ ٪) من عدد الوظائف الخالية في كل درجة » . مالمادة السابعة تجيز ان يعين راسسا في السلك الدبلوماسي والقنصلي نفر من عبر الموظفين متى توافرت فيهم شروط المادة الخامسة . كما يجوز أن يعين نبيه اينسا عن غير طريق المسابقة أو الامتحان ـ نفر من موظفى الوزارات والمسالح الاخرى عن طريق النقل مثلا ، نبن أجل أولئك وهؤلاء جاءت الفقرة الخابسية من المادة الحسادية عشرة تنص على أنه « وتحسدد اقدميسة من يعينون من الموظفين من تاريخ تعيينهم في الوظائف التي كانوا بشميطونها . ويعين المرسوم اقتمية غير الموظفين » اما الملحق وسكرتير القنصلية وان كان موظفا تبل قدومه الى الخارجية فانه يعين ويعزل بقرار من وزير الخارجية وبعد أن يجتاز حتما امتحان المسابقة للعلن عنسه مقسدما لشغل وظائف المحتين وسكرتيرى التنصليات ، وتعين التدميته في القرار الصادر بتعبينه من وزير الخارجية حسب درجة الاسبتية في النجاح في الامتحان . وهذه القساعدة تسرى على ن عين مرة في وظيفة ملحق او سكرتم تنصلية ولو كان موظفا تبل أن يتقدم الى الامتحان وينجح نبه . هذه الأصــول المواضعة التي رسمهتها المادة ١١ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ المتحديد اقدميات اعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي قد جامت متسقة جُم أحكام تحديد الاقدميات في أغلب التشريعات السبحدثة بل مستقاة منها ، وقد أنصحت عن ذلك المذكرة الإيضاهية وقد جاء نبهـــا ٥ وفي البغمل الثاني بن هذا الباب نظم المشروع تواعد الإقدمية والبرقيات. . خفيما يتعلق بتحديد الاقدمية أورد نصا مماثلا للنصوص الواردة في قانون إستقلال القضاء ، وقانون مجلس الدولة ، فصار الرسوم أو قرار وزير اللذي ظل قائما أمدا طويلا حول البدا الذي يتبع في تصديد التدبيات أعضاء السلكين الدبلوماسي والتنصلي » مالمادة (٢٢) من الرسوم بقانون

رقم ۱۸۸ لمسنة ۱۹۵۲ في شان استقلال القضاء والمادة ٥٦ من القسانون رقم ١٦٥ لمسنة ١٩٥٥ بشان تنظيم مجلس الدولة والمادة ٥٩ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شان تنظيم مجلس الدولة للجمهورية المربية المتحدة ٤ ليست كلها الا ترديدا لاصول عادلة واحدة .

(طعن رقم ۲۸۱ لسنة ه ق ــ جلسة ۲۱/۱۲/۱۲)

قاعسدة رقسم (۲۹۰)

: 13----41

أحكام القانون رقم ١٦٦ نسنة ١٩٥٤ بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي والقوانين المسئلة له خصت وظائف الملحقين وسسسكرتيري المتصليات المصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة ١١ من هذا المقانون يسرى على من يمين لاول مرة في هذه الوظائف ولو كان موظفا قبل ان يتقدم الى الامتحان وينجح فيه .

ملقص المكم:

بيين من أحكام تأنون نظام السلكين الدبلوماسي والتنصلي رقم ١٦٦ السينة ١٩٥٤ والقسوائين المسيدلة له أنه ولئن كان وظائف الملحين الدرج وسيكرترى التنصليات هي أدني وظائف هذين السلكين الا أن الشرع قد خصما بوضع خاص وفرق بينها وبين بأتي وظائف السلكين في كلسير من القسواعد والاحكيام فاشترط التعيين في وظيفة ملحق أو سسكرتير تنصلية شروطا خاصة علاوة على شروط الصلاحية العلمة المنصوص عليها في المادة الخامسة من التاتون المنكور سومن بين هذه الشروط أن يسكون من يمين قد أجتاز بنجاح الامتحان المنصوص عليه في المادة السادسة (التي ردد حكيها القانون رقم ١٦٠ لسينة ١٩٥٩ بشروط التعيين في وظائفه الملحقين بوزارة الخارجية) ، كما خص القسانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ الملحقين وستكريرى القنصليات بحكم خاص في شأن اداة تعيينهم وعزاهم الملحقين وستكريرى القنصليات بحكم خاص في شأن اداة تعيينهم وعزاهم

وذلك بنصه في المادة التاسعة على أن (يعين أعضاء السلكين الدبلوباسي والتنصلي ويعزلون بمرسوم عدا الملحقين وسكرتيرى القنصليات قيكون تميينهم وعزلهم بقرار من وزير الخارجية) — وفرقت المادة المسلعة بين وظائف المحقين وسكرتيرى القنصليات وبين سساتر وظائف المسلكين الدبلوباسي والقنصلي في شأن جواز التعيين نيها راسا من غير أعضاء المسلكين بأن قصرت جواز التعيين راسا في وظيفة ملحق أو سسكرتير مناسلكين بأن قصرت جواز التعيين راسا في وظيفة ملحق أو سسكرتير كما خصت المادة ١٢ من القانون المذكور الملحقين وسكرتيرى القنصليات كما خصت المادة ١٢ من القانون المذكور الملحقين وسكرتيرى القنصليات على أن تعين هذه الاقدية في القرار المسادر بتعيينهم وفقا للترتيب في على أن تعين هذه الاهتجان وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن هسكر هذه اللقرة يسرى على من يعين الأول مرة في وظيفة ملحق أو مسكرتير منصلية ولو كان موظفا قبل أن يتقدم الى الابتحان وينجع نيه .

ولما كان وفقا لهذه الاحكام صدر قرار نائب وزير الخارجيسة رقم ٢١٦ نهراير سنة ١٩٦٠ متضبنا تعيين المدعى في وظيفة لمحقى وتحديد أقدميته وفقا لترتيب اسبتيته في قائمة النامجين في الابتحسان واذ كان هذا القرار _ الذي صدر سليما مين يبلك سلطة التعيين وفقا لاحكام القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ _ هو الذي أضفى على المدعى مركزه القانون على المدحى بوزارة الخارجية ساعان به وحدة لا بغيره يكون انزال حكم القانون على المدعى لعمله بوزارة الخارجية حتى انتهت خدمته في المتوات المسلحة بقرار لجنة الضباط الذي صدق عليه رئيس الجمهورية أذ أن قرار اللجنة المذكورة لم يكن هو الذي المنعى عليه المركز القانوني لوظيفة ملحق بوزارة الخارجية بل كان قرار تعيينه في هذه الوظيفة هو المنتحدة في المنتحدة المنطيقة المناهى مرتب الوظيفة الذكورة ألما العمل علا الدراء الإبلنسبة الى استحداق مرتب الوظيفة المذكورة .

(طعن رقم ۲۰۱۲ لسنة ۱۶ ق ــ جلسة ۲۰/۰/۱۹۱۹)

(م ۲۵ سے ۱۹)

قاعسدة رقسم (۳۹۱)

المدا:

ضب عظ الحيث المقولون إلى وزارة الخارجية بمتنفى قرارات من مجلس قيادة اللورة في ١/٥/٧ و ٣ و ١٩٥١/٦/٢٢ - تحديد مرتبساتهم ودرجاتهم في هذه القرارات ــ القص كذلك على اعتبار اقدمية كل منهم في الدرجة المالية من تاريخ حصوله على الرتبة المسكرية المالية ... كفي خامها هذه القواعد عند تحديد وضعهم في الاقدمية بالنسبة الى زملائهم من اعضاء السلكين النبلوماسي والقصلي ه

بلغص القد...وي :

يبين من استعراض الترارات الصادرة من مجلس قيفدة الكوره بنتل طائفة من ضباط الجيش الى وزارة الخارجية أن السادة المتولين الى وزارة الخارجية قد سبق الموافقة على نقلهم الى وزارة الخارجية ونقلهم من الكادر المسكرى الى السلك الدنى ، وتحسديد الوضع اللي لئل منهم من حيث المرتب والدرجة والاقتمية فيها ، وذلك كله في دائرة السلك المني الذي أمبح ينتظهم ، فبالنسبة الى المرتب فقد حدده مجلس قيادة الثورة الرين كل اسم ، وأشار في كل قرار من القرارات الثلاثة الى أنه يمنح كل من هؤلاء السادة ماهيته الإصلية مضالها اليها المرتبات الإنسائية التي كان يصرفها مند صدور هذا القرار ، وتشهل بدل الملس سامل الخادم سابدل السكن سامل الخادة سابدل السكن سامل الخادة — علاوة الكارة الكارة المادة والكارة الكارة المادة سابدل السكن سامل الخادة — علاوة الكارة الكارة المادة المادة المادة الكارة الكارة الكارة الكارة المادة الكارة الكارة الكارة المادة المادة سابدل السكن سابدل القيادة سابدل المدرة المادة الكارة الكارة المادة الكارة ا

أمة الدرجة المنية نقد حددها قرين كل اسم ، ولقد قضى في الفقرة الثانية من البند « ثالثا » من القرار الأول الصادر في ٢ من مايو سنة ١٩٥٧ الى وضع كلينهم في الدرجة التي تقع في مربوطها جبلة الماهية والمرتبات الإضافية ، الا أن القرار سبق الى تحديد هذه الدرجة في الكشف الوارد في البند « أولا » تحت عبارة الدرجة المالية التي تقع هذه الجبلة في مربوطها .

يؤيد ذلك أن القرار النائي لم يجد حلجة الى تربيد بهارة « ويوضع في اللهرجة التي تقع في مربوطها هذه الجملة » باعتبارها تحصيلا لما اشبار اليه يق الكشف الوارد به اسماء الصادة المترابح . كما أن القرار الثالث جاء مقاطعا في توكيد هذا النظر بنسه على أن « ضات الماهيات التي توضيحت علم كل منهم عبارة من الماهية الاصابة ، حضانا اليها المرتبات الاضافية التي كان يصرفها كل منهم عند صدور هذا القرار وتشمل »

وعلى هذا المقد وضعوا في الدرجات المدنية التي تقع في مربوطها هذه الجبلة . « وقد حددت القرارات المذكورة الدرجات التي تقع في مربوطها جبلة الماهية والمرتبات ، دون اعتبار لقدار عذه الجبلة التي تجاوز ... في اغلب الحالات ... ربط الدرجات المحددة نبذ ، ...ا ويُك أن هذه الجبلة لم تكن هي الإساس في تحديد الدرجات المذكورة .

اما الاقدبية غند نصت على عنيها القرارات الكلانة ، حيت تفحت بأن ضعتبر اغدمية كل منهم في الدرجة الحالبة من تاريخ حصصوله على الرتبــة المداكرية الحالية ، وكذلك الحال في الدرجات السابقة ،

تلك هى الاسس التى نبت عليها نسوية حالة هؤلاء السادة بالنسبة الى الرتب والدرجة والاتدبية ، مرتب محدد في القرارات ، ودرجة ماليسة محددة أياسا ، دون اعتبار في أغلب الحالات لجبلة الرتب ، واتدبية يضبطها تاريخ الحصول على الرتبة العسكرية الحالية والرتب العسكرية السابقة ، وعسلى حسدة الاسسى تبت الموافقة على نتل هؤلاء السسادة الى وزارة الخارجية ، على أن يوضعوا في درجات بن درجات السئك السياسي تعادل ، درجة كل منهم الحالية .

ولتطبيق هذه الاسمس في تصديد أقدية هؤلاء السادة ، يبين أن عددا به بهم نقلوا بدرجة مدير عام ، وقد نان ربطها الثابت عند النقل حسميه الجدول المرافق للقانون رقم ٢١٠ لدمنة ١٩٥١ بشان نظلم موظفى الدولة حسم ١٣٠٠ جنيها سنويا ، وأداة النقل كيا قدمنا تخول كل منهم الحق في هذه الدرجة بمرتبها القانوني الثابت اعتبارا بن تاريخ الحصول على الرتبسة المسكرية الحالية ، ودرجة السلك الدبلوباسي المعادلة لهذه الدرجسة المناية مي وظليفة وزير مغوض وربطها حسب الجدول المرافق للقسانون المناية ما 1800 من 1800 من 1800 منيها الى 10.0 جنبها سنويا معلاوة مائة جنبه كل مستنين .

ولو أن نظام تعدد الدرجات في نطاق الوظيفسة الواحدة كان مازاله معمولا به لوضع هؤلاء المسادة في كشف الوزراء المفوضين من الدرجسة. الملقية ، واحتسبوت اقدمياتهم في هذا الكشف من تاريخ حسولهم على الرتبة. المسكرية الصالية ، بيد أن هذا النظام قد عدل عنه ، واسبحت وظامسة. الطوير المعوض درجة واحدة بربط ذي بداية وضهاية كما تدمنا .

وتحديدا لوضع هؤلاء السادة في كشف اقدمية الوزراء المفوضين بعد المعل بالقانون رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٥ المسادر في ٢٤ من سبتبير سنة ١٩٥٥ يتعين تقمى أهداك هذا القانون ، والذي يبين من الامللاع على نصوص التاتون المنكور انه يتتصر في مضمونه على احلال جدول الونلائف ومرتباته المسلكين الدبلوماسي والتنصلي محل جدول الوظائف والمرتبسات الملحق عِقْقاتون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي . وأن. الانماج الذى استحدثه القانون الجديد قد جمع نفس الدرجات التي كانته تنظيها الوظيفة الواحدة في درجة واحدة تتدرج من مربوط أدنى الى مربوط آعلي بعلاوات دورية حددها لكل وظيفة ، كما يبين أينسا أن الانماج قد التصر على الوظائف التي تجرى الترقية اليها بالاختيار للكداية دون التقيد عالاقدمية . وذلك ونقا للمادة ١٥ نقرة ٢ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ ك وهي وظائف السفراء والوزراء المفوضين والستشارين ، مما يدل على أن المشروع يستهدف من هذا الانباج انساح مجال التقدم أمام أعسساء السلكين من هذه الدرجات الذين لا تدركهم الترقية بالاختيار ، وذلك بمنحهم عالوات ترفع مرتباتهم متعوضهم تعويضا جزئيا عما ماتهم من الترقية ، وقد كانوا قبل ذلك يظلون فترات طويلة دون زيادة في رواتبهم حتى تصيبهم الترقية ، ويتف اثر هذا القانون - كما يظهر من دبياجته - في تعديل جدول النوظائف والمرتبات ، دون أن يكون له أي أثر على الاحكام الأخرى الخاصة:

بنااا اسلكين الديلوباسي والتنصسلي التي تضيفها القانون رقم 171 ناسنة ١٩٥٤ ، وبن ثم غلا أثر له على المراكز القانونية أو الذاتية للموظهين من التي اكتسبت في ذلل التانون المذكور ، غلازال من بين الوزراء المفوضين من يحصل على ١٣٠٠ جنيها سنوية ، وبنهم يحصل على ١٣٠٠ جنيها سنوية ، وبنهم أيضا من يحصل على ١٣٠٠ جنيها سنوية ، ممروف الى حصولهم على درجات مختلفة في نطاق الوظيفة الواحدة ، لا ألى التدرج في نطاق الدرجة الواحدة الوظيفة الواحدة ، كما أن هذا القانون الجديد لا ينضمن تنظيما علما جديدا فيها يتعلق بالاقدمية من شأنه أن يرد جبيع الوزراء المغوضين إلى أول بربوط الدرجة المندمجة ، وتتدرج أتدمياتهم بعد ذلك على هذا الاساس ، غلا تزال أقديات السادة الوزراء المغوضين بالنسبة الى الوظيفة التالية ، وهي وظيفة السغير دون تغيير عبا كانت عليه قبل صدور هذا التانون الاخير .

وبتى كان الابر كذلك ، وكان من المسلم ان للضباط الذين نقلوا الى موارة الخارجية على درجة مدير عام « ا » الحق في هذه الدرجة ببطهسة الثابت . ١٣٠٠ جنبها سنويا اعتبارا من تاريخ الحصول على الرتبة العسكرية المالية ، غان وضعهم هذا في نطلق وظيفة الوزير المنوض يتماثل تهسكرية التبائل مع وضع الوزراء المهوضين من الدرجة الثانية الذين شغلوا وظائفهم الما بالمترقية أو التميين من الخارج ، والذين كاتوا يحصلون على راتب ثابت . , ١٩٠٥ م. ١٩٠٨ جنبها سنويا قبل صدور قانون الادماج سالف الذكر ، لا المفارجية على درجة مدير عام « ب » ، غان وضعهم في نطاق وظيفة الوزير الموضى يتباثل تبلم التبائل مع هؤلاء الذين يحصلوا على وظيفة وزيسر مقوض من الدرجة الثائلة أما بالتعيين من خارج الوزارة أو بالترقية البهة قد وذلك بربطها الثابت . ١٢٠ جنبها قبل عندور تاتون الانماج ، والأمر كذلك مالفسية إلى المثنولين على الدرجة الاولى وتبائلهم مع هؤلاء الذين حصلوا ، على وظيفة مستشار من الدرجة الاولى وتبائلهم مع هؤلاء الذين حصلوا ، على وظيفة مستشار من الدرجة الاولى وتبائلهم مع هؤلاء الذين حصلوا ، على وظيفة مستشار من الدرجة الاولى وتبائلهم مع هؤلاء الذين حصلوا ، على وظيفة مستشار من الدرجة الاولى قبل قانون الانماج ، وتأسيسا على حذا العبائل الكامل في الاوضاع الوظيفية قررت الجمعية المعمومية أن يكوت

وضع النساط الذين نتلوا الى وزاره الخارجية في درجة مدير عام «١ » في كشف الدبية لوزراء الموضين مع هذه الطائفة بن الوزراء المنوضين الذين يحصلون على نفس المربوط ١٣٠٠ جنيها سنويا ، ويحدد تاريخ الدينهم بالنسبة الى هؤلاء من تاريخ حصوليم على الرنبة المستربة الاخرة . '

اما النساط الذين نتاوا الى وزارة الخارجية في درجة مدير مام وبه مائهم بونسمون في كشف اقديية الوزراء المونسين مع هذه الطائفة من الوزراء المونسين الذين يحصلون على نفس الربوط ١٢٠٠ جنيها سنويا > وخدد تاريخ الدينهم بالنسمة الى هؤلاء من تاريخ حصولهم على الرئيسة المسكرية الاخيرة .

وأما الضباط الذين نتلوا الى وزارة الخارجية في الدرجة الاولى ، مانهم يوضعون في كشف اندبية المستشارين بع هذه الطائفة من المستشارين الذين يحصلون على نفس المربوط ، وبحدد تاريخ القديتهم بالنسبة الى هؤلاء من تاريخ حصولهم على الرتبة العسكرية الاشرة .

(غتوى رتم ١ في ١/١/٧٥١) .

قاعــدة رقسم (۲۹۲)

المسطاة

منازعة الدعى في اقدية بعض اعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي السابقة على القرار الجبهوري رقم ٨٥٠ لسنة ١٩٥٩ باعادة تعين اعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي ، الصادر تطبيقا للقانون رقم ٧٠ لسسنة ١٩٥٩ بنظيم خلص بوزارة الخارجية للجبهورية العربية المتحدة ، غير جفزة في ظل هذا المقانون سر انسحاب الحصافة بن الطعن التي اصبفها المقانون الشار الجبهوري الذي تضبنه القرار الجبهوري المقانون الشار الجبهوري

ولخص الحسكم:

يبين من اسستقراء نصسوص القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بالنظيم خاص لوزارة خارجية الجههورية العربية المتحدة ، أن المشرع قد أستهدف من اصداره اعادة تنظيم وزارة الفارجية سالكا في ذلك طرقا ثلاثة أولها اعادة تعيين بعض اعضاء السلكين الدبلوماسي والتنصلي وثانيها نتل البعض الاخر منه الى وظائف عامة أخرى ، وثالثها أحلة من لم تشمله أعادة التعيين أو النقل ألى الاستيداع أو التقاعد ، ورغبة من المشرع في أضفاء الاستقرار على المراكز القانونية التي ترتبت على هذا التنظيم الجديد ، نص في المادة الرابعة من القانون لمذكور على عدم جواز الطعن بالالغاء أو وقله التنفيذ في الترارات الجمهورية الصادرة باعدة التميين او النتل وتحتيقا للهدف ذاته أعاد النص في المادة الخامسة من القانون المشار اليه على إن ترتيب الاقدمية الذى يتضمنه القرار الجمهورى الخاص باعادة تعيين اعضاء المسلكين يعتبر نهائيا وغبر قابل للطعن ميه بأى وجه من الوجوه . وأذ صدر القرار الجمهوري رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٩ متضبنا أعادة تعيين أعضسساه السلكين الدبلوماسي والتنصلي - ومن بينهم المدعى - ومحددا أتدبيتهم مان هذه الاقدمية تكون نهائية وباتة اى بهنجساة من اى طعن يهسدف الي المسلس بها بطريق بباشر أو غير مباشر .

ولنن كانت المصانة من الطمن قد انصبت على ترتيب الاقدية الذي تنسبنه القرار الجبهورى رقم ٨٥) لسنة ١٩٥٩ الساقف ذكره ولم تنسحب حمراحة على الاقدية التي تنسبنها القرارات السابقة عليها الا أنه لما كان البادى من استظهار نص المادة الخابسة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩: المشار اليه أن الاقديبة التي يرتبها القرار الجبهورى الخاص باعادة التعيين ادما تكون على أساس الاونساع السابقة للاعضاء المعاد تعيينهم وبمراحاة الاقديبة التي رتبتها لهم قرارات التعيين أو الترقية أو النقل السابقة على مسدوره غان بفاد ذلك أن الاقديبة السابقا بكل ما كان يثور حولها من مغازعات أو طعون كانت الاساس في تحديد الاقديبة العالية بحيث يعتبر أن المشرع قد حسمها نهائيا بالاقديبة التي رتبهسا في القسرار الجمهوري رقم 60 لسنة ١٩٥٩ وبن ثم مان الحمسانة من الطعن التي أسبغها المشرع على ترتيب الاقديبة الذي تضينه القرار المذكور تنسحب بحكم اللزوم على الاقدية السابقة وذلك أن أي مساس بها يؤدى هنها الى المساسي بالاقدية الحالية الأمر الذي يجمل النص على نهائية هذا الترتيب وعلى عدم جواز الطعن لغوا لا طائل منه وهو ما يتنساني مع نمسوص المقانون المريحة ومع الهدف الذي تغياه المشرع منها .

(طعن رقم ۷۱ه استة ۹ ق ــ جلسة ۲/۲/۱۹۹۸)

الفصـــل القــــالك تقرير الكفــاية

قاعسدة رقسم (۳۹۳)

المسادا :

القانون رقم ١٦٦ أسنة ١٩٥٤ - خضوع اعضاء السلكين لفاية سكرتي أو قنصل عام من الدرجة الثانية لقظام التقارير السنوية - التزام المبنة نشئون السلكين ، وهي بصدد تقرير كفاية احد من مؤلاء ، بالرجوع الى رؤساء بعثات التمثيل الخارجي - لا الزام عليها بالنسبة لن عداهم ،

بلقص الحكم:

المادة ١٣ من القسانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٤ بنظام السساكين الدبلوماسي والتنصلي تنص على أن « يقسدم رؤساء بعشات التبيسل الدبلوماسي والتنصلي وبديرو الادارات بوزارات الخارجيسة عن أعضساء الساكين الدبلوماسي والتنصلي الذين يعبلون معهم تقارير دورية في شهر غبراير من كل سنة على أسساس تقسدير كماية العضسو بدرجات نهايتها القصوى مائة درجة > ويعتبر العضو ضعيفا اذا لم يعصل على . > درجة على الاتل . وتكتب هذه التقارير على النهوذج وبحسب الاوضساع التي سدرها وزير الخارجيسة بقدرار منسه . وتودع التسارير في ملفات سدرها وزير الخارجيسة بقدرار منسه . وتودع التسارير في ملفات امناء السلكين الدبلوماسي والقنصلي) هذه التقارير في شسهر مارس من كل عام > ولها أن تطلب ما تراه من البيسانات في شانها > وتسجل من كل عام > ولها أن تطلب ما تراه من البيسانات في شانها > وتسجل والا نيكون للبنة تقدير الكايلة التي يستحقها العضو ويكون تقديرها نهايا . ويخضع لنظام التقارير السنوية اعضاء الساكين الدبلوماسي والا نيكون البناء الم التقارير السنوية اعضاء الساكين الدبلوماسي والا نيكون البناء الم القارير السنوية اعضاء الساكين الدبلوماسي والا المناوية اعضاء الساكين الدبلوماسي المناوية اعتماء الساكين الدبلوماسي المناوية اعتماء الساكين الدبلوماسي المناوية اعضاء الساكين الدبلوماسي المناوية المنا

والتنصلي لفاية من يشغل وظيفة سكرنير اول او تنصل عام من الدرجة الثانية » . وليس في منهوم هذا النص ما يلزم اللجنة بالرجوع الى رأى رؤساء بمثات التمثيل الخارجي الا بالنسبة لاعضساء هذين السلكين لعاية من يشغل منهم وظيفة سكرتير اول او قنصل علم من الدرجة الثانية ، أما الوظائف الخاصة بمستشار من الدرجة الثانية أو تنصل عسام من الدرجة الاولى متدرجة الى اعلى حتى وظيفة سسفير فلا يلزم. الرجوع نيها الى رأى الرؤساء الماشرين . يؤكد هذا ما أفصحت عنسه المذكرة الايضاحية لهذا القانون ، اذ جاء ميها ، واستحدث المشروع لجنسة دائمة تسمى لجنسة شئون السلكين الدبلوماسي والقنصلي راعي في تشكيلها أن تكلل تحقيق أوفي الضبائات لأعضاء السلكين ، مشكلها مِن وكبل وزارة الخارجيسة ومِن أعلى ثلاثة مِن مِديري الإدارات بوزارة الخارجية وظيفة ، ومناط بهذه اللجنة النظر في اعداد حركة الترقيــات والتنقلات لأعضاء السلكين عدا السفراء والوزراء المفوضين مترك أمر ترقياتهم وتنقلاتهم الى وزير الخارجية يبت غيها دون عرضها على اللجنة ، وترمع اللجنة اقتراحاتها في هذا الشأن الى وزير الخارجيسة ونظم المشروع كينية ونسع التقارير الدورية وميعادها وتقسدير درجسة الكفاية عن كل عمسو على غسرار ما نص عليسه القسانون رقسم ٧٧٥. لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض احكام القسانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشسان نظام موظفي الدولة ، واخضع المشرع جبيسع اعضساء السسلكين لنظام التقارير عدا السفراء والوزراء المفونسين والمستثمارين والقنامسل العامين من الدرجة الاولى " . وثابت أن المدعى كان مستثمارا من الدرجة الثانية بسفارة موسكو عندما وضعت اللجنة تقديرها عنه في ٢٤ من نوفه ...بر سسنة ١٩٥٤ غلم يكن ثمسة الزام عليهسا « بالرجوع الى رأى الرئيس المباشر المدعى وقتثد " على حد تعبسير الحسكم المطعو نفيه ، ومن ثم غلا يتبل القول باطراحه وعدم التعويل عليه ، وانها هو تصرف قانوني سليم تترتب عليه كافة الاثار القانونية التي استهدعها المشرع في تانون نظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي رقم ١٦٦ لسنة ١٩٤ .

ا طعن رقم ٧٥ لسنة ؟ ق - جلسة ١١٩٥٨/٧/١٢ ١

قاعسدة رقسم (٣٩٤)

القعين في وظافف السلك الدبلوماسي بطريق الترقية لا يكون الا من. الوظيفة التي تسبقها مباشرة في السلك ذاته لا من سلك كفر .

ملخص المسكم :

ان التميين في وظاف السلكين الدبلوماسي والقنصلي بداريق الترقية لا يكون ــ طبقا لحكم المادة ٧ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥١ ــ الا من الوظيفة التي تسبقها مباشرة في السلك ذاته لا في سلك آخر . فاذا ثبت ان المدعى وقت اجراء الحركة المعلمون فيها كان موظفا بالدرجة الرابعة الادارية غمينته الوزارة في وظيفة سكرتير ثان المخصص لها الدرجة الرابعة في السلك السياسي ، اي في الوظيفة المقابلة ، فاتها ما كانت تبلك تعيينه في وظيفة اعلى ، لأن مثل هذا التعيين يتنسن ترقية لوظف في السلك الادارى الى درجة اعلى في السلك السياسي ، وهو ما لا يجوز .

قاعسدة رقسم (440)

المِسطا:

القانون رقم ١٦٦ أسنة ١٩٥٤ ــ اختصاص لجنة شلون السلكين بالنظر ق ترقية ونقل اعضاء السلكين لفاية مستشار من الدرجة الاولى ــ تقديرها لكفاية مستشار من الدرجة الثانية ــ لا تثريب عليها أن هي أعتمت على معلومات أعضافها أو أطرحت تزكية من الرئيس المباشر •

ملخص الحسكم :

ان اللجنة الدائمة بوزارة الخارجية والشكلة بالتطبيق لنص المادة ١٢ وعضوية ثلاثة من مديري الادارات الاعلى وظريها بالوزارة ، تختص بالنظر في ترقية ونتل اعضاء السلاين الدالوماسي والقنصطي لغالة من · يشبغل وظيفة مستشار من الدرجة الاولى ، وترقع اللجنــة التراحــانها في هذا الشأن الى وزير الخارجية ، ومن ثم غلا تثريب على هذه اللجنة وهي بصدد تقدير كماية مستشار من الديجة الثانية ، ولا يلزم القسانون . لتقديرها الرجوع الى رأى رئيسه المباشر كما سلف البيان ــ أن تعتمسد على المعلومات التي يبديها اعتماؤها ليتسنى لها أعمال واليتها التانوندسة · بي مجال النتل أو الترقية ، ولا جناح على هذه اللبنة أن هي أطرحت كتاب سنير مصر في موسكو الى وزارة الخارجية في اول ابريل سنة ١٩٥٤ والذي حرر بمد أن تدبت اللجندية تقديرها الاول في أول نبراير . ممنة ١٩٥٤ ، لاتها وضعت معايم علمة تنسبط على اساسها كفاية اعنساء السلكين السياسي والقنصلي وصلاحيتهم بمما يتلاءم مساع رون العماسد الجديد مع كفالة الموازنة في الكفاية فيما بينهم على أساس شامل ورود . وغني من التول أن هذه اللجنة ، بما تجمع لديها من بيانات عن جميدي الاعضاء من شتى المسادر غضلا من معاومات أمضائها الكندسية ، عي الاقدر على تحديد درجة الكفاية وضبط الموازنة بالمعيار الموحد الشاءل الهم جبيما . ولا جناح على اللجنة تخلك ان هي أعرنست عن وذل تساك : الرسائل الشخصية المقدمة من المدعى ، أذ لا شابط لها ولا مساد مسن · القانون بفظمها ٤ ومُلها بعيدة عن طابع التقارير السرية وهالية من مترماتها المائونية ، ولا تخرج عن حقيقة أمرها عن خطابات استدرها المسدعي من - معض رؤساته السابقين في تواريخ لاحقة لتاريخ رفع الدعوى ، السسوى تاييد لدغاعه واخذا بناصره في مجال هذه المازعة .

. . 25

قاعسدة رقسم (٣٩٣)

البسطا:

موظف ... نقله الى اهــدى وظائف السلكين الدبلوماسي او القصلي.

ــ عــدم جواز ترقيته الا بعد مضى ســنة على الاقل من تاريخ النقل ...

قصر هذا الخطر على الترقيبة التي يجب أن تام في نسبة الاقدية ... عــدم

سريانه على الترقية الى وظيفــة مستشار من الدرجة الثانية او قنصــل

علم من الدرجة الاولى او ما يعلوهما ، لان الترقية فيها تكون بالصـــلاحية.

ولو تبت بجراعاة الاقـــــدية .

ملخص الحسكم:

تنص الفترة الأخرة من السادة ١٥ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بنظام السلكين الدبلوماسي والتنصلي على أنه لا يجوز النظسر في ترقية الموظف المنقول من وزارة أو مصلحة الى احدى وظائف السلكين الدبلوماسي او التنصلي الا بعد سنة على الاتل من تاريخ نقسله ما لم. تكن الترقية في نسبة الاختيار ، ويتضح من ذلك أن حظر ترقيسة المنقسول من الغارج تبل مضى سنة على نقله متصور على الترتيسة التي يجب أن تتم ف نسبة الاقدمية ، وذلك حماية لاصحاب الدور ممن هم في الداخل ، ومن ثم فلا يسرى هذا القيد على الترقيات التي يجوز اجراؤها بالاختيار دون التقيد بالاقدمية ، اذ تنتفي حكمة قيد السنة المسار البه ، ويجب اطلاق بد الادارة في اختيار الاصلح ، سواء اكان من الداخل أم من الخارج ، ولما كانت المسادة ١٥ من القسانون سالف الذكر تنص على أن الترقيسة الى وظيفة مستثمار من الدرجة الثانية أو تنصل عام من الدرجة الاولى وما يعلوهما من وظائف يكون بالصلاحية دون التقيد بالاقدمية (لانهسب بحكم مرتبتها في التدرج من الوظائف الرئيسية التي يكون التعيين مبها بالاختيار بالصلاحية) ، غانها بهذه الثابة لا يسرى عليها تبد السلفة المذكورة ، ولا يغير من ذلك أن تكون الترقية الى هذه الوظائف تسد تهته.

مهراهاة الاتنهية ، اذ الممروش أن أصحاب الدور الذبن رقسوا كساوا - سالحين لهذه الترقيسة .

(طعن رقم ٥٦٪ لسنة ؟ ق _ جلسة ٢٣/٦/٦٥١)

قاعدة رقسم (٣٩٧)

: المسللة

المادة 10 من القسانون رقم ١٦٦ اسنة ١٩٥٤ وتعديلاته في شأن نظام السسلكين الدبلوماسي والقصلي تقضى بأن تكون الترقيبة الى وظيفة سسكرتير الانجوماسي والقصلي تقضى بأن تكون الترقيبة الى سكرتير أو تقصل عام من الترجبة الثانية بالانتجية المطلقة ومع ذلك تجوز الترقية بالافتيار ويبدا بالنسبة المصصحة للترقية بالافتيار ويبدا بالنسبة المصصحة للترقية بالافتيار وزارة الداخلية هذا القرار الميال الى وزارة الداخلية هذا القرار الميال في ذات اقدينه دون اعتداد بالدرجات المن رقى البها بوزارة الداخلية سور حكم قضال المن وظائف السلك في ذات اقدينه دون اعتداد بالدرجات التي رقى البها بوزارة الداخلية سنطى المفسو في الترقيبة الى وظافة الكي الوزارة بحجلة قصر المدة التي قضاها عقب اعادته الى ولؤارة بحجلة قصر المدة التي قضاها عقب اعادته الى وظائف السلك ما لم يثبت الحالة طالما قضاها عقب اعادته الى وظائف السلك ما لم يثبت الحالة طالما خلى ملف غديله من وجدود تقرير بمرابعة ضميف سدواء في وزارة الخارجية أو في وزارة الداخليسة طالما أن الترقيبة قد تحت بالاقديهة الملاحة .

ملخص المكم:

ان القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بلمسدار قانون نظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي المسدل بالقانون رقم ١٨٥٨ مسينة ١٩٥٤ والقانون

رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٧ بجعل تحديد أقدمية اعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي - فيها عددا ثماغلي وظانف للحقين وسكرتيري القنصليات وغقا لتاريخ المرسوم الصادر بتعيينهم أو نرقيتهم على أن تغتبر اندمية اهضاء السلكين الدبلوماسي والتنصلي المسابقين الذين يعادون الي مناصبهم من تاريخ المرسوم أو المسادر بتعيينهم أول مرة . وتحدد التدبية من يعينون من الموظفين من تاريخ القرار في الوظ الف التي كانوا بشغلونهما ويعين الرسسوم التدبية بعض الموظئين (المادة ١١) وَمَتَى كَانَ الرقي مِن أعضساء السلك الدبلوماسي أصل وقد نقل الي ونايفة من وظائف الكسادر العام بوزارة الداخلية ثم اعيد تميينه فى ونأيفة فى السلك العبلوماسي ـ على النصو التنصلي السابق ببائه نان أتدميته بين أمنساء السلك الدبلوماسي تنحدد وتقسا للقسرار المسادر بتعيينه في السلك الدبلوماسي أول مرة ــ دون اعتداد بالدمينه في درجات الكادر العام التي رقي اليها ابان نقسله الى وزاره الداخلية في المفترة من ١٩٧٠/٣/٤ ناريخ مسدور القرار الجمهوري رقم ٣٠٨ السمنة ١٩٧٠ الى ١٩٧٦/٧/٢٢ تاريخ اعادته الى السملك الدبلوماسي طبقها لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٥٠ لسمة ١٩٧٦ السادر تنفيذا لحكم محكبة القضاء الادارى سالف الذكر والذى وضع مونسسع التنفيذ الفعسلي اعتبارا من ١٩٧٦/٨/١ وليس اعتبارا مسن ١٩٧٦/٩/١١) وقد تعددت أقديية المدعى بين زملائه أعضاء أأسلك الدبلوماسي على ما كانت عليه تبل مسدور القرار الجمهوري رمسم ٣٠٨ لمسمنة ١٩٧٦. ٤ وبذلك جرت اعادته الى وظائف المسلك الدبلوماسي في ولليفة سيكرتير ثاني في ترتيب الاقدمية لزميله وسابقا على زميله وغنى عن البيسان انه وقد قضى بالفساء القرار الجمهورى رقم ٣٠٨ لسمينة ١٩٧٠ والقرار الوزاري المنفذ له رقم ١٤٥ لسنة ١٩٧٠ بنقل المدمى الى وزارة الداخليسة اعتبارا من ١٩٧٠/٣/٤ مان ذلك القرار يعتبر في حكم العسدم وكأنه لم يكن ولم يصسدر أصلا في مجسال التطبيق التسائوني ن ولذلك جرت اعادة المدعى الى الخدمة في السلك

الدبلوماسى فى وظيفة سسكرتير ثانى التى رتى البها زملاؤه فى الفترة التى كان غيهسا منتولا الى وزارة الداخلية بموجب الترار الجمهورى رقم ٨٠٨ لسسة ١٩٧٠ وفى ترتيب الاتدبية عينه الذى كان عليه الامر مدم لا بلام سسدور الترار الجمهورى سسالف الذكر دون ما اعتداد بالترقية التى اصسابها النص الى الدرجية الثالثة بقكادر العام اعتبارا من المنزار الإراء/١٢/١٢ طبقيا لقواعد الرسبوب الوظيفى ، وعلى ذلك لمان المركز القانونى للهدمى يتحدد عند مسدور القرار الوزارى المطمون ليه لهم ١٩٧٢/ السنة ١٩٧٦ الصادر في ١٩٧٢/٩/١٩ على اسساس انسه ميشفل وظيفة سسكرتير ثان تاليا فى ترتيب الاقديية

ومن حيث أن المادة ١٥ من القسانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ معدل بالتسانون رتم ٨٤٥ لسنة ١٩٥٤ القاعدة رقم ١٠٥٧ تقضى بأن تكسون الترقيسة الى وظيفة سكرتي ثالث أو ناثب تنمسل وما يعلوها من وظائف لغاية سكرتير أول أو تنصل عام من الدرجة الثانية بالاقدمية في الدرجة . ومسع ذلك الترقية بالاختيسار اصلا فيمسسا لا يزيد على ربع الوفلسائف المالية في كل درجـة ويشترط أن يكون وقع عليه الاختيـار قد الهضي سنتين على الاقل في درجته ، ويبدأ بالسسنة المخصصة للاقدبية ويرقى النسبة المصممة للتراتيسة المصممة التراتيسة بالاختيار فتكون الترقية فيهسا حسب درجات الصلاحية في العسامان الاخيرين . واللسابت أن المدمى عاد الى العمل بوزارة الخارجية ١/٨/ ١٩٧٩ وكانت التقارير التي وضعت عنسه قبل نقبله للعبل بوزارة الداخلية عن عمله بوزارة الداخلية كاتت تشيد بصلاحيته للعمل في السلك السسياسي وكان أول تقرير يوضع عن المدمى بعد نقله الى وظيفة سكرتبي ثالث هـ و التقرير المقدم عنه لسنة ١٩٦٧ بمرتبة نوق المتوسط وكان التقرير المقدم لسئة ١٩٦٩ بتقدير جيد ولم يوضع تقرير عن المدعى السنة ١٩٦٨) وكانت التقارير التي وضعت عن المدمى ابان عمسله في

وزارة الداخلية كلها تؤهله للترقيلة ، وقد نتدم البيان أن المدهم، رتى في وزارة الداخلية الى الدرجة الرابعة في ١٩٧٢/١٢/٣١ والى الدرجة الثـــالثة في ١٩٧٤/١٢/٣١ . ومتى كانت الترقيات المتيد غيهــا الصادرة بالتسرار رقم ١٧٥٦ لسنة ١٩٧٦ قد تمت بالاقدمية ، وكاتت القاعدة القسانونية التي تجرى الترتبة بالاقدمية تقضى بترتية أقسدم الاعضاء مع تخطى الضعيف) لقد خلت صفحسة المدعى مما يثبت حصوله على تقرير ببرتبة ضعيف سيواء عن عبله في وزارة الخارجية أو عين عمسله بوزارة الداخلية ... ومتى كانت الترقيسات المطعن فيها قد تضبئت تضمى المدمى في الترقيبة وظيفة سكرتير أول بحجسة حداثة خسدمته بوزارة الضارجية بعد عودته اليهسا في ١٩٧٦/٨/١ فضسلا عن عسدم وخسع تقارير حديثة عن كفائته بوزارة الخارجية ، وقد رقى بالقرار المطعون فيه بن هم أحدث بن المدعى في أقدبية وظيفة سسكرتير ثاني وبن هؤلام و ولم يقم عن المدعى دفاع تأثوني يحسول دون ترقيته الى وظيفة سيكرتي اول بالقرار المطعون فيه لعيدم حصوله على نقارير ببرتبة سعيف عن عبله في أي جهة وفي أي وقت ــ لذلك يكون. القرار المطمسون فيه قد خالف القسائرن فيها تضبغه من تخطيها المدعي في الترقية الى وذاينسة سحرتم أول واذ رقى المدعى معلا الى وظيفة سسارتير اول في ١٩٧٨/١/١٧ مان مسلحته تقتصر على المق بارجاع التدميته في وظيفة سسكرتير اول الى تاريخ نفساذ القرار الوزارى رقم ١٧٥٦ لسينة ١٩٧٩ الصيادر في ١٩٧٦/٩/١١ . ومتى كان حق المطمون ميه حد قضى برمض الطعن الاحتيساطي الخاص بالطعن بالالفساء في الترار الوزارة رقم ١٧٥٦ لسنة نيما تضمنه من تخطى المدمى في الترقية الى وظيفة سكرتم اول - قانه - أي المطعون فيه - بكون قد خالف القيانون في هذا الشق بن قضائه ، ويتمين المكم بالفسائه في هذا الثبق والحكم بارجاع الدبية المدمى في وظيفة سكرتير أول الي تاريخ نفساذ القرار الوزاري رقم ١٧٥٦ سنة ١٩٧٦ الصادر من وزارة الخارجية في ١٩٧٦/٩/١٩ وما تبني على ذلك من أثار ، والزام الحكومة بالمرومات .

(طعن رقم ۱۳۳۴ استة ۲۰ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱۱/۱۱) (م ۲۱ ــ ج ۱۱)

قاعسدة رقسم (۳۹۸)

المساباة

وضع ضروابط مؤداها أن يرقى أولا الماصلون على مرابسة ممثار في التقريرين السنويين الاغيين ثم الماصلون على مرابة ممثار ويبد جدا المقريرين السنويين الاغيين ثم الماصلون على مرتبة ممثار مرببة بمثار في التقريرين المسنويين الاغرين أن كانت المرجات الشاغرة تستفرقم وصدهم بوضعهم الذين تحققت في شائهم مرتبة الكفاية الني عناها اللفظ الها إذا كانت المرجات الشاغرة تستفرق الماصلين على تقرير بمرتبة ممثار والماصلين على تقرير بمرتبة ممثار والماسلين على تقرير بمرتبة ممثار وأخسر بمرتبة جيد جدا غان كل هؤلاء يعتبرون مرقين مادام يشملهم قرار شرقية واحد باعتبار أن درجة المسلاحية أو الكفاية اللازمة للترقيسة قد ترفيرت في على المبيع وفقا الممايي التي وضعت الاجوز أن تكون برتبة الكفاية سبيسا للمعاير التي وضعت الاجوز أن تكون برتبة المسلوم في الوطيفة المسلمة في الرفيقة المسلمة المسلمة في الوطيفة المسلمة في المسلمة المسلمة المسلمة في الوطيفة المسلمة في المسلمة المسلم

يطفض المسكم :

ومن حيث أن المادة 10 من القسانون رام ١٦٦ لسسنة ١٩٥١ من القسانون رام ١٦٦ لسسنة ١٠٠٠، اما بايستدار نظسام المسلكين الدبلوماسي والقنصلي على انه « ...، اما القسسة المخصصة للترقية بالإختيار نتكون الترقيبة اليها حسب برتيب هرجسات الكسلية في العابين الاخرين سوتكون الترقية الي وظبفسة مستشسار من الدرجة الثانيسة أو قنصسل عام من الدرجة الأولى وما يملوها من وظاف بالاختيار للكفاية دون التقيد بالاندبية « ومفاد ذلك أن الترقيسة بالاختيار تتم على اسسناس درجات الكلساية في العلبين الاخرين ، وقد جمل المشرع من الكايلة الميسار الذي تتحدد على مقتصاه العسالادية للنرقية ولم يجعل هذه الكناية معبارا لاعادة - تحديد ترتيب الاقادية بين المرقين من جديد .

ومن حيث أنه ولأن كان مجلس شئون السلك وقد وضع معالير وسرائه للترنية بالاغتيار الى وظيفة مستنسار تجارى مؤداها أن يرقى كولا الحاسلون على مرتبة معتاز في التقريرين السنوبين ثم الحامسلون على مرتبة معتاز في التقريرين السنوبين ثم الحامسلون على مرتبة ، معتاز في القريرين السنوبين الآخرين أن ذائبه الحاسلون على مرتبة ، معتاز في القريرين السنوبين الآخرين أن ذائب الدرجات الشارة التي سنتم الديقية النها تستفرق هاؤلاء وحدهم روستهم الذين تحققت في شائهم رتبة التقلية الذي عناها اللفظ مستوى بهرئة معتاز وشلك الحاملين على تقسرير معتوى بهرئة معتاز وشلك الحاملين على تقسرير جيد ربدا غان كل مؤلاء بعنيرون مرتبي مادام ينسلهم قرار ترقية واحسد جيد ربدا غان كل مؤلاء بعنيرون مرتب مادام ينسلهم قرار ترقية واحسد وذلك بحسبان أن درجة الصلاحة أو الكفاية اللازمة للترتية قد توفرت عن الجميع ونقا للمعاير التي وصفت ، وي عذه الحالة تتم الترقيسة عني موتبة الكلية مبيا لتدبية بحيث يسبق الاعلى مرتبة الحاصل على مرتبة التعلية مطابا نوادرت عيهها الشروط اللازمة للترقية التي شميلتها معا .

وبن حدث الثابت بن الإطلاع على الأوراق أن الترقية ألى وظيفة المستشار تجسارى التي تبت بمقتضى القرار المطمسون نيسه رقم ٨٧٦ الحسنويين الإخرين لمحسب بل شملت هؤلاء وكلك الحاصلين على مرتبة بمقاز وجيد جدا في هذين النقريرين باعتبار أنهم صالحين للترقية ، وقد شملام جميعا قرار واحد ومن ثم لزم الالتزام بترتيب المدياتهم في الوظيفة السابقة ، وعلى ذلك يكون القرار المطعون نميه ناغذ من ترتيب التدبيسة الإدمى بين زملانه المرقين الى وظيفة مستشار تجارى على اساس مرتبة كماتذيم مخالفا القانون منهينا الناؤه في هذا الخصوص .

ومن حيث أنه ترتيبا على ما تقدم وأذ ذهب الحكم المطعون نبه غير هذا المذهب غانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بها يتعين معه الحسكم يقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بالفاء الحكم المطعون فيه وبالفاء القرار يقم ٧٨٦ لسنة ١٩٧٦ غيها تضمنه من تعديل ترتيب اقديهة المدعى بين تمكلته المرتين الى وظيفة مستشار تجارى وتحديدها على أساس الاقديمة في الوظيفة السسابقة مع ما يترتب على ذلك من آنار والزام الجيسسات الاحترية المعروفات .

(طعن رقم ۱۹۲۷ لسنة ۲۸ ق - جلسة ٢٨٥/١٩٨٤ إ

الفصل الضامس الرواتب والبدلات

الفـــرع الأول جـــدول الرتبـــات

قاعسدة رقسم (799)

: 44-45

المحقون غير الختين — القادن ١٣٦ لسنة ١٩٦٤ تنى يهـ حيله جدول الوظائف والمرتبات المحق بالناتون ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ الفاص بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي — المادة الثقية منه تضت بمنسع اغضاء السلكين بداية المرتبات الجديدة أو الفرق بينها وبين بداية القلقت المقدية أيهما أكبر — وجوب الا تؤدى الزيادة الى تجاوز ني-4ة مربوط الدرجة بالنسبة العضو — القانون ١٣٦ اسنة ١٩٦٤ قرر دربوطا للات للمحقين غير المبتن — الله ذلك : لا يجوز منحهم أكثر من هـذا المربوط الثانيت بالتطبيق لحكم المادة المقاقة الشار اليها .

ملقص القتــوى:

اذا كانت المادة الثانية من القانون رتم ١٣٦ لسنة ١٩٦٢ بتمسيل جدول الونلقف والمرتبات الملحق بالقانون رقم ١٩٦١ لسنة ١٩٥٤ الخاص بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي تقدس على أن . . . يبنح اعضسال المسلكين الدبلوماسي والقنصلي الذين يتقانصون الآن مرتبات تقل عن بدلاية

المرتبات اجديدة المتررة لوطائنهم هذه البداية الجديدة أو الفرق بينههسانا وبين مُنْتها القديمة أيهما أكبر « نان أعمال حكم هذا النص يساون رهينسة بالاوضاع التي وردت محددة غرتبات كل طانفة من أعضاء هذرن الدشكين. تحت الاختبار (غير المثبتين) ، راتبا ، دون أن يقرر لهم علاوات دورية هان هذا ينبىء عنادارة المشروع في عدم اجازة منحهم أكثر من هذا القدر الثابت يؤكد ذلك أن القاعدة العابة المطبقة في شأن العاملين المنيين بالدولة (المادة ٢٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤) تقضى بعدم جواز تجـاور تهاية مربوط الدرجة ولا يجوز الخروح على هذه القاعدة العامة الا بنص غاص ، ولا يمكن أن يؤخذ من نص المادة الثانية من القسسانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٦٤ المذكور أنها تنسبنت خروجا على هذه القاعدة العابة أو استثناء منها ، اذن أن منح أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي ـ دون الملحقين. غير المثبتين (تحت الاختبار) - الفرق بين بداية المربوط القديم وبداية المربوط الجديد ، لا يؤدى الى تجاوز نهابة المربوط المقرر لدرجاتهم ، نظرا لارتفاع هذه النهاية في الكادر الجديد ، ولما كان الملحتون غير المثبتين تد. تقرر لمرتباتهم مربوط ثابت ، بدايته ونهايته واحدة ، غاته لا يجوز تجاوز هذا الربوط الثابت بحكم القانون الذي ترره او وفقا للاصل العام الذي تصت عليه المادة ٣٥ من قاتون العاملين المدنيين رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٢ ، وذلك مع مراعاة الاحتفاظ أن كان يتقاضي من هؤلاء مرتبا يزيد على المربوط الجديد بتلك الزيادة بصفة شخصية ، كما سلف القول .

لذلك انفهى رأى الجمعية المعومية إلى أنه اعتبارا من تاريخ العمل بالتاتون رقم ١٩٦٤ سنة ١٩٦٤ س ترفح مرتبات المحتين غير المنبين (تحت الاختيار) ، الى المربوط الثابت الذي قرره لهم هذا القانون ومقداره عشرون جنبها شهريا ، أذ كانت بقل عنه . أما من كان يتقاشى مرتبا يزيد على هذا المربوط الثابت ، قائه يسستمر في تقاني الزيادة بصفة شخصية ، دون المسلس بها أو اسستهلاكها من العلوات الدورية .

١ مك ٢٨/٨٢١ - جلسة ٢٢/١٩٥١) .

قاعسدة رقسم (٠٠٠).)

بدل الاتابة ــ شروط استحقاقه بالتنابيق تقرار مجلس الوزراد الصادر في ۱۹۵۳/۰/۲۵

ملخص الحكم :

إن لائحة شروط الخدية في وظائف التبشل الخارجي المصدق عليها بن بجلس الوزراء في ٢٥ من بايو سنة ١٩٥٣. - وهي التي كانت سارية على الواقعة محل النزاع ... نظمت في الفصل الثالث منها الرئيسات. الانسامية لأعنساه المسلكين الدبلوماسي والقنصلي وموظفيهما وبينت كيفية استحقاقها ، وهذه الرتبات الانسسانية على ثلاثة الواع : أولا - بدل. التهشل ، وهو متصور على رؤساء الهيئات الدبلوماسية (م ١٧) . وثانب ا بدل الاغتراب ، وهو يصرف لموظفى الهيئتين والموظفين. الكتابين (م ١٨) ، وثالثا ... بدل الإثابة ، وقد تحدثت عنيه المواد من. ١٩ ... ٢٠ ، ويبين منها أن هذا البدل لا يستحق الا في أحوال خلو وظيفة أو تغيبه في غير البلد الذي عيسه مقر وظيفته الاصلية ، عيمتح لن يقوم. بالعمل مقام رئيس الهيئة الدبلوماسية رسما علاوة على مرتبه الأسلى بدل انابة بعادل ربع بدل التبثيل المترر لرئيس الهيئسة ، بشرط ألا يزيان يا مصرف بن هذا البدل على خبدسين جنيها في الشهر (م ١٩) ، ويمنح لن يتوم بالممل مقام القندسل علاوة على بدل اغترابه الأصلى بدل انقبة بمادل ربع بدل الاغتراب المقرر للتنصل بشرط ألا يزيد مجموع ما يصرفه للنائب على مقسدار بدل الاغتراب المقرر للقنصل الغائب (م ٢٠) ٠

كما نصب المادة ٢١ على انه لا يجوز بنح بدل انابة للموظف الذي بنتدب المحلول محسل موظف غائب عن متر وظيفته لتسادية مأمورية في داخل اختصاص الهيئة التابع لها الموظف الغائب . ويظهر من ذلك أن المساط في استحقاق بدل الانابة أن يقوم مقام القنصل هو خلو وظيفة هذا الأخير لله لوجوده في اجازة أو لتغيبه في غير البلد الذي غيه متر وظيفنه الاصلية . وعلى مقتضى هذه الاحكام لا يستحق بدل الاتابة عن القنصل العسمام في ميلانو الا لن يقوم مقامه في هذا البلد بسبعب عارض من الاسسسباب المحددة سالفة الذكر ، فلا يستحق المدعى ... والحالة هذه ... بدل أنابة على هذا الاساس ، مادام لم يتم بالعمل مقام القنصل المذكور في مقسسر وظيفته بميلانو لسبب من تلك الاسباب ، كما أن تبعية نيابة قنصلية جنوا _ التابعة من جهة التقسيم الاداري الى تنصلية ميلانو _ ليس مفاده أن يمتبر القسائم على نيايبة تنصلية جنسوا ، في تطبيق المادة . ٢ من تلك اللائمة ، قد حل في هذا البلد محل منصل ميسلانو ، لأنه ليس الهدا الأخر - بحسب التنظيم الاداري - بقر اسلا في جنسوا ، حتى يتصور أن يكون هناك من يتوم مةامه نيها لسبب من الاسباب العارضة الوقتية التي حددتها تلك المادة ، بل غاية الأمر أنه ... بحسب التنظيم الادارى وقتذاك _ كانت تتبع نيابة تنصلية جنوا تنصلية ميلانو العامة في التقسيم وفي الاشراف الاداري ، وهي تبعية رؤى أن تقوم من جهسة التنظيم الإداري على أساس من الاستقرار ، مما يخرجها من نطساق الاسباب العارضة الوقتية المسار اليها ،

(طعن يتم ١٩٧٧ لسنة ٣ ق ــ جلسة ١٩٥٨/٣/٨)

الفـــرع القـــالث بدل تمهيــل

قاعسدة رقسم (٤٠١)

المسطا:

أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي ... بدل تبثيل ... المكهة من تقريره لهؤلاء الاعضاء ... مناط استحقاقه القيام الفعلي باعباء الوظيفة .

ملخص الفترى:

ان الحكمة من تقرير بدل تمثيل لاعتماء السلكين الدبلوماسي والقتمشي مي تمكينهم من تمثيل بلادهم تمثيلا لائقا وذلك بالانفساق على ما يقتضيه نامورهم بمظهر كريم في حيساتهم الاجتماعية على اختلاف عنساهرها من مسكن ومليس وغير ذلك حفظا لكرامة بلادهم التي يعلونها ، اى ان هسذا البدل لم يقرر مقابل عمل الوظف ولكنه مقرر لافراض الوظيفة ومظهرها ، ومن متنشى ذلك أنه لا يستحق للموظف الا عند قيام سببه وهو شرورة الانفاق على ما تقتضيه الوظيفة من مظساهر تتقق وكرامة الدولة وذلك بستنم بطريق اللزوم قيام الموظف غملا بأعمال الوظيفة أى أن بدل التمثيل مدور وجودا وعدما مع القيام الفعلى بأعباء الوظيفة وعدم القيام بها

وعلى متنشى ما تقدم لا يستحق أعضساء هذين السلكين بدل تبئيسك خسلال الفترة من تاريخ مسسدور لاتصسة شروط الخسدمة في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي حتى تاريخ اخطارهم يتسلم العمل ، ذلك لانهم لم يتوموا بأعمال وظيفتهم خلال هذه الفترة .

(ننوی رشم ۸٦٣ ــ في ۱۲/۲۱/۱۹۵۱)

الفسرع الرابع المسلاوة المسسائلية

قاعبىدة رقسم (٤٠٢) . .

المسدا:

شروط صرف الملاوة الماللية المتررة طبقا الالحة شروط الضحمة في وظائف السلكين الصادرة بقرار رئيس المجهورية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ ومناط استبرار صرف هذه الملاوة .

ملخص الفتوى:

ان لاثمة شروط الخدية في وظائف السلكين الدبلوباسي والتنصلي الصادرة بقرار رئيس الجبهورية رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٨ تنص في مادتها الثانية على أن : ٩ يصرف لاعضاء السلكين الدبلوباسي والتنصلي بدل تبثيل الشابة على أن : ٩ يصرف لاعضاء السلكين الدبلوباسي والتنصلي بدل تبثيل للشأت البيئة بالجدول الآتي بستازيها تبثيل بصر تبثيلا لائقا وذلك طبقسا لاغضاء السلكين في البعثات التبثيلية المتزوجين أو غير المتزوجين ولهم ولد وبالانساقة الى ما يعدرف لهم علاوة عائلية بنسبة ١٥ لا من بدل التبثيل الاصلي ترفع الى ٥٥ لا لمتزوج وله ولد أو اكثر أو لغير المتزوج وله ولدان أو أكثر أو لغير المتزوج لله ولد أو اكثر أو الغير المتزوج بله للوضون غلا تصرف لهم في هذه الحالات علاوة ماثلية ألا بنسبة ١٥ لا من بدل التبثيل بدل التبثيل لاصلي ، وتسرى عليها القواعد الخاصة باستحقاقه وخفضسه ووقفه وانتهائه ، وتسرى عليها القواعد الخاصة باستحقاقه وخفضسه ووقفه المهناء المتأتية ما من بدل التبثيل وانتهائه ، وتتمن في مادتها المعارة على أن : « . . . ويستحق أعضاء المباهنة المباهن المعنى وقتف المخساء المملكين وتنس المادة الحادية عشر منها على أن « تنتهى حقوق أعضساء المملكين

الدبلوماسى والقنسلى ف المرتبات والرواتب اى في بدل التبثيل الاسسسل والانساق ... (1) عند والانساق ... (1) عند الاحتالة على المعاشلة وبدل الاغتراب الاحتالة على المعاش أو الفصل من الخدمة ... ا ب وبالفسية لياتي اعتساء السلكين الدبلوماسي والقنسلي ابتداء من اليوم التالي لتاريخ لمنادرتهم لمقار عملهم » .

ويبين ما تتسدم المشرع تنى بمنح اعنساء السلكين الدبلوماسي والتنسلى والمشك التجسارى المتروجين منهم أو غير المتزوجين بشروط بحددة ، علاوة عائلية مدة عملهم بالبعثات التعليلية في الفارج ، واعتبر هذه العلاوة جزءا من بدل التبنيل الاصلى الذى قرره بصريح النص لواجهة النقات التى يستلزمها تبنيل بحسر تبثيلا لائقا ، وجعله بنبت الصلة باعباء الاعالمة غلم يجمل الزواج مانعسا أو منيسا لاسستحقاقه وهو ما مؤدام أنه لا شبهة في قسد المشرع الى الربط بين تقرير العلاوة واعباء الاعالمة الار الذى يؤكده عدم استبرار صرف تلك العلاوة بعد عودة العسسو مرم بعثته التبنيلية .

(الله ١٩٨٠/١٠/١٥ ــ جلسة ١٥/١٠/٨٦)

قاعسدة رقسم (٢٠٢)

: المسمدا

وغاد احكام المادة ٥٠ من القائدي رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٢ باصدور مقدون نظام السلك الدبلوماسي والمقصلي والمادة الثالثة من قرار رئيس المجهورية رقم ١٩٨٦ لسنة ١٩٥٨ بالاحة شروط المدمة في وظائف السلكين الدبلوماسي والمقاصلي ان المشرع قضي بمنع اعضاء السلكين المتروجين منهم او غير المتزوجين ولهم ولد علاوة عائلية خلال مدة عملهم بالمارج ومن ثم يستحق هذه الملاوة الزوجية أو الزوج متى كان يميل أيهما بالمعثمات المتيابية في المفارج ، غاية ما هنالك أنه اذا كان الزوجان المواكنة

مطلقين ... يستحقان هذه الملاوة في آن واحد التواجدها بالفارج غائه ... يتمين صرفها لاحداهما تفاديا للازدواج في المرف ، وان غلب جانب الزوج في هذه المائلة ، فليس معنى ذلك أن حق زوجته أو مطلقته في هذه الملاوت يسقط بليقاف صرفه فقط ... بصفة مؤقتة ... لوجود مائع وهو ادواجيــة التصرف ، فهو مائع من المرف وليس منهيا الاستحقاق ، بحيث يعود حق الزوجة أو المطلقة في صرف هذه الملاوة أذا عاد المطلق الى أرض الوطن أو تنازل عن حقه في صرف هذه الملاوة أو في ذلك بحسبان أن الزوجة أو المطلقة الدبلوماسية تستجد أصل حقها في هذه الملاوة من القادة ... والشرة .

ملخص الفتوي :

نحت المادة ٤٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون نظام السلك الدبلوماسي والقنصلي على أن « يعنع اعضاء السلك وغيرهم من العالمين اعاتة غلاء معيشة واعانة عائلية وبدل ملبس وبدل سسفر ومسروفات انتقال لهم ولزوجاتهم وأولادهم ومن يعولنهم من الحراد اسرهم وخديم وذلك بالشروط والاوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية بناء على انتراح من وزير الخارجية » . كما استعرضت الجمعية العمومية تر رئيس البهورية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ بلائصة شروط الضحمة في وظائف السلكين النبلوماسي والقنصلي الذي ينض في المادة الثالثة منه على أن « يصرف المسلكين في البعشسة التوليسة المتزوجين) أو غير المترف ولهم ولد ؟ بالإنساقة الى ما يمسولهم على عائلته . ومن بدل التبثيل الإصلى ترقع الى ٥٧ بر المتزوج وله ولدا أو أكثر أو غير المتزوج وله ولدا أو أكثر أو غير المتزوج وله ولدا أو اكثر أو غير المتزوج وله ولدا أو اكثر أو نعير المترف لهم في هذه الحالات علاوة عائلية الا بنسبة ١٥ بر من بدل التبثيل الاسلى .

وتعتبر العلاوة العائلية جزءا من بدل التبثيل الاصلى وتسرى عليها القواءة الخاصة باستحقاقه وخفضه ووقفه وانتهاته .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن المشرع قضى بمنى أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي والسلك التجاري المتزوجين منهم او غير المتزوجين ولهم واد ، علاوة عائلية مدة عملهم بالبعثات التمثيلية في الخارج ، واعتبر واعتبر هذه العلاوة جزءا من بدل التمثيل الاصلى الذي قرره بصريح النص اواجهة النفتات التي بستلزمها تبثيل مصر تبثيلا لائقا ومن ثم يستحق هذه. الملاوة الزوجة والزوج متى كان يعمل ايهما بالعثات التبثيلية في الخارج كحق ذاتى مقرر لأيهما ، غاية ما هناك أنه اذا كان الزوجان _ ولو كان مطلقين ــ يستحقان هذه العلاوة في آن واحد لتواجدهما في الخسارج ، مائه يتمين سرمها لاحدهما تفاديا للازدواج في السرف ، وان غلب جانب الزوج في هذه الحالة ، غليس معنى ذلك أن حق زوجته أو مطلقته في هذه العلاوة يستدل ، بل بقف سرقه نقط سـ بصفة وققتة ـ لوجود مانع وهو ازدواجية السرف ، فهو مانع من السرف وليس منهيا للاستحقاق ، بحيث. يعود حق الزوجة أو المطلقة في صرف هذه العلاوة واذا عاد المطلق الي. أرس الوطن أو تنازل من حقسه في صرف هذه المسلاوة أو غير ذلك 4 محسبان أن الزوجة الدبلوماسية تستبد أصل حقها في هذه المسلاوة من القانون مباشرة .

ومن حيث انه بنطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة عائه لما كان النابت ان السيدة المعروضة حالتها كانت تعبل في الفترة من ١٩٨٠/٩/١٥ حتى ١٩٨٠/٩/١ حدى زوجها حبالخارج ، فين ثم يتوافر بالنسبة لها مناط استحقاق هذه العلاوة لكونها دبلوماسية ، وتعبل في الخارج واما بالنسبة للمدة المتبقية من فترة عملها بالخارج والتي تبدأ من ١٩٨٠/١/١٣ متى ١٩٨٠/١١/١٠ ، والتي كان يعمل فيها مطلقها أيضا بالخارج ، فائه حتى مطلقها حوان كان هو الذي يستحق وحده صرف هذه العلاوة تفادية للازدواج في الصرف الا أنه وقد تنازل لها عن هذه العلاوة باعتبارها حاضفة

لابنف خسلال الفترة المشسار اليها. والتي تبدا من ١٩٨٠/١/١ حتى ١٩٨٠/١/١ من ١٩٨٠/١/١ من في صرف ١٩٨٠/١/١ عنه في صرف هذه العلاوة ويعود اليها متها في هذه العلاوة كحق مستبد من القسانون

مباشرة وبالتالى السيدة المعروضة حالتها العلاوة المشار اليها بالفئة المتررة بحسب مرتبها هي لا مرتب مطلقها خلال هذه المدة .

فذلك انتهى راى الجمعية العبوبية لتسمى الفتوى والتشريع الى احقية السيدة الدكتورة المستشار/بوزارة الخارجية للمالاوة المطالبة المشار اليها بالفئة المتررة وبحسب مرتبها هى خلال عملها فى مسارتنا باديس أبابا فى الفترة من ١٩٨٠/٦٢٠ حتى ١٩٨٠/١١/٣٠ .

(ملف ۲۸/۱/۲۵۹ سـ جلسة ۱۹۸۱/۱/۱۸۹۱)

الفـــرع الخــامس منــاط اســتحقاق الرواتب الاضــافية

قاعدة رقم (٥٠٤)

: 12____41

الرواتب الاضافية المستحقة لاعضاء البطات الدبلوماسية ... مناط المستحقاتها وتاريخ انتهاء هذا الاستحقاتي ... بدء الاستحقاق بالنسبة لرئيس البعثة من تاريخ وصوله الى مقر وظيفته في تاريخ مفادرته هذا المقسر البعثة من تاريخ مهادرته هذا المقسر الواتنهاء مهمته بحسب الاحوال ... تحديد المشرع الاستحقاق بالنسبة الى بقى عضاء البعثة المفترة التي بدا من تاريخ مساشرة الممل وتنتهى في تلويخ مفادرة مقر الوظيفة ولا يستبر الاستحقاق حتى الوصول الى الديوان الامام للوزارة بالقاهرة ... تفصيل نلك وبيان الرواتب الاضافية المحسوص عليها في لائحة شروط الخدمة في وظائف السلكين الدبلوماسي والقصلي عليها في لائحة شروط الخدمة في وظائف السلكين الدبلوماسي والقصلي المعمورية في ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٨ ... تطبيق الذين طاهرا بالخارج .

ﻣﻠﺨﻤﻦ ﺍﻟﻠﺒﺘﺴﻮﻯ :

طمس المادة الماشرة من الأمة الخدية في وظائف السلكين الدبلوباسي والتنسلي المساكين الدبلوباسي والتنسلي المسادرة بقرار من تبراير مستمة ١٩٥٨ على أن « يستحق رئيس البعثة الدبلوباسية من تاريخ وصوله بقر وظليفته ويستحق اعضاء البعثسة التبثيلنسة وموظلوها الاداريون والتهم من تاريخ مباشرة كل منهم للعبل بقر وظلوها » وتنص

المادة الصادية عشرة على أن « تندى حقدوق اعضداء السلكين الدبلوماسي والقنصلي والموظفين الاداريين والكتابيين الملحتين بالبعشات في المرتبك والرواتب أي في بدل التبنيال الإصلى والاضاف ، والعلاوة المائلية وبدل الاغتراب الاصلى والاضافي ،

٩) عند الاحالة الى المعاش أو النصل من الخدمة ٠٠

 ٢) وفي حالة النتل الى وزارة مصلحة أخرى ابتداء من تاريخ معادرة العضو أو الموظف الادارئ أو الكتابي مقر عبله »

ومفاد هذين النصين أن المشرع قد حدد الدة التي يستحق عنها أمضاء البعثات الدبلوماسية المرتبات والرواتب أي بدل النبثيل الاصلى أو الاضافي والعلاوة الماثية وبدل الاغتراب عجعلها بالنسبة الى رئيس البعثة الفترة التي تبدأ بن تاريخ وصوله الى متر وظيفته وتنتهى في تاريخ مخادرته هذا المتر أو انتهاء مهمته حسب الاحوال . أما بالنسبة الى باتي أعضاء البعثة عقد حددها المشرع بالفترة التي تبدأ بن تاريخ مخادرة متر الوظيفة ، وقد راهي المشرع في تحديد هذه المدة أنها هي الفترة الدي تلدى وننتهى في تاريخ مخادرة متر الوظيفة ، وقد راهي المشرع في تحديد هذه المدان المشرع في تحديد هذه المرتبات الاضافية للظهور بالظهر الكريم الملائق المناسبهم ، ومن ثم ينتهى الحق في هذه المرتبات متى انتهت متنضيات تقريرها .

وعلى متنفى ذلك لا يستحق عضو البعثة المتقول الى الديوان العام الرواقب المشار اليها منا تاريخ مفادرته وظيئته . ولا وجه للقول باستجرار اسمنحقاق عضاو البعثة المنقول الى الديوان العسام الرواقب . والمرتبات المشار اليها حتى تاريخ وصوله الى اتليم الدولة استنادا الى استجرار تجتمه بالصفة الدبلوماسية حتى هذا التاريخ ، ذلك لأن مناط استحتاق هذه الرواقب ليس هو الاتعماق بالسفة الدبلوماسية خصمه ، كم وانها هو تعويض الموظف عبا ينفقه معلا من نققات يقتضيها شسخل مناصعه السلكين الدبلوماسي والقنصلي > ويؤيد هذا النظر النص على استحقاق اعضاء البعثات المحافين الى المعاش أو المصولين هذه المبالغ حتى تلريخ انتهاء المهمة أو مفادرة مقر الوظيفة أذ يظل استحقاقهم قالها رغم المصالم سفة الوظيفة منهم .

ولما كانت لانحة شروط الخدية في وظائف المسلكين الدبلوباسسي والتنسلي بالشار اليها تسرى على موظفي وزارة التربية والتعليم بالخارج من الفنيين والاداريين . وذلك بمقتضى قرار مجلس الوزراء المسادر في الم من يوليه سنة ١٩٥٥ وقرار رئيس الجمهورية الصادر بتاريخ ١٣ من المسطس سنة ١٩٥٠ .

لهذا انتهى راى الجرعية المهوبية الى ان أعضاء البعثات الدبلوماسية وكذلك مونلدى وزارة التربية والتعليم الذين يندبون للعمل بالخارج ويعاملون ممالة هؤلاء الاعنساء ، ينتهى استحقاتهم الرواتب والمرتبات المنصوص عليها في لائحة شروط الفدمة في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي متسد تاريخ مدادرتم بقر أعمالهم وذلك في حالة نقلهم الى الديوان العام .

(معنوی رهم ۲۱۰ ــ فی ۱۹۳۱/۱۳۴۱)^۲

الفـــرع الســادس مدى الخضوع للضريبة

قاعــدة رقـم (٥٠٥)

المستسدا :

المادة الاولى من القانون رقم لاه اسنة ١٩٧٥ بيمض الاحكام المتعلقة بنظام السلكين الدبلوماسي والقصلي ... نصبا على عدم خفسوع بدلات القبايل والاغتراب الاصلية والاضافية والعلاوات العائلية المقررة في الخارج فلضرائب واعفاء ما تم صرفه من هذه البدلات والمبائغ قبل المهل بهذا المقانون في ١٩٧٥/٧/٣١ من اداء ما لم يؤد من الضرائب عنها ... اعضاء ما تم صرفه من هذه البدلات قبل ١٩٧٥/٧/٣١ حكم استثقائي لا يجوز المتوسع فيه ... اثر فلك ... ان ما تم صرفه من هذه البدلات واديت عنسه فسترداد ما ادى من ضرائب باعتبار أن الوفاء تم تصحيحا قبل التساريخ المتسارية الدى من ضرائب باعتبار أن الوفاء تم تصحيحا قبل التساريخ

ملخص الفتسوى :

ان القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٥ ببعض الاحكام المنطقة بنظام السلكين المدبلوماسي والقنصلي بنص في مادته الاولى على أن (يسرى على بدل التبثيل الاصلى المترر الاعضاء السلكين الدبلوماسي والقنمسلي بالدبوان العام الخفض المترر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ .

أما بدلات التبثيل والاغتراب الاصلية والأضافية والملاوة المائليسة المقررة في الخارج ، غلا يسرى عليها الخفض المقرر بالقانون المذكور . ولا تخنس البدلات والمبالغ المنصوص ملنها في النترتين السابقتين الاضرائب كما يعفى ما تم صرفه من هذه البدلات والمبالغ تبل العمل بهذا المقانون من أداء ما لم يؤد من الضرائب منها).

ويندس هذا القانون في مادته الماسرة على أن (ينشر هذا القسانون في الجسريدة الرسمية ويعمسل به من تاريخ نشره) (ولقد نشر في ٣١ من ولهة مسلة ١٩٧٥) .

ومن حيث أنه طبقا لهذين التصبن غان التانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٥ غرر اعفاه بدلات التوغيل والاغتراب الاصلبة والاناسائية والعلاوة المائلية المستحقة لاعتساء المسلكين الديلوجاسى والقنصلى كما انن بحكم استثنائي بن متنساه اعفاء ما تم حرنه من عذه البدلات والمبائغ قبل تاريخ المسلم به من أداء الضريبة التي لم يتم اداؤها حتى هذا التاريخ سـ ومن ثم غان بما تم مسرغه واديت عنه النم انب قبل ٣١ يولية سنة ١٩٧٥ لا يسرى عليه هذا الحكم الاستثنائي الذي بجب ان يقدر بقدره علا يتوسع في تفسيره ..

ومن حيث أن توانين النمرانب المتعلقة بالايراد العام توجب أن يتقدم المول باترار عن ايراداته في مسلما مهين وتلزمه في ذات الوقت بأداء الشمريبة المستحقة من واقع اتراره غان هذا الاداء أن تم يعسد وغاء بدين النمريبة ، وإذا كان مقدار لنمريبة بعد هذا الوغاء تابلا للزيادة أو النقصر وغقا لما ينتهي اليه محصص مصلحة الضرائب للاترار غان ذلك لا يغير من طبيعته كوغاء صحيح بالضريبة المستحقة على المول .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم غانه لا يحق للمديد الصغير ٠٠٠٠٠٠ ا استرداد الضريبة التي قام بادائها تبل العمل بالقسانون رقم ٥٧ لمسمغة ١٩٧٥ المشسار اليه عما مرف اليه خلال عامي ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ من بدل تعقيل وبدل اغتراب اصلى واشافي وعلاوة عائلية .

وغنى عن البيان أنه لا يجوز مطالبته بأكثر مما أداه معلا من شرائب

من أجل ذلك أنتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الغنوى والتشريع المي عدم أحقية المديد السمتير في اسسترداد الضرائب التيم الداها عملا عن البدلات والعلاوة الماثلية قبل المسسل بالقسانون رتم ٧٥ لمسقة ١٩٧٥ ببعض الاحكام المتعلقة بنظام السلكين الدبلوماسي والقنسلي .

(المف رتم ۲۰۸/۲/۳۷ - جلسة ۱۹۷۸/۲/۸)

قاعدة رقم (٢٠٤)

الإسسا:

لا يعتبر بدل التبثيل الذي تدغمه وزارة الخارجية لاعضاء السسلك. السياسي من الزليا التدبية وبالتالي لا يخضع الضربية المابة على الإيراد .

والغص الفتيوي:

ان المادة المسادسة من التانون رهم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ الناس بالنمريبة العلمة على الايراد تعيل غيما يتعلق بتصحيد الايراد الخاسعة للنربيسة عبداً الاطيان والمباني) التي التراعد المتررة في شان وعاء النبرانيب الدرعية الخلصة بها .

وتحدد المادة ٢٢ ،ن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٦ المبلغ الذي تسرى عليه ضريبة كسب العبل على الوجه الآلي :

« تربط الضريبة على مجموع ما يستولى عليه صاحب الشان من مرتبات وماهيات ومكانات وأجور ومعاشات وايرادات مرتبة لدى الحياة يضاف الى ذلك ما قد يكون معنوجا له من المزايا نقدا أو عبشا .

ولمعرفة ما أذا كان مبلغ معين يعتبر مزية أو لا ينتلر الى الغسرنس. من منحه ، فاذا كان هذا الغرض فائدة شخصية للموظف لنفعه الخادس كان. هذا المبلغ مزية نخضع تسريبه عميه العمل . أما أذا كان القسرض من منحه انفاته أن شاون نتطق بالوظيفة لنائده الدولة ، فأن هذا المهلق لا بعد، مزية ولا بحاسم اللسربية سواء كان الموظف لمزما بتقديم حسساته عنه أو تم المزم لعدم تأثير ذلك في طبيعته .

وعلى ذلك فان التفرقة التي أنت بها المادة ٣٣ من اللاتحة التنهيقية طلقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ بين البالغ التي يقدم عنها حساب والمسلقيم التي لا بتدم عنها حساب نارقة لا أساس لها من القانون وحكم جديد لا يطلق وزير المالية انسانته في اللائمة التنفيذية استنادا الى المادة ١٠٤ من القهوس المشار اليه أذ أن اختساسه مقدار على اسدار ما يتنسبه العمل بالقلون من القرارات واللوائد الانفيذية .

ولما كان بدل التبثيل الذى تدنعه وزارة الخارجية لإعضاء المسلك السياسى المصرى هو جلغ بقد جزاما لنتات نقتضيها ونليفة عضسون السياسى ولفائدة الدولة لا لقائدة الموثلة، الخاصة وعدم تقسعهم حساب عنه أمر بتطلق بالمسكسة لا بالوظف وكان أمامها طريقان ، أما ألن تقوم بدفع هذه الفقات أولا فأولا بقاء على حساب يقدم البها وأما أن تقوم المان مدفه جزامًا فلننارك العاريق الاخبر .

لذلك انتهى رأى القسم الى أن بدل التبعيد ل الذى تدهمه وزارة الخارجية لرجال السلك المسمية المحرى لا يعتبر بن المزايا التسعية المنصوص عليها في المادة ١٢ بن القسانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وبن هم لا يخضع المضرية النوعية المتررة بالقانون المذكور وبالتالى لا يخضسع للضريبة العالمة ١٩٤٩ .

الفسوع المسابع بنصسة تعلسع العسالةات

قامسدة رقسم (١٠٧)

المِستا:

منحة قطع الملاقات شرعت الواجهة القنقات التى يتكبدها عفسو المِعنة نتيجة قطع الملاقات ويشترط لاستحقاقها مفادرة العضو المذكور كتر البحثة نتيجة قطع الملاقات .

يطخص المنسوي :

لا كان مناط استمال عضو البعثة الديلوماسية لرتب الثلاثة الشهر هو تطع العلاتات الديلوماسية ، وكان هذا الحكم قد شرع لمواجهة النفقات، التي يتكدها عضو البعثة تنيجة قطع العلاقات وما يترتب عليه ويساحبه علدة من ضرورة سرعة مغادرة مقر البعثة ، وعليه عائه لا يكفى لاستحقاق هذا المرتب مجرد قطع العلاقات الديلوماسية بل يجب ان يصساحب ذلك عمد البعثة مقرها نهائيا ، والحال بالنسبة للحالة المعرونسة غير ذلك ، عالمائية من الاوراق أنه عقب مفادرة المعروضة حالته لمقر البعقة الديلوماسية في بلغازيا نتيجة قطع العلاقات الديلوماسية معها صدر قراران تضى أولهما بعودته الى بلغاريا للعمل بقسم رعاية المصافح المصرية واعتبره ثانيجها خلال الفترة البي تفساها باليونان من تاريخ مفادرته بلغاريا حتى ، تاريخ عودته لها منتنبا في مهمة رسمية بسفارة مصر في اليونان وضم البدل المقرر لهذا الندب ومن ثم غان قرار نقله ومغادرته لمقر البعثة الديلوماسية بالمغرب يكن نوعيه يتمين ترتيب الادار

التى تنتج من سحب هذا الترار وأولها أنه لا يستحق المنحة المعررة لتطع الملاقات يجب استرداد منحه الثلاث أشهر التى صرفت نتيجة مسدور الترار المسحوب الى اليونان غان هذه النفقات تواجهها تعويضات اخرى منصوص عليها من فى لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال المسادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسفة ١٩٥٨ ويستحقها سيلاته بمصرد تواهر مناطها وفقا لاحكام القرار المذكور ،

ذلك انتهت الجمعية المبوبية الى عدم احتية المروضة حالته في متحه: تطع الملاقات المشار اليها .

: بلك ٢٨/٤/٢٨٨ ــ جلسة ١٢/٥/١٨٨١)

الفرع الثــابن فرق خفض الممــــاة

قاعدة رقم (٤٠٨)

: المسلك

فرق مُغض المعلة المنصوص عليه في قرار وزير المُعَارِجية الصادر في ٢١ من اكتوبر سنة ١٩٤٩ — العلة الوجبة لصرغه هي الوجرد النعلي الموظف بالبلاد التي انخفض سعر الجنيه المصرى بالنسبة اسعر عملتها المتداولة — قضاء الموظف اجازته الاعتيادية أو المرضية خارج هذه البلاد لا تتوافر معه العلة الموجبة للصرف •

ملخص الحسكم:

واضح من القرار الوزارى الصادر في ٣١ من اكتوبر مسمنة ١٩٤٩ الذي يقوم على ما ثبت بمحضرى جلستى ٢٨ من سبتبر ، ٢٨ من اكتوبر مسمئة ١٩٤٩ اللتين عقدتهما اللجنة المشار اليها أن العلة في مرف فسرق المبلة لاعضاء البعلف المصرية في الخارج هي الاحتفاظ بالمستوى القائم المناك لميشتهم في الخارج أي في فترات وجودهم الفعلي بالبسلاد التي الخفض سعر المبتيه الممرى بالنسبة لسعر عبلتها المتداولة بها ويترتب على ذلك أن هذا المرق يكون واجب المرف مادام الموتلف قائما بعسله أو بأجازته في البلد الذي به متر عمله نظرا لتوفر العلة الموجبة للعرف عاذا أمضى الموظف أجازته الاعتبادية أو المرضية خارج البسلد الذي بهسالي متر عمله غان العلة الموجبة لمرف متر عمله غان العلة الموجبة للعرف متر عمله غان العلة الموجبة لمرف المرق لا تتوافر ٤ ويالتسالي لا يتعسسالي

للموظف اى حق فى هذا النسرق دون هاجة الى النص على ذلك ؛ لأن المالة تدور مع المعلول وجودا وعدما وحتى ولو تواغرت الحكة من مرف الفسرق لأن الحكم يرتبط بعلته ولا يرتبط بحكيته ولا هجة فى ان الوزارة عدم منت فى هذه الحالة غرق خفض العملة لأن خطا الوزارة فى غهسم القرار المذكور وتطبيته على نحو مخالف لنسويح حكيه ليس من شسسانه من يدسبغ الشرعية على ما تم من جانبها .

(ملعنی رقبی ۱۱۲۵ ، ۱۲۷۳ لسنة ۸ ق ــ جلسة ۲۲/۵/.۱۹۷)

الفـــرع التاســـع اســترداد ما صرف دون وجه حق

قاعدة رقيم (١٩٩)

المنطا:

مدى جواز التجاوز عن استرداد ما صرف بدون وجه حق ٠

القانون رقم 10 لسنة 1971 بشان التجاوز عن استرداد ما صرفه من مرتبات أو معاشلت أو ما في حكمها بدون وجه حتى -- هذا التجاوز يقتصر حكمه على المبالغ التى صرفت شبل العمل بالقانون في ١٩٧١/٤/٥ دون تلك التى صرفت بعد هذا التاريخ -- أثر ذلك التجاوز عن أسترداد المبالغ التى صرفت لاعضاء المسلك الدبلوماسي والقنصلي بصفة تبثيل أخسائي عن بدل الانابة خلال الفترة من ١٩٧١/٤/٥ وحتى ١٩٧٢/٥/١٩٧١ والذي الجار منع غلل هذا الجدل أنها يكون بقانون -- عدم جواز الاستفاد الى نصوص المقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شان التصرف بالجبان في المقارات. المبلوكة للدولة والقزول عن أجوالها المقدولة في هدذا الخصادوس ٠

ملخص الفتوى :

المادة السادسة من الأحسة شروط الضحمة في وظائف السسلكين الدبلوماسي والقنصلي المسادرة بقرار رئيس الجمهسورية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ كأنت تنص على أنه لا في أحوال خلو وظيفة رئيس البمئسة الدبلوماسية أو القنصلية أو وجوده في أجازة أو تعيينه في غير السدولة الني بها مقر وظيفته الاصلي يعنع لمن يقوم بالعمل مقامه ابتداء من هسفة

التاريخ علاوة على بدل تبيله الاصلى بدل انابة يعادل ربع بدل التبيل الاسلى المقرر لرنبس البعثة بشرط الا يتجاوز ما يصرف من هذا البسئل خيسين جنيها في الشهر وعلى آلا بزيد مجبوع بدل التبئيل الاسلى وبدل الانابة ما يتقانساه رئيس البعثة من بدل تبئيل اصلى » .

ولقد عدلت تلك المادة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٩ لسنة ١٩٧٤ الذى عمل به اعتبارا من ١٩٧٤/٥/٢١ ناصبح نصها بجرى على ئه « في حالة خلو ونابغة رئيس البعثة الدبلوباسية او القنصلية أو وجروده في اجازة أو نعيينه في غير الدولة التي بها المقر الإصلى لوظيفته أو وجود ما يهنمه من بهاشرة عمله يمنح لمن يقوم بالعمل مقله ابتداء من تاريخ تبلهه بالأعبال علاوة على ما يعنح له من مرتبات بدل انابة يعادل ربع بدل. التهليل الاسلى القرر لرئيس البعثة بحد أتصى قدره خمسون جنبها في

كما يبنح التائم بالاعمال بالنيابة بدل تبايل اضافى عن بدل الاتابة بالنسبة المتررة لرئيس البعثة وذلك بشرط الا يزيد مجموع بدل التبليال الاسلى والانسساق وبدل الانابة للتائم بالاعبسال على ما يستحقه رئيس البعثة بن بدل تبايل اصلى واضافى . . » .

ويبين من ذلك أن من يقوم بعمسل رئيس البعثسة الديلوماسية أو الانسلية أثناء غيابه لم يكن يستحق قبل تمديل المادة السادسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٦٤ لسنة ١٩٥٨ بلانحة شروط الخدية في وظائمه الديلوماسية من وظائمة الديلوماسية و القندسلى في مقابل قيابه بالعمل سسوى بدل النابة فلم يكن يستحق بدل تمثيل المسأفي عن بدل الاتابة ولقد ظل المسال كذلك حتى ١٩٥١ المذة فتندى بمنح بدل تمثيل المسأفي عن بدل ١٩٧١ ألمنة الاتبابة ، وعلى ذلك مان المبالدة فتندى بمنح بدل تمثيل المسأفي عن بدل الاتبابة ، وعلى ذلك مان المبالغ التي صرفت للقائمين بعمل رئيس البعثة تمان المبالغ التي صرفت للقائمين بعمل رئيس البعثة تمان المبالغ التي صرفت للقائمين بعمل رئيس البعثة على الابر الذي يتعين بعمل منت لهم بدون.

ولما كانت المادة الاولى من التانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ بشأن التجاوز بن استردادها ما صرف من مرتبات أو معاشات أو ما في حكمها يغير وجه على المعارز وجوبا عما صرف من تلك المبالغ حتى ١٩٧١/٤/٤ تاريخ صدور هذا القانون ، أذا كان الصرف قد تم نتيجة لتسوية أو ترتية وتجيز التجساوز في غير تلك الاحوال بترار من الوزير المختصى غان قرار وزير الخارجية بالتجاوز من المبالغ التي صرفت في الحالة المائلة بصابة بفيل أضافي حتى ١٩٧١/٤/٤ يكون قد صادف صحيح حكم القانون .

ولما كذا بت المادة ١٩٧٢ من الدستور السائر في عام ١٩٧١ (المتسابلة للمادة ٧٣ من دستور ٢٥ مارس ١٩٦٤) نفص على أن « يعين النسانون للمادة ٧٣ من دستور ٢٥ مارس ١٩٦٤) نفص على أن « يعين النسانون تتور على خزانة الدولة ؛ وينظم المسانون حالات الاستثناء منهسا والجهات التي تتولى تطبيقها » . غان التجاوز من المبالغ التي صرفت بصفة بدل تهيل اضافي عن بدل الاتابة في الفترة من ١٩٧١/٤/٥ حتى ١٩٧١/٥/١ عتى ١٩٧١/٥/١ عتى يجب أن يتم بقانون باعتبار أن هذا التجاوز يبط اسستثناء من قداعد يخشد مرتبات اعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي في تلك الفترة .

وأذا كان التانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن التصرف بالجان في المعتارات الملوكة للدولة والنزول من أموالها المنقولة قد أجساز لرئيس الجمهورية وللوزير المختص التنازل عن أموال الدولة والنبرع بها في حلات محددة مان ذلك ليس من شأنه جواز البالغ من البالغ التي مرفت بصبة بدل تبيل أضافي لاعضاء السلكين الدبلوماسي والتنصسلي باداة تشريعية أدني من العانون ذلك لأن المشرع اشترط في القسانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ للتنازل عن أموال الدولة أن يتم بقصد تحقيق غرض ذي تفع ما الامرا الذي يختلف في الصالة المائلة .

لذلك انتهت الجمعيسة العبوميسة لقسمى الفنسوى والتشريع الى ان التجاوز عن البالغ التي صرفت في الحالة المثلة بصفة بعل تمثيل افساقي بعد /١٩٧١ تاريخ العبل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ انبا يكون بقانون .

(المف رقم ١٩٨٠/٤/٥٥٨ - طسة ١٩٨٠/١/١١)

القمسل السسادس تأديب

قاعدة رقيم (١٠))

لا اعتداد في مجال تعييب التحقيق القول بان اللحق سار على توجيه. استئة ايحانية الى الشهود ... لا يصع والحال هذا ان يتخذ من طبيعة . السؤال ذريمة لازالة الاثر القانوني للتحقيق .

ملخص الحسكم:

ومن حبث أنه لا أعتداد بما ذهب اليه الطاعن في مجال تعيب. التحقيق أن اللحق سار على توجيه أسئلة ايجابية الى الشهود بصدد علم. الطاعن باهداء الاثلث للحكومة المسرية ، أذ بالرغم من أن هذه الواقعة. ليست منتجة في مسئولية الطساطن مجد وجوب حسر وتسجيل الاثاث الذي كان بورد السفارة ٤ مَان الاسئلة التي وجهت للشهود كانت اسئلة معتادة بسدد واقعة مادية ولا يصبح والحال هذا أن يتخذ من طبيعة السؤال ذريعةً" لاز الله الاثر القانوني للتحقيق ، كذلك ليس محيحا ما ذهب اليه الطاعن من تدخل حكومة تعلر في القحقيق من واشع مبادرتها بارسال الفواثير الخاصة بالشراء للحكومة المصرية أو تقديم ما طلبته لجنة التحقيق من مستندات"، او استنسانتها لاعنساء لجنة التحقيق في قطر أو تحرير محسر اللجنة على أوراق مندق الدرجة ذلك لأن تقديم حكومة تطر للمواتير الخاصة بالأثاث. أو تقديم المستندات الأخرى انها كان بناء على طلب الحكومة المعرية أو لجنة التحقيق ولا يعد استجابة حكومة تعلر لهذه الطلبات تدخلا منهسا في. التحقيق أو العمل على مرجيهه وجهة غير صحيحة أما استضافة حكومة قطر للجنة غهو امر لم يتم عليه دليل في الاوراق ولا يكفى للتدليل على قيمسام "اللجنة بكتابة محضرها على أوراق فندق الدوجة اذ مجرد استعبال هذا المورق لا يعنى استضاعة حكومة قطر للجنة وحتى لو صح ذلك جسدلا عانه لا يعدو أن يكون مجابلة ، طالما أن التحقيق سار في التناة الطبيعية له ودون أن يتيم الطاعن الدليل على انحراف التحتيق أو يدلل على عدم مسحة "المستندات المذكورة .

ومن حيث أنه بالبناء على كل ما تقدم غان نعى الطاعن ببطلان التحقيق الملاسباب السالف ذكرها يكون على غير اساس سليم بتعين طرحه .

ومن حيث أن الوجه الأخر من أوجه العلعن والذي عاصله أن الحكم المطعون فيه عليه تصور في التسبيب وأخلال بحق الدفاع ، فانه مردود بان مجلس التأديب استخلص ادانة الطاعن في كل المخالفات التي اسسندت النيه استخلاصا سائفا وسليما من الاوراق والتحقيقات للاسسباب التي تام عليها والتي تأخذ بها هذه المحكمة وتزيد عليها بالنسبة للمخالفين الاولى والثانية المسندتين إلى الطاعن الخاصتين بتراخيه في اتخساد اجراءات جرد عهدة السفارة والسكن واستيلائه بدون وجه حق على أموال مملوكة "للسفارة قيبتها ٧٨٣٢ه ريالا قطسرية أن السسيد/(٠٠٠٠٠٠) - حسببا جاء بتقسريره المؤرخ في نوغمسير سسفة ١٩٧٣ سـ نبسه 'الطاءن الى وجوب التيام بعملية الجرد الا أن الطاءن رغض ذلك بمتولة أن الراى لم يستقر بعد بصدد ملكية الاثاث وهل هو على سبيل الاعارة أم الله مهدى للحكومة المرية ثم عاد وسمح له بجسرد عهسدة المكاتب فقط والطاعن بذلك يناتض نفسه ويهدم بذلك حجته في عدم الجسرد المستهدة من عدم تحسديد ملكية الاثاث فاذا كانت هذه الحجة لم تمنسع جرد اثاث المكاتب نهى كذلك لا تبنع أيضًا من جرد عهدة السكن بل أن جرد عهسدة السكن الزم وكان يجب البادرة بها تبل أن تختلط بما يكون قد جلبــــه -من منقولات شخصية ولا ينيد الطاعن بعد ذلك ادعائه بأنه لم يخطر مرسميا من حكومة مصر أو حكومة قطر بأن الاثاث مهدى إلى حكومة مصر الذحتى لو صح ذلك جددلا مائه ما كان يصول دون جدرده وتسجيل

يا يرد منه السمسارة أولا بأول وتسليمه الى المختص طبقا للاحسراءات ألمُ زنية وهو تصرف لا يغيب حتى عن السرجل المعتسلد ، وتستشف المحكمة من موقف الطاعن من عدم سماحه بجرد عهدة السكن ان النبية كانت مبيتة للتلاعب بها ، وفضلا عن ذلك فقد ثبت أيضا من التحقيق والمستندات المرنقة به أن السسيارة ماركة « بيجو ٥٠٤ » كانت مهداة للسمفارة حسبها بثبت ذلك من ماتورة الشراء المؤرخة في ٧ مسن يونيةنة ١٩٧٢ وقد أجديت الاوراق تمساما من ثمة دلية دليسل أو ترينة تؤيد زعم الطساعن أن السيارة المذكورة كانت مهداة من حسرم النميد وزير خارجيسة قطر الى السيدة حرم الطاعن وفي ذات الوقت لم يتدم الطاعن من جانبه الدليل على صحة زعمه والقدر المتين من الاوراق ان الطباعن بيت النية على الاستيلاء على هذه السيارة عبادر بنشر اشاعة بين العساملين في السقارة بأن السيارة المذكورة مهسداة لحسرمه لسم انستبدل لهذه السيارة بعد سنة أشهر مقط ودون مسوغ ظاهر ـ سيارة المرى ماركة لا بيجو ٤٠٤ » وهاول جساهدا ترخيص هذه السيسسارة الجديدة باسسمه شخصيا الا أن حكومة قطر لم تستجب لطلبه على النحو الذى استظهره ومسسله المسكم المطعون فيه لها باتى المنقسولات التي استولى عليهسا الطاعن أو استلم تيبتها فقد أونسح الطعون فيسه الاسانيد والحجج الني تكشف عن مسسونات ما قضي به وهي اسسانيد منتجة لقضمائه من هيث الواقع رالقانون ، ولا وجه لما نعماه الطساعن في طعنه على اللجنة التي سافرت الى قطر لتحديد الاشياء الناقصية ، من أن ذلك يتم في غييته أو أنه لم يتسلم الأوراق بالأشياء الناقصة وأنمسا سلمها سسائق السفارة الذي يبتى مسلولا وحده عن متدها أو أن الجرد لا يبشل الحقيقة اذ لم تستكبل لجنسة التحقيق بقطر عبلهسا واكتفت بمراجعة سريعة للفواتير ، لا وجه لما تقدم ، ذلك لان الثلبت بين الاوراق الله بمناسبة صدور قرار نقل الطاعن الى القاهرة ، وازاء المرار موطف السفارة على جرد عهدة السكن قبل مفادرته قطر ، وافق الطاعن على جرد أثاث السكن وتم جسرد الاثاث الموجود بالسسكن في ٢٥ لهن نوقمبر سسمنة ١٩٧٢ وقام الطاءن بنفسه بمراجعتها والتصديق عليها ،

وقد حددت لجنة التعقيق التي سافرت الى قدار الاشبياء الناقسية بمقارنة غواتير الاثاث بمسا ورد في الجرد الذي تم في ٢٥ من نوغمبر سنة ١٩٧٢ المشار اليه ، وبلغت تيب الاشياء الناتصة ٢٩٣٦٠ ريسالا تطريا (وصحته ٢٩٤٦ ريالا) منها أشباء ــ بلغت تيمتها ١٧٠٩١ ريالا قطريا أستلمها الطاعن شخصيا ووقع على الفواتبر الخاصة بها بمسا يفيد الاستلام ولم تظهر في الجرد الذي كان قد تم واعتبده الطاعن في ٢٥ من نونمبر سلة ١٩٧٢ ، ومنها أشلياء تيمتها ٣٥٣٩ ريالا تطريا لل قرر مسائق السيارة أن الطاعن نقلها الى الشعقة الملوكة للمعيدة عرمه في بيروت في الرحلتين اللتين قام بجمسا الطاعن الى بيروت اثناء مدة عمله بسسفارة تطر ، ومنها اشياء ... بلغت ، ٧٥٠ ريال تطري ... وضعها الطاعن في صندوق امتعته الخاصة عند مفادرته السفارة نهائيا ، وباتي الاشياء الناتمة وتيبتها ١٣٣٠ ريالا تطريا لم يتطع التقرير بأن الطاعن تسلمها أو تصرف غيها ، ومن ثم غان قول الطاعن بأن تحسديد الاشيساء الناتصة لا يمثل الحقيقة وأن سائق السفارة هو المسئول عن مقدهة لا يعدو أن يكون تـولا مرسـلا يعوذه الدليل خامسـة وان ما يزيـد على ٥٨٪ من تيمة الاشياء الناقصة ثبت أن الطاعن تسلمها بنفسسه ولم تظهر في الجرد الذي تم في حضوره واعتبده في ٢٥ من نومبر سنة ١٩٧٢ وبذلك ينهسلر كل دفاز للطاعن يقوم على أساس قيام لجنة التحقيق في تطر بعملها في غيبته كذلك لا وجه لدماع الطاعن الذي حاصله انسه بوصفه رئيس البعثة الدبلوماسية بقر لا يختص بالقيد في دغاتر العهدة وانه كان يتعين على العامل المختص أن يتوم بجرد عهدة السكن في حينه من تلقاء نفسسه اذ أن مباشرة الاختصاص الوظيفي لا يحتاج الي اذن ، ذلك لان الثابت من الاوراق والتحقيقات أن الطاعن نفسه رفضر تبكين المختصين من جسرد عهدة السكن منذ البداية على ما سلف البيان ، ولا اعتداد بما ذهب البسه الطـاعن من تعييب عبسل اللجنة الذكورة بعجة انها اغنت ببنكرة متنبة من المركز التجارى بتطر مسسوب صدورها الى السيد/ وموقعه من أحد العساملين بالركسو المذكور وليس من مديره ، ذلك لان هذه المذكرة لا تصدو أن تكون شرها ورن حبث أن تحرفات الطاعن على هذا النحو تنطوى على اخلال جسيم بهقنضيات وظيفته وتنسال من المنته وتسىء الى سمحة جمهورية مصر العربية في الخارج ، ولذلك غان عقوبة العزل التى وقعت عليه متناسب عدلا وقانونا مع ما ارتكبه الطسساعن من مساوء وثبتت في هفيه لخذا في الاعتبار أن رجال المسلك الدبلومامي ... وهم يقوبون بتبثيل محمر في الخسارج ب يجب أن يكونوا غوق مستوى الشبهات والريب وينبغي عليهم أن يتحلوا بارنسع الفضائل وأسماها وأن يبتعلوا عن كل ما يجرح السلوك القويم ، والطساعن لم يفتقد هذه الصفاحة نصسبه بل ارتكب من الدنايا ما يجعله غير صالح لقولي أمباء الوظيفة العسابة وطبقة خاصسة وظيفة التبثيل الدبلومامي .

(طعن رقم ۱۹۲۶ لسنة ۲۱ ق ــ جلسة ۲/۱۱/۸۷۱۱) (م.۸۲ ــ بر ۲۱۱)

قاعسدة رقسم (۱۱۱)

: 12......47

اشتراك من نيس عضوا بالمسلكين الدبلوماس والقنصلى في عضوية احدى اللجان المسلكة لاستثمال بعض نواحى التحقيق فيها استد الى عضو الساك الدبلوماسي الاهادة من خبرته واستظهار المسلكة المسلكة ابتفاء كشف حقيقة ابصادها ومدى سلاءتها لا يؤدى الى بطلان التحقيق اساس ذلك: أن الإجراء لا يكون باطلا الا اذا نص بطلان التحقيق للها المدار بطلان التحقيق نظام المسلكين الدبلوماسي والقنصلي من نص يقرر بطلان التحقيق في هذه المسلكة ،

ملخص الحكم :

وبن حيث أنه لما كانت المسادة ٢٦ من قانون نظسام المسسلكين الدبلوماسي والقنصلي تنص على أن يتولى التحقيق مع اعضساء السلكين الدبلوماسي والقنصلي رئيسهم المسائر أو وزير الخارجية أو من ندب من اعضاء السلكين المذكورين لاجراء التحقيق ، وكانت اللجنة المسسكة المشاد الوزاري رقم ١٠٧٤ لسسنة ١٩٧٤ مسئلة بالقرار السوزاري وبراقب عام المستويات والمضائن ، كما أن اللجنة الاخرى التي عهد وبراقب عام المشتويات والمضائن ، كما أن اللجنة الاخرى التي عهد ١١٧٤ لسسنة ١٩٧٤ مكونة من أحد اعضاء السلك الدبلوماسي وبراقب عام المشتويات والمضائن ، وهاد ذلك أن كلا من اللجنتين السسترك ليها مراقب عام المشتريات والمخازن ، وهاد ذلك أن كلا من اللجنتين السسترك ليها الدبلوماسي أو الا أن ذلك لا يقوم سببا لبطلان التحقيق ، الدبلوماسي أو القنصلي ، الا أن ذلك لا يقوم سببا لبطلان التحقيق ، أذ الاجراء لا يكون باطلا الا أذا نص القانون على البطسلان وقد خسلا

التقون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥١ آنف الذكر من ثبة نص يقرر بطللان الاحتيق في هذه الحالة ، أو اذا كان الاجراء جوهريا ويؤدى تظفيه الى الإخباط بالنسانات الجوهرية التى يجب أن تتوافر في التحقيق حسبها تبليه المدالة المجردة والاحسول العابة في المحلكات ، وهذه الفسانات الموهرية تقتنى مواجهة العامل بالخالفات المسندة البه وحاطته علما بخنائ الادالة الاسلسية التى تثبت وقوع هذه المفالفات ونسبتها اليسه وينبئه من الدفاع عن نفسه وينحه الإجل المعقول واللازم لكى يرد على طنجازه ، ولما كان التحقيق وعدم على المعارد ، مع توافر حيدة المحقق الذى يتولى التحقيق وعدم عن الادسول المرعبة في اجرائه ، وكان الاستمانة بالسيد مراقب عسام عن الادسول المرعبة في اجرائه ، وكان الاستمانة بالسيد مراقب عسام المشتريات والمخازن للافادة من خبرته واستظهار موضوع المخالف المناعن ابنفاء كثبة حقيقة أبعسادها ويدى سلابتها ، وقد رجسه الطان باداة الانهام ومكن من ابداء الموالدفاع عن نفسه كان التحقيق والام تخلك بكون غد نم سليها بها لا وجه للنمى عليه .

ومن حيث أنه عن الوجه الناني من أوجه بطسلان التحقيق والذي علمه الله الله الشائد الشعبة الشائد الشهرة المائد الله المنات الله المنات المنتج المنتجة المنته ال

1948 بنسم احد السادة الوزراء المنونسين الى اللجنة المذكورة ، ومن مثم عان تصدى اللجنسة الإولى لاستكمال التحقيق ومواجهة الداعن بمسله عميد الله من مخالفات كشف عنها التحقيق الذي تم في دولة تبلر ، المسر وحجل في اختصاصها .

(طعن رقم ۲۳۶ لسنة ۲۱ ق _ جلسة ١/١٢/٨/١٢)

قاعسدة رقسم (١٢٤)

: 12 49

تولى رئيس اللجنة التى باشرت التحقيق مع عضو العبلك الدبارداسي الماده مجلس التاديب ليقدم الاوراق والمادهات المازمة مجلس التاديب ليقدم الاوراق والمادهات المازمة وتدوين مضر مجلس التاديب دون أن يكون عضوا فيه وحدم المتراكه في مداولته بما يخل بتشكيله سالا ينطوى ذلك على ما يخل بسربة المحاكمة سالا اسماس المدفع ببطائل اشكيل مجلس التماديب المها المسمود مد

مِلِحُص للجِكم :

ومن حيث أنه عن الوجه الرابع من أوجه بطلان تشمسكيل مجلس التاديب والخاص بتولى السيد المسلمي مدير الشئون القنسانيسة بوزارة الشغوجية أمانة مجلس التابيب بالرغم من أنه كان رئيس اللجنسة التي يأشرج، التحقيق مع الطاعن غيما اسند اليه ، غان الثابت من الاوراق ان قرار وزير الخارجية رقم ٢٤٧٦ لسنة ١٩٧٤ الصادر في ١٤ من نسوفمبر سسنة ١٩٧٤ نمس في المادة الاولى منه على تشكيل مجلس التاديب ، ونص. في المسادة النائيسة على دعوة المجلس للانعقساد يوم السبت المسوافق. ٢٣ من نوفمبر سسنة ١٩٧٤ الساعة السادسة مساء بمبنى الوزارة ، وتصت المادة الثالثة على أن « يقوم السيد السفير مدير ادارة وتصت المادة الثالثة على أن « يقوم السيد السفير مدير ادارة

الله عن القنسائية بمعاونة المجلس وتزويده بما يلزمه من الوزارة من ارزار، ومعلومات » ويبين من القرار المسلم اليه أن النبيد السيقير ، ور ادارة الشئون التضائية لم يكن عضوا بالمجلس وان مهبته كاتت مددة في معماونة مجلس الثاديب وتزويده بالاوراق اللازمة ، والثلغت ل الاطاسلاع على محضر جلسسة مجلس التاديب المنعقدة في ٩٣ من نونمبور سينة ١٩٧١ أن المجلس وافق على حضور السيد السفير مدير ادارة الشنون القسانية وقد وتف دوره عند تلاوة قرار الأهالة الى المجلس والانبالات الموجهة الى الطساعن وادلة ثبوتها وتدوين الجلسة بنسله على دااب المجلس ، وبعد أن اسم شيع المجلس إلى دماع الطأعن ، اختطى الجاء ب للمداولة والنسرف السيد السفير مدير ادارة الشبئون التفسائمية ودرر الجاس امادار الحكم في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ ، ثم ترر مد أجل الحسكم لجلسسة ٤ من يناير سنة ١٩٧٥ ونيها اجتسم المجلمي وتولى أمانته السيد السمام مدير ادارة الشئون التضائية ، وتسم النداق بالحكم في هدده الجلسة ، ويبدو وانسما مها تقدم أن السميد الساء مدير ادارة الشئون التضائية لم يكن عضوا في مجلس التاديمية ران يت ترك في مداولاته ، وكان حضوره المجلس لمده بالاوراق والملومات االزرة واتدوين محدر مجلس التاديب وبالتالي مائه ليس من شأن ذلك الاذاذال بتشكيل مجلس التاديب حيث ينص القسانون على البطلان لهذا السبب ، وأم يترقب على حنسور السيد السفير وزير الشئون التضافية على هذا النحو الاخلال باجراء جوهرى بمراعاة أن حضور جاسسية الجاس او تدوين محاشرها لا ينطوى على ما يقل بسرية المماكمة قصد في الاعتبار أنه كان رئيس لجنة التحقيق وجلى علم مسبق بوقائم الاتهسائي وادائته

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم يكون الفقح الذى ابداه الطساهن ببطلان تشكيل مجلس التديب للإسباب السائف ذكرها ، على غير أنسانين منظيم من القانون يتعين الإلتقات عنه . من حيث أن الطاعن دنع ببطلان التحقيق الذي اجرى معه ، وأسسري دفعه على وجهين (الاول) بطلان تشكيل كل من لجنة التحقيق المشكلة بقرار وزير الخارجبة رقم ١٠٣٤ لسنة ١٩٤٧ ولجنة التحقيق المسكلة بقرار، وزير الفارجية رقم ١١٤٣ اسنة ١٩٧٤ اذ نسبت السبد/ المراتب للمشتريات بالوزارة وهو ليس عضوا بالسلكين الدبلوماسي، أو القنصلي بالمخالفة للمادة ٢٦ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ المسار اليه (والثاني) بطلان التحقيق الذي اجرته اللجنة المشكلة بالقرأر رقم ١٠٣٤. لسنة ١٩٧٤ بعد عودة اللجنة المشكلة بالقرار رقم ١١٤٣ لسنة ١٩٧٤ من قطر اذ ان اللجنة الاولى مهمتها انتهت بتشكيل اللجنة الثانية . وفي شرح الوجهين السابقين قال الطاعن أن المادة ٢٦ من القانون رقم ١٦٦ لسنسة ١٩٥٤ ناطت التحقيق بوزير الخارجية او من بندبه من اعضاء السلكين. الدبلوماسي او القنصلي ، غان تشكيلهما يكون باطلا ويبطل معه التحقيق الذي اجرته مع الطاعن ، كذلك مان اللجنة المشكلة بالترار الوزاري رقم ١٠٣٤ لسنة ١٩٧٤ انتبت مهبتها ورضعت مذكرة باعبسسالها الى وزير الخارجية الذي امدر القرار رقم ١١٣٤ لسنة ١٩٧٤ بتشكيل اللجنسة الثانية لاستكبال التحقيق في قطر ورمع نتبجته للوزير ، فلما عادت اللجنة الثانية من عطر لم يعسدر ثمة قرار من الوزير بندب أحد للتحقيق استكمالا أو تلخيمها غير أن السيد السغير مدير الادارة التضائية تصدى من عنده دون تغويض من الوزير ، وعقد اللجنة المشكلة بالقرار رقم ١٠٣٤ أسسفة ١٩٧٤ وباشر التحثبق ورفع مذكرة جديدة للسيد الوزير .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن السيد وزير الخارجية أهسدر القرار رقم ١٩٧٤ لمنة ١٩٧٤ في ١٥ من مايو سنة ١٩٧٤ وقد تفسمن النص في المسادة الاولى على تشسكيل لجنة برئاسسة السسسيد السسمير والسيد/المستشار والسيد/المستسار عام المشتريات والمفازن بالوزارة وذلك لسؤال السسيد الوزيسر المفوض فيما هو منسسوب اليه من مخالفسسات مالية وادارية اثناء عمله كسفير لجهورية مصر العربية لدى حكومة دولة قطر ، ونصت

المادة الثانية على أن ترقع اللجنة مذكرة بنتيجة عملها للوزير في مدة لا تحاوز أسبوعا ، وقد قامت اللجنة المذكورة بلجراء التحقيق وسمعت اقرال المخالف ومن رأت سلماع أقواله من ذوى الشلان ثم رفعت مذكرة الى السميد وزير الخارجية انتهت فيها الى أن التحتيق في التصرفات المنسوبة للسيد الوزير المنوض يستوجب استكباله بدولة قطر ، ومن ثم أصدر السيد وزير الخارجية القرار رقم ١١٤٣ لسئة ١٩٧٤. ف ٢٨ من مايو ١٩٧٤ بتشكيل لجنة برياسة السيد المستشار وعنسوية السيد/.... مراقب عام المستريات والمخازن بسوزارة الخارجيسة (وكلاهما عضوا باللجنسة المشكلة بالقرار الوزاري رقسم ١٠٣٤ لسيغة ١٩٧٤) للسفر الى قطر لاستيفساء البيانات والقيسام بالاتصالات اللازمة التي نتعلق بالمخالفات المالية والادارية المنسوبة الى الطاعن أبان عيسله سفير لجمهورية مسر العربية في قطر وتقدويقي اللحنة في استجهواب اعضاء السفارة الحاليين أو السابقين المساسرين للوقائم المتمسلة بهذا المونسوع وعلى أن تمود اللجنسة الى القساهرة خلال اسبوع . وقد قامت اللجنة المذكورة بالمهمة التي اسندت اليهما وعادت الى القساهرة مساء يوم ١٠ من يونيسة ١٩٧٤ حيث رفعت مذكرة للسيد وزير الخارجية بها انجزته اللجنة من عمل . وبتاريخ ١١ من بونية سنة ١٩٧٤ امسدر السيد وزير الخسارجية القرار رقسم ١٢٩٢. بنسم السحيد الوزير المهوض الى عضدوية اللجنة المشكلحة بالترار الوزاري رتم ١٠٣٤ لسنة ١٩٧٤ ، ثم اجتمعت اللجنة المنكورة بعد أن انضم اليها السيد الوزير المنوض وواجهت الطــاعن بها كشف عنه التحتيق الذي تم في دولة تطر ، ثم أعدت مذكرة بها أنتهي اليه التحقيق صدر على أساسه قرار وكيل وزارة الخارجية بلصالة الطاعن الى المحلكمة التاديبية .

⁽ طعن رقم ٢٣٤ لسنة ٢١ ق -- طسة ٢٠١١/٨٢١١)

قاعدة رقسم (١١٦).

السيدا:

غص المشرع في القنون رقم ١٩٦٦ قسنة ١٩٥١ باصدار نظلما السلامين المدبلوماسي والتنصلي على أن يراس وزير الخارجية مجلس التعاديب المتصوص عليه في المادة ٣٠ منه برئاسة وزير الخارجية المجلس المحكور تبل حلفه اليمين القسادينية طبقا لحكم المسادة ١٥٥ مسن المستور التي اوجبت أن يؤدى الوزراء أمام رئيس الجمهورية تبلل مباشرة مهام وظافهم اليمين المتصوص عليها في هذه الملدة ليس مسن شان بطلان تشكيل مجلس التاديب للساس خلك : لا يوجه فمسلة نص يقضي ببطلان اهكمام مجلس التلديب لهذا السبب .

بالظش الحسكم :

ومن حيث أنه الوجه الاول من أوجه بطلان تشكيل مجلس التاديب والرغم والفساص برئاسة السيد وزير الخارجية للمجلس تبل حلفه اليمن وبالرغم من أنه الآسر بالتحقيق والمصاكمة فان هذا النمى مردود بأن المشرع في التتانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ آنف الذكر وقد ناط بوزير الفارجيسة المنانية مجلس التاديب المسوص عليه في المسادة ٣٠ منه ٤ ولمسا كان المسيد وزير الخفارجية الذي رأس مجلس التاديب همو الوزير الفصلي طوزارة الخارجية وكان لا يوجد ثبسة نعس يقفى بيطلان احكام مجملس التاديب لهذا السبيد ٤ فان وناسسته المجلس المفكور تبل حلفه الهيئ الني نص عليهما الدستور ليس من شأنه تشمكيل المجلس كلك لا حجة في النمى على قرار تشكيل مجلس التاديب بأن وزير الخسارجية المددي رأس هسما المتحقيق ذلك لان التحقيق ذلك لان المحلور رقم ١٦٦ المنت عن المنسلة عمل المداورة المداورة الخارجية في المدد ٢٦ منسه المخاذ المنسلة عن المنازجية فيها ينسب المغذ المنسلة المناسسة المنات الى التحقيق فيها ينسب

اليهم من مخسلفات ، كما ناط القانون المذكور بوزير الخارجية في المادة . ٣ رياسية مجلس التاديب اذا كانت التهيية موجهية التي صغير أو وزير بمخوض وليس صحيصا ما ذهب البه الطياعن من أن السيد وزيسر الخارجية هو الامر باحالته التي مجلس التاديب غلك لان احالة الطييات التي مجلس التاديب غلك لان احالة الطييات التي مجلس التاديب غلق الخارجية وتم ٣٣٧٧ السنة ١٩٧٤ بالنطبيق للهادة ٢٩ أسنة ١٩٧٤ بالنطبيق للهادة ٢٩ من المتانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٧٤ التدوية من وكيل وزارة الخارجية . . . قرار بالإحالة التي المحكمة التاديبية من وكيل وزارة الخارجية .

وبن حيث أنه عن الوجه الثاني بن أوجه بطلان تشكيل مجسس التاديب والذي يدور حول استبدال وزير الدولة اشئون مجلس الوزراء يوزير العدل في عضوية المطس المذكور ، غان المادة ٣٠ من القانون ١٦٦ السنة ١٩٥٢ آنك الذكر تنسبنت النص على انه اذا كانت التهمة موجهسة الله سبقم غوق المادة أو مقوض أو مقدوب غوق العادة أو وزير منسوض بالسكل المجلس برئاسة وزير الخارجية وعضوية وزير العدل ورثيس محكمة اسنئناف القاهرة والنائب العام ورئيس شعبة الشعون الداخليسة مالسياسية ببطس الدولة وعند غياب وزير الخارجية أو وزير العدل الو وجود مانسم لدى احدهسا يعل محله من ينديه مجلس الوزيراء مسن الوزراء ، وقد نص القانون رتم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ بأن يستبدل بعبارة « رئيس مجلس، الوزراء » و « بجلس الوزراء » في جميع التشريعات القائمة عبسارة « رئيس الجمهورية » ، ويتاريخ الاول: من أكتوبر سمنة ١٩٧٤ مستر قرار رئيس الجههورية رقم ١٥٦٤ لسنة ١٩٧٤ نامستا ى الائد (١) من المادة الاولى على تقويض رئيس مجلس المسوزراء في باشرة اختساسات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في المادة ٩ مس التازون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي فيسا يتعلق ببعض اعضماء السملكين الدبلوماسي والتنصلي نيهما عمدا السفراء ، وكذلك المادة ٣٠ من هذا القانون . ولما كان الشابت من الاوراق انه عرض على السميد رئيس الوزراء في ذلك الوقت كتمساب

السيد وزير الخارجية الضاص باعتذار السبد وزير العدل عن حضور مجلس التاديب لوجود ملتع لديه ، غاشر عليه ق ١٢ اكتوبر ساة ١٩٧٤ بنرشيح السيد المكتور وزير الدولة لشاؤن رئاسة مجلس الوزراء ، وفي ثم يكون استبدال وزير الدولة لشاؤن رئاسة مجلس الوزراء ، بالسيد وزير العدل بعد أن أوضحت الاوراق من اعتازا وزير العدل من محسور مجلس التاديب وزير الخارجية القاس بلاداة القاسانونية السليمة ، ولا وجه للنمي بأن خطاب وزير الخارجية الخاص بطالب ترشيح من يحل محل وزير العدل في عنسوية المجلس قد خلا من ذكسر المه الوزير الموض المحال الى المصاحبة التاديبية وبان الاوراق اجدبت من الدليل على اعتدار وزير المسدل ، لا وجه لذلك أذ أن القانون لم يقطلب نكر البيان المقبول به كما أن الطامن لم يقسلم المية عدم ثمة دليل يدخض ما اثبته السيد وزير الخارجية في كتسابه المه السيد رئيس الوزراء سالف الذكر من عدم اعتذار وزير المدل عن عضوية مجلس التاديب ،

ومن حيث أن الوجه الثالث من أوجه بطلان تشكيل مجلس التأديب والذي يتعلق بطول السيد المستشار رئيس أدارة الفتوى لوزارة الخارجية محل رئيس شسعية. الشئون الداخلية والسياسية ، لهنه مردود بان نظام الشمب بمجلس الدولة الذي كان تأسا عند صدور القانون رقسم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ آتف الذكر ، قد اللقي بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة والذي نص في المادة ٢٦ منه على أن يحل رؤساء ادارات الرأي محل رؤساء الشعب في عضوية الهيئات التي كانوا بشتركون غينها بحكم مناصبهم بمتضى القوانين واللوائع .

(طعن رتم ٢٣٤ لسنة ٢١ ق ـ طسة ١١٢/١/١٨٨)

قاعدة رقم (۱۱۶)

: المنظا

قرارات مجلس تلديب اعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي لا تعدو ان يكون قسرارات ادارية نهاتية صادرة عن سسلملة تلعيبة الطعن عليها امام المحكمة التلعيبية حسب درجسة العضو وليس امام المحكسة الادارية المعليا و وظيفة مستشار بوزارة المضارجية المحدد مربوطها بالقسادون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٧ بين ١٩٧٨/١٧٦ جنيب تعادل الدرجة الاولى من جسدول مرتبات العالمين المدنين بالدولة المسسسادر بالقادون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٧ والمحدد ربطها بين ١٠٨٠ سنة ٢٠٨٨ جنيب

ملخص الحسكم:

ان قنساء هذه المحكة قد انتهى الى ان بعد العمل بدسستور جمهورية مصر العربية السسادر سنة ١٩٧١ والذي ناط بمجلس السدولة الاختصاص بالتاديب ، وبعدد أن أعاد المشرع تنظيم المحاكمة التاديبية في ظل هذا الدستور ، واستحدث نظساء مغايرا تضينته أحكام القاتون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، فقد أضحى لا محل الاستطراد على التنساء السسابق الذي كان يجرى على اختصاص المحكمة الادارية بنظر الطعسون في قرارات مجلس التاديب ، وأنه بالرجوع الى قسانون مجلس الدولة المسابر اليه يبين أنه أعاد تنظيم أوضاع المساطة التاديبية على نسسق جديد تنص في المادة السابعة بهنه على الشاء المحاكم التاديبية المهالمين من مسستوى الإدارة الماليا أو من بعادلهم ، والمحاكم التاديبية العالمين من المستويات الاول والثاني والماكم من الفاحية التوعية ، فناط بهسا الاختصاص هذه المحاكم من الفاحية التوعية ، فناط بهسا الاختصاص

بالدعاوى التأديبية عن المضالفات المالية والادارية ، والاختصاص بنظر الطعون النصوص عليها في البندين تاسما وثالث عشر من المسادة المساشرة من التأتون وأولها « الطلبات التي يتدمها الموثلفون المعوبيون بالفساء القرارات ونهسائية للسلطات التأديبية » وثانيهما يتعلق بالطمون في الجزاءات الموتمة على المسابلين بالقطاع العسام ، ونحس في المسادة لا على أن يكون الطعن في احكام المحاكم التأديبية المام المحكمة الادارية الطلبسسا ،

ومن حيث أنه من ذلك بين أن القرار المسادر من مجلس التأديب لا يعدو أن يكون قرارة أداريا تهائيسا صدر عن سلطة تأديبية لا ومن قسم . يكون الطعن نيسه طبقسا لتعرير النصوص المنتدم ذكرها ، وتعقد للمحكمة الغادبيسة حسب المستوى الوظيفي للمالمين ، وليس للمحكمة الادارية العليسا مباشرة التي تختص بنظر الطعون في احكسام المحسلكم القادبيبة . وأن القول بغير ذلك نفسلا عن أنة يتضمن خروجا على نصسوص قانون مجلس الدولة ، فانه يترتب عليه تلويت درجسة من درجسات القفاضي على الطاعن تتبال في المحكمة الثادبيبة المختصسة .

ومن حيث أن الطاعن يشسخل ونليقة مستشار بوزارة الخارجيسة المحدد مربوطها بالقانون رقم ٣٣ لمسنقة ١٩٨٣ من ١٩٧٣ جنيسه و ١٩٦٨ جنيه و وهي تصادل الدرجة الاول بجدول مرتبات المسلملين المنيين بالدولة العسامار به القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ والمصدد مربوطها بين ١٠٨٠ جنيه ولامر الذي يتبين منه أنه لا يشفل وظيفة تعادل درجة من درجات الوظائف الطنيسا .

ومن حيث أنه لما تقدم يكون حكم المحكمة التأتيبية للمالمين بوزارة الخارجية في الدعوى رقم ٣٠ اسنة ١٣ القضائية في قائم على سند صحيح من القسائون ، فيسا قضى به من عدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعاوى ، الامر الذي يتمين معه الفاء هذا المحكم الطمون فيسه واحالة الدعوى الى تلك المحكمة المصل فيها .

(طفن رقم ١٢٤٣ لسنة ٢٦ قد - جلسة ١٨٥/٥/٨٤)

: تع**ا**لسيق

يرجع الى ما ورد بشمان ترارات مجالس التلايب المائلة تحت. موضعى « تأديب » و « جامعة » ويوضع فى الاعتبار حسكم المحكمة الادارية العليا (الدائرة المنصوص عليها فى المادة ٤٥ مكررا من القانون رسم ٧٤ لسنة ١٩٨٤ وهي الدائرة التي جرى القسول بتسميتها بدائرة الاحدى عشر مضوا) القاضي باختصاص المحكمة الادارية العليا بنظر الطمون في ترارات مجالس. التاديب التي لا تخدسع للتصديق من جهات ادارية ، (الطلب رقم ٥٠ لسنة ٤ ق في الطعن رقم ٨٤ لسنة ٢٩ ق) ،

الفصل السابع الفصل والإعادة الى الخدمة الصل والإعادة الى الخدمة التحديد القصوع الأول

الفصــل من الفــدمة

قاعسدة رقسم (١٥٥)

: البسسية:

فصل رجال السلك السياسى للسنادا الى تخلف احسد المناصر المطلبة لاستمرارهم في الوظيفة للله .

- بلغص المكم:

اذا كانت القدارير السرية المقدمة في حق المدعى تبين انه لم يجز مسن ميث المستوى اللائق لمثل تلك الوظيفة على الدرجة التي تؤهله للبقساء عها ومن ثم يكون القرار الصادر بفصله بالطريق التاديبي مع اضسافة منتين الى مدة خدمته وصرف الفرق بين المرتب والمعاش طبقا للمسادة ١١٧٠ من القانون رقم ٢٠١ لسنة ١١٥١ بشسان نظام ،ونلفى السدولة خد تام على ما يوره ويباعث من المصلحة العلمة .

(طعن رقم ٧٦٠ لسنة ؟ ق _ جلسة ٧٦٠/٧/٢)

قاعسدة رقسم (۱۳))

: المسسدا :

موظف من الضدية العاريق التاديين مرف بن الضدية من المسابق من المسابق من المنابقة من المناب

مّانون الوظفين الاسساسي (ومن ذلك المادة ٥٠ منه) والقوانين الآخرى
المسادة ٧٧ من الدسسنور السورى الصادر سنة ١٩٥٠ - نصها
على أن رئيس الجمهورية هو الذي يعتمد رؤساء البعثات السياسية
لدى المكومات الاجنبية ويقبل اعتماد رؤساء البعثات السياسية
طديه - مجال هذا الاعتماد يتحدد في نطاق العلاقات الدولياة دون
المساس بالقواعد التي تنظم الركز القانوني للموظف •

ملخص الحسكم :

لا يوجد وجه لما ينماه الدعى على الرسوم الصادر بتسريد من الخدمة من انه لم يسدر من رئيس الجيهورية الذي يسلك وحسده تسريح رؤساء البمئات السياسية بالتطبيق للمسادة ٧٧ من الدستور ، والتي نقص على أن رئيس الجيهورية هو الذي يعتبد رؤساء البمئات السياسية الإجنبية أديه ـ لا وجه انلك ، لان الاعتباد له مجساله الخامس بالمنهوم المقصود به في الدستور ، هذا المنهوم الذي يتصدد في نطاق الملاتات الدولية ، دون المسلس بلقتواعد التي تنظم المركز القسانوني الاساسي الفامس بالمؤلفين والتوانين الاخرى ، والتي مردها الى القانون الاساسي الفامس بالمؤلفين والتوانين الاخرى ، ومن ذلك المسادة من تتنون المؤلفين الاساسي رقم ١٦٥ لسسنة ١٩٤٥ التي تضمينت في مقرتها الاولى الحكم الموضوعي الذي يخول مجلس السوزراء صرف في متديرها ، ولم تستثن من الله مربسة كانت اللسبساب التي يترخص في متديرها ، ولم تستثن من ذلك سوى القضاة ، ولو أن الشارع اراد استثناء المضاء المعناء المياسية لكان قد نص على ذلك أيضنا بلمس فسساس .

(طعني رقبي ٢ ، ٤ لسنة ١ ق ــ جلسة ٢٦/٤/١١) .

قاعسدة رقسم (١٧٤)

: 12 41

قرار المجهة الإدارية بفصل المدعى لذات الاسباب التي صدر بها قرار سباب التي صدر بها قرار سباب التي صدر بها قرار سباب القرار وصيرورة هذا المحكم حائزا نقوة الشيء المقضى به سائره عدم مشروعية القرار المجديد المسادر بفصل المدعى من المدمة المفالفتة قرة الشي المقضى بحسبان أن القرار لا يعدو أن يكون أحياءا القرار السسابق المقضى بالفائه وترديدا المتنساه سواء في محله أو في سببه .

ملخص الحسكم:

ومن حيث أن المستفاد من استقرار احكام القانون رقم ٣٠ استة " ١٩٧٤ بشأن اعسادة بعض اعضاء السلكين الدبلسوماسي والقنصلي, الى وظائفهم والذى عمل به تبل تاريخ سيدور الحكم الملعون نبه ان. المشرع رسم أن جسرى أنهساء خدمتهم عن غير الطريق التأديبي بالاحالة الى الاستيداع أو المعاش اثناء أو بالنقل أو بالفصل من وظائف السلكين. الدبلوماسي والقنصلي في الفترة بن تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٣ حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠ لسسفة ١٩٧٢ اي من ١١ مسن مارس سبئة ١٩٦٣ حتى ٨ من يونية سنة ١٩٧٢ طريقا جديدا للتظلم والطمن في الترارات المسادرة في شانهم بطلب تطبيق تواعد موضوعية تكفل تصحيح أوضساعهم وتعويضهم عمسا مددر في شاتهم من تسرارات. غير مشروعة كيسة تفى القسالون بسريان تلك التواعد ايفسا حتى على بن كان بن هسؤلاء قد رفع دعسوى ولم يصدر فيهسا حكم نهسائي عند العمل به على أنه أذا سلك العضو الطريق الذي رسمه القسانون. بتقديم طلب الامادة من أحكام القالون المنصوص عليه في المادة ٣ ميعد عندئذ متنازلا عن دعسواه وامتنع عليه مواصلة السير نيها بسل واعتبرت دعسواه بمجرد تقديم الطلب منقضسية بقوة القاتون ، غسير انه يحق له في حسالة رغض طلبه أو اعتباره مرفوضسا قاتونا أن يظفن من جديد أمام محكمة القضساء الادارى أما أذا أم بسساك من سسسيق له أقابة الدعوى هذا الطريق الذي رسسه التأثون غقد أوجبت المسادة الا من القساتون سريان قواعده الموضوعية المتعلقة بالحقوق والمزاية التي قررها القساتون عليه في دعسواه ألتي لم يكن قد صدر فيهما حكم نهسائي وبذلك سساوى القساتون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٤ المسار اليه في تطبيق احكامه الموضوعية بين من يتبع الطريق البعيد الذي رسمه لطلبه بنير الطريق التاديبي ولم يكن قد أقام الدعوى طعنة في قرار فعساله بنير الطريق التاديبي ولم يكن قد أقام الدعوى طعنة في قرار فعسان أن الانجساء إلى القضساء الذي اثرا في معنى القبسك بالمسسودة الى

وهن حيث أنه بتر كان المدعى قد أقتلم دعسواه بطلب الفام قسرار فصلت بن الخدية قبل المهل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٤ المسسل البه وكانت هذه الدعسوى ب على ١٠ سلف البيان أبعن أقسرا في معنى البيات بالعودة الى الخدية بين مجرد تقسديم طلب العودة الى الخدية بالمخلوبين لمعنى المادة ٣٠ من هذا القسانون غان دعواه تكون ما بسولة شكلا وفي معنى الاغادة ١٠ من تطبيق الاحكسام الموضوعية المتعلقة بالحقوق والمزايا التي قسررها القسانون لمن تسرى عليهم أحكسامه حتى ولو تخلف في دعسواه أي شرطى المراجعة المتعلق بالقساء في دعسواه أي شرط من الشروط الاجسرائية الخاصة يدعوى الالفساء كشرطى اتمامة الدعسوى في المهساد المقرر قانونا للطعن في القسرارات الادارية أو سسانية التطلم بنهساء

ومن حيث أنه عن المونسسوع عان الثابت أن الجهة الادارية المسحت عن أسبسب القرار الجمهوري المطمسون غيه رقم 1991 اسنة 1990 المسادر في ٣٠ من يونية سنة 1970 بنمسل المدعى من المسلمة مع حفظ حقه في المسافى والمتلاة وهي ذات الاسبغب التي استندت اليها الجهسة الادارية في المسادر القرار الجمهوري رقم ٢٠٣ نسنة 1991 الجهسة 1890 عن ٢٠ مسندار القرار الجمهوري رقم ٢٠٣ ع ١٦٨ المراد

بنبله من وزارة المخسارجية الى وزارة الاوتساف نم احالته الى استيداع بالقرار الجمه ورى رقم ٨٠١ لمسئة ١٩٦٠ الذي ترتب عليه مسل المدعى من الخدمة في ١٥ من مايو سنة ١٩٦١ بعد انقضاء السنة المحددة للاستيداع وقد استمسدر المدعى حكما من محكمة القنسساء الاداري بجلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٦٢ في الدعوى رقم ١٠٦٢ لسنة ١٤ القضائية بالفاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٦٠ وما يترتب على ذلك من آثار وتناول الحكم اسباب القرار المذكور وانتهى الى أن هنده الاسباب اما مستبدة من ادلة قائمة ماديا أو قاتونيسا كما هو الحال في الوقائع المدرجية تحت اساءة الميدعي لسلطته وسوء مناوكه في حيساته الخامسة والعامة واما لم يكتمل لها الوصف القانوني لمخالفات الوظيفة كما هو الحال في الوقائع المدرجة تحت سيوه معاملة المدمى الماليسة كما أن واتعات المعاملة المعرونسسة في الظسروف والملابسات التي احاطت بهما لا تخرج عن اطمار المعاملات الخاصة اني ما يمس مقتضيات الوظيفة او يشيين المدعى كموظف ، ومن شم · لا تشكل مفالغة لمتتضيات الوظيفة وواجباتها مما تنتفي بمد ذلك سعه مسلطة الجهسة الادارية في تقدير ملامية النصرف في هذه الحالة ، وعلى ذلك رأت المحكمة أن قرار نقل الدعى لعسدم صلاحيته للبقاء في وظائف السلكين الدبلوماسي والتنصلي غير قائم على سبب صحيح يبرره ومن هم مهنو قرار منعدم اسباب لا محالة من غابته وتايد قنساء هـــده المحكسة سالف الذكر من المحكمة. الادارية العليسا بجلستها المنعتسدة قى ٢٤ من توفيير سنة ١٩٦٢ في الطعن رتم ١١٢٩ لسسنة A القضائيسة

ومن حيث أن الحسكم الصادر من محكة القضاء الادارى بالغاء ترار نقل المسدى الى وزارة الاوقاف وما يترتب على ذلك من ثار تسد تفاول الاسباب التى ارتكز عليها قرار النقل وقضى بعدم صحفها وانتهى الى اقسدان القرار الى سبب صحيح يسسنده وحاز هذ المكم تسوء الامر المتضى فيصا قضى به من عسدم قبام اسباب هذا القسرار على اساس سليم ولما كانت الجهسة الادارية قد عاودت فصل المدعى بن الخسمة بالقرار المطمون فيه بعدد اتل من شهر من تاريخ اعسادته بن الخساب التى فنسدها الد من الدساب التى فنسدها الدارة المناسبة ولذات الاسباب التى فنسدها

هذا الحكم دون أبة سبب جديد غان الجبة الادارية بذلك تكون قصد شكبت دسجيح حكم القانون وأضحى قرارها المطمون غيه بهسسويا امدر عليه المتوافقة عنه القدار القدار القدار القدار القدار المسابق المقنى بالفسائه وزيدا لمتنساه مسواء في محله أم في سببسه باعتبار أن القرار الاول كان في حبيته ابتداء انهاء لخدية المدي بوزارة الخارجية واسفر في النهاية عسن غصله من خدية الدولة وهو عين ما استهدته القرار المطعون غيسه طذات الاسسباب .

ومن حيت أن القرار الماهون فيه وقد صدر مسيا على ما سسبق القول وكان للمدعى قد بلغ سسن التقاعد في ٢٧ من يونية سنة ١٩٧٩ مقد مين القنماء بالفاء هذا القسرار وبنسسوية حالة المدعى وفقا لاحكلم المنساون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٩ المنسار اليه .

ومن حيث أنه لماكان ما تقدم نقد تمين الحكم بتعديل الحكم المطمون عيه بالناء القسرار المطعون فيه غيبا تنسيفه من غصل المدعى من الخفهة وتسسيعة حالته وفقا لاحكام القساتون رقم ٣٠ لسسنة ١٩٧٤ المسار المهاب عربة الرام الجهسة الادارية مصروفات كل من الدعوى والطعن .

(طعن رقم ۱۱۸۷ لسنة ۲۰ ق ـ جلسة ۲۶/۱۹۸۲)

الفرع الثاني الإعادة الى الخدبة

قاعدة رقسم (١١٨)

: 13 48

القانون رقم ٣٠ اسنة ١٩٧٤ باعادة اعضاء السلكين الدبارهاسي. والقنصلي الى الفدية ــ رسم طريقا جديدا الطعن في قرارات انهاء القدية ــ طلب الإفادة من أحكايه يعتبر نزولا عن دعوى الماء تزار أنهاء الخصوبة مادام لم يصدر نبها حكم نهائي ــ اعتبار الدعوى منتضية يقون ــ الزام الحكومة بالصرفات في هذه الحالة .

ملقص الحسكم :

ترتب على نناذ التانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ الذي أعتبر الترارات الصادرة بنصل المرطقين عن غير الطريق التاديبي من أعمال السيادة أن الفق طريق الطمن القضائي أمام الموظفين المصحولين مني الرغم من أن عصديد من القسرارات صحدر معيبا لعدم تيامها على أسباب مسيحة أو جدية ، ثم حصدر دستور التصحيح المطن في الحصدي عشر من سيتبر مسنة ١٩٧١ مستهنفا نبها أستهنف أعادة الامور الى نسابها وأعسلاء كلبة القانون، ننص في المادة ١٤ منه على أن الوظمسائلة المصابة عن للمواطنين وتكليف للقانهين بها لخدمة الشعب رديمل الدولة حصابتهم وتيامهم بأداء واجباتهم في رعاية مصالح الشعب ولا يجسون تصابع مغير الطريق التاديبي الا في الاحوال التي يحددها القانون « وكان

"أن دسيدر القسانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن القصيل بقير الطويقة" المسادن رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ المسار اليه ونظم المسالات التي يجوزا فيها نمسل العسلملين بغير الطريق التاهيبي وفتح بثب الطعن التضائي في مرارات الفصيل ، واستتبع ذلك أصدار العسديد من القوانين بتصد تصحيح أونساع من أنهيت خدمتهم بغير الطريق التأديبي من العساملين ومنها القسانون رقسم ٣٠ لسنة ١٩٧١ بشأن اعادة اعضاء السلكيم الدمار اسى والتنصسلي الذين صدرت قرارات انهاء خديتهم بغير الطريق التاديبي سواء بالاحسالة الى الاستيداع او الى المعساش النساء الاسديداع أو بالنقل أو بالنصال وذلك في الفترة من تاريخ نفاذ القانون رتم ٣١ أسسنة ١٩٦٣ حتى تاريخ العبل بالتاتون رتم ١٠ لسنة ١٩٧٢ أ من ١٩٦٣/٣/١١ حتى ١٩٧٢/٦/٨) . وفيها اشترطه القانون للاعادة الى وظائف المسلكين ثبوت تبام انهاء الخدية بغير الطريق التسادييي . على غير سبب صحيح 6 واشترط القسانون أن يتقدم راغب المسمودة بطلبه الى وزير المسارجية الذي يتوم باهالتمه مع كافة المستنسدات وبالف الخدمة الى اللجنة المسكلة لهذا الغرض من اثنين من رجال التنا. اء وأحد أعضساء السبلكين من درجة وزير مقوض على الاقل ، وتفدسل اللجنة في الطلب بعد الاطبلاع على ملف الخدمة وما يقدم اليها من أوراق غيرها من الجهسات ذات الشأن وتصدر قرارات اللجنة مسبية نوتبأخ الى وزير الخسارجيسة والى الطسالب ولا يعتبر قرار اللجنة نافذا الا بعد اعتمساده باثرار من رئيس الجمهورية بنساء على عرض وزيسر الخسارجية ويعتبر انتضساء ستين يوما على اخطار الطسالب بتسرار اللجنة دون مسدور قرار باعتباده في خسكم القراز الصنسادر برمض الاعادة الى المسعمة ، ويجسور الطمن في القرار المساهر برمض الاعادة ألى المسدمة مسلال معتين يوما من تاريسيخ المطائر الطسالية بالفسران أو من تاريخ اعتبار الاعادة مرةوضاة تاتونا ، وتختص محكمة القضاء الاداري بالمسل في هذا الطمن وفي كافة التالزمات النطقة بتسبوية المعائدات أو المكافئات طيقها الاحكام هذا القهانون وذاك خالله

مستة اشهر بن تاريخ رفعها الى المحكة ، ويكون حدم المحكمة نهائية وقي قابل للطعن فيه اسام أية جهة . . وتحتيفا للمساواة بين بن لم يرقموا دعاوى بن الخاضمين لاحكام هذا القانون وبين بن رفعسوا دعاوى ، نمنت المادة ١٣ على تطبيق القسواعد الوضوعية المتعلقسة بالمحقوق والمزايا التي تررها القسانون ان تسرى عليه احتسامه ، على بن سبق لهم أن رفعسوا دعاوى ولم تعسدر نبها أحكام نهائية حتى تاريخ العمل بهذا القسانون فاجيز لهؤلاء أن يتقدموا بطلباتهم الى وزيسر الخارجية ويترتب على تقدمها انقضاء الدعاوى المرفوعة بشأن موسوع.

ومن حيث أن المستقاد من استقراء احتام القانون رقم ٣٠ لسسنة 1948 المشار اليه والملابسات التي أدت الى اصداره على الوجه السابق. يباته أن المشرع رسم من جرى نصسلهم أو نظهم بغير الطريق التأديبي. من أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي في المدة المشار اليها ٤ سسواء. ولمعوا دعاوى بشأن موضوع الطلب ولم يعسدر نيها حكم نهائي أو لهم يرغموا دعاوى ٤ رسسم لهم طريقا جديدا للنظام والطمن في الشرارات الصادرة في شانهم ٤ مذا سسلك العضو هذا الطريق بتقديم طلبه الى وزير الخارجية ولم يكن قد صدر في دعواه حكم نهائي غقد تنازل ضمنت عن الطريق الاول وابنتع عليه مواسساة السسير نيه ٩ بل واعتبر دعواه بهجرد تقديم الطلب منقضسية بقوة القسانون وحق له في حالة رغض بهجرد تقديم الطلب الموضيا قانونا أن يطعن أمام ،حكمة التنساء الادارى المهم أية جهة .

ومن حيث أن الثابت أن المطعون نسده نقل من وظايفته بالسلك الدولية المنصوص عليها الدولية المنصوص عليها في الدان المنطقة المرى خارج السلك وذلك في الدان المسلب غير تاديبية في التانون رقم ٣٠٠ السنة ١٩٧٤ ، وكان هذا النقل لاسباب غير تاديبية وكان الثابت من الاطلاع على كتاب الشئون القنسائية بوزارة الخارجيسة رقم ٢٠٠ المؤرخ ٣٦ من يونية ١٩٧٤ انه قدم طلبا باعادته الى المسلك الدولية مؤرخا ١٦ من يونية سنة ١٩٧٤ استثادا الى أهكام القسانون. رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٤ ،

واذ كان الحكم المطعون فيه الصادر لصالح المطعون ضده لم يصبع بعد نهائيا غان دعواه والحالة هذه تعتبر منقضية بحكم القساتون ، وذلك تطبيعا لحكم المسادة ١٩٧١ ويتعين المسكم بالزام الحكومة بالمحروفات طالما أن المنع من نظر الدعوى جاء بعد رفضها نولا دلى حكم المتاتون المسلر اليه .

(طعن رقم ١٠٣٠ لسنة ١٩ الى ــ جلسة ١١٨٥/١/١٥٥)

القصل الثاني الزواج باجنبيسة

قاعسدة رقسم (١٩))

اليسسدا :

ان تعین اشخاص متزوجین من غیر مصریات ف وظائف السسلکین المسلسی والقتصلی القصوص علیها فی القانون رقم ٤١ السسنة ١٩٣٣ يتعارض مع روح هذا القانون وذلك سواء كان التمین مبتدا او معسادا وسواء اكان الزواج سابقا علی العمل به ام لاحقسا .

ملخص الفتـــوى :

قد استعرض قسم الراى مجتبها بجلسته المتعقدة في 10 من مساير مساير المثل 1978 موضوع تطبيق القانون رقم 11 لسنة 1978 الخاص بحناسر زواج المطبئ السسياسيين والقنصليين من غير مصريات الذي يتأخس في أنه على اثر صدنور القانون رقم 11 لسنة 1977 في شسان حناسر زواج المطبئ السسياسيين والقنصليين من غسير مصريات نقلت وزارة الخارجية عددا من موظفى هذين المساكين المتزوجين من قبل باجنبيات الى وزارة آخرى . وقد طلبت الوزارة من ادارة الراى الخاسة بهسا الهادتية عبا اذا كانت اعادة بعض هؤلاء الموظفين الى السلك السياسي أو القنصلي تتعارض مع المسانون مسائف الذكر أم هي جسائزة باعتبار أن زواجهم قد تم قبل محدوره والعبل بلعكليه .

وقد رأت ادارة الرأى المسلر البها أن أحكام هذا التاتون تنطبق على كل من يمين في هذه الوظائف مبن كان متزوجا بغير مصرية سواء اكان زواجه مسابقا على صدور هذا التاتون أم لاحقا له .. وبالنظر الى أن أعادة هؤلاء المسوطنين الى السمالك السمدياسي أو القنصلي لا يتم الا بأوامر ملكية أو بقرار وزارى بالنسمية الى الملحقين ومن في حكمهم ، فإن اعلائهم الى هذه الوظائف تعتبر تعيينا جديدا يحول . دونه زواجهم من آجييسمات ،

وفنسلا عن ذلك غان العسلة التي حدت بالمشرع الى اصدار هسسذا المتانون هي المحافظة على اسرار الدولة وهذه العلة هي التي حدت بوزارة المارجيسة بالرغم من أن القسانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٣ لا يشرى على الخالاي الى نقل من رأت نظهم من المتزوجين من غير ممريات تبل صدوره المي وزارات أشرى مستلهمة في ذلك روح العشريح واعادة الموظف المتزوج من أجنبية لا تتفق اطلاقا وطك الروح .

وبعد المناقشة انتهى الراى الى ان تعيين اشخاص متروجين بن عسي
مسريات فى وطائف السلكين السياسى والقنصلى المنصوص عليها فى
القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٣٣ يتمارض مع روح هذا القانون وذلك سسواء
اذان التعيين مبتدأ لم مصادا وسواء أكان الزواج سابقا على المسل
بالتادن المذكور لم لاحقا .

زغتوی رشم ۱۱/۲/۲/۸۱ ــ فی ۲۲/۵/۱۹۱۶ ¢

قاصحة رقسم (۲۰۰)

القراسيسماك

131 تزوج موظف بالسلك السياسي من سيدة اجنبية الاصل عقب مالاتها من شخص مصرى الجنسية والاسابها تلك الجنسية بالــزواج ثان الحظر الوارد في الكاثرن رقم ١١ السنة ١٩٩٣ لا يكون منطبقا على هذا الوظف .

ملخص الفتسوى :

استعرنت عينة قسم الرأى المجتمع بناء على طلب وزارة الخلرجية .
ونسوع زواج احد وطفى السلك السياسي بوزارة الخارجية بجلستيها المنققتين في 71 ديسمبر سنة ١٩٤٧ ولا يناير سنة ١٩٤٧ وقد لاحظست أن الوظف المنكور اذا كان قد تزوج بسيدة الجنبية الاصل الا أنه قسيد نزوجها عقب طلاقها من شخص مصرى الجنسسية وقد تكانت تلك السيدة منتبية بعصر من قبل ولا شسك في أن زواجها الاول قد أسبغ عليها صفة الجنسسية المصرية وانقهت الهيئسة من بحلها الى أن زواج هذا الموظف بغدة السيدة بعد تلك الوقائع لا يجمل الحظر الوارد في القانون رقم الا بسيدة السيدة بعد برسال السلك السياسي والقنصيلي من الزواج بغي مصرية منطبقا على حالته غير أنه للوزارة أذا ثبت لديها من دراسسسة والذي قصد به القباس الوسسية الذي قصد به القباس الوسسية الذي قصد به القباس الوسسية الذي غرضه بطريق التحايل الذي قصد به المهاس الوسسية المذى المساس بأحكام القانون رقم الالسنة ١٩٣٧ بني هذه الحالة يكون الوزارة أن تنظر في شانه اداريا .

(المتوى رقم ۲۱/۱/۲۳/۱ - ف ۱۹٤٧/۱/۱۱)

قاعدة رقسم (٢١))

الجسدا :

القانون رقم 13 لسنة 1977 ... هظره الزواج بفسي مصرية على اعضاء السلكين السياسي والقنصلي (م 7) وعلى ابنساء المحفوظات اعضاء السلكين السياسي (م 7) ... اعتبسار بن يخالف هذا المحلو بستوي اعضاء السلكين السسياسي المبدأ 190 ... لم يتاول بالتنظيم سسوي اعضاء السلكين السسياسي والقنصلي ... ترديده لهذا الحظر بالنسسبة لهم ... لا يعني الفساء نص المسادة ٣ من القانون رقم 13 لسنة 1977 التي تعظر على المنساء المحفوظات الزواج بفي مصرية .

بلخص الحسكم:

يبين بن استقراء النشريعسات الخاصة بنظام السلكين الديلوباسي والتنصلي ، أن الرسوم الصادر في ٥ من اغسطس سنة ١٩٢٥ الخاص بالنظام القنصلي ، والمرسوم بقانون الصادر في ٢٠ من اكتوبر سنة ١٩٢٥ بوضع نظام الوظائف السياسية ، لم يتضمنا حظر زواج رجال السلكين. السياسي والتنسلي من أجنبيات ، وانها ورد هذا الحظر في تشريع خاص هو القانون رقم ١١ لسنة ١٩٣٣ ، الذي نص في المادة الأولى منه على أنه « لا يجوز للمبتلين السياسيين والقنصليين ولا أساموري القنمسليات، التزوج من غبر مصرية » ثم نصت المادة الثانية على أن « الموظف الذي بخالف الحكم المتقدم يعتبر مستقيلا » ثم جاءت المادة الثالثة ونعست على أن « بسرى هذا القانون على ابناء المصونات في الموضيات والقندسليات ، وكذلك على التلاميذ المحقسين بالسسلكين السيساسي والتنصلي » . ولما أعيد تنظيم السلكين الدبلوماسي والتنصلي بالقانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ نص في المسادة الاولى منه على أنه « يلغى الرسوم. بقانون الصادر في ٥ من اغسطس سنة ١٩٢٥ الخاص بالنظام القنصلي والمرسوم المسادر في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ بوضع نظسام للوظالف، السياسية والقوانين المسدلة لهما ويستعانس عنها بالقانون المرانق. كما يلغى كل حكم يخالف احكام هذا القانون عند العمل به α ، ويبين من، مراجعة نصوص القانون الذكور أنه تضبن في الباب الاول أحكاما لتنظيم السلك السياسي من السفراء حتى الملحثين ، كما تضمن أحكام السلك القنصلي من القناسل العسامين حتى سكرتيري القنطتبايات ، ثم تكلسم. في الباب الثاني عن الاحكام المشتركة بين أعضباء السلكين من تعيين راقدمية وترقيسة ونقل وندب ومرتبات واجازات وواجباك وتاديب ، الى أن جاء في الفصل الثارن الخاص بانتهاء الخدمة عنص في المادة ٢٢ على أن « بعتبر مستقيلا من وطيئته من يتزوج من أعضاء السلكين الدبلسوماسي والتنسلي بغير مدرية » , وهذا النص ترديد لنص المادة الاولى من التانون. رقم (٤ لسنة ١٩٣٣) وليس ملقيا له من حيث المبط) وغبساية الامبور -

ان التانون الجديد قد ردده بهناسبة اعادة تنظيم اعضاء السلكين السياسي القنصلي بتشريع شسابل جامع للاحكسام التي اراد تنظيم شسافونم بعتبر القانون الجديد رقم ١٦٦ السسنة ١٥٥ ما ملفيا لا صراحة ولا ضبنا للص المسادة الثاقة من القسانون رقسم ١١ بأسنة ١٩٧٣ ، والتي تجعل حظر الزواج بغير بصرية منسسجبا على المنا المحفوظات ، ونضلا عبا تقدم عان القسانون رقم ١٦١ السسنة ١٩٥٤ ، لم يتناول بالتنظيم سوى اعضاء السلكين السياسي والقنصلي دون أيناء المحفوظات ، فتطل التشريعات الخاصة بهم ، ومنها نص المسادة الثالثة من المتانون رقم ١١ لسنة ١٩٥٤ سالك الذكر قائبة وتاغذا في حقسهم ، من القانون رقم ١١ لسبري هسذا القسانون على أهنساء المحفوظات.

(طغن رقم ۹۱۸ لسنة ۳ ق ــ جلسة ٥١/١/٥١)

قاعــدة رقــم (۲۲۶)

: I<u>a......4</u>F:

حظر الزواج بغير مصرية على اعضاء الساكين الدباد وماس والمقتصلى وعلى ابناء المحفوظات ... قيامه على حكبة تشريعية تتعلق بالصلحة المطيحا اللولة ... سريانه على من كان منهم معينا او ماندبا .

. متلخص الحسكم:

ان حظر الزواج بن غير مصرية على اعضاء السلكين السسسياسي والمتناسل وعلى أمناء المحفوظات ، واعتبار الموظف الذي يضالف للك مستقبلا من وظبفته ، قد قام على حكمة تشريعية تتعلق بالمسلحة العليا الدولة ، حماية الإبتها في الداخل والخارج وبنعا السرب اسرارها ، غهو واجب لجسيق بالوطيقة يقع على علق من يضطلع بها ، طالما كان تائما بها ، والما كان معبب اضطلاعه من بضطلع بها ، دالما كان تائما بها ،

رایا کان سبب اطمطلاعه باعبانها ، یستوی فی ذلك أن یكون ذلك بطریق. التعبین فیها أو بطریق الندب لها ، لقیام العلة فی الحالتین ، ولان المندب، یتحمل باعباء الوظیفة جمیعها وبهذا الواجب بالذات طوال مدة نسدبه ،-شانه فی ذلك شال المعین علی حد سواء ،

(دامن رقع ۹۱۸ لسنة ۳ ق ــ جلسة ٥/١/٨٥١)

قاعسدة رقم (٢٣٤)

: المسطا

المحقون السياسيون - تعينهم - مشروط بعدم زواجهم بلجليمة. طبقا القائون رقم ١٠٣ اسنة ١٩٥٩ - عدم صلاحية الرشح للتعين اذا كان قد تزوج من سيدة تحمل جنسية اجنبية عند زواجها بنه .

بلخص القتسوى :

تشترط المادة الاولى من القانون رقم ١٠٣ لمسنة ١٩٥٩ نيسين.
بهين ملحقا سياسيا بالوزارة الا يكون متروجا باجنبية وتنص المادة ١٦
من العانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي
من العانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي
وقد دالب العقيد ضابط الشرطة والمنتسب للممل بسوزارة
المارجيسة نقله الى السلكين الدبل وماسي والقنصلي وباستظهمار
مالته تبين أنه متزوج من سسيدة هولندية الجنسسية ، وقد أوضسمج.
استادته أن زوجته قد اكتسبت البنسسية المضرية منذ سسنة ١٩٥١
الجنسية المصرية طبقا لتأنون الجنسية المولندية باكتسمابها
المربية خالمرية طبقا لتأنون الجنسية المولندية واصبحت جنسيتهما

ومن ديث أن السادة الاولى من القسانون رقم ١٠٣ لمسنة ١٩٥٦ تشترط فيمن يعين ملحقا بوزارة الخارجية أن يكون متبتما بجنسسية. الجمهورية العربية المتحدة من ابوين متبتعين بهذه الجنسية وألا يكون متزوجا بأجنبية ومع ذلك يجوز باذن من رئيس الجمهورية المنساق من هذا الشرط اذا كان متزوجا بمن تندى بجنسيتها الى احدى البلاد العربية .

ومفاد هذا النص أن المشرع قد استئزم ألا تكون زوجسة المرشح للتعيين في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي لجنبية الجنسية لحكية ظاهرة تخلص في الرغبة في ابعاد العناصر الاجنبية عن نداق النبئيسل الدولة مراعاة لمتنسبات الامن وحرصا على سريسة العمل وقد حرص المشرع على استبرار قيام هذه الحكيسة ليس فقط عند التعيين في وظلسائف السلكين المذكورين ، وأنها «أوال مدة الخسدية في هذه الوظائف وذلك أن المادة ؟ من القانون رقم ١٦٦ اسنة ١٩٥١ سالف الذكر تنص على أنه « يعتبر مستقيلا من وظيفته من يتزوج سن الحضاء السلكين الدبلوماسي والتنصلي بغير مصرية » .

ولعل من المكن القول على ضوء النصوص الحالية أن يكتنى أن تكون زوجة المرشح لتلك الوظائف كانت تحيل الجنسية العربية قبل زواجها منه الا أنه يبدو أن المشرع كان يهدف الى أبعد من ذلك تحتيقا للحكسة على وجه المعرم لم طرق نص عليها القانون تختلف في درجة القوة لهناك على وجه المعرم له طرق نص عليها القانون تختلف في درجة القوة لهناك "الطريق الاصلى لاكتساب الجنسية العربية بأن يولد شخص لمن يتبنسية الجمهورية العربية المتحدة وهو ما يعرف باكتساب الجنسية بطريق الدم أو كان يولد الشخص على أرض الدولة على الوجه المسيئة مطلقاتون وهو ما يعرف باكتساب الجنسية بالمقانون وهو ما يعرف باكتساب الجنسية بوابلاد على أرض الدولة . وجوانب ذلك توجد طرق أخرى تقسل في أصالتها عن ذلك الطسريق وبرا سخويب للمنافق المؤلى من اللائم عند وضع نص المادة الأولى من القانون رقم ١٠ السنة ١٩٥٩ ومثل ذلك اكتسساب الجنسية بطويق الزواج أو بالتجنس .

وتاييدا لما مسبق بيانه يبدو جديرا بابعان النظر ان المشرع بعد ان حظر على من يمين ملحقا بوزارة الخارجية الا يكون متزوجا باجنبية عساد

واجاز رنع هذا الحظر بترار من رئيس الجمهورية اذا كانت الزوجسة تنتى بجنسيتها الى احدى البلاد العربية دون غيرها من الاجنبيسات علمل هذا يلقى ضوءا على قصد المشرع ، فالزوجة الاجنبيسة التى تنتى بجنسيتها الى احدى البلاد العربية تكون فى غالب الاسر قد اكتسسبت الجنسية العربية مند النظر فى ترشيح زوجها ملحقا بالسلك السياسى . ومع ذلك لم يعتد القانون بهذا النوع من الجنسية واسنوجب لصحصة التعيين سدور اذن بذلك من رئيس الجمهورية .

ومع كل ما سبق بيانه ان الجمعية العمومية عند نظر هذا الموضوع لاحظت بحق ان النصوص الحالية تنطوى على نوع من الفيوض المكتنت في تنسير نص المسادة الاولى من القانون رقم ١٠٠٣ لسنة ١٩٥٩ بانها تنطبق على المراة التي تتزوج بمن يرشح لتلك الوظائف وكانت عند الزواج لا تتبتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة لمهى في حسكم نص المسادة الذكر تعتبر أجنبيسة .

ولما كان يتبين من الاوراق ان العثيد قد تزوج مسن سيدة تحيل الجنسية الهولندية عند زواجها منه غانه يكون تطبيق سسا لهبا سبق بيسانه غير صالح للتعيين في وظائف المسلكين الدبلسوماسي ،والقنصسلي .

(نتوی رشم ۷۱۱ فی ۲۰/۸/۲۰)

الفُصل التاسع مساقل متسوعة

الفسرع الاول سلطات السفير في الترهيل

قاصدة رقم (۲۲۶)

البــــدا:

السنة هو رئيس بعثة التعليل الدبلوماسى في الخارج ومشار تولته - سلطته في ترحيال من تقتضى الضرورة ترحياله من ما واطنى المجمهورية الموجودين في الخارج -- هي ساطة تقديرية لا يحد منها سوى عيب اساءة استمال السلطة -- لا يؤثر في صحاة قرار الترخيل استاده الى اساباب فاقتلتها القيابة الادارية وانتهت فيها الى حفظ الموضوع قطعيا لمام المخالفة -- وجوب تحبل الجهة الموفدة لن رحل بنفقات عاودته .

ملخص الفتــوى :

ان السغير باعتباره رئيسا لبعثة التبثيل الدبلوماسى فى الخارج. ومبثلا لدولته بنوطا به رعاية مصالحها والحضاظ على سبعتها المتوام على ترحيل من تقتضى الضرورة ترحيله من مواطنى الجمهاورية العربية المتحدة الاسباب تتعلق بسسمعة البلاد وأبنها وسلامتها وهو فى سبيل اعبال هذه الرخصة يتبتع بسلطة تقديرية مردها الى وضعه الضامى فى الخارج الذى يتبح له وزن العالاتات فهسا يتعالق.

بالتصرفات التى تصدر من رعايا الجمهورية في الخارج وما يتخذ حيالهمة من اجراءات ولا يحد سلطته هذه سوئ فنيب اساءة استعمال السلطة .

ولما كان يبين من الاوراق أن قرار ترحيل مدير المصرض السدائم لمنتجئت الجمهورية العربية المتحدة ببورما هو وعائلته وخاديته وان استند اصلا الى الاسباب التى ناقشستها النيابة الادارية والتى انتهت فيها الى حفظ الموضوع تطعيا لعدم المضالفة الا أن عدم تيام هذه المخالفة من النساحية الادارية أو الماليسة لا ينفى عن مسلك السسيد مدير المصرض ازاء السيد السسفير ما ارتاه هذا الاغير في ذلك المسلك، من معلى الدر أنه يقطوى على جمستاس بمجلفة البالاد في الكارج لا مدام لم يتم دليل من الاوراق على وقبوع اساءة لاستعمال السسلطة من، جانب السسيد السسفير ،

وجهما يكن من أمر فأن قرار ترحيل السيد مدير المعرض لم يترتب عليه ضرر أصلف الهيئة العابة النهية السافرات العابية لوزارة الانتصاد والخزانة الموجه لا سيد السغير وكيل وزارة الخارجية في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٧ أنه السيد السغير وكيل الوزارة المشرف على هيئة تبيلة المسادرات غند المدى سليدته أنه طالما أن السيد السغير عمد المدادات المتاح المدادرات غند المدلم عابده المدادرات غند المدلم المسادرة ٤ وازاء تصهيم السيد السغير على ترحيل السيد مدير المعرف على وزارة الاقتصاد عمدا المي الوزارة المتحاد على وزارة الاقتصاد عمدا الى أن الاصل في مصروفات الانتقال أن تتحلي بها الجهلة المؤددة ذهابا وعودة .

لذلك انتهى راى الجمعية المهنوبية الى أن الهيئة العابة المسعسة الصادرات التابعة لوزارة الانتصاد هى التي تتحمل نفقك مودة مسندال المعرض الدائم المتجاف الجمهورية العربية المتحدة بجوره

(الله ۱۷۱/۲/۲۲ - طِلْمَة ۱۱/۲/۲۱۲) (م ۲۰ ج ۲۱)

الغرع الشائي المجلس الدائم لاعضاء السلكين

قاعسدة رقسم (٢٥٪)

: la___di

اغتصاص المجلس الدائم لاعضاء السلكين ... بقصور على السائل التي تدخل اصلا في اختصاص وزير الفارجية وله أن يصدر في شسانها قرارا نهائيا دون غيها من المسائل التي تدخل في اختصاص سلطة اعلى ... يفرج من اختصاص هذا المجلس تعيين اعضاء السلكين في وظائف اخرى استفادا الى المادة السابعة من القانون رقم ١٦٦ لسسنة ١٩٥٤ المسلكة بالقانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٤ ... أن هذا التعيين يكون بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتسراح وزيسر الخسارجية .

ملخص المسكم:

انه نظرا لطبيعة المبل الدبلوماسي والتنصلي وحساسسيته ونائم ه للباشر على مصلحة البلاد العليا أجاز المشرع تميين موظفي السسلكن الدبلوماسي والتنصلي في الوظائف التي أوردتها الفترة «ب» من ثانيسا من المسادة السسابعة (وظائف الكادرين الفني العالى والاداري ووظائف ورجال القضاء والنيساء والنيساء الفلة بمجلس الدولة وادارة تضايسا الحكومة ووظائف أعضاء هيئات التدريس بالجامات وضائف المنسائل المبيش من خريجي كليسة لركان الحرب) من القسائون الخاص بنظام السسلكين المبلوماسي والتنصلي اذا التنفي مسالح العبل نلك على لن يصسدر المتعين قسرار من رئيس الجمهورية بنساء على افتراح وزير الخارجية ،

المادة الثانيسة عشر فانها وإن كانت قد انشأت مطسا دائهسا-ناملت به النظر في تعبين وترثيبة ونقل اعضاء السلكين الدبلوماسي والتنسطي عدا من كان منهم في درجسة سفير أو وزير مقوض ، الا أن هذا الاختمام مقصور بطبيعة الحال على المسائل التي تدخل السبلا في اختصاص وزير الخارجية والتي يبلك أن يصدر قرارا نهائية بن شانها ، وتنحسر في التعيين في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي ، ر في الترقيسة الى هذه الوظائف وفي التنقسلات الداخلية ؛ أما غم ذلك من السائل التي تخرج من اختصاص الوزير وتدخل في اختصاص سلطئة اعلى كمجلس الوزراء « رئيس الجمهورية في الوضع الحالي » ومنها الله التي تتعاق بتعيين موثلفي السلكين الدبلوماسي والتنسلي في وظائفه علهــة من الوظائف المنسسوس عليها في الفقرة ب من المسادة السابعة 4 الرس من شك في انها تفرج عن اختصاص المجلس الدائم لاعضاء السملكين ، فلا يجوز قانونا عرضهما عليه ولا يحق له أن يصدر قرار! في شيأنها ، يؤكد ذلك ويعززه ما نصت عليه السادة ١٢ سسالفة الذكر بن أن المجلس يرقع قراراته الى وزير الخارجية في ميعاد معين قساقة الم يعترض عليها الوزير في خالل المدة التي حددها القانون أمسيحته طك القرارات معتبدة ونافسذة ، أما أذا اعترض عليهسا فأنه يما عرضها على المجلس ليعيد النظر في قراره ثم يصندر الوزير بعد ذلك القدراو النهائي . فالتنظيم الذي وردته المادة. ١٢ ينترض بطبيعته أن يكسون الوزير هو المفتص باسسدار القرار النهائي في السالة التي يبدى المجلس الدائم لاعنساء السلكين التراحه في شانها ، وليس الامر كذلك بالنسية التعيين أحد موظفى السسلكين في الوظائف المشار اليها أذ المختص باصدار نترار التميين في هذه الحالة هو رئيس الجمهورية وليس وزير الخارجية .

الفسرع الثالث امتساء الحفسوطّات

قاعدة رقم (٢٦))

المستنداة

لالمحة شروط الشدمة في وظلف السلك الخارجي المصدق عليها من مجلس الوزراء في ٢٥ من مغير سنة ١٩٣٣ — لا تقزم الادارة بوضع امين المحفوظات في الدرجة السلاسة وانها اجازت تعنينه في درجة لا تتجساوز حدة الترجة الشائنة وقت نقله الى وزارة المحكرجية سادرجة الشائنة وقت نقله الى وزارة المحكرجية سادرجة الشائدسة مناشرة ضمن الدرجات المحضضة في المؤانية لامين المحفوظات غير جائزة .

يقفص المسكم :

ان المادة الرابعة من لاتحة شرودا الخدية في وظائف السلك الخارجي

- المصدق عليها من مجلس الوزراء في ٢٥ من مايو سنة ١٩٣٣ ، والتي
قلحق المطعون عليه في ظل أحكابها في وظيفة ابين محفوظات ـ تنص على
الله ه يلحق بالموضيات والقنصليات أبناء للمحفوظات وكتساب بحسب
حقلة العبال في كل جهاة ، وتكون درجاتهم كدرجات الكادر الكتسابي
ولا تتجاوز الدرجة السادسة الكابلة ، وظاهر من هذا النص أن الإدارة
ليست مازية حتما بوضع أبين المحفوظات في الدرجة السادسة ، وأنها
محل الالزام الا تتجاوز الادارة في تصيينه هذه الدرجة ، فيجوز أنن تصيينه
محل الالزام الا تتجاوز الادارة في تصيينه هذه الدرجة ، فيجوز أنن تصيينه
محل الالزام الا تتجاوز الادارة في تصيينه هذه الدرجة ، فيجوز أنن تصيينه

-- 11-1 --

ن ادنى منها بحسب الطروف والاحوال ، كما حصل في خصوصية النزاع تد ذلك انه مادام المدعى حين نقل من وزارة الحربية كان في الدرجة الثلاثة : نما كان يجوز ترقيته مباشرة الى الدرجة السادسة في ضمن الدرجسات المصصمة في المزانية لامين المفوظات ، أذ لا يجوز الترقية الا الى المعرجة الدالية مباشرة طبقا للقواعد التنظيمية المتررة .

﴿ عَلَمُ مَا مُمَّا لَاسْتُهُ ۚ } ق ــ جِلْمِنَّةِ ١٢ / ١٩٥١)

الفــــرع الرابسع موظفو البعثات الدبلوماسية الادارية والكتابيون

قاعدة رقسم (۲۷۷)

الهيسا:

موظفو البمثات الدبلوماسية الاداريون والكتابيون - المادة 12 من قرار رئيس الجمهورية الصادر في ١٩٥٨/٢/٢٠ بلائحة شروط الخدمة في وظائف السلكين الدبلوماسي والقتصلي - نصها على حتى اعضاء السلكين في اصطعاب تابع او مربية على نفقة وزارة الخارجية - عدم سريان ذلك على الموظفين الادارين والكتابين ببعثات التبثيل الدبلوماسي والقنصلي .

الخص الفتوى:

ان الملدة ١٤ من قرار رئيس الجمهــرية المســـادر في ٢٠ عبراير سنة ١٩٥٨ بلائحة شروط الخدمة في وظائف السلكين الدبلوباسي والمقتملي تقصى على أن :

« يكون سنر اعضاء السلكين الدبلوباسي والتنصيلي وعلائلاتهم ق احوال النميين والنقل والندب والاستدعاء والمحسل على نفقة وزارة المقارجية في الدرجة الاولى برا وبحرا وجوا ، وفي الدرجة الاولى المتازة بالنسبة للسفراء والوزراء المعوضين .

ويتضين ذلك كانمة مصاريف لسفر بها نميه المبيت في عربات القوم . وإذا استخدم العضسو سسيارة خاصة في السفر صرف له قيسة تذاكر السفر بالسكة الصديد وعربات النوم له ولانمراد عائلته المرافقين له . ويعامل الوطلعون الاداريون والكتابيون معالمة اعضاء البعثة التبلوماسيين من نحيث مساريف الانتقال ، على أن يكون لهم حق السطر في الدرجة المفررة لوظائمهم .

وتشمل عائلة العضو العلوباسي أو التنسلي أو الموظف الاداري أو الكتابي الزوجة وأولاده الإنك غير المتوجهات والذكور دون المسائية والعشرين كما تشمل من يعوله العضو من أفراد عائلته .

وتتحبل الوزارة كذلك نفلسات سنفر خادم تابع للمضو الدبلوباسي والتنصسلى في الدرجة الثالثة برا وبحرا وفي الدرجة السياحية جوا أو واذا كان له اولاد تقل سنهم من ١٢ سنة ننتصل الوزارة ابضا مصاريفه سفر مرتبة الدرجة المرخص له بالسفر غيها .

وتكون مصاريف سفر عائلة العشو وخادبه وبربية الهلله على تغلقة وزارة الخارجية سواء كاتوا في صحبته أو كان سفرهم سسابقا لسفره وعليه أن بطلب كتابة الاحتفاظ بالحق في سفرهم إذا كان لاحقا لسسفره .

ولا تتحمل وزارة الخارجية نقتات سفر من يعوله العضو من المراكب عائلته الا بترخيص منها 6 واذا تزوج الصدهم النساء خدمته بالقساري فتتحمل وزارة الخارجية نقتات سفر الزوجة الى مثر عمل زوجها "> . وتنص المادة ١٨ من ذات اللائمة على أن :

« لعضو السلكين الدبلوباسى والقنصلى وللموظف الادارى والكنابي بالبعثة الذى ينقل النساء وجوده فى الاجازة بمصر أو بالخسارج العق فى مسساريف المسسدر له ولن ينقلون له بن عائلته على ننقسة الوزارة بن محسل وجوده الى مقر وظيفته الجسددة بباشرة بشرط الا تزيد هذه عن المساريف الذى كانت تتكلها الوزارة لو كان موجودا عند النقل فى مقسسو وظيفته الاصلى ، وذلك مع عدم المسساس بالحقوق المقسرة له طبقسة للهذه 19.

وتسرى هذه الاحكام على حالات الندب والنصل » . وتنص المادة ١٩ على انه : « إذا رغب عضو السلكين الديلوباسي والقنصلي أو موظف البستة الإلاماري أو الكتابي في قضاء أجازته في جمر علم الحق في المستقر اليها على جنّاب الوزارة ذهابا وايابا هو وأفراد عائلته وأتباعه الذين تتجمل الوزارة مصروفات مستقرهم طبقا اللهادة ١٤ يشرط أن يسكون قد تضى في الخضية في الخضرج لأول مرة ثلاث سنوات متصلة تدخل ميها يدة الإجازة الأخرج بها » .

وبيين من متارنة النصوص المنتدمة ان الشرع تد نرق نيسا يتطق بممروبات السبور التي تتعملها الوزارة بالنبسية لموظلي البعشات الدلوماسية الاباريين والكتابين بين جالتين رئيسيتين

الدهلة الأولى: وهي حالة نقل الجهلك الاداري أو الكتابي أو انتدابه أو نصله في الاجازة بالجمهورية في غير متر عبله الاصلي:

يفي هذه الجلة بيس المسرع صراحة في المادة ١٨ من اللالحسة على حق المجلف الإداري إلى الجمهورية لقنساء حق المجلف الإداري إلى الجمهورية لقنساء أجازته بها أو يكون قد ترك مقر عمله الإسلى في الخسارج لتمضية أجازته في المكان تأخر في محمداريف السفر له ولفسائلته واتباعه على نفتة الوزارة والمحمد ومناك أو انتسان أو انتسان أو مصل فيجريط إلا تزيد مصروفات السكر في هذه الحالة عن المحروفات التي كانت تتكدها الوزارة فيها لو كان عند النقل أو الانتداب أو الفصل موجودا في هر عمله الإصلى .

 المحالة الثانية : وتثبيل التميين والنقل والندب والإجازة والاستدعاء والمنصل بها يترتب على ذلك بن سغر الموظف الاداري أو الكتابي مسى المجهورية أو الخدارج أو عودته بباشرة البها .

وهذه الحالة قد عالجتها المادتان ١٤ ، ١٩ من اللائحة . مبعد ان قرر المشرع في النُّقرة الرابعة من المادة ١٤ مسساواة الموظفين الاداريين والكتابيين باعضاء البعثة من لدبلوماسيين من حيث مصاريف السفر عى أن تنحل الوزارة كافة هذه المساريف بالنسبة للبوظف الاداري ةو الكنابي وعائلته على أن يكون له الحق في السنور في العرجة المسورة لوظيفته ، خص المشرع العضو الدبلوماسي والقنصلي بحسكم مستقل فيما يتعلق بسفر الخادم أو الربية فينص في الفقرة السلاسة من إلمادة ١٤ على أن تتحل الوزارة نقشات سفر خادم تابع للمضو في الدرجة الثالثة برا وبحرا وفي الدرجة السياحية جوا ، وكذلك مصاريف سسفر مربية أن كان له أولاد تقل سنهم عن ١٢ سنة وذلك في الدرجة المسبوح للعضيو بالسفر فيها ، الامر الذي يبين منه أن المشرع أنما أراد أفراد هذا المسكم المضو السياسي أو التنصلي وأن يخصه به دون موظف البعثة الاداري والكتابي ولو كان يريد خلاف ذلك لما أموزه النص عليه أو لكان قسد ونسع الفقرة الرابعة التي سلوت في مصاريف السفر بين العضو والموظف الإداري والكتابي بعد الفترة لسادسة حتى تشبل المساواة حسكم هذه القترة الاخيرة ، أما وأن المشرع لم يضمن هذه القترة النص على الموظف الإداري والكتابي وانها تصر النص نبها على العضو الدبلوماسي أو التنصلي مان ما تضبئته من حكم انها يختص به العضو مقط دون الوظف الاداري والكتابي .

ويؤيد هذا الرأى أنه بيين من مقارنة نص الفقرة السادسة من المادة 18 من الملاتة 18 من الملاتة 18 أراد التوسعة على الموظف الإدارى والكتابى في الملدة الإدرة بخلاف الفقرة السادسة المذكورة ، منص في المادة 18 على أن يكون معساريف السعر التي تتجلها الوزرة

شابلة لتكاليف سفر الموظف وعائلته وانباعه ، ولم يورد أي ذكر الموظفه الادرى أو الكتساني في الفقسرة السادسة من المادة ١٤ التي نكلبت عن مصاريف سفر الخادم والمربية ، ومن ثم غان هذه المفايرة في الصياغة بين النسمين تقتضى اختلاف حكم كل مفها بحيث تشمل مصاريف السسفر

في الحالة المنصوص عليها في المادة ١٨. محساريف سسفر الخادم والمربية ، دون الحالة التي تناولتها بالتنظيم المادة ١٤ على التعرقة السسالفة بياتها .

لهذا انتهى راى الجمعية المعومية الى انه لاحق للموظفين الاداريين والكتابين ببعثات التبثيل الدبلوماسي والتنصلي في الخارج ، في اصطحفيد خادم أو مربية على تنتة الوزارة .

(مَتُوَىٰ رِسْم ١٣٠ في ٢٩/١/٢١) :

الفـــرع الخابس الكتبة المؤقنون والمارجيون والخدم الإجانب المعينون مطيا في الهيئات التميلية في الخارج

قاعدة رقم (۲۸))

: المسلما

القدواعد الشدساصة بتوظيفهم وتحديد هقدوقهم در هي الادنة شروط الخدمة في وظلف التبديد الشارجي الصادر بقرار مجلس الوزراء في ١٩٣٧/٥/٢٥ ومن بعدها الاحدة شروط الضدجة في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ د عدم سريان احكام الرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بشروط توظيف الاجتنب على هؤلاء الوظفين •

بلخص القتسوى :

اصدر مجلس الوزراء ف 70 من مايو سنة ١٩٣٣ ترارا بلائحة شروط: النخسة في وظائف النبار الفارجي وقد فصل هذا القسرار في الواد من ٥٥ ســـ ٥٦ منه القراءد الخاصة بتوظيف المترجبين وللكتبة المؤقدين والخدم المسبين محليا من الإجلس في المهيئات المثيلية بالخارج من حيث تعيينهم وترقيبهم وتحديد حقوقهم عند ترك الشفية وأحال في هذه المادة ٥٩ منه الم الاحكام الخاصة بالمستخدمين المؤقدين في الحكومة المصرية فيما لم يود بشانه نص ٤ وفي ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٨ صدر قرار رئيس الجمهورية رئم ٢٠١ لسنة ١٩٥٨ بلائحة شروط الخدمة في وظائف المسلكين الدبلومامي

الوزراء المسادر بتاريخ ١٩٣٧/٥/٢٥ بلائحة شروط الخدية في وظائف السلكين الدبلوماسي والتنصلي ويستعاض عنها باللائحة المرافقة كما يلفي كل حكم يخالف احكام هذه اللائحة الاخيرة عند العمل بها . ويؤخذ من هذا النفن الأنخيز أن اللائحة الاخيرة المصادرة بقرار رئيس المجبورية رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٨ تد حلت محل قرار بجلس الوزراء المسسادر في ٢٥ من مأو سنة ١٩٥٣ ومتتفى ذلك أن هذا القرار الاخير هو الواجب التطبيق على الواقع التي تبت في ظله وقبل الفساء قرار رئيس الجمهسورية رقم ٢٦١ المنتين والقدم من الاجانب المعنين مطيسا في الهيئسات المؤتين والترجمين والقدم من الاجانب المعنين مطيسا في الهيئسات التجمهسورية رقم ١٦٦ لسسنة ١٩٥٨ بلائحة شروط الضدمة في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي المشادر اليه

را الم المرسسوم بقسالون رقم ٤٤ لبينة ١٩٣٦ المصيلهي بشروط بهرفيا المراتب المقد المن في مانته السائسة على أن « يكشف عليها على على مرشح أجنبي قبل تعيينه المتبت من لياتته مسحيا لاداء عمله وعن مقدرته على تحمل جو ممر » > كما نص في المادة ١٤ منه على النفتسسات الفي تمنح للموظه، الإجنبي عبد قدومه الى مصر وعودته منهسا الى بلده ويستفاد من هذه النموص في صراحة وجسلاء أبه ينظم شروط توظيف الإجانب الذين يراد استخدامهم في مدر لا في خارجها > ومن ثم فهسو لا يسرى في شأن الكتبة المؤقتين والمترجبين والخدم من الإجانب الذين بعينون مطايسا في الهيشسات التهليلة الممرية بالخارج ويكون التشريع بعينون مطايسا في الهيشسات التهليلة المرية بالخارج ويكون التشريع المناتب الذين عدم ١٩٣٦ المنسسة المدينة ١٩٣٦ ومن قبله قرار رئيس الجمهسورية رقم ١٩٢٦ المنسسة ١٩٣٨ ومان قبله قرار رئيس الجمهسورية رقم ١٩٢١ المنسسة ١٩٣٨ ومان قبله قرار رئيس الجمهسورية رقم ١٩٢٠ من مايو

(نتوی رتم ۸۲۸ فی ۲۱/۱۱/۱۹۰۹)

القسرع السكدس الموظفون المدنيون بمكتبى المشتريات بالمانيسا الغربيسة والتسليح والشتريات بموسكو

قاعسدة رقسم (۲۹))

: المسيدا

موظف — مرتب — الوظفون الدنيون بمكنى المستريات بالمتيا الفربية والتسليح والمستريات بموسكو — نص قرارى رئيس الجمهورية رقم ١١٥٧ لسنة ١٩٥٧ على أن هؤلاء الوظفين من الدرجة الخالسة فما فوق يعالمون مائيا معليلة نظرائهم من نفس الدرجة ارتلاف السياسي في الفارج — مؤداه استفادتهم من جميع البائية التي تصرف لهؤلاء بالإضافة الرتباتهم لواجهة نفقات الميشية في الفارج — دخول بدل المائيس الذي يصرف لاول مرة لاعضاء السياكين.

ملخص الفتسوى :

ان القسرارين الجبهسوريين رقم ١١٥٧ لبسنة ١١٥٧ ورقم ١٨٣. اسنة ١٩٥٧ بشان المعللة الملية لهيش مكتبي المشتريات بالمتيا الغربية والتسليح والمستريات بوسكو سيقضيان بأن الموظنين المدنيين بالمكتبين المذكورين من الدرجة الخليسة نما نوق يعاملون ماليا معاملة نظراتهم بهن نفس الدرجات لوظائف السلك الدبلوماسي في الخارج ، وتنص المدة ١٢ من الملاحة التنظيمية للخدية في وزارة الخارجية المسادرة بالقرار الجهوري رقم ١٤٦ لسسنة ١٩٥٨ سامي أن يصرف الاعتساء السلكين الدبلوماسي. والمتساء السلكين الدبلوماسي.

وبالرجوع الى اللائدة المذكورة ، يبين انها قررت لاعضاء السلكين المحلومات والتنصلي ... بالانسامة الى المرتبات المحددة بها لكل وظيف ... و وظائف السلكين الذكورين ... رواتب اضحافية تشجل بدل التنشيل الأصلي والملاوة المالمة وبدل التبثيل الإنساق واعانة غلاء المعيشة وبدل الانتبال الإنساق على الوجه سالف الذكر بلا تغضماء السلكين الديلوماتي والتنسان ... على الوجه سالف الذكر ... لا تتضمن المرتبات المحددة لكل وظيفة من وظائف هذين السلكين محصب بل يشجل ايضا جديع المبالغ المالية التي وهي الرواتب الانساقة الى مرتبانهم ... لواجهة نفتات المعيشة في الخارج ، وعلى الرواتب الانساقة الى مرتبانهم ... لواجهة نفتات المعيشة في الخارج ، وعلى الرواتب الانساقية الشمار اليها وبدل الملابس ومصاريف الانتثال . وعلى ذلك غان المبلغ المسرر صرفه لاعتساء السلكين المذكورين المعينين وعلى المواتب لألوات المهابئة لهؤلاء ...

ولما كان القسراران الجبه وريان رقم ١٩٥٢ لسسنة ١٩٥٧ بيان المابلة المالية لمالية لمينى مكتمى المسحريات المنيين الموندين للعبل بالكتبين المفورين ، من الدرجة الخامسة غيا بالمنيين الموندين للعبل بالمكتبين المفورين ، من الدرجة الخامسة غيا نموتها سماليا سميلة نظرائهم من نفس الدرجة لوظاف السلك الدبارياسي في الخسارج (المسلكين الدبلوماسي والقنصيلي) - ومن ثم غانه يتمين منح الموطنين المذكورين الرتبات المترة لنظرائهم من اعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي) ، والرواعب الانسانية (وبدل التبثياء الاصلي والانساق والعلارة المقاتلية واعانة غلاء المعيشة وبدل الانبة) ومصاريف الانتقال ، وكذلك بدل الملابس بالنسسية الي من يمين الول مرة من هؤلاء الموظفين بمكتبي بدلسليم والمشريات سالفي الذكر .

ولا يسوغ القول بأن بدل ألملابس المترر لاعضاء السلكين الدبلوباسي والتنصلي ، بالمادة ١٢ من اللائحة التنظيبية المخدمة في وزارة الخارجية ، معمور على عقلاء الاعضاء دون غيرهم ، لاعتبارات خاصة بهم ، خلك الله حصور على عقلاء الاعضاء دون غيرهم ، لاعتبارات خاصة بهم ، خلك الله حصور على المحللة المالية لاعضاء السلكين حلال المناور التنصلي ، ومن ثم مانه يدخل ضمن المصاملة المالية لموظفى

وزارة الحربية المذكورين ، طبقاً لما يقضى به القراران الجمهوريان رقم ١١٥٧ لىمنة ١٩٥٧ ورقم ٦٦٣ لسنة ١٩٥٨ سالها الذكر ، اللذان احالا نميها يتعلق بالمعالمة المالية لنظرائهم من أعنساء السلكين الدبلوماسى والقنصلى .

كما أنه لا وجه للتفرقة بين المعاملة المالية لاعضاء السلكين الدبلوماسي والقنساى والمعيزات الخامسة بهم ، والقول بأن المسلملة المالية انهسا تقتصر على ما يصرف بشكل دورى من مهايا ومرتبات شهرية لهؤلاء الاعضاء ولا تشمل الميزات الخاسة التي يتمتعون بها مقابل اعباء خاسة بوظائفهم ذلك أن جويع الميزات ذات الطابع المالي التي تصرف لاعضاء المسلكين الدبلوماسي والقنصلي ، تدخل ، في المساملة الماليسة لهم ، ومن ثم يتمين القول بوجوب سرمها الى موطنى وزارة الحربية المذكورين ، ولا يسوغ قسر معاملة هؤلاء الموظفين ماليا معساملة اعنسساء السلكين الدبلوماسي والقنسلي على الرتبات وحدها ، دون الزايا المالية الأخرى التي نتبئل غيها بمسرف لهؤلاء الاعتساء من رواتب اضافية وبدلات ، ولو أن القرارين الجمهوريين رقم ١١٥٢ لسنة ١٩٥٧ ورقم ٦٩٣ لسنة ١٩٥٨ قد قصدا هذا المعنى لقضيا صراحة بهنج بوظفي وزارة الحربية المذكورين المرتبات المقررة لنظرائهم من أعنساء السلكين الدبلوماسي والقنصلي ، وعلى ذلك مكون هذان القراران قد تصدأ بالمابلة المالية لهؤلاء الوظفين ذات المابلة . المالية لاعشاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي ، أي ما يصرف لهــولاء الاعنساء من مرتبات ورواتب اضافية وبدلات - ومنها بدل الملابس المسار اليه .

(نتوی رشم ه ¢ه آن ۱۹۱۹ه/۱۹۹۳)

....وق

سنسهق

قاعيسدة رقيسم (٤٣٠)

الله الله الله

يشرف مجليس بلدى القلهرة على الأسيسواق المتررة مرافق بلدية عما السواحل فافها لا تعتبر مجرد مرافق بلدية بل مرافق علية .

بلخص الفتسوي : ..

بحث تسم الراى مجتمعا موضوع حق الاشراف على السسواهل موالاسواق بعد أنشاء الجلس البلدى لدينة التساهرة بجلستة المتعددة في من أبريل سسنة ١٩٥١ وتبين أن المادة الاولى من التسانون رقم ٦٦ أنسنة ١٩٥١ المخاص بتنظيم تجارة الجيلة تنص على الله لا يجوز التساقم ألو استفلال حوانيت أو اسواق أو حلقات أو غير ذلك للتعالم بالجملة في الاستفلال حوانيت أو السواق أو حلقات أو غير للاحكن التي يعينها الموسنة بالمحلول الملحقة بهذا التانون في غير الاحكن التي يعينها موثيرا التجارة والصناعة لهذا الغرض بقرار يهدوه بعد أخذ رائ وزاراتي والراجي

ونصت الحادة الخليسة من هذا التانون على أن المحابه تسرى على مطابقاتي القاهرة والاستخدرية ويجوز أن تسرى بقرار من وزير التهارة بوالصناعة على أية مدينة أخرى .

وتصنت الحادة التاسمة بن هذا التانون رقم ه) إ لسنة . 195 الخاص يتغظيم المجالس البلغية والتروية على اختصاص هذه المجالس بالإسواق. المحمودية ،

ولما صدر التاتون رقم 150 لسنة 1982 بانشاء مجلس بلدى لديثة المستورد نيس في الملدة اليومبرين بنه على اختصابي المجلس البلدي بالإشراف منطق الإستان المحلمة المحلم

كما نص المرسوم الصادر فى ٧ نبراير سنة ١٩٥٠ بانشاء وزارة الشون البلدية والتروية على أن تلخق بها الاسواق عدا ما ينبع منها وزارة المتعلرة والصناعة .

ولما كان الاصل أن اختصاص المجالس البلدية والقروية أنها يكون بهه يهم أهل المدينة أو القرية وحدهم أو بتعبير آخر بالمرافق المامة البلدية دون. المرافق المامة القومية التي لا يختص بالانتفاع بها أهل البلده أو القسرية وحدهم 6 عامة يجب التفرقة غيما نحن بصدده بين الاسواق العامة البلدية والاسواق العامة القونية .

فالاسواق العابة البلدية تتبع المجالس البلدية والقروية في البسلاد. التي بها مجالس ، وتتبع وزارة الشئون البلدية والتروية في البسلاد التي. الوست بها مجالس ،

أما الاسواق العامة القومية عانها تتبع وزارة التجارة والصناعة طبقا: تقتقون رقم 18 لسنة 1989 السابق الاشارة اليه .

أما بالنسبة الى السواحل نقد لاحظ القسم انه بينما بنس النسانون. يرجم 18 لسنة 1985 الخاص بتنظيم المجالس البلدية والقروية على تبعيتها المجالس البلدية والقروية على تبعيتها المجالس ، يغفل القانون رقم 1860 لسنة 1989 . الخاص بالمجلس. المختص بدينة القاهرة النص على هذه التبعية وما ذلك الا لأن المشروع رائ المسواحل في القاهرة وهي عاصمة البلاد لا يتتصر نفعها على سكاتها عمم لا تعتبر مرافق بلدية بعكس الصالة بالنسبة الى المدن القسرى .

ولا عبرة بها نص عليه في المادة ، } فقرة سانسة من ذلك القانون من فك السواحل بين الموارد التي تتكون منها في الدارد التي تتكون منها في الدارد التي تتكون منها في الدار التي لا تعارض بين حق المجلس في الرسسوم والموايد المحصلة من السواحل وبين اشراف وزرة التجارة والصناعة عليها .

لذلك انتهى رأى النسم إلى أن الاسواق الكائنة بدائرة مدينة التاهرة. والتي تمتير مرافق عامة بلدية تنبع المجلس البلدي لمدينة الساهرة المه

طلسواحل الكائنة بدائرة هذه المدينة غانها تتبع وزارة التجارة والصناعة .

(غتوى رشم ۲۷۵ في ١٩٥١)

قاصدة رقسم (۲۱))

: المستحدا

تتبع الاسواق الماية البلدية المجانس البلدية والتروية في البلاد التي يهم بهما يها مجانس وتتبع وزارة التسئون التروية والبلدية في البلاد التي فيس بهما ... مجانس ابا الاسواق الماية القوية غانها تتبع وزارة التجارة والصناعة .

بكفص الفتــوى :

تنص المادة الاولى من العانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤٥ الصامي يتنظيم خيارة الجبلة على أنه « لا يجوز انشاء أو استغلال حوانيت أو أسسوقه أو حلقات أو غير ذلك للتعامل بالجبلة في الاسناف المبينة بالجداول الملحجة بهذا القانون في غير الاماكن التي يعينها وزير التجارة والصناعة لهذا الفرقين حترار يصدره بعد أخذ رأى وزارتي الداخلية والصحة العبوبية .

كما تنصن اللدة الخابسة على أن احسكامه تسرى على محساسكتي التامرة والاسكندرية ويجوز أن تسرى بقرار من وزير التجارة والمستلحة على أي مدينة أخرى ،

وتصت المادة التاسعة بن التانون رقم 120 لسنة 1965 المسلمين بتنظيم المجالس البلدية والتعروبة على اختصاص هذه المجالس بالاسسواقي المهومية ،

وقست المادة المشرين من العالون رقم (١٥) أسنلة ١٩٤١ الشيقاس ماتشاء مجلس بلدى الدياة العالمرة على القدمامن المجلس البلدى بالإشرافيه عمل الإسواق المالية. كيا يَضَى المِرْسُومِ الطِنادِر في ٧ مبرالمُ سنة ١٩٥٠ بانشاء وزارة الشيور. المُنطقية والقروبة على أن تلحق بها الاسواق عدا با يَشِع منها وزارة التجارة: والصناعة ،

ومن هذه النصوص يتبين أن الأشل هو اختصاص المجالس البلاية والتروية بما يهم أهل المدينة أو القرية وحدهم أو بالرافق العسامة البلاية عون المرافق العلمة القومية التي لا يختس بالانتفاع بها أهل البلدة أو القرية وحدهم وبذلك عان الاسواق العلمة البلاية تتبع المجالس البلدية والتروية في البلاد الذي لبسمته بها مجالس أنها مجالس وتعبع وزارة الشاؤن العروية في البلاد الذي ليسمته بها مجالس أنها

اما الاسواق العامة القومية غانها تتبع وزارة التجارة والمستاعة تطبيقه المتلفون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٤٩ .

لذلك تقد أتنهى بنسم الراى مجندما الى أن اسسواق الجملة للخمير والفلاعة وكذلك السواق تجارة الحبوب عنى إسواق عامة قومية تخفسيم لإشراف وزارة التجارة والمستاعة .

والى أنه اذا حصل خلاف في التطبيق بين وزارة التجارة والجالس البلدية في اعتبار سنوق معين توبيا أو بلديا غيرجع للهيئة في كل مسالة على جدة ،

(المتوى رقم ٥٠٣ في ٢٦/١٠/٢٥)

فاعتندة رقسم (۲۲۶).

مساهبة الجبعيات التعلونية في مكافعة الفراد ... قرار مواس الوزراء في ١٩٥٠/٥/١٧ بشائها ... الاسواق التي تقيما هذه الجهمياتية هي من الرائق القونية ــ خصومها الإنواف وتوازة العادرة بطبية فتطون وتوازة العادرة بطبية فتطون وتوازة العادرة بطبية المسائل الانتهاض المدادة المتادرة المت

مِلْخُض القدوي :

ان العالول رقم، ١٨ لسنة ١٩٥١ الطفيل بعنين في المنافض بالمنطق فيقرة الخيالة يتغين الله المنافق الإولى منه على الله والا يغفور الضابا الواستعفا المنافق المنافقة الإستانات المنافقة المن

وتنمن الثالة . ٣ بن كال بن الثانون رشم ١٥٥ فينة ١٩٤٨ وبالله على المسلم بدين الثانون والمسلم المسلم المسلم الملكم الملكم

كما يتمن الرسوم المعافر ق ٧٠ من الهراين سنة ، 140 يقتلاً ووالية الشتون اللذية والغزوية على أن تلحق بها: الإسواق فعا ما يعزع بالمنتاة وزرارة التجارة والصناعة ،

وقد سبق لقسم الرامى مجلمها أن بحث موضوع الجهشة الأن اعتمالها السواحل والاسواق في جلسته المتعددة في ٨ من أبريل سنة ١٩٥١ ، والتعمر رأيه إلى أن الاسواق الكاتمة بخالارة بخيفة التعامرة والأن خطعرا والتكال علمة بطعية تتبيع المجاسر البلدى لمدينة الشاهرة ، لما الاسواق الكائلة بدائرة هذه المدينة بمانها تتبع وزارة التجارة والصناعة .

كما أعيد عرض الموضوع على النسم بجلسته المتدة في ١٦ من اكتوبر سملة ١٩٥٧) فاشعل الى أنه تبين من النصوص أن الاصل هو اختمساص المجالس البلنية والتروية بما يهم أهل المنينة أو القرية وحدهم أى بالرافق العلمة التوبية التي لا يختص بالانتفاع بها أهل البلية أو القرية وحدهم ، ولذلك فأن الاسواق العلمة البلدية تتبع المجالس ألبلدية في البلاد أتى بها مجالس وتتبع وزارة الشئون البلدية في المجالس سابا الاسواق العابة القوبية عانها تتبع وزارة المسئون البلدية في المجالس سابا الاسواق العابة القوبية عانها تتبع وزارة المسئون البلدة ألى أن أسواق الجبلة المختم والفاكهة وكذلك أسواق تجارة المبسوب الميادة المواق تجارة المبسوب الميادة المجالة المواق تجارة المبسوب الميادة وكذلك أسواق تجارة المبسوب المساوق علية تضمع لاشراك وزارة التجارة والصناعة .

والذي بيين من الرجوع الى ترار مجلس الوزاره الصادر في ١٧ من من الرجوع الى ترار مجلس الوزاره الصادر في ١٧ من المدة . و المداهد المساد المداهد المسادر من الشاء الاسواق ــ موضوع البحث ــ في شحيوا والمياسية بحديثة التاهرة والنزهة ويتكوس بدينة الاسكندرية هو تكوين الجمعيات التعاونية من بيع ما ينتجه اعضاؤها من الخضر والفاكهة باسمار الجملة ؟ أي أنها أحواق خصصة للتعامل بالجملة في الخضر والفاكهة تتفيذا لسياسة عام رسم عام و مكانحة الفلاء .

ويتطبيق الميار السليم الذى انتهى اليه تسم الراى مجتمعا في شان خمديد اختصاص كل من وزارة التجارة والمجالس البلدية على الاسسواق مسافة الذكر بيين انها اسواق عابة توبية التمامل بالجبلة في الخضر والملكهة اذ أنها انشئت تنفيذا لسياسة انتصادية توبية علية لا ينتصر ندمها على سكان مدينة بذاتها . بناء على ذلك انتهى راى الجمعية الصوبية الى أن الاسواق المذكورة اسواق علمة قوبية تضصيح لاشراف وزارة التحسارة والصناعة .

قاصمة رقسم (۲۲))

: (A.T.4)

الاصل في استحقاق الرسوم التي تجبى حصيلتها بغناسبة هدمة معينة الله حصيلتها انها تؤول التي العبة العلمة التي تقوم بالاشراف على اداء هذه الفضية _ الكثرع قد يفصل بين الابرين فيجمل استحقاق الرسوم لجهــة على قل التي نبط بها القيام بالابر الذي تستحق عليه ظك الرسـوم _ جنال _ الرسوم الغاصة بالاسوال التجارية ،

يلفص الفتوى:

أنه وأن كان الاصل في استحقاق الرسوم التي تجبي بمناسبة خدمة بعينة أن حصيلتها انها تؤول الى الجهة العلبة التي تقوم بالاشراف على الداء هذه الشدمة ، الا أن المشرع تد ينصل ما بين الامرين نيجمل استحقاق الرسوم لجهة ملهة غير تلك التي نيط بها القيام بالامر الذي تستحق عليه تلك الرسوم وتحديد هذه الجهة لنثات تلك الرسوم لا يغير من الامر في شيء مادام ان المشرع تد نص على اللولتها لجهة المرى ... وكثيرا با يجعل المشرع بن موارد الهيئات المطية بعض اتواع الرسوم التي تفلها مرافق حكومية ، بل أنه قد يجعل من بين هذه الموارد ضريبة أو أكثر من الضرائب العامة ، ومثال ذلك ما تنص عليه المادة . ٤ من قانون المجلس البلدي لمدينة القاهرة من أنه « تعتبر من موارد المجلس الضريبية على المتارات المبنية والرسوم والموائد المقررة على السيارات والوتوسيكلات والدراجات والعربات وضريبة الملاهي والراهنات » نقد انطوى هذا النص على شرائب ورسوم متررة بمتتضى قوانين أو لوائح علمة سارية في جميع اتحاء الاتليم الجنوبي ، واذن غلم يتم تقرير هذه الضرائب والرسوم من جانب الدولة ـــ بما لها من حق السيادة والسلطان ـــ ماتما من امكان النص على أيلولة حصيلتها الى هيئة عـــلمة الفزى ، كما أن هذا النص لم يربط بين استحقاق الرسوم وأداء الخدمة .

ولما كانت رسوم الوزن المشار اليها في البند الرابع (ج) من المادة الثانية من القانون رقم الا السنة ١٩٤٥ بتنظيم تجارة الجلة تدرج تحت عبارة (الرسوم الخاصة بالاسواق التجارية) المنصوص عليها في المادة .) من القانون رقم ه الا السنة ١٩٤٩ بانشاء مجلس بلدى لمدينة القاهرة اللهي تعبر وقفا المحكم هذه المادة من ايرادات المجلس البلدى .

لثلاث كله مان مخلص بلدى القائرة يستمع هذه الزسوية ، ولو الن اسواق الجلة للغضر والملكهة تخصع لاشراف وزارة الجارة وفقا لما انتهامه اليه متوى تسم الراي مجتمع (رقم ؟ ده في ١١/ ١/١٥٠٠) .

(منوی رتم ۱۸۲ <u> - فی ۱۹</u>۱۷/۱۶ ۱۹

سيلحة

ب يامة

قاعدة رقسم (٢٢٤)

البسطا: .

مقاد نص اللاة الأولى من القانون رقم 1 اسنة 1977 في شان التشات القندقية والسياهية اعتبار جميع القانوق منشات فندقية في مجال تطبيق هذا القانون بـ لا وجه لتمن لفظ القنادق السيامية المعدد لاستجال السياح دون غيرها بـ اساس ذلك أن لفظ القنادق الذي جاء علما مطلقا والقاعدة الاصولية أن العام يجرى على عبومه ما لم يقسم دليل على التخصيص أو القيد نصا أو دلالة بـ يؤكد هذا القظر ما جاء في المذكرة الايضاعية القانون من أن المترع قرر أن تمثير منشاة فندقيسة القانون من أن المترع قرر أن تمثير منشاة فندقيسة القانون من أن المترع قر أن تمثير منشأة فندقيسة القانون والفنسيونات بصفة علية دون أن يشترط أن تكون هذه القضادي. مرغص لها باستقبال السياح > بينها اسستاني هسلة الشرط بالنسسية والشقى الفروشة .

ملقص الفتوى :

إن المادة الاولى من القانون رقم 1 السنة 1947 في شان المنسات... المندقية أو السيامية تنص على أن « تسرى أحكام هذا القانون على المنشات ... المندقية والسياحة » .

وتعتبر متفساة نندقية في تطبيق احسكام هذا التستون الفلاقي" والبنسيونات والترى السياحية والفتادق المائمة والبواغر السسياحية وبناء البيا مَنَّ الابنكن المسدة الافاية السياح والاسترامات والبيسوت والشعق المياضة التي يصدر بتحديدها قرار من وزين السيامة". وتعتبر منشاة سياحية في تطبيق احسكام هذا التانون الاماكن المعدة خمساسا لاسنتبال السياح لتقديم الملكولات والمشروبات اليهم لاستهلاكها في خات المكان كالملاهى والنوادى الليلية والكارينسوهات والمطساعم والتي سيمتر بتحديدها قرار من وزير السياهة .

كذلك تمتير منشاة سياحية وسائل النقل المخصصصة لنتل السحياح في رحلات بربة أو نبلية أو بحربة والتي بصحدر بتحديدها ترار من وزير الخماسياتية .

ومفاد هذا النص أن لفظ الفنادق الذي جاء في حسدر الفقرة الثانية من المك المادة ينصرف التي كلمة الفنادق لوروده علما مطلقا والقاعدة الاجمولية المجهودة أن المجام يجري على معوية والمطلق يجرى على اطلاقه ما لم يقم دليل المخصيص أو التقييد نصا أو دلالة .

وفضلا من ذلك عاته لا محل السحب عبارة « المعدة الاقامة السياح » الموازدة في نهاية الفترة المصار اليها على الفنادق طالحا أن المصرع عرن هذه المعبارة بشرها من الامكن المعدة الاقامة السياح ؛ ولا شلك أن هذه المبارة حمياً فتها من الامكن المعدة الاقامة السياح ؛ ولا شلك أن هذه الامكن حمياً فتها المنافقة المساوعة السياحية المساحدون غيرها .

ويؤكد النظر المقدم ما المصحت عنه المنكرة الإيضاعية للقسسانون رقم و السنة ١٩٧٣ حيث أيات أن المفرع في مجال تحديد سريان القانون موصيف المنشأة الفندية والسياحية قرر أن تعتبر منشأة عندتية الفنادق مرخصة والبنسيونات بعضة علمة دون أن يشترط أن تكون هذه المنسادق مرخصة المسابقيات السباح بينما اسمطرم هذا الشرط بالنمية للاستراحات والنبوت والشبق المعرفية ، وين المجلوم أن جيبع المنادق تستقبل بسائمين جون تعرفة بين ننادق معدة للسياحة واخرى ع خاصة أذا با أدخل في الإعتبار المسياحة واخرى ع خاصة أذا با أدخل في الإعتبار المسياحة الخواطنين ،

بين الول ذلك إنتهى راى: الجمعية العمومية الى اعتبار جميع المنادق
 مؤيرات فبدوية في حيال يطبيق لجكام القانون رتم 1 السفة ١٩٧٣ . .

د بلد ١٩٧٥/٤/٩ ـ بطبة ١٩٧٥/٤/١

قاصحة رقسم (٢٥٠))

الهشدا :

عليان بالكاتب السياهية بالغارج — العة شروط الفدة في وظائف المنتخب البطويات والقسلي المسادر بقرار رئيس الجمهورية رقم 197 المنتئة ١٩٦٨ — صدور قرار إليني الجمهورية رقم ١٩٦٨ اسنة ١٩٦٠ بشأن المنائلة المائية الملحقين السيامين — نصه في مادة الرولي على أنه وأقل على أم مائلة المنتخب والتحديث المنتخب ومنتخب والمنتخب المنتخب المنتخب

والمنس الله وي

" إن الاشخة شروط الشدية في وظائف السلكين الديلوبادي والقلمسلي المجتلدة بهراز رئيس اللهنهسورية رنت (13 السنة (10) نتمن في المادة الإنهاز طلق المنافقة المادة المسلكين الديلوبادي والمقتملي المحافظة الإنهازية إلى المحافظة المسلكين الديلوبادي والمحافظة المسلكين الديلوبادي والمحافظة المسلكين المحافظة ا

لا يكون بعد شسفاته تدرا على الاستبرار في الخدمة بالخارج > غاذا قرر الطبيان وجوب مودة العضو أو الموظف الى مصر نتحل الوزارة مصروفاته عرفته طبقا المهادة ١٣ وتتخذ جبيع الإجراءات اللازمة الراحته » , وتنص اللائحة ذاتها في المادة ٣٣ على أن « تتحل الوزارة تكليف الكشف ونفقات الملاج والتبريض الاعضاء البعثات الدبلوماسسية والقنصلية وموظفيها الاداريين والكتابين المصريين بعد عرض المريض على القومسسيون أو طبيين معتبدين وبموافقة رئيس البعثاة التي يتبعها وعليسه أن يخطسر الوزارة بنلك دور موافقته » .

ومن حيث أنه بتاريخ ٢٦ من مارس منة .١٩٦١ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٩ لسنة .١٩٦١ بشأن المعابلة المالية للباحثين السياحيين ونص في مادته الأولى على أنه « ووفق على معابلة الملحثين السسياحيين وموظلى ومستخدمي مكاتبهم من الناحية المالية لا معابلة أعناء السلكين الداوماسي والقنصلي وموظلي ومستخدمي البعثات الداوماسسية والقاملية وذلك اعتبارا من تاريخ العمال بالقرار الجمهوري رقم ١٤٦٠ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه » .

ومفاد هذا القرار هو التسوية في المعابلة من الناحيسة الماليسة بين المحتين السياحيين وموظفي ومستخدى حكاتهم وبين اهنباء السياحين الدالوماسية الدالوماسية والقنصلي ووظفي ومستخدى البعثسات الدالوماسية والقنصلية ، وإذا كانت الطائفة الاغيرة تتبتع برايا المسلاح الطبي على نفقة وزارة الخارجيسة بسيا يتبع خلك بن نفقات الكشسب والتدريض ومصروفات المسودة الى مصر إذا السيطريت المسالة خلك ، فانه يتعين تحديد ما إذا كانت هذه النفقات جبيعها تنظ في الناحيسة الماليسة القي ساوى القرار الجمهسوري رتم ٣٩٥ لسنة ١٩٦١ في مجالها بين المحتين ساوى القرار الجمهسوري رتم ٣٩٥ لسنة ١٩٦١ في مجالها بين الملحين الديلوماسي والقنصلي وموظفي ومستخدى مكاتبهم وبين أعضاء السلكين الديلوماسي والقنصلي وموظفي ومستخدى البعالت الذيلوماسية والقنصلية ، أم ابن الناحيون وبن الهجم وم

ومن خيث أن علاقة الموظف بالجهة التي يعسل بها تتشسمب الليّ أواح أستى ، مُعْمَا مَأ ينصـــل بتعبينه في وظيفته وما بسطرمه ذلك من شروط تفرضها طبيعة الوظيمة وواجباتها ، ومنها ما ينطفي بكينية مياشرة أعمال الوظيفة والنهوض باعبائها بما يتبع نلك من واجبات تتم على عاتق بن يشخلها ، وبن عده التواهى تحديد نظلم الترتى في سطك الوظائف الذي تندرج نبه الوظيفة وايضا كيفية الرقامة على أعمال الموظف وعطالم تأديبه اذا خرج على مقتضيات الوظيفة التي بشخلها ، ومن هذه النواهي الفاحية المالية في ظك العلاقة التي تربط الموظف بالجهشة التي يتبعهما في وهذه الناهية تتسع .. عند عدم التحديد .. لتشمل جبيع ما يتقاضماه الموظف بسبب وظيفته من مبالغ نتسدية كالمرتبه والبسدلات المنطفة التهل تقرر الوظيفته ، وكذلك جبيع ما يتحدم به من مزأيا مالية كاعتاث المسالالي ومزأيا حينية يبكن تأبيبها بالنقود كالمسكن المجانى والالبس المثلوبة ازى معين ، مذلك كله دخل في حدود الناحيسة الماليسة في علاقة الموتَّظفةً بجهسة عبله ؛ اذ لا يتصور أن تتصف المزايا النقدية أو التي تتيم بالنتود والتي تضيفها الوظيفة على الوظف بغير الصفة المالية أو أن تقدر ع ضبن ناهية المرئ في الثلمية المالية من علاقة الموظف بجهة عمله .

وبن حيث أنه في ضسوء ما تقسدم حنان ما تضيئه المعتان ٢٦ من لائحة فروط الخدية في وظائف السلكين العبلوباسي والتقصيلي و ٢٣ من لائحة فروط الخدية في وظائف السلكين العبلوباسي والتقصيلية والبينية التي اعضاء المعلكية والبينية التي اعضاء المعلكية المنابية المعالكية المعالكية المعالكية المعالكية المعالكية المعالكية والتنصلي ووقظي البعثات الدبلوباسية والقنصلية 6 فيمار لنادية بالية خالصة 6 أذ هو الترام على الوزارة يقسسابله حق للبوظف 6 فيمار ويتخبى كلاهبا عن مهالغ تقدية يمدلها بهنا الموظف اذا توضرت بشروط بمينة .

ومن حينه أن غرفر والنس الجمهورية رئم ٢٩٥ لمسكة ١٩١٠ معاولة في المعلمة من المناحية فالمية بين المحدون السياميين وبوقالي وسعطمتها كاتهم ويهم المضاء المعلكين كالمالوجانين والقصلي ومونكي وستخطي المعادات الديلوجاسية والقنصلية 6 وإذ كانت نقتات المسلاج الطبي وما يتبعه مما نص عليه في المادتين ٢٢ و ٢٣ المشار اليهما ناحية مالية خاصة غمن ثم يتمين معالمة الموظفين المذكورين جميعهم معالمة واحده والتسوية بهنهم في تحيل الوزارة المختصة هذه النفقات .

ومن حيث أنه مها يؤيد النتيجة المتسدمة ، أن المشرع أنسا قرر السيوية في الممللة من الناحية المالية بين الملحقين السياحيين وموناغي ومستخدمي مكاتبهم وبين العاملين في السلكين الدبلوماسي والتنسسلي نظرا لوحدة الظروف التي يعملون غيها جميعهم ، ولا شلك أن من بحرض من هؤلاء الموظفين وهو بياشر عمله في المخارج يكون بحساجة الى رعاية توفرها له الدولة ، وهم في هذه الناحية سنواء ، وتقوم في شسانهم جميعا عمل أعهارات معينة تتحقق بالنسبة إلى الملحقين السسياحيين وموظلي وسنخدمي مكاتبهم بطها تتحقق بالنسبة إلى المحقين السسياحيين في السسلكين في السسلكين والقلعلي .

وكتلك عان القرار الجبهورى رقم ٣٩ه لسنة ١٩٦٠ أذا كان قد حدد وحدة المعابلة بين الطائفتين المذكورتين من العابلين في الناحية المالبة ، مائه انبسا قصد بذلك استبعاد النواحي الوظيفية الأخرى التي تختلف في كل وظيفة عنها في الأغرى ، ولكنه في الناحية المالية اطلق التمسير بحيث يتسع ليشبل كل ما يوصف بأنه ناحية مالية ، وبهذه المسابة تدخل في مدلول هذا التعبير نفتات المكشف والمسلاح والتبسريض ومصروفات المعردة الي مصر ، والقول بغير ذلك من شاته أن يقيد عبارة أو ردها المشرع معطقة دون أن يقوم دليل على تقييدها .

لهذا انتهى رأى الجمعية المهومية الى أن وزارة السسياحة تلترم
متكليف الكشف ونفتسات المسلاج والتسريض الملحتين السسياحيين
ويستخدمي بكاتبهم وكذلك بمصروبات عودتهم الى مصر دلبتسا المادتين
٢٠ و ٢٠ من لاتحسة الخسسية في وظلسائف السسلكين الدبلوماسي
والقنصلي سالفة الذكر وذلك تطبيقسا لاحسكام ترار رئيس الجمهسورية
رهم ٢٠٥ لسنة ١٩٦٠ بشان المعالمة المالية للملحتين السياحيين .

ذ ولك رقم ١٧٦/٦/٨١ - جلسة ١/١/١٧١١ . .

مــــيارة

ســــيارة

قاصدة رقم (۱۳۹)

: 6-48

لا يعتبر تغيير محرك السيارة تعديلا جوهويا فيها الا اذا كان من شقه. ويادة قوته او تغير نوع الوقود .

بالمص الفتــوي :

ومنهوم المخالفة من هذا النص أنه ليس هناك ما يوجب الاخط قر من التمديل الذي لا يترتب عليه زيادة الرسم ،

وباستعراض أحكام التأثون رقم ؟} لسنة ١٩٣٩ يتبين أن الوسم يؤيد في حالات التمثيل الآتية :

لا يخالف حالات تغيى وجوه استعمال السيارة أو تخصيصها) .

١ اذا جعلت عجلات السيارة بن الكاوتشوك المسبوب .

٢ - أذا جعلت أطاراتها كلها أو بعضها معضية .

٣ ــ اذا سيرت بوتود آخر خلاف البنزين ،

٤ ــ اذا كان من شأن تعديل زيادة وزن السيارة (وقد عدل عن ذلك عنيا من ذلك عنيا بعد) على قال عدل على عنيا بعد) على الذي يترتب عليه اعتبار السيارة سيارة جديدة بحيث لا تنطبق عليها الرخصة المسلدرة عنها) وبثل هذا التعديل لا يكون الاحيث يكون التعديل جوهريا .

وتقدير ما اذا كان التعديل جوهريا أم لا يختلف باختلاف الظمروف. وتطور الصفاعة وما يطرأ من تقدم في وسائل صيفة السيارات واصلاحها .

ولما كان تغيير المحرك قد اصبح في الوقت الحاضر ابرا عاديا شسائه في ذلك شان لية تطعة من تطع الغيار الأخرى ، بها يترتب عليه عدم اعتبار تغيير المحرك تعديلا جوهريا في الصيارة الا اذا كان من شسائه تغيير قوة المحرك او تغيير نوع الوقود المستعبل .

ققد انتهى راى القسم الى ان تغيير بحرك السيارة بمحرك آخر مماثله له لا يترتب عليه اعتبار السيارة سيارة اخرى تختلف عن السسيارة التى ضدرت عنها الرخصة بل تبقى السيارة محتفظة بذائبتها ومن ثم لا يلام ماثكها باستخراج رخصة جديدة عنها ، الا اذا استبدل بدحرك السيارة محرك آخر يختلف عن الاول في قوته أو في نوع الوقود الذي يستعمل لادارته هان السيارة تصبح غير مطابقة للسيارة التي صدرت في شانها الرخدسة وبن شم يجب الحصول على رخصة جديدة عنها .

ويتتغيى الامر تعديل الترار الوزارى العادر في ٥ من اغسطس سنة التزام الفاص بتنفيذ التانون رتم ٤٤ لسنة ١٩٣٤ تعديلا من شانه التزام الإيلاغ عن تغيير الحرك في كل حالة حتى تتمكن الجهة المختصة من غحصره السيارة لمرغة ما أذا كان قد ترتب على التغيير اعتبار السيارة غير مطابقة للسيارة التى صدرت في شانها الرخصة لم لا .

(نمتوی رهم ۳۱۱ — فی ۱۱/۱۱/۱۰ (۱۹۰

قاصدة رقيم (٧٧))

المُادة ٩٩ من قـــرار وزير الداخليـــة القف القانون رقي ٩١) لسنة ١٩٥٥ ــ تحديدها أنواع اللوهات المدنية التى توضع على كل نوع من السيارات اللوهات التى توضع على سيارات المؤسسات العلية هي اللوهات التي ية أسان السيارات المفاسسة ــ الرقيــة في وحده وحدها المنابقة سنالة المنابقة سنالة المنابقة المنابقة سنالة المنابقة المنابقة سنالة المنابقة المنابقة سنالة المنابقة المنا

ملخص الفتوى:

ان المادة ۹۹ من قرار وزير الداخليسة المنسد القسانون رقم ۱۹۹۹ لسنة ۱۹۵۵ تنص على انه « لا يجوز تسيير أي سسيارة تحبسل لوحات معدنية من غير الانواع الآلية :

 اللوهات المعنية العسكرية وتصرفها وزارة الحربية للمبارات التابعة لها .

٢ -- اللوحات المعنية الحكومية وتمرفها وزارة الموسات للسيارات الأخرى الملوكة المدولة .

٣ ــ اللوحات المعنبية الإجنبية وتعملها سيارات العابرين
 والسائدين ،

إ — اللوحات المعنية الاسرية وتصرفها وزارة الداخلية (أقلام المرود بالمائظات) للسيارات المرحس لها طبقا للعادن » .

ومن حيث أن سيارات المؤسسات العابة ليست تبعة لوزارة الحربية سحتى ولو كانت المؤسسة نفسها تابعة لهذه الوزارة سحها أنها ليست من سيارات العابرين والسائحين ﴾ ومن ثم فلا يجوز لها أن تحبسل لوحات عسكرية أو أجنبية .

ومن حيث أن المتصود بالسيارات الآخرى الماوكة للدولة والتى تحيل المرحلة عكوبية هو السيارات الماؤكة للحكومة المركزية لا ما يشستق من السخاص عليه عن السخاص علية على المراحلة المسابة بطيل أن اللوحات التى تحبلها تلك السيارات الموسسات المابة لا تحيل هذا النوع من اللوحات المعنية .

... ومن حيث أن سبيارات المؤسسات العابة ندخل في عداد السسيارات المرخص لها طبقا للقانون ــ اذ تخصع لدرائب ورسبوم هذا الترخيس كما سبق ــ وعلى ذلك مان اللوحات المعنية التي بتعين عليها حيلها هي اللوحات الامرية في شائها في ذلك شان السيارات الخاسة .

أما أذا رؤى أن هذا الوضع قد يرتب تعذر أعبال الرقابة على استهه ال سيرات المؤسسات العابة حتى لا يساء استمبالها ، غانه يجوز انشساء فوغ جديد من اللوحات المعنية يفرض على سسبارات المؤسسات العابة حبلها تعكينا من أحسكام رقابتها ، ويكون ذلك عن طريق أدخال نعسديل على قرار وزير الداخليسة المفسار اليه بانسسانة نوع جديد من اللوحات في المادة ٩٩ من هذا القرار لتصرف هذه اللوحات لسيارات المؤسسسات العابة بحيث لا تحيل غيرها .

لذلك انتهى رأى الجمعية المهومية الى أن اللوحات المعنية التى يتعين على تلك السيارات حيلها هى اللوحات الاحراب المكوميسة ، وأنه يجوز بارقام مبيزة انشاء نوع جديد من اللوحات المعدنية تحمله سنيارات المؤسسات المسابة وذلك عن طريق تعديل قرار وزير الداخلية الف الذكر أذا رؤى أن هذا الحل تقتضيه ضرورة رقابة حسن امستعمال السيارات .

قاضدة رقسم (۲۸) }

القسيعة:

السيارات المسكومية - استعمالها - قراري مجلس الوزراء المسلدران في ۱۹۰۲/۱۰/۱۹ و ۱۹۵۲/۲۹۳ في هــذا الشان ــ اجازتها تخصيص سيارات حكومية لبعض الوظفين مع خصم متابل نقدى من مرتبهم - القرار الجمهوري رقم ١٦٠ لسنة ١٦٠ بتنظيم السيارات الحكومية في الوزارات والبينات العلبة والمؤسسات المكومية وشبه المكومية _ تصره تخصيص السيارات المكوية على الوزراء ونواب الوزراء ووكلاء الوزارات وون في حكمهم أو درجتهم ينسخ ضونها الاحكام السابقة عليسه فيها يتعلق بتخصيص السيارات الحكومية اوظفى الدولة ... عدم هــواز تخصيص سيارات حكومية لوكلاء الوزارات المساعدين ابتسداء من تاريخ العبل بالقرار الجبهوري لاتهم ليسو في حكم وكلاء الوزارات طبقا للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - استعمال احد الوكلاء المساعدين السيارة حكومية بعد تاريخ المبل بالقرار الجبهوري يوجب عليه اداء القابل التقدي المنصوص عليه في قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٣/٦/٣ لاستمرار هذا التكم دون نسخ - صدور القانون رقم ٢٦ أسنة ١٩٦٤ بنظام العاملن المدنين بالدولة بعد ذا أعواندماج درجة وكيل الوزارة المساعد في درجة وكيل وزارة - اعتبار الموظفين من الدرجة المنازة في هكم وكلاء الوزارات وجوائز تخصيص سيارات عكوبية لهم بشرط اداد القابل التقدى .

ملخص الفتوي:

ان مجلس الوزراء وافق بتاريخ ١٩ من ايكتوبر سبّة ١٩٥٧ على مذكرة ويُحَمّا اللهِ وزير الواصلات بشان استمبالِ المبيارات الحكومية ، وقد

تضيفت هذه المذكرة عشر قواعد لهذا الاستعمال . وبتاريخ ٣ من يونيه سمعنة ١٩٥٣ وانق مجلس الوزراء على مذكرة مرنوعة اليسمه من وزير المواصلات ، ورد في البند ثانيا منها ، انه يضطر بعض الموظفين في كتسم من الظروف الى استمال السيارات الحكومية في انتقالهم بين منازلهم ومقار أعمسالهم ، ولما كانت المسادة الثالثية من قرار مجلس الوزراء المسادر في ١٩٥٢/١٠/١٩ تنص على أن انتقال الموظف الى متر عبله الحسكومي في الاوقات المحددة رسميا الثمل يكون على نفقته الخاصة ، وحيث أن الملاة السابعة من قرار مجلس الوزراء المشار اليه تقضى بأن تخصص سيارة لكل مدير عام تتتفى طبيعة عمله بقاء سيارة في خدمته ، وتسرى عليه القواعد السارية الآن في خصوص مقار البنزين ، ورغبة في تيسير انتقال هذه البثة من المديرين العامين بين منازلهم وبين مقار اعمالهم وكذلك بالنسبة لباتي الموظفين الذبن قد يستعملون سيارات حكومية تقدم الحكومة وقودها - فالمقترح أن من يختار منهم استعمال السيارة في الانتقال بين منزله ومحل عمله ، يلزم مقابل ذلك بدغع مبلغ سستة جنيهسات مصرية ، تخسم من ماهيته ، اذا كانت المسائة بين منزله ومحل عبله تزيد عسلي عثسسرة كبيلو مترات ، ومبلغ أربعة جنيهات مصرية أذا كانت تقل عن هذه المسلقة ..

ومن حيث أنه يبين من ذلك أن تبت قاءدة جوهسرية مقررة بمتنفى قرارى مجلس الوزراء الصادرين في 1 من اكتوبر سسنة ١٩٥٧ و ٣ من يونية سنة ١٩٥٧ و هي أن الاصل أن انتقال الوظف من منزله الى متر عمله الحكومي في الاوقات المحددة رسميا للعمل يكون على نفتته الخاصة ، وأنه لا يجوز للموظف أن يستعمل السيارات الحكومية في الانتقال بين منزله وبين متر عمله الحكومي ، الا أنه يجوز — طبقا لقرار مجلس الوزراء المسادر في ٣ من يونيه سنة ١٩٥٣ — للمديرين العامين الذين اقتضت طبيعسة أعملهم تفصيص سيارات حكوميسة لهمم ، وكذلك للموظفين الذين قد يستعملوا السيارة تديية مقار اعمالهم ، بشرط أن يؤدى نثل الحكومية في الانتقال بين منازلهم وبين مقار أعمالهم ، بشرط أن يؤدى نثل الحكومية في الانتقال بين منازلهم وبين مقار أعمالهم ، بشرط أن يؤدى نثل منزله وبحل عمله تزيد عن عشرة كيلو مترات ، ومبلغ اربعة جنيهسات منزله ونحل عمله تزيد عن عشرة كيلو مترات ، ومبلغ النقدى من المرتب الماكمة تقل عن ذلك ، ويخصم هذا المتسابل النقدى من المرتب الماكمة ورده القاعدة هي التي كانت واجبة الاعمال في ظلن الشمرى لكل منهم ، وهذه القاعدة هي التي كانت واجبة الاعمال في ظلن الشمرى لكل منهم ، وهذه القاعدة هي التي كانت واجبة الاعمال في ظلن

تطبيق قرارى مجلس الوزراء المشار اليهما ، بالنسبة الى وكلاء الوزارات ، ووكلاء الوزارات المساعدين مادام أن الحكومة هى التى كانت تقدم وقود السيارات المخصصة لهم .

ومن حيت أن القرار الجبهورى رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ بتنظيسم.
استخدام السبارات الحكومية في الوزارات والبيئات الصلهة والمؤسسات
الحكومية وشبه الحكومية قد نصى في المادة الثالثة منه على أنه « لا تخصص
سيارات في الوزارات والبيئات والمؤسسات العلمة . ويكون لكل وزارة
معدد من السيارات غير المخصصة لموظفين بالذات تسمستميل حسسبه
احتياجات العبل ، ويحدد عددها بعرفة اللبنة الانتصادية المركزية » .
ويبين من هذا النص أن القرار الجمهوري رقم ١٦٠ امنية ١٩٥٩ المشرار السلم ، قد نسسخ الإحسام التي نذمينها قرارا بجلس الوزراء الصادرات
في ١٩ من الكوبر سنة ١٩٥٩ و ٢ من سنة ١٩٥٣ ، غيبا يتملق بتخصيص
على الوزراء ونواب الوزراء ووكلاء الوزرات ومن في حكيم أو درجتهم في
الوزارات والميئات والمهسسات العابة ،

من حيث أن الجادة ٢٠ من القاتون رقم ٢١ لمسنة ١٩٥١ بفسان لخطه موظفى الدولة كانت تقرق — في صدد تعيين الموظفين بعرصوم — بين وكسلاء الوزارات ومن درجهم مي ندرجة أعلى ، وبين وكسلاء الوزارات المسامدين ومن في درجهم كما نضبن الجدول الملحق بالقساتون المثار اليه ترجلت الوظائف العليا ومربوطها ، عصدد لدرجة وكسل الوزارة ١٠٠٠ جنيه مرتبا سنويا بعربوط ثابت ، وحدد لدرجة وكسل الوزارة المساعد ١٠٠٠ جنيه مرتبا سنويا بعربوط ثابت ، وبيين من ذلك انه كلا العمل بلحكام القساتون رقم ٢١ لمسنة ١٩٥١ المشار اليه منان وكلاء الوزارة المساعد لم يكن معرا في جكم أو درجة وكبل الوزارة ، منان وكبل الوزارة المساعد لم يكن معرا في جكم أو درجة وكبل الوزارة ، وبلائلي عائمة لا يجوز معاملة الوكبل المساعد معاملة الوكبل ، فيسا يتعلق رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥١ المشار الله — وعلى ذلك عائم لا يجوز طبقا لاحكام رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ المشار الله — وعلى ذلك عائم لا يجوز طبقا لاحكام عذا القرار ، تخصيص سبارات حكومية لوكلاء الوزارات المساعدين ، هذا القرار ، تخصيص سبارات حكومية لوكلاء الوزارات المساعدين ،

. وين حيث أن حق وكلاء الوزارات المساعدين في استعمال السيارات الحكومية في الانتقال بين منازلهم ومقار أعبائهم ، مرده التي تخصيص نلك السيارات لهم لاستخدامها في أعبائهم المسلحية ، ومادام هذا التخسيص تد الغي بمقتضى القرار الجمهوري رقم ١٦٠٠ لسنة ١٩٥٩ المشسار البه ، خلقه يترقب على قلك سقوط حقيم في استعمال السيارات الحكوميسية . في الانتقال بين منازلهم وبين مقار أعمائهم ، وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بلقرار الجمهوري سالف الذكر .

. على أنه أذا كان أحد وكلاء الوزارات الساعدين قد استعمل سيارة حكومية في الانتقال بين منزله وبين متر عمله ــ بعد تاريخ العمل بالقرار الجمهـورى رقم ١٦٠ السنة ١٩٥٩ الذكور ... مانه يتعين عليــه في هذه الحالة ... أن يؤدى المقابل المنصوص عليمه في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من يونية سنة ١٩٥٣ المشار اليه بشرط أن تكون الحكومة هي التي كانت تقسدم وقود السيارة ، فاذا ما استقملم من مرتبه مقسدار هذا المتابل النتدى عن المدة التي استعمل فيهما السيارة الصحومية ى الانتقسال بين منزله ومقر عمسله ، غانه لا يكون له الحق في استرداد ما استقطع منه . ذلك انه لا يترتب على مسدور القرار الجديوري ريم ١١٠. لسنة ١٩٥٩ المشار اليه المساس بما تضمنه قرار مجلس الوزراء السادر في ٣ من يونيه سسنة ١٩٥٣ من حكم خاص بالالتزام باداء المقابل النقدى النصوص عليمه فيه . نظير استعماله الوذلفين السمارات الدرومية ت الانتقال بين منازلهم وبين مقار أعمالهم ، أذ يرتى هذا الديم شارال وواجب الاعمسال في ظل العمسل بأهكام القرار الجمهوري رقسم ١٦٠ السنة ١٩٥٩ الذي لم ينسخ من أحكام قراري مجلس الوزراء المادرين فى ١٩ من اكتوبر سسنة ١٩٥٢ و٣ من يونية سسنة ١٩٥٣ سوى ١ يتعلق : نهبا بتخصيص السيارات الحكومية اونلفي الدولة ، وهو المونسوع الذي مسدر بشمان تنظيمه القرار الجمهوري المنكور .

وغنى عن البيان الله اعتبارا بن تاريخ المبل بالتانون رقم ٢٦ سنة ١٩٩٤ ، والنماج درجة وكيل الوزارة المساعد في درجة وكيل الوزارة ، فأن المسالة المروضية تصبح غير ذات موضوع ، اذ أن ركيل الوزارة المساعد يصبح في درجة وكيل الوزارة ، ومن ثم تسرى

عليه احكام القرار الجمهوري رقم ١٦٠ لنسنة ١٩٥٩ نيبا يتعلق بجسوأرًا تخصيص سسيارة حكومية له ، وبالتالي ناته يجوز ... أعمالا لحكم قرار مطلس الوزراء المسادر في ٣ من يونية سنة ١٩٥٣ المسسسار اليه سب أن. يستعمل المسميارة الحكومية في الانتقال بين منزله وبين مقر عمله ، بشرط: إن يهدى المسابل النفيدي المنصبوص عليه في قرار مطس السوزراء. الاخم _ الذي مازال معسولا به في خصوص المقابل النقدى في ظل. العمل باحكام القرار الجمهوري رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ ... على الوجيمه-الدسابق اينساحه ،

أما نيما يتعاق بالموظفين من الدرجة المتازة ، غاته بيين من الاطلاع. على جدول الدرجات والرئبات الملحق بالقانون رقم ٢١٠ أسنة ١٩٥١ والقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ الشمسار اليهما ، أن هؤلاء الموظفين. اعنى في الدرجة والمعلملة المالية من وكلاء الوزارات ، ومن ثم ماته يتمين معالماتهم باعتبارهم أنهم في هسكم هؤلاء الوكلاء ، في تطبيق أجكام القرار اليبهوري رتم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ المنكور ، وبالتالي مانه يجوز تقصيص سسيارات حكومية لهم اسوة بوكلاء الوزارات ، كما يجوز لمهم استعمال تلك السيارات في الانتقال بين منازلهم وبين مقار المسسالهم 4 بشرطران يؤدوا المتسابل النتدى المنصوص عليه في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من يونية سنة ١٩٥٣ ، مساواة بينهم وبين وكلاء الوزارات ، الذين يظل هذا القرار الاشير مطبقسا في شنان فيما يختص بالالتزام بأداء المقابل. النتدى سالف الذكر ، في ذلل العبل بالقرار الجبهوري رقم ١٦١ أسلمات ١٩٥٩ المسار اليه ،

لهذا انتهى راى الجمعية العمومية الى ما ياتى :

اولا _ انه في ظل العبل بالقسانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ باثنان، نظام موظفي الدولة ، لا يعتبر وكيل الوزارة المساعد في درجة وتكيسل الوزارة ، ومن ثم غانه لا يجوز ... طبقا لاحكام القرار الجمهوري رقم ١٦٠ السنة ١٩٥٩ المشار اليه ... تفصيص سيارات حكومية لوكلاء الوزارات المساعدين ، وبالتالي لا يجوز لهم استعمال سيارات حكومية في الانبتال بين منازلهم وبين منار اعمالهم ، اعتبارا من تاريخ العبل بالترار الجمهوري 'المنكور ، غاذا كان احد وكلاء الوزارات المساعدين قد اسبعمل سمسيارة حكومية في الانتقال بين منزله وبين متر عبله بعد هذا التاريخ ، غانه يلتزم بان يؤدى المقابل النقدى المنصوص عليه في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من يوقية سنة ١٩٥٣ ، غاذا ما استقطع من مرتبسه مقسدار هسذا المقد الله التقدى ، غانه لا يكون له الحق في استرداد ما استقطع منه . هذا بشرط ان تكون الحكومة هي التي كانت تقدم وقود السيارة .

ثانيا ــ انه اعتبارا من تاريخ العبل بالتسانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦١ م. و النباح درجة وكيل الوزارة المساعد في درجة وكيل الوزارة المساعد في درجة وكيل الوزارة ، عان المسالة المعروضة تصبح غير ذات موضوع ، أذ يمامل وكيل الوزارة المساعد معالمة وكيل الوزارة نبيا يتعلق بجواز منصيعين مسيراة حكومية له وجواز استمبالها في الانتقال بين منسؤله وبين متر مهله بشرط أن يؤدى المقابل النقدى سالف الذكر .

ثلقا ... أنه يتمين مماملة الوظلين من الدرجة المبتازة باعتبار أنهم ... في حكم وكلاء الوزارات ، بتطبيق أحكام القرار الجمهورى رقم ١٩٠ لمسنة ١٩٠٥ و وبن ثم غانه بجوز تتصيص سيارات حكومية لهم ، كما يجسوز ثلهم استمال طك السيارات في الانتقال بين منازلهم وبين مقار اعمالهم ، مشرط أن يؤدوا المقابل النقسدى المنصوص عليه في قرار مجلس الوزراء المصادر في ٣ من يونية سنة ١٩٥٣ .

(1970/1/T. i ... 1.T/7/A7 44)

قامستة رقسم (٢٩٩)

اللسطا

القانون رقم ؟؟ اسنة ١٩٥٥ بشسان المسيارات وقواعسيد الرور المدل بالقانون رقم ١٥ السسنة ١٩٦١ المعانظ السسلطة المختصة بتحديد الماكن وقوف سسيارات الاجسرة في نطاق المحافظة سمدود سلطاته سائلة الواقف تحقيقاً للصالح العام .

ملخص المكم :

من حيث أن القانون رقم ؟؟ لسنة ١٩٥٥ بشان السيسرات وفواعد المرور المصدل بالقانون رقم ١٥ لسسنة ١٩٦٤ ، ناط بالمحافظ باعتباره السسلطة المختصة بتحديد لهلكن وقوف سيسارات الاجسرة في نطاق المحافظة وانه لا يقيده في هذا الشأن سبق الحوافلة لنقسابة أو جهمية أو جهة معا على استعبال ءوقف مهين ذلك تحويل المساخطة مسلطة تحديد لهلكن وقوف سسيارات الإجرة في الطرق العالمة بها يحقق المساحة المساحة العاملة ويتلام مع احتياجات مرفق المواصسات والمسرور وظروف المدن والعلق عنه عنهي هذه المراكز والعلق علما وجد من الاعتبارات والظروف عايدهو الى ذلقى ، دون ما احتجاج بمراكز قانونية استقرت أو حقوق اكتسبت في تحديد مواقف معينة ، لان من المسلم به أن الادارة تبلك دائبا التغيير في ظهروف وشمروط انتفاع بالمرافق المسامة واركان تنظيمها وسيرها حصيفا للصالح والمسام الذي تقدم عليه هذه المرافق .

(طعن رقم ۲۵۸ لسنة ۲۷ق ــ جلسة ۲۱/۲/۲۸۸۱)

شخصية معنوية

السخصية معنسوية

المستفة رقسم (١٤٠)

-

المجلس الأعلى ارتعابة الفنسون والإداب والعساوم الاجتماعيسة القسانون رقم ؟ كسنة ١٩٥١ بالشاء المجلس والقرار الجمهوري رقسم ١١٢٥ لسنة ١٩٥٨ السسائر في شاته ... عنم تبنع المجلس بشخصية معنوية مسستقلة عن شخصية الدولة ... اعتباره مجرد هيئة مسستقلة عن هيئات المحكومة ... اسساس نقك أن المجلس ملحق بالريفسسة والر ميزانيته تكون جزءا من الميزانية المالة للدولة .

بِلَخْص الفتسوى :

أن ألمسادة الاولى من الفاتون رقم ﴾ لسنة ١٩٥٦ بانشاء المطسرم الأعلى لرماية الفنون والآداب تنص على ان :

بنشا مجلس اعلى لرعاية الفنون والأداب ، ويكون هيئة مستثلة الفنون والأداب ، ويكون هيئة مستثلة المستثلة المستثلث المستثلث المستثلة المستثلة المستثلة المستثلث المستثلة المس

وأن المادة الثانية بن هذا التانون تنسى على أن : « يقوم المجلس بتنسيق جهود الهيئات الحكومية وغير الخكومية العالمة في بهادين التقويم والإداب وربط هسده الجهود بعضها ببعض ويبتكر وسسائل تشجيع العالمان في هذه المجادين .. » .

وأفن المادة الثلبنة بن الثانون الذكور تنفى على أن : « ليكبويج على الله الثانوة والسكراثوية عليه الأدارة والسكراثوية

وتكاليف البحوث والاتصالات والدراسات التى يتوم بها اعنساؤه او اللجان, التى يؤلفها أو الأعمال التى يشترك المجلس تُنها أو يعهد بها الى الغبر ... وتكون ميزانية الجلس جزءا من الميزيانية العلمة للدولة » .

وأنه في يوم ١٢ من يولية سسنة ١٩٥٦ لقد ترار رئيس الجديسورية بطقتنون رتم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ باندخال بعض التعديلات على التثريعات التقاتمة ونص في المسادة الاولى منه على أن « يستبدل بعبارتى » « رئيس مجلس الوزراء » في جميع القوانين وغيرها مسن القدرمات القائمة عبارة « رئيس الجمهورية » وكذلك بستبدل بمسارة « رياسية مجلس الوزراء » « رياسة الجمهورية » .

وقد نصت المادة الثالثة بن هذا القانون على أن « تأخذ النسوس الواردة في القوانين والمراسيم بتوانين في شان ترتيب المسالح المسابة حكم القرارات المادرة من زئيس الجمهورية في هذا الشأن وتسرى الى أن يتم الفاؤها أو تعديلها بقرارات منه ٥ ، وقد صدر بهد ذلك السرار وتيس الجمهورية العربية المتحدة رتم ١١٢٥ لسنة ١٩٥٨ في شأن سريان القانون رقم } لسنة ١٩٥٦ باشاء المجلس الاعلى لرعاية الفنون والاداب في الاتليم الممرى على الاتليم السوري وتعديل بعض احائسامه ، وسي ق مانته الثانية على أن « يتوم الجلس الاعلى لرعاية الفنون والإداب برعاية المعلوم الإجتماعية أيضا ويكون له بالنسبة لهذه العلوم ذات الاختصاد الت والسلطات المنصوص عليها في التانون رتم } لسمنة ١٩٥٦ المشار اليه بالنسبة للفنون والآداب ، ويطلق عليه اسم « المجلس الاللي لرعساية المنون والآداب والعلوم الاجتماعية » . كما استبدل في مادنه الثالث...ة يتمن المسادة ٨ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ المسار اليه النص الآتي : « ملاة ٨ ـــ يكون للمجلس ميزانية خاصة للمرتبات والمكافات واعمال الإدارة: والممكرترية وتكاليف البحوث والاتصالات والدراسات التي يتوم بهسنا. أعضاؤه أو اللجان التي يؤلفها أو الاعسال التي يشترك فيها أو يعفداً بها الى الغير ، وتكون ميزانية المجلس جزءا من اليزانية العلمة للدولة ، ويكون التصرف فيهسا وفقا للائحة مالية وادارية خاصة يصدر بها قرار

ولما كانت المؤسسات العلبة سسواه وفق احتكم القانون رقم ٢٣ لمانة ١٠٥٧ باصدار قانون المؤسسات العسابة أو القانون رقسم ١٠ لسنة ١٩٠٣ باصدار قانون المؤسسات العلبة سـ وكذلك الهيئات العلبة النائسة ٢٩٦٧ تعبر السخاصا ادارية تنبتع بالشخصية القانونية المستقلة عن شخصية الدولة وتقوم على مراقق علبة ، وذان الثابت مما تقدم أن المجلس الاعلى لرعاية الفنون والادامية والملوم الاجتماعية تموزه مشخصات هذه أو تلك قائه يعتبر ــ والحاقة هده . حيثة من هيئات الحكومة بستقلة عن الوزارات في عبلهسا .

لذلك انتهى السراى الى ان المجلس الاعلى لرعلية المغنون والآدايية والعلوم الاجتماعية لا يتبتع بشخصية اعتبارية مستقلسة عن شخصيسة الدرلة ، وانه بهذه المنبة يعنبر هيئة مستقله من هيئات الحكومة .

(بلد ۲۲/۲/۲۳ جلسة ۲۹/۲/۲۳۱۱)

البرط بالسع التصرفة

شرط مانع التصرف

قاعدة رقسم (۲۶۶)

المحدا :

المادة ١٨٤ من القانون المدنى — الله مفسالغة الشرط المانع من التصرف — الحكم البطلان المترتب على مخالفة الشرط المانع من التصرف تتجدد وفقا الفسسرض من الشرط — هذا البطالان لهس مقسررا الكل ذى مصلحة — إذا تقرر الصلحة المفي فله وهذه القيسسك بالبطلان — فالم المنافذ المقرر الصلحتها الشرط بالبطلان — فالم المنافذ على نظال الصلحة عن حقها في التبسك بالبطلان واجازة التصرف صنعت المقدد ونفسساله و

ملخص الحسكم:

رغم النص في المادة ٢٩ مدنى على أن التصرف المنسسالف المصرط بمنتر بالملا غان اتناقي الفته على أن التر البطلان المتررة في المادة ٢٩ مرادة المسالف الانسل المتراة في المادة ٢٤ مرادة الانسل في حق الملكية وما يخوله المالك من سلطة التصرف في ماله ٤ كيسا نقوم مشروعيته على حبايته المسلحة مشروعة المهشترط أو المعمرف الله أو المغير ٤ وان يكون مؤتنا بحيث يعود المالك بمد التجاه نمرة المنسع حته الطبيعي في التصرف في ملك ٤ والمتضاء رقابة على تحقق حسدة الشروط لمسحة الشرط المائم بحيث يكون له أبطاله أذا ما تظلمت أحد شروط مسحدة للك أن تترير مشروعية المسلحة المراد بالمشرط المشع حبايتها ومسحدي معقولية المدة المحددة لمريانه مها يدخل في مسلطة تلفو الموضسوع

ولا رشابة عليه في ذلك منى بني رايه على السباب سائفة ، وعلى ذلك عان آثار البطان المقررة بالمادة ١٤١ من القانون المدنى وهي جواز التبسك بالبطلان من كل ذي مصلحة وللمحكمة أن تقضى به من تلقاء تلسمها ، وعدم زوال البطلان بالاجازة ، هذه الاثار لا تسرى جبيعها على التصرف الخالف للشرط المانع الا بالتسدر الذي يتفق مع الاغراض المتصودة من الشرط المانع والواقع أن أحكام البطسلان طبقا للقواعد العسامة لا تتلق مع الغرض المقصود من الشرط سيسواء في ذلك البطلان المللق أو البطسلان التسييم بل أن البطسلان ننسب ليس هو الجزاء الذي تتفي به التواءد العسابة مند مفسالفة الشرط ، وإنسا هو حراء احد به التنسباء ونص علبسه الشارع لانه يستجيب للغرض المتصود من البرط ، ومادام الامر كذلك مان احكسام هذا البطسلان تتحدد ومتسا للغرض المذكور دون حاجسة الى ردما الى القسواهد العسامة في البطلان ، أما عن السار البطسلان عند مخسالنة الشرط ، وانها هو جسراه الحد به التضساء ونص عليسمه كما هو الشمان في الآثار المسادية للبطلان في الغانون المدنى ، ولكنسه مقرر فقط لمن تقرر الشرط المسائع دون الاخرين ، ماذا تقرر الشرط لمملحة : المشترط أو المتصرف كان له وحسده حق التبسسك بالبطلان وتوضيح المحكمة هذا أن الغير في الشرط المسانع من التصرف ليس هسو الاجتبي عن العبيد ، ولكنه من تقرر الشرط لمسلحته ، كما أن هذا البدا سلان المحقه الإجازة اذا صدرت من شرح الشرط الحمايت، فيجوز له أن ينزع عن طلب . البطالان ويجيز التصرف ، وتطبيقا لذلك مان التصرف موضوع المنازعة والخالف للشرط المانع لا يلحقه البطلان من تلقاء نفسه ، لخد الفقه الشرط المائع كما لم تطالب المصلحة المقرر لمصلحتها الشرط بالبعاسلان ٥ ولم يصدر حكم به) وليس للمطعون عبدها الاولى حق المطالبة به لانها . ليست بن الغير في خمسوسية العقد موضوع المسازعة ، كما أن في وقائم المنسازعة وأوراتها ما يدل على تنازل المصلحة الباتعة عن حقهسما في الترسك بالبطسلان واجازة التصرف وهو حق مترر لها فاتونا ، ممه تسريهم معه المحكمة أن المقد المبسادر من المطخسون شدها الثانية إلى الطاعليه

صحيح ونافذ قانونا) عند البمل بأحكهام القانون رقم 179 المنة 1871.
ويمتد به في تطبيق أحكام هذا القسانون لثبوت تاريخ القسرف قبل تاريخ
المهل بالقسانون رقم 179 السنة 1971 المشلر اليه سبون منسارمة
بن اخد وبذلك يكون القرار المطعون غيه على اسساس سليم من القانون.
بتمين الفاؤه مع الزام المطمون غيسدها الاولى بالمروغات طبقساً.
لحكم المسادة 186 من تقون الرامعات .

(طعن رقم ۲۱ لسِنة ۱۸ ق - جلسة ۲۸/٥/۱۹۷۲)

قاعدة رقسم (٢٤٤)

المسدان

البطسلان القرر في المادة ٨٢٤ من القانون المدنى لميس مقررا اكل ذي. وصاحة بل يقتصر على أن تقرر الشرط المانع لمسلحته دون الأخرين ــ هذا المطلان تلحقه الاجسازة أنا مسترت مين شرع الشرط المسلحته .

ملخص العسكم: :

ان البطسلان المقرر في المادة ٢٦٤ من القانون المدنى ليس مقررا لكل ذى مصلحة كما هو الشان في الآنسان المسادية للبطلان في القانون المدنى ، ولكنه بالرر فقط ان تقرر الشرط المسادية للبطلان في الآخرين ، المادة تقرر الشرط المسلحة الفي عله وحده حسق. التبسك بالبطلان ، كذلك الابر اذا تقرر الشرط المسلحة الفير عله وحده حق التبسسك بالبطلان ، والفير في الشرط المانع بن التمرف ليس هسو الاجنبي عن الماد ولكنه بن تقرر الشرط المسلحت ، وهذا البطائن علمته الاجسازة اذا مسدرت مبن شرع الشرط المسلحته غيجوز له أن ينزل عن طلب البطسلان ويجيز القصرف ، كسا أن بطلان التصرف المخلفة المقبرط

المساتع لا يقسع من تلقساء نفسسه بل لابد من طلبه من مسلحب الشان والمسكم به اذا ما تحققت شروط صحفه من حيث تبليه على باعث مشروع ومدة تعقولة ، واذا كان تلك وكان الشرط بعنع التصرف الوارد في مقسد البيسع المؤرخ ١٩٦٨/١٠/١٣ مقررا لمسلحة الباتع الطاعن الذي يشراى منازعة في شان مخالفة المشترين لهذا الشرط ، ومن ثم يكون البيسع فائسا وتألفا ولم يلحقسه اي بطسلان .

(طعن رقم ۲۵۷ لسئة ١٨ ق ... جلسة ١٩٧٦/١/١٣)

كلمسة الى القسارىء .

ناسسف لهدده الأهطاء الطبعية فالكسال اله سنبحاته وتعالى

				A*7 . 11 .	
المواب	الصفحة/و السطر إ	الخظا	الصوابيه	الصفحة/ السطر	الخملا
الأخري	A/171	الأشي	الديوان	۸/۱۸	اليوان
الطلبات	44/444	الطبات	التشريع	1./٢.	التشريع
المام	14/4.4	العابة	الشانوني	17/3	القائون
يصدرنن	0/4.0	يستوور	كابلات	14/11	كالملابث
3 Nighthan	13/81.	بيقتفى	وبباطرا	3/178	وما طر
ایا	T./43	KI	تنتطع	11/178	تنقع
التقيد	11/774	التييد	بالدموى	<i>'</i>	بالدعوة
يصدر	4/488	يصور	الاستهلاكية	77/177	الاستهلكية
والتسابات	1/407	واحسابات	البعثات	V/1V.	المبثات
المتوسطة	0/111	المتوسية	رای	1/171	واي
اداة	14/8.4	ادارة	وزارة	11/17	وزاورة
اعتبادات	14/8.4	اعتبمادات	ان	341/1	10
صدرت	18/818	مىدر	الدول	1/1/1	ادول
الكلية	7/889	الكفية	اليها	0/1/1	ليها
على.	10/818	عللي	الصنعة	1./4.0	الصقة
أن	48/844	رقم واحد ا	الأوراق	1/48.	أوراق
بالقرار	3.0/47	بالغرا	وجنت	11/487	وجات
يعتد	170\A	يمقد	الأوشاف	1/181	آوتك
على	17/11	عي	اللوحة	1/404	الوحة
الاطباء	Y/0T1	الاطبان	يالسعز	14/404	السعر
طی	10/077	عي ا	باميال	0/474	باعبل

الصواب	المشتة/ السطر	الضاة	الصواب	المنحة/ السطر	الخطا
بتخفيض	11/161	التخلف	الثاتي	4/011	المان
ملی	11/184	عی	الدة	1/089	all
المالي	18/184	الملى	مدة	1/001	Shee-
من	1/10.	عى	الترتيات	1/044	خاتر تیات
1174	18/304	. 15A	احكايته ا	1./1.1	معكليه
الثائية	4/709	الثاانية	الرائق	1/1.7	الواغلة
دبلومات	17/171	دبلوبهات	ځصيت	17/1.7	مفست
المطبقة	1/178	النطعة	درجات	7/110.	. درجاب
عن	1/174	عی	شاقلوها	Y/110	شاموها
- 11	141/4		يثسا	11/11	يلثنا
المادة	11/121	اللد	11	371/1	15.1
الدائدة	0/1/9	ادالنة	1110	4/110	120-
يرتمها	1.N.1	يريتها	تقيهه	11/11	اقتييه
تستوية	1/41	سوية	العاملين	431/01	المالين
	1	1	1170	18/186	11/10

رتي الايداج ٨٢/٨٩٢٩ مطيعة المشتويرة ــ ٣ دريم حسن عقل من شارج العطان شنيرا بعس

ألصة	الموضـــوع
4.	منهج ترتيب() الوسومة
•	دم
37	ديوان الإوقاف الغصوصية
11.	ديوان الموظفين
77	رشلبة ادارية
Yo,	اللمسل الأول ــ تعيين
TY,	الغصل الثاني العصية
13	الفصل الثالث ــ مدة خدية سابعة
ŧέ	النصل الرابع سلطات رئيس هيئة الرقابة الادارية
₹ \	النصل الخامس ــ نعل من الرعابة الادارية
W	الفمل السادس أأملاوة الرداية
•€"	اللصل السابع حوالز أهادة التعيين بعد الاحلة على الماش
۰۷	ر المستسمسيم
W	النصل الأول بسبائل عابة
YY	النصل الثاني رسم أنتاج واستهلاك
W.	
110	النصل الرابع سريهم توثيق وشبهي
140	الغمل الفايس ــ رمسم جسركي
ilYo.	

الصنحة	الموضـــــوع
140	أولا أناة تحديد النمريفة الجبركية
۱۳۸	ثانيا _ بنود الفعريفة الجبركية
	ثالثا ما تستورده الجمعيات التعساونية للثروة الماثية
181	فحساب اعضائها
188	رايما ـــ رميم الاهمناء الجبركي
180	تغليمنا سروستم المستادر
188	سلامنا ـ نظام الدورياك
101	سابعا سمساريك التغريغ
104	ثابنا ـــ براجعة الاترار الجبركي
100	تشما _ اثبات سداد الرسوم الجبركية
104	ماشرا ــ المنازعة في تقدير الرسم الجبركي
101	الفرع الثاني سـ الاعتاد من الرسوم الجبركية
108.	اولا ـــ احـــکام علبة
17.	ثقيا اعداء اعضاء السلكين الدبلوماسي والتنصلي
110	دالنا _ اعداء المريين العاملين بالخارج
	رابعا اعداء المسكرتارية الدائبة لمنظمة تضسامن
TAY .	الشموب الافريقية والاسبوية
,	خانسا ـ اعقاء ما تستورده وزارة الحربية والمسانع
144	الحربية
111	سانسا الاعقاء المترر للهيئة المربية للتسنيع
". 1	سابعا ــ اعقاء الطّــاترات المستوردة وبكلفاتها البيعة
144	اللقــــي
117	قلينا سا الاعناء المترر للهيئة التنبية للسكك المديدية

الصفحة	الموضـــوع
۲.,	فاسما _ اعفاء معدات الاذاعة الطيفزيونية
۲.٦	عاشرا ــ اعفاء الجهات المنفذة لمشروعات التعمير
۲.٨	حادى عشر ــ أعفاء المواد اللازمة للبناء
111	ثانى مشر ــ اعماء الجمعيات التماونية الانتاجية
*11	ثالث عشر الاعفاء المقرر للافراضي السياحية
111	الفرع الثالث ــ عنم المُصْوع للرسوم الجِمريجية
	أولا : منم استحقاق الرسوم الجبركية على سنن أعالى
115	البحار الاجنبية
117	دانيا ــ سنن منيد الاستنج لا تتبتع بالامناء الجبركي
**1	لفصل السادس ـــ رسم التهشية
177	الفرع الأول ـــ أنواع رسم النبغة وشروط فرشه
	الفرع الثانى ــ تعسد: الموقعسين عسلى طلب مقسدم الى
777	جهة حكومية لا يبرر تعدد رسم الدمقة
777	المرغ الثالث ــ رسم النهغة التدريجي
777	الفرع الرابع ــ رسم النبقة النسيى
121	الفرع الملبس ــ رسم الممشة على الاصباع
707	الفرع المنادس ـــ رسم الطـــابـع
307	الغرع المسابع ــ رسم النهفة على اللانتات والإعلانات
1711	· الفرع الثابن ــ رسم الديغة على تصاريح السفر المجانية
177	الفرع التاسع - رسم النبقة على تراخيص الاستياد
171	. الفرع العاشر - رسم النبغة على المرتبات
	المرع المادي عشر _ رسم الدبقة على التنقات الحكومية
177	المراع المقدى الشراع المادة

الصنحا	الموضــــوع
440	الفُرع الثاني هشر ـــ رسم النبغة على مواقف السيارات
444	الفرع المثالث عشر ـــ رسم المهغة على أوراق اليانصيب
177	الفرع الرابع عشر ــ رسوم النهفة المهنبة
241	الفرع الخابس عشر ـ عبء رسم النهفة
.474	الفرع السادس عشر ساعتم الخضوع لرسم التمفة
710	الفرع السابع عشر ـــ الاعتأء بن رسم النبيعًة ·
TT V	الغصل السابع ــ رســـم ســـيارات
488	الغصل الثابن ــرسم طيران مدئى
404	الفصل التاسع ـــ رسم تضـــاتي
444	الفصل العاشر ــ رسوم متنوعة
****	البرع الأول - رسم اشمغال الطرق المامة
441	الفرع الثاني ــ رسم اضافي على ضرائب الاطيان
۳٧٤.	الفرع الثالث ــ رســـم اعلانات
477	الفرع الرابع - رسم امتحان بالجامعات
YYA	الفرع المالس ــ رسم تحويلت
٧٨.	الفرع السادس ـــ رسم تسمة الاوتلك.
	الفرع السابع - رسم ملكية زراعية لتمويل مسندوق المعاشسات والتأمينات الاجتماعية
YAY	
አ ሦ£	الفرع الثابن ــ رسم مواني ومثائر وارسفة وستثفل
YAX	الفرع التاسيع ــ رسم نظاهة عامة
411	رسوب وظيفى وتصحيح أوضاع العاملين
	الفصل الأول - نطاق سريان قانون تصحيح أوضاع العالمين
*Y1Y	
	:

المنحة	الموضيي
ξĭV	الفصل الثاني ــ مؤهل دراسي
	اأغرع الأول ــ تقسيم المؤهلات الى عالية وغوق متوسسطة
٤ ٢٧	وباوسطة
٤ ٢٧	اولا : وقعل مال
3.73	ثانيا : مؤهل نموق المتوسط
£773	ثالثا : مؤهل متومىـــط
,888,	الفرع الثانى ــ بعض المؤهلات الدراسية
\$\$5	اولا: الملجســـــــــــــــــــــــــــــــــــ
\$\$0	ثانيا : ديلهم الدراسات المليا في الادارة الماية
£ £ ¥,	ثالنا : ديلوم الدراسات المليا في الاحصاء
133	وابعا : دبلوم التجارة التكيلية العليا
ጀ ለሐ.	خاسسا : دبلوم الفنون التطبيقية
	سادسا : دبلوم الهندسية التطبيقية العليا غير السبوق
	يضهادة الدراسية الثانوية (التسم الثاني أو
1713	النُّسم الْحُاسُ)
143	سليما : شهادة الثانوية العلمة (التوجيهية)
7.4.3	تلبنا : شهدة الإمدادية المنية
£AY	عاسما : شهادة الإمدادية الزرامية
1.13	عاشرا : الشهادة الابتدائية المساعات
{ 10	حادى عشر: شهادة اتمام الدراسة الابتدائية الرافية
	فاني مضر : شبهادة بدرسة التربية النسوية غير السبوقة
4.4	مشهدة الإبتدائية القدينة أو يا يجاهها
01.	تالث مشر: شهادة مدرسة غلاجة البساتين والجدائق
010	النصل القالث : الجذاول
010	الترع الاول عماهية الجداول بصفة عابة
•17	المرع الثاني : مثالا تعليق الجداول
*77	الفرع الثالث : معديد تاريخ توافر شروط تطبيق الجداول
P.7 .	الفرع الرابع : علبيق الجدول الثالث

الصفحة	الموضمي
۸۲۸	الفرع الخامس : تطبيق اكثر من جدول
٨٧٥	أولا : تطبيق الجدولين الاول والثاني
080	ثانيا : تطبيق الجدولين الثالث والخابس
ŧ	ثانا : التنقل بين الجدول الثاني والجدول الأول وبين
100	الرابع والثاني
001	الفرع السادس : تطبيق جدول غير الجدول الواجِب التطبيق
voY	الغصل الرابع ــ المستد
	الفرع الاول ــ شروط حساب مدد الخدمة السابقة في المددد
Year	الكلية
370.	النرع الثاني ــ كينية حساب مدد الخدمة الكلية
øV.	الفرع الثالث - حساب مند الخدمة السابقة بالمهن الحرة
	الفرع الرابع - حساب مند الخدمة السابقة المتضــاة في
~V0	الشروحات التي تؤول للدولة
	الفرع الخامس - حساب مدة الخدمة السابقة باللجنة
۱۷۹ م.	العليا تشتون مهجرى فلسطين '
	الفرع السانس - حساب مدة التجنيد في المدة الكلية
7.1	المسترطة للترهية
	الفرع السابع - عدم جواز حساب مدد العمال بالجيش
7.1	البريطاني ضمن مدد الخدمة الكلية
	الفرع الثابن - لا يجوز اضافة مدة عمل سابقة الى التدبية
711	الفثة الأعلى من فئة التعيين ا
	الفرع التاسع ــ مدى الاعتداء بهند الخنهة السابقة عثى
	المصول على المؤهل المسالى بعد التميين في ,
217	الوظيفة المتررة البؤمل
77.	الفرع العاشر - طلب حساب مدة الخدمة السابقة
	الفرع الحادي عشر اضافة مدة الى المدة المسترطة
771	القرميه
725	القرع الثاتي عشر سد تخفيض المند للكلية

المفطا	الوفسسوع
	الفرع الثالث عشر انتاس مدد الخدمة الكلية للعمسول ملى الدكتوراه والماجستير
707	الفرع الرابغ عشر - انقامن المدد الكلية المشترطة للترميه
344;	بالسبة للطبيب المترغ
FAS;	النسل الخابس ــ الترقية
	الفرع الأول - من استوفى مدد الخدمة الكليكة يجتبر مرقى الفرة المتابلة لجميسوع طك المد في ذات
TAT.	المجموعة الوظيفية التي ينتبى اليها
THAN	الفرع الثاني تحديد تاريخ معين للترقية أمر يخطف حكمه عن المدة اللازمة للترقية ذاتها
	الفرع الثلث عَط الترقية الى لكثر من نفتين مقينين خلال
331	السنة الواحدة
317	الفرع الرابع ـــ قثر موانع التزغيه
	الفرع الخابس مدى جواز سحبه الترقيسة الباطلة دون

الغرع الأول ... شروط الزبيل الدرع القاني ... يشمل الزبيل من يحصل على ذات المؤهل من والدرع القاني ... يشمل الزبيل من يحصل على ذات المؤهل من والمقاني ... والم ... والمقاني ...

دنمة سابعة دارد المالث المراجعة المراج

الفرع الرابع ــ مفهوم الزييل في ضوء القـــاتون رقم ٨٣ فسنة ١٩٧٣ يمثل بيدا علما ولكن ليموم شسة بيا يمنسوج القـــاقون رقم ١١

فينه و١٩٧ على ذلك البدا

1014

الصفحة	المومــــوع

1	الفرع الخامين ــ المعينون بالتنبية اعتبازية تروها التالون
٧٣٤	لا يتمتق في شاتهم معنى الزميل.
1.	الفرع البياديس ب تقتفي صفة الزييسل من عين تتيجسة
137	لسابقة عامة
	الفرع السابع - لا تحل المحكمة محل المدعى في التقصي عن
334	الزبيل المراد المساواة به
73Y	الفصل القدايخ ث أالتجية
410	الفصل الثابن سنااثار مالية
V10	ا الفرع الأول - عرج المرتب على الر الكرانية
1.1	الفرع الثانئ ـ علاوة بسبب الترقية
AYA	ر المفرع الثالث ـــ مروق مالية مترتبة على الترثية
734	القصل التاضع الصبية والاشراقات همساعدو السناع
17%	كمصل العاشر ساختيار التسوية
ľΥλ	المصل الحادي مشر ــ التطاع التعلم
$\lambda\Lambda\Lambda^{i'}$	الفصل اللغان عُضَر _ يسائل هايئة ويتنوهة الله المائد
	والفرع الأول مدعتم انطباق نظام تسمير الشبهادات بعسم
ASA.	أعتماد جداول التوصيف والتتبيم
	الفرع الثاني تصحيح تسويات الثانون رتم ٣٥ لسينة
	١٩٦٧ لتكون مطابقة لحكم المادة ١٤ من الغانون
41.	وقم ۱۲ المنسنة ۲۲۷۰
	ألفرع الثالث ــ سحب التسويات التي الجريت طنتا الماتون
	ردم ٨٣٨، لدنية ٢٩١٧، سيتمنع أمادة تسينوية
	الحالة بالتعلبيق الأحكام التلقون رقم ١٠ ١٠ ١١
110	1370 32-4
111	1946
.,.	الفرع الرابع - التعديات وفيد لحكم التلبون رتم ١١ لسنة
	على أساس ربط مئة المابل الوظيفية في اول
	١٩٧٥ لا تؤثر في أمائة غلام المنشية الدرر يطبي

0	-44
7	

.*	الفدي، المخالس - وضع العابلين الذين اوعدوا في بعثات
	تدريبية ألى الخارج على الدرجة السابعة النتية
111	كالحاصلين ملى دناوم الغنون والصناعات
	الفرع السندس _ تطليق القانون رتم ١١ لسنة ١٩٧٥ على
	الماءلين بالاتحاد التماوني الزراعي الركزي
	وفروعه والاتحادات الاطيبيسة بوزارة الزرامة
11€.	موحدات التطاع الزراعي
	الغيرع السابيع - القانون رقم ٢٨ لنسنة ١٩٨٢ بشان ترقية
	. تدامى العابلين لم يلغ يصدور القانون رقم ١١
AYA	السنة ١٩٧٥.
	الفرع الثابين الرازات الرسوب الوظيفي، الصدادرة من
	وزارة الضرانة بنسة منط ١٩٦٨ استندت
	الفراضها بالنسبة العسساباين الذين اسوقها
14.7.	كنذلك شروط تطبيتها
	الفرع التأسيع أحكام التأنون رقم ١٨٥ أسنة ١٩٧١ هي
dén:	الأصل المسلم الذي يرجع الله أق حالة عنم وجود نمى في الطانون رقم ١٩ داستة ١٩١٧٠
164	الفرع العاشر ــ اخفاء الحصول على مؤخلا دراسي
	الفرع المادي عشر - عنم جواز الطفن على القبرارات
337.	الاداوية المسابقة
165,	ريانســــــــــــــــــــــــــــــــــــ
LOY,	ری ومرث
17%	اسسبجل تجساري
11.7	سر الهنسسة
141.	مسلك تجساري
117	سناف دیلویاس النسان
150	- المسل الأول التمون

السقط		وفــــوچ	14	
	سسلكين النطوراسي	ع الأول مــ التميين في وظائف الد	القرع	
110		والتنصلي		
			_	

في وظائف أخرى في وظائف أخسسري من اولا سـ تعيين أعضاء السلكين في وظائف أخسسري من

الملاصات المتروكة لجهة الادارة المعادلة وظائف السلكين الدبلوماسي والتفضيلي

النصل الرابع ــ الترقيــة ١٠٣٥

النصل الخليس ــ الرواتب والبدلات الفرس ــ الرواتب والبدلات الفرع الأول ــ جدول الرتبات ١٠٤٠

1.87 النرع الثاني ــ بدل الاتابة النرع الثاني ــ بدل التبثيل المراد التبثيل التبثيل التبثيل المراد التبثيل التبثيل المراد التبثيل المراد التبثيل التبثيل التبثيل التبثيل المراد التبثيل المراد التبثيل المراد التبثيل المراد التبثيل المراد التبثيل التبثيل التبثيل التبثيل التبثيل التبثيل المراد التبثيل التبثيل المراد التبثيل التبثيل التبثيل المراد التبثيل التبثيل التبثيل التبثيل المراد التبثيل التبثيل المراد التبثيل التبثيل المراد التبثيل التبثيل المراد التبثيل التبثيل المراد التبثيل التبثيل المراد التبثيل المراد المراد التبثيل المراد التبثيل المراد

الغرع الرابع - المسلاوة العائلية الغرع الرابع - المسلاوة العائلية الغرام الاضافية المدرد الغرام الاضافية المسافية المسا

الغرع السادس – مدى الخضوع للغربية ١٠٥٨ الغرع السابع – منحة تطبح العلاقات

الفرع الغلبن _ مَرق خَفْشِ العبلة 1.75

القريج التفسيع ــ استردادها صرف دون وجهاجي ١٠٩٦ . ١٩٠٣. الفسل المسادس ــ القساديين ــ ١٩٩٣. ١٩٠٣.

السلنطة	الموضسنسوع		
1-A7	لنصل السابع النصل والإعادة الى الشبية		
7A+£	الفرع الأول الفصل بن الخنبة		
3.44	الفرع الثاني الاعادة الى الخدمة		
m.t.	الفصل الثابن - الزواج بالاجنبية		
31.5	الغصل التاسيع عسوسائل متنوعة		
3116	الغر الأول ــ سلطات السغير في الترحيل		
7.11	الغرع الثاتي سد المجلس الدائم لأعضاء السلكين		
75 Back	الفرع الثالث ــ أمنــــاء المعفوظات		
mi.	الفرع الرابع ــ موظفو البعثات العبلوماســية الاداريون والكتاميون		
110	الفرع الشامس ـــ الكتبة المؤقنون والمترجبون والضنم الاجانب المينون محليا في الهيئات التبثيلية في الخارج		
-1117	الفرع السائس - الموظفون المنتيون بمكتبى المشستريات بالماتيا الفريية والتسليج والمشتريات بموسكو		
3111	وق		
1371	٠		
1394	ســـــــــــــــــــــــــــــــــــــ		
1100	شخصية مطحوية		
414	شرط مائع من التصرف		

مسابقة اعمال السدار العسريسة الموسسومات (هسسن الفكهاني سابعام) غسلال اكتسر، من ربسع قرن مفي

الزلا ... المؤلف :

٦ المونة المهالية في قواتين المبل والتأبينات الاجتماعية
 « الجنوء الأول » .

٢ ــ المدونة العمالية في هوانين المسل والتأبينات الاجتماعية
 ٩ النسارة الثاني » .

" المدونة المبالية في توانين المبال والتأبينات الاجتباعية
 الجان » ...

- المدونة العبالية في دوانين أصابات العبال .
 - ه ... بعدونة التامينسات الاجتماعية ،
- إلى الزمنوم الفشائية ورسوم. الشهر المقارى .
 - ٧ ملحق المونة الممالية في قوانين المبل .
- ٨ ملحق المدونة المعالية في توانين التابينات الاجتماعية .
 - ٦ -- التزايات صاحب العيسل القساتونية .

الثانية - الوسومات :

١ - موسوعة العمل والتامينات: (٨ مجادات - ١٢ الف صدحة) . وتتضمن كلفة التوانين والترارات وآراء الفقهاء واحكام المساكم > -وعلى رأسها محكمة النقض المعربة > وذلك بقسان المهل والتابينسات الاجتماعية .

 ٢ — موسوعة الفرائي والرسوم والنبغة: (١١ مجادا - ٢٦ الند منافعه) .

ونتضمن كاللة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وآهسكام المساكم ، وعلى راسمه محكمة النقش وذلك بشأن الضرائب والرسوم والدمقة .

٣ -- الوسوعة التشريعية العديلة : (٢٦ مجادا -- ٨) الف صفحة) .
 وتنضين كامة القوانين والقرارات بنذ أكثر بن بالله علم حتى الآن .

3 -- موسوعة الأون الصناعى للدول العربية : (١٥ جزء -- ١١ النه -- شعة) .

و تنتضبن كلفة القوانين والوسائل والاجهزة الطبية للابن المستامي بالدول العربية جيمها ، بالاضافة الى الإبماث الطبية التى تناولتها الراجع الاجتبية وعلى رأسنها (الراجع الادريكية والادربية) .

ب موسوعة المارف العديثة للدول العربية: (٣ جزء ٢ ٣ الالمه مسهمة نفست وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧) بدر وتتضين عرضا حديثا للنواحى الدجارية والمبناعية والزراميسة والطبية ... الم لكل بولة عربية على حدة .

إلى سموسوعة تاريخ مصر العديث : (جزئين ــ الذين صدحة) .
 وتتضين عرضنا منصلا لتاريخ مصر ونهشتها (تيل ثورة ١٩٥٢ وما! مســدها) .

(نلفت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٨٧ م .

٧ — الوسوعة العديلة اللهلكة العربية المسعودية: (٣ أجــزاء ـــ الدين صدمة) (نفذت وسيم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال «الم ١٩٨٧) و وتتضمن كامة المطومات والبيانات التجــارية والصناعية والزراعية والعلمية . . . الخ ، بالنسبة لكامة لوجه نشاطات الدولة والأفراد .

٨ - موسوعة القضاء والفقه الدول العربية: (٣٠٠ جزء ١ ١٠ ويتضبن آراء الفتهاء وإحكام المحاكم في مصر وباتي الدول العربيسة بالنسبة لكلتة دروع الكانون مزنية موضوعةها تراييا اجديا .

١٥ أجزاء ... ٥ أجزاء ... ٥ أكن الأردني : (٥ أجزاء ... ٥ أكن صححة) .

ويتضين شربنا وإنها لنصوص هذا التانون مع التعليق عليها باراء عقهاء التلقون المنى المرى والشريعة الاصلابية السبحاء واهكام المماكم في جمع والعراق وسوريا ،

١٠ - الوسوعة العِنقية الأردنية : (٣ أجزاء -- ٣ الاك معمة) .

وتتضمن عرضا أبجديا لاحكام المحاكم الجزئية الأردنية مترونة بأحكام . محكمة النقض الجنائية المعرية مع التطبق على هذه الأحسكام بالشرح

والمسلمة .

١١ -- , وسوعة الادارة المعيثة والعوافل: (اربعة اجزاء -- ٤ الانه مستحة).

وتتضمن عرضا شلهلا لفهوم الحوافل وتاسيله من ناحية الطبيعسسة المديرة والناحية القانونية ومنهوم الادارة الحديثة من حيث طبيعسة المديز المشاف وكيفية اصدار القسرار وانشاه الهياكل وتقييم الادام ونظسام الادارة والاهداف مع دراسة مقارئة بين النظم العربية وسائز النظم المالية .

١٢ ــ الرسوعة القربية في التشريع والقضاء: (٢٥ بحلد ... ٢٠ الخد سفحة) ..

وتتضمن كامة التشريعات منذ عام ١٩١٢ مرتبة ترتبيا موضوعيا وأبجديا ملحقا بكل موضوع ما يتسل به من تشريعات مصرية ومبادىء واجتمسادات *لملس الاعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٣ ... التعليق على قالون المسطرة المنية الغربي : (جزءان) .

ويتضمن شرحا واثبا لنصوص هذا القانون > مع المسارنة بالقوانين المعربية بالاسسانة الى مبادىء المجلس الأعلى المعربي ومحكمة النش المعربية .

﴿ التعليق على قاقون المسطرة المغالية الغربي: (ثلاثة اجزاء) .
 ويتضين شرحا وانبا لنصوص هذا التانون ، مع المتسارنة بالتوانين

العربيسة بالانسانة الى مبسادىء المجلس الاعلى المضربي ومعكسة الانتش المصرية .

 الوسوعة الذهبية للقواعد القانونية : التي الرئها محكية النفض المحرية منذ نشائها عام : (١٩٣ حتى الآن ٤ مرتبة بوضوعاتها ترتيبا

١٦ ... الوسوعة الإعلامية الحديثة لمينة هـــمة :

باللفتين العربية والانجليزية > وتتفسن عرضا شابلا للمضارة المديثة مبدينة جدة (بالكلبة والصورة).

أبجديا وزمنيا (٢٥ جزء مع الفهارس) .

الدار العربية للموسوعات

حسن الفکھانس _ محام

تأسست عام 1929

الدار الوحيدة التى تخصصت فى اصدار

البوسوعات القانونية والإعلامية

على مستوس العالم العربس سعم سددس

ص . پ ۵۶۳ ـ تلیفون ۲۹۳۲۲۳۰

۲۰ شارع عدلی ــ القاهرة

